د. كاظم حبيب

لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق

دار ئاراس للطباعة والنشر

السلسلة الثقافية

*

صاحب الإمتياز: شوكت شيخ يزدين

رئيس التحرير: بدران أحمد حبيب

***

العنوان: دار ئاراس للطباعة والنشر – حي خانزاد – اربيل- كُردستان العراق

د. كاظم حبيب

لمحات من نضال
حركة التحرر الوطني للشعب الكردي
في كردستان العراق

اسم الكتاب: لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق
تأليف: د. كاظم حبيب
منشورات ئاراس: ٣٧٦
الإخراج الفني: بدران أحمد حبيب + دلاور صادق أمين
تصميم الغلاف: آراس اكرم
الإشراف على الطبع: عبدالرحمن الحاج محمود
الطبعة الثانية: ٢٠٠٥
رقم الإيداع في المكتبة العامة المركزية في اربيل: ٢٠٠٥/٣٠١

المحتويات

مقدمة الطبعة الثانية 12

عن المؤلف والكتاب: الدكتور زهدي الداوودي 14

المدخل: رؤيتان مختلفتان ميَّزتا الصراع الفكري والسياسي إزاء القضية الكردية في العراق...17

الجزء الأول: الشعب الكردي 27

المقدمة: لمحة مكثفة عن أصل الشعب الكردي 29

الفصل الأول: الكرد وكردستان في العهود "الإسلامية 35

١- الكرد في العهد العباسي 35

٢- الكرد في العهد العثماني 39

٣- العلاقات الإنتاجية في الريف في ظل الدول الإسلامية 56

أولاً: في الفترة العباسية 56

ثانيا: في فترة الحكم العثماني 66

الفصل الثاني: كردستان الجنوبية تحت الاحتلال البريطاني 77

١- احتلال ولاية الموصل 77

٢- انتفاضة السليمانية ١٩١٩ 83

٣- مشكلة ولاية الموصل 88

٤- إلحاق كردستان الجنوبية بالدولة العراقية الحديثة 102

الفصل الثالث: الواقع الاقتصادي والاجتماعي في كردستان العراق الملكي 115

١- الواقع السكاني 117

٢- العلاقات العشائرية في كردستان العراق 123

الفصل الرابع: الواقع القومي والديني في كردستان العراق 129

١- الآشوريون والكلدان والسريان 133

أ- الآشوريون 133

ب- الكلدان 147

ج- السريان 149

د- التركمان 160

هـ- الكرد الأيزيديون 165

أصول الديانة الأيزيدية 166

الأيزيديون في العهد العباسي 183

الأيزيديون في العهد العثماني 186

أوضاع الأيزيديين في ظل الدولة العراقية 195

الفصل الخامس: الواقع الاقتصادي في كردستان العراق الملكي 199

١- الزراعة 199

٢- الصناعة 211

٣- قطاع النفط الاستخراجي 215

الفصل السادس: الواقع الطبقي والاجتماعي في كردستان العراق الملكي 224

١- البنية الاجتماعية (الطبقية) 224

٢- الحالة الاجتماعية 230

الفصل السابع: الحياة والأحزاب السياسية في كردستان العراق

في العهد الملكي والموقف من المسألة الكردية 234

ا- الأحزاب القومية الديمقراطية الكردية 236

أ- حزب هيوا 236

ب- الحزب الديمقراطي الكردستاني – العراق 242

٢- التيار الماركسي والمسألة الكردية 253

أ- الحزب الشيوعي في كردستان العراقية (شورش)

وحزب رزگاري كورد (تحرير الكرد) 253

ب- الحزب الشيوعي العراقي والمسألة الكردية 260

سلام عادل والمسألة الكردية 274

الجزء الثاني: الشعب الكردي في العراق الجمهوري 279

الفصل الثامن: الشعب الكردي وثورة تموز العام ١٩٥٨ 281

الفترة الأولى من الحكم الجمهوري 281

سياسات الحكم ومطالب الشعب الكردي وثورة أيلول ١٩٦١ في كردستان العراق 290

الفصل التاسع: البعث الصدامي في السلطة وسياساته إزاء الشعب الكردي 303

الحكم الاستبدادي ومجازر الأنفال 310

الفصل العاشر: العراق والكرد الفيلية 315
الفصل الحادي عشر: السياسات الاقتصادية للنظم المتعاقبة إزاء كردستان العراق 329
أولاً: واقع السياسات الاقتصادية إزاء كردستان 329
ثانياً: الصناعة في كردستان العراق في العهود الجمهورية 332
١- الصناعة التحويلية 332
٢- اقتصاد النفط الاستخراجي 345
ثالثاً: السياسات الزراعية إزاء كردستان العراق 349
الفصل الحادي عشر: سياسات بعض الأحزاب في كردستان العراق 356
أولاً: الحزب الديمقراطي الكردستاني في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨ 356
ثانياً: الاتحاد الوطني الكردستاني 382
ثالثاً: الحزب الشيوعي العراقي والمسألة الكردية 395
رابعاً: أحزاب سياسية كردستانية أخرى 409
الجزء الثالث: مفهوم وممارسات العنصرية 415
المقدمة 417
الفصل الأول: العنصرية في الفكر والممارسة 419
١- مفهوم ومراحل تطور العنصرية 419
أ- فترة ما قبل العنصرية في أوروبا 421
المرحلة الأولى 421
المرحلة الثانية 424
ب- فترة ظهور وتطور العنصرية في أوروبا 428
المرحلة الأولى: مرحلة التحري عن العِرقية والتمايز بين الجماعات البشرية 431
المرحلة الثانية: مرحلة العنصرية "العلمية المبتذلة" وممارستها من مواقع السلطة 434
المرحلة الثالثة: مرحلة العنصرية الجديدة المعاصرة 460
الفترة الأولى: بين نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية العقد السابع 461
الفترة الثانية: بين بداية العقد الثامن حتى الوقت الحاضر 468
ج- العوامل الكامنة وراء الذهنية العنصرية والتمييز والتطهير العرقي 479
١- صورة "الأنا" وصورة" الآخر" 480
٢- الأحكام المسبقة والستريوتيب 485

الفصل الرابع عشر: الذهنية العنصرية وممارساتها في عهد حكم البعث الصدامي 493
المرحلة الأولى: فترة التأسيس ١٩٥٢-١٩٥٨ 493
المرحلة الثانية: التهيئة للانقضاض على السلطة ١٩٥٩-١٩٦٨ 498
المرحلة الثالثة: سياسات تكريس النظام ١٩٦٨-١٩٧٤ 503
المرحلة الرابعة: التهيئة لتنفيذ استراتيجية توسعية حتى عام ١٩٧٩ 505
المرحلة الخامسة: السياسات التوسعية والممارسات العنصرية 510
الفصل الخامس عشر: العنصرية والإبادة الجماعية إزاء الشعب الكردي في العراق 513
أولاً: العنصرية في التعامل اليومي مع الأحداث 513
ثانياً: التهيئة لمذابح الأنفال 518
ثالثاً: تنفيذ حملات ومذابح الأنفال 527
رابعاً: ما بعد مجازر الأنفال وذبح الانتفاضة الشعبية 539
خامساً: ماذا يمكن فعله لضحايا الأنفال في كردستان العراق؟ 545
سادسا: التطهير العرقي فكراً وممارسة 550
١- مفهوم التطهير العرقي 550
٢- ممارسة سياسات التطهير العرقي (التغيير الديموغرافي) والتعريب القسري 552
الفصل السادس عشر: تأسيس اتحادية (فيدرالية) كردستان العراق 565
أولاً: عواقب سياسات الحكم المركزي على إقليم كردستان 565
المرحلة الأولى 565
المرحلة الثانية 567
ثانياً: الأحزاب الوطنية الكردية على رأس السلطة السياسية في كردستان العراق 569
ثانياً: المشكلات والمصاعب التي تواجه فيدرالية كردستان العراق 573
١- مجموعة المشكلات الاقتصادية 574
٢- مجموعة المشكلات الإدارية والفنية 577
٣- مجموعة المشكلات الاجتماعية 577
٤- مجموعة المشكلات السياسية 579
ثانياً: رؤية أولية ومعالجات اجتهادية حول الوضع في كردستان العراق 850
أولا: البعد السياسي 580
ثانياً: البعد الاقتصادي 582

ثالثا: البعد الاجتماعي 587
الخاتمة 593
المصادر 597
المصادر باللغة العربية 597
المصادر باللغات الأجنبية 606

الجداول

جدول (١) يوضح توزيع أسهم امتيازات التنقيب عن البترول في العراق وفق اتفاقية عام ١٩٢٦ 91
جدول (٢) التوزيع السكاني لولاية الموصل حسب القومية بالنسب المئوية 93
جدول (٣) حصة المحافظات الكردستانية وشمال العراق من مجموع السكان في العراق/ألف نسمة 117
جدول (٤) البنية القومية للسكان في العراق 118
جدول (٥) التوزيع الجغرافي للسكان الكرد في العراق بحسب الوحدات الإدارية لسنة ١٩٨٧ ... 121
جدول (٦) معدل دخل الفرد الواحد في السنة في العراق لعدد من الألوية العراقية في عام ١٩٥٦ 122
جدول (٧) واقع توزيع الأراضي الزراعية في العراق في عام ١٩٥٣/١٩٥٢ 204
جدول (٨) يوضح أكبر ملاكي الأراضي في العراق في سنة ١٩٥٨ 206
جدول (٩) يوضح العائلات الرئيسية المالكة للأراضي الزراعية عام ١٩٥٨ 208
جدول (١٠) توزيع مصروفات البرامج العراقية على القطاعات المختلفة 212
جدول (١١) التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية القائمة في العراق 214
جدول (١٢) حصة العراق المالية من إيرادات استخراج وتصدير النفط الخام بالدينار العراقي 217
جدول (١٣) تطور التوزيع النسبي للسكان في محافظات كردستان وشمال العراق 225
جدول (١٤) الدخل العيني للمستأجرين الثانويين في نظام المحاصصة في العراق 227
جدول (١٥) متوسط الدخل السنوي للمزارع المستأجر في مختلف الزراعات وطريقة الإرواء 229
جدول (١٦) تصنيف مستوى التعليم في العراق في عام ١٩٥٧ 231
جدول (١٧) عدد الدارسين والخريجين في كلية الزراعية 232
جدول (١٨) بعض الأمراض المنتشرة بين سكان الريف في العراق في عام ١٩٥٧ (نموذج: الديوانية) 233
جدول (١٩) المشاريع الصناعية الكبيرة وعدد المشتغلين والأجور المدفوعة 333
جدول (٢٠) توزيع عدد المصانع، ومجموع العاملين وقيمة استثمارات رأس المال بين مراكز المنطقة الشمالية لعام ١٩٧٢ 335

جدول (٢١) التوزيع الجغرافي لعدد المشاريع الصناعية ومجموع العاملين 336
جدول (٢٢) القطاعات الصناعية القائمة في المدن الرئيسية لكردستان العراق لعام ١٩٧٢ 337
جدول (٢٣) عدد المشاريع الصناعية الكبيرة في الشمال وعدد المشتغلين 338
جدول (٢٤) المشاريع الصناعية الصغيرة في إقليم كردستان العراق لعام ١٩٧٥ 339
جدول (٢٥) يوضح عدداً من مؤشرات المشاريع الصناعية الكبيرة في محافظات الحكم الذاتي الثلاث موزعة بين قطاع الدولة والقطاع الخاص 341
جدول (٢٦) استخراج وتصدير النفط الخام في العراق للفترة ١٩٥٩-١٩٧٣/آلاف الأطنان الطويلة وملايين الدنانير العراقية 345
جدول (٢٧) عوائد العراق النفطية خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٩ ألاف الدنانير العراقية 347
جدول (٢٨) عوائد العراق النفطية ومساهمة كردستان العراق فيه بآلاف الدولارات الأمريكية ... 348
جدول (٢٩) تنظيم العلاقة الزراعية بين الفلاح المنتج وصاحب الأرض الزراعية وفق قانون الإصلاح الزراعي 350
جدول (٣٠) تطور المبالغ السنوية المصروفة للأغراض العسكرية في العراق خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٠..... 508
جدول (٣١) تقديرات لجنة عصبة الأمم حول توزيع السكان الكرد في عام ١٩٢٥ في 555
جدول (٣٢) توزيع السكان الكرد في العراق في عام ١٩٤٧ 557
جدول (٣٣) نسبة السكان الكرد إلى مجموع سكان كركوك 558
جدول (٣٤) التوزيع النسبي لسكان محافظتي ديالى والتأميم (كركوك) بالنسب المئوية لعامي ١٩٥٧ و١٩٧٧ 559
جدول (٣٥) عوائد النفط العراقي خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ 572

مقدمة الطبعة الثانية

أنجز هذا الكتاب في عام ٢٠٠٢ وقبل سقوط النظام الاستبدادي في العراق. وكان من المؤمل أن يصدر في عام ٢٠٠٣ بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قائد الشعب الكردي والشخصية الوطنية العراقية البارزة الملا مصطفى بازراني. وعندما أنجزت مسودته الأولى كانت المصادر المتوفرة لدى لا بأس بها، ولكنها لم تكن كافية. وقد أرسلت الكتاب إلى دار آراس في أربيل لطبعه. بقي عندهم فترة طويلة تقارب العام الواحد وعندما استفسرت، قيل لي بوجود ملاحظات حول بعض ما ورد في الكتاب. رجوتهم إرسال الملاحظات، فلم تصلني. سحبت الكتاب ونشرته في برلين عن دار هفيبون. سافرت في ربيع عام ٢٠٠٥ إلى كردستان العراق في زيارة قصيرة واتصلت بدار آراس للنشر والطباعة وحصلت على ملاحظاتهم التي كان بودي الحصول عليها قبل ذاك. ووجدت ان البعض من ملاحظاتهم يرتبط بقضايا تاريخية صحيحة تستوجب التعديل والتصحيح، وأخرى غير واضحة لهم. فأجرت التعديلات التاريخية التي كانت تستحق التعديل في الطبعة الأولى إصلاً، وهي ليست ذات خلفية فكرية أو سياسية، بل ترتبط بقضايا وأحداث تاريخية فقط.

لايبحث هذا الكتاب بشكل تفصيلي في قضايا حركة التحرر الوطني الكردية في كردستان العراق، إذ هو ليس بكتاب باريخي، ولكنه يحاول المرور المكثف على الأحداث في محاولة لتقديم صورة عن القضية الكردية وطبيعتها والمهمات التي تسعى إلى تحقيقها والمصاعب التي مرت بها والسياسات الشوفينية والعنصرية التي واجهتها من الحكام العرب في العراق. أنها محاولة لاستخلاص بعض الدروس من هذه التجربة الغنية لكي نفهم أهمية وضرورة الوقوف إلى جانب القضية الكردية ونصرة هذا الشعب الذي ناضل في سبيل حقوقه المشروعة عقوداً كثيرة ومازال يناضل في سبيلها وسيحققها عاجلاً أم آجلاً.

أملي أن تخدم هذه الطبعة، كالطبعة الأولى، القضية التي أقف إلى جانبها وأدافع عنها وعن قضية حق تقرير المصير للشعب الكردي بما في ذلك حقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة، علماً بأنه قرر القيادة السياسية المشتركة للشعب الكردي هو احد الاختياري في دولة فيدرالية عراقية حيث تتمتع كردستان العراق بالحكم الفيدرالي.

وهو أمر له دلالته التي يفترض فينا نحن العرب أن نعي دروس التجارب المنصرمة ونعي حقوق الشعوب الأخرى ونتعرف بها ونحترمها كما نعي ونناضل في سبيل حقوقنا.

كاظم حبيب

برلين في ربيع عام ٢٠٠٥

عن المؤلف والكتاب

الصديق الأستاذ الدكتور كاظم حبيب، ليس مناضلاً مخضرماً، عاصر عهود نصف القرن المنصرم من العراق بعمله النضالي، الذي تعرض بسببه إلى الاضطهاد والتشريد والتعذيب والاعتقال فالسجن، حسب، بل ساهم مساهمة فعالة ودأب في الحياة الجامعية والأكاديمية وكتب العديد من الكتب والدراسات الاقتصادية والتاريخية حول تطور المجتمع العراقي منذ العهود العثمانية وما قبلها.

وكان ديدنه في كتاباته ليس مجرد صورة أكاديمية وعلمية شاملة فحسب، وإنما حاول دوماً أن يتطرق، بل يكشف عن أمراض مجتمعنا العراقي المزمنة والعوامل التي تؤدي إلى فرقة أحزابها وقواها، بدل الاصطفاف في جبهة موحدة لإزاحة النظام الفاشي الذي لم يتمكن من إزالته إلا العامل الخارجي. وهو إذ لا يعطي مواصفات جاهزة لمعالجاته، إنما لا يريد إثارة أو استفزاز الأحزاب والقوى المختلفة، بل يريد، كما يؤكد هو، تحريكها باتجاه التفكير بالتغيير والبدء به، بتغيير حقيقي لخطابها السياسي، لعلاقاتها المتبادلة، لبرامجها السياسية، لعلاقاتها بالشعب، لأساليب وأدوات العمل والنضال، إذ أنه الطريق الوحيد لبناء العراق الجديد. إن نهجه ذلك قد وضعه في أزمة وصراع مستديمين حتى مع حزبه الذي عمل معه عقوداً من الزمن، ولكنه وجد صدى واستحساناً كبيرين عند أوساط واسعة.

وأما كتابه الجديد "لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق"، الذي يضعه بين يدي القارئ الكريم، رغم مرضه الذي نتمنى أن يتخلص منه في أسرع وقت ممكن، فثمرة قيمة لجهوده العلمية ومعايشته المباشرة في خضم هذه الحركة بين جبال ووديان كردستان العراق. ولعله أجل رمز للتآخي العربي – الكردي الذي لم تتمكن من تهشيمه أو تهميشه كل الجهود الخبيثة لحكم الطغيان الفاشي على امتداد أربعة عقود من الزمن.

لا أريد بهذه الإشارة السريعة الدخول في تفاصيل الكتاب، بيد أن ما ينبغي قوله، وهذا ما سوف يلاحظه القارئ الكريم بنفسه، إنه دراسة شيقة، شاملة ومتكاملة، تشمل الجوانب التاريخية، الاقتصادية، والسياسية لمجمل تطور حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، إضافة الى المعاناة التي واجهها الشعب الكردي بسبب النظم الشوفينية والذهنية العنصرية التي سيطرت على القوى الحاكمة في مركز الدولة العراقية ومحاولاتها لتصفية الحركة التحررية الكردية وعدم الاعتراف بحقوقها القومية العادلة وحقها في تقرير المصير، أو تهميشها لدور الشعب الكردي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانعكاسات ذلك على التخلف الذي عانى منه اقتصاد كردستان العراق،، رغم أن النظم العراقية المتعاقبة لم تكن رحيمةً بالمناطق الأخرى من العراق وخاصة محافظات الوسط والجنوب. ومما جرت الإشارة إليه، هو أن زخم هذه الحركة جاء في ظروف ذاتية وموضوعية في غاية التعقيد والقسوة، لم تلوهما إرادة الرجال الأسطورية فحسب، بل استوعبتها

القيادة الكردية الموحدة ليس من منطلق نظري جامد، بل بسليقة فطرية حساسة تمتد إلى دهور من الزمن.

ولعبت قيادة القائد الكردي الأسطوري مصطفى البارزاني دوراً حاسماً في توجيه وقيادة هذه الحركة التي لم تخل، كأي حركة أخرى، من التعرجات والنكسات والأخطاء في مسيرتها الشاقة والمحفوفة بالدماء والدموع.

وبكل استحقاق وشرف يهدي المؤلف كتابه إلى الذكرى المئوية لميلاد قائد الشعب الكردي الملا مصطفى البارزاني، الذي يرتبط نشوء وتطور الوعي القومي الكردي والتحرري باسمه وباسم حركة البارزانيين التحررية بقيادة القائد الكردي الخالد عبد السلام البارزاني في مطلع القرن العشرين ضد السلطة العثمانية. وإذا كان طابع الوعي القومي الكردي في القرن التاسع عشر دينياً متفتحاً ومقتصراً على فئة عليا، فإنها دخلت في مرحلة نوعية جديدة، اتسمت بطابع جماهيري، عند تأسيس جمهورية مهاباد في العام ١٩٤٦ بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني – كردستان إيران – الذي تزعمه الشهيد الخالد قاضي محمد. وكانت مساهمة البارزاني الخالد المباشرة مع قواته في تأسيس ودعم هذه الجمهورية، التي ذهبت ضحية لمصالح الدول الكبرى، انعكاساً واضحاً لمدى تبلور الوعي القومي الكردي التحرري، الذي بلغ الذروة في ثورة أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، التي تشكل قاعدة صلدة في كيان هذه الحركة التي أعطت ثمرتها المتجسدة من خلال تحقيق الحكم الفيدرالي لكردستان العراق.

إن هذا الكتاب الذي اتخذ موقعه بكل جدارة، ليس في المكتبة الكردية فحسب، بل العراقية والعربية، جدير بالقراءة والدراسة كأحد المنابع الأصيلة لتاريخ التآخي الكردي – العربي.

لايبزك - ألمانيا ربيع ٢٠٠٣ زهدي الداوودي

المدخل:

رؤيتان مختلفتان ميّزتا الصراع الفكري والسياسي

إزاء القضية الكردية في العراق

خاض العرب والكرد كل على انفراد وبشكل مشترك نضالاً عنيداً وطويلاً من أجل حقوقهم العادلة والمشروعة وتنفيذ الوعد الذي أعطي لقيادة الشعبين السياسية في حينها بإقامة دولتيهما المستقلتين. وتجلى ذلك النضال في انتفاضاتهما وثوراتهما قبل قيام الدولة العراقية أو بعدها حين لم تكن الموصل قد ألحقت بعد بالدولة العراقية الملكية الحديثة التي تشكلت في عام ١٩٢١. وكانت الطموحات القومية للشعبين قد بدأت تبرز لتوها على صعيد النضال الوطني وتؤثر بشكل ملموس على حركة الجماهير. وكان الدور البارز في قيادة هذا النضال بيد شيوخ العشائر وعلماء الدين. وعندما ألحقت ولاية الموصل، وبضمنها كردستان الجنوبية التي كانت تضم إلى جانب الموصل المناطق الكردية منها، إضافة إلى السليمانية وأربيل وكركوك، إلى الدولة العراقية في عام ١٩٢٥، لم يتوقف الشعب الكردي عن النضال في سبيل حقوقه المشروعة التي أقرت في حينها في عصبة الأمم، رغم تخلي انجلترا وفرنسا عن وعوديهما له. إذ لم يؤخذ رأي الشعب الكردي عملياً حول موقفه من إقامة دولته المستقلة أو اندماج كردستان الجنوبية مع بلاد ما بين النهرين (القسم العربي) وتكوين الدولة العراقية الملكية، أو إقامة الإدارة الذاتية في كردستان الجنوبية ضمن الدولة العراقية. وكان موقف الشعب الكردي واضحاً وصريحاً، إذ كان يريد إقامة دولته الوطنية المستقلة على أرض كردستان أو إقامة الحكم الذاتي فيها. ولم يكن هذا الموقف منسجماً مع أهداف ومصالح بريطانيا، الدولة المنتدبة على المنطقة والمستعمرة لها، ولا مع تصورات ومصالح النخبة الحاكمة العراقية الجديدة حينذاك، حيث كان أغلبهم من العسكريين الذين عملوا في الجيش العثماني.

ومنذ تلك الفترة تقريباً سادت في صفوف السياسيين والمثقفين والمهتمين في الشؤون العامة العراقية من العرب، وأغلبهم من خريجي المدارس والتربية العثمانية، رؤية قومية عربية ضيقة إزاء الكرد وحقوقهم المشروعة والعادلة في إطار الدولة العراقية، رغم أنهم كانوا من أوائل من ناضل في سبيل الحقوق القومية العادلة للعرب في العراق وضد سياسات التتريك العثمانية، ولكنهم لم يدركوا بعمق ومسؤولية مفهوم الحرية والديمقراطية وأهميتها لا للشعب العربي في العراق فحسب، بل ولجميع الشعوب، ومنها الشعب الكردي، التي يفترض أن تتمتع بها جميع الشعوب. ومنذ أن تصاعد النضال الكردي وفرض وجوده في الساحة السياسية العراقية برزت رؤية أخرى إزاء الموقف من القوميات وحقوقها في العراق، رؤية ديمقراطية تقدمية حملتها الأوساط اليسارية العراقية ومنها الاتجاهات الماركسية أيضاً.

وابتداءاً من ثلاثينيات القرن العشرين تبلورت لدى الأوساط السياسية العربية في العراق تدريجاً رؤيتان إزاء الحقوق القومية للشعب الكردي وحقوق القوميات الأخرى الثقافية والإدارية وسبل معالجتها والحلول التي تسعى إلى ممارستها كل من هاتين الرؤيتين.

ورغم مرور عشرات السنين على وجود وصراع هاتين الرؤيتين، ورغم كثرة المحن والكوارث والمآسي التي عاشها العراق من جراء التعامل غير الواعي وغير العقلاني وغير المنصف مع هذه المسألة الحساسة والحيوية، فأن هاتين الرؤيتين ما تزالان تتصارعان وكأن دروس الماضي لا قيمة لها أصلاً عند أصحاب الرؤية الأولى، وكأن العراق بحاجة إلى مزيد من المحن والكوارث والمآسي والموت لمزيد من البشر، وكأن الشعب الكردي لا حق له كبقية الشعوب في التطلع إلى الحرية والديمقراطية والوحدة القومية والتمتع بها فعلاً.

تبنت الرؤية الأولى، التي سادت في العراق في مختلف المراحل المنصرمة ومارسها الحكام بإصرار أهوج عجيب في العهدين الملكي والجمهوري، مبدأ رفض الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي، ومنها حقه الثابت في تقرير مصيره على أرض وطنه وإقامة دولته الوطنية المستقلة أو حقه في إقامة الحكم الذاتي أو إقامة اتحادية فيدرالية في كل من الإقليمين العربي والكردستاني في إطار عراق جمهوري ديمقراطي موحد. وتبنت هذه الرؤية منذ البدء أسلوب القوة وممارسة العنف والردع والتأديب وزج الجيش في معارك شوفينية ضد الشعب الكردي لحرمانه من حقه في التمتع بتلك الحقوق ومطالبته الملحة بالاستجابة لها. وتجلى هذا الموقف، حتى بعد الاعتراف بوجود شعبين في العراق إلى جانب وجود قوميات أخرى، بعد إسقاط الملكية وقيام الجمهورية، عندما كرس المشرع العراقي ذلك في الدستور المؤقت حيث جاء في المادة الثانية منه النص التالي: "العراق جزء من الأمة العربية"(١). ثم نصت المادة الثالثة على ما يلي: "يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والكرد شركاء في هذا الوطن ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية"(٢). إن القول "أن العراق جزء من الأمة العربية" يعني مسألتين وهما: ١- أن الأرض العراقية هي جزء من الوطن العربي، وبالتالي لا مجال للحديث عن وجود لكردستان العراق؛ ٢- ورغم الاعتراف بوجود كرد وحقوق قومية لهم يتنافى مع القول بأن العراق جزء من الأمة العربية، إذ مثل هذا القول يشمل الكرد أيضاً، كما يشمل غير الكرد من قوميات أخرى. وهو خلل صارخ غير متأت من عدم وعي ما كتب بقدر ما كان إصراراً على مخالفة الحقيقة حول الشعب الكردي.

---

(١) دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. مجلس الوزراء. وزارة الإرشاد. ١٧ كانون الأول ١٩٦٠. بغداد. ص٢٢٥.

(٢) نفس المصدر السابق.

واشتدت هذه الوجهة الفكرية والسياسية بعد انقلاب شباط/فبراير عام ١٩٦٣ وتبلورت في سياسات الحكومات التي تشكلت في أعقابه. واعتبرت القوى التي تناضل في سبيل الاعتراف بالحقوق القومية العادلة والمشروعة للشعب الكردي ومطالبته بالحكم الذاتي بمثابة قوى انفصالية ترتكب جريمة لا تغتفر. وكرس هذا النهج سياسة العنف والحرب لفرض الحل الأوحد الذي تراه القوى القومية العربية الشوفينية وتريد فرضه على الشعب الكردي. ولم تتبن هذا الموقف القوى والأحزاب السياسية الحاكمة فحسب، بل وبعض القوى والأحزاب التي كانت في المعارضة، سواء أكان ذلك في العهد الملكي أم في العهد الجمهوري. أنها كانت وما تزال تعبر بذلك عن وجهة فكرية وسياسية قومية ذات طبيعة شوفينية بغض النظر عن وجود هذه المجموعة أو تلك في السلطة السياسية أو خارجها.

ولم يكن الموقف من المسألة الكردية وسبل معالجتها هي المسألة الوحيدة التي تختلف الرؤية حولها، بل كانت هناك قضايا أساسية أخرى، ومنها مواقف التمييز والتعامل غير المتكافئ إزاء الكرد في العراق من جانب الحكومات المختلفة والتي تجلت في مختلف مجالات الحياة اليومية ابتداءاً من حرمانهم من الدراسة بلغة الأم وتضييق القبول في الجامعات والمعاهد المختلفة، وخاصة العسكرية منها، أو التوظيف في الوزارات المختلفة، وخاصة الخارجية والداخلية والدفاع..الخ، وكذلك التمييز البارز في مجال توظيف رؤوس أموال الدولة في عمليات التنمية في كردستان العراق، حيث كان نصيبها محدوداً بالقياس إلى مناطق معينة من العراق. وبدا هذا واضحا وصارخاً منذ السبعينات من القرن العشرين، تماماً كما كان نصيب بعض محافظات الوسط والجنوب المهملة من جانب الحكم الصدامي. وكانت المشكلة تبرز أيضاً في مجال التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وخاصة المناطق الريفية، أو في إقامة "الطرق الاقتصادية" الخاصة بنقل السلع الزراعية وتأمين تخزينها وحفظها من التعفن وتسويقها. وهذه أمثلة قليلة قياساً لممارسات كثيرة تعرض لها الشعب الكردي من جانب النظم الحاكمة في بغداد. ولا شك في أن الرؤية كانت مختلفة جداً إزاء مفهوم ومضمون الديمقراطية والحقوق المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان وأهمية التمتع بها وممارستها فعلاً لا من العرب والكرد فحسب، بل ومن جميع القوميات الأخرى في العراق.

أما **<u>الرؤية الثانية</u>**، التي عبرت عنها قوى وأحزاب وشخصيات سياسية وعلمية ومثقفة ومهتمة بالشؤون العامة، فكانت في الغالب الأعم في صفوف المعارضة بشكل عام، إذ كانت وما تزال تؤكد ما يلي:

إن الحل العملي والواقعي والعادل والمشروع للمسألة الكردية يتم أولاً وقبل كل شئ على أساس الاعتراف المبدئي والمتبادل بوجود شعبين في العراق هما الشعب العربي والشعب الكردي، إلى جانب قوميات أخرى عديدة. ويترتب على هذا الاعتراف ثانياً أن يتمتع الشعبان بحقيهما في تقرير مصيريهما واختيار الوحدة مع بعضيهما في دولة واحدة أو الانفصال وإقامة دولتين مستقلتين على

أرض القسم العربي من العراق وعلى أرض كردستان منه، كما أن وحدتهما الاختيارية يمكن أن تتم على أساس الحكم الذاتي أو الاتحاد الفيدرالي. وهذه القضية يقررها كل شعب بمفرده ويتم الاتفاق بينهما على الصيغة المناسبة التي يفترض أن ينص عليها دستور البلاد الدائم. ومثل هذا الحل يتم عبر التفاوض الديمقراطي السلمي وفي ظل حكم دستوري ديمقراطي تعددي لا مكان للاستبداد والعنف والقسوة فيه. إنه الحل الوحيد والعقلاني الذي يرضي جميع الأطراف ويستند إلى قرارات الأمم المتحدة بحق الشعوب صغيرها وكبيرها في تقرير مصيرها. ويفترض أن يتضمن الدستور الديمقراطي الدائم الاعتراف الكامل بالحقوق الثقافية والإدارية للقوميات الأخرى في كردستان العراق وفي العراق عموما.

ومنذ ثلاثينات القرن العشرين مارست الرؤية الأولى كل أساليب وأدوات القهر والزجر والقوة والعنف والقتل الجماعي والحرب والتدمير الاقتصادي والتخريب العمراني المتوفرة في أيدي الدولة العراقية واستعانت بالغير أيضاً لكسر شوكة الشعب الكردي وفرض الحل الشوفيني عليه، ومارست كل أساليب وأدوات الحقد أو الكراهية العنصرية في حملات ومذابح الأنفال واستخدمت الأسلحة الكيميائية لهذا الغرض، ولكنها لم تفلح في ذلك، ولن تفلح بطبيعة الحال.

فحكومات العهد الملكي جربت ومارست سياسات تميزت بالشوفينية ورفضت الاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره وممارسة بقية حقوقه القومية المشروعة والعادلة وشنت الحملات العسكرية ضده وخربت قراه وطاردت سكانه وفرضت الهجرة القسرية على المناضلين من بناته وأبنائه وأنزلت الدمار والخراب على السكان الآمنين في فترات مختلفة. ورغم ذلك عجزت عن لوي رقبة هذا الشعب في كردستان وفرض حلولها عليه، إذ واصل النضال في سبيل تلك الحقوق وكانت أحد الأسباب الأساسية والمباشرة في أضعاف الملكية ونخرها من الداخل وسقوطها أخيراً، إضافة إلى الأسباب الأخرى، وخاصة غياب الديمقراطية وكبت الحريات العامة وغياب العدالة الاجتماعية والخضوع التام لإرادة ومشيئة المستعمرين.

وبعد سقوط الملكية وقيام الجمهورية عمدت القوى الحاكمة إلى ممارسة السياسات الشوفينية. فمنذ البدء أصرت حكومة عبد الكريم قاسم على عدم تغيير نص المادة الثانية من الدستور المؤقت ورفضت الالتزام بتنفيذ مبدأ الاعتراف بحقوق الشعب الكردي القومية العادلة وممارستها فعلاً. فتراكمت المشكلات تدريجاً وتفجرت في ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦١ التي قام بها الشعب الكردي بقيادة الملا مصطفى البارزاني بعد أن شن النظام الجمهوري بقيادة عبد الكريم قاسم عدواناً عسكرياً ضد الشعب الكردي والذي بدأ بقصف همجي لمناطق البارزانيين وقتل الكثير من الأبرياء من النساء والأطفال والرجال، ولم يستمع إلى صوت العقل الذي نادى بالديمقراطية للعراق والسلم في كردستان والحكم الذاتي للشعب الكردي. وكانت واحدة من أكثر النقاط حسماً في إضعاف حكم قاسم وسقوطه لاحقاً.

استولت القوى البعثية والقومية على السلطة بعد إطاحتها بحكومة قاسم. ولكنها لم تستفد من التجارب المنصرمة، بل صممت على خوض الحروب ضد الشعب الكردي واعتبرتها "نزهةً ربيعية" منطلقة في ذلك من ذهنيتها الشوفينية والعسكرية التي لا تعرف سوى لغة القوة والحرب في معالجة المشكلات الداخلية والرفض الصريح لحقوق الشعب الكردي القومية وحقوق القوميات الأخرى أيضاً. قادت تلك السياسات إلى المزيد من نزف الدم، إلى الموت والدمار والخراب، ولكنها انتهت أيضاً بسقوط ذلك النظام والذي تلاه، لإنهما مارسا عملياً نفس السياسة العدوانية.

وأخيراً جاء نظام البعث الصدامي إلى الحكم ثانية. ومنذ عام ١٩٦٨ حتى سقوط النظام تحت ضربات التحالف الأمريكي-البريطاني في العاشر من نيسان عام ٢٠٠٣ عاش الشعب العراقي مأساة مريرة بلغ عمرها ٣٥ عاماً تقريباً وتميزت بكونها أسوأ العهود والنظم التي عرفها العراق الحديث على الإطلاق.

وتحت ظروف خاصة وموازين قوى معينة أجبر نظام البعث على الاعتراف بوجود الشعب الكردي في كردستان العراق وأقرَّ ببعض حقوقه وفق اتفاقية آذار من عام ١٩٧٠. ولكن قيادة البعث كانت منذ البدء تقدر بأن هذه الاتفاقية ليست سوى مرحلة عابرة وقصيرة يفترض التحضير في أثناء ذلك بما يساعد على كسر شوكة الشعب الكردي. فبدأت بمحاولة نسف المشروع ابتداءاً والتآمر على القيادة الكردية من خلال تنظيم عملية اغتيال فاشلة ضد قائد الحركة الكردية الملا مصطفى البارزاني، والسعي إلى سلب المضامين الديمقراطية الأساسية لمشروع الحكم الذاتي وجعله مجرد حكم شكلي يخضع للقيادة البعثية، إضافة إلى تقريم منطقة الحكم الذاتي من خلال قطع بعض أوصالها عنها. وقادت هذه السياسة إلى تعقيد الأمور وإلى شن حرب دموية ضد الشعب الكردي وترويع الناس والتسبب في خراب القرى وهجرة السكان. وتسنى لنظام الحكم الاستبدادي، بدعم فعال من جانب حكومة شاه إيران وبموافقة الولايات المتحدة الأمريكية وترحيب الحكومة التركية، ضرب الحركة الكردية المسلحة في عام ١٩٧٥.

بعد ذلك شن النظام حروباً داخلية وأخرى خارجية ليبرهن على قوته ومستجيباً لأطماعه في المنطقة. فكانت المحن والكوارث تتوالى على رأس الشعب العراقي، وحصد الموت مئات ألوف العراقيين. ومع قرب نهاية الحرب العراقية الإيرانية نظم النظام ونفذ حملات ومجازر الأنفال مستخدماً الأسلحة الكيمائية ضد الشعب الكردي وضد قواه المسلحة وبقية قوى الأنصار، بمن فيهم العرب القوميات الأخرى، في الفترة الواقعة بين شباط/فبراير وأغسطس/آب من عام ١٩٨٨، نجمت عنها عواقب كارثية أصبحت الآن معروفة للجميع. إذ حصدت الرياح الصفراء القادمة من بغداد أرواح عشرات ألآلاف من البشر، كما أصبح مصير عشرات الآلاف الأخرى غير معروف حتى الآن. لقد كانت أبشع مجزرة عنصرية ترتكب بحق الشعب الكردي في العراق في القرن العشرين. ونفذت هذه المجزرة بدناءة

وخسة بالغتين. وقد تم كل ذلك باسم العروبة والقومية وحماية الوحدة العراقية والعربية! ولم تنقطع سلسلة الاعتداءات على الشعب الكردي بل تواصلت في أعقاب انتفاضته وانتفاضة الشعب العراقي كله في ربيع عام ١٩٩١ والتي اضطر أكثر من مليون إنسان كردستاني وعشرات ألآلاف من العرب وغيرهم إلى الهروب وترك العراق. وكانت الحصيلة مرعبة. ورغم كل ذلك بقى النظام حتى سقوطه يعول على استخدام القوة والحرب لمعالجة القضية الكردية، رغم خروج القسم الأعظم من منطقة الإقليم من دائرة حكمه وخضوعها للحماية الأمريكية، إذ أنه لم يترك فرصة إلا واستخدمها لتحقيق أهدافه الشريرة.

إن تجارب ثمانية عقود من عمر الدولة العراقية في عهديها الملكي والجمهوري تؤكد بما لا يقبل الشك ما يلي:

١- إن الموقف من المسألة الكردية نشأ مع نشوء الدولة العراقية، هذا النشوء غير الديمقراطي والتربية العثمانية الاستبدادية والرؤية القومية والدينية المتعصبة والقاسية والعنفية في آن واحد. وانعكس في سلوك الحكام وأجزاء من المعارضة العراقية على امتداد الفترات السابقة. وزاد في الطين بلة موقف سلطات الاحتلال البريطانية الاستبدادي والاستعماري الاستغلالي من القضية الكردية وسعي هذه السلطات إلى تهميش دور الكرد في المنطقة ومنع إقامة دولتهم الوطنية المستقلة على أرض كردستان، والإصرار على تجزئتها. فالموقف الشوفيني، وفيما بعد العنصري، والاستبدادي من قضية الشعب الكردي حمل معه نهجاً مؤسسيا ثابتاً للدولة العراقية شاركت في صياغته وتنفيذه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على امتداد العقود المنصرمة.

٢- وهذا لا يعني أن النظم السياسية التي وجدت في العراق كانت كلها تسير على خط واحد إزاء المسألة الكردية، إذ برز بعض التباين عند النظم المختلفة، ولكن الموقف الجوهري من حقوق الشعب الكردي ومن حقه في تقرير مصيره كانت في الجوهر واحدة. ففي الوقت الذي استخدم الجميع العنف لإخضاع الشعب الكردي تباين هذا العنف في فترات العهد الملكي عنه في عهد البعث الأول وعهد القوميين ومن ثم في عهد البعث الثاني. وكان الاختلاف في شدة وقسوة العنف لا في وجوده وممارسته. ولكن النظم اللاحقة بنت عنفها وسياساتها على ما أرساه العهد الملكي من نهج عدواني في هذا الصدد.

٣- أن الرؤية الأولى إزاء المسألة الكردية ليست فقط قاصرة وعاجزة عن تحقيق الأهداف التي ترمي إليها، بل خاطئة وخطرة ومليئة بالاستعلاء القومي والعدوان والرغبة في الهيمنة والاستغلال وتعبر عن شوفينية لا تحترم حتى قوميتها، وأنها لن تقود لاحقاً إلا كما أدت إليه في السابق، أي إلى مزيد من هدر الكرامة والدماء والدموع والخراب والدمار الواسع والخسائر البشرية والمادية، وأنها لا تحصد سوى الريح العاتية لأنها لا تنسجم مع طبيعة الإنسان وحاجاته وحقوقه المشروعة

في هذا القرن الجديد، القرن الحادي والعشرين. ومن المناسب أن نشير هنا إلى أن مجموعات من القوميين العراقيين قد أدركوا هذه الحقيقة وتبنوا رؤية أخرى أكثر ديمقراطية ووعياً بواقع العراق وحاجات الشعبين العربي والكردي والقوميات الأخرى. وهي وجهة سليمة ومنصفة وتدل عن استعداد ذاتي للتعلم والاستفادة من دروس الماضي لصالح المستقبل.

وخلال الفترات المنصرمة لم تتوفر للرؤية الثانية أي فرصة فعلية لممارسة مضامين رؤيتها الديمقراطية للقضية الكردية وسبل الحل السلمي واستخدام الآليات الديمقراطية الضرورية لتحقيق الغاية المنشودة. وهو ما يفترض التركيز عليه وتبنيه. وكان الأستاذ الراحل والسياسي القدير عزيز شريف، الذي وضع نفسه في خدمة السلم والديمقراطية في العراق، قد طرح ولأول مرة ومنذ أربعينيات القرن العشرين الحل العلمي والديمقراطي السليم للمسالة الكردية مؤكداً حق هذا الشعب في تقرير مصيره بنفسه، بما في ذلك حق الانفصال وإقامة دولته الوطنية المستقلة على أرض كردستان. كما ناضل بحيوية من أجل هذا الهدف.

ورغم التناقضات التي تلف عالمنا المعولم الراهن واختلال شديد في القيم، فأن القيم العامة والشاملة ما تزال وستبقى تدفع بالناس للنضال في سبيلها، وأبرزها قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، قيم العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات، تلك القيم التي تعترف للشعوب بحقوقها العادلة والمشروعة بما فيها حقها في الانفصال وإقامة دولها الوطنية المستقلة على أرض وطنها. أي أن الاعتراف بالحقوق والواجبات والاحترام المتبادل يعتبر الطريق الوحيد المناسب للتعامل الدولي بين شعوب تعترف بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات وتحترم نفسها.

كان وما يزال نضال الشعب الكردي موجهاً صوب خمس مسائل جوهرية، وهي ليست كثيرة ولا بعيدة عن الواقع، إذ أنها تشكل جزءاً من حقوقه المشروعة، وهي:

– الاعتراف له بحقه الكامل في تقرير مصيره على أرض وطنه بكل حرية وفي أجواء الديمقراطية وسيادة الشرعية، بما في ذلك حقه في الانفصال وإقامة دولته الوطنية المستقلة. إن هذا الحق ينبغي أن يعترف به من حيث المبدأ ويصان، ويكون له الحق في ممارسته متى شاء ذلك وفي ظروف يقررها وحده؛

– الاعتراف الواقعي بأن الشعب الكردي جزء من الأمة الكردية الموزعة على أرض كردستان الممتدة في أراضي دول المنطقة الأربع؛

– الاعتراف له بحقه في المشاركة في إرساء دعائم دولة عراقية جمهورية اتحادية (فيدرالية) تستند إلى دستور ديمقراطي وحياة حرة وتعددية سياسية تحترم حقوق القوميات والأديان والمذاهب والفلسفات والآراء المختلفة وتعترف وتمارس حقوق الإنسان وتقيم علاقات صداقة وتعاون واعتراف بالدول المجاورة وحدودها الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والشعوب الأخرى وتعالج المشكلات الداخلية والخارجية بالطرق السلمية ووفق الآليات الديمقراطية المعترف بها دولياً.

– الاعتراف له بحقه في استخدام ثرواته وخيراته لصالح تنمية الاقتصاد الكردستاني في إطار خطة إقليمية تنسق وتتكامل مع خطة إقليمية عربية وأخرى مركزية تشمل العراق كله، بما يساعد على تجاوز التخلف والأضرار الفادحة التي لحقت بالشعب الكردي وإقليم كردستان وبقية مناطق العراق.

– الموافقة على استعادة كردستان للمناطق المقتطعة منها، وبشكل خاص كركوك وخانقين وإعادة الحقوق المغتصبة والمهجرين قسراً إليها وكذلك إعادة كل المهجرين بمن فيهم الكرد الفيلية والعرب إلى مناطق سكناهم، لكي يتسنى للجميع بناء عراق جمهوري ديمقراطي اتحادي مزدهر ومتماسك.

فهل في هذا ما يتناقض مع مصالح الشعب العربي في العراق ومع بقية القوميات التي كانت وما تزال تعيش في هذه المنطقة من العالم؟ ليس في ذلك ما يتناقض مع هذه المصالح، بل فيها كل ما يتطابق مع مصالح العرب وما يفترض في العرب أن يمارسوه إزاء أنفسهم وإزاء القوميات الأخرى التي تعيش على أرض العراق. أي أن من حق العرب الكامل أن يقيموا في المناطق العربية فيدرالية أيضاً وتشكل مع الفيدرالية الكردية الجمهورية العراقية الاتحادية ذات الحقوق والواجبات المتساوية، والتي تحترم حقوق القوميات والجماعات الدينية والمذهبية المختلفة. وينظم هذه العلاقة دستور ديمقراطي حديث ودائم وحياة برلمانية تعددية حرة.

إن قناعتي ثابتة في أن العراق المتعدد القوميات لا يمكن أن تبنيه قوى استبدادية وعنصرية وشوفينية لا تؤمن إلا بقوة السلاح في حل المشكلات الداخلية والخارجية. وبرهن الحكم الاستبدادي والعنصري المقبور على ذلك وعلى أنه غير مؤهل بالقطع ممارسة سياسات أخرى غير تلك التي مارسها حتى سقوطه إزاء الشعب الكردي بشكل خاص وإزاء الشعب العربي والقوميات الأخرى بشكل عام. ومن هنا كانت الحاجة إلى ضرورة تغييره لتوفير المناخات الضرورية لبناء عراق ديمقراطي اتحادي جديد ومزدهر. إن المستبدين في العالم، ومنهم صدام حسين، هم الأكثر انفصالية وتمزيقاً للمجتمع والبلاد بسبب السياسات العدوانية والعنصرية التي يمارسونها إزاء الشعوب المتآخية في بلدانهم. وصدام ونظامه شكلا الخطر الحقيقي على وحدة النسيج الوطني العراقي.

لقد خرج الحكم المركزي الاستبدادي من القسم الأكبر من أراضي كردستان العراق في أعقاب فرض الحماية الدولية على المنطقة مخلفاً وراءه تركة ثقيلة ودماراً واسعاً وعدداً هائلاً من العاطلين عن العمل والضحايا الأبرياء الذين لا يعرف مصيرهم وخزينة مفرغة من الموارد المالية ومنشآت صناعية متوقفة وعاطلة عن العمل أو مخربة وقرى محروقة ومهدمة في جميع أرجاء ريف كردستان، وأرياف حدودية مليئة بالألغام الأرضية التي يتراوح عددها بين ١٥–٢٠ مليون لغم. وستكون تكاليف إزالتها أعلى بكثير من أثمان اقتنائها وزرعها في الأرض. لقد ترك الحكم المركزي الاستبدادي الشعب الكردي في القسم الأكبر من كردستان التي هي الآن في إطار الحكم الفيدرالي، بعد أن اقتطع منه كركوك وخانقين وأجزاء أخرى وضمها للقسم العربي من العراق، في أوضاع نفسية واجتماعية غاية في التعقيد،

وخاصة أولئك الذين عاشوا مجازر الأنفال والكيماوي والهجرات الهروبية القسرية في أعوام ١٩٧٥ و١٩٩١، أو أولئك الذين شاركوا في حروب النظام ضد إيران وضد أبناء شعبهم. وكانت وما تزال حملات التطهير العرقي في كركوك وغيرها من المناطق الكردية تجسد صورة دنيئة وخبيثة للعنصرية التي تهيمن على عقلية وسلوك حكام العراق، كما أنها كانت تثير الكرد ضد العرب الذين يستولون على مساكنهم ومدنهم دون أدنى مبرر وبأمر من النظام، وهي أوضاع تحتاج إلى سنوات طويلة لمعالجتها. كما كانوا السبب وراء تعقيد العلاقات الشعبية في المجتمع العراقي، وهي بحاجة إلى سنوات طويلة وإلى جهود حثيثة بعد أن زال النظام لمعالجتها وإعادة المياه إلى مجاريها الطبيعية. إذ غالباً ما تثير الأفعال العنصرية ردود فعل قومية ضيقة وأحياناً عنصرية أيضاً، وهو أمر طبيعي ومعروف. ورغم بروز هذه الظاهرة هنا وهناك بسبب ما قام به النظام باسم العرب من جرائم بشعة ضد الكرد، فأن الشعب الكردي في غالبيته العظمى، ومعه الأقليات القومية، ميز بصواب بين النظام الاستبدادي، ومعه قلة من العنصريين والمتطرفين العرب، وبين الغالبية العظمى من الشعب العربي في العراق، وهو أمر له أهميته وقيمته في مستقبل العلاقات العربية الكردية في عراق المستقبل القائم على أساس الدستور الديمقراطي الاتحادي.

إن الثروات المتوفرة في العراق والكفاءات والخبرات التي يمتلكها والمشتتة حالياً في سائر أرجاء العالم يمكنها أن تعجل من عمليات إعادة إعمار العراق وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والبشرية وضمان مستقبل أكثر بهاءً لعراق لم يجد الراحة والاستقرار عقوداً بل قروناً طويلة. وتحقيق هذا الهدف يستوجب مواصلة السعي والنضال في سبيله.

ويبدو لي أن الفيدرالية الكردستانية الراهنة في مقدورها أن تقدم النموذج المطلوب إقامته في عراق المستقبل. وهي، رغم الإيجابيات التي يعيشها الإنسان العراقي في كردستان العراق حالياً، ما تزال بحاجة إلى تعاون وتنسيق الجميع لتحقيق المنشود. وهي أولاً وقبل كل شئ أمام مهمة إجراء تغيير في واقع الانقسام الراهن في ممارسة السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية. إن هذا الواقع يعتبر جزءاً من تركة وعلاقات الماضي السلبية الممتدة في الحاضر، والتي لعبت سياسات النظم في العراق ودول الجوار دوراً أساسياً فيها، والتي لا يمكن ولا يجوز استمرارها، وإلا ستكون على حساب ومصالح الشعب الكردي، وستكون في الوقت نفسه على حساب ومصالح العراق كله. ومن هنا تنشأ مسؤولية الأحزاب والأخوان المسؤولين في كردستان وكل القوى الأخرى المشاركة في الحكم أو المساندة للحكم هناك. ليست الرغبات والنيات الحسنة هي القادرة على حل المشكلات، بل تلك المقترنة بالإرادة الواعية والصادقة والواقعية والتي تسعى إلى توفير مستلزمات حل المشكلات المعلقة بالطرق السلمية. فهل تتوفر أرضية واقعية لمثل هذا الحل السلمي والديمقراطي على أرض كردستان العراق؟

الجواب نعم من الناحية النظرية، إذ لا توجد مشكلة في كردستان العراق لا يمكن حلها بالطرق السلمية. ومن الناحية العملية تبرز مشكلات غير قليلة، ولكن السنوات المنصرمة أكدت وجود

إمكانية فعلية لتوفير مستلزمات ذلك. والإشكالية التي يفترض التفكير بها لا تنحصر في الاختلافات الموجودة في وجهات النظر بين الطرفين أو الحزبين الرئيسيين، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، في كردستان العراق فحسب، إذ يفترض أن يكونا طرفاً واحداً عند معالجة مشكلاتهم الداخلية، بل الإشكالية الأساسية تبرز في التدخل الإقليمي والدولي الذي يمكن أن يعيق أو يسرع الحل الديمقراطي بينهما. لم تلعب الأطراف الإقليمية حتى الآن دوراً إيجابياً في حل الخلافات الداخلية لكردستان العراق، في حين يلعب العامل الدولي في الوقت الحاضر، بغض النظر عن العوامل المحركة له، دوراً إيجابياً ملموساً، إذ أنه يضغط على قوى الطرفين باتجاه معالجة الإشكاليات بينهما بالطرق السلمية وإنهاء الوضع غير الطبيعي الراهن في اقتسام السلطات الثلاث وفقدان مركزية القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعسكري. ويقع على عاتق المسؤولين مهمة استثمار هذه الفرصة الفريدة للشعب الكردي لتكريسها وتعزيز المسيرة الديمقراطية لكردستان العراق وجعل الفيدرالية الكردستانية القائمة نموذجاً للعراق كله ولسائر دول المنطقة وشعوبها. ويأمل الإنسان أن يتحقق ذلك في مدى غير بعيد، فالزمن ليس باستمرار لصالح الحلول الإيجابية، وليس من حقنا تضييع الفرص بانتظار فرص أخرى غير معروفة. وهو ما يفترض أن نعيه جميعاً ونعمل على أساسه ومن أجله.

ويبدو لي أن القوى والأحزاب والشخصيات السياسية والثقافية وذات الاهتمام بالشؤون العراقية العامة قادرة أن تلعب دوراً حيوياً وفعالاً في تأكيد مسألتين أساسيتين برهنت عليهما تجارب الفترة المنصرمة على قيام الدولة العراقية الحديثة، وهما:

* أن الاستبداد وممارسة القوة والعنف والقسوة والحرب تعتبر من الأساليب العاجزة عن تقديم حلول عملية للمشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي ومنها بشكل خاص المسألة الكردية وقضايا القوميات الاخرى، بل تزيدها تعقيدا.

* وأن الحل الوحيد والممكن هو الحكم الدستوري والديمقراطي التعددي وخوض الحوار الديمقراطي والحضاري الهادف إلى تحقيق الحلول العملية للمشكلات القائمة وفي مقدمتها القضية الكردية. وأن الاعتراف بحقوق الشعب الكردي العادلة والمشروعة وحقوق القوميات الاخرى العديدة التي أشرنا إليها في الرؤية الثانية وحمايتها هو الطريق المبدئي والوحيد الذي يوصلنا إلى بناء عراق جمهوري دستوري ديمقراطي اتحادي.

إن تبني ذلك من قبل المثقفين العراقيين والبدء بخوض حوار عراقي موضوعي وهادف سيكون إسهاماً كبيراً على طريق التغيير والبناء الديمقراطي المنشود للعراق الذي غرق لعقود في وحل الاستبداد والعنصرية والكراهية والعنف والموت والخراب، وسيكون دافعاً جيداً للسياسيين العراقيين الذين يتبنون الحلول الديمقراطية والواقعية للعراق الجديد.

الجزء الأول

الشعب الكردي

المقدمة:

لمحة مكثفة عن أصل الشعب الكردي

ميديا

هذه الريح الشوكية تأكل السنابل ومآقينا معاً
تأكل أناملنا وغصن الشعر وجدائل الحوريات(*)
من ملكوت حلم ميديا وثدي آناهيتا
عذارى ميديا
يتطلعن كل يوم كالبزوغ
وعلى قاماتهن القمر
والورد والضياء
ينتظرن صهيل الخيل ونداء مردوخ
واهتزاز الملك طاووس

شيركو بيكه س

تعتبر المسألة الكردية واحدة من الإشكاليات الكبيرة التي تواجه شعوب منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في تلك البلدان التي اقتسمت أرض كردستان فيما بينها. والإشكالية الحقيقية تبرز في أن شعوب المنطقة كلها تقريباً أسست خلال القرن العشرين دولها المستقلة الجديدة، والشعوب العربية كونت في منطقة الشرق الأوسط خمس عشر دولة بعد انعتاقها من السيطرة العثمانية البغيضة، رغم وقوعها تحت الهيمنة البريطانية والفرنسية، وبعضها أقام دوله المستقلة الصغيرة جداً في النصف الثاني من القرن العشرين، كما في الخليج والتي لم يتجاوز نفوس بعضها عند التأسيس عشرات الآلاف من البشر، ويقل اليوم عن ٦٠٠ ألف نسمة (قطر) أو أقل من ٧٠٠ ألف نسمة (البحرين) كما أن هناك دولاً أفريقية أعضاء في الجامعة العربية يقل نفوسها عن ٧٠٠ ألف نسمة (جيبوتي)، علماً بأن نسبة عالية من سكان الدول الخليجية من المهاجرين الباكستانيين والهنود والبنغاليين

(*) نسبة إلى الهوريين وهم جماعة هندو أوروبية سكنت جبال كردستان قبل الميلاد. آناهيتا: آلهة الجمال لدى الكورد القدماء. شيركو بيكةس من أبرز الشعراء الكورد المعاصرين. راجع: كوردنامه. نشرة دورية تعنى بالشأن الكردي العام. العدد الأول. نيسان/إبريل ١٩٩٥. لندن. ص ١٨.

والإيرانيين الذين يقيمون مؤقتاً فيها ثم يعودون بعد سنوات إلى أوطانهم ثانية ليأتي غيرهم(٣). وفي نوفمبر من عام ١٩١٧ منحت بريطانيا يهود العالم وعداً بإقامة دولة عبرية في فلسطين. ومارست بريطانيا انتدابها المباشر على فلسطين لتسمح لليهود بالقدوم المكثف إليها ومواجهة نضال الفلسطينيين ضد الاحتلال البريطاني بالحديد والنار. وفي عام ١٩٤٧ ساهمت الدول الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار قضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين هما: إسرائيل لليهود وفلسطين للعرب. وتضمن القرار توزيع الأراضي الفلسطينية إلى ٥١٪ لإسرائيل و٤٩٪ للدولة العربية. ولكن إسرائيل توسعت تدريجاً ومن خلال اغتصاب واحتلال المزيد من أراضي فلسطين العربية حتى أصبحت نسبتها اليوم ٧٨٪ من كل الأرض الفلسطينية قبل قرار التقسيم، و٢٣٪ من حصة فلسطين العربية، ولكن حتى هذه النسبة ما تزال محتلة من القوات الإسرائيلية وأقيمت فيها عشرات المستوطنات لليهود المهاجرين من مختلف بقاع العالم. ولم يكن عدد اليهود في فلسطين عندما منحوا هذا الوعد عن يزيد ٢٠ ألف مواطن فلسطيني يهودي. ولكن ماذا عن الكرد؟ منح الكرد أثناء الحرب العالمية الأولى وعداً بإقامة دولتهم المستقلة أو حكماً ذاتياً على الأرض الكردستانية التي كانت مقسمة على دولتين، الدولة العثمانية والدولة الفارسية. ولكن السلطات البريطانية والفرنسية نكثتا هذا الوعد وتخلتا عن التزاماتهما إزاء الشعب الكردي. وهكذا تُرك الشعب الكردي دون دولة مستقلة رغم أن نفوسه قارب حينذاك ١٠ ملايين نسمة. واليوم يتراوح نفوس الشعب الكردي في مختلف أجزاء كردستان بين ٢٦-٢٨ مليون نسمة، ولكنه بلا دولة مستقلة على أرض وطنه كردستان الممتدة والموزعة على أربع من دول المنطقة. وهذه الإشكالية غير العادلة التي يواجهها الشعب الكردي والتي تؤرقه كثيراً، تدفعه لخوض النضال العادل في سبيل تحقيق طموحاته المشروعة. ولكن هذه الطموحات لا تجد حتى الآن التفهم العقلاني والإنساني من جانب الحكومات والنظم السياسية في المنطقة أو من جانب حكومات الكثير من دول العالم. كما أنها حتى الآن لم تجد التفهم والتأييد والدعم من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، إذ لا يبدو في الأفق القريب من الناحية الجغرافية السياسية أي حل جذري متوقع لهذه المشكلة لصالح الأمة الكردية. والإشكالية الأكثر قسوة وظلماً تكمن في أن غالبية القوى القومية المتعصبة واليمينية المتطرفة، سواء كانت عربية أم فارسية أم تركية، ترفض حتى الآن الاعتراف بواقع وجود شعب كردي كان وما يزال محروماً من حقه في تقرير مصيره على أرض وطنه في تلك الأجزاء التي تم توزيعها على الدول المجاورة عبر القرون المنصرمة وإقامة دولته الوطنية المستقلة، كما أن بعضها يرفض حتى الاعتراف بحق هذا الشعب في إقامة اتحاد فيدرالي في إطار الدولة القائمة أو حتى إقامة الحكم الذاتي، بغض

(٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الكويت. ص٢٥٣.

النظر عن الواجهة القومية أو الدينية التي يسعى البعض إلى التستر بها لتغطية الروح الشوفينية التي تميز سياساته ومواقفه المناهضة لحق الشعب الكردي والأمة الكردية. والبعض الآخر يعترف بوجود شعب كردي ولكن ينكر عليه حقه في تقرير مصيره. كما أن البعض الآخر ينسى تماماً أن الشعب الكردي يعتبر واحداً من أقدم شعوب المنطقة، كما كانت لأسلافه يوما دولة عامرة، وكانت له فيما بعد إمارات كثيرة وفي مختلف العصور، ولكنه خضع أيضاً، كما في حالات شعوب أخرى للهيمنة والاضطهاد والظلم والقهر المتنوع. والغريب بالأمر أن عدداً لا يستهان به من مثقفي اليسار الديمقراطي والشيوعي في مصر لا يريدون الاعتراف بحق هذا الشعب في تقرير مصيره ويصرون على أن هناك شعباً كردياً في العراق ولكنه يعيش على جزء من الوطن العربي. وبهذا يتنكرون للمبادئ التي آمنوا بها وعملوا من أجلها، ولكنهم يتخذون موقفاً آخر عندما تتعلق القضية بالدول العربية. وهذا الموقف لا يشمل المسألة الكردية فحسب، بل وكذلك لهم نفس الموقف من شعب الجنوب في السودان والشعب الأمازيغي في الجزائر والمغرب. وتجلى هذا في الموقف الذي اتخذه المثقف المصري المعروف السيد محمود أمين العالم في اللقاء التلفزيوني الذي أذيع من محطة تلفزيون كردستان التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني والذي أكد بصورة غير مباشرة على عروبة كردستان حين تحدث عن منطقة الشمال جزء من العراق وهو جزء من الوطن العربي(٤). ويبدو أن هذا الموقف ناجم عن أحد أمرين كلاهما سيء ومر، وهما: أن هذا المثقف العربي البارز ما زال يجهل تاريخ وتراث وطبيعة هذا الشعب الكردي ويجهل المنطقة التي كان وما زال يعيش فيها منذ آلاف السنين أولا، وأما أن يكون موقفه لا يختلف بقليل أو كثير عن ذوي النزعات القومية العربية الشوفينية والمتطرفة. ومن الغريب حقاً أن يتورط مثل هذا المفكر العقلاني الحصيف بموقف غير عقلاني ومخالف لكل المواثيق والعهود الدولية.

إن تاريخ الشعب الكردي عريق في المنطقة وعلى الأرض التي يعيش عليها اليوم. فالتنقيبات الأثرية المكتشفة عن عهد الملك الآشوري توكولتي-ننورتا في أواخر القرن الثالث عشر ق.م. تشير إلى وجود قبائل في المنطقة أطلق عليها في أحد الألواح كوتي وفي لوح آخر كورتي (وحرف الراء الزائد بسبب تضعيف التاء في جميع اللغات)، وأن هذه القبائل تنحدر من جبال زاغروس الكبرى أثناء العهد السومري، وكان أول ملوك هذا القبائل المتداخلة هو "أي أناتوم" الذي حارب العيلاميين، وكان ملكاً على لكش ، ثم الملك "لوكال - زاكيزي" الكوتي الذي حكم في أوروك (الوركاء) وسومر. ومن ملوك هذه القبائل أيضاً "انو بانيني" فاتح هالمان أو حلوان الواقعة بين قصر شيرين (زهاب) وكرمنشاه. ووفق دراسات المتخصصين فأن الشعب الكوتي كان يعيش في بلاد سومر قبل أن تؤلف الحكومات فيها بزمن غير قصير. وأن آخر ملوكهم كان أتريكان الكوتي. وجاء ذكر بلاد الكرد عند

(٤) دباغ، جلال. محمود أمين العالم وخيبة أمل شخصية. في مجلة ريگاي كردستان. العدد ٢١٥/مايس/أيار ٢٠٠٢. أربيل/كردستان العراق. ص٢.

كزينوفون Xenophon(٥) في كتابه الموسوم "Anabasis" والمشهور برحلة كزينوفون، إذ يتحدث فيه عن عودة الجيش اليوناني الناكص على أعقابه والمكون من عشرة ألاف مجند في عامي ٤٠١-٤٠٠ ق.م(٦)، ومروره ببلاد الكرد الجبلية المتاخمة لأرمينية وتعرفهم على أولئك "الكاردوخ Kardukh، أي الكرد، الذين أثاروا المتاعب لقواته.

ومن المعروف أن الكرد لم يكونوا عشيرة واحدة بل كانوا وما زالوا عشائر كثيرة، كما هو حال بقية شعوب العالم حينذاك وبعضها الكثير ما يزال حتى يومنا هذا يتعامل على أساس عشائري. ومن المعروف أيضاً أن القبائل الميدية أو الميذية كانت من أصل كردي. وجميع القبائل التي عاشت في هذه المنطقة قد اختلطت ببعضها وتداخلت في ما بينها، سواء الكوتية والميدية أم غيرها من القبائل الكردية، لتشكل سوية ما يطلق عليه منذ زمن بعيد بالكرد أو الشعب الكردي أو الأمة الكردية الراهنة التي تقيم على أرض كردستان.

ووفق التقسيم الدولي الشائع عن الأنساب في العالم فأن الكرد ينتسبون، بغض النظر عن مدى صواب هذا التقسيم الدولي أصلاً، إلى الأقوام الآرو-هندية. ويقال نفس الأمر عن الشعب السومري. وتداخلت قبائل وشعوب المنطقة بسبب عيشها المشترك منذ آلاف السنين بالأقوام السامية وتفاعلت الحضارات في ما بينها لتنتج الثقافة الراهنة للشعب الكردي في مختلف الأجزاء التي يعيش فيها. ولا تختلف الفوارق المحدودة الموجودة بين الشعب الكردي في العراق والشعب الكردي في تركيا أو في إيران بكثير أو قليل عن الفوارق القائمة بين الشعوب العربية في المنطقة، وربما هي أقل من ذلك بكثير، بسبب عيش نسبة غير قليلة منهم في المناطق الجبلية الوعرة أو في الزراعة ولم تدخل الحضارة الحديثة إلى مناطق واسعة من كردستان بسبب سياسات الحكومات التي هيمنت أو ما تزال تهيمن على تلك المناطق. فمثلما العرب يعودون لأمة عربية واحدة، فالكرد في وطنهم الموزع يعودون إلى أمة كردية واحدة. وإذا كان أسلافنا العرب قد جاءوا إلى العراق مع الفتح الإسلامي، فأن الكرد عاشوا في المنطقة التي ندعوها اليوم كردستان العراق قبل ذاك بقرون كثيرة.

ورد ذكر الكوتيين في أحد الرقم السومرية في عهد الملك سرجون الأول (حوالي ٢٣٣٠-٢٢٨٠ ق.م.). وكتبت هذه الوثيقة بأذن سرجون الأول في عام ٢٣٤٠ ق.م، إذ جاء فيها قوله بفخر كبير، بأنه غزا بلاد الكوتيين(٧). ويتطرق الدكتور زهدي الداوودي إلى هذا الموضوع فيكتب ما يلي:

(٥) قائد عسكري ومؤرخ يوناني، وكان قائد الحملة ذاتها التي كتب عنها فيما بعد.
- دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. وزارة الإرشاد. بغداد. ١٩٦٠. ص ١٣٤/ ، ١٣٥

(٦) فؤاد، كمال د. ملاحظات انتقادية حول كتاب "خلاصة تاريخ الكرد وكردستان. السليمانية. مطبعة الاتحاد الوطني. كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ١٨.

(7) Zuhdi Al-Dahoodi: Die Kurden، Geschichte، Kultur und Ueberlebenskampf. Umschau Verlag. Frankfurt am Main. 1987، S. 54.

"ونسب أحد الملوك الذين جاءوا من بعده لنفسه أنه قمع إحدى انتفاضات الكوتيين"(٨). كما يشير الدكتور كمال فؤاد إلى أن كلمة (كردكا ka-kar-da) وردت "في لوحتين سومريتين يرجع تاريخهما إلى حوالي ٢٠٠٠ ق.م. كاسم لبلد يمكن تحديد موقعه بمناطق الروافد العليا لنهري دجلة والفرات"(٩).

والمعلومات التاريخية الموثقة تشير أيضاً إلى قيام تحالف سياسي-عسكري بين الميديين والبابليين، وكان الكلديون قد أسسوا لتوهم دولتهم الجديدة، الدولة الكلدانية أو الدولة البابلية الحديثة في عام ٦٢٦ ق.م.، وتمكنوا معاً من احتلال مدينة آشور سنة ٦١٢ ق.م. واستمرت قوات التحالف الميدي (الكردي -البابلي أو الكلدي) في مطاردة فلول الجيش الآشوري حتى حران وقضت عليها. واختفت بذلك واحدة من أكثر الإمبراطوريات العراقية القديمة سطوعاً وتوسعاً وتركت آثاراً ستبقى خالدة باعتبارها جزءا من الإرث الحضاري البشري. ووفق الدراسات التاريخية تم اقتسام مناطق الدولة الآشورية بين الكلدانيين والميديين فكانت منطقة جنوب بلاد ما بين النهرين وقسم من شمالها من حصة الكلدان، في حين كانت حصة الميديين هي الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية(١٠).

وجاء ذكر الكرد في كتابات الجغرافي اليوناني سترابو في القرن الأول قبل الميلاد حين كتب يقول:

"بالقرب من دجلة بلاد الكرد الذين سماهم القدامى "كوردوك" ومن مدنهم "سريزا" و "ستالكا" و "بيناكا"(١١) وهي محصنة جداً وفيها آكام مسورة بسور خاص يجعلها تكون ثلاث مدن، غير أن ملك أرمينية استولى عليها ثم استولى عليها الرومان بهجوم خاطف. إن الكورد بارعون جداً في العمارة والريازة والتحصينات الحربية وفنون المحاصرة والاستيلاء"(١٢). ثم كتب يقول: "يبدو أن الميديين هم الذين كانوا يصممون الأزياء للأرمن وقبلهم للفرس، الذين خلفوهم في السيطرة المطلقة على آسيا...".(١٣)

وتمكن كورش، إمبراطور الفرس القضاء على الدولة الكلدانية ودخول بابل في عام ٥٣٩ ق.م..

(٨) نفس المصدر السابق. ص٥٤.

(٩) فؤاد، كمال د. ملاحظات انتقادية حول كتاب "خلاصة تاريخ الكرد وكردستان. مصدر سابق. ص١٨/١٧

(١٠) دلو، برهان الدين. حضارة مصر والعراق. التاريخ الاقتصادي - الاجتماعي - الثقافي والسياسي. دار الفارابي. بيروت. ١٩٨٩، ص ٢٤٤/ ,٢٤٥

(١١) جاء في هامش دليل الجمهورية العراقية رقم ١ على الصفحة ١٣٦ بشأن هذه المدن ما يلي: قال الأستاذ فيرد هوفر الفرنسي: "أرى أن المدن المحصنة سريزا وستالكا وبيناكا توافق اليوم خورصاباد وقوينجق وكرمليس (شمال مدينة الموصل).

(١٢) دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. وزارة الإرشاد. بغداد. ١٩٦٠. ص ١٣٦.

(١٣) إيزادي، مهرداد. هل ينحدر الكرد من الميديين؟ في نشرة: كوردنامه. العدد الأول/نيسان ١٩٩٥. مصدر سابق. ص ١٨.

ولكن قضى قبل ذاك على مملكة ميديا وألحقها بفارس ثم أخضع آسيا الصغرى قبل أن يدمر الدولة الكلدانية ويحتل أراضيها(١٤). ويشير الدكتور كمال فؤاد إلى أن "أقدم وثيقة تذكر اسم (الكرد / أكراد) بشكله الحالي كتعبير عن مجموعة بشرية، يرجع إلى صدر الإسلام، فقد ورد ذكر (الكرد) مرتين في الرسائل المتبادلة بين الإمام علي بن أبي طالب (استشهد عام ٦٦١ م) وعامله في البصرة زياد بن أبيه بن أبي سفيان)(١٥).

وجاء في مقدمة كتاب الشرفنامة قراءة سريعة "في انساب الشعوب الكردية وشرح أطوارهم" ما يلي: "والشعب الكردي أربعة فروع كبيرة تتخالف لهجات لغتهم وسحنتها وآدابها: أولهم (كرمانج) وثانيهم (لر - اللر) وثالثهم (كلهر - كلور) ورابعهم (كوران - الجوران)"(١٦). ويرى حدود كردستان كما يلي: "وتبتدئ حدود (كردستان - البلاد الكردية) من واطئ (بحر الهرمز) الملاصق (للبحر الهندي) ممتدة بخط مستقيم حتى ولايتي (ملاطية)، (مرعش)، وفي الجانب الشمالي من هذا الخط ولاية فارس و(عراق العجم) و(آذربيجان) و(الأرمينيتان)، الصغرى والكبرى ويحدها جنوباً (العراق العربي) و(الموصل) و(ديار بكر)"(١٧).

(١٤) دلو، برهان الدين. حضارة مصر والعراق. مصدر سابق. ص ,٢٤٩

(١٥) فؤاد، كمال د. ملاحظات حول كتاب خلاصة الكرد وكردستان. مصدر سابق. ص ١٦. نقلاً عن كتاب طه حسين، الفتنة الكبرى ٢ / علي وبنوه. الطبعة الحادية عشر. القاهرة ص ١٤٩/١٤٨.

(١٦) البدليسي، شرف خان. شرفنامة. ترجمة جميل الملا أحمد الروزبياني. ط ٢ بالعربية. مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر. مطبعة وزارة التربية. أربيل. كردستان العراق. ٢٠٠١. ص٥٠.

(١٧) نفس المصدر السابق. ص ٥٠. بحر الهرمز، يقصد به مضيق هرمز في الخليج. البحر الهندي هو المحيط الهندي. ملاطية هي مدينة في ولاية خربوط بكردستان الشمالية. ومرعش بلدة كبيرة بشمالي حلب وجنوبي (الأناضول). راجع الهوامش في المصدر ذاته ص ٥١/٥٠.

الفصل الأول:

الكرد وكردستان في العهود "الإسلامية"

هؤلاء الطغاة
أصحيحٌ يا ربي
أنهم مروا من بين أنامِلك الشفيفةِ
وتحملتهم!؟

عدنان الصائغ

قصيدة من ديوان تأبط منفى(١٨)

١- الكرد في العهد العباسي

تم فتح أو احتلال المنطقة الكردية (كردستان) في عهد الخليفة عمر بن الخطاب. فبتوجيه منه أرسل سعد بن أبي وقاص جيشا بقيادة هاشم بن عتبة لاحتلال جلولاء(١٩). ويشير السيد صلاح الدين الجوزي فيقول: "دخل الكرد في الإسلام بعد فتح بلادهم على يد الصحابي الجليل عياض بن غنم رضي الله عنه الذي فتح معظم بلاد الكرد من جهة الجزيرة (سنة ١٨ هجرية)، وكان القعقاع بن عمرو رضي الله عنه قد فتح حلوان الواقعة في جنوب كردستان قبل ذاك (سنة ١٦ هجرية)"(٢٠). ولم يكن الفتح سهلاً ولا المقاومة ضعيفة، إذ دافع سكان هذه المناطق عن أرضهم بصلابة فائقة وقدموا الكثير من التضحيات. وكان الفاتحون والمحتلون الجدد قساة على سكان هذه المناطق بسبب دفاع القبائل الكردية عن أرضها، تماما كما حصل في المعارك التي قادها خالد بن الوليد في العراق وفارس. وتشير الكاتبة جغالينا إلى حقيقة المقاومة ضد المحتلين الجدد من العرب المسلمين بقولها "لم يتقبل الكرد الدين الإسلامي مباشرة. فقد قاوموا الفتوحات العربية بقوة، بالرغم من أن هذا الدين الجديد قد راق وأعجب المحاربين الكرد، كما أعجب من قبلهم الكرد القاطنين على أراضي القبائل العربية. وأصبح الإسلام يحاصر تدريجياً المعتقدات الدينية التي كانت سائدة في الأوساط الكردية قبل

(١٨) الصائغ، عدنان. تأبَّط منفى. ديوان شعر. دار المنفى. السويد. ٢٠٠١. ص ٢٥.
(١٩) محمد أمين زكي : خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، في جزئين، الطبعة الثانية، بغداد ١٩٦١، الجزء الأول، ص١٢٣
(٢٠) الجوزي، صلاح الدين. لئلا تكون فتنة (قومية) مرافعة إسلامية عن الحكم الذاتي. في نشرة كردنامة. العدد الثاني والثالث. تموز/يوليو ١٩٩٥. لندن. ص ٤٠.

ذلك"(٢١). ومنذ بدء احتلال هذه المنطقة وقعت معارك دامية وكثيرة، بما فيها العديد من الانتفاضات الشعبية والمسلحة في محاولة من سكانها للتخلص من الهيمنة التي فرضت عليهم وجور الحكام، وخاصة في العهود التالية لحكم الخلفاء الراشدين. وتدريجاً، وعبر عمليات وإجراءات كثيرة دخلت النسبة الأكبر من الكرد في الدين الإسلامي بعد أن كانت تدين بالزرادشتية، كما في ديانة الكثير من الشعوب الإيرانية حينذاك، في حين حافظ الكرد الأيزيديون على ديانتهم "الأيزيدية" التي تعتقد بالثنائية في الواحد بخلاف الديانة الزرادشتية التي تفصل بين الاثنين، أي بين الخير والشر، بين أهورامزدا وأهريمان، باعتبارهما قطبين متناقضين ومتقاطعين وتنظر إليهما بشكل مستقل عن بعضهما. وأصبحت المنطقة الكردية أو كردستان الحالية بكل أجزائها تقريبا خاضعة للدولة الأموية، ومن ثم للدولة العباسية، وفيما بعد كان الصراع حولها بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية دموياً وقاسياً عانى منه بشكل خاص الشعب الكردي الأمرين، إذ كانت ساحته الأساسية كردستان بالذات ووقوده الشعب ذاته. وفي الوقت نفسه عانت القوميات والطوائف الدينية الأخرى كثيراً من الحكم العثماني أو الحكم الفارسي، بسبب السياسات الشوفينية مرة والدينية المتعصبة مرة أخرى أو الاثنين معاً وكانت المعاناة عندها أشد وأقسى.

وفي العهد العباسي تسلم العديد من المرشحين للخلافة العباسية قبل توليهم الخلافة الولاية على هذه المنطقة الحساسة مثل أبو جعفر المنصور، الذي ولي على الجزيرة وكردستان وأذربيجان في زمن الخليفة أبو العباس السفاح. أما الخليفة المهدي فنصّب هارون الرشيد والياً على كردستان وأذربيجان وسائر البلاد الغربية(٢٢). وكانت هذه المنطقة مليئة بالأحداث. وكان الكرد يشكلون الغالبية العظمى من السكان مع قوميات مختلفة وخاصة الآشورية والكلدانية التي كانت تؤمن بالمسيحية، وهي من سكان البلاد الأصليين أيضاً، إضافة إلى وجود العرب والفرس. وكانت غالبية سكان البلاد، وقبل الاحتلال العربي الإسلامي لها، تؤمن بالديانات العراقية والفارسية والكردية القديمة، ومنها العقيدة البابلية والآشورية والزرادشتية والزرفانية والأيزيدية والمثنوية والمانوية، التي سادت مناطق إيران وأجزاء من العراق حينذاك قبل دخول الديانة اليهودية والمسيحية والإسلامية إلى المنطقة، إضافة إلى استمرار الديانة الأيزيدية. ولهذا السبب كان المدونون لتلك الحقب الزمنية يتحدثون عن التداخل والتشابك في العادات والتقاليد والطقوس الدينية التي كانت تمارس من قبل السكان(٢٣). وجدير

(٢١) جغالينا، و. ي. كرد إيران من الفتح الإسلامي إلى الفتح الإمبريالي. في نشرة كردنامة. العدد الثاني والثالث. ١٩٩٥. مصدر سابق. ص ٤١.
(٢٢) محمد أمين زكي : خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن. مصدر سابق. ص ١٢٨.
(٢٣) نفس المصدر السابق ص ٢٨٩-٢٩٣.

بالإشارة أن الميديين، وهم كما أشرنا سابقاً من القبائل الكردية، كانت تؤمن بالزرادشتية وكانت تفصل كما هو الحال عند الفرس في حينها بين الخير والشر. وتشير المؤرخة جغالينا استناداً إلى المؤرخ الإيراني رشيد ياسيمي إلى "أن الكثير من التقاليد التي يتميز بها الزرادشتيون، وترتبط بعبادة النار، لا تزال موجودة في الأوساط الكردية حتى يومنا هذا. ولا تزال عبادة الأشجار المقدسة والأصول تمارس حتى الوقت الحاضر في أوساط الكرد المسلمين. فهناك العديد من الأشجار تتدلى منها قطع أقمشة صغيرة (خليع)، ويتردد الناس عليها ليصلوا لها ويتباركوا منها، كما أن غالبية السكان في المناطق الكردية في إيران لا تراودها الشكوك في صحة الطابع المقدس لمثل هذه الأمكنة"(٢٤). ويمكن تأكيد ذلك بالنسبة لكرد كردستان العراق وكردستان تركيا وكردستان إيران، فمن عاش هناك ومرَّ بالمناطق الجبلية والغابات سيجد على بعض الأشجار هذه الظاهرة المتوارثة عبر الأجيال أيضاً. وعند بقية المسلمين في بقية أنحاء العراق يجد الإنسان الكثير من العادات والتقاليد الدينية العراقية القديمة منذ عهود السومريين والأكديين والبابليين والآشوريين والكلديين ما تزال مستخدمة وتتداخل مع الطقوس الإسلامية دون أن يميز الإنسان في ما بينها وكأنها متكاملة مع بعضها البعض.

وقبل دخول الإسلام كانت اليهودية والمسيحية قد وجدتا طريقيهما إلى المنطقة أيضا حيث اعتنق الآشوريون والكلدانيون الديانة المسيحية على تنوع مذاهبها فيما بعد، في حين حافظ الكرد على دياناتهم القديمة. وعند دخول الإسلام إلى المنطقة اعتنقت غالبية الكرد وعلى مدى سنوات طويلة وبطرق مختلفة الديانة الإسلامية واحتفظت غالبية المسيحيين بديانتها، كما احتفظت غالبية الكرد الأيزيديين على ديانتها القديمة التي ما زالت عليها حتى يومنا هذا، رغم الإجحاف الشديد والاضطهاد اللذين تعرض لهما أتباع هذه الديانة القديمة على مرِّ السنين ومن مختلف العهود. ويمكن ملاحظة الكثير من الطقوس الدينية القديمة المتداخلة عند أتباع الديانة الأيزيدية(٢٥)، والتي تعبر عن قدم وأصالة السكان الكرد في المنطقة. وفي فترات مختلفة حتى الوقت الحاضر نجد في كردستان ديانات ومذاهب وطرق دينية أخرى كثيرة مثل الكاكائية (أهل الحق)، وال "علي اللهية" أو الشبكية، على سبيل المثال لا الحصر(٢٦).

كان سكان هذه المناطق من الكرد وغيرهم يعانون من صعوبات العيش ومن الاستغلال. وكان بعض

(٢٤) جغالينا، و. ي. كرد إيران من الفتح الإسلامي إلى الفتح الإمبريالي. في نشرة كردنامة. العدد الثاني والثالث. ١٩٩٥. لندن. مصدر سابق. ص ٤١،

(٢٥) تسنى لي خلال الفترة المنصرمة إنجاز دراسة عن الأيزيديين في كردستان العراق، و قد صدر الكتاب في النصف الأول من عام ٢٠٠٣ عن دار الحكمة في لندن. (ك. حبيب)

(٢٦) علي اللهية: وهي مجموعة من المسلمين التي رفعت منزلة علي بن أبي طالب إلى منزلة الله. وقد رفضها بقية المسلمين بمن فيهم الشيعة الإمامية بمختلف أطيافهم.

حكام المنطقة الأقوياء يحاولون انتزاع حقهم في الحكم في منطقتهم والاستقلال عن الخلافة العباسية. وفي مقابل هذا كان الخلفاء يشنون الحروب ضدهم وينزلون عند تحقيق النصر أقسى العقوبات بالحاكم وبالقوى التي ساندته. وغالباً ما منح الحكام الأمان ليستسلموا للمنتصر، ولكنهم تعرضوا لأبشع ميتة بعد تسليم أنفسهم. ويقدم كتاب شرفنامة أمثلة صارخة على ذلك. كما كان الكرد يتمردون على الحكم العباسي لا بهدف فرض الاستقلال فحسب، بل لرغبتهم في عدم دفع الضرائب العالية التي كانت ترهق كاهلهم، وقبل ذاك كاهل الناس الفقراء. وشهدت هذه المنطقة حركات سياسية تمردية وثورية كثيرة، كما كان بعض المتمردين يقطعون الطرق على المارة بين بغداد والموصل أو بين مختلف المدن الكردستانية أو باتجاه فارس أو تركيا، تماماً مثلما كانت تقوم به العشائر الأخرى غير الكردية في المناطق الأخرى. ويمكننا هنا الإشارة إلى بعض من تلك الحركات التي لازمت حكم العباسيين من بدايته حتى نهايته، وكانت في الوقت نفسه السباقة لمواجهة اجتياح المغول وحكم العائلة الإيلخانية في العراق.

يشير محمد أمين زكي في كتابه "خلاصة تاريخ الكرد وكردستان"، استنادا إلى الكثير من المصادر، إلى أن الكرد اشتركوا "في جميع الثورات والقلاقل التي نشبت في كردستان وهمذان أيام أبي جعفر المنصور"(٢٧). وثار الكرد في عهد المعتصم في المناطق المحيطة بالموصل بقيادة جعفر بن مهر حسن (مير حسن) في عام ٢٢٥ هجرية/ ٨٤٠ ميلادية وكذلك في عهد المقتدر بالله أو في فترة حكم البويهيين(٢٨). ووقعت في هذه المناطق معارك غير قليلة بين جيوش الخلافة وقوى الكرد(٢٩). وكان القادة العسكريون ينظمون أبشع الجرائم ضد الكرد المنتفضين والثوار بعد اندحار تلك الحركات بأمل تلقين الناس درسا قاسيا وشرساً يكفون بعدها عن القيام بأعمال مماثلة. وبرهنت الأحداث على إن الناس لم يكفوا عن ذلك واستمروا في المقاومة ورفض الهيمنة عليهم، كما أن الحكام المستبدين لم يتعلموا من إصرار الناس على طلب الحرية وضرورة تمتعهم بها، بل واصلوا فرض الهيمنة بالقوة وتنظيم الحملات العسكرية والمجازر الدموية ضد السكان الكرد.

عند تتبع الدراسات الخاصة بفترة حكم آل بويه يلاحظ بأنه لم يكن للكرد عهد راحة واستقرار، بل تميز باشتداد الخلافات والتوترات مع مركز الخلافة. كما أن الاختلاف المذهبي بين البويهيين الشيعة الزيدية والكرد السنة لعب دوره في تشديد تلك النزاعات ونضال الكرد ضد الهيمنة البويهية. يشير محمد أمين زكي في هذا الصدد نقلا عن ابن الأثير إلى أن مقاطعة شهرزور كانت مسرحا للقتال والفتن مرات كثيرة أرسل على إثرها معز الدولة جيشا بقيادة سبكتكين في عام ٣٤٤ هجرية

(٢٧) نفس المصدر السابق، ص ١٢٨

(٢٨) نفس المصدر السابق، ص ١٣٠

(٢٩) نفس المصدر السابق، ص ١٣٢-١٣٥.

وحاصرها فترة غير قصيرة ثم اضطر إلى رفع الحصار عنها. وتكرر إرسال الجيش إلى كردستان والاستيلاء على مدنها من جانب عضد الدولة في عام ٣٦٨ هجرية/ ٩٧٨ م ودحر قوات أبي تغلب (فضل الله بن ناصر الدولة بن حمدان) والذي قتل في عام ٣٦٩ هجرية. كما أرسل عضد الدولة جيشا آخر لمحاصرة شهرزور في عام ٣٦٩ هجرية من أجل الفصل بين الكرد وعشيرة بني شيبان العربية التي كانت متفقة مع الكرد ومختلطة بهم، والتي انتهت بهرب بني شيبان وتعقبهم. وقتل منهم خلق كثير، كما يشير إلى ذلك ابن الأثير. وبعد عام واحد فقط (٣٧٠ هجرية) أرسل عضد الدولة جيشا للقضاء على إمارة حكاري، إذ حاصر الناس فيها ثم تفاوض مع المحاصرين و "أعطاهم الأمان والمواثيق للتسليم والخضوع وبعد أن خضعوا حسب الشروط غدر بهم وقتلهم عن بكرة أبيهم(٣٠)، وهو ديدن غالبية الحكام المستبدين والمحتلين. وعن صفات هذا الحاكم المستبد الجائر والسفاح يتحدث ابن الأثير وكأنه لا يتحدث عن سفاح بل عن "إنسان سويّ السيرة وفاضل السلوك" حيث يقول: "كان عاقلاً فاضلاً حسن السياسة كثير الإصابة شديد الهيبة بعيد الهمة ثاقب الرأي محباً للفضائل وأهلها باذلاً في موضع العطاء مانعاً في أماكن الحزم ناظراً في عواقب الأمور"(٣١).

وفي الفترة الواقعة بين ٩٩٠-١٠٩٦ أقيمت الدولة المروانية الدوستكية في القسم الشمالي من كردستان وكانت عاصمتها ميافارقين (سليفان اليوم)(٣٢)، وكذلك الدولة الحسنوية البرزيكانية في القسم الشرقي من كردستان (من نهاوند شرقاً إلى شهرزور غرباً في الفترة الواقعة بين (٩٥٠-١٠٩٦)، وكانت عاصمتها دينور(٣٣).

٢- الكرد في العهد العثماني

لم تكن حياة العشائر الكردية تختلف أو تتميز كثيرا عن حياة العشائر العربية والفارسية والتركية التي كانت تقطن هذه المنطقة من العالم. فالتخلف والجهل والفقر وانتشار الأوبئة والأمراض والنزاعات القبلية والخضوع المطلق لرئيس العشيرة أو الأمير أو الأغا كانت تشكل خصائصها المشتركة بشكل عام. إضافة إلى تعرض هذه المناطق إلى عدد كبير من الغزوات الداخلية المتبادلة، أو الغزوات القادمة

(٣٠) نفس المصدر السابق، ص ١٣٣/١٣٤، نقلا عن الكامل لأبن الأثير، ج ٨، ص ٢٥٧

(٣١) الأمين، حسن. الوطن الإسلامي بين السلاجقة والصليبيين. مصدر سابق. ص ٤٥/٤٦. عن: الكامل لابن الأثير. ج٩، ص١٩.

(٣٢) فؤاد، كمال د. ملاحظات حول كتاب خلاصة الكرد وكردستان. مصدر سابق. ص ١٥,

(٣٣) نفس المصدر السابق. ص ١٥.

راجع في هذا الصدد أيضاً: البدليسي، شرف خان. شرفنامة. ترجمة جميل الملا أحمد الروزبياني. ط ٢ بالعربية. مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر. مطبعة وزارة التربية. أربيل. كردستان العراق. ٢٠٠١. ص ١٠٥-١٢٣,

من الخارج في محاولات متواصلة للسيطرة على المنطقة الكردية الجبلية وإخضاع العشائر الكردية لهيمنة المحتلين القادمين من مناطق مختلفة، رغم أن تلك المناطق كانت إلى حدود بعيدة، بسبب طبيعتها الجغرافية الجبلية الوعرة، عصية على الغزاة. وكانت أراضي كردستان الواسعة تقع ضمن حدود الدولة العباسية. ونشأت في هذه المنطقة لعدة قرون العديد من الإمارات الكردية التي تمتعت بالقوة والهيمنة والتوسع في المنطقة. وكانت علاقات القبيلة الداخلية تستند إلى رابطة الأرض أو رابطة الدم أو الرابطتين معاً، وهي ما تزال تميز القسم الأعظم من العشائر في هذه المنطقة وفي غيرها من مناطق الشرق الأدنى والأوسط، وتقوم على أساس العلاقات العشائرية الإقطاعية المتداخلة بالعلاقات الأبوية الأكثر قدما وتخلفا وبالعلاقات الدينية أيضا. وكانت في غالب الأحيان تتمتع باستقلالية نسبية عن مركز الدولة ولكنها كانت تخضع في شؤونها العامة للسيادة العباسية. ومع تفاقم ضعف الخلفاء العباسيين وعدم العناية بهذه المناطق وتدهور قدرات الحكم السياسية والعسكرية وتراجع هيبته المحلية والإقليمية وتزايد حالات الاعتداءات الخارجية على هذه الدولة وعلى أطرافها بشكل خاص وعجز الدولة عن الدفاع عن نفسها، ثم سقوط الدولة العباسية منذ الاجتياح المغولي لبغداد والمنطقة، تعززت استقلالية تلك الإمارات وتوسع نفوذها، رغم تعرضها لمخاطر مستمرة من جانب الدول العديدة التي نشأت في المنطقة.

كان السكان الكرد في هذه المنطقة يعيشون في قرى متباينة الكثافة السكانية وأحياناً في دور منفردة (يك ماله) ومتناثرة ومتباعدة، وخاصة في المناطق الجبلية منها. وكانت الكثافة السكانية تزداد في المناطق السهلية والوديان وعلى ضفاف الأنهر، ومنها بشكل خاص نهر دجلة، وتفرعاتها، وكذلك الأنهار (الروبارات) المتكونة من مساقط المياه والعيون في داخل كردستان الجنوبية أو القادمة من المناطق الجبلية الكردستانية في إيران وتركيا(٣٤). وكانت الحياة جافة وخالية من التنوع. وكان الاقتصاد في هذه المنطقة يعتمد على الرعي، كالماعز والأغنام والأبقار، وعلى الزراعة وبساتين الفاكهة والخضروات. وكانت البغال بشكل خاص والخيول تعتبر واسطة النقل الأساسية في الجبال. ولعب الإنتاج الحرفي اليدوي دوراً أساسياً في تغطية الحاجات المحلية وتركز في المدن الكردية أو في القرى ذات الكثافة السكانية العالية نسبيا والتي كان بعضها في طريق التحول إلى مدن صغيرة تقع على طرق المواصلات أو على مقربة من ضفاف الأنهر. وبسبب من طبيعة علاقات الإنتاج الإقطاعية – الأبوية ودور الإقطاعيين من الأمراء ورؤساء العشائر والأغوات والوجهاء في استغلال أبناء العشائر الرعوية والفلاحية، إضافة إلى تخلف أدوات وأساليب وطرق الإنتاج الزراعي، كانت الغالبية العظمى

(٣٤) فيلد، هنري. جنوب كردستان دراسة انتروبولوجية. نقله إلى العربية جرجيس فتح الله. دار ئاراس للطباعة والنشر. رقم ٤٧, ط ١. ٢٠٠١. أربيل. كردستان العراق. ص. ١٤-١٨.

من السكان الكرد تعيش في حالة من الفقر المدقع، رغم غنى المنطقة بالثروات الطبيعية وبمياه الأنهر والعيون والأراضي الخصبة. وكانت أوضاع الناس المعيشية والحياتية العامة أسوأ كثيراً من أحوال سكان المناطق الأخرى أو المدن الكردية القديمة مثل أربيل. ولم يكن اهتمام الأمير أو رئيس القبيلة والأغا متجها صوب تحسين أدوات الإنتاج أو العناية بقنوات الري، بل متركزا في كيفية الحصول على أكبر حصة ريع ممكنة تقتطع من إنتاج وجهد الفلاحين ووضعها تحت تصرفه الخاص. وكتب الرحالة زاخرة بما يؤكد على شكوى الناس من الاستغلال الذي كانوا يتعرضون له وكثرة الضرائب التي كانت تفرض على الفلاحين وعلى سكان المنطقة عموماً. فمثلاً "يعلق ريج على حالة هؤلاء الكرد القرويين بأنهم حالة تعسة تشابه حالة الرقيق الأسود في الهند الغربية إلى حد كبير ويذكر بعبارة مؤلمة، أن الأنكى من ذلك، أنه لم يجد في الإمكان حمل هؤلاء الأسياد الكرد على الخجل من قسوتهم على أتباعهم المساكين"(٣٥). ولم تكن هذه المناطق تحظى بعناية الخلفاء في مركز الدولة العباسية، أو السلاطين في مركز الدولة العثمانية والولاة على شهرزور أو الموصل أو بغداد أو المدن الكردية الأخرى، مثل أربيل وكركوك. وتركز الهمّ الأساسي لهؤلاء الحكام في كيفية إخضاع هذه المناطق لهم وسبل جباية أقصى ما يمكن من ضرائب وإيرادات. فعلى سبيل المثال لا الحصر "يذكر برانت ردود فعل الكرد ورؤسائهم إزاء الضرائب المختلفة التي أثقلت كاهلهم ونكاد أن نجزم أن ما من منطقة أو قرية أو قبيلة مر بها برانت إلا واستمع إلى شكاوى تتعلق بالضرائب"(٣٦). والمستشرق جيمس برانت يقدم لوحة واضحة عن القرية الكردية التي لا تعاني من شظف العيش، ولكنها تشكو من المشكلات الضريبية. فقد أورد الدكتور بدرخان السندي بهذا الصدد ما يلي: "إن برانت يصف لنا انطباعاته بأن القرية توحي بأن الوضع الاقتصادي والمعيشي لسكانها في مستوى جيد ولكن ازدياد الضرائب المفروضة على السكان مؤخراً أثر كثيراً على مستوى دخل الفرد في المنطقة وفقدوا الحالة المزدهرة التي كانوا يعيشونها فلقد فرضت عليهم زيادة على ما كانوا يدفعون (٥٠٠) عبوة من الفحم النباتي وهذا كان يكلف القرية (٢٥٠) ليرة يدفعها أبناء القرية بالتكافل وقد تساءل برانت ما إذا كانت هذه الضريبة ضريبة (السالیانة: السنوية) فأجاب كلا إن هذه ضريبة إضافية تدفع فوق ضريبة السالیانة والضرائب الأخرى"(٣٧). ومن الجدير بالإشارة إلى أن الضرائب والإتاوات التي كانت تفرض في كردستان على الفلاحين أفراداً وجماعات كانت عديدة ومرهقة لاقتصاد العائلة ابتداءاً من الزكاة ومروراً بضريبة (المرانة) و(البوشانة) و(الرونانة) و(السورانة) ... وانتهاءاً بضريبة (البيكا وهرويز)

(٣٥) السندي، بدرخان د. المجتمع الكردي في المنظور الاستشراقي. دار ئاراس للطباعة والنشر. ط ١. السلسلة الثقافية. أربيل. ٢٠٠٢. ص ٤٩.

(٣٦) نفس المصدر السابق. ص ٣٣٨.

(٣٧) نفس المصدر السابق. ص ٣٤٠.

أي أعمال السخرة التي كانت تفرض على الفلاح لصالح الأغا(٣٨).

وكان الغزو الخارجي يزيد أوضاع هذه المناطق سوءا ويعرض سكانها إلى المجاعات والأمراض والأوبئة، رغم إنها كانت أوسع حظا في الدفاع بنجاح عن نفسها في أحايين غير قليلة، إذ كانت التضاريس الطبيعية لأراضي كردستان وبسالة المحاربين الكرد وحبهم لوطنهم تلعب دورا مهما في تأمين الدفاع عنها وحمايتها من الاحتلال الأجنبي، ولكنها كانت في الوقت نفسه مغلقة على نفسها ومحرومة من الاحتكاك الخارجي الذي من شأنه أن يسهم في إدخال نسمات التغيير والتجديد إلى هذه المناطق. ومع تدهور أوضاع الدولة العباسية وانهيارها تدهورت أوضاع هذه المنطقة أيضا. ولكن الإمارات الكردية في الأقاليم الشمالية والجنوبية والشرقية من كردستان حافظت على وجودها واستمرار الحكم فيها تحت قيادة رؤساء العشائر القوية.

في العام ١٥٠١ بدأ إسماعيل الصفوي رحلة الغزو والتوسع على حساب المناطق المجاورة له، أي نحو كردستان وبلاد ما بين النهرين، التي لم تكن حتى ذلك الحين خاضعة لأية دولة، بل كانت فيها الكثير من الإمارات الإقطاعية الكردية والتركمانية والأرمنية والعربية، وكذلك بقية سكان منطقة كردستان من أتباع الديانة المسيحية من كلدان وآشوريين. وخلال فترة وجيزة من بداية القرن السادس عشر أصبحت منطقة كردستان وبلاد ما بين النهرين كلها تحت الاحتلال الصفوي. إلى ماذا كان يهدف الشاهنشاه (ملك الملوك) إسماعيل الأول من تلك الحملة العسكرية الواسعة؟

منذ نهاية العقد الأخير من القرن الخامس عشر استطاع إسماعيل الأول، مؤسس الدولة الصفوية، توحيد الإقطاعيات والإمارات الفارسية تحت قيادته واضعاً نصب عينيه تحقيق الأهداف التالية:

١- أعادة مجد الدولة الساسانية التي سقطت تحت ضربات الغزاة العرب القادمون من الجزيرة العربية حاملين راية الإسلام بيد والسيف باليد الأخرى، واستعادة المناطق التي كانت تحت سيطرتها حينذاك والتوسع لإقامة إمبراطورية فارسية واسعة الأرجاء.

٢- استثمار حقيقة وجود إمارات ضعيفة في هذه المنطقة غير قادرة، بسبب تبعثرها والصراعات المستمرة في ما بينها، على مواجهة جيش كبير مثل الجيش الفارسي الموحد.

٣- مواجهة قوة الدولة العثمانية التي كانت قد توسعت كثيراً في النصف الثاني من القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر باتجاه أوروبا واحتمال انتقال توجهها صوب المنطقة. وكان نشاط العثمانيين صوب أوروبا قد اقترن بأعمال وحشية استهدفت إخضاع سكانها المسيحيين لها وتحويلهم

(٣٨) نفس المصدر السابق. ص ٣٤٢. المرانة: ضريبة يصل مقدارها واحد من كل خمسين رأس من الغنم أو ما يعادله نقداً. البوشانة: ضريبة الرعي. الرونانة: ضريبة السمن والبيض، سورانة: ضريبة الزواج وتؤخذ من أبوي العروسين. راجع نفس المصدر السابق. ص٣٤٢.

عن دينهم نحو الإسلام وتحويل كنائسهم إلى مساجد إسلامية متجاوزة بذلك ما قال به محمد بن عبد الله وما ورد في القرآن حول ضرورة احترام الأديان الأخرى واعتبار المسيحيين من أهل الذمة، باعتبارهم أهل كتاب.

٤- وكانت الدولة الصفوية تدين بالولاء للمذهب الشيعي في الإسلام. وكان إسماعيل الصفوي يسعى إلى نشر هذا المذهب، باعتباره المذهب الرسمي للدولة الصفوية، إلى المناطق التي يحتلها بقوة السلاح. وفرض الحكام الشيعة من قزلرباط على المناطق التي يحتلها، وبالتالي كانت تتضمن محاولة لمواجهة الدولة العثمانية التي تدين بالولاء للمذهب السني في الإسلام، والتي لم تكن قد توجهت بالتوسع صوب الشرق حتى ذلك الحين، بل اقتصر نشاطها التوسعي على أوروبا.

٥- السيطرة من جديد على المناطق المقدسة لأتباع المذهب الشيعي في مدن كربلاء والنجف والكوفة والكاظمية وسامراء وغيرها وتوفير فرص زياراتها من أتباع المذهب الشيعي في فارس.

٦- تأمين منفذ مائي إضافي على البحر الأبيض المتوسط من خلال منطقة الخليج.

إن الغزو الفارسي الصفوي لهذه المناطق وممارسات الحكام الجدد أساليب الاضطهاد ضد أتباع المذهب السني وتهديده حدود الدولة العثمانية، دفع بالسلطان سليم ياوز (الأول) إلى اتخاذ جملة من الإجراءات التي لم تختلف في وحشيتها عن تلك التي مارسها المحتلون الفرس. إذ بدأ التفكير بغزو المنطقة ووضع حد للتهديد الصفوي لحدود الدولة العثمانية التي كانت قد بدأت لتوها تتحول إلى إمبراطورية قوية واسعة الأرجاء. فبدأ منذ عام ١٥١٣ بتنظيم مجزرة وحشية انتهت بقتل (٤٥ ٠٠٠) إنسان من أتباع المذهب الشيعي في منطقة الأناضول تتراوح أعمارهم بين ٧- ٧٠ عاماً[٣٩] وكان الهدف من وراء ذلك تطهير المنطقة منهم والتصدي المبكر لاحتمال دعمهم للقوات الصفوية أثناء الحرب، وأدت هذه المجزرة البشعة إلى هروب واسع النطاق لسكان القرى في هذه المنطقة نحو إيران، وهو ما استهدفه سليم الأول أيضاً.

وفي سنة ١٥١٤، بدأت الحملة العثمانية على الدولة الصفوية مستهدفة احتلال كل المنطقة التي كانت قد احتلتها قبل ذاك. وفي نفس العام خاضت الدولة العثمانية معركة جالدين ضد قوات الدولة الصفوية على مقربة من بحيرة أورمية في كردستان إيران وأنزلت بها ضربة قوية هرب على إثرها إسماعيل الصفوي وترك مدينة تبريز لتسقط بأيدي المحتلين الجدد دون مقاومة. ثم أجبرت القوات العثمانية على الانسحاب قبل بدء موسم الشتاء بسبب موقف الانكشاريين من الحرب، حيث برز لديهم ميل للتعاطف مع الصفويين والشيعة.

تعتبر معركة جالديران في عام ١٥١٤ البداية الفعلية المحزنة لتقسيم أراضي كردستان بين الدولة

(39) Werner، Ernst Dr. / Markov، Walter Dr. Geschichte der Tuerken. Akademie-Verlag. Berlin. 1979. S. 88.

الفارسية والدولة العثمانية. وحارب الكرد إلى جانب سليم الأول تحت تأثير التجانس المذهبي السني[٤٠]. ولعب العلامة إدريس البدليسي دورا مهماً في حسم الأمور لصالح السلطان سليم الأول ضد الشاه الفارسي إسماعيل الصفوي، بسبب معرفته الجيدة بالأمراء الكرد حينذاك، كما كانوا يعترفون له بالفضل والعلم[٤١]. ويذكر الكاتب شيركوه بأن النصر في هذه المعركة كان لصالح الدولة العثمانية بفضل جهود هذا العالم الكردي، إذ تسنى له توحيد موقف الأمراء الكرد إلى جانب الدولة العثمانية. وفي تلك الفترة تم عقد اتفاقية بين أمراء كردستان وبين سليم الأول تقضي بترك إدارة كردستان للأمراء الذين يتوارثون الإمارة كل في إمارته. وفي مقابل ذلك التزم أمراء كردستان بثلاثة شروط هي:

١- القبول بسيادة الدولة العثمانية على كردستان، أي على القسم الذي أصبح من حصة هذه الدولة.

٢- تقديم أمراء كردستان جيوشا مستقلة بإدارتهم تشارك في الحروب التي تخوضها الدولة العثمانية.

٣- دفع الأمراء مبلغا من المال سنويا لخزينة الدولة العثمانية.

ولكن ما هي النتائج التي ترتبت على هذه المعركة بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية التي وقعت على ارض كردستان. يمكن تلخيص ذلك بالنقاط التالية:

* انتقال احتلال المنطقة الكردية من الدولة الصفوية إلى الدولة العثمانية، أي بقاء المنطقة محتلة من قبل دولة أخرى.

* وعلى خلاف موقف الدولة الصفوية التي كانت تعين باستمرار حكاماً من القزلباش الأذريين على المناطق الكردية، وافق السلطان سليم الأول العثماني أن يبقى الأمراء الكرد حكاماً على مناطقهم وفق الشروط التي أشرنا إليها سابقاً.

* تحول المنطقة إلى ساحة دائمة للصراع والحروب الدامية بين الفرس والعثمانيين. ولم تكن ساحة كردستان مكاناً للمعارك فحسب، بل كان أبناء كردستان وقوداً لهذه الحرب وسداً مانعاً وحامياً للدولة العثمانية[٤٢] .

(٤٠) سيار الجميل: العثمانيون وتكوين العرب الحديث، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٩، ص٣٣٠.

- فؤاد، كمال د. ملاحظات حول كتاب خلاصة الكرد وكردستان. مصدر سابق. ص ١٦.

(٤١) بله ج. شيركوه. القضية الكردية، ماضي الكرد وحاضرهم، جمعية خويبون الكردية الوطنية، النشرة الخامسة، رابطة كاوا للثقافة الكردية، دار الكاتب، بيروت ١٩٨٦، ص١٧.

(٤٢) عبدالله، نجاة. كردستان ومشكلة الحدود العثمانية - الفارسية ١٦٣٩-١٨٤٧. ترجمة حسن أحمد. نشر في: مجلة :كولان العربي. أربيل. العدد ٧٢ في ٣١ مايس ٢٠٠٢.

* كما أصبحت عشائر المنطقة مستعدة للمساومة بين الدولتين وفق الظروف التي تمر بها، وبالتالي وفر أجواءً جديدة للصراع والنزاع العسكري بين العشائر الكردية.

* وبسبب من طبيعة التشدد والتطرف الديني عند السلاطين العثمانيين انتقل هذا وبحدود معينة إلى بعض الجماعات الدينية في كردستان ليشدد الصراع ضد الأيزيديين أو ضد المسيحيين على سبيل المثال.

* إعلان سليم الأول، وبسبب انهيار وانسحاب القوات الصفوية من معركة جالديران، باعتبار بلاد ما بين النهرين خاضعة للدولة العثمانية، رغم أنها حتى ذلك الحين لم تكن كذلك.

ويبدو مفيداً أن نشير إلى الدوافع التي حركت سليم الأول لغزو المنطقة والسيطرة عليها، إذ أن الدلائل كلها كانت تشير إلى ما يلي:

١- الرغبة في التوسع وبناء إمبراطورية واسعة الأرجاء.

٢- مواجهة التحديات الصفوية التي اقتربت من حدود الدولة العثمانية ذاتها.

٣- مواجهة المذهب الشيعي وإفشال محاولات إسماعيل الصفوي بنشر هذا المذهب، بإجراءات لا تقل عن إجراءات الصفويين تطرفاً وإثارة للصراعات المذهبية الدموية.

٤- الحصول على موارد مالية جديدة من جانب أمراء وحكام المنطقة التي تخدم العثمانيين في حروبهم التوسعية القادمة.

٥- تأمين الشباب الكرد للمشاركة في القوات العثمانية في حروبها القادمة على مختلف الجبهات.

٦- إقامة منطقة واسعة في كردستان يمكن أن تكون سداً حامياً لحدود الدولة العثمانية حينذاك من جهة وموقعاً للمعارك التي تحمي المنطقة الكردية من الخراب من جهة ثانية، وموقعاً يمكن الانطلاق منه للتوسع من جهة ثالثة.

وبعد حروب عديدة ومديدة، كانت كردستان ساحتها الأساسية وشعب كردستان وقودها الفعلي، تم في عام ١٦٣٩ عقد معاهدة قصر شيرين/زهاب بين الدولة العثمانية في عهد السلطان مراد الرابع والدولة الفارسية في عهد الشاه صفي الدين الصفوي. وبموجب هذه الاتفاقية تم تقسيم كردستان بين الدولتين وتثبيت الحدود بينهما(٤٣). وهي الحدود التي ما تزال قائمة بين إيران والعراق عملياً والتي وقعت في عام ١٩٢٩ بين الدولتين الجارتين. ويطلق الكتّاب الكرد على الاتفاقية التي وقع عليها في عام ١٦٣٩ باعتبارها كرست "التقسيم الأول لكردستان"(٤٤)، وهم على حق في ذلك. أما الباحث

(٤٣) فؤاد، كمال د. ملاحظات حول كتاب خلاصة الكرد وكردستان. مصدر سابق. ص١٦.

(44) Zuhdi Al-Dahoodi: Die Kurden، Geschichte، Kultur und Ueberlebens-kampf. Umschau Verlag. Frankfurt am Main. 1987، S. 107.

شيركوه فيشير إلى أن تلك الاتفاقية قد أقرت "مبدأ سقوط كردستان تحت حكم الأتراك، وتوالي النكبات القومية والمصائب الاجتماعية على كردستان والشعب الكردي البائس"(٤٥). أما التقسيم الثاني لكردستان، والذي ما يزال قائما، فقد وقع في أعقاب الحرب العالمية الأولى ويُعتبر من نتائجها، حيث أصبحت هذه المنطقة والمناطق المجاورة لها تحت الاحتلال والانتداب البريطانيين، وأصبحت أراضي كردستان موزعة على أربع دول هي تركيا وإيران والعراق وسوريا، إذ حافظت إيران على ذلك القسم الذي كان بحوزتها وفق تلك الاتفاقية، ووزعت الأراضي التي كانت بحوزة الدولة العثمانية التي خسرت الحرب العالمية الأولى بينها وبين العراق وسوريا(٤٦).

استمرت الإمارات الكردية تحكم مناطق كردستان المختلفة رغم خضوع أجزاء منها للهيمنة العثمانية غير المباشرة وأجزاء أخرى منها للهيمنة الفارسية غير المباشرة، حيث وصل عددها في عموم كردستان في القرن السابع عشر إلى ١٦ إمارة، وكان أمراؤها من رؤساء القبائل، سواء السهلية منها أم الجبلية. وتشير أحداث تلك الفترة إلى أشكال من المقاومة التي كانت تقوم بها العشائر الكردية ضد تلك الهيمنة، ومنها نشير، على سبيل المثال لا الحصر، إلى المقاومة البطولية التي أبدتها عشيرة برادوست بقيادة أحمد خان ضد الشاه الفارسي عباس الصفوي في الفترة الواقعة بين ١٦٠٨-١٦١٠، والتي سميت بملحمة دمدم(٤٧).

كان الحكم في الإمارات الكردية وراثياً. وكان الأمير الكردي والإقطاعي يحتل موقعاً متميزا لا ينافسه فيه من حيث الأهمية سوى مركز عالم الدين. وكان الأمير يمارس سلطته الدينية ويحاول الاستفادة الكاملة من السلطة الدينية للشيخ أو عالم الدين لصالحه، رغم استقلالية أحدهما عن الثاني، إذ كان للسلطة الاقتصادية والسياسية الدور الأكبر في التأثير على سلطة عالم الدين وعلى قراراته أو فتاويه. وكانت العشائر تسمى بأسماء المناطق الجغرافية التي تعيش فيها أو بأسماء أغواتها أو مؤسسي سلالاتها العائلية أو عشائرها(٤٨). وغالباً ما كان الأمير الإقطاعي يُخضع

(٤٥) بله ج. شيركوه: مصدر سابق ص ١٨

(٤٦) زهدي الداوودي: نفس المصدر السابق، ص ١٠٧

(٤٧) فؤاد، كمال. ملاحظات حول كتاب خلاصة الكرد وكردستان. مصدر سابق. ص ٢٣,

(٤٨) جليلي، جليل. من تاريخ الإمارات في الإمبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر. دار الأهالي. دمشق. ١٩٨٧، ص ١٨. وبصدد كيفية تسمية العشائر الكردية يشير الكاتب الكردي جليلي جليل في هذا المصدر إلى ما يلي: "كان أصل تسمية العشيرة الكردية يختلف من مكان إلى آخر، ففي حالات خاصة كانت العشائر الساكنة في المناطق الجبلية في وسط وجنوب كردستان تسمى بأسماء المناطق الجغرافية. وفي حالات أخرى بأسماء مؤسسي السلالة أو العشيرة، والحالات الأخيرة تعود إلى العشائر التي تشكلت في وقت متأخر". ص ١٨. ثم يضيف قائلاً: "إن التحليل الاشتقاقي=

شيوخ الدين إلى رغباته وأهدافه بشكل عام ويستفيد منهم في أوقات الحروب وفي إخضاع أفراد العشيرة لإرادته الفردية المطلقة. علماً بأن العشيرة الكردية التي ترتبط بالأرض تشكل من بين أبرز وجوه العائلة الحاكمة مجلسا للعائلة يتكفل باتخاذ الموقف المناسب في الحالات الخاصة، رغم الدور الحاسم الذي يلعبه رئيس العائلة أو العشيرة في اتخاذ القرارات النهائية. وهذه الحالة ما تزال قائمة في العوائل الكردية التي تترأس العشائر الكبيرة المعروفة في كردستان العراق. فقرارات العائلات القائدة فوق قرارات الأحزاب السياسية حتى الآن، ويجري العمل من أجل التوفيق بينهما وفق قواعد معينة. وهي إحدى إشكاليات الماضي التي لم تختف بعد بسبب عدم اختفاء الوضع الاجتماعي العشائري من الحياة العامة في كردستان، ولكنها خفت إلى حدود معينة وتتخذ اليوم أشكالاً أخرى. ومن الجدير بالإشارة إلى أن دور العشيرة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية عاد إلى العراق ثانية بسبب السياسات التي مارستها السلطة المنهارة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في العراق، وتعتبر هذه الحالة الجديدة ردة فعل شديدة على قيم وأسس المجتمع المدني...(٤٩)

ومن الناحية العملية كانت علاقات هذه الإمارات بالدولة العثمانية وبحكام الولايات ضعيفة جدا، وكان أمراؤها يسعون بعزم إلى فرض الاستقلال النسبي لإماراتهم عن الدولة المركزية وعن السلاطين والولاة، في حين كان الباب العالي يسعى إلى انتزاع اعتراف هذه الإمارات بالسلطان العثماني ودفع الضرائب لخزينة الدولة العثمانية وتأمين تجنيد المقاتلين لحروب السلطان كلما استدعت الحاجة إلى ذلك. ولم تكن رغبة الاستقلال منطلقة من وعي قومي بالضرورة، ولكنها كانت تستند إلى مصالح الأمراء والأغوات بشكل خاص. ومع ذلك فقد كانت البداية الضرورية لنشوء الوعي القومي وتطوره للمطالبة بالاستقلال لاحقاً. كانت حاجة السلطان العثماني قائمة باستمرار إلى المقاتلين الكرد لحروب الهيمنة التي كان يخوضها أو لاستمرار سيطرته على المناطق التي كانت ما تزال تحت تصرف الدولة العثمانية. ومن هنا نشأ أيضاً ذلك الكره الشديد للدولة العثمانية وللموظفين الأتراك، خاصة وأن الغالبية العظمى منهم كانت فاسدة وتفرض الاضطهاد والجور والاستغلال على السكان.

كان لكل من الإمارات الكردية حدودها وجماركها الخاصة تستوفى فيها رسوم معينة عن السلع والأشخاص المتنقلين من منطقة إلى أخرى. حتى أن بعضها كان يملك نقودا ويذكر أسمه في خطب المساجد. ورغم احتلال إقليم كردستان موقعا إستراتيجيا مهماً، إذ أنه يقع على طريق الهند التجاري

=لتسميات العشائر الكردية باستطاعته، دون شك، الإجابة على أسئلة كثيرة من تاريخ الشعب الكردي ودراسة أثنوغرافية هذا الشعب وعلاقاته". نفس المصدر. ص١٩.

(٤٩) عبدالجبار، فالح د. الدولة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق. إصدار مركز ابن خلدون. دار الأمين للنشر والتوزيع. القاهرة. ١٩٩٥.

وكان بمثابة حلقة وصل مهمة بين أوروبا وآسيا في ذلك الزمان، فأن المجتمع الكردي في جميع أقسامه كان يعتبر مجتمعا منغلقاً على نفسه، محدوداً في علاقاته مع جيرانه ومع العالم الخارجي، على خلاف ما كان يحصل نسبيا في بعض مناطق بلاد ما بين النهرين في هذه الحقبة التاريخية مثلا. علماً بأن ولايات بغداد والبصرة والموصل كلها كانت تعاني من الانغلاق والتقوقع العامين ولكن بنسب متفاوتة.

وعندما تسلم السلطان سليمان القانوني دست الخلافة بعد سليم الأول بادر إلى تنفيذ جملة من الإجراءات استهدفت تشديد الصراع بين الإمارات الكردية والتدخل لصالح إحداها ضد الأخرى، وتقديم الدعم لإمارة دون أخرى ثم فرض السيادة التامة على الإمارات الكردية للدولة العثمانية، وبالتالي، ألغى عمليا اتفاقية الإدارة الذاتية للكرد وفرض على كردستان والياً تركياً كان مقره في ديار بكر، في حين أبقى التزاماتها الأخرى وفرض عليها تقديم الجنود للقوات المسلحة العثمانية وتقديم الأموال لخزينة الدولة المركزية. ويبدو أن سياسة الدولة العثمانية بدءاً من السلطان سليمان القانوني التزمت بنهج يعمل على اتجاهات ثلاثة، وهي:

أولاً: التفريق بين السكان الكرد وبين رؤساء العشائر والأمراء لبسط سياساتها عليهم جميعاً، إضافة إلى إثارة الخلافات بين القبائل الكردية واستثمارها لتوطيد سلطتها.

ثانياً: اتجاه يتسم بالتمييز ورفض الاعتراف بوجود شعب كردي أو أمة كردية لها لغتها وأرضها وتاريخها المشترك وتراثها الحضاري.

ثالثاً: وفي فترة لاحقة منعت السلطنة العثمانية الكرد من حقهم المشروع في التحدث بلغتهم الكردية وعاقبت من يتجرأ على ذلك!

ويشير العالم الروسي ب. ليرخ بهذا الصدد إلى ما يلي: "لقد زاد من تشتت الكرد النزاع الداخلي بين القبائل. وعملت السلطات العثمانية، مستفيدة من هذا الوضع، إلى تأجيج روح العداء بين القبائل الكردية. وبهذه الوسيلة فقط استطاع الباب العالي فرض سيطرته الشكلية على الكرد. أما المناطق التي سيطر عليها الإقطاعيون الكرد سيطرة مطلقة فقد كانت لها أنظمتها القانونية في إدارتها ونظامها الضرائبي الخاص بها، بخلاف المناطق التي كانت السلطات التركية ما تزال قوية فيها. وكانت كل منطقة، تبعاً لنزوات حاكمها، تملك قوانينها وأنظمتها الخاصة"(٥٠).

وعندما تسلّم داود باشا ولاية بغداد واجه مجموعة من المصاعب، وفي مقدمتها محاولة الدولة العثمانية استعادة السيطرة المباشرة على بغداد وإنهاء الحكم شبه المستقل عن الباب العالي الذي

(٥٠) جليلي، جليل. من تاريخ الإمارات في الإمبراطورية العثمانية. ترجمة الدكتور محمد عبدو النجاري. مصدر سابق. ص ٣٤,

مارسه الولاة المماليك في بغداد. وكان هذا يعني إنها كفت عن تقديم أي دعم سياسي له من جهة، وأنها بدأت تتآمر عليه للإطاحة به من جهة أخرى. وكان في هذا إضعاف لموقفه في الداخل وإزاء الأطماع الإيرانية في المنطقة. إذ شجع هذا الموقف الشاهات في فارس على تنشيط محاولاتهم العسكرية الخطرة للهيمنة على ولاية الموصل، وبضمنها إقليم كردستان الجنوبية وضمه إلى إقليم كردستان الشرقي، وكذلك السيطرة على بغداد، بحجة تأمين قيام الزوار القادمين من بلاد فارس لزيارة العتبات المقدسة وحمايتهم. كما أزداد خلال هذه الفترة التعاون الذي كانت تمارسه الأمارة البابانية بشكل خاص مع الحكام الفرس وضد والي بغداد والباب العالي في آن. وكان الأمراء الكرد يطمحون هم أيضا إلى تعزيز استقلال إماراتهم وتوسيع نفوذهم ورفض الخضوع لإرادة الباب العالي أو لوالي بغداد أو الموصل أو دفع الضرائب لهم. وشن والي بغداد، داود باشا المملوكي، حملات تنكيلية ظالمة ضد الكرد واستطاع خلال سني حكمه في بغداد تصفية بعض الإمارات الكردية التي كانت الصراعات الداخلية والنزاعات في ما بينها قد مزقتها تماما وأضعفت قدراتها على مواجهة قوات داود باشا المسلحة جيدا والمدربة على أيدي الضباط الفرنسيين. وتمت تصفية البقية الباقية في عهد حكم الولاة العثمانيين على بغداد لاحقا. فأثناء ولاية علي رضا باشا على بغداد، أي بعد إزاحة داود باشا والقضاء على حكم المماليك لا في بغداد فحسب، بل في الولايات الثلاث، إذ كان تأثير المماليك يمتد إلى ولايتي الموصل والبصرة، قام محمد باشا الملقب بالأمير الكبير من إمارته الصغيرة في راوندوز منذ عام ١٨٣٠ بالتوسع على حساب إمارات ومناطق كردية أخرى مثل إمارتي شيروان وبرادوست، كما ضم إلى إمارته بلدات سورجي وخوشناو وحرير وأربيل وألتون كوبري ورانية. وشن الحرب ضد أتباع الديانة الأيزيدية في عام ١٨٣١ وأنزل بهم ضربات قاسية. ثم استولى على عقرة وزيبار والعمادية ودهوك وزاخو. وتمكن محمد باشا خلال فترة وجيزة، كما يشير إلى ذلك محمد أمين زكي، السيطرة على كامل منطقة بادينان وضمان الأمن فيها. ولم تدم هذه الإمارة طويلا، إذ استطاع قائد القوات التركية رشيد باشا تطويق المنطقة وفرض الاستسلام على محمد باشا وتسفيره إلى الأستانة في عام ١٨٣٦، حيث أمكن بعدها تصفية هذه الإمارة أيضاً.

أثمرت جهود الدولة العثمانية بالعودة المباشرة إلى حكم بغداد عبر تعيين مباشر للولاة من جانب الباب العالي وتنصيب ولاة أتراك على ولاية بغداد ابتداءاً من عام ١٨٣١ بعد الإطاحة بحكم داود باشا. كما تمكنت الدولة العثمانية من فرض هيمنتها على ولاية الموصل وبضمنها مناطق كردستان الجنوبية وكذلك مناطق كردستان الغربية وقطع كامل علاقاتها واحتمالات تعاونها مع الدولة الفارسية ضد الدولة العثمانية. ثم تمكنت من القضاء على البقية الباقية من الإمارات الكردية شبه المستقلة ومحاولات بعضها تأمين شكل من أشكال التنسيق والوحدة بين تلك الإمارات وعلى نطاق كردستان الجنوبية على الأقل. ويفترض أن نشير في هذا الصدد إلى أن نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن

التاسع عشر شهد القسم الجنوبي من كردستان العديد من الانتفاضات مثل انتفاضة عبد الرحمن باشا بابان في عام ١٨٠٦، ومحاولات أمير محمد (١٨٣٣-١٨٣٦)، أمير سوران، الواقعة بين الزاب الكبير والحدود الإيرانية، تشكيل جيش كردي واسع وتسليحه بصورة جيدة وخوض الكفاح ضد السلطان العثماني من أجل إقامة وحدة كردستان، وكذلك حركة إسماعيل باشا البهديناني وحركة الأمير بدرخان الذي وسع من إمارته في شرق وجنوب كردستان وضرب النقود باسمه في عام ١٨٤٢. وتمكن الباب العالي من إسقاط هذه الإمارة أيضاً في عام ١٨٤٨[٥١]، ويشير السيد عصمت شريف بحق إلى أن منطقة كردستان الجنوبية عرفت بكونها منطقة ثورية قياسا لمناطق كردستان الأخرى ولعبت دورا مهما في التوعية الموجهة نحو وحدة الأراضي الكردستانية، أو حتى التوسع على حساب المناطق الأخرى من غير كردستان، مستفيدة من ضعف الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العثمانية-الروسية في الفترة ١٨٢٨-١٨٣٠، وكذلك المعارك ضد والي مصر محمد على باشا الكبير حينذاك. وتعرض الكرد في هذه الفترة إلى عنت واعتداءات الحكام الإيرانيين والحكام العثمانيين في آن واحد[٥٢].

ابتداءاً من عام ١٨٣٥ استطاع الباب العالي فرض هيمنته على بعض الأجزاء من كردستان، وخاصة الجنوبية منها، ونصّب حكاما من الأتراك على المدن الكردستانية. وفي هذا العام صدر الأمر بجعل ولاية الموصل، التي كانت تضم إليها السليمانية وكركوك، إضافة إلى مناطق دهوك وأربيل، تابعة لولاية بغداد. وفي عام ١٨٧٩ عادت الموصل لتصبح ولاية مرة أخرى ومعها بقية المدن أو السناجق الكردستانية[٥٣]. وجدير بالإشارة إلى أن مقاومة العشائر الكردية لهيمنة الدولة العثمانية لم تهدأ طويلا، إذ سرعان ما اندلعت الحركات في أكثر من موقع من كردستان الجنوبية من

(٥١) نفس المصدر السابق، ص ٢٢٧-٢٣٨

(٥٢) جاء في نص كتاب ف. ف. مينورسكي الموسوم "الكرد: ملاحظات وانطباعات" بهذا الصدد ما يلي: " ورد في الشرفنامه حول حب الكرد للحرية: _إن السلاطين العظام، والأمراء الكبار لم يتمكنوا من السيطرة على وطنهم وأرضهم، كان الكرد يقدمون الهدايا ويقومون بالأعمال التي كان يطلبها السلاطين منهم، ويقدمون لهم الجيوش الاحتياطية عندما يكونون بحاجة إليها_. ولكن الحالة انتهت في القرن التاسع عشر، عندما رفض المصلح الكبير السلطان محمود الثاني قرار السلطان سليم حول الكرد، أو بصورة أوضح أراد أن يحتل كردستان من جديد فقرر القيام بالعمليات الحربية ضدهم، وقد تم له ذلك في سنة ١٨٣٤ حيث قاد الحملة محمد رشيد باشا. فأصبح الكرد فيما بعد من مواطني المملكة العثمانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة". (راجع: مينورسكي، ص ٣٩)

(٥٣) الحاج، عزيز. القضية الكردية في العشرينات. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ط٢. ١٩٨٥. ص ٣٨.

جديد(٥٤). وكاد الهجوم الفارسي على السليمانية في عام ١٨٤١ واحتلالها أن يقود إلى حرب طاحنة بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية. وتمكنت الوساطة الروسية-البريطانية من معالجة المشكلة سلميا ومساعدتهما في التوقيع على اتفاقية أرضروم في عام ١٨٤٧م التي حسمت الخلاف حول الحدود بين البلدين ومسألة زيارة العتبات المقدسة في القسم العربي من العراق لصالح الزوار الإيرانيين(٥٥).

وفي عام ١٨٥٥، أي في الفترة التي كانت الدولة العثمانية تخوض حربها ضد روسيا (حرب القرم)، انتفض "يزدان شير" في منطقة حكاري وبوتان " فاحتل بتليس والموصل وانحدر جنوبا حيث استولى على جميع الأراضي التي تقع بين وان وبغداد"(٥٦). وأصبحت حركة "يزدان شير" تهدد القوات العثمانية بعد أن سيطرت على طريق بغداد-الموصل. وبهذا وجه السلطان عبد المجيد حشداً كبيراً من قواته لتصفيتها. وكانت خشية السلطان متأتية من احتمال حصول اتفاق بين يزدان شير وناصر الدين قاجاري شاه الفرس حينذاك ضد الدولة العثمانية. وتمكن السلطان فعلا من ضرب الحركة وأسر يزدان شير عبر مناورات وإخلال بالعهود وبجهود أجنبية(٥٧). ولكن السلطان عبدالمجيد لم يكتف بخوض المعارك ضد قوات يزدان شير فحسب، بل توجه إلى تطبيق قانون الأراضي العثماني في منطقة كردستان الجنوبية، الذي كان قد صدر قبل ذاك، كما قدم المغريات المادية ومنح الألقاب الحكومية لرؤساء القبائل الكردية ودعم نشاط ودور رجال الدين الكرد أيضاً. يشير جليلي جليل إلى هذه الفترة والتحول بما يلي: "وفي بداية القرن التاسع عشر بات واضحاً تحول زعيم العشيرة الكردية إلى إقطاعي يملك أراضي خاصة به السبب الذي أدى إلى انتقال العشائر الكردية شبه الرحل من تربية المواشي إلى ممارسة الزراعة. وتطورت هذه العملية في الثلاثينات، عندما تم القضاء نهائياً على الممتلكات الإقطاعية العسكرية. وظهر بدلاً من الإقطاعي العسكري مالك الأرض المنتزعة من الفلاحين أو من الملاكين والإقطاعيين الصغار. إن هذا التغيير لم يمس أبداً شكل نظام استثمار الإقطاعيين للفلاحين، بل وأكثر من ذلك، ثبت، قانوناً، أشكال امتلاك الأراضي السابقة..."(٥٨).

وفي عامي ١٨٧٧-١٨٧٨ هب أفراد عشيرة بدرخان مرة أخرى مطالبين الحكم العثماني بالاستقلال. وكان أبناء الأمير بدرخان على رأس هذه الحركة المسلحة التي وقعت في مناطق حكاري

(٥٤) - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث. الفارابي. بيروت. ط ٨. ١٩٨٥. ١٧٠.
- مينورسكي. ف. ك. الكرد. مصدر سابق. ص ٣٩،
(٥٥) لوتسكي. تاريخ الأقطار العربية الحديث. مصدر سابق. ص ١٧١،
(٥٦) مينورسكي. الكرد. مصدر سابق. ص ٤١،
(٥٧) نفس المصدر السابق. ص ٤٠،
(٥٨) جليلي. جليل. من تاريخ الإمارات في الإمبراطورية العثمانية. مصدر سابق. ص ٣٥،

وبادينان (العمادية) وبوتان، إلا أنها ضربت بقسوة بالغة من جانب الدولة العثمانية وتم تصفيتها وسقطت ضحايا كثيرة من أبناء الشعب الكردي(٥٩).

واعتمد السلطان عبد الحميد الثاني سياسة جديدة في مواجهة الوضع في كردستان والتعامل مع العشائر الكردية. فالسلطان الجديد لم يكتف باستمرار تنفيذ بنود قانون الأراضي العثماني في كردستان الجنوبية فحسب، الذي استفاد منه رؤساء ووجهاء القبائل وبعض الميسورين وتجار المدن بشكل خاص، حيث وضعت أكثر الأراضي خصوبة تحت تصرف العوائل المتنفذة في القبائل الكردية وانتزعت الكثير من الأراضي من الفلاحين لصالح هذه العوائل، بل دعا أيضاً إلى الدفاع المشترك عن الإسلام ودولة الإسلام الكبرى وإلى تشكيل قوات خاصة من الكرد لهذا الغرض مستفيدا من مشاعر وعواطف الكرد الدينية. ومارس عبد الحميد الثاني سياسة الجزرة والعصا في مواجهة الحركات الكردية، ولكنه لم ينجح تماما في مسعاه.

فأغلب المصادر التي تبحث في هذه الفترة من تاريخ كردستان الجنوبية تشير إلى أن السلطان عبد الحميد أخذ بمقترحات القائد العام لقواته شاكر باشا وأمر بتشكيل وحدات عسكرية من الخيالة والمشاة باسم "السرايا الحميدية" من أبناء القبائل الكردية وهيأ لها السلاح والعتاد والتدريب الجيد ابتداءاً من ١٨٩١/١٨٩٢. كما أرسل نخبة من أبناء رؤساء ووجهاء العشائر الكردية إلى بغداد والآستانة للدراسة والتدريب في مدارس خاصة أقيمت لهذا الغرض. وعهد إلى زكي باشا بتحقيق هذه الإجراءات. ويمكن أن يشير المرء إلى أربعة أهداف أساسية كانت تقف وراء هذه الإجراءات:

١- بناء فصائل عسكرية كردية "مشتركة" عبر المدرسة العسكرية العشائرية. وكان الهم الأساسي لهذه المدارس العشائرية تخريج نخبة من الشباب الكردي المتعلم التي تدين بالولاء للدولة العثمانية وللسلطان العثماني وتسعى إلى استمرار الحكم العثماني في مناطقها وتساهم في عملية التتريك(٦٠).

٢- مكافحة الحركات "الانفصالية" الكردية بقوات كردية مباشرة.

٣- زج القوات العسكرية الكردية الجديدة (الفرسان) في حروب الدولة العثمانية، ومنها الحرب ضد الأرمن، أو غيرها من معارك النظام الدينية والطائفية، أو حتى ضد الحركات الكردية في المنطقة.

٤- مواجهة احتمالات تدخل الدولة الفارسية بقوات كردية وتركية مشتركة.

وعمد السلطان عبد الحميد إلى زج هذه القوات فعلا بقيادة زكي باشا في معارك ضد الأرمن في

(٥٩) مينورسكي. الكرد. مصدر سابق. ص٤١.
(60) Kendal. Die Kurden unter der osmanischen Herrschaft. In: Kurdistan und die Kurden. Chaliand، Gerard. Reihe Pogrom. 105/106. Gottingen und Wien. 1984. S. 37-80

الفترة الواقعة بين ١٨٩٤-١٨٩٦ والتي استشهد فيها عشرات ألآلاف من الأرمن(٦١) وكان السلاطين العثمانيون أسلاف السلطان عبد الحميد الثاني عمدوا إلى ممارسة أساليب أخرى للسيطرة على الجمهرة الواسعة من الكرد من خلال أسلوبين متميزين، وهما:

* منح شيوخ العشائر المزيد من الأراضي الزراعية والعقارات بهدف كسبهم إلى جانبهم وتعميق التمييز بينهم وبين الفلاحين؛

* منح رجال الدين المزيد من الأراضي بصيغ شتى بما يسهم في زيادة تأثيرهم على الشيوخ والأغوات ورجال الدين من جهة، وباتجاه الفلاحين الفقراء المتمسكين بالدين والخاضعين لرجال الدين من جهة أخرى. كتب جليلي جليل بهذا الصدد مشخصاً الحالة الفعلية على ارض الواقع حينذاك ما يلي: "لم يتوقف طموح رجال الدين إلى الثروة، على أرض الوقف بل راحوا يوسعون سلطتهم على مساحات واسعة من أراضي الملكيات الخاصة، ومارسوا مختلف أنواع الحيل والدهاء واستغلال المشاعر وحاجة المالكين الصغار، الذين كانوا عاجزين عن تجنب سيطرة الإقطاعيين الكبار، وبذلك أرغموا على الاحتماء بسلطتهم. ومن الممارسات الأخرى اتفاق الشخصيات أصحاب الممتلكات الخاصة مع رجال الدين على منحهم أراضي الوقف لأهداف خيرية، غير أن رجال الدين كانوا يؤجرون هذه الأراضي لأصحابها أنفسهم بعشر قيمتها، وفي حال وفاة المستأجر كانت الأرض تصبح ملكية رجال الدين"(٦٢).

ورغم الإجراءات المغرية التي مارسها السلطان عبد الحميد الثاني إزاء الشيوخ والأغوات ورجال الدين، فأنها لم تمنع رجال القبائل الكرد من التحرك ضد الدولة العثمانية التي شددت في الوقت نفسه من جباية الضرائب والتجنيد في الوحدات النظامية العثمانية من غير "السرايا الحميدية"، إذ فرضت على كل عائلة تقديم أحد أبنائها إلى قواتها مزودة إياه بحصان يوضع عمليا تحت تصرف الجيش العثماني. والجدير بالإشارة إلى أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي الذي كانت تعيشه مناطق كردستان المختلفة، بسبب سياسات الدولة العثمانية ذاتها، لم يمنع من قيام حركات فكرية وسياسية واعية نسبياً موجهة ضد الهيمنة الأجنبية العثمانية أو الفارسية وساعية إلى تحقيق الوحدة لكردستان، وأن كانت تلك الحركات متفرقة في مناطقها المختلفة وغير متوحدة وفي ظروف سيادة العلاقات العشائرية في المجتمع الكردستاني. فالشريحة الخفيفة من المثقفين الكرد كانت تعمل بحمية عالية وبوعي سليم لتنوير الشعب الكردي بحقوقه العادلة والمشروعة ودفعه للنضال في سبيلها. ولكن الحركات السياسية في هذه الفترة كانت في الواقع العملي تحت قيادة مباشرة للقوى

(٦١) نفس المصدر السابق. ص ٦١/ ,٦٢

(٦٢) جليلي، جليل. من تاريخ الإمارات الكردية في الإمبراطورية العثمانية. مصدر سابق. ص ٣٧.

العشائرية والدينية التي لعبت دوراً مهماً في النضال حينذاك وفي فترات لاحقة أيضاً، ولكنها لم تكن بالضرورة تتميز بوعي قومي ووحدوي، بقدر ما كانت تطمح لإقامة إماراتها الكردية الخاصة وسعي كل منها للتوسع على حساب الإمارات الكردية الأخرى. وهي بذلك لم تستطع الخروج عن طبيعة المرحلة التي كانت سائدة حينذاك ولا عن طبيعة علاقات الإنتاج فيها والقوى الاجتماعية الفاعلة ومستوى الوعي.

ومع مطلع القرن العشرين وتنامي الحركة المشروطية في إيران (١٩٠٥) والحركة التجديدية والدستورية في تركيا (١٩٠٨)، برزت في الوقت نفسه وتحت تأثير تلك الاتجاهات حركات سياسية قومية وثقافية كردية جديدة في كردستان التي كانت خاضعة للدولتين العثمانية والفارسية. وكانت قيادة تلك الحركات تقع على عاتق شيوخ العشائر والأغوات والبكوات الكرد، وكذلك على عاتق تلك الشريحة الصغيرة من المثقفين الكرد الذين ينحدرون من عوائل الأمراء والشيوخ والإقطاعيين الكرد الذين تسنت لهم فرصة التعلم والدراسة في اسطنبول أو في بعض الدول الأوروبية، والذين شاركوا بفعالية ملموسة في الحركات الشبابية والتجديدية العثمانية في العاصمة المناهضة للحكم الأوتوقراطي الإقطاعي التركي وضد استبداد السلطان عبدالحميد الثاني.

وكانت الدولة العثمانية تعيش في هذه الفترة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى في جو من الصراعات الداخلية على السلطة واتجاهات التطور اللاحقة، كما أنها كانت في حروب ضد القوميات المختلفة في المناطق الأوروبية التي كانت تحت هيمنتها وكذلك في المنطقة الآسيوية وشمال أفريقيا، إضافة إلى الصراع والحرب بين الدولتين العثمانية والفارسية حول توسيع مناطق نفوذها في كردستان على حساب الشعب الكردي أولاً وأخيراً. وشهدت تلك الفترة توسعاً ملموساً في نشاطات الدول الإمبريالية الكبرى لتعزيز مواقع نفوذها وتأثيرها في المنطقة ومنها كردستان، وبشكل خاص بين روسيا وبريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا. ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية في حينها بعيدة عن هذا الصراع والسعي للاستفادة منه وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وكانت الحركات السياسية الكردية تسعى للاحتماء بهذه الدولة الكبرى أو تلك من أجل الحصول على مطالبها المشروعة، ولكن الخلل لم يكن في هذه المحاولة أو تلك بقدر ما كان في طبيعة القيادات الكردية الإقطاعية وعجزها عن إدراك أهمية وحدة النضال الذي يفترض أن تخوضه لصالح إحراز النجاحات المنشودة. وهذا يعني أن الوعي القومي للقيادات الإقطاعية لم يكن قد تبلور بما فيه الكفاية، وأن وعي المثقفين القومي لم يكن قد وصل في تطوره وتأثيره بما يساعد على تأمين تطور وعي عام يدرك أهمية تحقيق تلك الوحدة النضالية المطلوبة للتحولات في المنطقة الكردية. فالمصلحة القومية كانت خاضعة لمصالح كبار الإقطاعيين وشيوخ العشائر ومحاولات كل منهم السيطرة وتحقيق المكاسب على حساب الآخرين.

شهد ذلك القسم من كردستان الخاضع للدولة العثمانية انتفاضات عديدة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٠٨ و١٩١٤، ومنها القسم الذي أصبح فيما بعد تحت الإدارة العراقية أو كردستان الجنوبية. فما تزال انتفاضة عشائر البارزان بقيادة الشيخ عبد السلام البارزاني في عام ١٩٠٩/ ١٩١٠ واحدة من تلك الانتفاضات المسلحة التي شملت جزءاً كبيراً من ولاية الموصل وعجزت القوات التركية التي أرسلت لإخمادها عن القضاء عليها(٦٣). ثم اتسعت تلك الحركات لتشمل مناطق أخرى من كردستان التي كانت تحت الهيمنة العثمانية. ولكنها جوبهت بحسم وعدم ارتياح ومقاومة من جانب عشائر أخرى خشية امتداد نفوذها إلى مناطقهم والتأثير على مصالحهم لصالحها.

وفي عام ١٩١٣ انطلقت انتفاضة جديدة بقيادة الشيخ محمود البرزنجي، حيث كتب لازاريف يقول: "وفي هذه الأثناء اختمرت أحداث هامة في كردستان العراق حيث أعد الشيخ محمود البرزنجي العدّة ليقوم الكرد بانتفاضة. وقد تنامت بسرعة شهرته ونفوذه. وعقد صلات مع أبناء بدرخان، حسين باشا ويوسف كامل بيك اللذين أصبحا عند ربيع عام ١٩١٣ مسيطرين على الجزيرة سيطرة لا حدود لها، ولم يسمحا للسلطات التركية بجمع الضرائب من السكان. وعرض الشيخ البرزنجي خطة إقامة دولة كردية فيدرالية"(٦٤). ووجد الشيخ محمود الحفيد (البرزنجي) مساندة وتأييداً واسعين من عشيرتي البارزاني والزيباري(٦٥). وفي عام ١٩١٠ انطلقت حركة البارزانيين بقيادة الشيخ عبدالسلام البارزاني وخاضت المعارك في المناطق الجبلية ضد القوات العثمانية وتغلبت عليها. وأثر ذلك توسعت هذه الحركة وشملت أغلب مناطق كردستان الجنوبية. وعند دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى أصدر رجال الدين في فترة حكم السلطان رشاد فتوى ونداءاً يدعوان فيهما إلى مساندة السلطان في حربه ضد الكفّار باعتبارها حربا مقدسة تهدف إلى حماية الدولة الإسلامية. ولكن ظاهرة مهمة سادت حينذاك وتجلت في رفض القبائل الكردية في جنوب كردستان، أي كردستان العراق الحالية، المشاركة في القتال إلى جانب الدولة العثمانية، رغم أن رجال الدين كانوا يدعون إلى الالتزام بنداء السلطان رشاد والانخراط بالحرب(٦٦). ولم يمنع هذا الموقف الرافض للحرب السلطات العثمانية من ممارسة التجنيد الإجباري على الكرد أيضاً شمل كل المناطق الكردية التي كانت تقع ضمن الدولة العثمانية. كتب محمد أمين زكي بهذا الخصوص يقول: "أصيب الشعب الكردي، أكثر من كل

(٦٣) لازاريف، م. س. المسألة الكردية ١٨٩١-١٩١٧. ترجمة أكبر أحمد مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية. ط ١از السليمانية. ٢٠٠١، ص ٢٢٨.

(٦٤) نفس المصدر السابق. ص ٣٠٥.

(65) Kendal. Die Kurden unter der osmanischen Herrschaft. In: Kurdistan und die Kurden. Chaliand، Gerard. Reihe Pogrom. 105/106. Gottingen und Wien. 1984. S. 65

(٦٦) نفس المصدر السابق. ص ٦٧،

الشعوب العثمانية الأخرى بأضرار ونكبات هذا التدبير العسكري وهذه الضرورة الحربية، حيث جند جميع الشبان الكرد وسيقوا غصبا إلى المعسكرات لحمل السلاح فأفضى ذلك إلى اخلاء آلاف من البيوت والأسر من عائليهم من الشبان، فلم يبق في البيوت سوى الأطفال والنساء والشيوخ"(٦٧). وكان السبب وراء هذا الرفض يكمن في معرفة أبناء الشعب الكردي بشكل مباشر للمظالم والعنت والقسوة البالغة التي مارستها قوات الدولة العثمانية ضدهم بشكل عام والأساليب الشرسة التي كانت تمارسها عند جباية الضرائب غير العادلة والجائرة المفروضة عليهم بشكل خاص. يضاف إلى ذلك أن القوات العثمانية كانت تمارس منذ القرن التاسع عشر وحتى ذلك الحين أساليب قاسية جدا وعنفية في ضرب الحركات السياسية الكردية وتصفية قياداتها جسديا. كما مارست الدولة العثمانية سياسة "فرق تسد" على نطاق واسع في المنطقة الكردية أيضاً وأدت إلى معارك غير قليلة بين الكرد أنفسهم أو بين الكرد والقوميات الأخرى. فقد تعرض الكرد الأيزيديون إلى اضطهاد ومجازر غير قليلة، كما حصل هذا بالنسبة للآشوريين خاصة وأن غالبية المسيحيين كانوا يقطنون كردستان وعموم المنطقة الشمالية حينذاك، أي في ولاية الموصل.

إن رفض السكان العام للحرب ورفض الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية المتحالفة مع ألمانيا في حربها ضد تحالف بريطانيا وفرنسا وروسيا لم يمنع عشائر معينة، بسبب التأثير الديني المباشر عليها ونداءات رجال الدين في كردستان وفي وسط وجنوب العراق، من تطوع المئات من المقاتلين الكرد إلى جانب البعض من شيوخهم والمشاركة في القتال الذي وقع في جنوب العراق، البصرة وبالتعاون مع قوات متطوعة من تلك المناطق، ضد القوات البريطانية التي غزت البصرة في عام ١٩١٤. وقدم المتطوعون العرب والكرد خسائر بشرية غير قليلة اضطروا على أثرها الانسحاب وترك المقاومة ضد القوات البريطانية حينذاك. وقد أشرنا إلى هذه الحقيقة في مكان آخر من هذا الكتاب.

٢- العلاقات الإنتاجية في الريف في ظل الدول الإسلامية

أولاً، في الفترة العباسية

تميزت العلاقات الإنتاجية التي سادت طوال قرون كثيرة في الريف والقطاع الزراعي في كردستان بتشابك طويل الأمد بين العلاقات الأبوية العشائرية التي تعتمد على الاستخدام الجماعي للأرض والتي توزع على قطع صغيرة تشتغل عليها العوائل الفلاحية من جهة، وبين بقايا علاقات الرق غير المتطورة تماماً التي تعتمد على الارتباط العضوي بين الفلاح والأرض من جهة أخرى، وبين نشوء وتطور وهيمنة علاقات الإنتاج الإقطاعية ذات المواصفات الشرقية التي تمارس شكلاً من أشكال

(٦٧) محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، مصدر سابق، الجزء الأول، ص ٢٥٨

القنانة إزاء الفلاحين المرتبطين بالأرض الزراعية من جانب الأغوات المستحوذين عليها من جهة ثالثة. وإذا كان هذا الوضع هو الذي عرفته الدولة الساسانية في المناطق التي كانت تحت سيطرتها، ومنها بلاد ما بين النهرين والمنطقة الكردية، فأن الفتح أو الغزو الإسلامي لهذه المنطقة لم يغير من هذا الواقع الشيء الكثير، مع أن الخلفاء المسلمين اعتبروا رقبة الأرض للدولة، وهي القاعدة التي أفتى بها عمر بن الخطاب وسارت عليها جميع الدول التي عرفت عبر التاريخ بالدول الإسلامية سواء كانت عربية أم غير عربية، ومنها الدولة الأموية والدولة العباسية أو الدولة العثمانية أو الدويلات التي نشأت بين سقوط الدولة العباسية ونشوء الدولة العثمانية أو حتى الدولة الفارسية التي أخذت بالإسلام واعتبرته ديناً رسمياً لها. وشمل هذا الواقع المنطقة الكردية أيضاً أو كردستان برمتها. وكان تفسير رقبة الأرض للدولة يعني عملياً أنها تابعة لخليفة المسلمين، وهو الذي يتصرف بالأرض كما يراه مناسباً، تماماً كما كان يتصرف ببيت المال، باعتباره بيت ماله، وبرقاب الناس باعتبارهم رعاياه. لنستمع إلى الخليفة الأموي الأول، معاوية بن أبي سفيان ماذا يقول عن بيت المال: "إنما المال مالنا والفيؤ فيؤنا فمن شئنا أعطيناه ومن شئنا منعناه"(٦٨). أو لنستمع إلى الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور ماذا يقول، إذ ورد في كتاب الدكتور إمام عبد الفتاح إمام الموسوم ب "الطاغية" بهذا الصدد ما يلي: "وقف أبو جعفر المنصور يوم عرفة خطيبا يحدد برنامجه السياسي فقال:

"**أيها الناس، إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأييده، وحارسه على ماله، أعمل فيه بمشيئته، وإرادته وأعطيه بإذنه، فقد جعلني الله عليه قفلا، إذا شاء أن يفتحني فتحني لإعطائكم، وإذا شاء أن يقفلني عليه أقفلني**"(٦٩). هكذا تعامل هؤلاء الخلفاء مع المال والأرض ومع الناس في آن واحد. فهذا النص، الذي وردت مضامينه في أكثر من خطبة أو خطاب لأكثر من خليفة على المسلمين، سواء كان ذلك في العهد الأموي أم العهد العباسي، تعبير صارخ عن ذهنية الاستبداد الفردي في الأرض والناس والأموال، فهو، أي الخليفة، الذي يمنح أو يمنع العطاء، إنه وكيل الله على الأرض، حتى أن بعضهم كان يتصرف وكأنه الله في الأرض.

يشير الدكتور عبد العزيز الدوري إلى الأصناف التي توزعت عليها الأرض في العهد العباسي في القرن العاشر الهجري فيقول:

"... يمكننا أن نصنّف الأراضي بصورة عامة إلى خمسة أصناف رئيسية سادت خلال القرن العاشر الميلادي والتي ساهمت في تعميق الاستغلال الذي كانت تعاني منه الغالبية الفلاحية والذي اشتد فيما بعد أيضا:

أ- الأراضي السلطانية، وهي تعود إلى الخليفة أو الأمير البويهي.

(٦٨) توما، أميل. الحركات الاجتماعية في الإسلام. دار الفارابي.ي بيروت. ١٩٨١. ص ٥٨.

(٦٩) المصدر السابق، ص ٢١٩. التشديد من عندي. ك. حبيب

ب- الإقطاعات.

ج- أراضي الملك.

د- أراضي الوقف.

هـ- الأراضي المشاعة"(٧٠).

كانت كردستان تخضع لهذا التقسيم أيضاً بحكم وجودها تحت السيطرة العربية أو العثمانية أو الفارسية بحكم سيادة الدين الإسلامي فيها والادعاء بالتزامهم الشريعة الإسلامية.

ومن مجرد الإطلاع على التقسيم المشار إليه في أعلاه حول الأرض يلاحظ الإنسان بأن بعض هذه الأصناف من الأراضي لم تكن موجودة أصلا في بلاد ما بين النهرين أو في المنطقة الكردية التي كانت تابعة للدولة العباسية حينذاك، أي في صدر الإسلام، منها مثلا الأراضي التي اعتبرت عائدة للخليفة أو للسلطان أو للوالي بسبب كونه خليفة على المسلمين أو وال عليهم أو "راعٍ" لهم، إذ أن الأراضي كلها كانت رقبتها للأمة أو للدولة، أي لبيت المال، والتي كانت عموما مسجلة باسم الإمام انطلاقا من اعتبار الأرض لله ورسوله، وبالتالي فهي للإمام من بعده. وهي بهذا المعنى لا تعتبر الأرض ملكية خاصة للخليفة بل مسؤول عن إدارتها لصالح الناس وبيت المال، ولكنه تحول في واقع الحال إلى مالك لها، أو متصرف بها عملياً وكأنها كانت ملكاً خالصاً له، أو أنه المخول من الله في تمليكها لمن يشاء، ومنهم الخليفة نفسه، وكيفما يشاء ومقدار ما يشاء. كما يمكن أن ينتزعها ممن يشاء ومتى ما يشاء. ومثل هذا التصرف يعبر عن استبداد شديد وشرس باسم الله والدين.

في ضوء التشريع الإسلامي المستند إلى قرار عمر بن الخطاب لم تكن هناك ملكية شخصية للأرض بعد الفتح الإسلامي للعراق، إذ ألغي كلية واحتفظ بحق استزراعها أو استغلالها على أن تبقى رقبتها للدولة في كل الأحوال. ويشمل هذا القرار تلك الأراضي الموات التي تحيا من جانب الناس، إذ لا تتحول إلى ملكية خاصة، بل يمتلك محييها حقا خاصا ومستمرا طالما استمر في زراعتها. ثم برز النوع الآخر من الأراضي، وهي أراضي الوقف، التي ظهرت فيما بعد باتجاهين: ١- أراضي الوقف الخاص التي ترتبط بالذرية وإمكانية الانتفاع الدائم منها، أو أراضي الوقف العام المخصصة للفقراء والمحتاجين واليتامى وأبناء المجاهدين. و٢- أراضي الوقف الرسمي التي يقوم بها الخليفة باعتباره مالكاً للأرض كممثل عن الدولة أو الأمة وتستخدم للأغراض الدينية العامة ومن قبل الجهة التي أوقفت تلك الأراضي من أجلها(٧١). ولا يمكن أن يتحقق الوقف إلا إذا كانت الأرض ملكا خاصا. وهذا يعني أن الدولة العباسية مارست تمليك الأراضي الزراعية في هذه المنطقة، بحيث أصبحت هناك

(٧٠) - الدوري، عبدالعزيز د. تاريخ الاقتصاد العراقي في القرن الرابع الهجري، مصدر سابق ، ص ٤٤
- العاني، نوري عبدالحميد. العراق في العهد الجلائري. مصدر سابق. ص ١٨٧.

(٧١) نفس المصدر السابق، ص ٥٨/٥٧

ملكية خاصة للأرض يمكن تحويلها إلى الوقف لأغراض خيرية خاصة وعامة. وعندما تصبح وقفا لا يجوز تحويلها ثانية إلى ملكية فردية، بل يمكن التمتع بثمار الأرض واستغلالها فقط. وفي حالة عدم القدرة على استثمار واستغلال تلك الأراضي الموقوفة لا يجوز تحويلها إلى الملكية الخاصة بل يفترض إعادتها إلى الدولة التي تقوم بوضعها أو منحها حسب حاجة وقدرة الشخص أو الأشخاص على العمل فيها. وإذ يستند الوقف الخاص على أساس الملكية الخاصة، وحيث لا يجوز امتلاك الأرض بصورة خاصة، فأن وجود الوقف أساسا يعتبر من حيث المبدأ وقوع تجاوز ما من جانب هؤلاء الناس على ملكية الأمة أو ملكية الدولة.

وكانت الغابات والمراعي تعتبر من الأراضي المشاعة بشكل عام التي يحق لكل المسلمين الاستفادة منها. وهنا يبرز أيضاً هذا الموقف التمييزي حيث يحق للمسلمين الاستفادة منها في حين يتعذر ذلك على الذميين أو مقابل خراج كبير يدفع لبيت المال. ومنح المشرع المسلمين حق أحياء أراضي الموات شريطة أخذ موافقة الإمام على إحيائها وتبقى من حيث المبدأ في إطار ملكية الدولة. وعلينا أن نشير هنا إلى أن العرب من المسلمين باعتبارهم الحكام المباشرين والقادة العسكريين في فترات غير قليلة حازوا على قصب السبق في الحصول على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والعقارات من خليفة الله على الأرض، من خليفة المسلمين. كتب الدكتور عبد الرحمن قاسملو يقول: "وإلى جانب ملكية الدولة للأرض، كانت هناك أراض يمتلكها الإقطاعيون وأغلبهم من الأرستقراطية العربية. وقد استولى الأرستقراطيون العرب على هذه الأراضي عقب الفتح، كما أن هناك الإقطاعيون المحليون الذين تعاونوا مع العرب بغية الحفاظ على ممتلكاتهم. وكان من حق الإقطاعيين أن ينقلوا ملكية أراضيهم بالبيع أو بالوراثة. وقد نشا خلال هذه الفترة نوع جديد من الملكية الإقطاعية، وهو الوقف الذي يشمل الأراضي الممنوحة للمساجد الإسلامية، والمدارس الدينية وما إلى ذلك. وأراضي الوقف غير قابلة للبيع ولا يمكن التنازل عنها إلى شخص آخر"(٧٢).

وعندما يعود الإنسان إلى قراءة تاريخ العراق القديم سيعرف بأن المعابد كانت تستحوذ على مساحات كبيرة من الأراضي التي كانت تستخدم لأغراض إشباع حاجات المعابد والكهنة، وكان المشتغلون فيها من الفلاحين والعبيد المسخرين أو من أولئك الذين ارتكبوا في حياتهم "خطايا" أو ذنوب معينة الذين أنزل بهم الآلهة عقاب العمل لصالح المعابد أو الملك أو الحاكم بأمره في الأراضي التابعة لهما دون مقابل.

ليس غريبا أن تتغير الأحكام الخاصة بالأرض أو بغيرها نتيجة التطورات الجارية في كيان وطبيعة الدولة، أي عندما تتغير وتختلف الظروف الجديدة عن تلك التي نشأت في صدر الإسلام أو في عهد

(٧٢) قاسملو، عبدالرحمن د.كردستان والكرد. دراسة سياسية اقتصادية. ترجمة ثابت منصور. طبعة خاصة. براغ. ١٩٦٧. ص٩٤.

الحكم الأموي أو العباسي، إذ أن الضرورة تقتضي ذلك، ولا يمكن أن تبقى الأحكام ثابتة أو مستقرة باستمرار ودون تغيير. ولكن يفترض أن يكون الاتجاه منسجما مع حاجات ومتطلبات المجتمع وليس على حساب تعميق استغلاله وقهره سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ولكن هذا هو بالضبط ما حصل حينذاك، خاصة في فترة حكم البويهيين والفترة التالية لهم والتي ساهمت بخراب الزراعة وتدهور الحياة المعيشية للغالبية العظمى من السكان ورخاء قلة قليلة من الفئات الغنية والمهيمنة على الأرض الزراعية وعلى الحكم في آن واحد.

شهدت فترة الحكم العباسي، وخاصة في العهدين الثاني والثالث، نموا سريعا في علاقات الإنتاج الإقطاعية القائمة على أساس الإقطاع المدني الشرقي والإقطاع العسكري الشرقي فيما بعد، حيث كان الخلفاء العباسيون والسلاطين يقومون بتوزيع أراضي الدولة على أنفسهم وأفراد عائلاتهم وعلى الوزراء والقضاة والقادة العسكريين والوجهاء وكبار موظفي الدولة المدنيين للفوز بتأييدهم وولائهم، سواء بالتأجير أم بجعلها تحت تصرفهم أو حتى تحويلها إلى ملك يتوارثونه. وقد اتسعت هذه الظاهرة في القرن العاشر الميلادي، أي في عهد البويهيين، وما بعده ثم أصبحت قاعدة عامة معمول بها في فترة الحكم الإيلخاني. فبدلا من دفع الرواتب للقادة العسكريين وجنودهم بسبب العجز المالي، قام الأمراء البويهيون باسم الخليفة بمنح هؤلاء القادة العسكريين مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ليعمل عليها جنودهم ويحصلوا منها رواتبهم. وأطلق على هذه الأراضي بالإقطاع العسكري. وكان هذا الاتجاه مخالفا للشريعة الإسلامية التي كان الحكم يدّعي حينذاك الالتزام بها والعمل بموجبها. فالإقطاع كما يشير إليه السيد محمد باقر الصدر استنادا إلى "الشيخ محمد بن الحسن الطوسي في المبسوط وابن مقدامة في المغني، والماوردي في أحكامه والعلامة الحلي، هو في الحقيقة: منح الإمام لشخص من الأشخاص وحق العمل في مصدر من مصادر الثروة الطبيعية، التي يعتبر العمل فيها سببا لتملكها أو اكتساب حق خاص فيها"(٧٣). ولكن هناك عددا من الأئمة رفض تحويل الأرض المقطعة إلى ملكية خاصة، بل وافق على منح حق استغلالها فقط وليس امتلاكها. إذ يؤكد السيد محمد باقر الصدر رأيه الخاص في هذا الصدد واستنادا إلى رأي كثرة من الفقهاء حيث يقول: "فالإقطاع إذن ليس عملية تمليك، وإنما حق يمنحه الإمام للفرد في مصدر طبيعي خام، فيجعله أولى من غيره باستثمار الجزء الذي حدد له من الأرض أو المعدن، تبعا لقدرته وإمكاناته"(٧٤). ويلاحظ هنا صيغة الربط بين الدين والدولة في فكر السيد الصدر، حيث منح الأمام الحق في توزيع الأراضي على المستحقين أو من يشاء وفق أحكام معينة. وهو بهذا المعنى يدمج المهمتين ويمنحها لشخص واحد هو الإمام.

(٧٣) الصدر، محمد باقر. اقتصادنا، مصدر سابق، ص ٤٨٢

(٧٤) نفس المصدر السابق، ص ٤٨٤.

كما أن الشيخ الطوسي يقول في مكان آخر في المبسوط عن الفرد المقطع، كما يرد في كتاب "اقتصادنا" للسيد محمد باقر الصدر: "إن أخّر الإحياء قال له السلطان: إما أن تحييها أو تخلي بينها وبين غيرك حتى يحييها، فأن ذكر عذرا في التأخير واستأجل في ذلك أجله السلطان، وإن لم يكن له عذر في ذلك، وخيّره السلطان بين الأمرين، فلم يفعل، أخرجها من يده"(٧٥). هذا بالنسبة للأرض الموات التي تم أحياؤها والتي لا يمكن تمليكها كما يستدل من هذا الرأي. وهو رأي سليم من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. ويفترض في هذا الصدد أن لا يكون القرار مفرغاً من محتواه الأساسي، إذ لا بد، عند اتخاذ قرار من هذا النوع، دراسة حالة الحائز على الأرض، فأن كان فقيراً حقاً وعاجزاً عن توفير المال الضروري لأعمار الأرض، فلا بد من اتخاذ موقف إيجابي من الفلاح بتقديم مساعدة له للنهوض باقتصاد الأرض التي بحوزته وليس وضع اليد عليها ومنحها لآخر. عندها يصح مثل هذا الرأي والموقف السديدين على الأرض العامرة أيضاً، إذ لا يجوز تمليكها أصلا باعتبارها ملكا للأمة. ويرد هذا عند كل المذاهب الإسلامية. فالإمام الشافعي يقول مثلا: "ومن أُقطع أرضاً أو تحجرها فلم يعمرها رأيت للسلطان أن يقول له إن أحييتها وإلا خلّينا بينها وبين من يحييها فأن تأجله رأيت أن يفعل"(٧٦)

ويشير السيد محمد باقر الصدر بشأن إقطاع الأرض الخراجية إلى ما يلي: "بقي شيء آخر، قد يطلق عليه اسم: (الإقطاع) في العرف الفقهي، وليس هو إقطاعاً في الحقيقة، وإنما هو تسديد لأجرة على خدمة. وموضع هذا الإقطاع هو الأرض الخراجية، التي تعتبر ملكا للأمة، ويسمح له بالسيطرة على خراجها. وهذا التصرف من الحاكم، وإن عبر في مدلوله التاريخي أحياناً، وبدون وجه حق، عن عمليات تمليك سافرة لرقبة الأرض، ولكنه في مدلوله الفقهي وحدوده المشروعة، لا يعني شيئا من ذلك وإنما يعتبر أسلوبا في تسديد الأجور والمكافآت، التي تلتزم الدولة بدفعها إلى الأفراد نظير ما يقدمون من أعمال وخدمات عامة"(٧٧). وهو رأي سليم يستند إلى مبدأ أن الأرض رقبتها للدولة ولا يجوز تحويل ملكيتها، وأن المستفيد من إقطاع الدولة يتسلم من الفلاح العامل في الأرض وعليها

(٧٥) نفس المصدر السابق، ص ٤٨٥/٤٨٦.

ملاحظة مهمة: عند قراءة النص الذي أورده العلامة الصدر نلاحظ تفرقته بين موقف الاجتهاد الذي قدمه عالم الدين، وبين السلطة التنفيذية التي عليها أن تقرر الموقف وفق دراستها، فعالم الدين شخص، والسلطان شخص آخر. وفي هذا يمكن الحديث عن هذا الفصل الضروري بين الدين والدولة، رغم أن السيد الصدر في بحوثه يتبنى موقف الوحدة بين الدين والدولة. وينطبق هذا التحليل على موقف الإمام الشافعي الذي سبقه واعتمد عليه، إذ يتحدث عن السلطان الذي يقرر الموقف وفق الواقع الملموس للحالة التي يراد اتخاذ قرار بشأنها. (ك. حبيب)

(٧٦) نفس المصدر السابق، ص ٤٨٦.

(٧٧) نفس المصدر السابق. ص ٤٨٧/ ٤٨٨.

خراج الأرض الذي يفترض أن يدفع إلى الدولة باعتباره حصتها لقاء استخدام الأرض. ولكن ما يفترض أن يوضح في هذا الصدد هو أن هذا النوع من الإقطاع قد سلط استغلالا شديدا على الفلاحين وأثقل كاهلهم وحولهم عمليا إلى أقنان، وهي المسألة التي لم يشر إليها السيد الصدر، إذ ناقش جانبا واحدا منها، وأعني به مدى شرعية منح تلك الأرض إقطاعا لشخص ما تسديدا لدين له على الدولة أو تسديدا لما مخصص له من راتب من جانب الدولة بغض النظر عن مصالح الفلاحين وتعرضهم لاستغلال بشع من جانب هؤلاء الأشخاص. إذ أن المعلومات التي وصلت إلينا عبر ما سجله كتاب ذاك العهد تشير إلى أن هؤلاء كانوا يفرضون على الفلاحين دفع نسبة أعلى بكثير مما كان مفترضا دفعها له كتسديد لدين أو لتحصيل رواتبهم من تلك الأرض التي اقتطعت لهم. فالإقطاع للأرض كان يعني بدوره إقطاعاً يشمل الفلاحين الذين يعملون على تلك الأرض، حسب ما أشرنا إليه في أعلاه، أو الجنود الذين كانوا يخضعون لأمرته.

انتشر الإقطاع المدني والعسكري بشكل واسع، واستحوذت هذه الجماعة على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية أو غير الزراعية التي لا يجوز منحها بمثل تلك السعة بسبب عدم قدرة الفرد على استزراعها لوحده أو مع أفراد عائلته. فعلى سبيل المثال لا الحصر يذكر محمد سعد الشيباني، صاحب كتاب "تاريخ العراق زمن الخلافة العباسية في بغداد"، بهذا الصدد ما يلي:

"أقطع المعتضد بالله كبار رجال دولته، أراض زراعية شاسعة وخصبة فالوزير عبيد الله بن سليمان تنازل عن مرتبه من بيت المال، بعد أن غلّت ضياعه، وكان يدفع من ارتفاع ضياعه ٢٠٠ ألف دينار، وإذا علم أن خراج مصر كلها والذي يدفعه الطولونيون للخلافة كان ٣٠٠ ألف دينار أدرك أي ثروة كانت تأتي لعبيد الله من ضياعه، وكذلك الشأن بالنسبة "لبدر" غلام المعتضد وأبناء الفرات وغيرهم"(٧٨). ويستكمل الكاتب هذه الصورة بقوله: "وكان صاحب الإقطاع متغيبا في أغلب الأحيان ويدير الأراضي بواسطة وكيل ينوب عنه بجلب أكرة وعمالا يباشرون العمل في الأراضي، وهم الفلاحون والمزارعون الذين يستأجرون حسب الحاجة إليهم"(٧٩). ومنه يتبين بوضوح أن الذين استحوذوا على الأرض الزراعية لم يكونوا جميعاً من شيوخ العشائر الذين يرتبطون بأواصر قربى وعلاقات اجتماعية بالفلاحين، بل كانوا في الغالب الأعم من كبار موظفي الدولة والقواد العسكريين أو المحظوظين لدى الخليفة أو ولاته في المدن والولايات الأخرى، الذين لا علاقة لهم بالفلاحين إلا من حيث استخدامهم في زراعة الأرض وتسليط أشد أشكال الاستغلال عليهم من أجل الحصول على أقصى ما يمكن من ريع يدفع بعضه لبيت المال أو للخليفة والباقي يبقى للمستفيد من الأرض

(٧٨) الشيباني، محمد سعد. تاريخ العراق زمن الخلافة العباسية في بغداد على عهد المعتضد بالله العباسي. الأطلسية للنشر، تونس. ١٩٩٦. ص ٣١٥.

(٧٩) نفس المصدر السابق. ص ٣١٥.

الزراعية. وقد أدت هذه الطريقة في منح الأراضي الزراعية إلى انتشار الفقر والظلم والتذمر بين الفلاحين، وإلى حصول تحركات غير قليلة مناهضة لهؤلاء المستحوذين على الأرض الزراعية.

وفي فترة الجاهلية أنتشر نوع أخر من الهيمنة على الأرض الموات أطلق عليه أسم الحمى. ويورد السيد محمد باقر الصدر في كتابه القيم "اقتصادنا" بصدد الحمى ما جاء في كتاب الجواهر للمحقق النجفي فيقول: "أن هؤلاء كان من عادة أحدهم في الجاهلية، إذا أنتجع بلدا مخصباً، أن يستعوي كلباً على جبل أو سهل، ثم يعلن تملكه لمجموع المساحة التي امتد إليها صوت الكلب من سائر الجهات، وحمايته لها من الآخرين، ولذلك يطلق عليها اسم: (الحمى)"(٨٠). ويتابع السيد الصدر قوله فيشير إلى ما يلي: "وقال الشافعي في كتابه – بعد أن نقل بسنده عن الصعب أن رسول الله (ص) قال لا حمى إلا لله ورسوله"(٨١). ولكن كانت هذه الحالة تعني أيضا خلفاء رسول الله، إذ أنها فسرت بهذا الشكل، وبالتالي، فأن الرسول ومن يخلفه في الإمامة يحق له أن يمارس الحمى أيضا ويقتطعه لمن يشاء. وهي ظاهرة كانت تعبر عن السطوة وعن إمكانية ممارسة القوة في انتزاع الأرض، إذ من غير الممكن أن يمارس لعبة الحمى هذه إنسان بسيط أو فقير أو ضعيف حال لا تسنده قوة قادرة على الدفاع عما يطالب به، إذ لا بد أن يكون شخصية متنفذة له من يحميه في قمة الدولة ويسمح له في السيطرة على مساحة من الأراضي تمتد إلى المدى الذي يصله عواء كلب دون أن يتعرض لأي أذى.

ويُذكر أن رشيد الدين فضل الله، الوزير لدى السلطان غازان خان بن آرغون، ترك لورثته من بعده إقطاعات واسعة من الأراضي الزراعية والعقارات في بلاد ما بين النهرين وفي تبريز، حيث كانت الأخيرة عاصمة الدولة الإيلخانية حينذاك. ولم يكن هذا مقتصرا على الأراضي الأميرية الموات أو الشاغرة بل تجاوزها ليشمل تلك الأراضي الخراجية التي كان الفلاحون يعملون عليها منذ أجيال عديدة والتي جرى الاستيلاء عليها تدريجا وبطرق شتى غير مشروعة. كتب الدكتور عبدالرحمن قاسملو حول هذه الفترة يقول: "وقد طرأ على الوضع بعض التغيير أبان الغزو المغولي: فقد استولى الخان المغولي وأقرباؤه على قسم كبير من الأراضي(٨٢). كما نشأ إقطاعيون مغول جدد استغلوا الفلاحين دون رحمة. وقد بلغ الإقطاع أوجه في تلك الفترة، فتوطدت الإقطاعية وأمسى الفلاحون مقيدين بالأرض تقييداً تاماً. ويمكننا أن نصنف الملاكين الإقطاعيين في تلك الفترة إلى أربعة أصناف:

(٨٠) الصدر، محمد باقر. اقتصادنا. مصدر سابق. ص ٤٨٩.

(٨١) نفس المصدر السابق. ص ٤٨٩. يشير السيد الصدر في نفس المصدر إلى أن " (الحمى) مفهوم قديم عند العرب، يعبر عن المساحات الشاسعة من موات الأرض، يحتكرها الأفراد والأقوياء لأنفسهم، ولا يسمحون للآخرين بالاستفادة منها، ويعتبرونها وكل ما تضم من طاقات وثروات، ملكا خالصا لهم، بسبب استيلائهم عليها، وقدرتهم على منع الآخرين من الانتفاع بها". ص ٤٨٩.

(٨٢) كانت هذه الأراضي تسمى "أنجو". قاسملو. الهامش رقم ١. ص ٩٥.

١- الأرستقراطية العسكرية وتشمل الخانات المغول والأتراك والكرد، ومعنى خان شيخ قبيلة.

٢- الإقطاعيون المحليون.

٣- كبار رجال الدين غير الموظفين.

٤- موظفو الدولة.

وقد أصبح الفلاحون يستغلون استغلالاً فظيعاً، وكانوا بعض الأحيان ملزمين أن يسلموا للدولة إلى حد ٨٠ ٪ من الغلة"(٨٣).

وأدت عمليات النهب المستمرة للأرض إلى عدة نتائج سلبية حادة، منها مثلاً:

١- فقدان نسبة عالية من الفلاحين للأراضي الزراعية التي كانت بحوزتهم وتحول الكثير منهم إلى فلاحين شبه أقنان عملياً لدى المستحوذ على أراضيهم.

٢- استخدام المزيد من الفلاحين الكرد والعبيد، وكذلك النبطيين في بلاد ما بين النهرين، على أساس السخرة الكاملة في مساحات واسعة من تلك الأراضي الزراعية ولقاء لقمة تكاد لا تسد الرمق.

٣- وإذ تميزت فترات معينة بارتفاع الإنتاج وتحقيق المزيد من الريع، فأن المظالم التي نزلت بالفلاحين والعبيد من جراء شدة الاستغلال وسوء تغذية الفلاحين أدتا إلى حصول تدهور في الإنتاج الزراعي ونقص في القدرة على إشباع حاجات السكان للسلع الزراعية إضافة إلى تدهور القدرة التصديرية في تلك الفترة.

٤- سوء استغلال الأراضي الزراعية وإجهادها مما أدى إلى فقدانها الكثير من خصوبتها وزيادة نسبة التملح فيها، إضافة إلى تدهور قنوات الري، التي كان العباسيون الأوائل قد لعبوا دورا كبيرا في إقامة شبكة واسعة منها وتطويرها ورعايتها، بسبب عدم تطهيرها أو بسبب حصول انبثاقات فيها.

٥- ارتفاع أسعار السلع الزراعية وخاصة الحبوب والخبز بسبب احتكار ذلك من قبل التجار الذين كانوا يرتبطون بعلاقات مصلحية مع الخليفة والولاة، وأحيانا غير قليلة مع قاضي القضاة والقضاة وأمير الجيش، مما كان يجعل السكان الفقراء عاجزين حينذاك عن توفير خبزهم اليومي وعرضة مستمرة لتشديد الاستغلال وتعميق حالة الإفقار من خلال عدة عوامل، منها استمرار رفع الأسعار(٨٤).

٦- بروز فئة غنية جدا من أصحاب الأموال من التجار الذين كانوا يحققون أرباحا عالية بسبب

(٨٣) قاسملو، عبدالرحمن. كردستان والكرد. مصدر سابق. ص ٩٥/٩٦.

(٨٤) (عصر إمارة الأمراء ص٢٩١)

سيطرتهم على السوق المحلي وفرض الأسعار الاحتكارية العالية نتيجة اختلال التوازن بين العرض والطلب لصالح زيادة الطلب وتقلص حجم العرض من السلع المرتبط بتخلف الإنتاج الزراعي عموما(٨٥). ولم يلعب المحتسبة دورهم المطلوب في الرقابة على الأسواق والأسعار ومنع التجار من التلاعب. وكثيراً ما نشأت علاقات غير نظيفة أثرت سلباً على العمل والنشاط الرقابي لجهاز المحتسبة والقضاء والشرطة.

٧- ولعبت السياسات الاستغلالية والقمعية للدولة العباسية والدويلات التي نشأت في أحضانها وتلك التي نشأت من بعدها إزاء الفئات الاجتماعية الكادحة وإزاء المعارضين لتلك السياسات دورا متميزا في اتساع قاعدة المعارضة السياسية والدينية وإلى قيام عدد من الانتفاضات والتمردات ضد حكم وسياسات العباسيين، والتي جابهتها الدولة بإجراءات عسكرية وتوجيه ضربات قاسية لها وللمشاركين فيها من الكادحين والمعارضين. وساهمت تلك الأوضاع المتوترة والعمليات العسكرية المستمرة في انعدام الأمن والاستقرار في البلاد وغياب العدالة الاجتماعية وتفاقم القهر السياسي والاجتماعي اللذين كانت تمارسهما الدولة إزاء أصحاب الفكر المغاير والفئات الكادحة والمستغلة. وأدت تلك المعارك الحربية إلى عواقب وخيمة على الإنسان والأرض والإنتاج الزراعي وبيت المال ومستوى حياة ومعيشة الفلاحين في آن واحد. وساهمت تلك الحروب في تدمير قنوات الري وطرق القوافل أو إهمالها سنوات طويلة أيضا بحيث تعذرت الاستفادة من الكثير منها.

ونتيجة لذلك التخلف العام والاجتياحات المتكررة والغزوات والحروب والعودة إلى البداوة والترحال والقتل المتواصل وسلب الأراضي من الفلاحين وفرض عمل السخرة على المزيد منهم وعلى العبيد وزيادة حجم الأموال المجباة المفروضة على الناس على شكل خراج أو جزية أو عشر أو خمس أو ضرائب أو إتاوات أخرى، أو تلك الفيضانات التي كانت تغمر الأراضي الزراعية فتأتي على المزروعات وتطمر قنوات الري وتقضي على جمهرة كبيرة من السكان وعلى دورهم ومحلات عملهم، وبالتالي، كانت تقلص من عدد العاملين في الفلاحة والإنتاج الحرفي اليدوي، كما تراجعت بسبب ذلك وغيره القدرات الاقتصادية في البلاد وتدهور الأمن.

ونجم عن ممارسة تلك السياسات الكثير من الحركات السياسية والانتفاضات المسلحة، منها على سبيل المثال لا الحصر تلك الحركات الثورية في مناطق كردستان المختلفة، كما هو الحال مع ثورة عبد الله بن إبراهيم، التي شارك فيها عشرة آلاف كردي في نواحي أصفهان، كما يشير إلى ذلك محمد أمين زكي نقلا عن الطبري، أو مشاركة الكرد في ثورة منصور مساور الخارجي ويعقوب الصفار والتي

(٨٥) (عصر إمارة الأمراء، ص ٢٨٩-٣٠٩)

استمرت قرابة ثلاث سنوات... الخ(٨٦). يضاف إلى ذلك تلك الحركات الفكرية والسياسية ذات الخلفية الاجتماعية التي برزت في مناطق أخرى من أرجاء الدولة العباسية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الحركة البابكية، نسبة إلى بابك الخرمي، والتي يطلق عليها أحياناً بالحركة الخرمية، في بلاد فارس وفي عهد المأمون.

ثانيا: في فترة الحكم العثماني

في أعقاب حرب القرم التي دامت أربع سنوات عجاف (١٨٥٤-١٨٥٨) ساهمت في تدهور شديد في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في أرجاء الدولة العثمانية ومنها المنطقة الكردية الخاضعة لها، وخاصة ريف كردستان، واتساع قاعدة التذمر الشعبي والحركات المناهضة للدولة العثمانية. فمن جهة كان الإنتاج الزراعي ضئيلاً جداً عاجزاً عن تلبية حاجات التموين الضروري للقوات العثمانية في جبهات القتال ودفعها إلى ممارسة إجراءات قاسية بما فيها مصادرة المواد الغذائية من الفلاحين لتأمين حاجات الجبهة العسكرية وإشباع حاجات السكان المحلية في تركيا. وقاد هذا بدوره إلى ارتفاع في أسعار السلع الزراعية في الأسواق المحلية من جهة ثانية، خاصة وأن عدداً كبيراً وأساسياً من المجندين كانوا من الفلاحين من مختلف أرجاء الدولة العثمانية، بما فيها كردستان. وتوجهت الدولة من جهة ثالثة إلى انتزاع المزيد من الضرائب من السكان لتسديد نفقات الحرب المتفاقمة عليها. كما ارتفع عدد القتلى من جراء تلك الحرب التي أدت إلى مزيد من غضب الناس وكرههم لهذه الحرب من جهة رابعة. وأدرك السلطان عبدالمجيد الأول (١٨٣٩-١٨٦١م) أن الإقطاعيين من شيوخ العشائر والأغوات ورجال الدين يمارسون المزيد من الاستغلال على الفلاحين ويمنعون، في رأيه، عن الدولة الموارد المالية أو العينية الضرورية، ولكنه لم يجرأ على اتخاذ قرار ضدهم يقود إلى تقليم أظافرهم. بل دفعه كل ذلك إلى إصدار قانون الأراضي العثماني لسنة ١٨٥٨ وأعقبه بتشريع مجموعة من القوانين والتعليمات على مدى السنوات اللاحقة لتنظيم العلاقات الزراعية في الولايات الثلاث(٨٧)

(٨٦) محمد أمين زكي : خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من اقدم العصور التاريخية حتى الآن. في جزئين. الطبعة الثانية. بغداد. ١٩٦١، الجزء الأول. ص١٣٠-١٣٢.

(٨٧) ملاحظة: صنف قانون الأراضي العثماني الأراضي على النحو الآتي: "١- (الملك) وتشمل جميع الأراضي التي تعود رقبتها وحق التصرف بها إلى المالك. ٢- (الميري)، (الأراضي الأميرية) جميع أراضي الدولة التي يعود حق التصرف بها إلى المتصرف، ولكن رقبتها تعود إلى الدولة. ٣- أراضي (الوقف) التي توهب لغرض ديني أو خيري معين أو غيره. ٤- (المتروكة) وهي المتروكة للانتفاع بها من قبل عامة الناس ورقبتها لبيت المال. ٥- وأخيرا (الموات) وهي الأراضي الخالية أو غير المستعملة، أو غير المتروكة لأهل قرية من القرى". راجع في هذا الصدد:

حيدر، د. صالح مشاكل الأرض في العراق. رسالة دكتوراه. لندن. ١٩٤٢. ص ٤٩٦.

سلمان، د. محمد حسن التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق. ص ١٨٧

وبقية الولايات التابعة للدولة العثمانية حينذاك. وساهمت تلك القوانين والإحكام وبنية وطبيعة أجهزة الدولة والمصالح الأساسية للفئات الحاكمة، وخاصة تلك المستفيدة من الحكم ومن الأوضاع المعقدة التي كان يمر بها المجتمع العثماني حينذاك، في إلحاق أفدح الأضرار لسنوات طويلة لاحقة بمصالح الفلاحين بالدرجة الأساسية وأعاق تطور الإنتاج الزراعي. صاغ الدكتور صالح حيدر هذه الحقيقة باستنتاج سليم يمس الشق الأول من المسألة حين كتب يقول:

"إن انعدام التحريات بالنسبة إلى الحقوق المكتسبة يسمح لإشراف المدن والأغوات الإقطاعيين (الشيوخ الكرد) بالحصول على سندات قانونية لملكية الأرض من فوق رؤوس الفلاحين الشاغلين للأرض. وبالنتيجة، فإن غموض الحدود والمساحات المذكورة في السندات ونظام جباية الضرائب بالمزايدة، كانت وسائل الانتفاع للأغوات وأشراف المدن بواسطتها، وإلحاق قطع إضافية من الأراضي بأراضيهم واختزال عدد متزايد من الفلاحين الملاكين وجعلهم مؤجرين، وقد حدث هذا بالضبط في الوقت الذي بدأت فيه الروح التجارية بالانتشار في المجتمع المتصف بالاكتفاء الذاتي سابقا، وفي الوقت الذي بدأ فيه تقلص الوسائل المتنوعة لحماية الفلاحين، كالروابط العشائرية، وندرة العمل، وفيض الأرض. ومن ثم فإن نظام الطابو الذي دخل بالدرجة الأولى لغرض حماية الفلاحين، بدأ يستخدم كوسيلة لاضطهادهم"(٨٨).

وخلال الفترة الواقعة بين ١٨٥٨-١٩١٤ صدرت مجموعة كبيرة من القوانين الخاصة بالأرض الزراعية وأسس التصرف بها التي استهدفت تحقيق الوجهة الأساسية للنظام العثماني. وشخص السيد عبد الرزاق زبير مضمون تلك القوانين والأحكام بشكل واقعي حين كتب يقول:

"أ- أخذ بمبدأ تفويض الأرض الأميرية، فأقر بذلك احتفاظ الدولة بملكية الرقبة.

ب- ثبّت في أحكام انتقال الأراضي الأميرية الإقرار بحقوق متساوية لأصحاب حق الانتقال من الجنسين.

ج- أخذ بالعرف والعادة فيما يتعلق بإثبات التصرف بالأرض لغرض التعجيل فأقر التصرف الإداري للحائزين المستغلين من أصحاب السطوة والنفوذ وهدر التصرف الفعلي للفلاحين الزراعيين لها.

د- أقر حق الرجحان في الأرض الأميرية المشابه لحق الشفعة في الأرض المملوكة فعوض بذلك لأصحاب الأرض إمكانية أخرى لزيادة مساحات أراضيهم وتوسيع إقطاعياتهم"(٨٩).

(٨٨) نفس المصدر السابق. ص ١٨٩. مقتبس من كتاب الدكتور صالح حيدر الموسوم مشاكل الأرض في العراق، مصدر سابق. ص٤٩٤.

(٨٩) زبير، عبد الرزاق. محاضرات في قانون الإصلاح الزراعي. كلية القانون والسياسة. جامعة بغداد. ١٩٧٦/١٩٧٧. محاضرات مطبوعة على الآلة الكاتبة ومسحوبة على آلة الرونيو. ص ١٢.

وخلال فترة حكم مدحت باشا وبعض الولاة من بعده تم اتخاذ جملة من الإجراءات التي استهدفت:

- نشر وترسيخ العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في ريف الولايات الثلاث عموما وتعزيز سطوة رؤساء وشيوخ وأغوات القبائل الرحل والعشائر شبه المستقرة والمستقرة على الفلاحين والبدو من خلال منح هؤلاء ألقابا حكومية عالية ومراكز فعلية في الجهاز الإداري للدولة.

- تعزيز العلاقات التحالفية الجديدة بين الفئات المُستغِلة في الريف وفئة البرجوازية التجارية حديثة النمو في المدينة لتأمين سيطرتهم على كادحي الأرياف والمُدن والتحكم بمصالحهم الاقتصادية.

- وفي الوقت نفسه ضمان إمكانية كسر شوكة تلك العشائر التي كانت تتمرد باستمرار على الدولة وتمتنع عن دفع الضرائب التي تترتب بذمتها سنوياً، والسعي من أجل توطينها والسيطرة عليها بمختلف السبل، حتى من خلال إثارة النزاعات المسلحة في ما بينها وإضعافها.

- وكانت مهمات زيادة الضرائب وتنمية إيرادات الدولة وحماية طرق النقل والمواصلات وتأمين الأمان لنشاط الشركات التجارية الأجنبية من بين أهم الأهداف الدائمة التي كانت تشغل بال الولاة وتساعدهم على كسب رضا السلاطين وبالتالي استمرار وجودهم في الحكم، رغم تدهور حالة الأمن والأوضاع المعيشية للسكان واستمرار التخلف العام.

فعلى صعيد تعزيز سطوة رؤَساء القبائل البدوية والعشائر والأغوات على القبائل والعشائر والفلاحين من جهة، وربط هؤلاء أكثر فأكثر بالإدارة العثمانية وإضعاف عرى العلاقات العشائرية الأبوية التي سادت في مجتمع "الديرة" أو المجتمع الأبوي في كردستان العراق الذي كان يعتمد على الإنتاج الطبيعي من جهة أخرى(٩٠)، عمد السلطان بدعم من مدحت باشا إلى منح لقب الباشوية والبيكوية إلى عدد من شيوخ المشايخ وشيوخ العشائر وتنصيبهم متصرفين في عدد من الألوية أو في مناطق سكناهم. فعلى سبيل المثال لا الحصر مُنح ناصر السعدون، رئيس عشائر المنتفك، لقب باشا ونصّب متصرفاً على لواء المنتفك وسُمحَ له ببناء مدينة الناصرية كمقر له، كما نصّب الشيخ براك، رئيس عشيرة بني خالد، متصرفاً في الحساء، ومُنحَ فرحان، رئيس عشيرة شمر جربة، لقب پاشا... الخ(٩١). وكان للصراع بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية تأثيرها الواضح في هذا الصدد، إذ كان حكام البلدين يسعون إلى كسب تأييد رؤساء عشائر الكرد أو تأديب المتمردين عليهم منهم والمتعاونين مع الآخرين.ففي الوقت الذي شنت الدولة العثمانية المعارك بقيادة سميح باشا ضد كرد درسيم مثلاً بحجة حماية مؤخرة الجيش في حرب القرم ضد روسيا وقتلت الكثير منهم ودمرت القرى التي مرت بها، كما هدمت قصر علي بيك أبن حسين بيك ومقبرتهم العائلية، أعادت العديد من

(٩٠) د. الدوري عبد العزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. مصدر سابق. ص ١٢٤.

(٩١) د. حيدر صالح، مشاكل الأرض في العراق. رسالة دكتوراه. لندن. ١٩٤٢. ص ٣٨٤.

الزعماء الكرد والعوائل الكردية من منفاهم إلى موطنهم، ثم عينت رسول بيك حاكماً على راوندوز(٩٢)، وهو أخ مير محمد أمير راوندوز الذي حارب الباب العالي طويلاً.

وعلى هذا المنوال عمد الولاة في ولايات بغداد والبصرة والموصل إلى منح الكثير من الشيوخ العرب والكرد، الباشوات والبيكوات والأغوات، حق التصرف بمساحات واسعة من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة في أرجاء العراق المختلفة، وحرمت أحياناً آخرين منها بسبب مواقفهم. ومثال ذلك ما حصل مع الشيخ أبن هذال، شيخ عشيرة عنزة في الفرات، أو عندما سجلت أراضي الشرقاط باسم شيخ عشيرة شمر في العراق، أو عند منح الشيخ جابر، رئيس عشيرة محيسن، مساحات واسعة من الأراضي الزراعية على ضفاف شط العرب، أو تسجيل جميع الأراضي الزراعية في لواء المنتفك تقريبا باسم ناصر باشا السعدون واعتبارها ملكا له(٩٣). وعلى هذا المنوال جرى تحويل الفلاحين، أصحاب حق التصرف بالأرض الزراعية، إلى مستأجرين لهم لدى صاحب التصرف الجديد، الإقطاعي الكبير ناصر السعدون في المنتفك مثلاً(٩٤).

وخلال هذه الفترة سمح الولاة ببيع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية لمن يرغب بها وقادر على الشراء ودفع الثمن، وعلى أساس التمليك لمن كان يعمل على الأرض طيلة عشر سنوات أو عبر إجراء المزايدة العلنية. وعبر هذا الإجراء أستحوذ عدد كبير من شيوخ العشائر والبيكوات والأغوات وأشراف المدن والميسورين وكبار الموظفين فيها على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، إذ حصل هؤلاء على تفويض بحق التصرف بها. وأول من استفاد من تطبيق قوانين الأرض العثمانية كان السلطان وحاشيته. فالسلطان عبد الحميد الثاني مثلا أصبح أكبر إقطاعي في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٨٨٣-١٩٠٩، إذ توفرت له إمكانية شراء مساحات واسعة وخصبة من الأراضي الزراعية بأسعار رمزية. فقد اشترى حوالي ٣٠٪ من الأراضي الزراعية العائدة لولاية بغداد، كما أشترى مساحات واسعة من أراضي ولايتي البصرة والموصل. وكانت هذه الأراضي الزراعية والبساتين المحيطة بالمدن تسقى مباشرة من مياه نهري دجلة والفرات ومن شط الغراف وشط العرب. وامتدت الأراضي التي أصبحت في حوزته من ديالى إلى خانقين على الحدود العراقية-الإيرانية(٩٥). وتشير التقديرات المتوفرة إلى أن أراضي السلطان عبدالحميد الثاني بلغت حوالي ثلث أراضي العراق القابلة للزراعة

(٩٢) جليلي، جليل. من تاريخ الإمارات في الإمبراطورية العثمانية . مصدر سابق. ص ١٤٣-, ١٥٥

(٩٣) نفس المصدر السابق. ص , ٣٨٤

(٩٤) بطاطو، حنا. العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. (في ثلاثة كتب) الكتاب الأول. ط ١. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت-لبنان. ١٩٩٠. ص ١٠١.

(٩٥) حيدر، صالح د. مشاكل الأرض في العراق. رسالة دكتوراه. مصدر سابق. ص ٤١٧-, ٤٢٠

المتميزة بالخصب(٩٦). وبأمر منه تأسست في بغداد دائرة خاصة لإدارة أملاكه وأمواله في العراق والتي سميت بـ"الإدارة السنُّية"، التي توسعت وتنوعت نشاطاتها سنة بعد أخرى لصالح السلطان(٩٧).

وسمحت القوانين والتعليمات العثمانية للمؤسسات الدينية وللأجانب بامتلاك الأراضي الزراعية في العراق. كتب عبد الله الفياض بهذا الصدد يقول:

"كانت مؤسسات الأوقاف من بين الملاكين الكبار. وانتشرت أراضي الوقف على نطاق واسع جنوب ولاية البصرة، وكانت تدار من قبل المؤسسات الدينية،...، وإضافة إلى الأوقاف الإسلامية كانت للكنائس حيازات واسعة من الأراضي، حيث أكتسب رجال الدين البطارقة والمطارنة، في القرى المسيحية في الموصل حقوقا إقطاعية على الأرض"(٩٨).

ويشير الدكتور قاسملو حول الوضع في كردستان بشكل عام فيقول: وهكذا تنامت الأملاك الخاصة بكبار الإقطاعيين بسرعة كبيرة. ونتيجة لهذا الاتجاه، نجد في نهاية القرن التاسع عشر الأشكال التالية لمكية الأرض: أملاك الإقطاعيين، وأملاك الدولة، والوقف، وأملاك القبائل، وأملاك الفلاحين. وكانت أملاك الفلاحين تتخذ واحداً من الشكلين الآتيين: فإما أن تمتلك أرض القرية عدد من الأسر الفلاحية، وتسمى خوردة ماليك، أو أن يمتلك الفلاح رقعة من الأرض. وفي كردستان نشاهد هذين الشكلين من أشكال تملك الأرض في الأصل من الأرض التي منحها الملك، أو الأرض التي تم شراؤها فيما بعد، فأصبحت ملكاً للأسرة الفلاحية ثم جرى اقتسامها بين الورثة، وبتعاقب الأجيال تضاءلت مساحة الأرض التي يمتلكها الفلاحون. وهكذا تحول أحفاد أثرياء الفلاحين بالتدريج إلى فلاحين يمتلك كل منهم قطعة صغيرة من الأرض. وفي بعض الأحيان كان الرحل يستوطنون على الأرض "الحرة" فيمتلكونها، ويقتسم أفراد القبيلة الأرض فيصبح كل منهم مزارعاً مالكاً لقطعة منفصلة"(٩٩).

وفي الفترة الواقعة بين تولي مدحت باشا الولاية على بغداد حتى خروج الدولة العثمانية من العراق استمرت عملية انتزاع منظمة وحثيثة للأراضي الزراعية من فقراء وصغار المزارعين، سواء بالاستناد إلى القوانين والتشريعات الرسمية أم بسبب عجز هؤلاء عن الاستمرار بالعناية بتلك الأراضي نتيجة تدهور أوضاعهم المعيشية واضطرارهم إلى بيعها بأبخس الأثمان تحت ضغط الديون التي كانت تتراكم بذمتهم، أم تأجيرها أو التخلي عنها والهجرة إلى المدن هربا من جحيم الحياة في الريف الإقطاعي.

(٩٦) فياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠. ط٢. مطبعة دار السلام. بغداد. ١٩٧٥. ص٥٨.

(٩٧) نفس المصدر السابق. ص ٤١٧-٤٢٨.

(٩٨) فياض، عبدالله. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص , ٥٨

(٩٩) قاسملو، د. عبدالرحمن. كردستان والكرد. مصدر سابق. ص ٩٩/ ١٠٠.

وشكلت هذه الجمهرة المتزايدة من فقراء وصغار المزارعين المنزوعة منها الأرض الزراعية فئة واسعة من أشباه البروليتاريا المتسكعة والعاطلة عن العمل التي تعيش في المدن وعلى أطرافها بشكل خاص. وكان جزء محدود من أفراد هذه الفئة يتسنى له الحصول على عمل موسمي، مثل باعة جوالة أو كناسون وزبالون وعتالون وعمال طين، يعاني من مشاق العمل المجهد وشظف العيش والحرمان، في حين كان الجزء الأكبر من هذه الفئات الهامشية تبقى دون عمل أو دخل يساعدها على إشباع حاجاتها وحاجات عائلاتها.

كانت الأراضي الزراعية في العراق موزعة إلى مقاطعات واسعة. وكانت هي الأخرى موزعة إلى قطع أصغر ومجزأة إلى وحدات زراعية صغيرة لا تزيد مساحة كل منها على عدة أفدنة. وكانت تلك المقاطعات والاستثمارات الزراعية متباينة في مساحاتها وفق المناطق وطبيعة استغلال الأرض ونوع المحصول الزراعي. ففي الوقت الذي كان شيخ القبيلة أو البيك في الأراضي الإروائية يسيطر على مقاطعة أو مقاطعتين مثلا فإن شيوخ العشائر الثانويين والأغوات كانوا يسيطرون على القطع الصغيرة المكونة من عدة مئات من الأفدنة. وكان يطلق عليهم بأصحاب اللزمة، أو الملاكين أو المسكمين أو السراكيل حسب المناطق. أما الوحدات الزراعية الصغيرة فكانت تمنح للفلاحين المنتجين فعلا[١٠٠].

وفي المناطق الكردية كانت القرى الفلاحية تخضع لحيازة البيكوات والأغوات الذين كانوا يقسمون الأراضي الزراعية إلى وحدات صغيرة قزمية توزع على الفلاحين المنتجين فعلا ولمصلحة البيك والأغا مباشرة، حيث كان يستحوذ على القسم الأكبر من المحصول الزراعي السنوي، إضافة إلى إلزام الفلاح بالعمل لصالح مالك الأرض وفي أرضه بالسخرة، أو تنفيذ ما يريده الأغا منه. كتب السيد جليلي جليل بهذا الصدد ما يلي: "كان نظام استثمار الأراضي في تركيا يجري بطرق مختلفة، غير أن نظام الاستثمار بالمحاصصة كان هو الشكل السائد. إذ كان يتم توزيع المحصول على خمس حصص: المالك – الماء – البذار – حيوانات العمل – قوة العمل – وكان هذا النظام هو الشكل الأساسي لاستثمار الأرض من قبل الفلاحين. فقد كان هذا الشكل يسود في أراضي الإقطاعيين وأملاك الدولة والوقف والمتروكة. وضمن هذه الظروف كانت المساحات الواسعة تقسم إلى أجزاء صغيرة يتم تأجيرها على دفعات عديدة، وكانت الدولة وملاك الأراضي يؤجرون هذه الأراضي بموجب نظام الضرائب، وكان المستأجرون، يقسمون الأرض بدورهم ويعطونها لمستأجرين آخرين. ومع ازدياد عدد المستأجرين كان وضع الفلاحين يسير نحو الأسوأ ويتضاءل نصيب العاملين في الأرض. وكان جشع المؤجرين فظيعاً إلى درجة أنهم رفضوا أكثر من مرة أن يدفعوا للحكومة"[١٠١]. وكانت حصيلة هذا الواقع، كما يشير إلى ذلك ي. ن. بيرزين، سيئة جداً للدولة ومثرية جداً للمؤجرين، إذ كتب يقول: "إن هؤلاء المؤجرين

(١٠٠) حيدر، صالح د. مشاكل الأرض في العراق. مصدر سابق. ص ٦١٩–٦٢٠.
(١٠١) جليلي، جليل. من تاريخ الإمارات في الإمبراطورية العثمانية. مصدر سابق. ص ٣٩/ ٤٠.

كانوا يثرون بشكل عجيب، ينهبون ويظلمون ويستبدون بالشعب في الوقت الذي تفقد الدولة القسم الأكبر من دخلها"[١٠٢]. ونسى هذا الكاتب أن الخاسر الرئيسي في كل ذلك هو الفلاح المنتج للخيرات والذي لا يقبض في المحصلة النهائية على ما يكفي لسد رمقه ورمق أفراد عائلته. إذ لا بد من الإشارة إلى "أن البكوات كانوا يجمعون الضرائب بانتظام من السكان القاطنين في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم، ويحتفظون بها لأنفسهم"[١٠٣].

وفي ضوء كل ذلك يتبين لنا بأن العلاقات الزراعية كانت تقوم بين أطراف ثلاثة، وهي:

١– الدولة: كانت الدولة تمتلك رقبة الأرض الزراعية تشريعا، وكان لها من حيث التشريع حق اقتطاع عشر الإنتاج مضافا إليه ضريبة معينة تفرض على الناتج الإجمالي للمساهمة في تغطية نفقات التجهيزات العسكرية زائدا ضريبة "الفرغة" التي كانت تفرض على كافة المدخولات. إلا أن حصة الدولة من الناحية العملية كانت أعلى من ذلك بكثير ولكنها متباينة في الأراضي الأميرية عنها في أراضي الطابو أو الوقف. وكانت أعلى تلك الحصص تستوفى في الأراضي الأميرية حيث بلغت في بعض المناطق حوالي ٦٠٪ من إجمالي الإنتاج الزراعي، ولكنها تراوحت في مناطق أخرى بين ٢٠–٥٠٪. بينما تراوحت حصة الدولة في الأراضي السنّية العائدة للسلطان عبد الحميد بين ٣٦–٤٤٪ من إجمالي الإنتاج السنوي. أما في الأراضي التي كانت مفوضة بالطابو فقد تراوحت حصة الدولة بين ٢٠–٣٠٪ من الناتج الإجمالي[١٠٤]. كتب الدكتور صالح حيدر مشيرا إلى أن هذه الحصة كانت لا تجمع بالتمام لأسباب ترتبط بطريقة احتسابها ورفض شيوخ العشائر أحيانا دفعها... الخ. وكانت هذه الحصة تجبى أحيانا عينا وتُقّيم في عين المكان ومن قبل أجهزة الدولة مباشرة[١٠٥]. أما حصة الدولة من ثمار أشجار النخيل والفواكه فكانت تجبى نقداً وعلى أساس مبلغ مقطوع عن كل شجرة مثمرة يتراوح بين ٢,٢٤–٣,٥٠ قرش عثماني. أما بالنسبة للخضروات فكانت حصة الدولة كضريبة تصل إلى ١٠٪ من الإنتاج. وفي حالة بيع المحصول في السوق فكانت الحصة تجبى نقدا[١٠٦].

٢– المستحوذون الفعليون على الأرض الزراعية: وهم في الغالب الأعم من شيوخ العشائر والبيكوات والأغوات وكبار الموظفين والعسكريين الذين أصبحوا عمليا من كبار الإقطاعيين. وكان هؤلاء

(١٠٢) نفس المصدر السابق. ص ٤٠.
(١٠٣) نفس المصدر السابق. ص ٣٥.
(١٠٤) نفس المصدر السابق. ٥٢٠–٥٢٢.
(١٠٥) المصدر السابق. ص ٥٢٦–٥٢٧.
(١٠٦) المصدر السابق. ص ٦٠٥–٦٠٩.

يسيطرون، بعد استقطاع حصة الدولة، على ثلثي الإنتاج، ثلث للمستحوذ على الأرض وثلث للسركال أو الملاك أو المسكم(١٠٧).

٣- الفلاحون المنتجون الفعليون للثروة في الريف: وهم الذين كانوا يعملون على الأرض الزراعية وفق عقود مع المستحوذين الفعليين على تلك الأراضي الزراعية أو وفق الأعراف المتداولة والمتباينة من منطقة إلى أخرى.

ووفق المعلومات المتوفرة كان توزيع الدخل في الفترة التي يجري البحث عنها يتم وفق النسب التالية(١٠٨):

حصة السلطان ومعه الدولة العثمانية ٤٣,٧٥٪

حصة الشيوخ والأغوات وغيرهم من المستحوذين على الأرض الزراعية ١٢,٥٠٪

حصة الفلاحين المنتجين٤٣,٧٥ ٪

المجموع = ١٠٠,٠٠٪

وكانت حصة الفلاحين تنخفض إلى أقل من ثلث إجمالي الإنتاج بكثير بعد أن يقوم الفلاحون بإعادة تسليم ما زودهم الملاك به من حبوب لإعادة عملية الإنتاج أو دفع حصة الماء أو حيوانات الجر المستخدمة في الإنتاج والتي غالباً ما كان الفلاح الفقير يفتقدها. كما كان على الفلاحين أن يدفعوا من حصتهم الصافية، وهي بالأساس قليلة جدا، حصصا صغيرة أخرى، منها مثلا ما يوضع تحت تصرف المضيف، ومنها حصة القهواتي وحصة السيد أو الإمام وحصة الحارس وحصة وكيل الشيخ(١٠٩). كما كان على الفلاحين أن يتحملوا نفقات نقل حصة الشيوخ أو الأغوات أو الملتزمين إلى السوق المحلية أو إلى المخازن في المدينة. وكانت هذه الطريقة الاستغلالية المجحفة في التوزيع تضعف قدرات الفلاحين على تنشيط وتطوير عملية إعادة الإنتاج أو تحسين ظروف حياتهم وعملهم وتدفع بهم في الكثير من الحالات إلى الهجرة إلى المدن هربا من الديون المتراكمة بذمتهم للملاك والسركال أو المرابي. وكانت هناك نسبة ضئيلة جدا من الفلاحين الذين كانوا يمتلكون فعلا أرضا زراعية مسجلة بأسمائهم أو يتصرفون مباشرة بمساحات صغيرة جدا. وكان على هؤلاء أن يحتموا بأحد شيوخ العشائر لحمايتهم من الاعتداءات المحتملة عليهم من جهات عديدة وكانت هذه الحماية تفرض عليهم التزامات مالية إضافية تستقطع من محصولهم السنوي القليل أصلاً.

(١٠٧) نفس المصدر السابق. ص ٦٤٦.

(108) Al-Durra، Sabah. Zur politischen und oekonomischem Problematik der Entwicklung der einheimischen (privaten) Industrie. Dissertation yur Erlangung des Grades eines Doktors der Wirtschaftswissenschaften. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1965. S. 2.

(١٠٩) نفس المصدر.

وتنوعت صيغ اقتطاع الدولة لريعها خلال الفترة التي بدأت مع تولي مدحت باشا ولاية بغداد حتى نهاية الاحتلال العثماني للولايات الثلاث. فحصة الدولة والضرائب المقررة كانت تجبى من الفلاحين من قبل شيوخ العشائر والأغوات وكبار الموظفين، باعتبارهم ملتزمين لتلك الأراضي الزراعية. وكانت هذه الصيغة هي السائدة في هذه الولايات. والصيغة الثانية تمثلت في الجباية المباشرة لحصة الدولة والضرائب التي بذمة الفلاحين وشيوخ العشائر والأغوات من قبل أجهزة الإدارات المحلية والجندرمة العثمانية مباشرة. ويبدو مناسباً إيراد المقتطف التالي الذي يشير إلى واقع توزيع المحصول الزراعي بين أطراف العلاقة في ريف كردستان خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين: "عندما يصبح المحصول جاهزاً وبعد اقتطاع قسم البذار يوزع على الشكل التالي:

"يعطى للحلاق وللنجار ولساقي الأراضي وباني الجسور ومراقب المياه /١٨/ تنكة من الشعير و٩ تنكات من القمح، وللمالك ٢٥/١ من القمح و٣٠/١ من الشعير والحبوب الأخرى، أما الباقي فيقسم إلى خمس حصص ثلاث منها لمالك الأرض أو للدولة أو للوقف أو بشكل عام للشخصيات أو المؤسسات التي تؤجر الأرض للزراعة. والحصتان الباقيتان للفلاح"(١١٠).

وتشير الدراسات المتوفرة عن هذه المرحلة إلى حصول مزاحمة شديدة بين شيوخ العشائر والأغوات وكبار موظفي الدولة وأشراف المدن وأصحاب الثروة على ثلاث مسائل أساسية هي:

أولاً: الحصول على مزيد من مساحات الأراضي الصالحة للزراعة وزيادة رقعة الأرض المزروعة سواء من خلال الأراضي الأميرية أم من الملكيات الصغيرة الخاصة.

ثانيا: الاستيلاء على أكبر كمية ممكنة من المحاصيل الزراعية للمواسم الزراعية وتقليص نسبة المتبقي منه للفلاحين لعرضه من جانب التجار المتحالفين مع كبار المستحوذين على الأراضي الزراعية في الأسواق المحلية والخارجية وضمان أقصى الأرباح لهم.

ثالثا: إن المسألتين المذكورتين سابقا كانتا توفران لهذا الشيخ أو ذاك البيك أو الأغا الموقع المتميز بين الشيوخ والبيكوات والأغوات وترفع من هيبته ونفوذه وتأثيره في المنطقة، بسبب زيادة مساحات الأراضي التي بحوزته وتصرفه بعدد كبير ومتزايد من الفلاحين وارتفاع مدخولاته السنوية. ومثل هذه الحالة كانت تفتح بدورها أمام هؤلاء الشيوخ والبيكوات والأغوات أبوابا جديدة للحصول على مزيد من الأرض والمال والجاه والنفوذ والتأثير، في حين كانت تسلب كلها من فقراء الفلاحين وصغار المزارعين.

وعمد كبار أصحاب الأراضي الزراعية، من أجل مواجهة هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة من جهة، ورغبتهم في توسيع رقعة الأرض التي تحت تصرفهم وتزرع سنويا لصالحهم وعلى حساب صغار

(١١٠) جليلي، جليل من تاريخ الإمارات في الإمبراطورية العثمانية. ص ٤٠.

الفلاحين وصغار ملاك الأراضي الزراعية من جهة أخرى، إلى زيادة تشغيل العاطلين عن العمل وأشباه البروليتاريا المحيطين بالمدن بشكل موسمي وبأجور واطئة جدا، لا تكفي في غالب الأحيان حتى لسد الرمق. وأدى هذا الواقع إلى موت مبكر لعدد كبير من الفقراء والمعوزين الذين كانوا يجبرون عمليا على بيع قوة عملهم بسعر بخس، أو مقابل حفنة تمر وقليل من اللبن أو الجبن ورغيف خبز. وخلال هذه الفترة توجهت الكثير من القبائل شبه المستقرة إلى التوطن النسبي للمشاركة في الإنتاج الزراعي والحصول على دخول إضافية من نشاطهم في الرعي. وأدى هذه التوسع في النشاط الزراعي إلى توسيع قاعدة التبادل السلعي-النقدي، وإلى نشاط أكبر في التبادل التجاري الدولي، وبالتالي إلى نمو ملموس في الأسواق المحلية وارتباط هذه الأسواق أكثر فأكثر بالسوق الرأسمالي الدولي، رغم أن الإنتاج الزراعي، النباتي منه والحيواني، لم يكن كبيرا بسبب قلة مساحات الأراضي الزراعية التي كانت تستخدم فعلا في الإنتاج والرعي. ومن الجدير بالإشارة إلى أن كبار أصحاب الأراضي الزراعية كانوا يتميزون بالبذخ على مسراتهم وملذاتهم من ذلك الريع الذي كان يتحقق لهم على حساب الفلاحين الفقراء، وبالتالي كانت عملية إعادة الإنتاج تتحقق بصورة بسيطة ونادرا ما كان يحصل التوسع أو تحسين وسائل الإنتاج من خلال تلك الأرباح. ولم يكن ما جاء في تقرير للسيد شتيمروخ الذي زار هذه المنطقة على رأس اللجنة الاقتصادية الألمانية في عامي ١٨٩٩-١٩٠٠، بعيدا عن الواقع، إذ كتب يقول: "كانت مساحة الأراضي التي تستغل سنويا في مختلف الولايات في العراق تتراوح بين ٢-٧٪ من مجموع الأراضي الزراعية"(١١١). ولم يكن هذا وحده السبب وراء قلة الإنتاج الزراعي، بل كانت هناك أسباب عديدة أخرى ذات أهمية كبيرة منها مثلا: تخلف وسائل الإنتاج والطرق البدائية التي كان الفلاحون الفقراء يمارسونها في زراعة الأرض وتدهور مستوى خصوبة الأرض الزراعية بسبب تخلف عمليات الري والبزل، إضافة إلى تدهور المستوى المعيشي والصحي للفلاحين وأفراد عوائلهم وغياب الرعاية الطبية عن الريف تماما وانعدام توفر المياه الصالحة للشرب. ونتيجة الصعوبات التي كانت تواجه المزارعين في الحصول على المياه الكافية لإرواء مزروعاتهم، وبالتالي، كانت الغلة الزراعية السنوية واطئة جدا. ولم تبذل الجهود الضرورية لتوفير المضخات لرفع المياه إلى مستوى الأرض الزراعية وسقي المزروعات. وكان عدد المضخات المستخدمة لهذا الغرض في العراق محدوداً جدا. فقد جاء في أحد التقارير ما يلي: "أما المضخات التي تستعمل لرفع مياه السقي فقد ازداد عددها من (١٢) في ١٩٠٠ إلى عدة عشرات في سنة ١٩١٤"(١١٢).

يشير الدكتور محمد سلمان حسن إلى ظاهرة زيادة حجم الإنتاج الزراعي في العراق في تلك الفترة فيقول: "لقد جعل توسيع الطلب الأوروبي على المواد الغذائية والمواد الأولية العراقيين، من المُربِح

(١١١) فياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٧٠.
(١١٢) نفس المصدر. ص ٦٩.

تشغيل الأيدي العاملة العاطلة وتوسيع الأراضي المزروعة وتربية المواشي. وقد أصبح إشباع الطلب الأوروبي ميسورا بفضل تطور النقل النهري والبحري ولاسيما بعد فتح قنال السويس في ١٨٦٩. إن توسيع الطلب الأوروبي على المنتجات الحيوانية، وخاصة الصوف، وانحطاط أهمية "الجمل" و"الغزو" بوصفهما من وسائل العيش بسبب من تطور وسائل النقل الحديثة واستتباب الأمن والنظام تدريجا، جَّرت إلى هبوط سكان القبائل البدوية وارتفاع سكان الرعاة. لذلك هبط السكان البدو من حوالي ٤٥٠ ألفاً في عام ١٨٦٧ إلى ٣٩٣ ألفاً في ١٩٠٥"(١١٣)، أي بمعدل سنوي قدره ١٥٠٠ نسمة لاغير.

واتخذت في فترة حكم مدحت باشا، والولاة الذين جاءوا من بعده، جملة من الإجراءات التي استهدفت تشجيع هذه الاتجاهات في الإنتاج الزراعي، ومن بين أهمها نشير إلى ما يلي(١١٤):

- تطهير جداول وقنوات الري وتوسيع الشبكات القائمة وإقامة الجديد منها.
- الاهتمام بطرق المواصلات النهرية والبحرية والبرية.
- تطبيق مبدأ الإعفاء الضريبي لعدة سنوات عن المحاصيل الزراعية في البساتين الجديدة، والإعفاء الجمركي عن المكائن المستوردة لإغراض الزراعة، وبخاصة المضخات.
- تشجيع تقديم القروض والسلف المالية لأصحاب الأراضي الزراعية.

(١١٣) سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق. ص ٢٠٦-٢٠٧.
(١١٤) - صالح، حيدر د. مشاكل الأرض في العراق. مصدر سابق.
- نوار، عبد العزيز سليمان د. تاريخ العراق الحديث. ص ٣٧٧.
- سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق.

الفصل الثاني:

كردستان الجنوبية تحت الاحتلال البريطاني

١- احتلال ولاية الموصل

حرمت المعارك التي دارت في فترات مختلفة من القرنين السابع عشر والثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر في ما بين القبائل والإمارات الكردية في كردستان عموماً من جهة، وتلك الحروب التي دارت على الأرض الكردستانية بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية من جهة ثانية، وتلك التي وقعت بين الولاة المماليك في بغداد والإمارات الكردية، أو بين المماليك والدولة الفارسية في كردستان من جهة ثالثة، حرمت الشعب الكردي من إمكانية تطوير المنطقة وتحسين الزراعة فيها وتحسين حياة الناس المعيشية والتعليمية أو توفير فرص عمل للنسبة العالية من العاطلين عن العمل. وكثيرا ما وقعت الاتفاقيات بين الإمارات الكردية والدولتين الفارسية والعثمانية لإقرار السلام في المنطقة، إلا أنها غالباً ما كانت تخرق من أحد الأطراف لتبدأ المعارك من جديد. أشار السياسي الكردي السيد عصمت شريف إلى تلك الاتفاقيات التي كانت تعقد مع شاهات إيران بكونها كانت ذات جانبين: فهي من حيث المبدأ كانت تضع حداً للحروب المتبادلة بين القبائل والإمارات الكردية باعتبارها متحالفة مع الشاهات من جانب، ولكنها من الجانب الآخر كانت تمنع قيام اتحاد بين تلك القبائل والإمارات الكردية وتساهم في تفرقهم وانفراط العقد أو وحدة الكلمة بينهم(١١٥).

ويشير محمد أمين زكي إلى أن الدولة العثمانية قد استخدمت الكرد بشكل واسع جداً في حروبها ضد الدولة الفارسية وفي الحربين الروسية-التركية "وفي القضاء على الإمارات الكردية خاصة وفي إطفاء نار الثورات التي قامت ضدهم في سائر أنحاء المملكة العثمانية، بما فيها الثورات التي قامت ضد الدولة العثمانية في جنوب العراق، ولاسيما في عهد الولاة المماليك ببغداد، إذ قضوا عليها غالبا بفضل القوات الكردية"(١١٦). ويورد الكاتب أمثلة كثيرة على ذلك الاستخدام من جانب الدولتين العثمانية والفارسية للكرد في معاركهما المتبادلة وعلى أرض كردستان أو في أنحاء أخرى من الدولة العثمانية وخارجها(١١٧). وكانت عملية تجنيد الفلاحين للكرد للحروب العثمانية تتم عبر شيوخ وأغوات العشائر الكردية في كردستان، إذ كان لهؤلاء الشيوخ والأغوات تأثيرهم المباشر والحاسم على الفلاحين. وبهذا الصدد يقول السيد محمد أمين زكي ما يلي: " تمتاز الحياة الاجتماعية

(115) Kendal. Die Kurden unter der osmanischen Herrschaft. Bd. 1. S. 46.

(١١٦) نفس المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٢٥٠/٢٥١

(١١٧) نفس المصدر السابق، ص ٢٥٠-٢٥٥

بين الكرد بثلاثة أوصاف بارزة. (أ) التفاف الكرد حول زعيم كائنا من كان، وقد يكون أجنبيا عنهم. وهذا الوصف يكاد تقليدا تاريخيا لا يتبدل. (ب) إطاعتهم لهذا الزعيم إطاعة عمياء مع مراعاة التقاليد التاريخية في ذلك. (ج) انقسامهم إلى طبقات اجتماعية. (زراع وأصحاب حرف)"(١١٨). لم تكن هذه الخصائص التي يشير إليها الأستاذ زكي مقتصرة على أفراد العشائر الكردية، بل كانت، وهي ما تزال حتى الآن، تنسحب على العلاقات الاجتماعية العشائرية لكل الشعوب، ومنها الشعوب العربية، بسبب طبيعة العلاقات الأبوية القائمة بين رئيس العشيرة والفرد فيها والظروف التي كانت أو ما تزال تمر بها تلك العشائر. ويبدو لي أن الأستاذ محمد أمين زكي كان يقصد من وراء ذلك تأكيد واقع التخلف العام والضعف اللذين كانت تعاني منهما منطقة كردستان حينذاك ومعاناة مجتمعاتها من علاقات الهيمنة العشائرية والإقطاعية المتشابكة. عندها يصح هذا الأمر لا على كردستان العراق فحسب، بل على منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى اتخذ رؤساء وأغوات عشائر وقبائل كردية ورجال الدين في كردستان مواقف تنم عن تردد وقلق من جهة، وعدم رغبة في التورط بالحرب ومعاناتها من جهة أخرى. وكان هذا الموقف ناجماً عن أو متأثراً بعاملين، وهما:

١- معاناة الكرد بشكل عام من سياسات الاضطهاد والنهب التي كانت تمارسه أجهزة الدولة العثمانية لصالح السلطان ولصالحها في آن واحد.

٢- الرغبة في الوقوف إلى جانب الدولة الإسلامية من منطلق ديني بحت ضد الدول الأجنبية، التي تعتبر في عرف الناس بأنها كافرة، في هذه الحرب الكونية.

كانت سنوات الحرب العالمية الأولى قاسية جدا على الشعب الكردي وعلى بقية الولايات التابعة للدولة العثمانية حينذاك. فالمعارك الحربية بين القوات البريطانية والعثمانية التي ساهمت في تخريب البلاد ونشر الرعب والدمار والموت بين الناس، إضافة إلى المجاعات والأوبئة التي أودت بحياة عشرات الآلاف من الناس، جعلت السكان يتمنون نهاية الحرب والخلاص من الحكم العثماني، خاصة وأن وعود البريطانيين للكرد كانت معسولة. وبهذا الصدد يشير الدكتور كمال مظهر أحمد، على سبيل المثال لا الحصر، إلى هذه الحقيقة فيقول: "فمن مجموع اثنا عشر ألف شخص كانوا يقطنون عشرين قرية في إحدى مناطق كردستان الشمالية مات في الأشهر الستة أو السبعة الأولى من الحرب حوالي ثمانية آلاف شخص"(١١٩). وفي مكان آخر يقول: "انخفض عدد السكان في مدينة السليمانية

(١١٨) محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، مصدر سابق، الجزء الأول، ص ٢٧٦

(١١٩) أحمد، كمال مظهر د. كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى. مصدر سابق. ص ٢٢٦.

حتى نهاية الحرب إلى الثلث، وبنفس النسبة بل وأكثر منها انخفض عدد السكان في القرى المحيطة بها، واضطر أكثر من نصف السكان في بعض المناطق الأخرى إلى ترك بيوتهم بسبب الجوع والأمراض ومظالم المحتلين، واضطر قسم كبير منهم للانتقال إلى ضواحي ديالى والخالص والمقدادية وغيرها، ولم يكن الوضع في راوندوز أحسن بحال من الأحوال"(١٢٠). "وقدر الأستاذ محمد أمين زكي عدد هؤلاء (الضحايا) بحوالي نصف مليون شخص، ولا يستبعد أبداً أن يكون العدد أكبر، فحسب المعلومات التي وردت في كتاب الدكتور م. س. لازاريف والتي استخلصها من الوثائق الدبلوماسية للعهد القيصري، انخفض عدد أفراد الأسر المتكونة من ٢٠ – ٣٠ شخصاً، إلى ثلاثة أو أربعة أشخاص في سني الحرب في العديد من المناطق"(١٢١).

وهذه اللوحة بحد ذاتها تعكس مدى التعقيد الذي كان عليه الوضع في كردستان حينذاك. فمن جهة كانت القوات التركية قد أجبرت على التراجع بفعل تظافر جهود القوات البريطانية–الهندية والوحدات غير النظامية للقبائل الكردية التي شكلها رؤساء القبائل مقابل الوعود بوحدة كردستان أو منحها الحكم الذاتي على الأقل. وكانت العلاقات الكردية – الأرمنية متوترة بفعل المجازر التي نظمتها الدولة العثمانية في عام ١٩١٥ ضد الأرمن باستخدام الوحدات العسكرية الحميدية التي ضمت المجندين الكرد. كما أن العلاقات في ما بين العشائر الكردية لم تكن دون توترات ومنازعات، رغم إنها كانت تواجه مشكلات مشتركة. إلا أن هذا لم يمنع القوات البريطانية من عقد اتفاقية تعاون بينها وبين الكثير من رؤساء القبائل الكردية التي كانت تحمل كرها شديدا للدولة العثمانية، رغم عدم ترحيب رجال الدين بمثل هذه الاتفاقيات، إذ كانت تلك القوى تؤيد، من وجهة نظر دينية بحتة، حرب الدولة العثمانية المسلمة ضد بريطانيا وفرنسا "الكافرتين". ولهذا شارك العديد من الكرد مع العرب في حركة المجاهدين المسلمين في معارك الشعيبة (البصرة) ضد القوات البريطانية في عام ١٩١٥ بناء على الفتاوى التي صدرت عن "المجتهدين وعلماء الدين في النجف وكربلاء وسامراء والكاظمية وتضمنت دعوة صريحة وقاطعة وحاسمة وقاضية بوجوب التصدي للغازي الكافر والدفاع عن بيضة، أي الأراضي الإسلامية العراقية"(١٢٢)، والتي عجزت عن الصمود بوجه القوات البريطانية والهندية المسلحة والمدربة جيداً. ويشير الدكتور كمال مظهر أحمد إلى ذلك بقوله: "وفي محاولة لوقف الزحف البريطاني بدأ المسؤولون العثمانيون في العراق باتخاذ إجراءات سريعة كان من أهمها تحريض العشائر

(١٢٠) نفس المصدر السابق. ص ٢٢٦/ ,٢٢٧

(١٢١) نفس المصدر السابق. ص ,٢٢٨

(١٢٢) عبدالجبار، محمد. إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة في الدولة العراقية المعاصرة. النخب السياسية التغريبية سعت للتفرقة بين العروبة والإسلام. جريدة الزمان. لندن. كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. لندن.

العربية والكردية على الاشتراك في القتال باسم "الجهاد" ضد الكفار واستطاعوا فعلاً إثارة مشاعر الكثيرين على هذا الطريق، فأخذ هؤلاء يلتحقون بالقوات العثمانية بحيث لم يمر على احتلال البصرة وقت طويل حتى احتشد حوالي عشرة آلاف مقاتل كان بينهم أكثر من ألف خيال كردي بقيادة الشيخ محمود قرب مدينة الناصرية يدفعهم الحماس الديني لردع القوات البريطانية الغازية. وفي المعركة التي وقعت في نيسان من العام ١٩١٥ بالقرب من الشعيبة بينهم وبين الإنكليز هُزم العثمانيون والمتطوعون هزيمة منكرة"(١٢٣).

لم يكن اهتمام بريطانيا منصبا على المنطقة العربية فحسب، بل وعلى المنطقة الكردية أيضا، سواء كانت شرق أم جنوب أم غرب كردستان. ولكن اهتمامها بجنوب كردستان جاء بسبب الدلائل المتوفرة عندها والتي كانت تشير إلى وجود النفط في المنطقة، التي أصبحت ضمن عراق اليوم، إضافة إلى أهمية هذه المنطقة من الناحيتين العسكرية والتجارية. وتجلى ذلك الاهتمام بوضوح في مراسلات الجنرال برسي كوكس مع الحكومة البريطانية بعد انسحاب القوات الروسية من إيران ومن كردستان الشرقية التي كانت وما تزال تقع ضمن الحدود الإيرانية. وكما وقع مع العرب، أعطى المسؤولون البريطانيون والفرنسيون الوعود إلى زعماء ورؤساء القبائل الكردية. وكانت تلك الوعود تتضمن موافقة الحلفاء على النظر الجدي بمطالب الكرد في تحقيق وحدة بلادهم، ومنح الاستقلال أو الاستقلال الذاتي لمنطقة كردستان ضمن الوصاية البريطانية. ولكن في واقع الحال، كانت الحكومتان البريطانية والفرنسية قد وضعتا الخطط السرية لتقسيم المنطقة في ما بينهما والتي وجدت تعبيرها في بنود اتفاقية سايكس – بيكو التي وقعت في العام ١٩١٦، ثم وقع عليها فيما بعد ممثلو روسيا القيصرية، والتي فضحتها الدولة السوفييتية الفتية في أعقاب انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧. واتفقت هذه الدول على أن تصبح ولاية الموصل، وبضمنها القسم الأكبر من كردستان الجنوبية، وفق بنود هذه الاتفاقية من حصة فرنسا، وأن تكون إيران وقسم من كركوك خاضعين للوصاية البريطانية. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى تمكنت بريطانيا، وفق مناورات ومساومات عديدة، إقناع فرنسا بجعل سوريا ولبنان من حصة فرنسا دون منازع ومنحها حصة مناسبة من امتيازات النفط العراقي، في مقابل جعل ولاية الموصل ضمن حصتها التي شملت عمليا إيران والعراق وتركيا، أي بضمنها كل كردستان في ما عدا القسم المتبقي في الحدود التي رسمت مع سوريا.

وقبل توقيع اتفاقية الهدنة في مودروس في الثلاثين من شهر تشرين الثاني عام ١٩١٨م بين دول الحلفاء والدولة العثمانية بدأت القوات البريطانية معاركها ضد القوات العثمانية في كردستان العراق

(١٢٣) أحمد، كمال مظهر د. كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى. ترجمة محمد الملا كريم. ط ٢. دار آفاق عربية للطباعة والنشر. بغداد. ١٩٨٤. ص ١٧٨.

واحتلت في أيار من عام ١٩١٨ مدينتي كفري وطوزخورماتو التابعتين لكركوك، ثم تم احتلال الموصل في العاشر من تشرين الثاني من نفس العام. وبهذا أصبحت ولاية الموصل كلها ضمن الاحتلال البريطاني.

برز اهتمام بريطانيا العظمى بالولايات التابعة للدولة العثمانية في وقت مبكر. ولعبت القنصلية البريطانية ببغداد وفي غيرها دوراً مهماً في تعزيز العلاقات مع رؤساء العشائر العربية والكردية منذ القرن التاسع عشر. كما برز اهتمام خاص لبريطانيا في ولاية الموصل، والتي كانت كردستان الجنوبية جزء منها. وتعود أسباب هذا الاهتمام إلى عوامل ثلاثة جوهرية، وهي:

١- معرفة بريطانية منذ فترة مبكرة جداً بوجود النفط في كركوك وفي مناطق أخرى من ولاية الموصل وخانقين.

٢- احتلال ولاية الموصل باعتبارها مركزاً استراتيجيا مهماً من الناحية العسكرية في السياسة الدولية لبريطانيا، إضافة إلى موقعها التجاري المهم على طريق الهند.

٣- رغبتهم في حماية أتباع الديانة المسيحية من الكلدان والآشوريين والأرمن، خاصة وأنهم كانوا يرسلون العديد من الجماعات التبشيرية إلى هذه المنطقة منذ القرن التاسع عشر، ومحاولتهم تقديم الحماية لهم والدفاع عنهم لدى الباب العالي في اسطنبول.

كتب الدكتور كمال مظهر أحمد بهذا الصدد ما يلي: "احتلت كردستان في محادثات الحلفاء السرية مكانة ملموسة كانت تتفق مع الاهتمام الكبير الذي بدأت الدول الكبرى توليه إياها منذ زمن ليس بالقصير. جاء بحث مستقبل المنطقة الكردية العثمانية في رسالة سرية بعثها سازانوف وزير خارجية روسيا في نيسان من العام ١٩١٦ إلى السفير الفرنسي في بيتروغراد، على النحو التالي:

"... ١- تأخذ روسيا لها مناطق أرضروم وطرابزون ووان وبدليس حتى الموقع الذي سيحدد فيما بعد غربي طرابزون على ساحل البحر الأسود.

٢- يجب أن تترك منطقة كردستان، غربي وان وبدليس، بين موش وسعرد ونهر دجلة وجزيرة ابن عمر وخط سلسلة الجبال المطلة على العمادية ومه ركه وه ر لروسيا، وهي تعترف مقابل ذلك لفرنسا بالمناطق الواقعة بين أله داخ وقيصرية وخربوط"(١٢٤).

وتمكنت بريطانيا من خلال مفاوضاتها الدولية أثناء التحضير لاتفاقية سايكس - بيكو أن تضمن هيمنتها الكاملة على ولاية الموصل، بما فيها كردستان الجنوبية. ومن الناحية العملية ضمنت هيمنتها

(١٢٤) أحمد، كمال مظهر د. كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى.مصدر سابق. ص ٣٠٦/ ,٣٠٧

على كل كردستان تقريباً.

عندما أجبر الأتراك على الانسحاب من مدينة السليمانية سلموا السلطة في خريف عام ١٩١٨ إلى الشيخ محمود البرزنجي، باعتباره زعيماً عشائرياً ودينياً، إضافة إلى كونه من إقطاعيي المنطقة المتنفذين(١٢٥). ويبدو أن مباحثاته مع سلطات الاحتلال البريطاني ساعدت على تثبيته في مركزه كحاكم على المدينة في نهاية عام ١٩١٨ وأصبحت السليمانية مقراً لحاكميته. وعينت في الوقت نفسه الخبير البريطاني بشؤون المستعمرات الميجر (ي.م.نول E. M. Noel) مستشاراً له. كما عينت عدداً من رؤساء العشائر الكردية الأخرى مسئولين عن مناطق كردية أخرى مثل جمجمال وحلبجة وغيرها، واعُتبروا ممثلين للحكومة البريطانية أولاً، ووضعت بجوار الآخرين بعض المستشارين السياسيين البريطانيين أيضاً "لمساعدتهم" في أداء مهماتهم، وبتعبير أدق للأشراف عليهم ومراقبتهم ثانياً. وكان هذا الإجراء تحديداً لصلاحيات ومسؤوليات الشيخ محمود إذ حصرت مسؤولياته في السليمانية وليس في كردستان الجنوبية، ووضعت منافسين له على مناطق كردية أخرى للحد من احتمالات رغبته في التوسع، وبالتالي دقت إسفين الخلاف بين رؤساء العشائر الكردية في وقت مبكر من وجودها في كردستان. وأجرت الدولة البريطانية لهم رواتب ومساعدات مالية، كما فرضت عليهم مجموعة من الالتزامات. ومن المفيد الإشارة إلى أن بعض رؤساء العشائر الكردية لم يعترف بالشيخ محمود البرزنجي حاكماً(١٢٦). وكانت بريطانيا تشجع مثل هذا الرفض ليتسنى لها إضعاف الشيخ محمود أولاً، وفرض إرادتها عليه ثانياً باعتباره لا يحظى بتأييد كل رؤساء العشائر والكرد، وبالتالي تأمل تأمين وضع مناسب لها للتعامل مع جميع رؤساء العشائر على هذه الطريقة "فرق تسد". ومن المفيد الإشارة إلى أن البريطانيين وافقوا على تعيين عدد من الكرد ليعملوا في إدارته، كما وافقوا على استعمال اللغة الكردية في المعاملات الرسمية(١٢٧).

انصب اهتمام بريطانيا في كردستان على المسائل التالية:

- تعزيز الهيمنة البريطانية على المنطقة ومنع عودة النفوذ العثماني إليها ثانية.
- المحافظة على النظام العام ومنع نشوب النزاعات والمعارك بين القبائل الكردية.
- إعادة إعمار ما خربته الحرب وتطوير الحياة الاقتصادية، وخاصة الزراعة والتجارة في ظل العلاقات الإقطاعية التي كانت سائدة في كردستان حينذاك، وضمان جباية الضرائب وفق ما كانت

(١٢٥) الحاج، عزيز. القضية الكردية في العشرينات. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط ٢. بغداد. ١٩٨٥. ص ,٣٢

(126) Strohmeier، Martin & Yaclan-Heckmann، Lale. Die Kurden- Geschichte - Pokitik - Kultur. Beckische Reihe.Verlag C. H. Beck. Muenchen. 2000. S. 118.

(١٢٧) الحاج عزيز. القضية الكردية في العشرينات. مصدر سابق. ص ,٣٢

عليه الحالة أثناء الاحتلال العثماني للمنطقة تقريبا، إضافة إلى زيادة إنتاج السلع التي يمكن تصديرها إلى الأسواق البريطانية، ومنها التبغ، إذ أنها كانت بحاجة إلى المزيد من السلع الزراعية لاستهلاك قواتها في ولاية الموصل وبغداد والبصرة، وضمان تدفق السلع الزراعية الأولية إلى مصانعها وأسواقها البريطانية.

– ضمان استمرار تدفق السلع البريطانية إلى أسواق هذه المنطقة.

– تأمين الهيمنة البريطانية التامة على منابع النفط التي كانت معروفة حتى ذلك الحين في كل من كركوك والموصل لتكون الخطوة الأولى على طريق جعل كردستان الجنوبية والشرقية، إضافة إلى الموصل، ضمن منطقة الاحتلال البريطاني ومن حصة بريطانيا كلية.

– ولكن سلطات الاحتلال البريطانية لم تبد أي اهتمام فعلي بحاجات سكان المنطقة الكردية وبمشكلاتها الغذائية المستعصية والبطالة الواسعة، مما تسبب في تذمر السكان وكرههم للوجود البريطاني في كردستان واستعدادهم للمشاركة في الحركات السياسية المناهضة للوجود البريطاني.

٢- انتفاضة السليمانية ١٩١٩(١٢٨)

في مقابل تلك الأهداف البريطانية ذات الطبيعة الاستعمارية والاستغلالية كان المراقب حينذاك يلاحظ على المجتمع العشائري الكردي المسائل المهمة التالية:

– نمو المشاعر القومية الكردية بين بعض المثقفين والمتعلمين المتنورين، سواء الذين كانوا في تركيا أم في أوروبا، وبعض رؤساء العشائر الكردية ورجال الدين. وظهر في هذه الفترة ولأول مرة شعار "كردستان للكرد"(١٢٩). ويشير محمد أمين زكي إلى أن الكرد في الخارج أبدوا نشاطا ملحوظا لصالح القضية الكردية، إذ كتب يقول: "... أخذ (شريف باشا) في باريس على عاتقه تمثيل الجماعات السياسية الكردية كلها(١٣٠)، فقدم مذكرتين وخريطتين لكردستان إلى مؤتمر الصلح ضمنهما مطالب

(١٢٨) يطلق الأدب السياسي العراقي على انتفاضتي السليمانية وعام ١٩٢٠ بثورة السليمانية وثورة العشرين. وهو تعبير مجازي، إذا انطلقنا من المفهوم العلمي أو الماركسي للثورة والذي يعني عملية تغيير حقيقية وجذرية في المجتمع، أي تغيير علاقات الإنتاج والقوى المنتجة والقوى التي تمارس السلطة. ولكن الانتفاضتين عجزتا عن تحقيق الأهداف المباشرة، رغم ما تركتاه من آثار مهمة جداً على السياسة العراقية فيما بعد. كما أن الأدب السياسي العراقي يطلق على انتفاضة تموز عام ١٩٥٨ بثورة تموز أيضاً. وسنحاول تبيان ذلك في الفصل الذي سنبحث فيه موضوع ثورة تموز عام ١٩٥٨.

(١٢٩) لازاريف. المسألة الكردية ١٩١٧-١٩٢٣. مصدر سابق. ص ٤٢.

(١٣٠) جاء في كتاب تاريخ الوزارات العراقية بشأن الدولة الكردية المزمع إقامتها ما يلي:
أحصي عدد الكرد أخيراً فكان نحو ستة ملايين نسمة، وهم موزعون بين تركيا، وإيران، والعراق=

وحقوق الأمة الكردية. وكانت إحدى المذكرتين مؤرخة في (٢٥ جمادي الثاني سنة ١٣٣٨ هجرية – أول مارس سنة ١٩١٩م) والأخرى (سنة ١٣٣٨ هجرية – أول مارس ١٩٢٠) وفي ديسمبر سنة (١٩١٩م) كان شريف پاشا وقع مع ممثل الأرمن (بوغوص نوبار باشا) اتفاقا بين الكرد والأرمن من نتيجته أن تقدما إلى مؤتمر الصلح ببيان مشترك يحددان فيه حقوق أمتيهما"(١٣١).

– تزايد الشكوك في الوعود البريطانية التي أعطيت لرؤساء القبائل، وخاصة للشيخ محمود البرزنجي، باستقلال كردستان التي أصبحت تحت الوصاية البريطانية(١٣٢).

– تنامي الرغبة لدى رؤساء العشائر الكردية في مواجهة المحتلين الجدد عسكريا وطردهم من المنطقة والتي تجلت في الحركات الثورية العشائرية في عام ١٩١٩، خاصة وأن الإنجليز بدأوا يفرضون نفس الضرائب على العشائر وينتزعونها بنفس الطرق التي كانت تمارسها الدولة العثمانية.

تشير أغلب المصادر التي تبحث في الحركات الثورية الكردية في عام ١٩١٩ إلى أن تحركات عديدة كانت قد بدأت في ربيع عام ١٩١٩ ابتداءاً من انتفاضة عشيرة كويان على مشارف زاخو

=وسورية، ويبلغ عدد القاطنين منهم في شمال العراق نحو مليون نسمة، أو سدس هذا العدد المجموع. ولما وضعت الحرب العالمية أوزارها في نهاية عام ١٠١٨ وهبت الشعوب والهيئات السياسية تطالب بحقوقها القومية في التحرر والاستقلال، استطاع الزعماء الكرد أن يتصلوا بقادة الحلفاء وبيان حقيقة قضيتهم وألفوا وفداً برئاسة شريف باشا إلى مؤتمر الصلح المنعقد في باريس فقدم شريف باشا مذكرة إضافية إلى مجلس الحلفاء الأعلى بتاريخ ٢٢ آذار (مارس) ١٩١٩ طالب فيها باستقلال كردستان وتحرير كافة الكرد وجمعهم في أمة واحدة تحت علم واحد. فقضت معاهدة سيفر المنعقدة في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٢٠ أن يوضع مشروع للاستقلال المركزي للمناطق الكردية الواقعة في شرقي الفرات وجنوب غربي أرمينية، وشمالي الحدود التركية المتاخمة لسورية والعراق في خلال ستة أشهر من تاريخ دخول المعاهدة في حيز التنفيذ. وفي ظرف سنة واحدة من تاريخ تنفيذها إذا فاتح كرد هذه المنطقة مجلس عصبة الأمم برغبتهم في الاستقلال عن تركيا، وأقر المجلس هذه الرغبة، فيجب منحهم استقلالهم، وفي هذه الحالة لا يعارض الحلفاء بقية الكرد، القاطنين في كردستان العراقية إذا اختاروا الانضمام إلى دولة كردية مستقلة كالتي ذكرناها. ومن هنا تتجلى فكرة تكوين دولة كردية مستقلة تشمل، فيما تشمله من المناطق الأخرى، كردستان العراقية بألويتها الخمسة : السليمانية وديالى وكركوك وأربيل والموصل من أصل الأربعة عشر لواء التي يتكون منها العراق الحديث...". راجع في هذا الصدد: الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٤. ص٢٦٠.

(١٣١) محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ٢٢٥/٢٢٦.

(١٣٢) – نفس المصدر السابق.
– لازاريف. المسألة الكردية. مصدر سابق. ص ٤٢.

وعشيرة بارزان بقيادة الشيخ أحمد بارزاني. وتم قمع هاتين الحركتين بقوة السلاح وبقسوة بالغة من جانب القوات البريطانية. ورغم هذا القمع وبسببه أيضاً قام الشيخ محمود الحفيد البرزنجي في أيار من نفس العام بحركته الثورية وتحريره لمدينة السليمانية من القوات البريطانية ومن المستشارين البريطانيين، العسكريين منهم والسياسيين، وإعلان نفسه حاكما على المدينة، إضافة إلى إعلان استقلال كردستان باعتبار السليمانية عاصمة ونواة الدولة الجديدة. وبعد فترة وجيزة وسع الشيخ محمود نفوذه إلى كركوك وإلى الحدود الشرقية الإيرانية. واعتبرت القوات البريطانية المحتلة هذا التوسع بمثابة إشارة خطر كبيرة تهدد مصالح الحكومة البريطانية في المنطقة، إذ كانت تخشى على منابع النفط في كركوك والموصل أولا، كما كانت تخشى من احتمال اتساع لهيب الثورة إلى مناطق أخرى من كردستان الجنوبية والشرقية ثانياً، خاصة وأن أصداء هذه الحركة كانت قد انتشرت سريعا في المناطق العربية والكردية والإيرانية. واستكمل الشيخ محمود البرزنجي، وهو الشخصية المحترمة والمحبوبة في أوساط العشائر الكردية، تلك الخطوة بوضع علم لكردستان وإصدار الطوابع والنقود التي تحمل صورته ووضع الأختام البريدية. وصدرت في هذه الفترة الجريدة التي تعبر عن وجهة نظر الحكومة الكردية التي شكلها برئاسة شقيقه قادر البرزنجي والتي سميت بـ"شمس كردستان"(١٣٣).

وتسنى للقوات البريطانية التي لم تستخدم قواتها العسكرية في قمع هذه الانتفاضة فحسب، بل واعتمدت المناورة السياسة ومارست أسلوب فرق تسد، حيث تمكنت من التأثير على بعض خصوم الشيخ محمود البرزنجي من رؤساء العشائر الأخرى وحركتهم ضده. وبعد فترة وجيزة أمكن الإجهاز على هذه "الدولة الكردية الفتية"، بعد أن تم جرح وأسر الشيخ محمود نفسه في معارك مضيق بازيان في حزيران من العام ١٩١٩ وترحيله مخفوراً إلى بغداد، ونفيه منها إلى الهند(١٣٤). إن تصفية هذه الانتفاضة الباسلة لم تجهض حركة الشعب الكردي المناهضة للسيطرة البريطانية بل تفجرت في مناطق أخرى مثل عقرة والعمادية وراوندوز وبهدينان...الخ. ولكنها جميعا لم تستطع مقاومة الاحتلال ولم تستطع الحيلولة دون فرض الحلول البريطانية على منطقة كردستان الجنوبية كما فرضتها على المناطق العربية، التي أصبحت فيما بعد عراق اليوم، رغم ثورة العشرين التي تفجرت في الفرات الأوسط وعمت مناطق أخرى من العراق بما فيها مناطق من كردستان الجنوبية.

كان الوضع، رغم قمع انتفاضة السليمانية، متوتراً ويعلن باحتمال انفجاره في كل لحظة. وقد دفع هذا الواقع بالسلطات البريطانية الإيعاز إلى الميجر نوئيل بإصدار بيان يساهم في تهدئة الخواطر ويؤكد بأن مستقبل كردستان سيبحث في مؤتمر الصلح القادم. وفي شهر حزيران/يونيو من العام ١٩١٩ أصدر الميجر نوئيل بياناً موجهاً إلى جميع الكرد جاء فيه ما يلي:

(١٣٣) لازاريف. المسألة الكردية. مصدر سابق. ص ٧١-٧٤.

(١٣٤) لونكريك، س. ه. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ١٧٤.

"إن مستقبل البلاد التي تعرف باسم أرمينية أو كردستان هو من القضايا التي يجب أن يبت فيها في مؤتمر الصلح. وليس لأحد أن يشك بأن مؤتمر الصلح سيصدر مقرراته على ضوء المبدأ الذي كثيرا ما كان يعلن عنه وهو أن الأمم لها الحق في تعيين نوع الحكم الذي ترتضيه. وقد أعطت الحكومة البريطانية في السابق تطميناتها بأن مصالح الكرد سوف لا يغض النظر عنها في مؤتمر الصلح. وحتى نعرف ماهية القرار الذي سيصدر يكون من مصلحة الشعوب والطبقات الموجودة في كردستان أن تحافظ على السلم والأمن. أما بالنسبة لمذابح الأرمن التي جرت بأمر من الحكومة التركية فأن المدنية تقضي بأن الموظفين المسؤولين عن إصدار مثل هذا الأمر يجب أن يعاقبوا بشدة. وسوف يعامل بالمعاملة نفسها الأرمن المسؤولون عن ذبح المسلمين. ويجب أن يطلق سراح نساء وبنات الأرمن المحجوزات في بيوت المسلمين. وأن تعاد الأراضي والبيوت المأخوذة من الأرمن بالغصب لأصحابها الشرعيين. ولا تنوي الحكومة البريطانية بقدر تعلق الأمر بها أن تتبع سياسة انتقامية نحو الكرد عن الأعمال التي ارتكبت في أثناء الحرب. وهي على استعداد لمنحهم العفو العام. ومن الضروري أن يترك الشعبان اللذان يعيشان في نفس البلاد أخطاءهما للحكومة، وأن يتخليا عن ضغائنهما وتبادل التهم بينهما وأن يكونا مستعدين للعيش سوية في تساهل وحسن نية متبادلين. ولا ترغب الحكومة البريطانية في غير هذا وسوف تقتص بشدة لكل عمل غير عادل وكل اتهام مغلوط يؤدي إلى دوام العداوة ويشجع الاضطراب"(١٣٥).

وفي ذات الفترة كان السيد طه بن السيد صديق بن السيد عبيد اللّه الشمدياني(١٣٦)، يفاوض في بغداد بهدف إقامة الحكم الذاتي. ولكنه فشل في ذلك، كما تشير إلى ذلك المس بيل. ولكن حصل على وثيقة تطمينية تتضمن النقاط التالية وفق طلبه:

"أولاً: أن يعلن عفو عام في كردستان، ثانياً: أن لا يحاول تنصيب رئيس واحد فيها، ثالثاً: أن تكون إعادة المسيحيين إلى أوطانهم مشروطة بتعهد من عندنا بأن الكرد سوف لا يوضعون تحت السيطرة الأرمنية أو النسطورية، رابعاً: أن تكون حكومة صاحب الجلالة مستعدة لتقديم المساعدة المادية نفسها التي تقدمها في العراق"(١٣٧).

(١٣٥) الحاج، عزيز. القضية الكردية في العشرينات. مصدر سابق. ص ٢٥/٢٦.

(١٣٦) وهو أحد الشخصيات الكردية البارزة في تلك الفترة التي كانت تسعى لتحقيق استقلال كردستان ومن الذين بذلوا جهوداً ملموسة لمحاربة الدولة العثمانية وتحقيق التعاون مع القوات الروسية أو البريطانية لتحقيق هذا الهدف.

(١٣٧) الحاج، عزيز. القضية الكردية في العشرينات. مصدر سابق. ص ١٩.

وبموازاة البيان الصادر عن الميجر نوئيل سلم نائب الحاكم الملكي العام كتاباً بالفارسية جاء فيه ما يلي:

"لقد خولتني حكومة صاحب الجلالة أن أطمئنكم بأنها لا تنوي انتهاج سياسة انتقامية إزاء الكرد عن الأعمال التي ارتكبت خلال الحرب. ولكنها مستعدة لمنح العفو العام عن الجميع. وهذا سوف لا يمنع ممثلي الحكومة البريطانية من بذل مساعيها الودية لإجراء الصلح بين الأرمن والكرد في شؤونهم الشخصية. كما أنهم سيبذلون أقصى جهودهم لتسوية المشاكل المختصة بالأرض بين الطرفين بصورة ودية من دون الالتجاء إلى التدخل المسلح، وترغب حكومة صاحب الجلالة أن أطمئنكم بأن المصالح الكردية سوف لا يغض النظر عنها في مؤتمر الصلح"(١٣٨).

إلا أن كل تلك الوعود والتطمينات ذهبت أدراج الرياح، إذ كانت التحضيرات قد اتخذت باتجاه يحرم الكرد من إقامة دولتهم المستقلة أو منحهم الحكم الذاتي في كل أرجاء كردستان، رغم أن الموقف إزاء هذه المسألة لم يكن واحداً بين موظفي سلطات الاحتلال البريطاني في المنطقة.(١٣٩)

أما ستيفن همسلي لونكريك فيؤكد ما يلي: "إن مؤتمر القاهرة لم يتوصل إلى قرار حاسم حول القضية الكردية، وأنه كان واضحاً بأن "الدولة الكردية" المقررة بموجب اتفاقية سيفر لن ترى النور وأن الاتفاقية نفسها أصبحت غير عملية بسبب نجاح كمال أتاتورك"(١٤٠). ويشير لونكريك إلى أن الموقف إزاء كردستان وولاية الموصل عموماً وإدارتها من جانب بريطانيا مباشرة لم يكن يعجب الوزراء العراقيين الذين كانوا يرون أن الكرد جزء لا يتجزأ من العراق"، وكأن بريطانيا كانت تعير انتباهاً إلى ما يفكر به الوزراء العراقيون بهذا الصدد، إذ في ضوء هذا الموقف تقرر إبقاء الإدارة المستقلة لولاية الموصل ولكن دون الموافقة على إقامة الدولة الكردية أو الحكم الذاتي لكردستان الجنوبية(١٤١). وهو ما كانت تسعى إليه الحكومة البريطانية وترغب فيه، إذ كانت لا تريد منح الشعب الكردي في المنطقة عموماً سوى دوراً هامشياً، بعد أن تيقنت من أن الحكام العراقيين مستعدون لخدمة مصالحها في الولايات الثلاث، وبضمنها كردستان الجنوبية.

(١٣٨) نفس المصدر السابق. ص ٢٠.

(١٣٩) نفس المصدر السابق. ص ٣٦.

(١٤٠) نفس المصدر السابق. ص ٣٧.

(١٤١) نفس المصدر السابق. ص ٣٧

راجع أيضاً: لونكريك، ستيفن همسلي. "العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠. في جزئين. ط ١. ترجمة سليم طه التكريتي. الجزء الأول. منشورات الفجر.

٣- مشكلة ولاية الموصل

شكلت ولاية الموصل جزء من المناطق التابعة والخاضعة للدولة العثمانية، وهي واحدة من ثلاث ولايات كونت فيما بعد العراق التابع والخاضع للسيطرة الاستعمارية والانتداب المباشر حتى عام ١٩٣٢، ومن ثم للهيمنة غير المباشرة حتى ثورة تموز عام ١٩٥٨. وقبل أن يعلن عن تشكيل ولاية الموصل كانت هناك ولاية شهرزور التي ارتبطت بها المدن والمناطق الكردية وكان مركزها مدينة كركوك. خضعت ولاية الموصل للباب العالي في اسطنبول، وكانت لها علاقة غير مباشرة بوالي بغداد، كما كان عليه الحال مع ولاية البصرة، إذ أنها جميعاً كانت أجزاء من الدولة العثمانية الواسعة الأرجاء. ضمت ولاية الموصل إلى جانب مدينة الموصل وضواحيها، جميع مدن وأرياف وضواحي كردستان الجنوبية، أي مدنها وجبالها وسهولها الواسعة والغنية بالمصادر المائية (العيون) وأرضها الخصبة ومواردها الأولية، ومنها النفط الخام والكبريت وغيرها من المواد الأولية التي لم يجر التنقيب الوافي والكافي عنها حتى الآن.

وبعد احتلال ولايتي البصرة وبغداد في الحرب العالمية الأولى على التوالي من جانب القوات البريطانية في الحرب العالمية الأولى، بقيت أجزاء أساسية من ولاية الموصل تحت الهيمنة العثمانية حتى بعد انتهاء الحرب والتوقيع على اتفاقية الهدنة في ميناء مودروس في بحر إيجة. وفي الخامس والعشرين من تشرين الأول ١٩١٨ احتلت القوات البريطانية كركوك، وتم بعدها احتلال أربيل. أما السليمانية فكانت بيد الشيخ محمود الحفيد بعد انسحاب القوات العثمانية منها وتسليمها للشيخ محمود الحفيد(١٤٢). وافق البريطانيون على تعيينه حكمدارا على المدينة التي كانت أصلاً بيديه. وبالمحصلة النهائية أصبحت ولاية الموصل بكل أجزائها تحت السيطرة البريطانية. وكانت الحكومة العثمانية قد تنازلت عملياً عن ولاية الموصل ووقعت على معاهدة سيفر في ١٠ آب/أغسطس ١٩٢٠. "وأعطت هذه المعاهدة الصفة القانونية لاتفاقية سان ريمو ونظام الانتداب"(١٤٣). وأصبحت ولاية الموصل تحت الاحتلال البريطاني، كما هو حال ولايتي بغداد والبصرة. واشترطت معاهدة سيفر على ترسيم الحدود التركية العراقية. وبسبب بقاء مشكلة الموصل معلقة رغم ذلك التنازل لم تتم عملية ترسيم الحدود حينذاك. وأثارت الحكومة التركية من جديد مشكلة الموصل وطالبت في أن تكون جزء من الدولة التركية الحديثة. وفي الوقت الذي كانت المفاوضات تجري حول مستقبل ولاية الموصل بقسمها الأكبر، كردستان، كان تجاهل إرادة الشعب الكردي وطموحاته هي التي تميز موقف الحلفاء، وخاصة بريطانيا العظمى، رغم الوعود التي منحت للقادة المحليين من أمثال الشيخ محمود الحفيد أو

(١٤٢) حسين، فاضل د. مشكلة الموصل. ط ٣. مطبعة أشبيلية. بغداد. ١٩٧٧. ص ٣.

(١٤٣) نفس المصدر السابق. ص١٢.

السيد طه الشمدياني وغيرهما. ولكنها كانت تتحاور بشكل مكثف مع القيادات العربية التي تحالفت معها أثناء الحرب العالمية الأولى حول مستقبل ولاية الموصل.

كانت الحكومتان البريطانية والفرنسية، وبموافقة روسيا التي كانت لها حصة أيضاً من أسلاب الحرب، قد اتفقتا وفق اتفاقية سايكس-بيكو في عام ١٩١٦ على تقسيم المناطق التابعة للدولة العثمانية بعد انتهاء الحرب وانتصارهما على الدولتين الألمانية والعثمانية على النحو التالي:

حصة فرنسا: القسم الأكبر من سوريا وجزء من جنوب الأناضول وولاية الموصل،

وحصة بريطانيا: القسم الجنوبي من سوريا والقسم الجنوبي والوسط (ولايتي بغداد والبصرة) من بلاد ما بين النهرين.

وبعد انتهاء الحرب أبدت بريطانيا استعدادها لعقد صفقة مساومة جديدة مع فرنسا يتم بموجبها جعل كل ولاية الموصل من حصتها في مقابل التنازل عن جنوب سوريا للهيمنة الفرنسية. ويكمن السبب في ذلك إلى رغبة البريطانيين في الاحتفاظ بهذه المنطقة المعروفة بوجود النفط فيها، إضافة إلى أن المنطقة الكردية تشكل حماية طبيعية لوادي الرافدين من احتمالات الغزو والحرب من الشمال الشرقي، إيران، أو الشمال الغربي، تركيا، على بغداد، كما حصل في التاريخ المديد لمنطقة وادي الرافدين. وتحقق لها ذلك في المفاوضات السرية التي جرت بين الدولتين. وتم ذلك فعلاً إذ أصبحت ولاية الموصل تحت الهيمنة البريطانية. وبعد أن حسم الموقف مع فرنسا لصالح بريطانيا في ولاية الموصل، أصبح الخلاف قائماً بين الحكومة البريطانية، صاحبة الانتداب على المنطقة والحكومة التركية الجديدة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك التي رفضت الاعتراف باتفاقية التنازل عن ولاية الموصل في عام ١٩٢٠، وبدأت تطالب بولاية الموصل على اعتبار أن احتلال ولاية الموصل قد تم في أعقاب التوقيع على اتفاقية الهدنة في مودروس عام ١٩١٨. وكانت بريطانيا تقف بعد تشكيل الدولة العراقية الملكية الحديثة في عام ١٩٢١ بشكل واضح إلى جانب ضم ولاية الموصل بقسميها الكردستاني والعربي إلى المملكة العراقية بفعل هيمنتها الكاملة عليه وعلى سياسة الحكومة العراقية وما يترتب عن ذلك من توفر إمكانية فعلية لتحقيق مصالحها في العراق عموماً. وبدأت تستثمر مشكلة ولاية الموصل للمساومة مع الطرف العربي العراقي، إذ كانت واثقة من قدرتها على حسم الموقف في عصبة الأمم لصالحها إن استطاعت إقناع العراقيين بالاستجابة لمصالحها وسياساتها في العراق ودون التفكير بالعودة حتى إلى الاستئناس برأي الشعب الكردي أو قادته أو الاستفسار عن رأي القوميات الأخرى في كردستان.

كانت بريطانيا تطمع من وجودها في العراق تأمين مجموعة من الأهداف والمصالح الحيوية، وبالتالي وضعت تلك المصالح في كفة وولاية الموصل في الكفة الأخرى. واشترطت على الحكومة العراقية ما يلي: عند موافقة الحكومة العراقية على كفة المصالح البريطانية، ستكون ولاية الموصل جزء ملحقاً

بالدولة العراقية الملكية الدستورية، وإلا فالأمر يتعقد أكثر فأكثر، ويمكن أن تجد حلولاً أخرى سواء بدمجها مع سوريا أو تركيا، رغم أنها ما كانت تقوم بذلك إذ كان الهدف واضحاً منذ البداية. لقد وضعت الحكومة العراقية أمام أحد أمرين ولكنها حتى لم تفكر في أن تطرح فكرة قيام دولة كردية في المنطقة، رغم وجود بعض الخبراء البريطانيين الذين كانوا يعتقدون بإمكانية ذلك، ولكن لم يكن هذا رأي سلطات الاحتلال البريطانية ووزارة المستعمرات في بريطانيا. فما هي المصالح التي كانت بريطانيا تريد تحقيقها في مقابل ضم ولاية الموصل إلى الدولة العراقية الجديدة بغض النظر عن إرادة الشعب الكردي؟ يمكن تلخيص مصالحها في النقاط التالية:

* توقيع معاهدة عراقية - بريطانية طويلة الأمد تضمن للحكومة البريطانية إمكانية البقاء السياسي والعسكري في العراق عقوداً قادمة وتتمتع بمركز الدولة المنتدبة ثم الحامية للعراق.

* توقيع اتفاقية امتياز طويلة الأمد تضمن للدولة البريطانية التنقيب عن المواد الأولية وخاصة النفط الخام واحتكار استخراجه وتصديره لعقود كثيرة.

* ضمان الوجود والدور البريطاني في العراق الملكي من خلال دستور عراقي مدني يقر تلك العلاقة بين الدولة العراقية والدولة البريطانية، ثم تنظم وفق الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية والمالية والعدلية وغيرها.

* أن تسمح الاتفاقيات التي تعقدها بريطانيا مع العراق بتعزيز وجودها وفرض سياستها لا على العراق فحسب، بل وعلى إيران ومنطقة الخليج العربي، إضافة إلى أهمية استفادتها من وجودها على مقربة من حدود الاتحاد السوفييتي والهند في آن واحد.

* الهيمنة التامة على أسواق العراق التجارية وعلى مجمل النشاط الاقتصادي العراقي. وكان العراق، في حالة إلحاق ولاية الموصل به، يشكل بطبيعته الجغرافية إمكانية تطوير زراعة القطن والتبغ وعدداً من المحاصيل الصناعية الأخرى التي يمكنها تزويد المصانع البريطانية بالموارد الزراعية الأولية بأسعار زهيدة.

كانت بريطانيا تتمتع بموقف قوي في عصبة الأمم إذ أنها استطاعت أن تشتري سكوت الولايات المتحدة الأمريكية على ما تقوم به في العراق وتتراجع عن المبادئ التي أعلنها الرئيس ولسن في مقابل حصولها على حصة في امتيازات النفط الخام في العراق، وكذا فرنسا، إضافة إلى مساومات أوروبية أخرى مع فرنسا تشمل منطقة الروهر المتنازع عليها بين فرنسا وألمانيا(١٤٤).

فعلى سبيل المثال لا الحصر تم الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية على توزيع الحصص في شركة

(144) Hoepli، Henry U. England im Nahen Osten. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 99-111.

نفط العراق على النحو الآتي، وهو ما تحقق فعلاً بعد الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره:

جدول ١

يوضح توزيع أسهم امتيازات التنقيب

عن البترول في العراق وفق اتفاقية عام ١٩٢٦(١٤٥)

الشركات الأمريكية	٢٣,٧٥٪
الشركات الفرنسية	٢٣,٧٥٪
شركة شل	٢٣,٧٥٪
شركات النفط الفارسية	٢٣,٧٥٪
كالوست سركيس كلبنكيبان	٥,٠٠٪
المجموع	١٠٠,٠٠٪

المصدر: سليمان، حكمت سامي. نفط العراق. دراسة سياسية اقتصادية.

دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. دمشق. ١٩٥٨. ص ٩١.

علماً بأن المفاوضات حول هذه المسالة ومع العراق قد تم الاتفاق الأولي عليه في عام ١٩٢٢. ولكن المفاوضات السرية مع الولايات المتحدة الأمريكية كانت صعبة للغاية، إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد مواقع لها ليس في العراق فحسب، بل في المنطقة بأسرها، ومنها البحرين والكويت. ويعرب الباحث الأمريكي دافيد.هـ. فيني (David H. Finnie) في كتاب تحت عنوان بترول الصحراء صادر عن جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية عن استغرابه من موافقة بريطانيا على دخول المصالح الأمريكية في المنطقة، حيث كتب يقول: "ولم يكشف النقاب كلياً حتى الآن عن السبب الذي حمل البريطانيين على قبول إدخال المصالح الأمريكية في شركة نفط العراق وعلى الرضوخ للضغط الأمريكي فيما يتعلق بالبحرين والكويت"(١٤٦). ولكن أصحاب الدار أدرى، رغم عدم وجودهم في تلك المفاوضات الصعبة بين الطرفين الأمريكي والبريطاني، إذ أن المساومات السياسية على تقسيم

(١٤٥) علينا أن نلاحظ بأن توزيع الحصص قبل الحرب كان على وجه آخر، إذ لم تكن الولايات المتحدة طرفاً فيها، بل كانت ألمانيا، التي فقدت حصتها من جراء الحرب. وبسبب مناورات الولايات المتحدة والمبادئ التي طرحها ولسن في حينها أجبرت بريطانيا على المساومة.

(١٤٦) فيني، دافيد. هـ. بترول الصحراء. مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة والنشر. بيروت – نيويورك. منشورات مكتبة الأهالي. بيروت. ١٩٦٠. ص ٦٤.

مناطق النفوذ في أسلاب الدولة العثمانية والضغط الأمريكي على بريطانيا في مجلس عصبة الأمم بشأن العراق وولاية الموصل والموقف من المسألة الكردية، وكذلك الموقف من النفط في بلاد فارس، أجبرت الحكومة البريطانية وشركاتها الاحتكارية على التنازل والموافقة على تقسيم الحصص كما جاء في أعلاه. وحافظت بريطانيا على حصة الأسد من خلال شركة شل وشركة النفط الفارسية.

في عام ١٩٢١ استطاع الجناح اليساري للقوى القومية البرجوازية في تركيا الحصول على الأكثرية والتأثير المباشر في "مجلس المبعوثان"، وقرر إجراء تعديلات جوهرية على الدستور العثماني الذي جاءت به في حينها الحركة الدستورية التركية في عام ١٩٠٨. وفي نفس العام أمكن التوقيع على اتفاقية صداقة مع الاتحاد السوفييتي وجرى تنازل متبادل عن مناطق معينة كانت مثار حروب عديدة بين روسيا والدولة العثمانية، كما جرى تخفيف ملموس من الضغوط الإيطالية والفرنسية على تركيا التي استطاعت أن تدفع بالقوات اليونانية إلى الوراء وتنزل بها ضربة قوية، وبالتالي انتهت الحرب بينهما لصالح تركيا. وعلى إثر هذه النتائج تعززت مواقع الجنرال مصطفى كمال أتاتورك وتسنى له إلغاء نظام السلطنة في تركيا في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٢٢(١٤٧). منحت هذه النجاحات المتلاحقة الحكومة التركية الجديدة المزيد من القوة والشعور بإمكانية نجاحها في الحصول على ولاية الموصل إن هي قامت بطرح خلافها مع العراق حول هذه الولاية في عصبة الأمم. وكانت بريطانيا، باعتبارها الدولة المنتدبة على العراق، هي التي تقوم بتمثيل العراق في عصبة الأمم. وطرحت المشكلة فعلاً في مؤتمر لوزان للسلام ١١ في تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٢٢ على عصبة الأمم وبدأ الحوار حولها في ٢٣ كانون الثاني/يناير من عام ١٩٢٣. طرح ممثل تركيا عصمت باشا المشكلة وأشار إلى أبعادها ملخصاً ذلك، كما جاء في الوثائق الرسمية للمؤتمر، "بنقاط ستة، وهي كما يلي:

١- يشكل الأتراك والكرد أكثرية السكان في ولاية الموصل.

٢- إن السكان قد أعلنوا عن رغبتهم بالوحدة مع تركيا عبر ممثليهم وتمثيلهم في مجلس المبعوثان وفي أشكال أخرى من التعبير عن هذه الرغبة.

٣- وتعتبر ولاية الموصل من الناحيتين الجغرافية والسياسية جزءً مندمجاً من منطقة الأناضول ومتكاملة معها.

٤- كل الاتفاقيات التي وقعتها بريطانيا منذ عام ١٩١٤ حول هذه المنطقة تعتبر غير شرعية وتناقض إرادة شعوبها.

٥-إن امتلاك الموصل يعتبر لأسباب إستراتيجية مسألة حياتية مهمة بالنسبة إلى تركيا.

(147) Werner، Ernst & Mqrkov، Walter. Geschichte der Tuerken. Akademie Verlag. Berlin. 1979. S. 249.

٦- جرى احتلال ولاية الموصل من جانب القوات البريطانية بعد التوقيع على اتفاقية مودروس حول إيقاف القتال وهي تجاوز على بنود الاتفاقية"(١٤٨).

عند قراءة هذه الملاحظات يستطيع الإنسان أن يقدر مدى المغالطة التي احتوتها. ويمكن الاستناد في ذلك إلى البيانات التي استندت إليها اللجنة الدولية في حينها وهي تخص الفترة ١٩٢٣-١٩٢٤، وكانت على النحو التالي:

جدول ٢

التوزيع السكاني لولاية الموصل حسب القومية بالنسب المئوية لسنتي ١٩٢٣/١٩٢٤

القومية	بيانات الحكومة العراقية	بيانات الحكومة التركية	بيانات الحكومة البريطانية
الكرد ومنهم الأيزيديون	٦٥,٠	٥٦,٠	٥٧,٩
العرب	٢٠,٨	٨,٦	٢٣,٧
الترك	٤,٨	٢٩,٢	٨,٤
المسيحيون	٧,٧	٦,٢	٧,٩
اليهود	١,٧	-	٢,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: محمد، خليل إسماعيل إقليم كردستان العراق: دراسات في التكوين القومي للسكان. مطبعة صلاح الدين. أربيل. ١٩٩٨، ص١٤٥.

ويستدل من هذا الجدول على ما يلي:

* إن بيانات الحكومات الثلاث تتفق على أن السكان الكرد في ولاية الموصل يشكلون الأكثرية بغض النظر عن التباين في النسب، إذ أنها تزيد عن النصف في كل الأحوال. ويبدو الفارق كبيراً بين تقدير الحكومة البريطانية والحكومة التركية من جهة والحكومة العراقية من جهة أخرى.

* وتتقارب بيانات الحكومة العراقية والحكومة البريطانية بشأن السكان العرب، وهم يأتون بالدرجة الثانية، إذ تزيد نسبتهم عن ٢٠٪ من إجمالي سكان الولاية.

* ويبرز الاختلاف الكبير في تقدير السكان التركمان، إذ أن الحكومة تقدرهم بأكثر من ٢٩٪ في حين كانت بيانات الحكومتين العراقية والبريطانية تشير إلى أنهم لا يزيدون عن ٤،٨٪ وفق الحكومة

(148) Hoepli، Henry U. England im Nahen Osten. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 101-102.

البريطانية، و٨،٤٪ وفق الحكومة العراقية.

* وتتقارب من جديد أرقام السكان من آشوريين وكلدان وسريان وأرمن في ولاية الموصل، مع أن بيانات الحكومة التركية تحاول تخفيض عددهم، كما فعلت بالنسبة للسكان الكرد.

* أما بصدد السكان اليهود فأن بيانات الحكومتين العراقية والبريطانية مختلفة ولكنها لا تلغي وجودهم، في حين لا تتضمن البيانات التركية أي وجود لليهود. وهو أمر مخالف للواقع حينذاك.

* وتشير البيانات المتوفرة التي تضمنها تقرير لجنة عصبة الأمم إلى أن أكثرية العرب وجدوا في مدينة الموصل، في حين كانت غالبية الكرد، وبضمنهم الكرد الأيزيدية، قد تمركزوا في المدن والأرياف المحيطة بمدينة الموصل.

* وفي ضوء هذه البيانات يمكن الإشارة إلى أن أكثرية سكان ولاية الموصل كانت: الكرد، العرب، الآشوريون والكلدان والسريان والأرمن، التركمان واليهود على التوالي.

لم تكن الحجج المطروحة مقبولة في عصبة الأمم. وجاء الرد في حينها من اللورد كورزون (Lord Curzon)، الذي مثل بريطانيا في العصبة. وطرح وجهة نظر مخالفة لتركيا، ولكنه لم يشر إلى الأهداف الحقيقية التي كانت تحرك بريطانيا لمثل هذا الدمج مع العراق، ونقصد به موقفها من الثروات الأولية المتوفرة في هذه المنطقة. جرى تأجيل النظر في الخلاف، إذ طلبت عصبة الأمم من بريطانيا وتركيا الدخول في مفاوضات مباشرة من أجل حل المشكلة بالطرق السلمية، وفي حالة عجزها عن الوصول إلى حل تعرض المشكلة ثانية بعد سنة واحدة من تاريخه، أي في عام ١٩٢٣ على عصبة الأمم ثانية. وبعد مرور عام من المفاوضات لم يتوصل الطرفان إلى قرار أو موقف مشترك، مما أدى إلى طرح المشكلة ثانية على عصبة الأمم.

وفي مؤتمر لوزان المنعقد في نيسان/أبريل-تموز/يوليو ١٩٢٣ درست القضية على عجل ودفعت باتجاه التفاوض ثانية في محاولة جديدة للوصول إلى اتفاق معين بشأنها، وحدد لهذا الغرض تسعة شهور، على أن تعرض على العصبة في مؤتمرها القادم في حالة تعذر الوصول إلى اتفاق. وطرحت القضية للمرة الثالثة بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٢٤ على مؤتمر السلام في لوزان، وفي الثلاثين من الشهر نفسه تقرر تشكيل لجنة حيادية للقيام بدراسة ميدانية للتعرف على موقف السكان من الاندماج بالعراق أو بتركيا، ولم تطرح اللجنة موقف السكان من إقامة دولة كردية أو حكم ذاتي في كردستان. تشكلت اللجنة الحيادية الدولية للتحقيق من "الكونت بول تلكي الجغرافي المشهور ورئيس وزراء المجر سابقاً، والسيد دي ويرسن الوزير المفوض السويدي في رومانيا (بوخارست) والكولونيل بولس ضابط عقيد متقاعد من الجيش البلجيكي"(١٤٩).

(١٤٩) البرقاوي، أحمد رفيق. العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا. دار الرشيد للنشر. وزارة الثقافة والإعلام. الجمهورية العراقية. بغداد. ١٩٨٠. ص ٩٦.

بدأت اللجنة أعمالها في الموصل بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير من عام ١٩٢٥. وكان مجلس الوزراء العراقي برئاسة ياسين الهاشمي قد أبدى اهتماماً كبيراً بقضية الموصل وحاول إيجاد معادلة معقدة بين المصالح العراقية والرغبة الحقيقية في أن تبقى الموصل جزءاً من العراق من جهة، وبين إدراك ما تسعى الحكومة البريطانية إلى تحقيقه من مصالح في العراق لقاء القبول بدمج ولاية الموصل بالعراق من جهة ثانية. كما أن الحكومة كانت حريصة على عدم وقوع مشكلات في المنطقة لكي لا يتعرقل اتخاذ القرار المناسب لها من جانب عصبة الأمم في هذا الاتجاه.

لقد برزت خلافات بين الحكومة العراقية واللجنة حول صياغة الأسئلة التي يفترض أن توجه لسكان المنطقة، إذ جاء في الأسئلة ما يلي: أولاً- هل تفضلون الإنكليز أم الترك؟ ثانياً- ماذا تفعلون إذا انسحب الإنكليز من العراق؟ وانصب احتجاج الحكومة العراقية حول السؤال الأول، إذ كانت ترى ضرورة أن يكون السؤال على النحو التالي: هل تفضلون العراقيين أم الترك؟ رفضت اللجنة هذا الاعتراض واعتبرته تدخلاً في شؤونها، وأن "لها الحق، ومن واجباتها، أن تجري تحقيقاً دقيقاً في كل الأمور التي تمس مستقبل الأراضي المتنازع عليها بدون أن يعترض على عملها هذا..."(١٥٠). ثم سويت المشكلة بهدوء. ولم يكن في ذهن اللجنة ولا في ذهن حكام بريطانيا أو العراق أن يطرحوا السؤال التالي: هل تفضلون حكومة ودولة خاصة بكم أم تريدون الاندماج مع العراق أو تركيا؟ وهو السؤال الأكثر معقولية وانسجاماً مع الغالبية العظمى من السكان في ولاية الموصل.

وفي حينها جرى حديث بين اللجنة والشيخ عجيل الياور، رئيس عشائر شمر العربية في ذلك التاريخ كما نقله إلينا ساطع الحصري: "أنا - مع عشائري - حاربت مع الأتراك ضد الإنكليز، وبقيت أحاربهم -بجانب الأتراك- من جنوب العراق حتى شماله، وعندما استولى الإنكليز على الموصل، انسحبت -مع عشائري- إلى الشمال، إلى ديار بكر، وبقيت هناك، مع الأتراك، ولكني... عندما علمت بأنه تكون في العراق حكومة وطنية، تركت الأتراك، ورجعت إلى العراق..." ثم ختم حديثه بقوله: "وتفهمون من ذلك: أني أود أن أبقى مع العراق، بطبيعة الحال"(١٥١)، ولكن لم ينقل إلينا جواب الكرد حول هذه المسألة الحيوية، إذ كان المفروض أن يكون عمل اللجنة موجه بالأساس إلى الأكثرية السكانية وليس إلى الأقلية وحدها.

في ١٩ آذار/مارس ١٩٢٥ أنهت اللجنة أعمالها وغادرت العراق. ثم رفعت بتاريخ ١٦ تموز/يوليو من نفس العام تقريرها المؤيد والموقع عليه من أعضاء اللجنة بالإجماع إلى عصبة الأمم

(١٥٠) الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٥٥/ ,٢٥٦

(١٥١) الحصري. ساطع (أبو خلدون). الأعمال القومية لساطع الحصري في ثلاثة أقسام. القسم الثالث. مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة التراث القومي. ط ٢. بيروت. ١٩٩٠. ص ١٥١.

والذي رأى إلحاق ولاية الموصل بالعراق. "تضمن التقرير خمس فقرات تناقش المسائل التالية:

١- الواقع الجغرافي والبنية الإثنية للسكان.

٢- الناحية التاريخية.

٣- الناحية الاقتصادية.

٤- الناحية الإستراتيجية للمنطقة.

٥- والجوانب السياسية للمشكلة المتنازع عليها"(١٥٢).

قدر التقرير تعداد السكان الكرد بنصف مليون نسمة والأتراك بحدود ٥٠ ألف نسمة في ولاية الموصل. كما أشار إلى أن ثلاثة أرباع سكان مدينة الموصل هم من العرب وحوالي ربع السكان من المسيحيين (النسطوريين والكلدان)، وأن هناك قلة من اليهود، وأن الأيزيديين يقطنون شمال الموصل وجبل سنجار. أما الكرد فيقطنون في مناطق أربيل والسليمانية ودهوك وكركوك، في حين يقطن التركمان في جنوب المنطقة المتنازع عليها، أي في كركوك. وبالتالي أبطل ابتداءاً الادعاء التركي بأن غالبية سكان المنطقة من الأتراك ثم الكرد، إذ ثبت أن الكرد هم الذين يشكلون أكثرية السكان في الولاية ككل(١٥٣).

واقترح التقرير أن يتم ربط هذه المنطقة بالعراق وعلى أساس خط الحدود المسمى بخط بروكسل، في ما إذا وافق العراق في أن يبقى تحت الانتداب البريطاني ٢٥ سنة قادمة من تاريخ إعداد التقرير على اعتبار أن البنية التحتية والإدارية في العراق غير مؤهلة لإدارة هذه المنطقة التي كانت في الإدارة العثمانية قبل ذاك. وعند رفض ذلك إما أن يؤجل قرار ربط الموصل بالعراق أو أن تربط مباشرة بتركيا. ورغم المحاولات الكبيرة التي بذلتها تركيا لعرقلة صدور قرار من عصبة الأمم حول هذه المشكلة، بما فيها عرض المسألة على محكمة العدل الدولية الدائمة وطلبت تبيان موقفها من مدى أحقية عصبة الأمم في اتخاذ قرار بهذا الشأن. وكان جواب محكمة العدل الدولية بأن المادة ٢ و٣ من

(152) Hoepli، Henry U. England im Nahen Osten. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 106.

(١٥٣) بخلاف ما جاء في تقرير اللجنة أشار السيد أحمد رفيق البرقاوي في كتابه الموسوم "العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢" على الصفحة ٩٧ إلى "أن المنطقة المتنازع عليها يقطنها عرب وكرد ومسيحيون (أثوريون) وأتراك ويزيديون ويهود وقد ذكروا بحسب أهميتهم العددية". ولكن هذه الترجمة، في أحسن الأحوال، غير صحيحة، إذ أن التقرير يشير إلى الكرد أولاً، ومن ثم العرب على مستوى الولاية، وهي المنطقة المتنازع عليها. أما مدينة الموصل عند ذاك يكون الأمر صحيحاً أن نبدأ بأكثرية عربية. كما أن التقرير لم يشر إلى الأثوريين، بل إلى(النسطوريين والكلدان).

اتفاقية لوزان للسلام تتفق تمام الاتفاق بمثل هذا الحق. وأخيراً صدر في الحادي عشر من شهر آذار/ مارس من عام ١٩٢٦ قرار عصبة الأمم بحق المملكة العراقية في ولاية الموصل مع تمديد اتفاقية الانتداب القائمة ٢٥ سنة أخرى.

ترك التقرير فسحة واسعة للحكومة البريطانية على المساومة مع العراق قبل صدور قرار عصبة الأمم. وكان هذا الوقت كافياً لتنفيذ المشروعات التي طرحتها الحكومة البريطانية. فقد تمت الموافقة في عام ١٩٢٤ على منح امتياز التنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره إلى الشركة البريطانية وفق اتفاق على توزيع معين للحصص بين الشركات الاحتكارية، ولم يستطع العراق انتزاع حصة له في هذه الشراكة. وفي عام ١٩٢٥ تم الاستفتاء على القانون الأساسي العراقي والمصادقة عليه من جانب مجلسي النواب والأعيان والملك، ثم تمت مصادقة المجلس على تعديل معاهدة عام ١٩٢٢ لصالح بريطانيا في عام ١٩٢٦ وقبل صدور قرار عصبة الأمم باعتبار الموصل جزءاً من العراق.

إن المشاهد التي نظمتها الدولة البريطانية في العراق وبالتعاون مع عصبة الأمم والصراعات والمناورات والمؤامرات التي خاضتها في العراق مع الحكومة العراقية من جهة، ومع الملك فيصل والبلاط من جهة أخرى، ومع القوى الأخرى المتحالفة معها داخل الحكومة العراقية من جهة ثالثة، إضافة إلى دور عصبة الأمم واللجنة المساندة لدور بريطانيا في العراق، ساعدت الحكومة البريطانية على تمديد الفترة الواقعة بين تأسيس الدولة العراقية ودمج ولاية الموصل بالعراق بهدف الحصول على المكاسب التالية:

١- القضاء عسكرياً على حكومة الشيخ محمود الحفيد التي تشكلت في السليمانية في عام ١٩٢٢ وبالاتفاق مع الحكومة العراقية وسكوتها عن ذلك، رغم أن الحكومة البريطانية ذاتها كانت قد وافقت على أن يكون الشيخ محمود الحفيد حكمداراً أو حاكما على هذه المنطقة منذ عام ١٩١٨. وكانت مؤامرة جبانة من جانب بريطانيا ضد الشعب الكردي الذي وعدت بعض قادته بإقامة حكم مركزي للكرد أو دولة مركزية للكرد أو حكم ذاتي مستقل، ولكنها نكثت بوعدها.

٢- المساومة مع الحكم في العراق للحصول على امتياز النفط الخام وعقد اتفاقيات مخلة باستقلال وسيادة العراق في مقابل جعل ولاية الموصل كلها جزءاً من الدولة العراقية الحديثة، إذ في أعقاب القضاء على حكومة الشيخ محمود الحفيد تم تنفيذ الصفقات تدريجاً.

وبعد مرور ما يقارب من ثمانية عقود على ذلك يبدو لنا، ومن قراءة تفاصيل المفاوضات حينذاك بأن الوضع لم يكن في كل الأحوال سهلاً أمام النخبة الجديدة التي بدأت تمارس الحكم في ظل الهيمنة الاستعمارية البريطانية. فهي من جانب كانت قد أصيبت بخيبة أمل في إقامة الوحدة العربية التي وعد الشريف حسين بها، وأصبحت من جانب أخر يهمها توسيع الدولة العراقية بغض النظر عن مطالب القوميات الأخرى التي تعيش في العراق، بل كانت ترى من حقها جعل كردستان الجنوبية جزء

من العراق الحديث، وليس الموصل وحدها، كمدينة وضواحيها، بل ولاية الموصل بكل أقسامها العربية والكردستانية. وهنا حصل التواطؤ بين سلطات الاحتلال البريطانية والحكومة العراقية وبدأت المساومات على حساب حقوق الآخرين. وكل الدلائل تشير إلى أن النخبة الحاكمة العربية كانت تحمل في كل الأحوال حينذاك نفس الذهنية التي تربت عليها في إطار الدولة العثمانية، الذهنية الشوفينية والرجعية والرغبة في التوسع والهيمنة على الآخرين، ولكنها كانت في الوقت الذي تطالب بالحرية لنفسها. وكل التجارب التي مرت بها البشرية تؤكد حقيقة لا مناص من الاعتراف بها والاستفادة منها، ونعني بها أن من يطالب بالحرية لنفسه وفي الوقت نفسه يطالب أو يعمل من أجل الهيمنة على الآخر عبر مساومات مع المستعمرين لا يصل إلى الحرية ولا يتمتع بها.

وخلال تلك الفترة سعت النخبة الحاكمة العربية في العراق إلى تقليص حجم التنازلات التي تقدمها للمستعمرين البريطانيين، في مقابل الحصول على ولاية الموصل كلها ضمن الدولة العراقية، ولكنها كانت وفي كل الأحوال، وكذا الملك فيصل الأول، مستعدة لتقديم كل ما تريده بريطانيا في مقابل ذلك، خاصة وأنها بدأت تتحول تدريجاً إلى نخبة حاكمة تمثل مصالح الفئات الإقطاعية والكومبرادور التجاري الجديد الذي بدأ ينمو في ظل الهيمنة، وفي أعقاب فشل ثورة العشرين العراقية وتدافع عن استمرار وتطور العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في ظل الهيمنة الأجنبية. ويبدو للمتتبع أن الملك فيصل، الذي كان يطمح لأن يكون ملكاً على دولة عربية واسعة الأرجاء ولكنه خذل هو وعائلته من جانب الحلفاء وخاصة بريطانيا وفشل في الاحتفاظ بالتاج على سوريا وانتقل إلى العراق ليصبح فيه ملكاً، لعب دوراً مزدوجاً في هذه المرحلة المعقدة من تاريخ العراق الحديث. فكان يحفز الحكومة العراقية على الوقوف بحزم إزاء المطالب البريطانية وعدم الرضوخ التام لها وأن تطالب بالمزيد ورفض التراجع عن مطالبها من جهة، ولكنه كان من الجهة الثانية يؤكد للإنكليز بأنه يطالب الحكومة العراقية ويشجعها على الموافقة على ما تريده الحكومة البريطانية منها دون تأخير. وربما كان هذا الموقف يعبر في جوهره عن الصراع بين البقاء في السلطة وخدمة أولئك الذين جاءوا به أخيراً إلى عرش العراق بعد أن طرد من سوريا، وبين حسه "العربي القومي" في أن تبقى ولاية الموصل ضمن الدولة العراقية التي هو ملكها، وبين رغبته في أن يحقق للعراق بعض مصالحه وأن لا يتهم بالعمالة لبريطانيا والوقوف الكامل إلى جانبها. وفي هذا الصدد لم يكن يهمه كثيراً موقف الشعب الكردي من تلك القضية، خاصة وأنه أدرك بأن الحكومة البريطانية لم تعد تفكر بمنح الكرد حقوقهم المشروعة بل قررت أن تدمج كردستان الجنوبية بالعراق، وأن الخيار في أحسن الأحوال كان إلحاقها إما بالعراق أو بتركيا. وكانت الحكومة البريطانية تعرف هذا الدور الذي يلعبه الملك فيصل الأول وتلوح بورقة ولاية الموصل باستمرار، وتذكره بوعوده لها لا بالنسبة لمواقفه على النطاق العراقي فحسب، بل وعلى النطاق العربي وفي ما يخص المسألة الفلسطينية أيضاً. واستطاعت في المحصلة النهائية أن تحقق ما

سعت إليه، ونعني بذلك: جعلت ولاية الموصل جزءاً من العراق لكي تستطيع السيطرة على نفطه وموارده الأولية وأسواقه المحلية. ووقعت عقد امتياز الهيمنة على النفط في هذه المنطقة. ثم التوقيع على اتفاقية بقاء بريطانيا في العراق سنوات طويلة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وأنجزت صياغة الدستور والاستفتاء والمصادقة عليه.

وما تحقق لعرب العراق هو دمج ولاية الموصل، وليس الموصل وحدها، بالعراق، ولكن، في ذات الوقت، خسر الكرد حقهم المشروع في إقامة دولتهم الوطنية المستقلة أو إدارة ذاتية وعدوا بإحداها من جانب الحكومة البريطانية ونكثت كعادة كل المستعمرين بعهودهم ووعودهم، في حين كان الوقت حينذاك مناسباً تماماً لقيام دولة كردية تضم إليها كل أو أغلب بقاع كردستان التي وزعت بين إيران وتركيا والعراق وسوريا. وهي المشكلة التي مرت عليها عقود كثيرة وما يزال الشعب الكردي في هذه الأجزاء يدفع ضريبة كل تلك السياسات الاستعمارية بدماء أبنائه وبناته في كافة أجزاء كردستان وما زال محروما من حلمه في إقامة دولته الوطنية المستقلة. لقد جاءت المساومة بين الحكام في العراق والحكومة البريطانية على النفط وولاية الموصل لصالح الحكام العرب في العراق ولكنها لم تكن في صالح الكرد والعرب والقوميات الأخرى كشعوب لا في العراق ولا في الدول الأخرى. وهي حقيقة لا بد لنا من الاعتراف بها لصالح فهم حقيقة ما كان يجري حينذاك وما يفترض أن نشاطر به الشعب الكردي ونسانده عندما يطالب بحقوقه المشروعة، بما فيها حقه في الانفصال وإقامة دولته الوطنية المستقلة، رغم أن الشعب الكردي في العراق، وكذلك في المناطق الأخرى من كردستان، ما يزال يطمح إلى تعزيز ما تحقق له في العراق خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وأعني به إعلان قيام الاتحاد الفيدرالي لكردستان العراق ضمن جمهورية العراق الاتحادية. لا يستطيع الإنسان الواعي لحقوقه وحريته أن يطالب لنفسه بالحرية وينسى حرية الآخرين، فالحرية وممارسة حقوق الإنسان مسألة واحدة في كل مكان ولا يمكن ولا يجوز تجزأتها، وليس هناك أفضل من ترك الشعوب تختار طريقها وسبل العيش المنفرد أو المشترك، سواء تم ذلك الاختيار على أساس إقامة دولتين أو أكثر أو في دولة اتحادية واحدة متعددة القوميات والأديان والطوائف وعلى أساس الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

إن من واجب الباحث أن يشير إلى عدد من الحقائق المهمة في نهاية هذه الفقرة الخاصة بولاية الموصل، وأبرزها ما يلي:

١- لم تتم استشارة الشعب الكردي حول موقفه من الاندماج بالعراق أو إقامة دولته المستقلة، كما كان موعوداً بها، وبالتالي فقد تم التآمر عليه. وشاطرت النخبة الحاكمة العربية في العراق هذا التآمر والمساومة.

٢- كانت غالبية الكرد تطالب بإقامة الدولة الوطنية، رغم وجود آخرين، وهم قلة، كانوا لا يريدون

ذلك لأسباب دينية أو مصالح شخصية. ويمكن العودة إلى رفيق حلمي في إجابته عن سؤال وجه له في أوائل الخمسينات، كما ورد في كتاب "مشكلة الموصل" للدكتور فاضل حسين. سأل مؤلف الكتاب الشخصية الكردية المعروفة رفيق حلمي "عما إذا كان هناك جماعة من الكرد طالبت بتأسيس حكومة كردية وطنية تحت الانتداب البريطاني فقال نعم وهذه الجماعة مؤلفة من المثقفين ورؤساء العشائر والأسر الكبيرة وقد اشتغلوا سراً في العراق وفي خارجه من أجل الاستقلال الكردي وذلك منذ أيام الإمبراطورية العثمانية وأضاف أن أولئك الكرد بنوا مطالبهم على معاهدة سيفر. وقال كانت جماعة كردية أخرى من رجال الدين وموظفي الحكومة وضباط الجيش العثماني قد أيدت تركيا فأما رجال الدين فكانوا متأثرين بالعاطفة الدينية وأما الموظفون والضباط فكانوا مدفوعين بمصالحهم الشخصية. وأضاف الأستاذ رفيق حلمي بأن الذين أيدوا العراق كانوا في الغالب من التجار والملاكين وقد كانوا متأثرين بالأسباب الاقتصادية..."(١٥٤).

٣- لم يكن الشعب الكردي راغباً في البقاء تحت الهيمنة التركية، إذ أن معاناته السابقة أكدت ذلك. ففي الفترة التي كانت تجري المفاوضات حول ولاية الموصل في عصبة الأمم وقعت ثورة الشيخ سعيد في القسم الغربي من كردستان، أي كردستان تركيا. ووجهت الحكومة التركية الجديدة ضربات قاسية وموجعة للحركة الشعبية. وما تزال الكلمات التي تحدث بها العنصريون الأتراك حينذاك تذكر بتلك القسوة الشرسة في مواجهة مطالب الشعب الكردي. فقد نقل الأستاذ إبراهيم أحمد في كتابه الموسوم "الكرد والعرب" عن كتاب "أتاتورك" المطبوع بالعربية والموزع من قبل الحكومة التركية وصفاً عما جرى للكرد من مجزرة وحشية، حيث جاء في الكتاب المذكور ما يلي: "**أي والله لقد اندحر الكرد وكان القضاء عليهم مبرماً رهيباً! الطائرات تصب عليهم من السماء دماراً، والمدافع من فوهاتها ترسل حمماً، والبنادق ترسل ناراً، والسيف يحز الرؤوس، والخناجر تبقر البطون وأربعون ألفاً من الجنود ألهبهم كمال بخطبة نارية يقفزون في بلاد الكرد من رابية إلى رابية إلى قمة، ثم إلى الوهاد ينحدرون، والناس يقتلون، والقرى يحرقون.. وتشرق شمس ٢٨ يونيه ١٩٢٥ على مشانق تتدلى منها حبال تتأرجح بجثث خمسة وأربعين زعيماً من زعماء الكرد... وأخيراً ها هو زعيمهم الأكبر الشيخ سعيد يتقدم إلى المشنقة مبتسماً**"(١٥٥). كيف نقرأ هذا النص؟ من السهولة بمكان أن نشخص ما يلي:

* كانت الحكومة التركية الجديدة قد صممت في عام ١٩٢٥ على سحق الحركة الكردية (الانتفاضة) بكل السبل المتوفرة لديها، وكان الدافع وراء ذلك ذهنية توسعية وعنصرية واستبدادية

---

(١٥٤) حسين، د. فاضل مشكلة الموصل. ط ٣. مطبعة أشبيلية. بغداد. ١٩٧٧. ص ٢٣١.

(١٥٥) أحمد، إبراهيم. العرب والكرد. صدر أول مرة عام ١٩٣٧، ثم أعيد طبعه في عام ١٩٦١. مطبعة صلاح الدين. بغداد. ١٩٦١. ص ٣٤/ ٣٥ (التشديد من الباحث. ن. حبيب)

في آن واحد، تماما كما حصل مع سكان المنطقة من الأرمن في عام ١٩١٥.

* لم تتورع عن استخدام أبشع السبل المعروفة عند القوى الحاكمة التركية، بما في ذلك قتل عشرات آلاف البشر وإعدام ٤٥ زعيماً كردياً لتحقيق الغاية المنشودة.

* وأن القوات التركية كانت تطارد الكرد في أرضهم الكردية في الجبال والوهاد وتحرق الزرع والضرع، وهو بعكس ما كان الادعاء القائل بعدم وجود شعب كردي أو أرض كردستانية، بل هم من الأتراك الجبليين!

* أن المناضلين الكرد، ومنهم قادة الحركة، قد استشهدوا في سبيل حقوق الشعب الكردي المشروعة والابتسامة لم تختف من وجوههم. وهذه الظاهرة تأكيد إيمانهم بقضيتهم العادلة.

٤- أكد المثقفون الكرد على امتداد تلك الفترة أنهم يكنون للعرب الود النضالي ويريدون التحالف معهم في النضال ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية، ولكنهم يتطلعون في الوقت نفسه إلى الانعتاق والحرية وتقرير المصير. وهي المسألة التي لم يسع أغلب القادة السياسيين العرب حينذاك إلى فهم هذا المطلب العادل. فالسياسي الكردي البارز الراحل الأستاذ إبراهيم أحمد اختتم كتابه الموسوم "العرب والكرد" بما يلي: "أما القاعدة الأساسية التي يجب أن تبنى عليها العلاقات ليس بين الشعبين الكردي والعربي فحسب، بل بين شعوب الأرض قاطبة، والتي بدونها يكون السلام العالمي، وتآخي الشعوب وتعاونها، تعابير جوفاء سخيفة: هي اعتراف كل شعب للآخر بحقه في الاستقلال استقلالاً فعلياً لا صورياً، ضمن حدوده الطبيعية، وبسيادته التامة في إدارة جميع شؤونه الخاصة والعامة، وتنظيم العلاقات بين الشعوب تنظيماً اختيارياً يكون القصد منه التعاون في ما يعود بالخير والسعادة على الإنسانية، كل ذلك على أساس من الحرية والمساواة، وتقديم الشعب الواحد للآخر جميع المساعدات المستطاعة لتحسين حالته الاقتصادية وتنمية ثقافته الخاصة، حتى يستطيع المساهمة في إشادة صرح المدنية العالمية، وتحقيق الديمقراطية الشاملة"(١٥٦).

٥- خذلت الحكومة البريطانية الشعب الكردي تماماً كما خذلت الحكومة العراقية هذا الشعب، التي كانت في غالبيتها عربية، من دعم مطالب الشعب الكردي المشروعة ومساندته في نضاله. ولم تكتف بذلك، بل قامت الحكومتان بشن حملات عسكرية غير قليلة ضد الشعب الكردي لإرغامه لا على قبول الاندماج بالعراق وحسب، بل ومصادرة حقه في الحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية والتدريس باللغة الكردية وتوجيه الموارد المالية الضرورية للتنمية والتطوير في المنطقة...الخ خلال تلك الفترة، رغم كل وعود وقرارات عصبة الأمم حينذاك.

٦- وكان لتلك السياسات التي مارسها نظام الحكم الملكي في العراق تأثيره البارز والمتواصل في

(١٥٦) نفس المصدر السابق. ص ٦٢.

سياسات الحكومات المتعاقبة بعد انتهاء الانتداب على العراق وفي العهود الجمهورية التالية حتى الوقت الحاضر. وهي بالتالي مسؤولة أيضاً عن كل ما تعرض له هذا الشعب من محن وويلات على امتداد الفترة المنصرمة منذ قيام الدولة الملكية في العراق.

٤- إلحاق كردستان الجنوبية بالدولة العراقية الحديثة

لم تكن انتفاضة السليمانية عام ١٩١٩ حركة عفوية انطلقت من رغبة وإرادة فرد واحد هو الشيخ محمود الحفيد، بل كانت تجسيدا لرغبة وطموح الجماعات الواعية من الشعب الكردي التي كان في مقدورها تحريك المجتمع الكردي في المدينة والريف لصالح المطالبة بحقه في الوحدة وفي تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية على أرض كردستان. ولكن الوعي القومي والسياسي والاجتماعي لم يكن في أوساط الشعب الكردي عميقاً أو شاملاً بسبب طبيعة المجتمع وبنيته الاقتصادية وسيادة علاقات البداوة والرعي والعلاقات الإنتاجية الإقطاعية في الزراعة. كما لم تكن القوى السياسية والاجتماعية مهيأة لخوض معركة كبيرة من هذا النوع في ظل العلاقات التنافسية التي كانت سائدة في ما بين العشائر الكردية. ولذلك كانت تضحيات مجتمع السليمانية كبيرة من أجل تأمين هذا الهدف، الذي راود الرواد الأوائل في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ثم تنامي وأصبح قاب قوسين أو أدنى بوعود الحلفاء بتحقيقه. أو هكذا بدا للمتفائلين الكرد الذين كانوا يعملون من أجل هذا الهدف، ولم ينتبهوا إلى طبيعة المؤامرات الاستعمارية التي كانت تدار وكانت تقودها بريطانيا العظمى باتجاه تحقيق مصالحها على المدى القريب والبعيد، على حساب مصالح شعوب المنطقة، ومنها مصالح الشعب الكردي. فانتفاضة السليمانية جاءت تعبيرا عن تلك الرغبة الجارفة في تحقيق هذا الهدف، واحتجاجاً على أولئك الذين تنكروا لوعودهم التي أعطوها لقادة الحركة الكردية في الداخل والخارج. ولكنها لم تأخذ بنظر الاعتبار موازين القوى حينذاك، المختلفة لصالح الهيمنة البريطانية. وما كان في مقدورها أن تأخذ ذلك بنظر الاعتبار بسبب طبيعتها ومستوى تطور الوعي السياسي في صفوف القيادة والمجتمع. فماذا كانت النتائج العملية لانتفاضة الشعب الكردي في السليمانية؟

يفترض أن تؤخذ انتفاضة السليمانية، أو كما تسمى شعبياً بثورة ١٩١٩، في سياق المرحلة واعتبارها جزء من حركة الشعب الكردي، التي شهدت قبل ذاك وفيما بعد العديد من الهبّات والانتفاضات الشعبية. وإذ كانت الحركات التي سبقتها قد عجزت عن تحقيق الطموحات، فأن انتفاضة الشعب الكردي في عام ١٩١٩ عجزت هي الأخرى عن تحقيق أهدافها الأساسية في إقامة دولة كردية مستقلة أو حكم ذاتي لكردستان أو لأجزاء منها. ولكن، وهذه الحقيقة، التي تجلت في ثورة العشرين العراقية أيضاً، تستوجب التحري عن الأسباب أو الإجابة الممكنة عن السؤال التالي: ما هي العوامل الكامنة وراء ذلك الفشل الذي منيت به جماهير الانتفاضة وقيادتها رغم تضحياتها الغالية؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تستوجب الإحاطة بظروف كردستان حينذاك والصراعات الدولية

والإقليمية حولها والعوامل المؤثرة بصورة مباشرة وغير مباشرة على حركة المجتمع وفعله. ويمكن في هذا الصدد إبداء الملاحظات التالية(١٥٧):

* اقتصار الانتفاضة على منطقة محدودة من كردستان وعدم شمولها لمناطق أخرى منها، رغم أهمية مدينة السليمانية. وكان هذا حال بقية الحركات السابقة التي فشلت بدورها، إذ أنها كانت محلية ومحصورة في منطقة معينة دون غيرها، إذ كان يسهل توجيه القوى العسكرية ضدها وخنقها في مهدها.

* إن اقتصارها على مناطق عشائر معينة دون غيرها وعجزها عن تحقيق التحالف الضروري مع بقية العشائر، أي تأمين اتحاد عشائري واسع يساهم في تأمين المواجهة الأفضل، ارتبط بطبيعة النهج العشائري والصراعات التي كانت تدور بين العشائر والرغبة في القيادة الفردية التي لم تكن سمة العشائر الكردية وحدها، بل هي سمة مشتركة لكل النظام العشائري في البلدان المختلفة.

* غياب القيادة المركزية والتنظيم الفعال وتغليب المصالح الضيقة على المصالح القومية الأعلى شكلت العقبة الفعلية أمام التعاون بين العشائر الكردية. وهي إشكالية لا تمس المجتمع الكردي وحده، بل جميع الحركات المناهضة للهيمنة الاستعمارية في تلك الفترة، بما فيها ثورة العشرين مثلاً، خاصة وأن هدف الانتفاضة لم يكن واضحاً تماماً. وإذا كان الهدف واضحاً لمجموعة صغيرة من الناس فأنه لم يكن كذلك بالنسبة للجمهرة الواسعة من أبناء العشائر المنتفضة. وبالتالي لم يكن في مقدور المجتمع العشائري الإقطاعي حينذاك توحيد الشعب، إذ أن أهداف قيادات المجتمع الإقطاعي تختلف عن أهداف الوحدة الوطنية والقومية التي يمكن لفئات البرجوازية الوطنية المطالبة بها والدفاع عنها.

* وفي حينها لم تكن في المنطقة الكردية فئة برجوازية فعلية نامية، وأن المجموعة الصغيرة التي وجدت في قطاع التجارة لم تلعب دورها الملموس في العملية الثورية حينذاك، كما لم تكن هناك برجوازية صناعية حديثة، وجل ما وجد صناعات يدوية بسيطة، كما هو حال بقية أنحاء كردستان أو العراق مثلاً. لهذا كانت الانتفاضة تقاد من قبل القوى العشائرية والدينية ذات الطبيعة الأبوية. ورغم أن أبناء العشائر يتأثرون بمثل هذه العلاقات، وخاصة الدينية منها، ولكنها تبقى محدودة الأثر في عمليات نضالية تحررية. ولا شك في أن المنازعات القبلية أو العصبية القبلية لعبت دورها في إضعاف الوحدة الضرورية لمثل هذا النضال. وبتعبير أدق تميز الوضع الجماهيري العام في كردستان حينذاك بغياب الوعي القومي الكردي، كما كان هذا الواقع سائداً في وسط وجنوب العراق.

* وتولى البريطانيون تصفية هذه الحركة بعد سيطرتهم على المنطقة ووجود قواتهم فيها، وكانت

(١٥٧) في حوار مع الصديق الدكتور زهدي الداوودي توصلنا إلى تسجيل النقاط التالية باعتبارها من جملة العوامل التي كانت وراء فشل الانتفاضة.

الفجوة واسعة بين القوات البريطانية وقوات الانتفاضة في خمسة اتجاهات، وهي:

١- الأسلحة الحديثة التي كانت في أيدي القوات البريطانية بالمقارنة مع الأسلحة القديمة والبالية والقليلة التي كانت بيد المنتفضين.

٢- القدرات القتالية والتدريب المتواصل والضبط الشديد لدى القوات البريطانية بالمقارنة مع القدرات القتالية الضعيفة والتدريب المحدود والانضباط الضعيف للمقاتل العشائري رغم شجاعته واستعداده للتضحية.

٣- القيادة المركزية المنضبطة والحديثة والفعالة، بالمقارنة مع القيادة العشائرية للمنتفضين.

٤- العجز عن تحقيق التحالفات الضرورية والتعبئة المناسبة وتأمين التموين الضروري للمقاتلين.

٥- التسرع في تفجير الانتفاضة بدون تهيئة الصبورة والانطلاق من عاطفة جياشة صوب الهدف دون تدقيق في مستلزمات تحقيق النصر، ومنها ميزان القوى.

* ولعب العامل الجغرافي، وخاصة وعورة المنطقة الجبلية وتخلف وسائل الاتصال حينذاك، من تأمين انتشار الحركة وضمان التعاون المتبادل مع بقية المناطق والعشائر وتحريكها باتجاه إعاقة توجيه الضربات لانتفاضة السليمانية.

لم يكن مستقبل الشعب الكردي، الذي كانت أراضيه قبل ذاك موزعة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية، يهم كثيراً الحكومة البريطانية المحتلة، إضافة إلى أنها كانت تريد، ومنذ وقت مبكر، أن تجعل من القضية الكردية المعلقة وغير المحلولة جذرياً أداة فعلية وفعالة بيد المنتدب البريطاني من قبل عصبة الأمم على العراق والمنطقة عموماً لابتزاز الشعب الكردي ومساومته من جهة، والضغط على الدول الأخرى وابتزازها من جهة ثانية، كما حصل فعلا فيما بعد. كما أنها كانت لا تريد أن تبعثر جهودها وقواها وإمكانياتها المالية المحدودة حينذاك على دولة إضافية هي الدولة الكردية الجديدة في المنطقة، كما كانت على قناعة تامة بعدم ارتياح إيران وتركيا من القيام بمثل هذه الخطوة. وادعتا في حينها أن الشعب الكردي وقيادته متخلفان وعاجزان عن قيادة دولة حديثة، في حين أن المسألة لم ترتبط بهذا السبب، بل بواقع أن بريطانيا لم تجد ما يبرر منح الكرد الحق في إقامة دولته المستقلة أو حكماً ذاتياً، وبالتالي فسح المجال أمامه ليلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية للمنطقة، بل يبدو بأنها كانت قد خططت ابتداءاً لأن يلعب هذا الشعب دوراً هامشياً وتابعاً في المنطقة لا غير. وكان هذا التوجه مخالفة صريحة لمبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها والادعاء بأنها تحمل المدنية لشعوب المنطقة، في حين كان همها الأساسي هو السيطرة على المنطقة واستغلال ثرواتها وشعوبها. وأبدى الحكام الجدد في العراق استعدادهم للقيام بمهمة الدفاع عن المصالح البريطانية وشركاتها الاحتكارية في المنطقة وإزاء الكرد وبالتحالف الوثيق مع سلطات الاحتلال والانتداب البريطانية. وفي ضوء ذلك وغيره رفضت كل من بريطانيا وفرنسا منح الشعب الكردي حقه في تقرير مصيره ووزعتا

أرض كردستان بين دول ثلاث هي العراق وتركيا وسوريا، إضافة إلى وجود قسم آخر ملحق منذ عام ١٦٣٩ بإيران، مما جعل القضية الكردية اليوم أكثر تعقيداً من أي وقت مضى. ومنذ معارك جالديران بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية في النصف الأول من القرن السادس عشر وبدء احتلال المنطقة من جانب الإمبراطورية العثمانية الصاعدة، أصبحت منطقة كردستان الجنوبية جزءاً من الولايات العثمانية الثلاث التابعة للدولة العثمانية. وأصبحت في فترات معينة جزءاً من ولاية شهرزور التي كانت مركزها مدينة كركوك، وفيما بعد جزءاً من ولاية الموصل ومركزها الموصل.

وتحت تأثير انتفاضة السليمانية، رغم فشلها، تبنت عصبة الأمم واللجان التي تشكلت للنظر في أمر المنطقة الكردية وعموم العراق، موقفاً يدعو إلى منح الكرد في العراق جملة من الحقوق القومية المشروعة مثل إقامة حكومة كردية والتدريس باللغة الكردية وتوظيف الكرد في المنطقة الكردية، ولكن لم يشمل هذا الموقف بقية مناطق كردستان، أي منطقة كردستان إيران وكردستان تركيا والقسم الذي أصبح ضمن سوريا، بمثل هذه الحقوق الأولية المشروعة. فقد ورد في لائحة الانتداب على العراق نصاً يشير إلى ما يلي جوازاً: "المادة السادسة عشرة- لا شيء مما في هذا الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إدارياً في المقاطعات الكردية كما يلوح له"(١٥٨). وهذا يعني إقامة حكم ذاتي في منطقة كردستان الجنوبية، إذ لم يكن تعبير كردستان العراق واردا أو مستعملاً حينذاك. كما أنها لم تأخذ بالرأي الذي كان يدعو إلى استفتاء أهالي المنطقة الكردية ومن ثم عرض نتائج الاستفتاء على عصبة الأمم لاتخاذ قرار بشأنها(١٥٩).

وبسبب تجدد التحركات الكردية المشروعة في عام ١٩٢٢، أثناء البحث في معاهدة لوزان في نفس العام، حيث تبين أن الحكومة البريطانية قد تخلت عن وعودها وتنكرت للحق الكردي، فأنها اتفقت مع الحكومة العراقية على إصدار البيان التالي في الحادي والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٢٢ يتضمن ما يلي:

"تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية معاً، بحقوق الكرد القاطنين ضمن حدود العراق، في تأسيس حكومة كردية ضمن هذه الحدود، وتأملان أن الكرد على اختلاف عناصرهم سيتفقون في أسرع ما يمكن على الشكل الذي يودون أن تتخذه تلك الحكومة، وعلى الحدود التي يرغبون أن تمتد إليها، وسيرسلون مندوبيهم المسؤولين إلى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع حكومتي إنكلترة والعراق"(١٦٠). ثم يعقب عبد الرزاق الحسني على ذلك بقوله "لم

(١٥٨) الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. نص لائحة الانتداب على العراق. ص ٢٨١

(١٥٩) نفس المصدر السابق، ص ٢٢٦

(١٦٠) الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٦٣.

يصغ أحد إلى هذا الوعد الرسمي"(١٦١).

وفي ١١ تموز/يوليو ١٩٢٣ أصدرت الحكومتان البريطانية والعراقية تطمينات جديدة معسولة للكرد جاء فيها:

"أولاً- أن الحكومة لا تنوي تعيين موظف عربي في الأقضية الكردية ما عدا الموظفين الفنيين.

ثانياً- ولا تنوي إجبار سكان الأقضية الكردية على استعمال اللغة العربية في مراجعاتهم الرسمية.

ثالثاً- أن تحفظ كما يجب حقوق السكان والطوائف الدينية والمدنية في الأقضية المذكورة"(١٦٢).

وفي الوقت الذي أصدرت الحكومتان البريطانية والعراقية تطمينات للكرد كانتا تهيئان مستلزمات توجيه المزيد من الضربات العسكرية للحركات الكردية المسلحة التي لم تتوقف رغم الضربة التي وجهت للانتفاضة ١٩١٩ من جهة، مع مواصلة العمل السياسي باتجاهين أساسيين:

أ- إعادة الشيخ محمود الحفيد (البرزنجي) من الهند إلى كردستان، وفي نيتها المساومة معه على تهدئة الأوضاع لصالحها.

ب- تأليب بعض شيوخ العشائر ضد العشائر الثائرة من أجل إضعاف الجميع، أي ممارسة سياسة فرق تسد.

وبعد عودة الشيخ محمود إلى السليمانية واستقراره فيها أعلن نفسه حكمداراً على المنطقة(١٦٣)، وبالتالي، عمد إلى قيادة الثورة بنفسه وفرض الأمر الواقع على الإنكليز. ولكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك عملياً وقررت العمل للتخلص من الوضع كله من خلال توجيه كل قدراتها العسكرية الجوية والبرية ضد الشعب الكردي، وبالتعاون التام مع الحكومة العراقية في بغداد. واستطاعت فعلاً توجيه ضربة قاسية للحركة الثورية التحررية في السليمانية والمناطق الأخرى.

نقل جلال الطالباني عن جواهر لال نهرو في كتابه الموسوم "لمحات من تاريخ العالم"، وهو مقتبس من السيد آرنولد ويلسن، قوله: "التصويب المحكم -بالرغم من كل ما يقال في جنيف- الذي قام به سلاح الجو الملكي في قذف السكان للكرد خلال العشر سنوات الماضية وعلى الأخص الستة أشهر الأخيرة، إن القرى المهدمة والماشية المذبوحة والنساء المشوهات والأطفال المشوهين دليل لا يدحض حسبما قال مراسل التايمس على طراز فريد من المدنية"(١٦٤). وأدى القصف الجوي المركز على

(١٦١) نفس المصدر السابق.

(١٦٢) نفس المصدر السابق. ص ٢٦٣

(١٦٣) لازاريف، م.س. المسألة الكردية ١٩١٧-١٩٢٣. ترجمة د. عبدي حاجي. دار الراعي. بيروت. ١٩٩١. ص ٢١٦- ٢٣٣.

(١٦٤) الطالباني، جلال. حول القضية الكردية في العراق. مصدر سابق. ص ١٣.

السليمانية إلى سقوطها في ١٩ من شهر تموز/يوليو ١٩٢٤.

وإذ تخلت بريطانيا، وهي الدولة المنتدبة، عن تأمين هذه الحقوق عملياً ومارست القوة الغاشمة والقتل الواسع لوأد رغبة الشعب الكردي في إقامة دولته المستقلة أو الحكم الذاتي، فأنها أقرت في عام ١٩٢٥ إبقاء ولاية الموصل كلها في إطار الدولة العراقية الحديثة، على أن تلتزم الدولة العراقية بعدد من الشروط الأساسية، وفق ما جاء في كلمة وزير المستعمرات البريطاني أمام المجلس بعد صدور قرار مجلس العصبة بضم الموصل إلى العراق. وهذا النص مأخوذ من تقرير اللجنة الثلاثية حول الكرد الذي رفعته في يوليو/تموز عام ١٩٢٥. وكانت اللجنة الثلاثية قد شكلت بقرار من مجلس عصبة الأمم، ثم أضيف إليها ممثلان عن العراق وتركيا. وجاء في تقرير اللجنة ما يلي:

"النظر بعين الاعتبار إلى رغبات الكرد بتعيين الموظفين الكرد لإدارة بلدهم، وتصريف شؤون العدالة والتعليم في المدارس، وأن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في كافة هذه المرافق الخدمية"(١٦٥). وكانت اللجنة قد أكدت ما يلي: "إذا لم يعط الكرد ضمانات كافية وعهوداً قوية بأن تنشأ لهم إدارة داخلية مستقلة، بعد أربع سنين من قبول معاهدة إنجليزية – عراقية، وزوال سلطة عصبة الأمم عن العراق، فأن معظم الكرد يفضلون الرجوع إلى الانضواء تحت لواء الإدارة التركية، على البقاء في الإدارة العراقية"(١٦٦). ومن الجدير بالإشارة إلى أن الشعب الكردي لم يستفت بموقفه من الانضمام إلى العراق، بل قررت عصبة الأمم ضم كردستان الجنوبية، باعتبارها ضمن ولاية الموصل، إلى العراق دون استشارة الشعب الكردي. إن هذه الإشارة تستهدف إبراز استهانة سلطات الاحتلال البريطانية بصوت وإرادة الشعب الكردي بعد أن كانت قد استهانت بالوعود التي منحته إياه قبل ذاك من خلال ممثليه في المحافل الدولية.

نقل جلال الطالباني في كتابه حول القضية الكردية في العراق عن عزيز شريف قوله: "وبهذه الصورة استقرت سياسة بريطانيا في خصوص كردستان الجنوبية وذلك بإلحاقه بالعراق وعدم فسح المجال لأي نوع من الحكم الذاتي الكردي. وقد علل هذا الإلحاق في بيانات وخطب كثيرة وفي تأليف الكتاب الرأسماليين أنه مستوحى من الضرورات الجغرافية والتجارية. ولا ريب في أن بين كردستان الجنوبية ووسط العراق علاقات اقتصادية واجتماعية أخرى. ولكن هذه الصلات لا تحتاج إلى ضم استعماري. أما أغراض هذا الضم فأنها استعمارية مفضوحة، استراتيجية واستغلالية. ولم يستطع

(١٦٥) حمدي، وليد د. الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية – دراسة تاريخية وثائقية. مطابع سجل العرب. لندن. ١٩٩١. ص١٨٦.

(١٦٦) الحسني، عبد الرزاق. العراق في ظل المعاهدات. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٥. ص ١٣٠-١٣٣

ممثلو الإمبراطورية البريطانية إخفاء هذه الحقيقة"(١٦٧).

ومع ذلك توقع الكرد أن تلتزم الحكومة العراقية بوعودها وتستجيب لمطالب الشعب الكردي الواضحة، إلا أن كل ذلك لم يتحقق رغم تأكيدات عصبة الأمم. وأدى هذا إلى استمرار الكرد بالاحتجاج وتقديم المذكرات لعصبة الأمم التي كانت تطالب باتجاهين: كان أحدهما يمثل أولئك الذين انخرطوا في النظام السياسي العراقي وأصبحوا أعضاء في مجلسي النواب والأعيان، حيث أطلق على مطالبهم بالمعقولة، وكان ثانيهما يمثل أولئك الذين طالبوا بتشكيل دولة كردية ضمن الحدود الطبيعية الممتدة من زاخو إلى خانقين، وسميت بالمطالب القاسية والمتطرفة. ولم تكن استجابة عصبة الأمم مشجعة، خاصة وأن بريطانيا لم تعد تفكر بالاستجابة لمطالب الشعب الكردي بعد أن ضمنت مصالحها في نصوص معاهدة ١٩٣٠ وملاحقها العسكرية والمالية والعدلية منذ بدء عرض مشروع المعاهدة في عام ١٩٢٢.

وأدى هذا الواقع، إضافة إلى استفزازات الحكومة العراقية في المنطقة ومحاولتها نشر مخافر الشرطة في كردستان لمواجهة الكرد في حالات الضرورة، واحتجاجاً على معاهدة ١٩٣٠ تفجرت الأوضاع في السليمانية وزج الحكم الجيش إلى جانب الشرطة في التصدي للحركة الشعبية وأدت إلى سقوط الكثير من القتلى والجرحى بين السكان المدنيين. كما تم اعتقال العديد من الشخصيات الكردية، ومنعت التظاهرات والفعاليات السياسية واتخذت إجراءات ردعية وقمعية أخرى(١٦٨).

وخلال تلك الفترة بدأت الحكومات العراقية المتعاقبة، إضافة إلى عدم استجابتها لمطالب الشعب الكردي، تحاول شراء ذمم البعض ومنح امتيازات للبعض الآخر من الشيوخ لضمان دعمها لمواقفها ضد تلك القوى التي كانت تطالب باستمرار بحقوق الشعب الكردي ومنها سكان منطقة بارزان والقوى المتحالفة معها. وفي أعوام ١٩٣٠-١٩٣٢ برزت من جديد حركات الشيخ أحمد البارزاني بهدف التأثير على قرارات عصبة الأمم بشأن حقوق الكرد. إلا أن قوات الاحتلال البريطانية ساندت الحكومة العراقية في توجيه قواتها الجوية لدعم قواتها البرية في محاربة البارزانيين والتي انتهت باستسلام القوى الكردية المحاربة. وأخيراً أصبح العراق عضوا في عصبة الأمم، دون ضمانات فعلية ملموسة للشعب الكردي، في ما عدا التزامات حكومية تقلصت تدريجاً إزاء الشعب الكردي، منها ما ورد في المادة التاسعة من التصريح الذي تضمن تعهدات العراق إلى مجلس عصبة الأمم، والتي تجاوزتها الحكومة العراقية ولم تمارسها عملياً:

(١٦٧) الطالباني، جلال. حول القضية الكردية في العراق. محاضرة ألقيت في معهد "ابيلا" بمدريد المختص بدراسة شؤون أمريكا اللاتينية وأفريقيا. في ٥/١٠/١٩٨٨. الكراس صادر عن الاتحاد الوطني الكردستاني. لم تتم الإشارة إلى الناشر ومكان صدور الكراس وسنة صدوره.

(١٦٨) الحسني، عبدالرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٧٠-٧٣.

١- توافق الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الرسمية في الأقضية التي يسود فيها العنصر الكردي، من ألوية الموصل وأربيل و والسليمانية اللغة الكردية بجانب اللغة العربية".

٢- توافق الحكومة العراقية على أن الموظفين في الأقضية المذكورة يجب أن يكونوا، ما لم تكن هناك أسباب وجيهة، واقفين على اللغة الكردية، حسبما تقتضي الحال"(١٦٩).

ويلاحظ أن تعبير "واقفين على اللغة الكردية" لا يعني بالضرورة تعيين الكرد، بل العرب أو غيرهم ممن يجيد اللغة الكردية أيضاً.

وبشأن اللغة الكردية فقد ورد النص المائع التالي في المادة الثامنة:

"١- تمنح الحكومة العراقية، فيما يتعلق بالتعليم العام في المدن والمناطق، التي يقيم فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين، الذين لغتهم غير اللغة الرسمية، تسهيلات مناسبة لأجل تأمين تلقين العلم في المدارس الابتدائية، إلى أولاد هؤلاء الرعايا العراقيين، بلغتهم الخاصة، ولا يمنع هذا الشرط الحكومة العراقية من أن تجعل تعليم اللغة العربية في المدارس المذكورة إجبارياً"(١٧٠). ويشم من طريقة طرح المسألة رائحة الذهنية الشوفينية في الموقف من اللغة الكردية والكرد عموماً. ولا بد من إبراز ملاحظة مهمة، وهي أن الحكومة البريطانية والحكومة العراقية قد دأبتا منذ البدء على إبعاد كركوك من إيرادها ضمن المدن الكردستانية أو الكردية، كما هو واضح من النص السابق.

ومنه يتبين للمتتبع كيف بدأت الحكومة العراقية في التملص من كل التزاماتها السابقة إزاء الكرد بذهنية شوفينية وعجز فعلي عن فهم حق هذا الشعب، كما هو حق للشعب العربي، في أن تكون له حكومته الكردية في إقليم كردستان، وأن تكون له لغته الخاصة التي يدرس بها التلاميذ والطلبة، وأن يكون له موظفوه الذين يتحدثون ويتعاملون باللغة الكردية، وله ثقافته التي يفترض أن تقرأ وتكتب وتحاور باللغة الكردية وأن يوسع النشر بها ويجري إغناء اللغة وتطويرها. ولا يمنع هذا، بل يتطلبه أصلاً، التفاعل بين الثقافة العربية والثقافة الكردية في إطار الثقافة العراقية أو في إطار الثقافات المتعددة في المنطقة.

وخلال الفترة التي أعقبت دخول العراق إلى عصبة الأمم لم تتخل الحكومات العراقية المتعاقبة عن سياستها في مصادرة الحقوق المشروعة للشعب الكردي وعدم تنفيذ ما اتفق عليه في ظل الاحتلال البريطاني للعراق أو في ضوء قرارات عصبة الأمم، مما دفع الشعب الكردي إلى مواصلة النضال من أجل تأمين تلك الحقوق المشروعة والتي تركزت في الإدارة المستقلة في إطار الدولة العراقية وجملة من المطالب الأخرى. كما حاولت الدول التي توزعت عليها كردستان أن تتنكر كلية للحقوق القومية

(١٦٩) نفس المصدر السابق. ص ٢٠٥.

(١٧٠) نفس المصدر السابق. ص ٢٠٥.

العادلة للشعب الكردي وضد حركته التحررية عندما تصدت دول ميثاق سعد آباد(١٧١)، هذا الميثاق الذي تم التوقيع عليه بطهران في الثامن من شهر تموز/يوليو عام ١٩٣٧، لهذه القضية بصورة غير مباشرة في المادة السابعة منه، إذ جاء فيها:

"المادة السابعة- يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين، كل داخل حدوده، بعدم إعطاء مجال إلى تأليف العصابات المسلحة والجمعيات أو كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة أو قيامها بأعمال لغرض الإخلال بالنظام والأمن العام في أي قسم من بلاد الفريق الآخر سواء أكان في منطقة الحدود أو في غيرها أو الإخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر"(١٧٢). وشارك وزراء خارجية كل من إيران والعراق وتركية وأفغانستان في التوقيع على هذا الميثاق. ومن هذا النص يبدو واضحاً أن الحكومات الثلاث كانت تنظر إلى نضالات الشعب الكردي على أنها من أعمال العصابات التي ينبغي التصدي لها وتصفيتها بدلاً من التفكير والعمل على الاستجابة لها وفق مبادئ عصبة الأمم وفي إطار الدول القائمة.

تسببت تلك السياسة الشوفينية والتمييز إزاء الشعب الكردي بشكل عام، سواء كان في مجال الإعمار وتطوير المدن الكردية أو التعليم أو التوظيف في المراكز الحكومية المهمة أو القبول في السلك الدبلوماسي أو في الكلية العسكرية، في تشويه العلاقات بين العرب والكرد والقوميات الأخرى، وساهمت في تأجيج المشاعر الكردية ضد الحكومة العراقية التي ناصبت الشعب الكردي وقضيته العادلة العداء. وأجبرت تلك السياسات على انطلاق الكثير من الحركات المسلحة في كردستان العراق وبشكل خاص في العقد الخامس، ومنها نضالات البارزانيين التي ساهم فيها المجتمع الكردي بشكل عام. علماً بأن سياسات الحكومة العراقية كانت موجهة ضد القوميات الأخرى وضد بعض الطوائف الدينية أيضاً. وقدم الشعب الكردي في سنوات ١٩٤٣-١٩٤٦ الكثير من التضحيات وعانى الكثير من الحملات العسكرية الظالمة وشرد عشرات ألآلاف من الكرد بسبب الانتفاضات العسكرية التي قام بها دفاعاً عن حقه، كما أعدم له أربعة من المناضلين الشجعان في التاسع عشر من حزيران/يونيو من العام ١٩٤٦(١٧٣)، بعد أن كان الملا مصطفى البارزاني (١٩٠٣/١٠/٣)

(١٧١) عبدالله، علي. تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق حتى انعقاد مؤتمره الثالث. أيلول ١٩٦٨. وأعيد طبعه في ١٩٩١، ص ٧.

(١٧٢) الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٣٣٧.

(١٧٣) فضل الضباط الأربعة، عزت عبد العزيز، مصطفى خوشناو، خيرالله عبدالكريم ومحمد محمود قدسي، تسليم أنفسهم إلى الحكومة العراقية بعد أن منحتهم الحكومة العراقية عهداً ووعداً بعدم تقديمهم إلى المحاكمة أو إعدامهم. ولكن الحكومة العراقية الرجعية نكثت بهذا العهد ولم تف بوعدها وساقتهم إلى المحاكمة وصدر بحقهم حكم الإعدام، الذي كانت الحكومة قد بيتته لهم وأملته على الحكام. وبخلاف=

(١٩٧٩/١/٣) مع جمهرة من المقاتلين قد قرر الانسحاب إلى الاتحاد السوفييتي بعد سقوط جمهورية مهاباد في كردستان الشرقية في إيران، بعد أن سلموا أنفسهم بوعود حكومية بعدم التعرض لهم(١٧٤).

وفي خلال فترة الحرب العالمية الثانية نشطت الحياة السياسية في العراق، وظهرت العديد من الأحزاب غير المجازة، ومنها في كردستان، التي لعبت دوراً مهماً في توسيع وتعميق الوعي السياسي الديمقراطي والقومي والاجتماعي في صفوف الجماهير الكردية إلى جانب الحركات المسلحة البارزانية. ففي عام ١٩٣٩ تأسس حزب هيوا (الأمل) برئاسة رفيق حلمي، ورفع شعارات ديمقراطية ومناهضة للفاشية، ودعا إلى إقامة الحكم الذاتي لكردستان العراق(١٧٥). وفي عام ١٩٤٣ اندلعت الحركة

=المعتاد في قرارات إعدام العسكريين، وهي رمياً بالرصاص، نفذت الحكومة بهم الإعدام شنقاً، وخرجت مظاهرة حاشدة في السليمانية وأربيل والعمادية لتشييع شهداء الحركة الوطنية الكردية والعراقية معلنين عن استنكارهم للجريمة البشعة وغضبهم على غدر النظام والنكث بالعهد الذي قطعه للمناضلين الأربعة. دفن الشهيدان مصطفى خوشناو محمد محمود قدسي في السليمانية والشهيد خير الله عبدالكريم في أربيل والشهيد عزت عبد العزيز في العمادية. كما عم الحزن والغضب جميع أنحاء كردستان.

(١٧٤) كان ذلك في صيف عام ١٩٤٦ وعندما كان عمري قد بلغ الحادية عشرة مررت صدفة بمدرسة الفيصلية في كربلاء أثناء عطلة المدارس الصيفية وشاهدت هناك مجموعة من الأشخاص الذين يتحركون في ساحة المدرسة ويرتدون ملابس تختلف عن ملابسنا، كان الشروال (السروال) والجمداني يغطي الرأس، كانوا رجالاً طوال القامة مربوعي الأجسام. كانت المدرسة قد أغلقت أبوابها، وكان بعضهم يقف أمام غرف الدار ويتحدثون في ما بينهم. استفسرت عمن يكون هؤلاء الأشخاص. فقيل لي أنهم من الكرد الذين جاءت بهم الحكومة من شمال العراق وحجزتهم في هذه المدينة. وقفت أمامهم وقد هيمنت عليَّ الدهشة وحب الاستطلاع.
عدت إلى البيت واستفسرت من والدي عن هؤلاء الأشخاص. وعن سبب حجزهم، وكنت أقدر أنه يعرف شيئاً عنهم بسبب اهتمامه النسبي بالسياسة ومشاركته في ثورة العشرين وتأمين العتاد للثوار. فأجابني باختصار شديد: "بابة هذولة ناس طيبين ومظلومين وحكومتنا الله ينتقم منها هي اللي ظالمتهم، همَّ بابة أكراد من كردستان". كانت هذه أول مرة أسمع باسم كردستان العراق وأرى كرداً بملابس كردية فضفاضة وجميلة. منذ ذلك الحين رسخت في ذاكرتي كلمات الكرد وكردستان، ورسخت معهما أيضاً أن أهل كردستان يعانون من الظلم. تسنى لي بعد سنوات قليلة أن التقي في صفوف اتحاد الطلبة ومن ثم في صفوف الحزب الشيوعي العراقي برفاق ومناضلين بكرد آخرين تحدثوا لي عن الكرد وكردستان بتفصيل أوسع وبدأت اقرأ الكثير عن كردستان. والغريب أن مدارسنا لم تتحدث يوماً عن وجود شعب كردي الر جانب الشعب العربي وعن وجود أقليات قومية في العراق. ويبدو أنه كان من المحرمات. (ك. حبيب).

(١٧٥) عبدالله، علي. تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني... مصدر سابق. ص ١٨.

الثورية الكردستانية من جديد بقيادة الملا مصطفى البارزاني. وفي عام ١٩٤٥ تأسست جمعية (ژ.ک: ژیانەوەی کورد)، الذي تحول فيما بعد إلى الحزب الديمقراطي الكردي. وعلى اثر انشقاق حزب هيوا في عام ١٩٤٤، تشكل في عام ١٩٤٥ حزب جديد باسم الحزب الشيوعي لكردستان العراق بقيادة صالح الحيدري، وأصدر جريدته المركزية باسم شورش (الثورة)، بعد أن عجزت المجموعة على الاتفاق مع الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد. تبنى الحزب الجديد الماركسية - اللينينية ورفع شعارات الأخوة العربية الكردية والكفاح المشترك في سبيل الحرية والديمقراطية والتقدم. وفي عام ١٩٤٥ ظهر إلى الوجود حزب (رزگاري كورد)، باعتباره جبهة وطنية واسعة لعموم كردستان. وكان على رأسها صالح الحيدري، إذ كان مسؤولاً عن شورش أيضاً. وكان أغلب قياديي حزب رزگاري كورد من الأعضاء القياديين لحزب شورش.

ونشأ خلال الأعوام المنصرمة مزيد من التفاعل بين القوى السياسية العراقية، العربية منها والكردية والقوميات الأخرى لتساهم معاً في النضال من أجل الديمقراطية والاستقلال للعراق مع عدم تخلي الكرد عن المهمات التي كانوا يطرحونها باستمرار. فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت المهمات التي طرحها الملا مصطفى البارزاني في الحركة المسلحة التي قادها في عام ١٩٤٣ وتبناها فيما بعد الحزب الديمقراطي الكردي، والتي سلمت في حينها إلى ممثل الحكومة للتفاوض بشأنها من أجل إنهاء النشاط العسكري ضد الحكومة العراقية. وهي المطالب التي أوردها السيد مسعود البارزاني في كتابه الموسوم البارزاني والحركة التحررية الكردية، حيث جاء فيه ما يلي:

"١- نقل وعزل الموظفين الذين اشتهروا بالرشوة وإساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم.
٢- تشكيل ولاية كردستان من ألوية كركوك، السليمانية، أربيل والأقضية الكردية في لواء الموصل وهي: -زاخو، عمادية، دهوك، عقرة، شيخان، سنجار - وقضائي خانقين ومندلي من لواء ديالى).
٣- اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في الولاية.
٤- تعيين معاون وزير كردي في كل وزارة من الوزارات.
٥- استحداث وزارة يتولاها وزير كردي تناط به شؤون ولاية كردستان المقترحة.
٦- دفع تعويضات للمتضررين.
٧- فتح المدارس والمستشفيات وشق الطرق وإعمار المنطقة.
٨- في ولاية كردستان تبقى الشؤون العسكرية والمالية والخارجية من اختصاصات الدولة المركزية.
٩- إعادة المبعدين إلى المنطقة وإطلاق سراح السجناء"(١٧٦).

(١٧٦) البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. ثورة بارزان ١٩٤٣-١٩٤٥. كردستان. آب ١٩٨٦. ص ٣٨.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن الحياة السياسية في كردستان لم تشهد حياة حزبية علنية وديمقراطية بالنسبة إلى الشعب الكردي، إذ كانت سياسة القمع والحرمان من الحقوق سمة عامة للعراق بأسره، فكانت أحزابه وجمعياته كلها سرية أو شبه سرية، سواء تلك التي تأسست في بغداد أم تلك التي تأسست في المدن الكردستانية العراقية. وبالتالي لم يكن هناك حزباً علنياً واحداً يمثل مصالح الشعب الكردي، رغم وجود بعض الكرد في الأحزاب العراقية الأخرى التي لم تكن قائمة على أساس قومي أو ديني أو طائفي. وكان لهذا الأسلوب السري في التأسيس آثاره السلبية المباشرة وغير المباشرة على طبيعة تلك الأحزاب وأسلوب نشاطها وعلاقاتها المتبادلة وعلى الحياة السياسية في كردستان العراق فحسب، بل في سائر أرجاء البلاد. وشهدت فترة الحرب العالمية الثانية تشكيل العديد من الأحزاب والجمعيات السرية ذات الاتجاهات الديمقراطية والماركسية، كما ذكرنا سابقاً، ومنها جماعة ژ. ک. (ژیانەوەی کورد)[١٧٧]، وحزب هيوا (أمل) وحزب رزكاري كرد، إضافة إلى فرع كردي للحزب الشيوعي العراقي. وإذ أصبح الأول فيما بعد الحزب الديمقراطي الكردي ذاته، فأن الأحزاب الأخرى كانت حلت نفسها والتحق بعض أعضائها بالحزب الشيوعي أو بالحزب الديمقراطي الكردي، مثل جماعة أمل، أو رزگاري كرد، حيث التحق أعضاء هذه الأحزاب بالحزب الديمقراطي الكردي في أوائل عام ١٩٤٦[١٧٨].

وفي عام ١٩٤٦ تكون على صعيد كردستان العراق الحزب الديمقراطي الكردي (١٩٤٦) برئاسة الملا مصطفى البارزاني[١٧٩]. وكان هذا الحزب يتبنى ويدعو بشكل واضح إلى تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية وإلى تعزيز الوحدة العراقية، وحدة العرب والكرد، من خلال الاستجابة للحقوق القومية العادلة للشعب الكردي. ولم يكن هذا الحزب من الناحية الرسمية والفعلية، في ما عدا أوساط معينة فيه، يدعو إلى الاستقلال عن الدولة العراقية أو إقامة الدولة الكردية المستقلة، بل كان همه المباشر تحقيق نوع من الحكم الذاتي ضمن الدولة العراقية. وكان هذا الحزب، الذي كان رئيسه يتمتع بموقع قيادي كبير من الناحيتين العشائرية والدينية، إضافة إلى موقعه السياسي البارز في أوساط الشعب الكردي، قد لعب دورا نضاليا ملموسا ومتميزا لتحقيق الديمقراطية في العراق وضد الحكم الملكي الرجعي. وشارك الحزب الديمقراطي الكردي في تشكيل جبهة الاتحاد الوطني من خلال علاقته بالحزب الشيوعي العراقي، إذ أن القوى القومية كانت ترفض في حينها مشاركته المباشرة في

(١٧٧) البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. ثورة بارزان ١٩٤٣-١٩٤٥. نفس المصدر السابق. ص٩٥.

(١٧٨) حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. ص ، ٢٢٥

(١٧٩) في مؤتمر كركوك عام ١٩٥٣ تقرر تبديل اسم الحزب من الحزب الديمقراطي الكردي إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني – العراق.

الجبهة لأسباب شوفينية بحتة. وكان حزب هيوا، الذي ضم مجموعة من مثقفي كردستان، يرنو إلى إقامة دولة كردية مستقلة يمكنها أن تشكل أساساً صالحاً لوحدة باقي أقسام كردستان. أما حزب شورش، الذي كان يعتبر جزءاً من حزب وحدة النضال، الذي أسس في بغداد وأصدر جريدة بنفس الاسم ضمت في صفوفها مجموعة من الشيوعيين القدامى المطرودين من الحزب الشيوعي العراقي والذين عملوا مع جماعة إلى الأمام وجماعة وعي البروليتاريا العراقية مع مجموعة من المثقفين الشباب. وكان على رأس هذه الجماعة يوسف زلخا. والجدير بالإشارة أن اسم هذه المجموعة ظهر في كردستان العراق أيضا، حيث سميت بـ"يكيتي تيكوشين" التي تحولت فيما بعد إلى مجموعة شورش وأصدرت جريدة بنفس الاسم، علماً بأن مجموعة منها التحقت بالحزب الشيوعي، ورفض البعض الآخر قرار حل حزب وحدة النضال في بغداد والانضمام إلى الحزب الشيوعي العراقي، وساندت موقف صالح الحيدري وشكلت معه حزب شورش. ولكن حزب شورش حل نفسه فيما بعد والتحق بعض أعضاء الحزب إما بالحزب الشيوعي أو الحزب الديمقراطي الكردي.

رفعت الأحزاب القومية والديمقراطية والماركسية الكردية، وكذلك الحزب الشيوعي العراقي، في هذه الفترة شعارات واضحة تطالب بتأمين الحقوق القومية العادلة للشعب الكردي، وأن تباينت في مدى عمق وسعة هذه الشعارات، ولكنها تركزت على المصالح الحيوية للجماهير الكردية وعلى الديمقراطية السياسية وضمان المساواة وعدم التمييز في التعامل وإعمار كردستان العراق. ورفع الحزب الشيوعي منذ عام ١٩٣٥ شعار استقلال كردستان ووحدتها القومية، كما دافع عن الحركات الثورية المسلحة للشعب الكردي وطالب بإطلاق سراح السجناء وإعادة المبعدين منهم إلى كردستان، ولكنه لم يستطع في البداية أن يجد لغة مشتركة مع تلك القوى التي أعلنت تمسكها بالماركسية أو الماركسية اللينينية من منطلق لا يجوز وجود أكثر من حزب شيوعي واحد في بلد واحد. وكان لهذا الموقف تأثيره السلبي المباشر على العلاقات السياسية التحالفية بين القوى الماركسية. وأدى إلى خصومات سياسية لم تكن مبررة خلال فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها، سواء على نطاق العراق كله أم على مستوى كردستان العراق. وفي الوقت الذي أكد الحزب الشيوعي العراقي في بداية الخمسينات حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بما فيه إعلانه الانفصال وإقامة دولته الوطنية المستقلة، إلا أنه بقى على سياسته السابقة إزاء رفض وجود أكثر من حزب ماركسي في البلاد.

وبعد جهود نضالية مضنية وتضحيات كبيرة قدمها الشعب العراقي، بقوميتيه الرئيستين العربية والكردية القوميات الاخرى، في معارك كثيرة، ومنها وثبة كانون ١٩٤٨ وانتفاضة تشرين ١٩٥٢ وانتفاضة ١٩٥٦، تمكن من تحقيق النصر على النظام الملكي الإقطاعي الرجعي في العراق وإقامة الجمهورية بانتفاضة الجيش وتأييد الجماهير الواسعة في كل أنحاء العراق في الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨.

الفصل الثالث:

الواقع الاقتصادي والاجتماعي في كردستان العراق الملكي

خلال الفترة الواقعة بين تأسيس الدولة الملكية في العراق في عام ١٩٢١ وسقوطها في عام ١٩٥٨ وجدت فيه ثلاثة أنماط من علاقات الإنتاج، وهي:

١- علاقات الإنتاج الأبوية التي كانت واسعة الانتشار في بداية تأسيس الدولة وتقلصت بمرور السنين وتركت مواقعها لصالح العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية ولكنها لم تختف تماماً من حياة الريف العراقي تماماً. وكان الإنتاج في مثل هذه العلاقات موجه لأغراض الاكتفاء الذاتي بشكل عام والذي ارتبط أيضاً بالرعي وممارسة رحلتي الصيف والشتاء في كردستان العراق.

٢- انتشار تدريجي وسيادة واسعة النطاق للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف الكردستاني، علماً بأنها النمط الذي ساد العراق كله. وطبعت هذه العلاقات حياة الريف والمدينة في آن واحد وعلى امتداد الفترة موضوع البحث. واقترنت هذه العلاقات بانتشار الإنتاج السلعي الصغير في الريف والمدينة. وقد ساعدت سياسات سلطات الاحتلال البريطاني والحكومة العراقية وقوانين داوسن في عام ١٩٣٢ على تكريس هذه العلاقات التي ارتبطت بشكل مباشر بالعلاقات العشائرية على نحو خاص. وكانت السلطة السياسية معبرة عن مصالح الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية.

٣- نمو تدريجي بطيء جداً للعلاقات الإنتاجية الرأسمالية التي ولجت الاقتصاد العراقي مع بدء السيطرة البريطانية على العراق ومع بدء نشاط شركات النفط الاحتكارية، إضافة إلى نشاط الشركات التجارية البريطانية بشكل خاص في العراق. وإلى جانب هذه الصيغة الرئيسية لعلاقات الإنتاج الرأسمالية نمت في العراق رأسمالية محلية ارتبطت بالنشاط الرأسمالي الأجنبي وخاصة في قطاع التجارة، وفيما بعد في مجال البنوك والمقاولات، ورأسمالية وطنية ارتبط نشاطها في إقامة المشاريع الصناعية والتجارة الداخلية والتصدير السلعي، إضافة إلى مجالات العقار والمقاولة والنقل.

وعلى صعيد العلاقات الرأسمالية برز نشاط قطاعين هما قطاع الدولة منذ نهاية الأربعينيات وأوائل الخمسينيات تقريباً، والقطاع الخاص المحلي الذي تميز على العموم بالضعيف والخشية من المغامرة أو التوظيف الواسع والتحري عن مجالات تساهم في تحقيق أرباح عالية وسريعة ومضمونة.

وفي ضوء هذا الواقع تميزت القوى المنتجة بالتخلف والضعف، في ما عدا قطاع النفط الاستخراجي الحديث، واستخدام أساليب الإنتاج البالية وخاصة في الزراعة واستخدام المعدات والمكائن والتقنيات التقليدية القديمة نسبياً في الصناعة المحلية.

ومارست هذه العلاقات الإنتاجية المتشابكة مع علاقات الهيمنة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة وتغلغل رؤوس الأموال الأجنبية إلى اقتصاد النفط والعلاقات التجارية والمالية العراقية تأثيراً مباشراً على حياة المجتمع العراقي في الريف والمدينة معاً، وتجلت ليس فقط في العلاقات الاجتماعية والوعي السياسي والاجتماعي والحياة الثقافية المتخلفة فحسب، بل وبالأساس في الحياة الاقتصادية وبنية الاقتصاد العراقي ومستوى تطور القوى المنتجة. وكانت كردستان العراق، رغم الموارد الأولية الأساسية المتوفرة فيها، نموذجاً معبرا لهذا الواقع وتلك السياسات الاقتصادية غير العقلانية التي مارستها حكومات العهد الملكي في مختلف المجالات والقطاعات. وتجلى هذا الواقع بشكل مباشر، رغم البدء بإنتاج وتصدير النفط الخام في كركوك منذ عام ١٩٣٤، في استمرار علاقات الاستغلال وطرق الزراعة البالية في كردستان العراق وندرة المشاريع الصناعية التي أقيمت في المنطقة، حيث كانت الصناعات الحرفية والمانيفاكتورة هي المتوفرة في بعض المدن، وندرة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة مثل التعليم والصحة وتوفير المياه الصالحة للشرب وطرق المواصلات الضرورية للاقتصاد الزراعي أو تنظيم توزيع المياه وتأمينها للزراعة. وهذه الحالة تجلت بدورها في عدد من الظواهر الأساسية، وهي:

١- استمرار سيادة علاقات المجتمع الريفي حتى في المدن الكردية الكبيرة مثل السليمانية وأربيل وكركوك، في ما عدا مدينتي كركوك والموصل.

٢- ورغم قلة السكان في هذه المنطقة من كردستان حينذاك، فأن نسبة البطالة كانت مرتفعة وذات تأثير سلبي على حياة الفرد والمجتمع.

٣- وكان معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي واطئة هي الأخرى، كما هو حال بقية أنحاء العراق، وخاصة منطقة جنوب العراق وبعض مناطق الوسط.

٤- وكانت الأمية سائدة بشكل عام، ولكن بشكل خاص في الريف وبين النساء.

٥- ولم تكن خدمات التعليم والصحة ومكافحة الأمية وشبكات الطرق والنقل أو الخدمات الأخرى كافية لكي تصل إلى جميع سكان كردستان العراق، كما لم تكن في هذا الإقليم جامعة أو كليات، رغم توفر الإمكانيات والحاجة الماسة لها.

ولم تكن حالة التخلف هذه بخافية على السلطة السياسية، كما أنها كانت نتاج سياساتها في العراق، أي أنها كانت نتاج ثلاثة عوامل أساسية، وهي:

* وجود الهيمنة الأجنبية على سياسات العراق ووجهة تطوره.

* طبيعة الفئات الحاكمة التي كانت تعبر في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية عن مصالح الفئات الإقطاعية والكومبرادور التجاري والعقاري.

* موقفها التمييزي من تنمية كردستان ومن الشعب الكردي عموماً وخشيتها من تطور المنطقة

وبالتالي تطور وعيها السياسي والاجتماعي ومطالبتها بضمان حقوقها المشروعة. وكانت تعبر في واقع الأمر عن رؤية شوفينية إزاء الشعب الكردي ومصالحه وإزاء القوميات الأخرى في كردستان العراق.

ولهذه الأسباب كانت معاناة السكان في كردستان كبيرة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقبل الخوض في تفاصيل هذا الواقع يهمنا أن نلقي نظرة على واقع النمو السكاني في كردستان العراق وعلاقته بالتطور السكاني في العراق عموماً.

١- الواقع السكاني

تؤكد الدراسات المختلفة عن أحوال هذه المنطقة أن الإحصاء السكاني لم يكن معمولاً به، كما لم تكن الأرقام المنشورة تعبر عن واقع الحال، ولكنها تبقى هي الأرقام التقديرية المتوفرة التي يفترض الاعتماد عليها في البحث عن تطور السكان في هذا المنطقة منذ الاحتلال البريطاني للعراق ومحاولة الاقتراب من الواقع في تقدير تطور نفوس القوميات المختلفة. فوفق الدراسة التي أنجزها الدكتور فاضل الأنصاري نتبين الواقع التالي:

جدول ٣

حصة المحافظات الكردستانية وشمال العراق من مجموع السكان في العراق (ألف نسمة)

المنطقة	١٩١٩		١٩٤٧		١٩٥٧	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المحافظات الشمالية(*)	٧٠٣	٢٤,٦	١٣٤٧	٢٨,٠	١٧٢٣	٢٦,٠
	٢١٤٥	٧٥,٤	٣٥٧٩	٧٢,٠	٤٥٧٦	٧٤,٠
بقية أنحاء العراق	٢٨٤٨	١٠٠,٠	٤٨٢٦	١٠٠,٠	٦٢٩٩	١٠٠,٠

قارن: الأنصاري، د. فاضل مشكلة السكان نموذج القطر العراقي.
منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٠، ص ٥٠,

* في أصل عنوان الجدول ورد عند الدكتور فاضل الأنصاري "المحافظات الشمالية" فقط، كما هو حال التسمية الحكومية للمنطقة. والإحصاء الرسمي يقصد بذلك إقليم كردستان العراق ومدينة الموصل وضواحيها.

ومنه يبدو أن الزيادة السكانية خلال الفترة الواقعة بين ١٩١٩-١٩٥٧ كانت ضئيلة جداً بالنسبة إلى إجمالي العراق، وكذا الحال بالنسبة إلى المنطقة الشمالية منه، وبضمنه كردستان العراق. ففي الوقت الذي بلغت الزيادة في العراق كله خلال ٣٨ عاماً ٣٤٥١ ألف نسمة، بلغت تلك الزيادة في المحافظات الشمالية ١٠٢٠ ألف نسمة، أي بحدود ٦،٢٩٪ لا غير. وبلغت نسبة سكان ولاية

الموصل في عام ١٩١٩، وهو إحصاء غير مدقق حوالي ٧،٢٤٪ من إجمالي سكان العراق، ارتفعت في عام ١٩٥٧ إلى ٤،٢٧٪. ويفترض أن نأخذ بالاعتبار صعوبة الإحصاء حينذاك وخاصة بالنسبة للقبائل الرحل أو الرعاة ولأسباب كثيرة أخرى. ولا بد لنا من الإشارة إلى أن نسبة الولادات كانت عالية في منطقة كردستان، ولكن نسبة الوفيات بين الأطفال كانت هي الأخرى عالية جداً. وهي ناجمة عن سوء الحالة المعيشية ونقص التغذية وضعف التوعية الصحية ونقص العناية الطبية وقلة المستوصفات والمستشفيات أو عدم وجودها كلية في أرياف العراق عموما وعدم توفر المياه الصالحة للشرب في الأرياف... الخ.

ووفق الإحصائيات المتوفرة عن التوزيع القومي للسكان للفترة ١٩١٩-١٩٥٧ نجد الواقع التالي:

جدول ٤

البنية القومية للسكان في العراق

الجماعة	١٩١٩		١٩٤٧		١٩٥٧	
	عدد السكان	النسبة	عدد السكان	النسبة	عدد السكان	النسبة
العرب	٢٢٠٦٠٠٠	٧٦,٧	٣٧٤٦٠٠٠	٨٠,١	٤٩٥٠٠٠٠	٧٨,١
الكرد	٥٠٠٠٠٠	١٧,٤	٧٩٣٠٠٠	١٦,٩	١٠٦١٠٠٠	١٦,٧
التركمان	٦١٠٠٠	٢,١	٨٢٠٠٠	١,٧	١٤٢٠٠٠	٢,٢
الآخرون(*)	١١١٠٠٠	٣,٨	٥٦٠٠٠	١,٣	١٨٥٠٠٠	٢,٩
المجموع	٢٨٦٨٠٠٠	١٠٠,٠	٤٦٧٧٠٠٠	١٠٠,٠	٦٣٣٨٠٠٠	١٠٠,٠

المصدر: الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان. العراق نموذجاً. مصدر سابق. ص ٢٢.

إما الآخرون في هذه الإحصائية فهم الكلدان والآشوريون والسريان، إضافة إلى الأيزيديين، رغم كونهم من الكرد، إلا أن الإحصاء الرسمي يحاول تصنيفهم مع العرب في تلك الفترات وعدم شمولهم مع الكرد. وهو أمر مخالف لحقيقة الأيزيديين.

ومنه يتبين أن نسبة السكان الكرد قد تراجعت من ١٧,٤ ٪ في عام ١٩١٩ إلى ١٦,٩ ٪ في عام ١٩٤٧ وإلى ١٦,٧ ٪ من السكان في عام ١٩٥٧. وهو أمر يدعو إلى التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء ذلك ومدى تعبيرها عن واقع الحال في العراق. ولكن هل يمكن اعتبار هذا الرقم صحيحاً؟ ابتداءاً يمكن إيراد التحفظات التالية:

- إن هذا الرقم لا يشمل السكان الكرد من أتباع الديانة الأيزيدية.
- وأن الأرقام الخاصة بالقبائل الرحل غير دقيقة عموماً بسبب تنقلهم الدائم وصعوبة متابعتهم والعثور عليهم لتسجيلهم، إضافة إلى وجود نسبة مهمة من سكان القرى الجبلية النائية التي يصعب

الوصول إليها، رغم التراجع الملموس لهذه النسبة بين عامي ١٩١٩ و١٩٥٧.

– ولا شك في أن إجمالي نفوس كردستان العراق يفوق نفوس الكرد فيها بسبب وجود التركمان في كركوك، وكذلك وجود الآشوريين والكلدان والسريان في محافظة نينوى، وخاصة في الأقسام الكردية منها.

ولهذا فالأرقام الواردة حول الكرد وسكان المحافظات الكردية غير مدققة وغير صحيحة عموماً. ولو أضفنا عدد الأيزيدية وحدهم إلى الكرد في عام ١٩٥٧، وفق ما هو متوفر من أرقام رسمية لأصبحت نسبة الكرد ١٧,٦٪. ولو أضفنا إلى سكان الكرد عدد المسيحيين القاطنين في الشمال، كما هو وارد في الإحصاء الحكومي، لوصل عدد سكان كردستان العراق، عدا التركمان في كركوك، إلى ١١٧٩٥٠٦ نسمة، أي ما يعادل ١٩,٥٪. وعلينا أن نأخذ بالاعتبار وجود كرد في محافظة ديالى من جهة والكرد الفيلية في بغداد وغيرها من المدن العراقية، عندها سيرتفع عدد الكرد وترتفع نسبتهم إلى مجموع السكان. فالتقديرات المعقولة تشير إلى أن سكان كردستان العراق شكلوا أكثر من ٢٢ ٪ من سكان العراق خلال الخمسينات. ويبدو أن هذه النسبة ما تزال سارية حتى الوقت الحاضر، وبالتالي يقدر سكان كردستان العراق في عام ٢٠٠٠ حوالي ٥٦٦٨٩٠٠ نسمة، إذ بلغ إجمالي سكان العراق في هذا العام ٢٢٦٧٥٦١٧(١٨٠) نسمة. ويشمل هذا الرقم السكان العرب الكرد والآشوريين والكلدان والسريان والأرمن والتركمان معاً.

ويتبين من كتاب "التكوين القومي للسكان في إقليم كردستان العراق" لمؤلفه الدكتور خليل إسماعيل محمد أن نسبة السكان الكرد في عام ١٩٨٧ بلغت ١٦,٧ ٪ من مجموع سكان العراق، وهذا يعني حصول تراجع نسبي مستمر منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٨٧. ويحتاج هذا التقدير إلى وقفة تفكير بعدة اتجاهات:

١- مدى دقة الأرقام التي استخدمت في حساب معدلات النمو السنوية للسكان عموماً، ومنهم الكرد على نطاق العراق كله من جهة، وعلى نطاق كردستان من جهة أخرى؟

٢- تخضع عمليات الإحصاء في العراق للقرارات السياسية لسلطة البعث، أو بتعبير أدق لسلطة صدام حسين مباشرة، إذ لم يعد بالامكان، ومنذ سنوات مبكرة من نهاية السبعينيات من القرن العشرين، نشر أرقام عن الجهاز المركزي للإحصاء دون أخذ موافقة مكتب صدام حسين وإجراء التعديلات الكيفية التي يريد إدخالها على تلك الأرقام. ويفترض أن يتذكر الإنسان ما صرح به صدام حسين في عام ١٩٧٨ حين قال في إحدى الندوات الإنتاجية ما مضمونه: عندما يقول **قادة الاتحاد السوفييتي بأن حجم الإنتاج الإجمالي في الاتحاد السوفييتي كذا، فأن الإحصاء الحكومي يأخذ بذلك ويصبح ما قاله رقماً رسمياً للدولة، وينبغي أن يسري هذا الأمر في العراق أيضاً. فعندما أقول بأن سكان العراق يشكلون ١٣ مليون نسمة، فهذا يعني أنهم ١٣ مليون نسمة لا أقل ولا أكثر، وعلى أجهزة الإحصاء المركزي أن تلتزم بهذا الرقم ويصبح هو الرقم الرسمي للدولة**

(180) The World factbook 2000-Iraq. CIA. Www.cia.gov.

حول عدد سكان العراق. هكذا حسم صدام حسين الموقف من عدد نفوس العراق! وهكذا يمكن أن يحسم الإحصاء الرسمي عدد السكان الكرد في العراق، سواء كان ذلك على مستوى البلاد كلها أم على مستوى كردستان العراق أم على مستوى كركوك. وهذا لا دخل له بتقديرات الدكتور خليل إسماعيل محمد أو غيره من الباحثين في شؤون السكان، بل يرتبط بالإرادة السياسية للحكام المستبدين الذين يفرضون على أجهزة الإحصاء إرادتهم ويطلبون منها قول ما لا يعقل أو ما لا يدخل ضمن الوقائع والحقائق العلمية. فالدكتور خليل إسماعيل محمد وأنا أو غيرنا نتعامل مع الأرقام الرسمية، إذ لا نمتلك غيرها. والأرقام التي نتعامل معها أرقام مزورة في الغالب الأعم وموضوعة وفق إرادة غير طيبة.

٣- إن السنة التي يشير إليها الدكتور خليل إسماعيل محمد تدخل ضمن فترة الحرب العراقية الإيرانية، حيث عرفت جبال كردستان نزوحاً كبيراً للشباب العرب والكرد وغيرهم هرباً من الخدمة العسكرية، كما أن العراق، ومنهم الجنود من مختلف القوميات، وخاصة العرب، قد لقوا مصرعهم في تلك الحرب، وبالتالي يفترض أن يأخذ الإحصاء هذه الحقيقة بنظر الاعتبار وتأثيرها اللاحق على النمو السكاني. إضافة إلى ما كانت تعانيه كردستان من حرب أنصارية ضد النظام العراقي. وعرفت هذه الفترة نزوحاً واسعاً للعراقيين ومن مختلف القوميات إلى أوروبا وإلى البلدان المجاورة، وخاصة إلى إيران وسوريا.

٤- التهجير الواسع النطاق للكرد الفيلية في العراق، سواء كان ذلك من بغداد أم من المحافظات الأخرى، إضافة إلى تسجيل غالبيتهم على أنهم من القومية العربية أو التبعية الإيرانية. كما أن النظام كان حتى سقوطه يعتبر الكرد الأيزيدية عرباً، في حين أنهم من الشعب الكردي.

٥- وتأكيداً لما أشير إليه في أعلاه وضعت الهيئة العاملة للجبهة الكردستانية جدولاً عن الإحصاء السكاني لبعض أقسام الريف الكردستاني لعامي ١٩٧٧ و١٩٨٧، إذ يتبين منه ما يلي: بلغ عدد السكان الكرد الذين تم ترحيلهم بين هذين العامين ٤٧٠١٩١ نسمة، موزعين على أرياف دهوك (١١١٥٢٨ مرحلاً)، وريف أربيل (٢٥٥٠٨٨ مرحلاً)، وريف السليمانية (٢٠١٥٧٥ مرحلاً)(١٨١).

وأعد الدكتور خليل إسماعيل محمد الجدول التالي معتمداً في ذلك على تعداد السكان لعام ١٩٥٧ ووفقاً لنسب الزيادة السكانية في العراق بين عامي ١٩٥٧-١٩٨٧ والتي بلغت ٣١،٥٪ سنوياً.

وعلينا أن ننتبه هنا إلى حقيقة أن نسب النمو السكانية في العراق لم ترتفع في أحسن الأحوال وخلال الفترة المشار إليها في أعلاه عن ٣,٥-٤,٠٪ سنوياً. إلا أن الأرقام التي اعتمدها السيد الدكتور خليل إسماعيل محمد تشير إلى نسبة نمو سنوية تصل إلى ٥,٣١٪، وهل التي أشرنا إلى

(١٨١) تقرير الهيئة العاملة للقيادة السياسية للجبهة الكردستانية. أربيل في ١٩٩٢/٥/٢، ص ١٥.

جدول ٥

التوزيع الجغرافي للسكان الكرد في العراق بحسب الوحدات الإدارية لسنة ١٩٨٧

المحافظة	عدد السكان / نسمة	٪ من مجموعهم الكلي في العراق	٪ من مجموع السكان في المحافظة
محافظة دهوك	٤٣٧٧٣٦	١٦,٠	٨٣,٣
قضاء دهوك	١٠٤٠٢٦	٣,٨	٨٣,٥
قضاء زاخو	١٠٣٥٥٢	٣,٨	٨٧,٠
قضاء العمادية	١١٤٩٦١	٤,٢	٨٠,٠
قضاء عقرة	١١٥١٩٧	٤,٢	٩٥,٧
محافظة نينوى	٢٦٨٧١١	٩,٩	٢٦,١
قضاء الموصل	٦٨٩١٧	٢,٥	١٠,٢
قضاء الشيخان	٣٨٤٧٠	١,٤	٤٣,٥
قضاء تلعفر	٣٢٢٥٧	١,٢	١٦,٥
قضاء سنجار	١٢٩٠٦٧	٤,٨	٧٨,٣
محافظة التأميم	٤٨٥١٦٣	١٧,٩	٤٨,١
قضاء كركوك	٢٠٩٥٢٥	٧,٧	٣٦,٤
قضاء كفري	٨٨٨١٣	٣,٣	٥٣,٧
قضاء طوز	٩٧٦٠٨	٣,٦	٥٤,٨
قضاء چمچمال	٨٩٢١٧	٣,٣	١٠٠,٠
محافظة أربيل	٥٤٧٠١٤	٢٠,١	٧٨,٨
محافظة السلمانية	٧٧٧٨٤٣	٢٨,٦	١٠٠,٠
محافظة ديالى	١٥٥٧٥٠	٥,٧	١٨,٢
قضاء المقدادية	٨٥٤٧	٠,٣	٦,٧
قضاء مندلي	٢٥١٣٧	٠,٩	١٦,٧
قضاء خانقين	١١٢١٣٢	٤,١	٥٨,٤
بقية المحافظة	٩٩٣٤	٠,٤	٢,٦
باقي محافظات العراق	٤٩٠٩٩	١,٨	٠,٤
مجموع الكرد في العراق	٢٧٢١٣١٦	١٠٠,٠	–

المصدر: محمد، خليل إسماعيل د. إقليم كردستان العراق: دراسات في التكوين القومي للسكان. ط ٢. مطبعة صلاح الدين. أربيل. ١٩٩٨.

مصدرها في السابق، ونعني به الأرقام الاعتباطية لصدام حسين.

وفي ضوء هذه الملاحظات يصعب علينا القبول بالأرقام الرسمية للدولة العراقية حول السكان ونتائج تقديراتها السكانية على مستوى العراق عموماً وعلى مستوى كردستان العراق خصوصاً وعموم الكرد في العراق.

وفي نفس الدراسة فان الدكتور خليل إسماعيل محمد قدر بأن عدد سكان العراق سيصل في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥,٤ مليون نسمة تقريباً، وأن سكان كردستان إلى أكثر من ٤,٧ مليون نسمة أو ما يعادل ١٨,٧ ٪، أي ما يعادل نسبة السكان الكرد إلى مجموع سكان العراق في عام ١٩٤٧، إذ أن نسبة الانحراف عالية بالنسبة إلى جميع تلك الأرقام.

ورغم هذا الواقع السكاني وقلة نفوس العراق من جهة، والثروة النفطية والموارد المالية الكبيرة من جهة أخرى، يلاحظ بأن معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي كانت واطئة جداً ومؤثرة على مستوى حياة ومعيشة وظروف عمل السكان الكرد، إذ لم ترتفع حتى عام ١٩٥٨ عن ٥٧,٣ ديناراً عراقياً بالأسعار الجارية(١٨٢). وإذا أخذنا تفاصيل هذا الرقم بالنسبة إلى الألوية الشمالية ومنها الكردستانية سنجد أمامنا اللوحة التالية بالنسبة لمعدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي لعام ١٩٥٦ حسب توفر الأرقام:

جدول ٦

معدل دخل الفرد الواحد في السنة في العراق لعدد من الألوية العراقية في عام ١٩٥٦

اللواء	معدل دخل الفرد الواحد في السنة بالدينار العراقي مع عوائد النفط	معدل دخل الفرد الواحد في السنة بالدينار العراقي مع عوائد النفط
الموصل	٤٢,٢	٣٨,٩
أربيل	٤٠,٢	٤٠,٢
كركوك	١٣٥,٤	٤٤,٧
سليمانية	٣٩,٦	٣٩,٦
المعدل في العراق	٥٤,٧	٤٣,٥

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة ١٩٦٢. بغداد. ص ٧٦.

(١٨٢) المنوفي، د. علي أحمد و كامل العضاض. تقديرات الدخل القومي. وزارة التخطيط. بغداد ١٩٦٥-١٩٦٩. جدول رقم ٣ صفحة٩.

وإذا ما عدنا إلى أرقام الدخل القومي ومعدل حصة الفرد الواحد منه في السنة، فسيستدل منها على مدى ضعف تطوره على مستوى العراق وعلى مستوى الألوية الشمالية، ومنها ألوية كردستان. ولكن كانت هناك ألوية أخرى كان معدل الدخل السنوي للفرد الواحد فيها أكثر تخلفاً مثل الناصرية حيث لم يزد فيها في العام ١٩٥٦ عن ٢٢ ديناراً فقط، والديوانية ٢٤ ديناراً وكربلاء ٣١ ديناراً لا غير.

ويفترض أن نشير هنا إلى ثلاثة تحفظات جوهرية حول هذا الجدول، وهي:

– إن هذه الأرقام تبقى تقديرية، في حين أن الواقع كان أقل من ذلك بكثير بالارتباط مع التقديرات اللاحقة لعدد من المؤشرات الاقتصادية.

– وعبر هذا الرقم عن متوسط حصة الفرد الواحد في السنة، وهذا يعني متوسط حصة الغني والفقير معاً، في حين كان التوزيع في العراق وما يزال غير عادل، وهو شبيه بالنكتة المتداولة التي تقول "أن راتب المدير العام وفراشه معاً يبلغ ٢٠٥ دنانير في الشهر، وإذا ما فكك الإنسان هذا الرقم، عرف عندها الحقيقة المرة القائلة بأن راتب المدير العام يبلغ ٢٠٠ دينار "فقط"، في حين يبلغ راتب الفراش "خمسة دنانير" فقط. ويمكن المقارنة أيضاً بين حصة الفلاح الواحد وحصة الإقطاعي الذي يأخذ من كل فلاح حصته وتتجمع لديه حصة كبيرة من مجموع الفلاحين العاملين على الأرض المستحوذ عليها من قبله.

– كما أن هناك اختلافاً كبيراً بين مدخولات الفلاحين ومدخولات أو أجور العمال في المدن، وكانت في الغالب الأعم لصالح المدن، إلا في حالات المناطق الخصبة والبساتين القريبة من المدن.

كيف كان الواقع الزراعي في ريف كردستان العراق؟ كل المعلومات المتوفرة لدينا والمشاهدة العينية حينذاك تشير إلى الواقع التالي:

ولا شك في أن المشكلة الرئيسية كانت في العراق تكمن في غياب المصانع الكبيرة والمتوسطة وندرة التشغيل وحجم البطالة الواسع، إضافة إلى تخلف القطاع الزراعي وضعف الإنتاج الزراعي أو حتى العجز عن إيصال المحاصيل الزراعية إلى الأسواق المحلية بسبب تخلف ورداءة طرق النقل الزراعي أو مخازن حفظها.

٢- العلاقات العشائرية في كردستان العراق

لا يختلف بناء العشيرة الكردية بشكل عام عن بناء العشائر بالنسبة إلى الشعوب الأخرى في العراق أو المنطقة، أو حتى في المناطق الأخرى من العالم حيثما وجدت عشائر وعلاقات عشائرية. فالعشائر كلها تتقاطع في ما بينها عند قواعد أو أسس عامة، ولكنها تختلف في ما بينها بهذا القدر أو ذاك في ما يخص بعض التقاليد والعادات أو الممارسات الدينية والتي ترتبط بالظروف التي

تعيش فيها وتلك التي تحيط بها. فالعشيرة الكردية غالباً ما تتكون من عدة بطون يرأس كل منها آغا، ثم يترأس تلك البطون آغا أكبر. وهي حالة تشمل العشائر الرحل والمستقرة، كما تشمل أغوات العشائر في الريف أو المدينة. وإذ يطلق سكان الريف والقبائل الرحل على رئيس العشيرة بلقب آغا، فأن سكان المدينة يطلقون عليه منذ العهد العثماني لقب "بيك".

تقع على عاتق الأغا الكردي مهمات وواجبات إزاء عشيرته. فهو القائد الفعلي لقوات العشيرة أو فرسانها المقاتلين، وهو الذي يمثلها في علاقاتها مع العشائر الأخرى أو أمام الحكومة، أي في علاقاتها الخارجية، كما أنه يقوم بحسم الخلافات والنزاعات داخل العشيرة الواحدة وفي ما بين البطون. ويعتمد في ذلك على مجلس العشيرة، وهم من رجال القبيلة الكبار السن أو من يطلق عليهم بذوي اللحى البيضاء، أو أصحاب المعرفة والخبرة والحكمة. وتقع على عاتق الآغا الكردي مسؤولية حسم الأمور واتخاذ القرار النهائي بشأن القضايا التي تمس العشيرة. وفي العادة يكون رئيس العشيرة من الذكور، ولكن لا يستبعد أن تكون امرأة تترأس العشيرة الكردية، رغم أنها نادرة الحدوث، ولكنها حصلت في كردستان فعلاً. ورئيس العشيرة يمكن أن يتغير أو أن يعزل وينتخب غيره. وهي غير خاضعة بالضرورة للوراثة وفيها قواعد معينة تسير عليها العشائر الكردية، وأن كانت متباينة من عشيرة إلى أخرى أيضاً.

والعشيرة الواحدة تتخذ أسم الآغا أو أحد أغواتها القدامى أو تأخذ اسم المنطقة التي تعيش وتعمل فيها، وأحياناً تكون متطابقة. والعشائر الكردية لا تعتمد رابطة الدم وحدها، بل رابطة الأرض أيضاً، مما يسمح بتوسع العشيرة الواحدة وذلك بانضمام عوائل جديدة إليها. ويتكون كل بطن من هذه العشيرة أو تلك من مجموعة قليلة أو كثيرة من العائلات أو البيوتات المستقلة التي تعيش في قرية واحدة أو أكثر، وربما تكون تلك العائلات من ذرية واحدة أو أكثر. وغالباً ما تتكون العائلة الواحدة من الأم والأب والأبناء غير المتزوجين والبنات غير المتزوجات، إضافة إلى بعض أفراد العائلة كالجد أو الجدة أو العم أو الخالة... وغالباً ما يشكل الفلاحون من رجال العشيرة القوة التي تدافع عنها في الأوقات العصيبة، فهم فرسانها وحماتها ضد الغزو والعدوان.

وإذا كانت العشائر مفتوحة على العائلات الأخرى التي يمكن أن تصبح بحكم وجودها في أرض مشتركة جزء من هذه العشيرة أو تلك، فأن عائلات الأغوات غالباً ما تكون مغلقة على نفسها ويتم التزاوج في ما بينها، أو تتم المصاهرة مع عائلات أغوات أخرى لتعزيز التحالف العشائري لمتعدد الجوانب. وغالباً ما يأخذ الآغا الأكبر أو آغا عشيرة قوية نساء من بطون وعشائر أخرى ليحميها ويتحالف معها ويعزز مكانته ومكانة عشيرته في المنطقة والمناطق المجاورة.

وإذا كان الآغا في القبائل الرحل لا يمتلك بالضرورة أرضاً خاصة به، بل أرضاً مشتركة بينه وبين أفراد عشيرته، فأنه غالباً ما يتميز عنهم بعدة أشياء أساسية ومهمة في حياة القبائل الرحل، وهي:

عدد الماشية الذي يمتلكه وبالتالي وضعه المالي. الديوان الذي تحت تصرفه والذي يصرف عليه من الحصص التي يدفعها الفلاحون للديوان. اختلاف خيمته عن خيام بقية أفراد القبيلة. قدرته على الزواج بأكثر من امرأة. إضافة إلى مكانته الاجتماعية ونفوذه السياسي في القبيلة.

أما الآغا في الريف، وخاصة في المناطق السهلية، فغالباً ما يمتلك مساحات واسعة، وأن كانت متباينة من آغا إلى آخر، ويقوم بتقسيمها إلى قطع صغيرة توزع على أفراد العشيرة ليعملوا عليها وفق مبدأ المحاصصة، إذ يدفعون له حصة تتراوح بين ١٠-٨٠ ٪ من الحاصل وفق حالات مختلفة تتدخل فيها عوامل كثيرة. ورغم أن تلك الأراضي كانت رقبتها للدولة، فأن القرون المتتابعة أدت إلى هيمنة الأغوات على تلك الأراضي وانتزاعها من الفلاحين وتحويلها إلى ملكية خاصة بهم أو وقفاً عليهم. وهم في هذه الحالة لم يعودوا أغوات عشائر فحسب، بل وإقطاعيين أيضاً يستغلون أفراد العشيرة لصالحهم. ويقوم الفلاحون بتمويل ديوان الضيافة التابع للآغا في القرية وكذلك تمويل بناء المسجد فيها وتأمين ضروراتها. يضاف إلى ذلك أن بعض الأغوات يمتلك مساحات واسعة من الأراضي يتركها تحت تصرفه ويقوم أفراد العشيرة من الفلاحين بالعمل في تلك الأرض أياماً معدودة في الأسبوع لصالح الآغا دون مقابل، أي أنهم يعملون بالسخرة تماما كما يعمل القن عند الإقطاعي. وتتباين أخلاقيات وتصرفات الأغوات إزاء أفراد عشيرتهم، فمنهم من هو شديد الظلم والجور ويستنزف جهد الفلاح وعائلته إلى أقصى الحدود الممكنة، ومنهم من في "قلبه بعض الرحمة"، وهم في الغالب الأعم من الصنف الأول، خاصة أولئك الذين تركوا الريف وسكنوا المدينة ووضعوا لهم وكلاء يجمعون حصصهم من الفلاحين الفقراء وقطعوا صلتهم المباشرة عمليا بالريف وبالفلاحين.

ومع ذلك فالعشيرة الواحدة كانت تشكل وحدة اقتصادية - اجتماعية - سياسية - عسكرية يقودها الآغا نحو الداخل والخارج، ويتصرف الآغا بشؤونها وفق إرادته وبعد استشارة غير ملزمة له من مجلس العشيرة. وغالباً ما قادت تلك الحالة الجائرة إلى انتفاضات فلاحية في فترات مختلفة، وبشكل خاص في أعقاب الحرب العالمية الثانية ومع تنامي الوعي السياسي وتفاقم الإجحاف بحقوق الفلاحين من جانب الأغوات الإقطاعيين. ومن الجدير بالإشارة إلى أن بعض الأغوات يمتلكون موقعاً دنيوياً في رئاسة العشيرة إلى جانب مكانة دينية منطلقة من موقع العائلة الديني وموروثة عبر تقاليد العائلة القائدة في العشيرة. وعند ذاك يكون دوره وتأثيره كبيرين حقاً على أفراد العشيرة أو مجموعة العشائر المتحالفة معه على صعيد منطقة واحدة أو أكثر. ويمكن أن يلاحظ هذا الأمر بالنسبة لعائلتين كرديتين معروفتين لعبتا دوراً كبيراً في نضال الشعب الكردي والحياة الاجتماعية خلال القرن العشرين، وهما: عائلة الشيخ عبد السلام البارزاني والشيخ أحمد البارزاني، وفيما بعد، أخيه الملا مصطفى البارزاني، وهما من أتباع الطريقة النقشبندية في الإسلام، وعائلة الشيخ محمود البرزنجي من عائلة الجاف، وهو من أتباع الطريقة القادرية في الإسلام.

وفي جميع القرى الفلاحية في ريف كردستان العراق توجد مساجد تبنى بواسطة الفلاحين ومن مدخولاتهم. وتدار هذه المساجد من قبل رجال أو شيوخ الدين. ويمكن أن يكون لعدد من القرى أو لعشيرة واحدة أو أكثر، أكبثر من شيخ واحد، وفق الطريقة الدينية التي تتبعها العشائر الكردية. ويحتل شيوخ الدين مكانة مرموقة في المجتمع الكردستاني، بسبب واقع التدين بمسحة صوفية لدى الكرد عموماً. ومن هذا الواقع يمكن القول بأن الريف الكردستاني كان، وبشكل أضعف حالياً، يواجه مركزين قويين: المركز الدنيوي والمركز الديني. وهما مركزان مستقلان عموماً، ولكنهما متشابكان أحدهما قادر على التأثير في الآخر، ويعتمد في ذلك على قوة كل منهما وعلاقته بالمجتمع الريفي. وغالباً ما كان الأغوات الأقوياء وبسبب قدراتهم المالية هم الأقوى والأكثر تأثيراً في المجتمع الريفي وامتدادات الريف البشرية في المدينة. وإذ لا يمكن قول ذلك بشكل مطلق، إذ أن بعض شيوخ الدين لعبوا دوراً مهماً في تاريخ نضال الشعب الكردي، وهم الذين تصدروا النضال في فترات معينة، فأن الغالبية العظمى من شيوخ الدين، وخاصة الصغار منهم، وممثلي شيخ أكبر، كانوا يخضعون لإرادة الآغا الإقطاعي، صاحب الأرض والثروة الحيوانية والنفوذ.

وكانت السلطات الحاكمة، سواء في فترة الحكم العثماني، أم في فترة الدولة العراقية الحديثة، تعمد إلى منح بعض الأغوات مواقع مهمة وألقاباً رسمية، مثل بيك وباشا، حين كانت تريد كسبهم إلى جانبها وزيادة تأثيرهم المباشر على أفراد عشيرتهم أو في المنطقة عموماً، وتريد استثمار ذلك لصالحها.

وتشير الكتابات التي يعود تاريخها إلى تلك الفترات إلى الدور الذي كانت تلعبه جمهرة غير قليلة من شيوخ الدين في أوساط الفلاحين واصفاً ومعبراً عن طبيعة وسلوك ثلاث فئات اجتماعية في آن واحد، وهم:

* الفلاحون المسلمون الأتقياء، ولكنهم في الغالب الأعم جهلة بسبب واقعهم السائد حينذاك.

* أما الملالي وشيوخ الدين فهم جشعون يستغلون الفلاحين.

* ويعبر في ذلك عن طبيعة العلاقات التي كانت تقوم حينذاك والتي تربط بين ثلاثة أطراف الفلاح والشيخ (رجل الدين) والآغا، كما أن فيه وصفاً مهماً لحالة الريف الاقتصادية والاجتماعية حينذاك. جاء في أحد تلك التقارير ما يلي:

"غالبية الكرد مسلمون، وغالبية هؤلاء سنّة. وكل عام يذهب الألوف منهم إلى الحج، مبذرين آلاف القطع النقدية في هذه الرحلة. وفي كل قرية يتم بناء جامع ويدعم الناس الملالي والأولياء. ويعطون عشر مدخولهم إلى هؤلاء ويجتمعون خمس مرات في اليوم في الجامع لأداء الصلاة. ومرة في الأسبوع، يوم الجمعة، يقومون بصلاة كبيرة ويصغون إلى موعظة تلقى على مسامعهم باللغة العربية، ولكن القرويين لا يفقهون ما يقوله الملا ويكتفون بهز رؤوسهم ومغالبة النعاس، وفي لحظات معينة

يرفعون عقيرتهم بالصياح. ذلك أن الشيء الوحيد الذي يعرفونه هو أن كلمات الملا هي من قول الله والأنبياء. وفي كل حي شيخ أو أكثر يتبعه القرويون الفقراء البائسون وهؤلاء الشيوخ ينتزعون لقمة العيش من أفواه الفقراء الذين يسلمون لهم القيادة ولا يفعلون شيئاً دون علمهم. ويعيش الشيوخ في دور وقصور فخمة، يتجمع القرويون خارجها وهم يصرخون ويرقصون. يبقون في الشمس، جالسين بجوار الحائط، حفاة جائعين، مرذولين بائسين. ويؤدون أعمال الشيخ دون مقابل. أنهم يضعون آمالهم في الشيخ لإيصالهم إلى الجنة ويعتقدون أنه في يوم الحساب، حين يهبط إله في دمشق، فالشيخ سوف يجنبهم دخول النار ويفتح لهم بوابة الفردوس"(١٨٣). إلا أن الشيوخ الكبار من أصحاب الطرق الدينية المعروفين أو أحفادهم الذين ساروا على نفس الدرب كانوا وما زالوا يحتلون موقعاً أساسياً في حياة سكان كردستان العراق، وخاصة سكان الريف، إذ أنهم أتقياء ويعتبرون من أصحاب الكرامات، إذ كان وما يزال بحدود غير قليلة لهم دورهم وتأثيرهم السياسي أيضاً. إلا أن أدوارهم الوطنية الكبيرة في كردستان برزت في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، إذ أن دور الأحزاب السياسية ذات الوجهة العلمانية بدأ يتسع بشكل ملموس في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولكنه لم يلغ دور شيوخ الدين، وخاصة الكبار منهم حتى الآن.

ويفترض أن نشير إلى أن غياب أو تقلص دور الأحزاب السياسية في كردستان سمح لأدوار القوى السياسية الدينية بالبروز، والعكس صحيح أيضاً. ومن يتتبع الفترة التالية للحرب العالمية الثانية سيلاحظ بأن تنامي دور الأحزاب السياسية أضعف بدوره دور رجال الدين في كردستان، رغم السرية التي فرضت نفسها على تلك الأحزاب. وهذه الظاهرة لا تقتصر على كردستان العراق بل تشمل العراق كله وجميع بلدان الشرق الأوسط. ويفترض أن نلاحظ بوضوح بأن دور رجال الدين قد ارتبط في كردستان وفي العراق عموماً بواقع وجود العلاقات العشائرية الأبوية وكذلك العلاقات الإقطاعية وتخلف مستوى التعليم والثقافة والوعي السياسي بشكل عام.

يتوزع الولاء عند أفراد العشيرة على ثلاثة أطراف أساسية، وهي: العائلة، والآغا ورجل الدين (الشيخ). ولكل من هذه الأطراف تأثيره ودوره المباشر وغير المباشر في، وعلى حياة الفرد. فهو موزع بينها، يتغلب عنده هذا الطرف أحياناً وذاك الطرف أحياناً أخرى، ولكن الأطراف الثلاثة تبقى غير منفصلة عن بعضها. ويبدو هذا أكثر وضوحاً في الريف ولكنه يبقى ساري المفعول في المدن أيضاً حيث ما تزال العلاقات الرأسمالية والصناعة ضعيفة التطور فيها. وفي فترات غير قليلة ساءت علاقات الفلاحين بإغوات المناطق المختلفة من كردستان العراق، بسبب مواقف هؤلاء الأغوات وجشعهم في استغلال الفلاحين. ولهذا عرفت كردستان في أحيان غير قليلة هبات وانتفاضات فلاحية ضد الأغوات

(١٨٣) برونسون، مارتن فان. الدين في كردستان. "ل غورا غاوران كرد مسلمانن". في نشرة: كردنامه. العدد الثالث والخامس. تموز/يوليو ١٩٩٥. لندن. مصدر سابق. ص ٢٢/٢١.

بسبب الاضطهاد وبشاعة الاستغلال أو الإهانات التي كانت توجه لهم والإساءات لأفراد عائلاتهم. ولكن بشكل عام يبقى للأغا موقعه المتميز في حياة أفراد العشيرة. ورغم التطور الذي حصل في حياة الشعب الكردي في كردستان العراق، ورغم تنامي الروح القومية والوعي القومي في صفوف السكان، فأن الولاء للعشيرة، وبالتالي للأغا ما يزال بارزاً لا في الريف فحسب، بل وفي المدينة أيضاً، وفي العلاقات في ما بين الناس. ويمكن إيراد الكثير من الأمثلة الحديثة حول هذه الظاهرة الاجتماعية الموروثة من العهود السابقة، والتي تعتبر جزءا عضوياً من تراث المجتمع القبلي والإقطاعي. ويمكن رؤية ذلك وتتبعه في وسط وجنوب العراق، بسبب السياسات التي كان وما يزال يمارسها النظام الاستبدادي في العراق والتي سنبحث فيها لاحقاً.

الفصل الرابع:

الواقع القومي والديني في كردستان العراق

عاشت في المنطقة التي تشكل حدود العراق اليوم، في العهدين الأموي والعباسي ومن ثم في الفترة الواقعة بين سقوط الدولة العباسية والاحتلال العثماني للعراق وفي العهد العثماني الأول والثاني وعهد المماليك، برز العديد من الجماعات البشرية ذات الأصول التاريخية الضاربة بالقدم، سواء كانت من أهل البلاد الأصليين أم من الأقوام التي نزحت إليه في فترات مختلفة وقطنت في بلاد ما بين النهرين أو وادي الرافدين أو في منطقة الكرد، التي هي كردستان العراق. وساهمت تلك الشعوب ببناء حضارة وآداب وفنون بلاد الرافدين والمنطقة بأسرها، سواء بما أنتجته أو ما جاءت به وأضافته لما هو قائم من حضارة في هذه المنطقة أو ما أبدعته بوجودها في المنطقة. فحضارة بلاد ما بين النهرين والامتداد اللاحق للمنطقة تشكل مجتمعة موزائيك بديع الصنع والألوان ساهمت فيه كل الأقوام التي مرت على المنطقة، حتى الغزاة الذين لم يبقوا طويلا في البلاد وعرضوا بعض جوانب هذه الحضارة للخراب، شاركوا بهذا القدر أو ذاك في إضافة ما أغنى الحضارة والثقافة القديمة لهذا الوادي المعطاء. ولا شك أن في تراثنا وتاريخنا الكثير من السلبيات والمحن والكوارث والتي ما نزال نعيش بعضها حتى يومنا هذا ونسعى للتخلص منها.

كانت منطقة وادي الرافدين، وكذلك منطقة كردستان الحالية، من المناطق التي شهدت نزوحا إليها على امتداد التاريخ ومنها إلى المناطق الأخرى أيضاً. والشيء المتميز في الأقوام التي جاءت إلى هذه المنطقة وعاشت فيها وتبنت حضارتها وأضافت إليها الكثير أو القليل قد أخذت من أسماء المواقع التي سكنت فيها أسماء لها مثل السومريين والأكديين والبابليين والآشوريين والكلديين. لقد كان الموقع الذي جاءوا إليه هو العامل الذي تميز به للناس وليس الموقع الذي انطلقوا منه أو الأقوام التي انتسبوا إليها قبل ذاك. وفي هذه الفكرة بالذات يجد الإنسان ما يمكن أن تبعد البحث العلمي عن تفسيرات الفكر العنصري الذي هيمن على كتابات بعض الكتاب العنصريين في أوروبا وفي البلدان العربية ألذي دأب على محاولة تكريس الوجهة العرقية في البحث التاريخي لحضارة وأقوام وادي الرافدين(١٨٤). إلا أن هذا لا يعني أن البحث العلمي ينبغي له أن يتنكر للشعوب والأقوام المختلفة

(١٨٤) برزت محاولات لإعادة النظر ببعض المصطلحات والتفسيرات التي قدمها المستشرقون أو علماء الآشوريات الأجانب بشأن أصل سكان العراق أو الهجرات التي قدمت إلى وادي الرافدين حيث أطلق عليهم جميعا، باستثناء السومريين، بالشعوب السامية، في ضوء ما ورد في التوراة من أسطورة حول سكان المعمورة واعتبار البشرية كلها تنحدر من نوح وأبناء نوح الثلاثة سام وحام ويافت. وقد بدأت مثل هذه المحاولات في وقت مبكر. فعلى سبيل المثال لا الحصر كتب الدكتور جواد علي في عام

التي عاشت أو ما تزال موجودة في هذه المنطقة، بل يفترض الاعتراف بها وتعزيز العلاقة في ما بينها

١٩٥٤ بهذا الصدد يقول بأن مصطلح السامية مرفوض ولا يستند إلى أساس علمي وأنه سيطلق "لفظ (عرب) على جميع سكان الجزيرة، بغض النظر عن الزمان الذي عاشوا فيه والمكان الذي وجدوا فيه، سواء سكنوا في الأقسام الشمالية أم في الأقسام الوسطى من جزيرة العرب أم في الأقسام الجنوبية منها. فكل هؤلاء في نظري (عرب).."، ثم يضيف قائلا "ولعلني لا أكون مخطئا أو مبالغا إذا قلت أن الوقت قد حان لاستبدال مصطلح (سامي) و (سامية) ب (عربي) و (عربية)، فقد رأينا أن تلك التسمية تسمية مصطنعة تقوم على أساس التقارب في اللهجات وعلى أساس فكرة الانتساب الواردة في التوراة.. أما مصطلحنا (العرب) الذي يقابل السامية فهو أقرب – في نظري – إلى العلم... وليس ببعيد ولا بقريب عن العلم والمنطق أن تعد السامية عربية لكونها ظهرت في جزيرة العرب. ونحن نعلم أن كثيرا من العلماء يرون أن جزيرة العرب هي مهد الساميين". إلا أن الدكتور علي جواد نفسه عاد وتخلى عن هذه الفكرة الخاطئة في عام ١٩٦٨ رغم محاولات أصدقاء له أقناعه بضرورة استبدال لفظ (سامي) و (سامية) ب عربي) و (عربية). فكتب يقول" "نعم، لقد قلت أن مصطلح الشعوب العربية هو أصدق اصطلاح يمكن إطلاقه على تلك الشعوب، وأن الزمان قد حان لاستبدال مصطلح (عربي) وعربية بـ(سامي) وسامية، وقلت أشياء أخرى شرحتها في الجزء الثاني من الكتاب السابق في تعليل ترجيح هذه التسمية (ص ٢٨٧). ولكني لم أقصد ولن أقصد أن تلك الشعوب هي قبائل عربية مثل الشعوب والقبائل العربية المعروفة .. فالسامية وحدة ثقافية أصطلح عليها اصطلاحا، والعروبة وحدة ثقافية وجنسية وروابط دموية، وبين المفهومين فرق كبير". [راجع في هذا الصدد علي، فاضل عبد الواحد د. من سومر إلى التوراة. دار سينا للنشر. ط ٢. القاهرة. ١٩٩٦. ص ٤٤/٤٣.] ويلاحظ المرء مدى الارتباك الذي وقع فيه الدكتور جواد علي في المقتطف الأول والمقتطف الثاني.

وضمن حملة قادها صدام حسين وحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في العراق منذ منتصف السبعينيات كانت وما تزال تدعو إلى إعادة كتابة تاريخ الأمة العربية، ومنه تاريخ العراق، في ضوء تصورات تعسفية واستبدادية للتاريخ وأهداف وأطماع توسعية لصدام حسين. وكانت هذه الوجهة الجديدة تشكل محاولة جادة وخطرة لتشويه تاريخ العراق والعرب والإساءة للشعوب الأخرى، إذ إنها كانت تحمل في طياتها ثلاث مسائل خطرة هي:

* إنها ذات وجهة عرقية تمييزية تدق إسفين العداء بين الشعوب وتلحق أضرارا فادحة بعلاقاتها المستقبلية، خاصة وأن المجتمع العراقي مكون من فسيفساء بديعة وحساسة لا يجوز ولا تتحمل أي تجاوز عليها بأكاذيب وتشويهات عرقية.
* إنها مستعدة لتشويه الحق وطرح الأكاذيب من أجل البرهنة على إن العرب هم وحدهم أساس الحضارة السامية في المنطقة وأن جميع الساميين هم في الأصل عرب.
* إنها يمكن أن تدفع بالبعض من الباحثين العلميين، تحت تأثير الخوف أو الانتهازية أو الرغبة في الاغتناء، إلى المشاركة في عملية التشويه وبالتالي الإساءة لأنفسهم أيضا وللبحث العلمي.

وقد وقعت هذه المحاذير حقا، بغض النظر عن التفسيرات التي حاول البعض تقديمها في هذا المجال،

وتطوير التفاعل الحضاري المتبادل لها. إذ بغير ذلك يمكن أن يقود إلى بروز إشكاليات أخرى عرفها

ومنها محاولة الرد على الأساطير القديمة التي وردت في التوراة والتي راح يرددها بعض الباحثين الغربيين. فالأسطورة التوراتية تقول بأن كان لنوح أولاد هم: سام وحام ويافت، وأن من هؤلاء الأولاد نشأت الشعوب المختلفة. فالساميون هم من أبناء وحفدة سام بن نوح، والأفارقة هم من أبناء وحفدة حام بن نوح. وأن الأوروبيين البيض هم من أبناء وحفدة يافت بن نوح. ومثل هذه الأسطورة التي سعى العنصريون الاستفادة منهما لفرض هيمنة البيض على بقية الشعوب لا يجوز الردّ عليها بفكر عنصري مماثل أو الردّ دون تمحيص وتدقيق تاريخي وبالتالي الادعاء بأن كل الذين هاجروا من الجزيرة، التي لم تكن حينذاك عربية أيضا، كلهم عرب. من الصحيح أن نقول كلهم بشر بغض النظر عن اللغة التي يتحدثون بها ولون البشرة، ولكن لم يكن جميعهم يتحدثون العربية، رغم أن لهم لغات متقاربة بحكم تقارب المواقع التي عاشوا فيها وهاجروا منها.واعتقد البعض، ومنهم صدام حسين بأن الردّ على العنصرية والعنصريين يتم بالفكر العنصري ذاته وليس بالفكر الإنساني وبالحقائق التاريخية وبالتفسيرات المعقولة للتاريخ سيفند تلك الآراء ويكرس رأيه العنصري الخطر. ومن بين تلك المحاولات يمكن الإشارة إلى بعض الكتب التي تبحث في تاريخ العراق القديم، ومنها كتاب "حضارة العراق" تأليف نخبة من الباحثين العراقيين الذي كتب ببغداد وسجل في المكتبة الوطنية ببغداد برقم إيداع ١٤٩٣ لسنة ١٩٨٤ ثم صدر عن دار الجيل ببيروت في عام ١٩٨٥. علما بأن عددا مهما وأساسيا من أبحاث هذا الكتاب ذات مستوى علمي رصين وكتبت بموضوعية وبعيدا عن أهواء البعث الحاكم، إذ لم ينجر كل الكتاب إلى المصيدة التي نصبها النظام لبعض الباحثين، ولكن بعضها يصب في المجرى الذي يسعى إليه النظام العراقي. وقبل ذاك، أي في عام ١٩٨٠ كان قد صدر كتاب جديد ضمن الحملة الفكرية والسياسية لإعادة كتابة تاريخ العرب للباحث العراقي الدكتور أحمد سوسة بعنوان "حضارة وادي الرافدين بين الساميين والسومريين"، وهو من إصدار دار الحرية للطباعة والنشر – سلسلة دراسات رقم ١٤–، بغداد. وفي هذا الكتاب يلتزم الباحث في كتابه بمقولة للمستبد برأيه صدام حسين تقول"نحن العرب أمة واحدة وجغرافية أرضنا هي الوطن العربي كله، في ضوء هذا النص ننظر إلى الحضارات العربية القديمة في سياقها التاريخي السليم". وقد بذل الكاتب المستحيل من أجل أن يبرهن على إن كل الشعوب أو الأقوام التي وفدت إلى العراق من الجزيرة العربية كانت من حيث المبدأ سامية عربية، وبالتالي فأن حضارة العراق كلها، في ما عدا ما يخص السومريين، هي حضارة عربية سامية لا غير. وحاول في هذا الكتاب أن يقيم بشكل غير عادل منجزات السومريين، على اعتبار واحتمال كونهم ليسوا من العراقيين، وبالتالي فأن ما أوجدوه من حضارة إما مأخوذ من العراقيين القدامى، وأما من العرب الساميين نتيجة احتكاكهم بهم. وبالتالي يحرمهم عمليا من كل إبداع وتطوير لحضارة وادي الرافدين. ويرد في حديثه ما يشير إلى أنه بذلك يريد الردّ على بعض الأوروبيين الذين يريدون إحالة الحضارة العراقية القديمة كلها إلى السومريين وحدهم باعتبارهم عنصر آري أو غير عربي سامي. وكأن الرد على الأفكار العنصرية والمتحيزة يفترض به أن ينطلق من مواقع عنصرية أيضا. وقد أساء النظام إلى الباحث وإلى تاريخ العراق وإلى العرب، ولكن بالأساس إلى الحقيقة والحقائق التاريخية. وفي مقدمة كتابه يقول الدكتور أحمد سوسة، وكأنه يريد أن يعفي نفسه

المجتمع العراقي والمجتمعات الأخرى في العالم، وما زال الشعب العراقي يعاني منها. إذ أن محاولات إنكار وجود قوميات أخرى في العراق أو في تركيا أو في إيران تسبب في أكبر المآسي التي عرفتها المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الوقت الحاضر. وفي العراق جرى الاعتراف الرسمي بوجود شعب كردي في وقت مبكر. ولكن لم يجر الاعتراف له بحقوقه القومية المشروعة، كما لم يجر الاعتراف بحقوق القوميات الأخرى في العراق. حتى بعد اعتراف الحكومة العراقية بوجود وحقوق الشعب الكردي القومية بعد عقد اتفاقية آذار/مارس ١٩٧٠ فأن الممارسة كانت أسوأ بكثير جداً إزاء الشعب الكردي بالمقارنة مع الفترات السابقة.

وإلى جانب الشعب الكردي في كردستان العراق كانت وما تزال تعيش بعض الأقوام التي نزحت إلى هذه المنطقة، العراق، من شبه الجزيرة ومن سوريا، يطلق عليها بالشعوب السامية، ومنهم

من التشويهات التي حاول تكريسها في كتابه: "وأنا إذ أقدم هذا البحث المقتضب "لحضارة وادي الرافدين بين الساميين والسومريين" إنما أقوم بذلك انطلاقا من وحي توجيهات السيد رئيس الجمهورية صدام حسين حين يقول: "لقد آن الأوان لأن نقوم بغربلة كتابات المستشرقين فبعضهم وضع تقييما على إشراقات تراثنا التاريخي العظيم بعيدا عن الموضوعية ومتطلبات البحث العلمي... هل تساعدنا المكتشفات الأثرية الجديدة على إعادة بعض الآراء وتقويمها تقويما يناسب تاريخنا الحقيقي؟". ص ٩/ ١٠ نص لصدام حسين وارد في مقدمة كتاب "حضارة وادي الرافدين بين الساميين والسومريين. وبنفس اتجاه الدكتور أحمد سوسة اعتبر الباحث برهان الدين دلو في كتابه "حضارة مصر والعراق"، الصادر في عام ١٩٨٩ عن دار الفارابي –بيروت، الآشوريين من الساميين العرب، فقد كتب يقول "الآشوريون من الأقوام العربية السامية، قدموا من سورية إلى شمال العراق واستقروا في منطقة حوض دجلة الأوسط حوالي سنة ٣٠٠٠ قبل الميلاد". [راجع في هذا الصدد: دلّو، برهان الدين. حضارة مصر والعراق. دار الفارابي. بيروت ١٩٨٩. ص ٢٣٠.]

لقد انشغلت كثرة من الباحثين والمؤرخين في البحث في هذا الموضوع ومناقشة الآراء المطروحة بصدده، ومنهم الأستاذ طه باقر والدكتور فاضل عبد الواحد علي والدكتور سامي سعيد الأحمد وغيرهم، وطرحوا تصورات عديدة ومقترحات في هذا الصدد، بما فيها مقترح اعتبار من أطلق عليهم بالساميين من أقوام الجزيرة وسورية الذين نزحوا إلى وادي الرافدين بشعوب الجزيرة أو الجزيريون، وبعضهم اكتفى بالقول بكونهم من العرب، والبعض الآخر سماهم بالعرب الساميين أو الساميين العرب. ولكن كل الدلائل تؤكد خطأ تسميتهم بالساميين أو العرب الساميين بسبب اعتمادها على أسطورة التوراة غير الدقيقة وعلى الجانب العرقي في تقسيم الشعوب وعلى اعتبار أن هناك أبا واحدا لجميع البشر هو آدم، ومن نسله نوح وكل البشرية هم من أبناء نوح فحسب، والذي لم تثبت صحته. والأقرب إلى الصواب أنهم أقوام من قبائل أو عشائر متنوعة نزحت من مناطق الجزيرة وسوريا إلى العراق، وكانت متقاربة في مناطق عيشها وفي اللغة التي كانت تتحدث بها وأحيانا متزامنة في الفترات التي كانت تعيش فيها، وأنهم جميعا بشر، وهو الأهم. (راجع في هذا الصدد نفس المصدر الوارد في هذا الهامش في أعلاه. ص ٣٧–٤٩).

الأكديون والآشوريون والكلدان. وهم من أصل سكان هذه المنطقة. وسنحاول فيما يلي أعطاء لمحة مكثفة عن أصول البعض من هذه الأقوام التي تعيش في هذه المنطقة، إضافة إلى وجود نسبة غير كبيرة منها تعيش في مدن أخرى من العراق، وخاصة بغداد والبصرة، ونسبة مهمة منها تعيش اليوم في المهجر. وهذه الجماعات البشرية التي تنحدر من التقاء قبائل وعشائر عديدة تشكلت منها الجماعات الآشورية والكلدانية، بما فيها بقايا شعوب أخرى اندمجت بها منذ تلك العهود والتي تبنت الديانة المسيحية في فترة مبكرة جدا من ظهور المسيح، ثم اتخذت مذاهب مختلفة في إطار الدين المسيحي. كما كانت هناك مجموعات بشرية أخرى تنحدر من القبائل الكردية، ومنها تلك التي كانت تدين بالديانة الزرادشتية أو التي ما تزال تدين بالديانة الأيزيدية، وكذلك الجماعة الكاكائية وجماعة الشبك. وبجوار هؤلاء توجد المجموعة السكانية التركمانية التي تعيش في محافظة كركوك على نحو خاص، وهي تدين بالإسلام وتتوزع على مذهبي الشافعي والشيعي. كما وجدت في كردستان العراق مجموعة بشرية من اليهود على امتداد قرون طويلة، ولكنها لم تعد موجودة الآن بعد عمليات الترحيل القسرية أو الهجرة الاختيارية إلى إسرائيل أو إلى بلدان أخرى.

١- الآشوريون والكلدان والسريان

أ. الآشوريون

أختلف المؤرخون حول المنطقة التي نزح منها الآشوريون إلى حوض دجلة الأوسط شمال وادي الرافدين بحدود الألف الثالث قبل الميلاد(١٨٥). فمنهم من أشار إلى أنهم نزحوا من الجزيرة، والبعض الآخر يرى بأنهم في الغالب الأعم قد نزحوا إليه من المناطق المجاورة للبحرين، والبعض الثالث يرى أنهم نزحوا من سوريا إلى شمال العراق. ويعتقد البعض الآخر إلى أنهم من الساميين الذين كانوا في بابل، حيث كانت لهم لغة وثقافة وديانة مشتركة، ثم خرجوا منها وأسسوا دولتهم الأولى في شمال بلاد ما بين النهرين(١٨٦). ووفق الرأي الأخير كانت بابل موطنا "للساميين" وأنهم ليسوا من المهاجرين الذين نزحوا إليها من مناطق الجزيرة(١٨٧). ولا ينصب اهتمامنا على الموقع الذي نزحوا منه، بل الجوانب التي جلبوها معهم والحضارة التي شاركوا في بنائها والدور الكبير الذي لعبوه في

(١٨٥) دلّو، برهان الدين: حضارة مصر والعراق – التاريخ الاقتصادي – الاجتماعي – الثقافي والسياسي، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٩، ص ٢٣٠

(١٨٦) ماتفيف، ق. ب. الآشوريون والمسألة الآشورية في العصر الحديث. منشورات دار برديصان للطباعة والنشر. ط١. دمشق. ١٩٨٩، ص ١٥.

(١٨٧) سوسه، أحمد د. حضارة العرب ومراحل تطورها عبر العصور. السلسلة الإعلامية رقم (٧٩). وزارة الإعلام–دائرة العلاقات العامة. الجمهورية العراقية. بغداد ١٩٧٩. ص ٤٥.

تطوير وإغناء حياة الإنسان والمجتمع في العراق القديم، خاصة وأنهم لم يأتوا إلى هذه المنطقة خالي الوفاض من مستوى معين في التطور الحضاري، كما أن المنطقة التي نزحوا إليها قد شهدت حضارات أقوام أخرى شاركت وإياهم في بناء حضارة العراق القديم. وكان الاحتكاك السلمي والحربي ضمن أساليب التبادل والتلاقح الحضاري المتبادل بين شعوب تلك العهود. وبعد مرور ما يقرب من ألف عام على وجودهم في هذه المنطقة أقاموا دولتهم الآشورية الموحدة بعد أن تمكنوا من تجميع دويلات المدن الآشورية الصغيرة التي كانت مبعثرة حينذاك وخاضعة للسيطرة السومرية والأكدية.

وتشير الدراسات التاريخية إلى أن الآشوريين، الذين كانوا يتحدثون اللغة الآرامية أو "السريانية" في العراق، مروا بثلاثة عهود هي: العهد الآشوري القديم والعهد الوسيط، ومن ثم العهد الحديث. وفي كل من هذه العهود الثلاثة كانت لهم دولتهم التي شاركت في صنع الحضارة العراقية القديمة.

شهد العهد الآشوري الحديث نهوض وسقوط إمبراطوريتين استمرتا قرابة ثلاثة قرون. وسقطت مدينة آشور على أيدي التحالف الميدي- الكلدي في عام ٦١٢ قبل الميلاد، ثم سقطت مدينة حران آخر معقل للآشوريين على أيدي نفس التحالف في عام ٦١٢ ق. م، وبعض المصادر تشير إلى عام ٦٠٩ ق.م(١٨٨). وجرى فيما بعد اقتسام مناطق هذه الإمبراطورية بين الدولتين الميدية الفارسية والدولة البابلية الكلدية الحديثة في بابل(١٨٩). وكانت الدولة الكلدية (الكلدانية) قائمة في فترة وجود آخر دولة آشورية حيث وردت أخبارها في ما دون في وثائق الملك آسرحدون والملك أشور بانيبال. وقد كان الأمير الكلداني "نابو بولاصّر" المؤسس الأول للسلالة الجديدة المستقلة في بابل في عام ٦٢٦ ق.م، والتي عرفت بالمملكة الكلدانية أو السلالة البابلية الأخيرة التي قضى عليها غزو الدولة الفارسية الجديدة بقيادة كورش في عام ٥٣٩ ق.م في عهد الملك نبو نائيد بعد غزوها لبابل واحتلالها. والكلدانيون هم من الآراميين(١٩٠).

وشهدت العهود الآشورية تطورا كبيرا في بلاد ما بين النهرين وقيام حضارة متقدمة استفادت واتخذت من حضارات الأقوام السابقة التي اندمجت بها، باعتباره جزءا من حضارتها، ولكنها ساهمت في دفع عجلة التطور الحضاري بمنجزات جديدة وذات أهمية كبيرة في مجالات المعارف والعلوم والمكتبات والتقويم التاريخي للأحداث وكذلك في فنون وأسلحة الحروب. ولم تستخدم جميع تلك العلوم لصالح البناء والتقدم، بل وضعت في خدمة الحرب والتخريب أيضا. فوثائق الملك

(188) Gabriele Yonan: Assyrer heute، Reihe Pogram 59، Hamburg und Wien 1978، S.12

(١٨٩) نفس المصدر السابق ص ٢٤٥

راجع أيضا: ق. ب. ماتفيف (بارمتي): الآشوريون والمسألة الآشورية في اعصر الحديث، منشورات دار برديصان للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٩، ص ١٥–٢٣

(١٩٠) دلّو، برهان الدين. حضارة مصر والعراق. مصدر سابق. ص ٢٤٦.

سنحاريب تشير إلى الدمار الذي ألحقه بمدينة بابل بعد أن فتحها عنوة عام ٦٨٩ ق.م، إذ أحرق قصورها ودك أسوارها وفتح مياه الفرات حتى غمرتها(١٩١).

لم تختلف دويلات المدن الآشورية التي أقيمت حينذاك عن دويلات المدن المجاورة لها والمتزامنة معها في سومر وأكد من حيث كونها تقوم على أساس الأسر الكبيرة نسبيا والمتباينة في عدد أفرادها. وكانت تعتمد على نظام العشائر المعروف حينذاك. وعلى مدى ألف عام تقريبا توسعت دويلات المدن الآشورية وتمكنت أخيرا من إقامة الدولة المركزية الموحدة التي لم تلحق في الوقت نفسه أضرارا كبيرة بنظام الأسر في المدن التي التحقت بها. إلا أن أسلوب الحكم في الدولة المركزية حينذاك تميز بالاستبداد القبلي والتنظيم المركزي للدولة والحروب والقوانين المتبعة التي كانت بدورها حصيلة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة في تلك المجتمعات. وساهمت هذه الحالة الجديدة في توفير مستلزمات جديدة لتطور المدن من حيث البناء والنشاط الاقتصادي والعلاقات العسكرية والتجارية. وفي ضوء نشوء الدولة الجديدة التي قامت على أساس الهيمنة المستمرة لأقوى تلك الأسر في المدينة ومن خلال ذلك فرضت هيمنتها على بقية المدن والأسر الحاكمة فيها. فهي تبدأ بتوسيع نشاطها العسكري من أجل توسيع رقعة الأرض التي تحت سيطرتها ومن خلال ذلك توسيع وتنشيط التبادل التجاري. وفرض الواقع القائم حينذاك مهمات محددة على الدولة المركزية الآشورية كانت قبل ذاك من مسؤوليات دويلات المدن، وأعني بها:

* فرض وحدة وهيبة الدولة المركزية وإخضاع حكام وسكان باقي المدن إليها والالتزام بقراراتها.

* تأمين تنظيم وتشريع موحد وملزم للجميع في إطار الدولة المركزية الواحدة.

* تأمين مستلزمات الزراعة الرئيسية وبشكل خاص قضايا الري وتنظيم العلاقات الزراعية التي كانت تقوم على أساس علاقات الملكية الخاصة بأشكالها الثلاثة: ١- ملكية الملك وعائلته وحاشيته للأرض، ٢- ملكية المعابد والكهنة، و٣- ملكية الأفراد ذات المساحات الصغيرة والمتوسطة. وكان الملك يعتبر الأوسع حظاً في امتلاك مساحات واسعة من الأراضي حيث يعمل عليها العبيد، ثم تأتي ملكية المعابد من حيث السعة واستخدام السخرة في استزراعها.

* تأمين وجود إله مركزي أو رئيسي واحد (آشور) يعبد من قبل الجميع. وإلى جانب ذلك يوجد عدد كبير من الآلهة الخاصة بالمدن والأسر والأفراد أو تنوع الأغراض. وكان هذا الأمر يسري على الدولة الآشورية برمتها كما كان سائداً في الفترات التي سبقت الآشوريين في بلاد ما بين النهرين وكردستان أو زامنته.

---

(١٩١) بصمه جي، د. فرج، دليل المتحف العراقي. مطبعة الحكومة. بغداد ١٩٣٤، ص ٣٩/٣٨. في: دلّو، د. برهان الدين، حضارة مصر والعراق. مصدر سابق. ص.٢٤٢.

* ضمان الحماية للمدن والدولة عموما من خلال إقامة الحصن والقلاع وتكوين الجيش وتوفير الأسلحة وممارسة التدريبات الضرورية.

* اتخاذ قرارات خوض الحروب أو القيام بغزوات وتوزيع الأسلاب والأسرى.

* تأمين إنشاء وصيانة الطرق وتعبيدها وحمايتها أو التوسع في النقل النهري والبحري لضمان سير عمليات التبادل التجاري بين المناطق المختلفة بشكل طبيعي، خاصة وأن الدولة الآشورية كانت قد توسعت في علاقاتها التجارية مع المناطق المجاورة أو حتى البعيدة عنها مثل مصر أو وادي السند.

* تنظيم البريد وإيصال الرسائل والأخبار.

* تنظيم وتسجيل أحداث الدولة وأعمال الملوك.

سادت العلاقات الأبوية المتشابكة مع علاقات العبودية والملكية الخاصة للأرض الزراعية في المجتمع الآشوري الذي وجدت فيه ثلاث تراتبيات اجتماعية واضحة المعالم نسبيا: الفئة الحاكمة التي كانت تضم السادة وعلى رأسهم الملك وحاشيته وكبار الكهان سدنة المعابد، وفئة الأحرار الذين كانوا يعملون في التجارة والحرف المختلفة والزراعة، ثم فئة العبيد الواسعة التي كان على أفرادها القيام بأعمال السخرة في الريف والمدينة ووفق حاجة "أسيادهم". وكانت فئة أو طبقة العبيد مكونة بالأساس من أسرى الحروب والغزوات التي كانت تقوم بها الدولة الآشورية المركزية، وكذلك الذين تفرض عليهم أعمال السخرة لأسباب كثيرة، منها تراكم الديون والعجز عن الدفع أو ارتكاب مخالفات أخرى إزاء الآلهة والمعابد والكهنة أو إزاء آخرين أو المجتمع والدولة، أو لقرارات استبدادية تصدر عن الملك في أوقات وظروف معينة. وكان المجتمع في ضوء هذا الواقع قائماً على الاستغلال العبودي الممزوج بعلاقات شبه إقطاعية قائمة على تأجير الأراضي الزراعية لصغار وفقراء الريف وأخذ حصة معينة، وهي كبيرة عموما من الفلاح لقاء الأرض وخدمات أخرى. وهذه الحالة فرضتها طبيعة المنطقة الجبلية وتوزع المساحات القابلة للزراعة على مناطق متباعدة.

تشير شرائع العراق القديم إلى أن المشرع الآشوري لم يضع شريعة متكاملة، كما حصل في الفترات السابقة بما فيها قوانين حمورابي، بل أصدر قوانين متفرقة واعتمد على ممارسة ما جاء في الشرائع الأخرى. وسعى المشرع الآشوري في القوانين التي أصدرها تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الأسرية التي يفترض أن يلتزم بها المجتمع الآشوري. ولم تختلف تلك القوانين كثيراً عن المواد التي وردت في شريعة حمورابي إلا في تفاقم شدتها وقسوتها في إنزال العقوبات بالمخالفين لنصوصها، ولكنها كانت تختلف كثيراً في هذا الصدد عن تلك التشريعات التي سبقت فترة حمورابي، ومنها، كما وصل إلينا، شريعة أورنمو أو شريعة لبت عشتار أو شريعة أشنونا، إذ أنها لم تكن بتلك القسوة والشدة التي جاءت به وعملت بموجبه شريعة حمورابي. وهي كما يبدو مرتبطة بالتغيرات التي طرأت

على طبيعة المجتمع في تلك الحقبة الزمنية في بلاد ما بين النهرين وفي تلك المنطقة التي هي اليوم كردستان، وعلى علاقات الملكية والتمايز التراتبي في المجتمع والتباين في مستويات المعيشة(١٩٢). ونظمت قوانين الآشوريين، إلى جانب قضايا الأرض والعلاقات التجارية والمالية والضرائب، قضايا الأسرة بشكل خاص، إذ أنها كانت تقوم على أساس المجتمع أو "البيت الأبوي"، بعد أن تراجع "بيت الأم" وترك مكانه له. وكان نظام الأسرة الآشورية قاسيا وشديد الوطأة على الزوجة والأولاد، كما هو حال نظام الأسرة في بقية المجتمعات العراقية القديمة تقريباً.

لعب الآشوريون دورا مهماً في استحداث وتطوير مجالات عديدة، نشير إلى بعض منها فيما يلي:

* المكتبات والتدوين التاريخي لأعمال الملوك والأحداث والمعارك العسكرية.
* الحياة العسكرية وفنون القتال والتحصينات وكذلك الأسلحة وعجلة الحرب.
* النشاط الزراعي والتبادل التجاري.
* الصناعات الزراعية والحرفية المختلفة.
* البناء والفن، وخاصة في مجال إقامة النصب والتماثيل والملابس والحلي النسائية.

وأبدى الآشوريون اهتماما خاصا بالتبادل التجاري الداخلي والخارجي بسبب خلو المنطقة التي كانوا يحكمونها من المعادن والأخشاب والأحجار الضرورية للكثير من الصناعات. وكانت المهمات التي قرروا النهوض بها، بما فيها المهمات العسكرية وخوض الحروب، تستوجب ذلك. وإذا كانت التجارة الخارجية بالنسبة للآشوريين أحد أهم أسباب شن الحروب والتوسع الجغرافي، فأنها كانت سببا أيضاً لعدد من الفعاليات الاقتصادية البارزة في المجتمع الآشوري مثل التوسع والتطوير الزراعي لزيادة الإنتاج لتأمين التبادل التجاري، وكذلك تطوير بعض الصناعات الزراعية المهمة مثل صناعات النسيج والملابس والجلود والزيوت النباتية والسمن الحيواني والخمور، إذ إنها كانت توفر إمكانية لتوسيع التبادل التجاري وتحقيق التوازن المنشود مع الاستيرادات التي كانت تحتاجها الدولة لتطوير صناعتها الحربية ووسائل الإنتاج الزراعية والري والبناء. ويبدو أن النشاط العسكري والتبادل التجاري ساهما في توسيع حركة التبادل السلعي في المدن الآشورية وشكلا بدايات جنينية لأسواق داخلية نشطة. وإذا كانت الحروب تفتح آفاقا جديدة للوصول إلى مناطق جديدة لتوسيع التبادل التجاري بين التجار والسكان، فأن عمليات الغزو والحروب كانت سببا لتنشيط حركة البيع والشراء الفردية، إذ كان القواد العسكريون والجنود يسيطرون على كميات كبيرة من الحاجات المنهوبة والمسلوبة من مناطق الغزو والحرب، سواء كان ذلك من الذين قتلوا في تلك العمليات الحربية أم التي سرقت من بيوت الفارين

(١٩٢) رشيد، فوزي د. الشرائع العراقية القديمة.

منها. وكانت هذه الحاجيات تباع من قبلهم، قبل أن تصل إلى القصر الملكي(١٩٣).

تطور التبادل التجاري بين الدولة الآشورية ومجموعة من المناطق في إطار العراق القديم ومع المناطق المجاورة، وتوسعت وتحسنت معه طرق النقل البري والنهري وتوسعت مجالات العمل والربح للتجار بشكل خاص. كما استطاع الآشوريون تحسين مستوى الأمن لتطوير التجارة الداخلية والخارجية وخلق مراكز مهمة للتجارة. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى أن التبادل التجاري الآشوري قد وصل إلى منطقة الخليج وبحر العرب، دلمون (البحرين) ومكان (عمان)، والجرهاء وحوض وادي السند (ميلوخا)، وإلى الأناضول، كانيش (كول تبة) وسوريا، أوغاريت (رأس شمرا)، وإلى لبنان ومصر(١٩٤). وكان لهذا التبادل التجاري تأثير متبادل على سكان العراق القدامى وعلى شعوب البلدان التي كان الآشوريون يتعاملون معهم من الناحية الحضارية والاستفادة مما حققته تلك الشعوب من تقدم في مختلف المجالات، والعكس صحيح أيضا. ازدهرت مدينة آشور، المركز السياسي والاقتصادي والتجاري الثقافي للدولة الآشورية، كما انتعشت التجارة في المدن الآشورية الأخرى. وجاء في الكتاب المقدس -العهد القديم - ناحوم- الإصحاح (٣-١٦) - وَحيٌ على نينوى. سِفرُ رؤيا ناحوم الألقوشي - بشأن انتعاش التجارة في الدولة الآشورية حينذاك ما يلي: أَكْثَرتَ تُجَّارَكِ أَكْثَرَ مِنْ نُجُومِ السَّمَاءِ(١٩٥).

ولم تختلف ديانة الشعب الآشوري حينذاك عن الديانات الأخرى لشعوب العراق القديم. كما كانت الآلهة الآشورية متماثلة تقريبا مع آلهة السومريين أو الأكديين أو البابليين عموما، حيث حل الإله آشور محل الإله مردوخ وأصبح أكبر آلهة بلاد ما بين النهرين، كما كان قبل ذاك مردوخ في بابل.

(١٩٣) هذا التقليد البدائي والبدوي القديم الذي مارسه قواد وجنود الدولة العراقية القديمة ومارسته العشائر المختلفة، مارسه الضباط والجنود العراقيون في الحرب العراقية-الإيرانية وفي غزو الكويت، حيث كانت أثاث البيوت والدوائر الإيرانية والكويتية المنهوبة تباع في أسواق العراق بصورة علنية وتحت سمع وبصر الحكومة التي شنت الحرب القذرة ضد إيران وقامت بالغزو الهمجي ضد الكويت. ولم يكن ممكنا وقوع مثل هذه الأعمال الخسيسة والدنيئة لو لم تجد تلك الأعمال التشجيع والتأييد والمشاركة من جانب جمهرة من الضباط والجنود البعثيين الذين يحتمون بالحزب والسلطة، والذين قاموا بأنفسهم بقتل النساء والرجال في بيوتهم، وليست لهم أية مشاركة في الحرب التي كانت تجري في حينها. لقد حصل هؤلاء المجرمون على تشجيع السلطة للقيام بكل تلك الجرائم. لقد أعاد صدام حسين الكثير من العادات والتقاليد البالية للمجتمعات البدوية والبدائية القديمة إلى حيز الممارسة اليومية في سياسات وحياة عراق اليوم.

(١٩٤) الهاشمي، رضا جواد. التجارة. الفصل السادس من كتاب: حضارة العراق. تأليف نخبة من الباحثين العراقيين. في ١٣ جزء. الجزء الثاني. دار الجيل - بيروت. ١٩٨٥. ص. ١٩٥- ٢٣٨.

(١٩٥) الكتاب المقدس أي كتب العهد القديم والعهد الجديد. دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط. ١٩٨٨. ص ١٣٣٨.

ويشير صاحب كتاب حضارة مصر والعراق حول آلهة تلك العهود بقوله: "كان عدد الآلهة المعبودة في بلاد الرافدين كبيرا جدا، لأن الألهين كان لهم في خلقها خيال واسع لا ينضب معينه. وأحصي عدد الآلهة إحصاء رسميا في القرن التاسع قبل الميلاد فكانوا (٥٦,٠٠٠). فلكل مدينة أو قرية أو حي إله أو آلهة تحميها. وبعض الآلهة كانت تعبد في جميع أنحاء البلاد، وبعضها كان آلهة محلية"(١٩٦). وقد لعبت الآلهة القديمة دورا متميزا في حياة الناس، وبخاصة الثالوث الإلهي المعروف: أنو، إنليل وأيا (انكي)، إضافة إلى إله الشمس – شمش، وإله القمر – سن، وهو أبن الإله إنليل من زوجته الإلهة ننليل، وإلهي الرعي والزراعة والخصب دوموزي وعشتار(١٩٧).

تشير العديد من المصادر التي تبحث في تاريخ الآشوريين (الآثوريين) وبقية الأقوام التي تدين بالمسيحية في العراق إلى أن مجموعات كبيرة من الآشوريين والكلديين وغيرهم كانوا من أوائل الذين اعتنقوا الديانة المسيحية في بلاد ما بين النهرين، إضافة إلى كل من فلسطين وسوريا وبلاد فارس. أي ليس كل الآشوريين أو الكلديين قد تبنوا الديانة المسيحية، بل إن أجزاء أخرى من هذين الشعبين حافظا على ديانتيهما القديمتين قرونا عديدة أو تبنوا ديانات أخرى غير الديانة المسيحية ثم تبنوا الديانة الإسلامية. والأقسام التي تبنت المسيحية اصطدمت بالشعوب التي حافظت على دياناتها القديمة وتعرضوا إلى اضطهادات كثيرة وتدمير لكنائسهم وخاصة في فارس ومن قِبل أصحاب الديانة الزرادشتية والمثرائية من عبدة النار والشمس(١٩٨). وانقسم المسيحيون، سواء كانوا من الآشوريين أم من غيرهم إلى طوائف عديدة. ولعب البطريرك نسطورس دورا بارزا في قيام الطائفة المسيحية النسطورية، رغم انه قد جُرِدَ من لقبه الديني وأُحرقت كتبه وواجه الاضطهاد أيضا من جانب المجمع العالمي بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيو عام ٤٣١ ميلادية. وأنتشر أتباعه في بلاد ما بين النهرين وسوريا وبلاد فارس بشكل خاص(١٩٩). ومن الآشوريين من بقى على المذهب الرسمي الكاثوليكي.

(١٩٦) دلّو، برهان الدين. حضارة مصر والعراق. مصدر سابق. ص ٣٨١
راجع أيضا: ديورانت، ول: قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ج٢، ص ٢١٣

(١٩٧) برهان الدين دلو: حضارة مصر والعراق، مصدر سابق، ص ٣٨١.
راجع أيضا: فراس السواح: مغامرة العقل الأول، دراسة في الأسطورة – سوريا وبلاد الرافدين، دار الكندي، دمشق، ١٩٨٩، ص٣٧٥-٣٨٦.

(١٩٨) ق. ب. ماتفيف (بارمتي): الآشوريون والمسألة الآشورية في العصر الحديث، منشورات دار برديصان للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٩، ص ٢٤.

(١٩٩) يشير صاحب كتاب "الآشوريون والمسألة الآشورية" بهذا الصدد إلى ما يلي: "لقد وعظ نسطورس بفكرة الطبيعة المزدوجة (الثنائية) للسيد المسيح. فقد أكد على ان المسيح هو إله وإنسان في آن واحد (وليس إلها فقط كما اقتضى المذهب الرسمي آنذاك). وبالتالي فأن مريم العذراء ليست والدة الله بل والدة المسيح،...". ص ٢٥/٢٦

وحافظ الآشوريون على ديانتهم المسيحية بعد بدء محمد بالدعوة إلى الدين الجديد، الإسلام، وعقدوا مواثيق أمان مع الفاتحين أو المحتلين الجدد الوافدين إلى بلاد الرافدين من العرب. لم يواجه الآشوريون وغيرهم من المسيحيين التمييز الكبير في بداية الأمر، ولعبوا دورا متميزا في الحياة الثقافية والاقتصادية والمالية في عراق العباسيين على نحو خاص. إلا أن هذا الأمر لم يستمر طويلا حيث بدأت سياسة التمييز إزاء المواطنين المسيحيين بشكل واضح منذ بداية القرن التاسع الميلادي. وتفاقمت في القرون اللاحقة.

تبلورت سياسة الخلافة الإسلامية إزاء الآشوريين وغيرهم من النساطرة واليعاقبة باتجاهين:

أولهما الاعتراف بهم باعتبارهم من أتباع ديانة سماوية ومن أهل الكتاب، وعليه فهم من أهل الذمة. وهذه المسألة تقررت في القرآن ومارسها النبي محمد بن عبد الله. وهي قواعد ملزمة من الناحية الدينية الصرفة.

وثانيهما ممارسة سياسة التمييز الديني والتعامل المتعصب مع السكان من غير المسلمين. فمن جانب لعب الخلفاء دورا مهما في تنشيط الأوساط العلمية والأدبية من السكان المسيحيين لتأمين مشاركتهم الواسعة في النشاط العلمي والطبي والأدبي والفلسفي وفي ترجمة الكتب من اليونانية إلى العربية، إضافة إلى وضع البعض منهم في مواقع مهمة في مجال النشاط الطبي والمالي والتجاري، ولكن الاتجاه العام إزاء الغالبية العظمى من المسيحيين أتسم بالتمييز الديني وفرض الجزية والإتاوات المرتفعة عليهم وحرمانهم من مجالات عمل كثيرة وفرض ارتدائهم أزياء معينة لتمييزهم عن المسلمين.

الآشوريون في كردستان العراق

كانت منطقة حكاري الواقعة في شرق الأناضول موطناً للآشوريين منذ أجيال بعيدة، إذ كانت تعيش فيها القبائل الخمسة التي تشكل مجتمعة القومية الآشورية، وهم من بقايا القبائل التي شكلت الدولة الآشورية القديمة وكان موطنهم العراق أيضاً أو كردستان العراق. وخلال الحكم العثماني تعرضت العشائر الآشورية القاطنة في منطقة حكاري إلى اضطهاد وتمييز دائمين من جانب الدولة العثمانية وأجهزتها المختلفة. وكانت هذه السياسة التمييزية من نصيب السكان الأرمن أيضاً الذين تعرضوا في عام ١٩١٥ بشكل خاص إلى مجزرة رهيبة راح ضحيتها عشرات ألوف الأرمن، وكان الجناة هم الدولة العثمانية وأجهزتها العسكرية والجندرمة وأجهزة القمع الأخرى. وغالباً ما أثارت الدولة العثمانية الكرد ضد الآشوريين ودفعتهم لمعارك ضارية بحجة الدفاع عن الأرض والإسلام والدولة العثمانية "المسلمة". ولم يكن الخاسر فيها سوى الآشوريون والكرد، إلا أن تواصل هذه المعارك خلق توتراً مستمراً بين الآشوريين والكرد، خاصة وأن منطقة حكاري لم تكن موطناً للآشوريين فحسب، بل كانت

موطناً الكرد أيضاً. فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ سكان حكاري في نهاية القرن التاسع عشر أكثر من (٣٠٠٠٠٠) نسمة توزعوا على النحو الآتي: الكرد (١٦٠٠٠٠) نسمة، الآشوريون/النسطوريون (١٠٠٠٠٠) نسمة، الأتراك (٢٠٠٠٠) نسمة، الأرمن (١٥٠٠٠) نسمة، الكرد الأيزيديون (٤٠٠٠)، واليهود (٤٠٠٠)(٢٠٠).

أضطر أغلب الآشوريين، وكذا الأرمن، الذين سكنوا منطقة حكاري إلى الانتقال إلى مناطق أخرى في الدولة العثمانية وإلى العراق وإيران وسوريا خوفاً من انتقام الأتراك المعروف بالقسوة البالغة. وترتبط رغبة الانتقام عند العثمانيين بالموقف الذي اتخذته القيادة الدينية الآشورية وعلى رأسهم الشاب (مار شمعون) إزاء التعاون مع البريطانيين والروس في فترة الصراع ضد ألمانيا والدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. وكان الهروب واسعاً خشية انتقام الدولة العثمانية منهم. وبالتالي انتقل الآشوريون إلى المنطقة التي كانت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى جزء من الدولة العثمانية والتي ألحقت بالعراق الحديث، أي إلى كردستان الجنوبية وإلى مناطق أخرى من العراق.

لم تكن أوضاع الآشوريين في العراق سهلة. فمن جانب كانت الوعود البريطانية المعسولة لتعزيز مواقع السلطة الدينية والدنيوية لمار شمعون وعائلته ودفعته إلى اتخاذ الموقف السياسي الواضح إلى جانب الدولة البريطانية. ولكن بريطانيا العظمى لم تلب الوعود التي قطعتها على نفسها لكل الشعوب والجماعات القومية في المنطقة بهدف كسبها إلى جانبها قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى. كما حصل الآشوريون على وعود أخرى خلال فترة تعاونهم مع سلطات الاحتلال البريطاني في العراق، وبالتالي حصدوا عداء الغالبية العظمى من العرب والكرد والتركمان في آن. ولم يكن سهلاً عليهم العيش دون حماية في أجواء من العداء والاستعداء. وبعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة وبروز واقع جديد لم تتوقعه العائلة القيمة دينياً على المجتمع الآشوري ولم تنسجم معه، وبدأت باتخاذ جملة من الإجراءات التي اعتبرت من جانب الحكومة العراقية استفزازاً لها وتهديداً للوحدة العراقية. رغم أن الوحدة العراقية لم تكن معرضة للخطر بسبب تحركات بعض الآشوريين المسلحين في أوائل الثلاثينات. ولكن نظام الحكم الملكي وجد ذلك مبرراً له لتوجيه نيرانه إلى صدور وظهور الآشوريين، حيث تسبب في موت الآلاف من المواطنين الأبرياء في منطقة الحدود العراقية السورية وفي قرية سيميل. وأطلق على المذبحة التي نظمت ضد الآشوريين بـ"مجزرة سميل". وكانت مجزرة فعلية ظالمة لا يقوم بها سوى العنصريين والشوفينيين والمتزمتين دينياً والمناهضين للشعوب الأخرى.

وبسبب السياسات التي مارستها النخبة الحاكمة بعد إنهاء الانتداب على العراق تفاقم عجز النخبة

(200) Yonan، Gabriele. Ein verdessener Holocaust. Die Vernichtung der christlichen Assyrer in der Tuerkei. Programm Reihe bedrohte Voelker 1018. Goettingen und Wien.1989. S. 211.

السياسية الحاكمة عن إيجاد معالجات جادة للأوضاع السياسية وتردي الحالة الاقتصادية، فتنامت الحركات السياسية في كل من كردستان وشمال العراق، وبشكل خاص الحركات الكردية والكردية الأيزيدية والآشورية، كذلك الحركات العشائرية العربية في مناطق الوسط والجنوب، إضافة إلى المضابط والمذكرات الاحتجاجية التي رفعها علماء الدين وقوى المعارضة السياسية إلى الملك غازي، الذي كان وصياً على العراق بسبب غياب الملك فيصل الأول للمعالجة في جنيف. الضربات العسكرية القاسية والعنف الدموي الاستبدادي الذي مارسته الحكومة العراقية إزاء تلك الحركات دون أن تبذل الجهود السياسية العقلانية لمعالجة الوضع سياسياً وديمقراطياً. وكان الجيش هو الأداة الفعلية لممارسة تلك السياسة إزاء الحركات الست التي وقعت في غضون عشرين شهراً وقوبلت بالحديد والنار(٢٠١). ولعب الفريق بكر صدقي العسكري دوراً بارزاً في التصدي الشرس لتلك الحركات وأوقع بأتباعها خسائر فادحة بتشجيع ومساندة وتحريض من جانب رشيد عالي الكيلاني الذي كان وزيراً للداخلية أيضاً حينذاك(٢٠٢). إذ لم تكن الحملة العسكرية التي نظمتها حكومة رشيد عالي الكيلاني في عام ١٩٣٣، وانتدبت لها الفريق بكر صدقي العسكري، ضد الآشوريين، بسبب الحركة المحدودة التي قامت بها مجموعة من المسلحين كانت تعمل قبل ذاك في إطار قوات الليفي التابعة للقوات البريطانية، والتي خشيت على وجودها ومستقبلها بعد إقرار معاهدة ١٩٣٠ ودخول العراق عصبة الأمم في عام ١٩٣٢، بقيادة كل من ياقو ولوقو، بل كانت لها أسباب أخرى عديدة بما فيها احتمال اعتبارهم أعواناً لبريطانيا ومتحالفين معها ضد العرب أو ضد الدولة العراقية، إضافة إلى المطالب التي كانت ترى قيادة الآشوريين الدينية إمكانية تحقيقها لصالح تعزيز دورها في حياة السكان الآشوريين. لم يكن مطلب مار شمعون مقبولاً من ناحية المجتمع المدني الذي كان يراد إقامته في العراق وفق دستوره الجديد وضرورة فصل الدين عن الدولة من الناحية العملية رغم النص الدستوري الوارد والقائل بأن الإسلام دين الدولة. إذ كان مار شمعون يرى في نفسه، كما يراه أهل جلدته أميراً على قومه ورئيساً روحياً لهم في آن واحد، وبالتالي فأمورهم كلها لا تعود إلى الحكومة العراقية، بل إليه وهو الذي يقرر ذلك.

وبدلاً من أن تواجه الحكومة تلك الحركات السياسية والعسكرية بالحكمة والصبر والتجاوب الموضوعي مع حاجات السكان وإيلاء اهتمامها الخاص بمشكلاتهم والبدء الجاد بمعالجتها سلمياً وديمقراطياً، أقدمت على استخدام القوة والعمليات العسكرية العدوانية ضد الآشوريين جميعاً، دون

(٢٠١) الحسني، عبدالرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الثالث. ط ٧. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ١٩٨٩. ص١٥٥.

(٢٠٢) شوكت، ناجي. سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤. الجزء الأول. مكتبة دار اليقظة العربية. بغداد. ١٩٩٠. ص٢٦٤.

أي تمييز، ونظمت مجازر مريعة ضد الآمنين من السكان. ومع أن الجرائم لم تكن بأي حال مبررة ولا منسجمة مع طبيعة التحرك الآشوري ولا مع بدائيته وسوء الفهم الذي ساد الأوساط الآشورية من جراء السياسات التي مورست حينذاك، ولا مع الأخطار التي يمكن أن تثيرها مثل هذه الحركات، فأن القوى السياسة العراقية كلها تقريباً اتخذت مواقف غير ودية من الآشوريين واعتبرتهم من المذنبين الذين يستحقون العقاب. وساندت الحكومة العراقية في إجراءاتها واحتفلت بنجاحاتها في ضرب تلك القوى. ولم يكن هذا الموقف سوى التعبير الصارخ عن ضعف وعي القوى السياسية الديمقراطية العراقية، ضعف تمسكها بالحرية والديمقراطية ومعالجة المشكلات بالطرق السلمية التفاوضية الصبورة وفق آليات ديمقراطية، إضافة إلى عدم إدراكها الواقعي للحقوق القومية العادلة للقوميات والطوائف الدينية في العراق حينذاك.

وجهت القوات العراقية بقيادة بكر صدقي ضربات عسكرية قاسية ومارست العنف الدموي الاستبدادي إزاء تلك الجماعات التي ساهمت بتلك الحركات أو حتى الذين لم يساهموا فيها. فمجرد كونه آشوري كان يواجه التعسف والظلم والموت أثناء تلك الحملة. ولعب الحكم دوراً كبيراً في تأليب المجتمع ضد الآشوريين، إذ اعتبروا حلفاء للقوات البريطانية، وبالتالي، فهم عملاء يجب التخلص منهم. لذا تعرض الآشوريون لمزيد من أعمال القتل والنهب والسلب. ولم يميز المعتدون في غالب الأحيان بين الناس العزل من رجال ونساء وأطفال وشيوخ، بل كان نصيبهم الأذى والموت ما داموا آشوريين. وكانت قوات الجيش والشرطة هي الأداة الفعلية لممارسة تلك السياسة إزاء الحركات الآشورية وغيرها من الحركات السياسة التي برزت في حينها، أو التي وقعت في غضون عشرين شهراً وقوبلت بالحديد والنار(٢٠٣).

ورغم الأخطاء التي ارتكبتها جماعات آشورية في هذا الصدد، فأن مجابهة كل الآشوريين بتلك القسوة والبعيدة كل البعد عن الروح الإنسانية دليل على سيادة أجواء لدى ماسكي زمام الحكم حينذاك تتسم بعنصرية حاقدة وعداء ديني مقيت وكره غير مبرر أبداً لبشر لا ذنب لهم، سوى كونهم شردوا من موطنهم حكاري ووصلوا إلى منطقة كانت ما تزال في إطار الدولة العثمانية عند الهجرة إلى المناطق الجديدة ووضع الكثيرين منهم في معسكر للاجئين في بعقوبة وفي مناطق أخرى من العراق الراهن(٢٠٤)، رغم أنهم كانوا في الأصل أيضاً في هذا القسم من العراق قبل ذاك، فهم شاء من شاء

(٢٠٣) الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الثالث. ط ٧. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ١٩٨٩. ص١٥٥.

(204) Yonan، Gabriele. Ein verdessener Holocaust. Die Vernichtung der christlichen Assyrer in der Tuerkei. Programm Reihe bedrohte Voelker 1018. Goettingen und Wien.1989. S. 211.

وأبى من أبى، جزء من ذلك الشعب الذي ساهم ببناء التراث والحضارة العراقية القديمة، الشعب الآشوري، وبالتالي فهؤلاء الناس هم أبناء جلدتنا، وليسوا "بطارئين" على هذا الوطن الذي اتسع لشعوب كثيرة، العراق، كما وصفهم الكاتب العراقي عبدالمجيد حسيب القيسي، الذي هاجم بحق سياسة رشيد عالي الگيلاني وبكر صدقي إزاء الآشوريين ودافع عن الآشوريين في كتابه الموسوم "في رؤية جديدة (تاريخ القضية الآثورية في العراق) ودافع عن الآشوريين عموماً وفضح خلفية الحركة وخلفية الحملة العسكرية الظالمة ضدهم(٢٠٥).

لقد سقطت ضحايا كثيرة من الآشوريين، وبشكل خاصه في مجزرة قرية "سيميل"، والتي وصفها أكثر من كاتب، كما وردت في كتاب عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الذي سجل موقف الحكومة وأرقامها من جهة، ووقف بحماس منقطع النظير، على غير عادة المؤرخين المحترفين، موقفاً عدائياً جداً من الآشوريين عموماً من جهة أخرى، وهي على النحو الآتي: "...، بلغ عدد القتلى نحو (٣٥٠)، وقد تبين لدى التحقيق وعند الدفن أن بين القتلى عدد (كذا) لا يستهان به من العشائر، كما جرح عدد كبير منهم"(٢٠٦)، ثم يشير في الهامش، وفق تقرير آمر مخفر شرطة سيميل إلى أن المصادمة أسفرت عن قتل ٢٥ من العشائر و٣٠٥ من العصاة"(٢٠٧).

وجدير بالإشارة إلى أن قرية سيميل لم تشهد مقاومة، بل جرى نزع أسلحة القرويين والقاطنين فيها والمهاجرين إليها ثم تم فصل الرجال عن النساء والأطفال وتم حصدهم بدم بارد(٢٠٨)، كما كانت تقوم به العصابات الفاشية والعنصرية في أي مكان من العالم. وهو يذكرنا بما كانت تقوم به الجندرمة العثمانية بقرارات حكومتها إزاء السكان الأرمن في أعوام ١٩١٤-١٩١٦. ولا شك في أن عدد قتلى حوادث الآشوريين كانت أكبر من ذلك بكثير، إذ أن الحديث هنا عن مجزرة قرية سيميل فقط، في حين كانت هناك معارك واغتيالات وقتل في مناطق أخرى بما فيها معركة ديره بون(٢٠٩).

(٢٠٥) القيسي. عبدالمجيد حسيب. هوامش على تاريخ العراق السياسي في رؤية جديدة - تاريخ القضية الآثورية في العراق".CAN P.O.BOX 3539. Modesto CA 95352 USA، الناشر لم يذكر أسم دار النشر ولا سنة الطبع والنشر، ولكن يبدو من متن المقدمة أنه في عام ١٩٩٥. ص ٥٢.

(٢٠٦) الحسني، عبدالرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٣٠٩.

(٢٠٧) نفس المصدر السابق. هامش (١) على الصفحة ٣٠٩.

(٢٠٨) راجع في هذا الصدد:

١) القيسي، عبدالمجيد حسيب. تاريخ القضية الآثورية في العراق. مصدر سابق. ص ٢١١-٢٤٢.

٢) فتح الله، جرجيس. رجال ووقائع في الميزان. ط ١. دار ئاراس للطباعة والنشر. السلسلة الثقافية. أربيل. ٢٠٠١. ص٢٥٠-٢٥٢.

(٢٠٩) القيسي، عبدالمجيد حسيب. تاريخ القضية الآثورية في العراق. مصدر سابق. ص ١٨١-٢١٠.

وخلال الفترة المذكورة تحركت عشائر الفرات الأوسط في حلف مناهض للحكومة وسياساتها استمرت طيلة الفترة ١٩٣٣-١٩٣٥ حدثت فيها مجموعة من الانتفاضات العشائرية التي ساندتها الحوزة العلمية في النجف برئاسة حجة الإسلام محمد حسين آل كاشف الغطاء والتي سميت في حينها بثورات الرميثة وسوق الشيوخ... الخ. وخلال هذه الفترة حصلت تغييرات وزارية عديدة أمكن فيها تجنب وقوع صدامات مباشرة مع العشائر من جانب الدولة حتى وصول ياسين الهاشمي إلى السلطة وتشكيله حكومة الصقور الجديدة، حيث أنيطت حقيبة الداخلية إلى رشيد عالي الكيلاني والخارجية إلى نوري السعيد والدفاع إلى جعفر العسكري(٢١٠). وكلف بكر صدقي العسكري، الذي قاد الحملة ضد الآثوريين وحصل على أوسمة ورفع إلى درجات أعلى في القوات المسلحة العراقية، مسؤولية قيادة العمليات العسكرية ضد الثوار في منطقة الفرات الأوسط أيضاً. كتب عبدالرزاق الحسني يقول:

"الفريق "بكر صدقي العسكري" قائد سطع نجمه في سماء العراق عالياً، يوم عهدت إليه "الوزارة الكيلانية الأولى" قمع حركة التمرد التي قام بها التياريون في آب ١٩٣٣م، فقام بهذه المهمة قياماً كان موضع الإعجاب والتقدير، وقد أحبه حكمة سليمان وزير الداخلية في تلك الوزارة، وشغف بشجاعته منذ ذلك الحين، فكانت بينهما صلات ودية. ولما نشبت نار الثورة الأولى في الرميثة في يوم ٥ مايس ١٩٣٥، عهدت إليه "الوزارة الهاشمية الثانية" أمر إخمادها، فكانت مواقفه في التأديب مشهودة، فلما ثارت "سوق الشيوخ" بعد "الرميثة" ذهب إلى "الناصرية" وتولى إخماد الحركة الجديدة وهكذا عهد إليه إخماد "حركة الشيخ شعلان العطية" بعد "حركة الرميثة..."(٢١١). وكانت ضحايا هذه الحركات التي أخمدها بكر صدقي العسكري في الفرات الأوسط كبيرة جداً. كتب الكاتب العراقي جرجيس فتح الله بهذا الشأن يقول:

"نحن لا نملك أرقاماً أو إحصاءات بالقتلى الذين هلكوا في عمليات التأديب أو إخماد الثورات في الفرات الأوسط خلال العامين ١٩٣٥-١٩٣٦. على أني عثرت مثلاً في حاشية لكتاب عبد الرزاق الحسني، وقد أشرت إليه سابقاً، على رقم تقديري لحصيلة القتلى في معركة احتلال سوق الشيوخ قدره له أحد الثقاة المطلعين بـ(٦٠٠) قتيل خلاف الجرحى. كما وجدت في أحد المصادر أن قصبة (الرميثة) ضربت ضرباً قاسياً بالمدافع وبالطائرات بحيث لم يجد الجيش الذي دخلها حيواناً يسعى على اثنين أو أربعة. وقد سبق لي أن وصفت ما حل بسوق الشيوخ وأنا شاهد عيان. وما حصل للدغارة وهو عين ما حصل للرميثة. وقد تولى الفريق بكر صدقي سير العمليات كلها بوصفه قائد القوات العسكرية. أقول أسرع (جعفر العسكري) وزير الدفاع إلى المنطقة بعد أن بلغته أنباء تفيد بأن

(٢١٠) الحسني، عبدالرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٨٢.
(٢١١) نفس المصدر السابق. ص ٢١١.

هناك أوامر صادرة من القيادة بوجوب قتل الأسرى من رجال القبائل، بل حتى صبيانهم، فتح تحقيقاً وكتب تقريراً"(٢١٢). ويشير الكاتب إلى أن الحسني يذكر، بناء على سماعه من رستم حيدر، بأن ما جرى وما قيل بهذا الشأن كان حقيقة(٢١٣).

ولم تكن هذه هي أخر الأعمال العسكرية لبكر صدقي العسكري قبل القيام بانقلابه العسكري في عام ١٩٣٦، بل كان مسؤولاً أيضاً عن إخماد ما سميت ب "ثورة اليزيدية" التي حصلت بسبب رفض الأيزيدية الانخراط في القوات المسلحة العراقية بعد صدور "قانون الدفاع الوطني "في عام ١٩٣٥، إذ "امتنع داود الداود -أحد زعماء اليزيدية- عن تسجيل أتباعه، مدعياً أن ديانتهم تمنعهم من الدخول في الجندية"(٢١٤). ونظمت حملة عسكرية ضدهم "إذ المدفعية أصلتهم ناراً حامية، فقتل من قتل، وفر من نجا، واستسلم ٢٢٤ نفراً بلا قيد أو شرط"(٢١٥). وبذلك أمكن إخماد الحركة فهرب داود الداود جريحاً "إلى الأفرنسيين في "القامشلي" وأدخل المستشفى للتداوي،..."(٢١٦). وجرت محاكمة للأسرى وغيرهم من أبناء الأيزيدية تم خلالها الحكم على ٩ بالموت ونفذ فيهم فعلاً. أما عدد المحكومين بالحبس، والنفي، والإبعاد، فقد بلغ ٣٧٨ شخصاً"(٢١٧).

ووفق المعلومات المتوفرة كلف كل من رئيس الوزراء حينذاك، رشيد عالي الكيلاني، ووزير داخليته، حكمة سليمان، الجنرال بكر صدقي العسكري، بتنظيم عمليات عسكرية ضد الآشوريين و"تأديبهم" بسبب التحركات المسلحة التي قام بها بعض الآشوريين. ورغم هروب عدد كبير من مسلحيهم إلى سوريا ورفض الفرنسيون استقبالهم هناك، وأجبرت مجموعة غير قليلة منهم على اتخاذ قرار العودة إلى العراق، إلا أن القوة التي كانت بقيادة بكر صدقي العسكري قررت إنزال ضربة موجعة بهم وبالمواقع التي كانوا يقطنونها حينذاك. وفي هذه العمليات الشوفينية سقط الآلاف من الآشوريين الأبرياء، وبضمنهم ضحايا مجزرة قرية سيميل(٢١٨). ولكن ما هي العوامل التي كانت وراء هذه المجزرة؟

(٢١٢) فتح الله، جرجيس. رجال ووقائع في الميزان. مصدر سابق. ص ٢٦١.
(٢١٣) نفس المصدر السابق. ص ٢٦١/ ٢٦٢.
(٢١٤) الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ١٥١.
(٢١٥) نفس المصدر السابق. ص ١٥٢.
(٢١٦) نفس المصدر السابق. ص ١٥٢.
(٢١٧) نفس المصدر السابق. ص ١٥٤/١٥٥.
(٢١٨) فتح الله، جرجيس. رجال ووقائع في الميزان. حوار أجراه أميد طيب وسعيد يحيى. دار ئاراس للطباعة والنشر. اربيل. ٢٠٠١. ص ٢٥٠-٢٥٧.
الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثالث. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٤. ص ٢٦٠-٣١٤.

لا شك في أن أخطاء ارتكبت من قبل القيادة الدينية للآشوريين في حينها، ولا شك في أن حمل السلاح في حينها لم يكن الحل العملي للمشكلات، كما أن الأهداف لم تكن واقعية(٢١٩). ولكن لم يكن هذا وبأي حال من الأحوال مبرراً لشن الحملة العسكرية وتنظيم تلك المجزرة الظالمة والبشعة بحق الآشوريين وقتلهم الأعمى للناس الأبرياء، إذ لم تكن سوى حملة انتقامية من جماعة شوفينية متعصبة بقيادة رشيد عالي الگيلاني.

والغريب بالأمر أن القوى التقدمية والديمقراطية، ومنها الحلقات الماركسية، وفيما بعد الحزب الشيوعي العراقي، قد تجاهلت هذه المجزرة. ويبدو أن سبب ذلك يكمن في التعاون الفعلي الذي حصل بين جمهرة واسعة من الآشوريين والقوات البريطانية وعملهم ضمن قوات الليفي حينذاك، والتي كانت توجه لقمع الحركات المناهضة للحكومة. وبرزت بعض البيانات التي كانت تعتبر بعض تلك الحركات وكأنها موجهة من قبل الاستعماريين، وهي التهمة التي وجهت للآشوريين أيضاً، في حين أن مشكلاتهم وخوفهم من المستقبل المجهول هو الذي حركهم ووجدوا المساندة والتأييد من المار شمعون، الذي كان يطمح إلى تعزيز سلطته الدينية والدنيوية على الآشوريين. وفي حينها أيضاً لم تثر الحملات العسكرية ضد الكرد، ومنهم الكرد الأيزيديين وغيرهم، حينذاك أي احتجاج من جانب القوى الديمقراطية. وهو أمر يعبر عن ضعف الوعي بأهمية رفض مثل هذه الأساليب في معالجة المشكلات الداخلية في العراق.

ب- الكلدان

كانت نهاية الدولة الآشورية على أيدي الدولة الكلدية الحديثة التي قامت في بابل وبالتعاون مع الدولة الميدية ذات الأصول الكردية. وتشير كتب التاريخ إلى أن الكلديين ينحدرون من أصول آرامية سامية، نزحوا من منطقة الخليج إلى بابل في حدود القرن الثاني عشر قبل الميلاد. ولم تكن لغتهم تختلف كثيرا عن لغة سكان بابل حينذاك مما ساعد على الاندماج السريع بين القادمين وسكان بابل. وقامت الدولة الكلدية في بابل في عام ٦٢٦ق.م على يد مؤسسها نبو بولاصّر. واتسعت رقعة هذه الدولة بسرعة نسبية وشملت "جنوب بلاد الرافدين وقسم من شمالها، وفتحت أمامها الطريق عبر سورية إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط". ولعب نبوخذ نصر (٦٠٤-٥٦٢ق.م)، أبرز ملوك هذه السلالة، دورا كبيرا في توطيد الدولة وتوسيع رقعتها والانتصار على الجيش المصري في عام ٦٠٥ق.م. وانتعشت التجارة واتسع العمران في بابل وتحسنت أحوال السكان المعيشية. وبسبب الخلافات الشديدة التي نشبت بين الدولة الكلدية والدولة الفرعونية على نفوذهما في فلسطين وسورية

(٢١٩) شابا، شمشون. الآشوريون العراقيون... تاريخ المواطنة الذي أنهى رغبات التبعية. في: المؤتمر. جريدة أسبوعية تصدر باللغة العربية في لندن. العدد ٣١٥. ٩-٢٠٠٢/٩/١٥. ص ١٤.

والمناطق المحيطة بهما نشبت المعارك الحامية بعد أن حصلت مجموعة من الانتفاضات والثورات ضد النفوذ الكلدي في هاتين المنطقتين، إذ تعرض المجال التجاري لكلا الدولتين في منطقة البحر الأبيض المتوسط والطريق البحري إلى أرجاء أخرى من العالم إلى الخطر. وعندها قاد نبوخذ نصر حملته الشهيرة على الدولة اليهودية التي أعلنت رفضها دفع الجزية ودخل أورشليم عام ٥٩٦ق.م وعمل في أهلها السيف وسبى جزء من سكانها وقاد مجموعة كبيرة من القادة والصناع المهرة والأقيان إلى بابل كأسرى حرب وعبيد وإماء. وهو ما أطلق عليه فيما بعد بالسبي الأول. إذ أن نبوخذ نصر قاد الكلدان مرة أخرى وغزا أورشليم وأخضعها للسيطرة الكلدية في عام ٥٨٦ ق.م وسبى سكان المدينة وجلبهم معه إلى بابل وكيش ونيبور، والذي أطلق عليه بالسبي الثاني لأورشليم. وبهذا سقطت مملكة يهوذا(٢٢٠).

ورغم أن الحروب التي خاضتها الدولة الكلدية ساعدت على استمرار نفوذها على مناطق شاسعة من بلاد الرافدين والمناطق المجاورة، إضافة إلى سورية وفلسطين، وساهمت في تطوير التجارة، إلا إنها من الجانب الآخر أضعفت هذه الدولة وقادت إلى تزايد التمردات ضدها والصراعات في داخلها وبشكل خاص بعد وفاة نبوخذ نصر في عام ٥٦٢ق.م وانتهت بها إلى السقوط على أيدي الدولة الفارسية الأخمينية الجديدة والقوية التي كان يقودها كورش في عام ٥٣٩ق.م بعد أن كان قد احتل مملكة ميديا وتوسع نحو الشرق والشمال الشرقي من بلاد فارس(٢٢١). وتشير العديد من المصادر إلى أن الغزو الفارسي الذي تعرضت له بابل في زمن الملك ناو نير، أخر ملوك المملكة الكلدية، قد نجح لا بفضل قوة الجيش الفارسي وحيويته الجديدة بعد أن حقق الكثير من النجاحات والتوسع فحسب، بل وبسبب الخلافات والصراعات التي دبت وتفاقمت بين الأمراء العسكريين والكهنة في المملكة الكلدانية أولا وبسبب التواطؤ الذي حصل بين الدولة الفارسية وبعض القوى الداخلية من أمراء عسكريين وكهنة وتجار(٢٢٢).

وكما يحصل بالنسبة إلى كل الدول المركزية عند السقوط ودخول المحتلين الجدد إلى البلاد فأن البعض من سكان الدولة الكلدية المنهارة غادر البلاد هربا من المحتلين الجدد باتجاهات مختلفة، ومنهم من توجه إلى شمال بلاد ما بين النهرين، والقسم الآخر بقى في البلد وخضع لشتى العقوبات بما فيها، الأسر والعبودية أو الترحيل القسري إلى مناطق أخرى. والجزء المتبقي منهم حافظ على ديانته البابلية-الكلدية، والقسم الآخر أجبر على تبني الديانة الفارسية للدولة المحتلة الجديدة. ويبدو أن القسم الذي احتفظ لنفسه بديانته القديمة لم يكن أمامه غير الهجرة إلى مناطق أخرى بعيدة عن تأثير

(٢٢٠) برهان الدين دلو: حضارة مصر والعراق، مصدر سابق، ص ٢٤٨.
(٢٢١) نفس المصدر السابق. ص ٢٤٩.
(٢٢٢) نفس المصدر السابق. ص ٢٤٩.

ونفوذ الدولة الأخمينية الجديدة المباشر. وكان القسم المتبقي الذي توزع على أنحاء مختلفة من العراق القديم وبعيداً عن بابل ، قد تبنى الديانة المسيحية بعد دخولها إلى هذه المنطقة، كما هو حال أقسام من الآشوريين. والمجموعات السكانية الآشورية والكلدية والسريانية المسيحية التي تقطن العراق حالياً تعود جذورها الأساسية إلى سكان الدولة الآشورية والدولة الكلدانية القديمتين، كما هو حال الكثير من العراقيين الحاليين الذين تبنوا ديانات أخرى غير الديانة المسيحية ومنها بشكل خاص الديانة الإسلامية في مناطق كثيرة من العراق، ومنها مناطق بابل وكربلاء، والأخيرة كانت لها أسماء أخرى في الماضي البعيد(٢٢٣).

ج- السريان

تشير كتب التاريخ إلى أن السريان ينحدرون في الأصل من قبائل آرامية جاءت إلى بلاد الرافدين من سوريا وقطنت منطقة أعالي ما بين النهرين وتوزعت فيما بعد على مناطق أخرى وتبنت المسيحية كما تبنتها كثرة من بنات وأبناء القبائل الآرامية الأخرى كالآشوريين والكلدان. وكانت لغة هذه القبائل الأصلية هي اللغة الآرامية التي أطلق عليها فيما بعد بالسريانية والتي هي من حيث المبدأ لغة الآشوريين والكلدان أيضاً. وكان السريان، كما هو الحال مع الآشوريين والكلدان، موزعين على العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وإيران وتركيا. وهم من أوائل القبائل التي اعتنقت الديانة المسيحية في العراق. وتعتبر القرى المحيطة بالموصل والموصل ذاتها الموطن الأساسي لهذه المجموعة القومية والدينية في آن واحد، "إنهم كانوا يستوطنون على نحو الخصوص القسم الشمالي الغربي من العراق وحوض دجلة الأعلى"(٢٢٤). ومن هذه المناطق نزحت كثرة من المواطنين المسيحيين إلى بغداد والبصرة، حيث ساهمت في الحياة الفكرية والثقافية والترجمة وفي النشاطات الاقتصادية والمالية والإدارية للدولة العباسية، وبصورة اقل في العهد العثماني بسبب تفاقم ممارسة سياسة التمييز القومي والديني من قبل السلاطين والولاة والمسؤولين العثمانيين. وهم يشكلون مع الكلدان والآشوريين مجموعة بشرية

(٢٢٣) يقول الدكتور عبدالجواد الكليدار في كتابه الموسوم "تاريخ كربلاء" الذي كتبه ونشره في عام ١٣٦٨ هجرية في النجف، أعيد طبعه في القاهرة من قبل مكتبة مدبولي الصغير في عام ١٩٩٣ ما يلي: "ولهذه البقعة التي جرت عليها أعظم مأساة تاريخية أسماء مختلفة كما يحدثنا التاريخ، كانت تطلق عليها هذه الأسماء دون فرق أو تمييز، فكان يطلق عليها -كما سبق- اسم الغاضرية، ونينوى، ومارية، وعمورا، والنوايس، وشط الفرات، وشاطئ الفرات، والطف، وطف الفرات والحائر والحيرة، ومشهد الحسين، وكربلاء". ص ١٣. ويشار في التاريخ القديم إلى أن كربلاء الراهنة كانت مقرا لعبادة الإله بعل، كما كانت مقبرة لدفن الموتى من المناطق المحيطة بها، باعتبارها مركزاً للعبادة.

(٢٢٤) د. شاكر خصباك العراق الشمالي - دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية، مطبعة شفيق - بغداد. ١٩٧٣. ص ٢٢١.

واحدة من حيث المنحدر القومي والانتماء الديني العام والتراث واللغة.

من هنا يتبين بأن الآشوريين والكلدان والسريان هم من حيث الأساس قبائل آرامية عديدة نزحت إلى هذه المنطقة في فترات مختلفة وتوزعت على مناطق الجزيرة والخليج وسوريا وسكنت أعالي ما بين النهرين بشكل خاص. وإذا كانت مجموعات من هذه القبائل أو المجموعات البشرية قد تبنت المسيحية دينا لها، فأنها انقسمت فيما بعد إلى مذاهب عديدة في إطار الديانة ذاتها، في ضوء اجتهادات مختلفة لرجال الكنيسة المسيحية في تفسير الدين ذاته وما ورد في الكتاب المقدس، كما هو الحال بالنسبة إلى التفرعات الكثيرة في الديانات الأخرى السماوية وغير السماوية.

وما يهمنا في هذا الصدد هو أن نشير إلى أن سكان العراق القدامى الذين تبنوا المسيحية وعانوا من عنت أتباع الديانتين الزرادشتية والمثرائية كثيراً في الفترة التي كانت الدولة الفارسية مهيمنة على المنطقة بعد ظهور المسيحية، وجدوا لدى محمد، نبي المسلمين، موقفا آخر يتماشى مع ما ورد في القرآن، حيث اعتبر المسيحيين واليهود من أهل الكتاب، وبالتالي افترض التعامل معهم على هذا الأساس، أي أنهم من أهل الذمة الذين لا يفرض عليهم الدين الإسلامي ولا يعتبرون من الكفار، باعتبارهم من ضمن الموحدين لله، تؤخذ منهم الجزية في البلدان التي يحكمها المسلمون وتسود فيها الشريعة الإسلامية. يشير ماتفيف، صاحب كتاب "الآشوريون والمسألة الآشورية" بهذا الصدد قائلا: "لم تتبدل أحوال الآشوريين بل بقيت غير مستقرة كالسابق وخصوصا أن الملك الفارسي لم يسمح ٦٠٧-٦٢٨م بانتخاب بطريركا آشوريا للكنيسة النسطورية، لذا بقي الكرسي البطريركي شاغرا طيلة هذه الفترة، وفي عام ٦٢٩ م شغل أيشو عيهاب الثاني هذا الكرسي. ومن المعروف أنه في عام ٦٢٨ م كان هذا البطريرك قد زار مؤسس الدين الإسلامي الرسول محمد. وباستلامه صك أمان منه، أخذ أيشو عيهاب الثاني يكتب إلى جميع الآشوريين في إيران وسورية يطلب منهم تقديم كافة أنواع الدعم والمساعدة للعرب الذين حملوا لواء التحرر من إيران وبيزنطة، فهم (العرب) لم يقفوا ضد الديانة المسيحية فحسب، بل على العكس أنهم يباركون ديانتنا ويحترمون المؤمنين والكهنة ويحسنون إلى الكنائس والأديرة"(٢٢٥). ويواصل ماتفيف قوله: "لقد أعفى صك الأمان الآشوريين من الخدمة العسكرية وسمح لهم بمراعاة عاداتهم وقوانينهم، كما رفعت الجزية عن الكهنة وخادمي الدين، كما أكد الخليفة أبو بكر (٦٣٢-٦٣٤م) على صك الأمان السالف الذكر وقام سنة ٦٣٣ م بتقديم ميثاق أمان آخر للآشوريين"(٢٢٦). وفي موقع آخر من الكتاب يشير الكاتب ماتفيف إلى "أن توسع الرقعة المحتلة من قبل العرب جعلتهم يصطدمون بصعوبات قيادتها، لذا كانوا غالبا يضعون لهم مساعدين

(٢٢٥) ماتفيف، ب. ق. (بارمتي). الآشوريون والمسألة الآشورية في العصر الحديث. منشورات دار برديصان للطباعة والنشر. دمشق. ط ١. ١٩٨٩. ص ٢٨/٢٧.

(٢٢٦) نفس المصدر السابق. ص ٢٨.

مجربين من الشعوب ذاتها التي يخضعونها لسيادتهم، إذ كانت هذه الشعوب عادة في مستوى أرفع من العرب من حيث التطور الاجتماعي والثقافي. وقد قام الآشوريون النساطرة واليعاقبة غير مرة بهذا الدور(٢٢٧)، فقد شغلوا مناصب حكومية عالية وقادوا المقاطعات وأداروا الشؤون المالية، كما أنهم لعبوا دورا كبيرا في المجال الثقافي في الخلافة العربية، فهم أول من عرّف العرب بمؤلفات الفلاسفة والمؤرخين والأطباء والرياضيين وغيرهم من ممثلي الحضارة القديمة،..."(٢٢٨).

ومن المعروف أن للآراميين "تأثير كبير في الثقافة العربية، فهم نقلة الفكر اليوناني، ومن ثم فلغتهم السريانية كانت مصدرا من مصادر المعرفة التي تزود بها المسلمون وعرفوا فيها فلاسفة الإغريق"(٢٢٩).

ورغم أن هذه القاعدة التي أرساها محمد بن عبد الله كانت عامة ومطلوب تنفيذها من جانب جميع المسلمين "حكاما ومحكومين"، فأن الواقع العملي وفي فترات مختلفة شهدت اضطهادا وتعسفا وتمييزا صارخا ضد الأقوام الآشورية والكلدانية والسريانية ذات الديانة المسيحية من بنات وأبناء بلاد ما بين النهرين، سواء كان ذلك في فترة الحكم الأموي على العراق أم في العهد العباسي وفترة الحكم السلجوقي وفترة الحكم العثماني والمملوكي. فكيف كانت معاناة أصحاب الديانات الأخرى في هذه العهود الاستبدادية؟ هذه محاولة مكثفة جداً للإجابة عن هذا السؤال المعقد.

كان التمييز بين المسلمين وغير المسلمين في العهد العباسي بارزا في مجال فرض الضرائب وجمع الأموال لبيت المال. فكان الخراج يؤخذ على الأراضي التي بحوزة أهل الذمة والجزية على أشخاصهم، وهي عبارة عن فدية تدفع لقاء إبقاء الذميين على قيد الحياة واحتفاظهم بأموالهم الخاصة والانتفاع بالأرض التي هي بحوزتهم(٢٣٠)، إذ "كان عدم دفع الجزية عموما من احد الذميين يعتبر نقضا للصلح فيستحق القتل"(٢٣١). ورغم الاختلاف في المذاهب والتفسيرات للأحاديث النبوية والاجتهادات فأن

(٢٢٧) ملاحظة: من الجدير بالإشارة إلى أن الكاتب السوفييتي ماتفيف ينظر إلى جميع المسيحيين في العراق وسوريا وإيران وتركيا حينذاك وفيما بعد على أنهم جميعا من الآشوريين. وإزاء هذا يختلف المسيحيون في هذه المناطق، كما أشير إلى ذلك في أعلاه، حيث يعتبر البعض نفسه آشوريا والبعض الآخر كلدانياً والبعض الثالث سريانياً، كما أن بعضهم ينتمي إلى الكنيسة الشرقية والبعض الأخر إلى الكنيسة الكاثوليكية وغيرها. وهي إشكالية ما تزال قائمة في المنطقة. وتبذل جهود غير قليلة لمعالجتها في إطار رؤية عقلانية للمنحدر والمصالح والمستقبل المشترك.

(٢٢٨) نفس المصدر السابق. ص ٢٨/ ، ٢٩

(٢٢٩) السامرائي، د. إبراهيم دراسات في اللغتين السريانية والعربية. دار الجيل- بيروت مكتبة المحتسب. عمان. ١٩٨٥. ص ٧.

(٢٣٠) احمد صادق سعيد، عهود الإمبراطوريات الإسلامية، دراسات في المفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين (٢)، دار الفارابي بيروت ١٩٩٠، ص ٤٨/٤٩.

(٢٣١) نفس المصدر ص ٧١.

الموقف المتسم بالتمييز الديني إزاء أهل الذمة كان لدى أصحاب تلك المذاهب متماثلا إن لم يكن واحدا(٢٣٢). رغم أن القراءة المتأنية للآيات القرآنية الواردة حول موضوع المرتد لا تحكم عليه بالقتل، بل تهدده بعذاب أليم بعد الموت. ويمكن الإشارة إلى الآيات القرآنية التي تتحدث عن المرتد عن الإسلام، منها ما جاء في الآية ٢١٧ من سورة البقرة حيث ورد فيها قوله: "... ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون"(٢٣٣). وكذلك جاء في الآية ٨٥ من سورة آل عمران قوله: "ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين"(٢٣٤)، إضافة إلى ما جاء في الآية ٦٥ من سورة الزمر، والآية ١٦ من سورة الفتح(٢٣٥).

وتعرض المسيحيون في فترات مختلفة في ظل الدولة العباسية لا إلى مضايقات فحسب، بل وإلى اعتداءات كبيرة شملت الناس ودور العبادة ودور السكن ومحلات العمل. جاء في كتاب العامة في بغداد نقلاً عن المنتظم بهذا الصدد ما يلي: "لقي النصارى وأهل الذمة عنت متشددي المسلمين في أيام الاضطرابات السياسية، ففي سنة ٢٧١ هجرية وثب العامة على النصارى وخربوا الدير العتيق وانتهبوا ما فيه من متاع، وقلعوا الأبواب والخشب، وسار إليهم صاحب الشرطة فمنعهم من هدم الباقي، وكان يتردد على حمايته أياماً. وتعرض هذا الدير في العام التالي لهجمات العامة وسبب هذا الشغب أنهم أنكروا على النصارى ركوب الدواب. وعلى أثر ضائقة اقتصادية، افتتحت الجوالي سنة ٣٣١ هجرية في ربيع الأول(٢٣٦)، فلحق أهل الذمة خطب عظيم وظلم قبيح، وفي سنة ٣٩٢ هجرية ثار العامة بالنصارى، فنهبوا البيعة بقطيعة الدقيق وأحرقوها، فسقطت على جماعة من المسلمين فهلكوا. وفي سنة ٤٠٣ هجرية توفيت بنت أبي نوح بن أبي نصر بن إسرائيل، أحد كتاب النصارى، فأخرجت جنازتها نهاراً ومعها النوائح والطبول والزمور والصلبان والشموع، فقام رجل من الهاشميين فأنكر ذلك، فضربه أحد غلمان الكاتب، مما تسبب في فتنة أدت إلى تدخل العامة، وانتهت بإلزام أهل الذمة الغيار"(٢٣٧). وذكر ياقوت، على سبيل المثال لا الحصر، في هذا الصدد ما يلي: "في صفر من

(٢٣٢) نفس المصدر، ص ٤٨/٤٩.
راجع في هذا الصدد أيضاً: العلوي، هادي. أحكام المرتد في الإسلام. الثقافة الجديدة. العدد ٢٨٧/١٩٩٩، ص ٢٠-٢٦.

(٢٣٣) القرآن. سورة البقرة. الآية ٢١٧. ص ٣٤.

(٢٣٤) القرآن. سورة آل عمران. الآية ٨٥. ص ، ٦١

(٢٣٥) العلوي، هادي. أحكام المرتد في الإسلام. مصدر سابق. ص ٢٠-٢٦.

(٢٣٦) الجوالي كلمة مرادفة للجزية التي كانت تفرض على الذميين.

(٢٣٧) سعد، د. فهمي، العامة في بغداد. مصدر سابق ١٥٤/١٥٥. استناداً إلى أبن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك، وإلى الصولي في أخبار الراضي.

السنة ٤٨٤ هجرية خرج توقيع الخليفة بإلزام أهل الذمة بلبس الغيار والتزام ما شرطه عليهم عمر بن الخطاب، فهربوا كل مهرب وأسلم بعضهم". وتشير هذه الأحداث وغيرها إلى حقيقة أن الحكم لم يكن يعاقب الجناة على ارتكابهم تلك الجرائم بحق المسيحيين أو اليهود أو غيرهم ممن سمي بأهل الذمة، وأحياناً غير قليلة كانت تلك الأفعال تجد الرضا والتأييد أو السكوت مما كان يشجع على تكرارها سنة بعد أخرى وكأنها طقوس شعبية، في حين أنها كانت بتأثير الخلفاء ورجال الدين أو غيرهم من المتشددين. وإذا كان حظ المسيحيين سيئا مع المسلمين، فأن حظ اليهود كان أسوأ بكثير من ذلك عموماً وعلى امتداد فترة وجود الدولة العباسية. إذ انتشرت الكثير من الخرافات والأوهام ضد اليهود عند العامة لا في بغداد فحسب(٢٣٨)، بل وفي أغلب مناطق الدولة العباسية. وهذا لا يعني أنه لم تكن هناك استثناءات حيث حظي بعض اليهود، وقبل ذاك بعض المسيحيين، باحترام الخاصة والعامة في العراق بسبب مكانتهم العلمية والأدبية أو المالية. وهكذا كانت أوضاع بقية أصحاب الديانات الأخرى في العراق، إذ كان التمييز والأذى يلاحقهم من الخلفاء والولاة والحكام والشرطة وحفنة من رجال الدين المتعصبين وبقية المسؤولين أو الخاصة قبل أن يصيبهم من السكان الاعتياديين أو العامة، ومن بينهم الصابئة والمجوس والأيزيديين. وكانت الفئة الحاكمة هي التي تتسبب في دفع العامة لمهاجمة وإيذاء أصحاب وأتباع الديانات الأخرى.

وكان الموقف من أهل الذمة متباينا وفق فترات الحكم وسياسة وسلوك الخليفة. كما كان موقع الوزير الأول أو أمير الأمراء أو السلطان يلعب دوراً مهماً وأحياناً كثيرة أساسياً في الموقف من أهل الذمة. فمع افتراض تمتع الغالبية العظمى من أتباع الديانة المسيحية أو اليهودية أو الصابئة بحرية الدين والعبادة، فأن ظاهرة التمييز الديني بين المسلمين وبقية السكان من أصحاب الديانات الأخرى كانت ملموسة جدا ومضرة بالعلاقات الاجتماعية ومؤذية لهؤلاء الناس وغير عادلة أساسا. وكان التمييز الديني ضد أهل الذمة أو غيرهم من الجماعات التي لم تدخل ديانتهم ضمن الديانات الكتابية، إذ أن جماعات من المسلمين المتطرفين رفضوا الاعتراف بهم على أنهم من أهل الذمة، مثل الديانة الأيزيدية، بل اعتبروهم من المسلمين المرتدين مثلاً(٢٣٩)، صارخا ومقرفا في عدد من الأمور،

(٢٣٨) نفس المصدر السابق. ص ١٥٧- ,١٥٩

(٢٣٩) من المعروف أن حكم المرتد في الإسلام هو القتل استناداً إلى حديث ينسب إلى النبي محمد، والذي اشرنا إليه في مكان آخر. راجع في هذا الصدد: العلوي، هادي. أحكام المرتد في الإسلام. في: مجلة الثقافة الجديدة. العدد ٢٨٧/آذار نيسان ١٩٩٩. ص ٢٠- ,٢٦ ومن الجدير بالإشارة أن كثرة من أتباع الديانة الأيزيدية لاقوا حتفهم على أيدي بعض الحكام المسلمين أو المتعصبين من المسلمين باعتبارهم مرتدين عن الإسلام، وخاصة في العهد العثماني. وهو أمر يخالف حقيقة الديانة الأيزيدية التي هي أقدم من الإسلام، وترتبط بديانات قديمة في هذه المنطقة من العالم، ولها صلات بالديانات

منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إلزام غير المسلمين بارتداء أزياء خاصة لتمييزهم عن المسلمين(٢٤٠). ففي سنة خمس وثلاثين ومائتين هجرية أصدر الخليفة العباسي المتوكل (٨٤٧-٨٦١ ميلادية)، كما جاء في كتاب "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" لمؤلفه أبي الفلاح عبدالحي ابن العماد الحنبلي، أمرا يقضي بهذا التمييز في الملبس حيث كتب ما يلي: "...أمر المتوكل بأخذ أهل الذمة بلبس الطيالس العسلية والزنانير وترك ركوب السروج ونهي أن يستعان بهم في الدواوين وان يتعلم أولادهم في كتاتيب المسلمين ولا يعلمهم مسلم"(٢٤١). ثم يسجل نفس الكاتب عن "سنة تسع وثلاثين ومائتين فيها على ما قاله في الشذور أخذ المتوكل أهل الذمة بلبس رقعتين عسليتين على الأقبية والدراريع وان يضع النساء على مقانعهن عسليات وان يقتصروا على ركوب البغال والحمير دون الخيل والبراذين"(٢٤٢). وفي السنة اللاحقة فرض المتوكل أمرا جديدا يقضي، كما جاء في نفس المصدر بأن على "أهل الذمة بتعليم أولادهم العبرانية والسريانية ومنعوا من العربية ونادى المنادي بذلك فأسلم منهم خلق كبير"(٢٤٣)؛

* منعهم من ارتياد محلات معينة والسماح لهم بارتياد محلات محددة فقط.

* إلزامهم بواجبات معينة أو حرمانهم من بعض الواجبات، مثل الاشتراك في الجهاد والحصول على سهم في الغنائم، إضافة إلى فرض دفع الخراج والجزية عليهم، وهما في جوهرهما إتاوتان يهدف منهما

العراقية والإيرانية والهندية والكردية القديمة. والأيزيدية يعتبرون جزءاً من الشعب الكردي من حيث التاريخ واللغة والتراث الثقافي والأرض التي يعيشون عليها ويعملون فيها. كردستان العراق.

(٢٤٠) عمد حكام أفغانستان الجدد (الطالبان) في ربيع عام ٢٠٠١ ميلادية إلى إصدار قرار يقضي بارتداء الهندوس، وأصحاب الديانات الأخرى، ملابس أو إشارة خاصة تكشف عن ديانتهم وتميزهم عن المسلمات والمسلمين. وفي هذا القرار تجاوز فظ على حقوق الإنسان والحرية الشخصية وفيه الكثير من التمييز والتعصب الديني المكروه. وقد أدين هذا القرار من طرف جميع دول العالم تقريباً ومن كافة الشعوب والقوى السياسية. ويفترض أن نشير أيضاً إلى أن هذه الجماعة الحاكمة قد قامت في نهاية عام ٢٠٠٠ وبداية عام ٢٠٠١ بتدمير أكبر تمثال لبوذا ومن أقدمها في أفغانستان بحجة أنها لا تنسجم مع الديانة الإسلامية التي ترفض العبادة للأصنام. وقد شجب هذا الإجراء من سائر شعوب ودول العالم بما فيها الدول الإسلامية. وهؤلاء الناس يعيشون في الماضي السحيق في الحاضر الذي لم يعد قادراً على تحمل خطاياهم إزاء الحضارة الإنسانية وتراث البشرية المشترك. (ك. حبيب)

(٢٤١) أبي الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. الجزء الثاني. دار أحياء التراث العربي. بيروت. ص ,٨٢

(٢٤٢) نفس المصدر السابق، ص ٩١ . البراذين = الفرس

(٢٤٣) نفس المصدر السابق، ص ٩٢

التمييز بين الذمي الحر والمسلم الحر(٢٤٤). وجدير بالإشارة إلى أن دافعي هاتين الإتاوتين كانوا لا يتمتعون بمردودهما بل يتمتع بها المسلمون فقط. ومن هنا يأتي رفض احمد صادق سعد اعتبارهما ضريبتين على الأرض والرأس(٢٤٥). وفقد أتباع الديانات الأخرى الكثير من الحقوق الأساسية التي يفترض أن يتمتع بها كل الذين ولدوا في الدولة العباسية أو جاءوا إليها وأصبحوا من رعاياها، وفق تعابير تلك الفترة. فعلى جميع الناس واجبات كما لهم حقوق، في حين أنها كانت في الحالتين منقوصة أو مسلوبة. وممارسة مثل هذه السياسة تعتبر إساءة كبيرة للإنسان وحقوقه المشروعة وتمييزا مصحوبا بالتعصب لدين معين ضد الأديان الأخرى أو حتى لإثنية دون أخرى. وأصبح هذا الواقع غير الطبيعي أحد العوامل الأساسية في ضعف الدولة العباسية.

* النظرة التمييزية العنصرية إزاء أهل الذمة باعتبارهم اقل مرتبة من المسلمين بغض النظر عن كونهم من العرب أو من غير العرب، ولكنهم في المحصلة النهائية اقل منزلة وقيمة من العرب. ويبدو أن هؤلاء الخلفاء والحكام أدعوا التزامهم بنص الآية القرآنية التي تقول: "... كنتم خير أمة أخرجت للناس..."(٢٤٦)! وكان العباسيون يرون أنفسهم خير الناس، وأن الله قد فضّلهم على بقية المسلمين وعلى غيرهم من العباد ومنحهم القيادة والزعامة والفهم والعلم والكمال. وفي الوقت الذي كانت سلطة الخلفاء العباسيين تتقلص لصالح السلاطين الجدد من البويهيين وفيما بعد السلجوقيين، كانت

(٢٤٤) أحمد صادق سعد: دراسات في المفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين – كتاب الخراج لأبي يوسف، دار الفارابي – دار الثقافة الجديدة. بيروت – القاهرة. ١٩٨٨. ص ١٠٧.

(٢٤٥) نفس المصدر السابق. ص ١٠٧. الهامش رقم ٨٤.

(٢٤٦) يفسر بعض العلماء الأكثر تفتحاً إلى أن القرآن لا يقصد هنا امة العرب بل الأمة الإسلامية التي لا يقتصر أفرادها على العرب، بل تشمل العرب والأعاجم في آن واحد. حتى في هذه الحالة فالنظرة التمييزية تبقى قائمة بين المسلمين وغير المسلمين كبشر لصالح المسلمين، سواء كانوا عربا أم من غير العرب، ولكنها ليست عنصرية بل هي موقف تمييز ديني مضر وخطر في كل الأحوال. وعلى خلاف ذلك نجد أن التوراة اتخذت موقفا تمييزياً عنصرياً حيث تشير بالكلام الواضح إلى شعب الله المختار عندما فضلت سام وذريته باعتبارهم شعب الله المختار، على أخويه الآخرين حام ويافت وذريتهما "وجعلت ذلك التفضيل قانونا عنصريا نسبته للإله في القرون المتقدمة". راجع في هذا الصدد حسن الكرباسي: مطالعات في الكتب المقدسة "التوراة والإمبريالية"، دار الكنوز الأدبية، بيروت ١٩٩٥، ص ٨٨/٨٩. ويواصل حسن الكرباسي قوله بأن "التوراة تعلم قراءها أن الله خلق الكون والبشر وانه فضل عليهم جميعا، آل يعقوب وجعل بقية المخلوقات في خدمتهم. وان تشريعاته هي لهم وحدهم وهم غير مقيدين بتطبيقها إزاء غيرهم من البشر". ص ٨٩.
راجع في هذا الصدد أيضا:
Poliakov، Leon. Das arische Mythos. Zu den Quellen von Rassismus und Nationalismus. Junius. Hamburg. 1993.

في الوقت نفسه تزداد ادعاءاتهم وغطرستهم الكلامية بالفخر والعظمة أيضاً. وقف الخليفة العباسي القائم بأمر الله مرة يقول: "نحن بنو العباس، خير الناس. فينا الإمامة والزعامة، إلى يوم القيامة. من تمسك بنا رشد وهدى، ومن ناوأنا ضلَّ وغَوى"(٢٤٧). وفي الوقت الذي كان هذا الخليفة المتبجح يلقي تلك الخطبة النرجسية الفارغة، كان في حقيقة الأمر يعبر عن إحساس عميق بالضعف ويعيش الهوان ويركن إلى الخضوع الكامل لعميد الملك السلطان طغرلبك، التركي الأصل.

أورد عبدالعزيز الدوري في كتابه "تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري مقتطفا نقله عن القفطي في كتابه " تاريخ الحكماء " ليدلل به على شمول عناية علي بن عيسى بالجانب الصحي للقرى والأرياف فكتب الأخير في عام ٣٠١ هجرية إلى سنان ما يلي:

" فكرت فيمن بالسواد من أهله، وأنه لا يخلو من أن يكون فيه مرضى لا يشرف متطبب عليهم لخلو السواد من الأطباء، فتقدم... بإنفاذ متطببين وخزانة من الأدوية والأشربة يطوفون في السواد، ويقيمون في كل صقع منه مدة ما تدعو الحاجة إلى مقامهم، ويعالجون من فيه ثم ينتقلون إلى غيره". ولما وصل الأطباء إلى سورا ونهر الملك وجدوا أن أكثر السكان يهود. فاستفسر سنان من الوزير عن رأيه في معاملتهم وأوضح" أن الرسم في بيمارستان الحضرة قد جرى للملّي والذمّي". فكتب علي بن عيسى: "ليس بيننا خلاف في أن معالجة أهل الذمة والبهائم صواب، ولكن الذي يجب تقديمه والعمل به، معالجة الناس قبل البهائم، والمسلمين قبل أهل الذمة، فإذا فضل عن المسلمين ما لا يحتاجون إليه صرف في الطبقة التي بعدهم. فاعمل... على ذلك"(٢٤٨).

ورغم ما يملكه الدكتور عبد العزيز الدوري من حس مرهف للكلمة ووعي بأحداث التاريخ، فأنه لم ينتبه، في كل الأحوال ولم يشر بكلمة واحدة إلى الموقف التمييزي المجحف والصارخ الذي تجلى في خطاب علي بن عيسى والذي كان يمارس من قبل الحكام حينذاك، وكأن التمييز بين المسلمين وغير المسلمين مسألة طبيعية واعتيادية حتى في مجال العلاج الطبي. ويؤكد هذا النص الموقف الديني المتزمت للوزير على بن عيسى إزاء أهل الذمة، إذ أنه وضعهم في طبقة تقع بين المسلمين والبهائم، بدلا من أن يكتب إليه مشيرا بأن المعالجة تتم لمن هو أكثر حاجة إليها من البشر القاطنين في السواد. فمن يقرأ النص يلاحظ بوضوح ما يلي:

١- أن علي بن عيسى قد وضع أهل الذمة مع البهائم بقوله: "ليس بيننا خلاف في أن معالجة أهل

(٢٤٧) الإمام عماد الدين محمد بن محمد بن حامد الأصفهاني: تاريخ دولة آل سلجوق، اختصار الشيخ الإمام الفتح بن علي بن محمد البنداري الأصفهاني. دار الآفاق الجديدة. بيروت. بدون تاريخ. ص ٢٢.

(٢٤٨) الدوري، د. عبدالعزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري. مصدر سابق. ص ٢٨٦/٢٨٧.

الذمة والبهائم صواب"، في حين أن سنان لم يسأل عن البهائم وأشار في رسالته إلى أن البيمارستان يعالج للملي والذمي" على حد سواء.

٢- وفضل علي بن عيسى بين المسلمين وأهل الذمة، وكانوا من اليهود، معالجة المسلمين أولا ثم معالجة الذميين تاليا، ثم البهائم، في حين كان تصرف البيمارستان سليما حين كان يعالج الجميع دون تمييز وفقاً لحالة المرضى ومدى حاجتهم للإسعاف والمعالجة العاجلة، وهو فارق مهم وكبير بين تفكير السياسي المتحيز والمتعصب وغير العقلاني، وبين تفكير الطبيب العالم الذي لا يميز بين المرضى.

٣- واعتبر علي بن عيسى في رسالته أن المسلمين هم من الطبقة الأولى والأعلى، ثم تليهم طبقة الذميين، فالطبقة التي تليهم وهي طبقة البهائم.

وكان هذا الموقف التمييزي قائما لدى الغالبية العظمى من المسؤولين والكثير من علماء الدين والقضاة والقادة العسكريين في تلك العهود. وكان الموقف إزاء أهل الذمة معقدا جدا، فقد وضعت عليهم قائمة طويلة من الممنوعات من تلك الحقوق الاعتيادية التي يمارسها المسلمون عموما وميزوهم بالملابس ومناطق السكن... الخ، رغم أنهم في البدء كانوا يعيشون مع المسلمين في بغداد مثلاً في مناطق متقاربة ومتجاورة، كما كانت تلاحقهم لعنات وملاحقات بعض الخلفاء والوزراء وقادة الشرطة والجيش ويتعرضون للتعذيب ومصادرة الأموال والقتل أيضا(٢٤٩). فمن بين المحرمات التي فرضت على المسيحيين واليهود منع الرجل المسيحي أو اليهودي الزواج من امرأة مسلمة، في حين يحق للمسلم الزواج من مسيحية أو يهودية، ومنع المسيحي واليهودي من استيراث المسلم ولكن العكس ممكن(٢٥٠). وكان التحول من دين محمد إلى ديانات أخرى محرما على المسلمين، في حين كان يجري التشجيع على التحول من الديانات الأخرى إلى الديانة الإسلامية والترحيب به، كما اتخذت إجراءات غير قليلة لممارسة ضغوط متنوعة وذات طبيعة ابتزازية إزاء أهل الذمة من أجل تحويلهم إلى الديانة

(٢٤٩) الحوراني، ألبرت. تاريخ الشعوب العربية. مصدر سابق. ص ١٥٨-, ١٦٠

(٢٥٠) أهل الذمة: هو عهد الأمان الذي أعطاه عمر بن الخطاب للنصارى القاطنين في مدائن الشام والجزيرة وفيه شروط لقاء حمايتهم والدفاع عنهم عرفت بالشروط العمرية؛ هذه الشروط جاءت في صيغ متعددة نقلها صبحي الصالح من مصادرها وشرحها وهي تدور حول ست نقاط رئيسية:

* أحكام البيع والكنائس والصوامع. - أحكام ضيافتهم للمارة وما يتعلق بها. - فيما يتعلق بضرر الإسلام والمسلمين. - فيما يتعلق بتغيير لباسهم وتمييزهم عن المسلمين. - فيما يتعلق بإظهار المنكر من أفعالهم وأقوالهم مما نهوا عنه. (راجع: "الحضارة الإسلامية في بغداد" للسيد محمد حسين شندب، مصدر سابق، ص ٥٠) ويشير الكاتب في مكان آخر عن الغيار فيكتب ما يلي: هو العلامات التي وضعت على أهل الذمة لتشهيرهم وتمييزهم. ويتناول كل ما خالف المسلمين من أياء النصارى واليهود وما يوضع على العمائم من الطيالسة العسلية. والشروط العمرية المتعلقة بعدم تشبه النصارى بالمسلمين في لبس العمامة والمراكب، عاد القائم بأمر الله وفرضها على أهل الذمة في مدينة بغداد من

الإسلامية، أي سياسة "الجزرة والعصا". جاء في كتاب أبو حامد الغزالي "فضائح الباطنية" بشأن تبديل دين المسلم والمرتد أو المرتدة عن الإسلام قوله: "... فإن المرتدّة مقتولة عندنا بعموم قوله صلى الله عليه وسلم: "من بدّلَ دينه فاقتلوه"!(٢٥١).

لقد بذل المسؤولون من المسلمين جهودا كبيرة لتحويل الناس عن دينهم صوب الإسلام انطلاقا من اعتقاد سائد بأن دينهم أفضل وآخر الأديان الكتابية، وأن من يكسب شخصا من دين آخر يلقى جزاء ذلك يوم القيامة ويحسب لصالحه. وبهذا الصدد يشير ابن عبيد القاسم بن سلام في كتابه "الأموال" إلى أن "أي مدينة افتتحت عنوة فأسلم أهلها قبل أن يقسموا فهم أحرار وأموالهم فيء للمسلمين"(٢٥٢).

وكانت أسوأ الفترات التي عاشها المسيحيون في العراق أو في بعض أرجاء الدولة العثمانية وفي ظل ما سمي بالدولة الإسلامية، هي فترة الحكم العثماني حيث نظمت الكثير من المجازر بحق المسيحيين من "رعايا" الدولة العثمانية، وحاول حكام تلك الدولة تأليب الشعوب والأقوام والأديان

جديد وحافظ عليها خلفاؤه المقتدي والمستظهر حتى سنة ٤٩٨ هجرية /١١٠٤ ميلادية. وقد جاء تفصيل هذه الشروط في كتاب تحت عنوان: أهل الذمة. ومنها:

* ثمن عمامة الذمي لا يزيد عن ثلاثة دنانير وتتدلى من العمامة ربطة صفراء ورمادية وتبقى صغيرة لا يتدلى منها ذيل إلى ما بين الكتفين حتى يتميزوا عن العرب ولأن العمائم من كرامة الإسلام، وصاحب العمامة أكثر احتراما وصلاته أفضل.
* ولا يلبسون الملابس الجميلة، ولونها يجب أن يكون رماديا عابقا.
* ولا يكتبون على خواتمهم باللغة العربية ولا يرتدون الملابس ذات اللون الأصفر، لان صحابة رسول الله كانوا يلبسونها.
* ولا يمتطون حصانا إنما يمكنهم ركوب البغال والحمير وأرجلهم تتدلى من جهة واحدة.
* ويلبسون في أعناقهم درهم النحاس أو الرصاص أو الحديد.
* وعند دخول الحمام يلبسون قلنسوة في وسطها قطعة حمراء. ويحزمون وسطهم بزنار، ونساؤهم يلبسن حذاء اسود في قدم واحمر في القدم الأخرى. وكان بعض أغنياء أهل الذمة يتخلصون من لبس الغيار بدفع غرامة مالية للخليفة ومن هؤلاء بنو الجزر الذين كانوا يدفعون في السنة خمسمائة دينار إضافية". (راجع. نفس المصدر ص ٥٣. عن حبيب زيات، مجلة المشرق ١٩٤٩، ص ٧٥) ومنه يستدل مدى الحيف الذي كان يلحق بأهل الذمة ومحاولة إبرازهم وكأنهم أقل درجة من مواطنيهم من المسلمين. لقد كان هذا التمييز فظا ولا إنسانياً ومؤذياً نفسياً، كما أنه يحمل في طياته موقفاً عنصرياً وتعصبا دينيا متخلفاً. وهو بعيد عما جاء في القرآن بهذا الصدد.

(٢٥١) الغزالي، أبو حامد. فضائح الباطنية. دار البشير للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ١٩٩٣. ص ٥,

(٢٥٢) احمد صادق سعيد، عهود الإمبراطوريات الإسلامية، دراسات في المفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين (٢)، دار الفارابي بيروت ١٩٩٠، ص٦١.

الأخرى ضد المسيحيين، لا في العراق فحسب، بل وفي مناطق أخرى من العالم الذي هيمنت عليه الدولة العثمانية. وكان الاضطهاد الذي يعاني منه المواطنون المسيحيون يتركز في أشكال عدة صارخة وبخلاف ما جاء به محمد في القرآن والسنة، رغم التمايز الذي يجده الإنسان في هذين المصدرين أيضا إزاء المسيحيين والأديان السماوية الأخرى، وهي:

* محاولة فرض التنريك أو التعريب على المسيحيين.

* محاولة تحويلهم عن الديانة المسيحية نحو الإسلام.

* تمييزهم عن المسلمين بالزي الذي يرتدونه والدواب التي يستخدمونها وطاقية الرأس التي يرتدونها.

* منعهم من ممارسة مهن أو أعمال معينة وحصرها بالمسلمين.

* فرض الجزية عليهم من منطلق ديني وارد في القرآن والسنة.

* المضايقات التي كانوا يتعرضون لها عند ممارسة الشعائر الدينية أو في إقامة الكنائس والأديرة وما إلى ذلك.

* تحويل الكنائس المسيحية عند احتلال مناطقهم إلى مساجد للمسلمين، وخاصة من قبل الدولة العثمانية. ولم تقتصر سياسة العثمانيين على مناطق العراق ومنطقة كردستان الجنوبية في حينها، بل شملت بالأساس المناطق الأوروبية التي احتلوها منذ بدء الغزو العثماني لتلك المناطق.

ودفعت هذه الحالة في القرن التاسع عشر على نحو خاص الجماهير المسيحية ورجال الكنيسة إلى طلب المساعدة والدعم والحماية من الكنائس المسيحية في الدول الغربية المسيحية. ويمكن أن يؤكد المرء إلى أن هذه الحالة الاضطهادية الظالمة والتزمت الديني مرة والمتخففة مرة أخرى قد تواصلت خلال تلك العهود حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وتشكيل الدولة العراقية الحديثة، والتي لم تنته، وخاصة في فترة العهد الجمهوري.

إن الهدف من وراء هذا البحث ليس إثارة الشجون، بل التذكير في المآسي التي تسبب بها الحقد العنصري التعصب الديني وغياب الاعتراف بالآخر وروحية التسامح في ما بين البشر عموماً. كما أن هذه الدروس يفترض أن تكون مانعاً عن الوقوع في نفس المطب الذي سلكته الحكومات المختلفة في العهود السابقة أو ممارسات النظام العراقي الذي سقط أخيراً ضد الشعب الكردي وضد القوميات وأتباع الديانات والمذاهب في العراق. أو أن جماعات متطرفة تبرز في كردستان العراق، مثل جند أو أنصار الإسلام، لتحاول لا النيل من المسيحيين والأيزيديين أو غيرهم وإلحاق الأذى بهم فحسب، بل وتوجه عدوانيتها ضد الشعب الكردستاني وضد المسلمين فيه باسم الإسلام والإسلام منهم براء، وضد الديمقراطية والوحدة الوطنية، وهو ما يفترض أن يواجه بحزم وصرامة ووحدة عالية بين كل مواطني كردستان العراق والعراق بشكل عام.

د- التركمان

أشرنا في أكثر من موضع من هذا الكتاب إلى أن الأرض التي أقيم عليها العراق الحديث منذ عام ١٩٢١ كانت أو أصبحت موطناً للكرد والآشوريين والكلدان والعرب والتركمان والأرمن، وبالتالي فهذه المجموعات البشرية (القوميات) التي نزحت إليه منذ القدم، كما في حالة الكرد والآشوريين والكلدان، أو في عهد الخلفاء الراشدين، كما في حالة العرب، أو في العهدين الأموي والعباسي والعثماني كما في حالة التركمان، تعتبر أجزاء عضوية من الشعب العراقي ومن سكان هذه البلاد، ومنهم جميعاً يتشكل عراق اليوم. ولهذه الجماعات البشرية الحق الكامل بالعيش فيه والتمتع بالحقوق والواجبات التي تقع على عاتق الجميع دون استثناء.

والتركمان، كأفراد وجماعات، ينتمون إلى قبائل رحل عاشت في الأصل في آسيا الوسطى وشكلت جزء من قبائل تركية نزحت أو جلبت إلى المناطق التي كانت ضمن الأراضي الخاضعة للدولة الأموية أو الدولة العباسية أو الدويلات التي نشأت في إطار الدولة العباسية مثل الدولة السلجوقية أو الدولة الجلائرية، أو دويلة قرة قوينلو وآق قوينلو، أو في فترة خضوع المنطقة لسيطرة الإمبراطورية العثمانية، أو جاءت مع القوات التي مارست فيما بعد السلطة في هذه المنطقة. ورغم انحدارهم من أصول وقبائل تركية، إلا أنهم يعتبرون أنفسهم قومية تركمانية لها استقلاليتها، ولكنها تلتقي مع القومية التركية بالكثير من أواصر القربى والتماثل كما في الثقافة المشتركة والتراث المشترك وأجزاء من تاريخ مشترك ولغة مشتركة، بغض النظر عن تعدد اللهجات، والدين المشترك(٢٥٣). وهي مسألة

(٢٥٣) من هذا الإحساس بالتاريخ والتراث واللغة والأصل القومي أو الإثني المشترك يطلق أحياناً كثيرة على القوميين الذين يحملون هذا الإحساس ويعملون من أجل تأكيد ذلك وتحقيق الوحدة بينهم بالطورانيين والحركة الطورانية. ويقول عنها السيد عزيز قادر الصمانجي ما يلي: "حركة فكرية قديمة تأثرت بالأفكار القومية التي انتشرت في أوروبا بداية القرن التاسع عشر، استمدت الحركة اسمها من بحيرة (طوران) الواقعة في قلب صحراء (قرة قوم)، الموطن الأصلي للأتراك والمغول والتتار والمانشو وغيرهم في المنطقة الكائنة ما بين روسيا والصين. بدأت بالانتشار في تركيا كحركة فكرية نحو ١٩٠٣". راجع: الصمانجي، عزيز قادر. التاريخ السياسي لتركمان العراق. دار الساقي. لندن. ١٩٩٩. ص٢٦٨. ويبدو من تفسيره للطورانية أنها حركة مقاومة ضد الاتجاهات العربية والفارسية الإسلامية على الثقافة التركية، ومحاولة العودة إلى الأصول التركية في الثقافة واللغة وتطويرها. راجع نفس المصدر ص ٢٦٨/٢٦٩. ومنه يستدل أيضاً على أنها كأي حركة قومية متعصبة ذات طبيعة سلفية، كما نجد ذلك عند القوميين العرب السلفيين المتطرفين أو عند الكرد القوميين المتطرفين والسلفيين، وكذلك عند الفرس أو غيرهم. وهي تعبر عن نفسها في عدد من الأهداف إذ أن الحركة تسعى إلى "١- خلق روح وطنية وقومية مستقلة عن الإسلام وهذا يعني تبني العلمانية في إدارة شؤون البلاد. ٢- تطوير الروح العسكرية والفروسية بين الأتراك وتنميتها. و٣- إنشاء علاقات تجارية وصلات قوية

طبيعية وتمس التركمان أنفسهم قبل أن تمس غيرهم من شعوب المنطقة، ما دامت لا تمس حقوق الآخرين بل تمارس حقوقها المشروعة كباقي القوميات في العراق. كما أن مثل هذا الموقف لا يلحق الضرر بأي من القوميات الموجودة في العراق، بل هو إغناء للشعب العراقي والثقافة العراقية. توزع التركمان في فترات مختلفة على مناطق واسعة من العراق وكذلك من كردستان وعاشوا بجوار الشعب العربي والشعب الكردي وبقية قوميات العراق.

وإذا كان التركمان في العراق قد شاركوا في الحكم في فترات مختلفة أو كانوا على رأس دولة في هذه المنطقة، فهذا لا يغير من حقيقة أن مجموعات قليلة منهم أو النخبة الحاكمة كانت في مثل هذا الوضع في حين أن الأكثرية العظمى من التركمان كانت في أوضاعها المعيشية والحياتية لا تختلف بقليل أو كثير عن بقية بنات وأبناء القوميات الأخرى، ومع أنهم يرتبطون بقومية واحدة، فأنهم يتوزعون على فئات اجتماعية مختلفة. ففيهم من كان غنياً وحاكماً وظالماً، كما كان فيهم الفقير المدقع الذي كان يعاني من شظف العيش أو من ضغط الضرائب التي كانت تجبى منه في فترات مختلفة تماماً، كما كانت تعاني بقية السكان من الفئات الكادحة، كما كانت الفئات المتوسطة تعاني من هذه الأوضاع. ومثلما مرت على الإثنيات العراقية الأخرى مصاعب ومحن جمة، مرت على بنات وأبناء التركمان مصاعب ومحن غير قليلة. وعانى التركمان في العراق من التمييز المذهبي من جانب الحكومة العثمانية بسبب انتساب الحكم للمذهب السني. واليوم يعيش الشعب العراقي كله في محنة مشتركة لا يمكن التمييز فيها بين عربي أو كردي أو تركماني أو كلداني أو آشوري أو أرمني، فالعذاب يعم الشعب كله، والطغمة الحاكمه التي سقطت أخيراً لم تكن بأي حال من الأحوال من هذا الشعب، بل كانت جزاراً وجلاداً وسالباً لقوت هذا الشعب.

كان وما يزال وجود التركمان موزعاً على مناطق العراق، ولكن الغالبية العظمى منهم كانت، وما تزال تعيش، رغم عمليات الترحيل للكرد ولهم من محافظة كركوك (التأميم) ومركزها مدينة كركوك أو غيرها من الأقضية والنواحي التابعة لكردستان، في كردستان العراق. ويفترض أن نتذكر باستمرار أن المحتلين في كل العصور يفرضون على الشعوب أو الإثنيات الأخرى الخضوع لهم وتعلم لغة الحاكم والتحدث بها وإهمال لغة الأم. وهذا ما حصل أثناء الاحتلال العثماني للعراق أيضاً، إذ كانت نسبة عالية من الشعب الكردي وكذا العربي مجبرة على تعلم اللغة التركية والتحدث بها على حساب اللغة الكردية أو العربية، إذ كانت سياسة التتريك قائمة على قدم وساق. ومع ذلك فتعلم اللغة التركية والالتزام الرسمي بالتحدث بها لا يعني بأي حال أن هؤلاء أصبحوا أتراكاً، بل، وكما نعرف، حافظوا على قوميتهم ولغتهم. وهي السياسة التي مارستها الدولة التركية الحديثة إزاء كرد كردستان تركيا،

مع أتراك إيران الشمالية (أذربايجانيين) وأتراك روسيا الجنوبية وشرق الصين... ٤- تحرير اللغة التركية من الكلمات العربية والفارسية... راجع: نفس المصدر السابق. ص ٢٦٩/٢٧١. وهذه الأهداف تعرب عن طبيعة الحركة ومهماتها.

حيث فرضت عليهم وما تزال تفرض عليهم التعلم باللغة التركية، كما منعتهم من التحدث باللغة الكردية. وهي سياسة هوجاء وعنصرية مرفوضة لا يقرها حتى السكان التركمان في العراق، إذ هم سيرفضون أيضاً منعهم من التعلم بلغتهم التركية باللهجة الأوغوزية، أو حتى يرفضون فرض اللهجة الجغتائية التركية عليهم. والتحدث باللغة التركية لا يغير من حقيقة وطبيعة مناطق عيش وإقامة السكان. فالعراق كما نعرف ينقسم إلى إقليمين تاريخياً، إقليماً كردستانياً وآخر عربياً. وفي الإقليمين عاش التركمان، ولكن بشكل خاص في إقليم كردستان، وبشكل أخص في كركوك. وكل الوقائع تؤكد بأن هذا اللواء كان وما يزال كردستانياً تعيش فيه أكثرية كردية ثم تركمانية ثم عربية وآشورية، وربما آخرين. وسيبقى هذا الحق ثابتاً لهؤلاء الناس بالعيش في هذه المحافظة، رغم المحاولات الجنونية العنصرية التي يمارسها النظام في تحقيق ما يسمى بالتطهير العرقي للمنطقة من الكرد والتركمان، وجلب المزيد من العرب إليها. إن محاولات تعريب مدينة كركوك ومحافظة كركوك (التأميم) لن تنجح وينبغي لها أن لا تنجح، إذ أنها مناهضة للحق الكردي وللحق التركماني في العيش فيها. إن محاولات التعريب التي تتخذ صيغاً عديدة بما فيها فرض الجنسية العربية على الكرد والتركمان ستفشل حال سقوط هذا النظام والخلاص من همجيته. وهذا ما يفترض أن يحصل بعد سقوط النظام العنصري. إذ لا بد من العمل الآن من أجل وضع الأسس العادلة لمستقبل التآخي بين سكان كردستان ومنهم سكان محافظة ومدينة كركوك.

ولهذا يفترض القول بأن التعدد القومي والثقافي في كركوك لا يغير من حقيقة كونها جزء من إقليم كردستان. وأن سكان هذه المحافظة لهم حقوق وواجبات متساوية في إطار الاتحاد الفيدرالي، لهم حقوق كأفراد ضمن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان من جهة(٢٥٤)، ولهم حقوق ضمن حقوق الجماعات والأقليات القومية الإدارية والثقافية من جهة أخرى.

فوجودهم في العراق عموماً وفي كردستان خصوصاً يعتبر من الناحيتين التاريخية والمعاصرة حقيقة واقعة لا تحتاج إلى كثير من العناء. والرؤية الواقعية القائمة على الاعتراف والاحترام المتبادل بين المواطنين وحقهم جميعاً في العيش في هذه المنطقة وفي العراق هو الذي يفترض أن يسمح بنشوء وتطور علاقات ودية تبعد المجتمع عن الصراع والصدام غير المبرر.

تسببت السياسات التي مارستها سلطات الاحتلال البريطانية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إزاء

(٢٥٤) تتضمن الشرعية الدولية لحقوق الإنسان ثلاثة مكونات، وهي: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق به.
راجع في هذا الصدد: الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. الرسالة رقم ٢. الحملة العالمية لحقوق الإنسان.الأمم المتحدة. جنيف. ١٩٩٠، ص٣.

التركمان، بسبب رفضهم للاحتلال البريطاني ومساندتهم للدولة العثمانية ودعوتهم لبقاء ولاية الموصل في إطار الدولة العثمانية، في إثارة المزيد من المشكلات لهم، كما تسببت في نشوب صراع بينهم وبين الآشوريين الذين كانوا يتعاونون في حينها مع سلطات الاحتلال البريطانية، إذ كانت معاناتهم ومعاناة الأرمن وكل المسيحيين تحت الاحتلال العثماني رهيبة جداً. ولهذا لعبت عملية تصفية الحسابات مع التركمان، وكأنهم ضمن المسؤولين عما جرى للأرمن وبقية المسيحيين في عام ١٩١٥ بشكل خاص. لهذا كانت مجزرة عام ١٩٢٤ التي ذهب ضحيتها ٦٥ قتيلاً و١١٥ جريحاً، كما يشير إلى ذلك الأستاذ جرجيس فتح الله. أما السيد عبدالرزاق الحسني فيشير إلى أن عدد القتلى بلغ ٢٠٠ قتيل(٢٥٥).

إن العيش المشترك للكرد والتركمان والعرب والآشوريين في أمن واستقرار وسلام يعتمد على توفير ثلاثة مستلزمات أساسية، وهي:

أ- ممارسة سياسات سليمة من جانب الحكومات العراقية إزاء حقوق مختلف القوميات والتزامها الصارم بمبادئ الحرية والديمقراطية وأسس المجتمع المدني الديمقراطي وحقوق المواطنة والجماعات المختلفة وعدم التمييز بين المواطنين على أساس قومي أو ديني أو مذهبي أو فكري أو سياسي.

ب- اعتراف أتباع القوميات والأديان والمذاهب المختلفة بعضهم بالبعض الآخر واحترامهم للحقوق التي يفترض أن يتمتع بها الجميع دون استثناء، بما فيها الحقوق القومية والدينية والمذهبية والفكرية والسياسية، أي حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ج- العمل على تطوير القوى المنتجة ورفع مستوى الوعي الاجتماعي والسياسي للسكان وكذلك المستوى الحضاري والثقافي العام الذي يفترض أن يتمتع به أفراد المجتمع، بحيث يتفهم الجميع حقوقهم وواجباتهم ويرفضون التجاوز عليها، بل الإصرار على تمتع الجميع بها وتحويلها إلى مبادئ وممارسات ثابتة ومتطورة ويومية.

ولا شك في أن نظم الحكم السياسية ومستوى تطور القوى المنتجة والوعي الاجتماعي والسياسي في المجتمع العراقي ولدى قواه السياسية قد لعبت دورها في كل ما وقع لجميع أفراد الإثنيات وأتباع الأديان والمذاهب والأحزاب والقوى الفكرية والسياسية في العراق من استبداد واضطهاد أو إرهاب أو تعسف وتمييز بين أفراد المجتمع. وهنا لا نقصد التعسف الحاصل من جانب الحكومات فحسب، بل ومن جانب الجماعات بعضها إزاء بعضها الآخر وفي ما بين الأفراد. فلا النظم السياسية في العراق كانت ديمقراطية، ولا الأحزاب الحاكمة أو التي كانت في المعارضة كانت ديمقراطية، ولا المجتمع ذاته

(٢٥٥) الصمانجي، عزيز قادر. التاريخ السياسي لتركمان العراق. ط ١. دار الساقي. لندن. ١٩٩٩. ص ١٢٤.

كان ديمقراطياً ولا أفراده بشكل عام كانوا ديمقراطيين، كما أن المجتمع وأفراده لم يتمتعوا بحياة حرة كريمة وديمقراطية. وفي ضوء ذلك لا بد من الخروج باستنتاج يؤكد بأن الجميع، وبهذا القدر أو ذاك، يتحمل مسؤولية ما وقع في العراق حتى الآن، ولكن النظم السياسية التي سادت في العراق قبل وبعد ثورة تموز عام ١٩٥٨ كانت هي المسؤولة الرئيسية والمركزية لما حصل في العراق وما عانت منه أفراد وجماعات الإثنيات المختلفة وأتباع الأديان والمذاهب العديدة وأعضاء ومؤيدي الأحزاب والقوى السياسية المختلفة. فالكل كان دون المستوى المطلوب، رغم أن الحكم كان الأسوأ في كل ذلك. ولا نبتعد عن الحقيقة والواقع عندما يجري تأكيد حقيقة أن الهيمنة العثمانية أولاً، ومن ثم الهيمنة البريطانية ثانياً كانت السبب وراء كل ذلك، كما كانت السبب وراء وضع تلك النخب السياسية في الحكم والسير على طريق استبدادي، كان بعيداً كل البعد عن المجتمع ومصالحه وعن المجتمع المدني.

فما وقع للتركمان في مدينة كركوك عام ١٩٥٩ من تجاوزات واعتداءات وما سقط منهم ومن غيرهم من ضحايا يبقى المسؤول الأول عنه نظام حكم عبد الكريم قاسم وأجهزة الدولة، وخاصة الجيش والشرطة والأمن الداخلي. كما تتحمل الذهنية القومية المتطرفة والمتصارعة التي تميزت بها بعض القوى القومية الكردية والتركمانية في كركوك، إضافة إلى دور القوى القومية العربية العنصرية التي كانت تريد إشاعة الفوضى في البلاد للبرهنة على عدم استقرار النظام وتوفير مستلزمات الانقضاض عليه، إضافة إلى دور الشيوعيين في منظمة الحزب الشيوعي العراقي في كركوك وكردستان عموماً في الانجرار وراء الأحداث وعدم المشاركة الجادة في تهدئة الأوضاع والتصدي للمهوّسين من أجل منع إشعال فتيل الصراع، ومساهمة البعض منهم في الأحداث، مسؤولية ما جرى في كردستان. إن الأحداث التي جرت في كركوك ليست سوى التعبير الصارخ عن عجز صارخ للحكومة عن معالجة جادة لتلك المشكلات مما أدى إلى تراكمها بالشكل الذي كان في مقدور عود كبريت واحد أن يشعل فتيل الفتنة ويقود إلى مزيد من الضحايا ومزيد من الجروح اجتماعية والسياسية والنفسية لا تندمل بسرعة وتبقى آثارها طويلاً وعميقاً في نفوس وعقول الناس.

إن أحداث كركوك لطخة عار في تاريخ العراق السياسي في فترة حكم قاسم. وهذا لا يعني أن الزعيم عبدالكريم قاسم كان المسؤول الأول أو المباشر عن ذلك، ولكن كان في مقدور الحكم أن يوقف تلك التداعيات مبكراً. وكان في مقدوره أن يمنع ما حصل في الموصل أيضاً، لو كان قد توجه صوب الديمقراطية منذ اليوم الأول للثورة وليس إلى تكريس النظام العسكري في البلاد وتقنين الديمقراطية ثم مصادرتها فعلياً وسيادة الفردية والاستبداد في الحكم. فعندما تغيب الديمقراطية عن وعي الناس، يبدأ عندها الوحش عمله في عقول هؤلاء الناس ووعيهم، وعندها تبدأ مصائب الاستبداد تشمل الجميع.

يبدو لي بأن من واجب الكرد والتركمان والآشوريين والكلدان والعرب في محافظة كركوك أن يبذلوا جهداً مشتركاً لتبقى هذه المدينة متعددة القوميات مدينة للسلام والأمن والاستقرار والتضامن الوطني العراقي من خلال ممارسة سياسة عقلانية حصيفة فيها واعتراف متبادل بالوجود والحقوق وممارسة سياسة التآخي والتفاعل والتلاقح الحضاري أو الثقافي. إنها ستبقى مدينة مفتوحة للجميع في إطار الدولة العراقية الفيدرالية.

هـ- الكرد الأيزيديون

إن أتباع الديانة الأيزيدية يشكلون جزء من القبائل الكردية التي سكنت هذه المنطقة من كردستان العراق منذ القدم والتزمت بهذه الديانة القديمة المتزامنة للديانة الزرداشتية التي آمن بها بنات وأبناء الكثير من القبائل الكردية. وربما آمن البعض الآخر بديانات أخرى قبل دخولهم الإسلام، في حين حافظ قسم من الكرد، أي الأيزيديون، على ديانتهم القديمة. تأثرت هذه الديانة، بسبب وجود ديانات أخرى بجوارها، مثل المسيحية واليهودية والمندائية والإسلام وديانات أخرى، وبسبب ضغوطات كثيرة مورست ضد أتباع هذه الديانة على مدى القرون الماضية، فأن أتباع الديانة ومصلحيها أجبروا عملياً على إدخال طقوس غير قليلة على ديانتهم، قريبة بهذا القدر أو ذاك من تلك الديانات، وخاصة بعض الطقوس الإسلامية. وهو أمر صاحب الكثير من الديانات أيضاً، ولكن الديانة الأيزيدية ما تزال تحتفظ بالجوهر الأساسي الذي كانت عليه قديماً. وهو أمر له إيجابياته وسلبياته. ولم تكن المحاربة الشديدة التي تعرض لها أتباع هذه الديانة من قبل الحكومات المختلفة في المنطقة ذات تأثير معين على ديانتهم فحسب، بل أجبرت الكثيرين منهم على امتداد التاريخ على الدخول في ديانات أخرى، كما أن بعضهم هاجر إلى بلاد أخرى وبقى محافظاً على ديانته. ومن هنا نجد أن بينهم من يتحدث العربية أو التركية أو غيرها من اللغات. ولكن هذا التنوع لا يجعل منهم عرباً أو تركماناً أو أرمناً أو أية قومية أخرى، بل هم جزء من الشعب الكردي. وهذا لا يمنع من تخلي البعض عن قوميتهم والتحول إلى قومية أخرى، إذ أن الانتماء يبقى مسألة شخصية. ولكن يفترض أن لا يتم ذلك عن طريق الإكراه، بل اختيار الشخص ذاته ووفق إرادته الحرة. وعلى العموم فأن هذا التغيير في الديانة لم يتم على نطاق واسع أو جماعات كبيرة بل على مستوى بعض الأفراد وفي فترات مختلفة. وهي ظاهرة نجدها في كافة الديانات بغض النظر عن موقف الديانة أو موقف القيمين عليها من مثل هذا التغيير. ويفترض أن يتذكر الإنسان بأن معاناة الكرد الأيزيدية كانت كبيرة على امتداد قرون منصرمة بسبب كونهم كرداً مرة وبسبب ديانتهم ثانياً. وحتى الأمس القريب عانى الكرد الأيزيدية من عنت النظام الحاكم ببغداد بسبب رفضه الاعتراف بكونهم كرداً والإصرار على تسجيلهم عرباً، سواء قبلوا بذلك أم رفضوه. وهي نفس القاعدة التي عمل بها البعثيون في العراق حين اعتبروا كل عراقي بعثياً وأن لم ينتم إلى حزب البعث. وبالتالي يحاسب على هذا الأساس أيضاً. وهو أمر مخالف للحقيقة ويحمل في

مضمونه الأساسي الذهنية العنصرية والاستبدادية التي تحكم عقلية الطغمة الحاكمة في العراق، وهي محاولة فرض التعريب عليهم. وهذه الوجهة لا تشمل الأيزيديين وحدهم بل الكرد والتركمان في كركوك وخانقين أو في غيرهما.

أصول الديانة الأيزيدية

تواجه الباحث في أصول وطقوس وتقاليد الديانة الأيزيدية مصاعب جمة ناجمة عن عدد من العوامل نشير إليها في أدناه:

* اعتمدت الديانة الأيزيدية في مسيرتها التاريخية الطويلة على توارث أو انتقال الطقوس والتقاليد من جيل إلى جيل دون أن يتم تسجيل أصول تلك الديانة وطقوسها أو التغيرات والتطورات التي طرأت عليها عبر السنين. وتجابه البحث العلمي في هذا الصدد حقيقة تشير إلى أن دراسة الطقوس والتقاليد والعادات الجارية على أهميتها تعتبر آخر ما وصل إلى الباحثين من هذه الديانة وليس بدايتها الأولى أو أصولها أو الأسس التي اعتمدتها والفلسفة الحياتية التي كانت (أو) وما تزال تعبر عنها والتغيرات العديدة المحتملة التي طرأت عليها عبر الزمن.

* قلة التحريات الأركيولوجية في مناطق توطن وعيش الأيزيديين، أو المناطق التي جاءوا منها أو التي اضطروا للهجرة إليها، إضافة إلى تعرض مناطق الأيزيديين إلى الكثير من الحروب والكوارث أو التدمير والحرق المتعمد لتلك الآثار التي ربما كان في مقدورها، لو كان قد عثر عليها، أو ما يمكن أن يعثر عليه مستقبلا، أن تساعد البحث في التعرف الأدق والأقرب إلى الواقع على أصل الديانة الأيزيدية وطقوسها الأولى. ولا يمكن اعتبار أن هذا الباب قد أغلق، إذ ما تزال هناك إمكانيات إجراء المزيد من التنقيب والتحري عن هذه الديانة العريقة في القدم لتأمين فهم أفضل لها ولأصولها التاريخية. ولا شك في أن البحث في الديانات المجاورة، وبشكل خاص ديانات حضارة بلاد ما بين النهرين وبلاد فارس والهند القديمة وأوربا والموروث منها حاليا، تساعد الباحث كثيرا عند تحريه عن أصول الديانة الأيزيدية، إذ يوجد ما يماثل نظام الطوائف في الديانة والمجتمع الأيزيدي مثلا ما يماثله نسبيا في ديانة سهل النهد، رغم أن مبدأ الطوائف أو الوضع الطبقي في المجتمعات القديمة كان معروفا بشكل عام ومرتبطا بالدين أيضا. وفي ما عدا ذلك يجد الباحث تماثلا معينا في العديد من الطقوس الدينية الأيزيدية في بعض الديانات الفارسية القديمة، والعكس صحيح أيضا بالنسبة إلى بقايا الديانات الفارسية والشرق أوسطية والهندية القديمة؛

* ولا شك في أن عدم وجود كتب دينية تم تسجيلها في حينها أو بعد ظهورها بفترة غير بعيدة، أو بسبب عدم وجود مثل هذه الكتب أصلا، أو بسبب ضياعها، كما في حالة الديانة الأيزيدية حيث يشير رجال الدين فيها إلى ضياع كتابيهما المقدسين "ره ش" و "الجلوة"، أو عدم الرغبة في تسجيلها

من جانب الكهنة خشية وقوعها بأيدي الآخرين واحتمال استخدامها ضد الديانة أو الكهنة أو الروحانيين أو حتى ضد أتباعها، قد لعب دورا متميزا في واقع الديانة الأيزيدية. ومن المعروف في هذا الصدد أن أغلب طقوس وتقاليد كل الديانات أو أغلبها لم يسجل أتباعها أو المشاركين في وضعها في نفس الفترات التي وجدت فيها، بل في فترات متفاوتة لاحقة، وأحيانا كتبت على مراحل. ويشمل هذا الأمر بشكل عام كتب الأديان "السماوية" و"غير السماوية" أو الوضعية؛

* ومن المعروف قديما، ووفق ما اكتشف وتوصل إليه البحث العلمي في مجال الأديان والطقوس الدينية، أن الجماعات البشرية القديمة، سواء كانت بطقوسها السحرية القديمة أو التقاليد والعادات التي كانت توجه نشاطها، أو تتبع الأبراج وممارسة فتح الفأل، كانت تؤدى في الغالب الأعم بصورة سرية لمنع الإطلاع عليها من جانب الجماعات البشرية الأخرى للاحتفاظ بإسرارها الخاصة بها(٢٥٦). وقد شمل هذا الأمر فيما بعد الدين أيضا. فالسرية لم تكن تقتصر قديما على الأيزيديين، بل شملت مختلف الجماعات البشرية، رغم أن الكثير منها قد كف عن ذلك، ولكن ما يزال يجد الإنسان قبائل تمارس نفس السرية المعروفة عند الأيزيديين حتى الوقت الحاضر. وكانت وراء مثل هذا التصرف العديد من الأغراض وتصور المنافع. وتقدم الديانة المندائية برهانا ساطعا في هذا الصدد، إذ إنها من الديانات القديمة التي ما تزال قائمة ولها أتباعها، باعتبارها من ديانات الأقليات السكانية.

* كما أن غياب الإرادة والقدرة عند أتباع هذا الدين أو ذاك على الاعتراف بوجود أديان أخرى أو رفض القبول بها، وبالتالي غياب التسامح الديني في التعامل اليومي وعدم الاعتراف بحقها في ممارسة طقوسها بحرية تامة، ساهم بقسط كبير في التشويش على تلك الأديان وفي تشويه سمعتها ولصق الكثير من التهم الباطلة بها بسبب اختلافها أو عدم ترك أتباعها لها، أو رفض تحولهم إلى ديانات الأكثرية السكانية، أو للدين الرسمي. ويجد الإنسان الدليل على ذلك في مؤلفات قديمة وحديثة بحثت في تاريخ وعلاقات هذه الأديان، حيث تضمنت الكثير من التشويهات والإساءات التي كانت وما تزال تحاول الحط من شأن هذه الديانة أو تلك من أجل رفع شأن ديانة أخرى أو من أجل كسب الأعوان لدياناتهم. ويتجلى هذا الاتجاه بشكل صارخ في الموقف من ديانة الأيزيديين، وعلى نحو أقل من ديانة الصابئة المندائيين. ويبدو للمتتبع أن عددا مهما من الكتاب المسلمين، سواء كانوا من العرب أم من غيرهم، وكذلك بعض الكتاب المسيحيين، ساهموا بقسط كبير في تشويه حقيقة الديانة الأيزيدية وطقوسها، إذ أن هؤلاء جميعا بذلوا الكثير من أجل إبعاد هذه الأقلية الدينية عن دينها ووضعهم في خانة المسيحيين أو المسلمين "المرتدين" عن المسيحية أو الإسلام. ومثل هذه المحاولة تتضمن جانبين هما:

(256) Hahn، Istvan. Goetter und Voelker. Corvina Buecher. Corvina Verlag. Minerva. Budapest 1977. S. 29-40.

١- اقتناع هذه الجماعة أو تلك بكون هؤلاء مرتدون حقا عن دينهم، وبالتالي، يفترض أن يخضعوا لإجرائين كلاهما مرّ، أي إما "كسبهم" من جديد إلى الدين المسيحي أو الإسلامي، وأما لفظهم ومحاربتهم حتى بالسيف.

٢- وأما وعيهم بأن هؤلاء ليسوا من المسيحيين أو المسلمين حقا، وبالتالي، فأن كسبهم إلى المسيحية أو الإسلام يعتبر مكسبا دينيا من جهة، ويحصل الشخص الكاسب الرحمة والغفران والثواب.

ولكن هاتين الجماعتين، وخاصة المسلمة المتطرفة، ترفضان محاولات حصول الأديان الأخرى على أتباع منها إلى الديانات الأخرى. وفي هذا يكمن جوهر التعامل بمكيالين في الموقف من قضية واحدة. ويفترض أن يكون الانتماء لهذا الدين أو ذاك قضية اختيارية بحتة، يحق للمرء أن يقرر موقفه من هذا الدين أو ذاك، سواء دخل فيه أم خرج منه، أم تخلى عن كل الأديان.

ويفترض أن يشار هنا إلى أن الديانات القديمة في بلاد ما بين النهرين أو في أعالي الفرات كانت أكثر تسامحا في ما بينها أو حتى أكثر قربا لبعضها الآخر، في حين تغيرت هذه الحالة فيما بعد وأصبحت بعد احتلال بابل من قبل الفرس في عهد كورش وسقوط الدولة الكلدية (٥٣٩ ق.م) أكثر عصبية وقسوة في التعامل وفي محاولة فرض الديانة الفارسية المجوسية (الزرادشتية) على سكان هذه المناطق. في حين عرف عهد الأسكندر الكبير في بابل بعد انتصاره على جيوش الملك الفارسي داريوش، بعد احتلاله للمنطقة في عام ٣٣١ ق. م(٢٥٧)، وكذلك في العهد السلوقي من بعده، تسامحا وتساهلا كبيرين واحتراما ملموسا إزاء ديانات وادي الرافدين، إذ منح السكان الحق في ممارسة طقوسهم الدينية(٢٥٨)؛

- الدور الذي لعبته الأقلية الدينية الأيزيدية ذاتها في هذا المجال من خلال عدم كشفها عن أسرار الديانة الأيزيدية واتجاهها العام ومواقفها المختلفة وطقوسها، بغض النظر عن مدى تعارضها مع الأديان والطقوس الأخرى. وكانت وراء هذه الظاهرة السلبية عوامل كثيرة، بما فيها التقاليد القديمة في عدم كشف الأسرار الدينية واعتبارها حكرا في طائفة الكهنة الروحانيين فقط، كما هو الحال في الأديان القديمة في ميسوبوتاميا، أو الخشية من الإرهاب الديني الذي سلطته الديانات المختلفة على الأقليات الدينية في مختلف العصور، ومنها ما تعرضت له الديانة الأيزيدية- إضافة إلى معارضة رجال الدين فيها لتعلم الناس أو المريدين القراءة والكتابة، التي كانت أحد الأسباب المهمة وراء عدم

(257) Weigall، Arthur. Alexander der Grosse. Paul List Verlag. Leipzig. 1941. S. 277-300.

(٢٥٨) سباهي، عزيز. أصول الصابئة (المندائيين) ومعتقداتهم الدينية. منشورات المدى. ١٨ دراسات. دمشق. ١٩٩٦. ص٤١-٥٤.

تسجيل الطقوس والأناشيد أو التراتيل أو الأدعية الدينية الأيزيدية وأقتصر الأمر على حفظها في الصدر. ومعروفة تلك المخاطر التي تتعرض لها عمليات الحفظ بالصدر بمرور الزمن وتغير الأجيال وتغير المصطلحات والكلمات والأجواء.

– إن استمرار وجود الديانة الأيزيدية لمئات، أو ربما آلاف السنين، بالرغم من أنواع المحن والمصائب والإرهاب التي تعرض لها أتباع هذه الديانة، ومنهم رجال الدين، يعبر عن حقيقتين مهمتين، إذ لولاهما لمات هذا الدين واندثر كما ماتت أديان كثيرة قديمة أخرى في هذه المنطقة من العالم، وخاصة بعد دخول اليهودية والمسيحية والإسلام على التوالي إليها، وهما:

١– إصرار حملة أو أتباع الديانة الأيزيدية على التمسك بمعتقداتهم الدينية ورفضهم التخلي عنها. وقد منحها المؤمنون قوة الصمود والتواصل والقدرة على التفاعل النسبي والتكيف عبر الأجيال. لقد تعرضت الديانة الأيزيدية من حيث المعتقدات والطقوس إلى جملة من التعديلات لأسباب ثلاثة هي: أ– القبول النسبي بما يفرض عليها من قبل المناهضين لتلك الديانة وبما لا يؤثر على الجوهر الأساسي للديانة. ب– التطورات والتحولات التي كانت تشهدها الأجيال المختلفة والتي كانت تفرض على الكهنة إجراء تعديلات على طقوسهم أو حتى بعض معتقداتهم لضمان التواصل وعدم الانقراض الديني. ج– وأخيرا غياب الكتب المسجلة التي كان في مقدورها المحافظة على أصول الدين والمعتقدات القديمة، في حين أن غيابها ساهم وساعد في تمتعها بالحركية والقبول بتعديلات محتملة عليها. ومن هنا يتبين أن هذا العامل كان عاملا سلبيا مرة، وعاملا إيجابيا مرة أخرى بالارتباط مع الحالة مع الأوضاع التي كانت تمر بها جماعات الدين الأيزيدي ذاته والجماعات الدينية الأخرى المحيطة بها والمتعاملة معها.

٢– ويدلل على وقوع ما أشرنا إليه في أعلاه من وجود أدعية وطقوس تشير بهذا القدر أو ذاك إلى إنها ليست قديمة بقدم الدين ذاته، وأن رجال الدين الكبار أدخلوا على بعضها أو أدخلوا بعضها كلية ضمن الطقوس والأدعية الأيزيدية في فترات مختلفة لحاجات وضرورات المجتمع الأيزيدي نفسه، أو أدخلوا عليها تعديلات وجدوا أنها مناسبة. ويمكن معرفة ذلك من خلال اللغة التي كتبت بها والأحداث أو المواقع التي تذكر في تلك الأدعية والتي لم تكن معروفة بهذه الأسماء قديما، أو تماثلها الواضح مع أدعية متوفرة في ديانات أخرى. وهذه الظاهرة غير مقصورة على الديانة الأيزيدية، بل تشمل بقية الديانات، رغم محاولات بعض رجال الدين نسبتها إلى عهود قديمة أو إلى قدامى الأولياء الصالحين. فمن يزور العتبات المقدسة لأتباع المذهب الشيعي، مثل ضريح الإمام علي بن أبي طالب أو الحسين بن علي بن أبي طالب أو غيرهما سيجد هناك الكثير من الأدعية التي لم تكن موجودة أصلا في الإسلام ووضعت كلها وفي فترات متباينة بعد اغتيال علي بن أبي طالب وحين أقيم له الضريح والمزار، أو بعد استشهاد الحسين بن علي، حيث وضعت الكثير من الأدعية معلقة في المزار أو موجودة

في كتب وضعت خصيصا لهذا الغرض.

يصعب على الإنسان القطع برأي معين بصدد الديانة الأيزيدية. فالبحث في الديانة الأيزيدية حديث العهد، خاصة بين أبنائه والعارفين بأصوله وطقوسه وتقاليده. ونلاحظ اليوم تحسنا طيبا في هذا الصدد يمكن أن يحمل معه تفاؤلا بدراسات قيمة وأصيلة في المستقبل. والبحث في الديانة الأيزيدية يفترض أن يستند إلى معرفة واسعة بنظريات نشوء الأديان والعوامل الكامنة وراء ظهورها واتجاهات تطور الأديان القديمة والتفاعل والتأثيرات المتبادلة، إضافة إلى إطلاع جيد على تاريخ تطور الأيزيدية ومعرفة واقعية عن أحوال الأيزيديين في موطنهم الأصلي. كما يفترض البحث الاعتماد على ثلاثة مصادر أساسية هي:

* الدراسات العلمية التي حاولت الغوص في أصل الديانات القديمة وسعت إلى تقديم تفسيرات واقعية يمكن الركون إلى تحليلاتها واستنتاجاتها.

* الدراسات الأكثر حداثة التي تقوم بها وتنشرها الجمعيات والمؤسسات الأيزيدية والبحاثة من بنات وأبناء الأيزيديين المعروفين بعلميتهم وسعيهم لتقديم الحقائق عن الديانة الأيزيدية وعن حياة ونشاط الأيزيديين، رغم قلة عددهم وحداثة بحوثهم.

* الاعتماد على الثقاة من الشخصيات الدينية والاجتماعية والعلمية الإيزيدية ذات الإطلاع الواسع والتي تدرك كنه الدين الأيزيدي وتلم به وتسعى إلى تعريف الناس بحقيقة هذا الدين وإشكالياته.

ويحتاج البحث في الديانة الأيزيدية معرفة جيدة بطبيعة هذا المجتمع وعلاقاته الاجتماعية والعشائرية والتراتبية الدينية–الاجتماعية والبساطة، وأحيانا السذاجة الفلاحية التي يتسم بها الناس لا بين الأيزيديين فحسب، بل وبين عموم الفلاحين الكرد أو في الريف العراقي والأرياف المجاورة لكردستان العراق أيضا. إذ في مثل هذه المجتمعات الريفية التي لم تشرق عليها شمس الحضارة وعمليات التنوير والعلم والتقنيات الحديثة، تختلط ببعضها المعتقدات الدينية بالخرافات والأساطير وأعمال السحر لتشكل نسيجا غير واضح المعالم أسمه الدين بطقوسه المختلفة وكذلك التقاليد والعادات التي تعتبر وكأنها جزءا لا يتجزأ من الدين الموروث. إن فهم هذه العلاقات يساعد على تفسير جملة من المظاهر الاجتماعية التي ارتدت لبوسا دينياً في فترات معينة وأصبحت جزءا من الموروث الذي يمارس من قبل الجميع في منطقة سكن الأيزيديين دون أن ينتبه إلى مخاطره إلا البعض القليل خلال ربع القرن الأخير ومن جانب المثقفين والمتنورين منهم على نحو خاص، ومنها قضايا الزواج الأيزيدي القائم على المنع التام لأي شكل من أشكال التداخل أو الاقتران بين بنات وأبناء الطوائف أو الطبقات الدينية الخمسة، وكذا الحال بالنسبة للموقف من التعليم، حيث أمكن الآن قطع شوط إيجابي فيه.

ومع أن هذه الدراسة لا تسعى إلى الخوض في عملية بحث متكاملة عن الديانة الأيزيدية أوعن

العادات والتقاليد عند الأيزيديين، فأنها تريد تقديم بعض المسائل التي يمكن أن يركن إليها عن هذه المجموعة البشرية الدينية التي تعتبر من بين أقدم سكان هذه المنطقة، وهي جزء من الشعوب التي قطنت أعالي دجلة، بلاد ما بين النهرين (موسوبوتاميا)، أو ما يدعى اليوم بالعراق الحديث. ولكن تبقى هذه الإشكالية قائمة وتبقى المعلومات الواردة فيها موضوع جدل وحوار فكري واجتماعي وديني متواصل، فليست لدينا حتى الآن حقائق ثابتة في هذا الصدد.

من المعروف بأن الديانات عند الشعوب لم تتكون دفعة واحدة بل مرّت بمراحل عديدة وشهدت طقوسها عمليات كثيرة من الحذف والإضافة أو التعديل، من الأخذ والعطاء، ومن التفاعل المستمر مع الديانات والثقافات أو الحضارات الأخرى. ومع مرور الزمن أتخذ الدين، بهذا القدر أو ذاك، خصائص وسمات كانت أو ما تزال تعبر عن هذا الشعب او هذه الطائفة الدينية أو تلك، وهي تجسيد لوعي جماعي عام وذاكرة جماعية عامة في المجتمع. وإذا كان تكون الأديان في الماضي قد سار على هذا الطريق الطويل والمعقد، فأن الأديان الحديثة أو الطوائف التي تنشق عن أديان كانت قائمة منذ فترات متباينة في القدم، تحتاج هي الأخرى إلى فترات طويلة لتكرس نفسها وتحاول وضع الحدود الفاصلة بينها وبين الأديان الأخرى، رغم منطلقها الأساسي الواحد وغاياتها الواحدة تقريبا. وكثيرا ما تتداخل العوامل الدينية بالعوامل الإثنية أو القومية وتشكل في المحصلة النهائية معالم معينة لهذه المجموعة البشرية أو تلك، وهي التي تطرح نفسها على صورة "الأنا" التي تختلف عن صورة "الآخر"، أو ما يطلق عليه بالهوية القومية أو الدينية أو الاثنين معاً. وهذه الحقيقة لا تنفي بطبيعة الحال واقع الأديان والثقافات وبالتالي الحضارات غير منفصلة عن بعضها وتشكل مجتمعة الحضارة البشرية. إنها ليست بالضرورة مجرد حاصل جمع لكل ذلك بل هي تجسيد للتشابه والتماثل والتفاعل والتأثير المتبادل في ما بينها جميعا وعلى مر العصور. وتعبر الديانة الأيزيدية في بنيتها الداخلية وفي أوجه بروزها وفي علاقاتها مع الأديان الأخرى ومع الشعوب والأقوام الأخرى عن منظومة من القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد المتراكمة عبر الزمن، عن مجموعة من المراسيم والطقوس والاحتفالات والأعياد الدينية والشعبية والقومية، في خزين أدبي، قصصي وشعري وروائي وأساطير وحكايات، محفوظة في الصدر أو مدون في كتب رغم قلتها، وفي مزارات ومواقع مقدسة، وفي أدعية تقرأ وتراتيل دينية تغنى وقرابين تقدم وصلوات تؤدى، وفي أغان ورقصات وأناشيد جماعية، وفي ألعاب شعبية تمارس، وفي سلوكية ورؤية أو صورة خاصة للذات وصورة ثانية للآخر وصورة عن العالم، وفي الملبس والمأكل والمشرب وما إلى ذلك، وكذلك في الأحزان، وهي كثيرة، ودفن الموتى وفي الأفراح، وهي قليلة، والأعراس، وفي المصائب والمحن والعذابات التي مرت بمعتنقي هذه الديانة، وفي التمائم والتعاويذ أو الطلاسم التي تستخدم وتحمل طابعها الخاص، وفي المظالم والاضطهاد والعذاب التي لحقت

بهم(٢٥٩)، وفي الخرافات وأعمال السحر التي علقت واستمرت وكأنها حقائق ثابتة عند البعض منهم، وفي التطلعات وآفاق المستقبل التي تسعى إليها هذه المجموعة البشرية، بغض النظر عن مدى سذاجة بعضها أو بعدها عن الواقعية، إذ أنها ما تزال مقبولة من قبل الغالبية العظمى من هؤلاء الناس. فهي بالنسبة للمؤمنين بها "حقائق" لا يرقى إليها الشك، شأنهم في ذلك شأن أتباع بقية الأديان. وأخيرا وليس آخرا أصبحت التسمية الدينية، الأيزيدية، هي التي تميز هذه المجموعة البشرية عن غيرها من المجموعات البشرية، سواء كانت دينية أم قومية. ويمكن للإنسان أن يستشف من الديانة الأيزيدية أو يفهمها بشكل أفضل، عند الإطلاع الجيد على بعض أسسها وقواعدها وعلى سبل ممارستها وعلى مدى الإفصاح عنها والمجاهرة بها، عن الحالة النفسية والتكوين الاجتماعي لمعتنقي هذه الديانة والمراحل التاريخية التي مرّوا بها والأجواء الحقيقية التي عاشوا فيها. وفي مقدور متتبع الديانة الأيزيدية، كما يبدو لي، أن يحدد تطورها بثلاث مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى: وتمتد عبر مئات السنين التي سبقت بروز الشيخ عدي بن مسافر والشيخ حسن وبقية الأولياء الصالحين واصحاب الكرامات عند الأيزيديين. أي الفترة التي كانت الأيزيدية قائمة على أساس طقوس وتقاليد وعادات وأسحار، أو ميثولوجيا غير مسجلة أو غير مكتوبة، بل محفوظة بالصدر يتوارثها الأيزيديون أبا عن جد، رغم أن الكتابة في تلك الأزمان كانت متوفرة، وأن العراقيين القدامى كانوا قد سجلوا جملة من دياناتهم وطقوسهم ومراسيمهم على الرُقم التي انتقلت إلينا عبر العصور والتي تم اكتشافها منذ القرن التاسع عشر في مناطق مختلفة من بلاد الرافدين، ورغم أن الأيزيديين كانوا وما زالوا يمتلكون أبجدية سرية للكتابة الدينية، علما بأنها تستخدم من قبل مجموعة متخصصة بقضايا الدين الأيزيدي فقط. كما أن سكان بلاد فارس قد سجلوا في فترات متباينة جوانب كثيرة ومهمة من دياناتهم والأسس التي كانت تعتمدها والطقوس التي كانت تمارسها، كما في آفيستا مثلا. وقد أدت هذه الحقيقة إلى ثلاث حالات معروفة عموما بالنسبة إلى كل الأديان غير المسجلة والمحفوظة في الصدر، ولكنها تشمل أيضا تلك المكتوبة أيضا، وهي:

– ضياع جزء مهم من ذلك التراث وتلك الميثولوجيا والكثير من طقوس العبادة بسبب الحروب والأوبئة والفيضانات التي أتت على كثرة من البشر من حفظة تلك الأديان والعارفين بخفاياها وأسرارها ومعتقداتها المختلفة، إضافة إلى التغيرات التي طرأت على النصوص المحفوظة بسبب الأجيال المتعاقبة التي يصعب عليها الحفاظ على كل شيء كما كان عليه في الماضي، أو مواصلة حفظها في الصدر بشكل دقيق ودون تغييرات تذكر.

---

(٢٥٩) قارن: جندي، د. خليل، نحو معرفة حقيقة لديانة الأيزيديين. طبعة خاصة بالمؤلف. ألمانيا. ١٩٩٧. ص٥٢.

– دخول طقوس ومعتقدات وعادات جديدة لم تكن معروفة عند السلف، سواء عبر الاحتكاك بالأديان الأخرى أم بسبب الحاجة التي تنشأ عند الأفراد وفي المجتمع، أم بسبب الصراعات والنزاعات والحروب التي كانت تفرض على أتباع تلك الديانة، الأخذ بطقوس الفاتحين المنتصرين.

– ولا شك في أن الكهنة الروحانيين القيمين على الديانة الأيزيدية، شأنهم في ذلك شأن جميع الروحانيين في العالم، يتمتعون بحق الاجتهاد ويمتلك بعضهم خيالا خصبا في تحليل وتفسير الكثير من الظواهر وبلورة وصياغة المحرمات أو الواجبات التي يفترض بالناس الالتزام بها وتنفيذها، وخاصة المؤمنين منهم، كما أن لهؤلاء الكهنة مصالح غير قليلة، إذ يرتبطون بالفئات الاجتماعية الأكثر غنى التي تؤثر فيهم مباشرة أو بصورة غير مباشرة. ويزداد هذا الأمر وضوحا بالنسبة إلى تلك الأديان التي يحتل عائلة الأمير والأغنياء الموقع الديني الأول في المجتمع، وبالتالي تصبح عملية الإضافات بما يخدم تلك المصالح أكثر بروزا وقدرة على الترويج والتنفيذ.

ويبدو لمتتبع دراسات الباحثين في الديانة الأيزيدية أن الاختلافات في ما بينهم ناشئة عن ذلك الخلل، أي في عدم وجود ما هو مكتوب عن المرحلة الأولى التي يمكن أن تكون هي الأخرى مكونة من مراحل أو فترات عديدة، كما أنها كانت فترة زمنية طويلة تمتد إلى مئات السنين. ويأمل الإنسان في أن الحفريات والتنقيبات المحتملة في الفترات القادمة أن تضيء للباحثين جوانب أخرى ومهمة من هذه الديانة، رغم وجود ما يقاربها أو حتى ما يماثلها في بعض الطقوس في الهند حتى الآن.

المرحلة الثانية: تبدأ هذه المرحلة مع بدء نشاط الشيخ عدي بن مسافر والشيخ حسن (ويرمز للقمر) والشيخ شمس الدين (ويرمز للشمس)، بعد قيامهم بوضع وتسجيل القواعد وتثبيت الطقوس الدينية وتكريس نظام الطبقات أو المراتبية الاجتماعية (Kastensystem) السارية في المجتمع الأيزيدي حتى الوقت الحاضر في كتب تعتبر بالنسبة للديانة الأيزيدية مقدسة، كما هو حال بقية الكتب المقدسة في الأديان الأخرى. وهذه المجموعة من الأولياء تعتبر مقدسة في الديانة الأيزيدية والأكثر بروزا، إضافة إلى مجموعة صغيرة أخرى، من بين أبرزهم الشيخ بركات والشيخ فخر الدين والشيخ سجاد الدين... ويمكن أن يشير الباحث إلى أن هذه الفترة كانت من أكثر المراحل صعوبة وتعقيدا، رغم أنها كانت في الوقت نفسه فترة التجلي للديانة الأيزيدية والتبلور والتكريس وربما طرأ عليها بعض التجديد أيضاً.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الجديدة التي يمكن القول عنها بإنها بدأت مع ولادة الدولة العراقية الجديدة، ولكن على نحو خاص منذ منتصف هذا القرن أو الربع الأخير من القرن العشرين والتي ارتبطت بثلاث ظواهر جوهرية:

* كسر القيود التي كانت تفرض على الأيزيدية في الدخول إلى المدارس والتعلم وانتهال العلم، رغم أن هذه الظاهرة ما تزال بحاجة إلى عناية أكبر وخاصة بين النساء، إذ ما يزال المجتمع الأيزيدي محافظا في هذا الصدد، وأكثر قليلا من بقية بنات وأبناء كردستان.

* بروز مجموعة من الشباب الأيزيدي الذي قرر البحث في الديانة الأيزيدية والتحري عن تطورها التاريخي والأسس التي تعتمدها والوجهة التي تطورت بها، إذ يمكن لهؤلاء أن يلعبوا دورا تنويريا كبيرا في المجتمع الأيزيدي في العراق وفي أوساط الجاليات المهاجرة. فهي الفترة التي شهدت في واقع الأمر أول احتكاك مباشر بين أتباع الديانة الأيزيدية وأتباع الديانات الأخيرة خارج الوطن بصور حرة وبعيدا عن أعمال القسر والتعسف والظلم التي كانوا، أو مازالوا بهذا القدر أو ذاك، يتعرضون لها في داخل البلاد، كما أنهم يستطيعون تقدير الفجوة التي تفصل المجتمع الأيزيدي حضاريا، كما هو شأن كل المجتمع الكردي والمجتمع العراقي عموما، عن المجتمعات الأخرى، وخاصة في دول الشمال المتقدمة، إضافة إلى تأثير ودور منجزات الثورة العلمية–التقنية على فكر وممارسات الموجود منهم في الخارج وبدورها على علاقاتهم وصلاتهم بالداخل. إنها عملية معقدة ولكنها مغنية في كل الأحوال وتساهم في عملية التنوير المنشودة لا للأيزيديين فحسب، بل ولأتباع بقية الأديان في العراق.

* ولم يكتف هذا الفريق من الباحثين بالبحث والتدقيق، بل سعى إلى نشر ما توصل إليه وتوسيع رقعة المطلعين على هذه الديانة بتفاصيل غير قليلة سمحت لكثرة من الأيزيديين أنفسهم الإطلاع على ما كان خافيا عليهم، إضافة إلى أن هذه الوجهة تساعد اليوم على جرّ مجموعات أخرى للبحث في الديانة الإيزيدية، وتأمين الاحتكاك مع الباحثين الأجانب في قضايا الأديان والديانة الأيزيدية في مختلف أرجاء العالم. إنها فترة انفتاح فكري وتفاعل ثقافي وتلاقح خصب يمكن أن يقود إلى نتائج مثمرة للديانة الإيزيدية. وأصبحت أوربا اليوم تشكل احد المراكز المهمة في مجال البحث العلمي في الديانة الإيزيدية. ويمكن للمؤتمرات الدولة التي يعقدها مركز الأيزيدية خارج الوطن أن تساهم بدور تنويري فعال في هذا الصدد، كما حصل في المؤتمر العلمي الذي عقد في أوائل عام ٢٠٠٠م.

والديانة الأيزيدية غير معقدة ولا تختلف كثيرا عن المبادئ أو القضايا الإيمانية التي اعتمدتها الأديان القديمة الأخرى، وهي قائمة على أساسيين ماديين مهمين، بغض النظر عن الطبيعة الميتافيزيقية للدين وعن المضمون الأسطوري من جهة، وعن مدى استيعاب أتباع هذه الديانة لهذه الحقيقة النابعة من الحياة ذاتها من جهة أخرى، وهما:

* اعتبار الدين انعكاسا لواقع المجتمع وحاجاته المشتركة والرؤية والوعي الجماعيين له ولطبيعة العلاقات الاجتماعية المنبثقة عن طبيعة علاقات الإنتاج أو العلاقات الاقتصادية التي كانت (أو) وما تزال تسوده والتي تتجلى بدورها في التراتبية الاجتماعية التي لم تفصل الدين عنها، بل ربطت الدين بها مباشرة، وبالتالي جسدت طبيعة ودور ومهمة الدين بشكل واضح وصريح، على خلاف الجانب النظري في الكثير من الأديان الذي يتحدث عن المساواة، في حين تمارس كثرة من أتباعه عمليا عدم المساواة، ويتحدث عن الحرية، في حين تمارس كثرة من أتباعه العبودية. فالتراتبية الدينية في الأيزيدية ذات طبيعة اجتماعية نمت وتبلورت وتشعبت عبر ألاف أو مئات السنين، إذ يمكن أن

يعود بها المرء إلى ما قبل ظهور الديانة الأيزيدية ذاتها، بل إلى ممارسة هذه المجموعة السكانية لعلاقات ما قبل الدين التي سادت آلاف السنين قبل ظهور الأديان.

* وحدة وصراع الأضداد في ذات الله، في ذات ملك طاووس، في الثنائية المتجسدة في الواحد الأحد، في وحدة النور والظلام، في وحدة الخير والشر، في الصراع الدائم بينهما في الواحدية التي تتجسد وتتوحد في طاووس ملك(٢٦٠)، إنها "الوحدة الجدلية" الميتافيزيقية. ومن هنا يتجلى الأمر أيضا في كون الإنسان ذاته يحمل النقيضين في داخله، يحمل الخير والشر، النور والظلام، الحسن والقبح في آن واحد. وبالتالي فهو يتحمل تبعات ما ينشأ عنه ويبرز منه في تعامله اليومي مع الآخرين. ويفترض أن يلاحظ الإنسان هذا الفارق المتميز بين الديانة المجوسية وبين الديانة الأيزيدية، فالأولى ثنائية منفصلة والثانية ثنائية متشابكة أو في الواحد. وبالتالي فالصراع بين اثنين منفصلين أكثر وضوحا وملموسية، في مقابل الصراع بين أثنين في الواحد. وبالتالي فحسم الصراع بالنسبة للإنسان في الديانة المجوسية أسهل من حسمه في الديانة الأيزيدية، رغم ما تحمله في الوقت نفسه من إمكانية التماهي في تلك الثنائية. والحالة الأولى تكون شديدة القسوة على الإنسان في الموقف من الخير والشر، فالتمييز هنا واضح، في حين تكون الثانية أقل قسوة في الموقف من الإنسان في الموقف من الخير والشر في الواحد. ولكن هذا لا يعني من الناحية العملية بأن الثانية لم تضع الكثير من المحرمات لتحديد تلك المواقف. ولكن الحديث هنا يجري عن الناحية الفلسفية والروح التسامحية التي يمكن أن يمتلكها هذا الدين أو ذاك، بغض النظر عن الممارسات اليومية التي يمكن أن تبتعد عن القواعد الأساسية التي تراكمت عبر السنين في هذا الدين أو ذاك. والثنائية في الواحد تخلق لمتبنيها إشكاليات باطنية ونفسية غير قليلة، إذ عليه أن يحسم بين أمرين يتشكلان في، وينجمان عن إله واحد. فهل إرادة الله هي التي تدفعه إلى الخير والشر أم أنه قادر أيضاً على التحكم في قراره؟ كما أن الثنائية في الواحد تسمح لممارسة ما يطلق عليه بالتقية. فالإنسان، ذكرا كان أم أنثى، غير ملزم على التصريح بمواقفه إزاء هذا الإله أو ذاك، فهما في الواحد، وبالتالي يتجنب المساس بالاثنين ويحمي نفسه منهما معا، رغم وجود كثرة من الآلهة التي تعتبر أحيانا ملائكة الله على الأرض، تلك المخلوقات التي يترأسها أو يعتبر طاووس ملك رأسها الأعلى.

وأتباع هذه الديانة يؤمنون:

١- بوجود الله، خدا، أو الخالق والرازق باعتباره القوة العليا الرمزية للديانة الأيزيدية، وهو المتجسد في طاووس ملك أو إنه طاووس ملك ذاته، إنه إله الشمس، مادة الكون الأكثر طهرا.

(٢٦٠) يشير الدكتور خليل الجندي إلى أن"طاووس ملك هو إله السماء والشمس، آب ورئيس الملائكة ومن أكبر آلهة الأيزيدية. وبهذا المعنى يعتبر الأيزيديون عبدة الله –طاووس ملك. وهم أول من عرفوا حقيقة الوحدانية إلى جانب إيمانهم بآلهة الظواهر الطبيعية الأخرى. راجع نفس المصدر السابق. ص. ٥٣.

٢- وإن تقديسهم الخاص لطاووس ملك ناشئ عن اعتباره المخلوق الأول الذي خلق نفسه بنفسه، إنه الله، إنه الأول والرأس والرئيس والطاووس بالنسبة إلى كل الملائكة. ويفترض أن يلاحظ الباحث في شؤون الديانة الأيزيدية احتمالية العلاقات والتصورات القديمة للعبادة الإيزيدية. إذ أن هناك آلهة كثيرة، هناك طواطم كثيرة، رموز كثيرة ذات قوى خفية، ولكن هناك من يقف على رأس الجميع، هناك ملك الملائكة ورأس الرؤوس، إنه الطاووس. كما يمكن أن يلاحظ هذا في واقع وجود عدد غفير من الآلهة الصغيرة، ولكن كان هناك إلها مركزيا واحدا، إله الألهة تقريبا في مختلف مناطق العراق القديم.

٣- احترامهم الجم لبقية الملائكة مع تقديس خاص للشمس والقمر، ويمتنعون عن تدنيس النار والماء والهواء، إضافة إلى احترامهم للتراب. وهي العناصر الأربعة المعروفة في الديانة الزرادشتية في إيران او في الهند أيضا، ولكل منها رمزها الخاص وعددها الخاص. وسجود الأيزيديين لنور الشمس عند شروقها ناشئ عن كونها مانحة الضوء والدفء للحياة والإنسان، إضافة إلى منح القدرة على رؤية الأشياء، ولكن قوة حرارة الشمس يمكن أن تكون مدمرة، وحارقة ومميتة أيضا. إن في رؤية الأيزيديين الثنوية في الواحد عمق فلسفي يعبر عن مضمونه حديثا بوحدة وصراع الأضداد، هذا القانون المادي الديالكتيكي الذي اكتشفه ماركس بعد مئات السنين. وكان الأيزيديون في الماضي يتعاملون مع مئات الآلهة، مثلما كان عليه الحال عند السومريين والأكديين والبابليين والآشوريين في ميسوبوتاميا. ولكنهم كانوا يؤمنون أيضا بإله رئيسي واحد، إنه طاووس ملك، مع اعتمادهم على آلهة آخرين في فترات لاحقة ثم اتخذوا سبيل التوحيد. وفي الدولة البابلية المركزية الموحدة كان مردوخ يعتبر الإله الرئيسي، وكذا الحال بالنسبة للإله آشور في الدولة الآشورية. والتوحيد وفق المفهوم الذي أشرنا إليه سابقا في أنه يمثل النور والظلام، الخير والشر، الصالح والطالح وليس في عبادة النور ورفض الظلام وفي تقدير الخير ورفض الشر أو في قبول الصالح ورفض الطالح. فكلاهما موجود ومجاور للآخر، ويفترض رؤيتهما في وحدتهما الجدلية. وبعض الباحثين الأيزيديين يشير إلى أن الأيزيديين يرون بأنهم كانوا أول من التزم أو وضع مبدأ التوحيد أو الإله الواحد، إلا إن الباحث الدكتور خليل جندي يرى بأن فكرة الله المجردة وصلت إلى الديانة الأيزيدية من الديانات "السماوية" مثل اليهودية والمسيحية والإسلامية(٢٦١). وهو إلى حد ما على حق في رأيه هذا. ولكن هل يمكن البت النهائي في ذلك؟ لا أرى ذلك. فاختلافهم الاحتمالي مع الزرادشتية المحافظة يسمح للإنسان افتراض أن الأيزيديين من تلك الشعوب التي أقرت مبدأ التوحيد بين النور والظلام في الواحد الأحد، كما يمكن أن يكون نتيجة تأثير اليهودية والمسيحية، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة. ولا أعتقد بأن الإسلام المتأخر زمنيا

(٢٦١) جندي، خليل د. نحو معرفة حقيقة الديانة الأيزيدية. مصدر سابق ص ٤٩.

عن الاثنين كان وراء أخذ الأيزيديين لمبدأ التوحيد. ويشير بعض الكتاب والباحثين في الأيزيدية إلى أن البعض يعتقد بأن الاهتداء أو الأخذ بفكرة التوحيد عند الأيزيدية قد بدأت مع إبراهيم الخليل باعتباره نبي الأيزيديين. كما أن علينا أن نشير إلى أن الصابئة المندائيين كانوا وما زالوا من الموحدين أيضا، وقد وجدوا في وادي الرافدين قبل مجيء الإسلام وكذلك قبل مجيء المسيح.

تعتمد الديانة الأيزيدية تمثالا برونزيا يمثل الطاووس، الذي يرمز ويجسد طاووس ملك، يحتل مكاناً خاصا في معبد الشيخادي. كما توجد ستة طواويس أخرى مصنوعة من مادة النحاس يطلق عليها بالسناجق تستخدم كلها في الطقوس الدينية. يحمل القوالون هذه الطواويس، وهم من الدعاة، ويتوجهون بها صوب الأيزيديين في مناطق سكناهم للتبشير والدعاء والتبرك بتلك الطواويس ومن أجل جمع التبرعات(٢٦٢). وهؤلاء الملائكة السبعة يجسدون بالنسبة للديانة الأيزيدية شيوخ الديانة الأيزيدية المعروفين بكراماتهم. وجدير بالذكر أن الديانة الزرادشتية تؤمن بدورها بوجود ملائكة ستة يحسبون على قوى النور والحكمة والصدق والصراحة..الخ، وستة ملائكة آخرون يحسبون على قوى الظلام والشر ...الخ. أي أن المجموعتين منفصلتان عن بعضهما عند الإيرانيين القدامى، المجموعة الأولى مقبولة والأخرى مرفوضة وملفوظة في آن واحد، وبالتالي، فهي ملعونة أيضا. وهذا الأمر غير موجود عند الأيزيديين بسبب وحدة الخير والشر. ومن هنا يأتي أيضا عدم اعترافهم بهذا التقسيم. والتقسيم الإيراني ينسجم إلى حدود بعيدة مع الأغراض والمصالح السياسية للملوك ورجال الدين الأخميديين والساسانيين عندما أصبح الدين الزرادشتي دينا رسميا للدولتين المتعاقبتين. فكان لا بد للدولة أن تفصل بين أهورا مازدا وبين أكرا مانيا أو (أهرمان) ليمكنها من تأمين حكمها وفرض رؤيتها للخير والشر، وهو أمر بالغ الأهمية. وقد التقت مع التقسيم الإيراني الأديان "السماوية" من حيث التطبيق وتوزيع العمل بين ملائكة الرحمة وإبليس، ملاك الشر، علما بأنها قد وضعت كل ذلك في ذات الله. فوفق إرادة الله يمكن أن يحصل الخير ويمكن أن يقع الشر. وفي هذا الموقف، أي في توحيد القوتين ووجودها في ذات الله، لا تختلف تلك الأديان "السماوية" مع الأيزيدية.

وتتخذ جولة القوالين بسناجقهم الستة المعبرة عن الملائكة الستة الآخرين، التي تتجسد فيها شخصيات دينية معروفة وأولياء صالحين، مناسبة لجمع التبرعات من أتباع الديانة الأيزيدية، أي من المريدين على نحو خاص. كما أن القوالين، ومعهم بقية رجال الدين، يمارسون العديد من الطقوس الدينية في الساحة الكبيرة المقابلة لمعبد الشيخادي. ومن بينها الطقس الديني الموسوم بالصما (باب السماء)، حيث يعزف القوالون إلحانا موسيقية معينة وموروثة عبر الأجيال مستخدمين الدفوف والناي، في حين يقوم رجل الدين، ممن يطلق عليه فقير، بالدوران مع القوالين ثلاث دورات في وسط

(٢٦٢) البندر، رشيد د. الأيزيدية "ديانة قديمة" تأثرت بالمحيط وحافظت على هويتها. مصدر سابق. ص ٩٢

الساحة، ترمز إلى النجوم السبع، أو الملائكة السبع، ولهذا فهي تمارس سبعة ايام، أو يطلق عليها أيضا، سبع صماءات. وفي العيد الكبير يشارك الأيزيديون بكل تراتيبهم الدينية – الاجتماعية، بمن فيهم الأمير، برقصة شعبية مصحوبة بالعزف على الدفوف والناي في ذات الساحة. ويتوقع المساهمون في هذه الرقصة أن تمحى ذنوبهم، إذ كلما ازدادت فترة الرقص، أمكن محو الكثير من ذنوب الإنسان. وهناك أنواع من الصما ذات الموسيقى الخاصة التي تعزف في مناسبات مختلفة مثل قانوني وزرزاني وشيخ شمس وشيخ شرف الدين والسماء العالي وسماء يزيد ومركاية أي ما يقابل الفاتحة عند المسلمين. وفي هذه الدبكات الشعبية ذات المضمون الديني يقوم القوالون بجمع التبرعات في ذات الأكياس التي توضع فيها الدفوف، وفي الوقت نفسه يواصلون العزف. إنه أحد الاحتفالات الشعبية البهيجة.

إن القراءة المتأنية للأدب والتراتيل والأقوال الأيزيدية المترجمة عن الكردية حتى الآن، سواء تلك المترجمة إلى اللغة العربية أم إلى لغات أجنبية أخرى، تجسد الميثولوجيا الكردية الأيزيدية التي تعبر عن جملة من الأساطير التي يجدها الإنسان في الديانات الأخرى، سواء عبر الإصالة في الوضع والتصور أو النقل، تشير إلى وجود اتجاهات مختلفة في التعبير عن رؤية الديانة للخالق والمخلوق والرموز والطواطم، كما أنها تعبر عن اتجاه تصوفي وتزهدي في آن واحد. وهما اتجاهان متشابكان أحيانا ومنفصلان أحيانا أخرى وفق تصور الناس للاتجاهين. وإذا كان الإنسان المتصوف يتسم عموما بالزهد، فأن الإنسان الزاهد ليس بالضرورة يحسب على المتصوفين. والتصوف والزهد عرفا في مختلف الأديان القديمة، وهما من الظواهر المقترنة بوجود الإنسان والتعبير عن إنسانيته في فترات الإحساس بالخوف من تعرضها لمصاعب أو مواجهتها للظلم والتعسف والابتعاد عن المثل التي آمن بها الإنسان، إنهما يرتبطان بعدد من الظروف والأوضاع التي يمر بها الإنسان ويختار له مثل هذا الدرب الديني الذي كان وما يزال يجده المتتبع في كافة الأديان دون استثناء. ومن هذه الحقيقة يصعب القبول بأن الاتجاه الصوفي قد دخل إلى الديانة الأيزيدية في المرحلة الثانية من تطور هذا الدين، أي في مرحلة الشيخ عادي، باعتباره كان صوفيا أو متأثرا بالصوفية الإسلامية في النصف الأول من القرن الثاني عشر الميلادي. إذ أن المسيحية مثلا سبقت الديانة الإسلامية في المنطقة وعرفت التصوف والزهد أيضا. ولكن من الممكن أن تكون اتجاهات التصوف والزهد الإسلامي قد أثرا بدورهما على التصوف والزهد الأيزيدي من خلال مدرسة الشيخادي الدينية الأيزيدية. ويعبر التصوف عن رؤية فلسفية للكون كله، عن وعي وإدراك معينين للذات الإلهية وللذات البشرية، وبالتالي للعلاقة بينهما، وهي تمثل بالنسبة للمتصوف في حالة التعبد قمة الوجد والإشراقة التي تغزو قلبه وتهيمن على جوارحه وكل كيانه، فينسى نفسه أو ذاته ويجدها في ذات الله. وهنا تتشابك عند المتصوف الرؤية الواقعية والرؤية الدينية الحالمة التي تسيطر على فكره ووجدانه. إنه يذوب في ذاته ويعتقد أنه يذوب

في ذات الله. وغالبا ما يختار المتصوف الزهد والتعبد والحياة الخشنة غير المنعمة، ولكنها ليست بالضرورة هي الصورة الوحيدة للحياة عند المتصوف. كما أن التصوف يعني عند البعض، كما هو الحال عند مدرسة الحلاج، مقارعة الظلم والطغيان ومواجهته وفضحه بين الناس وتعبئة المجتمع للكفاح ضدهما، في حين أن البعض الآخر يختار طريق العزلة والابتعاد عن الحياة الاجتماعية والسياسية ويغرق في ذاته إلى حد الاعتقاد بأنه قد حلَّ في ذات الله، وذات الله شيء غير ملموس أو محسوس، بل تصور وخيال يطير بصاحبه إلى حيث يشاء ويحط في أي شيء يشاء. إن التصوف الذي أتى به الشيخادي إلى موطن الديانة الأيزيدية والأيزيديين قد وضعها في قالبها الديني ولم يمنحها بعدا فلسفيا جديدا، إلا بحدود ضيقة، وهذا البعد الفلسفي المحدود، ربما كان في إطار ما كان يعتقده مناسبا لمجتمع الأيزيديين حينذاك، باعتباره جزءا من المضامين الإصلاحية الجديدة والواسعة التي جاء بها الشيخادي وأدخلها على الديانة الأيزيدية. وكانت هذه الإصلاحات إلى حدود بعيدة منطقية وعملية استوجبتها طبيعة الأوضاع وظروف المقاومة التي كانت تواجهها هذه الديانة من الإسلام والمسلمين المحيطين بأتباع الديانة الأيزيدية من كل حدب وصوب، وكذلك من المحيط المسيحي في المنطقة الشمالية من العراق الراهن. وكان لا بد لرجل مثله تتلمذ على أيدي مشايخ عصره في الشام وعايش أبرز المتصوفين في نهاية القرن الحادي عشر والنصف الأول من القرن الثاني عشر الميلادي وتمسك بديانته الأصلية، الأيزيدية، كما أرى، أن يتحرى عن طريق للمحافظة على الأصل وإدخال ما يمكن أن يخفف من الصدام المحتمل، ويبعد عنها احتمال الذوبان التام في المحيط الديني الجديد الذي عمّ المنطقة، والذي جرَّ إليه الغالبية العظمى من الكرد. ولكنه، كأي مصلح ديني، اعتبر بأن ما يقدمه من إصلاحات دينية جديدة هي الأفضل والأكثر إنسجاما وفعالية، وبالتالي اتخذ الإجراءات التي رآها ضرورية لإدخالها على تلك الديانة، ومنها تلك التي كانت تساعده على تكريس دوره ومكانته في الديانة الأيزيدية، ومنها الحلولية، وهي من تراث التصوف وممارساته، إضافة إلى تناسخ الأرواح أو تقمص أللة في طاووس ملك، إنه الإله، إنه طاووس ملك.

لقد لعبت الأوضاع التي كان يعيش فيها الشيخادي والواقع الاجتماعي الذي كانت تعيش فيه العشائر الكردية الأيزيدية حينذاك من جهة، والمحيط الثقافي والاجتماعي والديني الذي كان عاش فيه الشيخادي قبل ذاك، أي في ظل الثقافة الأموية في الشام، رغم غيابها كدولة، من جهة أخرى، وظروف المجتمع العباسي الجديدة وما نشأ فيها من تطور وتفاعل الثقافات والأديان والفلسفات والبشر من جهة ثالثة، دورا كبيرا في طبيعة إصلاحاته وفي التغيرات التي طرأت على الديانة الأيزيدية في زمانه وفي قبول المجتمع الأيزيدي لها، إذ أن المجتمع الأيزيدي كان مهيئا لقبول تلك الإصلاحات، التي لم تكن قليلة ولا سطحية، بل عميقة في بعضها. وهنا تكمن، كما تبدو للمتتبع من خارج الديانة الأيزيدية، مصدر القوة في إصلاحاته الدينية، إذ إنها جاءت في الوقت المناسب

وساعدت على تخفيف الحملة ضد الديانة الأيزيدية. ولكن هذه الحقيقة يفترض فيها أن لا تخفي حقيقة الصراعات الحادة التي كانت تدور بين الجماعات والعوائل الاجتماعية والفكرية الدينية في المجتمع الأيزيدي، خاصة إذا علم المرء بأن عددا من قادة الإصلاحات التي أدخلها الشيخادي قد اغتيلوا من قبل عوائل أخرى في إطار الديانة الأيزيدية أو من قبل المسلمين. لقد كان الشيخادي مصلحا توفيقيا حاول أن يحافظ على جوهر الدين مع تغييرات جادة في جملة من المظاهر والطقوس. ويبدو أنه نجح في ذلك إلى حد بعيد. ولكن كعادة المصلحين القدامى، وربما الجدد منهم أيضا، حاولوا تعزيز موقع العائلة التي انحدروا منها باعتبارها الضمانة الفعلية لاستمرار التجديد في الدين من جهة، وضمان الموقع اللائق في الطقوس الدينية من جهة أخرى.

من الممكن تلمس الرؤية الجوهرية للأيزيديين في مسألة الموقف من الخالق ومسألة التوحيد وتناسخ الأرواح. كتب الدكتور ممو عثمان في محاضرة له حول التحولات التي طرأت على "الديانة الأيزيدية من تقديس عناصر الطبيعة إلى الوحدانية" حول الموقف من الوحدانية وتمايزها عن الديانات السماوية يقول: "... الديانة الأيزيدية تختلف عن الديانات السماوية بنقطتين مهمتين في هذا المضمار، أولهما بأن إله ديانة الكرد القديمة، وهنا نقصد الأيزيدية، إله غير شخصي وغير معرف، فالله هو كل شيء وكل شيء يحتوي على جزء من الله وكذلك الإنسان فروحه جزء من الكل أي من الذات الإلهية، وهنا تنطبق مبادئ النظرية الرواقية Stoicism والتي هي جزء من الفلسفة الهلينستية التي تتضمن الأفكار التوحيدية، فمستقبل الروح حسب الديانة الأيزيدية يرسم وراء ما يجري في الطبيعة ولكل ذات وحدته ولكل شيء مكانه الضروري من أعضاء الجسد البشري إلى وحدات عناصر الطبيعة، والإنسان ينظر إلى نفسه ومستقبل روحه في إطار الكل"(٢٦٣). ويواصل قوله: "أما النقطة الرئيسية الثانية التي تفرق ديانة الكرد القديمة عن الديانات السماوية هي فكرة تناسخ الأرواح ورجوع الروح تكرارا إلى الجسد حتى يتم تنقيتها ومن ثم تعود إلى الكل(٢٦٤)". تتفق الكثير من الديانات القديمة في الموقف من الإله وفي الموقف من تناسخ الأرواح ، فبعض الأديان يجدها إنها تنتقل مرة واحدة من جسد الميت إلى جسد آخر وبعضها الآخر يراها كما يراها الأيزيديون تنتقل أكثر من مرة. ولكن السؤال الذي يدور في البال هو: هل كان الأيزيدون القدامى مدركين لهذا التمايز، أم أنها محاولة حديثة للتحليل والتفسير؟ أعتقد بأن القدامى كانت لهم القدرة على مثل هذا التصور، رغم محدودية الاتجاهات الفلسفية في ديانات الشرق أوسطية أو ديانات ما بين النهرين. إن الفكرة الأولى التي طرحها الدكتور ممو عثمان، وهي في جوهرها تمس كل الأديان القديمة تقريبا، والتي جاء على ذكرها عزيز سباهي في

(٢٦٣) عثمان، ممو د. الديانة الأيزيدية من تقديس عناصر الطبيعة إلى الوحدانية. مصدر سابق. ص ٧.
(٢٦٤) نفس المصدر السابق. ص ٨.

كتابه الموسوم "أصول الصابئة المندائيين"، تشير إلى مسالة مهمة وجوهرية، وهي الإيمان بتناسخ الأرواح، وهذا صحيح، ولكنهم كما يبدو انهم يؤمنون بالحلولية ايضا، مثلهم في ذلك مثل متصوفة بغداد حيث تذوب ذاتهم في ذات الله، أي أنه مسعى الجزء ليكون ضمن الكل، مسعى الإنسان أن يبتعد عما ينسيه نفسه، وبالتالي لكي يتجنب السقوط في الشرور، إنه يريد النقاء والطهر والحلول في الكل، أي في الخالق. وهذا ما يراه ويسعى إليه الأيزيديون، اي الولوج في ذات الإله، في طاووس ملك. الألـه والرمز والملاك وكل شيء ولا شيء. إنهـا فكرة الحلوليـة والتناسخ، في **هاتين النظرتين، وبالرغم من التباين بين المتصوفة المسلمين والأيزيديين في الرؤية الإلهية، إلا إنهما ينطلقان من وحدة الوجود، واعتبار الجزء متحدا بالكل والكل يجد تعبيره في الجزء، والجزء في المحصلة النهائية يعود إلى الكل ليتكامل معه وليجد تجسيده وتجليه ومبتغاه.** ويمكن إيراد شخصية الحلاج كنموذج للمتصوفة في الإسلام والذي يلقى تبجيلا خاصا لدى الأيزيديين، كما يحظى بنفس الأحترام والمكانة المرموقة لدى المسلمين وغيرهم بسبب مواقفه المبدئية والعذابات التي تعرض لها في حياته وفي نضاله ضد الظلم ومقاومته للطغيان وفي الطريقة التي استشهد بها على أيدي الطغاة. ولكن للحلاج مكانة استثنائية في قلوب وعقول الأيزيديين، نشأت عن موقفه المماثل لموقفهم من إبليس أيضا، لإغ أنه يحتل مكانة خاصة في معبد لالش، كما هو الحال مع بلال الحبشي، الرجل المؤمن الذي عانى الكثير بسبب إيمانه. كتب الحلاج في الموقف من إبليس في "طاسين الأزل والالتباس" ما يلي:

"وما كان في أهل السماء موحّدٍ مثل إبليس. حيث إبليس تغيّر عليه العين، وهجر الألحاظ في السَّير، وعبد المعبود على التجريد. ولُعن حين وصل إلى التفريدو وطلب حين طلب بالمزيد. فقال له "اسجد!"، قال؛ "لا غير!" قال له "وإنَّ عليك لعنتي!" قال، "لا غير!". "ما لي إلى غيرك سبيل، وإني محبٌ ذليل". قال له "استكبرتَ"، قال: "لو كان لي معك لحظة، لكان يليق بي التكبّرُ والتجبّر، وأنا الذي عرفتك في الأزل {أنا خيرٌ منه} لأن لي قدمةً في الخدمة، وليس في الكونين أعرف مني بك، ولي فيك إرادة ولك فيّ إرادة، إرادتك فيّ سابقة إن سجدتُ لغيرك، فإن لم أسجد، فلا بدّ لي من الرجوع إلى الأصل، لأنك خلقتني من النار، والنار ترجع إلى النار، ولك التقدير والاختيار"(٢٦٥). ويفترض هنا العودة إلى الرواية الواردة في القرآن عن هذه المسالة حيث جاء في سورة البقرة ما يلي: "وإذ قلنا للملئكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكفرين"(٢٦٦)، وكذلك في سورة الأعراف حيث ورد ما يلي: "ولقد خلقنكم ثم صورنكم ثم قلنا للملئكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا

(٢٦٥) مكارم، سامي. الحلاج: ما وراء المعنى والخط واللون. دار رياض الريس للكتب والنشر. ١٩٨٩. ص ٩٩/١٠٠. في: كتاب الطواسين. حققه لوي ماسينيون. Librairie Paul Geunthner. Paris. 1913..

(٢٦٦) القرآن الكريم. سورة البقرة. الآية رقم ٣٤. دار الجيل. بيروت ص ٦.

إبليس لم يكن من السجدين أبى واستكبر (١١) قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك قال أنا خيرٌ منه خلقتني من نار وخلقته من طين (١٢)"(٢٦٧).

ولا بد من الأشارة إلى ان المنطقة الكردية في العراق قد تميزت بانتشار افكار التصوف الإسلامي التي توسعت كثيرا في العهد العباسي بشكل عام وأثرت بدورها على السكان الأيزيديين وعمقت من وجهتهم الصوفية، خاصة وان أوضاعهم المعيشية وحالة الفقر العامة والشديدة التي كانت تعاني منه المنطقة كان مشجعا لنمو الصوفية والزهد. ومن المفيد الإشارة إلى أحتمال آخر مفاده أن الأيزيدية، وهي الأقدم دينا من الإسلام، كانت من بين الأديان والفلسفات التي أعتمدت الزهد والتصوف أيضا، التي يمكن أن تكون قد أثرت بدورها بالطرق الصوفية التي ظهرت لدى طائفة من المسلمين في فترة الحكم العباسي وما بعده، علما بأن التصوف بمضمونه العام نظام تديني ضارب بالقدم وجد في المجتمعات العربية قبل الإسلام وفي وادي الرافدين أيضا، حيث كان المتصوفة يمارسون الزهد والتنسك وتقديم القرابين وما إلى ذلك، كما إنه كان وما يزال موجودا في الهند وضمن الديانة الهندوسية أو الديانة البوذية(٢٦٨)، بغض النظر عن التسميات التي اتخذها في كل من تلك المراحل وبالنسبة لمختلف الأديان. والتصوف بشكل عام يمتلك عند مختلف الأديان خصائص مشتركة يصعب التمييز بينها، مع وجود خصائص أخرى ترتبط بشكل ملموس بمنهج الدين المحدد ذاته. فالزهد والتقشف والتنسك والذوبان في ذات المعبود، سواء كان إلها واحدا أحد، أم صنما بعينه، أم آلهة أخرى، إنه الغوص في ذات الإنسان ذاته، والتصور أنه في ذات الله، أو الغوص في ذات المحبوب من خلال ذاته وبالتالي الإحساس الداخلي بأن الحلول قد تم في ذات الله، فهي كلها تعتبر ضمن ممارسات مشتركة بين المتصوفة على مدى التاريخ. فمن يعود إلى تاريخ الأديان في الهند والصين أو العهود البابلية سيجد التصوف بمعناه العام موجودا ايضا، رغم أنه لم يتخذ ذات السمات التي برزت فيه فيما بعد وعند مختلف الأديان، وخاصة جانبه الفلسفي والروحي. وجدير بالإشارة إلى أن هناك تشابكا مهما بين التصوف والحلولية. فالتصوف الذي يدفع بتسامي الإنسان روحيا وجسديا يجد نفسه وقد تقمص شخصية الله أو فلّذ فيها وتداخل معها أو أنه حلَّ ولي في ولّيٍ من أولياء الله. كما أن الموقف من تناسخ الأرواح عند الأيزيديين، كما يبدو لي، ضارب بالقدم، كما هو الموقف من التصوف والصوم وما إلى ذلك من أمور الدين. فالفكر الديني الأيزيدي في موضوع تناسخ الأرواح يقترب من مضمونه في العهود القديمة للإنسان القديم. فالديانة الأيزيدية تعتقد وتتوهم، كما تتوهم غيرها من الأديان، بأن الإنسان يتكون من روح وجسد. وإذ يكون جسد الإنسان فانٍ، فأنه روحه غير فانية بل أزلية الوجود.

(٢٦٧) القرآن الكريم. سورة الأعراف. الآية ١١ و١٢. ص ١٥١/١٥٢.

(٢٦٨) السعدي، سمير. الحسين بن منصور الحلاج: حياته، شعره، نثره. منشورات دار علاء الدين. دمشق. ١٩٩٦. ص ١٧/١٨.

ولكن روح الإنسان يمكن أن تتخذ دربان، درب نحو الأعالي، نحو السماء ودرب نحو الدرك، نحو أعماق الأرض، درب يقود إلى الولوج في جسم إنسان صالح أو ولي من الأولياء أو شيْ من الأشياء الطاهرة والنقية، في حين أن روح الإنسان الشرير في حياته تلج جسد حيوان من تلك الحيوانات التي يتجسد فيها الشر والضرر. ولكن ما هو إيجابي عند الأيزيديين، ويجسد روح التسامح في الدين الأيزيدي، أن النفس أو الروح الشريرة التي تدخل جسم حيوان شرير يمكن أن تنتقل أكثر من مرة في أجساد حيوانات أخرى أكثر قبولا واقل شراً إلى أن تعود في المحصلة النهائية إلى جسم إنسان صالح أو أي شيء طاهر. ويستفيد رجال الدين من هذه الوجهة في التفكير لتأمين الحصول على القرابين من الناس، إذ يمكن لعائلة تدخل روح فقيدها إلى جسد حيوان شرير بسبب سلوكه المشين أثناء حياته العملية، أن تشتري ذلك بالقربان الذي يقدم إلى فئة الكوجك. وبهذا الصدد يشير السيد عبد الرحمن المزوري إلى ما يلي: " وإذا تقمصت الروح جسد أحد الحيوانات الحقيرة فأن "الكوجك" يخبر أهل الفقيد بذلك، فيأخذون بتقديم القرابين والنذور.. عسى أن تعيش هذه الحيوانات وتموت بسلام وتخرج الروح من أجسادها وتحل جسدا إنسانيا"(٢٦٩). وكحالة الناس القدامى، حيث اكتشفت الكثير من الخزائن الفردية الموضوعة في زير ومطمورة تحت الأرض أو في المناطق التي جرت فيها تحريات وتنقيبات أركيولوجية، كان الأغنياء من الأيزيديين القدامى يطمرون ثرواتهم النقدية تحت الأرض وفي أماكن غير معروفة لغيرهم بهدف الاحتفاظ بها والعودة إليها من قبلهم بعد موتهم ثم عودتهم إلى الحياة ثانية، إذ إنها ستكون خميرة مالية جيدة لحياة جديدة وسعيدة(٢٧٠).

وفي تقديس الشمس يلتقي الأيزيديون بالمثروين (من ميثرا Methra وتعني الأخلاص) الذين وجدوا من جديد في عهد الساسانيين وفي الهند أيضا. ولكنهم يلتقون أيضا مع كل شعوب بلاد ما بين النهرين. كما إن شمش كان إلها للشمس والعدالة عند الآشوريين القدامى الذين عاشوا على مقربة من الأيزيديين وحكموا المنطقة قرونا طويلة.

الأيزيديون في العهد العباسي

تشير الوقائع التاريخية إلى أن الفتح الإسلامي لمناطق الكرد قد أتسم بالعنف والمعارك الدموية وسقوط ضحايا كثيرة جدا من الكرد ومنهم الكرد الأيزيديين. إذ أن العمليات العسكرية حينذاك لم تكن فتحا للأرض وإحتلالا لها وحسب، بل اقترنت بعمليات أستهدفت بأصرار تحقيق التحويل القسري للسكان الكرد من الديانة الأيزيدية والزرادشتية أو ما يماثلهما أو غيرها من ديانات المنطقة

(٢٦٩) مزوري، عبد الرحمن. "كراس كوهورين في الدين والفلسفة. مجلة روز – مجلة ثقافية دورية تعنى بالشؤون الأيزيدية تصدر عن مركز الأيزيدية خارج الوطن. العدد ٨/٧- ١٩٩٩. ص٦٩.

(٢٧٠) نفس المصدر السابق. ص ٧٠.

إلى الإسلام أيضا. ولم تتم هذه العملية في فترة قصيرة، بل استمرت طوال ثلاثة قرون(٢٧١) تقريبا واستخدمت فيها شتى الأساليب التي ترفضها حتى الأديان السماوية، بما فيها الدين الإسلامي الذي يقر بحق الأخرين في اعتناق أديان اخرى حيث جاء في القرآن، بصدد من أعتبرهم من الكافرين، في سورة" الكافرون" قوله: "قل يأيها الكفرون. لا أعبد ما تعبدون. ولا أنتم عبدون ما أعبد. ولا أنا عابد ما عبدتم. ولا أنتم عبدون مأ أعبد، لكم دينكم ولي دين"(٢٧٢).

لقد بدأ الفتح الإسلامي لبلاد فارس في سنة ١٦ للهجرة (٦٣٧م) بقيادة سعد بن أبي وقاص. وكانت فاتحة لمعارك وحروب طاحنة بين السكان الأصليين من الفرس والكرد أو غيرهم وبين الفاتحين والمحتلين العرب المسلمين. ولم يكن النصر فيها باستمرار للعرب، بل كان فيها كر وفر، سواء في عهد الخلفاء الراشدين أم في العهدين الأموي والعباسي. واصبحت مناطق كردستان ساحة لمعارك دامية وعلى امتداد تلك العهود، رغم أن كثرة من الكرد قد تحولت عبر السنين وتحت تأثيرات كثيرة إلى الديانة الإسلامية. وبسبب معارك الفتح الإسلامي وتوطيد الإحتلال وتوسيع رقعة الدولة الأموية والعباسية سقطت ضحايا هائلة من سكان البلاد الأصليين ومن المسلمين العرب ومن المسلمين من غير العرب الذين شاركوا في تلك المعارك التبشيرية ومن أبناء المناطق ذاتها أحيانا غير قليلة(٢٧٣).

ورغم أن بعض القادة وقوات الإسلام استخدمت مختلف الأساليب بعد الفتح لكسب الناس إلى دين محمد، فأن توطيد الإحتلال وفرض الهيمنة السياسية والدينية على أبناء المنطقة لم يكن سهلا وتميز بالكثير من الأنتفاضات والثورات والتمردات. كما أن جزءا من أبناء المنطقة، سواء كانوا من الكرد أم من أبناء الشعوب الأخرى، رفض الدين الإسلامي وحافظ على ديانته القديمة. وكانت غالبية الأيزيديين من هذا الجزء الرافض(٢٧٤). الا إن هذا الإصرار الطبيعي والمنطقي للأيزيديين في البقاء على دينهم قد جرّ عليهم الكثير من الويلات والمآسي التي اقترنت بصدور فتاوى عن بعض رجال الدين ضدهم، وكانت بأتجاهين اساسيين هما:

(٢٧١) تشير المعلومات المتوفرة إلى أن الإسلام قد تعامل مع المسيحيين ولفترة غير قصيرة على اساس أنهم من أهل الذمة الذين يحصلون على حماية الدولة الإسلامية على أن يدفعوا الجزية. وقد ساعد هذا في أن يحافظ المسيحيون على ديانتهم بعد ظهور الأسلام وعقدوا مواثيق أمان مع الفاتحين أو المحتلين الجدد لبلاد الرافدين من العرب ولم يواجهوا تمييزا كبيرا في بداية الأمر ولعبوا دورا متميزا في الحياة الثقافية والاقتصادية والمالية في عراق العباسيين على نحو خاص. الا إن هذا الأمر لم يستمر طويلا حيث بدأت سياسة التمييز إزاء المواطنين المسيحيين واليهود وغيرهم بشكل واضح منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي.

(٢٧٢) القرآن. مصحف المدينة النبوية. سورة الكافرون. الجزء الثلاثون. ص ٦٠٣.

(٢٧٣) محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، المصدر السابق، ص١٢١-١٥٨

(٢٧٤) تشير المعلومات التي تحت تصرفنا إلى ذلك.

١- اعتبارهم من الكافرين وعبدة ابليس. ومثل هذه الفتوى تفرض على المسلمين منازلتهم وأخضاعهم للإسلام حتى لو تم ذلك بشن الحرب وممارسة الاضطهاد.

- اعتبارهم يشكلون واحدة من تلك الفرق الإسلامية الخارجة على أسس وقواعد الإسلام او مرتدة عنه والتي يحل دم أفرادها على المسلمين، أو توبتهم وعودتهم إلى الإسلام. وقد أتهموا مرة بأنهم من أتباع يزيد بن معاوية وأخرى كونهم من الخوارج او الإباضية.

وأولى تلك الفتاوى التي صدرت بهذا الصدد، كما يشير إلى ذلك المؤرخون، كانت في القرن التاسع الميلادي أوالثالث للهجرة ونسبت إلى الإمام محمد بن حنبل والإمام ابي الليث السمرقندي، كما اشير إلى ذلك سابقا(٢٧٥).

تشير المصادر المتوفرة لدينا إلى أن مقاومة الكرد الأيزيديين للهيمنة العباسية على مناطقهم والسعي لضمان سيادتهم على مناطقهم لم تنقطع في العهد العباسي، خاصة وأن بعض الحكام الذين كانوا يتولون حكم المنطقة كانوا يعاملون الناس بالعنف الفضاضة.وكانت تلك الحركات الثورية تجابه بالقوة وممارسة العنف ضد المشاركين فيه. وكان السكان يتعرضون إلى مذابح همجية وخسائر فادحة. فعلى سبيل المثال لا الحصر تمكن الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور في عام ١٤٨ هجرية ٧٦٣م من قمع حركة ثورية للسكان الكرد الأيزيديين في جبل داسن في كردستان الجنوبية، التي كانت تطالب بالسيادة على منطقتها وتتصدى للاضطهاد الذي ابتلت به من الحكام العباسيين واستطاعت أن توسع من مساحة الأرض التي كانت بحوزتها وأستولت على مدينة الموصل وضواحيها، بعد أن وجه لمحاربة الثوار حملة عسكرية واسعة بقيادة خالد البرمكي(٢٧٦). وبعد ما يقرب من ٧٦ عاما، أي في عام ٢٢٤ هجرية ٨٣٩ م وفي فترة حكم الخليفة المعتصم، تفجرت حركة ثورية واسعة أخرى وفي نفس المنطقة ومن قبل الغالبية الأيزيدية التي تقطن في جبل داسن والمناطق المحيطة به لمواجهة السياسة التعسفية لولاة الدولة العباسية في المنطقة. وكان قائد هذه الحركة السياسية والدينية الثورية الامير الأيزيدي جعفر بن مير حسن الكوردي الداسني المنحدر من منطقة بادينان. ويبدو أن الحركة لم تقتصر على الأيزيديين من الكرد، بل شملت جمهرة واسعة من الكرد المسلمين أيضا، إذ إنها كانت تطالب بالسيادة على المنطقة في إطار الدولة العباسية. وقد تمكنت هذه الحركة أن تصمد بوجه الحملة العسكرية العباسية التي جهزها المعتصم بقيادة عبد الله بن السيد أنس الازدي ودحرت القوات العباسية. إلا أن المعتصم جهز حملة عسكرية جديدة بقيادة إيتاخ، القائد التركي، توجهت إلى جبل داسن معقل الثوار الكرد. ويبدو أن معارك دامية دامت اكثر من عام واحد استطاع القائد التركي

(٢٧٥) سامي سعيد الأحمد: اليزيديون، مصدر سابق، ص ٢٧-٤١ .
(٢٧٦) توفيق، زرار صديق. موضوعات حول تاريخ اليزيدية واليزيديين. مجلة لالش. العدد ٥/ ١٩٩٥. دهوك. ص ١١٤ .

بعدها دحر القائد الكردي الذي تجرع السم رغبة منه في أن لا يقع أسيرا بيد الأعداء. ونقلا عن ابن الأثير أن القائد التركي إيتاخ وجيوشه اوقعوا بالكرد بعد مقتل جعفر فأكثر القتل فيهم واستباح أموالهم وحشر الأسرى والنساء والأموال وسيرها إلى تكريت(٢٧٧). وبعد مرور ما يقرب من ٦٩ سنة، أي في عهد الخليفة العباسي المكتفي في عام ٢٩٣ هجرية ٩٠٦ ميلادية توجهت حملة عسكرية جديدة ضد الكرد الأيزيديين من الاسنية وحلفائهم الذين ثاروا ضد ما كان قد لحق بهم من ظلم وجور، إذ تمكنوا من احتلال مدينة الموصل. ولكن معارك الحملة العسكرية استطاعت ضرب الثورة والتنكيل بالمشاركين فيها. وقد تضافرت جهود الدولة العباسية بنشاط القبائل العربية التي ساعدتهم في أخماد هذه الحركة(٢٧٨). وأعقبت هذه الحملة العسكرية حملات عسكرية أخرى استهدفت مسالة اساسية واحدة هي إخضاع الكرد، ومنهم الأيزيديين لا إلى سلطة العباسيين فحسب، بل وإلى دمجهم في الدين والمجتمع الإسلامي. وهو ما كانت ترفضه الأكثرية الساحقة من الأيزيديين، مثل الحملة العسكرية التي وجهها الخليفة العباسي عضد الدولة إلى المنطقة الكردية وصلب الكثير منهم على جانبي الطريق(٢٧٩).

الأيزيديون في العهد العثماني

تؤكد المصادر المختلفة التي بحثت في أوضاع الأيزيدية في فترة الحكم العثماني والمماليك ثم الحكم العثماني الثاني بأن الشعب الكردي، ومنه الكرد الأيزيديون، قد عانى الأمرين على أيدي الحكام والولاة والجندرمة العثمانيين وممن حَكَمِ باسمهم، سواء كان من الأتراك أم العرب أم الكرد، طيلة الحكم العثماني. وهذه الحقيقة ارتبطت، كما تبدو للباحث بمجموعة من الخصائص التي تميز بها الحكم العثماني في العراق وفي عموم المناطق التي كانت تحت الاحتلال العثماني والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

١- الطبيعة الثيوقراطية - الإقطاعية لنظام الحكم العثماني الذي تميز بشدة الاستغلال والرجعية والتخلف الحضاري، إلى جانب محاولة الظهور بالالتزام بأصول ودعائم الدين الإسلامي والدفاع عنه؛

٢- السعي بمختلف السبل للبرهنة على إنهم من أشد المتحمسين للإسلام والمناهضين لغير المسلمين والعمل بمختلف السبل لتحويل أصحاب الديانات الأخرى إلى الإسلام. وقد ارتكبت في مجرى قرون الحكم العثماني الأربعة في هذه المنطقة الكثير من الانتهاكات ونظمت الكثير من المجازر البشرية والجرائم ضد أتباع الديانات الأخرى وبخاصة من الأيزيديين والأرمن والآشوريين؛

(٢٧٧) نفس المصدر السابق. ص ١١٥ .
(٢٧٨) نفس المصدر السابق. ص ٥٤ .
(٢٧٩) نفس المصدر السابق. ص ٥٥ .

٣- وكان التمييز العنصري والتعصب القومي والشوفينية المغالية من بين أبرز الخصائص التي ميزت الدولة العثمانية وتجلت في سياساتها إزاء الأقوام والشعوب التي كانت تحت الاحتلال العثماني. ومن هنا فأن معاناة الأيزيديين كانت مزدوجة، فهم إلى جانب كونهم أيزيديين كانوا كرداً مضطهدين طالتهم سياسة التمييز القومي، إضافة إلى التمييز الديني.

٤- وزاد في الطين بلة تفسخ الدولة العثمانية وانتشار الفساد والحكم القرقوشي في إرجاء الإمبراطورية الواسعة. فكانت حالات النهب والسلب والسرقة والرشوة والاعتداء والاغتصاب وشن الحروب والسجن ومصادرة الأموال والأراضي والممتلكات والعقوبات الاعتباطية والقتل واسع النطاق والزركات التي كانت الجندرمة العثمانية تنظمها ضد القرى والمدن في المناطق التي تقع في حدود العراق الحديث من بين ابرز أوجه الحياة اليومية في الأقاليم التابعة للدولة العثمانية بما فيها منطقة كردستان التي كانت تحت الاحتلال العثماني. يضاف إلى كل ذلك انتزاع خيرات هذه المنطقة وسكانها على أساس جني حصة بيت المال أو الخمس أو الجزية وما إلى ذلك. علما بأن هذه المنطقة، رغم إمكانياتها المادية غير القليلة كانت فقيرة جدا وحالة العائلات فيها بائسة إلى أبعد الحدود. وكان شيوخ العشائر والأغوات والحكام المحليين ورجال الدين ينتزعون الكثير جدا من القليل الموجود عند سكان المنطقة.

لقد تعرض الأيزيديون في فترات مختلفة من الحكم العباسي ولكن بشكل خاص في أواخر هذا الحكم وفي أعقاب الغزو المغولي والدويلات التي نشأت بعد الغزو، ثم على امتداد الحكم العثماني وحكم المماليك والحكم العثماني الثاني في العراق، والحكام الذين أعلنوا سيطرتهم على مناطقهم، كما في فترة حكم الجليليين في الموصل، إلى اضطهاد وتعسف شديدين ومتواصلين تقريبا. وقد برز على نحو خاص في خمسة أشكال متميزة:

* إصدار فتاوى دينية عن علماء دين مسلمين في الدولة العثمانية والدولة الفارسية أو بعض علماء الدين العرب والكرد وضعت الأيزيديين في خانة المرتدين عن الدين الإسلامي والكافرين به الذين يحل على المسلمين دمهم. وهذا يعني أن رجال الدين وضعوا بيد السلاطين والحكام وبيد كل مسلم ومسلمة أداة قهر وأبتزاز وقتل موجهة ضد الأيزيديين دون وجه حق. ومن المفيد أن نورد بعض فقرات من تلك الفقرات لنشير إلى الطبيعة التعصبية والاستعداء اللاإنساني من جانب أصحاب الفتوى إزاء الأقلية الأيزيدية. فقد جاء في كتاب عباس العزاوي "تاريخ اليزيدية وأصل عقيدتهم" نص فتوى صادرة عن الشيخ عبد الله الرتبكي المتوفي سنة ١١٥٩ هجرية الموجودة في المكتبة السليمانية، المهداة من نعيم بك آل بابان إلى إسماعيل حقي بك الأزميري. ونشير إلى بعض ما جاء في هذه الفتوى الظالمة: "**إعلم أنهم متفقون على أباطيل من عقائد وتأويل كلها مما يوجب الكفر العتيد والضلال العنيد. فمنها أنهم ينكرون القرآن والشرع ويزعمون أنه كذب وأن مثل هذيانات**

الشيخ فخر هي المعتمد عليها والتي يجب أن يتمسك بها ولهذا يعادون علماء الدين ويبغضونهم بل إن ظفروا بهم يقتلونهم بأشنع قتل... ولا خفاء في أن هذه المذكورات كلها مما يوجب أشنع الكفر وأقبحه فهم إذن كفرة أصلية كما نقل عن بعض كتب المذهب ونسب إلى أصل المذهب فانه نقل عن كتاب المتفق والمختلف إن الظاهر من مذهب مالك أنه إذا ظهر أحكام الكفر في بلدة تصير دار حرب وهو مذهب الشافعي وأحمد (رض) واتفقوا على أموالهم... قال في الأنوار: "توبة المرتد وإسلام الكافر أن يشهد أن لا اله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويتبرأ من كل دين يخالف الإسلام ويرجع من كل اعتقاد هو كفر" هذا معلوم لو أجبروا وأكرهوا وأوعدوا بكل مكروه لم يتبرأوا عن معتقدهم في عدي ويزيد ولالش وغير ذلك من شيوخهم، ومنه رأيهم على أنهم زنادقة وتوبة الزنديق لا تقبل في وجه. (وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم) ألآية"(٢٨٠). ومن هنا نتبين بأن صاحب الفتوى يضع الأيزيديين في خانة الزنادقة دون وجه حق، وبالتالي فهم من الفئة التي لا تقبل توبتهم حتى إذا أرادوا الدخول في الإسلام. وهذا يعني حل دمهم على المسلمين!

* ممارسة سياسة تمييز ديني مقترنة بعدوانية شديدة من جانب الحكام المسلمين، سواء كان ذلك في إطار الدولة العثمانية أم الدولة الفارسية أم من جانب الحكام والولاة العرب والأمراء والأغوات الكرد المسلمين؛.

* تدمير أو حرق المعابد الدينية للأيزيديين ونبش القبور وقتل القائمين عليها وفرض الإسلام عليهم بالقوة، من خلال شن الحملات العسكرية التي كانت تنظم من قبل الولاة والحكام وبعض رجال الدين المسلمين والأمراء والأغوات الكرد.

* مطاردة الأيزيديين وقتلهم وسبيهم بشكل شرس لا يعرف الرحمة في محاولة لتصفية هذه الأقلية الدينية الكردية في كردستان عموما، كما إنها موجهة أساسا ضد أولئك الذين كانوا يمارسون الطقوس الدينية أو الذين يسعون إلى جمع والحفاظ على التراث الديني الأيزيدي، إضافة إلى حرق أو إتلاف ما يقع تحت أيديهم.

* محاولة استخدام وجود فرق للنهب أو السلب من الأيزيديين لشن حملات إبادة واسعة تبتعد عن حجة تأديب المتمردين أو عصابات النهب والسلب والاعتداء على القوافل والسابلة في المناطق الجبلية من كردستان، علما بأن هذه الظاهرة لم تكن مقتصرة على الأيزيديين الكرد بل كانت تساهم بها عصابات من العرب والكرد من المسلمين أيضا، ولكنهم لم يتعرضوا إلى نفس الهجمات الوحشية التي تعرض لها الأيزيديون والتي تؤكد على جانبها التمييزي الديني بشكل خاص.

---

(٢٨٠) العزاوي، عباس. تاريخ اليزيدية وأصل عقيدتهم. بغداد. مطبعة بغداد. منتصف الثلاثينات من القرن العشرين. ص٨٤-٩٠.

تسببت هذه السياسة العدوانية ضد الأيزيديين في حدوث الكثير من التمردات والانتفاضات المشروعة ضد الولاة والحكام وضد كل مضطهدي الأيزيديين. إذ أن الجهل بمضمون وأبعاد واتجاهات الديانة الأيزيدية من جانب السلاطين والحكام والولاة والغالبية العظمى من الناس أيضا من جهة، والتعصب والتزمت الديني لدى الغالبية العظمى من السلاطين والولاة والحكام والسكان المسلمين إزاء الأديان الأخرى عموما والأيزيدية بشكل خاص من جهة ثانية، قد لعب دورا كبيرا في وقوع مجازر دموية رهيبة لا يمكن للإنسان السوي أن يستوعبها أو يرضى بها. إنها تذكر بأساليب القرون الوسطى حيث كانت تمارس تلك الأساليب ضد حملة الرأي أو الديانة الأخرى مثلا. وهي صفحة سوداء في تاريخ الدولة العثمانية وفي تاريخ كل الذين مارسوها ضد المواطنات والمواطنين الكرد الأيزيديين. ورغم أن مثل هذه الجرائم لا يمكن ولا يجوز نسيانها ولا يمكن أي اعتذار أن يمسحها من الذاكرة، فأن الحاجة ماسة إلى تقديم أعتذار عام عن كل ما حصل بحق هذه الأقلية الدينية بغض النظر عن تصورات كل منا ومواقفه وتقديره لطبيعة ومضمون هذه الديانة العريقة جدا في هذه المنطقة من العالم، في بلاد وادي الرافدين. أن الأيزيديين يشكلون مجموعة من أقدم المجموعات البشرية التي تقطن العراق، كما هو حال الصابئة المندائيون.

لقد أدى اعتبار الأيزيديين من الجماعات المسلمة المرتدة عن الإسلام والأدعاء بأن الجماعة قد اتخذت من عبادة ابليس عقيدة لها، دون إدراك ووعي لميثولوجيا ورموز ومضامين وقيم الديانة الأيزيدية، كان كافيا من أجل تنظيم اعتى المجازر الدموية ضد هؤلاء المواطنات والمواطنين الكرد. وتشير المعلومات التي بين أيدينا إلى أن الحكم العثماني كان المسؤول الأول والمباشر عن إعطاء الأوامر بتلك المجازر، إضافة إلى شراسة الحكام المحليين في التطبيق، بغض النظر عن المنحدر القومي لهم. يشير الدكتور جاسم الياس مراد إلى أن معاداة الأيزيدية من قبل الدولة العثمانية أدت إلى تعرض الأيزيديين إلى ٧٢ حملة إبادة نظمتها القوات العثمانية ضدهم وتسببت في هلاك عشرات الألوف منهم وإلى إدخال الكثيرين في الدين الإسلامي أو الهرب من المنطقة، أو أخذهم أسرى(٢٨١). ويشير الباحث زهير كاظم عبود في كتابه الموسوم "لمحات عن اليزيدية" إلى عدد كبير ومعلومات مهمة، رغم إنها غير كاملة عن بعض أهم تلك المجازر(٢٨٢). ومن المفيد هنا أن نورد نماذج من ذلك العسف ضد الأيزيديين. جاء في كتاب عبدالرزاق الحسني نقلا عن كتاب أبن الفوطي الموسوم " الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المئة السابعة" إلى قيام بدر الدين لؤلؤ في عام ١٢٥٤م ٦٥٢ هجرية، أي قبل الغزو المغولي للعراق بأربع سنوات، بنبش قبر الشيخ عدي بن مسافر وأخراج جثمانه

(٢٨١) بيره ش. لقاء مع مثقفي الأيزيدية في لالش ودهوك. منشور في مجلة لالش العدد ٥/١٩٩٥. دهوك. آب/١٩٩٥. ص١٢٥

(٢٨٢) عبود، زهير كاظم. لمحات عن اليزيدية. بغداد. مكتبة النهضة. ١٩٩٤. ص٦٠-٩١.

وحرق عظامه(٢٨٣). ويشير المؤرخ عباس العزاوي في كتابه "تاريخ اليزيدية وأصل معتقدهم" نقلا عن كتاب تقي الدين أحمد بن علي المقريزي الموسوم " السلوك لمعرفة دول الملوك" عن حملة الإبادة التي تعرض لها الأيزيديون في عام ١٤١٤م ٨١٧ هجرية ما يلي: "في هذه السنة قد حرق قبر الشيخ عدي الكائن في هكار من بلاد الكرد. قد تجمع هؤلاء على قبره وقد سموا بالعدوية فاتخذوه قبلة لهم. وهم كثيرون... وصار يتهافت الناس لزيارته. وهؤلاء عقبوا سلوك هذا الشيخ. وصار محل اعتمادهم واحترامهم ...واما تجاوزا الحد... قام عليهم جلال الدين محمد بن عز الدين يوسف الحلواني من الشافعية، من فقهاء إيران فاغرى الأمراء بالقيام عليهم ودعاهم لمحاربتهم. وأجاب دعوته كل من حاكم جزيرة أبن عمر (أمير عز الدين البختي) وجماعة من الكرد السندية مع حاكم شراش وأمير توكل الكردي. وأيضا أرسل حاكم حصن كيف جيشا لمساعدتهم وكذا التحق بهم الأمير شمس الدين محمد الجردقلي. بهذ القوة العظيمة هاجموا جبل هكار وقتلوا الكثير من أتباع الشيخ عدي، وقد أسر جماعة من أتباع الشيخ عدي ممن يسمى (بالصحبتية) ثم جاؤا إلى قبر الشيخ عدي لأجل هدمه فوصلوا قرية شرالق (وفي الكتب الأخرى يسمى لالش أو ليلش) فهدموا قبته وحفروا القبر فأخرجوا عظامه وأحرقوها بمرأى من القوى الصحبتية وقالوا لهم أنظروا عظام من تدعون ألوهيته كيف تحترق ولا يستطيع أن يمنعنا واغتنموا غنائم كثيرة. ولما عادوا عن النهب اجتمع الصحبتية وعمروا القبة من جديد وعادوا إلى ما كانوا عليه من عاداتهم القديمة"(٢٨٤). ولم يقتصر حرق الضريح ونبش القبر وتهديم بناء القبة فقط بل تطور إلى قتل خدمة المرقد والتنكيل بهم. وكان هذا العمل من الأعمال البطولية الجليلة بدليل عدم استنكاره من قبل رجال الدين في حينها أو من قبل من كتب عن ذلك" ويلاحظ المتتبع للسياسات الإرهابية التي تعرضت لها الأقلية الأيزيدية الكردية إلى أن فترة حكم المماليك قد تميزت بتتابع تلك المجازر بين فترات قصيرة جدا وأنها كلفت الأيزيديين ضحايا كبيرة جدا وخسائر مادية هائلة بالقياس إلى أوضاعهم المعشية القاسية وفقر الغالبية العظمى منهم. فبين عام ١٧٠٠م حتى سقوط المماليك في بغداد في عام ١٨٣٤م مثلا تعرض الأيزيديون في ولاية الموصل إلى حوالي ١٨ حملة عسكرية سواء جاءت من الموصل أم من المناطق المحيطة بمنطقة الأيزيديين أم من بغداد، كما أن بعض تلك الحملات أبتدأ من إيران(٢٨٥). وكانت كل الحملات العسكرية قد تميزت بالبشاعه والتوحش(٢٨٦).

(٢٨٣) نفس المصدر السابق. ص ٨٣.

(٢٨٤) العزاوي، عباس. تاريخ اليزيدية وأصل عقيدتهم. بغداد. مطبعة بغداد. منتصف الثلاثينات من القرن العشرين. ص١١٢/١١٣.

(٢٨٥) عبود، زهير كاظم. لمحات عن الأيزيدية. مصدر سابق. ص ٦٠-٨٢

(٢٨٦) نفس المصدر السابق. ص ٨٣/٨٤.

إن ما جاء في كتاب المقريزي يؤكد ثلاث حقائق أساسية ومهمة وهي:

* لقد كان الحكام العرب والكرد أو الأتراك يتحالفون معا، وبتأييد مباشر من رجال الدين، لشن حملاتهم التصفوية ضد المناطق والقرى والأماكن المقدسة الأيزيدية بدافع ديني شديد التعصب من جهة وبدافع النهب والسلب والاعتداء من جهة أخرى. وكانت هذه الحملات الهمجية تقابل بالترحاب والتبريك من جانب السلاطين ومن والاهم.

* وكان الهدف من وراء تلك الحملات "إعادة" الأيزيدية إلى "الإسلام" إلى "جادة الصواب"- بغض النظر عن الثمن الباهظ الذي يتحمله هؤلاء الناس من نساء ورجال وشيوخ وأطفال! والمشكلة الكبيرة كانت تبدو أن المجتمع حينذاك لم يكن يستنكر مثل هذه الحملات بل ربما كان يعتبرها طبيعية من منطلق الدفاع عن الإسلام. وهي مسألة تعبر عن مستوى حضاري متخلف جدا ومغرق في الجهالة والرجعية والتعصب!

وبعد عودة الحكم العثماني إلى ولايات العراق الثلاث في أعقاب سقوط المماليك تواصلت عمليات إرهاب واضطهاد الأيزيديين بسبب الدين واستمرت حتى سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الثانية. وقد وقعت خلال القرن التاسع عشر حملات عسكرية ظالمة وارتكبت مجازر وحشية وجرائم بشعة ضد الأيزيديين بحجج واهية، كان هدفها أولا وأخيرا تصفية هذه الأقلية الدينية والقضاء على هذه الديانة القديمة بكل السبل الممكنة. يشير السيد علي سيدو الكوراني، صاحب كتاب "مِن عمان إلى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية" الصادر في مصر في عام ١٩٣٩ حول اضطهاد الأيزيديين الكرد ما يلي: "وقد اضطهدهم الترك العثمانيون وجردوا عليهم حملات منها حملة سنة ١٨٩٤ م، كانت الغاية منها تبديل عقيدتهم وإجبارهم على قبول الإسلام فتمكنت هذه الحملة أن تستولي على بعض قرى جبلهم، ولكنها إجمالا فشلت في مهمتها. وفي سنة ١٩١٨م، في آخر الحرب العالمية ساقوا عليهم قوة عسكرية لتأديبهم بسبب هجماتهم على طرق المواصلات ونهب القوافل، ومع ذلك لم تتمكن الحكومة التركية أن تبسط نفوذها تماما على جبلهم لمناعته، وبسبب هذه الحملات نقص عددهم. ويقول الرحالة لايارد "أن ثلاثة أرباعهم مات خنقا وقتلا من جراء تلك الحملات ولا يزال الأيزيديون يذكرون تلك النكبات بأناشيد رثائية يستطيع المؤرخ أن يعتبرها وثائق يعتمد عليها. وفي القرن الثامن عشر اشتد اضطهاد الترك أيضا، فحاربوهم وشاركهم البدو فأفنوا عددا كبيرا منهم"(٢٨٧).

ومن الجدير بالإشارة إلى أن الأيزيديين يتحدثون في قراءاتهم وأناشيدهم وما يحفظوه في الصدر أو

(٢٨٧) الكوراني، علي سيدو. مِن عَمّان إلى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية". مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر. القاهرة. ١٩٣٩، ص ١٨١. ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن جولة السيد الكوراني إلى منطقة كردستان العراق قد تمت في عام ١٩٣١، كما جاء في مقدمة كتابه السابق الذكر.

ما قد سجل أخيرا عن وقوع ٧٢ حملة عسكرية ضدهم على امتداد الفترة الواقعة بين دخول الإسلام للمنطقة وسقوط الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، شارك فيها بالدرجة الأساسية حكام المنطقة المسلمين بغض النظر عن منحدرهم القومي بحجة دفاعهم عن الإسلام والمسلمين، يصعب ذكر أغلبها في هذا البحث المكثف(٢٨٨). وعندما يجري الحديث عن المواقف المناهضة للخلفاء والسلاطين والولاة والحكام من الجماعة الدينية الأيزيدية لا يعني بأنها كانت مقتصرة عليهم، بل شملت في الكثير من الأحيان مشاركة الناس، إما باعتبارهم جنودا في قوات هؤلاء الحكام أم أنهم موجهون دينيا ضد الديانة الأيزيدية لما يمكن أن يصيبهم من ثواب في الآخرة، سواء في كسبهم لأحد "الكفار" إلى الإسلام أم في قتلهم له، إضافة إلى انتزاع أرض الضحية مثلا. وقد أججت هذه التربية الخاطئة والخطرة الرغبة عند الكثير من السكان "المؤمنين" بمناهضة الأيزيديين. وقد وقعت معارك غير قليلة بين القبائل الكردية الأيزيدية والقبائل الكردية المسلمة يأتي على ذكرها شرف خان البدليسي، صاحب كتاب "شرفنامة"، الذي ألفه في أواخر سنة ١٠٠٥ هجرية ١٥٩٧ ميلادية، منها على سبيل المثال لا الحصر، المعارك التي دارت بين حسين بك الداسني أحد أمراء الأيزيديين والأمير سيف الدين والضحايا الكثيرة التي سقطت بسببها. فقد كتب يقول ما يلي: "... أن الأمير سيف الدين، قد استولى على سنجق (سوما قلق) حسب الدستور والقواعد التي كان أجداده يتصرفون بها. ولما عهد السلطان سليمان بجميع ولاية سهران إلى (حسين بك الداسني)، قامت عدة اشتباكات بينه وبين الأمير سيف الدين. وأخيرا لما لم يستطع الأمير سيف الدين الصمود للطائفة اليزيدية ومقاومتهم، طلق عروس الملك والحكم ثلاثا، والتجأ إلى بيكه بك حاكم أردلان. ولكن بيكه بك غض النظر عن مساعدة سيف الدين، وأهمله خوفا من سطوة السلطان سليمان فيئس منه سيف الدين وعاد خائبا إلى ولاية سهران، وأخذ يجمع حوله طائفة من المتوطنين والسكان استطاع بهم الزحف على أربيل والاستيلاء عليها. فمن حسن طالعه وحظه السعيد أن أفضى هذا القدر من الفتح والظفر إلى التفاف عشائر ولاية سهران وأقوامها جميعا حوله. فقام سيف الدين ذات يوم بما قام به أبو مسلم للعباسيين من مباغتة المروانيين، حيث هاجم اليزيديين مهاجمة شديدة على غرة، ولما بلغ نبأ ذلك لمسامع حسين بك الداسني بادر إلى الزحف على أربيل لمحاربة سيف الدين وحده، فجرت بينهما معارك دامية أسفرت هذه المرة عن هزيمة منكرة لحسين بك وطائفته اليزيدية حيث قتل أكثر من خمسمائة نفر من أعيانهم وانتصر الحسينيون

(٢٨٨) أبو داسن. بانوراما الحملات المدمرة التي حلت على الأيزيدية. مجلة روز. العدد ٦/ كانون الأول ١٩٩٨. مصدر سابق. ص ٣٨-٥٩. ملاحظة: أشار الباحث إلى ٥٤ حملة عسكرية استطاع استخراجها من الكتب التاريخية. كما بينت هيئة تحرير المجلة بأن العدد الحقيقي هو ٧٢ حملة عسكرية تعرض لها الأيزيديون خلال تلك الفترة وذكرت العديد من تلك الحملات التي اقتطفنا البعض منها في متن هذا البحث.

(أي المسلمون، ك. حبيب) وغنم الأمير سيف الدين وأنصاره الكثير من أموالهم وأسلابهم.وهكذا تمكن من إعادة ملكه الموروث إلى حوزة حكمه وصار حاكما مستقلا تمام الاستقلال"(٢٨٩). ويعبر صاحب شرفنامة عن موقف مناهض للكرد الأيزيديين في أكثر من مكان من كتابه، ومنها قوله: "ولقد حاول حسين بك الداسني مرارا حشد جنود من اليزيدية والتوجه بهم إلى محاربة خصمه، إلا أن الحظ خانه دائما، وصارت جميع حركاته كحركة المذبوح، لا تدل إلا على الانتهاء والموت..."(٢٩٠). ويطلق على الأيزيديين أحيانا أخرى بالأجانب، كما في قوله: "وبعد مقتل عز الدين شير هذا بأيام قلائل توفى إلى رحمة الله أخوه (سليمان بك). فما كان من السلطان سليمان إلا أن ضم ولاية سهران كلها إلى سنجق أربل، وعهد بها إلى حسين بك داسني. وهكذا خرجت ولاية سهران تماما من أيدي ورثتها الشرعيين ودخلت حكم الأجانب"(٢٩١). ويقول مترجم شرفنامة بأن المؤلف يقصد "بالأجانب عنهم كذبا وعقيدة، والا فاليزيدية كرد خلص(٢٩٢). ولكن كيف نقرأ النص الرئيسي لصاحب شرفنامة؟

* ورغم كل تلك المجازر ومحاولات فرض الإسلام عليهم بالعنف، كان الأيزيديون متمسكين بدينهم، وهم على حق تام في ذلك، مدافعين عن طقوسهم وقيمهم وتقاليدهم وهويتهم الدينية، إذ سرعان ما تجمعوا ثانية ليعيدوا بناء تلك المعابد التي تعرضت للتدمير.

إلا إن تلك السياسات الدموية والعنصرية والتمييز الديني ضد الأيزيدية قاد في الوقت نفسه إلى نتائج سلبية على مستوى الأقلية الأيزيدية والتي يمكن تحديدها بعدة نقاط أساسية هي:

١- المزيد من الانغلاق على الذات والتقوقع القسري الذي حرمهم من نعمة الاحتكاك الواسع لا مع أبناء المنطقة فحسب، بل ومع الشعوب المجاورة وتأمين المزيد من التأثير والتفاعل المتبادل في مختلف المجالات والمستويات.

٢- بقاء الديانة الأيزيدية والتراتيبية التي تبلورت فيها على حالها دون تغيير بسبب الرغبة في الدفاع عن التقاليد والعادات والقيم التي توارثوها، رغم إنها لم يعد الكثير منها منسجما مع المجتمعات الحديثة ومبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة، بما فيها قضايا الزواج والإرث ودور المرأة في المجتمع... الخ.

٣- النمو البطيء جدا في عدد السكان الأيزيديين، رغم أن الولادات عند الأيزيديين، كما هو الحال عند بقية الفلاحين الكرد أو الفلاحين في سائر بلدان العالم في تلك الفترة كانت عالية جدا، بسبب

(٢٨٩) البدليسي، شرف خان. شرفنامة. ترجمه عن الفارسية محمد علي عوني ومراجعة يحيى الخشاب.دار إحياء الكتب العربية. بيروت. ١٩٨٧. ص ٢٧٢ .

(٢٩٠) نفس المصدر السابق. ص ٢٧٢/٢٧٣ .

(٢٩١) نفس المصدر السابق. ص ٢٧١ .

(٢٩٢) نفس المصدر السابق. الهامش رقم (٢). ص ٢٧١.

حملات الإبادة المتعمدة الهادفة إلى تصفية هذه الأقلية الدينية، إضافة إلى الأوبئة والكوارث الطبيعية التي كانت تحصد الكثير من البشر في هذه المناطق من العراق.

٤- عدم تسلم الأيزيديين لمراكز سياسية أو وظائف حكومية في الدولة، وبالتالي فأنهم جميعا كانوا محرومين عمليا من حقوق المواطنة الاعتيادية؛

٥- ولا شك في أن الكادحين الأيزيديين من الفلاحين والكسبة والحرفيين كانوا يتعرضون طيلة العهود التي يجري البحث فيها إلى استغلال شديد لا من جانب السلاطين والولاة والحكام الأتراك والكرد والعرب فحسب، بل ومن الأمراء والعوائل الميسورة والمهيمنة على المراكز الدينية والدنيوية في المجتمع الأيزيدي. وكان هذا الاستغلال يجري عبر النمط الاقتصادي الريعي - العلاقات الإقطاعية - الذي ساد الريف الكردستاني والريف في عموم الدولة العثمانية أولا، وعبر طبيعة الحكم السياسي المتفسخ في الدولة العثمانية، وعبر المتنفذين على مناطق الأيزيدية ثالثا. ويجد هذا تعبيره حتى في نمط ومستوى حياة ومعيشة الطبقات أو المراتب الاجتماعية العليا المعروفة بالشيوخ والبيرية من جهة وطبقة أو مرتبة المريدين وهم غالبية المجتمع الأيزيدي المنتج للخيرات المادية في اقتصاد المناطق الأيزيدية وضمن غالبية الكادحين في إطار المجتمع الكردي عموما. ولم يكن الصراع على الإمارة بين العوائل الأيزيدية أو على المراكز الأخرى بين العائلات الثلاث المعروفة في المجتمع الأيزيدي لمجرد الوثوب على المركز الديني (أو) والدنيوي الرئيسي الذي يراد الاستحواذ عليه أو على بقية المراكز الحيوية فحسب، بل ومن أجل أن يكون لهؤلاء المستحوذين على تلك المراكز موقع الصدارة في المدخولات الريعية التي ترد لهم ولعائلاتهم من كادحي الأيزيدية. ولدي الإحساس بأن هذه المسألة لم تبحث بما فيه الكفاية من جانب العناصر الديمقراطية والتقدمية في المجتمع الأيزيدي بسبب كونهم كانوا وما زالوا يواجهون التمييز الديني والقومي والتعنت في معاملتهم بعيدا عن الحق الكامل في المساواة في الحقوق والواجبات مع بقية المواطنين، إضافة إلى حساسيتها والعلاقة العضوية القائمة بين المراكز الدينية والدنيوية في الديانة الأيزيدية. إن هذا التداخل يعقد هذه العملية كما هو الحال في مفهوم الأصوليين للإسلام الذين يعتقدون بوحدة الدين والدولة ويرفضون الفصل بينهما. ومع ذلك أرى بأن القوى الديمقراطية الأيزيدية يفترض أن تواجه الإشكاليات الراهنة بذهنية متفتحة وحديثة تسمح للنقد الموضوعي أن يتوجه لمضامين أو طقوس وتقاليد أو التراتبية الجارية وما ينشأ عنها من استغلال للكادحين من الأيزيديين أو المريدين في الديانة الأيزيدية، كما يفترض أن يحصل هذا مع بقية الأديان، أيا كانت التسمية التي تصبغها هذه الديانة أو تلك على نفسها. وهذا الموقف العلماني لا يتناقض مع إبداء الاحترام التام للأديان وللمؤمنين بها من جهة ولا مع حق المؤمنين بتلك الأديان إلى مزاولة طقوسهم الدينية بكل حرية وعلنية. كما أن هناك موضوع تحريم الزواج في إطار المجتمع الأيزيدي نفسه، أي بين التراتبية الاجتماعية القائمة حتى الآن، أو في ما بين الأيزيديين والناس الآخرين من

أديان أخرى. والمشكلة الأخيرة لا تمس الديانة الأيزيدية فحسب، بل بعض الأديان الأخرى، ولكن المشكلة في الإيزيدية ذات طبيعة اطلاقية تقريبا أو تحريم كامل، رغم أن بعض رجال الدين يشيرون أحيانا الى أن المجلس الروحاني يفترض أن يعطي بهذه القضية الملموسة أو تلك رأيه بالسلب أو الإيجاب.

أوضاع الأيزيديين في ظل الدولة العراقية

لم تطرأ تغيرات كبيرة على أوضاع الأيزيديين بعد قيام الدولة العراقية الجديدة في عام ١٩٢١، إذ أن الحكام الجدد كانوا يحملون في واقع الأمر نفس الذهنية والتربية العثمانية إزاء الأقوام والأديان الأخرى. والمعاناة الفعلية للأيزيديين على امتداد العهد الملكي والعهد الجمهوري في العراق يبرز في عدد من الإشكاليات التي لا بد من إيجاد حلول عملية لها تستند إلى مبادئ شرعة حقوق الإنسان وإلى القرارات والعهود والمواثيق الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية الخاصة بالحقوق المشروعة للقوميات والطوائف الدينية في جميع أرجاء العالم، إذ بدون ذلك سيستحيل على الأيزيديين أن يجدوا في موطنهم الأصلي، في كردستان العراق، أو في مناطق أخرى من العالم حيث يوجدون، مثل تركيا وأرمينيا وسوريا أو حتى في المهجر الأوربي على نحو خاص، الهدوء والاستقرار والحق في الممارسة الطبيعية لطقوسهم الدينية. ويمكن تلخيص أبرز تلك الإشكاليات فيما يلي:

* عدم اعتراف حكومات البلدان التي يعيش فيها الأيزيديون بالديانة الأيزيدية، باعتبارها ديانة قديمة ومستقلة عن الديانات الأخرى، سماوية كانت أم غير سماوية، ومحاولة فرض النظرية القائلة بكونهم كانوا من المسلمين الذين قبلوا بالبدع الغريبة عن الإسلام عبر الأجيال المنصرمة وارتدوا بهذا القدر أو ذاك عن الإسلام ويفترض إعادتهم إلى جادة الصواب بكل السبل المتوفرة؛

* عدم الاعتراف بكونهم جزءا من الشعب الكردي، وإصرار الحكومات العراقية المتعاقبة على اعتبارهم عرب وتسجيلهم في الإحصاء وسجلات النفوس على أنهم من العرب والمسلمين؛

* محاولات جادة كانت وما تزال تبذل من جانب جميع الحكومات والجماعات الدينية الأخرى حيثما يعيش أيزيديون في تلك البلدان، من أجل تبشيع صورة الديانة الأيزيدية وصورة الأيزيدي [الأنا والآخر] وتصويرهما بما يجعل صورتهما سيئة في أنظار الشعوب الأخرى ويسمح نفسيا وسياسيا واجتماعيا بالتجاوز على أتباع تلك الديانة وإلحاق الضرر النفسي والجسدي والديني والاجتماعي بهم؛

* إن هذه الظواهر تجر معها ظواهر سلبية أخرى منها على سبيل المثال لا الحصر محاولات عزلهم سياسيا وأبعادهم عن الحياة العامة والحياة السياسية وتقليص دورهم في المجتمع، وفرض تدريس الطلاب الأيزيديين بالديانة الرسمية للبلاد، بدلا من الكف عن تدريس الدين أصلا في جميع المدارس.

وكثيرا ما تعرض الأيزيديون إلى الاضطهاد والهوان وإلى مجازر دموية بسبب مواقف الحكومات المختلفة، وبشكل خاص حكومات العراق حيث تشكل الأقلية الأيزيدية نسبة كبيرة جدا من إجمالي عدد الأيزيديين في العالم (٨٥ ٪) تقريبا، إضافة إلى تركيا وسوريا. ومن هنا تنشأ الحاجة الواقعية إلى العمل بثلاثة اتجاهات من أجل معالجة إشكاليات الأقلية الأيزيدية في العراق وفي بقية البلدان، إذ لا بد من تنشيط الجهات التالية:

* الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها المسؤولة سياسيا وأخلاقيا عن تنفيذ الوثائق واللوائح والعهود والقرارات الدولية الصادرة بشأن للقوميات والطوائف الدينية في العالم لتلعب دورها في فرض جملة من التوصيات والقرارات بشأن الاقلية الأيزيدية.

* جماعات حقوق الإنسان والجمعيات الحقوقية في العالم لتلعب دورها الإنساني والحقوقي في الدفاع عن مصالح القوميات والطوائف الدينية.

* التعاون مع القوى الديمقراطية في كل بلد من تلك البلدان من أجل وضع شعارات لأهداف محددة تصلح أن تكون أساسا يستجيب لمصالح الأقلية الدينية الأيزيدية في العراق وفي البلدان الأخرى.

* كما يفترض رفع دعوى حقوقية ضد الحكومات التي تتجاوز على حقوق القوميات والطوائف الدينية في المحكمة الدولية الجديدة التي أقيمت للنظر بالقضايا الخاصة بالتجاوز على حقوق الإنسان، من أجل استصدار قرار ديمقراطي يساعد هذه الأقلية الدينية المضطهدة أو تلك بالدفاع عن نفسها ومصالحها أينما تعرضت للانتهاك.

* إن نضال القوميات والطوائف الدينية لا يمكن أن يحقق النجاح المنشود حقا وبما يتجاوب مع اللوائح الدولية المناسبة ما لم تتحقق عملية تعبئة واسعة للرأي العام في كل بلد تعيش فيه هذه الأقلية أو تلك وللرأي العام الإقليمي والدولي من أجل الدفاع عن تلك المصالح ومساندة نضالها في سبيل تلك الحقوق.

ويفترض أن تنصب الجهود للعمل من أجل تأمين ما يلي في العراق بالدرجة الأساسية لأسباب ثلاثة، وهي:

* تعيش في العراق الغالبية العظمى من أتباع الديانة الأيزيدية في العالم، والأقلية الأيزيدية الدينية تشكل جزءاً من الشعب الكردي الذي عاش في هذه المنطقة من العراق الحالي منذ القديم.

* وجود المراكز الدينية الرئيسية للديانة الأيزيدية في العراق، حيث يفترض أن يأتيها الأيزيديون لأداء طقوسهم الدينية من مختلف مناطقهم الراهنة.

* وبسبب وجود القيادة الدينية للأيزيديين في العراق أيضا حيث يلعب المجلس الروحاني حاليا هذا الدور وحيث يعيش أمير الأيزيديين أيضا.

ومن هنا يفترض أن يجري العمل من أجل تحقيق ما يلي بالنسبة للأيزيديين في العراق:

١- اعتراف العراق، حكومة وشعبا ودستورا، بوجود أقلية دينية أيزيدية يحق لها ممارسة طقوسها الدينية بكل حرية ومساعدة هذه الجماعة ذات المعتقد الديني المستقل في توفير مستلزمات أو ضمانات تحقيق ذلك.

٢- اعتراف العراق، حكومة وشعبا ودستورا، بأن الأقلية الأيزيدية تشكل جزءا من الشعب الكردي في العراق، وبالتالي لهم حقوقهم وواجباتهم الطبيعية كمواطنين سواء كان ذلك على صعيد العراق كله أم على صعيد إقليم كردستان.

٣- إصدار التشريعات الضرورية بمعاقبة من تسول له نفسه التعرض لأتباع هذه الديانة، كما يفترض أن يكون عليه الحال بالنسبة للديانات الأخرى، بالسوء أو ممارسة العنف. ومثل هذا التشريع لا يمس حق الناس جميعا بممارسة النقد إزاء جميع الأديان، كما لا يقنن حرية الإنسان في التعبير والنشر وإبداء الرأي حول هذا الدين أو ذاك سلبا أو إيجابا.

٤- الكف عن تدريس الدين في المدارس المختلفة انطلاقا من مبدأ أساسي هو الدولة للجميع والدين للأفراد، حيث يمكن تعلم الدين في البيوت أو في مدارس دينية خاصة بكل دين.

وتشير المعلومات المتوفرة عن واقع الأيزيدية في الوقت الحاضر إلى أن هذه الجماعة الدينية تتعرض إلى إساءات جديدة من جانب الأحزاب السياسية الدينية ذات الاتجاهات الأصولية والارتباطات بالجماعات الدينية في إيران أو تركيا. إذ إنها ما تزال تحاول فرض الإسلام عليها أو محاولة تهجيرها من مناطق سكناها. ورغم أن الحكومات الإقليمية في كل من أربيل والسليمانية ترفضان مثل هذه السياسة رسميا، فأن الأمر يستوجب الإدانة وإنزال العقاب بالقائمين به. إذ إن النجاح في إيذاء هؤلاء الناس سيتحول إلى إيذاء كل القوى الديمقراطية في البلاد وفرض الاتجاهات الدينية المتعصبة على المجتمع الكردي في كردستان العراق، والذي يمكن متابعته من سلوك قوى جند الإسلام وفيما بعد أنصار الإسلام. وهو اتجاه يفترض أن لا تغفله القوى العلمانية الديمقراطية في المنطقة وعلى صعيد العراق كله.

إن الأوضاع الصعبة التي كانت، أو ما تزال، تعيش فيها الأقلية الأيزيدية يدفع بالكثير من المثقفين فيها إلى الهجرة من مناطق سكناهم إلى أوربا. وهناك في أوربا، حيث تسود الحريات الديمقراطية البرجوازية إلى حدود غير قليلة، يبدأ الأيزيديون من جديد بالتحري عن هويتهم، وكأنهم لا يملكون هوية، وكأن الهوية هي المشكلة التي تواجههم. وهي ناجمة من إشكاليتين إحداهما نابعة من داخل العراق وبقية البلدان التي يعيشون فيها، وأعني بها رفض الاعتراف لهم بديانتهم وقوميتهم الفعليتين وفرض ديانة وقومية أخرى على بطاقة التعريف بهم وجوازات سفرهم، والثانية نابعة من محاولات المجتمع الأوربي الغربي بدمجهم في المجتمع أو العمل من أجل صهرهم في المجتمع الجديد الذي قدموا

إليه، بما يؤدي إلى تخليهم عن التقاليد والعادات والثقافة التي قدموا بها من بلادهم لتحل محلها التقاليد والعادات والثقافة الأوربية الجديدة.

في الندوة العلمية التي أقيمت في هانوفر في نهاية الشهر الأول من عام ٢٠٠٠ طرح أحد القساوسة الألمان، ممن التزم المساهمة بتسهيل حصول الأيزيديين على اللجوء السياسي، رأيا للمناقشة يقول فيه بأن فهم الألمان للاندماج في المجتمع الألماني يعني الاندماج الكامل في المجتمع، أي التخلي عن التقاليد والعادات والأعراف والهوية الخاصة للإنسان لصالح الهوية الألمانية الثقافية وتبني العادات والتقاليد والأعراف الألمانية. وفي هذا الفهم التعسفي لمضمون الاندماج حاول القس إمرار، سواء أدرك ذلك أم لم يدركه، مفهوم الصهر القومي للأيزيديين في المجتمع الألماني. ولم يعترض على رأي القس أيا من الحاضرين، رغم التنبيه الذي تم لقيادة المؤتمر بما وقع به القس من خطأ فادح. إن مفهوم الاندماج الذي طرحه القس يتفق تمام الاتفاق مع المفهوم الذي تبناه مانفريد كانتر، وزير الداخلية الاتحادي السابق في وزارة الدكتور هيلموت كول السابقة، والذي كان يتخذ موقفا شرسا إزاء اللجوء السياسي والأجانب عموما، وحيث تنامت في عهده أعمال العنف ضد الأجانب في ألمانيا والذي طرح مفهوم الصهر القومي للأجانب وخلطه بمفهوم الاندماج في المجتمع الذي يفترض أن لا يعني الصهر الكامل، إذ يمكن للمواطن من قومية ودين آخرين أن يحتفظ بتقاليده وعاداته ودينه دون أن يتعارض ذلك بتقاليد وعادات وثقافة المجتمع الألماني، إذ يمكن تبني تلك أيضا دون أن يفرط بالأخرى. إن الأيزيديين القادمين إلى بلدان الاتحاد الأوربي لا شك أنهم يعيشون في أوضاع أفضل بعشرات المرات ولا يمكن أن تقارن بما كانوا أو ما زال ذويهم يعيشون فيه، سواء كان ذلك في العراق أم تركيا أم سوريا أم في غيرها. وهذه حقيقة لا يرقى عليها الشك. ولكن يفترض أن لا يكون ثمن ذلك أن تفرض عليهم هوية أخرى لا يريدونها أو يأخذون بها ولكن لا يريدون التخلي عن هويتهم التي جاءوا بها من بلدانهم، ولهم في ذلك حق ينبغي أن يحفظ ويصان. وهذه المسألة لا تشمل الكرد الأيزيديين وحدهم، بل تمس جميع الأجانب القادمين إلى أوربا والذين يواجهون مصاعب على هذا الطريق. إن قضية الاندماج أو الصهر في المجتمع الأوربي الجديد يفترض أن تترك للشخص ذاته، إذ عليه أن يقرر موقفه دون ضغط أو أعمال قسرية يفقد فيها حق اختياره الحر للهوية، رغم أن الحياة تدلل يوما بعد آخر أن ليست هناك هوية نقية كما يحاول القوميون المتعصبون في كل مكان التمسك بذلك.

الفصل الخامس:

الواقع الاقتصادي في كردستان العراق الملكي

١- الزراعة

عند متابعة واقع القطاع الزراعي والريف الكردستاني نواجه الحقيقة التالية التي تشمل العراق كله:

احتل القطاع الزراعي موقعا رئيسياً في الاقتصاد العراقي وفي إنتاج الدخل القومي، كما كان المصدر الأساسي لتزويد المجتمع بالمواد الغذائية والسلع الأولية لصناعاته الحرفية. وكان القسم الأعظم من السكان يعيش حينذاك في الريف ويعمل في الزراعة. كما كان هذا القطاع يعاني في فترة الاحتلال العثماني للولايات الثلاث من أشد حالات التخلف حيث تداخلت فيه علاقات الإنتاج الأبوية المستندة إلى العشيرة ونظام الديرة وعلاقات الاستحواذ الواسع النطاق على الأرض الزراعية من جانب السلاطين وأقربائهم ورؤساء العشائر ومن بعض كبار موظفي الدولة. وكانت الزراعة، التي تشكل قاعدة الإنتاج والدخل الأساسية في العراق والتي كانت تمارس أساليب وطرق بالية ومتخلفة في زراعة الأرض والتعامل معها، تواجه في الوقت نفسه خراباً شديداً في شبكات الري وسوء استخدام المياه وارتفاع نسبة الملوحة في التربة التي قادت بدورها إلى تدهور في خصوبة الأرض وإلى انخفاض مستمر في معدل غلة الدونم الواحد وفي حجم الإنتاج الإجمالي. وكانت الضرائب والإتاوات الثقيلة التي تفرض على الفلاحين من جانب الدولة العثمانية والتي كانت تجبى عبر الجندرمة التركية المعدمة والمتوحشة، ترهق كاهل الفلاحين وتضعف باستمرار قدراتهم على تطوير أو حتى مواصلة العمل في الزراعة والإنتاج. وكثيرا ما انتفض الفلاحون بدعم من شيوخ العشائر والأغوات ضد الأتراك رافضين دفع تلك الضرائب والإتاوات. وكانت هذه المواقف تقابل بغضب الولاة الأتراك فيسارعون إلى إعداد الحملات العسكرية وتنظيم زركات الجندرمة (حملات الشرطة الفجائية) ضد تلك العشائر "المتمردة" لإعادتها إلى "جادة الصواب"!

وفي المرحلة الأخيرة من وجود الدولة العثمانية في العراق كان التحلل قد توغل إلى العلاقات الأبوية وبدأت الأخيرة تفقد مواقعها لصالح الهيمنة شبه الإقطاعية المرتبطة بتقاليد آسيوية. ولعبت الهيمنة البريطانية دورها الملموس في تعجيل هذه العملية وفي انتشار العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في أنحاء العراق بهدف خلق شروط أفضل لإدامة السيطرة الاستعمارية واستمالة شيوخ العشائر وتحويلهم إلى إقطاعيين بصورة رسمية من جهة، وتأمين ربط الزراعة والإنتاج الزراعي بالسوق الرأسمالي البريطاني وحاجات السوق والصناعة البريطانية من جهة أخرى. وكان الموجهون للسياسة البريطانية في العراق يعتقدون بأن العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية تشكل خطوة على

طريق الخلاص من العلاقات الأبوية القائمة على أساس الاكتفاء الذاتي وضمان تطور نسبي في الإنتاج وربط الريف العراقي إلى حدود معينة بالسوق الرأسمالي العالمي وبالعلاقات السلعية-النقدية الرأسمالية دون الحاجة إلى تنمية العلاقات الرأسمالية في الريف والزراعة العراقية، مع الاحتفاظ بدور العشيرة وشيخ أو آغا العشيرة وتأثيره على الفلاحين. ومن هنا جاء دورهم البارز في الدعوة إلى ممارسة نظام العشائر في العراق وإقراره رسميا وتأمين مستلزمات فرضه تشريعا على المجتمع. وقد جرى كل ذلك من خلال:

* توسيع قاعدة فئة اجتماعية تتميز بموقع اقتصادي-اجتماعي-سياسي متميز ومؤثر تستطيع من خلالها توجيه جماهير الفلاحين والسيطرة عليهم وإخضاعهم للاستغلال والحد من التحركات السياسية و"التمردات" العشائرية التي كانت تنشأ نتيجةً لتلك الأسباب ويرفض الفلاحون دفع الضرائب والإتاوات للجندرمة والإدارة العثمانية، مستفيدة في ذلك من العلاقات العشائرية والتقاليد الأبوية التي كانت قائمة حتى ذلك الحين. كما كانت تريد ضمان جباية الضرائب الضرورية للصرف على قوات الاحتلال البريطاني في العراق وتوجيه الزراعة الوجهة التي تخدم أسواق ومصالح الاحتكارات الأجنبية وترتبط بها من حيث المصالح والتمويل المالي.

* التخلص من علاقات الإنتاج الأبوية المتخلفة القائمة على أساس الاكتفاء الذاتي في داخل الديرة الواحدة، وتشجيع الإنتاج الموجه لإغراض التبادل والسوق عبر تنمية الإنتاج السلعي الصغير في أراضي الإقطاعيين الواسعة.

* تأمين تحالف اقتصادي-اجتماعي وسياسي بين الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي من جهة، والبرجوازية التجارية الكومبرادورية من جهة أخرى، وإخضاع هذا التحالف لإشراف وتوجيه ومصلحة البرجوازية الأجنبية ومصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في العراق.

من خلال هذا الأسلوب في هذا الأسلوب المعقد من العلاقات الزراعية يمكن للمتتبع أن يلاحظ بوضوح ذلك التداخل بين العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في مرحلة الإنتاج وهيمنة العلاقات الرأسمالية السلعية-النقدية في مرحلة التداول. وليس من شك في أن مثل هذه الازدواجية والتشابك في العلاقات التي تكشف عن جانبي عملية إعادة الإنتاج، إي مرحلتي الإنتاج والتداول، ما كان في مقدورها أن تدوم طويلا، وكان عليها أن تترك مواقعها، إن عاجلا أو آجلاً، لصالح العلاقات الإنتاجية الرأسمالية رغم كل محاولات التصدي وإعاقة نمو وانتشار وهيمنة الأخيرة.

كان الإنتاج الزراعي، رغم تخلف أدواته وأساليبه حتى ذلك الحين وضعف حجم الإنتاج الإجمالي عموماً بالقياس إلى سعة المساحات الداخلة في الإنتاج وعدد العاملين في الزراعة، ينتج ما يمكن أن يشبع حاجة السكان لأبرز المحاصيل والمنتجات الزراعية، كما كان يصدر جزء من ذلك الإنتاج نحو الخارج. ويعود السبب في ذلك إلى قلة عدد نفوس العراق ومعدلات النمو الضعيفة بسبب نسبة

الوفيات العالية بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، وكذلك تدني معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي وضعف القوة الشرائية للسكان، وكذلك بسبب عيش نسبة عالية من السكان في الريف ونشاطهم في الزراعة، إذ كانت الأسواق المحلية لا تحتاج إلى سلع زراعية بكميات كبيرة.

تطلب ضمان عملية تغيير العلاقات الأبوية وإحلال العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف اتخاذ إجرائين أساسيين من جانب سلطات الاحتلال البريطانية، التي كانت ترسم وتنفذ سياساتها عبر الحكومات المحلية، وهما:

* منح شيوخ وآغوات العشائر العراقية مساحات واسعة من الأراضي الزراعية العائدة في ملكيتها للدولة والتي كانت تحت تصرف الفلاحين وأبناء العشائر في الريف عبر التمليك أو المنح باللزمة.

* انتزاع متواصل لأراضي صغار ومتوسطي الفلاحين وتسجيلها بأسماء شيوخ أو آغوات العشائر.

لم تستطع عملية الانتزاع المتواصلة غير الشرعية للأراضي الزراعية المستثمرة من جماهير الفلاحين من أبناء العشائر العراقية في سنوات العقد الثالث في مختلف أرجاء العراق الحديث وتسجيلها بأسماء شيوخ العشائر والأغوات أن تحقق الهدوء والاستقرار في الريف، إذ أنها اصطدمت بنضال متزايد من جانب الفلاحين، إضافة إلى ما أثارته من منازعات بين شيوخ وأغوات العشائر أنفسهم لانتزاع ما يمكن انتزاعه من أكثر الأراضي خصوبة وقرباً من مصادر المياه وأسواق تصريف السلع الزراعية، مما أوجد المزيد من المشكلات والنزاعات. من هنا عمدت سلطات الاحتلال البريطانية، في سبيل إنجاز عملية انتزاع وتوزيع الأراضي الزراعية وتسجيلها بأسماء الكثير من شيوخ وأغوات العشائر الموالين لبريطانيا أو الذين يراد كسبهم إلى جانب السياسة والوجود البريطانيين في العراق، إلى استقدام الخبير البريطاني المعروف والمتخصص بشؤون الأراضي في الهند "آرنست داوسن" إلى العراق وتكليفه بوضع تشريعات مدروسة ومناسبة لأوضاع العراق السياسية تساهم في تثبيت تلك الوجهة التي تسعى إلى تكريسها بريطانيا في الزراعة والمجتمع في العراق.

وفي ضوء تجاربه في الهند التي كانت لصالح كبار الإقطاعيين الهنود (الراجات الكبار) وبالضد من مصالح كادحي الريف وضع الخبير البريطاني بعض التوصيات التي نوجزها فيما يلي:

١- الاعتماد على مبدأ التصرف الإداري لا التصرف الفعلي بالأرض: تجسد هذا الموقف في صدور قانون تسوية حقوق الأراضي الذي غالباً ما اعتمد على مجرد الكشف أو اعتماد شهادة شخصين لتسجيل الأرض باسم هذا الشيخ أو ذاك الأغا. ولم تتم الاستفادة من القيود القديمة إلا في حالات قليلة حيث كان الملك صرفاً.

٢- الاعتماد على الوثائق الممنوحة لشيوخ وأغوات العشائر وبعض المتنفذين من جانب سلطات الاحتلال البريطانية ذاتها من أجل كسبهم إلى جانبها، سواء أكان ذلك في الفترة التي سبقت ثورة العشرين أم بعدها، باعتبارها وثائق شرعية تثبت ملكية هذا الشيخ أو ذاك الأغا لمساحات واسعة

من الأراضي الزراعية ذات الخصوبة العالية والجيدة.

٣- اعتماد اتجاهات ورغبات الفئات الحاكمة الجديدة في صياغة التوصيات الخاصة بالأرض بما يسهم في تسريع عملية تصفية العلاقات الإنتاجية الأبوية وانتزاع المزيد من أراضي فقراء وصغار الفلاحين وتسجيلها بأسماء شيوخ وأغوات العشائر.

وقد أطلق المشرع على الطبخة التشريعية الجديدة التي وضعها داوسن بـ"قانون تسوية حقوق الأراضي في العراق"، وصدر بها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢، وقانون اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢ والتعديلات التي ألحقت بهما وأدخلت عليهما لاحقا لصالح الإقطاعيين(٢٩٣). وكتب نائب الحاكم العام البريطاني السر أرنولد ت. ولسن في كتاب "بلاد ما بين النهرين بين ولاءين" يقول، عن رأي الفلاحين العراقيين الذين سمعوا بما قاله الجنرال مود بأنهم جاءوا إلى العراق محررين لا مستعمرين، ما يلي: "أما رأي سكان الأرياف فهو: إننا إن حررناهم من تركية فعلينا أن نحررهم من المُلاك وطغيانهم"(٢٩٤)، ولكن ما حصل هو العكس تماماً، إذ قامت بريطانيا بتعزيز جبروت كبار الملاك في العراق، والذي تجلى قبل قيام الدولة العراقية الجديدة وبعدها.

لقد صنفت أراضي العراق الزراعية وفق القوانين الجديدة على النحو الآتي:

أ- الأرض المملوكة.

ب- الأرض المتروكة.

ج- الأرض الموقوفة، وهي على نوعين: ١- الوقف الصحيح. ٢- الوقف غير الصحيح.

د- الأراضي الأميرية، وصنفت إلى: ١- الأراضي المفوضة بالطابو، ٢- الأراضي المفوضة باللزمة، ٣- الأراضي الأميرية الصرفة.

ولاحظ المشرع بأن الأسباب الموجبة لصدور هذا القانون تتلخص في الآتي:

"لا يخفى أن الأسس التي ارتكزت عليها هذه اللائحة هي إعطاء شاغلي الأراضي والمتصرفين فيها كل الطمأنينة التي تساعد الأحوال على إعطائها بشأن سلامة تصرفهم بصورة مستقرة. وهي ترمي، كما يتضح من موادها، إلى تعويض البساتين المغروسة الآن على الأراضي الأميرية، وكذلك الزراعية إلى المتصرفين فيها في المناطق التي ستعين بنظام. وعلاوة على ما تقدم سوف يمنح حق صريح لشاغلي الأراضي الأميرية، وهو ما اصطلحنا عليه بالوقت الحاضر بحق اللزمة لعدم وجود حق أخر يفيد الغرض

(٢٩٣) حبيب، د. كاظم، دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مطبعة الغري. النجف. العراق. ١٩٧٦. ص ٣٤ .

(٢٩٤) ولسن، أرنولد ت. بلاد ما بين النهرين بين ولاءين. ترجمة فؤاد جميل. الجزء الثاني. مطابع دار الجمهورية. بغداد. ١٩٧١. ص ٣٣٠.

أكثر صراحة"(٢٩٥).

واستكمل المشرع هذا النهج بقوانين أخرى نظمت العلاقة بين الفلاحين وكبار الملاكين (القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣) وقانون حقوق وواجبات الزراع (القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٣) وتسوية حقوق الأراضي (قانون التسوية)، بحيث أوجد نظاماً متكاملاً للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية يستند إلى قوانين وتشريعات مصادق عليها من المجلس النيابي العراقي.

ولكن ما هي النتائج التي ترتبت على تطبيق تلك القوانين في العراق؟

لخصت الكاتبة البريطانية المتخصصة بشؤون الأراضي الزراعية وقضايا الإصلاح الزراعي، السيدة دورين وارنر، رأيها حين كتبت تقول "... لقد كانت تسوية تسجيل الملكية في العراق فعلا عملية انتزاع للملكية من المزارعين الذين يشغلون الأراضي، وضمها إلى ملكيات شيوخ العشائر الذين غدوا من كبار الملاك..."(٢٩٦). ولكنها، على خلاف صحة ما استنتجت، رأت بأن توصيات داوسن كانت معقولة، وهي خاطئة في ذلك، ولكنها كانت تعبر عن رؤيتها الخاصة وتقديرها الشخصي(٢٩٧). ويورد الدكتور عبد الله فياض مثالا صارخا على هذا التعامل المناهض للفلاحين، إذ كتب يقول: "فلما أعلن مدحت باشا نظامه الجديد تقدم رئيس المنتفك ناصر باشا السعدون هو وأفراد عائلته لشراء الأراضي، اشتروا معظم الأراضي في لواء المنتفك والبصرة. وتختلف آراء الكتاب بناء على ما تقدم حول شرعية هذا الشراء فقسم يرى أنه غير صحيح وأن لنفوذ آل السعدون دخلاً كبيراً في انتقال الأراضي إليهم دون علم من أصحابها الذين كانوا يزرعونها، فيذكر الأستاذ سعد صالح أن في عهد مدحت باشا تفوض ناصر باشا كثيراً من الأرض لنفوذه وأجبر الآخرين من أسرته على تفوض الباقي. أما الأستاذ عبدالرزاق الظاهر فيقول "أن العثمانيين أرادوا استمالة هذه الفئة من الأمراء فاجتذبوهم وأقنعوهم بإقطاعهم هذه الأرض الشاسعة الفسيحة من قصبة الكوت إلى حدود الناصرية وفوضوها لهم بالطابو ببدل زهيد"(٢٩٨).

---

(٢٩٥) – الطالباني، د. مكرم، في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق. شركة الطبع والنشر الأهلية. بغداد. ١٩٦٩. ص ١٥.

– العبوسي، د. محمد جواد، مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق. الجزء الأول. القاهرة.

– الهلالي، عبدالرزاق. قصة الأراضي والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي. منشورات دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع. بيروت – القاهرة – بغداد. ط ١. ١٩٦٧. ص ٣٩٣.

(٢٩٦) وارنير، د. دورين، الإصلاح الزراعي والإنماء في الشرق الأوسط. الدار القومية للطباعة والنشر. العدد ١٥٩. ١٩٦٣. ص ١٧٢.

(٢٩٧) نفس المصدر السابق. ص ١٧٥ .

(٢٩٨) فياض، د. عبد الله، مشكلة الأراضي في لواء المنتفك. مطبعة سلمان الأعظمي. بغداد. ١٩٥٦. ص ٣٩/ ٤٠ .

ورافق هذه العملية تشجيع الإقطاعيين على استخدام الفلاحين في زراعة تلك الأراضي بمحاصيل معينة موجهة لإغراض السوق البريطاني وحاجات المشاريع الصناعية في بريطانيا، وإدخال بعض وسائل الإنتاج الحديثة التي لم تكن معروفة حتى ذلك الحين في العراق لتأمين رفع مستوى الغلة وتقليص تكاليف الإنتاج وزيادة حجم الإنتاج الإجمالي. وكانت هذه العملية تعني في الوقت نفسه تحسين مستوى دخول الإقطاعيين أساساً وبعض الشيء بالنسبة للمنتجين الفعليين وزيادة السيولة النقدية المتداولة لتنشيط عملية التداول السلعي للمنتجات البريطانية في الأسواق العراقية، خاصة وأن الأسواق العراقية كانت محتكرة كلية من قبل الاحتكارات الرأسمالية البريطانية.

لا نمتلك أرقاماً تفصيلية ودقيقة عن الفترة التي تمت فيها عمليات توزيع الأراضي الزراعية وفق تلك القوانين، ولكن الحصيلة التي انتهت إليها تلك العملية في عام ١٩٥٣/١٩٥٢ وفق الأرقام الرسمية المتوفرة تشير إلى اللوحة التالية:

جدول ٧

واقع توزيع الأراضي الزراعية في العراق في عام ١٩٥٣/١٩٥٢

نسبة مالكي الأراضي إلى إجمالي السكان السكان ٪	حجم الملكية الزراعية التي يمتلكها كل واحد بالمشارة	التوزيع النسبي لمجموع الأراضي الزراعية المملوكة لهذه الفئات ٪
١,٤١٦	من ١ إلى أقل من ١٠٠	٩
٠,٤٥٢	من ١٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠	٣١
٠,٠٥١	من ١٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠	٤٠
٠,٠٠٤	من ١٠٠٠٠ مشارة فأكثر	٢٠
١,٢٣٠ مجموع الفئات المالكة	من ١ إلى أكثر من ١٠٠٠٠	١٠٠
٩٨,٠٧٧باقي السكان غير المالكين	–	صفر
١٠٠,٠٠٪ إجمالي الأراضي	من ١ إلى أكثر من ١٠٠٠٠ مشارة	١٠٠٪

المصدر: الشيباني، طلعت د. واقع الملكية الزراعية في العراق. دار الأهالي للنشر والتوزيع. بغداد. ١٩٥٨. ص ١٣.

مشارة = دونم = ٢٥٠٠ متر مربع = ربع هكتار.

ويستدل من الجدول في أعلاه على أن أكثر من ٩٨ ٪ من سكان العراق، وجلهم من سكان الريف والبادية كانوا محرومين من الأرض الزراعية، وأن نسبة قدرها ٠,٠٠٤ ٪ من السكان فقط كانت تعمل على ٢٠ ٪ من الأراضي الزراعية وأن نسبة قدرها ٠,٠٥١ ٪ من السكان كانت تستحوذ على ٤٠ ٪ من الأراضي الزراعية. وأن نسبة قدرها ٠,٨٢٨ ٪، أي أقل من واحد بالمئة من السكان، كانت تستحوذ على ٩١ ٪ من الأراضي الزراعية في العراق. وهي لوحة صارخة لا تحتاج

إلى تحليل كثير، وهي التي انبرى نوري السعيد للدفاع عنها بحرارة وحماس كبيرين.

ويبدو مفيداً أن نشير هنا إلى بعض الأساليب التي مارسها المشرع البريطاني-العراقي لتنظيم العلاقة بين الملاك والفلاح المنتج بهدف انتزاع الأراضي منه، إضافة إلى تحويله رهينة لديه أو قناً مستعبداً، في أرضه، وهي كالآتي:

* اعتبار الديون الزراعية للملاك على الفلاحين من الديون الممتازة التي تستحق الدفع قبل بقية الديون التي بذمة الفلاح.

* لا يحق للفلاح ترك الأرض الزراعية إلا بعد دفع الدين المستحق عليه للملاك.

* لا يحق لأي صاحب مزرعة أن يستخدم فلاحاً مديناً مهما كانت المبررات، وإلا تحمل التبعات المالية لهذا الاستخدام وأصبح كفيلاً مطلقاً للفلاح.

* لا يحق لدوائر الدولة والبلديات والشركات المسجلة أن تستخدم فلاحاً مديناً.

ويستدل من هذه البنود بوضوح كبير على أن المشرع البريطاني والمشرع العراقي اللذين كانا متحيزين جداً ضد الفلاحين وكانا قد وضعا نصب عينيهما مصلحة الإقطاعي وكبار الملاكين وأغنياء الريف واستهدفا تحقيق ما يلي:

* تعزيز المواقع الاقتصادية والاجتماعية للشيوخ والأغوات المستحوذين على النسبة الكبرى من الأراضي الزراعية في العراق وتجليات ذلك على الواقع والحياة السياسية العراقية وتأمين هذه الهيمنة في مراكز أساسية لهم في مجلس النواب والأعيان والحكومة ولأبنائهم في دوائر الدولة ومراكزها الحساسة. ومن هنا ازداد عدد ووزن وتأثير هؤلاء الشيوخ والأغوات من أصحاب الأراضي الزراعية في مجلس النواب العراقي وفي مجلس الأعيان، وبشكل خاص بعد دحر حركة مايس عام ١٩٤١ (٢٩٩).

* تطبيق بعض خصائص نظام القنانة على الفلاح العراقي ومنح الفئات المستغلة إمكانية استغلال الفلاح وأفراد عائلته استغلالاً بشعاً وطوال حياتهم، إذ كان الفلاحون العراقيون عموماً مدينين للإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية.

* منع الفلاحين من الهجرة إلى المدينة وحرمانهم من إمكانية الحصول على عمل فيها بحجة الديون الممتازة التي بذمتهم.

(٢٩٩) بطاطو، حنا. العراق. مصدر سابق. ص ١٣٠. الجزء الأول من الكتاب القيم للأستاذ حنا بطاطو يمنح القارئ صورة دقيقة وأمينة عن دور المشايخ وملاكي الأراضي الزراعية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق وعن دور الحكم الملكي والأرستقراطية الحاكمة في تعزيز مواقع شيوخ العشائر وملاكي الأراضي الزراعية في الحياة السياسية العراقية وعن دور الدولة في تعزيز علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية في الريف العراقي لا من خلال تطبيق قانون اللزمة رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ والقوانين التالية له فحسب، بل وعبر سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية أيضاً.

* منع الفلاحين من المطالبة بحقوقهم المشروعة، إذ أنهم كانوا يتعرضون إلى الاضطهاد والمطاردة والسجن بسبب عجزهم عن دفع الديون أو مراجعتهم لدوائر الدولة للمطالبة بحقوقهم في تلك الأراضي.

* الحفاظ على العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية التي كانت تتطلب عموماً المزيد من الأيدي العاملة الفلاحية، خاصة وأن الإقطاعيين كانوا لا يسعون إلى توظيف الريع العقاري المتحقق لهم في الزراعة، بل كان يصرف على أغراضهم الاستهلاكية البذخية في المدينة وفي خارج البلاد.

* وكانت الهجرة الفلاحية إلى المدينة قد وضعت الدولة أمام مشكلة جديدة فرضت عليها التوجه صوب سياسة التصنيع التي كانت تتصدى لها الفئة الإقطاعية والبرجوازية التجارية الكبيرة بالنسبة إلى ظروف العراق حينذاك، ولكنها ببطء شديد.

وكانت من نتائج هذا التوزيع غير العقلاني وغير العادل للأرض أن تفاقمت في البلاد حالة الاستقطاب في توزيع الأراضي لصالح عوائل أو شيوخ وأغوات معينين وحرمان عشرات ألآلاف من العوائل العراقية من الأرض الزراعية. ويورد الأستاذ حنا بطاطو جداولاً وأرقاماً ناطقة لا تحتاج إلى شرح بشأن هذه الحالة. ويمكن هنا إيراد الجدول التالي:

جدول ٨

يوضح أكبر ملاكي الأراضي في العراق في سنة ١٩٥٨

أو المالكين لأكثر من ١٠٠٠٠٠ دونم من الأرض الزراعية

الاسم	التشريحة أو الطبقة بغض النظر عن ملكية الأرض	العشيرة	المساحة المملوكة بالدونم	اللواء
أحمد عجيل الياور	شيخ أعلى	شمّر	٢٩٥٥٠٩	الموصل وبغداد
محمد حبيب الأمير(ب)	شيخ أعلى	ربيعة	٢٠٦٤٧٣	الكوت
بلاسم محمد الياسين	شيخ	مياج (ج)	١٩٩٨٢٦	الكوت
علي حبيب الأمير	شيخ	ربيعة	١٩٦٠٢٠	الكوت
حسن الخيون القصاب	شيخ	السراي	١٣٦١٩٥	الكوت
نايف الجريان	شيخ	البو سلطان	١٠٨٠٧٤	الحلة
عبدالهادي الجلبي	تاجر	–	١٠٤١٥٨	بغداد

المصدر: بطاطو، حنا. العراق. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٧٠.

(أ) لم يتضمن هذا الجدول أسماء عدد غير قليل ممن كانت تتجاوز مساحات الأراضي التي تحت تصرفهم عن ١٠٠٠٠٠ دونم ومنهم موحان الخير الله شيخ عشيرة الشويلات مثلا ولا أولئك الذين تراوحت مساحات الأراضي التي تحت تصرفهم بين ٥٠٠٠٠ – ١٠٠٠٠٠ دونم. (ب) والد زوجة

الوصي على العرش وولي العهد عبد الإله بن علي، وشقيق علي الحبيب الأمير الوارد اسمه في أعلاه.
(ج) فرع من عشيرة ربيعة.

ولكن صورة توزيع الأراضي تبدو أكثر وضوحاً عند معرفتنا لتلك العوائل التي كانت تزيد مساحة الأراضي الزراعية التي بحوزتهم في جميع أرجاء العراق والتي تجسد طبيعة العلاقات الإنتاجية التي سادت الريف والمجتمع العراقي في الفترة التي نحن بصددها حتى سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨.

ولأهمية هذا الجدول الذي ورد بتفاصيل مهمة عند الأستاذ حنا بطاطو نعيد نشره بتصرف غير مخل بالأصل ليوضح حجم الظلم وعمليات الانتزاع التي كانت مستمرة حينذاك للأراضي الزراعية من صغار الفلاحين وفقراء الريف والاستغلال الذي تعرض له الفلاحون في العهد الملكي.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن هذا الجدول يوضح حقيقة التشابك بين طبيعة السلطة القائمة والفئات الاجتماعية المالكة للأرض الزراعية والحاكمة في آن واحد. وكانت العائلة المالكة التي جاءت إلى العراق وهي لا تملك أرضاً زراعية، تحولت في فترة وجيزة إلى إحدى العوائل الإقطاعية المالكة لأخصب وأوسع الأراضي الزراعية في القطر، فقد استحوذت على مساحة بلغت ١٧٧٠٠٠ دونماً في كل من بغداد والكوت(٣٠٠)، أو ما يعادل ٤٤٢٥٠ هكتارا من أكثر الأراضي خصوبة وأكثرها قرباً من مصادر المياه والتي تحقق ريعاً تفاضلياً عالياً، إلى جانب الريع العقاري.
قارن: بطاطو، حنا. العراق. مصدر سابق. ص٨١-٨٦ .(*) المساحة المملوكة بالدونم.

(٣٠٠) الدونم الواحد يساوي ٢٥٠٠ متر مربع، أي ربع هكتار.

جدول ٩
يوضح العائلات الرئيسية المالكة للأراضي الزراعية عام ١٩٥٨
أو العائلات التي تملك أكثر من ٣٠٠٠٠ دونم (أ)

اللواء	اسم العائلة	الطبقة أو الشريحة أو المهنة خارجاً عن ملكية الأرض	العشيرة	المساحة/ الدونم (*)
السليمانية وديالى وكركوك	جاف بيك زادة	رؤساء عشائر وسادة ونواب.(أ)	جاف(ب)	٥٣٩٣٣٣
الكوت	الأمير	مشايخ عشائر...(ج)	ربيعة	٤٤٢٠٦٦
الموصل	الباور	مشايخ عشائر، نائب واحد.	شمّر	٣٤٦٧٤٧
الكوت	الياسين	مشايخ عشائر، نائب واحد.	مياح(د)	٣٤٤١٦٨
الموصل وبغداد والديلم	الفرحان	مشايخ عشائر، نائب واحد.	شمّر(هـ)	٣١٠٣١٤
الكوت	القصاب	مشايخ عشائر.	السراي	٢٦١٩٢٤
الكوت، البصرة، الحلة، موصل	السعدون	مشايخ عشائر،(و)	–	٢١٩٧٦٥
كركوك	رستم محمد كاكائي	سادة من طائفة الكاكائي الدينية	–	١٩١٠٣٩
الحلة والكوت	الجربان	مشايخ عشائر، نواب،(ز)	البو سلطان	١٨٣٧٢٢
بغداد والكوت	العائلة المالكة	"سادة".	–	١٧٧٠٠٠
كركوك وديالى	الطالباني	مشايخ الطريقة القادرية، نواب.	أقارب	١٣٧١٦٣
بغداد وديالى	سهيل النجم	مشايخ عشائر، نائب واحد.	بنو تميم	١٢٥٥٠٢
الديوانية	أبو طبيخ	سادة عشائريون نائب وعين.	–	١٢٤٤٩٦
الديوانية	آل مكوطر	سادة عشائريون، نواب.	–	١١٧٨٣٩
بغداد وديالى	الجلبي	تجار، وزراء، نواب.	–	١٠٨٨١٠
الكوت، بغداد، وديالى	المخضيري	تجار، أصحاب سفن، نواب.	–	١٠٠١٥٩
ديالى وبغداد	آل جميل	سادة وعلماء دين، وزير وعين.	–	٩٢١٦٦
موصل وبغداد	خضير	مشايخ عشائر	جحيش	٨٤٥٩٢

يتبع

اللواء	اسم العائلة	الطبقة أو الشريحة أو المهنة خارجاً عن ملكية الأرض	العشيرة	المساحة/ الدونم
الحلة والديوانية	دانييل (ساسون)	ملتزمو جباية ضرائب أصلا، نواب.	–	٤٣٤٩٠
الكوت والمنتفق	الزريجي	مشايخ عشائر.	ربيعة	٤٢٨٠٦
كركوك	أحمد خانقة	سادة ومشايخ طريقة النقشبندية، نائب.	–	٤٢٣٥١
الموصل	كشمولة	تجار اغنام، موظفون، نائب واحد.	–	٤٢١٧٨
أربيل	ميران بن قادر	زعماء عشائريون، نواب.	فرع من خوشناو	٤١٥٨٤
الديوانية	آل عبد العباس	مشايخ عشائر، نائب واحد.	بنو زريج	٤٠٥٥٥
الحلة	آل الهيمص	مشايخ عشائر، نائب واحد.	البو سلطان	٤٠٤٣٩
الموصل	حديد	تجار، وزير واحد، نواب.	–	٣٩٩٦٦
الموصل	أغوات	تجار اغنام، حكام، نائب واحد.	–	٣٩٥٠٩
الديوانية	آل حسن	مشايخ عشائر، نائب واحد.	بنو زريج	٣٨٧٤٥
الديوانية	عبدالعزيز عبدالحسين	سادة عشائريون.	–	٣٧٨٢١
الحلة	البراك	مشايخ عشائر، وزراء، نواب.	البو سلطان	٣٥٢٩٩
الحلة	الشرفاء	سادة عشائريون، نواب.	–	٣٣٣٥٢
المنتفك	الخيرالله والسعدون	سادة عشائريون، رئيس ووزراء، نواب.	شويلات والسعدون	٣٠٠٠٠٠
–	المجموع(ح)	٥٠ عائلة	–	٥٧٥٧٣٥٤

اللواء	اسم العائلة	الطبقة أو الشريحة أو المهنة خارجاً عن ملكية الأرض	العشيرة	المساحة/ الدونم
كركوك، ديالى، والحلة	بابان	حكام سابقون للسليمانية(ه)	–	٨١٣٥٣
السليمانية	الحفيد البرزنجي	سادة ومشايخ طريقة القادرية	–	٧١٧١٦
الديوانية	الصكب	مشايخ عشائر، نائب واحد.	السعيد البو سلطان	٧٠٢٩٦
الموصل وبغداد	الشلال	مشايخ عشائر، نائب واحد.	شمّر	٦٢٣٦٣
ديالى	الدامرجي	تجار، نائب واحد.	–	٦١٠٦٨
الموصل وبغداد	الجادر	تجار، نائب واحد.	–	٥٩٣٤٠
الحلة والديوانية	المرجان	مقاولون وملاك عقارات.	–	٥٨٧٦٤
الديوانية	عطية، الغضبان	مشايخ عشائر، نواب	الحميدات	٥٦٤٤٧
ديالى	الخيزران	مشايخ عشائر، نائب واحد.	عزة	٥٥٧٢٧
ديالى وبغداد وكركوك	الدهوي	تجار، نائب واحد.	–	٥٤٨٣٩
بغداد	الباججي	تجار، وزراء، رئيساً وزرا، نواب.	–	٥٤٥٨٨
الموصل	شمدين اغا	زعماء شبه عشائرين، نواب، وزير	سليفاني	٥٣٠٤٠
الموصل	صابونجي	تجار، نواب.	–	٥٢٩٤٥
أربيل	أحمد باشا	زعماء عشائريون، نواب.	دزني	٥٢٣٥٠
الديوانية	الشهد	مشايخ عشائر، نائب واحد.	بدير	٤٩٥٦٠
الموصل	ناصر ميرزا	مشايخ يزيديون.	–	٤٧٣٥٨
الديوانية	الشعلان السلمان	مشايخ عشائر، نواب.	خزاعل	٤٦٩٥٩
العمارة	غلام رضا خان	سادة، عائلة حاكم.	ينتمون الى ربيعة	٤٣٧٤١

(أ) السادة هم الذين يدعون الانحدار من سلالة الرسول محمد بن عبد الله.
(ب) الكثير من أراضيهم كان من الأراضي المروية بالأمطار (بعلية أو ديمية) وهي ليست بغنى الأراضي المروية اصطناعياً كأراضي الأمير مثلا في الجنوب، أو الأراضي التي تروى سيحاً.
(ج) كان رأس العائلة والد زوجة ولي العهد عبد الإله، وهم مشايخ عشائر، وكان لهم وزير واحد وعين واحد.
(د) المياح جزء من عشيرة ربيعة، وكذلك السراي.
(ه) الفرحان هم من أبناء عم الياور.
(و) السعدون كانوا في القرن التاسع عشر والقرون التي سبقته زعماء تحالف والمنتفق. وهذه المساحات لا تشمل ملكيتهم للأرض في أرضي والمنتفق الواردة في نهاية هذا الجدول.
(ز) كان رأس العائلة والد زوجة رئيس الوزراء السابق صالح جبر.
(ح) وهذه المساحة تعادل ٧،١٧ ٪ من مجموع الحيازات الخاصة من الأراضي الزراعية.
ملاحظة: تجدر هنا الإشارة إلى أن هذا الجدول قد اقتصر على ملكية الأراضي المفوضة بالطابو واللزمة، ولكنها لم تتضمن ملكيات الأوقاف الكبيرة التي تملكها عائلة الكيلاني وغيرها من العوائل العراقية، كما لم تتضمن أسماء العوائل التي كانت تتصرف بمساحات واسعة جدا من أراضي لواء العمارة حينذاك وكأنها جزء من ملكيتها. (قارن في هذا الصدد: الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية. مصدر سابق. ص١٧٩.

ومن هذا الجدول يتبين أن هناك ٤٩ عائلة عراقية من مختلف القوميات والأديان والطوائف عرب وكرد وتركمان، مسلمين ويهود وأيزيدية (في ما عدا الآراميين أو المسيحيين)، كانت تمتلك بالطابو واللزمة مساحة من الأرض قدرها حوالي ٥٧٥٧٣٥٤ دونماً أو متوسط ملكية كل عائلة بلغ ١١٥١٤٧ دونماً (٢٨٧٨٧ هكتاراً)، وهي عموما من أكثر الأراضي خصوبة، في حين كانت نسبة عالية من العوائل محرومة من أرض زراعية.

وكان هذا الواقع الطبقي في الريف العراقي يتجلى في التباين الكبير جدا والفجوة المتسعة باستمرار من مستوى دخول ومستوى حياة ومعيشة العوائل الفلاحية والعوائل الإقطاعية وكبار ملاك الأراضي الزراعية والعقار، كما انعكس ذلك على حياة المدينة وعلى ما يمكن أن يوجه لأغراض التنمية الاقتصادية، إذ أن حياة البذخ الإقطاعي كانت تعيق توجيه الريع المتحقق في الريف لصالح تنمية اقتصاديات الريف أو اقتصاديات المدينة. وجدير بالإشارة إلى أن ٢٠٪ من هذه العوائل العراقية كانت عوائل كردية أو كردستانية، كما يلاحظ ذلك من الجدول السابق.

٢- الصناعة

وضعت الحكومات العراقية المتعاقبة في الفترة بين انتهاء الانتداب ونشوب الحرب العالمية الثانية عدداً من البرامج الاقتصادية التي ادعت توجيه الموارد المالية المتأتية من استخراج وتصدير النفط

الخام صوب إقامة بعض المشاريع الاقتصادية الخاصة بالبنية التحتية والخدمات الاجتماعية المختلفة. ورغم مرور السنين لم تستطع إنجاز العديد من تلك المشاريع، رغم قلتها، بسبب عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة وهادفة إلى تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، وبسبب التبدلات الوزارية المتتالية والمتسارعة وغياب الاستقرار السياسي الذي ساد هذه الفترة بسبب سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة والتدخلات الفظة للحكومة البريطانية في شؤون العراق الداخلية وسياسته الخارجية. وشمل هذا الواقع كردستان العراق أيضاً. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية سار الوضع على المنوال الذي سبق نشوب الحرب، ولم يحصل شيء يذكر في هذا المجال. فكل الموارد المالية التي صرفت على البرامج الحكومية وسياساتها الاقتصادية والخدمية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٧حتى نهاية عام ١٩٥٠ بلغت ٣٥,٥ مليون دينار عراقي وزعت على النحو التالي:

جدول ١٠

توزيع مصروفات البرامج العراقية على القطاعات المختلفة بين ١٩٢٧-١٩٥٠

المجال	المبلغ المصروف مليون د.ع	التوزيع النسبي ٪
الجيش	٨,٨	٢٤,٩
البناء	٤,٦	١٣,١
الشؤون البلدية	٦,٠	١٧,٠
الري	٨,٨	٢٤,٩
السدود والشوارع	٥,٣	١٥,٠
الصناعة	١,٨	٥,١
الإجمالي	٣٥,٣	١٠٠,٠

المصدر: قارن: العبيدي، خليل د. حول بعض مسائل التصنيع في العراق. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين ١٩٦٥ . ص ٣٧.

ومنه يبدو بوضوح مدى ضآلة المبالغ الموجهة لأغراض التنمية من جهة وضآلة المبالغ الموجهة لأغراض التصنيع من جهة ثانية. كما لم تكن حصة كردستان من هذا المبلغ كبيرة، في ما عدا تلك المبالغ التي وجهت لتزويد الجيش بما هو ضروري لكسبه وتعزيز قدراته القتالية والتسليحية لضرب الحركات النضالية للقوى السياسية الوطنية في كردستان، إذ استحوذ الجيش على ربع المبالغ التي صرفت من جانب الدولة في ميزانياتها الاعتيادية حينذاك.

ومنذ تأسيس مجلس الإعمار في عام ١٩٥٠/١٩٥١، وفيما بعد وزارة الأعمار، بدأت تتوضح بعض معالم السياسة الاقتصادية للحكومة العراقية والتي تركزت على عدد من الاتجاهات، ومنها:

١- تخصيص نسبة قدرها ٧٠ ٪ من موارد النفط المالية لأغراض إقامة المشاريع الاقتصادية

والاجتماعية في العراق، أي لأغراض التنمية.

٢- إقامة مشاريع الري والبزل والسدود والمشاريع الصناعية الحكومية وغيرها في مختلف مناطق البلاد.

٣- التركيز في القطاع الصناعي على المشاريع الصناعية الاستهلاكية، سواء التي تستخدم مواد أولية عراقية أو الصناعة التجميعية التي تعتمد على السلع نصف المصنعة المستوردة من الخارج.

٤- تنشيط القطاع الصناعي الخاص وتشجيعه على الاستثمار في الصناعة وإقامة مشاريع مختلطة، حكومية وخاصة.

٥- زيادة تخصيصات المصرف الصناعي لتأمين تقديم القروض المالية لأغراض التنمية الصناعية.

٦- البدء بإقامة المدارس المهنية وتشجيع الدراسات المهنية والفنية.

٧- الاعتماد على الشركات الصناعية والتجارية البريطانية على نحو خاص في إقامة المشاريع الصناعية العراقية أو غيرهما من المشاريع الاقتصادية والاعتماد في ذلك على الخبراء البريطانيين وغيرهم ممن عينوا مستشارين في مختلف الهيئات الفنية في مجلس ووزارة الإعمار.

وفي فترة الحكم الملكي قامت الحكومات العراقية المتعاقبة بوضع أربعة برامج اقتصادية بين ١٩٥١ و١٩٦٠. بلغت تخصيصات هذه البرامج على النحو التالي على التوالي:

البرنامج الخماسي الأول ٦٥,٥ مليون دينار عراقي.

البرنامج السداسي الأول ١٥٥,٤ مليون د.ع.

البرنامج الخماسي الثاني ٣٠٤,٣ مليون د.ع.

البرنامج السداسي الثاني ٥٠٠,٠ مليون د.ع.

المجموع ١٠٢٥,٢ مليون د. ع.

ولكن ما صرف من هذه المبالغ المخصصة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥١-١٩٥٨ فعليا لم يزد على ٢٣٥,٣ مليون دينار عراقي، أو ما يعادل ٢٢,٩٪ من مجموع التخصيصات. ولم تزد حصة القطاع الصناعي، بما فيها منشآت الطاقة الكهربائية، من المصروف الفعلي عن ٣٠,٩ مليون د.ع. أو ما يعادل ١٣,١ ٪ فقط. وهي نسبة ضئيلة جداً لا تقارن بحاجات العراق الضرورية. ولم تكن حصة الشمال، ولكن بشكل خاص كردستان، سوى مبلغاً محدوداً منه وجه لإقامة بعض المشاريع الصناعية مثل مصنع الأسمنت في سرجنار الذي انتهى العمل به في عام ١٩٥٧ وبرأسمال قدره ٢,٩ مليون د.ع. تقريباً وبطاقة إنتاجية قدرها ٣٥٠ طنً السمنت يومياً. كما بدأ العمل بتنفيذ مشروع مصنع السجاير في السليمانية في عام ١٩٥٨ وبكلفة قدرها ١,٤ مليون د.ع. والذي أنجز في عام ١٩٦٠، إضافة إلى مشروع أبو دبس (دوبيز بالأصل) بكركوك لإنتاج الطاقة الكهربائية لعموم المنطقة الشمالية، بما فيها كردستان العراق، والذي بدأ العمل به في عام ١٩٥٧ وانتهى في عام ١٩٥٩. وكانت هذه البرامج تتضمن إقامة مشروعات أخرى لم تنفذ في حينها ومنها مشروع سكر السليمانية ومشروعي استخراج الكبريت والغاز الطبيعي في كركوك. ومنه يتبين مدى ضآلة المشاريع الصناعية

التي أقيمت في كردستان خلال تلك الفترة، وأقل من ذلك المدارس المهنية والفنية التي أقيمت، أو الطلبة الكرد الذين قبلوا في المدارس المهنية والفنية في بغداد. وكان مشروع سد دوكان القريب من السليمانية من أكبر المشاريع المهمة التي أقيمت في السليمانية. ولم تحظ مدن أخرى مثل أربيل ودهوك وغيرها من المدن الكردستانية بأية عناية تذكر من حيث إقامة المشاريع الحكومية فيها خلال الفترة موضوع البحث.

وإذا ألقينا نظرة على مجموع المشاريع الصناعية الموجودة في العراق في عام ١٩٦٠، أي مع نهاية البرنامج الذي وضعته آخر حكومة ملكية قبل سقوط النظام الملكي في عام ١٩٥٨ وواصلت حكومة الجمهورية الجديدة تنفيذه، سنجد الواقع التالي:

جدول ١١

التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية القائمة في العراق

وعدد العاملين حتى نهاية عام ١٩٦٠ (عدا المنشآت النفطية)

مدينة	عدد المنشآت	توزيعها النسبي	عدد العاملين نسمة	توزيعها النسبي	عدد السكان نسمة	توزيعهم النسبي
بغداد	٥٠٩	٤١,٣	٤٣٢٠٣	٤٦,٦	١٣٠٦٦٠٤	٢١,٠
البصرة	١٩٠	١٥,٤	١٥٠٨١	١٦,٢	٥٠٢٨٨٤	٨,١
الدليم	١٨	١,٥	٩٤٢	١,٠	٢٣٤٢٦٠	٣,٨
الديوانية	٣٨	٣,١	٢٥٢٦	٢,٧	٥٠٧٥٤٨	٨,٢
المنتفك	٢٥	٢,٠	١٤٤٠	١,٦	٤٥٥٦٤٤	٧,٣
العمارة	٢١	١,٧	١٩٢٩	٢,١	٣٢٩٦٤٧	٥,٣
الكوت	٢٥	٢,٠	١٣٤٠	١,٤	٢٩٠٠٧٠	٤,٦
ديالى	٣٢	٢,٦	١٩١٧	٢,١	٣٢٩٨١٣	٥,٣
الحلة	١٠٤	٨,٤	٣٨٩٥	٤,٢	٣٥٣٦١٤	٥,٧
كربلاء	٥٣	٤,٣	١٧٥٢	١,٩	٢١٧٠١٥	٣,٦
الموصل	١١٤	٩,٣	١٠١٧٥	١١,٠	٧١٧٥٠٠	١١,٦
أربيل	٢٧	٢,٢	١٤٣٨	١,٦	٢٧٢٥٢٦	٤,٤
السليمانية	٣٥	٢,٨	٤٢٨٤	٤,٦	٢٩٩٩٧٨	٤,٨
كركوك	٤٢	٣,٤	٢٨٣٧	٣,٠	٣٨٨٩١٢	٦,٣
الإجمالي	١٢٣٣	١٠٠,٠	٩٢٧٥٩	١٠٠,٠	٦٢٠٦٠١٧	١٠٠,٠

قارن: البغدادي، د. مجيد حسن، حول تغيرات الهيكل الإقليمي في العراق. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٧. ص٤٢.

ومنه يستدل بوضوح على التشوه في بنية التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية وعدد العاملين في العراق بالمقارنة مع عدد النفوس في الألوية العراقية المختلفة، حيث سيطرت بغداد العاصمة على حصة الأسد، إذ بلغت نسبتها ٤١,٣٪ من المنشآت و ٤٦,٦٪ من العاملين، في حين شكل سكانها ٢١,٠ ٪ من إجمالي سكان العراق، وإذا ما أخذت بغداد والبصرة والموصل، وهي المدن الرئيسية في عدد السكان والمنشآت والعاملين لوجدنا أنها استولت على ٦٦,٠٪ من المنشآت الصناعية و٧٣,٨٪ من عدد العاملين في الصناعة المحلية غير النفطية، في حين شكل سكان الولايات الثلاث ٤٠,٧٪ من مجموع سكان العراق تقريباً، إذ أن مجموع سكان العراق بلغ ٦٢٧٤٥٧٩ نسمة في عام ١٩٦٠. والفارق هنا هو ٦٨٥٦٢ نسمة، وهم سكان البادية الشمالية والجنوبية والجزيرة(٣٠١). في حين شكل نفوس ١١ لواءاً من ألوية العراق الباقية ٥٩,٣ ٪ من السكان ولكنهم حازوا على ٣٤ ٪ من المنشآت و٢٦,٢ ٪ من الأيدي العاملة في الصناعة غير النفطية.

وتبدو الصورة قاحلة جداً عند الحديث عن الألوية الكردية الثلاث أربيل، السليمانية وكركوك، عدا لواء الموصل، حيث نجد أن نسبة سكانها بلغت، وفق الإحصائية أعلاه، ١٥,٥ ٪، في حين بلغت حصتها من عدد المنشآت الصناعية ٨,٤ ٪ و٩,٢ ٪ من عدد العاملين في الصناعة غير النفطية. ويفترض أن لا ننسى بأن أغلب المشاريع الصناعية في لواء الموصل متمركزة في مدينة الموصل في حين لا يوجد في الأقضية والنواحي الكردية أو الآشورية والكلدانية إلا عدداً ضئيلاً من المنشآت الصناعية.

وإذا ما أخذنا المنشآت الصناعية الحكومية خلال عام ١٩٦٠ لوجدنا أنها بلغت ١٥٨ منشأة، وكان عدد المشتغلين فيها ٢١٩٥٢ شخصاً، استولت بغداد والبصرة والموصل على ٧٥ منشأة، أو ما يعادل ٤٧,٥ ٪، في حين بلغت حصة ١١ لواءاً ٨٣ منشأة أو ما يعادل ٥٢,٥ ٪ لا غير. وبلغت حصة الألوية الكردية الثلاثة سالفة الذكر، ٢٦ منشأة صناعية، أو ما يعادل ١٦,٤ ٪ من مجموع المنشآت في العراق. وكانت نسبة حصتها من عدد العاملين حوالي ٧,٤ ٪ فقط.

٣- قطاع النفط الاستخراجي

عند متابعة واقع قطاع النفط الخام وتطوره يلاحظ الإنسان أن شركات البترول الاحتكارية العالمية التي استحوذت على امتياز التنقيب واستخراج وتصدير النفط الخام في العراق بدأت عملها في استخراج وتصدير النفط الخام العراقي في كركوك منذ عام ١٩٣٤، وفيما بعد بدأ العمل على نفط الموصل ثم نفط البصرة على التوالي، وفي حينها استطاعت تلك الشركات فرض مبلغ مقطوع وضئيل

(٣٠١) البغدادي، د. مجيد حسن، حول تغيرات الهيكل الإقليمي في العراق. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٧. ص٤٢.

جداً يدفع للحكومة العراقية عن كل برميل نفط يستخرج ويصدر لحسابها. وكان المبلغ قد حدد في البداية بأربع شلنات، ثم أمكن جعله أربع شلنات ذهب. وفي عام ١٩٥١ عدلت هذه الاتفاقية بمفعول رجعي ابتداءاً من عام ١٩٥٠ حيث بلغت حصة العراق ٥٠٪ من أرباح استخراج وتصدير النفط الخام العراقي بعد احتساب التكاليف. ومنذ عام ١٩٥٠ بدأ العراق يحقق إيراداً مالياً سنوياً أفضل من السابق، إذ أصبح بمقدوره توظيف تلك العوائد بشكل فعال لصالح عملية التنمية في مختلف أنحاء العراق، ومنها كردستان العراق، التي كان النفط يستخرج من باطنها بنسبة عالية قياساً لآبار النفط الأخرى حينذاك، أي في حقول نفط كركوك، لأول مرة، ومن ثم في حقول الموصل. ولكن ما حصلت عليه كردستان من نفط كركوك كان بعيداً عن المنطق والمعقول. ففي الفترة الواقعة بين ١٩٣١ و١٩٥٨ حقق العراق عوائد مالية يمكن تحديدها وفق الجدول التالي:

جدول ١٢

حصة العراق المالية من إيرادات استخراج وتصدير النفط الخام بالدينار العراقي

السنوات	شركة نفط العراق(*)	شركة نفط الموصل	شركة نفط البصرة	الإجمالي
١٩٢٧	–	–	–	٥٤٤,٦٩١
١٩٢٨	–	–	–	٥٤٤,٦٩١
١٩٢٠	–	–	–	٥٤٤,٦٩١
١٩٣٠	–	–	–	٥٤٤,٦٩١
١٩٣١	٤٠٠,٠٠٠	–	–	٤٠٠,٠٠٠
١٩٣٢	٥٧٨,٠٠٠	–	–	٥٧٨,٠٠٠
١٩٣٣	٥٩٥,٧٧٥	١٤٧,١٢٢	–	٧٤١,٨٩٧
١٩٣٤	٦٠٩,٠٢٠	١٨٧,٦١٧	–	٧٩٦,٦٣٧
١٩٣٥	٦٧٨,٨٣٥	٢٥٠,٦١٦	–	٩٠٩,٤٥١
١٩٣٦	٧٦٢,١٣٥	٣٩٢,٤٥٤	–	١,١٥٤,٥٨٩
١٩٣٧	٩١٤,٨١٠	٣٣٤,٩٨١	–	١,٢٤٩,٧٩١
١٩٣٨	١,٥٦٣,٦٨١	٣٣٠,٠٥٢	–	١,٨٩٣,٧٣٣
١٩٣٩	١,٥١٤,١٩٥	٣٥٤,٠٠٨	٣٥٤,٠٠٨	٢,٢٢٢,٢١١
١٩٤٠	٩٨٤,٧٧٥	٣٩٧,٤٨٢	٣٩٧,٤٨٢	١,٧٧٩,٧٤٠
١٩٤١	٨٣١,٣٧٥	٣٩٧,٤٨٢	٣٩٧,٤٨٢	١,٦٢٦,٥٤٠
١٩٤٢	٨٥٨,٠٦٠	٣٩٧,٤٨٢	٣٩٧,٤٨٢	١,٦٥٣,٠٢٥
١٩٤٣	١,٢٥٦,٥٦٠	٣٩٧,٤٨٢	٣٩٧,٤٨٢	٢,٠٥١,٥٢٥
١٩٤٤	١,٨٤٩,٤٤٠	٣٩٧,٤٨٢	٣٩٧,٤٨٢	٢,٤٤٤,٤٠٥
١٩٤٥	١,٨٠٩,٨٣٤	٣٩٧,٤٨٢	٣٩٧,٤٨٢	٢,٦٠٤,٨٠٠
١٩٤٦	١,٨٩٨,١٤٠	٤٠٧,٥٣٨	٤٠٧,٥٣٨	٢,٧١٣,٢١٦
١٩٤٧	١,٨٨١,٨٨٨	٤٠٧,٥٣٨	٤٠٧,٥٣٨	٢,٦٩٦,٩٦٥
١٩٤٨	١,٣١٥,٤٩٥	٤٠٧,٥٣٨	٤٠٧,٥٣٨	٢,١٣٠,٥٧١
١٩٤٩	٢,٣٠٤,٠٤٠	٤٠٧,٥٣٨	٤٠٧,٥٣٨	٣,١١٩,١١٦
١٩٥٠	٥,٥٠٠,٨٩٥	٥٨٦,٧٦٠	٥٨٦,٧٦٠	٦,٦٧٤,٤١٦
١٩٥١	١٣,٨٨١,٥٣٢	٦٤٥,١٢٠	٥٨٦,٧٦٠	١٥,١١٣,٤١٣
١٩٥٢	٢٨,٩٨٢,٥٠٩	٨٤٨,٦٥٧	٣,٢٩٠,٤٨٠	٣٣,١٢١,٦٤٧
١٩٥٣	٤٤,٠٠٦,٨٤٧	٢,١٠٣,٢٨٥	٣,١٤٨,٠٧١	٥١,٣٥٨,١٥٣
١٩٥٤	٤٦,٩٦٥,٨٥٢	٢,٧٦٧,٦١١	٨,٥٠٧,٧٢١	٥٧,٧١١,٨٥٩

السنوات	شركة نفط العراق	شركة نفط الموصل	شركة نفط البصرة	الإجمالي
١٩٥٥	٥٥,٧٧٨,١٧١	٢,٣٩٠,٤٠٥	١٥,١٩٧,١٠٣	٧٣,٧٤٢,٨٨٦
١٩٥٦	٤٩,١١٠,٧٠٩	١,٣٨١,١٠٧	١٧,٣٥٧,٦٦٢	٦٨,٨٥٨,٧٧٧
١٩٥٧	٢٨,٠٠٢,٩٤٧	٢,٨٨٠,١٦٠	١٩,٥٣٦,٢٢٠	٤٨,٩٢٠,٢٧٥
١٩٥٧(**)	–	–	–	٤٨,٩٤٨,٦٤٣
١٩٥٨	٥٢,٤٩١,٦٢٢	٢,٦١٣,٨١٣	٢٤,٥١٥,٧٦٤	٨٦,٦٤٩,٥٤٨
الإجمالي	٣٤٨,٣٢٦,١٤٢	٢١,٧٧٢,٩٧٠	٩٦,٥٠٨,٨٣٣	٥٢٦,٠٤٤,٥٩٣
م. سنوي	١٢,٤٤٥,٢١٩	٧٧٧,٦٠٦	٣,٤٤٦,٧٤٤	١٦,٩٦٩,١٨٠
٪(***)	٧٤,٦	٤,٧	٢٠,٧	١٠٠,٠٠

قارن: سليمان، حكت سامي. نفط العراق. دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. دمشق. ١٩٥٨. ص١٧٣.

– زين العابدين. د. خالد عبد الحميد، حول دور وإشكالية الدولة وقطاعها الاقتصادي في الصناعة في العراق. رسالة دكتوراه. برلين. كلية الاقتصاد. ١٩٦٦. ملحق رقم ١٠،(*) شركة نفط العراق كانت تعمل في حقول كركوك أساساً.(**) تسلم العراق في ١٥ نيسان/أبريل من عام ١٩٥٧ مبلغاً إضافياً قدره ٤٨,٩٤٨,٦٤٣ ديناراً عراقياً لاستعادة ١ ٪ من أصل الخصم ٢ ٪ الذي كانت تحصل عليه شركات النفط الاحتكارية وفق اتفاقية شباط/فبراير عام ١٩٥٢،(***) التوزيع النسبي لمتوسط الإيرادات السنوية من الشركات الثلاث.

يمكن لمتتبع هذا الجدول تسجيل الملاحظات التالية:(٣٠٢)

(٣٠٢) كانت رؤوس الأموال الموظفة في الشركات الثلاث العاملة في العراق والمملوكة من شركات البترول العالمية موزعة حتى عام ١٩٥٤ على النحو التالي:

الشركة	رأس المال (مليون باون إسترليني)	التوزيع النسبي للأسهم
شركة نفط العراق	١٣,٥	٧٦ ٪
شركة نفط البصرة	١٢,٩	١٢ ٪
شركة نفط الموصل	١٢,٩	١٢ ٪
المجموع	١٠٩,٣	١٠٠ ٪

راجع في هذا الصدد: علاوي، إبراهيم. البترول العراقي والتحرر الوطني. دار الطليعة. بيروت. ١٩٦٧. ص ٨٣.

وكانت الأسهم للشركات الثلاث موزعة على النحو التالي:

١ شركة دارسي – الإنكليزية– الإيرانية (بريطانية) ٢٣,٧٥ ٪

* كانت حصة العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣١- ١٩٥٠ ضئيلة جداً من إيرادات شركة نفط العراق(٣٠٣) وبقية الشركات الأجنبية بسبب أن العراق كان يتسلم مبلغاً ضئيلاً جداً عن كل برميل نفط يصدر إلى خارج العراق لا يزيد على أربع شلنات ذهبية. وعليه كانت الحصة الأساسية من إيرادات النفط الخام تذهب على شكل ريع إلى شركات البترول الأجنبية العاملة في العراق.

- ابتداءاً من عام ١٩٥٠ بدأ العمل وفق الاتفاقية الجديدة القاضية بمناصفة الريع المتحقق من استخراج وتصدير النفط الخام العراقي مع الشركات الأجنبية الثلاث العاملة في العراق، وبالتالي بدأت حصة العراق بالارتفاع الملموس.

* كانت شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق تصدر الأرباح المتحققة لها بالكامل تقريباً إلى خارج العراق، وكانت المبالغ التي يعاد توظيفها من جانب هذه الشركات في قطاع النفط الخام محدودة للغاية.

* كانت العوامل السياسية في المنطقة تلعب دوراً كبيراً في تحديد مقدار الاستخراج والتصدير السنوي. فلو تابعنا الجدول بشكل دقيق سنجد أن الفترة التي أعقبت عام ١٩٥١، أي منذ عام ١٩٥٢ ارتفعت صادرات الشركات النفطية بشكل كبير بحيث بلغت في عام ١٩٥٢ حوالي خمسة أضعاف مقدار الموارد المالية التي تحققت للعراق في عام ١٩٥٠، وبلغ في عام ١٩٥٣ أكثر من سبعة

٢- شركة النفط الفرنسية (فرنسية)	٪ ٢٣,٧٥
٣- شركة النفط الأنكلو سكسونية (هولندية بريطانية)	٪ ٢٣,٧٥
٤- شركة استثمار الشرق الأدنى (نيو جرسي وسوكوني فاكوم (أمريكية)	٪ ٢٣,٧٥
٥- شركة سركيس كلبنكيان أو شركة المساهمة والتوظيف	٪ ٥,٠٠
المجموع	٪١٠٠,٠٠

راجع في هذا الصدد: سليمان، حكمت سامي. نفط العراق. دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. دمشق. ١٠٥٨. ص١٣٥.

(٣٠٣) شركة نفط العراق: تأسست هذه الشركة باسم شركة النفط التركية وحصلت على امتيازها من الدولة العثمانية ثم وافقت عليه الحكومة العراقية وتم التعاقد مع الشركة في عام ١٩٢٥ واستبدل اسم الشركة إلى شركة نفط العراق في عام ١٩٢٩. أصبحت حقول نفط كركوك تحت تصرف هذه الشركة ومساحة واسعة من الأراضي العراقية لأغراض التنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره. وهي التي أسست شركة نفط خانقين في عام ١٩٢٥، وهي التي أقامت مصفى نفط خانقين في عام ١٩٢٧ والذي تحول إلى ملكية الحكومة العراقية في عام ١٩٥١ وفقد عقد بين الشركة والحكومة العراقية، علماً بأن إدارة المصفى استمرت بعملها لصالح الحكومة العراقية .

شركة نفط الموصل: تأسست الشركة في عام ١٩٤١ في حين وقع الامتياز على استخدام الأراضي التي أصبحت تحت تصرفها في عام ١٩٣٢. وكانت فترة العقد ٧٥ سنة.

شركة نفط البصرة : تأسست هذه الشركة مع توقيع عقد الاتفاق على التنقيب عن النفط واستخراجه في عام ١٩٣٨. وكانت فترة العقد ٧٥ سنة.

أضعاف ونصف الضعف. ويمكن أن يتذكر المرء في هذا الصدد معركة تأميم النفط التي خاضتها حكومة الدكتور محمد مصدق ضد شركات النفط الاحتكارية الدولية والتآمر المتواصل الذي نظمته تلك الشركات وحكوماتها لإسقاط حكومة مصدق الشرعية من خلال انقلاب الجنرال زاهدي في ١٩٥٣/٨/١٩ وعودة الشاه محمد رضا بهلوي إلى طهران في ١٩٥٣/٨/٢٢ وإلغاء قرارات التأميم والإصلاح الاقتصادي في إيران، إضافة على ملاحقة واعتقال عدد كبير من الشيوعيين والديمقراطيين وأنصار مصدق وقتل عدد غير قليل منهم، ومن بينهم وزير الخارجية الدكتور حسين فاطمي(٣٠٤). وخلال هذه المعركة خفض إنتاج النفط في إيران وجرى التعويض عنه بنفط العراق. وفي ضوء هذه المعركة استطاع العراق تحقيق المناصفة في عوائد النفط الخام، إذ خشيت تلك الشركات مطالبة الشعب العراقي بالتأميم أيضا.

* ورغم توفر عوائد مالية كبيرة للخزينة العراقية من نفط البصرة وأقل كثيراً من عوائد نفط الموصل، إضافة إلى الإيراد الأعلى من نفط كركوك، فأن الحكومات العراقية المتعاقبة لم توجه من أجل إعمار إقليم كردستان العراق من عوائد نفط كركوك والموصل إلا النزر اليسير الذي لا يتجاوب مع حاجة الإقليم وموارده النفطي ولا مع إمكانيات تنميته. كما لم يوجه مجلس الإعمار ووزارة الإعمار أي جهد حقيقي لتنمية إقليم كردستان واستثمار عوائد نفطه بشكل فعلي مناسب. لم يكن توظيف موارد مالية في الصناعات النفطية والبتروكيمياوية في كركوك سيعود بالنفع على هذا اللواء أو المدينة فحسب، بل كان سيعم العراق أيضاً. ولكن ضيق أفق المسؤولين وموقف الشركات البترولية الدولية حالا دون ذلك.

- إن النسبة الضئيلة من العوائد المالية التي وجهت للمنطقة الشمالية، وبضمنها كردستان العراق، تركزت في مشاريع أقيمت في مدينة الموصل، وأهملت تماماً المدن الرئيسية في إقليم كردستان، وكذلك الأقضية الكردية المرتبطة بلواء الموصل حينذاك.

- وفي ما عدا ذلك فأن ظاهرة التمييز إزاء الكرد لوحظت على موقف شركتي نفط كركوك والموصل، بتأثير السياسة الشوفينية للحكومة العراقية، إذ أنها امتنعت عملياً عن توظيف الكرد بنسبة مناسبة تتجاوب مع عدد السكان في المنطقة. ولم يشمل هذا الموقف العمال في شركتي نفط كركوك والموصل فحسب، بل كذلك المهندسين والفنيين والإداريين من مختلف المستويات، إذ كان العدد قليلاً جداً بالقياس إلى المشتغلين العرب والآشوريين والأرمن والكلدان والتركمان. وإذا كان للإقليم العربي من العراق حصة من النفط الخام المستخرج من حقول كركوك والموصل باعتبار المنطقة كلها دولة واحدة، فأن من حق إقليم كردستان العراق حصة في نفط البصرة أيضاً باعتباره في إطار

---

(304) Ebert، G.، Fürtig، H.، Müller، H. G. Die Islamische Republik Iran. Akademie Verlag. Berlin. 1987. S. 45.

دولة واحدة، وهو الذي لم يحصل، بل كان الاستغلال عموماً وحيد الجانب وفي غير صالح الكرد والمجتمع الكردستاني، رغم أنه لم يكن دوماً في صالح العرب وبقية القوميات في العراق، بل كان في صالح الحكام والفئات المستغلة والميسورة في العاصمة بغداد بشكل خاص.

– ومن هنا يتبين أن شركات النفط الأجنبية والحكومات العراقية المتعاقبة في العهد الملكي قد استنزفت الكثير من مورد النفط الكردستاني دون أن تساهم في إعمار وتطوير الإقليم، كما أن تلك العوائد قد استخدمت بصورة غير عقلانية بالنسبة إلى بقية مناطق العراق، في ما عدا بعض التوظيفات التي وجهت لبعض المدن الكبيرة.

ويستدل من الجدول السابق على أن الحكومة العراقية حققت من شركة نفط العراق (حقول كركوك) خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣١–١٩٥٨ مبلغاً قدره ٣٤٨,٣٢٦,١٤٢ ديناراً عراقياً، أي بمعدل سنوي قدره ١٢,٤٤٠,٢١٩ ديناراً عراقياً. كما حققت إيرادات من شركة نفط الموصل بلغت خلال نفس الفترة ٢١,٧٧٢,٩٧٠ ديناراً عراقياً أو بمعدل سنوي قدره ٧٧٧,٦٠٦ دنانير عراقية. وبالتالي فأن كردستان العراق (حقول شركتي كركوك والموصل) منحت من نفطها عوائد مالية بلغت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣١ – ١٩٥٨ مبلغاً قدره ٣٧٠,٠٠٩,١١٢ ديناراً عراقياً، أو متوسط سنوي قدره ١٣,٢١٧,٨٢٦ ديناراً عراقياً، وهذا يعني إن نسبة عوائد العراق من نفط كركوك والموصل بلغت ٧٩,٣ ٪ من إجمالي عوائد العراق خلال الفترة المذكورة، وساهمت حقول البصرة ببقية إيرادات النفط الخام المصدر. إذ بلغت عوائد شركة نفط البصرة خلال ذات الفترة المذكورة ٩٦,٥٠٨,٨٣٣ ديناراً عراقياً، أي بمعدل سنوي قدره ٣,٤٦٤,٧٤٤ ديناراً عراقياً.

ولكن العراق حصل على عوائد ثابتة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٧–١٩٣٠ أولاً، كما حصلت على مبلغ قدره ٤٨,٩ مليون د دينار عراقي في عام ١٩٥٧ ثانياً، وبالتالي فأن إجمالي المبالغ المخصصة كانت على النحو التالي:

الإيرادات المالية لشركات النفط الأجنبية في العراق للفترة ١٩٢٧–١٩٥٨

إيرادات نفط كركوك والموصل وخانقين ٤١٧,٢ مليون دينار عراقي

إيرادات نفط البصرة خلال نفس الفترة ١٠٨,٩ مليون دينار عراقي

المجموع[٣٠٥] ٥٢٦,١ مليون دينار عراقي

(٣٠٥) عند تحويل هذه المبالغ الى دولارات أمريكية وفق أسعارها حينذاك ستكون النتائج كما يلي:

إيرادات نفط كركوك والموصل وخانقين	١,١٦٨,٢ مليون دولار أمريكي تقريباً
إيرادات نفط البصرة	٣٠٤,٩ مليون دولار أمريكي تقريباً
المجموع	١,٤٧٣,١ مليون دولار أمريكي تقريباً

ولكن لم تستفد كردستان العراق عملياً من إيرادات شركتي نفط كركوك والموصل إلا بجزء ضئيل جداً. وانعكس ذلك في مشاريع التنمية المحدودة جداً وفي التغيرات البطيئة والضئيلة التي طرأت على حياة الشعب الكردي وبقية سكان الإقليم، وخاصة الكادحين منهم في المدينة والريف أو في مجال تشغيل الأيدي العاملة. وكان هذا الواقع أحد أهم الأسباب الكامنة وراء وقوف الشعب الكردي ضد الحكومات الملكية المتعاقبة، إذ كلما كان يطالب بحقوقه المشروعة، كانت تتوجه له بالحديد والنار لقمع نضالاته وكسر شوكته ورفض مطالبه. وكانت تستخدم لهذا الغرض بعض العشائر الموالية للحكومة وبعض المثقفين الكرد الذين وقفوا إلى جانبها ضد الشعب الكردي أو ساهموا في الحكومات التي كانت تضطهد هذا الشعب. ولا شك في أن مناطق أخرى من العراق لم تحظ بعناية الحكومات الملكية المتعاقبة، كما هو حال ألوية العمارة والمنتفق والديوانية أو كربلاء والحلة والمدن التابعة لها إدارياً على سبيل المثال لا الحصر.

ولا بد من الإشارة إلى أن شركات النفط الاحتكارية هي التي قامت ببناء مصافي النفط في الإقليم الكردستاني من العراق في العهد الملكي ثم انتقلت ملكيتها إلى الحكومة العراقية، إذ وجدت في كردستان المصافي التالية:

١– مصفى نفط خانقين الذي بني في الوند في عام ١٩٢٧ .

٢– مصفى شركة النفط العراقية الذي أنشئ في منطقة بابا كركر في كركوك.

٣– مصفى القير في القيارة جنوب الموصل.

٤– أما المصافي الأخرى فقد أقامتها الحكومة العراقية في هذه الفترة وكانت في المنطقة العربية وهي مصفى الدورة ومصفى المفتية في البصرة.

ومن المفيد الإشارة إلى أن إقليم كردستان العراق لم يستفد كثيراً حتى من البنك الصناعي الذي أسسته الحكومة العراقية ليلعب دوره في تأمين القروض المناسبة للمستثمرين في القطاع الصناعي في مختلف محافظات العراق. فالمعلومات المتوفرة لدينا تشير إلى الواقع التالي:

قدم المصرف الصناعي العراقي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٩–١٩٥٨ قروضاً مالية للشركات الصناعية بلغ مجموعها ٦,٨٢٥,٩٠٠ ديناراً عراقياً. وكانت حصة المنطقة الشمالية، ومنها كردستان، من هذه القروض ٢٣٤,٧٣٩ دينار عراقي[٣٠٦]، أي بنسبة قدرها ٣,٤٪ من إجمالي القروض. وعلينا أن نشير هنا إلى أن النسبة الطاغية من هذه القروض ذهبت إلى الشركات الصناعية في مدينة الموصل مباشرة، في حين لم تكن حصة إقليم كردستان سوى النزر اليسير من هذه النسبة

(٣٠٦) حمودي، عبد الرسول د. بعض مشكلات الإدارة والتمويل في قطاع الدولة الصناعي في العراق. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٨. الجدول رقم ٨ والجدول رقم ١٠.

الضئيلة أصلاً الموجهة إلى المنطقة.

إن مستوى وإشكاليات التخلف في القطاع الصناعي في كردستان العراق، وبسبب من سياسات الدولة المركزية وندرة الجهود التنموية التي بذلت للنهوض بهذه المنطقة ضمن مواجهة التخلف العام في العراق، قادت إلى بقاء مستوى التخلف كبيراً في كردستان العراق، وخاصة في القطاع الصناعي، في ما عدا بعض التقدم المحدود في المدن الرئيسية، مثل بغداد والبصرة والموصل، وانعكس ذلك سلبياً على الواقع الاجتماعي فيها أيضاً.

الفصل السادس:

الواقع الطبقي والاجتماعي في كردستان العراق الملكي

١- البنية الاجتماعية (الطبقية)

شخص بليخانوف في كتاباته التحليلية العلاقة الجدلية بين البنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية لهذا البلد أو ذاك، أي بين طبيعة علاقات الإنتاج السائدة ومستوى تطور القوى المنتجة والتركيب الطبقي للمجتمع وتجليات ذلك في الوعي الاجتماعي والسياسي وفي الصراعات الطبقية والنزاعات السياسية في المجتمع. واستخلص من ذلك المقولة التالية: أن طبيعة العلاقة التناقضية أو التوافقية (الجدلية) القائمة (الوحدة والصراع) بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج تعتبر المحرك الرئيسي للتقدم الاجتماعي. إذ كتب يقول:

إن "درجة تطور الإنتاج المادي تحدد التركيبة الطبقية للمجتمع: طريقة تفكير الناس، وإدراكهم، وأيديولوجيتهم، ونشاطهم الذهني.. الخ والصراع الطبقي الذي تعتمد حدته على درجة التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، يعتبر المحرك الرئيسي للتقدم الاجتماعي"(٣٠٧).

ويجد الإنسان تجليات هذا التشخيص المادي الجدلي في كردستان العراق والعراق عموماً. فسيادة العلاقات الأبوية (البطرياركية) في الريف والتحول التدريجي صوب العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وهيمنتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي هي التي ميَّزت هذه المجتمع خلال الفترة الواقعة بين نهاية القرن التاسع عشر ونهاية العهد الملكي في العراق. فكردستان العراق عرفت في هذه الفترة ثلاث كتل اجتماعية متميزة ولكنها متداخلة في ما بينها ومتفاعلة مع بعضها في آن واحد، ونعني بها:

١) القبائل الرحل من السكان المتنقلة بين المناطق التي أصبحت حدودية في كردستان (العراق وتركيا وإيران وسوريا)، التي كانت تتنقل بين الريف والمدينة ثم أصبحت شبه مستقرة في الريف الكردستاني.

٢) الجماعات الفلاحية التي كانت تمارس الفلاحة من جهة والرعي من جهة أخرى وتنتقل بينهما وفق المواسم.

٣) الجماعات المدينية التي كانت ما تزال ترتبط بعلاقات اقتصادية واجتماعية بالريف، ولكنها تقطن المدينة وتتحرى عن أعمال تساعد على توفير مستلزمات عيشها وأفراد عائلاتها، إضافة إلى

(٣٠٧) بليخانوف، ج.ف. شهادات القرن. في: مجلة النهج. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. العدد ٢٨ خريف عام ٢٠٠١. دمشق. ص ٢٨٥.

جماعات العمال الحرفيين والعاملين في التجارة والنقل... الخ.

وفي فترة الحكم الملكي في العراق انقسم المجتمع في ريف كردستان العراق إلى فئتين رئيسيتين متميزتين تماماً من حيث المكانة والنفوذ والتأثير، وكذلك من حيث مقدار الدخل وحجم ملكية الأرض التي بحوزتهما وعدد الحيوانات وعدد الفلاحين الذين يعملون على الأرض المستحوذ عليها بمختلف الطرق، وكذلك بالنسبة إلى مستوى المعيشة، وهما:

أولاً: فئة الأغوات وغيرهم من أصحاب الأراضي الزراعية الواسعة ومعهم بعض رجال الدين المتنفذين. وكان أفراد هذه الفئة لا يستغلون الفلاح من خلال الأرض التي بحوزتهم والتي تؤجر إلى الفلاحين على أساس تقطيع الأرض إلى حصص صغيرة ثم يتم الاتفاق على مبدأ "المحاصصة" في تقسيم المحصول بين أصحاب العلاقة فحسب، بل كان يتم أيضاً من خلال دفع الفلاح أجوراً عن تأجير حيوانات الجر وبعض المكائن الزراعية والمضخات المائية، إضافة إلى دفع تكاليف البذور. وكانت هذه الفئة تحقق لنفسها من خلال جهد الفلاحين ليس فقط ما يدعى بريع الأرض (الريع العقاري) فحسب، بل وكذلك الريع التفاضلي. كما كان الفلاح مجبراً على العمل عدة أيام في الشهر بصورة مجانية (السخرة) على أرض الإقطاعي ولصالح الأخير.

ثانياً: فئة الفلاحين التي تشمل القسم الأعظم من سكان ريف كردستان وأن كانت تتوزع بدورها إلى مراتب عديدة متباينة وفق حجم ملكية كل منها للأرض الزراعية أو عملها بالمحاصصة ومستوى الدخل السنوي الذي يتحقق لكل منها. ولم يكن الصراع في المجتمع في هذه الفترة حاداً، بسبب تداخل العلاقات الإقطاعية بالعلاقات الأبوية العشائرية التي كانت تتستر على الاستغلال الإقطاعي لسكان الريف. إلا أن تلك الفترة لم تخل من انتفاضات فلاحية ضد كبار ملاكي الأراضي الزراعية. وكان الصراع في الغالب بين الحكومة التي كانت تطالب بالضرائب والإتاوات، وبين الفلاحين الذين يعجزون عن دفع تلك الضرائب والإتاوات. وكان تطور عدد الفلاحين في ريف كردستان قد أخذ المسار التالي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٠-١٩٥٧ كما في الجدول في أدناه:

جدول ١٣

تطور التوزيع النسبي للسكان في محافظات كردستان وشمال العراق

السنة	المنطقة	النسبة		الريف		المجموع
		عدد السكان	النسبة	عدد السكان	النسبة	عدد السكان
١٩٣٠	الشمالية وكردستان	٢١٤٠٠٠	٢٤,٥	٦٦١	٧٥,٥	٨٧٥٠٠٠
١٩٤٧	الشمالية وكردستان	٤٨٢٠٠٠	٣٥,٨	٨٦٥٠٠٠	٦٤,٢	١٣٤٧٠٠٠
١٩٥٧	الشمالية وكردستان	٥٧٧٠٠٠	٣٣,٥	١١٤٦٠٠٠	٦٦,٥	١٧٢٣٠٠٠

قارن: الأنصاري، د. فاضل، مشكلة السكان نموذج القطر العراقي. مصدر سابق. ص ٢٤٤ .

ورغم أن الأرقام كانت تشير إلى زيادة ملموسة في عدد ونسبة سكان الحضر، إلا أن الواقع يؤكد بأن الارتباط والتنقل بين الريف والمدينة كان متواصلاً، إضافة إلى عدم شمول عدد سكان الريف لعدد غير قليل من السكان الذين يعيشون في مناطق نائية أو المتنقلة بين الدول الأربعة، سوريا والعراق وتركيا وإيران.

ينتمي الفلاحون في الريف والصحراء أو المزارعين والرعاة في الجبال إلى مختلف العشائر الكردية التي كانت تعمل وفق ظروف تنقل جمهرة واسعة من السكان بين الزراعة والرعي حسب المواسم في كردستان العراق. وكانت رقبة الأرض في هذه المناطق، كما في سائر أرجاء كردستان وكذا العراق وتركيا وإيران وسوريا، للدولة، وتستخدم من قبل العشائر بصورة مشتركة بعد تقسيمها إلى قطع صغيرة توزع على العوائل الفلاحية وتستثمر من قبلها مباشرة. إلا أن الأرض، وعبر القرون المنصرمة، أصبحت في الغالب الأعم تحت رحمة واستحواذ شيوخ وأغوات العشائر، ومن ثم تحولت إلى ملكيات كبيرة مسجلة بأسماء أولئك الشيوخ والأغوات بعد أن تم انتزاعها من مستثمريها الفعليين، أي من الفلاحين. وقسم قليل من الفلاحين ممن احتفظ بملكة قطعة أرض صغيرة خاصة به، في حين دأب الفلاحون على استئجار من شيوخ العشائر والأغوات مقابل جزء مهم من ريع الأرض. وكان دخل الفلاح في ريف كردستان متباين من منطقة إلى أخرى. كما كانت حصة المستحوذين على الأرض الزراعية. ويمكن للجدول التالي توضيح هذه الصورة.

جدول ١٤

الدخل العيني للمستأجرين الثانويين في نظام المحاصصة في العراق

طبيعة العلاقة	المساحة المؤجرة/ دونم	إجمالي كمية الحبوب /كغم	حصة المستأجر من إجمالي كمية الحبوب الكمية ٪	حصة المالك لحيوانات الجر	حصة الفلاح غير المالك لحيوانات الجر
١- الأراضي السيحية					
One: المالك يمول المزارع بالأرض والماء	٢٥	٤٤٥٠	١٧٨٠ ٤٠	٩٤٠(**)	٨٠٠
Two: المالك يمول المزارع بالأرض والماء والبذور	٢٥	٤٤٥٠	١١١٠ ٢٥ ١٤٧٠ من ٢٥-٣٥(*)	٣٧٠ ٦٧٥	٢٨٠ ٥٦٠
٢- السعي بالضغات					
Three: المالك يمول المزارع بالأرض والماء	٢٥	٤٤٥٠	١٤٧٠ ٣٣		٥٦٠(***)
Four: المالك يمول المزارع بالأرض والماء والبذور	٢٥(***)	٤٤٥٠	١١١٠ ٢٥	٣٧٠(***)٦٧٥	٢٨٠
٣- الأراضي المطرية					
Five: (كردستان العراق)					
sex: المالك يمول المزارع بالأرض	٤٠	٦٤٨	٥١٨٠ ٨٠	٣٨٠٠(***)	٣١٣٠(***)
Seven: - في ظروف زراعية مناسبة	٤٠	٦٤٨٠	٥٨٨٠ ٩٠	٤٤٥٠(***)	٣٧٣٠(***)
Eight: - في ظروف زراعية غير مناسبة	٤٠	٦٤٨٠	٣٢٤٠ ٥٠	١٨٦٠(***)	١٤٤٠(***)
Nine: المالك يمول المزارع بمستلزمات إنتاج أخرى	٤٠	٦٤٨٠	٤٢٨٠ من ٥٠-٦٦	٢٨٩٠	٢٣٤٠(***)
Ten: المالك يمول المزارع بالأرض والماء (ضغات) كردستان					
٤- زراعة الرز					
Eleven: المالك يمول المزارع بكل عناصر الإنتاج	٥	١٩٦٠	٤٢٠ ٥٦٠ من ٢٥-٣٣		٢٣٠ ٣٥٠
٥- في مناطق النخيل					
Twelve: بشكل عام	٢	١٥١٤	من ٥٠-٦٠(****)	١١ تمور	١٠٠٠-٧٦٠
Thirteen: في لوء البصرة	٢		أو من ١٠-٢٥		١٥٠-٣٨٠

المصدر:

Bodagh ،Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S.79-80 a.

(*)كما هو الحال في منطقة مجرى نهر دجلة جنوب بغداد حتى جنوب العمارة، وفي أسفل نهر الفرات وشط الغراف.(**) المستأجر يكون قد اقتطع بذور السنة القادمة،(***) كما هو الحال في جميع الملكيات الكبيرة

للأراضي الزراعية المشابهة لزراعات اللاتيفوندا.(****) لا يشمل حصة محصول الحمضيات التي تزرع تحتاني، أي تحت النخيل.

ويستدل من هذا الجدول على ضآلة الدخل الذي يتحقق للمستأجر سنوياً، وكذا الحصة التي تذهب إلى المستحوذ على الأرض من المستأجر الواحد. والفارق هو أن المستحوذ على الأرض الزراعية يمتلك مساحات واسعة تقسم وتؤجر على عدد كبير من الفلاحين، وبالتالي فأن ريعه السنوي يتحقق من مجموع المستأجرين للأرض الزراعية، علماً بأن حصته من كل فلاح أو مزارع مستأجر هي أعلى بكثير مما يتحقق فعلاً لكل فلاح أو مزارع مستأجر. والفارق بين الدخل السنوي للفلاح المستأجر في أراضي النخيل مع الحمضيات أولاً وبدونها ثانياً هي أفضل بكثير من أولئك الكادحين الذين يعملون في أراضي الرز، وكلاهما أفضل من أولئك الذين يعملون في زراعة المحاصيل الحقلية، وبشكل خاص في الأراضي المطرية في كردستان التي لا تسقط فيها سوى كميات قليلة جداً من الأمطار سنوياً وتقل كثيراً عن حاجة الأرض والمحصول إلى الماء، وبالتالي تكون معدلات الغلة السنوية في الدونم الواحد واطئة جداً. إن هذا الواقع المزري لحياة الفلاحين، إضافة إلى اضطهاد الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي لهم كان الدافع الحقيقي وراء الهجرة المتواصلة حينذاك من الريف إلى المدينة، رغم أن حياة المدينة ذاتها لم تكن مضمونة للفلاحين، بل كانت حياة قاسية وفيها الكثير من الذل والتسكع والعمل الهامشي، حيث تتحول نسبة عالية من المهاجرين إلى أشباه بروليتاريا جائعة ومحرومة.

ويمكننا إيراد جدول آخر يوضح متوسط الدخل السنوي للمزارع المستأجر للأرض الزراعية بالنسبة إلى مختلف المزروعات والمحاصيل، وسواء كان ذلك في الأراضي المروية أو التي تسقى بالواسطة أو الأراضي الديمية (المطرية) في العراق، ومنها كردستان العراق. وهي تدلل على ضآلة دخل الفلاح واضطراره إلى الاستدانة المالية من شيخ العشيرة والأغا أو صاحب الأرض أو التاجر والمرابي بنسبة فائدة عالية جداً ترهقه وترهق عائلته وغالباً ما يخسر من جراء ذلك الأرض التي يملكها. ومع ذلك يعتبر الدخل الذي يتحقق للفلاحين في بعض مناطق كردستان الزراعية أفضل مما يتحقق لإخوانهم الفلاحين من عرب الوسط والجنوب.

جدول ١٥

متوسط الدخل السنوي للمزارع المستأجر في مختلف الزراعات وطريقة الأرواء بالدينار العراقي

طريقة الإرواء	المستأجر مالك لحيوانات الجر	المستأجر غير مالك لحيوانات الجر
١- الأراضي السيحية	١٠,٨٣٢ - ٤,١٦٦	٩,١٦٠ - ٣,١٢٠
٢- الأراضي التي تسقي بالمضخات:		
أ- المستأجر يُمول بالأرض والماء.	٧,٧٤٠	٣,٥٦٦
ب- المستأجر يُمول بالأرض والماء والبذور.	أقل من ٤,١٦٦	أقل من ٣,١٢٠
٣- الأراضي المطرية (بشكل خاص كردستان)	٥٦,٩٨٨ - ٢٣,٥٨٠	٤٧٨٧٤-١٨,٦٠٨
٤- أراضي زراعة الرز	-	١٢,١٢٨ - ٠,٦٠٨
٤-أراضي النخيل:		
أ- النخيل مع زراعة الحمضيات	-	٦٦,٣٣٣-٥٠,٠٠٠
ب- مناطق نخيل البصرة	-	٣,٤١١-١,٣٥٩

المصدر:

Bodagh Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 84.

ملاحظة: في الأراضي الإروائية التي تسقى سيحاً أو بالواسطة تستخدم نسبة تتراوح بين ١٥-٢٠ ٪ من الأراضي الزراعية المستخدمة في زراعة محاصيل صيفية وتحقق دخلاً إضافياً للفلاحين وللمستحوذين على الأراضي الزراعية، وهي تشمل الأراضي التي تزرع بالرز أيضاً.

ثالثاً: فئة عمالية كانت وما تزال قليلة، سواء تلك التي كانت تعمل في النشاطات الحرفية والمهنية المختلفة، أم في المنشآت الصناعية الحديثة القليلة، ومنها عمليات استخراج النفط في كركوك والموصل، أو معمل الأسمنت في سرچنار أو معمل السجاير في السليمانية.

رابعاً: فئة البرجوازية الصغيرة التي تدخل ضمنها مجموعات المثقفين والمتعلمين وصغار ومتوسطي الموظفين والمستخدمين، إضافة إلى الطلبة ومجموعات من الحرفيين. وكانت هذه الفئة، وخاصة المثقفين والطلبة منهم، تشكل حركة نشيطة وفعالة ومؤثرة نسبياً في المجتمع الكردي المديني ثقافياً وسياسياً. وكان لها الدور البارز في النضال الوطني لانتزاع الحقوق المشروعة للشعب الكردي وفي مساندة نضالاته على امتداد الفترة التي أعقبت قيام الدول العراقية الحديثة.

٣- فئة التجار التي تتوزع على صغار ومتوسطي التجار وقلة قليلة من كبار التجار وفق مقاييس العراق حينذاك. وكان الكبار منهم يمارسون، عمليات البيع والشراء في السوق، وأعمال التسليف الربوي للفلاحين أو في شراء المحصول على الأخضر، أو تأجير المكائن الزراعية مثلاً. ولم تنقطع علاقات الكثير منهم عن النشاط الزراعي، بل كانت لهم مصالح متشابكة.

٢- الحالة الاجتماعية

لم تحظ كردستان بعناية الحكومات العراقية المتعاقبة لا على مستوى الاقتصاد والتنمية الاقتصادية فحسب، بل وعلى مستوى تطوير الخدمات التعليمية والصحية وبناء الطرق والمواصلات أو إقامة مشاريع الخدمات الأخرى التي تعتبر من واجبات الدولة في بلدان الشرق بشكل خاص، ومنها العراق. ولم يكن حظ كردستان أفضل من حظ العديد من ألوية الجنوب والوسط من حيث التدهور الصحي وغياب المعالجة الطبية وتوفير الأدوية الضرورية أو تأمين شبكة الكهرباء للريف والكثير من النواحي والأقضية، وكذلك عدم توفر المياه الصالحة للشرب. وكانت عمليات البناء وإقامة دور السكن متخلفة وبدائية في العراق عموماً. يشير الدكتور هادي مالك إلى أوضاع السكن في العراق استناداً إلى الإحصاء الحكومي بالنسبة لعام ١٩٥٦ فيقول: "يعيش ٦٨٪ من سكان العراق في بيوت سكنية مبنية، أو ما يعادل ٧٤١,١٠٧ مأوى للسكن. ١٠٧,٩٩٨ منها كان مبنياً بالطابوق أو الحجر، أي ما يعادل ٢١٪ فقط. وكان ١٧٪ منها فقط قد دخلها التنوير الكهربائي"(٣٠٨). ويمكن أن نتصور حالة الفلاحين في الريف الذين كانوا لا يملكون سوى بيوتاً طينية أو حجرية في أحسن الأحوال كما في ريف الجنوب والفرات الأوسط أو إقليم كردستان العراق.

ولم تول السلطات الحاكمة في العراق الاهتمام الكافي بقضايا جوهرية كثيرة في الريف العراقي، منها على سبيل المثال لا الحصر نورد ما يلي:

* مكافحة الأمية التي كانت منتشرة على نطاق واسع في العراق عموماً وفي الريف على وجه الخصوص، كما كانت أكثر انتشاراً بين النساء. أورد الدكتور الراحل جميل بوداغ في رسالته لنيل درجة الدكتوراه في عام ١٩٦٦ حول القطاع الزراعي في العراق، استناداً إلى تقرير بالوك وسالتر معلومات حول الأمية في العراق تؤكد بأن عدد من يقرأ ويكتب في العراق بلغ ٤٠٧,٥٠٠ شخص في عام ١٩٤٧، أو ما يعادل ٨,٥٪ من السكان ممن تزيد أعمارهم عن ٥ سنوات. والنسبة في واقع الحال أعلى من ذلك، إذ لا يجوز إدخال الأطفال بسن السادسة في الفئة التي تقرا وتكتب، إذ أن الدخول في المدارس كان يشترط عمراً يبلغ ٧ سنوات وأحياناً أقل من ذلك بقليل. وفي عام ١٩٥٧ بلغت نسبة الأمية في العراق حوالي ٨٢٪. ولكنها تختلف في نسبتها بين الرجال عما هي عليه بين النساء. ويمكن للجدول التالي أن يوضح الواقع التعليمي وسيادة الأمية بين السكان.

(308) Malik، Hadi. Zur sozial-oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirts
chaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971. S. 42.

جدول ١٦

تصنيف مستوى التعليم في العراق في عام ١٩٥٧

درجة التعليم	عدد الرجال	نسبتهم	عدد النساء	نسبتهم	إجمالي عدد
أطفال بعمر أقل من ٥ سنوات	٦٢٢,٤٤٠	٥٠,٩	٦٠١,٣٦٧	٤٩,١	١,٢٢٣,٨٠٧
الأمية	١,٨٥٠,٢٨٩	٤٣,٦	٢,٣٩٢,٥٦٧	٥٦,٤	٤,٢٤٢,٨٥٦
معرفة القراءة	١٧,٤٦٣	٤٩,٠	١٨,٢٠٩	٥١,٠	٣٥,٦٧٢
معرفة القراءة والكتابة	٥٧٢,٧٥٧	٧٧,٨	١٦٣,٧٩١	٢٢,٢	٧٣٦,٥٥٨
شهادة أبتدائية	٤٩,٤٦٧	٥٧,٧	١٥,٨٦٦	٢٤,٣	٦٥,٣٣٣
شهادة متوسطة وثانوية	٤٦,٩٥٥	٧٨,٨	١٢,٦٤٦	٢١,٢	٥٩,٦٠١
شهادة عالية	١٥,٢٠٩	٨٤,٩	٢,٧١١	١٥,١	١٧,٩٢٠
شهادة أعلى من بكالوريوس	١,٨٥٠	٨٢,١	٤٠٣	١٧,٩	٢,٢٥٣
شهادة من بلد آخر	٤٥٥	٨٣,٥	٩٠	١٦,٥	٥٤٥
تعليم ديني	٣٥٢	٧٥,٧	١١٣	٢٤,٣	٤٦٥
لم يشملهم الإحصاء	٧,٥١٧	٤٣,٨	٩,٦٤١	٥٦,٢	١٧,١٥٨
المجموع	٣,١٨٥,١١٧	٥٠,٢	٣,١٥٤,٨٤٣	٤٩,٨	٦,٣٣٩,٩٦٠

قارن: وزارة الداخلية. الإحصاء السكاني لعام ١٩٥٧. الجزء الثاني. الباب ١٦. جدول رقم ٣٠. ص ٢٤. بغداد. العراق. راجع أيضاً:

–Malik، Hadi. Zur sozial-oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirtschaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971. S. 44.

ويستدل من هذا الجدول على أن نسبة الأميين في العراق إلى مجموع السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٥ سنوات بلغت ٨١,٧٪. أما نسبة الأميات إلى مجموع نساء العراق اللواتي تزيد أعمارهن على ٥ سنوات فقد بلغت ٩٣,٧٪، وبلغت بين الرجال الذين تزيد أعمارهم على ٥ سنوات ٧٢,٢٪. وهي نسبة، كما يلاحظ، عالية جداً بعد مرور ما يقرب من ٣٥ عاماً على قيام الدولة العراقية الحديثة.

وتزداد الصورة قتامة عندما يعرف الإنسان المستوى المهني والفني للفلاحين أو مدى توفر القوى الفنية والمتدربة في الزراعة العراقية. لقد كان عدد الدارسين في المدارس الريفية محدوداً، وأكثر من ذلك كان عدد الفنيين والمهنيين منهم. فالمدارس المهنية والفنية كانت محدودة وذات سعة قبول ضعيفة. وكان لهذا الواقع تأثيره السلبي على تعليم الفلاحين بطرق الإنتاج الزراعية الحديثة وبأساليب استخدام

المياه بصورة عقلانية، دون أن يؤثر سلباً على الإنتاج والأرض الزراعية. فعلى سبيل المثال لا الحصر لم يزد عدد التقنيين الزراعيين في العراق الذين يحملون شهادة جامعية عن ٣٠٠ شخص في عام ١٩٥٩. وهو عدد ضئيل جداً بالقياس إلى عدد الفلاحين العاملين في الزراعة وسعة الأراضي المستخدمة في الإنتاج الزراعي، إضافة إلى الثروة الحيوانية. وتشير الأرقام المتوفرة عن الطلبة الدارسين في كلية الزراعة والمتخرجين منها في الفترة الواقعة بين السنة الدراسية ١٩٥١/١٩٥٠ – ١٩٥٩/١٩٥٨ عن ذات الإشكالية، إذ كان الاتجاه صوب دراسة الاختصاصات الزراعية محدوداً بسبب أوضاع الريف والمشكلات التي تواجه الخريجين من جانب أجهزة الدولة وفئة الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية.

جدول ١٧

عدد الدارسين والخريجين في كلية الزراعة

السنة الدراسية	عدد الدارسين	عدد الخريجين
١٩٥١–١٩٥٠	١٩	–
١٩٥٢–١٩٥١	٣٢	–
١٩٥٣–١٩٥٢	١٠٠	–
١٩٥٤–١٩٥٣	١٥٠	١٤
١٩٥٥–١٩٥٤	١٧٤	١٦
١٩٥٦–١٩٥٥	٢١٦	٤٥
١٩٥٧–١٩٥٦	٢٣٢	٥١
١٩٥٨–١٩٥٧	٢٤٧	٤٤
١٩٥٩–١٩٥٨	٣٠١(*)	٦٧

المصدر:

Bodagh Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 116.

* ١٢ طالباً منهم يحملون جنسية غير عراقية. وعلينا أن نشير إلى أن نسبة ضئيلة جداً من هؤلاء كانت من كردستان العراق، وبالتالي كان عدد الفنيين والمهنيين واطئاً جداً.

عرف العراق انتشار بعض الأمراض المعروفة حينذاك على نطاق واسع في الريف. فقد نشرت جريدة اتحاد الشعب الصادرة في بغداد كشفاً طبياً على مدرسة في الديوانية بلغ عدد الدارسين فيها ١٨٩ تلميذاً، فظهر أنهم يعانون من الأمراض التالية:

جدول ١٨

بعض الأمراض المنتشرة بين سكان الريف في العراق في عام ١٩٥٧

(نموذج: الديوانية)

الأمراض	عدد المصابين بها	نسلتها إلى مجموع التلاميذ
التراخوما	٧٦	٤٠
الديدان	١٤٤	٧٦
فقر الدم	٩٥	٥٠
البلهارزيا	٧٠	٣٦
الطلبة الأحصاء	٨	٤,٨

قارن: اتحاد الشعب. جريدة يومية ناطقة باسم الحزب الشيوعي العراقي. بغداد. في ٣/٦/ ,١٩٦٠

ومنه يتبين أن ٨ تلاميذ فقط، أي بنسبة ٤,٨٪ تقريباً من مجموع التلاميذ كانوا أصحاء، بينما ١٨١ تلميذاً كانوا يعانون من مرض واحد أو أكثر. ويشير الدكتور جميل بوداغ، استناداً إلى الباحث أوجين فيرت، إلى أن كشفاً طبياً جرى على قرية عراقية تبين منه أن ٩٥٪ من جميع سكان القرية كانوا يعانون من مرض متوطن واحد على الأقل، و٨٠٪ منهم كانوا يعانون من مرضين متوطنين على الأقل، و٦٠٪ منهم كانوا يعانون من ثلاثة أمراض متوطنة(٣٠٩). ولا شك في أن هذه الحصيلة المأساوية ارتبطت بعدة عوامل جوهرية، نشير إلى بعضها فيما يلي:

- قساوة العمل الذي يقوم به الفلاح يومياً.
- قلة الدخل الذي يتحقق له ولعائلته.
- نقص التغذية وضعف المناعة.
- نقص التوعية الصحية وضعف الرعاية الطبية ونقص الأدوية وتخلف مكافحة الأمراض المتوطنة.
- نقص الخدمات الصحية الضرورية، ومنها نقص شديد في توفر المياه الصالحة للشرب، وصعوبة الحصول على الإسعافات الطبية الضرورية وصعوبة النقل... الخ. ولم تكن حالة الريف الكردستاني بأفضل من ذلك. وإيرادنا لهذا النموذج ناشئ عن عدم وجود معلومات أضافية عن كردستان تحت تصرفنا في الوقت الحاضر. وعلى الإنسان أن يؤكد هنا بأن حالة الكثير من مناطق الوسط والجنوب لم تكن تختلف كثيراً أو قليلاً عن حالة الوضع الذي ساد في كردستان، وخاصة بالنسبة لمناطق الجبلية النائية.

(309) Bodagh، Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 111.

الفصل السابع:

الحياة والأحزاب السياسية في كردستان العراق في العهد الملكي والموقف من المسألة الكردية

لم تشهد كردستان العراق، وكذا العراق بأسره، حياة سياسة حرة ،ديمقراطية، كما لم تعرف انتخابات برلمانية عامة نزيهة في ظل الدولة العراقية. بل واجهت الشعب الكردي على امتداد ما يزيد على سبعين عاماً أوضاعاً شاذة واستثنائية. وكان هذا الشعب وقواه السياسية المعارضة الضحية المباشرة لسياسات النظام الملكي الرجعي والتي تبلورت في الاتجاهات التالية:

* رفض الحكومات العراقية المتعاقبة الاستجابة الضرورية لمطالب الشعب الكردي وقواه السياسية القومية المشروعة والتي أقرتها الحكومة العراقية في إطار التعهدات الملزمة التي أعطتها لمجلس عصبة الأمم.

* التدهور المستمر في الأوضاع المعيشية والحياتية العامة للجماهير الواسعة ونقص الخدمات الأساسية وتفاقم البطالة بين السكان، وخاصة بين الشباب.

* ممارسة سياسة التمييز من جانب الحكومات المتعاقبة إزاء المواطنين الكرد في مختلف المجالات، وخاصة في مجالات التوظيف والقبول في الجامعات وفي الكليات التابعة للقوات المسلحة ووزارتي الداخلية والخارجية ...الخ.

* مساندة الحكومة لبعض شيوخ وأغوات العشائر المتعاونة معها والمساندة لمواقفها إزاء الحقوق القومية العادلة للشعب الكردي وتسليطها الاستغلال على الفلاحين الفقراء المحرومين من الأرض والعاملين لديها.

وبسبب من هذه السياسات كانت طلائع الشعب الكردي وقواه السياسية الواعية، سواء من شيوخ وأغوات العشائر أم المثقفين والطلبة والموظفين والمستخدمين والعسكريين، تقوم بين فترة وأخرى بمظاهرات واحتجاجات وانتفاضات مسلحة لمواجهة تلك السياسات والإصرار على الاستجابة لحقوق الشعب الكردي العادلة.

وكانت الحكومة، وبدلاً من أن تستجيب لهذه المطالب المشروعة، تمارس سياسات أكثر شوفينية وتستخدم أدوات وأساليب أكثر استبدادية ساهمت في تعميق التناقضات والصراعات بينها وبين الشعب الكردي، ومنها:

١- استخدام القوات المسلحة العراقية والتعاون مع القوات البريطانية لضرب تلك الحركات وقصف المناطق السكنية لعوائل الثوار الكرد والتي غالباً ما أدت إلى موت عدد كبير من المدنيين، إضافة

إلى الثوار الكرد.

٢- أبعاد الثوار وعوائلهم والمؤيدين لهم إلى خارج منطقة كردستان وبعثرتهم على المناطق العربية وفرض الحجر عليهم والإساءة المتعمدة لهم ولكرامتهم.

٣- تقديم أعداد كبيرة منهم إلى المحاكمة وزجهم في السجون وتسليط أنواع التعذيب ضدهم بحجة كونهم من المتمردين الذين لا بد من معاقبتهم و"تأديبهم!".

٤- تشجيع شيوخ وأغوات بعض العشائر الكردية الموالية للسلطة على تشكيل الفرق المسلحة الكردية ضرب الثوار والاعتداء على مناطق سكن عوائلهم أو المشاركة مع القوات المسلحة العراقية في مطاردتهم.

٥- مصادرة كل شكل من أشكال حرية التعبير وتشكيل الأحزاب السياسية الكردية أو المنظمات الجماهيرية أو إجراء انتخابات حرة وديمقراطية في كردستان العراق.

وإزاء هذه الأوضاع أجبرت القوى السياسية الكردية الواعية على البدء بتشكيل تنظيمات سرية لها تأخذ على عاتقها تأمين ما يلي:

* القيام بعملية تنوير واسعة في صفوف الطلبة والمتعلمين والمثقفين حول القضايا القومية التي تمس حياة ومستقبل الشعب الكردي.

* تنظيم الصفوف لمواجهة سوءات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي كانت تعيشه فيها الجماهير الشعبية الواسعة في كردستان العراق.

* ضمان التعبئة والحصول على التأييد الشعبي للحركات الثورية المسلحة التي كانت تنطلق بين فترة وأخرى من مناطق مختلفة في كردستان العراق.

* إيجاد علاقات أفضل مع القوى العربية التي كانت تكافح في سبيل الحرية والديمقراطية ومعاداة الاستعمار البريطاني في العراق.

* النضال على مستويين علني من خلال تعبئة العاملين في المجالات العامة وفي مجلس النواب أو الوزراء أو موظفي الدولة لتأييد مطالب الشعب الكردي وضمان التنظيم السري القادر على قيادة الشعب الكردي في النضال من أجل حقوقه المشروعة.

لا شك في أن العمل السري الذي لجأت إليه القوى السياسية الكردية، أو العراقية عموماً، لم يكن برغبة ذاتية بقدر ما كان اضطراراً، إذ لو كانت الحكومات العراقية المتعاقبة قد سمحت لمختلف القوى السياسية بالعمل العلني وطرح برامجها النضالية والنضال السلمي والبرلماني لصالح تلك البرامج لما برزت حاجة إلى العمل السري للتخلص من المطاردة والسجن والتعذيب أو حتى الموت كما حصل لعدد كبير من المناضلين من الكرد والعرب وغيرهم في العراق، وعلى امتداد فترة الحكم الملكي التي نحن

بصددها في هذا الفصل من الكتاب.

ولا نضيف كثيراً عندما نشير بوضوح إلى أن العمل السري كانت له عيوبه الكثيرة والكبيرة ونتائجه السلبية على الحزب السري وعلى أعضائه ومؤازريه ومؤيدي سياسته وعلى المجتمع أيضاً. فالواقع الذي يجبر جماعات غير قليلة على اللجوء إلى العمل السري وتشكيل التنظيمات والأحزاب السرية يعني غياب الديمقراطية فيه إلى أبعد الحدود وسيادة الاستبداد السياسي في البلاد. وترك هذا الواقع تأثيره المباشر على نشاط هذا الحزب السري أو ذاك ديمقراطياً، سواء في علاقاته الداخلية أم في علاقاته مع الجماهير أو السلطة. كما يعزز الفردية في صفوف هذه الأحزاب ويمنع عنها حرية الحركة واختيار قياديها، إذ أن العمل السري يحرم الناس من الإطلاع عل سمات وسلوك الناس العاملين في الحياة الحزبية السرية. إن الوضع اللاديمقراطي في البلاد ينعكس بجلاء كبير على الحياة الداخلية للأحزاب تحت واجهات كثيرة، منها صحيحة وأخرى غير صحيحة، بما فيها الخشية من معرفة الأسماء والاعتقال أو كشف الأسرار أو ولوج مخبرين للسلطة في هذه الأحزاب ...الخ. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الشعب الكردي، وكذا القوميات الاخرى في كردستان العراق، لم يتمتع بالحرية والديمقراطية. وكانت أحزابه وجمعياته كلها سرية أو شبه سرية. ومع ذلك فقد تميزت بحيوية ملموسة، سواء تلك التي تأسست في بغداد أم تلك التي تأسست في المدن الكردستانية العراقية. وبالتالي لم يكن هناك حزباً علنياً يمثل مصالح الشعب الكردي، رغم وجود بعض الكرد في الأحزاب العراقية الأخرى التي لم تكن قائمة على أساس قومي أو ديني أو مذهبي. وشهدت فترة الحرب العالمية الثانية تشكيل العديد من الأحزاب والجمعيات السرية ذات الاتجاهات القومية والديمقراطية والماركسية، إضافة إلى تكتلات ومنظمات تابعة إلى قوى يمينية. ولم تكن ظاهرة الأحزاب الدينية معروفة في كردستان العراق، إذ كانت محدودة جداً وغائبة عملياً.

ا- الأحزاب القومية الديمقراطية الكردية

أ- حزب هيوا

التقت في عام ١٩٣٧ مجموعة من طلبة الثانوية الكرد في مدينة كركوك لتشكل جمعية سياسية - اجتماعية سرية. أطلقت على نفسها اسم "داركه ر = الحطاب" تيمناً باسم جمعية مماثلة برزت في إيطاليا تحت أسم "كاربوناري = الفحامون"، التي كانت تسعى إلى توحيد إيطاليا بالتعاون مع غاريبالدي(٣١٠). تم ذلك في أجواء سياسية متوترة في العراق، حيث اغتيل قبل عام واحد من هذا التاريخ الفريق بكر صدقي العسكري بعد أن نفذ في عام ١٩٣٦ انقلاباً عسكرياً وصل من خلاله إلى

(٣١٠) الطالباني، د. جمال، حزب هيوا. مطبعة خاك. السليمانية. كردستان العراق. ٢٠٠٢. ص ٤٥.

الحكم بدعم وتأييد من جماعة الأهالي والكثير من القوى الديمقراطية العراقية حينذاك. ثم أطيح بحكومة الانقلاب التي ترأسها حكمت سليمان في أعقاب الاغتيال مباشرة، أي في عام ١٩٣٧. ثم كانت الحركة الكردية المسلحة قد تلقت قبل ذاك ضربات قاسية وجهت لها من قبل القوات الحكومية وبقيادة الفريق بكر صدقي العسكري أيضاً، إضافة إلى التوتر العام الذي ساد في منطقتي وسط وجنوب العراق. وخلال عام واحد تكونت للجمعية علاقات واسعة مع مجموعات من الطلبة الكرد الوافدين إلى كركوك، ثم أولئك الذين عادوا إلى مدنهم بعد الدراسة وقاموا بتشكيل حلقات أو خلايا جديدة لهذه الجمعية. وكانت أهدافها السياسية هي المحرك الأساسي لالتحاق الطلبة الكرد بها. وكما يشير الدكتور مكرم الطالباني فأن الجمعية رفعت شعار تحرير أقاليم كردستان وتوحيدها في دولة كردية مستقلة(٣١١). وكان لهذا الشعار وقع السحر على أذهان ووجدان الطلبة الكرد في سائر أرجاء كردستان.

دعت قيادة الجمعية، بعد أن تلمست حيوية ونشاط المشاركين فيها ورغبة الانتساب إليها والاندفاع الكبير صوب العمل السياسي، إلى عقد اجتماع واسع داعية له مجموعة من الشخصيات السياسية والاجتماعية الكردية المعروفة. وتم عقد هذا الاجتماع في عام ١٩٣٨ في مدينة كركوك. وفيه تم الاتفاق على تأسيس حزب هيوا (الأمل)، كما تم انتخاب رئيس الحزب، السيد رفيق حلمي، وأعضاء لجنته المركزية التي توسعت فيما بعد لتضم إليها أعضاء جدد من غير الطلبة(٣١٢).

يشير السيد علي عبدالله في كراسه الموسوم "تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني" إلى أن حزب هيوا، وبعد فترة وجيزة من تأسيسه، بلغ عدد أعضائه خمسة آلاف وخمسمائة شخص كان معظمهم من الضباط ونواب الضباط والجنود والطلاب والمثقفين من محامين وأطباء ومعلمين ومدرسين كما كان له عدد كبير من المؤيدين والمؤازرين"(٣١٣). كما حظي الحزب بتأييد معظم أبناء الشعب الكردي. وكانت خطواته السياسية موضع قبول وتأييد واسعين منها(٣١٤). ومنه يبدو أن عضوية الحزب قد استندت إلى شريحة واسعة نسبياً من المثقفين الكرد العاملين في مختلف الاختصاصات والطلبة ومعلمي ومدرسي المدارس الابتدائية والثانوية، وكذلك العسكريين والمستخدمين والموظفين. وهم في الغالب الأعم من أبناء البرجوازية الصغيرة أو من أبناء العوائل الميسورة وشيوخ العشائر والأغوات أو

(٣١١) نفس المصدر السابق. ص ٤٩ .

(٣١٢) عبدالله، علي. تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني – العراق حتى انعقاد مؤتمره الثالث. كردستان العراق. أيلول ١٩٦٨، ص١٨.

(٣١٣) عبدالله، علي. تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني – العراق حتى انعقاد مؤتمره الثالث. كردستان العراق. أيلول ١٩٦٨. ص١٨.

(٣١٤) نفس المصدر السابق. ص ١٨ .

من أبناء الموظفين والمستخدمين في الدولة الذين تسنى لعائلاتهم إرسال أبنائهم إلى الدراسة في تركيا أو في بغداد أو غيرها. وكان أهداف وغايات هذا الخليط من البشر متنوعة ومتباينة، ولكنه التف في بداية التكوين حول شعارات أساسية تغيرت بمرور الزمن واتخذت أبعاداً جديدة. وكان الشعار المركزي الذي يوحد أبناء الشعب الكردي هو شعار "وحدة واستقلال كردستان". وإذا كان هناك اتفاق حول هذا الشعار المركزي للشعب الكردي، فقد تباين موقف قياديي حزب هيوا حول سبل الوصول إلى هذا الهدف. فبعضهم كان قد تبنى بوعي أو بغير وعي الفكر القومي والبعض الآخر الفكر الماركسي، ثم تبنى البعض الثالث الفكر القومي اليميني الرجعي الذي عجز عن الخروج عن دائرة التعاون مع بريطانيا العظمى وعن الالتزام بموقفها من منطلق كونها القادرة على إيجاد حل عملي للمشكلة الكردية. وأغفلت المجموعة الأخيرة أو نسيت موقف بريطانيا من القضية الكردية عندما كان الوقت مناسباً لمساعدة الشعب الكردي في إقامة دولته الوطنية المستقلة على أرض كردستان كلها. ولم يكن ذلك حلماً في حينه، بل واقعاً ممكناً لولا المطامع الاستعمارية والاتفاقات الدولية على توزيع مناطق النفوذ في ما بين الدول التي ربحت الحرب. يشير الدكتور مكرم الطالباني بصدد التباين في وجهات النظر داخل هذا الحزب فيؤكد: أن الخلافات كانت فكرية وسياسية وتنظيمية، وهي ناشئة عن اختلافات في المواقع الاجتماعية والمصالح والأهداف، إذ حول الجانب السياسي يقول: "وفي المجال السياسي، بينما كانت القيادة اليمينية تعقد آمالاً على الدول الإمبريالية التي كانت مهيمنة على الحكومات الرجعية في العراق، في حصول الكرد على حقوقهم القومية، كانت الفئات التقدمية في صفوف المثقفين، ترى أن رأس الحربة يجب أن يوجه إلى الدول الإمبريالية التي استعمرت مساحات شاسعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأن أساس التحرر القومي للكرد هو في الانفصال عن النظام الاستعماري وبالقضاء على الحكم الرجعي العميل في العراق، وإقامة نظام ديمقراطي حر، يتمكن فيه الشعب الكردي عن الإفصاح الحر عن رأيه في تقرير مصيره بنفسه"(٣١٥) ويعزي هذا الاختلاف في الوجهة السياسية إلى اختلاف في الأيدولوجيا حيث يقول: "ففي المجال الإيديولوجي، بينما كانت القيادة اليمينية في الحزب المتمثلة في رئيس الحزب الأستاذ رفيق حلمي وعدد من المثقفين من أبناء رؤساء العشائر الإقطاعيين وكبار الموظفين وكبار الضباط والتجار ورؤساء القبائل وكبار ملاك الأراضي، تحمل أيديولوجية برجوازية – إقطاعية يمينية، تحاول صد الأيديولوجيات الأخرى عن الحزب، وتطرد وجبة بعد أخرى من المثقفين الذين تأثروا بالأيديولوجية الماركسية والأفكار الديمقراطية، انتشرت هذه الأيديولوجية بسرعة بين تلك الفئات التقدمية وهي تعارض بدورها الأفكار اليمينية في الحزب"(٣١٦). أما السيد علي عبدالله فيشير بشأن الخلاف الفكري والسياسي داخل حزب هيوا إلى

(٣١٥) نفس المصدر السابق. ص ١٧٥ .

(٣١٦) نفس المصدر السابق. ص ١٧٤ .

النقاط التالية التي تشكل، كما يرى، جوهر الخلافات الفكرية والسياسية الأساسية للتيارات المختلفة في تلك الفترة، إذ كتب يقول: "كان جوهر الخلافات الفكرية داخل حزب هيوا يدور حول نقطتي الصراع التاليتين:

أولاً: ما هو النهج السياسي الذي ينبغي توجيه الحركة التحررية الكردية بموجبه، ومع أي معسكر دولي يحسن التعاون في سبيل حل مشكلة الشعب الكردي، هل يجب التعاون مع الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي أم مع الإنكليز والمعسكر الغربي؟ وأي المعسكرين يساند بحق وصدق الشعب الكردي لنيل حقوقه العادلة ولبلوغ أهدافه المشروعة القريبة والبعيدة.

ثانياً: هل يجب أن يساند حزب هيوا بكل إمكانياته وقواه ثورة بارزان ويساهم فيها ويقودها كما ينبغي، أم يجب أن يتخذ موقفا محايداً ويقف موقف المتفرج منها وأن تكون مساعداته له سرية جداً ومحدودة جداً لكي لا يلفت إلى نفسه أنظار مسؤولي النظام العراقي الملكي ولئلا يثير استياء إنجلترا بوصفها الصديق والحليف الرئيسي للدولة العراقية؟"(٣١٧) .

تبنت قاعدة الحزب وعدد مهم من قياديي حزب هيوا نفس الأهداف الأساسية التي تفجرت بسببها وفي فترات مختلفة العديد من الانتفاضات المسلحة، سواء في فترة الحكم العثماني، ومنها انتفاضة عشائر بارزان برئاسة الشيخ عبد السلام البارزاني في عام ١٩٠٩ واستمرارها وتوسعها في عام ١٩١٠ واندحار القوات العثمانية التي سعت إلى إخمادها(٣١٨). أو الانتفاضة والحركات المسلحة التي قادها الشيخ محمود الحفيد على امتداد الفترة الواقعة بين ١٩١٩-١٩٣٢، وحركات الشيخ أحمد البارزاني في الثلاثينيات وغيرها من الحركات السياسية الكردية على نطاق كردستان العراق خلال سنوات العقد الرابع من القرن العشرين(٣١٩). ويمكن بلورة الأهداف التي تبناها حزب هيوا بالنقاط التالية:

* ضمان حصول الشعب الكردي على حقوقه القومية المشروعة، وهو تحرير كردستان والخلاص من الظلم والاضطهاد الذي يتعرض له الشعب الكردي. وتبلور هذا الشعار بشكله الملموس وفي ظروف العراق فيما بعد في إطار أهداف الانتفاضة المسلحة التي قادها الملا مصطفى البارزاني في الفترة بين ١٩٤٣-١٩٤٥ في النقاط التالية:

(٣١٧) عبدالله، علي. تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني. العراق حتى انعقاد مؤتمره الثالث. مصدر سابق. ص ٢٠/٢١ .

(٣١٨) لازاريف، م. س. المسالة الكردية ١٨٩١-١٩١٧. ترجمة أكبر أحمد. مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية. السليمانية. ٢٠٠١، ص ٢٢٨.

(٣١٩) الحاج، د. عزيز، القضية الكردية في العشرينات. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط ٢. بغداد. ١٩٨٥. ص ٩١-١٢٦.

١- "تشكيل ولاية كردستان تحتوي على ألوية كركوك والسليمانية وأربيل والأقضية الكردية بلواء الموصل (دهوك وعقرة وشيخان وسنجار وزاخو والعمادية) وكذلك قطاعي خانقين ومندلي في لواء ديالى.

٢- اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في المنطقة.

٣- تعيين معاون وزير (وكيل وزارة) كردي في كل وزارة من وزارات الدولة.

٤- تعيين وزير كردي في الوزارة يكون مسؤولاً عن ولاية كردستان.

٥- إنشاء المدارس والمستشفيات وفتح الطرق وإعمار منطقة كردستان.

٦- تبقى الشؤون العسكرية والخارجية والمالية من اختصاصات الدولة المركزية.

٧- تطهير أجهزة الدولة من العناصر الفاسدة، من المرتشين والمسيئين"(٣٢٠).

ويمكن استخلاص نتيجة مهمة واحدة أن النضال الذي خاضه حزب هيوا حينذاك استهدف بوضوح إقامة شكل من أشكال الحكم الذاتي في إطار الدولة العراقية الملكية. ولم يكن مثل هذا الهدف صعب المنال أو كثيراً على الشعب الكردي. ولكن هذه المطالب العادلة اصطدمت بذهنية قومية رجعية وشوفينية متحجرة وعنيدة ناتجة عن التربية الاستبدادية للنظام العثماني وعن سياسات وأهداف الهيمنة البريطانية على العراق. فالمراجعة الجادة والواعية لهذه المطالب من جانب أية حكومة تتميز بالعقلانية والروح الوطنية والمسؤولية عن مصائر شعوبها والحياة الحرة والكريمة والمستقرة فيها كانت ستجد فيها مطالب عادلة ومشروعة وقابلة للتنفيذ. ولكن الحكومات العراقية المتعاقبة كلها دون استثناء لم تتميز بتلك السمات والقيم الإنسانية.

كان موقف الغالبية العظمى من أعضاء ومؤيدي ومؤازري حزب هيوا، رغم الخلافات الحادة في قيادته، قد أقرت مبدأ استخدام مختلف أساليب الكفاح للوصول إلى الهدف المنشود. لهذا برز الخلاف ساطعاً حول الانتفاضة المسلحة التي قادها الملا مصطفى البارزاني بين القيادة التقليدية للحزب برئاسة رفيق حلمي وبين القوات المسلحة للثورة التي كان على رأسها الملا مصطفى البارزاني الذي كان يقود لجنة الحرية المكونة من بعض قياديي حزب هيوا وقوى الانتفاضة المسلحة في كردستان، علماً بأن الملا مصطفى البارزاني لم يكن في قيادة حزب هيوا.

وساهم حزب هيوا في جملة من النشاطات في كردستان يمكن بلورتها في النقاط التالية لأهميتها في تلك الفترة من تاريخ كردستان السياسي والعراق بشكل عام:

- المشاركة الواسعة في عملية التنوير الفكري والسياسي والتزام النضال من أجل حقوق الشعب الكردي.

(٣٢٠) الطالباني، د. مكرم، حزب هيوا. مصدر سابق. ص ٧٣.

* توزيع البيانات وكتابة المقالات لتوضيح أهداف الشعب الكردي ومهماته المرحلية.

* تنظيم ومشاركة أعضاء الحزب في الاحتجاجات والمظاهرات المناهضة لأساليب السلطة الملكية في مواجهة مطالب الشعب الكردي.

* المشاركة في الانتفاضة المسلحة للفترة بين ١٩٤٣-١٩٤٥ بقيادة ملا مصطفى البارزاني، إذ كان للحزب جناح عسكري يضم جمهرة من الضباط من مختلف المستويات، إضافة إلى ضباط الصف والجنود.

* محاولة الوصول إلى أوساط الطلبة والمثقفين والعسكريين الكرد.

ويشير السيد مسعود البارزاني إلى نشاط حزب هيوا وتأييده للانتفاضة المسلحة بقوله: "قام حزب هيوا بدور فعال في حشد التأييد الشعبي الواسع لانتفاضة البارزاني(٣٢١)، إذ كان للانتصارات التي حققها زخمها الشديد وأثرها القوي على "هيوا" وكل الوطنيين الكرد. فقد زادتهم حماساً وجرأة في النضال"(٣٢٢).

وإذ اهتم الحزب خلال هذه الفترة من وجوده بالقضايا السياسية التي كانت ملتهبة في حينها، فأنه قد أهمل ثلاثة أمور جوهرية في هذا النضال، ونعني بها:

١- إهمال واضح للعمل بين الفلاحين الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان كردستان حينذاك، وكذلك إهمال الكسبة والحرفيين، مما جعل الحزب يستند في نشاطه على المثقفين والطلبة والعسكريين بشكل خاص.

٢- إهمال كبير للمهمات الاجتماعية التي تمس حياة الفلاحين، ومنها قضايا الأرض والاستغلال الإقطاعي ومشكلات البطالة...(٣٢٣)

٣- إهمال العمل مع القوى الديمقراطية والتقدمية العربية وكذلك القوميات الأخرى في كردستان العراق لتأمين نشوء جبهة واسعة مساندة لنضال الشعب الكردي.

ويفترض أن تدرس تجربة هذا الحزب للتعرف على مدى تطرف التيارات الفكرية التي كانت تعمل في الحزب في صراعاتها ودفعها لتلك الصراعات إلى حد إيذاء نضال الشعب الكردي ذاته. وهي مسالة تحتاج إلى عناية الباحثين الكرد الذين تتوفر لديهم وثائق أكثر من أجل إعطاء هذا

(٣٢١) ملاحظة كنت أفضل لو كان الأخ السيد مسعود البارزاني قد استخدم في هذا الموقع وبدلاً من انتفاضة البارزاني تعبيراً أكثر دقة، كما أعتقد ومطابق للواقع، هو "انتفاضة الشعب الكردي بقيادة البارزاني". والقيادة تعني هنا المبادرة واتخاذ القرار أيضاً.

(٣٢٢) البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. ثورة بارزان ١٩٤٣-١٩٤٥. كردستان. آب ١٩٨٦. ص٣٥/٣٦.

(٣٢٣) نفس المصدر السابق. ص ,١٦٥

الموضوع وايلائه الأهمية التي يستحقها لاستخلاص الاستنتاجات الضرورية للمرحلة الراهنة من نضال الشعب الكردي في سبيل حقوقه المشروعة.

في عام ١٩٤٣ اشتد الخلاف في صفوف هذا الحزب بين جناحيه اليميني واليساري وتفاقم مع انفجار الانتفاضة المسلحة التي شملت مناطق واسعة من كردستان. واضطر رئيس الحزب إلى تأييد الانتفاضة والدعوة إلى مساندتها تحت ضغط القاعدة الحزبية ولجنة الحرية. ولهذا أصدر حزب هيوا بلاغاً يدين فيه سياسة الحكم وقصفها الجوي المتواصل ضد المناطق الكردية ورفضها الاستجابة لمطالب الشعب الكردي، حيث تذهب كل يوم مئات الضحايا الأبرياء بسبب ذلك. وبالتالي يبدي تأييده لقضية الشيخ مصطفى، أي قضية الشعب الكردي بقيادة ملا مصطفى البارزاني(٣٢٤). ولم يكن هذا التأييد الصادر عن مكتب رفيق حلمي، رئيس الحزب، حاراً وصادقاً، ما يرى البعض، بسبب الخلاف بينه وبين قيادة لجنة الحرية، الجناح العسكري للحزب والانتفاضة. ولهذا السبب أيضاً انتهى الأمر في بداية الأمر إلى استقالة رفيق حلمي من رئاسة الحزب ومن الحزب عموماً. وكانت البداية الفعلية لتفكك الحزب وابتعاد الجناح اليميني عن العمل في الحزب بعد فترة وجيزة من استقالة رئيس الحزب. أما الجناح الثاني فقد واصل نشاطه باتجاهات عدة وتشكلت منه عدة تنظيمات، وبالتالي انتهى وجود حزب هيوا في عام ١٩٤٦.

ب- الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق

في ١٦ أيلول/سبتمبر من عام ١٩٤٣ تأسست منظمة كردية باسم ژياني كورد [ژ، ك.]، أي انبعاث الكرد أو الإحياء الكردي في كردستان إيران وبمساهمة بعض الكرد من كردستان العراق. وبعد عام واحد على تأسيسها واتساع نشاطها وتنامي قاعدتها الحزبية والمؤيدين لها تم انتخاب القاضي محمد، الذي أصبح لاحقاً رئيس جمهورية مهاباد الكردية التي تأسست في كردستان إيران في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، والذي أعدم من قبل السلطات الإيرانية بعد سقوط الجمهورية الفتية بعد مرور أقل من عام واحد على تأسيسها(٣٢٥)، أي في عام ١٩٤٦(٣٢٦). وفي عام ١٩٤٥ تحول أسم

(٣٢٤) البوتاني، د. عبدالفتاح علي يحيى. وثائق عن الحركة القومية الكردية التحررية. ملاحظات تاريخية ودراسات أولية. مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر. ط ١. أربيل. ٢٠٠١. ص ٥٣٦-٥٣٨ .

(٣٢٥) يشير الراحل الدكتور عبدالرحمن قاسملو إلى هذا الموضوع فيقول: "وبعد محاكمة سرية صورية أعدم القاضي محمد وأخوه صدر قاضي عضو البرلمان الإيراني، وابن عمه سيف قاضي وزير دفاع جمهورية مهاباد وذلك في ٣١ مارت / آذار ١٩٤٧ وشرع الجيش الإيراني والدرك يعيثان فساداً في كردستان إيران". قاسملوا، د. عبد الرحمن. كردستان والكرد. مصدر سابق. ص ,٧٢

(٣٢٦) قاسملو، د. عبدالرحمن. كردستان والكرد. مصدر سابق. ص ٧٠/٧١.

هذه المنظمة السياسية إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة القاضي محمد.

في عام ١٩٤٦ شكل السيد إبراهيم أحمد فرعاً للحزب الديمقراطي الكردستاني في السليمانية وكان حذراً في علاقاته بهدف عدم جلب انتباه الحكومة العراقية إلى العلاقة القائمة بين حزبه والحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، الذي تأسس ليكون حزباً قومياً على مستوى كردستان.

وعلى صعيد كردستان العراق تأسس في السادس عشر من آب/أغسطس عام ١٩٤٦ الحزب الديمقراطي الكردي برئاسة الزعيم الكردي البارز والمتميز الملا مصطفى البارزاني، مستفيداً من تجارب نضال الشعب الكردي في كردستان العراق والتي كان أخرها قيادته للانتفاضة المسلحة بين عامي ١٩٤٣-١٩٤٥، ومن دور عائلته في هذا النضال الطويل، إضافة إلى تجربته الشخصية في قيادة القوات المسلحة لجمهورية مهاباد في كردستان إيران. تشكل الحزب الجديد في العراق قبل سقوط جمهورية مهاباد من ثلاثة تيارات فكرية وسياسية كانت فاعلة في الحركة السياسية والتحررية الكردية في كردستان العراق، وهي:

١- التيار الماركسي المتمثل بالعناصر والمنظمات الحزبية التي قررت الالتحاق بهذا الحزب بعد حل الحزب الشيوعي الكردستاني (شورش)، ومنهم "نافع يونس ومعظم ممثلي منظمات أربيل وشقلاوة وراوندوز، في حين التحقت مجموعة من أبرز قياديي منظمة شورش بالحزب الشيوعي العراق، وفي مقدمتهم صالح الحيدري وحميد عثمان وجمال الحيدري وغيرهم(٣٢٧).

٢- التيار الديمقراطي المتمثل بالمجموعة التي ارتبطت بالتجمع الجبهوي رزكاري كورد الذي حل نفسه في أعقاب حل شورش عام ١٩٤٦ والتحقت الغالبية العظمى من أعضائه وكوادره بالحزب الديمقراطي الكردي.

٣- التيار العشائري التقليدي الذي قاد نضالات الشعب الكردي خلال الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الأولى والمتمثل بالعائلة البارزانية وعلى رأسها الشيخ عبد السلام والشيخ أحمد البارزاني والملا مصطفى البارزاني، وعائلة الجاف بفرعها الذي كان على رأسه الشيخ محمود البرزنجي وولده الشيخ لطيف البرزنجي. واستفاد الحزب الجديد من النواة السابقة التي سميت بجمعية (ژ.ك. - ژياني كورد) التي تشكلت في إيران، وكانت مجموعة مهمة من الكوادر الكردية العراقية المثقفة أعضاء فيها.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن هذه التيارات كانت متشابكة ويصعب إيجاد خطوط فاصلة بين

(٣٢٧) - عبدالله، علي. تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق حتى انعقاد مؤتمره الثالث. كردستان العراق. ١٩٦٨. ص٤٨-٤٩.

- شريف، د. عبدالستار طاهر، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨. ط ١. شركة المعرفة. بغداد. ١٩٨٩، ص١٤١-١٥٢ .

التيارين الأول والثاني، وأحياناً بين التيار الثاني والثالث. رافقت هذا التيارات الحزب الديمقراطي الكردي وفيما بعد الكردستاني على امتداد الفترة التي سبقت ثورة تموز، مع تباين في القوة والتأثير بين جناح اليسار واليسار الوسط في الحزب وجناحي وسط اليمين واليمين، إذ كانت تلك التيارات موزعة على هذه الأجنحة بشكل متداخل، إذ لم يكن التيار اليميني مقتصراً على التيار العشائري أو شاملاً له، بل ضم إليه أعضاء من التيار الثاني أيضاً أو وجدوا في التيار اليساري. كما برزت هذه التيارات في الفترة التي أعقبت ثورة تموز عام ١٩٥٨. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه التوزيعات كانت نسبية في تلك الفترة من نضال الشعب الكردي والتشابك في ما بين الفئات الاجتماعية المختلفة ومصالحها، كما أن الملا مصطفى البارزاني ذاته لم يكن يمينياً، بل كان مناضلاً محافظاً بشكل عام وحريصاً على قيادة نضال شعبه الكردي بالطريق الذي كان يراه مناسباً، بغض النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف معه في هذا الصدد.

كان الملا مصطفى البارزاني قد حدد مسبقاً شروطاً معينة لتشكيل هذا الحزب بعد أن كان قد شكل هيئة تحضيرية لتأسيسه من مجموعة عراقية مشاركة معه في النضال في جمهورية مهاباد ومساندة لدوره ومعرفة بمكانته وتأثيره في العراق. جاء في كتاب السيد مسعود البارزاني بصدد هذه الشروط ما يلي:

١- "اختيار الشيخ لطيف الشيخ محمود، نائباً للرئيس.

٢- أن يكون كاكه محمد زياد، نائباً ثانياً.

٣- أن لا يجري تغيير أساسي لفترة من الزمن على الميثاق والمنهاج والنظام الداخلي(٣٢٨).

٤- لتفويت الفرصة على الاستعمار يجب عدم التركيز على مهاجمة المصالح البريطانية مؤقتاً إلى أن تترسخ أسس البارتي للحيلولة دون تعرضه لحملات القمع والملاحقة"(٣٢٩).

ويبدو للمتتبع أن الملا مصطفى البارزاني استهدف من شروطه تلك تحقيق ما يلي:

(٣٢٨) يشير الدكتور عبدالستار طاهر شريف إلى أن الملا مصطفى البارزاني اشترط أن يقر الحزب الجديد في مؤتمره الأول منهاجاً مماثلاً لمنهاج الحزب في جمهورية مهاباد حيث كان الحزب يقود السلطة. وكان الشرط الآخر الذي ذكره الدكتور شريف ينص على حل جميع المنظمات الكردية العاملة في كردستان وهو شرط لم يرد في كتاب السيد مسعود البارزاني. وفي الوقت الذي أورد السيد مسعود البارزاني الشرط الرابع الوارد في المقتطف في أعلاه لم يرد عند السيد عبدالستار طاهر شريف. قارن في هذا الصدد: ١ - البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. ثورة بارزان ١٩٤٥-١٩٥٨. مصدر سابق. ص ٣٠. : ٢ - شريف، عبد الستار طاهر د. الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية... مصدر سابق. ص ١٥٨ .

(٣٢٩) البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. ثورة بارزان ١٩٤٥-١٩٥٨. مصدر سابق. ص ٣٠ .

١- ضمان وجود قيادة كردية تعبر عن تحالف العشائر الرئيسية التي لعبت دوراً ثورياً في تاريخ حركة الشعب الكردي المناضلة في سبيل نيل الاستقلال والوحدة. إضافة إلى رغبته في إبعاد هذا النضال عن جو المشاحنات بين العشائر بشأن قيادة هذا النضال.

٢- قبول شيوخ العشائر الأخرى بهذه القيادة، خاصة وأن المجتمع الكردي كان ما يزال في غالبيته من الفلاحين الذين يتبعون عشائر كثيرة.

٣- ضمان عدم جر المثقفين للحزب باتجاهات لا يريدها ولا يجد مبرراً لها.

٤- وضع المثقفين الذين يشكلون القسم الرئيسي في قيادة الحزب القادمة في اللجنة المركزية والمكتب السياسي على أن تخضع قرارات هذه الهيئات لمصادقة هيئة رئاسة الحزب. إذ كان يرى بأن قيادة الحزب تتكون من تيارات مختلفة يمكن أن تقود إلى نتائج سلبية كما حصل في موقف قيادة حزب هيوا ورئيسه من انتفاضة عام ١٩٤٣-١٩٤٥.

ومع فهم خلفية هذه الاعتبارات فأن فرض قيادة معينة على الحزب تبعد الحزب، وهو في بداية تكوينه، عن الجو الديمقراطي المطلوب. وهو ما كان سائداً في العراق عموماً خلال تلك الفترة وفي جميع الأحزاب السياسية العلنية منها والسرية.

فما هي المهمات التي أقرت في هذا المؤتمر باعتبارها منهاجاً لنضال الحزب في الفترة القادمة؟ يمكن تكثيف المهمات الأساسية التي تضمنها منهاج الحزب على النحو الآتي:(٣٣٠)

* إقامة عراق متحرر ومستقل، متحرر من نير الاستعمار والتبعية السياسية والاقتصادية.

* وضع السلطة بيد ممثلي الشعب الحقيقيين.

* إقامة نظام اتحادي في العراق يستند إلى اتحاد العرب والكرد ويمارس المساواة في الحقوق والواجبات.

* الاستجابة الفعلية للحقوق القومية للشعب الكردي في إطار عراق متحرر ومستقل ويستند إلى الوحدة الوطنية الحرة بعيداً عن الدمج القسري الذي فرضته الإدارة الاستعمارية البريطانية.

* مقارعة الاستعمار والرجعية ورفض دعوات الانفصال عن العراق.

* الدعوة إلى توحيد أجزاء كردستان بما لا يتعارض مع وحدة العراق الوطنية والجغرافية.

لا شك في أن برنامج الحزب ونضاله الفعلي خلال تلك الفترة يؤكد أربع حقائق جوهرية، وهي:

١- أن الحزب الكردي الجديد هو حزب قومي ديمقراطي مناهض للاستعمار والهيمنة الأجنبية على البلاد ويناضل في سبيل التحرر والحرية والديمقراطية.

(٣٣٠) قارن: شريف، د. عبدالستار طاهر. الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية... مصدر سابق. ص١٥٨.

٢- وأن هذا الحزب يجمع في صفوفه العديد من التيارات الفكرية والسياسية والفئات الاجتماعية ابتداءاً من الإقطاعيين وأغوات العشائر وبعض رجال الدين ومروراً ببعض العناصر البرجوازية الجديدة وخاصة البرجوازية الصغيرة والمثقفين وانتهاء بالفلاحين من أبناء العشائر وبعض الكسبة والحرفيين، فهو حزب وطني قومي وديمقراطي ينسجم مع طبيعة المرحلة ومهماتها بشكل عام ومع طبيعة بنية المجتمع الكردي حينذاك، ويعبر في أهدافه عن طموحاتهم وهمومهم.

٣- ورغم الطبيعة القومية للحزب، فأن وضع في صميم أهدافه وحدة العراق وتقدمه ودعا إلى إقامة اتحاد فيدرالي يسهم في تعزيز الوحدة الوطنية العراقية.

٤- وأن قيادة هذا الحزب الفعلية هي بيد العائلة البارزانية وأغوات العشائر بالارتباط مع قوة تأثير تلك العائلات العشائرية على الشعب الكردي حينذاك، إذ كان يتعذر فعلياً تغيير هذا الوضع بصورة قسرية، فالعلاقات الاجتماعية وطبيعة علاقات الإنتاج السائدة هي التي قررت هذه الحالة. ويجسد هذه الحقيقة خلو المنهاج من طرح رؤية معينة ومناسبة لحل مشكلة الأرض في كردستان وهيمنة الأغوات على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية واستغلالهم المعروف للفلاحين من أبناء عشائرهم أو غيرهم الفلاحين، أي خلو البرنامج من أية مهمات اجتماعية كان الشعب الكردستاني بأمس الحاجة إليها.

وجرى ابتداءاً توزيع المهمات بين أعضاء القيادة السياسية بحيث احتفظ التيار المحافظ بالرئاسة والقيادة الفعلية للحزب. إذ أصبح الملا مصطفى البارزاني رئيساً للحزب والشيخ لطيف بن الشيخ محمود الحفيد النائب الأول وكاكه محمد زياد أغا النائب الثاني للرئيس، وهما من أغوات العشائر ومن كبار ملاكي الأراضي الزراعية في كردستان العراق. ولكن هذه المجموعة من الأغوات كانت في الوقت نفسه تشارك البارزاني النضال في سبيل القضية الكردية وحقوق الشعب الكردي الأساسية. في حين احتفظ التياران الأول والثاني بعضوية المكتب السياسي، وأغلبهم من المثقفين الكرد، حيث تشكل من حمزة عبد الله والدكتور جعفر محمد كريم والمهندس علي عبد الله وعبد الكريم توفيق ورشيد عبد القادر. وكان مجموع عدد أعضاء القيادة ١٥ شخصاً، كما انتخب عضو احتياط واحد(٣٣١).

تمتع رئيس الحزب، الملا مصطفى البارزاني بموقع قيادي كبير من النواحي العشائرية والدينية

(٣٣١) - البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. ثورة بارزان ١٩٤٥-١٩٥٨. مصدر سابق. ص ٣١.
- كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق (في محطات رئيسية) ١٩٤٦-١٩٩٣. ط ١. مطبعة خه بات. دهوك. ١٩٩٨. ص ٣٥.

والسياسية في أوساط الشعب الكردي، ولعب دورا نضاليا ملموسا ومتميزا لتحقيق الديمقراطية في العراق وضد الحكم الملكي الرجعي. كما كان لدوره في النضال في سبيل تكريس جمهورية مهاباد الدور المتميز في تعزيز مكانته في نفوس الشعب الكردي. وكانت قراراته هي الحاسمة في الحزب وقيادته، بغض النظر عن وجود اتفاق أو تباين في وجهات النظر. فهو من طراز المناضلين الثوريين المحافظين الذين تتسم قراراتهم بطابع الأبوة الملزمة التي يفترض تنفيذها من قبل الجميع، والمخالف لها يعتبر خارج السرب.

إن المصادر المتوفرة التي بحثت في هذه الفترة تشير إلى بروز توترات وصراعات فكرية وسياسية بين الحزب الشيوعي العراقي (فرع الحزب في كردستان ومركز الحزب في بغداد) وبين الحزب الديمقراطي الكردي (وكان هذا اسمه عند التأسيس الأول) تركزت على عدد قليل ولكن مهم من النقاط، رغم وجود نقاط اتفاق غير قليلة على الصعيد الوطني العراقي. وتبلورت نقاط الاختلاف في:

أ- الموقف من الشعب الكردي: رغم الدعوة الواضحة التي وردت في جريدة الحزب الشيوعي المركزية في عام ١٩٣٥ إلى تحقيق الاستقلال الكامل للكرد، فأن الحزب الشيوعي العراقي اعتبر ولسنوات طويلة الشعب الكردي أقلية قومية في العراق، ولم يقر بكونه جزءاً من أمة كردية موزعة على بلدان أخرى، ومنها العراق. وناقشنا هذه النقطة في بحثنا حول موقف الحزب الشيوعي العراقي من المسألة الكردية. وجاء الاعتراف الكامل والصريح بحقوق الشعب الكردي القومية دون أي تردد في تقرير الكونفرانس الحزب الثاني في عام ١٩٥٦، أي في فترة قيادة سلام عادل للحزب ووجود جمال الحيدري وعزيز شريف في القيادة أيضاً.

ب- وارتباطاً بهذه المسألة لم يعترف الحزب الشيوعي العراقي في تلك الفترة ولسنوات طويلة لاحقة بكون حركة الشعب الكردي حركة تحررية واعتبرها جزءاً من حركة النضال التحرري للشعب العراقي لا غير، ولهذا لم يعترف له بحقه في تقرير المصير، بما في ذلك حق الانفصال وإقامة دولته الوطنية المستقلة إلا في فترة لاحقة.

ج- الموقف من طبيعة ودور ومكانة الحزب الديمقراطي الكردي في المجتمع الكردي ودوره الطليعي في نضال الشعب الكردي، أو فيما بعد في تبنيه للماركسية اللينينية. وهي مسألة معروفة بالنسبة للحركة الشيوعية. فاستنادا إلى الرأي الذي ساد الأممية الثالثة واحتكارها للماركسية اللينينية لنفسها، اعتبر الحزب الشيوعي العراقي تحت قيادة فهد نفسه الممثل الشرعي والوحيد للماركسية- اللينينية في البلاد. وفي ضوء ذلك دخل في مناقشات حادة متبادلة وجارحة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني / العراق، الذي ثبت في نظامه الداخلي بأنه يهتدي بالماركسية- اللينينية. فمن العبارات التي أطلقها الحزب عليهم قوله: "إن حركة البارتي انتهازية في جذورها وتاريخ منشئها كامتداد

للجماعات الانتهازية البائدة للمضي في التخريب وتفريق صفوف الجماهير الكردية لتقديم خدمات أكثر لأسيادهم المستعمرين..."(٣٣٢). ولم يكن هذا الأسلوب مناسباً للحوار مع قوى وطنية مناضلة لم ترتكب من ذنب سوى إعلانها تبني الماركسية-اللينينية. وسيطر على الحوار جو المنافسة غير المشروعة والاتهامات غير المبررة. وكان الخلل في كل ذلك يعود إلى القاعدة التي اعتمدتها الحركة الشيوعية العالمية حينذاك لا في سياسة أو سلوك الحزب الديمقراطي الكردي. وانتقل الخلل من الحركة الشيوعية إلى الحزب الشيوعي العراقي في موقفه من الحزب الديمقراطي الكردي.

يشير جعفر عباس حميدي إلى "تعاون حزب البارت مع الحزب الشيوعي في بعض الفترات فأشترك في لجنة التعاون الوطني عام ١٩٤٨ ولكن رغم ذلك حدثت خلافات بين أعضاء الحزبين حتى من خلال العمل في لجنة التعاون الوطني وصل حد التصادم في أربيل"(٣٣٣). وألحق الصراع السياسي بين الحزبين أضراراً غير قليلة بالحركة الوطنية، وخاصة في كردستان العراق وبالعلاقات التضامنية في ما بين الأحزاب السياسية المناضلة في سبيل الحقوق العادلة للشعب الكردي. فعلى سبيل المثال لا الحصر قاد التوتر بين الحزبين، وفي سياق تأييده للجبهة الوطنية الموحدة، هاجم الحزب الديمقراطي الكردي حزب التحرر الوطني وأوضح: "إن هذه الجماعة كثيرا ما تقوم بأعمال غير صحيحة وتخريبية تؤدي إلى ضعف وانتكاس في الحركة الوطنية وقد ثبت فعلا بالتجربة بأن هذه الجماعة تنادي بشعارات التعاون في جبهة وطنية موحدة ولكنها تخالفها وتنقضها عمليا وتأكد لدى حزبنا بأنها لا تملك قيادة صحيحة وكثير من أعمالها ارتجالية ومتناقضة"(٣٣٤). وكان السبب في هذا الهجوم هو سعي الحزب الشيوعي العراقي إلى تشكيل فرع لحزب التحرر الوطني في كردستان العراق وبدء مهاجمة الفرع الجديد للحزب الديمقراطي الكردي. ثم هاجم الحزب الديمقراطي الكردي الحزب الشيوعي مباشرة واتهمه بأنه قد "نسى الاستعمار والعمل ضده وأصبحت أعماله وقفة على التخريب بين باقي الأحزاب الوطنية"(٣٣٥). وفي ذات الفترة نشرت جريدة العمل، التي كانت تصدرها رابطة الشيوعيين العراقيين، وكان يترأس هذه الجماعة داود الصائغ، بياناً أيدت فيه تشكيل الحزب الجديد في كردستان العراق، وجاء في البيان ما يلي: "إن تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي للنضال من أجل حكومة اتحادية كردية في العراق ضمن نطاق الدولة العراقية.. جاء برهاناً ساطعاً على صواب القيادة التي توجه نضال الشعب الكردي الآن"(٣٣٦). عبر موقف داود الصائغ عن تقدير صائب لأهمية بروز

(٣٣٢) حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٣٦.
(٣٣٣) نفس المصدر السابق. ص ٢٣٦.
(٣٣٤) نفس المصدر السابق. ص ٢٣٦.
(٣٣٥) نفس المصدر السابق.
(٣٣٦) حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٣٦ .

أحزاب سياسية وطنية في العراق، بغض النظر عن الواجهة التي تحملها أو المبادئ التي تبشر بها، ما دامت متجهة صوب دعم النضال الديمقراطي في العراق، خاصة وأن فهداً كان يشكو من قلة الأحزاب وبالتالي من توجه الناس إلى العمل في الحزب الشيوعي بدلاً من التوجه والعمل في أحزاب مناسبة لها تنسجم مع أهدافها وإمكانياتها وتطلعاتها.

د- الموقف من تشكيل منظمات ديمقراطية كردية في كردستان العراق مستقلة عن المنظمات الديمقراطية العراقية التي كان الحزب الشيوعي العراقي يسعى إلى تشكيلها أو التي شكلت فيما بعد في الخمسينيات، منطلقاً في ذلك من ضرورة وحدة هذه المنظمات على الصعيد العراقي ووحدة نضالها. إلا أن هذا الموقف كان يعني مصادرة حق جميع القوى في تشكيل المنظمات التي تريد تشكيلها، باعتباره جزءاً من مفهوم وطبيعة المجتمع المدني. وكانت هذه إشكالية كبيرة على صعيد العمل الجماهيري الذي تسبب في احتكاكات مباشرة وتوترات غير قليلة. وكانت المدرسة اللينينية ترفض أي موقف آخر غير موقفها في هذا الصدد. وعندما يتمعن الإنسان في هذه المواقف يستطيع القول بأن الحزب الشيوعي العراقي لم يكن على حق في تلك المواقف، ولكن هكذا كان الوعي الفكري والسياسي والاجتماعي حينذاك، وهكذا كانت المدرسة اللينينية. وقلة أولئك الرفاق الذين كانوا يفكرون بطريقة أخرى.

وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني يختلف في تقديره لهذه النقاط وموقفه منها. وساهم هذا التباين في وجهات النظر إلى تعقيد قضايا التعاون والنضال المشترك فترة غير قصيرة وأساء لعمل الحزبين في كردستان وفي مواجهة الرجعية العراقية. وتعقدت هذه المسألة عندما أعلن هذا الحزب تبنيه للماركسية اللينينية في الخمسينات، ولكنها لم تدم طويلاً. ولم يكن الموقف وحيد الجانب، إذ أن قوى الحزب الديمقراطي الكردستاني، على المستويين القيادة والقاعدة مارست حملات شديدة ضد وجود الحزب الشيوعي العراقي ورفاقه ونشاطه في كردستان، من موقع المنافسة أيضاً والرغبة في احتكار العمل الفكري ولاسياسي للحزب الديمقراطي الكردي (الكردستاني).

وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٦ وثورة تموز عام ١٩٥٨ عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمرين له هما المؤتمر الثاني الذي عقد في بغداد في آذار من عام ١٩٥١. وفي عام ١٩٥٣ عقد في كركوك المؤتمر الثالث للحزب. وفي هذا المؤتمر أعلن الحزب عن تبنيه لمجموعة من القرارات التي أصبح بعضها موضع خلاف داخل الحزب، وبشكل خاص تبنيه للماركسية اللينينية. وأبرز قرارات هذا المؤتمر كانت:(٣٣٧)

* استبدال اسم الحزب من الحزب الديمقراطي الكردي إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني.

---

(٣٣٧) قارن: كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق. مصدر سابق. ص ٤٩ .

* تبني الحزب للأفكار الماركسية اللينينية.

* استبدال اسم جريدة الحزب من رزكاري إلى خه بات.

* إقامة المنظمات الجماهيرية الديمقراطية تحت إشراف الحزب كمنظمات الطلبة والشباب والنساء.

وفي هذا المؤتمر تم انتخاب قيادة جديدة للحزب حافظ فيها الحزب على رئيسه ولكنه لم ينتخب نائبيه السابقين، كما تم طرد حمزة عبدالله من الحزب. وأمكن في هذا المؤتمر تكريس دور المثقفين في حياة ونشاط الحزب. وتم انتخاب إبراهيم أحمد سكرتيراً للحزب.

ويشير السيد حبيب محمد كريم إلى أن تبني الماركسية اللينينية جاء برغبة المنافسة مع الحزب الشيوعي العراقي الذي تميز بنشاط واسع في كردستان، إضافة إلى أن تلك الأفكار كان لها رواجاً في كردستان حينذاك(٣٣٨). وإضافة إلى ما ذكر يمكن الإشارة إلى أن هذا التبني جاء بفعل تحسن طرأ على موقف السوفيت من المسألة الكردية حيث سمح وفي فترة مبكرة للكرد بعقد اجتماع واسع لهم في الاتحاد السوفيتي، إذ كتب مسعود البارزاني ما يلي:

"إن هذا الاهتمام السوفيتي بالبارزانيين وفسح هذا المجال أمامهم كان له مغزى كبيراً جداً وجاء في إطار برنامج استراتيجي أشمل لدعم الحركة التحررية الكردية، وتهيئة هؤلاء الرجال ليوم مناسب. وقد تلي ذلك خطوات سياسية هامة جداً. عقد كونفرنس في ١٩٤٨/١/١٩ حضره جميع الكرد من كردستان العراق وكردستان إيران وألقى البارزاني خطاباً تاريخياً هاماً في هذا الاجتماع الكبير حدد فيه برنامج العمل المقبل... ثم انتخب قيادة سياسية للحركة التحررية الكردية من مناضلين من كردستان إيران والعراق"(٣٣٩). وانتخب البارزاني رئيساً لقيادة الحركة. وتطور هذا الموقف إيجابياً لصالح الكرد في الاتحاد السوفيتي بعد لقاء تم بمبادرة من البارزاني مع نيكيتا خروتشوف في الكرملين في عام ١٩٥٣، أي بعد موت ستالين(٣٤٠) .

كان المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكردستاني خطوة متقدمة على طريق تطوير فكر الحزب واتجاهاته الأساسية والتي تبلورت في خمس نقاط مهمة وجديدة، وهي:

* إبراز الجوانب الاجتماعية في نضال الحزب وتبنيه السعي لمعالجة مشكلات الريف والصحة والتعليم... الخ.

* إبرازه دور حركة التحرر الكردية في النضال من أجل عراق متحرر ومستقل من جهة، وفي

---

(٣٣٨) قارن: نفس المصدر السابق. ص ٥٠ .

(٣٣٩) قارن: البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. ثورة بارزان ١٩٤٥-١٩٥٨. مصدر سابق. ص ٩٨/٩٧.

(٣٤٠) نفس المصدر السابق. ص ١١٧ .

النضال من أجل الحقوق القومية العادلة للشعب الكردي باعتبارها جزءاً من حركة التحرر الكردية بشكل عام من جهة أخرى.

* طرح شعار إقامة جمهورية ديمقراطية في العراق وتبنيه لشعار الحكم الذاتي لكردستان العراق.

* تبنيه الدفاع عن مصالح الفلاحين والنضال ضد الإقطاع وفي سبيل تحقيق إصلاح زراعي جذري في كردستان العراق.

* مشاركته الواسعة في الحركات الديمقراطية في العاصمة بغداد وعلى نطاق القطر ومنها حركة السلم العراقية والحركة الطلابية والشبابية".

وينقل الدكتور عبد الستار طاهر شريف عن الدكتور بوخارد برينتس (Brentjes Buchard)(٣٤١) مقطعاً من مقال له تحت عنوان "حول بعض المسائل التاريخية للحركة الوطنية الكردية" جاء فيه بصدد قرارات المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكردستاني ما يلي: "قرر الحزب بناء تنظيماته بإعطاء الأهمية للكوادر والعمل الدعائي بين الجماهير وأن ما يجلب الاهتمام بصورة خاصة مشروع المنهاج المقرر من المؤتمر... تأسيس جمهورية ديمقراطية شعبية وإجلاء الجيش البريطاني، إسقاط النظام الملكي، التعاون مع المعسكر الاشتراكي، إقامة نظام ديمقراطي جديد في العراق، والحكم الذاتي للشعب الكردي ضمن الجمهورية العراقية، وإصلاح زراعي جذري وتأميم النفط وتأسيس المزارع التعاونية والتعليم الإلزامي والمجاني... اعتبار الحركة التحررية الكردية جزءا متساوياً من الحركة التحررية العراقية، ولهذا أوجب على الحزب الديمقراطي لكردستان العراق العمل وفق مصلحة مجموعة الحركة الديمقراطية وجميع الحركات التحررية"(٣٤٢). وجاء شعار إقامة جمهورية ديمقراطية لأول مرة في صحافة هذا الحزب، كما لم ترد في صحافة الحزب الشيوعي إلا بطريقة غير مباشرة، ولا بد من الإشارة إلى أن المتظاهرين الشيوعيين ومؤيديهم رفعوا في انتفاضة عام ١٩٥٢ شعاراً عجيباً لم يدم طويلاً يقول "بس تأمر باسم العرش انشيلة"، وكان باسم (بهاءالدين نوري) حينذاك سكرتيراً للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. والشعار يعني حالما تأمر يا باسم سنطيح بالعرش أو الملكية في العراق. كما رفع لأول مرة معه شعار الجمهورية الشعبية في العراق.

قاد طرد حمزة عبدالله من الحزب في مؤتمره الثالث إلى تشكيله ما أطلق عليه بـ"الجناح التقدمي

(٣٤١) بوخارد برنتيس من مواليد عام ١٩٢٩. عالم آثار وأستاذ علم التنقيب في جامعة مارتين لوثر في مدينة هالة. صدرت له الكثير من الكتب العلمية التي تبحث في مجال اختصاصه. وكان عضواً في جمعية الصداقة بين الشعوب في جمهورية ألمانيا الديمقراطية . زار العراق في أعقاب ثورة تموز عام ١٩٥٨. من المساندين لنضال شعوب البلدان النامية في سبيل التحرر والحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي. ك. حبيب

(٣٤٢) شريف، عبد الستار طاهر د. الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية... مصدر سابق. ص ١٧٩.

للحزب الديمقراطي الكردستاني". وكان هذا الوضع يسبب إشكاليات غير قليلة للحزب في مجال العمل الوطني وفي إعطاء الانطباع وكأن الحزب منقسم إلى يمين ويسار. وكان اللقاء الذي تم في موسكو بين رئيس الحزب وعضو اللجنة المركزية، جلال الطالباني، قد توصل إلى رأي مفاده العمل على إنهاء الانشقاق في الحزب وإيجاد تسوية مناسبة مع حمزة عبد الله الذي احتل موقعاً مهماً في قيادة الحزب طيلة الفترة السابقة، وكان يساري الوجهة وماركسي الفكر والرؤية. وبعد عودة جلال الطالباني إلى العراق أمكن معالجة هذه المسألة، إذ أعلن حمزة عبد الله حل مجموعته الحزبية والالتحاق بالحزب الأم في عام ١٩٥٦، وسمي الحزب بالحزب الديمقراطي الموحد لكردستان.

في عام ١٩٥٧ برز اتجاه جديد في قيادة فرع الحزب الشيوعي في كردستان العراق يدعو إلى دمج المنظمة الحزبية بتنظيم الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان على أساس أن التنظيمين يؤمنان بالماركسية اللينينية وأن الحزبين يقران الحقوق القومية العادلة للشعب الكردي وأنهما يناضلان في سبيل تحرر العراق واستقلاله، وبالتالي لا يجدون مبرراً من استمرار تنظيم الحزب الشيوعي العراقي في كردستان. وقد أغضب هذا الموقف قيادة الحزب الشيوعي العراقي وحاورت قيادة الفرع ولكنها لم تتوصل إلى نتيجة إيجابية بشأن الكف عن هذا التفكير مما قاد إلى اتخاذ قيادة الحزب الشيوعي قراراً بتنحية وطرد أولئك الذين أصروا على موقفهم. وقد عالجنا هذا الموضوع في مكان آخر من الكتاب. في ضوء هذه التطورات قررت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني إعادة النظر في تركيب اللجنة المركزية دون أن تعقد مؤتمراً جديداً قررت تكوين اللجنة المركزية من الحزب الديمقراطي وجماعة الجناح التقدمي للحزب المنحلة والجماعة المفصولة عن الحزب الشيوعي العراقي. وتشكلت اللجنة الجديدة على النحو الآتي:(٣٤٣)

ملا مصطفى البارزاني رئيساً للحزب وإبراهيم أحمد سكرتيراً للجنة المركزية، ونوري شاويس وعلي عبدالله وجلال الطالباني وحمزة عبدالله وعمر مصطفى (دبابة) ومحمد أمين معروف وحمه كريم فتح الله ونزاد أحمد عزيز وخسرو توفيق وحميد عثمان وصالح الحيدري وكمال فؤاد أعضاء في اللجنة المركزية. ثم تشكل المكتب السياسي من: إبراهيم أحمد، سكرتير اللجنة المركزية، صالح الحيدري، جلال الطالباني، حمزة عبد الله وحميد عثمان. ومنه يبدو أن المكتب السياسي واللجنة المركزية تضم كوادر من التنظيمات الثلاثة المشار إليها سابقاً. استمرت هذه القيادة على رأس الحزب إلى حين قيام ثورة تموز. وأمكن بعد تعديل سياسة الحزب الشيوعي العراقي في فترة تولي سلام عادل قيادة الحزب وإقرار حقوق الشعب الكردي المشروعة وتضمينها في تقرير الكونفرانس الحزبي الثاني عام ١٩٥٦، إذ

(٣٤٣) راجع المصادر التالية:
- شريف، د. عبدالستار طاهر. الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية... مصدر سابق. ص ١٨٢/١٨١.
- كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق. مصدر سابق. ص ٥٦.

أصبح الباب مفتوحاً أما التعاون الأفضل بين الحزبين والتنسيق حول علاقة الحزب الديمقراطي الكردستاني مع جبهة الاتحاد الوطني التي شكلت عام ١٩٥٧ في العراق(٣٤٤).

٢- التيار الماركسي والمسألة الكردية

برز التيار الماركسي في العراق في أوائل العشرينات من القرن العشرين. ولم يقتصر بروز هذا التيار في تلك الفترة على بغداد أو مناطق في وسط وجنوب العراق فحسب، بل برز أيضاً في كردستان عموما، ومنها كردستان العراق. وكان لثورة أكتوبر الاشتراكية في عام ١٩١٧ تأثيرها الملموس على الحركة السياسية الإيرانية وعلى عموم المنطقة، ومنها الحركة التحررية الكردية في العراق. ودفعت هذه الحقيقة قادة الشعب الكردي حينذاك إلى التفكير بالاتصال بالسفارة السوفيتية في طهران لضمان تأييد الثورة العمالية الجديدة لقضية الشعب الكردي العادلة. وتم هذا فعلاً، إذ توجد العديد من الوثائق التي تؤكد وجود هذا الاتصال، إضافة إلى ما كانت تنشره الصحافة المحدودة حينذاك من أخبار عن الاتحاد السوفيتي وتأثير ذلك على القوى الواعية من المجتمع الكردي وغضب ممثلي سلطات الاحتلال البريطانية من ذلك وتجليها في التقارير الدورية التي كان يرفعها الدبلوماسيون البريطانيون إلى هيئاتهم المسؤولة في بغداد ولندن.

وكان عدد غير قليل من المثقفين الكرد الذين التزموا خط النضال في سبيل حقوق الشعب الكردي القومية قد تأثروا بهذا القدر أو ذاك أو التزموا الماركسية أداة لهم في نضالهم من أجل تحقيق الأهداف التي سعوا إليها. وفي الوقت الذي بادر البعض من هؤلاء إلى المشاركة مع آخرين من اتجاهات أخرى في تأسيس منظمة الحطاب ثم حزب هيوا، فأن البعض الآخر بادر إلى تشكيل منظمات سياسية أخرى.

وفي عام ١٩٣٤، أي بعد فترة طويلة من بدء تلك العلاقات تشكل الحزب الشيوعي العراقي الذي أصبح العراق كله ساحة لنشاطه الفكري والسياسي والتنظيمي. وسنحاول فيما يلي أن نتطرق بشكل مكثف إلى بعض من تلك التنظيمات الماركسية.

أ- الحزب الشيوعي في كردستان العراقية (شورش) وحزب رزكاري كورد (تحرير الكرد)

أشرنا سابقاً إلى أن حزب هيوا قد انشطر إلى عدة مجموعات كانت تمثل الاتجاهات الفكرية والسياسية المختلفة. ففي الوقت الذي ارتبطت مجموعات منهم بجمعية ژيانەوەی كورد في العراق،

(٣٤٤) وفق قرار صدر عن مؤتمر الحزب الثالث، الذي عقد في كركوك في عام ١٩٥٣، بدل اسم الحزب إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، وحافظ عليه سنوات طويلة، ثم أصبح اليوم يدعى بالحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد، (ك.حبيب).

كونت مجموعة أخرى جمعية ريى راست (الطريق الصحيح) التي تركز نشاطها في السليمانية(٣٤٥)، في حين عمدت الجماعات اليسارية من أعضاء الحزب ومؤيديه إلى الالتحاق إما بالحزب الشيوعي العراقي وإما بحزب (يەكيەتی تێكۆشين)، وحدة النضال(٣٤٦). وخلال تلك الفترة جرت مفاوضات بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب وحدة النضال في بغداد قرر الحزب الأخير في ضوء تلك المباحثات حل نفسه والانتساب إلى الحزب الشيوعي العراقي. وفي كردستان العراق رفض فرع الحزب الكردي (يەكيەتی تێكۆشين) حل نفسه أوتوماتيكياً ودخل في مفاوضات مع الحزب الشيوعي العراقي من جديد. وكان فهد، السكرتير العام للحزب، يترأس وفد الحزب الشيوعي العراقي، في حين ترأس صالح الحيدري الوفد المفاوض لحزب (يەكيەتی تێكۆشين)(٣٤٧). ولم يتوصل الطرفان إلى نتيجة مقبولة منهما. وعلى إثر ذلك شكل فرع حزب (يەكيەتی تێكۆشين) في عام ١٩٤٥ الحزب الشيوعي في كردستان العراق وأصدر جريدة مركزية ناطقة باسم الحزب باسم شورش (الثورة).

تبنى الحزب الجديد الماركسية – اللينينية باعتبارها النظرية المادية لنضال الحزب، كما بنيت تنظيمات الحزب وفق المبادئ التي وضعها لينين لبناء الأحزاب الشيوعية. وأقر الحزب برنامجاً ونظاماً

(٣٤٥) عبد الله، علي، تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني. العراق. مصدر سابق. ص ٢٢ .

(٣٤٦) في عام ١٩٤٤ برزت حركة ماركسية جديدة في بغداد أطلق عليها أصحابها "وحدة النضال". أصدرت هذه المجموعة جريدة بنفس الاسم ضمت في صفوفها مجموعة من الشيوعيين القدامى الذين طردوا من الحزب لأسباب فكرية وسياسية. وقد عملت هذه المجموعة مع جماعة إلى الأمام وجماعة وعي البروليتاريا العراقية ومع مجموعة من المثقفين الشباب. وكان على رأس هذه الجماعة يوسف زلخا. والجدير بالإشارة أن اسم هذه المجموعة ظهر في كردستان العراق أيضاً، حيث سميت بـ"يەكيەتی تێكۆشين"، أي وحدة النضال، التي تحولت فيما بعد إلى مجموعة الحزب الشيوعي في كردستان العراقية (شورش)، وأصدرت جريدة بنفس الاسم، علماً بأن مجموعة من حزب هيوا المنحل قد التحق بالحزب الشيوعي العراقي. (ك. حبيب).

(٣٤٧) كتب علي عبد الله، السياسي الكردي وعضو قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، والذي كان عضوا قيادياً في حزب شورش ورزكاري كورد، وقبل ذاك كان في حزب هيوا، يقول: "دخل ممثلو (يه كيه تي تيكوشين): المؤلفون من صالح الحيدري والمرحوم نافع يونس وعلي عبد الله في محادثات مع ممثلي الحزب الشيوعي العراقي وهم كل من المرحومين فهد وزكي بسيم ومحمد حسين الشبيبي ويهودا والملا شريف حول كيفية تنظيم وقيادة فرع كردستان والحركة التحررية الكردية بالشكل المطلوب. ولكنهم لم يتوصلوا إلى حل مقبول. ولهذا فأن قيادة (يه كيه تي تيكوشين) أسسوا في خريف ١٩٤٥ الحزب الشيوعي لكردستان العراق وكان مكتبه السياسي يتألف من صالح الحيدري (سكرتيراً) ونافع يونس وعلي عبد الله وعبد الكريم توفيق ورشيد عبد القادر. وكانت جريدته (شورش) لسان حال الحزب". المصدر السابق. ص ٢٣ .

داخليا جديداً عبر فيه عن طموحات الشعب الكردي المرحلية. والتي تبلورت في النقاط التالية:

* النضال ضد الاستعمار البريطاني في العراق والسعي للخلاص منه.
* النضال ضد الرجعية المحلية الحاكمة والعميلة.
* محاربة الإقطاع والعمل من أجل توزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين.
* تحسين مستوى حياة ومعيشة الفلاحين وظروفهم الصحية والثقافية.
* تأمين الإدارة اللامركزية لكردستان العراق، ومنح الشعب الكردي حقوقه الثقافية والإدارية.
* العمل من أجل تحقيق وحدة الأمة الكردية على المدى البعيد ودعم نضال الشعب الكردي في بقية أجزاء كردستان.
* دعم نضال الشعوب في سبيل حريتها ومساندة النضال ضد الفاشية.

ويستدل من هذه المهمات أن الحزب الجديد قد أخذ فعلاً بالمنهج الماركسي في الربط العضوي بين المهمات السياسية والمهمات الاقتصادية والاجتماعية في نضال الشعب الكردي في سبيل التحرر. والجدير بالملاحظة أن هذا الحزب لم يطرح شعار الحكم الذاتي أو الاستقلال لكردستان العراق كمهمة آنية للتحقيق، بل دعا الحزب إلى وحدة الأمة الكردية على المدى البعيد. وطرح شعار الإدارة اللامركزية لكردستان ومنح الشعب الكردي حقوقه الثقافية والإدارية. وكان هذا الطرح يعني تراجعاً واضحاً عن الشعار الذي رفعه الحزب الديمقراطي الكردي والذي دعا إلى إقامة الاتحاد الفيدرالي، أولاً، ثم شعار الحكم الذاتي الذي رفعه الحزب الديمقراطي الكردستاني لاحقاً ثانياً. ولكن هذا الموقف الجديد من جانب الحزب الجديد كان لا يعني سوى الاقتراب من موقف الحزب الشيوعي العراقي الذي لم يتبن أي من تلك الشعارات حينذاك، بعد أن سكت طويلاً عن الشعار الذي رفعه في عام ١٩٣٥، ثم عاد إليه في عام ١٩٥٦ .

أدركت قيادة هذا الحزب مبكراً حقيقة مهمة في وضع كردستان، ولكنها لم تبذل الجهود الفكرية الكافية والمتواصلة لتعميق الفكرة الأساسية، وأعني بها: إن كردستان لا تملك طبقة عاملة، بل ما يزال المجتمع يعيش في فترة الإقطاع وأن الفلاحين الفقراء والمعدمين يشكلون النسبة العظمى من السكان وما تزال العادات والتقاليد القبلية سائدة في المجتمع وفي العلاقات في ما بين الناس في الريف والمدينة. كما أن الوعي السياسي والاجتماعي ما يزال ضعيفاً لدى الغالبية العظمى من السكان. لهذا يصعب على حزب شيوعي أن يجد أرضية خصبة ويحقق بناء قاعدة حزبية واسعة في كردستان. ولهذا لا بد من التفكير في بناء حزب جديد يمكن أن يضم إليه مختلف فئات المجتمع ويعمل تحت شعارات وطنية وقومية ديمقراطية عامة يعتبر بمثابة جبهة واسعة للمجتمع الكردستاني. ويمكن تأكيد صحة هذه الوجهة في التفكير أن الحزب الديمقراطي الكردي حقق نجاحاً واسعاً في التأثير على جماهير كردستان التي تبنت شعاراته والمهمات التي طرحها في الأربعينيات والخمسينيات.

ومن هنا جاءت المبادرة الجديدة من قيادة شورش بتشكيل حزب رزكاري كورد، أي تحرير أو خلاص الكرد. إذ بذلك يمكن تجاوز احتمال الانعزال عن الجماهير الواسعة، هذا من جهة ولكن القيادة اعتقدت من جهة أخرى بأن مثل هذا الحزب الجبهوي يفترض أن لا يبقى بعيداً عن قيادة الحزب الشيوعي وعن أيديولوجية الحزب الماركسي، ولهذا قررت أن تكون لحزب شورش عدداً أكبر من الأعضاء في القيادة لتشكل ما يطلق عليه بالحركة الشيوعية النواة اللينينية الصلبة التي يمكن الاعتماد عليها في الملمات بسبب "صلابتها الإيديولوجية وإخلاصها للقضية". وكان هذا التفكير يتطابق مع ما الموقف الذي ثقفت به الأممية الشيوعية الثالثة حين أكدت على أهمية قيام أحزاب قومية ديمقراطية في هذه البلدان يكون في مقدورها تعبئة الناس حولها وزجها في النضال. وهو ما حصل بالنسبة لحزب شورش في علاقته مع حزب رزكاري، أو ما حصل للحزب الشيوعي العراقي في علاقته مع حزب التحرر الوطني.

في شهر شباط/ فبراير من عام ١٩٤٥ تم تأسيس الحزب الشيوعي في كردستان العراق. وكانت في قيادته مجموعة من مثقفي كردستان اليساريين والديمقراطيين، وهم: صالح الحيدري، نافع يونس، نوري شاويس، نوري محمد أمين، الدكتور جعفر محمد كريم، رشيد باجلان وطه محي الدين معروف.

ومنه يتبين أن الأربعة الأوائل كانوا من حزب شورش والبقية كانوا من القوميين الديمقراطيين المستقلين(٣٤٨).

كان تأسيس هذا الحزب قد اصطدم بمقاومة شديدة من جانب الحزب الشيوعي العراقي للأسباب التالية:

* الأحزاب الشيوعية هي الممثلة الوحيدة للطبقة العاملة والمعبرة الوحيدة عن الماركسية – اللينينية، وبالتالي، لا يجوز لغيرها الادعاء بتمثيل الطبقة العاملة أو تبني الماركسية – اللينينية.
* إن الأحزاب الشيوعية لا تقوم على أساس قومي، وبالتالي ففي بلد واحد يفترض أن يوجد حزب واحد، ولهذا لا يحق لهؤلاء أن يشكلوا حزباً شيوعياً، بل يمكن أن يكونوا جزءاً من الحزب الشيوعي العراقي. وإذا ما وجد حزبان شيوعيان في بلد واحد، فأحدهما خاطئ. ولما كان الحزب الشيوعي العراقي يحظى بعضوية وتأييد الأممية البروليتارية، فلا يجوز نشوء حزب شيوعي آخر بجواره.
* الحزب الشيوعي العراقي هو الممثل الوحيد للطبقة العاملة والمدافع عن مصالحها وطموحاتها والمتبني الوحيد للماركسية–اللينينية في العراق، ولا يجوز ذلك لغيره.

إن هذه الرؤية القاهرة والخاطئة للنظرية وهذا الموقف المتشنج من التمثيل الطبقي الذي تبلور وساد في فكر ونشاط الحركة الشيوعية العالمية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي، يمكن اعتبارها اليوم أكثر

---

(٣٤٨) شريف، عبد الستار طاهر د. الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨–١٩٥٨. مصدر سابق. ص ١١٤.

من كونه:

* محاولة غير معقولة لاحتكار النظرية والتمثيل في وقت لم يمنح أحد هذا الحزب أو ذاك مثل هذا الحق، كما لا يمكن أن يوجد مثل هذا الحق بأي حال من الأحوال.

* يعبر عن روح استبدادية في مواجهة حقوق الآخرين في التبني لنظرية معينة وفي تشكيل حزب معين، وهو لا يختلف كثيراً من حيث المبدأ عن استبداد الحكومات المختلفة في منع الأحزاب الأخرى من العمل تبني نظريات معينة أو تشكيل أحزاب معينة ومطاردتها ووضعها في السجن أو تعريضها للتعذيب والموت أيضاً بحجة كونها نظريات هدامة أو إباحية أو ما إلى ذلك.

* وهي تعبير عن عجز فعلي لفهم مضمون الديمقراطية والمجتمع المدني. كما أنها تعبير عن فهم قاصر سقطنا بها وكأن النظرية تفرز اتجاهاً واحداً ووحيداً أو تحليلاً واحداً لمسائل مطروحة على بساط البحث، في حين تؤكد الحياة إمكانية بروز أكثر من تبار أو منبر أو اتجاه أو تحليل لقضية واحدة.

* وكانت لهذه السياسة عواقب سلبية على الحياة الحزبية والسياسية والعلاقات النضالية بين قوى سياسية تنطلق من مواقع مشتركة ولكنها تريد العمل بمفردها أو لأنها تختلف بهذا القدر أو ذاك عن القوى الأخرى المتفقة معها، والتي كان يطلق عليها بصورة متبادلة بالجماعات التحريفية وخيانة المبادئ وحزب الطبقة العاملة ... الخ. من النعوت التي عرفتها تلك المرحلة وما بعدها لسنوات طويلة. ولا شك في أن هذه المواقف قد شددت من الصراعات بين القوى السياسية التي تقف في صف واحد، ولكنها متباينة قليلاً. لقد كانت هذه الوجهة من حيث المبدأ والممارسة مصادرة حقيقية لحقوق الآخرين، رغم الادعاء بالديمقراطية.

كانت المهمات التي طرحها حزب رزكاري لا تختلف كثيراً عما طرحه حزب شورش من مهمات نضالية. فالبيان الصادر عن الهيئة التأسيسية لحزب رزكاري كورد، حزب الجبهة الوطنية الكردستانية الموحدة في العراق، تضمن الأهداف التالية، كما وردت في برنامجه:

"**أولاً**: هدفنا الأسمى هو توحيد وتحرير كردستان الكبرى، وبما أن مركز الحزب في كردستان العراقية فأننا نكافح لنجاة العراق من نفوذ الاستعمار، والحكومات الرجعية التي لم تزل من أكبر العوائق في طريق تقدم كرد العراق للوصول إلى الغاية الكبرى وهي الحرية وحق تقرير المصير.

ثانياً: السعي لنيل الاستقلال الإداري لكردستان العراقية والذي يعتبر خطوة كبيرة لتقرير مصير الكرد.

ثالثاً: السعي لرفع كل أنواع الاضطهاد والتفريق القومي الذي يتناول الكرد والأقليات الأخرى.

رابعاً: تقوية العلاقات مع الأحزاب والمراكز الكردية خارج العراق لتوحيد المساعي والوصول بها إلى الهدف الأسمى (حق تقرير المصير والتحرر).

خامساً: إجرا إصلاح شامل للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بتوفير الحقوق

الديمقراطية وبرفع مستوى الزراعة والصناعة ونشر المعارف وإحياء التاريخ والأدب الكردي.

سادساً: تعميم استعمال اللغة الكردية في الدوائر والمدارس كافة ضمن المناطق الكردية.

سابعاً: العمل على إيضاح القضية الكردية لجميع الأمم وخاصة أمم الشرق الأوسط.

ثامناً: العمل لإيجاد العلاقات والتعاون مع الأحزاب والمنظمات الديمقراطية.

تاسعاً: العمل على تكوين العلاقات السياسية مع الدول الديمقراطية لمكافحة خطط الاستعمار والرجعية وعملائها الساعية لإحياء ميثاق سعد آباد ومكافحة كافة التكتلات الاستعمارية والرجعية التي تعرقل الحريات عامة وحرية الكرد خاصة."(٣٤٩).

ولكن ما هو الجديد في هذا البيان؟ إضافة إلى القضايا التي عالجتها القوى السياسية التي سبقت هذا التنظيم، ومنها التعلم باللغة الكردية... الخ، تضمن البيان مهمات جديدة وحيوية في النضال من أجل حقوق الشعب الكردي المشروعة نشير إلى بعضها فيما يلي:

- إن الحزب الجديد لا يعتبر حزباً قطرياً لكردستان العراقية وحدها، بل حزباً قومياً لكل كردستان، واعتبرت كردستان العراقية مركز هذا الحزب.
- أن المهمة المركزية بعيدة المدى للحزب هي تحرير واستقلال ووحدة كردستان بأجزائها الأربعة.
- وأن النضال الملموس في هذه الأجزاء يأخذ صيغاً مرحلية ملموسة وفق طبيعة ظروفها.
- ولأول مرة يأخذ هذا الحزب الكردي عن شورش مهمة الربط بين المهمات الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن كان أقل تحديدا للقوى التي يناضل ضدها على الصعيد المحلي، على اعتبار أن الحزب الجديد هو جبهة وطنية لا بد أن يأخذ بنظر الاعتبار مفهوم المساومة المرحلية على المهمات.
- ولأول مرة يبدي الحزب الجديد اهتماماً بالخارج وبالدعاية للقضية الكردية على الصعيدين العالمي والإقليمي.
- كما أبدى الحزب اهتمامه بموضوع التعاون مع القوى الأخرى على صعيد كردستان وعلى صعيد العراق والإقليم.
- وركز الحزب أيضاً على أهمية إيجاد تعاون وثيق مع القوى الكردية التي تعمل خارج كردستان لأهمية ذلك من جوانب عدة، بما فيها حشد التأييد للقضية الكردية دولياً ورفدها بالدعم السياسي والمعنوي والمالي وبالكوادر.

حقق حزب رزكاري كورد في بداية الأمر نجاحاً ملموساً في نشاطه في كردستان العراق، لكنه عجز

---

(٣٤٩) شريف، عبد الستار طاهر د. الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨. مصدر سابق. ص ١٢١/١٢٢ .

عن الاستمرار في العمل واضطر إلى حل نفسه والتحاق كوادره ورفاقه الآخرين بالأحزاب السياسية التي كانت قائمة بصورة سرية. فما هي العوامل الكامنة وراء ذلك؟

ساهم هذا الحزب خلال تلك الفترة القصيرة من عمره التي تقع بين شباط/فبراير ١٩٤٥ وآب/أغسطس ١٩٤٦ بحيوية في النقاشات السياسية التي كانت تدور في المجتمع الكردي أو في المحافل السياسية العراقية. وكان يؤمل له دوراً أكبر بسبب طبيعته الجبهوية ذات التمثيل المتعدد نسبياً. فالحزب:

١- عبر بشكل واقعي وموضوعي عن الطموحات القومية لمثقفي الشعب الكردي وعن نضاله في سبيلها، وإدراكه للمهمات المباشرة التي تقع على عاتق الحزب مرحلياً وأهمية تعزيز النضال على مستويات مختلفة بما فيها المستوى العراقي.

٢- حدد الحزب المهمات المرحلية للشعب الكردي في إطار الوحدة العراقية، ولكنه لم ينس طرح الأهداف البعيدة التي تدعو إلى وحدة الأرض الكردستانية والأمة الكردية والتي ستبقى هدفاً للنضال اللاحق أيضاً. إضافة على تأكيد كون الحزب جبهة تلتقي فيها جميع التيارات الفكرية والسياسية الكردية.

٣- تبني الحزب للحرية والديمقراطية والعمل من أجل التعاون مع بقية القوى القومية الديمقراطية الكردية لصالح القضية المشتركة.

إلا أن عوامل كثيرة كانت تنخر في بنية حزب شورش ومن ثم في رزكاري كورد والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- تحديده بوضوح أهمية النضال في سبيل القضايا الاجتماعية إلى جانب القضايا السياسية للمجتمع الكردي الذي كان يعاني من التبعية والتخلف والقهر السياسي والاجتماعي والتخلف الاقتصادي، والتي كان عليها خلاف كبير في المجتمع الكردي ولكن بشكل خاص في القوى الفاعلة في الحياة السياسية في كردستان العراق.

٢- وجد في الحزب حينذاك تياران فكريان وسياسيان أحدهما قومي ماركسي، وثانيهما قومي ديمقراطي. عبر عن الاتجاه الأول كان من صالح الحيدري وحميد عثمان وجمال الحيدري ونافع يونس(٣٥٠)، وعبر عن الاتجاه الثاني كل من الدكتور جعفر محمد كريم وطه محي الدين معروف

(٣٥٠) صالح الحيدري هو أخ جمال الحيدري، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي الذي استشهد في بغداد بعد اعتقاله من قبل انقلابيي ٨ شباط عام ١٩٦٣، في أعقاب نجاح الانقلاب ضد الجمهورية الأولى التي جاءت بها ثورة تموز عام ١٩٥٨ بقيادة عبد الكريم قاسم. كما أنه أخ عاصم الحيدري، وكان عضوا في الحزب الشيوعي العراقي، وقضى سنوات طويلة في السجن والمنفى ومات في العراق في أعقاب ثورة تموز، وكان مصاباً بالربو الشديد. توفي صالح الحيدري في مدينة أربيل في صيف عام ٢٠٠١.

والملا حكيم ورشيد باجلان وغيرهم.

٣- وارتباطاً بهذا الاستقطاب الداخلي تعرض حزب شورش ومن ثم رزگاري كورد إلى ضغطين متصاعدين، أولهما، جاء من الحزب الشيوعي العراقي الذي كان يريد الوصول إلى حل الحزب الشيوعي في كردستان العراقية (شورش)، وبالتالي، حل حزب رزكاري كورد أيضاً وكسب الشيوعيين منهم إلى الحزب الشيوعي العراقي الذي أعلن حينذاك في مؤتمره الوطني الأول عن تشكيل فرع للحزب الشيوعي العراقي، وثانيهما ضغط من الجماعات الديمقراطية في منظمة ژ.ك. ژيانى كورد والحزب الديمقراطي الكردستاني (فرع الحزب المركزي في كردستان إيران) لتشكيل حزب قومي ديمقراطي جديد في كردستان العراق. وقد تحقق ذلك فعلاً، إذ التحق أكثر الماركسيين بالحزب الشيوعي العراقي وشكل الآخرون في آب/ أغسطس من عام ١٩٤٦ بعد حل حزب رزكاري كورد الحزب الديمقراطي الكردي(٣٥١).

ب- الحزب الشيوعي العراقي والمسألة الكردية

لم تظهر في سياسات ومواقف وأدبيات الحلقات والخلايا الماركسية في بغداد والبصرة والناصرية في العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن العشرين ما يشير إلى اهتمام أعضائها بالمسألة الكردية أو متابعتهم لنضال الشعب الكردي في كردستان العراق، رغم الأحداث التي وقعت هناك منذ نهاية الحرب العالمية الأولى والكفاح الذي خاضته جماهير السليمانية وبقية مناطق كردستان ضد الاحتلال البريطاني. ووفق المعلومات المتوفرة لدينا لم يكن بين الأعضاء الأوائل الذين شكلوا هذه الحلقات والخلايا مواطنون كرد. ولم يتضمن البيان الأول الذي أصدرته جمعية مكافحة الاستعمار شيئاً عن القضية الكردية أو مشاكل الشعب الكردي أو عن وحدة نضال العرب والكرد مثلاً. كما لم تظهر في تلك الفترة مثل هذه الحلقات الماركسية في المدن الكردستانية، وهي قضية ارتبطت بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة، كما كان عليه الحال في الغالبية العظمى من المدن العراقية في منطقتي الوسط والجنوب. وتركز اهتمام الحلقات والخلايا الماركسية حينذاك بقضايا النضال ضد السيطرة البريطانية على العراق والسياسات التي كانت تمارسها في بغداد لفرض مصالحها وخاصة في مجال النفط الخام على العراق، وكذلك ضد الاتجاهات الرجعية في السياسة الداخلة وإزاء المرأة أو الحياة الاجتماعية بشكل عام.

وفي عام ١٩٣٥، أي بعد عام تقريباً من تشكيل الحزب الشيوعي العراقي، صدر العدد الأول من

(٣٥١) - حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٢٥.
- شريف، د. عبدالستار طاهر، الجمعيات والمنظمات والأحزاب السياسية الكردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨. مصدر سابق. ص ١١٠-١٤٠.

جريدة الحزب المركزية "كفاح الشعب"، وهو يحمل على صفحته الأولى مجموعة من المطالب الأساسية التي سجلت لأول مرة وبشكل منهجي وجهة الحزب في نضاله خلال تلك الفترة. وتصدر هذه المطالب النص التالي:

(١) "طرد المستعمرين، وضمان حرية الشعب والاستقلال الكامل للكرد وضمان الحقوق الثقافية... لكل القوميات العراقية الأخرى"(٣٥٢).

وتضمن هذا الشعار المكثف ثلاثة أهداف أساسية كبيرة جسدت مضامين النضال السياسي للشعب العراقي، وهي:

أ- النضال المشترك ضد الاستعمار وطرد المستعمرين من البلاد، أي الحصول على الاستقلال الناجز، كما كان يطلق عليه حينذاك.

ب- النضال من أجل تأمين حق الشعب الكردي في الاستقلال الكامل، أي بما فيه حق الانفصال وتكوين دولته المستقلة، كما له الحق في اتخاذ آخر غير ذلك.

ج- النضال من أجل تأمين الحقوق الثقافية وغيرها القوميات الأخرى العراقية.

أين تكمن أهمية هذا الطرح الجديد للقضية الكردية؟ تكمن في تقديري في النواحي التالية:

١- الاعتراف بوجود شعب كردي وقومية كردية، وأن لهذا الشعب الحق في إقامة دولته المستقلة.

٢- أن هذا الشعار يطرح لأول مرة من قبل حزب سياسي عراقي لا يقوم على أساس قومي، بل على أساس وطني وعلماني وأممي.

٣- تبني الحزب الشيوعي لقضية قومية عادلة في مجتمع ما يزال يعاني من التخلف ومحكوم بظروف معقدة لم تتبلور فيه المسائل القومية.

٤- تأثيره المباشر والإيجابي على المثقفين الكرد بشكل خاص وعلى الوعي القومي الكردي، كما فيه محاولة لتكريس فكرة حق الكرد في الاستقلال عند بقية سكان العراق من غير الكرد، وخاصة في صفوف العرب.

وفي المقابل كان لهذا الشعار أهمية بالغة بالنسبة للحزب الشيوعي العراقي على الصعيدين المحلي والدولي، باعتباره حزباً أممياً يدين بالماركسية-اللينينية ويعمل وفق المبدأ اللينيني القائل بحق الشعوب صغيرها وكبيرها في تقرير مصيرها بما فيه ذلك الحق في الانفصال وإقامة دولة مستقلة. وكان في هذا الطرح استجابة غير مباشرة على شروط الأممية الثالثة التي طرحت من قبل المكتب التنفيذي للأممية الثالثة، والتي بدون الاستجابة لها لا يمكن لأي حزب كان من الناحية المبدئية الحصول

(٣٥٢) كفاح الشعب. العدد الثاني. ١٩٣٥. في: بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص٩٠.

على عضوية الأممية. وكانت هناك شروط عديدة أخرى لهذه العضوية ومنها أن يكون للحزب أسم جديد هو الحزب الشيوعي العراق. ولهذا بادرت قيادة الحزب حينذاك إلى تغيير اسمه من جمعية مكافحة الاستعمار إلى الحزب الشيوعي العراقي(٣٥٣).

إلا أن الحزب الشيوعي العراقي لم يستمر على رفع هذا الشعار بل تخلى عنه عملياً ولم يتكرر طرحه في وثائق الحزب سنوات طويلة، رغم أنه لم يُلغ من وثائقه اللاحقة بصورة رسمية أو بقرار محدد. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: ما هي الأسباب التي ساهمت في تخلي الحزب عن هذا الشعار؟ إن البحث في هذا الموضوع اجتهادي إلى حدود بعيدة، رغم وجود بعض الأوليات التي تساهم في إنارة المسألة.

والإجابة عن هذا السؤال تستوجب العودة إلى السياسات والمواقف التي اتخذتها اللجنة التنفيذية للأممية الثالثة من المسألة الكردية ومن العراق ومن الدولة التركية الجديدة التي أقامها مصطفى كمال أتاتورك حينذاك ومحاولاته التقرب إلى الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى واقع الصراع الدولي بين الاتحاد السوفييتي والغرب عموما ومخاوف الدولة السوفيتية من سياسات بريطانيا في منطقة الخليج والشرق الأوسط. وتشير المعلومات المتوفرة لدينا إلى أن مراسلي الأممية الثالثة في المناطق المختلفة من الشرق الأوسط كانوا يلعبون دوراً بارزاً ومهماً في التأثير على تحديد الخطوط العامة لسياسات ومواقف الأممية الثالثة من خلال التقارير التي كانوا يرفعونها إلى المكتب التنفيذي للأممية الشيوعية. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى أن هيئات الكومنترن اعتمدت على تقارير وتعليقات مراسلي "إنبريكور" و "ئومشاو" في معالجة الوضع في العراق والقضية القومية الكردية، رغم أن تلك التقارير لم تعتبر من الوثائق الرسمية للكومنترن. وإذا ما نظر الإنسان بدقة وموضوعية لتلك التقارير سيجد أنها كانت وحيدة الجانب وغير دقيقة في الغالب الأعم أو أن بعض أفكارها خاطئة في ما يمس القضايا التي نبحث فيها، ونخص بالذكر منها القضايا الثلاث التالية:

١- التحضيرات العسكرية للإمبريالية البريطانية التي تهدف إلى تحويل أرض العراق إلى قاعدة عسكرية أساسية بغية الهجوم العسكري على الاتحاد السوفيتي.

٢- طبيعة حركة التحرر الوطني الكردية واستثمارها من الاستعمار البريطاني.

٣- مسائل التركيب الاجتماعي وعلاقات القوى وواجبات الشيوعيين في العراق.

لم تكن التقديرات خاطئة بالنسبة للقضية الأولى فحسب، بل كانت بعيدة عن رؤية الواقع الفعلي للمجهودات البريطانية في العراق. فممثل الحزب الشيوعي الفلسطيني (حيدر) والعضو في اللجنة

(٣٥٣) حبيب، د. كاظم، والداوودي، د. زهدي. فهد والحركة الوطنية العراقية. دار الجمل. كولون. ألمانيا. ٢٠٠٢.

التنفيذية للأممية الثالثة، قال في معرض حديثه حول الوضع في الشرق الأوسط أمام المؤتمر السادس للأممية(٣٥٤) بأن الإمبريالية الإنكليزية في العراق وبعض المناطق الأخرى، إنما تتواجد هناك لغرض تأمين إمكانية الهجوم على الاتحاد السوفيتي، وإلا فأن هذه المناطق فقيرة من حيث الثروات الباطنية، في حين كان القناصل الإنكليز يعرفون تماماً ومنذ القرن التاسع عشر ما تحتويه باطن الأرض العراقية من ثروات أولية، وخاصة الذهب الأسود.

وأما بعض مراسلي الأممية الآخرين فكانوا يعتبرون معاهدة ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٣٠ وسيلة للتحضيرات الحربية ضد الاتحاد السوفيتي، في حين كان الهدف المركزي للاستعمار البريطاني يتمحور حول الحفاظ على مصالح الاحتكاريات البترولية الدولية في النفط الخام الموجود بكميات هائلة في العراق منذ نهاية القرن التاسع عشر وتأمين وجودهم في موقع إستراتيجي مهم(٣٥٥). والحقيقة المعروفة للجميع هي أن معاهدة ١٩٣٠، التي بدأت عملية وضعها ومحاولة فرضها على الشعب العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية الجديدة في عام ١٩٢١، وكانت تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- إعطاء الشرعية القانونية للمصالح الإمبريالية البريطانية في العراق لمدة ربع قرن على الأقل وذلك مقابل إدخال العراق في عصبة الأمم. وقد بدأ تنفيذ المعاهدة في ٠٣/١٠/١٩٣٢)، أي مع رفع الانتداب وقبول العراق في عضوية عصبة الأمم.

٢- تأمين المصالح البريطانية في نفط العراق وضمان الدفاع عن تلك المصالح سياسياً وعسكراً.

٣- تأمين طريق المواصلات بين أوروبا والمستعمرات البريطانية (الهند).

٤- إبقاء علاقات القوى على حالها وإسناد الطبقتين: الإقطاعية والأرستقراطية الكومبرادورية، ركنا الإدارة العراقية المرتبطة بوزارة الخارجية البريطانية لتأمين الهيمنة الكاملة على العراق واحتكار سوقه الدولية.

٥- الاستفادة من وجودها العسكري في العراق لتأمين مصالحها وإسناد وجودها في إيران والمنطقة ومنع احتمال محاولات تغلغل الاتحاد السوفيتي إلى منطقة المياه الدافئة، أو مواجهة الاتحاد السوفيتي في حالة نشوب حرب جديدة. وكما يلاحظ فأن الهدف الذي أشار إليه المراسل السوفيتي هو واحد من بين مجموعة من الأهداف الأساسية للوجود العسكري البريطاني في العراق والمنطقة.

وارتكب مراسلو الأممية الثالثة خطئاً كبيراً في موقفهم من الشعب الكردي وحركة التحرر الوطني الكردية، الأمر الذي يؤكد بأن المصالح الدبلوماسية السوفيتية لعبت دوراً أساسياً في هذا الصدد

(354) Protokoll des VI. Weltkongresses der KI.7.Juli- 1.Sep. 1928. Bd. 1. 1972. S.739.
(355) Stephen Hemsley ،Longrigg. Oil in the Middle East. London 968. P. 12-15 & 41-47.

واعتبرت فوق المبادئ والمعايير الإيديولوجية. فالحركات والانتفاضات الكردية في تركيا والعراق وإيران اعتبرت كما لو أنها حركات رجعية أو أعمال من صنع الإنكليز، وذلك بهدف تشكيل دولة كردية صنيعة بين كل من تركيا وإيران والعراق."دولة تكون تحت السيطرة البريطانية المباشرة وتكون قاعدة عسكرية ضد الاتحاد السوفييتي"(٣٥٦).

وهذا يعني أن جميع مراسلي الأممية لم ينطلقوا من وجهة النظر الماركسية السليمة إزاء الشعب الكردي وكردستان التي تعترف بحق الأمم في تقرير مصيرها عند معالجتهم للقضية الكردية آنذاك، بل من مصالح الدولة السوفيتية وعلاقتها بالدول المجاورة، رغم أنهم لم يستندوا في تقاريرهم إلى الواقع الفعلي المعاش حينذاك. وكانت اللجنة التنفيذية للأممية الثالثة تعرف جيدا بأن حدود الدول العربية قد رسمت بالقلم والمسطرة من قبل سايكس، وزير الخارجية البريطانية وبيكو، وزير الخارجية الفرنسية، وذلك ضمن المعاهدة البريطانية- الفرنسية السرية التي أبرمت في ١٦ مايس ١٩١٦ وسميت ب "معاهدة سايكس-بيكو"، حيث تم تقسيم كردستان بين أربع دول، هي تركيا وإيران والعراق وسوريا. ولذلك فإن الحديث عن دولة كردية صنيعة في تلك الفترة كان مجرد هراء، ناهيك عن أن صحافة الأممية بتقاريرها غير الواقعية كانت تعطي الانطباع كما لو أن الدول المجاورة تحظى باستقلالها التام والناجز. ويبدو لنا بأن مراسلي الأممية تأثروا في حينها بالدعاية التركية المبالغ فيها تجاه قضيتين:

١- صداقة كمال أتاتورك المزعومة للاتحاد السوفيتي وتأييده الشكلي للبلاشفة، وأنها دولة ديمقراطية علمانية حديثة.

٢- تصوير الأتراك للحركات الكردية، كما لو أنها رجعية-إقطاعية ودينية-سلفية.

ومن الجدير بالذكر أن المؤرخ الهولندي مارتين فان بروئينيسن قد سلط الأضواء على هذه المسألة بصورة تفصيلية مدعومة بوثائق تركية(٣٥٧).

وعلينا أن نشير هنا إلى أن الدولة التركية الحديثة التي مارست سياسة علمانية في الحقل الداخلي اتسمت في السياسة القومية الفعلية بالتعصب الشديد المناهض للشعب الكردي وإنكار وجود شعب كردي أصلاً واعتبارهم "أتراكاً جبليين" لا غير. وكانت لهم حينذاك، وما تزال حتى اليوم، مواقف دينية متعصبة ومتطرفة جداً إزاء الأديان الأخرى، رغم علمانيتهم في مجال فصل الدين عن الدولة.

لا شك في أن فهد قد تأثر بسياسة ومواقف الأممية الثالثة إزاء المسألة الكردية وإزاء التحليل العام للأممية الشيوعية للأوضاع السياسية، وخاصة في فترة الحرب العالمية الثانية، علماً بأنه لم يكن وحده

(356) M. L. Zu den Ereignissen in Kurdistan. in: Inprekorr. 5/8/1930. S. 1595 f.& "Der Irak als britische Kriegsbasis gegen die Sowjetunion". Ebenda. 22/ 7/ 1930. S.1438.
(357) Bruinessen ،M. M. van: Agha ،Scheich & Staat ،Berlin 1989.

المسؤول مباشرة عن التخلي عن الشعار الذي رفع على صفحات جريدة كفاح الشعب في عام ١٩٣٥. وتجلى ذلك في التقرير الذي قدمه إلى المؤتمر الوطني الأول للحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٤٥ حيث ورد فيه ما يلي:

"وأمر آخر خطير أود تنبيه حزبنا إليه هو التنافس الاستعماري في بلادنا بين الإنكليز والأمريكان. إن التنافس الاستعماري الأمريكي الذي ظهر منذ أكثر من سنة بشكل اقتصادي - الاستحواذ على مصادر نفطية في بلاد العرب - ثم الدفاع عن القضية الصهيونية يظهر الآن بشكل جديد. فالأمريكان يريدون الآن أن يوجدوا لهم قاعدة اجتماعية في العراق. يريدون أن يستغلوا وضع الكرد ويجعلوا منهم قاعدة اجتماعية لهم. لقد جاء العراق مؤخرا المستر هارولد الصحافي الأمريكي وأخذ هذا يتصل بالشخصيات الكردية وبدأت المساومات بينهم وبينه وبدأ يعطي الوعود الاستعمارية للكرد بتوحيد المناطق الكردية وما أشبه.

إننا ننبه إخواننا الكرد إلى أن قضيتهم الوطنية مرتبطة بقضية العراق التحررية وأن حرية الكرد في العراق لا تأتيهم عن طريق الوعود الاستعمارية من هذا المستر أو ذاك بل بالنضال المشترك مع العرب من أجل استكمال استقلال العراق.

إن حزبنا يدعو إلى الصداقة العربية الكردية، إلى النضال المشترك من أجل قضية العرب والكرد على السواء"(٣٥٨) (الحروف الداكنة من وضع فهد)

وفي ضوء هذا التحليل توصل فهد إلى تثبيت الشعار التالي حول المسألة الكردية ضمن المطالب الأساسية التي تضمنها الميثاق الوطني الذي أقر في عام ١٩٤٥، ونص على ما يلي:

(١٠)- نناضل في سبيل إيجاد مساواة حقيقية في الحقوق للقومية الكردية مع مراعاة حقوق الجماعات القومية والجنسية الأخرى كالتركمان والأرمن واليزيدية"(٣٥٩).

كيف نفهم هذا النص بالمقارنة مع الشعار الذي رفع عام ١٩٣٥ في صدر جريدة كفاح الشعب؟ يبدو للمتتبع أن الحزب الشيوعي قد تراجع عن طرح شعار الاستقلال الكامل للشعب الكردي وأحل محله شعار المساواة في الحقوق. ويمكن قراءة النص السابق كما يلي:

* أن الحزب الشيوعي العراقي يعتبر الكرد أقلية قومية بجوار القومية العربية الأكبر.

* وأن الكرد كأفراد ينتمون إلى أقلية قومية يفترض أن يتمتعوا بحقوق وواجبات متساوية مع بقية أبناء الشعب العراقي من عرب وتركمان وآشوريين وكلدان باعتبارهم مواطنين.

* وأن الحزب يدعو إلى الصداقة العربية الكردية وإلى النضال المشترك من أجل قضية العرب

(٣٥٨) نفس المصدر السابق. تقرير الرفيق فهد حول الوضع العالمي والداخلي. ص ١٤٤.

(٣٥٩) يوسف سلمان يوسف (فهد). كتابات فهد. النظام الداخلي. مصدر سابق. ص ١٣٥.

والكرد على السواء.

* الابتعاد عن طرح المسألة الكردية على حقيقتها في العراق وإبراز نضال الشعب الكردي في سبيل حقوقه القومية العادلة. وهذا يعني، في ضوء ما جاء في الميثاق تخلي الحزب عن شعار "حق تقرير المصير للشعب الكردي"، كما ورد أول مرة في عام ١٩٣٥.

* وأنه لم يعترف بكون الأيزيدية يشكلون جزءاً من الشعب الكردي، بل اعتبرهم أقلية قومية جنسية، وليست أقلية دينية ضمن الأمة الكردية.

لم يلق موقف الحزب الشيوعي العراقي من المسألة الكردية قبولاً لدى مجموعات من الماركسيين العرب والكرد في آن واحد. وتبلور ذلك بشكل خاص في مواقف الأستاذ عزيز شريف الذي قاد حينذاك حزب الشعب. كما أن كتلاً ماركسية في أربيل والسليمانية لم تتبن هذا الموقف واستمرت في طرحها لشعار حق تقرير المصير. وكان هذا الخلاف أحد عوامل الصراع السياسي في ما بين القوى التقدمية والديمقراطية في العراق وفي كردستان على نحو خاص. وبدأ عزيز شريف بطرح وجهة نظره إزاء المسألة الكردية وانتقاد موقف الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد إزاء تخلي الحزب عن شعار حق الشعب الكردي في تقرير مصيره.

شخّص عزيز شريف المشكلة المركزية في المسألة الكردية عند عرضها في كراسه الموسوم "المسألة الكردية في العراق"، كما يلي:

"ظاهرتان للمسألة الكردية في العراق:- الظاهرة الأولى تمثل الوجه السلبي للمسألة الكردية أي أثر السياسة الاستعمارية الرجعية التي قضت باستعباد الشعب الكردي وتمزيق أوصاله وإبقائه في مستوى العيش البهيمي.

أما الظاهرة الثانية للمسألة الكردية في العراق: فإنها تمثل الوجه الإيجابي لهذه المسألة وهو كفاح الشعب الكردي في سبيل حرياته وفي سبيل تقرير مصيره"(٣٦٠).

وإزاء هذا الموقف نشب صراع فكري وسياسي ملموس بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب الشعب. ففي الوقت الذي لم يتطرق المؤتمر الوطني للحزب حول هذه المسألة وطريقة التعامل مع نضال الشعب الكردي. وفي الوقت الذي تقلب موقف الحزب بين حق الكرد في الحصول على الاستقلال الكامل في

(٣٦٠) شريف، عزيز. المسألة الكردية في العراق. الطبعة الثالثة. مطبعة الشهيد جعفر. مطابع الاتحاد الوطني الكردستاني. كردستان العراق. ١٩٨٧. ص ٧.

ملاحظة: صدر الكراس لأول مرة بحدود عام ١٩٤٨/١٩٤٧، وأعيد طبعه في عام ١٩٥٥ ثم أعيد طبعه في عام ١٩٨٧. والطبعة الثانية تتضمن مقدمة أخرى للأستاذ عزيز شريف، حيث يطرح شعار حق تقرير المصير للشعب الكردي بوضوح كامل أيضاً.

عام ١٩٣٥، وبين اعتبار أبناء الشعب الكردي "مواطنون عراقيون لهم حقوق متساوية كما لبقية العراقيين من حقوق"، كما ورد في الميثاق الوطني عام ١٩٤٥، رفع عزيز شريف في الوقت نفسه شعار حق الشعب الكردي في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة دون قيد أو شرط، مع تأكيده بأن المرحلة الراهنة، أي حينذاك، تتطلب نضالاً مشتركاً.

وتبرز أصالة تبنى عزيز شريف شعار منح الشعب الكردي حقه في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في الانفصال وتأليف دولته المستقلة في ما كتبه من تلخيص لكراسه الأنف الذكر الذي أصدره في أعقاب الحرب العالمية الثانية والموسوم "المسألة الكردية في العراق"، إذ كتب يقول:

"الخلاصة: إن حل المسألة الكردية في العراق يتضمن ما يلي:

١- نضال الجماهير العربية الكادحة في سبيل حرية تقرير المصير للقومية الكردية بما في ذلك الانفصال وتأليف دولة مستقلة.

٢- نضال التقدميين الكرد المطلق ضد الميول الانعزالية بين الجماهير الكردية ودعوتهم إلى الاتحاد الاختياري بالعراق (في الظروف الراهنة القائمة).

على أن هذا النضال بوجهيه لا يتجزأ من الحركة الوطنية التحريرية ضد الاستعمار وعملائه المحليين من جهة، ومن أجل الكفاح العام ضد الإمبريالزم بنوع خاص ضد المؤامرات الحربية العدوانية الأنكلو-أمريكية، من جهة أخرى"(٣٦١).

وتضمن الكراس نقداً للميثاق الوطني للحزب الشيوعي العراقي، الذي لم يتضمن حق تقرير المصير للشعب الكردي ويدعوه "ميثاق فهد"، ويرى في ذلك موقفاً انتهازياً ويدافع عن موقفه في أهمية وضرورة رفع مثل هذا الشعار، باعتباره يعبر عن الموقف الماركسي اللينيني والأممي إزاء قضايا القوميات والأقليات القومية ويستشهد، كما كان حال كل الماركسيين حينذاك، وفيما بعد ونحن منهم، بمقولات من لينين وستالين.

واضطر الحزب الشيوعي لتوضيح موقفه الفكري والسياسي من خلال كتابة مقال نشر في العدد الأول من جريدة الحزب المركزية (القاعدة) لعام ١٩٤٥ أوضح فيه موقفه من المسألة الكردية على النحو التالي:

"**منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أعار الحزب اهتماماً خاصاً بالقضية الكردية موضحاً للشعب**

(٣٦١) شريف، عزيز. المسألة الكردية في العراق. نفس المصدر السابق. ص ٥١.

ملاحظة: صدر الكراس لأول مرة بحدود عام ١٩٤٨/١٩٤٧، وأعيد طبعه في عام ١٩٥٥ ثم أعيد طبعه في عام ١٩٨٧. والطبعة الثانية تتضمن مقدمة أخرى للأستاذ عزيز شريف، حيث يطرح شعار حق تقرير المصير للشعب الكردي بوضوح كامل أيضاً.

الكردي في العراق طريق النضال المشترك في سبيل التحرر من الاستعمار، وإقامة حكم ديمقراطي وطني"(٣٦٢). **حيث بهذا يضمن "للشعب الكردي ولجماهيره الكادحة المنظمات (المؤسسات-المكاتب) الديمقراطية الضرورية التي تمكنها من بيان رأيها في البقاء الاختياري أو الانفصال متى ما تم للعراق تحرره من ربقة الاستعمار أو عند ظروف تلائم الشعب الكردي وفي مصلحة جماهيره الكادحة**"(٣٦٣).

وجاء في المذكرة التي وجهها فهد باسمه، باعتباره السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي، بتاريخ ٢١-١١-١٩٤٥ ما يلي:

إلى رئيس الدولة العراقية ومجلس الأمة، رؤساء الدول الكبرى، بريطانيا العظمى، الولايات المتحدة، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، بواسطة سفرائها ووزرائها المفوضين في بغداد، رؤساء الدول العربية، مصر، سوريا، ولبنان. بواسطة ممثليها في بغداد، احتجاج الحزب ضد الحكومة العراقية وضد حليفتها بريطانيا العظمى لسلوكهما المخالف والبعيد كل البعد عن القواعد والمبادئ الديمقراطية، حيث منح فهد القضية الكردية اهتماماً خاصاً، إذ كتب يقول:

"موقفنا من الشعب الكردي: إن الحكومة العراقية تصم آذانها من شكاوى الشعب الكردي وطلباته في الإصلاح. إنها تدع الجوع يجتاح قراهم، تحبس عنهم حقوقهم الدستورية (كما تحبسها طبعا عن الشعب العربي) لا تهتم بأمر تثقيفهم كما يريدون ولا بأمر رفع مستواهم الاقتصادي وغيره، تغمض عينها **وتصم آذانها عن نشاط عملاء الاستعمار ودعايتهم بين الكرد وتقوم هي بنفسها بمثل ذلك النشاط والدعاية وتشجع الروح الشوفينية عند العرب وخصوصا بين أفراد الجيش ثم تسوق الجيش والشرطة في (حملات تأديبية) كما تسميها ضد القبائل الكردية ثم تحولها إلى حملات تأديبية ضد الشعب الكردي بأسره وبصورة خاصة ضد طالبي الإصلاح الديمقراطي فتنشر الإرهاب وتعلن الأحكام العرفية وتملأ السجون بالمواطنين الكرد كما هو جار الآن في المناطق الكردية**. (الحروف الداكنة من وضع فهد-المؤلفان) إن سلوك الحكومة العراقية وحليفتها الحكومة البريطانية تجاه الشعب الكردي لا تتفق وأبسط مبادئ الحق والعدالة ومنافية لحقوق الكرد الذين يؤلفون ربع سكان العراق ولهم الحق في التمتع بالحريات الدستورية والديمقراطية وبحرياتهم الشخصية وبحرمة قراهم وبيوتهم ولهم كذلك أن يطالبوا ويسعوا لرفع مستواهم الاقتصادي والثقافي والصحي والاجتماعي، فمحاولة الحكومة العراقية حكم الشعب الكردي بالعنف والإكراه، ومنعه عن المطالبة بحقوقه أمر لا يتفق ومصلحة الوحدة

(٣٦٢) الحيدري، جمال. الشيوعيون طليعة النضال لحل قضية كردستان ونيل الشعب الكردي حقه في تقرير المصير والحرية والوحدة القومية"، "المسألة الكردية". من وثائق الحزب الشيوعي العراقي ١٣. بغداد. ١٩٦١. ص ٥.

(٣٦٣) جريدة "القاعدة". العدد الأول. السنة الرابعة. تشرين الثاني/نوفمبر. ١٩٤٥.

الوطنية التي ينشدها الشعب العراقي-عربا وكرداً- ومخالفة تماما لتصريحات قادة الأمم المتحدة المحبة للحرية وللمبادئ التي حاربت وضحت من أجلها الشعوب"(٣٦٤). ويختتم المذكرة بالمطالب التالية:

(١) "إلغاء القوانين الاستثنائية والرجعية، والمحاكم العرفية والإدارية، التي تقيد حريات المواطنين.

(٢) إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، عسكريين ومدنيين، أولئك الذين اتهموا بالشيوعية أو الوطنية بمفهومها الصحيح والذين اعتقلوا بحوادث حركة بارزان وغيرها.

(٣) نظام حكم ديمقراطي"(٣٦٥).

يلاحظ المتتبع بأن موقف الحزب الشيوعي بقيادة فهد من المسألة الكردية، بغض النظر عن نوعية المطالب والحلول، قد اتخذ في كل مرة نوعية جديدة متطورة. إذ حلت عبارة الشعب الكردي محل الأقلية الكردية، وعبارتي الوحدة الوطنية والأخوة العربية-الكردية وضعتا إلى جانب الاستقلال الوطني، كما دخل مطلب إطلاق سراح المشاركين في حركة بارزان، ضمن المطالب الرئيسية. ورغم كل ذلك بقيت المطالب لا تخرج عن إطار المساواة المدنية مع باقي المواطنين العراقيين، دون الالتفات إلى مسألة حق الكرد في الحكم اللامركزي أو الذاتي، رغم إقرار المذكرة بأن الكرد يشكلون ربع سكان العراق، ورغم إقرار النظام الداخلي بوجود خصوصية بيئية وجغرافية ولغوية للكرد، والتي تعني في الواقع خصوصية قومية. إذ أن فهداً وضع في مسودة النظام الداخلي الذي أقره المؤتمر الوطني (الكونفرنس) في عام ١٩٤٤ تأسيس فرع كردي للحزب الشيوعي العراقي، إذ ورد فيه ما يلي:

"المادة -٦- إن الحزب الشيوعي العراقي متكون من المنظمات الشيوعية التالية:

فرع الحزب الشيوعي العراقي الكردي (في دور التكوين).

فرع الحزب الشيوعي العراقي الأرمني.

لجنة بغداد المحلية وملحقاتها.

لجنة المنطقة الجنوبية المؤلفة من ثلاث لجان محلية في ثلاثة ألوية.

اللجان التابعة مباشرة للجنة المركزية.

اللجان المحلية ومنظمات المدن الممثلة في مؤتمر الحزب الوطني الأول.

الأعضاء الحزبيين في الأماكن التي لا توجد فيها منظمات حزبية"(٣٦٦).

---

(٣٦٤) نفس المصدر السابق. مذكرة الحزب الشيوعي العراقي إلى رئيس الدولة العراقية ومجلس الأمة. بتاريخ ١٩٤٥/١١/١٢. ص٣١٤/٣١٥.

(٣٦٥) نفس المصدر السابق. ص ٣٢٢/٣٢٣ .

(٣٦٦) يوسف سلمان يوسف (فهد). كتابات فهد. النظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ١٥٨.

ونرى أنه رغم كون التنظيم الكردي كان في دور التكوين، إلا أنه أعطاه الأولية في الترتيب. والسبب نجده في الباب الثالث، المادة -٢٧- من نفس النظام الداخلي، إذ جاء فيه ما يلي:

"فرع الحزب الشيوعي العراقي": بالنظر لما يلابس ظروف الكرد والأرمن من اختلاف لغاتهم مع لغة الأكثرية العراقية ولاختلاف البيئة والوضع الجغرافي عند الكرد ولغرض توسيع الحركة الثورية بين الجماهير الكردية والأرمنية وجرها للنزول إلى ميدان التحرر الوطني جنبا إلى جنب مع العرب الذين يؤلفون الأكثرية في القطر، يؤلف كل من الكرد والأرمن (في المستقبل التركمان والآثوريين) فرعا للحزب الشيوعي العراقي، ولكل من هذه الفروع خططه السياسية والتعبوية التي لا تتعارض وخطط الحزب العامة ونظامه الداخلي الخاص الذي يستمد أصوله من هذا النظام مطبقة على ظروف ذلك الفرع، ولكل من هذه الفروع جريدته التي هي لسان حاله"(٣٦٧).

ثم نشر فهد مقالاً في حلقتين منفصلتين عالج فيه المسألة الكردية، كانت الحلقة الأولى بعنوان: "كيف حل السوفيت المشكلة الوطنية؟"، والثانية بعنوان: "الحل الاشتراكي للمسألة الوطنية"، وكان يعني بهما المسألة القومية. وكانت المساهمتان ضمن مقالة أوسع كتبت تحت عنوان: "الذكرى السادسة والعشرون لثورة أكتوبر الاشتراكية المجيدة. تحية الحزب الشيوعي العراقي إلى شعوب الاتحاد السوفيتي"(٣٦٨).

كتب فهد يقول: "استمرت المشكلة القومية مشكلة معقدة لا تقبل الحل بالرغم من كثرة الوصفات التي قدمها أطباء الاجتماع فمنهم من قال بوجوب إندماج القوميات الصغيرة والقوميات التابعة عموما بالمتروبول. وعلى هذه السياسة تمشت روسيا القيصرية محرمة على الأقوام المتعددة استعمال لغاتها في المدارس والمؤسسات كافة، وعمدت إلى تنصير بعض أطفال اليهود وغيرهم محاولة بذلك تنسية تلك الشعوب قوميتها وطمس معالم تاريخها وثقافتها القومية، وعلى هذه الطريقة تمشت الدولة العثمانية بعد إعلان الدستور محاولة تتريك العرب والكرد بفتح بضعة مدارس لهم لتدريسهم اللغة التركية الحالية. وحكومة إيران تتمشى على تلك السياسة تجاه الكرد وتجاه الأقليات القومية التي بقت تحت ظل حكمها، وأتبعت فرنسا هذه السياسة في شمال أفريقيا كما أتبعتها إيطاليا في طرابلس وبرقة مضيفة إليها سياسة إفناء سكان البلاد الأصليين وإحلال إيطاليين محلهم، وبالرغم من وسائل الإرهاب الوحشية التي استعملت لتنفيذ هذه السياسة فإنها لم تستطع تحويل العرب أتراكا ولا أفرنسيين ولا طليانا. ولم تحول التتر روساً ولا الكرد أتراكاً وسوف لا تستطيع تحويلهم عربا"(٣٦٩).

---

(٣٦٧) نفس المصدر السابق. ص ١٧٠ .

(٣٦٨) نفس المصدر السابق. الذكرى السادسة والعشرون لثورة أكتوبر الاشتراكية المجيدة.ص٣٣٧٧-٣٩٣ .

(٣٦٩) نفس المصدر السابق. الذكرى السادسة والعشرون لثورة أكتوبر الاشتراكية المجيدة. ص٣٨٥/٣٨٦ .

وبعد أن يتطرق فهد إلى سياسة "القوميين" العراقيين الذين يسميهم بخدام هتلر، وكيف أنهم يريدون تطبيق نفس السياسة في العراق وذلك بتصفية العناصر غير العربية والتخلص منها، يعرج إلى الحل "الاشتراكي" فيكتب قائلاً: "أما "الحل الاشتراكي" الذي جاء به أبطال الأممية الثانية لحل المسألة القومية فينحصر في إعطاء القوميات الأوروبية المحكومة حقها في الاستقلال الثقافي واستعمال لغاتها، أما شعوب المستعمرات فيجب أن تبقى مستعمرات، حتى في ظل "نظامهم الاشتراكي العتيد"، وحجتهم في ذلك أن الاشتراكية تقوم على الصناعة والصناعة تحتاج إلى الخامات وهذه الخامات موجودة في المستعمرات إذن فلا مفر من بقاء المستعمرات في حوزة الدول الإمبريالستية التي ستتحول فيما بعد إلى الاشتراكية"(٣٧٠). ولم يكن فهد بحاجة إلى كبير عناء ليبرهن على صحة ما يقوله في هذا الصدد، إذ أن سياسات حكومة العمال في بريطانيا إزاء مستعمراتها، سواء في الهند أم أفريقيا، التي لم تختلف عن سياسة حزب المحافظين، وكذلك السياسات الفرنسة التي مارسها الحزب الاشتراكي الفرنسي إزاء الدول المغاربية، في الجزائر على نحو خاص، وبشكل أخف في كل من تونس والمغرب، على سبيل المثال لا الحصر، تؤكد ذلك. إلا أن أحزاب الاشتراكية الديمقراطية، الأممية الثانية، لم تكن دون صراعات في داخلها وكان الجناح اليساري منها قد رفض تلك الاتجاهات اليمينية ذات الطبيعة الاستعمارية. ولعب الانقسام المتواصل والاستقطاب بين الحركة الشيوعية والحركة الاشتراكية دوره البارز في تعميق وتكريس الاتجاهات الأكثر يمينية في الحركة الاشتراكية والاتجاهات الأكثر يسارية في الحركة الشيوعية، بحيث أصبح اللقاء بينهما مستحيلاً. وبرز ذلك بشكل صارخ ومضر جداً في الموقف من صعود النازية الفاشية إلى دست الحكم في ألمانيا في عام ١٩٣٣، حيث تعذر تحقيق أي تعاون بين الحزب الشيوعي الألماني والحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، رغم أنهما كانا يمتلكان الأكثرية في الدورة البرلمانية التي سبقت وصول الحزب النازي إلى السلطة في آذار من عام ١٩٣٣.

أصبح الحوار بين الأمميتين شبيهاً بحوار الطرشان، بعد أن طرح ستالين موضوعته الشهيرة القائلة بأن الفاشية والاشتراكية الديمقراطية تؤامان، وهي مقولة ليست خاطئة وخطرة فحسب، رغم معرفتنا بوجود جناح يميني شوفيني في الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية حينذاك، بل وأدت إلى تعميق الفجوة بين أحزاب الحركة العمالية العالمية مما ساعد على استفادة القوى الأخرى منها. إن نقد هذه الحالة يهدف إلى تجنب تكراره والتعلم من هذا الدرس الثمين الذي كلف العالم الكثير من الضحايا البشرية والخسائر المادية والحضارية الكبيرة. أي يتطلب هذا الأمر منا جميعاً إعادة النظر بالماضي باعتباره تجربة غنية وقاسية بالنسبة للحركة العمالية العالمية التي لا بد أن تستفيد منها في مستقبل الأيام.

(٣٧٠) نفس المصدر السابق. ص ٣٨٦/٣٨٧ .

كان فهد في مقالته السالفة الذكر يتساءل: "كيف نفسر موقف زعماء الدولية الثانية الانتهازي هذا حيال القضية الوطنية؟"(٣٧١). ويجيب عن السؤال بما يلي: "إن موقفهم هذا كان موقفا لا ماركسيا ومعاكسا للاشتراكية إذ أنهم لم يروا أية صلة للقضية الوطنية بالثورة البروليتارية وبالدكتاتورية البروليتارية، لم يدركوا عظم الفائدة من ربط كفاح الشعوب الكادحة في المستعمرات والأقطار التابعة بكفاح الطبقة البروليتارية في الأقطار الصناعية الكبرى ضد العدو المشترك، ذلك لأن الدكتاتورية البروليتارية لم تكن مدونة في قوائمهم"(٣٧٢).

وإذا كان فهد محقاً في أن كثرة من أحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الدول الرأسمالية المتقدمة أو الدول الاستعمارية قد عجزت عن رؤية العلاقة الجدلية بين نضال الشعوب المستعمرة والتابعة ضد الاستعمار وبين نضال الطبقة العاملة في بلدانها ضد الاستغلال الرأسمالي، فأنه لم يكن مصيباً في موضوع ربط ذلك بدكتاتورية البروليتاريا التي تحولت في الاتحاد السوفييتي إلى دكتاتورية الحزب أو النخبة الحزبية الحاكمة أو دكتاتورية القيادة الحزبية والفرد الواحد ضد الشعب بأسره، ضد من قامت الثورة من أجله وجرى الحديث عن دكتاتورية البروليتاريا لصالحه. إن هذا الجزم القاطع لدى فهد واعتبار عدم ربط القضية الوطنية (القومية) بالثورة البروليتارية وبالتالي بدكتاتورية البروليتارية سياسة غير ماركسية وموقف انتهازي صرف يعبر عن تبسيط للقضية وفهم مبتسر وضيق للماركسية، إنها موضوعة غير ماركسية بحد ذاتها، ذلك أن ماركس وأنجلز لم يصرحا بمثل هذا الشيء ولم يضعا أي وصفة جاهزة لنظريتهما. ومن المعروف أنهما كانا يغيران استنتاجاتهما حول مسألة معينة في ضوء الظروف المستجدة، دون أن تكبلهما قيود الجمود العقائدي، إذ كانا يحاربانه بشدة. ورغم الاستنتاج الذي توصلا إليه والذي يقول أنجلز بشأنه في رسالة إلى جيرسون تريو في كوبنهاكن: "إننا، ماركس وأنا، مقتنعان بأن البروليتاريا لا تستطيع أن تفرض سلطتها السياسية، الباب الوحيد إلى المجتمع الجديد، بدون ثورة جبارة"(٣٧٣). نقول أنهما رغم هذا الاستنتاج الذي استنبطاه من أحداث التاريخ الدامية، ورغم القمع الوحشي لانتفاضات العمال من قبل البرجوازية، فإنهما لم يعمما استنتاجهما هذا بشكل مطلق على كل زمان ومكان، كما يحاول تأكيد ذلك مفكرو البرجوازية خطأ عند تهجمهم على الفكر الماركسي. ففي عمله الذي أنجزه إنجلز عام ١٨٤٧ "مبادئ الشيوعية" يطرح السؤال التالي: ما إذا كان بالإمكان إزالة الملكية الفردية بالطريقة السلمية؟ ويجيب عنه كما يلي: "إنها لأمنية لو تحققت هذه العملية. والشيوعيون هم آخر من يتمرد على ذلك"(٣٧٤).

(٣٧١) يوسف سلمان يوسف (فهد). كتابات فهد. مصدر سابق. ص ٣٨٨ .

(٣٧٢) نفس المصدر السابق. ص ٣٨٨.

(373) Marx- Engels. Werke. Bd. 27 ،S. 326.

(374) Ebenda. Bd. 4 ،S.372.

استمر الحزب في موقفه من المسألة الكردية وفق ما جاء في ميثاقه الوطني والرؤية التي طرحها فهد في جريدة الحزب المركزية (القاعدة) حتى عام ١٩٥٣. ففي آذار من عام ١٩٥٣ صدرت مسودة ميثاق جديد للحزب الشيوعي العراقي أعدها بهاء الدين نوري (باسم)، وكان في حينها سكرتيرا للجنة المركزية. وتضمنت المسودة موقفاً جديداً وشعاراً جديداً حول المسألة الكردية، إذ تضمنت المادة ١٢ من المسودة ما يلي:

"الاعتراف بحق تقرير المصير بما فيه حق الانفصال للشعب الكردي". كما وجه باسم نقداً للميثاق الوطني بقوله "أنه موقف انتهازي وخاطئ"، في نشرة أصدرها في حينها"(٣٧٥).

ثم توقف العمل على أساس مسودة ميثاق باسم، وبالتالي غاب هذا الشعار أيضاً، رغم أنه لم يسحب رسمياً من جانب قيادة الحزب، إذ ألغت قيادة الحزب الجديدة مسودة ميثاق باسم إلى حين وضع برنامج جديد للحزب. ولكن المحاججة كانت مستمرة ضد رافعي شعار حق تقرير المصير للشعب الكردي بما فيه حق الانفصال وإقامة دولة مستقلة، باعتباره شعاراً انفصالياً لا يأخذ طبيعة المرحلة والمهمات بنظر الاعتبار وبالتالي لا يعزز الكفاح المشترك للشعبين العربي والكردي أو للشعب العراقي. وكان حزب وحدة النضال والحزب الديمقراطي الكردستاني هما الحزبان اللذان رفعا شعار حق تقرير المصير في الفترة بين ١٩٥٤ وثورة تموز عام ١٩٥٨.

ففي مقدمة الطبعة الثانية انتقد عزيز شريف لا الحزب الشيوعي العراقي فحسب، بل انتقد أيضاً منظمة راية الشغيلة التي انشقت عن الحزب الشيوعي العراقي بقيادة جمال الحيدري، إذ كان لها نفس موقف الحزب بشأن المسألة الكردية. ففي المقدمة التي كتبها لكراسه السابق "المسألة الكردية في العراق" ورد ما يلي: لم يمض سوى عام واحد حتى تخلى القاعديون عن ميثاق باسم ١٩٥٣ وعن ميثاق فهد أيضاً... فما هو إذن موقفهم في المسألة الكردية بعد إلغاء الميثاقين؟"(٣٧٦). ثم يجيب عن هذا السؤال بقوله إن موقف الحزب "مرتبك، غير منكر وغير معترف، أو منكر ومعترف بها في آن واحد، (أي بحق تقرير المصير، ك. حبيب)، ويجعل المسألة اختيارية بيد من يضع المنهاج"(٣٧٧).

لا شك في أن ارتباكاً ظهر في سياسة الحزب إزاء المسألة الكردية، خاصة وأن قيادات شابة وغير ناضجة وصلت إلى قيادة الحزب حينذاك، استطاعت مواصلة المسيرة، ولكنها عجزت عن رسم سياسات صائبة ومستقرة نسبياً، ومنها قيادة حميد عثمان للحزب في عامي ١٩٥٤ و١٩٥٥،

(٣٧٥) نفس المصدر السابق. ص ٤. حول تعديل ميثاق الحزب. نيسان ١٩٥٣. ص ٥ .
(٣٧٦) نفس المصدر السابق. ص٥.
(٣٧٧) نفس المصدر السابق. ص٥.

في حزيران/يونيو من عام ١٩٥٥ تم إقصاء حميد عثمان من سكرتارية اللجنة المركزية وانتخاب سلام عادل سكرتيراً لها. وبدأ سلام عادل عمله في قيادة الحزب لتحقيق عدد من المهمات الأساسية، وهي:

١- تحقيق وحدة الحزب وإنهاء الانشقاقات والتكتلات الماركسية، وبشكل خاص بالنسبة إلى وحدة النضال التي كان يترأسها عزيز شريف، وراية الشغيلة التي كان يقودها جمال الحيدري.

٢- وضع منهاج سياسي جديد يتجاوب مع المرحلة الجديدة التي كان يمر بها الحزب والواقع العراقي وتأمين عقد كونفرنس حزبي لإقرار هذا المنهاج الجديد.

٣- تنشيط وتحسين مستوى صحافة الحزب ونشاطه الفكري.

٤- السعي من أجل تحقيق التحالفات السياسية الضرورية للنضال في سبيل الديمقراطية في العراق.

٥- تطوير نشاط الحزب في القوات المسلحة وتعزيز تنظيماته في هذا المجال الحيوي، إضافة إلى تنشيط دور المنظمات الديمقراطية.

٦- تعزيز علاقات الحزب بالأحزاب الشيوعية في البلدان العربية، إضافة إلى تمتين صلاته مع الأحزاب الشيوعية على الصعيد الدولي، وبشكل خاص مع الأحزاب الشيوعية في البلدان الاشتراكية.

حقق سلام عادل نتائج إيجابية مهمة خلال فترة قصيرة بصدد مجمل القضايا المشار إليها في أعلاه والتي تقررت في اجتماع اللجنة المركزية في تموز من عام ١٩٥٥، بما فيها الموضوع الذي نحن بصدده، أي المسألة الكردية، باعتبارها جزءاً من منهاج الحزب الذي يراد طرحه ومناقشته وإقراره.

فالتقرير الذي أعده سلام عادل وتم طرحه على الكونفرنس الحزبي الذي عقد في أيلول/سبتمبر عام ١٩٥٦ تضمن سياسة وموقف وقرار الحزب حول المسألة الكردية. وكانت صياغة التقرير ذكية وواضحة تماماً تعكس حقيقة أن سلام عادل لم ينفرد بكتابة هذا التقرير، بل جسد خبرة وتجربة العديد من قياديي الحزب حينذاك، إضافة إلى أن الحزب كان قد حقق وحدته مع وحدة النضال، التي رفعت منذ الأربعينيات شعارات صائبة بشأن القضية الكردية حين عبر عنها الأستاذ الراحل عزيز شريف في كراسه حول المسالة الكردية سابق الذكر، إضافة إلى راية الشغيلة التي كانت تضم عدداً مهماً من الشيوعيين الكرد، وفي مقدمتهم جمال الحيدري وصالح الحيدري وعزيز محمد ونافع يونس، على سبيل المثال لا الحصر.

ففي وثيقة التقرير التي جاءت تحت عنوان خطتنا السياسية في سبيل التحرر الوطني والقومي"، وفي الفقرة التي بحثت المسألة الكردية كانت تحت عنوان "ثانياً: حول السياسة التحررية العربية والمسألة القومية الكردية" ورد ما يلي:

١- "إن الأرض التي يقطنها الشعب العربي في العراق، هي جزء لا يتجزأ من أرض العروبة وأن

الشعب العربي في العراق جزء لا يتجزأ من كل الأمة العربية التي مزقتها المؤامرات الاستعمارية، فالأمة العربية هي أمة واحدة تمتلك جميع الخصائص القومية للأمة الواحدة.

٢- ولكن العراق بحدوده الجغرافية الحالية التي رسمها الاستعمار يضم جزءاً من كردستان، الممزقة الآن بين دول تركيا وإيران والعراق وفقاً لاتفاقات بين الدول الاستعمارية بعد الحرب العالمية الأولى وأن الشعب الكردي في العراق هو جزء من الأمة الكردية الموزعة على أجزاء كردستان الممزقة والأمة الكردية لها جميع خصائص الأمة.

٣- في العراق قوميتان رئيسيتان عربية وكردية، لذا فإن حركة الجماهير العربية في العراق في الوقت الذي تنتهج سياسة عربية تحررية ينبغي لها أن تؤازر وتشجع الانبعاث القومي الكردي الرامي إلى التحرر والوحدة. ومن الناحية الأخرى ليس ثمة طريق آخر أمام القوى الوطنية في كردستان سوى طريق الكفاح المشترك مع الجماهير العربية في العراق ضد الاستعمار وأحلافه، طريق الكفاح المشترك مع الحركة التحررية العربية الصاعدة في سبيل التحرر الوطني والقومي لجماهير الشعب العراقي، وتأمين الاستقلال الذاتي لكردستان العراق وفق اتحاد اختياري كفاحي أخوي يفتح أمام الشعب طريق التحرر الشامل والوحدة القومية بأسرها.

٤- إن الطريق إلى الوحدة العربية ينفتح على أساس زوال الاستعمار عن العالم العربي وتحقيق الإصلاحات الديمقراطية. وأن كل تعاون بين الأقطار العربية على أساس معاد للاستعمار وبعيد عن نفوذه وتدخله وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية خطوة إلى أمام في طريق الوحدة العربية المنشودة.

٥- إن الاستقلال الذاتي لكردستان العراق وفق اتحاد اختياري كفاحي أخوي هو تدبير موقوت بظروفه تقتضيه مصلحة الشعب الكردي نفسه وهو بهذا المعنى ليس حلاً نهائياً للمسالة الكردية ولا يمكن أن يكون بديلاً عن حق تقرير المصير للأمة الكردية وإنما سيكون عاملاً مهماً في تحرير الأمة الكردية وتحقيق وحدتها القومية، وفي تهيئة الظروف الملائمة لممارسة الأمة الكردية حقها في تقرير المصير، بما في ذلك تكوين دولة مستقلة لكردستان كلها.

٦- إن الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير، وبمشروعية طموح الشعبين العربي والكردي إلى التحرر والوحدة القومية، وإدراك حقيقة أن الاستعمار هو العائق أمام بلوغ العرب والكرد لأمانيهم القومية، هو الأساس الصخري الذي تقوم عليه وتتطور الأخوة العربية - الكردية في كفاح مشترك ضد الاستعمار.

٧- إن الحزب الشيوعي العراقي وخاصة فرعه في كردستان، في الوقت الذي سيواصل فيه التعبير عن كامل حقوق الشعب الكردي والعمل الجدي على بلوغ هذه الحقوق، يرى ضرورة شجب مفاهيم الانعزال القومي الضيقة والأعمال التي تنبعث من تقدير خاطئ لمغزى الكفاح المشترك.

كما يشجب حزبنا كل موقف من شأنه تجاهل مطالب وحقوق الشعب الكردي في التحرر والوحدة أو

تجاهل أهمية المساندة التي تقدمها الحركة التحررية الكردية للحركة العربية التحررية"(٣٧٨).وتضمن التقرير، إضافة إلى ذلك، تفاصيل أخرى عن سياسة الحزب في القضايا العربية ومنها المسألة الفلسطينية التي نحن لسنا بصددها.

إن القراءة المتأنية لهذه النصوص سيجد الإنسان الحقائق التالية:

- رؤية علمية موضوعية واعية إزاء المسألتين العربية والكردية في آن واحد.

- شعور عال بالمسؤولية إزاء مصائر الشعبين في تلك المرحلة وفي المستقبل، مع فهم عقلاني لطبيعة المرحلة ومهماتها وضرورات خوض النضال المشترك مع عدم نسيان إلى أين يفترض أن يوصل ذلك النضال. ويتضمن الموقف رغبة واعية لتثقيف الشعبين العربي والكردي، وكذلك الأقليات القومية بحقوقها وواجباتها وبأهمية الاعتراف والاحترام المتبادلين بتلك الحقوق والواجبات.

- التزام اجتهادي صائب بالمبدأ اللينيني الخاص بحق الشعوب في تقرير مصيرها بما فيه حق الانفصال وإقامة دولة مستقلة.

- وكان لا شك لمثل هذا الموقف أن تنشأ عنه ردود فعل وتداعيات متباينة. ففي الوقت الذي وجد التأييد والترحيب من جانب القوى السياسية الكردية، وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني، فأنها وجدت الرفض من قبل القوى القومية العربية بشكل عام. ولكن الموقف فتح باباً واسعا لنشاط متزايد للحزب في كردستان وفي الحصول على تأييد واسع بين الجماهير الكردية وانتعاشا ملموساً في علاقة الحزب بالجماهير الكردية.

وتضمنت القرارات التي صدرت عن الكونفرنس الحزبي الثاني في عام ١٩٥٦ تشخيصاً لمهمات الحكومة الوطنية المخلصة. وفي مجال المسألة الكردية ورد في الفقرة الخامسة النص التالي:

٥- "إعطاء أهمية لتلبية مطالب الشعب الكردي ورعاية حقوقه ومطامحه القومية واحترام حقوق الأقليات القومية"(٣٧٩). وهو نص مختصر لما ورد في التقرير، باعتبار القرارات تمس المهمات المباشرة حينذاك، في حين يتضمن التقرير المهمات القريبة والبعيدة للحزب.

واستمرت سياسة الحزب الشيوعي في هذا المجال حتى قيام ثورة تموز عام ١٩٥٨.

ولكن الشيء الثابت الذي تواصل في سياسات ومواقف الحزب الشيوعي العراقي في فترة قيادة فهد للحزب أو ما بعدها هو معارضة قيام أية تنظيمات سياسية تتبنى الماركسية أو الماركسية اللينينية باعتبارها وقفاً واحتكاراً للحزب الشيوعي العراقي لا يجوز الاقتراب منه. وهذا ما انعكس في التقرير الذي صدر في عام ١٩٥٧ عن الحزب تحت عنوان "رد على مفاهيم برجوازية قومية

---

(٣٧٨) يوسف، ثمينة ناجي، خالد، نزار. سلام عادل سيرة مناضل. في جزئين. الجزء الأول. دار المدى للثقافة والنشر. ط ١. دمشق. ٢٠٠١. ص ١٣٨/١٣٩.

٣٧٩) نفس المصدر السابق. ص ١٣٣.

وتصفوية"(٣٨٠). وجاء هذا الرد على قرار اتخذته لجنة فرع كردستان للحزب الشيوعي العراقي بتوحيد فرع الحزب الشيوعي مع الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي)، باعتبار الأخير يدين بالماركسية-اللينينية أيضاً. رفض الحزب الشيوعي هذا الموقف واعتبره انتهازية وخروجاً على الماركسية - اللينينية، واعتبر الحزب الديمقراطي الكردستاني حزباً برجوازياً قومياً لا يمكن أن يكون ماركسياً أو ماركسياً لينينياً، وبالتالي فهو يختلف عن الحزب الشيوعي العراقي الماركسي - اللينيني. وكتب سلام عادل في هذا الرد ما يلي: "وحزبنا لا البارتي ولا أي حزب آخر هو الحزب الوحيد الذي يستند إلى الطبقة العاملة ويعتنق ويسترشد بنظريتها رغم النواقص التي يحسها في عمله بين العمال والفلاحين والتي لا ريب بأنه سيزيلها... إن الطبقة العاملة هي طليعة الطبقات الشعبية وينبغي أن تكون قائدتها. ولكنها تقوده بواسطة حزبها الطليعي حزب الشيوعيين الذين يضم خيرة العمال والفلاحين والمثقفين... االخ الطليعيين..."(٣٨١). وفي معرض مناقشته لرأي قه لغان القائل بأن البارتي يتبنى الماركسية اللينينية كتب سلام عادل قائلاً: "يتضح من هذه المقتبسات أن البارتي اعتبر حزباً ماركسياً لينينياً أي حزباً شيوعياً بينما هو لم يكن كذلك لا في ماضيه ولا في حاضره وهو لا يمكن أن يكون كذلك. وإذا كان فيه بعض الأفراد الذين يؤيدون الماركسية اللينينية بالكلام وفي تصريحات شفوية تقال همساً وفي ظروف معينة فأن التأييد ليس الاعتناق للنظرية والعمل بإرشادها ومع ذلك فأن هؤلاء لا يعبرون في تأييدهم هذا إلا عن وجهة نظرهم الشخصية في أحسن الأحوال كمؤيدين لا أكثر. فالشيوعي يقرن النظرية بالعمل وينتمي إلى حزبه، وهؤلاء لا يمثلون كل أعضاء البارتي وليسوا هم حزب البارتي ولا يمثلون نظريته وسياسته مهما كانت مراكزهم ووزنهم وتأثيرهم فيه!". ثم يواصل قوله لاحقاً: "فإذا كان البارتيون ماركسيين لينينيين حقاً أي شيوعيين فقد كان عليهم - إن هم رغبوا في تجنب الانشقاق الانتهازي - أن لا يؤلفوا حزب البارتي بل أن يحاولوا الانضمام إلى الحزب الشيوعي العراقي الذي كان منذ زمن بعيد وقبل تأليفهم لحزبهم موجوداً ويعمل وقد أبدى في السنتين الأخيرتين استعداده الكامل لضم كل المخلصين العاملين من أجل رفع راية الماركسية اللينينية وتوحيد الحركة الديمقراطية في كردستان. أما إذا كان البارتي قد "تطور" بعد تأليفه إلى الأخذ بنظرية الماركسية اللينينية وهو الآن كذلك فما عليه إذا كان لا يريد أن يخون قضية الطبقة العاملة والشعب بشق حركتها إلا أن يكف عن التمادي في أخطاء بقاء تنظيمه المستقل عن الحزب الشيوعي ذلك لأن ممثلي طليعة البروليتاريا يتجمعون في الحزب الشيوعي وليس ولا يمكن أن يوجد في العراق حزبان شيوعيان فالبروليتاريا العراقية طبقة واحدة ذات مصلحة واحدة وأهداف واحدة ولهذه البروليتاريا منظمة واحدة هي الحزب الشيوعي".

لقد أخذنا هذا المقتطف الطويل نسبياً لا من أجل استعادة ما كتب في حينها بل للتدليل على

(٣٨٠) نفس المصدر السابق. ص ٣٩١-٣٨٩.

(٣٨١) نفس المصدر السابق.ص ٣٨٦.

الطريقة التي كنا بها نعالج مسالة وجود أكثر من منظمة تعلن عن تبنيها الماركسية اللينينية. فما هي المسائل التي يتضمنها هذا النص لسلام عادل، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الذي كتب في عام ١٩٥٧؟

لا شك في أن من حق الحزب الشيوعي أن يحتفظ بتنظيمه المستقل عن حزب البارتي دون أن يتحد به حتى لو تبنى حزب البارتي الماركسية اللينينية، وأن من حق من يريد الوحدة مع البارتي أن يلتحق به دون ان يجبر منظمة الشيوعيين الالتحاق معه بحزب البارتي. والمشكلة لا تكمن في هذا الموضوع، بل أن فكر سلام عادل وفكر قه لغان وباقي أعضاء لجنة الفرع، وهم خمسة، كانت متطابقة من حيث الأساس، أي لا يجوز وجود منظمتين أو حزبين ينتميان أو يتبنيان الماركسية اللينينية. فسلام عادل، وكل الشيوعيين العراقيين وأنا أحدهم، كان يلتزم باللينينية والستالينية أو بما كرسته الأممية الثالثة في معالجته للمشكلة حينذاك، إذ يؤكد في مجمل الكراس ما يلي:

* لا يجوز وجود أكثر من حزب واحد يعلن عن تبنيه للماركسية اللينينية، أي الشيوعية.

* إن تشكيل أكثر من حزب واحد للبروليتاريا في بلد واحد يعتبر انتهازية وخيانة للطبقة العاملة وانتهاكاً لوحدتها ووحدة مصالحها ووحدة نضالها.

* إن الشيوعيين يرفضون قيام أكثر من حزب شيوعي واحد في بلد واحد حتى لو كانت هناك قوميات متعددة. ويستند سلام عادل في ذلك على مقولة لستالين، إذ كتب الأخير يقول: "فقد أظهرت التجربة بأن تنظيم بروليتاريا دولة ما على الخطوط القومية تفضي إلى تدمير فكرة التضامن الطبقي. إن جميع بروليتاريي كافة القوميات في الدولة المعنية يجب أن ينظموا في مجموعة بروليتارية وحيدة لا تتجزأ" ستالين، المؤلفات الكاملة ج ٢ ص٥٨)"(٣٨٢).

* إن أي اجتهاد خارج إطار فكر وتحليل المدرسة اللينينية هو انتهازية وتحريفية ينبغي محاربتها واعتبارها المهمة الأولى التي تواجه الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني في أي بلد من البلدان، ومنها العراق.

* إن الشيوعيين وحدهم يمتلكون الحقيقة دون غيرهم، وهم الأكثر صلابة وصرامة وثباتاً في النضال من أجل قضية الطبقة العاملة والشعب العراقي، فهم جبلوا من طينة أخرى، كما عبر عنها ستالين.

هذه هي النظرة التي كنا جميعاً نتبناها دون أن ندرك مخاطرها على الديمقراطية وعلى العلاقة بالقوى والأحزاب الأخرى وبالجماهير. كما لم نكن ندرك ما يمكن أن ينشأ عن ذلك من تربيه للمناضل باتجاه رؤية نرجسية لنفسه ودوره وتعصب شديد لأفكاره ومواقفه ورفض كامل للأخر وللحق في الاجتهاد. إنها القسوة في التفكير إزاء الفكر الآخر، والتي يمكن أن تنشأ عنها قسوة في الممارسة إزاء الآخر أيضاً.

(٣٨٢) يوسف، ثمينة ناجي، وخالد، نزار. سلام عادل سيرة مناضل. مصدر سابق. ص ٣٤٧/٣٤٦.

الجزء الثاني

الشعب الكردي في العراق الجمهوري

الفصل الثامن:

الشعب الكردي وثورة تموز العام ١٩٥٨

الفترة الأولى من الحكم الجمهوري

كان المؤمل أن ينال الكرد حقوقهم القومية العادلة والمشروعة في ظل الجمهورية الجديدة التي أقامتها ثورة الرابع عشر من تموز الوطنية. وكان تطلع الشعب الكردي واقعياً ومعقولاً ارتباطاً بنضاله الطويل وتضحياته الكبيرة. وكان الحكام الجدد يدركونها ويعرفون هذه التطلعات العادلة. إذ لم تكن في مطالب الكرد ما يؤثر سلباً على تطور الجمهورية العراقية أو على مصالح الشعب العربي في العراق أو الأقليات القومية فيه. كان مطلب الشعب الكردي يتركز حول ثلاثة محاور جوهرية:

١- ضمان التطور الديمقراطي المستقل للجمهورية العراقية وضمان الحريات الديمقراطية للشعب العراقي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بضمنها البشرية.

٢- ضمان الاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة أو حقه في إقامة الحكم الذاتي أو الاتحاد الفيدرالي ضمن الجمهورية العراقية.

٣- ضمان تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية المشروعة في حالة قيام الوحدة أو الاتحاد الفيدرالي بين الدول العربية، إذ أن كردستان العراق ليست جزءاً من الأمة العربية أو الوطن العربي، بل هي جزء من الأمة الكردية وجزء من كردستان.

ولم يكن في هذه المطالب المشروعة والعادلة ما يمكن أن يثير الغبار حول طموحات هذا الشعب الذي كان في العراق حتى قبل أن يأتي العرب اليه.

ولم يتحقق للشعب الكردي الشيء الكثير الذي كان يتوقعه، كما لم يرق إلى مستوى تطلعات الغالبية العظمى من الشعب العراقي. ورغم ذلك استبشر الشعب الكردي وبقية الديمقراطيين في العراق خيراً لأسباب عدة منها:

* مشاركة الشعب الكردي الواعية والفعالة في النضال ضد النظام الملكي الإقطاعي والهيمنة الأجنبية وتقديمه التضحيات الغالية على امتداد الفترات المنصرمة، إضافة إلى علاقته الفعلية التنسيقية مع جبهة الاتحاد الوطني عبر الحزب الشيوعي العراقي وقناعته المبدئية بوطنية عبد الكريم قاسم ورغبته بتقدم العراق وازدهاره والاستجابة للحقوق القومية للشعب الكردي، إضافة إلى التفاعل الكبير الذي برز بين العرب والكرد وباقي القوميات في أعقاب انتصار ثورة تموز ١٩٥٨.

* المشاركة الفعالة للقوى الديمقراطية التي كانت تساند عموماً مطالب الشعب الكردي في تحقيق طموحاته في إطار الجمهورية العراقية الجديدة، وكانت القوى الديمقراطية هي الأكثر تأثيراً في دور

ونشاط جبهة الاتحاد الوطني والقوى الفاعلة فيها، وهي التي حسمت الموقف أيضاً لصالح الانتفاضة العسكرية باجتياحها شوارع بغداد وعموم العراق، كما منحت العملية كلها الحصانة التي تحتاجها من احتمالات التدخل والاعتداء الخارجي، والذي كان ممكناً وواقعياً حينذاك، بعد التحشيدات الأمريكية في لبنان والبريطانية في الأردن.

* تعيين عضو كردي في مجلس السيادة هو السيد خالد النقشبندي، بما يؤكد اعتراف قيادة الثورة بحق الشعب الكردي في المشاركة في الدولة العراقية على مختلف المستويات، إضافة إلى وجود وزراء كرد في الحكومة الجديدة.

* دعوة الثوار الكرد الذين هاجروا قسراً إلى الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٤٦، وعلى رأسهم القائد الكردي البارز الملا مصطفى البارزاني، للعودة إلى العراق والمشاركة في بناء الجمهورية الجديدة، جمهورية العرب والكرد والقوميات والاديان الأخرى. غادر الملا مصطفى البارزاني بلاد المهجر (موسكو - الاتحاد السوفييتي) بتاريخ ١٩٥٨/٨/٢١ ووصل بغداد في السادس من تموز /يوليو/ ١٩٥٨(٣٨٣)، وكان في استقباله في مطار بغداد الدولي حشد كبير جداً من الجماهير العراقية من عرب وكرد وغيرهم، إضافة إلى عدد كبير من الوزراء والضباط والمسؤولين وأصدقاء القائد الكردي وممثلي الأحزاب السياسية المختلفة. وفي اليوم التالي من وصوله استقبله عبد الكريم قاسم استقبالاً طيباً مرحباً بقدومه ترحيباً حاراً.

* النص في الدستور العراقي المؤقت على بعض الفقرات المهمة بشأن الكرد، وبشكل خاص: "المادة (٣) - يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والكرد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العربية.

المادة (٩) - المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة"(٣٨٤).

ويستدل من نص هاتين المادتين على أن قيادة الثورة أخذت باتجاهين أساسيين في تشريع حقوق المواطنة، أحدهما المساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون، باعتبار المواطن فرداً في المجتمع من جهة، وحقوق الجماعات السكانية على أساس قومي من جهة ثانية، وشخص على نحو خاص العرب

---

(٣٨٣) البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. الكرد وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. كردستان. ١٩٩١. ص٥٤-٥٨.

(٣٨٤) العاني، د. نوري عبدالحميد. وآخرون. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. ط ١. بيت الحكمة. بغداد. ٢٠٠٠. ص١٢٦.

والكرد، ولكنه لم يشر إلى القوميات الأخرى الموجودة في العراق مثل التركمان والآشوريين والكلدان، التي حاول المشرِّع ضمان حقوقها الفردية من خلال حقوق المواطن العراقي بصفة عامة، وفق الاتجاه الفرنسي في التشريع. وهو نقص في إطار الواقع الفسيفسائي العراقي. وكانت المادة الثالثة تتضمن ضعفاً واضحاً بطبيعة الحال، وهي الإشارة إلى حقه في حالة الوحدة العربية، ولم يشر إلى حقه في حالة عدم حصول الوحدة العربية، واستمرار الجمهورية العراقية. فالصيغة، كما جاءت في الدستور المؤقت، تعتبر حمالة أوجه وقابلة للتفسير وفق طبيعة القوى التي تكون على رأس السلطة وموازين القوى السياسية، في حين كان المفروض في المشرع أن يعترف للشعب الكردي بصراحة ووضوح حقوقه كاملة غير منقوصة، خاصة وأن الدستور اعتبر العراق جزءاً من الوطن العربي، وهذا يعني أن الشعب العراقي يشكل جزءاً من الأمة العربية، وهو أمر مخالف للواقع والحقيقة والتاريخ. إذ أن الشعب الكردي ليس جزءاً من الأمة العربية، بل هو جزء من الأمة الكردية، كما أن العراق ليس كله جزءاً من الوطن العربي، بل القسم العربي منه، في حين أن القسم الكردستاني من العراق هو جزء من كردستان الموزعة على تركيا والعراق وإيران وسوريا. ومع ذلك وجد الشعب الكردي تلك المواد بداية إيجابية للسير المشترك في بناء الحياة الجديدة، إذ بعدها يمكن إجراء التغييرات الديمقراطية الضرورية على الدستور المؤقت عند وضعه بصيغته النهائية وعرضه على الشعب للاستفتاء بشأنه، خاصة وأن قادة الانتفاضة العسكرية قد وعدوا بذلك، رغم التباين في وجهات نظرهم قبل القيام بالانتفاضة وما بعدها.

* الحريات الديمقراطية التي فرضها زخم الانتفاضة العسكرية وعمقها وسعى إلى تحويلها من انتفاضة عسكرية إلى ثورة اجتماعية من خلال زخم الحركة الشعبية الثورية التي فرضت نفسها في الشارع وعبرت عن ذاتها وعن تمتعها بالحرية بصيغ وأساليب كثيرة والبدء بتشكيلها المزيد من منظمات المجتمع المدني ومطالبتها بتعميق إجراءات الثورة من خلال ممارسة سياسات اقتصادية واجتماعية قامت من أجلها الانتفاضة وناضل من أجلها الشعب طيلة عشرات السنين، ومنها الإصلاح الزراعي واستعادة مصالح العراق النفطية والخروج من الأحلاف العسكرية... الخ. كما كان إجراءاً سليماً مارسته حكومة الثورة عندما خصصت برامج باللغة الكردية في الإذاعة العراقية، وكذلك الإجراءات الأخرى التي اتخذت في مختلف المجالات، ومنها إطلاق سراح السجناء السياسيين، والسماح بالنشاط السياسي الواسع للقوى والأحزاب السياسية، رغم تعثر صدور قانون جديد ينظم الحياة السياسية والحزبية في البلاد ويضعها على أسس قويمة من الحرية والديمقراطية والتعددية ومنح إجازات رسمية من قبل وزارة العدل لتمارس نشاطها بصورة شرعية وعلنية، وإصدار قانون الإصلاح الزراعي والخروج من حلف بغداد والمنطقة الإسترلينية، وإقامة علاقات جديدة مع الاتحاد السوفييتي ومع الدول العربية، وتطور الحياة السياسية في منطقة كردستان ذاتها.

واستبشر الشعب الكردي بذلك كثيراً. وتجلى ذلك في مواقف الحزب الشيوعي العراقي، وكذلك في مواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي كان يتزعمه الملا مصطفى البارزاني، كما كان إبراهيم أحمد سكرتيرا عاما للحزب حينذاك. فعلى سبيل المثال لا الحصر، جاء في البيان الصادر عن الاجتماع الموسع للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي انعقد في تشرين الأول من عام ١٩٥٨ بشأن الجمهورية العراقية ما يلي:

"إن الشعب الكردي مستعد للدفاع عن جمهوريته الديمقراطية الجديدة حتى آخر قطرة من دمه"(٣٨٥). وهو تعبير مجازي يؤكد ويجسد روح الفرحة والأمل الذي حركته ثورة تموز وأججته في نفوس الشعب الكردي وقواه السياسية.

وفي أوائل عام ١٩٦٠ حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق على أجازته الرسمية وفتح مقراً له في منطقة السعدون ببغداد حيث عقد مؤتمر الحزب الخامس وحضر جوانب من أعمال المؤتمر رئيس الحزب حينذاك الملا مصطفى البارزاني(٣٨٦).

ولكن لم تتقدم الثورة خطوات إلى الأمام ولم تمض فترة طويلة على اتخاذ جملة من تلك الإجراءات الإيجابية حتى بدأت تتراجع بخطوات حثيثة على أعقابها. وكان هناك من يدفع بها إلى الوراء بزخم متصاعد. لقد كان على الثورة أن تنجز جملة من المهمات الأساسية لتعزز مواقعها في المجتمع وفي أجهزة الدولة المختلفة وتعبئة الجماهير الواسعة حولها. وكانت هذه الاتجاهات الجديدة في السياسة تثير حفيظة قوى داخلية وإقليمية ودولية غير قليلة، إما بسبب علاقتهم الحميمة بالهيمنة البريطانية السابقة ورغبتهم في استمرارها في العراق، وإما إنها كانت من القوى القومية ذات النظرات الضيقة والشوفينية التي ترفض نهج منح الكرد حقوقهم القومية المشروعة. فكان على الدولة الجديدة والمجتمع ما يلي:

١- تصفية بقايا الهيمنة البريطانية على السياسة الداخلية من خلال أجهزة الدولة والتخلص من دور وتأثير معاهدة ١٩٣٠ وإلغاء حلف بغداد والحد من دور ونشاط شركات النفط الاحتكارية الدولية.. الخ. وكان هذا يعني التعرض للمصالح الإمبريالية في العراق واعتبار ذلك نموذجاً وطنياً يمكن أن يحتذى به في مناطق وبلدان كثيرة في العالم.

---

(٣٨٥) آشيريان، ش. ج. د. الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان العراق ١٩٦١-١٩٦٨. تعريب ولاتو. رابطة كاوا للمثقفين اليساريين الكرد. سلسلة الثقافة الكردية التقدمية ٤. دار الكاتب. بيروت. ١٩٧٨. ص ٦٦.

(٣٨٦) كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني - العراق (في محطات رئيسية) ١٩٤٦-١٩٩٣. ط ١. مطبعة خهبات. دهوك. كردستان العراق. ١٩٩٨. ص ٦٧-٦٩.

٢- وكان على العراق التخلص من سيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية لا بإصدار قانون ديمقراطي للإصلاح الزراعي فحسب، بل وتنفيذ هذا القانون لصالح الفلاحين والريف والزراعة والتطور الاقتصادي في البلاد. واصطدم هذا القانون، الذي صدر فعلاً، بمصالح الفئات الإقطاعية وشيوخ العشائر والأغوات، إذ سلب القانون الجديد منهم القاعدة الأساسية لهيمنتهم على الفلاحين والريف.

٣- وكان على المجتمع أن يرسي دعائم الحرية والديمقراطية التي غيبها العهد الملكي لصالح الفئات المالكة لوسائل الإنتاج في الريف والمدينة وحرم غالبية الشعب منها. وكان هذا يعني الاستجابة لمطالب الشعب في الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان العراق الذي طالبت به الجماهير الكردية في العراق ووجدت المساندة والتأييد من أوساط عربية واسعة في البلاد. إلا أن هذا كان يصطدم بدوره بالمصالح الإمبريالية وبالخشية من إقامة نموذج عراقي متقدم على مستوى القطر والقضية الكردية مما يثير الحكومتين التركية والإيرانية خشية منهما على مطالبة الشعب الكردي في البلدين الأخرين بوجهة مماثلة.

وكان الشعب العراقي يسعى في أعقاب الثورة إلى التخلص من البطالة المنتشرة في أنحاء العراق، سواء أكانت بطالة مكشوفة أم مقنعة، وكذلك تغيير واقع الفقر الشديد الذي كانت تعيش فيه نسبة عالية من سكان العراق. فإيجاد فرص عمل جديدة وتحسين مستوى حياة ومعيشة السكان وإيجاد ظروف حياة وخدمات أفضل يعني التخلص من الواقع الاقتصادي القائم بحل مسألة الزراعة وتنمية التصنيع وتدخل أفضل وممنهج للدولة في الشؤون الاقتصادية وتحسين التبادل التجاري لصالح العراق، إضافة إلى تغيير واقع توزيع أرباح النفط الخام العراقي بين الشركات الاحتكارية والدولة العراقية. وكانت هذه الاتجاهات تصطدم مباشرة بمصالح شركات النفط الاحتكارية وشركات التجارة البريطانية والفئات الإقطاعية والكومبرادورية التجارية.

وكان أمام الدولة العراقية الجديدة مهمة تحسين علاقاتها بالدول العربية وإزالة الجفوة مع العديد منها ومع بعض دول الجوار والإقليم، إضافة إلى التخلص من العلاقات الدولية وحيدة الجانب، إذ استطاعت بريطانيا فرض الحصار غير المعلن على علاقات العراق مع الدول الاشتراكية واحتكارها لصالح بريطانيا العظمى ومع بعض الدول الرأسمالية التي تتعامل معها بريطانيا، وخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية.

واستطاع زخم الثورة الأول أن يحقق العديد من هذه المهمات على الصعد الداخلية والعربية والدولية، باعتبارها خطوات مهمة على طريق طويل. ولكن الجمهورية العراقية الجديدة ارتكبت منذ البدء أخطاء فادحة لم تنتبه لها الغالبية العظمى من السكان لأسباب عديدة، ولكن حذرت منها بعض الشخصيات السياسية الوطنية، ومنهم بشكل خاص الأستاذ كامل الجادرجي وبعض الشخصيات

الديمقراطية الأخرى. ويمكن فيما يلي الإشارة إلى أبرز تلك الأخطاء التي نشأت عنها أو بسببها اختلالات فعلية كبيرة لاحقة أثناء مسيرة الحركة السياسية الوطنية العراقية:

أ- بقاء القيادة العسكرية التي نفذت الانتفاضة المسلحة في قيادة السلطة وعدم تراجعها إلى معسكراتها وتسليم الأمور للقوى والأحزاب السياسية التي تشكلت منها جبهة الاتحاد الوطني والقوى العاملة معها، ومنها الحزب الديمقراطي الكردستاني. إذ كان في مقدور القيادة العسكرية تنظيم انتخابات عامة في ضوء الدستور المؤقت ثم تسليم السلطة لمن يختاره البرلمان لإدارة دفة السلطة التنفيذية في البلاد لتنظيم الحياة العامة على أسس ديمقراطية. وعدم إنجازها لهذه المهمة بعد فترة وجيزة من وجودها في السلطة لم يكن يعني استمرارها في الحكم فحسب، بل ارتبط أيضاً بممارساتها الفردية المنبثقة عن ذهنيتها العسكرية التقليدية الفردية والآمرية ذات المضمون التسلطي.

ب- التلكؤ الفعلي في وضع دستور ديمقراطي دائم للبلاد ورفض إقامة المؤسسات الدستورية، التشريعية والتنفيذية والقضائية وعدم البدء بإرساء حياة سياسية اعتيادية في البلاد.

ج- الامتناع عن إطلاق رسمي للحريات الديمقراطية وتكريسها في الحياة السياسية العراقية، بما فيها إجازة الأحزاب رسمياً ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها. بل عمدت إلى تقنين هذه الوجهة ومنح الإجازة لبعض الأحزاب وحرمان أحزاب أخرى منها، مما أثار أجواء غير نظيفة ومتوترة في الساحة السياسية العراقية.

د- وأدت هذه الاتجاهات إلى انقسام الحكم وأجهزة الدولة والشارع العراقي إلى تيارات سياسية عديدة متصارعة في ما بينها ومتعادية تدريجاً، مما أعطى الانطباع للقيادة العسكرية أنها قادرة على البقاء في الحكم في ضوء الخلافات بين القوى على قاعدة "فرق تسد".

هـ- وأدت تلك الصراعات على مستوى الحكم والأحزاب والشارع العراقي إلى نشوء حالة التأليه للأشخاص، سواء أكان لعبد الكريم قاسم أم لعبد السلام عارف وانقسام المجتمع إلى تمجيد هذا أو ذاك باعتبار أحدهما المنقذ الفعلي للمجتمع من الكارثة المحدقة. ففي الوقت الذي طرح شعار "عاش الزعيم عبدالكريم"، و"ماكو زعيم إلا كريم، و"الزعيم الأوحد"، والذي كان يعني تأييد استمرار وجوده في السلطة وفق الصيغة الفردية التي انتهجها، طرح شعار مقابل يدعو إلى تمجيد جمال عبد الناصر ومعه عبد السلام عارف باعتبارهما المنقذين للبلاد من الاتجاه اللاقومي لعبد الكريم قاسم وأتباعه، واعتبار عبد السلام عارف يسير في طريق قائد الأمة العربية ومؤجج مشاعرها وموحدها جمال عبدالناصر. وكانت هذه الدعوة بدورها لصالح القائد الفرد أيضاً. وهكذا تحول الصراع من كونه يدور حول اتجاهات تطور الثورة إلى صراع على الدور الذي يفترض أن يلعبه أحدهما في الحياة السياسية الداخلية للعراق. وكان هذا الواقع منزلقاً خطيراً للحرية والحياة الديمقراطية والتعددية السياسية في

البلاد ولدور الجماهير في هذه العملية. وكانت حصيلة هذه السياسة وذلك التباطؤ في إنجاز ما يفترض إنجازه بعد الثورة مباشرة بائسة جداً وكارثية. فعرضت تلك الأخطاء الفادحة في الحكم الفردي إلى ضياع جميع المكاسب التي تحققت للشعب في الفترات الأولى من الثورة، ووقع ما كان في الحسبان أصلاً أن استمر الحكم الفردي سائداً في البلاد.

فسحت تلك الأخطاء والاختلالات في نشوب صراعات صبيانية بعيدة عن الوعي الديمقراطي والعقل السياسي الرصين في صفوف الحركة الوطنية العراقية دون استثناء. وكان ضيق الأفق السياسي والذاتية الحادة وضعف التقاليد الديمقراطية في العمل والحياة السياسية الموروثة من العهد الملكي، قد تسبب في نشوء احتقانات شديدة تفجرت كلها في أيام الثورة مباشرة وما بعدها، وراء كل ذلك. ومما زاد في الطين بلة تدخل الحكومات العربية والإقليمية والدولية في شؤون السياسة العراقية الداخلية، إذ كان العراق يحتل موقعاً مهماً في السياسة البريطانية والدولية بسبب موقعه الاستراتيجي والموارد النفطية الاحتياطية الهائلة التي يمتلكها. وبالتالي اعتبرت الثورة الجديدة بمثابة تهديد خطير لمصالح الاحتكارات البترولية الدولية في العراق مما دفع الشركات الاحتكارية إلى العمل الجاد والدؤوب للاستفادة من تلك الصراعات المحلية والعربية في العراق لتغيير الوضع بما يحقق مصالحها، خاصة وأن الحكم الجمهوري كان قد بادر إلى استعادة ٩٩,٥ ٪ من الأراضي التي كانت تحت تصرف الاحتكارات البترولية من أجل التنقيب عن النفط فيها، وثم الدور الذي لعبته الحكومة العراقية في دعوتها إلى تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في عام ١٩٦١. فتظافرت بعض الجهود المحلية والعربية والدولية لتعمل سوية من أجل تغيير الوضع القائم في العراق. كما اندفعت حكومتا إيران وتركيا إلى تنسيق جهودهما مع القوى الدولية الأخرى لإثارة المتاعب بوجه الحكم الجديد وتأجيج الصراعات الداخلية. يضاف إلى ذلك أنها كانت تخشى من تغلغل الاتحاد السوفييتي في المنطقة خاصة وأن العراق عزز علاقاته بالاتحاد السوفييتي وبالعديد من الدول الاشتراكية الأخرى، ووقع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية معها مما كان يعني تهديدا غير مباشر للمصالح البريطانية والغربية عموماً في المنطقة وبداية لنهاية احتكارها للأسواق فيها. أما الدول العربية فبدا وكأنها قد اتفقت على مواجهة الحكم الجديد باتجاهين مختلفين ولكنهما كانا يصبان في هدف واحد هو خلخلة الوضع الداخلي وإضعاف النظام واحتوائه أو إسقاطه. ففي الوقت الذي كانت حكومات الأردن ولبنان والسعودية ودول الخليج تعمل ضد حكم عبد الكريم قاسم وبالتعاون والتنسيق مع حكومات الدول الغربية ومع كل من حكومتي إيران وتركيا، فأن دولاً عربية أخرى مثل مصر وسوريا كانت تعمل باتجاه آخر هو فرض الوحدة على قاسم وعلى القوى الأخرى التي لم تر في الوحدة حينذاك أمراً ممكناً أو مناسباً، كما كانت ترى في قوة الشيوعيين وبقية اليساريين تهديداً للتيار القومي العروبي في العراق والعالم العربي. وكانت تشيع معلومات خاطئة تدعي فيها احتمال مطالبة الكرد بالانفصال

عن الجمهورية العراقية وإقامة دولة قومية كردية، في حين كانت الحركة الديمقراطية الكردية تؤكد وقوفها إلى جانب وحدة الجمهورية العراقية شريطة أن يوافق الحكم المركزي في العراق على منح الشعب الكردي حقه في الحكم الذاتي وما ينشأ عن ذلك من حقوق وواجبات على الحكم المركزي والحكم الذاتي.

ساهم هذا التحالف الدولي والإقليمي والعربي غير الرسمي وغير المعلن في تشجيع متزايد للقوى المناهضة لحكومة عبد الكريم قاسم وحبك المؤامرات لاغتياله أو إسقاطه. وساهمت عوامل عدة أخرى بتعميق شقة الخلافات وزيادة التوترات السياسية الداخلية، نشير إلى أبرزها فيما يلي:

– ضعف الوعي الديمقراطي وحضارة الحوار الموضوعي الهادف بين القوى السياسية العراقية والأوساط الواسعة من الشعب العراقي وصعوبة كل طرف سياسي، أي "أنا"، في الاعتراف "بالآخر" واحترامه واحترام وجهات نظره، وادعاء كل طرف فيه بامتلاك الحقيقة كلها، "الحقيقة المطلقة"، في حين يقف الطرف الثاني "الآخر" في مواقع الخطأ. وهكذا يتبادلان المواقع بين "الأنا" و "الآخر" دون إحساس بالآثار السلبية الحادة والنتائج المضرة الناجمة عن هذا الصراع البدائي. ولم يكن ذلك ناشئ عن رغبة ذاتية فحسب، بل جاءت عبر قرون من الاضطهاد والقهر والمشاعر المتناقضة، بسبب السياسات التي مورست ضد العراقيين على امتداد تلك القرون الطويلة وتواصلت في العهد الملكي والهيمنة الاستعمارية البريطانية بصيغ وأساليب قاهرة أخرى.

– الذهنية العسكرية العنفية والتسلطية للقوى التي نفذت ساعة الصفر وفجرت الانتفاضة العسكرية وسيطرت على وجهة تطور الثورة، ورغبتها في الانفراد بالسلطة وحسم الأمور كما تراه مناسباً، إضافة إلى بروز خلافات شديدة في داخلها، بسبب تنوعها وتقاطعها في تفاصيل الأمور.

– السياسات اليمينية واليسارية المتطرفة التي مارستها الأحزاب والقوى السياسية العراقية المختلفة التي ساهمت في تعقيد الوضع وإشاعة الفوضى في البلاد وتوفير الأجواء المناسبة للانقضاض على الحكم وانتزاعه من أيدي عبد الكريم قاسم ومجموعة الضباط المؤيدين له، خاصة وأن القوى العسكرية كانت متشبثة بالحكم وتدافع عن وجودها فيه حتى الموت من منطلق يدعي بأنها أكثر حرصاً وحصافة وصيانة للثورة ومكاسبها من الآخرين.

– ورغم وجود وعي سياسي عام في صفوف الجماهير الشعبية في العراق والتي ساهمت في تفجير العديد من المظاهرات الجماهيرية والحركات السياسية والفلاحية والانتفاضات والوثبات الشعبية على امتداد فترة العهد الملكي، إلا أنها لم تكن بالنضوج الكافي الذي يمكنه ردع الأحزاب السياسية ومنعها من تعميق خلافاتها وصراعاتها ونزاعاتها التي يمكن الادعاء بأن نسبة من أبناء المدن والأرياف قد انجروا وراء تلك الأحزاب وساهموا بتعميق كل ذلك، والتي قادت إلى تشديد أجواء التآمر في العراق. ويمكن القول بأن وعي الجماهير الضعيف وردود أفعالها في الشارع والسباق

الهستيري بين الأحزاب لكسب الرأي العام الداخلي، كلها عوامل ساهمت بتأجيج تلك الصراعات ودفعت بالأحزاب إلى السير وراء الجماهير في هذا الصدد، بدلاً من قيادتها والتأثير العقلاني في تصرفاتها اليومية وعلاقاتها المتبادلة.

– ورغم التأثير الإيجابي للمشاعر القومية التي أثارتها وأججتها الرؤية الناصرية في البلدان العربية مع إصدار قرار تأميم قناة السويس ووقوع العدوان الثلاثي على مصر والدعم السوفييتي المتزايد للقضايا العربية، فأن الناصرية، كاتجاه سياسي في الحكم، لعب دوراً سلبياً في موضوع الديمقراطية لا على مستوى مصر فحسب، بل على مستوى البلدان العربية كلها، وعلى العراق أيضاً. إذ لم يترك هذا التيار أي فسحة مناسبة للشعب في التفكير بهدوء وروية، بل شدد من طرحه لشعارات وحدوية غير ناضجة قادت إلى توترات عاصفة في الساحة العراقية ودفعت بالآخرين إلى طرح شعار الاتحاد الفيدرالي، مما تسبب في معارك لم تكن مناسبة لتعزيز الحياة الديمقراطية في العراق. وكانت سياسة النظام الناصري معادية للشيوعية إلى أبعد الحدود ومعادية للديمقراطية في آن واحد. وتجلى ذلك بشكل صارخ في ممارسة السياسة المصرية الرسمية في سوريا في فترة الوحدة وما تعرض له الشيوعيون السوريون على أيدي المخابرات السورية المصرية وتحت إدارة وإشراف عبدالحميد السراج، وزير الداخلية حينذاك، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر، فرج الله الحلو وسعد الدين الدروبي وبيار شدرفيان(٣٨٧). وبعد سنوات عدة على الإطاحة بنظام عبد الكريم قاسم في بغداد سقط النظام الناصري في القاهرة أيضاً تحت ثقل تغييب الديمقراطية والحياة والمؤسسات الدستورية وحقوق الإنسان، وهزيمة حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، والتي كانت بدورها سبباً في تأجيج المشاعر القومية. لم يكن هذا التأجيج للمشاعر القومية قائم على أسس واقعية وديمقراطية وعلمية، بل دفع في حقيقة الأمر إلى تكريس ثلاثة اتجاهات خطرة في الحياة السياسية في العالم العربي، ونعني بها:

* انتشار الفكر القومي الشوفيني لدى جمهرة واسعة من المثقفين وأوساط الطبقة الوسطى والصغيرة في المجتمعات العربية، وتنامي الكراهية للقوميات والأقليات القومية في المنطقة.

* العداء لكل الاتجاهات الفكرية والسياسية الأخرى لدى أوساط واسعة وتراجع فكر الاعتراف المتبادل بالفكر والفكر الآخر والتسامح والحوار الديمقراطي.

* تنامي فكرة القائد البطل و "المستبد الطيب" والقبول بتراجع الديمقراطية وبعض أبرز سمات المجتمع المدني التي كانت في بدايات نموها في بعض الأقطار العربية.

وخلال تلك الفترة نشأ تحالف واسع داخلي وعربي وإقليمي ودولي مناهض لحكومة عبد الكريم قاسم

(٣٨٧) جريدة القدس العربي. كريم مرة. ما يشبه سيرة حياة. الحلقة الخامسة. العدد ٤٠٦٣. الاثنين المصادف ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٢، لندن. ص ١٣.

وأجمع المتحالفون على خوض معركة متعددة الجوانب ضدها. واعتمدوا في ذلك جميع الوسائل التي يمكن استخدامها في المعركة السياسية والاقتصادية والإعلامية واستثمار أخطاء القوى الوطنية لهذا الغرض من أجل إثارة حفيظة عبد الكريم قاسم ضد القوى الوطنية العراقية، ومن ثم الإجهاز عليه. وفي خضم تلك الأحداث الداخلية، وبسبب طبيعة الحكم العسكري وفرديته، عجز عن رؤية كل ذلك وبدلاً من توسيع الديمقراطية والاستجابة للحقوق العادلة للشعب العراقي عموماً والشعب الكردي خصوصاً، توجه بمضايقة تلك القوى وإضعافها بأساليب ردعية استبدادية تتميز بالقسوة والعنف بما فيها السجن والاغتيال والتغييب وتشويه السمعة أو الفصل من الوظيفة ومن القوات المسلحة ... الخ. وتعرضت الأحزاب السياسية القومية مرة والديمقراطية مرة أخرى إلى قمع شديد ومتواصل وبمشاركة الأحزاب المتصارعة وتبادل المواقع، رغم أن القمع الذي تعرضت له قوى الحزب الشيوعي العراقي وبقية القوى اليسارية والديمقراطية كان شديداً ومضاعفاً، إضافة إلى الحرب التي خاضها ضد الشعب الكردي وقوى الحزب الديمقراطي الكردستاني. ولكن القوى القومية العربية قد عانت هي الأخرى وتلقت ضربات قاسية وأعدم لها العديد من كوادرها العسكرية على نحو خاص.

كان الحزب الديمقراطي الكردستاني من بين الأحزاب والقوى التي تعرضت للجفوة والإبعاد والقسوة من جانب الحكم. وكان السبب في ذلك يكمن في طرح الحزب في حينها مجموعة من المطالب التي لم تجد الدعم والتأييد من جانب غالبية أعضاء حكومة قاسم وكذلك شخص عبد الكريم قاسم ذاته، مما عمق الخلافات وشدد من التوتر واحتمال الصدام بدلاً من إعمال العقل والجلوس إلى طاولة المفاوضات والحوار الديمقراطي من أجل إيجاد الحلول العملية للمشكلات القائمة.

سياسات الحكم ومطالب الشعب الكردي وثورة أيلول ١٩٦١ في كردستان العراق

كان المطلب الرئيسي الذي تقدم به الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى حكومة قاسم يتلخص في إجراء تعديل تشريعي على المادة الثانية من الدستور العراقي المؤقت. إذ اعتبرت هذه المادة العراق جزء من الأمة العربية(٣٨٨). وهذا يعني دون لف أو دوران "أن العراق جزءاً من الوطن العربي، وأن الشعب في العراق جزء من الأمة العربية. ماذا يعني ذلك بالنسبة للشعب الكردي؟ كان يعني بالتحديد أن ليس هناك شعباً كردياً له حقوقه القومية العادلة ويعتبر جزء من الأمة الكردية، وأن ليس هناك إقليماً في العراق الحديث يسمى كردستان يعتبر جزءاً من كردستان الكبرى الموزعة على دول المنطقة(٣٨٩). ومثل هذا الادعاء مخالف للحقيقة والواقع والتاريخ وتجاوز على حقوق شعب متآخ مع

(٣٨٨) العاني، نوري عبد الحميد وآخرون. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٢٦.

(٣٨٩) كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني/ العراق مصدر سابق. ص ٧٢

الشعب العربي والقوميات الأخرى في العراق. رفضت حكومة عبد الكريم قاسم الإقرار بهذا المطلب ووجدت الدعم والتأييد من جانب الأحزاب والقوى القومية، وخاصة في القوات المسلحة ومجموعات غير قليلة من القوى المحافظة.

سمح عبد الكريم قاسم لنفسه الدخول في عدة معارك على عدة جبهات دفعة واحدة، ولكنه سعى في الوقت نفسه إلى الاعتماد على بعض خصومه لمحاربة آخرين معتبراً إياهم خصوما له. وفي معركته ضد الشعب الكردي وقوات البيشمركة (الأنصار) اعتمد على القوميين في الجيش والشرطة وفي الإعلام والصحافة، وهم من أقوى المعادين له ولسياساته، في حين ابعد الشيوعيين عن هذه المجالات وشن في الوقت نفسه حملة ضدهم باعتبارهم حلفاء للكرد، ونسى أنهم حلفاء له أيضاً. وكان قاسم حينذاك يخوض معركة أخرى ضد شركات النفط الاحتكارية التي كانت تسعى إلى تأليب الرأي العام ضده. وكانت هذه المعركة الوطنية بالذات تحتاج إلى وحدة الصف الوطني وتأييد الشعب الكامل له. إضافة إلى إثارته موضوع الكويت باعتبارها قضاء من أقضية محافظة البصرة، وبالتالي أثار ضده حكام وشعوب دول منطقة الخليج والحكومة البريطانية والكثير من الدول العربية وإيران. ويبدو أن قاسم كان قد أرخى الحبل كله للقوميين في أجهزة الإعلام وجريدة الثورة التي كانت تنطق عملياً باسمه حينذاك لشن هجوم فكري وسياسي ضد القيادة الكردية وضد حقوق الشعب الكردي بمضامين شوفينية وعنصرية بعيدة كل البعد عن مضمون الدستور المؤقت على اعتبار أن المواطنين من العرب والكرد هم شركاء في هذا الوطن. وكان لهذا تأثيره السلبي على حركة الشعب الكردي وعلى مواقفه لا لاعترافه بحقوق المواطنة للكرد كبقية المواطنين، إذ كان هذا الأمر إيجابياً وسليماً من حيث التشريع، ولكن بسبب نكرانه كون الكرد يشكلون شعباً له حقوقه المشروعة والعادلة والتي ظل يناضل في سبيلها طويلاً.

بدأت الصحافة العراقية، وخاصة جريدة الثورة، بنشر سلسلة مقالات ذات مضمون شوفيني وعدواني ضد القوى القومية الكردية وضد الشعب الكردي في محاولة منها لنكران وجود أمة كردية وشعب كردي في العراق والتراجع الفكري الواضح حتى عن كل ما ورد في الدستور المؤقت بهذا الصدد. وكانت هذه المقالات تكتب من قبل قوى قومية شوفينية معادية للشعب الكردي، ولكنها كانت تعبر في الوقت نفسه، شاء عبد الكريم قاسم أم أبى، عن موقفه من القضية الكردية ومن حقوق الشعب الكردي. وعندما بدأ أحد أبرز قياديي الحزب الديمقراطي الكردستاني حينذاك، الأستاذ إبراهيم أحمد، بشرح موقف الكرد من نصوص الدستور المؤقت وتأكيد حقيقة أن العراق ليس كله جزء من الأمة العربية أو من الوطن العربي وأن هناك أمة كردية وشعباً كردياً في العراق، شعر عبد الكريم قاسم بالاستفزاز واعتبر الأمر موجهاً ضده وأوعز بتشديد الحملة ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني وقادته بشكل خاص. فاشتدت حملة العداء للحزب الديمقراطي الكردستاني في الصحف المحلية

الناطقة باسم الحكومة، وخاصة جريدة الثورة، ثم قرر الحاكم العسكري تقديم الأستاذ "إبراهيم أحمد إلى التحقيق والمحاكمة بتهمة ملفقة وفق المادة (٣١) من قانون تعديل ذيل قانون تعديل قانون العقوبات والمادة (١٣) من مرسوم الإدارة العرفية ومرسوم المطبوعات"(٣٩٠). ولم يكن هذا الإجراء خاطئاً فحسب، بل كان استفزازاً مباشراً لكل الشعب الكردي وتحدياً للملا مصطفى البارزاني ورفضاً للحقوق القومية وتجاوزاً على صحة الأفكار التي وردت في مقالات الأستاذ الراحل إبراهيم أحمد. كما أنه أسقط في أيدي الذين كانوا يسعون إلى التوسط لمعالجة المشكلة سلمياً وعبر الجلوس إلى طاولة المفاوضات وفق آليات ديمقراطية سليمة.

وتسبب هذا الاختلاف قيام أجهزة الدولة، وخاصة الجيش، وفق تعليمات من عبد الكريم قاسم وتأييد واسع من القوى القومية في العراق ومن لدن الرجعية في إقليم كردستان، باستخدام القوى الإقطاعية المتضررة من قانون الإصلاح الزراعي والتي كانت تقف تقليدياً مع الحكومات الرجعية المتعاقبة في العهد الملكي، من خلال تسليحها ومدها بالأموال وزجها في عمليات اعتداء على قوى بارزان والحزب الديمقراطي الكردستاني. كما بدأ قاسم باعتقال مجموعة من قياديي الحزب الديمقراطي الكردستاني. ورغم بروز خلافات في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بشأن الوضع السائد في العراق حينذاك وشكل المعارضة السياسية التي يفترض ممارستها لمواجهة سياسات عبد الكريم قاسم إزاء المسألة الكردية والحياة الديمقراطية وإزاء توقيت طرح المطالب الكردية، وخاصة بين القيادة التقليدية والتاريخية للحزب برئاسة الملا مصطفى البارزاني، وبين مجموعة من المثقفين في قيادة الحزب برئاسة إبراهيم أحمد، فأنها اتحدت في مواجهة سياسة قاسم العنفية ضد قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وأعضاء الحزب ومؤيديه. ولا شك في أن هذا الاختلاف لم يكن شكلياً ولا مصطنعاً، بل استند إلى تقدير ميزان القوى والعواقب المحتملة في أعقاب نشوب القتال، إذ كانت الخشية في أن يتردى الوضع أكثر فأكثر. ويمكن أن يقود إلى انهيار ثورة تموز ١٩٥٨ وتحميل الشعب العراقي خسائر فادحة تتمثل في المكاسب المهمة التي تحققت له عبر هذه الثورة، رغم النواقص الكبيرة التي برزت في مسيرة الثورة بسبب مواقف وسياسات قادة الثورة العسكريين وصراعاتهم حول السلطة ووجهتها. وهذا ما حدث فعلاً. ونرى بأن سياسة عبد الكريم قاسم الفردية والاستبدادية وأوضاع كردستان المعيشية والحياتية المتردية والخشية من فقدان المكاسب التي تحققت حتى ذلك الحين، نشطت وعجلت من رفع تلك المطالب الكردية، وهي مطالب عادلة بطبيعة الحال، ولكنها قادت في ظل تلك الظروف المعقدة على مختلف المستويات إلى طريق مسدود، طريق الصدام المسلح. لقد أصبحت تلك الأحداث جزءاً من التاريخ ويتطلب منا التعامل معها على أسس واقعية وفق الفترة الزمنية التي

(٣٩٠) البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ١٣٩.

حصلت فيها. إذ يبدو للمتتبع أن الخلاف الذي وقع بين أطراف القيادة الكردية في الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يكن مجرد رغبة عبثية بالنقد بقدر ما كان هناك تباين في وجهات النظر بشأن مدى صواب طرح تلك المشكلات في حينها، وكان بالإمكان تأجيلها لفترة لاحقة رغم عدالة وصواب المطالب المطروحة من جانب القيادة الكردية، خاصة وأن شركات النفط الاحتكارية كانت تطالب برأس عبد الكريم قاسم بسبب مواقفه الوطنية والجريئة منها ومن مصالحها في العراق، وهذا ما صرح به قاسم نفسه في أحد اجتماعات مجلس الوزراء حين قال: أننا نصدر حكماً بالإعدام على أنفسنا بإصدارنا قرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وبتشكيلنا شركة النفط الوطنية واستعادتنا للأراضي التي كانت تحت تصرف الشركات الأجنبية للتنقيب عن البترول فيها. وقد تحقق هذا فعلاً، إذ أطيح به بالتعاون الوثيق بين شركات النفط الاحتكارية والقوى الإقطاعية والرجعية في العراق في الثامن من شباط/فبراير عام ١٩٦٣. وليس في هذا القول أي اتهام يمكن أن يوجه للحركة الكردية حينذاك، إذ أنها كانت تناضل في سبيل الحقوق المشروعة، بل يطرح أهمية العناية بالسياسات اليومية أو التكتيكات التي يفترض أن تمارس في مواجهة قضية معينة، إذ لا يمكن عزل هذه أو تلك القضية عن القضايا الأخرى المحيطة بها والمؤثرة فيها. ومع ذلك فما كان في مقدور الشعب الكردي تجنب الصدام مع سياسة وأساليب حكم عبد الكريم قاسم، بسبب سياساته الداخلية ومواقفه الاستبدادية، كذلك بسبب تآمر القوى القومية العربية والإمبريالية العالمية والرجعية في العراق ضد حكومة قاسم. فسياسة قاسم هي التي ساهمت بشكل خاص في إيصال الأوضاع في العراق إلى تلك النتيجة، والتي استثمرت من القوى الخارجية وعملت على تأمين القطار المناسب لنقل البعثيين إلى السلطة.

وفي حينها وقعت هنا وهناك من كردستان بعض الأحداث المثيرة، بما فيها مقتل أحد كبار الإقطاعيين المناوئين للحركة الكردية والمؤيدين للحكومات العراقية المتعاقبة لثأر في نفوس القاتلين من أتباع البارزاني، التي اعتبرها قاسم تحرشاً به واستفزازاً له وإثارة للمشكلات، فاتخذ إجراءات شديدة ضد قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد وأربيل لا تتناسب مع طبيعة الحدث، كما سلح بعض العشائر التي كانت تقف باستمرار وفي فترة العهد الملكي إلى جانب السلطة المركزية في بغداد وضد حركة التحرر الوطني الكردية، مما أثار الحزب الديمقراطي الكردستاني ودفع برفاقه وأصدقاء الحزب ومؤيديه في الجيش والشرطة إلى الالتحاق بكردستان. وحاول قاسم أن يكسب بعض الوجوه القيادية في الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى جانبه وإثارتهم ضد رئيس الحزب البارزاني، إذ كانت هناك بعض المشاكل الخاصة بالعمل القيادي في إطار قيادة هذا الحزب، ولكنه لم يفلح بالمحصلة النهائية إذ أدرك الجميع بأن احتمالات الضربة قادمة ولا بد من مواجهة الوضع بقوى موحدة. فتلبدت الغيوم وتراكمت الحوادث وتجمعت قبل ذاك وفيما بعد جملة من الظواهر الأخرى التي هزت عبد الكريم قاسم، بما فيها محاولة الانقلاب عليه بحركة الشواف ثم محاولة اغتياله، وتنامي نشاط الشيوعيين من جهة، والقوى القومية المضادة لها من جهة أخرى، ثم أحداث كركوك المؤلمة، إضافة إلى

التحرك الكردي الجديد. وفي حينها نشرت جريدة الحزب الديمقراطي الكردستاني المركزية "خه بات" مقالاً افتتاحياً انتقدت فيه اعتبار العراق جزءاً من الوطن العربي(٣٩١). فردت على هذا المقال جريدة "الثورة" والصحف الحكومية بمقالات غاضبة وذات مضمون شوفيني مستنكرة طلب الكرد العادل. وبهذا الصدد كتب الشخصية الكردية المعروفة والعضو القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني حينذاك، السيد حبيب محمد كريم، حول ما نشأ في أعقاب نشر هذين المقالين مشيراً إلى بعض العوامل التي شددت من الصراع وفقدان لغة التفاهم السياسي يقول: "وأعقب ذلك وقوع حادث آخر وهو إقدام أربعة من البارزانيين العائدين من الاتحاد السوفييتي ومن الحرس الخاص للبارزاني على قتل أحمد أغا الزيباري في مدينة الموصل انتقاماً من المومأ إليه لسبق قيامه بقتل آباء هؤلاء الأربعة وغيرهم من البارزانيين في العراق عندما كانوا في الاتحاد السوفييتي وانزعاج عبد الكريم قاسم الشديد من هذه العملية وتقديم الفاعلين إلى المحاكم وإصدار أحكام طويلة بالأشغال الشاقة بحقهم وقيام بعض منتسبي الحزب الديمقراطي الكوردستاني بتحريرهم أثناء عملية نقلهم من قبل السلطات الحكومية من كركوك إلى سجن السليمانية"(٣٩٢).

وزاد من غضب عبدالكريم قاسم صدور مذكرة الحزب الديمقراطي الكردستاني الموقعة من مكتبه السياسي بتاريخ ١٩٦١/٦/٣٠ والموجهة إلى عبدالكريم قاسم وصورة منها إلى رئاسة مجلس السيادة وإلى جميع الأحزاب والهيئات الوطنية. وتضمنت المذكرة ١٩ شكوى احتجاجية ضد تصرفات الحكومة وأجهزة الدولة إزاء الكرد والمنطقة الكردية، وقدمت في نفس المذكرة ١١ مطلباً لتنفيذها من أجل إعادة العلاقات الطبيعية بين الحكومة والحزب الديمقراطي الكردستاني.

وانصبت أبرز تلك الشكاوى على التجميد العملي للمادة الثالثة من الدستور المؤقت تجميداً كاملاً. ففي الوقت الذي تشير تلك المادة إلى أن الجمهورية العراقية هي جمهورية العرب والكرد، يلاحظ بالممارسة العملية إهمال مصالح وحقوق الكرد كلية، ويقع التمييز الفعلي بين العرب ضد الكرد في مختلف المجالات بما فيها مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والكف عن التعليم باللغة الكردية في المحافظات الكردية، واضطهاد الحزب الديمقراطي الكردستاني وأعضاء

---

(٣٩١) تشير معلومات تلك الفترة الى أن ممثل جمعية الطلبة الكرد في أوروبا عصمت شريف ألقى خطاباً باللغة الفرنسية في مؤتمر اتحاد الطلبة العالمي الذي عقد في بغداد في عام ١٩٦٠، ورد فيه بشأن الخطأ في اعتبار العراق جزءاً من الوطن العربي، كما جاء في الدستور العراقي المؤقت في أعقاب ثورة تموز عام ١٩٥٨، في حين أن كردستان ليست كذلك. وقد نشرت ترجمة هذا الخطاب في جريدة خه بات. وبعد نشر هذا المقال بدأت المشكلة بالتعقيد.

(٣٩٢) كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني – العراق (في محطات رئيسية) ١٩٤٦-١٩٩٣. ط ١. مطبعة خه بات. كردستان. ١٩٩٨. ص ٧٣.

الحزب ومكافحة الصحافة الكردية وشن حملة على الكرد والإساءة لهم وإهانة الشعب الكردي بوصف وثباته وانتفاضاته وثوراته التحررية الوطنية وكأنها من صنع الاستعمار وممارسة سياسة فرق تسد، إضافة إلى إجراءات اعتقال وحبس الكرد وتعذيبهم وسكوت الحكومة على الاعتداءات والاغتيالات التي تعرض لها الكرد في كركوك وغيرها ...الخ. وأخيراً طالبت المذكرة بسحب القوات الحكومية التي أرسلت إلى كردستان إلى مقراتها الأصلية والكف عن إجراء تحركات عسكرية في المنطقة وسحب رؤساء الإدارات والأمن والشرطة والمسؤولين الذين لهم دور بارز في الأحداث ضد الكرد، وإعادة الموظفين المبعدين إلى مواقعهم وتطبيق المادة الثالثة من الدستور المؤقت وتطهير أجهزة الدولة من العناصر المعادية لروح ثورة الرابع عشر من تموز، وإطلاق الحريات الديمقراطية للشعب وإنهاء فترة الانتقال وإلغاء الأحكام العرفية وتنفيذ مقررات مؤتمر المعلمين الكرد في عام ١٩٦٠ لتطوير الثقافة الكردية وجعل اللغة الكردية رسمية في جميع الدوائر الرسمية في منطقة كردستان، وإزالة آثار جميع سياسات التفرقة العنصرية المتبعة ضد الكرد وإطلاق زراعة التبغ في كردستان وتعديل قانون ضريبة الدخل بما يرفع عن كاهل الفلاحين العبء الثقيل وفق القانون الجديد(٣٩٣).

فأثارت هذه المذكرة حكومة عبد الكريم قاسم والقوى القومية اليمينية في الجيش وقررت تنظيم وشن الحملات العسكرية الجوية ضد القوى الكردية المسلحة في كردستان العراق، مما دفع بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى إعلان الثورة في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ١٩٦١ (٣٩٤).

وأدى الوضع المتوتر وغضب عبدالكريم قاسم على مواقف البارزانيين إلى إصدار أوامره بتوجيه ضربات عسكرية لقوى الحزب الديمقراطي الكردستاني وخاصة في منطقة بارزان. إضافة إلى تحريك قوى كردية مرتزقة ومناهضة للبارزاني لشن حملات عسكرية لاستنزاف الكرد. واستخدمت الطائرات في قصف وتدمير القرى الكردية مما أدى إلى قتل الكثير من الناس الأبرياء.

كتب السيد جلال الطالباني عن هذه الفترة يقول: "لقد أيدت هذه الحركة التحررية الديمقراطية للشعب الكردي بقوة الجمهورية العراقية وساندتها ودافعت عنها عندما كانت تسير على النهج الديمقراطي ولكن عندما انحرفت القيادة العسكرية لثورة ١٤ تموز عن النهج الديمقراطي واختارت الديكتاتورية أسلوباً للحكم اصطدمت بالحركة التحررية الديمقراطية الكردية خاصة عندما مارست تلك القيادة سياسة قمع القوى التقدمية العربية والكردية وتنكرت لحقوق الشعب الكردي الديمقراطية والقومية مما أدى إلى اندلاع الثورة الكردية في ١١ أيلول ١٩٦١ في كردستان – العراق"(٣٩٥).

(٣٩٣) نفس المصدر السابق. ص ٧٥-٨٣.

(٣٩٤) نفس المصدر السابق. ص ٧٤.

(٣٩٥) الطالباني، جلال. حول القضية الكردية في العراق. مصدر سابق. ص ١٧.

لم يكن بدء القتال في كردستان هي المسألة السلبية الوحيدة في سياسة عبد الكريم قاسم حينذاك، بل تميزت مجمل سياساته في الحقل الداخلي بالتدهور والنكوص عن مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية التي ناضلت من أجلها جماهير الشعب العراقي وساندت في ضوء ذلك الثورة وكانت العنصر الحاسم في حسم الانتفاضة العسكرية لصالح الشعب. فمن على منصة المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي تحدث سلام عادل، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، مشيراً إلى تدهور الأوضاع السياسية في العراق قائلاً:

"أحصي حتى الآن (٢٦٩) شهيداً من الشيوعيين والديمقراطيين والوطنيين المخلصين. وقد اغتيلوا على أيدي العناصر الرجعية والإقطاعية وعصابات الإجرام التي تعمل بمعرفة الحكومة وبإشراف بعض أجهزتها البوليسية أو نتيجة إطلاق النار على المظاهرات السلمية من جانب قوات القمع الحكومية. كما أصدرت المجالس العرفية أحكاماً بالموت على (١٠٦) من المناضلين الشيوعيين والديمقراطيين أبدل قسم منها إلى السجن المؤبد أو السجن عدة سنوات، وقد نفذ حكم الإعدام بأربعة من الجنود الذين ساهموا بقمع مؤامرة الموصل. وطبقاً لإحصاء أولي لم يشمل جميع الأحكام، أصدرت المجالس العرفية ضد العناصر الديمقراطية والوطنية أحكاماً بالسجن تجاوزت (٤ آلاف سنة) بينها أحكام عديدة بالسجن المؤبد. وتعرضت المنظمات والنقابات العمالية وجمعيات الفلاحين والمواطنين عموماً إلى (٧٥١٠) حوادث اعتداء. وقد اقترنت هذه الاعتداءات بتوقيف وإبعاد الآلاف من ضحاياها، وباستثناء من قتل نتيجة هذه الاعتداءات أصيب (١٥٢٧) شخصاً بجروح. وهجرت (٣٤٢٤) عائلة من محلات سكناها وحرقت أو نهبت الكثير من الدور والأكواخ للفلاحين"(٣٩٦). وإذا كان سلام عادل محقاً في ما طرحه وما أشار إليه من تجاوزات وضحايا في صفوف الشيوعيين والديمقراطيين، فأن قراءة الأدب السياسي القومي سنجد فيه ما يماثل تلك الشكوى ووقوع التجاوزات على القوى القومية في العراق. ومن هنا تأتي أهمية أن نرى العملية من جانبيها. إذ لا بد من إعادة دراسة أحداث الموصل وكركوك وبغداد وغيرها بعين نقدية واعية وحريصة على فهم ما وقع حينذاك لا من أجل إدانة هذا الحزب أو ذاك ولا من أجل إصدار حكم قطعي بهذا الصدد، بل من أجل بناء ذهنية ديمقراطية نقدية عند المواطنة والمواطن في العراق، نظرة نقدية ديمقراطية إزاء الذات وإزاء الآخر، إذ بدون ذلك يصعب التعلم من دروس التاريخ، ويصعب تكريس المعايير والقيم الديمقراطية ذات الطبيعة العامة والشمولية في العراق الذي تعرض على مدى قرون طويلة لسياسات استبدادية وقهرية. وبسبب تلك الأوضاع تميزت الحالة الاقتصادية والمعيشية للجماهير بالتدهور. فاتسعت البطالة وتعددت

(٣٩٦) يوسف، ثمينة ناجي، وخالد، نزار. سلام عادل سيرة مناضل. في جزئين. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ١١٩.

الإضرابات العمالية وتنوعت الوفود العمالية والفلاحية الاحتجاجية على تردي الأوضاع المعيشية والأمنية، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية للسكان وإيجارات دور السكن بنسب عالية، وارتفعت الضرائب، إذ كانت الدولة بحاجة إلى مزيد من الموارد لتغطية نفقاتها الحربية في كردستان العراق(٣٩٧). يشير زكي خيري إلى أنه "من ١٩ - ٢٢/آب/ ١٩٦٢ أضربت مدينة السليمانية إضراباً عاماً احتجاجاً على الاعتداءات الوحشية التي تعرضت لها الجماهير في المدينة من جراء القمع العسكري،...، كما قدم ٢٠٠٠ من أهالي الناصرية مذكرة مطالبين بوقف الإرهاب البوليسي في المدينة وطالب ٤٨٠٠ مواطن من العمارة، و٢١٥٨٦ مواطناً من النجف بمعالجة المشاكل الاقتصادية ووقف الإرهاب، وكذلك تقدم ١٠٠٤ من الكاظمية و٢١٢٤ من الحلة و٧٧٩ من السماوة بمذكرات مشابهة"(٣٩٨).

واستنزفت حرب عام ١٩٦١ ضد الشعب الكردي وقيادته السياسية التي تواصلت، رغم نداءات ودعوات ومظاهرات الحزب الشيوعي وقوى ديمقراطية أخرى التي كانت تطالب بالسلام في كردستان وبإيقاف العمليات الحربية، إمكانيات الحكم وفجرت بشدة أكبر الصراعات داخله وفي البلاد. وكانت الحصيلة تنامي الأجواء التآمرية وسقوط الجمهورية الأولى تحت ضربات القوميين والبعثيين وحلفائهم الإقطاعيين والكومبرادور المحلي، وكذلك الحكام العرب وغير العرب، إضافة إلى شركات النفط الاحتكارية، في الخارج، في انقلاب ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ الدموي، الذي توجه بالقتل والتنكيل ضد الشيوعيين والديمقراطيين التقدميين وضد اليسار عموماً. أيد الحزب الديمقراطي الإطاحة بحكومة قاسم وتوقع أن يكون هناك موقفاً أفضل إزاء المسألة الكردية، رغم معرفته الجيدة بمواقف القوى القومية العربية عموماً إزاء المسألة الكردية.

لم يمض وقت طويل على وجود التحالف البعثي القومي في السلطة حتى بدأت الحرب التنكيلية بالشعب الكردي في كردستان العراق مجدداً، حيث شاركت بعض القوات السورية في القتال إلى جانب القوات العراقية ضد الشعب الكردي. ففي حزيران/يونيو من عام ١٩٦٣ قامت قوات النظام والحرس القومي بدفن ٢٦٠ مواطناً وهم أحياء في إحدى القرى التابعة لمحافظة أربيل(٣٩٩)، دون أن يشعروا بالحرج من الرأي العام العراقي والعربي والدولي، علماً بأن المجتمع الدولي لم ينتبه إلى هذه

(٣٩٧) خيري، زكي وخيري، سعاد د. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. المجلد الأول. اليوبيل الذهبي لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي. ط ١. لندن. ١٩٨٤. ص ٣٤١.

(٣٩٨) نفس المصدر السابق. ص ٣٤٣.

(٣٩٩) تقرير صادر عن الهيئة العاملة التابعة للقيادة السياسية للجبهة الكردستانية بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٢. أربيل-العراق. ص٦.

المأساة الإنسانية في كردستان بسبب الجرائم البشعة التي ارتكبها النظام في بغداد وفي بقية المدن العراقية في أعقاب الانقلاب مباشرة واستمرارها حتى سقوط النظام بانقلاب حليف البعث السابق عبد السلام عارف ومعه القوى القومية الناصرية وغيرها. وفي آب/أغسطس من عام ١٩٦٣ أصدر قادة الحكم الأوامر إلى جلاوزة النظام والقوات المسلحة الموجودة في كردستان العراق بجمع كافة سكان قريتي سوريان ودەكان في قضاء زاخو في دهوك وأبادتهم جميعاً دون التمييز بين الرجل والمرأة أو الشيخ المسن والمريض أو الطفل، ثم القيام بدفنهم جماعياً. وخلال نفس العام أمر أحد القادة العسكريين جنوده بحرق قرية فلاحية بكاملها تابعة لقضاء كوي سنجق، كما أتى الحريق على جميع سكان القرية. وقامت قوات البعث في عام ١٩٦٣ بجمع سكان قرية "سبارة" في قضاء حلبجة وصوبت نيران رشاشاتها ضد ٢٥ مواطناً وأردتهم قتلى أمام أنظار ذويهم من النساء والأطفال والشيوخ. وأقدم نظام التحالف البعثي - القومي خلال عام ١٩٦٣، وقبل انتقال السلطة إلى أيدي القوميين وحدهم، على حرق ما يقرب من نصف قرى كردستان العراق وشردوا سكانها(٤٠٠). وكان الهدف منها بث الرعب في نفوس الفلاحين لكي يتركوا الريف والمناطق الحدودية.

لقد أدرك البارزاني بسليقته الوطنية ما يضمره حزب البعث وسلطته للحركة التحررية الكردية ووجد ضرورة تعبئة أوسع القوى الكردية حول الثورة لمواجهة احتمالات تطور الأوضاع سلبياً. لهذا دعا إلى عقد مؤتمر كويسنجق ودام أربعة أيام بين ١٨-٢٢ آذار/مارس ١٩٦٣ "حضره ما يناهز الألفين، "وضم مندوبين عن الحزب وقياديين من جيش الثورة. ومن الوطنيين والمثقفين ورؤساء العشائر المؤيدين للثورة وممثلي الطوائف الدينية والقوميات الأخرى في كردستان"(٤٠١). وكان لهذا المؤتمر دوره البارز في تحقيق وحدة الصف الضرورية لمواجهة مؤامرات البعث لإجهاض الحركة التحررية الكردية. ويشير السيد مسعود البارزاني في كتابه الموسوم البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث منه، إلى اتخاذ جملة من القرارت وإلى انتخاب وفد برئاسة جلال الطالباني حمل المشروع الكردي إلى الحكومة العراقية الجديدة. كان ذلك في آذار/ مارس ١٩٦٣،(٤٠٢) وانتهى الحوار مع الحكومة بالفشل، وبدأت قيادة الثورة بالاستعداد لمواجهة تحركات الحكم البعثي.

تضمن المشروع الكردي توزيعاً للصلاحيات بين مركز الدولة وإقليم كردستان، منطلقاً من وجود قوميتين عربية وكردية تتمتعان بحقوق متساوية تستند إلى حق تقرير المصير. ثم تضمن مبادئ حول

(٤٠٠) نفس المصدر السابق. ص٦.

(٤٠١) البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية ١٩٦١-١٩٧٥، الجزء الثالث. أربيل. ٢٠٠٢، ص٨٦.

(٤٠٢) نفس المصدر السابق. ص ٨٧-٩٥.

الجهاز التشريعي للدولة والجهاز القومي المختص بممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية في الأمور التشريعية والتنفيذية والقضائية في منطقة كردستان. أما الفقرة الثالثة فقد عالجت الصلاحيات التي ترتبط بالحكومة المركزية مثل رئاسة الدولة والشؤون الخارجية كالتمثيل الدبلوماسي والقنصلي والتجاري والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وهيئة الأمم المتحدة- إضافة إلى الدفاع الوطني والعملة وأصدار النقد وشؤون النفط والكمارك والموانئ والمطارات الدولية والبرق والبريد والتلفون والسكك الحديد والطرق العامة الرئيسية وشؤون الجنسية. كما تتضمن شؤون الميزانية العامة للدولة والإشراف على الأذاعة المركزية والتلفزيون المركزي والطاقة الذرية.

أما الفقرة الرابعة فقد تضمنت ممارسة الشعب الكردي لحقوقه المشروعة عبر مجلس تنفيذي ينبثق عن مجلس تشريعي الذي ينتخب رئيس المجلس التنفيذي. أما اختصاصات الجهاز القومي في كردستان فحددت بما يلي: العدل، الداخلية، التربية والتعليم، الصحة، الزراعة، التبغ، البلديات، العمل والشؤون الاجتماعية، الإعمار والمصايف. والتنمية الاقتصادية والاجتماعية... الخ. ثم حددت الفقرة الخامسة مالية الجهاز القومي الكردستاني الذي تحدد بالموارد المحلية والضرائب والرسوم التي تجبى في كردستان، إضافة إلى حصة كردستان حسب عدد السكان من واردات النفط الخام والكمارك والمطارات والموانئ والمعارف والبنوك الحكومية والسكك والبرق والبريد والتلفون، وحصة كردستان من المساعدات والمعونات والقروض التي يحصل عليها العراق... الخ.

أما الفقرة السادسة فقد أكدت أن منطقة كردستان تشمل الوية السليمانية وكركوك وأربيل والأقضية والنواحي التي تسكنها أكثرية كردية في لوائي الموصل وديالى. ثم تضمن المشروع مسائل أخرى مهمة مثل نائب رئيس الجمهورية يكون كردياً ثم حقوق القوميات الأخرى في أقليم كردستان ومشاركة الإقليم بالحكومة المركزية والمجلس الوطني وقضايا القبول في جامعة بغداد... الخ.

وقد رفض البعثيون هذا المشروع ولم يخرجوا عن فكرة الإدارة اللامركزية، مما أدى إلى فشل المفاوضات بسبب إصرار البعثيين على رفض هذا المشروع، ودفع البعثيون بالأمور إلى إشعال الحرب.

ففي العاشر من حزيران/يونيو ١٩٦٣ بدأ القتال الفعلي بين قوات الثورة الكردية والقوات الحكومية. ويشير السيد مسعود البارزاني إلى أن قوات الحكومة القت "القبض على خمسة الآف من الأهالي اختير منهم ستة وثمانون ليدفنوا أحياءً وسوي الأخدود الذي حفروه لهم بالتراب. كانت جريمتهم أنهم رفضوا البصاق على صورة للبارزاني حين عرضت لهم وطلب منهم أهانتها، ونقل لنا أن أحدهم ردّ على هذا الطلب بقوله "إن بصقتم أنتم على صورة رئيس جمهوريتكم عند ذلك سيكون لكم مبرر لطلب مماثل منا". لقد واصل النظام البعثي القتال ضد الشعب الكردي طيلة الفترة التي بقي فيها بالحكم وسقطت الكثير من الضحايا من قوات الثورة ولكنها حملت النظام البعثي خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات.

وقف الحزب الشيوعي العراقي في أعقاب سقوط حكم قاسم وتوجه البعث بالاعتقال والقتل الوحشي ضد الشيوعيين وإصدار بيان إبادة الشيوعيين، والتحق الكثيرون يطلبون الأمن في إقليم كردستان وحصلوا على الحماية والدعم من جانب الملا مصطفى البارزاني. ويشير السيد مسعود البارزاني إلى: "قائد الثورة الكردية كان يكن احتراماً وتقديراً عاليين لعزيز محمد الذي مثل الشيوعيين لدى الثورة في حينها"(٤٠٣). وكان عزيز محمد يعرف موقف البارزاني منه، وكان من جانبه يكن له كثير الاحترام وكبير الأعجاب والتقدير.

ورغم وقوع انقلاب قومي ضد البعث في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣، فأن القتال تواصل ضد الثوار الكرد. وكانت مقاومة الشعب الكردي وقيادة الحركة المسلحة متماسكة والتأييد متسع، رغم المصاعب الكبيرة التي واجهت الشعب الكردي في حياته ومعيشته اليومية، إذ كان الالتحاق بالحركة مستمراً، كما التحق الشيوعيون من العرب الهاربين من اضطهاد الحكم البعثي ومن ثم القومي إلى كردستان العراق، وكذلك الكرد بالحركة المسلحة. وأجبر عبد السلام عارف على خوض المفاوضات والتوصل إلى إيقاف القتال بوعد على تحقيق جملة من المطالب التي طرحها الجانب الكردي. وكان أبرز تلك المطالب وأهمها هو: "منح الكرد الحقوق القومية في إطار الجمهورية العراقية، وتثبيت هذا الحق في الدستور، الذي ادعت الحكومة استجابتها له، إضافة إلى مجموعة من الالتزامات الأخرى التي أعلنتها الحكومة منها: إطلاق سراح السجناء السياسيين وإعلان العفو العام، وتعيين الإدارة المحلية في الشمال، وإعادة الموظفين والمستخدمين إلى دوائرهم وإعادة أعمار المناطق المهدمة في الشمال نتيجة الحرب... الخ(٤٠٤).

ويلاحظ أن القوى القومية الحاكمة في بغداد حينذاك لم تجرؤ، بسبب ذهنيتها وأيديولوجيتها وسياساتها الشوفينية، على تسمية الإقليم بكردستان العراق، بل واصلت الحديث عن شمال العراق. وهي إشكالية فعلية عند تلك القوى، وبالتالي كان على القوى الديمقراطية الكردية أن تقدر مسبقاً ما يمكن أن يحصل عند مجيء هذه القوى إلى السلطة. ولا شك في أن أوساطاً من القوى الديمقراطية الكردية التي قادت ثورة أيلول ١٩٦١ كانت تدرك ذلك وتعرف ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في حالة وصول مثل هذه القوى إلى السلطة. ويبدو أن الأحداث وحقائق الحياة فرضت أخيراً نفسها وتدريجاً على عدد غير قليل من الحركات القومية الأكثر وعياً بضرورة معالجة هذه القضية بروح ديمقراطية واقعية بعد كل المآسي التي مر بها الشعب العراقي عموماً والشعب الكردي على وجه الخصوص.

---

(٤٠٣) نفس المصدر السابق. ص ٨٨.

(٤٠٤) آشيريان، ش. ج. د. الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان العراق ١٩٦١-١٩٦٨. مصدر سابق. ص ١١٩/ ١٢٠.

لم يجف حبر هذا الاتفاق حتى تنصلت منه الحكومة، إذ كانت تريد بالأساس استعادة أنفاسها وتعبئة قواتها لخوض معارك "حاسمة" ضد الشعب الكردي، فبدأت المعارك مجدداً في ربيع عام ١٩٦٥ وأعتبرها الحكم مجرد "نزهة ربيعية"، ولكنها تحولت إلى كارثة جديدة، كبقية الحروب في كردستان، على الشعب الكردي بشكل خاص، كلفت القوات العراقية خسائر كبيرة أيضاً. كم هو مرعب بالنسبة للشعوب عندما تكون ذاكرة حكامها المستبدين ضعيفة تنسى بسرعة تجارب ودروس الآخرين الذين سبقوهم في ممارسة الطغيان، وتبدأ مجدداً أو تواصل ممارسة ذات السياسات القاتلة التي مارستها من قبل.

سكتت المدافع للمرة الثانية وفق باتفاقية وقف إطلاق النار في حزيران/يونيو عام ١٩٦٦. إلا أن الحكومة العراقية لم تكن صادقة في نياتها ومواقفها هذه المرة أيضاً، بل كانت بمثابة مناورة جديدة ومحاولة لإشراك قوى أخرى إلى جانب الجيش العراقي في محاربة الشعب الكردي. فتوجهت إلى تشكيل قوات (الجاش أو الجحوش) الجدد مرة أخرى في المعارك المحتملة ضد الشعب الكردي، كما حاولت الاستعانة بالقوات السورية.

والجدير بالإشارة إلى أن حكومة عبد الرحمن البزاز القومية لم تستطع إنجاز شيء يذكر من اتفاقية وقف إطلاق النار وتحقيق المطالب الكردية المعروفة، مما أدى إلى نشوء تراكمات جديدة تهدد بانفجار جديد في الوضع في كردستان العراق. رغم أن بعض الدلائل كانت تشير إلى رغبة عبد الرحمن البزاز بحل عقلاني للمسألة الكردية والتي لم تلتق بمواقف مماثلة من جانب عبدالسلام عارف الذي تميز بذهنية شوفينية حادة وعنجهية كبيرة. وفي عام ١٩٦٦ جرت محاولة لقلب نظام الحكم من قبل رئيس الوزراء حينذاك، عبدالرزاق عارف، على رئيس الدولة عبد السلام عارف التي فشلت في المهد. وفي نفس العام لقي عبدالسلام عارف مصرعه في حادث سقوط الطائرة التي كانت تقله. ورشح أخوه لمنصب رئيس الجمهورية من قبل أتباع عبدالسلام عارف باعتباره أحد الضباط الأحرار الذين شاركوا في ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ .

ومن جديد عجزت القوى الديمقراطية والتقدمية عن تحقيق التغيير المنشود في الأوضاع الداخلية لصالح المجتمع، في حين استثمر أقصى يمين البعث أزمة الحكم التي كانت تعاني منها سلطة عبد الرحمن عارف للمرة الثانية، فأطاح بعبد الرحمن عارف في انقلاب مباشر جرى تدبيره في القصر الجمهوري بين قائد الحرس الجمهوري وقائد المخابرات العسكرية وقوى البعث اليميني بقيادة أحمد حسن البكر وحردان التكريتي وصدام حسين في بغداد في السابع عشر من تموز/يوليو ١٩٦٨. وكل المعلومات المتوفرة لدينا تشير إلى أن وكالة المخابرات المركزية لم تكن على علم بهذه المؤامرة فحسب، بل كانت تعمل من أجلها وشجعت على قيامها وساندت القائمين بها للتخلص من النظام الذي كان قريباً من جمهورية مصر العربية وسياستها في المنطقة، إضافة إلى خشيتها من قيام حركة يسارية

ديمقراطية تتسلم زمام السلطة في بغداد. وكانت هناك معلومات غير قليلة متداولة في أوساط الدبلوماسيين والسياسيين إلى القوى اليسارية، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي، تعمل على الإطاحة بنظام الحكم عبر القيام بانقلاب عسكري وبمشاركة وحدات شعبية مسلحة.

الفصل التاسع :

البعث الصدامي في السلطة وسياساته إزاء الشعب الكردي

"لا، لا أريد هنا أن أحدثكم عن الخراب الذي
تركتموه وراءكم أينما حللتم وإنما عن الحياة
التي لم تعرفوها إلا كطريق دائم إلى الموت".

فاضل العزاوي

مقتطف من بيان من الشيطان الرجيم إلى
سكان الكرة الأرضية، من كتاب "الأسلاف"(٤٠٥)

تحت ضغط ونضال الشعب الكردي وثورته غير المتوقفة واستمرار التوتر في كردستان، وتحت قناعة النظام بعجزه عن إيجاد حل أفضل ومؤقت للمسألة الكردية في تلك الفترة لإنقاذ النظام من التداعي والسقوط، لجأ في الحادي عشر من آذار عام ١٩٧٠ إلى عقد اتفاق مع قيادة الحركة الكردية المسلحة على إقامة الحكم الذاتي في كردستان العراق ضمن الجمهورية العراقية. وكان مؤتمر الحزب الشيوعي العراقي الثاني الذي عقد في جبال كردستان العراق في صيف عام ١٩٧٠ قد انتهى لتوه محيياً تلك الخطوة ومؤكداً إمكانية التعاون مع حزب البعث، ثم وضع بعض المستلزمات ليصبح مثل هذا العمل ممكناً. وبعد هذين الحدثين وجد حزب البعث الحاكم نفسه في موقع أمين من جانب الحركة القومية الكردية من جهة، ولكنه لاحظ من جهة أخرى تصاعد نشاط الحزب الشيوعي العراقي بسبب أجواء الانتعاش التي أثارتها اتفاقية آذار للحكم الذاتي والتي كان الحزب الشيوعي يطالب بها مع بقية القوى الديمقراطية الكردية، وبالتالي وجد في نفسه القدرة على توجيه الضربة للحزب الشيوعي دون أن يثير احتجاج القوى الوطنية الكردية. فهو، بهذه الضربة لا يضعف الحزب الشيوعي العراقي الحليف الاستراتيجي الثابت للشعب الكردي ولقضيته العادلة فحسب، بل يضعف أيضاً جبهة القوى الديمقراطية التي يمكن أن تنشأ ضده لاحقاً، كما يتجنب إثارة ضجة عالمية في خضم التهليل للحكم الذاتي في كردستان العراق. لهذا أقدم في نهاية عام ١٩٧٠ وبداية عام ١٩٧١ على توجيه ضربة تنظيمية وسياسية قاسية جدا للحزب الشيوعي العراقي، وخاصة في بغداد، دون أن تتحرك القوى السياسية الأخرى للاحتجاج وإدانة ما يصيب أحداها، كما كان التحرك العربي والدولي بائساً. وبعد هذا الإضعاف الجدي لقوى الحزب الشيوعي العراقي النضالية وتصفية جملة من كوادره وإسقاط

(٤٠٥) العزاوي، فاضل. الأسلاف. دار الجمل. كولون. ألمانيا. ٢٠٠١. ص٣٠٩.

البعض الآخر منهم وإبعاد كثرة أخرى عن العمل السياسي في صفوف الحزب الشيوعي، واتخاذ جملة من الإجراءات السياسية ومنها خوض معركة تأميم النفط بنجاح وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع الاتحاد السوفييتي وعقد اتفاقية صداقة عراقية-سوفييتية بهذا الخصوص في ربيع عام ١٩٧٢، تمكن البعث في عام ١٩٧٣ من جر الحزب الشيوعي العراقي إلى تحالف سياسي معه ليكون، كما في المخطط المرسوم مسبقاً من جانب البعث، البديل للتحالف الذي أقامه قبل ذاك مع الحزب الديمقراطي الكردستاني ليستنزف المضامين الأساسية لاتفاقية الحكم الذاتي والتآمر ضد الحركة الوطنية الكردية وتدبير محاولة جادة لاغتيال قائد الحركة الملا مصطفى البارزاني. وفي نيسان/أبريل من عام ١٩٧٤ قامت قوات النظام بغارات جوية على قضاء قلعة دزه التابع لمحافظة السليمانية أدى إلى استشهاد ٢٤٢ من الطلاب الكرد، ثم قامت بعد يومين من ذلك بقصف قضاء حلبجة التابع لمحافظة السليمانية أيضاً وأدت الغارات الجوية الجديدة إلى استشهاد ٢٣ مواطناً كردياً.

وخلال هذه الفترة الواقعة بين ١٩٧٠-١٩٧٤ ماطل النظام في الحوار حول قانون الحكم الذاتي بهدف تأمين الفرصة المناسبة لتحقيق ثلاثة أهداف جوهرية بالنسبة له، وهي:

* أن يكون الدستور المؤقت الأساس المادي لقانون الحكم الذاتي، وبالتالي يربط أهم القضايا الخاصة بالحكم الذاتي بالمركز ويفرغه من محتواه الأساسي وصلاحياته.

* أن يبعد بعض مناطق كردستان المعروفة تاريخياً بكونها جزء من كردستان من منطقة الحكم الذاتي باعتبارها مناطق متنازع عليها، ليتسنى خلال ذلك تعريبها وتغيير البنية الديموغرافية للمنطقة، كما قد حصل في كركوك التي سميت بمحافظة التأميم، ومناطق كردية أخرى من محافظة الموصل على سبيل المثال لا الحصر.

* أن يتسنى خلال فترة المماطلة التخلص من الحركة الكردية المسلحة بالطرق العسكرية وأن يستقطب إلى جانبه قوى سياسية مؤثرة حينذاك، مثل الحزب الشيوعي العراقي، إضافة إلى استقطاب الدول العربية التي كانت حكوماتها عموماً تقف ضد الحكم الذاتي الكردي في كردستان العراق بحجة رغبة الكرد وتصميمهم على الانفصال!

وإزاء هذه الأوضاع أجبرت القوى الكردية على الدفاع عن نفسها، فنشبت الحرب بين الجيش العراقي وقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني في عام ١٩٧٤. وكانت المعارك في البداية لصالح الشعب الكردي رغم الخسائر الفادحة التي تحملها هذا الشعب. وعندما أدرك النظام البعثي عجزه عن تصفية الحركة الكردية المسلحة بالطرق العسكرية لجأ إلى التآمر والمناورة على الصعيدين الإقليمي والدولي، خاصة بعد أن فشلت محاولته لاغتيال جبان ضد قائد الشعب الكردي الملا مصطفى البارزاني. فبدأت المؤامرة تحاك ضد الشعب الكردي وحركته المسلحة بالتعاون الوثيق بين إيران والعراق وعبر وساطة جزائرية مباشرة وأمريكية غير مباشرة، انتهت بعقد اتفاقية الجزائر سيئة

الصيت. وقعت الاتفاقية في الجزائر العاصمة في آذار/مارس عام ١٩٧٥، حيث تم التوصل مع الحكومة الإيرانية على إجهاض الحركة الكردية في مقابل مساومات على الحدود في شط العرب وعلى الحدود العراقية - الإيرانية لصالح إيران ودعم تركي غير مباشر للقوات المسلحة العراقية. وحقق النظام العراقي ما أراد. وأجبرت القوات المسلحة الكردية على نزع سلاحها، إذ اضطر أكثر من (١٠٠,٠٠٠) إنسان من المقاتلين الكرد وأفراد عوائلهم الى الهجرة إلى إيران، كما اضطر عدد مماثل تقريباً على تسليم السلاح للجيش العراقي والعودة إلى مناطقهم. لقد كانت المؤامرة شرسة، ولم يجد الشعب الكردي في تلك الفترة من يقف إلى جانبه حقاً، وكانت المأساة بالغة الشدة. حتى الاتحاد السوفييتي، ومعه بقية دول المعسكر الاشتراكي، لم تتحدث عن هذه المأساة المروعة، كما لم تستنكرها رغم الادعاء المتواصل بالوقوف إلى جانب قضايا الشعوب والتضامن مع حركات التحرر الوطني وضد المستبدين والمستغلين. وكان العراق في حينها يتزود بالكثير من الأسلحة الفتاكة من الاتحاد السوفييتي ومن غيرها من البلدان الاشتراكية والرأسمالية ويستخدمها في معاركه ضد الكرد وضد القوى الوطنية الأخرى المناضلة ضد حكم البعث العفلقي على امتداد سنوات العقد الثامن من القرن العشرين. وبدأ النظام حينذاك باتخاذ عدة إجراءات ضد عوائل المقاتلين الكرد الذين سلموا أسلحتهم للجيش العراقي وسكان القرى الحدودية، ومنها: تهديم مئات القرى التابعة لتلك العوائل بحيث يصعب عليهم العودة إلى قراهم أولاً، وبناء معسكرات أو دور سكن لهم في مواقع أخرى من كردستان تكون تحت رقابة وسمع وبصر الحكومة وقوات الأمن العراقية ثانياً، وإقامة منطقة حدودية عازلة بين العراق وإيران واعتبارها منطقة محرمة ثالثاً، وفرض العمل الأمني على الكثير من شباب العائلات العائدة والانخراط في الحزب الحاكم ومنظماته المختلفة، إضافة إلى التوسع في تشكيل قوات الجحوش من بعض العشائر الكردية المحابية والمساندة للنظام في صراعه ضد الشعب الكردي. كما قام النظام ببناء مجموعة كبيرة من القلاع العسكرية للقوات المسلحة العراقية في مناطق كردستان الجبلية وعلى الطرق العامة، بعضها للجيش وأخرى للشرطة. وللأغراض السياسية ذاتها حاولت السلطة استثمار وجود بعض القوى الكردية المعارضة للحزب الديمقراطي الكردستاني فأدخلتها في التركيبة الوزارية، كما وضعت شخصية كردية معروفة في مركز نائب رئيس الجمهورية، ولم يكن هذان الإجراءان سوى عملية ذر الرماد في عيون الناس في الداخل والخارج للتغطية على الجرائم البشعة التي ارتكبت بحق الشعب الكردي في حينها.

وقد عمدت هذه المجموعة إلى تشكيل حزب بنفس الاسم، ولكنه لم يوفق في نشاطه، مما دفع السيد جلال الطالباني لتشكيل حزب آخر لم يستطع مزاولة العمل في كردستان وتركز في بغداد. وبعد أن تلقت القيادة السياسية للحركة الكردية المسلحة والحزب الديمقراطي الكردستاني الضربة القاسية والموجعة في عام ١٩٧٥ واضطرت القيادة المركزية إلى مغادرة الأراضي العراقية إلى إيران وبعضها إلى أوروبا، بادر السيد جلال الطالباني في عام ١٩٧٥ إلى إعلان تشكيل الاتحاد الوطني

الكردستاني في دمشق، مقر إقامته حينذاك. التقت في الاتحاد الوطني الكردستاني ثلاثة تيارات سياسية كردية. وفي الأول من حزيران/يونيو عام ١٩٧٦ أعلن الاتحاد الوطني الكردستاني بدء نضاله المسلح ضد السلطة في بغداد موجهاً النقد قبل ذاك لسياسات ومواقف قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني.

أما الحزب الديمقراطي الكردستاني فقد بدأ بإعادة تنظيم صفوفه وتقييم سياسته في مواقع ثلاثة: في كردستان العراق وفي إيران وفي أوروبا. وفي ١٩٧٥/١٢/١٠ صدرت الخطوط العريضة لسياسته الجديدة وبرنامجه الجديد وبدأ بخوض كفاحه المسلح منذ ١٩٧٦/٥/٢٦،(٤٠٦) ثم عقد الحزب كونفرانسه في برلين في عام ١٩٧٦ الذي ناقش أربع مسائل جوهرية:

١- إعادة النظر بسياسات الحزب السابقة للخروج من الانكسار الذي واجهته الحركة التحررية الكردية.

٢- إعلان مواصلة الكفاح المسلح لتحقيق أهداف الشعب الكردي وأطلق على الكفاح الجديد ثورة گولان.

٣- كان الملا مصطفى البارزاني الراحل قائداً للكونفرانس.

٤- إضيف إلى قيادة الحزب في هذا الكونفرانس اربعة أعضاء جدد للقيادة المؤقتة.

٥- التهيئة لعقد مؤتمر الحزب التاسع.

وفي هذا الوقت بالذات كان الحزب الشيوعي العراقي ما يزال في تحالفه السياسي مع حزب البعث ومشاركته بوزيرين في الحكم، فلم تصدر عنه ما يدين الضربة القاسية والتشريد المرير لعشرات ألآلاف من الكرد وعائلاتهم إلى إيران أو الذين هجرهم النظام من مناطق سكناهم وبعثرتهم في مناطق مختلفة من العراق أو في مجمعات سكنية قسرية، واضعاً مسؤولية ما حدث للشعب الكردي وحركته المسلحة على عاتق قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني. وبرزت خلال هذه الفترة ظاهرة انتهازية وغير إنسانية في صفوف بعض القياديين من العرب والكرد في الحزب الشيوعي العراقي حينذاك، مفادها التشفي من الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي اضطهد الشيوعيين في كردستان العراق خلال سنوات الحكم الذاتي القصيرة (١٩٧١-١٩٧٥)، وفي سبيل الاستفادة من هذه النكسة والأزمة في حركة التحرر القومي الكردي لصالح تعزيز مواقع الحزب وتنشيط سياسته إزاء المسالة الكردية. وهي مماثلة للموقف الذي اتخذه الحزب الديمقراطي الكردستاني قبل ذاك إزاء الحزب الشيوعي محاولاً أخذ مواقع الحزب الشيوعي التي ضربت في كردستان حينذاك. وأدرك البعث الحاكم هذه الوجهة في سياسة الحزب الشيوعي العراقي وأدانها، إذ كان هو الذي يريد الاستفادة منها لصالحه، فمنع الحزب الشيوعي من

(٤٠٦) كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق. مصدر سابق، ص١٥٢.

تحقيق بعض المكاسب في هذا الصدد وفق قانون أصدره وممارسات يومية فعلية ضد نشاط الشيوعيين في كردستان. وكانت هذه السياسة غير العقلانية والمتبادلة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي تعبر عن عدة مسائل جوهرية لا مناص من ذكرها للاستفادة منها في تعزيز العلاقات النضالية بين الأحزاب السياسية الديمقراطية العراقية الآن وفي المستقبل، ومنها:

* ضعف الوعي الديمقراطي والتقاليد الديمقراطية في صفوف الحزبين ومجمل الحركة الوطنية والسياسية العراقية.
* النظرة الحزبية الضيقة والرغبة في الاستفادة من الأوضاع التي يمر بها الحزب الآخر من مواقع حرفية ومنافسة غير ديمقراطية، غالباً ما كانت تقود إلى خسارة الجميع واستفادة السلطة من تلك الصراعات الهامشية والذاتية.
* عدم إدراك أبعاد اللعبة السياسية التي مارستها قيادة الحزب الحاكم في الحالتين، علماً بأن الحالتين كانتا ضد الحياة الديمقراطية والحياة الحزبية وضد الحزبين اللذين كانت وما تزال تربط بينهما قضايا نضالية مشتركة ومن أجل هيمنة البعث المطلقة على الدولة والمجتمع.
* نجاح سلطة البعث في ممارسة وتحقيق تحالف مع هذا الحزب لمحاربة حزب آخر، إضافة إلى ممارسة سياسة "الجزرة والعصا" وهلمجرا لتصفية مواقع كثيرة لكل القوى السياسية وانفراد الحزب الحاكم والمستبد بأمره بالسلطة المطلقة في العراق.

لم يستمر الوضع السياسي في العراق على تحالفه السابق بين حزب البعث والحزب الشيوعي، وهي إحدى أخطاء الحزب الشيوعي الكبرى في هذه المرحلة(٤٠٧)، إذ سرعان ما وجد البعث نفسه قادراً على إنجاز ما يريده دون تحالف مع الشيوعيين وبدأ بضرب تدريجي للحزب الشيوعي في أعقاب عقد مؤتمر الحزب الثالث في عام ١٩٧٦، رغم تأكيد سكرتير الحزب الشيوعي عزيز محمد من على منصة المؤتمر على شعار لم يطرح قبل ذاك على اللجنة المركزية لمناقشته واتخاذ الموقف بشأنه، إذ فوجئ أغلب المؤتمرين، وعدد كبير من أعضاء اللجنة المركزية، وأنا أحدهم، بشعار رفعته سكرتارية الحزب والمكتب السياسي كتب على لافتة كبيرة في مؤتمر الخيمة في مقر الحزب ببغداد. **وكان الشعار يؤكد السير معاً، أي الحزبين البعثي والشيوعي، نحو بناء الاشتراكية في العراق.** وبدأ البعث الحاكم بضرب الحزب من أطرافه البعيدة ثم التقدم صوب المدن الصغيرة والتحول إلى بغداد مع منتصف عام ١٩٧٧، وتواصلت لتشمل بعض كوادر وقياديي الحزب في عام ١٩٧٨. وكانت الهجمة الشرسة قد وضعت

(٤٠٧) أشارك في الوقوع في هذا الخطأ وأشارك في مسؤولية ذلك القرار، إذ أيدت التحالف بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث الحاكم، رغم رفضي الشديد لأي تحالف بينهما قبل ذاك وفي أعقاب انقلاب البعث عام ١٩٦٨. ولم تكن مسوغاتنا للتحالف سوى الحرص على تحقيق مكاسب للشعب، ولكنها كانت خاطئة ومضرة، ولكننا أدركنا ذلك بعد خراب البصرة. ك. حبيب

لتتصاعد تدريجاً حتى تصل قمتها في نهاية عام ١٩٧٨ وبداية عام ١٩٧٩(٤٠٨)، وأن تنجز قبل نهاية عام ١٩٨٠. وهو ما تحقق فعلاً.

كانت الضربة التي تلقاها الحزب الشيوعي هذه المرة أقسى وأمر وأعمق وأوسع بكثير من الضربات السابقة التي تلقاها في عامي ١٩٧٠/١٩٧١ من قبل حكم البعث العفلقي في العراق، إذ شملت العراق كله، وبشكل خاص الجانب السياسي من الضربة، إضافة إلى فقدانه عشرات ألآلاف من الأعضاء والمرشحين والمؤيدين والأصدقاء(٤٠٩). وتجنب البعث هذه المرة توجيه الضربة الأولى لقيادة

(٤٠٨) كنت حتى اعتقالي في شهر تموز/أيلول عام ١٩٧٨ من قبل مديرية الأمن العامة ببغداد عضوا في المجلس الزراعي الأعلى. وفي المجلس زارني في أوائل عام ١٩٧٨ كل من الصديقين الدكتور إبراهيم سعدالدين (مصري) والدكتور أحمد مراد (سوري)، وكانا يعملان في حينها في المعهد العربي للتخطيط في الكويت، وأبلغاني بما يلي: لدينا معلومات مؤكدة بأن قيادة حزب البعث على المستويين القومي والقطري ومجلس قيادة الثورة قررا توجيه ضربة قاصمة للحزب الشيوعي العراقي وإنهاء التحالف معه من خلال غياب الحزب عن الساحة السياسية الداخلية، إذ لم يعد التحالف نافعاً لهم، كما أن الحزب الشيوعي أصبحت له مواقع قوية ينبغي التخلص منها والانفراد بالحكم ليتفرغ الحزب من العمل الداخلي إلى العمل على مستوى الدول العربية والمنطقة. أبلغت المكتب السياسي بهذا الخبر المؤكد الذي نقله لي الصديقان، وخاصة الدكتور أحمد مراد إذ كانت تربطني وإياه علاقة صداقة طيبة منذ أيام الدراسة في جامعة الاقتصاد في برلين / ألمانيا الديمقراطية في أوائل السبعينيات، في حين تعرفت على الدكتور إبراهيم سعدالدين في القاهرة عندما زرتها أثناء تحضيري لرسالة الدكتوراه حول "طبيعة إجراءات التأميم في جمهورية مصر العربية" في عام ١٩٦٥، وكان يعمل في حينها مديراً للمعهد الاشتراكي التابع للاتحاد الاشتراكي في القاهرة وأستاذاً فيه. ولكن لم يكن رد فعل المكتب السياسي مشجعاً، كما لم تتخذ الإجراءات الضرورية لمواجهة هذا الوضع. وفي نفس الفترة أبلغ أحد البعثيين المسؤولين الرفيق الدكتور صباح الدرة، بأن له علاقات طيبة بالشيوعيين تكونت خلال العمل ويخشى عليهم من الضربة الموجعة التي ستلحق بهم قريباً، لذلك يرجوه أن يبادر لاتخاذ ما يلزم لصيانة نفسه والسفر إلى خارج العراق، ورجاه أن يبلغ عدد من الشيوعيين المثقفين بهذا الواقع دون أن يذكر لهم مصدر الخبر. وقد بلغ الحزب بذلك أيضاً، ولكن دون رد فعل ملموس. وكان من بين المغدور بهم بقرار البعث بتصفية مواقع الحزب الشيوعي في العراق الرفيق الدكتور صباح الدرة والرفيق الدكتور صفاء الحافظ والرفيقة عائدة ياسين، على سبيل المثال لا الحصر، إذ بلغ عدد المغدور بهم والمعتقلين والذين تعرضوا للتعذيب في تلك الفترة عشرات ألوف الشيوعيين وأصدقاء الحزب ومؤيديه. ك. حبيب.

(٤٠٩) بلغ عدد أعضاء ومرشحي الحزب الشيوعي العراقي في صيف عام ١٩٧٤، وفق جواب سكرتير الحزب حينذاك. عزيز محمد، عن سؤال طرحه سكرتير عام حزب العمال البولوني بهذا الخصوص، ٤٠٠٠٠ عضوا ومرشحا، علماً بأن الحزب الشيوعي كان لتوه قد خرج من ضربة عام ١٩٧١ التي قصمت ظهر الحزب، وبخاصة في بغداد. وكنت حينذاك عضوا في وفد حزبي ثلاثي لزيارة عدد من البلدان الاشتراكية، إلى جانب عزيز محمد ومهدي عبد الكريم.

الحزب مستفيداً من تجاربه السابقة في هذا الصدد وسمح أو سكت عن تسلل أعضاء القيادة تدريجاً إلى خارج العراق أو إلى كردستان، وركز نيرانه على أعضاء ومؤيدي وأصدقاء الحزب، إضافة إلى كوادره الوسطية. وكان هدف حزب البعث من وراء ذلك تحقيق ما يلي:

* تصفية القاعدة الحزبية والكوادر المختلفة التي يستند إليها الحزب الشيوعي في علاقاته الأساسية مع الجماهير الشعبية.

* إعطاء الانطباع من خلال السكوت عن القيادة بأن التحالف الرسمي مع الحزب الشيوعي ما زال قائماً، وبالتالي يمكنه إبطال أو تعطيل حملة التضامن ضد تعسف سلطات البعث إزاء قواعد وأصدقاء الحزب الشيوعي العراقي وتركه يجابه أجهزة الأمن لوحده.

* خلق أو تكريس فجوة بين قيادة الحزب من جهة، وكوادره وقواعده ومؤيديه من جهة أخرى، خاصة وأن تبايناً برز بوضوح في تنامي رفض قواعد الحزب والكثير من كوادره لسياسة التحالف مع البعث والمطالبة بوضع حدٍ لها، خاصة وأن الحملة لم تقتصر على أطراف الحزب وفي المدن البعيدة عن العاصمة، بل شملت العراق كله، بما في ذلك العاصمة بغداد...

* حرمان قيادة الحزب من القدرة على اتخاذ إجراءات صيانة لتنظيمات الحزب، واتهامه بالسعي لإنهاء التحالف من خلال إجراءات الصيانة التي كان يدور الحديث عنها في أوساط الحزب دون ممارستها فعلياً.

ولا بد من الاعتراف بواقع أن حزب البعث نجح في تكتيكاته وسياساته العدوانية إزاء الحزب الشيوعي واستطاع خلال فترة وجيزة إنزال أقسى ضربة عرفها الحزب في كل تاريخه، رغم قساوة الضربات السابقة، سواء أكانت في عامي ١٩٤٨/١٩٤٩، أو في عام ١٩٦٣ وعامي ١٩٧١-١٩٧٢

أنهت هذه الهجمة بالضرورة وإلى غير رجعة، رغم إصرار البعض من قياديي الحزب على ضرورة استمرار العلاقة وعدم قطع شعرة معاوية مع نظام البعث وحزبه، ورغم أن البعث قام بحرق جميع قوارب الحزب لتأمين استمرار أي شكل من أشكال التعاون معه، علاقة التحالف التي نشأت في عام ١٩٧٣. وأصبحت أعداد كبيرة من الشيوعيين في السجون والمعتقلات، وأخرى مماثلة أجبرت على الهجرة القسرية إلى خارج الوطن أو بعضها غادرت المدن العراقية المختلفة قاصدة كردستان العراق، وأغلبهم انخرط منذ عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ في حركة الأنصار التي نظمها الحزب الشيوعي العراقي إلى جانب قوى البيشمركة الكردية التي كانت قد بدأت قبل ذلك بالكفاح المسلح ضد الحكم القائم. ومن الجدير بالإشارة إلى أن بعض الشيوعيين الذين غادروا صفوف الحزب فيما بعد، اتهموا قيادة الحزب باليسارية وحملوها مسؤولية فك التحالف مع حزب البعث العربي الاشتراكي، في حين تناسوا تماماً السياسة الدموية التي نظمها حزب البعث لا ضد الشيوعيين وأصدقاء الحزب فحسب، بل وضد كل

القوى السياسية التي اختلفت معه أو التي كان لا يريد استمرار وجودها في الساحة السياسية العراقية. وإذا كان ضعف ذاكرة الطغاة كارثة، فأن ضعف ذاكرة المناضلين ضد الطغاة ونسيانهم لما قاموا به ضد المجتمع ومد يدهم لمصافحتهم ليست كارثة فحسب، بل مأساة ومهزلة لا تغتفران(٤١٠). وهذا ما ارتضيناه لأنفسنا وشاركنا فيه وبدأنا نمارس عض الأصابع من الندم حتى صدق علينا قول الشاعر عدنان الصائغ:

لم تعد في يدي
أصابع للتلويحِ
لكثرة ما عضضتها من الندم(٤١١)

وعاد الحزب الشيوعي إلى حمل السلاح مرة أخرى في عام ١٩٧٩ مع بقية الفصائل الديمقراطية والقومية الكردية التي كانت قد عادت إلى حمل السلاح قبل ذاك، أي منذ عام ١٩٧٦. ولكن القوى القومية والديمقراطية الكردية توزعت هذه المرة على حزبين هما الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك)، والاتحاد الوطني الكردستاني (أوك)، إضافة إلى تشكيل فرق أنصارية لأحزاب كردية صغيرة أخرى تشكلت في حينها، مثل الحزب الاشتراكي الكردستاني (حسك) الذي تأسس في عام ١٩٧٩ من اتحاد قوى انفصلت عن الاتحاد الوطني الكردستاني وعن الحزب الديمقراطي الكردستاني، وأصبح السيد رسول مامند رئيساً لهذا الحزب السياسي الجديد.

واستمر النضال المسلح للقوى الكردية وبعض القوى العراقية غير الكردية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي، ضد حكم البعث الصدامي في العراق حتى عام ١٩٩١، حيث وقعت هزيمة النظام العراقي في حربه ضد التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد غزوه للكويت الشقيق والجريمة البشعة التي ارتكبها النظام ضد المنتفضين في مختلف أنحاء العراق.

الحكم الاستبدادي ومجازر الأنفال

يمكن الادعاء بأن حزب البعث العربي الاشتراكي في بغداد كان قد صمم منذ وصوله للحكم ثانية في عام ١٩٦٨ على تصفية الحركة الكردية المسلحة بكل السبل الممكنة، وكان مستعداً أن يركب أية موجة محتملة وأن يمارس أي تكتيك ومناورة ضرورية، شريطة أن تقوده إلى النتيجة المطلوبة، وهي

(٤١٠) هذا النقد الذي أوجهه إلى قيادة الحزب الشيوعي العراقي يشملني أيضاً، فأنا كنت ضمن القيادة ووافقت أيضاً على قيام التحالف مع حزب البعث رغم معرفتي الجيدة بهذا الحزب.

(٤١١) الصائغ، عدنان. تأبط منفى. ديوان شعر. مصدر سابق. ص ٦٩. هذا النقد الذي يتوجه ضد قيادة الحزب الشيوعي العراقي يشملني أيضاً، فأنا ممن وافق أيضاً على التحالف مع البعث رغم معرفتي الجيدة بهذا الحزب.

تصفية قضية الشعب الكردي. ويبدو أن الشوفينيين والعنصريين عموماً عاجزون عن رؤية الواقع الفعلي والاعتراف به، وبالتالي كان تصورهم المريض قد أوحى لهم بقدرتهم على تصفية قضية الشعب الكردي بكاملها وقضية القوميات الأخرى المناضلة والتي تقطن كردستان العراق. ولم يكن هذا التصور وهماً فحسب، بل أصبح كارثة كبرى على الشعب العراقي كله. ولم تكن السياسات القمعية والإرهابية في المدن الكردية التي طالت أعدادا غفيرة من أبناء المدن الكردية والقرى والأرياف، كما لم تكن المجازر الدموية التي نفذتها النظم العراقية بين ١٩٦١-١٩٨٧ قادرة على كبح رغبات وإرادة الشعب الكردي في التمتع بحقوقه القومية العادلة والمشروعة، بما فيها حقه في تقرير مصيره. مما دفع بحزب البعث إلى أن يضع سياسة أكثر شراسة وعدوانية إزاء هذا الشعب المكافح، وهي الجرائم العنصرية البشعة المناهضة للجنس البشري التي ارتكبها النظام في الفترة الواقعة بين١٩٨٧-١٩٩١.

تسنى لحزب البعث لأول مرة في أعقاب ١٩٧٥ أن يخطط لإنجاز سياساته الشوفينية ضد الشعب الكردي دون أن تتلمس القوى الوطنية المختلفة هذه السياسة بكامل أبعادها، وبالتالي لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بالتصدي لها، بل انجرت أحياناً وراء بعض جوانبها، وهو قصور في التحليل والتشخيص أولاً، وخطأ فادح في التقدير لأهدافها وأبعادها ثانياً، ينبغي الاعتراف به بعد وقوع الكوارث الكبيرة على العراق.

وطد النظام الصدامي العزم على قيادة حرب دموية ضد وجود الشعب الكردي، وخوض معارك تصفيات جسدية وتدمير شامل ومتواصل لآلاف القرى الكردية وتغيير متواصل للطبيعة السكانية، حتى وصلت الحملة إلى قمتها في المجازر الدموية الجماعية التي أطلق عليها النظام الفاشي في العراق أسم عمليات "الأنفال"، وكانت بمثابة مذابح البعث الصدامي الجماعية ضد الشعب الكردي والدفن الجماعي لعشرات الآلاف من البشر وتغييب عشرات ألاف أخرى لا يعرف عن مصيرهم شيئاً حتى الآن، رغم اكتشاف مجموعات كبيرة من المقابر الجماعية في مختلف أنحاء العراق بعد سقوط هذا النظام. والسؤال المشروع الذي يفترض أن نطرحه على أنفسنا هو: ما هو الهدف المركزي الذي كان وراء تلك السياسات والمذابح التي نظمها النظام الدموي في العراق؟ وما هي الأدوات والأساليب التي استخدمها الحكم لتحقيق تلك الأهداف؟

كان وسيبقى الهدف المركزي للحكم الصدامي في العراق "تحقيق التطهير العرقي في كردستان الجنوبية، كردستان العراق، من الكرد قدر الإمكان"(٤١٢). ومن أجل تحقيق هذا الهدف لم يتورع

(٤١٢) تقدم أحاديث علي حسن المجيد، أمين سر فرع الشمال لحزب البعث العربي الاشتراكي، في اجتماعات مكتب الفرع صورة صارخة لهذه الأهداف والوسائل التي يسعى إلى تحقيقها البعث الحاكم في كردستان العراق، وهي تعبر عن عنصرية ورغبة في إبادة الشعب الكردي ومحوه من خارطة كردستان العراق. راجع في هذا الصدد: مجلة الأنفال. العدد ١/ ٢٠٠٠. مصدر سابق. ص ١٦٨- ١٧٣.

النظام عن ممارسة بعض أو كل الأساليب والأدوات التي مارستها النظم الفاشية في مختلف بقاع العالم. والنظام العراقي مارس الأساليب والأدوات التالية:

* تخلية المناطق الحدودية من سكانها وتهجيرهم إلى مناطق أخرى بعيدة على طول الحدود مع إيران وبقية الحدود العراقية مع الدولة التركية والدولة السورية، وممارسة سياسة الجزرة والعصا في البداية، والقتل والتدمير والتخريب أخيراً لتحقيق هذا الهدف. وليس هذا التصور من عنديات الكاتب، بل هو واقع حقيقي، حيث تم تخلية الحدود العراقية-الإيرانية من سكانها بعرض يتراوح بين ٥-١٠ أميال(٤١٣). كما كان الهدف من وراء حصر وتطويق السكان الكرد في مناطق معينة، تسهيل مهمة القيام بعمليات التصفية الجسدية لأكبر عدد ممكن منهم أو اعتقال من يراد اعتقاله، بسهولة وسرعة من جانب قوات الجيش والقوات الخاصة وأجهزة الاستخبارات والأمن العراقية وأجهزة الحزب ومنظماته "الشعبية". وتشير المعلومات الموثقة إلى أن النظام وابتداءً من عام ١٩٧٦ بدأ بعمليات ترحيل واسعة من المناطق الحدودية وبعمق يصل إلى ٤٠ كم وشملت المئات من القرى الكردية وعشرات ألآلاف من الفلاحين الفقراء(٤١٤). وتم تجميع هؤلاء الفلاحين في مجمعات سكنية بعيداً عن أراضيهم ونشاطهم الزراعي وحيواناتهم.
* عدم الكف، وتحت أية ظروف، عن مواصلة الإرهاب والقمع ضد السكان الكرد من أجل بث الرعب والهزيمة في نفوسهم وقطع دابر تفكيرهم بحقهم في تقرير المصير.
* قتل أكبر عدد ممكن من الكرد ومن القوميات الأخرى لدفع المزيد منهم إلى الهجرة إما إلى تركيا أو إلى إيران أو إلى خارج حدود العراق للخلاص منهم.
* تهجير أكبر عدد ممكن منهم إلى مناطق الوسط والجنوب بهدف تعريبهم وصهرهم قومياً، أو قتل من يمكن قتله منهم دون أن تثار ضجة ضد هذه الأعمال العدوانية الشرسة.
* إسكان المزيد من العشائر العربية في المناطق الكردية، وخاصة في مناطق كركوك والموصل بهدف تغيير الواقع الديموغرافي للمنطقة.
* اعتبار الطائفة الأيزيدية الكردية عرباً وفرض التعريب المباشر عليهم، وعدم التورع عن التخلص منهم بالقتل، إن لم ينفع التعريب معهم(٤١٥).

- القضاء على أية محاولة لاحقة للتحرك العسكري أو السياسي ضد النظام القائم.
- التحالف مع النظام التركي لإنجاز هذه المهمة من خلال إجراءات وأساليب كثيرة مستفيداً من

(٤١٣) مكية، كنعان، القسوة والصمت. في مجلة الأنفال. العدد ١/ ٢٠٠٠. كردستان ١٤٨-١٥٥.

(٤١٤) تقرير صادر عن الهيئة العاملة التابعة للقيادة السياسية للجبهة الكردستانية في نيسان/ابريل من عام ١٩٩٢. مصدر سابق. ص ٧.

(٤١٥) نفس المصدر السابق. ص ، ١٧١

السياسات العسكرية غير العقلانية والعنفية التي مارسها حزب العمال الكردي (ب. ك. ك) في المنطقة، إضافة إلى السياسات التركية الشوفينية إزاء الشعب الكردي عموماً.

– ولم يكتف النظام بالاعتقال والسجن والإبعاد والقتل الفردي والتهجير القسري أو الهجرة القسرية التي فرضها الناس على أنفسهم للخلاص من جحيم النظام، بل قرر تنظيم حملات عسكرية بعدة اتجاهات في آن واحد، والبعض الأخر حقق الكثير من العواقب السلبية على الناس، وبعضها الآخر عجزن عن ذلك، ولكنها في المحصلة النهائية قادت إلى استشهاد أعداد غفيرة من المواطنات والمواطنين الكرد، نساءً ورجالا، أطفالاً وشيوخاً، سياسيين وغير سياسيين، كرداً وآشوريين وكلدان، ولكنهم جميعاً أبرياء من أي ذنب اقترفوه، بل لمجرد كونهم كرداً أو مواطنين في إقليم كردستان العراق. واستخدم النظام لهذا الغرض مختلف الأسلحة، ومنها:

– نشر السموم المختلفة ودسها في الأغذية التي تباع في المناطق الكردية، وخاصة على مقربة من البيشمركة والأنصار مثل الحليب والسجائر وبعض الحلويات والمشروبات.

– استخدام قنابل النابالم لحرق القرى وتشريد الناس وقتلهم في قراهم أو في طريق هروبهم من تلك القرى.

– استخدام الأسلحة الكيماوية، كما حصل بشكل خاص في حلبجة في عام ١٩٨٨، كما استخدم بنطاق معين في بادينان في عام ١٩٨٧ وفي غيرها ضد المسلحين المناضلين ضد النظام من ديمقراطيين وشيوعيين واشتراكيين وغيرهم وضد الفلاحين في قرى كردستان.

– استخدام عمليات القصف الجوي المركز على جميع القرى الكردية الجبلية وقتل من فيها من الناس والحيوانات وحرق المزروعات ودفع من تبقى منهم على قيد الحياة للهجرة، إضافة إلى نشر الحرائق في المناطق الخضراء من الجبال.

– استخدام التمشيط العسكري ضد المناطق الكردية وتجميع السكان وأخذهم إلى مناطق أخرى وقتلهم جماعياً ودفنهم في مقابر جماعية.

– تشكيل فرق الإعدام الجوالة التي كانت تأخذ على عاتقها تنفيذ حكم الإعدام دون تردد ودون العودة لقياداتها، فهي مطلقة الصلاحية.

– بث أكبر عدد ممكن من الجواسيس، إضافة إلى أضعاف عدد الجواسيس من المخبرين السريين المنتشرين في كل مكان، ممن ألزموا أنفسهم لأسباب كثيرة، على مد الأمن والاستخبارات بتقارير ضد مواطنيهم وأقاربهم، وإلا فالموت كان في انتظارهم.

– الاستفادة من بعض العشائر والقوى الكردية التي اعتادت على العمل الخانع مع النظم العراقية المتعاقبة والتي أطلق عليها اسم (الجحوش)، أي الحمير، في مناهضة حركة التحرر القومي الكردية

ومناصبة العداء للأهداف الديمقراطية العادلة للشعب الكردي.

– بث الخلافات والصراعات ثم النزاعات بين أطراف وأحزاب الحركة القومية والديمقراطية الكردية وقواها المسلحة لضمان اشتعال الحرب الداخلية بين فترة وأخرى أولاً، وسهولة التصدي لكل واحدة منها على انفراد ثانيا، وإضعاف الحركة الكردية إجمالاً ثالثاً.

الفصل العاشر:

العراق والكرد الفيلية

تعددت الدراسات التي تبحث في أصل الكرد الفيلية وأصل التسمية ومعناها، وكذلك حول المناطق التي عاشوا فيها منذ القدم أو ما زالوا يعيشون فيها حتى الوقت الحاضر. وليس هناك ما يبرر تكرار ما توصل إليه الباحثون المستشرقون وغيرهم من الباحثين من الكرد والفرس وبعض العرب وغيرهم في هذا الصدد، إذ يمكن العودة إلى كتاباتهم. ويقدم كتاب "الفيليون" لصاحبه الراحل السيد نجم سلمان مهدي الفيلي ومراجعة الأستاذ جرجيس فتح الله شرحاً وافياً لهذه المسألة، كما يبحث بشكل تفصيلي في القبائل الكردية الفيلية في مناطقهم الكردية في كل من العراق وإيران(٤١٦). ويستند في ذلك إلى عدد كبير من الباحثين القدامى والجدد.

يشكل الكرد الفيليون في العراق جزءاً من الشعب الكردي في العراق، كما أنهم وبقية الكرد في مناطق كردستان الأخرى يشكلون الأمة الكردية في كردستان الكبرى. وهم كباقي بنات وأبناء الشعب الكردي ينتمون إلى قبائل كثيرة تداخلت في ما بينها على امتداد القرون الطويلة المنصرمة وتشكلت منها هذه الشريحة الكردية الفيلية الموزعة من الناحيتين الجغرافية والسياسية على الدولتين العراقية والإيرانية.

عاش الكرد الفيلية في مناطق سكناهم المعروفة تحت وطأة صراعات ونزاعات مستمرة بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية، بعد سقوط الدولة العباسية ونشوء الدولة العثمانية وبدء محاولات توسعها الإقليمي نحو الشرق، تماماً كما كانت ساحات بقية أجزاء كردستان الحالية عرضة لمثل هذا الصراع والحروب وتحمل الكثير من الخسائر البشرية والمادية. وبرز من بين الكرد الفيلية حكام قادوا منطقتهم وتوسعوا في الأراضي المجاورة لهم وخاضوا المعارك دفاعاً عن منطقتهم وشعبهم. وتمتلك هذه الشريحة الفيلية من الشعب الكردي موروثاً شعبياً غزيراً مكتوباً ومحفوظاً في الصدر يتم تداوله ويعبر عن الأوضاع التي مرّ بها الفيليون والحياة التي عاشوها والطموحات التي كانت وما تزال ترافق حياتهم اليومية. وهي لا تختلف في ذلك عن أوضاع وحياة وطموحات الشعب الكردي في العراق والأمة الكردية في بقية أجزاء كردستان.

كانت مطامع الدولتين الفارسية والعثمانية في الأرض التي يعيش عليها الكرد عموماً قد حرمتهم من إقامة دولتهم، كما حرمت عرب المنطقة بعد سقوط الدولة العباسية من إقامة دولتهم، إذ عانوا من

(٤١٦) الفيلي، نجم سلمان مهدي. الفيليون. راجعه جرجيس فتح الله. دار الشمس. استوكهولم. السويد. ٢٠٠١.

الهيمنة العثمانية مرة والفارسية مرة أخرى. ومنذ عام ١٦٣٩م بذلت بعض الجهود لوضع حد للحرب بين الدولتين على هذه المنطقة المتنازع عليها من خلال عقد اتفاقية لا لمنح هذه المنطقة حريتها، بل من أجل تقسيمها بين الدولتين. وبعد مرور ما يقرب من ثلاثة قرون، أي في عام ١٩٢٩ تم التوقيع على اتفاقية قصر شيرين (زهاب) بين الحكومة العراقية، باعتبارها الوارثة للخلافة مع الدولة الفارسية من الدولة العثمانية، تم بموجبه تقسيم المنطقة بينهما، تماماً كما أقرت عصبة الأمم تقسيم كردستان كلها بين دول المنطقة حين ألحقت ولاية الموصل بالعراق وتركت بقية أجزاء كردستان خاضعة للدول الأخرى. والغريب بالأمر أن حكام المنطقة لم يعمدوا إلى استشارة الكرد الفيلية حول ما يريدونه لهم، بل فرضت الاتفاقية عليهم، كما فرض التقسيم الأكبر لكردستان قبل وخلال سني الحرب العالمية الأولى وما بعدها. والغريب بالأمر أيضاً أن الحكام العراقيين من العرب بذلوا أقصى الجهود ومارسوا كل السبل غير المشروعة من أجل اعتبار الكرد الفيلية من غير سكان المنطقة التي وضعت ضمن الحدود العراقية واعتبارهم من التبعية الإيرانية، مما جلبوا لهذه الشريحة الواسعة من الشعب الكردي المزيد من العذابات والآلام النفسية والجسدية وكذلك المزيد من التضحيات البشرية، رغم أنهم كانوا يدركون تماماً بأن الكرد الفيلية أقدم في وجودهم في المنطقة من العرب الذين جاءوا إليها مع الإسلام فاتحين ومغتصبين لتلك الأرض. وإذ أصبح العرب المقيمون في العراق جزء من سكانه منذ الفتح الإسلامي، فلا يحق لهم حرمان بقية شعوب المنطقة من أرضهم واعتبارهم أجانب فيها، كما حصل في قانون الجنسية العراقية منذ عام ١٩٢٤ .

والتاريخ مايزال شاهداً على وجود الكرد في هذه المنطقة قبل الفتح الإسلامي، وأصبحوا جزءاً من الدولة الأموية، وبعد سقوطها جزءاً من الدولة العباسية التي امتدت حدودها إلى ما وراء فارس وشملت المنطقة الكردية بأسرها. وفي فترات مختلفة، سواء قبل الفتح الإسلامي أم بعد سقوط الدولة العباسية أصبحت أقسام من كردستان، ومنها مناطق الكرد الفيلية جزءاً من الدولة الفارسية، مع وجود إمارات في كردستان وحكام من أبناء الكرد الفيلية يحكمون في مناطقهم.

أما اليوم فمناطق الكرد الفيلية، التي تشكل جزءاً من كردستان، فموزعة بين الدولة الإيرانية والدولة العراقية وفق اتفاقية عام ١٩٢٩. وكانت حركة الكرد الفيلية في منطقتهم الممتدة بين الدولتين العثمانية والفارسية طبيعية، خاصة وأن نسبة عالية من السكان الكرد الفيلية كانت من القبائل الرحل ونسبة أخرى كانت تعتمد الزراعة المستقرة في عيشها. وكانت نسبة الحضر القاطنين في المدن الكردية قليلة إلى مجموع الكرد الفيلية. حتى بعد عقد اتفاقية قصر شيرين، التي رسمت الحدود الحالية بين العراق وإيران، كانت حركة انتقال الكرد الفيلية بين مناطقهم المقسّمة اعتيادية ولا تخضع لتعقيدات كبيرة، وخاصة بالنسبة للرعاة أو القبائل الرحل. وكان العراق مفتوحاً لهم بسبب كون بعض مناطقهم أصبحت جزءاً منه. ولم يكن هناك ما يفرض عليهم التحري عن هوية معينة

يتمسكون بها، فهم كرد فيليون عراقيون حيث يعيشون في العراق، وهم في وطنهم، كما أن هناك كرداً فيليين إيرانيين حيث تدخل منطقتهم في حدود الدولة الإيرانية، وهم في وطنهم إيران. وهم من حيث المبدأ والواقع يشكلون جزءاً من الأمة الكردية، والأرض التي يعيشون فيها جزءاً من كردستان. وكان هذا الإحساس بالمواطنة العراقية الإيرانية هي التي جعلت الكثيرين من الكرد الفيلية يمتنعون عن تقديم طلبات لتسلم الجنسية العراقية، بسبب اعتبارهم ذلك أمرا مفروغاً منه.

عاش الكرد الفيلية في العراق موزعين على مدن كثيرة بحكم كونهم يشكلون جزءاً من الشعب العراقي، بكل قومياته وأديانه وطوائفه. فهم في بغداد والبصرة والعمارة وكربلاء والنجف والكوفة وديالى والكوت، وكذلك في بدرة وجصان وزرباطية وخانقين ومندلي والسليمانية وأربيل ودهوك وكركوك وغيرها من مدن كردستان العراق. ولم يكن المواطن العراقي الاعتيادي يميز بين الكرد الفيلية وبقية العراقيين، إذ كانوا ومنذ قرون يشكلون جزء من نسيج سكان هذه المنطقة التي كانت وطناً للجميع، يشاركون في أفراحهم وأتراحهم المشتركة، كما يساهمون بحيوية عالية في نضالاتهم. وأصبح هذا الشعور أكثر قوة مع تشكيل الدولة العراقية، باعتبارهم جزءاً من شعب العراق الحديث. وقدموا على طريق نضال هذا الشعب الكثير من التضحيات الجسام. وشارك الكرد الفيليون في ثورة العشرين ولعبوا دوراً مهماً في منطقة خانقين وقصر شيرين ضد القوات البريطانية المعسكرة في تلك المنطقة. فقد ذكر تشمال مهام شيرة في مقابلة صحفية في عام ١٩٥٥، كما جاء في كتاب للدكتور هادي مالك حول الكرد الفيلية نشر من المانيا في عام ٢٠٠٤ تحت عنوان العراق والكرد الفيلية، حول مشاركة الكرد الفيلية في ثورة العشرين ما يلي: "بدأنا منذ عام ١٩١٧ والسنوات التي تلتها وبشكل خاص في صيف عام ١٩٢٠، تحت قيادة تشمال حاجي فيلمرز وابن أخته ملك، باعتبارهم رؤساء عشيرة آل خميس، مع عشيرة رسول وند بقيادة حسن عزيز وعشيرة قيتول وند بقيادة تشمال حاج صفر، بخوض حرب أنصار ضد الإنكليز في منطقة قصر شيرين وخانقين دامت عدة أشهر من عام ١٩٢٠. فعندما بدأ أخوتنا في الجنوب الانتفاضة ضد الإنكليز، تسلمنا نحن خبراً عبر السيد محمد (الذي أصبح فيما بعد إمام جامع الخلاني في بغداد)، بضرورة قيامنا بهجمات على مواقع القوات البريطانية في منطقة خانقين و نفطخانة التي كنا ندخل في بعض الأحيان في العمق حتى بعقوبة. فعندما أغمض عيني أحياناً أرى صورة تلك الأحداث مجسدة أمام ناظري. لقد أنزلنا بالأعداء ضربات قاسية. وتوجهت تلك الضربات بشكل خاص ضد شركة النفط انكلو-إيرانية في منطقة نفطخانة، إذ أنها كانت منطقة تحت حراسة القوات البريطانية التي كان يقودها الكابتن مور. لقد كنا نقوم بهجمات سريعة ببنادق "مارتن هنري". وفي ساعات الخطر كنا ننسحب إلى الجبال. وكان هدفنا في الرماية تلك الرؤوس التي كانت تحمل قبعة إنكليزية أو عمامة سوداء لمجند هندي. وغالباً ما كنا نصيب الهدف. وغالباً ما كنا نوجه نيراننا إلى أولئك الذين يرتدون ملابس الخاكي، إذ كنا نعتبرهم

وبشكل أعمى وميكانيكي على أنهم من الجنود البريطانيين أو الهنود، علماً بأن غالبية المجندين في القوات البريطانية كانت من الهنود. وكنا نحصل على المواد الغذائية الضرورية من أخوتنا العشائر في زرباطية وبدرة وملك شاه، وليس أخيراً من أخوتنا في منطقة قصر شيرين ومن عشائر بعيدة عنا نسبياً مثل عشيرة علي شيروان بايرايو بشكل خاص من منطقة اركواز. كما حصلنا على دعم معنوي ومتطوعين منهم. ولعدة مرات استطعنا تعطيل سكك الحديد (بعقوبة - خانقين). في خريف عام ١٩٢٠ أشعلنا النيران في القاعدة العسكرية في خانقين. وبعد كفاح مرير أجبرنا على الانسحاب. إذ فوجئنا بحصار فرضته علينا القوات البريطانية القادمة من كرمنشاه. كان الإنكليز يمتلكون قاعدة عسكرية في إيران البلد المجاور، وكانت هذه القاعدة تمدهم بالمساعدات. وبسبب هذا الحصار والمقاومة قتل وجرح لنا ٣٥ مناضلاً من مجموع ١١٠ مقاتلاً، رغم أننا كنا نخوض حرب أنصار تتمتع بقدرة على الحركة السريعة عند القيام بعملياتنا الأنصارية والانسحاب بعدها إلى المناطق الجبلية. ولكن أجبرنا على إيقاف حرب الأنصار بعد أن وقعت خيانة من جانب بعض الجماعات التي كانت تعمل في صفوفنا (عشيرة كلهور). وقعت الخيانة بأمل الحصول على نقود وأسلحة وأرض تعود لنا بعد التحاقهم بالقوات البريطانية. إن مثل هذه النضالات الأنصارية كانت قد حصلت أيضاً في مناطق أخرى في وسط وجنوب عراق اليوم، ووفق المعلومات التي لدي حول مشاركة الكرد في معارك عام ١٩١٥ في الكوت والعمارة، حيث شارك الكرد والعرب، الشيعة والسنة سوية في هذه المعارك ضد الإنكليز. لقد عملنا معاً وعشنا معاً وناضلنا سوية. وهناك الكثير من الوثائق والأحداث التاريخية التي تؤكد ذلك بالنسبة لأولئك الذين، بغض النظر عن السبب القومي الذي يكمن وراء ذلك، ينكرون هذه الحقيقة. لقد ساهمنا، نحن الكرد، بقسط غير قليل ليس في مجال بناء الاقتصاد وفي المجالات الثقافية والسياسية فحسب، بل وكذلك في بناء الدولة العراقية الجديدة"(٤١٧).

عانى الكرد الفيليون من حكام العراق الملكي الاضطهاد وتعرضوا إلى التمييز من جانب السلطة في التعامل اليومي وواجهوا أحياناً التسفير القسري الظالم إلى إيران لمن لم يكن مرغوباً في استمرار وجوده في العراق. وكان أغلب المسفرين من العاملين في الحقل السياسي والمناهضين لسياسات النظام الملكي حينذاك، وخاصة من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني(٤١٨).

---

(٤١٧) بموافقة زميلي الدكتور هادي مالك يتم نشر هذا النص بعد ترجمتي له عن الألمانية، إذ أن كتاب السيد الدكتور هادي مالك كان ما يزال قيد التحرير. ك. حبيب

(٤١٨) في عقد الخمسينات التقيت بعدد كبير من المناضلين من الكرد الفيلية، سواء كان ذلك أثناء وجودي في المواقف أو السجون العراقية. وكان البعض من هؤلاء المناضلين قد تعرض إلى عملية ترحيل أو تسفير، كما كان يطلق عليها في حينها، من البصرة إلى المحمرة في إيران، حيث كانت الشرطة العراقية تنقل هؤلاء المسفرين وتسلمهم في المحمرة إلى الشرطة الإيرانية. وكانت الشرطة الإيرانية=

ولكن هذه السياسة كانت محدودة الأثر على الجمهرة الواسعة من الكرد الفيلية. وهي ذات المعاملة التي مارسها النظام إزاء الشعب الكردي عموماً. وفي فترة العهد الملكي شارك الكرد الفيلية في الحياة الاقتصادية، وخاصة في قطاعي التجارة والخدمات، إضافة إلى بدء البعض منهم في استثمار رؤوس أمواله في قطاع الصناعة الوطنية. واستطاعت مجموعة من الكرد الفيلية أخذ مواقع مهمة في القطاع التجاري الداخلي وأسواق بغداد بشكل خاص بعد ترحيل الغالبية العظمى من المواطنين اليهود قسراً إلى إسرائيل، إذ أن نسبة عالية منهم لم تكن تريد الهجرة وكانت راغبة جداً في البقاء في العراق، رغم ما تعرضت له من تمييز واضطهاد بالغين من جانب الحكام وبعض القوى السياسية القومية العراقية.

توزع الكرد الفيلية من الناحية الاجتماعية على مختلف الفئات والطبقات، فمنهم من ينتمي إلى فئة أصحاب رؤوس الأموال، وهم مجموعة صغيرة، كما هو حال هذه الفئة في المجتمع العراقي عموماً، ومنهم جمهرة من الكسبة والحرفيين والفلاحين والعمال والكادحين العاملين في مختلف خدمات النقل والخزن. وهذه الفئات تشكل الغالبية العظمى من الكرد الفيلية في العراق. إضافة إلى وجود مجموعة غير قليلة من أبرز المثقفين المندمجة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً ببقية مثقفي العراق.

رحب الكرد الفيليون بثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨، إذ أنهم من القوى الاجتماعية التي ساهمت في النضال من أجل الخلاص من الحكم الملكي، بغض النظر عن الأحزاب السياسية التي انتسبوا إليها، إذ كان منهم من أنتسب للحزب الشيوعي العراقي، ومنهم من انتسب للحزب الديمقراطي الكردي (الكردستاني)، ثم أن بعضهم كان يعمل في صفوف الحزب الوطني الديمقراطي. وبعضهم الآخر عمل في أحزاب أخرى في فترات مختلفة ومنها حزب التحرر الوطني وحزب الأحرار وحزب الشعب. وكان بعضهم قد عمل في الحزبين الحاكمين اللذين تناوبا على حكم العراق خلال فترة طويلة، رغم أن الحزبين قد تشكلا في فترة متأخرة، ولكنهما كانا يعملان كتيارين سياسيين لصالح

= تطلق سراحهم مباشرة سواء بعد دفع رشوة صغيرة أو حتى بدونها. وكان هؤلاء المسفرون يعودون إلى البصرة مباشرة دون أي تأخير في المحمرة. وكانوا يجلسون في المقهى الرئيسية القائمة في سوق البصرة الرئيسي. وبعد فترة وجيزة يقدم الشرطة الذين نقلوهم إلى المحمرة ليجلسوا في ذات المقهى التي يجلس فيها المناضلون الكرد الفيلية. وبعد أن يتحدثوا بود ويتناولوا الشاي سوية، يدفع المناضلون ثمن الشاي الذي تناوله الشرطة، ثم يذهب كل منهم إلى حال سبيله ليعودوا معاً وفي نفس القطار إلى بغداد. هكذا روى لي كثرة ممن تعرضوا للاعتقال والتسفير من الأخوة المناضلين في حينها. وهي حقيقة كنا نعرفها جميعاً. وكان المناضلون يواصلون وجودهم ونشاطهم السياسي ثم يعتقل بعضهم لتبدأ نفس الرواية أو أنهم كانوا يتعرضون للسجن لتهم توجه لهم مثل عملهم في أحد الحزبين الشيوعي أو الديمقراطي الكردي في حينها.

الحكم الملكي القائم حينذاك وإلى جانب سياسات الدولة البريطانية في العراق، وهما الحزب الدستوري الذي كان يقوده نوري السعيد، وكان بعضهم الآخر يعمل في أو مع حزب الأمة الاشتراكي الذي كان يقوده صالح جبر. وبرزت منهم شخصيات وطنية مرموقة، سواء من أولئك الذين عملوا في تلك الأحزاب أم ممن بقى مستقلاً عنها وشارك بحيوية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي المجالات الرياضية والأدبية والفنية وغيرها.

كان تعامل قائد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ مع الكرد الفيلية إيجابياً وواعياً لمكانتهم الاجتماعية الطيبة في المجتمع ووجودهم الذي يمتد في تاريخ العراق القديم، ودورهم السياسي النضالي ضد الحكم الملكي ومعاناتهم من ذلك النظام. ولذلك اختلفت مواقفه تماماً عن مواقف وسلوك الحكام قبل ذاك أو بعد سقوط حكم عبد الكريم قاسم، رغم أن الكثيرين منهم قد تعرضوا للاضطهاد والاعتقال والتعذيب أو حتى التسفير من قبل أجهزة الحكم في عهد قاسم بسبب عملهم في الأحزاب السياسية الوطنية التي ناهضت سياسة قاسم العسكرية الفردية وضد الديمقراطية أو الحرب التي شنها ضد الشعب الكردي في كردستان العراق. إذاً علينا أن لا ننسى بأن الكثيرين ممن كانوا يعملون في أجهزة الأمن والمخابرات العسكرية أو في الجيش العراقي كانوا في عهد قاسم من القوى القومية الشوفينية التي كانت لها مواقف مناهضة للكرد الفيلية ولوجودهم في العراق.

بدأ قاسم بممارسة سياسة عقلانية إزاء المجتمع. وخلال هذه الفترة التقى وفد من الكرد الفيلية بـ(عبدالكريم قاسم) مهنئاً له بمناسبة الأول من ربيع الآخر ١٣٧٨ هجرية ١٤/ ١٠/ ١٩٥٨م. وأثناء الحديث أشار قاسم إلى حقيقة مهمة، ربما لم يكن يعرفها الكثيرون حينذاك، إذ قال ما يلي حول موطن الكرد في العراق: "إن المناطق التي تبدأ من الضفاف الشرقية لنهر دجلة هي موطن الكرد الفيلية منذ القدم"(٤١٩). وكان لهذا القول السليم وقع حسن على مسامع الكرد الفيلية ويعبر عن مضامين جيدة لصالحهم. ولهذا أيضاً حظا قائد ثورة تموز عبد الكريم قاسم بحب وتأييد الكرد الفيلية. ومع أنهم وقفوا بحزم ضد حربه ضد الشعب الكردي باعتبارهم جزءاً من هذا الشعب وضد سياساته الاستبدادية الفردية وناضلوا من أجل الديمقراطية للعراق وتعرضوا بسبب ذلك للمضايقات والاعتقال والتعذيب، هبوا دفاعا عن الثورة وعن عبد الكريم قاسم بالذات، حينما قامت المجموعات القومية والبعثية بانقلابها المشؤوم في الثامن من شباط عام ١٩٦٣ والذي أدى الى إسقاط واغتيال قاسم وكثرة من رفاق دربه، إذ تحول (حي الأكراد) ببغداد إلى قلعة نضالية مسلحة ضد حكم الانقلابيين. ولهذا السبب أيضاً تعرض الحي إلى هجوم كاسح وتخريب واسع من جانب قوات الانقلابيين وتعرض الكرد الفيلية إلى الاعتقال والسجن والتشريد والقتل من جانب البعثيين والقوميين الذين استولوا على

(٤١٩) الفيلي، نجم سلمان مهدي. الفيليون. راجعه جرجيس فتح الله. دار الشمس. استوكهولم. السويد. ٢٠٠١. ص ٢٠.

السلطة وحكموا العراق بالحديد والنار. كما أجبر الكثير منهم على ترك البلاد والهجرة إلى إيران ومنها إلى بلدان أخرى. وها هو الشعب في عراق ما بعد صدام حسين مايزال يعاني من جراء تلك السياسات الفردية التي مارسها عبدالكريم قاسم ومن جراء الانقلاب الدموي الذي أنهى الجمهورية الأولى، إضافة إلى السياسات الصبيانية وضعف الوعي السياسي والديمقراطي للقوى السياسية العراقية المختلفة حينذاك.

برزت الإشكالية الكبرى إزاء الكرد الفيلية في فترة حكم البعث. إذ عاد النظام إلى التعامل معهم على أساس الجنسية (أ) و(ب) والتمييز بين من اعتبروا تبعية عثمانية (أ) أو تبعية أجنبية (ب) سواء أكانت فارسية أم أفغانية أو هندية أم غيرها. فمن له تبعية عثمانية يعتبر عراقي أصيل، ومن له تبعيات أخرى، وبشكل خاص التبعية الفارسية فيعتبر أجنبي أو غير عراقي. وبالتالي وضع النظام قاعدة وسابقة خطيرة للتمييز بين العراقيين، أي بين من هم من تبعية عثمانية باعتبارهم من مواطني الدرجة الأولى، وبين من هم من تبعيات أخرى رغم عراقيتهم المؤكدة، باعتبارهم من مواطني الدرجة الثانية(٤٢٠). ورغم ذلك لم يمارس النظام الملكي إسقاط الجنسية عن العراقيين بسبب كونهم ممن هم من الجنسية (أ) أو من الجنسية (ب)، ولكنه مارس إسقاط الجنسية العراقية لأسباب سياسية مجحفة. وكان وضع مثل هذه الصيغة في قانون الجنسية العراقية الأول رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٤ يعتبر من حيث المبدأ تمييزاً شوفينياً وطائفياً مسيئاً لوحدة وحقوق المواطنة، وبالتالي أرسى النظام الملكي وسلطات الانتداب البريطاني الأساس المادي للتعامل التمييزي غير الإنساني مع العراقيين من كرد وعرب عند اعتبارهم من التبعية الإيرانية أو غيرها. ولم يعمد الحكم الملكي إلى تغيير أو تعديل بنود هذا القانون بما يساعد على إزالة هذا الحيف والتمييز غير العقلاني إزاء مجموعة كبيرة من العراقيات والعراقيين، بل أجرى بعض التعديلات التي أباحت وأعطت "الشرعية القانونية" للحكم بإسقاط الجنسية العراقية عن السياسيين، وخاصة الشيوعيين، باعتبارهم "حملة مبادئ هدامة ويخدمون جهات أجنبية"! أما الجماعات القومية والبعثية التي انتزعت الحكم في انقلاب عام ١٩٦٣، ثم النظم التالية ذات الطبيعة المماثلة فكرياً وسياسياً، فقد بدأت بإصدار القوانين والقرارات والتعليمات الكثيرة محددة صيغ التعامل مع الجنسية وحق المواطنة العراقية، بما ساهم في تشديد هذه المشكلة وفي ممارسة التمييز الصارخ وإنزال أفظع الإجحاف بحق المواطنات والمواطنين العراقيين. فبعد انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ صدر قانون الجنسية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣، ثم صدر القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٤ بعد انقلاب القوميين على حكم البعث. وبعد مجيء البعث ثانية إلى السلطة صدرت مجموعة قرارات عن

(٤٢٠) شعبان، د. عبدالحسين. إشكالية الجنسية واللاجنسية في القانونين العراقي والدولي. جريدة الزمان اللندنية. سلسلة من الحلقات لكتاب واحد للمؤلف. الحلقة الرابعة. العدد ١١٦٠، ١٤ مارس/آذار ٢٠٠٢. ص ١٣.

مجلس قيادة الثورة ابتداءً من عام ١٩٦٨. وفي عام ١٩٨٠ صدرت مجموعة من القرارات منها القرار رقم ١٨٠ و٢٠٠، ثم القرار الخاص بإسقاط الجنسية العراقية رقم ٦٦٦، إضافة إلى قرارات أخرى بصدد الجنسية في نفس العام، أي في العام الذي شن النظام العراقي الحرب ضد إيران (١٩٨٠). وبعد ذلك صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٠، وأخيراً صدر قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٠١ حول موضوع الجنسية العراقية. ويمكن للمتتبع أن يؤكد بأن جميع هذه التشريعات والتعديلات القانونية والقرارات الخاصة بالجنسية العراقية استهدفت تحقيق النتائج التالية:

١- تكريس الفكر الشوفيني في الحياة الفكرية والسياسية العراقية. وهو نهج مناهض لكل العراقيين من غير العرب، وبشكل خاص ضد الكرد، ومنهم على نحو خاص الكرد الفيلية، وكذلك ضد العراقيين من أصل فارسي يعود إلى مئات سنين منصرمة.

٢- تكريس الفكر الطائفي المناهض للمذهب الشيعي، إذ أن الذين اعتبروا أجانب في قانون الجنسية الأول، (رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٤) هم الجماعات الشيعية التي رفضت استحصال التبعية العثمانية أو لم تفكر بها أصلاً، وهي مجموعات الكرد الفيلية، وهم في أغلبيتهم شيعيو المذهب، وكذلك المجموعات العرقية ذات الأصل الفارسي أيضاً، وكذلك العرب الشيعة الذين لم يفكروا أصلاً بالتبعية العثمانية لأسباب مذهبية أو بسبب إهمال وعدم اهتمام أو عدم معرفة بأهمية الجنسية في الحياة اليومية للمواطن.

٣- إدخال الجانب الأيديولوجي والسياسي في التشريع العراقي لقضية قانونية أساساً من خلال منح حق الاعتراف بعراقية أو عدم عراقية المولود في العراق ومن أب مولود في العراق، أي ولادة مضاعفة، أعتبر أجنبياً، وهو عراقي أصلا، بيد وزير الداخلية، في حين يفترض حسم هذا الموضوع من خلال دوائر الجنسية أولاً ومن ثم عبر القضاء ثانياً.

٤- استخدام سلاح الجنسية العراقية سياسياً للتخلص من عدد كبير من العراقيين الذين اعتبروا مناهضين للنظام أساساً، ومن ثم اعتبروا عملاء أو طابوراً خامساً لإيران في العراق. وأدى هذا الموقف السياسي إلى إنزال أشد الأضرار بعدد كبير من العراقيين الذين هجروا قسراً إلى إيران بعد سحب جنسيتهم ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة وتعريضهم إلى حياة قاسية في الغربة وإلى احتمالات الموت في دروب التهجير إلى إيران.

٥- وكانت هذه السياسة محاولة جديدة لتغيير الطابع القومي والطائفي لمناطق معينة من العراق. إذ يفترض أن لا ننسى بأن الغالبية العظمى من النساء والرجال الذين سفّروا أو الذين لقوا حتفهم جرّاء سياسات التهجير القسري لمن اعتبروا ضمن التبعية الإيرانية أو اعتقلوا لهذا السبب كان كبيراً جداً واقترب من نصف مليون إنسان. إذ أن هؤلاء كانوا عند استمرار وجودهم في العراق أو على قيد الحياة المساهمة في إغناء الشعب العراقي بولادات جديدة، وهو الأمر الآخر الذي أراد

النظام التخلص منه. وعلينا أن لا ننسى ربط هذه الإجراءات التعسفية بعمليات الأنفال وتغييب عشرات ألاف البشر، إضافة إلى عمليات التغيير الديموغرافي لمناطق معينة من العراق، وخاصة مناطق كردستانية عراقية، ومنها كركوك، على سبيل المثال لا الحصر.

٦- وإذا كان الفكر الذي اعتمده واستند إليه نظام الحكم في العراق في إصدار تلك التشريعات، فكر شوفينياً عنصرياً بشعاً، فأن ممارسات النظام في تطبيق تلك التشريعات كانت أكثر بشاعة إزاء الشعب العراقي، وخاصة إزاء الجماعات التي شملتها تلك التشريعات.

٧- وكانت لهذه التشريعات والممارسات السياسية والأمنية عواقب وخيمة على الوحدة الوطنية في العراق والتي تناولناها سابقاً في الموقف من الشعب الكردي، ومنهم الكرد الفيلية، ومن جماعات كبيرة من عرب الجنوب والوسط التي سنتناولها بالارتباط مع قانون الجنسية العراقية.

أشرنا إلى أن النظام الملكي في العراق أصدر قانون الجنسية العراقية الأول في عام ١٩٢٤، أي أثناء التحضير لإصدار القانون الأساسي العراقي، الدستور، الذي أقر في عام ١٩٢٥، لأول مرة بعد قيام الدولة الملكية العراقية في عام ١٩٢١. وكان المفروض في المشرع العراقي أن يستند في وضعه للقانون إلى عدد من الحقائق المهمة التي تميز بها الوضع في العراق حينذاك، ومنها:

* خلاص العراق من هيمنة عثمانية دامت قرابة أربعة قرون كانت شبيهة بالقرون الوسطى في أوروبا أو أسوأ منها بكثير واقترنت بجملة من إجراءات الاضطهاد وتحمل الكثير من الآلام والعذابات وعمقت الفجوة بين القوميات المختلفة وبين أتباع الأديان والمذاهب المختلفة.

* وكان العراق في فترات مختلفة قبل وأثناء هذه القرون الأربعة ساحة للصراع السياسي والطائفي غير العقلاني بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية، والذي أدى إلى نشوء خنادق متباينة مضرة بوحدة العراق الجديد، كانت بحاجة إلى ردمها وليس إلى تعميقها.

* وفي ضوء هذا الواقع وجد في العراق من كان ينتمي إلى الدولة العثمانية أو من كان ينتسب إلى الدولة الفارسية من الناحية المذهبية والتي كانت تترك تأثيرها على ولاءات الناس بقدر معين، خاصة إذا كانت الروح الوطنية القائمة على قواعد وأسس مشتركة ما تزال غير متوفرة والتي تجلت في تقرير الملك فيصل الأول الذي كتبه قبل وفاته حول واقع العراق حينذاك، إذ كتب يقول: "إن البلاد العراقية من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية والملية والدينية، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى، منقسمة على بعضها، يحتاج ساستها أن يكونوا حكماء مدبرين، وفي عين الوقت أقوياء مادة ومعنى، غير مجلوبين لحسيات أو أغراض شخصية، أو طائفية، أو متطرفة، يداومون على سياسة العدل والموازنة، والقوة معاً، على جانب كبير من الاحترام لتقاليد الأهالي، لا ينقادون إلى تأثرات رجعية، أو إلى أفكار متطرفة تستوجب رد الفعل"(٤٢١).

(٤٢١) الأزري، عبد الكريم. مشكلة الحكم في العراق. مصدر سابق. ص ٢٠

* وكان العراق حينذاك، رغم أن ولاية الموصل، ومنها كردستان الجنوبية، عند وضع قانون الجنسية لم تكن بعد قد ألحقت بالعراق، وما يزال يتكون في بنيته السكانية القومية من عرب وكرد وتركمان وآشوريين وكلدان ويهود وفرس، كما كانت بنيته الدينية والطائفية متعددة أيضاً. فإلى جانب أتباع الدين الإسلامي، وجد أتباع الدين المسيحي والدين اليهودي والدين المندائي الصابئي والدين الأيزيدي والدين الشبكي والدين الكاكائي، والمذاهب السنية والشيعية، على سبيل المثال لا الحصر.

* وكان العراق حينذاك تحت الهيمنة البريطانية التي كانت تنظر إلى العراق باعتباره مستعمرة يراد لها أن تبقى تحت الاحتلال البريطاني وخاضعة للتاج البريطاني. وكان لا بد من وضع دستور مدني ديمقراطي بسبب مطالبة مجلس عصبة الأمم بذلك، ولكنها كانت تريد أن تترك في الدستور ثغرات تساعد على استمرار وجودها من خلال مبدأ فرق تسد، بعد أن عرفت العراقيين جيداً في انتفاضتي ١٩١٨ في النجف و١٩١٩ في السليمانية وثورة ١٩٢٠ في العراق عموماً.

* وكان المحدد العام للمشرع تلك المادة التي تضمنتها معاهدة لوزان التي وقعت بين الدولة التركية الحديثة والحلفاء والتي نصت على ما يلي: "الرعايا المقيمين عادة في إقليم منسلخ عن تركيا بموجب هذه المعاهدة يصبحون من رعايا الدولة التي تنتقل إليها تلك الأرض وفق الشروط التي يضعها قانونها المحلي"(٤٢٢). وهذا النص العام لا غبار عليه، إذ يقرر واقع حال، إذ أن القواعد تتحدد وفق القانون المحلي لاحقاً.

وفي ضوء هذه الحقائق، ماذا كان يتطلب من المشرع العراقي لكي يبدأ بتكوين النسيج الوطني المشترك المطلوب لتعزيز وحدة العراق شعباً وأرضاً؟ الإجابة عن هذا السؤال سهلة للغاية وسليمة تماماً لو عمد المشرع إلى تثبيت نص أساسي واحد لا غير: **لكل الأشخاص، من النساء والرجال، الذين عاشوا في المنطقة التي أصبحت جزء من العراق الملكي الحق الطبيعي في حيازة الجنسية العراقية**. ولم تكن هناك أي حاجة إلى وضع نص يساعد على نشوء حالة التمييز بين العراقيين.

لكن المشرع العراقي، ومن ورائه سلطات الانتداب البريطاني، اختار نصاً أوجد ثم كرس الانقسام في المجتمع العراقي. وكان كما يبدو يسعى إليه بوعي مشوه وبعيد عن الإحساس بالمسؤولية إزاء مستقبل العلاقات في المجتمع العراقي. إذ نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٤ على ما يلي:

"المادة الثالثة – كل من كان في اليوم السادس من آب ١٩٢٤ من الجنسية العثمانية وساكناً في العراق عادة تزول عنه الجنسية العثمانية ويعد حائزاً على الجنسية العراقية من التاريخ المذكور"(٤٢٣).

(٤٢٢) عنوز، محمد. قانون الجنسية العراقي مشكلة مزمنة... معالجتها ممكنة. في مجلة: الحقوق. جمعية الحقوقيين العراقيين. لندن. العدد ٤ السنة الأولى حزيران/يونيو ٢٠٠١. ص ١٥٥.

(٤٢٣) الوقائع العراقية. عدد ٢٣٢ في ١٩٢٤/١٠/٢١

ماذا كان يعني ذلك؟ كان يعني محاولة المشرع تجاوز ثلاث جماعات من السكان، وهي:

١- الجماعة الأولى التي لم تحصل على الجنسية العثمانية وبقيت دون جنسية لأي سبب كان.

٢- والجماعة الثانية التي كانت تحمل الجنسية الفارسية ولكنها تقيم في العراق منذ عقود أو حتى قرون، أو أنها كانت لا تحمل أي جنسية ولكنها معروفة في أنها كانت إيرانية.

٣- والجماعة الثالثة هي التي كانت تضم العرب والكرد الفيلية بشكل خاص، والتي منحت الجنسية الإيرانية للتخلص من الخدمة العسكرية سواء في الدولة العثمانية أم في الدولة العراقية لاحقاً، أو لأسباب الشعور بالانتماء المذهبي مع سكان فارس دون أن تقدر أهمية الجنسية العراقية.

والسؤال الذي يفترض الإجابة عنه هو: لِمَ انتهج المشرع العراقي هذا السبيل؟

يفترض الانطلاق في التحليل والإجابة عن هذا السؤال من الظروف والفترة التي صدر فيها هذا القانون. وعليه يمكن الإشارة في الإجابة بصورة اجتهادية إلى الأفكار التالية، والتي يمكن أن نجد اتفاقاً على أغلبها بين الباحثين في موضوعات الجنسية العراقية:

* كانت الغالبية العظمى من سكان العراق من العرب والكرد بشكل خاص ترتبط بحياة القبائل الرحل وشبه المستقرة وكذلك العوائل الفلاحية. وكانت أغلب هذه العوائل تتنقل على الحدود العراقية-الإيرانية والعراقية-السعودية، والعراقية-السورية والعراقية-التركية. وكان يلاحظ ذلك بشكل خاص بالنسبة للقبائل الكردية الفيلية وكذلك بالنسبة لمجموعات من العوائل العربية والفارسية التي كانت ترتبط بعلاقات مذهبية وأواصر قربى نتيجة الزواج بنساء إيرانيات والزيارات المتبادلة والإقامة الطويلة، سواء كان ذلك في إيران أم في العراق، وخاصة في مدن العتبات المقدسة. وكان المشرع العراقي يدرك هذه الحقيقة وكان يريد التخلص من هذه المجموعة من خلال التمييز في الجنسية أولاً وحرمان مجموعات غير قليلة منها من الجنسية العراقية ثانياً.

* وكان العراقيون أثناء الهيمنة العثمانية لا يحملون بالضرورة جنسية معينة، فالغالبية العظمى منهم تعتنق الإسلام ديناً وتعتقد بأن هذا كاف للبقاء في إطار الرعية، إذ أن مبدأ المواطنة لم يكن واضحاً في هذه المرحلة من تطور المجتمع، وبالتالي لم تجد فائدة من اكتساب الجنسية العراقية، فلم تطالب بها، ولكن مجموعات من العوائل طلبت الجنسية الإيرانية ومنحت فعلاً تخلصاً من قانون التجنيد الإجباري بعد صدور هذا القانون في العراق الملكي، أو حتى قبل ذاك في ظل الدولة العثمانية للخلاص من تجنيدها القاسي المعروف الذي يستمر ٢٥ عاماً، حيث نص القانون العثماني "على كل عثماني أن يقوم بالخدمة مسلماً أو غير مسلم على أن يكون بلغ ٢١ عاماً من العمر ومدة الجندية ٢٥ عاماً منها ٣ سنوات نظامية، ٥ احتياطية، ١٢ رديفة، ٥ مستحفظة، هذا في الجيش البري، أما البحري فمدتها ٢٠ سنة بإسقاط مدة المستحفظية منها"(٤٢٤). ويبدو مفيداً أن نشير إلى

(٤٢٤) عنوز، محمد. قانون الجنسية العراقي مشكلة مزمنة . . معالجتها ممكنة. مصدر سابق. ص ١٥٦.

أن المقصودين بهذه الإجراءات هم في الغالب الأعم وحصراً الجماعات المسلمة التي تدين بالمذهب الشيعي، والذي خلق فيما بعد حساسية خاصة من جانب العراقيين إزاء نظام الحكم عموماً بسبب تصرفاته اللاحقة. وكان المشرع يريد التخلص من هؤلاء أيضاً حين يرفض منحهم الجنسية العراقية، إذ يمكن عندها ترحيلهم متى عنَّ للسلطة التنفيذية ممارسة ذلك.

* وكانت بريطانيا تريد ذلك أيضاً بسبب موقف ثوار العشرين من سلطات الاحتلال البريطانية، إذ بدأت في وسط العراق ثم في جنوبه، وخاصة في المدن ذات العتبات المقدسة، ومن علماء الدين الشيعة، ولكنها شملت بعد ذلك الكثير من أوساط الشعب العراقي. ولم يتخلف أتباع المذهب السني عن المشاركة في الثورة. وكان الحكام العراقيون وكذلك دائرة الانتداب البريطاني تريد تلقين ثوار العشرين درساً قاسياً من خلال عزلهم عملياً عن السلطة وجعل وجودهم في العراق قلقاً ومحكوما بموقف السلطة، إضافة إلى إمكانية إبعادهم عن العراق بحجة كونهم من التبعية الإيرانية. وكان هذا الأمر في الواقع يعتبر سيفاً مسلطاً باستمرار على رقاب هؤلاء الناس.

تعرض الكرد الفيلية إلى تمييز شديد ولحقت بهم إساءات كبيرة منذ تأسيس الدولة العراقية حتى الوقت الحاضر، ولكنهم عانوا أيضاً في فترة الحكم العثماني. وأكثر تلك الإساءات والتجاوزات على حقوق الإنسان وحقوق القوميات حصلت في فترة حكم البعث الذي أسقط في العاشر من نيسان/ابريل من عام ٢٠٠٣ على أيدي قوات التحالف الأمريكي-البريطاني. مارست الطغمة الصدامية وهي في الحكم ثلاث موجات متتالية من عمليات التهجير شملت عدداً كبيراً جداً من الكرد الفيلية لا في بغداد فحسب، بل وفي المدن التي عاشوا فيها منذ أجيال. كانت الموجة الأولى بعد انقلاب شباط عام ١٩٦٣، حيث زج بأعداد غفيرة منهم في السجون والمعتقلات وعذبوا أشد تعذيب. وكان الاضطهاد مضاعفاً بسبب كونهم كرداً أولاً، أو أعضاء في الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني ثانياً، إضافة إلى كونهم من معتنقي المذهب الشيعي ثالثاً. والإشكالية الأخيرة أججها النظام العراقي وبشكل متعمد.

أما الموجة الثانية فقد اقترنت بالضربات الموجعة التي توجهت لحركة الشعب الكردي التحررية في كردستان العراق بعد عقد اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ والتآمر الرجعي الإقليمي والدولي ضد هذه الحركة وانتكاسة المقاومة المسلحة، حيث قامت سلطات البعث، وكان أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة، باعتقال وتهجير عدد كبير من الكرد الفيلية إلى إيران وفق الحجة القديمة بكونهم من التبعية الإيرانية(٤٢٥).

(٤٢٥) الجابري، جابر. انتهاكات النظام العراقي لحقوق الكرد الفيليين في العراق. إصدار منظمة حقوق الإنسان للكرد الفيليين في العراق. فيينا. ١٩٩٣. ص ٢٣.

واقترنت الموجة الثالثة بتهيئة النظام العراقي للحرب ضد إيران، أي في أعوام ١٩٧٩ و١٩٨٠، حيث أصدر في عام ١٩٨٠ ثلاثة قرارات متتالية عن مجلس قيادة الثورة الذي كان وما يزال يقوده منذ عام ١٩٧٩ صدام حسين. وتضمن القرار الأول رقم ١٨٠ عدداً من المسائل الخطرة المصممة بالطريقة التي تمس مباشرة الكرد الفيلية من النساء والرجال في العراق، وهي:

١- استمرار اعتبار عدد كبير من العراقيين القاطنين في العراق ومنذ أجيال عدة بالأجانب، وبالتالي الطلب منهم تقديم طلبات لاستحصال الجنسية العراقية في فترة نفاذ هذا القانون التي حددت بستة شهور. وكانت هذه الصياغة بمثابة الفخ لاصطياد العراقيين الفيليين ممن يتعذر على أجهزة الأمن الوصول إليهم لاعتقالهم وترحيلهم.

٢- النص في الموافقة على منح الجنسية العراقية على ما يلي: "أن لا يكون في وجوده في العراق ضرر على أمن وسلامة الجمهورية العراقية". وكان هذا يعني أن جميع الكرد الفيلية الذين يعتبرون أجانب ومن تبعية إيرانية، يشكلون خطراً على الجمهورية العراقية لأنهم سيتحولون في لحظة ما إلى طابورٍ خامسٍ للدولة الإيرانية. وكان الحكم المسبق هذا تجاوزاً شرساً وعنصرياً مقيتاً على وطنية الكرد الفيلية، وضد دورهم الوطني في النضال على امتداد تاريخ العراق الحديث.

٣- منح وزير الداخلية، وليس دائرة الجنسية أولاً والقضاء العراقي في حالة الاختلاف مع حق المواطن ثانياً، الحق في منح أو منع الجنسية العراقية. ويشكل هذا الموقف تجاوزاً خطيراً على القانون الدولي.

٤- كما تضمن القرار منح وزير الداخلية الحق في أن يقبل أو يمنع اكتساب المرأة الأجنبية، والمقصود هنا حقاً النساء الكرديات الفيليات قبل غيرهن من النساء، الجنسية العراقية، ثم ورد في الفقرة (أ) من المادة الخامسة ما يلي بشأن النساء "الأجنبيات" "لا يسمح للمرأة الأجنبية المتزوجة من عراقي مضى على إقامتها في العراق مدة خمس سنوات الاستمرار على إقامتها فيه، عليها خلال مدة ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القرار أن تعلن عن رغبتها باكتساب جنسية زوجها العراقي أو مغادرتها العراق". ولكن قرار الموافقة كان منوطاً بوزارة الداخلية، لهذا كان هذا النص هو الآخر مصيدة للنساء الفيليات.

ورغم قساوة والآم كل تلك الموجات التهجيرية والاضطهادية التي تعرض لها الكرد الفيلية من النساء والرجال على امتداد الرقعة العراقية، وكذلك على عدد كبير من العرب العراقيين في مناطق الوسط والجنوب، ومنها بغداد، وبعض المدن الكردستانية التي وجد فيها فيليون أيضاً، فأن أبشع تلك الموجات اقترنت بصدور القرار رقم ٦٦٦ في ١٩٨٠/٥/٧ والذي نص على ما يلي:

١- "تسقط الجنسية العراقية عن كل عراقي من أصل أجنبي إذا تبين عدم ولائه للوطن والشعب والأهداف القومية والاجتماعية العليا للثورة".

٢- "على وزير الداخلية أن يأمر بإبعاد كل من أسقطت عنه الجنسية العراقية بموجب الفقرة (١) ما لم يقتنع بناء على أسباب كافية بأن بقاءه في العراق أمر تستدعيه ضرورة قضائية أو قانونية أو حفظ حقوق الغير الموثقة رسمياً".

ووفق هذا القرار أصبح كل الكرد الفيلية موضع شك في وطنيتهم من قبل نظام ابتعد كلية عن الحس الوطني السياسي والأخلاقي. وفي ضوء ذلك تعرض مئات ألوف الكرد الفيلية إلى جريمة التهجير القسري إلى خارج الحدود. وهم الذين ينتشرون اليوم في إيران وأوروبا وأمريكا واستراليا وغيرها من بلدان العالم، إضافة إلى أن أعداداً كبيرة منهم تعيش في إقليم كردستان بعيداً عن الجناة في بغداد. وهم الذين فقدوا وطنهم وممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة وداس النظام على حقوقهم المشروعة بكل شراسة وخسة. وهم الذين فقدوا من جراء تلك العمليات، إضافة إلى الاعتقال والتعذيب والتهجير، عدداً كبيراً من أقاربهم إذ حصدهم الموت على أيدي جلاوزة النظام. ولم يميز النظام بين النساء والرجال، الشيوخ والأطفال والمرضى في عملياته تلك. إذ أعتبر جميع هؤلاء مشاريع خيانة ينبغي التخلص منهم. وما يزال عدد المفقودين المغيبين من جانب النظام من بنات وأبناء الكرد الفيلية كبيراً جداً ويتطلب إدامة المطالبة بمعرفة مصيرهم وتقديم الدعاوى ضد النظام لمقاضاته دولياً على تلك الجرائم البشعة التي ارتكبت بحقهم. ويفترض تشكيل لجنة في كردستان العراق وفي الخارج لتعمل من أجل ذلك. وعلينا أن نشير هنا إلى أن الشبيبة الكردية الفيلية كانت الأكثر تعرضاً للاعتقال والقتل خشية هجرتها ومساهمتها في القوات الإيرانية في الحرب العراقية - الإيرانية. وهو بدوره تشكيك شائن بوطنية الكرد الفيلية، الذين كانوا دوماً موضع حرص على وطنيتهم العراقية وقوميتهم الكردية.

وتعرض الكرد الفيلية إلى موجة رابعة من موجات الاضطهاد والتهجير والتي اقترنت بحملات الأنفال الدموية والتي شملت بدورها هذه المجموعة السكانية العراقية أيضاً.

الفصل الحادي عشر:

السياسات الاقتصادية للنظم المتعاقبة إزاء كردستان العراق

أولاً: واقع السياسات الاقتصادية إزاء كردستان

قبل أن نبحث في السياسات الشوفينية والعنصرية التي مارسها النظام المنهار إزاء الشعب الكردي، سنحاول أن نتابع في هذا الفصل واقع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي مارستها الحكومات العراقية المتعاقبة خلال الفترة المنصرمة، وبشكل مكثف، في كردستان العراق، على نحو خاص، لتبيان، وبقدر توفر المعلومات والبيانات الضرورية لذلك، وجهة ومضامين تلك السياسات، من أجل استكمال صورة الموقف من الشعب الكردي وإقليم كردستان العراق.

انتهجت سياسة حكومة عبدالكريم قاسم نهجاً اقتصادياً يختلف نسبياً عن سياسات العهد الملكي في عدد من النقاط الجوهرية، ومنها:

* السعي لزيادة موارد العراق المالية المتأتية من النفط الخام لوضع نسبة ٧٠ ٪ منها في عملية التنمية الوطنية.

* الاعتماد بشكل ملموس وأكثر من السابق على قطاع الدولة الاقتصادي، مع تنشيط وتشجيع القطاع الخاص ومساندته للمساهمة في عملية التنمية، إضافة إلى دعم جهود المصرف الصناعي لتطوير القطاع المختلط في الصناعة.

* الاهتمام بالزراعة وإجراء الإصلاح الزراعي بما يشار إليه بتقليم أظافر الاقطاعيين وانتزاع سطوتهم الاقتصادية والاجتماعية ونفوذهم السياسي في البلاد، ودعم جهود التعاون الزراعي ومساعدة صغار الفلاحين على تطوير زراعاتهم.

* إبداء العناية الملموسة بالقطاع الصناعي باعتباره يشكل حجراً مهماً في البناء التنموي العراقي.

* تنشيط الدراسات المهنية والفنية لتوفير الكوادر الوسطية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

* الخروج من المنطقة الإسترلينية من أجل تعزيز مكانة ودور العملة الوطنية وتخفيف تأثير بريطانيا على الاقتصاد العراقي.

* تطوير البرمجة الاقتصادية كأداة فعالة لتوظيف الاستثمارات وزيادة التشغيل.

* محاولة انتهاج سياسة أكثر عقلانية لتطوير الألوية العراقية التي عانت من التخلف والإهمال أكثر من غيرها.

* إقامة علاقات اقتصادية واسعة مع الاتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية، مع استمرار تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الرأسمالية المتطورة والدول العربية، بهدف الانتهاء من احتكار السوق والعلاقات الاقتصادية العراقية من جانب بريطانيا ومن أجل الاستفادة منها جميعاً لتحقيق التنمية المنشودة والتخلص من التبعية والتخلف.

ولهذا بدأت بوضع خطة خماسية جديدة بدءاً من عام ١٩٦٠، كما عقدت في عام ١٩٥٩ اتفاقية اقتصادية واسعة مع الاتحاد السوفييتي، ثم بادرت ودعت إلى تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط الخام (أوبك)، واقترحت توقيع اتفاقية السوق العربية المشتركة وغيرها من المشروعات على الصعيد العربي. كما أصدرت قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٩.

وفي الواقع العملي لم يتسن للحكم الجديد أن ينهض بأشياء كثيرة بسبب الفوضى السياسية التي سادت البلاد، والنهج الاستبدادي للسلطة السياسية، والأساليب اللاديمقراطية في عمل الأحزاب السياسية المختلفة، وما نجم عن ذلك من تخلخل في القدرات التنفيذية للمشروعات الاقتصادية العراقية. ولم يستطع العراق كله، ومنه كردستان العراق، الاستفادة كثيراً من خطة التنمية الخمسية التي وضعتها الحكومة، إذ أنها كانت في منتصف الطريق عندما وقع انقلاب شباط عام ١٩٦٣، خاصة وأن الانقلابيين تعاونوا إلى أبعد الحدود الممكنة مع أولئك الذين تضرروا من تغييير امتيازات النفط المعقودة مع شركات النفط العاملة في العراق؛ التي استعادت ٩٩,٥٪ من مساحات الأراضي التي كانت تحت تصرفها لأغراض التنقيب عن النفط واستخراجه. ومع ذلك فقد أقيمت بعض المشاريع الصناعية في العراق، وقليل جداً منها في كردستان، كما بدأت بتنفيذ بنود الإصلاح الزراعي من خلال الاستيلاء على الأراضي التي تزيد عن الحد المقرر في القانون ووضعها تحت تصرف لجنة توزيع الأراضي على الفلاحين. ولم يتحقق الشيء الكثير في هذا الصدد، بسبب تردي الأوضاع، وبسب تصاعد القتال في كردستان من جانب قوات الحكومة العراقية.

وبعد الانقلاب الذي وقع على عبد الكريم قاسم ثم الانقلاب الثاني ضد حزب البعث، كانت النوايا المعلنة لحكومة عبد السلام عارف في التنمية جيدة، ولكن أفعالها على الأرض كانت بعيدة عن فهم الواقع العراقي والتعامل الواعي معه بروح ديمقراطية واسعة الأفق والمضمون. ولم يتغيير الشيء الكثير. انتهج القوميون العرب في العراق في فترة الأخوين عارف سياسة مماثلة لسياسة عبد الناصر في بعض المجالات، وبشكل خاص في خمسة حقول، وهي:

* عمليات تأميم المشاريع الاقتصادية الصناعية والبنوك والتجارة ومؤسسات التأمين وإعادة التأميم... ومست هذه التأميمات مشاريع القطاع الخاص الكبيرة والمتوسطة والصغيرة التابعة للبرجوازية الوطنية، والتركيز على قطاع الدولة في عملية التنمية. وترك للقطاع الخاص النشاط الواسع في مجال المقاولات وغيرها واستغلال قطاع الدولة من الباطن وعلى حسابه. وكانت تأثيرات قرارات التأميم سلبية على القطاع الخاص الصناعي ودوره في الحياة الاقتصادية. وكان الهدف من وراء هذه التأميمات تعزيز مواقع السلطة السياسية في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال وضع القوة الاقتصادية في يديها لتفرض إرادتها ومصالحها على المجتمع، إضافة إلى محاولة التماثل مع الاقتصاد المصري ومجارات إجراءات التأميم التي مارستها مصر في تلك الفترة أيضاً.

* اللجوء إلى عمليات التجميع الصناعي والاعتماد على السلع نصف المصنعة واستكمال تصنيعها في العراق، كما كان النهج الأساسي في التصنيع في مصر حينذاك.

* مواصلة دعم نشاط قطاع الدولة النفطي مع السعي لفتح مجالات جديدة للتعاون مع شركات نفط حكومية فرنسية وإيطالية وغيرها لمنحها امتيازات التنقيب عن البترول في العراق.

* مواصلة السير في الإصلاح الزراعي ولكن بخطوات وئيدة لا تلحق أضراراً كبيرة بالإقطاعيين وكبار الملاكين في الريف، كما أصدرت جملة من الإجراءات التي خففت من قوة دفع قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٩.

* انتهاج ذات السياسة في مجال التعاون مع الدول الاشتراكية والتركيز على التعاون العربي من الناحية النظرية والتوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ...الخ، والابتعاد الفعلي عن التعاون العربي المنشود من الناحية العملية.

* وضع النظام القومي في العراق خططاً اقتصادية طموحة جداً لم تستطع رؤية النور بسبب عجزها وعجز الجهاز القائم على تنفيذها، وبسبب عدم واقعيتها وكان هدفها الدعائي أكثر من كونها وضعت لأغراض التنفيذ، إضافة إلى استشراء الفساد الوظيفي الذي ساد أجهزة الدولة بشكل عام.

سقط هذا النظام تحت ضربات حزب البعث العربي الاشتراكي، جناح عفلق في العراق، وهو الحزب الذي فقد الحكم أخيراً بعد أن بقي بالحكم قرابة ٣٥ عاماً، في حين كانت قيادة الحكم كلها بيد صدام حسين وحده. وجدير بالإشارة إلى أن الحكم القومي في العراق عمد بعد نجاح انقلابه في نهاية عام ١٩٦٣ إلى التخفيف من شراسة أجهزة الأمن والاستخبارات في مطاردة القوى السياسية، وخاصة في فترة عبد الرحمن عارف، ولكنه لم يلغها أبداً، بل مورست باستمرار. كما أنه لم ينتهج سياسة ديمقراطية، بل استمر الوضع غير الديمقراطي والفردية في الحكم وتأثير الجيش المباشر على الحياة السياسية وهيمنة كبار الضباط على عمليات شراء وبيع إجازات الاستيراد، إضافة إلى عجزهم عن إيجاد حل منطقي وطبيعي للمسألة الكردية. وسمحت هذه السياسات باستمرار عزلة النظام عن الشعب، فوفرت الأرضية المناسبة للانقضاض عليه من داخله، فجاء البعث اليميني المتطرف إلى الحكم ثانية.

كانت السياسات الاقتصادية لحكم البعث الثاني شديدة التقلب بين اليمين واليسار باتجاهات مشوهة، بين التنمية الانفجارية ذات الطبيعة الفوضوية وبين التنمية الزاحفة على البطون في فترة الحروب وعسكرة البلاد.

ففي الوقت الذي وضعت الخطط الاقتصادية الخمسية وذات المدى البعيد وأصدرت قوانين الإصلاح الزراعي رقم ٧٠ لسنة ١٩٧١ ورقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥، وقانون تأميم المصالح الأجنبية العاملة في اقتصاد النفط الخام، وتطوير واسع جداً لقطاع الدولة الاقتصادي وإقامة الكثير من المشاريع الصناعية والزراعية الحكومية في أنحاء كثيرة من البلاد، وفي الوقت الذي جرى التوسع في العلاقات الاقتصادية متعددة الجوانب مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، وكذلك مع مجموعة كبيرة من الدول الرأسمالية، بسبب توفر موارد مالية كبيرة متأتية من عملية تأميم مصالح الشركات الأجنبية النفطية، وارتفاع كميات استخراج وتصدير النفط الخام، وارتفاع أسعارها في السوق

الدولية، فأن سياسات النظام الأخرى، ومنها بشكل خاص الاستبداد الشرس ومصادرة حقوق الإنسان، والعفوية الفاحشة والبذخية المفرطة والإرادية المتناقضة مع القوانين الاقتصادية الموضوعية في التنمية الاقتصادية، وبسبب الحروب التي خاضها داخلياً وإقليمياً، إضافة إلى طبيعة النظام العدوانية والعنصرية، قادت كلها إلى وقوع خسائر فادحة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والحضارية، وتحمل خسائر بشرية كبيرة وتبعية شديدة وانهيار فعلي للاستقلال والسيادة الوطنية، وإلى عودة العراق إلى فترة ما قبل التصنيع. إن هذه العجالة في العرض العام تسمح لنا أن ندقق في بعض الجوانب الاقتصادية المهمة في ما يخص كردستان العراق.

ثانياً : الصناعة في كردستان العراق في العهود الجمهورية

١- الصناعة التحويلية

رغم بروز بعض التوجه الملموس للتصنيع في أعقاب ثورة تموز عام ١٩٥٨ على مستوى العراق عموماً، ورغم عقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية لإقامة مجموعة من المشاريع الصناعية من قبل الاتحاد السوفييتي وجيكوسلوفاكيا وحصول العراق على قروض مالية منهما لتنفيذ مشاريعه الصناعية، فأن الجهود التي بذلت في هذا الصدد لم تكن كافية، كما أن مشكلات الحرب والفوضى السياسية وغياب الديمقراطية وعدم التغيير الفعلي الضروري في أجهزة الدولة الموروثة من العهد الملكي وقصر الفترة الزمنية، إضافة إلى الحركات التآمرية والنشاط الرجعي لأجهزة الدولة والقوى المناهضة للثورة وحكومة عبد الكريم قاسم، كل ذلك لم يسعف حكومة قاسم على تنفيذ تلك المشاريع. فالإحصائيات المتوفرة عن تطور مشاريع القطاع الصناعي بالنسبة إلى العراق عموماً وكردستان خصوصاً تشير إلى غياب التوجه الفعلي لتغيير واقع هذا الإقليم الحيوي، رغم وجود كثرة من الأسباب الكافية التي كانت تستوجب توجهاً صارماً وحثيثاً نحو التصنيع، نشير إلى أبرزها فيما يلي:

* الإهمال الطويل الذي تعرض له هذا الإقليم الحيوي والغني بالثروات من جانب الحكومات العراقية الملكية وتجنبها القيام بعملية تصنيع فعلية وتنمية اجتماعية وتوفير الخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب والمجاري، كذلك خدمات التعليم والنقل والمواصلات... الخ للمواطنات والمواطنين، علماً بأن سياسة الدولة كانت قد أهملت الكثير من ألوية المنطقتين الجنوبية والوسطى أيضاً.

* توفر الإمكانيات والموارد الأولية، الزراعية وغير الزراعية، والطاقات البشرية الفعلية في الإقليم التي تساعد على إقامة سلسلة من المشاريع الصناعية في فروع الصناعة البتروكيماوية والصناعات الزراعية، بما فيها الغذائية والغزل والنسيج والسجائر والصناعات الإنشائية وغيرها من الصناعات الأساسية والاستهلاكية والخفيفة.

* الحاجة الماسة إلى تطوير هذا الإقليم اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً وثقافياً، بسبب التخلف

الشديد الذي كانت تعاني منه الجماهير الواسعة، إضافة إلى البطالة الواسعة والفقر المدقع بين صفوف السكان. ولم يسع حكام العهد الجمهوري، تماماً كما فعل حكام العهد الملكي، إلى معرفة أسباب عدم ارتياح السكان، إذ كانت سياسات إهمال كردستان العراق تثير المجتمع بأسره ضد الحكم، خاصة وأنها كانت تدرك حجم الأموال التي كانت تجنيها الحكومة من نفط كردستان دون أن توجه جزءً ضرورياً من هذه العوائد لتحقيق التنمية في الإقليم.

فخلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٠-١٩٧٥ شهد الإقليم تطوراً محدوداً في عدد من مؤشرات الصناعة نشير إليها فيما يلي:

جدول ١٩

المشاريع الصناعية الكبيرة وعدد المشتغلين والأجور المدفوعة

في المحافظات الكردستانية في الفترة بين ١٩٦٠-١٩٧٥

السنة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٩	١٩٧٥	عموم العراق/ ١٩٧٥
عدد المشاريع					
أربيل	٩	١٦	١٨	٢٦	
السليمانية	١٢	٦	٨	١٩	
كركوك	٢٣	٣٦	٤١	٥٢	
دهوك	–	–	–	١	
المجموع	٤٤	٥٨	٦٧	٩٨	١٣٤٩ مشروع
عدد العاملين					
أربيل	٢٨٠	٦١٠	٥١٢	٥٢٩٧	
السليمانية	٧٦٦	١٣٨٢	١٧٨١	٨٧٢	
كركوك	٩٨٥	١٦٥٥	٢٠٣٣	١٩٦٣	
دهوك	–	–	–	١٤	
المجموع	٢٠٣١	٣٦٤٧	٤٣٢٦	٨١٤٦	١٣٤٥٩٤ نسمة
الأجور د.ع.					
أربيل	٦٨٠٠٠	١٣٦٠٠٠	١٣٥٠٠٠	١٥٤٤٠٠٠	
السليمانية	٢٢٢٠٠٠	٣٨٩٠٠٠	٥٣٥٠٠٠	٤٢٨٠٠٠	
كركوك	٢٩٦٠٠٠	٥٠١٠٠٠	٧٥١٠٠٠	١٠٤٦٠٠٠	
دهوك	–	–	–	٨٠٠٠	

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي ١٩٧٦. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. إحصاء الجيب ١٩٧٠. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. د.ع. = دينار عراقي.

ويستدل من هذا الجدول على أن إقليم كردستان، في ما عدا المناطق الكردية من محافظة الموصل التي لم تدخل في هذا الجدول قد تطورت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٠-١٩٧٥ ببطء شديد ولم تحقق سوى ٧,٣٪ من مجموع المنشآت الصناعية في العراق، كما لم تزد حصتها من القوى العاملة في ذات المشاريع عن ١٣,٥٪، في حين كانت نسبة سكان هذه المحافظات الأربعة إلى مجموع سكان العراق حوالي ١٦,٣٪. وإذ دققنا الجدول سنجد أن كركوك، وهي منطقة صناعة استخراج النفط الأولى في العراق، استحوذت على ٥٣,١٪ من مجموع المشاريع الصناعية في الإقليم، أو على ٣,٩٪ من إجمالي المشاريع الصناعية الكبيرة في العراق. في حين بلغت حصة أربيل حوالي ٢٦,٥٪ من مشاريع الإقليم، أو على ١,٩٪ من مشاريع العراق الصناعية. وكانت حصة السليمانية لا تزيد عن ١٩,٤٪ من الإقليم، أو على ١,٤٪ من مشاريع العراق في عام ١٩٧٥. وعلى صعيد العاملين فقد بلغت النسبة ١٣,٥٪ من إجمالي العاملين في العراق، هيمنت أربيل على النسبة الكبرى بالمقارنة مع بقية المحافظات الكردستانية، إذ بلغت ٦٥,٠٪، أو ما يعادل ٣,٩٪ من إجمالي العاملين في المشاريع الصناعية الكبيرة في العراق. وينطبق ذلك على مستويات الأجور المدفوعة للعاملين في هذه المشاريع.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن نظام البعث أهمل بشكل كبير وخطير وهادف، عبر خططه التنموية ومنذ البداية، إقليم كردستان تماماً وبشكل خاص في مجال التصنيع. فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ مجموع الاستثمارات التي تقرر تنفيذها في الخطة الخمسية ١٩٧٠-١٩٧٤ في العراق في القطاع الصناعي التحويلي التابع للمؤسسة العامة للصناعة مبلغاً قدره أكثر من ٢٣,٦ مليون دينار عراقي، بلغت حصة كردستان منه ٢,٢ مليون دينار عراقي فقط، أي ما يعادل ٩,٣٪ من مجموع توظيفات المؤسسة العامة للصناعة. وكان هذا المبلغ موزعاً على مشروعين هما معمل السجائر في أربيل ٢ مليون دينار ومعمل عصير العنب والنبيذ في دهوك ٢٠٠ ألف دينار عراقي فقط(٤٢٦). وهكذا الأمر بالنسبة للقطاعات الأخرى.

ومن المفيد إجراء مقارنة بين عدد المصانع ومجموع العاملين وقيمة استثمارات رأس المال بين المراكز الصناعية في شمال وكردستان العراق للتعرف على التفاوت الكبير القائم بين الموصل والمدن الكردستانية، رغم الإمكانيات الكبيرة المتوفرة في المدن أو المحافظات الكردستانية لتحقيق التنمية الصناعية والتنمية البشرية فيها. وهي الظاهرة التي تؤكد من جديد حقيقة الموقف الحكومي السلبي من تعجيل التنمية في إقليم كردستان العراق.

(٤٢٦) قانون خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤ المالية والمذكرة التفسيرية رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٠. الوقائع العراقية. العدد ١٨٦٢/ السنة الثانية عشرة. ١ نيسان ١٩٧٠. الجريدة الرسمية للجمهورية العراقية تصدرها وزارة الثقافة والإعلام في العراق. بغداد. ص ٧٠.

جدول ٢٠

توزيع عدد المصانع، ومجموع العاملين وقيمة استثمارات رأس المال بين مراكز المنطقة الشمالية (العام ١٩٧٢)(٤٢٧)

مراكز المنطقة الشمالية	مجموع المصانع		مجموع العاملين		قيمة استثمارات رأس المال د.ع.	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	القيمة	النسبة
الموصل	١٣١	٥٤,١٣	٦٧٨٦	٥٧,٥٣	١٧٣٨٩٤٦٩	٣٦,٤٥
كركوك	٣٣	١٣,٦٤	٤٩٨	٤,٢	٩٤٥٧٢٨	١,٤٢
أربيل	٢٩	١١,٩٨	٤٥٦	٣,٨٧	٦٧٥٧٠٠	٨,٢٤
السليمانية	٢٥	١٠,٣٣	١٦٥١	١٤,٠	٣٩٢٧٩٨٠	١,٢١
خانقين	٤	١,٦٥	٤٦٥	٣,٩٤	٥٧٨٨٩٣	٦,٢٤
بادوش	٣	١,٢٤	٤٧١	٣,٩٩	٢٩٧٤٧٨١	٦,٠٦
حمام العليل	٢	٠,٨٣	٣٣٥٣	٢,٩٩	٢٨٩١٥٢٣	٠,٠٨
دهوك	٢	٠,٨٣	١٨	٠,١٥	٤٠٠٠٠	٠,٠٢
سنجار	٢	٠,٨٣	١٨	٠,١٥	١٢٠٠٠	٢,٨٩
القيارة	٢	٠,٤١	٢٢٠	١,٨٧	١٣٧٩٥٠٠	٢٩,٠٤
دبس	٢	٠,٤١	٣٦١	٣,٠٦	١٣٨٥٠٤١٩	٦,٠٢
سرجنار	٢	٠,٤١	٤٣٢	٣,٦٦	٢٨٧١٩٧٣	٠,٠٣
القوش	١	٠,٤١	٦	٠,٠٥	٦٠٠٠	٠,٠٢
تلعفر	١	٠,٤١	١٠	٠,٠٨	١٠٠٠٠	٠,١٤
زاخو	١	٠,٤١	٢٠	٠,١٦	٦٦٢٣٠	٠,٠٣
عين كاوه	١	٠,٤١	١١	٠,٠٩	١٢٥٠٠	٠,٠١
الرياض	١	٠,٤١	٤	٠,٠٥	٥٧٩٥	٠,٠٢
التون كوبري	١	٠,٤١	٣	٠,٠٣	١٠٠٠٠	٠,٠٢
كفري	١	٠,٤١	١٠	٠,٠٨	٩٠٠٠	٠,٠٨
طوزخورماتو	١	٠,٤١	٣	٠,٠٣	٤٠٠٠٠	١٠٠,٠٠
المجموع العام	٢٤٢	١٠٠,٠٠	١١٧٩٦	١٠٠,٠٠	٤٧٦٩٦٤٩١	

المصدر: الشماع، د. سميرة كاظم. مناطق الصناعة في العراق. مؤسسة أيف للطباعة والتصوير. بيروت. ١٩٨٠. ص٣٤٦

(٤٢٧) المقصود هنا المحافظات الكردستانية زائداً مدينة الموصل، (ك. حبيب).

وهذا الجدول يدلل من جديد على عمق الفجوة بين مدينة الموصل وبقية المناطق الكردستانية. فالموصل وحدها هيمنت على أكثر من ٥٤٪ من المنشآت الصناعية، وهي من أكثر المصانع أهمية، كما هيمنت على نسبة عالية من القوى العاملة في تلك المنشآت حيث بلغت ٥٣ . ٥٧٪ من مجموع العاملين في هذه المحافظات، وبلغت نسبة رأس المال في مدينة الموصل أكثر من ٤٥ . ٣٦٪ من إجمالي رأس المال الموظف في هذه المحافظات. وسبب ذلك يعود إلى أن محطة دبس للطاقة الكهربائية هي التي هيمنت على نسبة قدرها أكثر من ٢٩٪ من إجمالي رؤوس الأموال الموظفة في المنطقة.

وعند المقارنة بين المنطقة الشمالية، وبضمنها كردستان العراق، والمنطقة الجنوبية سنجد أيضاً مدى البؤس الذي كانت وما تزال عليه المدن الجنوبية في ما عدا البصرة. ويبدو مفيداً إجراء المقارنة بين المناطق الثلاث في العراق مع إبراز مدى هيمنة المدن الرئيسية الثلاث على القسم الأعظم من تلك المؤشرات.

جدول ٢١

التوزيع الجغرافي لعدد المشاريع الصناعية ومجموع العاملين وقيمة استثمارات رأس المال بين المناطق الصناعية الثلاث والمدن الرئيسية الثلاث، بغداد والموصل والبصرة لعام ١٩٧٢

المنطقة ومركزها	مجموع المصانع		مجموع العاملين		قيمة استثمارات رأس المال د.ع.	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	القيمة	النسبة
الوسطى	١٦٣٩	٨١,٨٧	٧٧٩٩٣	٨١,١٣	٢٢١٤٦٦٦٨٢	٧٠,١٣
الشمالية وكردستان	٢٤٢	١٢,٠٩	١١٧٩٦	١٢,٢٧	٤٧٦٩٦٤٩١	١٥,١٠
الجنوبية	١٢١	٦,٠٤	٦٣٤٢	٦,٦٠	٤٦٦٤٠٩١٣	١٤,٧٧
مجموع العراق	٢٠٠٢	١٠٠,٠٠	٩٦١٣١	١٠٠,٠٠	٣١٥٨٠٤٠٨٦	١٠٠,٠٠
منطقة بغداد	١٣٤١	٨١,٨٢	٥٥٣٧٥	٧١,٠٠	١٣٠٦٢٤٩٦٩	٥٨,٩٨
الموصل	١٣١	٥٤,١٣	٦٧٨٦	٥٧,٥٣	١٧٣٨٩٤٦٩	٣٦,٤٥
البصرة	٦٨	٥٦,٢٠	١٦٨٩	٢٦,٦٣	٢٩٢٤٧٨٧	٦,٢٧
إجمالي المدن الثلاث	١٥٤٠	٧٦,٩٢	٦٣٨٥٠	٦٦,٤٢	١٤٤٩٣٩٢٢٢	٤٥,٨٩

المصدر: وضع الكاتب هذا الجدول في ضوء الأرقام المتوفرة للدراسة القيمة التي أنجزتها الدكتورة سميرة كاظم الشماع والمنشورة في كتابها الموسوم مناطق الصناعة في العراق. مصدر سابق.

ويكشف هذا الجدول عن الفجوة الكبيرة بين منطقة بغداد الصناعية وبقية مناطق العراق حينذاك، وكذلك بين بغداد من جهة والموصل والبصرة من جهة أخرى. ولكن الفجوة تصبح في غاية السعة

والتشوه عند المقارنة بين منطقة بغداد الصناعية وبقية مدن العراق وخاصة الكردستانية منها والجنوبية. ولهذا الواقع أثاره السلبية الحادة على قدرة استيعاب الأيدي العاملة الجديدة وتنشيط عملية التشغيل لها وتحسين مستوى الدخل السنوي للأفراد والعوائل وزيادة الخدمات الاجتماعية والإنتاجية وكذلك تطوير عملية التنمية البشرية، إضافة إلى بروز مشكلات السيولة النقدية واستمرار تردي القوة الشرائية للغالبية العظمى من السكان وتردي أوضاعهم المعيشية.

وتبدو اللوحة أكثر قتامة عندما يتعرف الإنسان على طبيعة الصناعات التي أقيمت في المدن الكردية الرئيسية والتي كانت في الغالب الأعم استهلاكية وكمالية لا غير. ويمكن للجدول التالي الخاص بعام ١٩٧٢ توضيح هذه الصورة الكالحة للتطور الصناعي في هذا الإقليم الحيوي الذي تتوفر فيه إمكانيات وطاقات مهمة وكبيرة.

جدول ٢٢

الأهمية النسبية للمشروعات الصناعية القائمة في كل من كركوك، السليمانية، أربيل ودهوك في عام ١٩٧٢

القطاع	كركوك ٪	السليمانية ٪	أربيل ٪	دهوك ٪
المنسوجات	١,٨٤	٤,٠٤	٣٤,٨٢	٥٠,٩٣
الأطعمة	٤٥,٧٧	٧٧,٤٥	٣٨,٠٩	–
المنتجات المعدنية	٩,٦٩	–	١٠,٤٠	–
المنتجات الخشبية	١٥,٥٢	٣,٠٦	٢,٢٥	–
المنتجات التعدينية	١٤,٦٠	١٠,٠٠	–	–
المنتجات الكيمائية	٨,٢٢	٢,٣٥	١٠,٦٩	٤٩,٠٧
منتجات الورق	٤,٣٥	٣,١٠	٤,٠٠	–
التجارة	–	٣,٠٦	–	–
المجموع العام	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: الشماع، د. سميرة كاظم. مناطق الصناعة في العراق. مصدر سابق. ص ٣٦٤-٣٦٥. قارن وضع هذا الجدول في ضوء الأرقام الواردة في كتاب السيدة الدكتورة الشماع.

وإذا ألقينا نظرة على واقع المشاريع الصناعية في كردستان العراق خلال عام ١٩٧٥ من حيث توزيعها بين قطاع الدولة والقطاع الخاص لحصلنا على اللوحة التالية(٤٢٨):

(٤٢٨) إن السبب في اختيار عام ١٩٧٥ يرتبط بواقع وجود أرقام تفصيلية عن المحافظات العراقية، إذ بعدها بفترة توقف النظام عن نشر إحصائيات فعلية عن العراق، وبدأ التصرف والتقدير الكيفي في نشر الإحصاءات المختلفة بناءاً على أوامر من الدكتاتور صدام حسين.

جدول ٢٣

عدد المشاريع الصناعية الكبيرة في الشمال وعدد المشتغلين والأجور المدفوعة في عام ١٩٧٥

المحافظة	عدد المشاريع		عدد المشتغلين الذكور	عدد المشتغلين الإناث	عدد المشتغلين المجموع	مجموع الأجور (١٠٠٠د.ع.)
نينوى	حكومية	١٨	٧١٨١	٣٢٦	٧٥٠٧	٤٣٨٥
	خاصة	٧٦	٢١٦٤	٤٥٢	٢٦١٦	١١١٨
	المجموع	٩٤	٩٣٤٥	٧٧٨	١٠١٢٣	٥٥٠٣
كركوك	حكومية	٢٠	١٤٤٨	٦٦	١٥١٤	٨٦٧
	خاصة	٣٢	٤١٣	٢٦	٤٣٩	١٧٩
	المجموع	٥٢	١٨٦١	٩٢	١٩٥٣	١٠٤٦
دهوك	حكومية	–	–	–	–	–
	خاصة	١	١٤		١٤	٨
	المجموع	١	١٤		–	٨
أربيل	حكومية	١١	٢٤٤٦	٢٦٥٨	٥١٠٤	١٤٩٧
	خاصة	١٥	١١٣	٨٠	١٩٣	٤٧
	المجموع	٢٦	٢٥٥٩	٢٧٣٨	٥٢٩٧	١٥٤٤
السليمانية	حكومية	٤	٦٤٤	١١	٦٥٥	٣٨١
	خاصة	١٥	١٦٢	٥٥	٢١٧	٤٧
	المجموع	١٩	٨٠٦	٦٦	٨٧٢	٤٢٨
إجمالي العراق	حكومية	٢٠٤	٨٢٣٨٥	١١٢٥٢	٩٣٦٣٧	٤٥٠٦٧
	خاصة	١١٤٥	٣٤٥٦٥	٦٣٩٢	٤٠٩٥٧	١٦٠٦٥
	المجموع	١٣٤٩	١١٦٩٥٠	١٧٦٤٤	١٣٤٥٩٤	٦١١٣٢

المصدر: الإحصاء السنوي لسنة ١٩٧٦. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ص ١٤٣-١٤٥.

والجدول يؤكد من جديد على ضآلة المبالغ التي وجهتها الدولة لتنمية قطاعها الصناعي في المحافظات الكردستانية خلال تلك الفترة في حين تمتعت الموصل بنسبة عالية من تلك التوظيفات. وكان لهذا تأثيره المباشر على اقتصاد وحياة ومعيشة المواطنين في المدن أو المحافظات الكردستانية. ولم تكن الحياة السياسية المضطربة والقلق الدائم وعدم الاستقرار في عملية التنمية ورفض التوجه نحو التصنيع المناسب لإمكانيات البلاد من جانب الدولة عوامل مشجعة على تطوير القطاع الخاص المحلي

ودفعه إلى توظيف رؤوس أمواله في النشاط الاقتصادي الإنتاجي، بل كان همه المركزي هو الحصول على أقصى وأسرع الأرباح من خلال نشاطه التجاري حيث انتعشت في حينها التجارة الموازية، أي التهريب والسوق السوداء في مختلف مناطق كردستان العراق. وحقق التجار أرباحاً طائلة على حساب الاقتصاد الوطني والسكان في آن واحد. ويفترض أن نتذكر بأن سنوات النصف الأول من العقد الثامن (السبعينيات) قد تميزت بصراع سياسي شرس خاضته الدولة ضد الشعب الكردي وضد الفصائل الكردية المسلحة بقيادة الملا مصطفى البارزاني والتي انتهت بانتكاسة الحركة في عام ١٩٧٥

ومن أجل استكمال الصورة نورد بعض الأرقام حول عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في نفس الإقليم.

جدول ٢٤

المشاريع الصناعية الصغيرة في إقليم كردستان العراق لعام ١٩٧٥

المحافظة	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	مجموع الأجور المدفوعة ١٠٠٠ د.ع.
نينوى	٣٧٩٢	٩٣٥٢	١٩٥٧
كركوك	٢٣٩٠	٥٥٨٠	١١٠٧
دهوك	٢٧٢	٦٨٣	١٥٨
أربيل	١٤٢١	٤٠٤٤	٧٩٣
السليمانية	١٨٩٠	٤١٤٠	٥٨٥
إجمالي العراق	٣٩٢٧٥	١٠١٩٩٣	٢٦٦٣٢

المصدر: الإحصاء السنوي لسنة ١٩٧٦. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد.

يستدل من هذين الجدولين بشكل واضح، ورغم مرور ما يزيد على نصف قرن على تأسيس الدولة العراقية وما يقرب من ١٨ سنة على تغيير النظام الملكي إلى نظام جمهوري والتبدل المتواصل في الحكومات، وأن السياسة العامة في مجالات التنمية الاقتصادية لم تتغير كثيراً ولم تغيّر من حقيقة الأوضاع المتخلفة في كردستان العراق، أو حتى بالنسبة للعديد من محافظات العراق في الجنوب والوسط وفي عموم العراق. فمنشآت القطاع الصناعي الكبيرة الحكومية كانت متقدمة تقنياً بالقياس إلى منشآت القطاع الصناعي الخاص، وكلها كانت متخصصة بإنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية. كما أنها كانت متوسطة الحجم، رغم تسميتها بالكبيرة. وكان حجم الإنتاج فيها محدوداً، كما كان عددها قليلاً بالقياس إلى حاجات الإقليم وإمكانيات العراق المالية. ولم تكن منشآت القطاع الصناعي مزودة بوسائل إنتاج متقدمة، فهي غالباً ما كانت حرفية يدوية تعتمد على عدد ضئيل من العاملين وتفتقر إلى الحماية والأمن الصناعي من أحداث العمل. فعلى سبيل المثال بلغ معدل عدد الأشخاص العاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة الحكومية في مدينة أربيل ٤٦٤ شخصاً والمنشآت

الخاصة ١٣ شخصاً، وكان المعدل في السليمانية ١٦٤ شخصاً و١٥ شخصاً على التوالي. أما معدل عدد العاملين في المنشآت الصغيرة فلم يزد في أربيل عن ثلاثة أشخاص وعن شخصين في السليمانية. وهو تعبير عن المستوى الواطئ لهذه المشاريع، خاصة إذا علمنا بأن التقنيات المستخدمة فيها كانت ذات مستوى واطئ وبالي جداً. وتجلى ذلك في نوعية الإنتاج الرديئة وضعف إنتاجية العمل وقلة حجم إنتاجها الإجمالي.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن غالبية المشاريع الصناعية الكبيرة تركزت في المدن الكبيرة في حين بقيت أطراف المدن أو المدن الصغيرة خالية من المنشآت الصناعية، إضافة إلى أن مدن مثل بغداد والبصرة والموصل هي التي تركزت فيها أغلب المشاريع الصناعية الكبيرة. وبعد مرور عدة سنوات على مجيء البعث إلى السلطة لم يبق التوزيع الجغرافي لهذه المنشآت على حاله السابق بل تراجع لصالح المدن الثلاث الكبيرة، رغم إقامة بعض المشاريع في المدن الأخرى. وكانت هذه الظاهرة بعيدة كل البعد عن حاجة البلاد وعن التوزيع السكاني وتوزيع الموارد الأولية فيها وعن الحاجة إلى تقليص البطالة الواسعة والتصدي للهجرة المستمرة من الأرياف والمدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة. ولم يكن غريباً بعد كل ذلك أن تتسع البطالة ويسود المستوى الواطئ للمعيشة وأن ترفض السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تمارسها الدولة في كردستان العراق من قبل الجماهير الشعبية الواسعة، بسبب كونها بعيدة كل البعد عن فهم طبيعة الإقليم وأهميته الاقتصادية وضرورة تأمين التوازن العقلاني المنشود بين مستوى حياة ومعيشة السكان العرب والكرد والقوميات الأخرى في كردستان وعموم العراق.

وعلينا أن نشير هنا إلى أن الفترة التي بدأت مع زيادة إيرادات النفط في العراق في ضوء عملية التأميم وارتفاع أسعار النفط الخام المصدر وزيادة الصادرات لم تجد كردستان توسعاً كبيراً وملموساً في مشاريعها العمرانية والاقتصادية الإنتاجية بقدر ما وجدت توسعاً في إقامة القلاع والطرق العسكرية وتوسيع القوات المسلحة والتسلح والربايا العسكرية وزيادة عدد العاملين في أجهزة الأمن والمخبرين السريين وأجهزة الشرطة والمخابرات العسكرية لمواجهة نضال الشعب الكردي والقوميات الأخرى لنيل حقوقهم العادلة. ولم يطرأ أي تغيير ملموس على الإنتاج ولكن طرأ تغير واضح على حركة رؤوس الأموال والسيولة النقدية بسبب تدفق الأموال إلى الأسواق من جراء إقامة المنشآت العسكرية وبعض مشاريع الري والسدود والطرق التي حركت السوق التجاري الداخلي من خلال زيادة استيرادات العراق وإغراق الأسواق المحلية بالسلع المستوردة. ولذلك كانت تلك الفترة تبدو وكأن الأمور الاقتصادية فيها بكل خير، في حين كانت هذه المظاهر تدل بشكل صارخ على استمرار واشتداد الحالات المرضية والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وتفاقمها بسبب عدم معالجتها، أمراض التشوه الاقتصادي والتبعية الحادة للسوق الخارجية ولعوائد النفط المالية.

وعرفت كردستان بعض المشاريع الاقتصادية الحكومية، بما فيها مشاريع القطاع الزراعي والدواجن وغيرها، ولكنها كانت محدودة جداً بالقياس للإمكانيات المتوفرة وحاجات الإقليم.

ومنذ بدء الحرب العراقية الإيرانية توقفت عملية إقامة المزيد من المشاريع الاقتصادية أو زيادة الاستثمارات في إقليم كردستان العراق، رغم أن الحكومة لم تتوقف عن الصرف على المشاريع التنموية ولكن بالحدود الدنيا، إذ أن المصروفات العسكرية كانت تلتهم كل العوائد المالية العراقية وتفرض على العراق الاستدانة من الدول العربية أو طلب المعونة من الدول الأخرى التي شجعتها على خوض الحرب ضد إيران، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تقدم حبوباً للنظام العراقي بما قيمته مليار دولار أمريكي سنويا، إضافة إلى مساعدات كبيرة ومهمة وعسكرية أخرى.

تشير إحصائيات الحكومة المركزية الرسمية إلى التطورات الجارية في المشاريع الصناعية الكبيرة في منطقة الحكم الذاتي، التي شملت وفق قرار الحكومة ثلاث محافظات هي السليمانية وأربيل ودهوك فقط واستبعدت منها كركوك وبعض الأقضية الكردية الأخرى، كما يوضحها الجدول التالي:

جدول ٢٥

يوضح عدداً من مؤشرات المشاريع الصناعية الكبيرة في محافظات الحكم الذاتي الثلاث موزعة بين قطاع الدولة والقطاع الخاص

المحافظة	١٩٧٠			١٩٧٨			١٩٨٧		
	عدد المنشآت			عدد المنشآت			عدد المنشآت		
	دولة	خاص	المجموع	دولة	خاص	المجموع	دولة	خاص	المجموع
السليمانية	٥	٨	١٣	١٦	٢٣	٣٩	١٤	١٠	٢٤
أربيل	٨	٧	١٥	٢٠	٢٣	٤٣	٢٢	١٥	٣٧
دهوك	–	–	–	٦	١	٧	٩	٩	١٨
المجموع	١٣	١٥	٢٨	٤٢	٤٧	٨٩	٤٥	٣٤	٧٩
	عدد المشتغلين / نسمة			عدد المشتغلين / نسمة			عدد المشتغلين / نسمة		
السليمانية	١٧٩٦	١١٦	١٩١٢	٢٤٧٥	٣٥٤	٢٨٢٩	٤٢٤٧	١٧١	٤٤١٨
أربيل	٢٣٣	١٠٨	٣٤١	٦٠٠٧	٤١٠	٦٤١٧	٣٨٩٥	١٩٢	٤٠٨٧
دهوك	–	–	–	٦١٧	٥	٦٢٢	٦٨٠	٥٢	٧٣٢
المجموع	٢٠٢٩	٢٢٤	٢٢٥٣	٩٠٩٩	٧٦٩	٩٨٦٨	٨٨٢٢	٤١٥	٩٢٣٧
١٠٠٠د.ع.	مجموع الأجور والمزايا			مجموع الأجور والمزايا			مجموع الأجور والمزايا		
السليمانية	٦٤٥	١٨	٦٦٣	٢١٧٨	٢٣٢	٢٤١٠	٦٨٤٥	٢٢٨	٧٠٧٣
أربيل	٧٢	١٩	٩١	٣٨٨٦	٢٢١	٤١٠٧	٥٥٣٣	٢٥٠	٥٨٨٣
دهوك	–	–	–	٣٣٣	٤	٣٣٧	٩٥٩	٥٤	١٠١٣
المجموع	٧١٧	٣٧	٧٥٤	٦٣٩٧	٤٥٧	٦٨٥٤	١٣٢٣٧	٦٣٢	١٣٩٦٩

المصدر: أرقام ومؤشرات عن منطقة الحكم الذاتي صادرة عن وزارة التخطيط العراقية. بغداد كانون الثاني ١٩٩٠، جدول رقم (١١).

يستدل من هذا الجدول على الواقع التالي:

١- عرفت الفترة الواقعة بين ١٩٧٠-١٩٧٨ نمواً في عدد المشاريع الصناعية التابعة للدولة والقطاع الخاص، رغم أن النمو كان بطيئاً جداً بالقياس لإمكانيات البلاد المالية والفنية. ولكن سرعان ما تراجع عدد هذه المنشآت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٨-١٩٨٧ بالنسبة إلى كل من السليمانية وأربيل، في حين كان النمو في دهوك بطيئاً بالنسبة للقطاعين الحكومي والخاص.

٢- وتباين اتجاه التطور في عدد العاملين. ففي الوقت الذي ارتفع عدد العاملين في هذه المشاريع في السليمانية ودهوك انخفض بالنسبة إلى أربيل بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٧ بنسبة عالية.

٣- ورغم الزيادة المحدودة جداً بالنسبة للأجور المدفوعة في المحافظات الثلاث، إلا أن هذا يعود إلى حصول ارتفاع كبير ومتسارع في نسب التضخم السنوية التي أدت بدورها إلى تدهور شديد وسريع في القوة الشرائية للدينار العراقي. وتجلى ذلك في تدهور مستمر للقوة الشرائية للسكان وفي الدخل الحقيقي للعاملين.

٤- وخلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية بادر النظام العراقي إلى بيع ٧٠ ٪ من المشاريع الحكومية على نطاق العراق، ومنه كردستان العراق، على أساس الأقساط، وهي التي لم تبرز في الجدول السابق.

وهي نتيجة طبيعية لسياسة الحرب التي مارسها النظام ضد إيران في حينها وضد الشعب الكردي في آن واحد، وتزايد حاجته الماسة للموارد المالية، ورغبته في التخلص من أعباء المشاريع الحكومية الفاشلة، بسبب إدارتها السيئة وغياب المعايير والرقابة الضرورية وبسبب النهب المستمر للقطاع الحكومي من قبل العاملين في أجهزة الدولة والمسؤولين بصيغ مختلفة وممن يطلق عليهم بالقطط السمان.

ولا بد من الإشارة إلى أن أغلب المشاريع التي يجري الحديث عنها، كانت مشاريع الإنتاج السلعي ذات سعات إنتاجية واطئة. وكانت المشروعات المهمة في منطقة الحكم الذاتي لا تزيد على عدد أصابع اليد.

والمعلومات المتوفرة لدينا عن المشاريع الصناعية الكبيرة والصغيرة في كردستان العراق في عام ١٩٩٢، أي بعد انسحاب الحكومة المركزية من كردستان وتسلم القوى الوطنية الكردية السلطة السياسية، في ما عدا كركوك، تشير إلى واقع مزري سنحاول تبيان بعض جوانبه في ما لدينا من معلومات عن محافظات أربيل ودهوك والسليمانية.

أربيل:

- المواد الغذائية: ١٠٧ مشاريع، ١٠٠ منها متوقف عن العمل.
- النسيج والألبسة: ١٥٠ مشروعاً، جميعها متوقف عن العمل.
- الصناعات الخشبية: ١٥٠ مشروعاً، ٥١ منها متوقف عن العمل و٤٣ مشروعاً عاطل.
- الورق والطباعة ٨ مشاريع، ثلاثة منها عاملة وخمسة مشاريع متوقفة عن العمل.
- الكيميائية: ٤٢ مشروعاً، ٩ منها عاملة و٣٣ متوقفة عن العمل.
- الإنشائية؛ ٢٧٤ مشروعاً، ١٤٩ عاملة، و٦ متحولة، و١٢١ متوقفة عن العمل.
- المعدنية والمكائن والمعدات: ٣٢٥ مشروعاً، العاملة ٢٨١، والمتوقفة ٣٨، والمتحولة ٦ مشاريع.
- المقالع: ١١ مشروعاً، ٢ عاملة و٩ متوقفة عن العمل.
- الخدمات الخاصة: ٤٤ مشروعاً، ٢٩ عاملة، ٤ متحولة و٦ متوقفة و٥ لا توجد عنها بيانات.

ويفترض الإشارة إلى أن أغلب هذه المشاريع خاصة وصغيرة وذات طاقة إنتاجية واطئة.

دهوك:

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن أغلب المشاريع الصناعية كانت صغيرة وفردية وذات طاقة إنتاجية واطئة وإنتاجية عمل ضعيفة، كما كان الكثير منها متوقفاً عن العمل لأسباب كثيرة. وبلغ مجموع هذه المشاريع أو الورش الصناعية ١٨٥ موزعة على النحو الأتي:

- المواد الغذائية: ٨٩ مشروعاً بما فيها ٥ مخازن للتجميد؛
- المنتجات البلاستيكية والمنظفات: ١١ مشروعاً.
- المنتجات الخشبية : ٩ مشاريع.
- تصليح المكائن والسيارات: ٤ ورشات.
- ورش غسل وتشحيم السيارات: ١٦ ورشة، ٥ منها عاملة فقط؛
- المنتجات الإنشائية: ٢٩ مشروعاً.
- منشآت أخرى: ١٢ مشروعاً.

وهي في الغالب الأعم عبارة عن ورشات لا يزيد عدد العاملين في بعضها عن شخصين أو ثلاثة أشخاص، أو حتى شخص واحد فقط. وبعضها كان يتراوح عدد العاملين فيه بين ١٠-١٥ شخصاً. مثل تصليح المكائن والسيارات والنجارة والخراطة وتصنيع البرادات وزجاج السيارات والبطاريات وإنتاج قوالب الثلج والمشروبات الغازية وطحن الحبوب... الخ.

السليمانية:

لا تتوفر لدينا إحصائية تفصيلية عن المشاريع الصناعية الصغيرة التي كانت ما تزال تعمل حتى عام ١٩٩٢ في السليمانية، ولكن التقرير الصادر عن الجهات المسؤولة في كردستان العراق يشير إلى الحالة البائسة التي كانت عليها المشاريع الرئيسية في السليمانية بعد انسحاب الحكم المركزي، ونعني بها معمل السجائر وتنقيح التبغ ومعملي سرجنار وطاسلوجة لإنتاج الأسمنت.

معمل السجائر وتنقيح التبغ:

لم يتوقف العمل في هذا المعمل. ولكن حجم الإنتاج كان محدوداً وضئيلاً بسبب عدم توفر المواد الأولية الكافية لزيادة الإنتاج والتي يفترض استيرادها من إيران أو تركيا. وكان المعمل يمتلك مخزوناً غير كبير من السجائر والمواد الأولية التي يمكن استخدامها. ويطرح التقرير أهمية توفير مستلزمات الإنتاج لضمان استمرار الإنتاج وزيادة حجمه في الفترة القادمة، بلغ عدد المنتسبين للمعمل ١٣٧٣ في نهاية عام ١٩٩١ وارتفع إلى ١٦٦٣ في عام ١٩٩٢ بعد إعادة الموظفين المفصولين إليه. وكان المعمل بحاجة إلى العملة الصعبة لتوفير المواد الأولية من الدول المجاورة، وأهمها ورق السجائر وورق الألمنيوم والصمغ الأبيض.

معمل سمنت سرچنار:

أغلق المعمل في عام ١٩٩٠ بقرار من الحكومة المركزية في بغداد، وفي عام ١٩٩٢ كان المعمل مهيأً للإنتاج بعد أن تم توفير كوادر له من معمل سمنت طاسلوجة في السليمانية أيضاً.

ولكن المواد الأولية الأخرى لم تكن مهيأة حتى ذلك الحين، وخاصة المتفجرات والوقود والكهرباء. والنقص الأساسي برز في عدم توفر الموارد المالية لتأمين مستلزمات الإنتاج.

يمكن أن ينتج المعمل ٧٥٠٠٠ طن كلنكر و٦٠٠٠٠٠ طن سمنت سنوياً.

معمل سمنت طاسلوجة

كان المعمل ما يزال حتى عام ١٩٩٢ متوقفاً عن العمل بسبب نقص المواد الأولية، وتبلغ طاقة الإنتاج في المعمل على النحو الآتي: إنتاج ٢٠٠ طن كلنكر يومياً و ٦٠٠٠٠٠ طن سنوياً يمكن زيادتها إلى ٧٥٠٠٠٠ طن سنوياً؛ إنتاج مليوني طن سمنت سنوياً على خطين إنتاجيين.

بلغ عدد العاملين في المعمل ٧٢٠ شخصاً بين موظف وعامل في عام ١٩٩٢. النقص الأساسي الذي كان يواجهه المعمل هو قلة المواد الأولية الضرورية وخاصة المتفجرات والوقود، ولكن بشكل أخص الموارد المالية الضرورية لتأمين التشغيل ودفع الأجور واستيراد مستلزمات الإنتاج.

وكان لتوقف العمل في هذه المعامل تأثير سلبي على البناء وعلى تشغيل وإنتاج معامل أخرى وخاصة معمل إنتاج البلوكات ونشاط البناء والإعمار في الإقليم.

٢- اقتصاد النفط الاستخراجي

في الفترة التي تلت ثورة تموز ١٩٥٨ تحققت للعراق عوائد مالية سنوية اكبر بكثير من الفترة التي سبقتها بسبب زيادة كميات النفط الخام المستخرجة والمصدرة من حقول النفط في العراق. ولعبت حقول نفط كركوك والموصل وبقية المناطق الكردستانية التي يتوفر فيها النفط الخام والغاز الطبيعي دوراً كبيراً في زيادة تلك العوائد المالية السنوية. ويمكن أن نتعرف على ذلك من خلال متابعة استخراج وتصدير النفط الخام في حقول كركوك بشكل خاص.

جدول ٢٦

استخراج وتصدير النفط الخام في العراق للفترة ١٩٥٩-١٩٧٣

(آلاف الأطنان الطويلة و ملايين الدنانير العراقية)

السنة	إنتاج شركة نفط العراق	إنتاج شركة نفط الموصل	إنتاج شركة نفط البصرة	إنتاج شركة نفط خانقين(*)	إجمالي إنتاج النفط/ ألف طن	إجمالي إيرادات النفط الخام المصدر(**)
١٩٥٩	٢٥٩٨٦	١٢٦٥	١٢٠٠١	٢٠٣	٣٩٤٥٥	٨٦,٦٤٩
١٩٦٠	٣٣٨٤٢	١٢٩٦	١١٣٩٦	١٨٣	٤٦٧١٧	٩٠,٠٨٧
١٩٦١	٣٦٩٩٤	١٢٨٠	٩٧٨٦	١٩١	٤٨٢٥١	٩٤,٨٢٧
١٩٦٢	٣٨٠٦٩	١٣٠٣	٨٨٤٢	١٧٧	٤٨٣٩١	٩٥,١٢٣
١٩٦٣	٤١٦٣٢	١٢٧٦	١٢٦٧٦	١٩٨	٥٥٧٧٣	١١٠,٠٤٥
١٩٦٤	٤١٧١١	١٢٩٢	١٧٣٤٧	٣٠٣	٦١٢٤٨	١٢٦,٠٧٢
١٩٦٥	٤٣٩٠٠	١٢٧٥	١٧٩٧٥	٣٠٦	٦٣٤٥٦	١٣١,٣٧٥
١٩٦٦	٤٢٥٩١	١٢٦٢	٢٢٧٤٢	٢٩٠	٦٦٨٨٥	١٤٠,٧٨١
١٩٦٧	٣٧٦٢٦	١٢٦٤	٢٠٠٤٩	غ٠م٠	٥٨٩٣٩	١٣١,٦٣٣
١٩٦٨	٥٥٦٥٥	١٣٠١	١٦٧٥٨	غ٠م٠	٧٣٧١٤	٣٤٣,٢٨٢
١٩٦٩	٥٦٢٧٦	١٣٠٠	١٧٨٣٦	غ٠م٠	٧٥٤١٢	٣٤٦,٦٠٤
١٩٧٠	٥٦٨٩٢	١٢٨٢	١٧٠٦٧	غ٠م٠	٧٥٢٤١	٣٦٨,٠٧٠
١٩٧١	٥١١٠٠	١٣٠٠	٣٠١٠٠	غ٠م٠	٨٢٥٠٠	٥٣١,١٩٠
١٩٧٢	غ٠م٠	غ٠م٠	غ٠م٠	غ٠م٠	٧١٢٠٠	٣٣١,٠٥٠
١٩٧٣	غ٠م٠	غ٠م٠	غ٠م٠	غ٠م٠	٩٧٨٠٠	٢١٨,٦٠٠
الإجمالي	–	–	–	–	٩٦٤٩٨٢	٣,١٤٥,٣٨٨

* شركة النفط الوطنية فيما بعد.

** إيرادات المصدر من النفط فقط، وهي باستمرار أقل من الإنتاج بنسب محدودة ولكنها متفاوتة من سنة إلى أخرى.

يساعد هذا الجدول على تشخيص الملاحظات التالية:

إن نسبة كمية الإنتاج المتحققة في شركات النفط العاملة في حقول كركوك والموصل وخانقين على نحو خاص بلغت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٩-١٩٧١ (لا تتوفر الأرقام التفصيلية للسنوات اللاحقة) ٧٣,٢٧٪ من إجمالي النفط المستخرج في العراق. وهذا يعني أن هذه الحقول شاركت بنفس هذه النسبة تقريباً في تحقيق العوائد المالية للعراق. وإذا قسنا ذلك على السنوات الأخرى التي لا تتوفر تفاصيل عنها، عند ذاك ستكون حقول كردستان العراق قد شاركت بتوفير عوائد مالية مقدارها ٢,٣ مليار دينار عراقي من مجموع ٣,٢ مليار دينار عراقي تقريباً خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٩-١٩٧٣. وهذا يعني أن حقول نفط كردستان العراق حققت متوسط سنوي قدره ١٥٣,٣ مليون دينار عراقي من مجموع المتوسط السنوي للعراق كله والبالغ ٢١٣ مليون دينار عراقي. وإذا حولنا هذا المبلغ إلى الدولار الأمريكي وفق الأسعار السائدة للدولار مقابل الدينار العراقي حينذاك فسيكون المبلغ الإجمالي ٩,١ مليار دولار أمريكي(٤٢٩). وهذا يعني أن مساهمة كردستان بلغت ٦,١ مليار دولار أمريكي من عوائد العراق النفطية.

أما الفترة التي أعقبت التأميم فقط، فقد نما الاستخراج والتصدير بسرعة فائقة واقترن أيضاً بتعديل أسعاره في السوق الدولية باتجاه الزيادة. وبدأت إيرادات العراق تتزايد من سنة إلى أخرى ابتداءً من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٠، أي حتى عام إعلان الحرب على إيران من جانب العراق. ثم بدأت تتراجع ابتداءً من عام ١٩٨١ وتتذبذب في تراجعها حتى عام ١٩٩٠ حيث غزا العراق الكويت وما أقترن بذلك من حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ وفرض الحصار الدولي على العراق، ومنه تصدير نفطه حتى عام ١٩٩٥. وخلال هذه الفترة لم ينشر العراق أو لا تتوفر لدينا تفاصيل عن كميات النفط المصدرة من حقول كركوك والموصل وخانقين والبصرة، ولهذا يمكن الأخذ بالاعتبار متوسط النسبة السنوية التي عرفتها الفترة السابقة، أي بحدود ٧٣,٢٪ من كميات النفط المستخرج والمصدر سنوياً واحتساب توزيع العوائد على هذا الأساس.

(٤٢٩) بلغ سعر صرف الدينار الواحد العراقي في الفترات المختلفة على النحو التالي: ١٩٥٠-١٩٦٨ يعادل ٢,٨ دولار أمريكي، ٢,٧٩ دولار في عام ١٩٦٩، ٢,٧٨ دولار في عام ١٩٧٠، ٢,٩٦ دولار في عام ١٩٧١ و١٩٧٢، ٣,٣٨ دولار للسنوات ١٩٧٣-١٩٨١، و٣,٢١ ابتداءاً من عام ١٩٨٢. راجع: النصراوي، د. عباس. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ٢٥.

جدول ٢٧

عوائد العراق النفطية خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٩ ألاف الدنانير العراقية

السنة	إجمالي إيرادات النفط المصدر
١٩٧٤	١,٩٣٣,١٣٦
١٩٧٥	٢,٤٣٤,٠٢٤
١٩٧٦	٢,٧٢٢,١٨٩
١٩٧٧	٢,٨٢٨,٥٠٢
١٩٧٨	٣,٢٢٨,٦٩٨
١٩٧٩	٦,٣٢٦,٠٣٦
١٩٨٠	٧,٧٧٩,٨٨٢
١٩٨١	٣,٠٨٣,٤٣٢
١٩٨٢	٣,١٤٥,١٧١
١٩٨٣	٢,٤٣٤,٨٩١
١٩٨٤	٢,٩١٤,٠١٩
١٩٨٥	٣,٣٢٨,٦٦٠
١٩٨٦	٢,١٥١,٠٩٠
١٩٨٧	٣,٥٥٦,٣٨٦
١٩٨٨	٣,٤١١,٨٣٨
١٩٨٩	٤,٥١٧,١٣٤
١٩٩٠	٢,٩٤٧,٩٧٥
الإجمالي	٥٨,٧٤٣,٠٦٣

ومنه يستدل على أن العراق حقق عوائد مالية بلغت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٤-١٩٨٩ حوالي ٥٨.٧ مليار دينار عراقي، أو ما يعادل ١٩٣,٧٢٢,٣٣١ ألف دولار أمريكي وفق الأسعار السائدة حينذاك. وكانت العوائد التي تحققت من نفط كردستان العراق حوالي ٤٣ مليار دينار عراقي، أو ما يعادل ١٤١,٨٠٤,٧٢٠ دولار أمريكي من إجمالي عائدات العراق النفطية خلال الفترة المذكورة.

جدول ٢٨

عوائد العراق النفطية ومساهمة كردستان العراق فيه بآلاف الدولارات الأمريكية*

الفترة الزمنية	إجمالي عائدات العراق	مساهمة كردستان العراق	نسبة المساهمة ٪
١٩٢٧-١٩٥٨	١,٤٧٣,١٠٠	١,١٦٨,٢٠٠	٧٩,٣٠
١٩٥٩-١٩٧٣	٩,٠٩٧,٥٤٥	٦,٦٦٥,٧٧١	٧٣,٢٧
١٩٧٤-١٩٨٩	١٩٣,٧٢٢,٣٣١	١٤١,٨٠٤,٧٢٠	٧٣,٢
المجموع	٢٠٤,٢٩٢,٩٧٦	١٤٩,٦٣٨,٧٢٠	٧٣,٢٥

وإذا احتسبنا الآن إجمالي مشاركة نفط كردستان العراق في عوائد العراق المالية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٧-١٩٩٠ لبلغت على النحو التالي(٤٣٠):

* سنعالج قطاع استخراج النفط للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ في فقرة لاحقة.

علينا أن نأخذ بالاعتبار المسائل التالية بصدد هذه الأرقام:

* إن هذه الأرقام تشمل عوائد العراق المالية من تصدير النفط الخام فقط.
* لا تشمل صادرات العراق النفطية عبر السوق السوداء، إذ ليست لدينا معلومات مدققة بهذا الصدد، ولكن كل المؤشرات تشير إلى انها مرتفعة حقاً.
* وهي لا تشمل أيضاً إيرادات العراق من استخدام النفط الخام في مصافي النفط المختلفة التي استخدمت نفط كركوك والموصل وخانقين، وبالتالي سيرتفع الرقم إلى أعلى من ذلك بكثير، إضافة إلى ما حققته شركات النفط الاحتكارية عندما كانت مصافي النفط العراقية في ملكيتها وقبل أن تنتقل إلى الطرف العراقي.
* إن هذه الأرقام لا تتضمن العوائد المالية الكبيرة التي حققتها شركات النفط الاحتكارية خلال عملها في العراق بين عام ١٩٢٧ وعام ١٩٧٢، أي حتى صدور قرار التأميم. وهذه المبالغ بالنسبة للفترة الأولى والثانية معاً هي أكبر بكثير مما تحقق للعراق من عوائد مالية خلال ذات الفترة.
* كما يفترض أن لا ننسى بأن السيد كولبنكيان كان يحصل على نسبة قدرها ٥٪ من عوائد النفط

(٤٣٠) قارن: دراسة مقدمة من السيد المهندس حممه جهزا سالح قادر (حمه جزا صالح قادر) إلى اجتماع عقد في برلين في عام ٢٠٠٢ حول محافظة كركوك وسعي النظام لتغيير طابعها الديموغرافي، وحول النفط في كردستان والعراق بشكل عام. الدراسة قدمت باللغة الكردية وتتضمن حساباته حول تقدير إيرادات العراق من النفط والعواقب التي تحملتها كردستان نتيجة سياسات النظم العراقية المتعاقبة. ك. حبيب.

الخام العراقي طيلة الفترة التي سبقت التأميم، بسبب توسطه بين الدولة العثمانية وشركات النفط الاحتكارية للحصول على امتياز التنقيب عن البترول في الولايات الثلاث العثمانية حينذاك. وتشير الكثير من المعلومات إلى أن صدام حسين وحزبه قد سيطرا على هذه النسبة والتي يراد التيقن منها بعد أن أصبح النظام في مزبلة التاريخ.

ولكن، ما هي حصيلة هذه المشاركة الكبيرة من جانب كردستان العراق في إجمالي عوائد العراق المالية من النفط الخام المصدر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لشعب كردستان العراق؟

هذا ما سنحاول معالجته في الفقرة التالية.

إن عملية احتساب موارد النفط بهذه الطريقة ليس الهدف منها تبيان استحالة العيش المشترك والتعامل المتكافئ بين الشعبين العربي والكردي وبقية القوميات في العراق أو الدعوة إلى الانفصال أو إلى توزيع الموارد بصورة لا تستجيب لمتطلبات إعادة إعمار وتطوير العراق كله وتحقيق العدالة في هذا التوزيع، بل هي محاولة جادة لتبيان مدى الدور السلبي الذي لعبته سياسات الدولة المركزية ببغداد إزاء سعيها لتدمير التآخي العربي الكردي وبقية القوميات، وإزاء الأضرار التي لحقت بشعب كردستان بمختلف قومياته، وكذلك تأكيد إمكانية وضرورة انتهاج سياسة أخرى لتأمين مصالح الشعب العراقي بمختلف قومياته وعلى أسس التكافؤ والاحترام المتبادل والأخوة الصادقة والتطوير المتجانس للمجتمع والاقتصاد في العراق وفي كردستان العراق.

ثالثاً: السياسات الزراعية إزاء كردستان العراق

صدر في أعقاب ثورة تموز عام ١٩٥٨ قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨. وشمل مفعول هذا القانون كردستان العراق أيضاً. وجاء صدور هذا القانون استجابة لمطلب جميع القوى السياسية العاملة والمرتبطة بجبهة الاتحاد الوطني وانسجاماً مع حاجة العراق لتغيير واقع القطاع الزراعي المتدهور بسبب دور العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية السائدة في الريف والزراعة العراقية على مجمل تطور الزراعة والاقتصاد الوطني. واعتبر هذا القانون أحد منجزات الثورة وأحد معالم تحولها من انتفاضة عسكرية مسلحة إلى ثورة تسعى إلى تغيير في علاقات الإنتاج وفسح المجال أمام تطور علاقات الإنتاج الرأسمالية في الاقتصاد العراقي. وقد قوبل هذا القانون بسخط وغضب شديدين من جانب الإقطاعيين وشيوخ وأغوات العشائر العراقية في الوسط والجنوب وفي كردستان العراق وبقية المنطقة الشمالية، إذ كانت وجهة القانون تصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والتخلص من هيمنة الإقطاعيين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الزراعة وسكان الريف والمجتمع بشكل عام. وتتلخص الخطوط الأساسية للإصلاح الزراعي الديمقراطي فيما يلي:

* تصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية من خلال استعادة الدولة لأغلب الأراضي الزراعية الواسعة جداً التي استحوذ عليها شيوخ وأغوات العشائر وكبار التجار وكبار موظفي الدولة

والميسورين في المدن خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين بمختلف السبل، وإبقاء نسبة معينة بحوزتهم بما يمكنهم من العيش بشكل طبيعي من إيرادات تلك الأراضي. إذ أصبح الحد الأعلى لملكية الإقطاعيين وكبار الملاكين ١٠٠٠ دونم في الأراضي المروية و٢٠٠٠ دونم في الأراضي الديمية (المطرية)(٤٣١). ومن الجدير بالإشارة إلى أن العائلة الواحدة التي فيها أكثر من رجل واحد يحق لها أن تمتلك أكثر من ١٠٠٠ دونم في الأراضي الإروائية و٢٠٠٠ دونم في الأراضي المطرية، إذ أن هذا التحديد يمس كل فرد من هؤلاء الإقطاعيين، ولم يكن على أساس العائلة الواحدة.

* توزيع الأراضي العائدة للدولة والمستولى عليها على الفلاحين المحتاجين للأرض الزراعية بمساحات صغيرة قابلة للزراعة وتغطية حاجات وضرورات عيش الفلاحين وأفراد عوائلهم، وهي متباينة في مساحتها بالنسبة للأراضي السيحية والديمية. وتقرر أن يكون الحد الأعلى لتوزيع الأراضي ٦٠ دونماً في الأراضي المروية أو السيحية و١٢٠ دونماً في الأراضي الديمية و٣٠ دونماً كحد أدنى في الأراضي المروية و٦٠ دونماً في الأراضي الديمية.
* أقر المشرع مبدأ دفع التعويض عن الأراضي المصادرة من جهة وعن الأراضي الموزعة في آن واحد.
* منح الشركات والجمعيات حق الحصول على الأرض الزراعية بعد موافقة الهيئة العليا للإصلاح الزراعي.
* تنظيم قضايا الإرواء والسقي وتوزيع الناتج بين أصحاب العلاقة الزراعية، أي بين المنتج وصاحب الأرض الزراعية وصاحب المضخة والإدارة وفق النسب التالية:

جدول ٢٩

تنظيم العلاقة الزراعية بين الفلاح المنتج وصاحب الأرض الزراعية وفق قانون الإصلاح الزراعي

التفاصيل	الري بالسيح	الري بالواسطة	الديم
حصة الأرض	١٠ ٪	١٠٪	١٠ ٪
الماء (السقي)	١٠ ٪	٢٠ ٪	–
الإدارة	١٠ ٪	١٠ ٪	١٠ ٪
الحراثة	٧.٥ ٪	٧.٥ ٪	
الحصاد أو الجني	١٢.٥٪	١٢.٥ ٪	١٧.٥٪
إجمالي حصة المالك	٥٠٪	٦٠٪	٥٠٪
حصة الفلاح والبذور	٥٠٪	٤٠٪	٥٠٪

المصدر: حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. ط ١. مطبعة الغري. النجف / بغداد. ١٩٧٦. ص١١٢.

(٤٣١) ملاحظة: الدونم الواحد يعادل ٢٥٠٠ متر مربع، أو كل أربع دونمات تعادل هكتارا واحداً.

* دعم الإنتاج الزراعي بتقديم القروض والمساعدات الفنية لتطوير الإنتاج وتنويعه وتحسين نوعيته.
* مساعدة الفلاحين عن طريق توفير المكائن والمعدات الزراعية والبذور المحسنة والأسمدة والكوادر الفنية.
* إقامة التعاونيات الزراعية لضمان التحول التدريجي إلى الزراعة الكبيرة التي تسهم في رفع الإنتاجية وتقليص التكاليف وزيادة الغلة والوارد الزراعي.
* ربط الزراعة بحاجات البلد والاقتصاد الوطني والتصنيع المحلي بما يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

لم يكن قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في عام ١٩٥٨ قانوناً اشتراكياً، بل برجوازياً ديمقراطياً وتقدمياً بالقياس إلى ما كانت عليه العلاقات الإنتاجية قبل ذاك. وكان تنفيذه يعني في الواقع العملي إرساء قاعدة النهوض الرأسمالي في الزراعة، بما فيها التعاونيات الزراعية وفق أسس رأسمالية، ولكنها أكثر استجابة لمصالح الفلاحين. أي كان من شأن التنفيذ الفعلي للقانون بمختلف جوانبه تأمين خمسة مسائل كان يعاني منها القطاع الزراعي العراقي حينذاك، وهي:

* إزالة الأساس المادي للتخلف الاقتصادي في الريف العراقي، حيث كان الإقطاعيون يهيمنون على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ويمارسون الزراعة الأفقية واستخدام طريقة النيرين في الزراعة (التبوير) واستخدام عدد كبير من الفلاحين، بدلاً من استخدام التقنيات الحديثة. وكان هذا الأمر يقود إلى مردود اقتصادي ضعيف، رغم الاستغلال الذي يتعرض له الفلاحون وإلى هيمنة هؤلاء الإقطاعيين على القسم الأعظم من صافي الناتج المحلي في الزراعة واستهلاكه بصورة بذخة بدلاً من إعادة توظيف جزء مهم منه في الزراعة ثانية.
* التخلص من البطالة المقنعة والاستخدام غير العقلاني للفلاحين واضطرار كثرة من الفلاحين إلى الهرب من الريف إلى المدينة بسبب الأوضاع المعيشية المتردية والحياة القاسية والاستغلال البشع من جانب الإقطاعيين والأغوات في كردستان العراق، كما هو الحال في وسط وجنوب العراق.
* التخلص من الزراعة وحيدة الجانب التي فرضت على العراق بما يساعد على إنتاج المحاصيل التي يمكن أن تساهم في تطوير الصناعة المحلية وتأمين الغذاء والأمن الغذائي للسكان وضمان تحسين مستوى معيشة الفلاحين.
* تأمين التراكم الرأسمالي الضروري لتنمية الريف من خلال إدخال التقنيات والطرق الحديثة نسبياً في الزراعة، سواء عن طريق الدولة أم من خلال الفلاحين بتأمين القروض والمساعدات لهم، أم من خلال مشاركة ملاك الأراضي الزراعية من أصحاب رؤوس الأموال في توظيفات جديدة في القطاع الزراعي.
* تحسين ظروف الحياة الاجتماعية والخدمات للريف، وبشكل خاص قضايا المياه الصالحة للشرب

وطرق المواصلات والكهرباء وتكوين الكوادر الفنية والمهنية للزراعة والريف.

ومع أن الفترة الأولى بعد صدور القانون عرفت تسريعاً في الاستيلاء على الأراضي الزراعة التابعة للإقطاعيين والأغوات وشيوخ العشائر على نطاق العراق كله، بما فيه كردستان، وكذلك عمليات توزيع الأراضي الزراعية العائدة للدولة والمستولى عليها من الإقطاعيين والأغوات، فأن تراجع إجراءات الثورة والفوضى التي سادت البلاد ونشاط القوى الرجعية والمتضررين من الثورة وحركة الجماهير الشعبية قد عطلت عملية تنفيذ بنود هذا القانون وقادت إلى جمود فعلي فيه وإلى تعرض الفلاحين لانتقام الإقطاعيين القدامى والأغوات وشيوخ العشائر.

ومع بدء العمليات العسكرية في كردستان العراق في صيف عام ١٩٦١ من جهة، وإعلان الكفاح المسلح ضد الحكومة العراقية وما اصطلح عليه في الأدب السياسي الكردي "ثورة أيلول عام ١٩٦١ "من جهة أخرى، تعطلت عملية الإصلاح الزراعي من جانبين: من جانب الحكومة العراقية التي كانت تريد كسب الإقطاعيين والأغوات إلى جانبها لضمان مسألتين هما: إغراء مجموعة من الإقطاعيين والأغوات بالتعاون مع الدولة والابتعاد عن أي تعاون مع الملا مصطفى البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، وثانياً سيطرة هؤلاء الإقطاعيين على الفلاحين وتجنيدهم في فرق "الفرسان" في حين أن تسميتهم الشعبية هي "الجاش أي الجحوش" فيما بعد. والثانية، كف الحركة التحررية الكردية عن المطالبة بتنفيذ بنود القانون لضمان تأييد الإقطاعيين والأغوات للثورة وتعاونهم مع القوى الديمقراطية الكردية. وكان الفلاحون هم ضحية ذلك، وبقاء كردستان دون إصلاح زراعي فعلي. وهكذا حافظت الأمور على سابق عهدها، بل استعاد الإقطاعيون عملياً الأراضي التي انتزعت منهم قبل ذاك وفق القانون.

واستمر هذا الوضع الاستثنائي طيلة الفترة الواقعة بين ١٩٦١- ١٩٧٠ حيث تم صدور قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق، ثم صدور قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠. بأمل تنفيذه في كردستان أيضاً. وتضمن القانون الجديد بعض الأفكار الجديدة، ولكنه لم يغير من طبيعة القانون الأول ومن نهجه العام، فقد تضمن القانون الجديد تكريساً أو تأكيداً لعدد من المسائل المهمة، ومنها:

- اعتبار جميع أراضي محافظتي ذي قار وميسان - سواء تلك التي صدرت بشأنها قرارات التسوية أم لم تصدر حتى ذلك الحين - أراض أميرية يتم توزيعها على الفلاحين وفق قانون الإصلاح الزراعي الجديد. إلا أن هذا القانون الذي بقي حبراً على ورق ألحق أفدح الأضرار بفقراء الفلاحين والمعدمين في هذه المنطقة الفقيرة والمتخلفة من العراق.

- إلغاء مبدأ تعويض الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية عن الأراضي التي صودرت منهم والزائدة عن الحد الأعلى المقرر لكل منهم وفق القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، علماً بأن نسبة منهم كانت قد حصلت على تلك التعويضات، كما دفع الفلاحون قسماً مما كان عليهم دفعه من تعويضات.

– إلغاء مبدأ استيفاء بدل مثل الأرض من فقراء وصغار الفلاحين الذين استفادوا أو سيستفيدون من تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي.

– إلغاء الحق الذي منح للإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية وفق القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ باختيار قطعة الأرض في الموقع الذي يرغبون جعله ضمن الحد الأعلى المقرر لهم بموجب القانون. وكان هذا يعني من الناحية المبدئية منعهم من اختيار أخصب الأراضي الزراعية وأقربها إلى مساقط المياه والأسواق بحيث يمكنهم من خلال ذلك الحصول على الريع التفاضلي بأشكاله المختلفة.

– تمليك الجمعيات الفلاحية والتعاونيات الزراعية المكائن والمعدات الزراعية لتتولى إدارتها وتشغيلها بدلاً من مديرية المكائن الزراعية. وكان هذا الإجراء جيداً بتجاوزه بعض العقبات البيروقراطية وتسهيل إمكانية استخدام المكائن والمعدات الزراعية من جانب التعاونيات الزراعية مباشرة وتحويل محطات المكائن الزراعية إلى أجهزة لتصليح المكائن والمعدات لصالح التعاونيات الزراعية ومن يحتاجها وتنظيم التدريب المهني على استعمال المكائن والمعدات الزراعية.

وكان الحكم بحاجة إلى تأييد الجماهير الواسعة بسبب سمعته المتردية وجرائمه السابقة وبسبب الأوضاع المتردية في الريف وعلى نطاق القطر عموماً، مما دفع الحكم بالاهتمام بتنفيذ القانون لصالح الفلاحين. وشملت هذه العملية كردستان أيضاً وحصل بعض التقدم في الريف وانتعش الإنتاج الزراعي. ولكن الأوضاع السياسية لم تتطور نحو الأحسن فحدث الصدام مجدداً بين الحكم المركزي والحكم في الإقليم بسبب رغبة الحكم المركزي إفراغ الحكم الذاتي من مضمونه الديمقراطي واغتياله على أيدي الكرد أنفسهم مما اصطدم بالشعب الكردي وبقيادة البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، وحصل الصدام الدموي في عام ١٩٧٤ وتواصل في عام ١٩٧٥ حيث قام صدام حسين بمساومة غير معهودة مع شاه إيران.

في أعقاب انتكاسة الحركة الكردية أصدرت الحكومة العراقية القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الإصلاح الزراعي في منطقة الحكم الذاتي. فماذا تضمن هذا القانون الجديد؟ تضمن الأفكار التالية:

* تقليص الحد الأعلى المسموح به لملاكي الأراضي الزراعية بالقياس إلى قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠، أي رفع مساحة الأراضي المطلوب مصادرتها من الإقطاعيين والأغوات في الريف الكردستاني. لقد وجه هذا الإجراء ضربة واضحة لأصحاب الأراضي الواسعة، ولكن نفذ بطريقة أخرى، إذ توجه القانون ضد أولئك الذين تعاونوا مع البارزاني والثورة، في حين لم يطبق بنود القانون على من تعاون معه ضد ثورة الشعب الكردي.
* ضمن القانون الجديد حق الفلاحين باستخدام مياه العيون ومنع تحكم الإقطاعيين بتلك العيون وأخذ تعريفة مالية عالية منهم عن استخدامهم مياه العيون.
* وكانت السلطة تبذل كل شيء لجذب الفلاحين إليها ومنع تأثير الحزب الديمقراطي الكردستاني

والحزب الشيوعي أو القوى الأخرى على الفلاحين، مما دفع بأجهزتها الحكومية والحزبية إلى اتخاذ إجراءات لتنفيذ بنود الاستيلاء وتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين. فوفق المعلومات التي توفرت حتى منتصف عام ١٩٧٦ تم الاستيلاء على ٦٣٣٦٤٥ دونماً، كما تم توزيع ١١٦٨١٧٨ دونماً على العوائل الفلاحية المستحقة في محافظات دهوك والسليمانية وأربيل فقط، في حين استثنى القانون محافظة كركوك من قانون الإصلاح الزراعي لمنطقة الحكم الذاتي واعتبرها خارج إطار الحكم الذاتي قسراً وخاضعة لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠.

* وأشارت المعلومات التي نشرت في حينها إلى إنشاء ٦٥، و٩٠ و١٤٢ تعاونية زراعية في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية على التوالي، سواء أكان ذلك على أراضي الإصلاح الزراعي أم خارجها. كما أشير إلى إقامة بعض المزارع الجماعية. وكانت الدولة تحاول بالارتباط مع توفر موارد مالية غير قليلة من النفط الخام إلى إقامة بعض المزارع الحكومية في المنطقة، وبشكل خاص في سليفاني (دهوك) وشهرزور (السليمانية).

إن هذه العمليات اصطدمت من جانب آخر بالسياسات العدوانية التي مارستها دولة البعث إزاء الشعب الكردي القوميات الاخرى في كردستان العراق والتي تمثلت بممارسة التهجير القسري الظالم لأعداد غفيرة من الفلاحين باتجاهات ثلاثة:

– الأول: إلى إيران وبعيداً عن وطنهم ومزارعهم.

– الثاني: إلى جنوب العراق ووسطه وفرض الإقامة الجبرية عليهم وحرمانهم من حقوقهم المشروعة كمواطنين عراقيين؛

– الثالث: إسكانهم في مجمعات بنيت لهم بعيداً عن حقولهم ومناطق سكناهم وفرضت عليهم الرقابة المشددة من جانب الأمن والقوات العسكرية.

ولهذا يصعب الحديث حقاً عن تحقيق نتائج إيجابية في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ في إقليم كردستان العراق خلال الفترة المذكورة، خاصة وأن النظام قد دمر أثناء القتال عدداً كبيراً من القرى الفلاحية وأحرق الكثير من الحقول والمزارع وأشجار الغابات الجبلية. ولم تمض فترة طويلة حتى بدأ الكفاح المسلح من جديد ضد الحكم الاستبدادي الذي استخدم هذه المرة شتى أنواع أسلحة التدمير الحديثة لحرمان الشعب الكردي والأقليات القومية من العيش الهادئ والآمن. وما أن حل عام ١٩٨٠ حتى خاض النظام البعثي حربه ضد إيران والتي استمرت طوال ثماني سنوات كانت عجافاً على الشعبين العربي والكردي والقوميات الأخرى في العراق وعلى الشعوب الإيرانية أيضاً، ولم يكن هناك أي مجال لممارسة إصلاح زراعي أو تنمية زراعية فعلية في كردستان العراق.

وقد أدى هذا الوضع إلى تدهور شديد في الإنتاج الزراعي وفي مستويات ومعدلات الغلة وفي مدخولات الفلاحين، كما تواصل استغلال الفلاحين من قبل الإقطاعيين والأغوات وأصحاب رؤوس

الأموال الذين كانوا يقرضون الفلاحين لقاء نسب فوائد عالية جداً ومنهكة للعائلة الفلاحية. لقد عاشت كردستان ومنذ أربعة عقود ظروفاً استثنائية لم تسمح لها بالتطور الحقيقي وتأمين ظروف عمل ومعيشة وحياة أفضل لسكان كردستان العراق. وكان السبب وراء ذلك، النظم الاستبدادية التي تواترت على الحكم في العراق في أعقاب فترة قصيرة جداً من الديمقراطية الشحيحة في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨ التي لم تدم طويلاً. ويتجلى الواقع الزراعي المتخلف في معدلات الغلة وحصيلة الإنتاج الإجمالي ومعدل الدخل المتحقق للفلاحين.

الفصل الحادي عشر:

سياسات بعض الأحزاب في كردستان العراق

عند قيام ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ وجد في كردستان العراق حزب كردي واحد، هو الحزب الديمقراطي الكردستاني، إلى جانب الحزب الشيوعي العراقي الذي يضم في صفوفه مواطنات ومواطنين عراقيين بغض النظر عن القوميات والأديان والمذاهب التي ينتمون إليها. وكان الحزب الوطني الديمقراطي العراقي يضم في صفوفه كرداً ومواطنين من قوميات وأديان ومذاهب أخرى أيضاً. وإذ تبنت الأحزاب الثلاثة، الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردستاني الاتجاهات العلمانية، اعتمد الحزبان الأول والثاني الجنسية العراقية أساساً في عضوية حزبيهما، بينما اعتمد الحزب الديمقراطي الكردستاني في عضويته على المواطنات والمواطنين الكرد فقط. وكان هذا الحزب وما يزال يضم في عضويته كرداً من أقاليم كردستانية أخرى على أساس فردي. وسنحاول فيما يلي البحث في بعض جوانب نشاط بعض الأحزاب التي عملت أو ما تزال تعمل في كردستان العراق، وهي الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الشيوعي العراقي، ومن ثم الحزب الشيوعي الكردستاني.

أولاً: الحزب الديمقراطي الكردستاني في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨

ساهمت تصفية الانشقاق في الحزب الديمقراطي الكردستاني في عام ١٩٥٦ واحتواء جماعة حمزة عبدالله من جهة، وانضمام غالبية أعضاء قيادة فرع كردستان للحزب الشيوعي العراقي إلى عضويته في عام ١٩٥٧ من جهة ثانية، إلى تعزيز مواقع اليسار الماركسي واليسار عموماً في الحزب، إذ أن الذين عادوا إلى الحزب أو الذين التحقوا به كانوا من الكوادر الحزبية المثقفة والواعية وذات الخبرة الواسعة نسبياً بالعمل الحزبي والسياسي. ولهذا فأن عدداً منهم احتل مواقع قيادية في اللجنة المركزية التي تشكلت في عام ١٩٥٧ ومارست عملها بعد ثورة تموز عام ١٩٥٨ أيضاً. وهذا التعزيز أضعف في الوقت نفسه الجناح اليميني في الحزب وقلص من نفوذ الأغوات فيه. ومع ذلك فأن عودة الملا مصطفى البارزاني إلى العراق ودوره البارز في الحزب لعب دوراً مهماً في محاولة إيجاد توازن معين بين أجنحة الحزب، ولم يجد ضرراً في قوة اليسار بعد الثورة مباشرة بسبب تأثير اليسار عموماً على الحركة الجماهيرية وتأثير هذه الحركة على مسيرة الثورة والإجراءات التقدمية التي صدرت عن قيادة الدولة، وبتعبير أدق عن عبد الكريم قاسم شخصياً، إضافة إلى تأييد حركة اليسار الديمقراطي عموماً لمطالب الشعب الكردي العادلة.

ووجد الجناح اليساري في الحزب، ومن ثم الغالبية العظمى من قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، مناسباً تعزيز وتطوير التعاون الذي بدأ بينه وبين الحزب الشيوعي العراقي في فترة

تشكيل جبهة الاتحاد الوطني وتأمين تنسيق مشترك بينهما إزاء مختلف النشاطات والفعاليات الجارية في العراق حينذاك، خاصة وأن جملة من المعضلات كانت قد وقعت بين قواعد وقيادات الحزبين في بعض المدن الكردستانية. وجرى التوقيع على ميثاق مشترك بين الحزبين بتاريخ ١٠/١١/١٩٥٨. ثم شكلت لجنة عليا للأشراف على تنفيذ ميثاق التعاون المشترك الذي تضمن جملة من الأهداف العامة وأخرى خاصة بإقليم كردستان العراق. ويشير السيد مسعود البارزاني إلى الميثاق فيقول: "نص ميثاق التعاون على صيانة الجمهورية وتعزيز نهجها الديمقراطي وتطهير أجهزة الدولة من العملاء والمفسدين وتقوية الجيش وتسليحه ... وتحقيق التآخي والتضامن بين العرب والكرد وبين الشعب والجيش والخروج من حلف بغداد والعمل على التعاون إلى أبعد الحدود مع الجمهورية العربية المتحدة وتقوية التضامن بين الشعوب العربية وتعزيز العلاقات مع البلدان الاشتراكية والمتحررة ومواصلة النهج الوطني في السياسة الخارجية، ودعا إلى مساندة الحكومة في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي وتصفية الإقطاع ورفع مستوى الفلاحين من كافة النواحي"(٤٣٢). ويواصل السيد مسعود البارزاني قوله: "وفيما يخص الشعب الكردي أكد الميثاق على:

١- الاعتراف المبدئي بحقوق الشعب الكردي بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

٢- مكافحة الأفكار والحركات الانفصالية والعمل لتعزيز الأخوة والتضامن بين القوميتين الرئيستين العربية والكردية.

٣- التمسك بالمادة الثالثة من دستور الجمهورية العراقية المؤقت والعمل لوضعها موضع التنفيذ بسنّ تشريعات تضمن الحقوق القومية للشعب الكردي.

٤- العمل من أجل العناية بمصالح الشعب الكردي فيما يخص التصنيع ورفع الإنتاج الزراعي والمستوى المعيشي والاجتماعي والثقافي والصحي.

٥- تعزيز الأخوة بين الشعب الكردي والأقليات في كردستان وضمان ممارسة هذه الأقليات لحقوقها الكاملة.

وتشكلت لجان فرعية في المحافظات للتعاون، وبعد هذا التحالف انضم البارتي إلى جبهة الاتحاد الوطني"(٤٣٣).

وكان التنسيق ذي نفع مباشر وغير مباشر لحركة الحزب الديمقراطي الكردستاني ونشاطه على نطاق القطر كله، ولكن بشكل خاص في بغداد وكردستان العراق. كما كان له أثر إيجابي على الحزب

(٤٣٢) البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. الكرد وثورة تموز ١٩٥٨ -١٤ تموز ١٩٥٨- ١١ أيلول ١٩٦١. كردستان ١٩٩١، ص ٩٥/٩٦ .

(٤٣٣) نفس المصدر السابق. ص ٩٦

الشيوعي العراقي ونشاطه. ولكن تطور الأحداث في العراق وعلى صعيد العمل الحزبي والمواقف السياسية أوجد ثغرة لم ينتبه لها الحزب الشيوعي العراقي ولا الجناح اليساري في الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهي أن التحالف الحاصل بينهما قد تعمق كثيراً بحيث ولّد شعوراً متزايداً لدى عدد مهم من قيادة وأعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني بالتبعية لسياسة الحزب الشيوعي العراقي، خاصة وأن الحزب الشيوعي نظم عملياً فراكسيوناً ماركسياً أو شيوعياً خاصاً به بصورة غير رسمية وغير مسموح بها داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني يتم معه تنسيق السياسات والإجراءات. ولم تكن هذه السياسة صائبة، كما لم تكن مفيدة للحزب الشيوعي العراقي وكذلك للحزب الديمقراطي الكردستاني، إذ اعتبرت تدخلاً غير مبرر وغير مقبول في شؤون حزب صديق وحليف في آن واحد، بغض النظر عن النوايا الحسنة التي يمكن أن تكون وراء مثل هذه الخطوة. وعلينا الاعتراف بأن الأحزاب الشيوعية الأعضاء في الأممية الثالثة كانت تجيز مثل هذه الممارسات الخاطئة والمضرة. ولم يكن هذا الوضع غائباً عن الرؤية المدققة للملا مصطفى البارزاني وأعضاء آخرين في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني. وفي ذات الوقت كان الوضع السياسي ابتداءً من محاولة انقلاب الشواف في الموصل في آذار من عام ١٩٥٩ آخذاً بالتردي وبالتحول إلى حكم أكثر فردية وأقل ديمقراطية. كما نشأت خشية من الشيوعيين الذين سيطروا في أعقاب فشل انقلاب الشواف على الشارع وتحكموا به إلى حدود بعيدة في محاولة للدفاع عن الجمهورية وخشية إعادة محاولة الانقلاب. ولكن هذا التطور المتسارع أرعب عبد الكريم قاسم والقوى الديمقراطية المحافظة وأشعرها بالضعف أمام قوة الحزب الشيوعي، إضافة إلى إثارة الكراهية لهم في صفوف كل القوى القومية التي بدأت حينذاك بالتحالف مع كل القوى الرجعية المعادية لحكم عبد الكريم قاسم وللشيوعيين. وفي هذه الفترة عقد لقاء سياسي بين الملا مصطفى البارزاني وعبد الكريم قاسم. وكان بارزاني يأمل في الوصول إلى تحقيق خمس مسائل مهمة بالنسبة له ولحزبه حينذاك، وهي:

* تعزيز مواقع الحزب الديمقراطي الكردستاني ودوره الشخصي في الحياة السياسية العراقية عموماً وحياة كردستان العراق السياسية والاجتماعية خصوصاً.
* تقليم أظافر الجناح اليساري في حزبه وإبعاده عن القيادة وتأمين قيادة مخلصة له وبعيدة عن تأثير الحزب الشيوعي العراقي.
* إضعاف دور الحزب الشيوعي في الحركة السياسية العراقية وخاصة في كردستان، إذ أن الحزب الشيوعي حقق مواقع مهمة هناك خلال فترة قصيرة من انتصار الثورة.
* ضمان الحصول على مكاسب جديدة للشعب الكردي من خلال دوره في توطيد مكانة عبد الكريم قاسم وحكمه من جهة، وتوطيد مكانته عند عبد الكريم قاسم والشعب العراقي عموماً والشعب الكردي على نحو خاص من جهة ثانية، إذ كان بارزاني يطمح إلى إقناع قاسم بالحصول على الحكم

الذاتي لكردستان العراق في إطار الجمهورية العراقية وإلى سن الدستور الدائم الذي يتضمن تغييراً إيجابياً لصالح الشعب الكردي وقضيته العادلة.

* أن يعزز علاقاته السياسية بالقوى الديمقراطية البرجوازية العربية، أي مع الحزب الوطني الديمقراطي بشكل خاص، إذ احتل ممثلوه مواقع وزارية مهمة في حكومة قاسم.

وفي ضوء ذلك سعى بارزاني وقبل عقد المؤتمر الرابع للحزب إلى التخلص من المجموعة اليسارية في المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب التي اعتبرها ممثلة للحزب الشيوعي في حزبه. وتسنى له فعلاً التخلص منها في نهاية حزيران-يونيو من عام ١٩٥٩ حين قرر المكتب السياسي باسم اللجنة المركزية تجميد عضوية كل من حمزة عبد الله، صالح الحيدري وخسرو توفيق من المكتب السياسي وأثناء غيابهم عن الاجتماع، وقرّر المكتب السياسي كذلك تجميد عضوية نجاد أحمد في اللجنة المركزية للحزب(٤٣٤). وكان لهذا القرار تجلياته وانعكاساته على مجمل عمل وعلاقات الحزب، واعتبر من جانب المجموعة المجمدة بمثابة تجاوز على الشرعية الحزبية وهيمنة يمينية على الحزب، إضافة إلى سيطرة البارزاني الشخصية الكاملة على الحزب وقيادته(٤٣٥).

لم تكن سياسة الحزب الشيوعي العراقي في هذه الفترة متوازنة تماماً. ويعود جزء منها إلى قلة خبرة الشيوعيين بالعمل السياسي العلني وخاصة في أعقاب ثورة عارمة وانطلاقة ثورية واسعة وتأييد غير محدود للشيوعيين من جانب الشارع العراقي، مما أفقد، وإلى حدود غير قليلة، رشد عدد غير قليل من قادة الحزب، خاصة وأن التوازن كان أصلاً مفقوداً بين دور الحزب في الشارع ووجود الحزب في الحكم، مما دفع بالحزب الشيوعي إلى طرح شعارات اعتبرت استفزازية أثارت حفيظة تلك القوى بشكل أكثر عمقاً وخشية، وخاصة شعار "الحزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيم". ومنها بدأت إجراءات قاسم التعسفية ضد الشيوعيين وتعزيز علاقاته بالحزب الديمقراطي الكردستاني وبشخص الملا مصطفى البارزاني. إلا أن هذه العلاقة الجديدة لم تستمر طويلاً. ففي ٧/ ١٠/ ١٩٥٩ تعرض عبدالكريم قاسم إلى محاولة اغتيال كادت تودي بحياته، إذ جرح على إثرها في ذراعه. وكان صدام حسين أحد المشاركين في هذه المحاولة وهرب على إثرها إلى القاهرة واستقر فيها فترة من الزمن.

بين ٤-٧/ ١٠/ ١٩٥٩ عقد في بغداد المؤتمر الرابع للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي أجهز عملياً على الجزء الأساسي من الجناح اليساري الماركسي في الحزب. وتم في هذا المؤتمر استكمال قائمة الطرد من الحزب، إذ شملت الأسماء التالية: حمزة عبدالله، حميد عثمان، صالح الحيدري، نجاد أحمد عزيز، خسرو توفيق، محمد كريم فتح الله، صالح رشدي وغيرهم. وفي هذا المؤتمر أعيد اسم الحزب إلى

(٤٣٤) شريف، د. عبدالستار طاهر. الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية... مصدر سابق. ص ٢٠١.

(٤٣٥) نفس المصدر السابق. وفق ما نقله الدكتور شريف عن مذكرات صالح الحيدري. ص ١٩٢-١٠٤

سابق عهده حيث حذفت منه كلمة الموحد التي أضيفت إليه في عام ١٩٥٧. وتم في هذا المؤتمر الذي حضره الملا مصطفى البارزاني، قائد الحزب، لأول مرة انتخاب اللجنة المركزية، بعد أن ثبت بارزاني رئيساً للحزب. وانتخب المؤتمر لجنة للرقابة والتفتيش، ولكن لم تشر وثائق المؤتمر إلى انتخاب مكتب سياسي للجنة المركزية، رغم انتخابها لمثل هذا المكتب. وفي مايس/ أيار من عام ١٩٦٠ عقد في بغداد المؤتمر الخامس للحزب الذي انتخب هيئة مؤسسة لتقوم بتقديم طلب للحصول على إجازة رسمية لعمل الحزب بعد صدور قانون الجمعيات في عام ١٩٦٠. وحصل الحزب على تلك الإجازة فعلاً وفي نفس العام.

في أعقاب المؤتمر الخامس للحزب الديمقراطي الكردستاني، وبعد أن توطدت مواقع رئيس الحزب، الملا مصطفى البارزاني، في الحزب وحقق إلى حدود غير قليلة وحدة الحزب حول المسائل التي يطرحها نشب خلاف شديد بينه وبين عبدالكريم قاسم، أو بتعبير أدق، بين قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وحكومة قاسم انتهت إلى قطيعة وإلى صراع دموي أشرنا إليه في موقع أخر من هذا الكتاب. ولكن هذا الصراع السياسي مع قاسم خلق صراعاً فكرياً وسياسياً وقيادياً داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني ذاته، رغم التصورات التي نشأت وكأن الصراع قد انتهى بطرد قيادة الجناح اليساري الماركسي أو "الشيوعي" من الحزب. فالدلائل كلها كانت تشير إلى أن الصراع لم ينته بل تحول ليدور بين مجموعتين هما جناح إبراهيم أحمد وجلال الطالباني وجناح الملا مصطفى البارزاني. ولم يكن هذا الصراع يعبر بالضرورة عن كونه يدور بين مجموعتي المثقفين والعشائريين، رغم أن غالبية الجناح الأول كانت تضم غالبية مثقفة وطلبة، وغالبية الجناح الثاني كانت من القوى العشائرية والريف الكردستاني الفلاحين ومجموعة من المثقفين. وكان التوازن بين المجموعتين مفقوداً لصالح مجموعة بارزاني الكبيرة ذات القاعدة الاجتماعية الواسعة والتأييد الشعبي. واعتبر الصراع في حينها يدور من جديد بين اليسار واليمين، أو بين قيادة حديثة وأخرى تقليدية، ولكنها ذات نفوذ وتأثير كبيرين في المجتمع الكردي الذي كان حتى ذلك الحين مجتمعاً فلاحياً في غالبيته، وبالتالي كانت العلاقات العشائرية ما تزال تلعب دورها الكاسح في المجتمع.

تأجج الصراع من جديد بين التيارين في ضوء الموقف من حكومة قاسم والمطالب التي يمكن طرحها على الحكومة لتلبيتها وإمكانية تحقيق تلك المهمات في ضوء مجمل التدهور الجاري في الحياة السياسية العراقية، إضافة إلى التباين الذي نشب إزاء الموقف من إعلان ثورة أيلول. ولكن تطرف الحكومة العراقية واندفاعها الغاضب "لتأديب الكرد"، دفع بقوى الحزب الديمقراطي إلى التكتل والتوحد في مواجهة سياسة الحكم العنفية، وتحول جلال الطالباني إلى مؤيد لموقف قيادة الحزب برئاسة البارزاني، وهكذا تحول موقف جناح إبراهيم أحمد، وهو من أبرز قياديي الحزب، إلى مؤيد لسياسة ومواقف قائد الحزب والحركة الكردية الملا مصطفى البارزاني. إن هذا التحول في الموقف لم يغير من

حقيقة وجود خلافات وسياسات متباينة في الجوانب الفكرية والسياسية والتنظيمية بين جناحي إبراهيم أحمد وجلال الطالباني والجناح الأكبر الذي يقوده الملا مصطفى البارزاني في الحزب والحركة. ولهذا سرعان ما بدأ الصراع من جديد بعد سقوط حكومة عبد الكريم قاسم، وتفجر بشكل واضح في عام ١٩٦٤ حين بدأت المفاوضات بين قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وحكومة عبدالسلام عارف.

في الفترة ما بين ١-٩ تموز/يوليو من عام ١٩٦٤ عقد المؤتمر السادس للحزب الديمقراطي الكردستاني. ولكن المؤتمر عقد دون مشاركة عدد مهم من أعضاء المكتب السياسي الذين رفضوا إبرام الاتفاقية التي عقدت بين وفد الحزب الديمقراطي الكردستاني وممثلي الحكومة العراقية في فترة حكم عبد السلام عارف والتي أعلن عنها في العاشر من شباط/فبراير ١٩٦٤، والتي لم تتضمن استجابة فعلية لمطالب الشعب الكردي الذي خاض حرباً استمرت حوالي ثلاث سنوات. وعقدت مجموعة المكتب السياسي كونفرنساً حزبياً لمجموعته في "ماوەت" في نيسان من عام ١٩٦٤، أي قبل عقد المؤتمر السادس للحزب، واتخذت جملة من القرارات بما فيها "تجريد البارزاني من صلاحياته كرئيس للحزب". وكان هذا القرار بمثابة تحدٍ صارخ لقيادة الملا مصطفى البارزاني ولقيادة الحركة الكردية المسلحة ودق إسفين خلاف لا يقبل المعالجة أو المصالحة. ويشير السيد حبيب محمد كريم إلى تأثير هذه القرارات على الساحة الكردستانية فيقول: "وقد أدت الاتفاقية المذكورة وموقف المكتب السياسي وقرار الكونفرنس إلى خلق حالة خطيرة من البلبلة والانقسام بين صفوف الحزب والبيشمركة والجماهير بشكل عام وقد تدخلت اللجنة العليا للمراقبة والتفتيش لإيجاد علاج للمشكلة ينسجم مع النظام الداخلي للحزب وتقدمت باقتراح للطرفين لعقد المؤتمر السادس للعثور على مخرج من هذه الأزمة وقامت اللجنة بعدة زيارات لمقر المكتب السياسي في "ماوەت" ومقر البارزاني في "سەنگەسەر" لتحقيق الهدف المذكور"(٤٣٦). وافق بارزاني على المقترح ورفض من جانب المكتب السياسي خشية خضوع المؤتمر لتأثير رئيس الحزب مباشرة.

وضع موقف المكتب السياسي إزاء اتفاقية شباط عام ١٩٦٤ البداية الفعلية لانشقاق الحزب الديمقراطي الكردستاني وحركة التحرر الكردية وكرسها قرار تجريد البارزاني من صلاحياته كرئيس للحزب. ولم يكن إعلان الموقف هذا يقتصر على رأي المكتب السياسي بالاتفاقية فحسب، بل شمل مختلف جوانب العمل الفكري والسياسي والتنظيمي في الحزب والحركة التحررية الكردية. ولم يتبلور هذا الانشقاق بشكل كامل ويأخذ أبعاده التنظيمية الفعلية، رغم وجود عدة تنظيمات حزبية نشأت في أعقاب هذه الانشقاق، إلا عند الإعلان عن التحام ثلاث منظمات سياسية كردستانية ببعضها وتشكيلها الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة السيد جلال الطالباني في دمشق من عام ١٩٧٥.

(٤٣٦) كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني... مصدر سابق. ص ٩٠/٩١.

وستكون فقرة خاصة للبحث في هذا الاتحاد الكردستاني الجديد.

عقد المؤتمر السادس بغياب المكتب السياسي المنتخب من قبل المؤتمر الخامس. واتخذ المؤتمرون قراراً بطرد جميع أعضاء المكتب السياسي من الحزب، إضافة إلى عدد من أعضاء اللجنة المركزية، كما ألغى قرارات كونفرنس ماوەت. وتم في المؤتمر انتخاب البارزاني رئيساً للحزب كما انتخبت لجنة مركزية جديدة ضمت في قوامها كل المؤمنين بقيادة رئيس الحزب (البارزاني) للحركة التحررية الكردية. ثم أُنتخب المكتب السياسي الجديد، الذي وقف بوضوح ضد المكتب السياسي السابق، وضم في عضويته وجوهاً جديدة، وهي: حبيب محمد كريم سكرتيراً وعضوية كل من محمود عثمان، مصطفى القره داغي، إسماعيل عارف وهاشم عقراوي. وتم تشكيل مجلس وطني لقيادة الثورة الكردية برئاسة الملا مصطفى البارزاني.

يمكن توزيع الخلافات التي اشتدت في صفوف قيادة وقواعد الحزب الديمقراطي الكردستاني على خمسة محاور أساسية، وهي مرتبطة ببنية الحزب ونشأته ومستوى وعي اعضائه وطبيعة تكوين المجتمع. ويمكن تلخيصها بما يلي:

* تناقضات وصراعات تعبر عن المصالح المختلفة للفئات الاجتماعية العاملة أو الممثلة في الحزب والمؤيدة له والمحيطة به، إذ أن الحزب يضم في عضويته فئات الفلاحين والأغوات والمثقفين والطلبة والكسبة والحرفيين والجنود وضباط الصف والضباط. ولكن غالبية أعضاء ومؤيدي الحزب كانوا من الفلاحين بسبب بنية المجتمع الكردي حينذاك.
* تناقضات وصراعات تعبر عن تباين مصالح وأهداف وسبل عمل الأجيال المختلفة العاملة في الحزب واختلاف الرؤية لديها وتطلعاتها ووعيها لطبيعة الحركة وقاعدتها الاجتماعية والسياسية.
* تناقضات وصراعات حول الموقف من المبادئ في الجوانب الفكرية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية، بما فيها الموقف من الرأي والرأي الآخر في الحزب والمجتمع.
* الصراعات المبدئية والصراعات اللامبدئية التي كانت تخوضها عناصر القيادة في ما بينها وتنتقل منها إلى كوادر وأعضاء الحزب ومؤيديه وأنصاره وتخلق معها الأجنحة المختلفة، وخاصة في مجتمع ما يزال يعترف بالتضامن العشائري بغض النظر عن صواب أو خطأ الطرف المقابل. وإذا كان بالإمكان الدخول بمفاوضات وحل المشكلات المبدئية والمساومة عليها، فأن من الصعوبة بمكان معالجة المشكلات والخلافات اللامبدئية بذات السهولة، إذ أنها تترك جراحاً في النفس نادراً ما تندمل.
* الصراعات المنقولة من خارج الحزب إلى داخله عبر الأحزاب والقوى والعناصر المختلفة أو عبر سياسات السلطة وأجهزتها وأعوانها، والتي يمكن معالجتها في حالة التعرف عليها ومعرفة العوامل الكامنة وراء ذلك.

وعلينا أن لا ننسى بأن المجتمعات التي تقترب في بنيتها من المجتمع الكردي أو المجتمع العراقي عموماً تنشأ الصراعات فيها حول ثلاث قضايا مهمة، كما اشار إلى ذلك بوضوح ماكس فيبر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وأعني بها:

أ- الصراع حول السلطة ومركز اتخاذ القرار في الحزب وإصدار الأوامر والتوجيهات.

ب- الصراع حول الجاه والمركز الاجتماعي داخل الحزب والمجتمع.

ج- صراع حول الثروة التي يراد التصرف بها سواء في الحزب أو على مستوى سلطة الدولة والمجتمع.

لا شك في أن هذه التناقضات والصراعات هي نتاج طبيعي لأربع حقائق مهمة أيضاً رافقت تطور المجتمع الكردستاني وحركته الوطنية، وأعني بها:

١- أن النظم السياسية التي عشنا فيها كانت لا تسمح هي الأخرى إلى بروز مثل هذه الحوارات الديمقراطية، بل كانت تساهم في تأجيجها بكل السبل المتوفرة، إضافة الى حرمان تلك القوى السياسية من الحياة السياسية العلنية.

٢- إن المجتمع الكردي المتخلف اقتصادياً واجتماعياً كان لا يسمح لحوار ديمقراطي مفتوح وصريح بين التيارات والقوى السياسية المختلفة في الحزب الواحد أو حتى في المجتمع الواحد.

٣- كما أن الصراعات التي نشأت داخل الأحزاب السياسية تداخلت مع المشكلات والخلافات الشخصية التي يصعب معالجتها في غالب الأحيان لارتباطها بالأمزجة والمصالح الخاصة.

٤- كما كانت الأحزاب السياسية القائمة تسمح لنفسها، وفق طبيعة واتجاهات تلك الأحزاب، بالتدخل في شؤون تلك الأحزاب لا من أجل إحلال الوفاق في ما بينها، بل وأحياناً ساهمت في تأجيجها.

إن هذه الحقائق كانت لا تقتصر في وجودها على المجتمع الكردستاني العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني فحسب، بل تجاوزته وشملت المجتمع العراقي بأسره وجميع الأحزاب السياسية العراقية بالنسبة إلى الفترة التي نتحدث فيها.

تؤكد أحداث تلك الفترة أن السياسات التي مارستها الحكومات العراقية المتعاقبة والحروب الدامية التي تعرض لها الشعب الكردي في العراق والضربات الموجعة التي تلقاها الشعب الكردي عموماً والقوى البارزانية خصوصاً، دفعت الملا مصطفى البارزاني إلى التحري عن حلفاء يساندون قضيته ويدعمون جهوده لمواجهة سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة. ولم يكن متوقعاً أن يجد مثل هذا الحليف والدعم لسياساته لدى الحكومات العربية، التي كانت تعلن عملياً عن مواقف العداء للحركة الكردية في ما عدا مصر وليبيا وسوريا التي كانت تتخذ مواقف متباينة ولكنها ودية عموماً من حركة الشعب الكردي في العراق. ولكنها لم تقدم له العون الفعلي لمساعدته في حل مشكلاته مع النظام العراقي. كما لم يقدم الاتحاد السوفييتي دعمه باستمرار للقضية الكردية أو مساندة لسياسات

الحزب الديمقراطي الكردستاني(٤٣٧). ولهذا وجد البارزاني دعماً من إيران بسبب الخلافات التاريخية الموجودة بين العراق وإيران، إضافة إلى المشكلات القديمة المعلقة بين البلدين، بما فيها قضية شط العرب. وكان الدعم الإيراني لا يقدم بدون ثمن سياسي مرهق للكرد ولحركة التحرر الكردية، خاصة وأن الشعب الكردي في إيران كان يعاني من وطأة إرهاب نظام الشاه ويناضل الحزب الشقيق للحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران ضد هذا النظام. وفي خضم المعارك ضد الجيش العراقي أثناء حكم حزب البعث العربي الاشتراكي في أعقاب انقلاب شباط، ومن ثم بعد انقلاب تشرين الثاني عام ١٩٦٤ ومجيء عبد السلام عارف والقوميين العرب للسلطة واستمرار المعارك ضد حركة التحرر الكردية تم أول اتصال من قبل ممثلين عن الملا مصطفى البارزاني وحكومة إسرائيل ممثلة بسفارتها في أثينا، إضافة إلى صلات بدرخان مع إسرائيل مباشرة. والمعلومات المتوفرة عن تلك الفترة تشير إلى وجود ثلاث خطوط اتصال بين الحركة الكردية وإسرائيل، وهي خط إبراهيم أحمد، الذي بدأ، كما تشير إلى ذلك بعض المعلومات المأخوذة عن الدكتور عصمت شريف، في عام ١٩٦٣/١٩٦٤ والذي لم يأخذ رأي البارزاني بمثل هذه الصلة كما لم يطلع على نتائجها، وخط الدكتور عصمت شريف ذاته الذي بدأ في عام ١٩٦٤ بعد أن طلب من الحكومة الإيرانية إقامة اتصال مباشر له مع إسرائيل، حيث وفرت له ذلك فعلاً. وغادر الدكتور عصمت شريف الأراضي الإيرانية بطائرة خاصة إلى إسرائيل للتباحث حول إمكانية الحصول على مساعدات إسرائيلية للحركة الكردية المسلحة. ويؤكد الدكتور عصمت شريف إلى أنه هو الذي اقترح على الملا مصطفى البارزاني إقامة مثل هذه الصلة بعد أن رأى واطلع على الأوضاع المعيشية والعسكرية الصعبة للحركة المسلحة الكردية. ووافق البارزاني على ذلك المقترح فعلاً. وكان الخط الثالث يدار من قبل بدرخان. وما نشر بهذا الصدد حتى الآن يؤكد حصول مثل هذه الصلة والعلاقة إضافة إلى حصول دعم إسرائيلي عبر إيران إلى الحركة الكردية المسلحة. ويبدو أن هذا الدعم قد تحقق فعلاً بصيغ خمسة أساسية(٤٣٨)، وهي:

---

(٤٣٧) قدم الاتحاد السوفييتي دعماً واسعاً ومستمراً لحركات التحرر الوطني في العالم، ومنها حركة التحرر الوطني العربية، وكذلك في العراق. إلا أن مواقفه إزاء المسألة الكردية كانت براغماتية ومحبطة للمناضلين الكرد في فترات مختلفة، وهي مرتبطة بحسابات الاتحاد السوفييتي على الصعيد الدولي والمنطقة، وبالعلاقات الاقتصادية والعسكرية التي نشأت بين العراق والاتحاد السوفييتي خلال العقود الأربعة المنصرمة. ولهذا كانت هناك معاناة من جانب الشعب الكردي وقيادته السياسية من هذه المواقف غير السليمة والتي أدت إلى نتائج سلبية بشكل عام.

(٤٣٨) لقد أثير النقاش حول هذه المسألة في الصحافة العربية وشارك فيها العديد من الكرد المسؤولين والعاملين في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني حينذاك ومنهم السيد الدكتور محمود عثمان. وفي أكثر من مرة جرى انتقاد رسمي لهذه العلاقة، ولكن لم يجر التطرق بشكل رسمي من جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى طبيعة المساعدات التي قدمت للحزب حينذاك ولا أبعاد التعاون مع إسرائيل. ك. حبيب.

- تقديم أسلحة ومعدات عسكرية إسرائيلية لمواجهة عدوان القوات المسلحة العراقية وقوات الجحوش المساندة لها.

* تقديم معدات طبية وأدوية ومستشفى لمعالجة المرضى والجرحى الكرد.
* تقديم خبرة ومشورة العسكريين الإسرائيليين إلى قوات البيشمركة أثناء تنظيم وخوض المعارك ضد القوات المسلحة العراقية وخاصة في عام ١٩٦٥. ويبدو انها كانت محدودة ايضاً ومبالغ بهذا الدور.
* وجود خبراء سياسيين وعسكريين إسرائيليين لتدريب بعض قوات البيشمركة الكرد في كردستان العراق.
* تدريب مجموعة من الكرد في إسرائيل على مختلف المهمات العسكرية.

ويشير السيد مسعود البارزاني الى ان "ديفيد كمحي" وصل الى كردستان ليمثل الحكومة الاسرائيلية للتنسيق مع الثورة.(٤٣٩)

كما جرى تبادل للوفود السياسية والعسكرية بعلم ومعرفة وتأييد الحكومة الإيرانية في عهد الشاه وعلى امتداد الفترة الواقعة بين ١٩٦٤-١٩٧٥، أي حتى إنتكاسة الحركة الكردية المسلحة في عام ١٩٧٥.

وتشير المعلومات المتوفرة والمنشورة على نطاق واسع إلى أن الملا مصطفى البارزاني قام بزيارة إلى إسرائيل في عام ١٩٦٨ التقى فيها برئيس الدولة زلمان شوفال، كما عقد لقاءات مع ليفي أشكولو رئيس الوزراء، وآبا أيبان، وزير الخارجية، وعميت، رئيس الموساد، وموشيه ديان، ومع مناحيم بيغن، زعيم حزب الليكود حينذاك، وغيرهم(٤٤٠).

ولم تكن مثل هذه الاتصالات مكشوفة للناس في العراق والبلدان العربية أو في كردستان، ولكنها لم تكن سرية تماماً خاصة وأن رئيس الوزراء الإسرائيلي قد تحدث عنها لاحقاً. وكان الاتصال بإسرائيل في حينها مستهجناً ومرفوضاً في العالم العربي. كما أن إسرائيل لم تكن راغبة في إقامة علاقات سياسية وأمنية مع حركة التحرر الكردية حباً في سواد عيون هذه الحركة أو الملا مصطفى البارزاني، بقدر ما كانت مهتمة بإيجاد طرق مناسبة للتغلغل إلى المنطقة والحصول على مواقع وتأثير في السياسات الجارية، إضافة إلى الحصول على معلومات سياسية وعسكرية مفيدة لها. وإذ يوجه النقد

(٤٣٩) البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. ١٩٦١-١٩٧٥. الجزء الثالث، دار اراس، اربيل، ٢٠٠٢، ص٣٨٠.

(٤٤٠) نكديمون، شلومو. الموساد في العراق ودول الجوار. ترجمة بدر عقيلي. دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث. ط ١. عمان. ١٩٩٧، ص ٢٠١-٢٠٣.

إلى الحركة التحررية الكردية بهذا الصدد، إذ من غير المعقول تصور إمكانية حصول دعم حقيقي لحركة التحرر الكردية من قوى كانت من بين العوامل التي تسببت بكارثة تقسيم كردستان في نهاية الحرب العالمية الأولى، وأعني بذلك الدول الاستعمارية، ومن ثم حلفاء هذه الدول، إيران الشاه وإسرائيل، فأن النقد الأساسي يفترض أن يوجه إلى حكام بغداد الذين وجهوا نيرانهم ضد الحركة التحررية الكردية ونظموا المجازر الدموية ضد السكان الكرد الأبرياء ورفضوا الاعتراف بحقوق الشعب الكردي المشروعة على امتداد الفترة التي أعقبت دمج ولاية الموصل بالعراق حتى أوائل التسعينات من القرن العشرين وأجبروا القيادة الكردية لأن تحتمي أو تستند إلى دعم متنوع يأتيها من الخارج.

يشير السيد مسعود البارزاني في كتابه الموسوم (البارزاني والحركة التحررية الكردية) بصدد العلاقة مع إسرائيل إلى الملاحظات المهمة التالية:

١- إن "قرار إقامة العلاقة مع إسرائيل كان قراراً جماعياً لقيادة الثورة، وأن أولى الصلات جرت مع المكتب السياسي ممثلاً بالسيد جلال الطالباني وشمعون بيرس ممثلاً عن الحكومة الإسرائيلية بصورة سرية في حزيران/ يونيو من عام ١٩٦٣ بتوسط الأمير بدرخان.(٤٤١)

٢- وإن وفداً برئاسة إبراهيم أحمد وعضوية عمر مصطفى دبابة وسيد عزيز شمزيني قد زار إسرائيل عن طريق إيران التي فتحت الطريق من خلالها لمرور مساعدات محدودة إلى الثورة.(٤٤٢)

٣- وكانت إسرائيل لا تريد في كل الأحوال دعم القضية الكردية بقدر ما كانت تبغي إشغال الجيش العراقي عن التدخل في الصراع العربي الإسرائيلي.

٤- وكانت رغبة القيادة من هذه العلاقة أن تتوسط إسرائيل لتقوم الولايات المتحدة بدعم الحركة الكردية. وأن إسرائيل، كما يعتقد، كانت على علم باتفاقية الجزائر ولكنها لم تخبر قيادة الثورة بها.

٥- وأن قيادة الثورة الكردية قد اتخذت باستمرار خطاً واضحاً في تأييد حقوق الشعب الفلسطيني كاملة وفي مقدمتها دولته المستقلة، إضافة إلى أن هناك مبالغات من جانب الكتاب الإسرائيليين في تضخيم تلك العلاقة والمساعدات والتدخل في المعارك التي كانت تدور ضد القوات العراقية ومنها معركة هندرين.(٤٤٣)

لم يسمح بارزاني بوجود حركات سياسية مسلحة إلى جانب قواته في كردستان، إذ كان يعتبر وجود

(٤٤١) البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. الجزء الثالث. ص ٣٨٠.

(٤٤٢) نفس المصدر السابق.

(٤٤٣) نفس المصدر السابق. ٣٧٩-٣٨٢.

مثل هذه القوات بمثابة التشويش على الاتفاقية التي عقدها مع حكومة عبد السلام عارف في التاسع والعشرين من حزيران/يونيه عام ١٩٦٦ من جانب، واحتمال وقوع صدام مع قواته من جانب آخر. ولهذا وجه نيران قواته صوب قوات المكتب السياسي ورفض وجودها في كردستان. ويبدو أن إيران لم تكن وراء تنشيط أو دعم قوات المكتب السياسي للتحرش بالقوات المسلحة البارزانية حينذاك، إذ أن مجموعة المكتب السياسي كانت تريد البقاء على الأرض العراقية وأن تساهم وتؤثر بأحداث المنطقة. وكانت إيران ترى في ذلك أمراً مفيداً لها، ولهذا لم تتخذ إجراءات مضادة ضدها، خاصة وأنها يمكن الاستفادة من ذلك كعامل نافع في المساومة مع الملا مصطفى البارزاني والضغط عليه أيضاً، إذ أنها لم تكن مرتاحة من مجرى المفاوضات والهدنة بين القيادة الكردية والجانب العراقي حينذاك، واعتبرت ذلك في غير مصلحتها، وكانت إسرائيل متفقة مع الإيرانيين في هذا الموقف.

في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٦٦ عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمره السابع. ولم يجر في هذا المؤتمر أي تغيير يذكر على القيادة أو على توجهات الحزب والمهمات التي اقرها في المؤتمر السادس. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٦-١٩٦٨ حيث وقع الانقلاب الجديد ضد حكومة عبد الرحمن عارف لم تكن هناك توترات حادة في كردستان العراق، كما لم تكن هناك إجراءات مفيدة لتطوير الوضع الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن الأجواء كلها كانت تشير إلى احتمال نشوب معارك جديدة، خاصة وأن البعث الذي فجر الحرب من جديد في عام ١٩٦٣ هو الذي استولى على السلطة في بغداد خلال الفترة الواقعة بين ١٧-٣٠ تموز/ يوليو عام ١٩٦٨ .

عقد المؤتمر الثامن للحزب في الأول من شهر تموز/يوليو من عام ١٩٧٠، أي بعد عقد اتفاقية آذار حول الحكم الذاتي لكردستان العراق بأربعة شهور. وكانت الفرحة عارمة في كردستان والأمل بسيادة السلم والاستقرار والتطور الاقتصادي كبيراً.

إن الدراسة المتأنية لمجرى تطور الأحداث في العراق منذ مجيء البعث ثانية إلى السلطة يجعل من الممكن إزالة بعض الأوهام التي علقت ببالنا من سياسات البعث حينذاك، وتكشف بوضوح عن الأهداف الأساسية التي كانت وراء سياساته المختلفة العنفية والتصفية للقوى السياسية أو التحالفية المؤقتة مع قوى سياسية أخرى لكي يتسنى له تصفيتها في فترة لاحقة.

ففي الوقت الذي وجد نفسه في وضع غير قادر على مواصلة القتال ضد الحركة التحررية الكردية وأن القوى السياسية في العراق ليست إلى جانبه بل تناضل ضده، وأن سمعته في المجتمع سيئة وقيادته للدولة مرفوضة عمد إلى اتخاذ عدد من الإجراءات السياسية لطرح خط جديد يستطيع معه أن يفرض نفسه وأن يمارس سياسة التفريق بين قوى المعارضة مجدداً. فاعترف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية ثم طور علاقاته بالاتحاد السوفييتي وقرر عقد اتفاقية ١١ آذار للحكم الذاتي في كردستان العراق، ولكن في ذات الوقت شن حملة واسعة وشرسة لتقزيم الحزب الشيوعي العراقي

وإضعافه وشل مقاومته لفرض الاعتراف به والتعاون معه مؤقتاً. وكان قد تمكن عبر تلك الاتفاقية من تجميد أي تحرك معارض من جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني ضد ضرباته القاسية في نهاية عام ١٩٧٠-١٩٧١، وفي نفس الوقت عمد في عام ١٩٧٢ إلى عقد اتفاقية الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفييتي، ضمن معها الحصول على ما يحتاج إليه من الأسلحة الضرورية لمقاومة احتمال تحرك لاحق للحركة التحررية الكردية. وفي الوقت الذي شارك الحزب الديمقراطي بحكومة ائتلافية كان الحزب الشيوعي بعيداً عنها، ولكنه حالما أقام تحالفاً جديداً مع الحزب الشيوعي بدأ مباشرة بتفكيك تحالفه مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والإجهاز عليه. وكانت هذه السياسة بداية لوقوع صدام سياسي متفاقم لا بين حزب البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني فحسب، بل وبين الأخير والحزب الشيوعي العراقي. وارتكبت أخطاء فادحة من قبل الحزبين الشيوعي والديمقراطي الكردستاني في هذه الفترة قادت إلى مزيد من التوتر بينهما.

يشير السيد مسعود البارزاني حول التحالف بين الحزب الشيوعي وحزب البعث إلى ما يلي: "كان من نتائج هذا التحول الخطير في موقف الحزب الشيوعي العراقي أن وجدنا البيشمرگة الشيوعيين الذين حاربوا الأنظمة العراقية ونظام البعث كتفاً إلى كتف مع بيشمرگة الجيش الثوري يقفون إلى صف النظام ويتسلمون السلاح منه لينقلبوا على إخوان الأمس ويقاتلونهم كمرتزقة وجنود للسلطة. كانت الخسارة مزدوجة مع الأسف الشديد ومما لا شك فيه أن هذا الموقف أشاع في البعث الحاكم مشاعر التشفي والارتياح وهم يرقبون أخوة السلاح بالأمس يشتبكون في ما بينهم لبلغ أحدهما في دم الآخر. كان والحق يقال واحداً من أعظم الأخطاء التي ارتكبها هذا الحزب بحق أعضائه ومنتسبيه وأنصاره وبحق عموم الشعب العراقي وقد دفع ثمناً باهظاً لهذا الخطأ الفادح. إذ اضطر بالأخير الإلتجاء إلى الثورة ورفع السلاح ضد البعث مجدداً". (٤٤٤)

يفترض بنا أن نتذكر بأن الحزب الشيوعي قد واجه بعد عقد اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ موقفا صعباً جداً. إذ بدأت العلاقات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني تتطور، في حين بدأ الحزب الشيوعي العراقي يتعرض إلى هجوم شرس من جانب حزب البعث باتجاهات ثلاثة، وهي اعتقالات المزيد من الشيوعيين ومحاولة إسقاطهم سياسياً وتحطيم تنظيمات الحزب الشيوعي، أغتيال المزيد من الشيوعيين عبر عمليات متنوعة، شن حملة فكرية مناهضة للحزب الشيوعي العراقي، مما أجبر الحزب إلى تشديد عمله الحزبي السري واختفاء الكثير من الكوادر الحزبية. في مقابل هذا لم يجد الحزب أسناداً مناسباً من جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني وشجباً للحملة القمعية ضد الحزب. وقد شعر الشيوعيون بالغصة من هذا الموقف، رغم التحالف السابق والنضال المشترك بين الحزبين. وعندما بدأ التحالف بين حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي تدهورت العلاقة بين الحزبين الشيوعي والديمقراطي

(٤٤٤) نفس المصدر السابق. ص ٢٨١.

الكردستاني وبرز التوتر في كردستان بشكل خاص. وتتوج تدهور العلاقة بحمل الشيوعيين السلاح مع البعثيين دفاعاً "عن الجمهورية!" من جهة، وحين قام مسلحون من الحزب الديمقراطي الكردستاني باغتيال عدد من رفاق الحزب الشيوعي العراقي كانوا قادمين من المدرسة الحزبية في الاتحاد السوفييتي، وكانت الجريمة بشعة أثارت غضب الشيوعيين والجماهير المحيطة بهم. وكان البعث الحاكم هو المستفيد الوحيد منها. وكان الخطأ البارز في هذه الفترة هو التحالف الذي أقيم بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث الحاكم، الذي لم يكن مقبولاً من القاعدة الحزبية والجماهير الواسعة، وتسبب في مزيد من التوتر بين الحزبين الحليفين الشيوعي والديمقراطي الكردستاني، إذ اتخذ الحزب الشيوعي بعدها مواقف متشددة إزاء الحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادته السياسية والعسكرية. وخلال هذه الفترة سعى صدام حسين إلى شن الحرب ضد الحركة الكردية بقيادة الملا مصطفى البارزاني. وفي ذات الوقت قام النظام العراقي بعقد اتفاقية بينه وبين إيران الشاه بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية لضرب حركة التحرر الكردية. وكانت حكومة إسرائيل حتى ذلك الحين على علاقة بالحركة الكردية وبقائدها مباشرة، كما كانت على علم تام بذلك الاتفاق. وفي عام ١٩٧٥ وضُعَ الملا مصطفى البارزاني والحركة الكردية المسلحة أمام واقع جديد قاد إلى أكبر نكسة شهدتها هذه الحركة في تاريخها في العراق، والتي أشرنا إليها في مكان آخر من هذا الكتاب. لقد تجمعت عوامل كثيرة قادت إلى هذه الانتكاسة والتي بحثت من أطراف عدة بمن فيهم قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني. وسنعالج هذه المسألة لاحقاً. واعتقد بأن الاستنتاج الذي توصل إليه الحزب الشيوعي كان صائباً في هذا المجال حين اعتبر التحالف خاطئاً من جهة والوقوف إلى جانب حزب البعث ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني كان خاطئاً أيضاً، كما يفترض الاتفاق مع السيد مسعود البارزاني حين قبل تقدير مع كريم أحمد عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بأن الخطأ مناصفة أو أن الخطأ كان من الطرفين(٤٤٥). لقد كانت سياسة البعث واضحة في هذا الصدد، إذ عمل على التعاون والتحالف المؤقت مع حزب سياسي معين ليناهض حزباً آخر، وفي فترة لاحقة مع حزب آخر ضد حزب ثالث وهلم جرا. وكان حزب البعث هو المستفيد الوحيد من تلك الصراعات بين الأحزاب الوطنية ذات الأهداف المشتركة.

لا يمكن أن تكون المؤامرة التي حيكت للإجهاز على حركة التحرر الكردية وإفراغ المضامين الأساسية للحكم الذاتي في كردستان العراق والهيمنة من جانب البعث الحاكم على مقدرات المنطقة بخافية على القوى السياسية العراقية حينذاك، ومنها الحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادته ورئيس الحزب ذاته وكذلك المسؤولين في إدارة الحكم الذاتي. كما لم تكن أجواء العداء بين الحزب الحاكم في كردستان العراق منذ أن قاطع ممثلو الحزب حضور اجتماع مشترك مع لجنة الجبهة ١٩٧٤/٣/٢ لمناقشة وإقرار

(٤٤٥) نفس المصدر السابق. ص ٢٨٤.

قانون الحكم الذاتي، والذي صدر بالرغم من مخالفة الحزب الديمقراطي الكردستاني له بخافية على أحد. وفي الوقت نفسه كانت العلاقات بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني آخذة بالتدهور المستمر والمهاترات المتبادلة وزيادة التعقيدات والتضييقات على الشيوعيين في كردستان العراق لعدة أسباب، منها:

* التحالف الذي نشأ بين الحزب الشيوعي وحزب البعث بعد أن بدأت العلاقات بين الحزبين البعث والديمقراطي الكردستاني بالتدهور المتسارع.
* الشعور المتزايد لدى الحزب الديمقراطي الكردستاني بأن الحزب الشيوعي يسعى الى منافسته على الحكم في كردستان العراق وترويجه لأفكاره وسياساته في المنطقة، وهي بالضد من توجهات الحزب الديمقراطي الكردستاني.
* الشعور المتنامي لدى قيادة الحزب الشيوعي العراقي بان الاتجاهات والسياسات اليمينية آخذة بالتفاقم في قيادة الحزب الديمقراطي في كردستان.
* اضافة الى نشوء تصور لدى الشيوعيين بان هناك رغبة لدى قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في توجيه رسالة الي شاه ايران بانه الحزب الاخير ضد الشيوعية، يقف مع القوى الدولية والاقليمية المناهضة للشيوعية والمساندة لها بهدف الحصول على دعمها في مواجهة النظام العراقي وحربه ضد الشعب الكردي.
* والتعبير عن عدم الارتياح من سياسة الاتحاد السوفييتي إزاء الحركة الكردية المسلحة وحقوق الشعب الكردي والتسلح المتواصل للعراق. وكانت اتجاهات التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث الحاكم الذي عقد في كانون الثاني/يناير من عام ١٩٧٤ وأعلن في آذار من نفس العام بشكل عام وما يخص القضية بشكل خاص، يؤكد وجهة عدائية واضحة إزاء قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني رغم انتقاده لبعض التصرفات من جانب حزب البعث وأجهزة الدولة إزاء المسألة الكردية والقوى الكردية، إلا أن النقد الأساسي وجه ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني. وكانت هناك معلومات قد تسربت إلى الحكم العراقي عن وجود تعاون عسكري وأمني متزايد بين الملا مصطفى البارزاني وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني من جهة، وبين إيران وإسرائيل بمباركة وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. ويبدو أن هذا التعاون قد أدى إلى نشوء موقفين متباينين تماماً، وهما:

أ- استخفاف وضعف اليقظة والحذر لدى قائد الحركة البارزاني وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وحكومة الإقليم بحكم البعث وتهديداته وشعورهم بالقوة والقدرة على المجابهة ما دامت هناك ثلاث مستلزمات، وهي:

١) الدعم الأمريكي غير المباشر عبر إيران وإسرائيل، إضافة إلى دعم الدولتين الأخيرتين للحركة

المسلحة لا برغبة صادقة لمساعدة الشعب الكردي وقضيته العادلة، بل لأهداف أخرى تمس العراق والمنطقة بأسرها، وعدم تقدير احتمال تخلي هذه الدول عن مساندة الحركة التحررية الكردية، فالعلاقات لاتقوم على الصداقة، بل تستند الى المصالح لاغير.

٢) توفر كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد والمؤونة وتطور الأوضاع لصالح الحزب الديمقراطي الحاكم بتعزيز قدراته وموارده المالية وعدد المنتسبين لقواته.

٣) تأييد الشعب الكردي له وخلو المنطقة من معارضين له، إذ أمكن إبعاد المجموعات المعارضة إلى خارج الحدود. وقاد هذا الوضع المتأجج إلى تشكيل الشيوعيين فرقاً كانت في البداية دفاعاً عن النفس، ولكنها تطورت تدريجاً لتصبح جزءاً من قوى مناهضة عملياً لسلطة الحزب الديمقراطي الكردستاني والبارزاني في كردستان وساهمت، شاءت ذلك أم أبت، في إضعاف الحركة الكردية المسلحة أيضاً، خاصة وأن قتالاً مشتركاً نشب بين الشيوعيين والبعثيين من جهة، وقوات الحركة الكردية المسلحة من جهة أخرى. وكانت القيادة السياسية والعسكرية في تلك المعارك ضد البيشمرگة الكرد بيد البعثيين. وكان هذا الموقف من الحزب الشيوعي العراقي خاطئا ومضراً بحركة التحرر الوطني الكردية وبالحركة الديمقراطية العراقية وتشجيعاً للبعث على مواصلة نهجه في ضرب القوى الديمقراطية في كردستان العراق. كانت سياسة الحزب الشيوعي في هذه الفترة تساومية ومضرة وقصيرة النظر ولا تعدو أن تكون ردود فعل لتصرفات خاطئة ومضرة أيضاً من جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني إزاء الحزب الشيوعي العراقي.

ولكن لم تستطع قيادة البارزاني حينذاك رؤية الترهل الذي حصل في فترة قصيرة في أجهزة الحزب والدولة وتسرب جواسيس النظام إلى مواقع مهمة وتذمر واسع من جانب السكان بسبب سيطرة كوادر الحزب ومجموعات معينة على الوضع في المنطقة والتحكم بالناس. وبالتالي فسمعة القائد البارزاني الطيبة والواسعة لا تحمي الحزب والقيادة من النقد وعدم الارتياح حين تتدهور الأوضاع الاقتصادية ويزداد التهريب والمتاجرة بالسوق السوداء والأرباح الفاحشة للمستفيدين من التوتر في المنطقة مع الحكم المركزي... الخ. لقد كانت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني تريد الانفراد بالحكم تماماً، وبالتالي عبأت الكثير من القوى الكردية ذات الاتجاهات السياسية الأخرى ضدها، وكان هذا التوجه إضعافاً لها وليس تقوية لنفوذها. واستفاد حزب البعث الحاكم من الوضع الجديد إلى أبعد الحدود.

ب. استعداد حزب البعث الحاكم وأجهزته لمواجهة ما سمي بالخطر القادم من كردستان العراق والمهدد لحكم البعث بما سمي في حينها "بالجيب العميل". فالتقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث يؤكد رؤيتهم هذه حين أكد ما يلي: " وخلال الفترة الماضية لم تضعف العناصر والتيارات الرجعية والعميلة والمشبوهة والانفصالية النافذة في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وبالدرجة التي كانت متوقعة قبل إعلان اتفاقية آذار وبعده، وقد ارتكبت هذه العناصر أعمالاً تخريبية واسعة

النطاق وقامت بنشاطات إعلامية معادية للحزب والثورة في الداخل والخارج وكانت خلال المرحلة الماضية وما تزال مركز استقطاب لكل القوى المعادية للحزب والثورة من عرب وكرد، وتعاونت مع المتآمرين في الحزب والثورة ومنحتهم الحماية في المناطق التي تسيطر عليها، وهي ما تزال حتى اليوم تتعاون مع الدول الرجعية في المنطقة والقوى الاستعمارية وبشكل مكشوف تماماً لإضعاف الحزب والثورة بل التآمر عليهما وأن هذه التيارات والعناصر تشكل اليوم الاحتياطي الأول لقوى الاستعمار والردة داخل القطر العراقي"(٤٤٦).

استهدفت دعاية حزب البعث الحاكم الوصول إلى ثلاث جهات بهدف إقناعها بأن حركة الشعب الكردي العادلة مناهضة لوحدة العراق وتريد الانفصال وتلحق أضراراً بحركة التحرر الوطني العربية ومؤيدة للاستعمار ومتورطة معه في مناهضة الحكم في العراق. ولم تكن هذه الأساليب في الدعاية المضللة غريبة عن حزب البعث ومعروفة عند نسبة عالية من الشعب العراقي، ولكنها كانت مع ذلك مقنعة لبعض الأوساط. كما أن صراع الحزب الديمقراطي الكردستاني أوجد في حينها قلقاً لدى أوساط غير قليلة حول تلك الادعاءات البعثية. أما على الصعيد العربي فقد كانت دعاية البعث مقبولة ومؤثرة على أوساط واسعة، خلقت تعبئة ملموسة ضد الشعب الكردي ونضاله العادل على المستوى الرسمي والشعبي. وكان الوضع مثيراً على مستوى حركة التحرر وعلى صعيد البلدان الاشتراكية التي كانت تعرف بوجود تعاون بين الحركة الكردية وإيران وإسرائيل وبمباركة من الولايات المتحدة الأمريكية، مما عطل إلى حدود معينة دعمهم لها. ولعب موقف الحزب الشيوعي العراقي المناهض لسياسة الحزب الديمقراطي الكردستاني حينذاك دوراً مهماً بهذا الاتجاه. كان الحكم البعثي في العراق يسعى إلى سحب البساط من تحت أقدام حركة التحرر الوطني الكردية وقيادتها السياسية والعسكرية على الصعد العربية والإقليمية والدولية، إضافة الى تبويش الحركة في الداخل وخاصة في الوسط والجنوب. واستخدم لهذا الغرض الكثير من الافتراءات والدس الرخيص وحقق بعض النجاح التزاماً بالنهج الفاشي القائل "**افتروا ثم افتروا ثم افتروا لعل بعض افتراءاتكم تعلق بأذهان الناس**". وكان البعث في كل ذلك يهيئ لتمرير مؤامرة كبيرة ضد الشعب الكردي وحقوقه المشروعة وضد الديمقراطية في العراق، والتي برزت في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥.

قاد الصراع بين الحزبين الشيوعي والكردستاني إلى مزيد من التعاون بين الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي وأضعف اليقظة ودفع بالوعي إلى الوراء ونسيت في هذا المعمعان الأهداف الأساسية والحقيقية التي كان يسعى مجلس قيادة الثورة والبعث الحاكم إلى تحقيقها. وساعد كل ذلك على نجاح البعث في ممارسة سياساته العدوانية ضد الشعب الكردي والحركة الديمقراطية العراقية

(٤٤٦) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطر الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي – القطر العراقي. كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤. مطابع دار الثورة. بغداد. ١٩٧٤. ص ٨٤.

والحزب الشيوعي العراقي، ولكن بمشاركة الحزب الشيوعي العراقي، رغم أن الحزب الشيوعي في تلك المشاركة كان يعتقد بأنه يخدم القضية الكردية والديمقراطية في العراق، ولكنه كان على خطأ كبير. وهذا التقدير لا ينسى الأخطاء التي ارتكبها الحزب الديمقراطي الكردستاني في هذه الفترة والتي ساهمت بدورها في ما وقع فعلاً في عام ١٩٧٥.

في إطار هذا الواقع الجديد حصل لقاء بين الشاه وبارزاني في طهران بطلب من الشاه ليعلمه بعقد اتفاقية الجزائر وما يترتب عنها بالنسبة للحركة الكردية المسلحة. ووضعه أمام أحد أمرين عليه أن يختار بينهما وكلاهما مر. وفي الوقت نفسه أبلغه بموقف إيران من حركته بعد عقد هذه الاتفاقية. وكانت المفاجأة خارقة وغير متوقعة أذهلت القائد وأصيب بخيبة أمل شديدة وشلت قدرته على التفكير الهادئ واتخاذ القرار المناسب. وأجبره الموقف الجديد أن يرضخ لأحد الأمرين كلاهما مّر. وأختار البارزاني طريق الانسحاب. لقد سقطت أمام ناظريه في تلك اللحظة كل الدعائم التي كان يعتمد عليها ويستند إليها في مواجهة الحكم المركزي، ووجد نفسه وحيداً أمام حكومة البعث والقوات المسلحة بأسلحة كانت تأتيها من كل مكان، فخشى على الشعب الكردي وقواته من قتل وتدمير واسعين. لم يكن في مقدور القائد البارزاني في تلك اللحظة وفي إطار اتجاه التطور و"الخيانة والمؤامرة الدولية إزاء الشعب الكردي" أن يجد طريقاً آخر غير طريق الانسحاب إلى إيران ويترك الخيار لقواه أن تقرر وجهتها بين الاستسلام للحكومة العراقية وتسليم أسلحتها أو الانسحاب إلى إيران كلاجئين وتسليم أسلحتهم للقوات الإيرانية أيضاً، بأمل العودة إلى النضال من جديد وفي وقت لاحق. إذ لم يفقد الرجل ثقته بشعبه الكردي وتطلعات هذا الشعب إلى الحرية والديمقراطية والتمتع بحق تقرير المصير، رغم ظروفه الصعبة وكبر سنه ومرضه.

لم يكن الطريق الذي اختاره البارزاني مقبولاً من قبل الجميع، سواء في الحزب الديمقراطي الكردستاني أم خارجه وفي أوساط الشعب الكردي، إذ اختلفت الآراء حول الموقف. ومن هنا بدأت التصدعات والانشقاقات داخل الحزب الديمقراطي وحركة التحرر الكردية بشكل أكثر قوة وجرأة. ولا نبالغ في القول حين نؤكد ما يلي: إن الانتكاسة الكارثية للحركة الكردية المسلحة، التي اعتبرت بمثابة هزيمة لثورة أيلول عام ١٩٦١، كانت هزيمة مؤقتة للقضية الكردية وللقيادة البارزانية وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني أولاً، كما كانت هزيمة لكل القوى الديمقراطية في العراق، بمن فيهم الحزب الشيوعي العراقي، وأن لم يكن هذا الإحساس موجوداً في حينها لدى الجميع. إذ جاء دور الحزب الشيوعي بعد فترة غير طويلة من انتكاسة الحركة الكردية، إذ بدأ التوجه ضده في أعقاب عقد المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي ثانياً، أي في خريف عام ١٩٧٦ حتى انهيار التحالف بين الحزبين الشيوعي والبعث الحاكم، ولم يكن قد مر على نكسة الحركة الكردية المسلحة سوى عام ونصف العام. كما لم ينفع حديث الحزب الشيوعي العراقي عن السير معاً (أي مع البعث الحاكم) صوب بناء

الاشتراكية في العراق، هذا الشعار الخاطئ والمضر الذي رفع تحت خيمة المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي العراقي في بغداد في صيف عام ١٩٧٦ .

في عام ١٩٧٦ عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني في برلين كونفرنساً حزبياً لمعالجة وضعه القيادي ووضع الحزب والموقف من التطورات التي واجهت الحزب والحركة الكردية. وكان الحزب قد شهد خلال الفترة الواقعة بين الاتكاسة (١٩٧٥) وعقد الكونفرنس (١٩٧٦) أنسلاخات عديدة عنه. فقد برزت مجموعة شكلت في عام ١٩٧٦ الحزب الاشتراكي الكردستاني. وكان على رأس هذه المجموعة كوادر متقدمة ومعروفة في الحزب الديمقراطي الكردستاني مثل السادة عمر مصطفى (دبابة) وعلي العسكري ورسول مامند ود. خالد سعيد وغيرهم. ثم برزت بعد ذلك مجموعة أخرى من الكوادر الحزبية التي أطلقت على نفسها اسم "اللجنة التحضيرية للحزب الديموقراطي الكردستاني" وأصدرت في عام ١٩٧٧ تقييمها الخاص لمسيرة الثورة الكردية وأحداث نكسة عام ١٩٧٥. وكان من بين أعضاء هذه المجموعة السادة عدنان مفتي، شمس الدين مفتي، وقادر جباري، الملازم جمال خوشناو، والملازم فؤاد جلبي ومصطفى خوخي وغيرهم. وفي عام ١٩٧٥ تركت جماعة كومه‌له صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني أيضاً وتوجهت صوب التعاون لتشكيل الاتحاد الوطني الكردستاني. علماً بأن المعلومات كانت تشير إلى صله مركزية خفية كانت قائمة بين كومه‌له والسيد جلال الطالباني منذ تأسيسها حتى إعلان انفصالها عن الحزب الديمقراطي الكردستاني.

في مجرى الحوار حول تقييم تجربة النضال في كونفرانس الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي عقد في برلين في عام ١٩٧٦ برزت وتبلورت ثلاثة اتجاهات أساسية في الفكر والسياسة، سواء كان ذلك قبل عقد الكونفرانس أم أثناء انعقاده، وهي:

١- اتجاه مثلته مجموعة السيد محمد محمود عبدالرحمن (سامي)، وكان عضواً في المكتب السياسي، وكانت ترى ضرورة نقد التجربة بصرامة ووضوح والتخلص من الماضي والقيادة العائلية للحزب والثورة.

٢- اتجاه وسط مثله بهذا القدر أو ذاك السيد مسعود البارزاني الذي كان يرى ضرورة التغيير في وضع الحزب ويتطلع للاستفادة من الكوادر المثقفة فيه، ولكنه لا يريد التخلي عن دور العائلة البارزانية في قيادة الحركة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني. وكان يرى أيضاً ضرورة نقد التجربة ولكن دون المساس بالبارزاني قائد الثورة أو بالعائلة ودورها.

٣- اتجاه آخر مثله السيد إدريس البارزاني الذي كان يريد للعائلة البارزانية أن تلعب نفس الدور السابق الذي لعبته على امتداد العقود المنصرمة وأن تمارس نفس النهج الذي مارسه الملا مصطفى البارزاني في علاقاته الدولية والداخلية، إضافة إلى رفضه توجيه النقد للتجربة المنصرمة، إذ لم يكن في مقدور الحركة انتهاج طريق آخر غير الدرب الذي سلكه قائد الثورة الملا مصطفى البارزاني.

وتوصل الكونفرانس إلى رأي وسيط بين هذه الاتجاهات الثلاثة عندما قرر ما يلي:

* مواصلة النضال من أجل تأمين الحكم الذاتي الحقيقي لكردستان العراق.
* السعي لتشكيل جبهة وطنية موحدة على نطاق العراق، باعتبارها الصيغة المناسبة لتأمين النصر.
* التعاون مع القوى والأحزاب الكردستانية والتخلي عن احتكار ساحة النضال السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني وحده أو فرض قيادته عليها.
* التحضير لعقد مؤتمر الحزب التاسع.
* توجيه نقد هادئ للتجربة المنصرمة مع تمجيد دور قائد الثورة الكردية الملا مصطفى البارزاني.

يمكن اعتبار القرارات التي صدرت عن الكونفرانس هي أفضل ما أمكن المؤتمرون التوصل إليه، غير أنه لم يستطع التغلب على الخلافات في وجهات النظر والصراعات الحادة التي ترافق عادة كل نكسة سياسية في صفوف الحزب وفي قاعدته ومؤيديه. خاصة وأن المجتمع الكردي قد عانى الأمرين من جراء تلك النكسة والسياسات التي مارسها البعث إزاء الشعب الكردي.

وفي آب من عام ١٩٧٩ عقدت القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني اجتماعاً في شاوانه تمت فيه الموافقة على ان يمارس السيد مسعود البارزاني صلاحيات رئيس الحزب، بسبب وفاة قائد الحزب والشعب حينذاك الملا مصطفى البارزاني، وان يمارس السيد سامي صلاحيات السكرتير الى حين انعقاد المؤتمر.

بعد مرور ثلاث سنوات على عقد الكونفرانس الحزبي واربع سنوات على عقد المؤتمر الثامن، عقد المؤتمر التاسع للحزب الديمقراطي الكردستاني في معسكر زيوه للاجئين الكرد في منطقة (مەرگەور) في كردستان ايران خلال الفترة الواقعة بين ٤-١٠/١١/١٩٧٩. وحضر المؤتمر ٣٢٥ مندوباً، ورفع المؤتمر الشعارات التالية: كردستان او الموت - من اجل حكم ديمقراطي ائتلافي تقدمي في العراق وحكم ذاتي حقيقي لكردستان.

درس المؤتمر تجربة السنوات المنصرمة والانتكاسة واتخذ قراراً بشأنها، كما صدرت عن المؤتمر مجموعة قرارات أخرى تضمنت الموقف من اتفاقية الجزائر والنظام البعثي الفاشي في العراق ومواصلة الكفاح المسلح والالتزام بالابتعاد عن التحالفات مع الدول الإمبريالية والرجعية. ثم انتخب المؤتمر قيادة جديدة تتكون من ٢١ عضواً إضافة إلى السيد مسعود البارزاني، رئيساً للحزب. وانتخب السيد علي عبد الله سكرتيراً للحزب. وعبرت التشكيلة الجديدة عن واقع الحزب ذاته من حيث البنية والعضوية والاتجاه، إذ ضم إلى جانب مجموعة من المثقفين، عدداً من الضباط وأبناء العشائر المتحالفة مع عائلة البارزاني وبعض أبناء البرجوازية الكردية. واعتذر عن الترشيح بعض أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية السابقة، الذين شعروا بمسؤوليتهم المباشرة عن الأحداث السابقة أو

رغبتهم الابتعاد عن المسؤوليات الجديدة. ويشير السيد حبيب محمد كريم إلى أن المؤتمر خول اللجنة المركزية حق التصرف بأعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية الذين تركوا الحزب لأسباب عديدة أو الذين عادوا إلى بغداد في أعقاب النكسة. ويشير السيد حبيب محمد كريم أيضاً إلى أن قرار اللجنة المركزية فيما بعد كان طردهم جميعاً. وكتب معرباً عن عدم اتفاقه مع هذا القرار الذي خلط بين الأخضر واليابس دون مبرر.

لم تمر فترة طويلة على إنتهاء المؤتمر التاسع للحزب حتى استقال سامي من الحزب الديمقراطي الكردستاني وشكل حزبه الجديد، حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، إذ انسلخت معه مجموعة بارزة من الشباب الديمقراطي الكردي. واستمر الوضع غير المستقر للحزب الديمقراطي الكردستاني طيلة الفترة اللاحقة وإلى حين عقد مؤتمره الجديد.(٤٤٧)

وخلال هذه الفترة الحرجة من حياة الحزب الديمقراطي الكردستاني تشكلت المجموعة التي أطلقت على نفسها اسم الحزب الديمقراطي الكردستاني (اللجنة التحضيرية). ورأت هذه الجماعة التي انشقت عن الحزب الأم في عام ١٩٧٧ التي ضمت كوادر عدة من مختلف المستويات، ومنهم أعضاء في المكتب السياسي، بأن أسباب الانتكاسة تتلخص في النقاط التالية(٤٤٨):

المجموعة الأولى من العوامل: وتتلخص بالدور الدموي والفاشي للبعث الحاكم الذي كان يريد ومنذ سنوات طويلة تصفية هذه الحركة التحررية الكردية، إذ عمل كل ما في وسعه من أجل جر الحركة إلى معارك جانبية وفرض القمع والإرهاب ضدها. واستكمل هذا الدور بالتآمر الإمبريالي الرجعي ضد حركة التحرر الكردية ومناصبتها العداء والرغبة في تصفيتها. وتتجسد هذه القوى في الإمبريالية الأمريكية والرجعية الإيرانية، إضافة إلى محاولة إسرائيل استغلال الوضع لصالحها وتعزيز مواقعها في المنطقة.

المجموعة الثانية من العوامل: والتي تتخلص في الملاحظات التالية:

* هيمنة الدور العشائري على الحزب، وخاصة شخصية قائد الحزب البارزاني، وتراجع دور الحزب وقادته المثقفين السياسيين إلى المؤخرة.
* الانقسام الذي حصل في الحزب منذ عام ١٩٦٤ بحيث أضعف إمكانية التأثير الفعال على نشاط الحزب والحد من أو تقليص دور العشيرة وخاصة عائلة البارزاني على الحزب.
* غياب الممارسات الديمقراطية في الحزب لصالح القائد مصطفى البارزاني، وممارسة القمع والإرهاب

---

(٤٤٧) كريم، حبيب محمد، تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني. مصدر سابق. ص ١٥٨-١٦١.

(٤٤٨) قارن: الحزب الديمقراطي الكردستاني - اللجنة التحضيرية. تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهيارها والدروس والعبر المستخلصة منها. أوائل كانون الثاني ١٩٧٧.

إزاء القوى السياسية في كردستان العراق، ومنها الحزب الشيوعي العراقي ومجموعات كردية أخرى.

* استغلال الحكم الذاتي للاغتناء من جانب فئات طفيلية وانتشار الفساد والمظالم في كردستان أثناء الحكم الذاتي.
* دور وتأثير الإقطاعيين على الحزب وابتعاد الحزب عن حل المشكلات الاجتماعية للسكان، ومنها عدم تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في كردستان، بسبب عدم رغبة قيادة البارزاني والإقطاعيين تحقيق ذلك.
* عدم اهتمام قيادة البارزاني بتنفيذ بنود اتفاقية آذار ١٩٧٠ مما أوجد فجوة كبيرة مع الحكم.
* الموقف السلبي من القوميات الاخرى في كردستان ومن حقوقها المشروعة، ومنها القومية التركمانية والآشورية.
* التعاون الخارجي، وخاصة مع الولايات المتحدة وإيران إضافة إلى إسرائيل والحصول على مساعدات منها بما فيها الأسلحة الثقيلة التي جعلت الحركة تعتمد على تلك الدول إلى حدود بعيدة.

وكانت هذه المجموعة ترى بأنها مسؤولة أيضاً عن النكسة التي أصيبت بها الحركة من جراء عدم تصديها بالشكل المناسب للقرارات الفردية وموافقتها على ما كان يصدر عن البارزاني، وأنها كانت تقوم بذلك خشية منها على شق صفوف الثورة وإضعافها في وقت كانت أحوج ما تكون إلى الوحدة والتلاحم. وأكدت هذه الجماعة ضرورة الاعتراف بالأخطاء الفادحة التي ارتكبت في حينها. ولكنها لم تستطع أن تكسب قاعدة واسعة لها في الداخل أو الخارج.(٤٤٩)

استطاع الحزب الديمقراطي الكردستاني أن يخرج من أزمته العميقة والخانقة بعد أربع سنوات من بدئها وسعى إلى معالجة جراحه العميقة التي خلفتها النكسة على القيادة والكوادر والأعضاء وقوات البيشمركة، وكذلك على العلاقة بالجماهير الكردية. وكانت القيادة ما تزال تدير الحزب والكفاح المسلح من قرية راجان (راژان) في كردستان إيران في اعقاب المؤتمر التاسع للحزب في عام ١٩٧٩، اذ كانت العمليات وكذلك الاذاعة واصدار النشريات الموجهة ضد النظام تنظم وتدار قبل ذاك من كردستان العراق، إضافة إلى وجود قيادات ميدانية للمنظمات وقوات البيشمركة في كردستان العراق. كما كانت الإذاعة وصحافة الحزب وأدبياته تصدر عن مقر القيادة في راجان (راژان). وبعد عام من عقد المؤتمر تقريباً أشعل النظام العراقي الحرب على إيران بعد انتصار الثورة الإيرانية في شباط/فبراير ١٩٧٩ والإطاحة بالشاهنشاهية الإيرانية ووصول قوى الإسلام السياسي إلى السلطة وعلى رأسها آية الله روح الله الخميني.

(٤٤٩) راجع الكراس الذي اصدرته هذه المجموعة التي كان على رأسها الدكتور محمود عثمان، بشأن رؤيتها لتجربة الحزب الديمقراطي الكردستاني المنصرمة.

منذ عام ١٩٧٩ انخرط الحزب الشيوعي العراقي في الكفاح المسلح في كردستان العراق بعد أن أعلن عن تركه للجبهة التي كانت تجمعه مع حزب البعث العربي الاشتراكي، بعد أن أوغل البعث بتقطيع أوصال الحزب الشيوعي وتدمير قواعده وهيئاته المختلفة على نطاق القطر وزج النظام بالآلاف من أعضاء ومؤيدي الحزب في السجون والمعتقلات والمواقف للتحقيق معهم وممارسة أبشع صنوف التعذيب والقتل بحقهم. كما تم تصفية الكثير من الكوادر الشيوعية عن طريق إصدار وتنفيذ أحكام بالموت وتدبير عمليات الدهس بالسيارات أو الاغتيالات أو القتل تحت التعذيب.

ورغم الخلافات والمشاحنات السياسية في صفوف المعارضة العراقية أمكن في عام ١٩٨١ تشكيل الجبهة الوطنية والقومية التقدمية (جوقد) في دمشق، حيث شاركت فيها العديد من القوى السياسية العراقية ومنها الحزب الشيوعي العراقي والاتحاد الوطني الكردستاني وقيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الاشتراكي العربي وبعض القوى القومية والناصرية الأخرى، ولكنها لم تضم إليها الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي رفض دخولها بسبب وجود الاتحاد الوطني الكردستاني.

ولم تمض فترة طويلة على تشكيل جوقد حتى دخل الحزب الشيوعي العراقي في تحالف جبهوي جديد في كردستان العراق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني، أطلق عليه اسم الجبهة الوطنية الديمقراطية العراقية (جود). ولم يدخل في هذا التحالف الجديد الاتحاد الوطني الكردستاني وقوى سياسية أخرى. ونشأت عن ذلك مشكلة جديدة وخلاف شديد حول العمل الجبهوي لا في الخارج فحسب، بل وفي كردستان بشكل خاص. وتمسك الحزب الشيوعي العراقي ب(جود) وتخلى عملياً عن (جوقد).

وبسبب تنامي الخلافات وتعمق المنافسة بين الحزبين الكرديين وقعت في ربيع عام ١٩٨٢ صدامات دموية في (بشت آشان) بين قوات البيشمركة التابعة للحزبين الديمقراطي الكردستاني والاشتراكي الكردستاني وأنصار الحزب الشيوعي العراقي من جهة، وقوات بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني من جهة أخرى، أدت إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى والأسرى في صفوف الشيوعيين والديمقراطيين، وسقوط قتلى في صفوف الاتحاد الوطني أيضاً. ولكن ما هي العوامل الكامنة وراء نشوء تلك المعارك الدامية بين قوى وطنية عراقية مناضلة ضد الدكتاتورية في بغداد وفي سبيل الديمقراطية والحقوق القومية العادلة والتي تعبر بدورها عن غياب الديمقراطية في صفوف تلك الأحزاب من جهة وفي العلاقات في ما بينها من جهة ثانية؟ من الممكن الإجابة عن هذا السؤال، وفق تقديري الشخصي ومتابعتي للأوضاع أثناء وجودي في كردستان العراق حينذاك، بما يلي:

١- تفاقم غير مسؤول لحالة من التنافس السياسي غير العقلاني بين الحزبين الكرديين حول قيادة حركة التحرر الكردية والدور الذي يلعبه كل حزب في هذه العملية وحول مناطق النفوذ في كردستان العراق.

٢- التباين في المواقف السياسية والمصالح والرغبة في فرض الهيمنة المتبادلة وتخلص كل طرف من الطرف الآخر.

٣- رغبة الاتحاد الوطني في الانتقام من ضحاياه الذين سقطوا في معارك سابقة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومنها تلك المعركة التي وقعت في ١٧ تموز/يوليو عام ١٩٧٦ حيث سقط فيها ٣٧ شهيداً للاتحاد الوطني، وعلى رأسهم إبراهيم آسو، وكانت المعركة غير متكافئة، أو معركة (حكاري) في عام ١٩٧٨. وكان الاتحاد الوطني قد تشكل لتوه في الخارج، وكان يتحرى عن موقع مناسب له في منطقة بهدينان والوصول إليها بأي ثمن(٤٥٠). ولم تكن هذه العجالة في العودة وبالطريقة التي تمت خطوة حصيفة من جانب الاتحاد الوطني، خاصة وأن جروح ضربة ١٩٧٥ كانت ما تزال عميقة ولم تندمل في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني، خاصة في قيادته ولدى العائلة البارزانية وجماهير واسعة من الشعب الكردي(٤٥١). إلا أن هذا القول لا يمكن بأي حال أن يبرر تلك المعارك الدامية التي خاضتها قوات الحزب الديمقراطي ضد قوات الاتحاد الوطني القادمة من دمشق.

٤- شهد عام ١٩٨٢ جولة مفاوضات جديدة بين الاتحاد الوطني والحكومة العراقية. وكان الاتحاد الوطني، كما بدا حينذاك واضحاً، راغباً بتقديم ما يؤكد للحكومة العراقية بكونه الحزب الكردستاني القادر بقواته العسكرية (البيشمركة) على فرض وجوده في كردستان وضمان تنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه معه حول الوضع في كردستان أو إيجاد حل للمسألة الكردية بين الاتحاد الوطني والحكم المركزي ببغداد.

اعتبرت معارك (بشت آشان) في حينها، وهي لا تخلو من الحقيقة، بمثابة عربون قدمه الاتحاد الوطني الكردستاني للبعث الحاكم أولاً، ومحاولة لتقليص نفوذ وتأثير القوى السياسية الأخرى المتحالفة في (جود) ثانياً، إذ كان الحوار بين الاتحاد والحكم جارياً حول إيجاد حل للمسألة الكردية. وكان الاتحاد الوطني يرغب في البرهنة على أنه الحزب الجديد القادر على قيادة الوضع في كردستان وأن يحل محل الحزب الديمقراطي الكردستاني وفرض نفسه وسياسته في الساحة الكردستانية. وكان هذا وهماً بطبيعة الحال، ألحق ضرراً فادحاً بكل القوى الديمقراطية حينذاك.

لا شك في أن المعركة الأساسية كانت تستهدف الحزب الديمقراطي الكردستاني، إلا إنها شملت الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الكردستاني أيضاً، رغبة في الانتقام بسبب تخلي الحزب

(450) Rashid، Salah. Die Entwicklunge der Kurdenkriege in Irak von 1968-1985. Diplomarbeit. Freien Universitaet Berlin. Fachbereich politische Wissenschaft. Dezember 1985. S. 77.

(٤٥١) نفس المصدر السابق. ص ٨٢.

الشيوعي عن (جوقد) وتعزيز علاقته بقوى (جود) وبسبب المعركة التي دارت قبل ذاك بين الشيوعيين والاتحاديين وكان النصر فيها للشيوعيين(٤٥٢).

ويفترض أن نشير هنا بلا تردد بأن بعض العناصر في قيادات وتنظيمات الحزب الشيوعي الأنصارية كانت وكأنها تريد خوض المعركة ضد الاتحاد الوطني بأي ثمن كان، وكانت تعتقد بأنها قادرة على إحراز النصر ما دام الحزب الديمقراطي الكردستاني معها. ولم يكن هذا الموقف بعيداً عن تشجيع القيادات الميدانية لبيشمركة وتنظيمات الحزب الديمقراطي الكردستاني لهذا الفريق من الشيوعيين لخوض المعركة بصورة مشتركة ضد الاتحاد الوطني، بسبب وجود علاقات جيدة مع قادة الحزب الديمقراطي منذ سنوات الستينيات. أعني هنا لا يمكن اعتبار قيادة تنظيم الحزب الشيوعي وحركة الأنصار الشيوعيين (المكتب العسكري المركزي) في كردستان حينذاك دون ذنب أو إبعاد المسؤولية عنها كلية ورميها على عاتق الاتحاد الوطني وحده أو على عاتق الصراع بين الحزبين فقط، رغم مسؤولية الاتحاد الأساسية، كما أرى، في نشوب معارك (بشت آشان). ولا يمكن عزل تلك المعارك الدموية التي راح ضحيتها عشرات من الكوادر الشيوعية والديمقراطية عن الصراعات الحزبية الضيقة والرغبة في الثأر التي كانت ما تزال شديدة الفاعلية في العلاقات بين الحزبين الكرديين أساساً. ورغم أن جراح تلك المعارك اصبحت من تاريخ الحركة السياسية العراقية والكردية العراقية الماضية، لكنها تشكل فصلاً ودرساً حزيناً من هذا التاريخ يأمل الإنسان أن يكون دوماً حاضراً في أذهان الجميع. ويتمنى الإنسان أن تكون تلك الجراح قد اندملت الآن، إلا أنها عمقت في حينها الخلافات والصراعات، إذ أودت بحياة عدد كبير من المناضلين الكرد المناهضين للفاشية في العراق من أصحاب القضية الكردية أو من المناضلين المساندين لهم بحماس ووعي كبيرين من العرب والآشوريين والكلدان والتركمان. ويصعب الآن تقدير آثار تلك المعارك وغيرها على الأوضاع النفسية وذاكرة عوائل ورفاق وأصدقاء الذين عاشوا تلك التجارب المريرة على النشاط والعلاقات السياسية في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

في الفترة الواقعة بين ٢-١٢/١٢/١٩٨٩ عقد المؤتمر العاشر للحزب الديمقراطي الكردستاني في مدينة مەركەوەر في كردستان إيران تحت شعار "تشديد النضال من أجل الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان". حضر المؤتمر ٣٣٢ مندوباً، إضافة إلى عدد من الضيوف. أعاد المؤتمر انتخاب السيد مسعود البارزاني رئيساً للحزب والسيد علي عبد الله نائباً للرئيس ولجنة مركزية قوامها ٢١ عضواً(٤٥٣). وكانت الفترة الواقعة بين ١٩٧٩-١٩٨٩ قد شهدت الحرب العراقية الإيرانية التي

(٤٥٢) لا أرى باي حال بأن من حق الإنسان أن يطلق على معارك بين قوى وطنية وسقوط ضحايا وجرحى ومشوهين من الطرفين نصراً لأحدهما وانكساراً للثاني. إذ أنها في الحقيقة انكساراً وخسارة للطرفين، رغم ما يبدو في لحظة معينة وكأنها النصر بعينه لأحدهما والانكسار بعينه للثاني. ك. حبيب

(٤٥٣) كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني. مصدر سابق. ص ١٧٢-١٧٥.

دامت قرابة ثمان سنوات عجاف، كما تعرض الشعب الكردي خلالها لمجازر مرعبة ذات طبيعة عنصرية عدوانية مناهضة لوجود الإنسان الكردي في المنطقة أصلاً، مجازر الأنفال ومنها مجزرة الأسلحة الكيماوية في حلبجة والتدمير الواسع والمتواصل للقرى الكردية والذي سنبحث فيها في مكان آخر من هذا الكتاب. كما عرفت هذه الفترة تشكيل الجبهة الكردستانية في عام ١٩٨٨ من عدد من الأحزاب الكردية، ومعها الحزب الشيوعي العراقي. وكان أكبر إنجاز لهذه الجبهة هو الوصول إلى اتفاق مشاركة الحزبين الكرديين الرئيسيين في الجبهة، أي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

لم تصدر عن مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني العاشر قرارات استثنائية بقدر ما كانت تأكيد الحزب على مواصلة النضال من أجل ضمان تحقيق شعاره الرئيسي.

لم تمض فترة طويلة على إيقاف القتال بين العراق وإيران حتى شن النظام العراقي غزوته العدوانية ضد الشعب الكويتي واحتلاله الكويت وإنزال الخراب بها وأسر عدد كبير من أبنائها، إضافة إلى أولئك البشر الذين تم تصفيتهم حينذاك، سواء أكانوا من الكويتيين أم من العراقيين أم من بلدان عربية أخرى من قبل النظام العراقي. ومن أجل طرد قوات النظام من الكويت وتحريرها من القوات العراقية وقعت حرب الخليج الثانية وما تلى ذلك من انهيار كامل للجيش العراقي وما أعقبها من انتفاضة الشعب العراقي بعربه وكرده وقومياته الاخرى ضد استمرار وجود النظام في السلطة والسعي للإطاحة به، ثم المآسي التي ارتبطت بضرب الانتفاضة والسكوت المطبق للعالم كله، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على تلك الجريمة البشعة، ثم الهجرة الجماعية الواسعة للسكان الكرد صوب تركيا وإيران، وهجرة عشرات الآلاف من سكان الوسط والجنوب الى السعودية وسورية هرباً من جحيم النظام الدموي في العراق. والتي انتهت بنشوء وضع جديد في كردستان العراق ابتداءاً من أوائل عام ١٩٩٢، حيث أصبحت كردستان منطقة محميّة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد انسحاب سلطة البعث من أجزاء أساسية من كردستان العراق وفرض الحماية الدولية (الأمريكية/البريطانية) على المنطقة ومنع الطيران العراقي من التحليق في أجوائها، تسلمت الأحزاب والقوى الكردية مهمات الإدارة هناك باسم الجبهة الكردستانية ونظمت انتخابات المجلس الوطني للحكم الذاتي. وبموجب تلك الانتخابات تمكن الحزبان الكرديان الرئيسيان من الاستحواذ الفعلي على مقاعد البرلمان، إذ لم يستطع أي حزب آخر الحصول على ٧٪ المقررة كحد أدنى للحصول على مقاعد لأي حزب في البرلمان، بغض النظر عن الأساليب التي استخدمت قبل وأثناء عملية الانتخاب. فالأحزاب السياسية التي لم تدخل البرلمان أشارت إلى أن الانتخابات لم تكن نزيهة وجرى تزوير إرادة الناخبين بسبل شتى. ولم يكن هذا الاتهام خاطئاً تماماً، خاصة بعد أن تم تقسيم مقاعد البرلمان بين الحزبين الديمقراطي والاتحاد الوطني وفق التناسب التالي ٥١ : ٤٩ على التوالي، مع منح الآشوريين

والكلدان عدداً محدوداً من المقاعد في المجلس. لا شك في أن الحزبين يتمتعان بالتأييد الواسع من الشعب الكردي ويمكنهما الحصول على الأغلبية في المجلس وهما لا يحتاجان إلى التلاعب الذي سجل في حينها. ومع ذلك اعتبرت تلك الانتخابات قانونية وأصبح المجلس يتمتع بالشرعية التي يفترض أن تحترم حالياً -وإلى حين انتخاب مجلس وطني جديد- الفيدرالية الكردستانية. وفي عام ١٩٩٢ وبعد إجراء الانتخابات قرر البرلمان اعتبار منطقة الحكم الذاتي جمهورية اتحادية (فيدرالية) ضمن الدولة العراقية.

وفي أعقاب ذلك جرى تشكيل الحكومة المركزية وتوزيع المراكز الحساسة بين الحزبين بشكل خاص، مع منح هذا الحزب أو ذاك إحدى الوزارات أو حقيبة وزير بلا وزارة (وزير إقليم).

وفي أعقاب ذلك عقد المؤتمر الحادي عشر للحزب الديمقراطي الكردستاني في مدينة أربيل، عاصمة الإقليم، في الفترة بين ١٦-١٩٩٣/٨/٢٦. واعتبر عقد المؤتمر تظاهرة سياسية كبيرة، حضرها إلى جانب ٢١٦٧ مندوباً ومندوبة، عدد كبير من الضيوف من الداخل والخارج. واتخذ المؤتمر جملة من القرارات والتوصيات ثم أجريت انتخابات قيادة الحزب، حيث جدد انتخاب وتثبيت كل من السيدين مسعود البارزاني والسيد علي عبد الله في موقعيهما السابقين، كما انتخبت لجنة مركزية من ٣٧ عضواً و ٩ أعضاء احتياط، ولجنة رقابة وتفتيش مركزية من ١١ عضواً. بعدها جرى تشكيل المكتب السياسي من ١١ عضواً من بين أعضاء اللجنة المركزية. سمي المؤتمر بمؤتمر (الوحدة) وتحت شعار "السلام، الحرية، الديمقراطية"(٤٥٤).

أراد المؤتمرون أن ينشأ انطباع لدى الشعب الكردي وفي الخارج بأن مؤتمرهم هو مؤتمر حزب يقود السلطة السياسية في كردستان العراق، وأن رئيس المؤتمر يعتبر في الوقت نفسه رئيساً للجمهورية الاتحادية. وبدا هذا واضحاً من خلال أسلوب تنظيم المؤتمر وتشكيل لجان الاختصاص فيه وأسلوب إدارته والقرارات التي صدرت عنه. أقر المؤتمر في نهاية جلساته برنامج الحزب. وتضمن البرنامج المهمات التي تواجه الحزب والجمهورية الاتحادية في الفترة القادمة على الصعيدين الداخلي والإقليمي وكذلك على الصعيد الدولي.

ثانياً: الاتحاد الوطني الكردستاني

أشرنا سابقاً إلى أن أول خلاف جدي برز داخل قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني كان في عام ١٩٦١. وتمحور الخلاف حول الموقف من حكومة عبد الكريم قاسم وموضوع إعلان ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦١ في كردستان العراق. وتبنى الملا مصطفى البارزاني الموقف المناهض لسياسة عبدالكريم قاسم وإعلان الثورة واستطاع أن يجمع حوله الغالبية العظمى من كوادر وقواعد الحزب، في حين تبنى الخط

(٤٥٤) نفس المصدر السابق. ص ٤٧١.

المخالف السيد إبراهيم أحمد الذي يعتبر أحد الرموز الوطنية البارزة في حركة التحرر الوطني الكردية وفي الساحة السياسية الكردستانية والعراقية خلال عقود عديدة من القرن العشرين. بدأ نشاطه في الثلاثينات من القرن العشرين وتواصل حتى وفاته في نهاية القرن، ولعب دوراً سياسياً كبيراً في الحياة السياسية الكردية وفي الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكان يحتل موقع سكرتير الحزب. كما التفت حوله حينذاك مجموعة من المثقفين الكرد. إلا أن هذا الخلاف سرعان ما تلاشى بسبب الحرب التي شنها النظام ضد الشعب الكردي عموماً والبيشمركة الكردية بشكل خاص. ثم تفجر الخلاف من جديد في عام ١٩٦٤ وأدى إلى حصول انشقاق فعلي في الحزب، رغم عدم تشكيل القوى التي التفتت حول المكتب السياسي حزباً سياسياً جديداً حينذاك. وبرز هذا الانشقاق في انسحاب عدد من أعضاء القيادة ورفضهم العمل تحت قيادة الملا مصطفى البارزاني. ثم انتهى هذا الاحتجاج بطرد ١٤ عضواً من اللجنة المركزية ومكتبها السياسي من قبل قيادة الملا مصطفى البارزاني من مجموع ١٨ عضواً من قيادة الحزب وانتخاب قيادة جديدة في المؤتمر السادس للحزب الذي عقد في أعقاب عقد اتفاق إيقاف القتال مع حكومة عبد السلام عارف. ورغم أن الخلاف بدا وكأنه يدور حول الموقف من عقد تلك الاتفاقية باعتبارها غير كافية ولا تحقق ما يصبو إليه الشعب الكردي والتضحيات التي تحملها الشعب في ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦١، إلا أن الخلافات كانت أعمق من ذلك بكثير، إذ كانت تدور حول قضايا فكرية وسياسية وتنظيمية، إضافة إلى أنها كانت مرتبطة بظهور أجيال جديدة من الشبيبة المثقفة العاملة في الحياة السياسية الكردستانية والتي لم تستطع التفاعل والتعامل باستمرار مع القيادة التقليدية لقائد الثورة الكردية الملا مصطفى البارزاني، الذي كان في الوقت نفسه يترأس الحزب الديمقراطي الكردستاني. وفي عام ١٩٦٤ عقد المكتب السياسي كونفرنساً حزبياً (كونفرنس ماوت) حاول فيه إضعاف دور قائد الحزب البارزاني وتأكيد دور المكتب السياسي في حياة الحزب الداخلية والسياسية وفي اتخاذ القرارات الخاصة بالثورة والمفاوضات. وقد قرر المؤتمر "تجميد رئاسة البارزاني للحزب وعين وفداً للوساطة يقوم بزيارة البارزاني بغية إقناعه بحل وسط وأرجأوا جلسات الكونفرانس حتى عودة الوفد بالنتيجة(٤٥٥). ويشير السيد مسعود البارزاني إلى أن الكونفرانس قد تنفض ولم ينتظر عودة الوفد، في حين كان جواب البارزاني إلى الوفد قد تضمن التالي:

"١- ليس في الإمكان تغيير القادة العسكريين المعينين حديثاً وسيبقون في أماكنهم.

٢- تترك الحرية لكل بيشمركة في اختيار الجانب الذي يعمل فيه، ولا يحق لأي طرف أن يحول دون ذلك.

٣- يجب عقد مؤتمر الحزب في مدة أقصاها العاشر من شهر آيار ١٩٦٤، وإذا لم يتم ذلك فللبارزاني

(٤٥٥) البارزاني، مسعود - البارزاني والحركة التحررية الكردية. الجزء الثالث. ثورة ايلول ١٩٦١-١٩٧٥ مع ملحق وثائقي. اربيل، ٢٠٠٢، ص ١٣٧-١٣٨.

الحرية الكاملة في اتخاذ الإجراء الذي يراه محققاً للمصلحة العامة.

٤- يكون عدد ممثلي المكتب السياسي في اللجنة التحضيرية للمؤتمر مساوياً لعدد ممثلي رئيس الحزب (البارزاني).

٥- لامانع من قيام أعضاء اللجنة المركزية المدرجة أسماؤهم أدناه بتمشية أمور الحزب لحين انعقاد المؤتمر. على ان يأتي بقية أعضاء اللجنة المركزية إلى رائيه. وهؤلاء هم: عمر مصطفى دبابه، جلال الطالباني، نوري شاويس، صالح يوسفي، علي عبدالله، ناهدة شيخ سلام، جلال عبدالرحمن.(٤٥٦)

ولكن اصطدم الاجراء الذي اتخذه كونفرانس ماوت بواقع وجود القوة الفعلية بيد الملا مصطفى البارزاني وبتأييد واسع من قوى البيشمركة من جهة وعجز المكتب السياسي عن تغيير الواقع القائم حينذاك من جهة أخرى، رغم وجود أكثرية في القيادة وقفت إلى جانب المكتب السياسي ١٥ عضواً من أصل ١٧ عضواً في اللجنة المركزية. ولم تستطع قوى ابراهيم احمد وجلال الطالباني الحصول على قاعدة اجتماعية واسعة في كردستان بسبب طبيعة بنية المجتمع الكردي الريفية والعشائرية ودور البارزاني وعائلته التاريخي في حركة التحرر الكردية، إضافة إلى امتلاكه للقوى العسكرية القادرة على إلحاق الضرر بجماعة المكتب السياسي. ورغم المحاولات التي بذلتها مجموعة المكتب السياسي للبقاء في كردستان والعمل في الساحة السياسية، فأن البارزاني وجه جهداً كبيراً لمنعها من التوسع أو الاستقرار في مواقع معينة. وبالتالي نشأ حزبان متوازيان، ولكنهما مختلفان في القوة والعلاقة الجماهيرية، وكلاهما باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني، أحدهما بقيادة الملا مصطفى البارزاني، والثاني بقيادة إبراهيم أحمد. واصطف إلى جانب إبراهيم أحمد مجموعة من أعضاء اللجنة المركزية السابقة، كما أصبح قوام المكتب السياسي مكوناً، إضافة إلى إبراهيم أحمد، من السادة: جلال حسام الدين طالباني، عمر مصطفى أمين، حلمي علي شريف. كمال محي الدين أسعد، علي العسكري وعبدالرحمن ذبيحي(٤٥٧).

ولكن الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة البارزاني عرف خلال تلك الفترة وجود تكتلات عديدة في داخله، وبعضها كان مجبراً على البقاء بسرية كبيرة بسبب الخشية الفعلية من دور أجهزة الأمن الكردية (الباراستن) حينذاك. فإلى جانب التوزيع المعروف بين اليسار واليمين والوسط كأجنحة موجودة في الحزب، نشأت في عام ١٩٧٠ الجماعة المعروفة بالعصبة الماركسية اللينينية "كومه له" التي سميت فيما بعد بعصبة شغيلة كردستان، وجمعت في صفوفها الاتجاهات الماركسية اللينينية والاتجاهات الماوية. ولا شك في أن التيار الماركسي في كردستان لم يكن ضعيفاً، وكان التعاون بين

(٤٥٦) نفس المصدر السابق، ص ١٣٨.

(٤٥٧) الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. مصدر سابق. ص ١٣٢.

الماركسيين في أقاليم كردستان الثلاثة معروفاً حينذاك وخاصة بين إقليمي كردستان إيران والعراق. ومجموعة كومه‌له قد تشكلت بالأساس في إيران قبل ذاك بسنوات ثم توسعت لتشمل كردستان العراق. وكانت على صلة بالسيد جلال الطالباني. وكان تبني الماركسية في كردستان العراق يلقى الرفض من الحزب الشيوعي العراقي، بسبب التصور الخاطئ الذي ساد الحركة الشيوعية العالمية حينذاك باعتبارها المحتكر والممثل الشرعي والوحيد للماركسية عموماً واللينينية على وجه الخصوص.

أشرت في مكان آخر من هذا الكتاب إلى أن القائد البارزاني كان يرفض وجود قوى سياسية كردية منظمة خارج إطار الحزب الديمقراطي الكردستاني ومنشقة عن الحزب الذي كان يقوده، وكان يتخذ الإجراءات الصارمة ضد من يحاول ذلك بسبب قناعته بأن وجود التكتلات يلحق الضرر بالحركة الكردية وبقدرتها على انتزاع حقوقها. أجبر هذا الواقع مجموعة مهمة من المناضلين الكرد على البقاء خارج العراق بدلاً من خوض النضال في الداخل بسبب قناعاتهم المختلفة، إذ كان محظوراً على هؤلاء العودة والعمل في كردستان خارج إطار الحزب الديمقراطي الكردستاني. فالساحة يفترض أن تبقى محتكرة للحزب الديمقراطي الكردستاني.

إلا ان السيد البارزاني يشير في كتابه المشار اليه سابقاً الى ان السيد ابراهيم احمد قد حصلَ على تأييد الشاه وكانت له صلة بـ(السافاك) الإيراني عبر العقيد (عيسى بيجمان) وهو من كرد سنندج في كردستان ايران.(٤٥٨)

وحاول النظام العراقي في فترات مختلفة أن يلعب على وتر الخلاف بين المجموعتين ومحاولة الضغط على طرف من أجل أنتزاع تنازلات من الطرف الثاني انطلاقاً من هذا النهج. بذل الحكم العارفي جهوداً غير قليلة لإيجاد حل للمشكلة دون أن يتنازل عن سلوكه الشوفيني إزاء القومية الكردية، ولم يكن هذا ممكناً. إلا أن الملا مصطفى البارزاني كان على استعداد دائم لإعادة العلاقات والمفاوضات مع الحكم في العراق عندما كان يجد انفتاحاً ولو قليلاً على حركته المسلحة وعلى مطالب الشعب الكردي. ولم يكن هذا الانفتاح متوفراً باستمرار بل العكس هو الصحيح. وتجلى هذا أيضاً بعد انقلاب البعث في ١٧ تموز/يوليو عام ١٩٦٨، حيث بذل الحكم الجديد محاولة أخرى لاستثمار الخلاف بين المجوعتين لصالح استمرار القتال والضغط على الحركة الكردية المسلحة. حيث تمكنت مجموعة المكتب السياسي (إبراهيم أحمد وجلال الطالباني) أن تصدر جريدة في بغداد وأن تجري حوارات غير قليلة مع قوى سياسية مختلفة، إلا أن البعث لم يكن جاداً في تعاونه مع هذه المجموعة، بقدر ما كانت بالنسبة له ورقة ضغط يريد ممارستها على قيادة الثورة في كردستان العراق. إذ حالما تبين احتمال الوصول إلى اتفاق بهذا الشأن مع قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، لم يعد في مقدور

(٤٥٨) البارزاني، مسعود – البارزاني والحركة التحررية الكردية، مصدر سابق، ص ١٣٣.

المجموعة الأخرى مواصلة العمل السياسي والإعلامي في بغداد. فاضطرت إلى مغادرة العراق والبقاء في سوريا أو في أوروبا.

تركز عمل جماعة المكتب السياسي السابق في الخارج على اتجاهات أربعة:

* تعبئة قواها في الداخل والخارج لصالح القضية الكردية بشكل عام.
* تشديد دعايتها ضد قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني باعتبارها العدو المناهض لها مباشرة والمتصدي لعملها في كردستان العراق.
* التعاون مع القوى العراقية الأخرى الموجودة في سوريا والخارج، التي كانت تناهض سياسة البعث الحاكم في العراق. وكانت أغلب تلك القوى قومية وبعثية مؤيدة لقيادة قطر العراق في سوريا أو قوى منشقة عن الحزب الشيوعي العراقي.
* إقامة أوسع الصلات الممكنة مع قوى حركة التحرر الوطني في الدول العربية وفي غيرها من بلدان العالم الثالث، إضافة إلى تنشيط علاقته بالأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا وبشكل خاص مع الحزب الاشتراكي الفرنسي.

حصل السيد جلال الطالباني على دعم ملموس من جانب القيادة السورية والقيادة الليبية ومن بعض القوى العراقية والعربية. كما تسنى له أن يقيم علاقات جيدة على الصعيدين العربي والأوروبي لصالح القضية الكردية ولصالح الاتجاهات الجديدة في السياسة التي كان يدعو لها. وإذ كان وجوده في كردستان العراق محدوداً، رغم وجود قواعد وكوادر له في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان يقوده البارزاني، بصورة سرية، فأن وجوده في الخارج ونشاطه قاد إلى حصول توترات شديدة وانقسام عملي في جمعية الطلبة الكرد في أوروبا بين مؤيد لقيادة البارزاني للحركة الكردية المسلحة وبين مؤيد لمجموعة إبراهيم أحمد وجلال الطالباني ود. كمال فؤاد. وتركز تأثير هذه المجموعة على الأوساط الطلابية والمثقفين في الداخل والخارج. إلا أن ما يمكن تأكيده هو أن القوى السياسية الكردية كانت موزعة بين الحزبين بشكل متباين، إذ أن الغالبية العظمى من الأعضاء والمؤيدين كانت إلى جانب قيادة البارزاني. وعندما تعرضت الحركة الكردية المسلحة إلى نكستها الكبيرة في آذار من عام ١٩٧٥، سنحت الفرصة أمام السيد جلال الطالباني ومجموعة من السياسيين الكرد لأخذ المبادرة وتأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني. فما هي الظروف التي أتاحت فرصة تشكيل هذا الاتحاد السياسي؟

كان لانتكاسة الحركة الكردية المسلحة وقع الصاعقة على جماهير الشعب الكردي وقواه السياسية الكردية المشاركة في ثورة أيلول/سبتمبر عام ١٩٦١. وتوزع المشاركون في الثورة إلى ثلاث جماعات أساسية:

١- قوى تراجعت إلى إيران وسلمت أسلحتها للسلطة الإيرانية في مقابل منحها اللجوء والحماية، على أمل أن تعيد تنظيم صفوفها ومواصلة النضال في ظرف أكثر ملائمة.

٢- قوى سلمت نفسها وأسلحتها للحكومة العراقية حيث وزعت على محافظات العراق الجنوبية وعومل أفرادها وكأنهم أسرى حرب لدى الحكم الاستبدادي.

٣- قوى غادرت إيران والعراق واستقرت في المهجر وعمدت إلى تشكيل تنظيمات سياسية أو التحقت بجماعات سياسية أخرى.

ويبدو أن وقع الهزيمة التي حلت بالحركة الكردية المسلحة في نفوس نسبة عالية من بنات وأبناء الشعب الكردي في الداخل والخارج كان كبيراً جداً ومؤثراً إلى حدود بعيدة، وكان لا بد من مواجهة ذلك بإجراءات سريعة وفعالة. وكان أمام المجموعات الموجودة في الخارج خيارين، وهما:

- التريث والاتصال بالحزب الديمقراطي الكردستاني بهدف العودة إلى صفوفه وإعادة بناء الحزب وقوى الثورة من جديد لمواصلة النضال، إذ لم يكن ممكناً قبول ذلك من جانب قيادة الملا مصطفى البارزاني بسرعة وفي أعقاب الانتكاسة من الناحيتين النفسية والسياسية.

- تشكيل تنظيم سياسي جديد يجمع فيه كل أو بعض المختلفين مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الملا مصطفى البارزاني لمواصلة لنضال في كردستان العراق.

ويبدو أن مجموعات معينة قررت اختيار الطريق الثاني، بعد أن حاولت ثني الملا مصطفى البارزاني عن القبول بمقترح الشاه والتخلي عن الثورة، كما جاء في أدبيات الاتحاد الوطني الكردستاني. ففي ٢٢ أيار من عام ١٩٧٥ صدر البيان السياسي لمجموعة السيد جلال الطالباني في دمشق أعلنت فيه رفضها التسليم بالأمر الواقع وتسليم السلاح في كردستان العراق واستعدادها لمواصلة المسيرة النضالية للشعب الكردي وتحمل مسؤوليتها في هذه الفترة العصيبة من تاريخ الحركة. وفي ١٩٧٥/٦/١ تم تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني في برلين حيث نوقش بيان دمشق وعدّل بحضور السادة أو بتأييد ممن تعذر عليه الحضور: جلال الطالباني، د. فؤاد معصوم، عبد الرزاق عزيز فيلي، عادل مراد، كمال فؤاد وعمر شيخ موس ود. لطيف جمال رشيد ودلشاد أحمد، إضافة إلى السيدة هيرو إبراهيم أحمد(٤٥٩). واعتبرت الأسماء التالية الهيئة المؤسسة للاتحاد الوطني الكردستاني:

(٤٥٩) مراد، عادل. محاولة جادة لكتابة جزء من التاريخ الحديث لكرد العراق. جريدة الاتحاد الأسبوعية. العدد ست حلقات، ابتداءاً من العدد ٣٧٣ في ٢٠٠٠/٦/٩ حتى العدد ٣٧٨ في ٢٠٠٠/٧/١٤. كردستان. الحلقة الأولى. ص ١١.

السيدة هيرو إبراهيم أحمد مناضلة كردية وعاملة في الحركة السياسية الكردية، وهي إبنة السيد إبراهيم أحمد، المناضل السياسي البارز في الحركة السياسية الكردية منذ الإربعينيات وسكرتير الحزب

جلال الطالباني، د. فؤاد معصوم، عبد الرزاق عزيز فيلي، عادل مراد، عمر شيخ موس، د. كمال فؤاد، عمر مصطفى (دبابة) ود. كمال خوشناو. وخولت هذه الهيئة المؤسسة صلاحية قيادة العمل الفكري والسياسي والتنظيمي والعسكري والمالي والعلاقات الخارجية للحزب إلى حين انعقاد مؤتمره الأول الذي طال انتظاره وعقد لأول مرة في عام ١٩٩٢. ويشير الدكتور فؤاد معصوم إلى أن التنظيمات التي تكون منها الاتحاد الوطني هي(٤٦٠):

١- العصبة الماركسية اللينينية (فيما بعد عصبة شغيلة كردستان) التي كانت قد تأسست على شكل حلقات في عام ١٩٧٠/١٩٧١. وكان على رأس هذه العصبة شاسوار جلال (أرام)، نوشيروان مصطفى، حكمت محمد كريم (ملا بختيار)، أزاد هورامي، سالار عزيز (نجم الدين عزيز) وعمر عبد الله (ملازم عمر).

٢- الحركة الاشتراكية الكردستانية، وكانت تضم مجموعة من الكوادر القيادية التي عملت قبل ذاك في الحزب الديمقراطي الكردستاني. وكان على رأس الحركة: علي العسكري، رسول مامند، خالد سعيد (دكتور خالد)، الملازم طاهر علي والي بك، سعدي عزيز (سعدي كجكة)، وعمر مصطفى (دبابة).

٣- الخط العام للاتحاد الوطني الكردستاني، ويسمى أيضاً بالخط العريض. وكان على رأس الخط: جلال الطالباني، الدكتور فؤاد معصوم، الدكتور فؤاد كمال، الدكتور عمر شيخ موس، عادل مراد وحسين بابا الشيخ (شيخ أيزيدي).

وانتخب السيد جلال الطالباني سكرتيراً للجنة القيادية للاتحاد الوطني الكردستاني.

وجدير بالإشارة إلى أن مجموعة كومه‌له التي كانت تعمل بصورة سرية في تنظيم الحزب الديمقراطي الكردستاني وعلى صلة وثيقة بالمسؤول الأول عنها السيد جلال الطالباني، لم تستطع الصمود بوجه الإنتكاسة التي حلت بالحركة الكردية المسلحة، إذ اضطرت إلى تسليم أسلحتها إلى السلطات البعثية، إذ أن زخم الانتكاسة كان قد شمل الجميع، وكان من الصعب حقاً مواجهة الموقف بغير ذلك.(٤٦١) ولكن هذه المجموعة القيادية، ومعها أكثر من سبعين عضوا في "الكومه‌له"، التي سلمت سلاحها للسلطات الحكومية العراقية، كانت قد أصدرت بياناً تؤكد فيه مواصلتها الكفاح المسلح. مما

الديمقراطي الكردستاني لسنوات طويلة ثم الشخصية البارزة والمؤيدة للإتحاد الوطني الكردستاني، كما إنها زوجة السيد جلال الطالباني. ك. حبيب.

(٤٦٠) معصوم، د. فؤاد. الاتحاد الوطني الكردستاني .. البدايات. جريدة الاتحاد الأسبوعية. كردستان. العدد ٢٧٣ في ٢٠٠٠/٦/٩. ص ١١.

(٤٦١) الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. مصدر سابق. ص ٣٣٥/٣٣٦.

جعلها تقع تحت مجهر السلطات الأمنية العراقية ومطاردتها والسعي لإلقاء القبض عليها. وتمكنت السلطات الأمنية العراقية من تحقيق ذلك عندما ألقي القبض على مراسل بين السيد جلال الطالباني وكومه‌له في بغداد وضبط رسالة موجهة للمجموعة في الداخل، مما أجبر القيادة على الهروب إلى إيران حيث القي القبض عليها هناك وسلم أعضاء القيادة جميعاً إلى الحكم الدكتاتوري في بغداد من جانب الأمن الإيراني، وحكم على عدد منهم بالإعدام ونفذ الحكم فعلاً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦(٤٦٢)، وهي المجموعة القيادية الأولى التي تواجه الأعدام بعد هزيمة عام ١٩٧٦، كما حكم على البقية بأحكام بالسجن. وكان على الاتحاد الوطني تشكيل قيادة ميدانية جديدة بعد تلك الخسارة. وضمت قيادة الكومه‌له الجديدة شاسوار جلال (أرام) سكرتير اللجنة، نجم الدين عزيز (سالار)، أزاد هورامي (عادل)، حكمت محمد كريم (ملا بختيار) وعبدالرزاق محمد(٤٦٣).

اتخذ الاتحاد الوطني الكردستاني بعد تشكيله بفترة قصيرة جملة من الإجراءات ساعدته على ولوج الساحة النضالية في كردستان. فبعد أن وضح سكرتير الاتحاد، جلال الطالباني، أسباب تشكيل الاتحاد في كراس بعنوان "الاتحاد الوطني الكردستاني لماذا..؟" وفق الظروف التي نشأت في أعقاب انتكاسة الحركة، وبعد أن أصدرت العصبة الماركسية اللينينية الكردستانية كراسها الموسوم "الدروس المستخلصة من انتكاسة الحركة المسلحة الكردية"، تبني الاتحاد الوطني من جديد نهج الكفاح المسلح لتحقيق مهمات الحزب الجديد، كما أكد على شعار الديمقراطية للعراق كله، وبالتالي ربط بين القضية الديمقراطية في العراق والحكم الذاتي لكردستان.

قرر الاتحاد الوطني البدء بإرسال بعض أعضاء الحزب ومؤيديه إلى كردستان وتشكيل فرق سياسية وأنصارية للدعاية والتحريض ورفع المعنويات وتعبئة الصفوف ومواجهة الوضع الجديد الذي نشأ مع انتكاسة الحركة المسلحة. وجدير بالإشارة أن الاتحاد الوطني الكردستاني تبنى سياسة التعددية الحزبية في كردستان. ودعا إلى الحوار لحل المشكلات القائمة إقليمياً وقومياً.

(٤٦٢) ضمت أول مجموعة قيادية كردية تابعة للاتحاد الوطني الكردستاني في الداخل مكونة من سبعة مناضلين حكم على بعضهم بالإعدام وتم تنفيذه في سجن أبو غريب المركزي في بغداد في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٧٦، وهم: شهاب الشيخ نوري، جعفر عبد الواحد وأنور زوراب، وعلى البقية بأحكام مختلفة وهم: فريدون عبد القادر، عمر سيد علي، علي محمد عسكري، أرسلان بايز، ئاوات زكي عبد الغفور، دارو شيخ عبد القادر، سعدون فيلي، وآسو شيخ نوري، محمد ميرزا، سعيد ملا عباس وعثمان نانو. راجع: مراد، عادل. محاولة جادة لكتابة جزء من التاريخ الحديث لكرد العراق. مصدر سابق. الحلقة الخامسة. ص ٥. راجع أيضاً: الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. مصدر سابق. ص ٣٣٥/٣٣٦.

(٤٦٣) نفس المصدر السابق. ص ٣٣٨.

كانت العلاقات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي أعاد النظر بقراره السابق حول نزع السلاح وانتقد ذلك بصيغ مختلفة وفق التكتلات التي نشأت فيه ومنه وقرر البدء بالكفاح المسلح ثانية، وبين الاتحاد الوطني الكردستاني الذي تأسس حديثاً، سيئة للغاية ومتوترة وتجلت في المعارك الدامية التي دارت بين قوات الحزبين في عام ١٩٧٦ وعام ١٩٧٨ ومن ثم في أحداث (بشت آشان) في عام ١٩٨٣. ويبدو لي بأن الاتحاد الوطني الكردستاني كان على عجلة من أمره، إذ كان يسعى إلى استثمار فرصة الانهيار النفسي والمعنوي للحركة الكردية المسلحة التي كان يقودها الملا مصطفى البارزاني لا لفرض نفسه في الساحة الكردستانية فحسب، بل ومن أجل الحلول محل الحزب الديمقراطي الكردستاني في قيادة النضال الكردي المسلح ضد الحكم المركزي الدكتاتوري في بغداد. ولم يكن هذا الموقف صائبا.

قرر الاتحاد الوطني الكردستاني إرسال قواته المسلحة الجديدة المشكلة في الخارج والمتدربة حديثا على حمل السلاح على شكل مفارز صغيرة مع بعض القياديين، من الشام وعبر القامشلي وبموافقة الحكومة السورية إلى العراق. وفي طريق العودة تصدت لهذه المفارز قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني ومؤيديها من العشائر الكردية في تركيا وأنزلوا بالقادمين الجدد ضربات قاسية أدت إلى قتل عدد كبير من أعضاء ومؤيدي الاتحاد الوطني وبعض قيادييهم. ولم يكن هذا الموقف سليماً من جانب قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، بغض النظر عن التباين والصراع السياسي الذي كان قائماً بين الحزبين حينذاك. إذ خسرت الحركة الوطنية مناضلين من كلا الطرفين لم يكن هناك أي مبرر لاستشهادهم. ليس القوة والعنف واستخدام السلاح هو الطريق العملي لمعالجة المشكلات والخلافات السياسية فحسب، بل يزيد من تعقيد تلك المشكلات ويخلق مشكلات جديدة أيضاً. فالطريق الوحيد والناجح لحل جميع أنواع المشكلات بين القوى الوطنية يكمن في الدخول بمفاوضات ديمقراطية صبورة بعد الاتفاق على آليات ديمقراطية لذلك الحوار، فهو الصيغة الوحيدة التي يفترض أن تسود في العلاقات بين الأحزاب السياسية. وكان من شأن المعارك العسكرية التي دارت تعقيد الأمور وتشديد الصراع ولم يتوقف نزيف الدم طويلاً.

هذه الأحداث وغيرها لعبت دورها الملموس في تعميق الخلافات العميقة أصلاً ونشأت حالة أشبه ما تكون المطالبة بالثأر بين الحزبين التي تجلت بعد سنوات في معارك (بشت آشان) وشملت قوى سياسية أخرى، ثم تواصلت حتى العقد الأخير من القرن العشرين حيث أمكن في عام ١٩٩٨ الاتفاق على أسس أخرى في معالجة المعضلات بين الحزبين.

لم يعقد الاتحاد الوطني مؤتمراً له إلا في عام ١٩٩٢. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٥ و١٩٩٢ عقد الاتحاد الوطني سلسلة من الاجتماعات التي تقررت فيها بنية القيادة واستراتيجة وتكتيك الحركة المسلحة والاتحاد على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما أدارت الحوارات والمفاوضات التي

كانت تجري بين فترة وأخرى بين الاتحاد والحكم أو بين الاتحاد وبقية قوى المعارضة السياسية العراقية. وكان على المكتب السياسي للاتحاد أن يوجه سياسة الاتحاد خلال الفترة الواقعة بين تلك الاجتماعات، وأن يقرر الموقف بالنسبة للمعارك التي دارت بين قوات الاتحاد وقوات السلطة المركزية في بغداد، أو تلك المعارك المسلحة التي دارت بينه وبين الفصائل الأخرى التابعة للأحزاب السياسية المعارضة للنظام حينذاك. وكانت أشد المعارك فداحة تلك التي دارت بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني في عام ١٩٧٨ أولاً ومن ثم معارك (بشت آشان) الأولى والثانية في عام ١٩٨٣ بين الاتحاد من جهة والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي والحزب الاشتراكي الكردستاني من جهة ثانية.

خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٦-١٩٩٢ شارك الاتحاد الوطني في عدد من التحالفات التي تأسست من عدد من الأحزاب السياسية العراقية التي كانت تعمل في دمشق ضد الحكم الدكتاتوري في بغداد، والتي أطلق عليه "التجمع الوطني العراقي" وضم في صفوفه: حزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة قطر العراق)، الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية)، الحركة الاشتراكية العربية، مؤتمر القوميين الاشتراكيين، الحزب الاشتراكي، جيش التحرير الشعبي العراقي والاتحاد الوطني الكردستاني. ثم كان شريكاً في "الجبهة الوطنية والقومية الديمقراطية (جوقد) التي انبثقت في ١٩٨٠/١١/٢٢ من مجموعة الأحزاب التي شكلت التجمع الوطني العراقي إضافة الى الحزب الشيوعي العراقي بعد أن خرج منها الحزب الشيوعي العراقي/القيادة المركزية. وأصدرت الجبهة الجديدة ميثاقها الوطني وبيانها السياسي حول أوضاع العراق السياسية ومهمات الحركة الوطنية حينذاك(٤٦٤).

وفي عام ١٩٨٨ أمكن تشكيل الجبهة الوطنية الكردستانية، بعد أن سبق ذلك تحسين نسبي للعلاقات بين الحزبين الكرديين وصدور بيان مشترك عن اللجنة العليا المشتركة وبحضور قائدي الحزبين السيد مسعود البارزاني والسيد جلال الطالباني على رأس وفدين قياديين بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٠، سبقه لقاء سياسي بين السيد جلال الطالباني والسيد إدريس البارزاني، حيث تم في هذا اللقاء تشكيل لجنة عليا مشتركة تهدف إلى تطوير العلاقة بين الحزبين بتاريخ ١٩٨٦/١١/٧ وبمساعدة مباشرة من إيران. وضمت الجبهة الكردستانية العراقية الأحزاب السياسية التالية: الحزب الاشتراكي الكردي (باسوك)، الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك)، الحزب الشيوعي العراقي (حشع)، حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني العراقي (حشدك)، الحزب الاشتراكي الكردستاني (حسك)، الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك). ومن هنا يتبين لنا بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني قد تخلى عن

(٤٦٤) الثقافة الجديدة. مجلة شهرية تصدرها الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٢٦. تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٨٠. ص ١٦٦-١٨٦ .

فكرة الحزب الواحد لكردستان العراق بعد أن بدأ العمل مجدداً في عام ١٩٧٦، وكان قائد الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة التحررية الكردية الملا مصطفى البارزاني على علم بقرار العودة للكفاح المسلح ومسانداً له، إذ وافته المنية في عام ١٩٧٩ وفي الثاني من أيار/مايس من عام ١٩٨٨ تم الإعلان عن تشكيل الجبهة الكردستانية العراقية، أي في الفترة التي كانت ما تزال حملة الحكومة الدكتاتورية العراقية تحت أسم (الأنفال) مستمرة، وبعد أن كانت قوات الحكومة الفاشية قد ارتكبت مجزرتها الدموية بقذف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيمائية لتمارس تدميرا وقتلا شاملين ضد شعب هذه المدينة وضد سكان غيرها من مدن وقرى وأرياف كردستان العراق. وفي عام ١٩٩٠ توسعت هذه الجبهة لتضم إليها حزب كادحي كردستان والحركة الديمقراطية الآشورية.

بعد تراجع السلطة المركزية وانسحاب أجهزتها الأمنية والعسكرية من بعض مناطق إقليم كردستان وسيطرة القوى الوطنية الكردية على الساحة السياسية الكردية عقد الاتحاد الوطني الكردستاني في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ مؤتمره الأول في مدينة السليمانية. تدارس المؤتمرون أوضاع كردستان العراق ووضع الاتحاد الوطني الكردستاني وسياسات الحزب للفترة القادمة. تضمن البلاغ الختامي للمؤتمر مجموعة من القضايا المهمة باعتبارها تلخيصاً لما توصل إليه المؤتمرون، ومنها:

* تحقيق وحدة التنظيمات الأعضاء في الاتحاد الوطني الكردستاني، أي وحدة عصبة كادحي كردستان واتحاد الثوريين الكردستانيين والخط العام (العريض) في تنظيم أو حزب سياسي واحد. وعلى أهمية هذه الخطوة فأن التجمعات السابقة لم تفقد تأثيرها وفعلها حتى الآن، إذ أن القوى المذكورة شكلت لها أجنحة فكرية وسياسية فرضتها طبيعة تكوين الاتحاد أساساً من جهة، وطبيعة القوى الاجتماعية الفاعلة فيه من جهة أخرى، إضافة إلى تكوينها التاريخي والطبقي ومهماتها الاقتصادية والاجتماعية التي تبلورت كلها في برنامج الاتحاد الذي اقر في مؤتمره الثاني في عام ٢٠٠١.
* دعوة المؤتمر إلى بذل أقصى الجهود لضمان إجراء انتخابات عامة وحرة في كردستان العراق وضمان دور فعال للجبهة الكردستانية في هذه الانتخابات. ولم يتحقق هذا الهدف، إذ أن الانتخابات لم تتم بروح نزيهة، بل زورت من الجانبين، كما أشارت إلى ذلك بعض وكالات الأنباء وصرحت به بعض الأحزاب المشاركة في تلك الانتخابات. وعمد الحزبان إلى اقتسام المقاعد وحرمان القوى الأخرى منها، وبالتالي دق إسفين الصراع والقتال اللاحق في الحياة السياسية الكردستانية. ولم يكن الاتحاد الوطني وحده مسؤولاً عن ذلك، بل كلا الحزبين الحاكمين، كما تتحمل الأحزاب الأخرى في الجبهة الكردستانية مسؤولية السكوت الفعلي عن تزوير الانتخابات ودخولها في الحكومة المشتركة التي شكلت في أعقاب قيام المجلس الوطني الكردستاني.
* وأكد البلاغ الختامي على أهمية تأمين الحرية والديمقراطية للشعب الكردي وللأقليات القومية

وحقوقها الثقافية، كما برزت أهمية إيلاء اهتمام خاص بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ورعايتها، والتصدي لسياسة الحكومة المركزية العراقية ذات المضامين الشوفينية والعرقية وممارسة الدكتاتورية والإرهاب بحق الشعب العراقي.

* كما أكد الاتحاد الوطني تبنيه للاشتراكية الديمقراطية واعتبارها جزءاً من برنامجه الفكري والسياسي ونضاله من أجل "المساواة والعدالة الاجتماعية والقضاء على الاضطهاد القومي وإزالة كل ظواهر استغلال الإنسان لأخيه الإنسان". وأشار إلى سعيه لإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية التي تواجه الشعب الكردي وسد احتياجات المواطنين الحياتية. علماً بأن الاتحاد الوطني الكردستاني دأب على حضور العديد من مؤتمرات الدولية الاشتراكية الديمقراطية التي كانت تعقد في أوروبا في الثمانينات من القرن العشرين، وكون علاقات واسعة مع أحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية وحصل على دعمها للقضية الكردية.
* وتبنى المؤتمرون دعم المواطنين الذين شردوا من ديارهم في كردستان ومساندة ومساعدة عوائل وضحايا عمليات الأنفال. كما برّز المؤتمر بقرار خاص حول محنة الكرد الفيليين في العراق ودعا إلى عودة المهجرين منهم إلى العراق ومنحهم الجنسية العراقية وكل حقوق المواطنة العراقية.
* وانتخب المؤتمر قيادة جديدة تضم ٣٩ عضواً، كما انتخب من بينهم ١٥ عضواً ليشكلوا المكتب السياسي للاتحاد الوطني. واحتلت الشخصيات السبع التالية المراكز الأولى في المكتب السياسي، وهم: السادة جلال الطالباني، نوشيروان مصطفى أمين، كوسرت رسول علي، د. فؤاد معصوم، د. كمال فؤاد، عمر عبدالله وعمر السيد علي.

وجدير بالإشارة، ورغم الدور الكبير الذي مارسته المرأة الكردستانية في النضال التحرري والديمقراطي لكردستان العراق، فأنها لم تحظ بمقعد قيادي واحد في القيادة الجديدة للاتحاد الوطني. وكان هذا النقص بارزاً، رغم حضور المرأة إلى المؤتمر ومساهمتها به وبنقاشاته، ورغم وجود تنظيم نسائي للاتحاد الوطني في كردستان.

أعقب هذا المؤتمر، كما مر بنا، صراعات ونزاعات مسلحة بين الحزبين الحاكمين أدت إلى انقسام شديد في المجتمع الكردستاني وإلى انسحاب الغالبية العظمى من أعضاء الاتحاد الوطني من المجلس الوطني ومن الحكومة، وتشكيل حكومة أخرى في السليمانية، إلى جانب حكومة الإقليم التي تشكلت ابتداءاً من ممثلي الحزبين ومن ممثلين لأحزاب أخرى. وبعد أن أمكن ترتيب مصالحة معينة ومحاولة جادة لتطبيع العلاقات بين الحزبين في عام ١٩٩٨، عقد الاتحاد الوطني الكردستاني مؤتمره الثاني بين ١/٣٠ - ٢٠٠١/٢/٥ في مدينة السليمانية وبحضور ١٢٤٧ عضواً، منهم ٩٣ امرأة.

ناقش المؤتمر مجموعة من القضايا الحيوية وانتخب قيادة الاتحاد الوطني، كما صدر عنه بلاغ ختامي تضمن النقاط التالية:

* السعي لتجنيب القضية الكردية التعقيدات التي تعيش بها منطقة الشرق الأوسط عموماً والعراق خصوصاً، بأمل إيجاد حلول عملية للقضية العراقية، وكذلك تكريس الديمقراطية في العراق وفي كردستان العراق.
* الدعوة للحفاظ على وحدة العراق وإلى سيادة الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية فيه، وإلى ضمان الحقوق العادلة والمشروعة للشعب الكردي واحترام الاتحاد الفيدرالي لكردستان العراق ضمن الجمهورية العراقية.
* تأكيد شجب الاتحاد الوطني للسياسات الرجعية والإرهابية القمعية للدكتاتورية الحاكمة في بغداد وضد سياساته العنصرية المتمثلة في تعريب كركوك وإخلاء سكانها الأصليين وإسكان العرب مكانهم، وكذلك سياسة التغيير الديموغرافي لمناطق أخرى من كردستان. وجاء في البيان الختامي حول العراق ما يلي: "نحن حينما نطالب بالديمقراطية للعراق، علينا ضمان أفضل صيغ الديمقراطية وتأمين حرية الفرد داخل المجتمع، أي ننظر إلى مشاكل وهموم وأماني الفرد وفق المفاهيم العصرية ومعالجة مشاكل الفرد وتأمين الحرية له"(٤٦٥).
* تأكيد شجبه لما تعرض له الكرد الفيلية في العراق على أيدي النظام الدكتاتوري في العراق.
* أكد ولأول مرة في مؤتمره الثاني على حماية البيئة ونقاء الطبيعة وإبعاد المنطقة من شبح التلوث البيئي والحروب.
* دعوته إلى إنجاح التجربة الديمقراطية في كردستان العراق من خلال الالتزام بالشرعية والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ونضاله من أجل تأمين التطور للحركة التحرر الكردية وسعيه للحفاظ على السمعة الطيبة لنضال الشعب الكردي على الصعد العربية والإقليمية والدولية.
* تبنيه نقداً واضحاً لسياسة الاتحاد الوطني التي ساهمت في تعقيد الأوضاع في كردستان ونشوب القتال بين الحزبين الكرديين، إضافة إلى تحميله الحزب الديمقراطي الكردستاني المسؤولية المماثلة في ما وقع في كردستان من اقتتال بين الحزبين. إذ جاء في البلاغ الختامي بهذا الصدد ما يلي، بعد أن تحدث عن الخسائر الكبيرة التي تحملها الشعب الكردي نتيجة الاقتتال بين الحزبين: ".. لذا أعار المؤتمر الأهمية الكبرى بضرورة تحديد أسباب اندلاع هذا الاقتتال واستمراره لكي يبادر إلى معالجته وعدم تكراره، بل وإزالة آثاره.. وفي هذا المجال على الاتحاد الوطني الكردستاني أن يعترف وبشجاعة بنصيبه من الأخطاء التي أدت إلى اندلاع الاقتتال، وعدم معالجته بسرعة، لأنه ليس من الصواب والإنصاف أن نحمل الحزب الديمقراطي الكردستاني المسؤولية كاملة، أو أن يحملنا الحزب الديمقراطي الكردستاني تلك المسؤولية كاملة، بل أن كلا الجانبين كان لهما نصيبهما من الأخطاء

(٤٦٥) الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. مصدر سابق. ص ٤٧٥.

والتقصير، وأن كليهما لم يبذلا المحاولات اللازمة لمعالجتها بشكل جدي وصحيح"(٤٦٦).

* ورغم دعوة الاتحاد الوطني إلى تنشيط الجبهة الكردستانية وإلى زيادة دورها في الحياة السياسة الكردستانية، فأن الواقع يشير إلى أن احتكار السلطة بين الحزبين هو القائم، رغم المشاركة الرمزية للقوى الأخرى في الحكم. وهي نتيجة غير إيجابية لمستقبل تطور التجربة الكردية في كردستان العراق.

* وأكد المؤتمر في بيانه الختامي على دور المرأة وأهمية تعزيزه في المستقبل، ولكن ورغم حضور ٩٣ امرأة إلى المؤتمر، فأن المؤتمر لم ينجح في إيصال امرأة واحدة إلى القيادة السياسية للاتحاد، وهو أمر يتعارض تماماً مع دور المرأة في المجتمع الكردي وما يفترض أن تقوم به الآن وفي المستقبل. وهو تعبير صارخ على هيمنة المجتمع الذكوري المحتكر للمراكز السياسية والإدارية في كردستان العراق وفي الاتحاد الوطني الكردستاني. كما أنه لا يعبر عن الروح النضالية والمشاركة الفعلية للمرأة الكردستانية في تحمل أعباء النضال في المراحل المختلفة السابقة.

* وأكد المؤتمر على اهتمامه ورعايته ومعالجته للمشاكل التي نشأت عن تشريد الشعب الكردي وضحايا الأنفال وحلبجة.

وانتخب المؤتمر قيادته الجديدة المكونة من ٣١ عضواً و١١ عضواً احتياطاً، كما انتخب من بين القيادة الجديدة ١١ عضواً للمكتب السياسي للاتحاد، هم السادة: جلال الطالباني، نوشيروان مصطفى، د. فؤاد معصوم، د. كمال فؤاد، كوسرت رسول علي، د. برهم صالح، عمر فتاح، عمر سيد علي، أرسلان بايز، فريدون عبدالقادر وجبار فرمان.

(٤٦٦) نفس المصدر السابق. ص ٤٧٥/٤٧٦

ثالثاً: الحزب الشيوعي العراقي والمسألة الكردية

في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨ تبنى الحزب الشيوعي العراقي نفس السياسة التي أقرت في ضوء تقرير الكونفرنس الحزبي لعام ١٩٥٦ التي وردت في كراس جمال الحيدري الموسوم "الشيوعيون طليعة النضال لحل قضية كردستان ونوال الشعب الكردي حقه في تقرير المصير والحرية والوحدة القومية" الذي كتبه عام ١٩٦١. إذ شرح الحيدري في هذا الكراس موقف الحزب إزاء المسألة الكردية دون أي لبس أو إبهام كما يلي:

"ويمكن تلخيص موقف الحزب بما يلي:

١- أن العراق بحدوده الجغرافية الحالية التي رسمها الاستعمار، يضم جزءا من كردستان، وتبعاً لذلك فأن العراق يضم قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والكردية.

٢- أن الشعب الكردي في العراق، هو جزء لا يتجزأ من الأمة الكردية في جميع أجزاء كردستان الممزقة الآن بين دول تركيا وإيران والعراق.

٣- أن الاستعمار هو الذي مزق كردستان، وهو الذي حال -فيما بعد الحرب العالمية الأولى- دون نشوء دولة قومية في كردستان.

٤- ينبغي فضح ومحاربة سياسة الاضطهاد والتمييز تجاه الكرد بجرأة وحزم، سواء فيما يخص العراق أو في تركيا وإيران.

٥- على عاتق القوى الوطنية والقومية في كردستان، تقع مسؤولية كبرى إزاء قوميتها ووطنها، هي مسؤولية العمل الدائب والصحيح لخدمة حقوق ومستقبل الجماهير الكردية وبعث تاريخها وأمجادها وتراثها القومي.

٦- ينبغي تثقيف الجماهير العربية في العراق وخارجه بروح الأممية، بروح الأخوة مع الشعب الكردي والدفاع عن حقوقه المشروعة، وحمل البرجوازية الوطنية العربية في العراق على العمل الذي يتجاوب مع طموحات الشعب الكردي وحقوقه.

٧- ليس ثمة طريق في الظرف الراهن سوى طريق الكفاح المشترك مع الجماهير العربية في العراق، ضد الاستعمار وأحلافه في سبيل التحرر الوطني الناجز لجماهير الشعب العراقي، وهذا يستدعي تثقيف الجماهير الكردية بروح الأخوة الأممية إزاء الشعب العربي في العراق وسائر البلدان العربية.

٨- العمل من أجل ضمان الاستقلال الذاتي لكردستان العراق وفق اتحاد اختياري (مبني على الكفاح المشترك والأخوة)! كفاح أخوي يفتح أمام الشعب الكردي طريق التحرر الشامل والوحدة القومية للأمة الكردية بأسرها.

٩- إن الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير، وبمشروعية طموح الشعبين العربي والكردي إلى التحرر

والوحدة القومية، وإدراك حقيقة أن الاستعمار هو العائق أمام بلوغ العرب والكرد لأمانيهما القومية، هو الأساس الصخري الذي تقوم عليه وتتطور الأخوة العربية الكردية، في الكفاح المشترك ضد الاستعمار.

١٠- إن الاستقلال الذاتي وفق اتحاد اختياري كفاحي أخوي هو تدبير موقوت بظروفه.. وهو بهذا المعنى ليس حلاً نهائياً للمسألة القومية الكردية، ولا يمكن أن يكون بديلاً عن حق تقرير المصير للأمة الكردية. وإنما سيكون عاملاً هاماً في تحرير الأمة الكردية وتحقيق وحدتها القومية، وفي تهيئة الظروف الملائمة لممارسة الأمة الكردية حقها في تقرير المصير بما في ذلك تكوين دولة مستقلة لكردستان كلها"(٤٦٧).

ومنذ تلك الفترة حافظ الحزب الشيوعي على هذه الوجهة الاستراتيجية السليمة إزاء المسألة الكردية باعتبارها قضية شعب يكافح في سبيل حقوقه المشروعة، وله حق التمتع، إذا ما رأى ضرورة ذلك، بتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. وأن الشعار المناسب للمرحلة النضالية حينذاك الذي رفعه الحزب كان حق الشعب الكردي في التمتع بالحكم الذاتي في إطار الجمهورية العراقية. والذي أصبح فيما بعد على النحو الآتي: الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان.

وعندما بدأت القطيعة بين الحكم بقيادة عبدالكريم قاسم من جهة والحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الملا مصطفى البارزاني من جهة أخرى، ركز الحزب الشيوعي العراقي جهوده لحل الأزمة بالطرق السلمية واقتنع بأن الطرفين يرتكبان الأخطاء بشأن العلاقة بينهما والتي ستكون عواقبها وخيمة على الثورة ومكاسبها. وحمل في حينها حكومة قاسم المسؤولية الرئيسية باعتبارها الجهة التي في الحكم والقادرة على معالجة المشكلة والاستجابة لمطالب الشعب الكردي العادلة. وكان الحزب الشيوعي على حق في تحميل قاسم مسؤولية ذلك ومسؤولية تردي الأوضاع في البلاد وتفاقم العجز عن إيجاد حلول لمجمل المشكلات القائمة في البلاد، بسبب ابتعاد الأخير عن إحلال الديمقراطية محل الأساليب الفردية في الحكم. ولكنه عاتب القوى القومية الكردية على تعاونها مع الإقطاعيين والرجعيين الذين يمكن أن يدفعوا بالوضع إلى متاهات جديدة. جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الذي أقر في اجتماعها المنعقد في تشرين الثاني ١٩٦١ بهذا الصدد ما يلي:

(٤٦٧) كتبت هذه الدراسة من قبل جمال الحيدري في عام ١٩٦١ وتحت عنوان "الشيوعيون طليعة النضال لحل قضية كردستان ونوال الشعب الكردي حقه في تقرير المصير والحرية والوحدة القومية"، أي أثناء إرسال الحكومة العراقية بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم قواتها إلى كردستان حيث رفع الحزب الشيوعي العراقي شعار السلم لكردستان وضد الحرب. واستند في كتابته إلى موقف الحزب الشيوعي من المسألة الكردية الذي تحدد في وثائقه الرسمية، ومنها جريدة الحزب المشار إليها سابقاً وفي ضوء قرارات الكونفرانس الثاني للحزب الشيوعي العراقي في أيلول/سبتمبر عام ١٩٥٦.

"إن حزبنا قد وقف موقف الحذر واليقظة من الأحداث التي وقعت في كردستان وكان يراقبها عن كثب ويتابع تطوراتها ولقد نبه حزبنا منذ فترة طويلة إلى تفاقم النشاط الاستعماري الرجعي في كردستان، إذ استغل العملاء والإقطاعيون سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية المعادية للديمقراطية والتنكر من قبل البرجوازية لحقوق الشعب الكردي القومية المشروعة، وأرشد إلى الطريق الصائب للخروج من الأزمة، مشيراً إلى تجربة الشعب العراقي نفسه أبان السنة الأولى من عمر الثورة، ففي ذلك الوقت وبسبب ممارسة الشعب العراقي بعربه وكرده وتركمانه.. الخ للحريات الديمقراطية جابه الشعب الكردي المصاعب الاقتصادية بروح الأمل والتفاؤل، وكان ينظر إلى حقوقه القومية المشروعة من خلال التعاون الأخوي بين الشعبين العربي والكردي والنضال المشترك بينهما ضد الاستعمار والرجعية. ولكن الحكم الفردي لم يصغ إلى هذه النصيحة بل تمادى في سياسته وأوغل فيها لأن دور حزب القوميين الكرد قد حل حسب الخطة المسيطرة بعد أن اضطهد الأحزاب والقوى السياسية في القسم العربي، وهكذا نراه يشجع الإقطاعيين والعملاء ويزودهم بالسلاح وقد التفت الحزب إلى هذه الخطة المغامرة مبكراً فشجبها، وطالب الحكومة بالكف عنها، ونبه القوميين الكرد إليها وطلب منهم أن يتحاشوا الانجرار وراء الاستفزازات وأن يفضحوا نشاط العملاء المشبوهين الذين يحاولون استغلال سوء الأوضاع والتقرب إليهم، وأن يلتزموا الحكمة وعدم التورط في أعمال انعزالية مغامرة يائسة. وقد أظهرت الحوادث أن القوميين الكرد لم يصغوا إلى نصائحنا وكانوا نشطين في كسب أي أغا مهما كان مريباً أو مفضوحاً كعميل لمجرد مساهمته أو رغبته بالمساهمة في حركتهم". ومضى التقرير يقول: "إن اشتراك عملاء الأمريكان والإنكليز في الحوادث الأخيرة في كردستان في ظروفنا الراهنة إضعاف للاستقلال الوطني أولاً بتصديع الوحدة بين الشعبين وثانياً بخلق استياء لدى الشعب الكردي جراء مواقف الحكومة منه مما يمكن استغلاله من قبل الاستعماريين في الوقت المناسب"(٤٦٨).

ركز تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي على المطالب الأساسية لمعالجة القضية الكردية وثبت في تقريره المطالب التالية:

"١- وقف الاضطهاد القومي بإلغاء الحملة العسكرية النظامية وغير النظامية على كردستان فوراً

٢- حل المسالة الكردية بالطرق السلمية بإصدار بيان رسمي بالاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن الوحدة العراقية.

٣- إصدار عفو عام عن المشتركين في الحركة.

٤- إطلاق سراح جميع المعتقلين وإرجاع المفصولين لإعمالهم.

٥- دفع التعويضات للمتضررين"(٤٦٩).

(٤٦٨) الزبيدي، ليث عبد الحسين. ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق. منشورات مكتبة اليقظة العربية. ط ٢. بغداد. ١٩٨١ ص ٢٥٨/٢٥٩.

(٤٦٩) نفس المصدر السابق. ص ٢٥٩.

قادت تطورات الأوضاع في العراق إلى ما كان يتوقعه الحزب الشيوعي العراقي، حيث سقطت الجمهورية الأولى تحت ثقل أوزار حكومتها وضعف نضج الحركة السياسية العراقية والتآمر الخارجي المكثف، فتوقف القتال في كردستان العراق في ضوء اتفاق كان قد تم التوصل إليه قبل الانقلاب بين القوى القومية العربية المشاركة بالانقلاب وقيادة الثورة الكردية(٤٧٠). وهو يؤكد وجود تنسيق سابق بين القوى القومية العربية التي كانت تسعى إلى الإطاحة بحكم قاسم، ومعه القوى البعثية، وبين الثورة الكردية المسلحة بقيادة الملا مصطفى البارزاني.

شارك الحزب الشيوعي في أعقاب انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ مع القوى الكردية الأخرى في كردستان في النضال السياسي والأنصاري لتحقيق مضامين شعار الحزب والحركة الديمقراطية الكردية والعراقية. وتجلى ذلك في القرار الصادر عن الكونفرنس الثالث للحزب الذي عقد في عام ١٩٦٧ وعالج المسألة الكردية ضمن قضايا أساسية أخرى ومنها الجبهة الوطنية وحركة التحرر العربية...الخ. ركز المجتمعون عند معالجة المسألة الكردية على عدة قضايا جوهرية، وهي:

١- إن النضال الذي يخوضه الشعب الكردي يندرج ضمن حركات التحرر الوطنية التي تعاني من اضطهاد وهيمنة ومصادرة للحقوق القومية المشروعة.

٢- إن من حق الشعب الكردي التمتع بكامل حقوقه بما فيها حقه في الانفصال وإقامة دولته المستقلة.

٣- إن المرحلة الراهنة تستوجب تحالفاً متيناً بين الحركة الكردية والبروليتاريا العراقية لمواجهة الدكتاتورية الرجعية الحاكمة والإرهاب البوليسي. فالنضال التحرري للشعب الكردي يعتبر جزءاً عضوياً في المرحلة الراهنة من نضال الشعب العراقي في سبيل الخلاص من الحكم الدكتاتوري الرجعي.

٤- ينبغي استثمار المفاوضات مع الحكم الرجعي القائم من أجل فضح ممارساته وتعرية سياساته بشأن القضية الكردية.

٥- مواصلة النضال الأنصاري مع بقية القوى الكردية في كردستان العراق، وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني، لتحقيق شعار الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان.

٦- رفض محاولات الاستئثار واحتكار حرية النشاط السياسي لحزب دون آخر من الأحزاب المساهمة في الثورة والالتزام بالتعددية السياسية والنقابية والمهنية.

٧- الالتزام - في المناطق التي هي بيد الثوار في كردستان - بمعالجة الأمراض التي تعاني منها أجهزة الإدارة وحل المشكلات الاجتماعية وتنفيذ بنود قانون الإصلاح الزراعي لصالح الفلاحين.

وجدير بالإشارة إلى أن شعار الحكم الذاتي أصبح تدريجاً جزءاً أساسياً وعضوياً من شعارات الحركة الوطنية العراقية خلال سنوات العقد السابع. إذ لم يستطع حزب البعث الذي انتزع السلطة من جديد

(٤٧٠) نفس المصدر السابق. ص ٢٦٠.

في عام ١٩٦٨ أن ينسى ذلك رغم خوضه المعارك لدحر الحركة الكردية المسلحة والتحالف الديمقراطي الشيوعي في كردستان العراق. إذ انتصرت تلك الحركة جزئياً باعلان اتفاقية ١١ آذار لعام ١٩٧٠ حول الحكم الذاتي لكردستان العراق.

في خريف عام ١٩٧٠ عقد الحزب الشيوعي العراقي مؤتمره الوطني الثاني على أرض كردستان العراق وعالج المسألة الكردية في ضوء اتفاقية ١١ آذار باعتباره انتصاراً للحركة الكردية ولمطلب أساسي من مطالب الحركة الديمقراطية العراقية والحزب الشيوعي العراقي. وكان الحزب في هذا المؤتمر يقف بين مدينتي نعم ولا. إذ كانت له تجارب مريرة مع حزب البعث من جهة، ورغبة في حل المشكلات القائمة دون تحميل الشعب مآسٍ جديدة من جهة أخرى. ففي الوقت الذي رحب باتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ والتوجه نحو التسوية السلمية للمسألة الكردية، حذر من أن البون شاسع بين الاتفاقية وتطبيقها الفعلي لصالح الشعب الكردي والحركة الديمقراطية العراقية. كانت تصورات الحزب الشيوعي في الحكم الذاتي تختلف إلى حدود بعيدة عن تصورات حزب البعث الحاكم، كما كانت تختلف عن تصورات الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تسلم الحكم عملياً في أعقاب اتفاقية آذار. إذ كتب الحزب الشيوعي شارحاً رؤيته للحكم الذاتي كما يلي: "... من أجل أن يكون الحكم الذاتي لكردستان شيئاً حقيقياً وليس وهماً، يجب أن يكون تعبيراً صادقاً عن إدارة الشعب الكردي لشؤونه بنفسه... والشكل الملموس للحكم الذاتي لكردستان على أساس حق الانتخاب العام المتساوي والمباشر والسري وأن ينبثق عن المجلس التشريعي سلطة تنفيذية تتولى الحكم بالنيابة عن المجلس التشريعي، وأن يكون لسكان كردستان على اختلاف قومياتهم، ممثليهم في سلطات الدولة المركزية من تشريعية وتنفيذية والمنتخبة على نفس الأسس الديمقراطية. فمن دون نظام الحكم الديمقراطي التمثيلي لعموم العراق لن يستطيع الشعب الكردي أن يمارس شؤونه.. ناهيكم عن المساهمة الجدية في الحكومة المركزية"(٤٧١). وربط الحزب الشيوعي بين الحكم الذاتي وبين مصالح الجماهير الكردية، وخاصة الكادحة منها حين أكد المؤتمر ما يلي: "بالنسبة لجماهير الشعب الكردي فأن الحكم الذاتي الإقليمي ليس غاية بذاتها بل هو وسيلتها لتحقيق مطالبها الحيوية في الحرية والعيش الكريم والتقدم المادي والروحي"(٤٧٢). وعبر المؤتمر عن خشيته من عدة مشكلات كانت قائمة فعلاً وتحققت فعلاً فيما بعد، وهي:

١- أن الاتفاقية تتضمن نواقص جدية يصعب معها ضمان استقلالية ضرورية لنشاط مؤسسات الحكم الذاتي دون تدخل فظ من جانب السلطة المركزية وإفراغ الحكم الذاتي من محتواه الأساسي، خاصة وأن بوادر ذلك كانت واضحة للعيان بعد مرور عدة شهور فقط على تلك الاتفاقية.

(٤٧١) وثائق المؤتمر الوطني الثاني لحزب الشيوعي العراقي. بغداد. ١٩٧٠.

(٤٧٢) نفس المصدر السابق.

٢- إن اتفاقية الحكم الذاتي لم تأت برغبة صادقة من الحزب الحاكم، بل تحت ضغط الحركة والخشية من فقدان الحكم في العراق، وبالتالي فأن احتمال الالتفاف على الاتفاقية والحكم الذاتي قائم في كل لحظة، ولهذا يستوجب الحذر واليقظة والتعاون مع القوى التي تسعى إلى حل المسألة الكردية بالطرق السلمية، خاصة وأن البعث الحاكم لم يتجاوز رغبته في عمليات تعريب الكرد وغيرهم أو "تطهير" مناطق معينة من كردستان من الكرد بهدف إسكان العرب محلهم.

٣- الخشية الواقعية من احتمال استئثار الحزب الديمقراطي الكردستاني بالسلطة ومحاولة تصفية المنافسين والمعارضين له في كردستان العراق، سواء بالتعاون مع الحكم المركزي أو بدونه.

٤- وأن وقوع ذلك يعرض مصالح الشعب الكردي بالأساس والنضال في سبيل الديمقراطية في العراق إلى مخاطر كبيرة.

في أعقاب التوقيع على اتفاقية آذار ١٩٧٠ حصل تحالف وتعاون سياسي وحكومي بين حزبي البعث والديمقراطي الكردستاني. واستخدم هذا التحالف الجديد من جانب الحزبين ضد الحزب الشيوعي العراقي، رغم التباين في حجم وأضرار الحملات القمعية. وكانت من أشرس الحملات القمعية الإرهابية التي تعرضت لها تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي على مستوى القطر عموماً وبغداد على نحو خاص من جانب حزب البعث وحكمه، والتي امتدت طوال الفترة الواقعة بين نهاية عام ١٩٧٠ والربع الثالث من عام ١٩٧١، حيث هدأت الحملة واقترنت بإطلاق سراح ثابت حبيب العاني، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ومسؤول التنظيم العسكري. وكان ثمن ذلك إعطاء السكرتير الأول للحزب حينذاك، عزيز محمد، باسم الحزب تعهداً بعدم العمل في القوات المسلحة، وتم ذلك عبر وساطة وتأييد الحزب الشيوعي السوفييتي. ولم تكن كثرة من أعضاء اللجنة المركزية على علم أو معرفة باتفاق من هذا النوع. ولم يصدر أي احتجاج أو رفض من جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني على تلك الحملة الشرسة من أجل مساعدة حليفه السابق حتى بعد عقد اتفاقية آذار عام ١٩٧٠. ولم تمض فترة طويلة حتى انقلب التحالف إلى عداء بين الحزبين الحاكمين، من جهة وتحالف بين حزبي البعث والشيوعي من جهة أخرى في أعقاب فشل محاولة انقلاب ناظم كزار في عام ١٩٧٣، وتشكيل الجبهة الوطنية والقومية التقدمية. وهكذا يلاحظ المتتبع أن الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني كانا قد نسيا تماماً، وإلى حدود بعيدة، تجارب السنوات المنصرمة ولم ينتبها إلى تلك التوصيات التي تحدثت عنها وثائق الحزبين في خضم الحياة والأحداث السياسية الجارية. ولا شك في أن أجواء الانتهازية واستثمار الفرص وضيق الأفق السياسي والنظرة القصيرة الأمد كانت من بين العوامل المباشرة في تلك التحولات السريعة في مواقف التحالف والعداء قصيرة الأمد بين القوى السياسية العراقية. رغم أن نقاط الالتقاء بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني حينذاك كانت كثيرة وضرورية لتأمين ممارسة سياسة عقلانية بينهما وفرض سياسة أكثر واقعية على الحكم القائم. وهكذا مرت الأيام حيث مارس البعث لعبة سياسية مكشوفة هي التحالف مع هذا الحزب

لضرب حزب ثالث ثم الالتفاف على ذلك التحالف لعقد تحالف آخر لضرب حليف الأمس وهلمجرا حتى تمت عملية تقريم واسعة وتصفية تنظيمات كثيرة لكل الأحزاب المعارضة لحزب البعث الحاكم. وكانت قيادات تلك الأحزاب تكتسب ذكاءً جديداً بعد فوات الأوان لتعيد ممارسة الخطأ ثانية بعد فترة وجيزة وكأنها لم تتعلم ولم تمر بتلك التجربة قبل ذاك.

بين ٤-٦ أيار/مايس من عام ١٩٧٦، وبعد الأحداث المأساوية التي تعرضت لها الحركة الكردية المسلحة وإدارة الحكم الذاتي الكردية والشعب الكردي عموماً في عام ١٩٧٥، عقد الحزب الشيوعي العراقي مؤتمره الوطني الثالث في بغداد. وكانت قيادة الحزب ما تزال في تحالف مع حزب البعث الذي وجه تلك الضربة الشرسة للحركة الكردية المسلحة، إذ اعتبر الحزب الشيوعي من وجوه معينة مساهماً فيها، وكانت بعض عناصر القيادة تنتظر قطف ثمار مساهمتها تلك.

عالج المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي المسألة الكردية من مواقع ذلك التحالف الشيوعي- البعثي المنتصر على "حركة التمرد اليمينية الرجعية"! ولم يتعظ الحزب بعد مرور سنة كاملة على توجيه الضربة لحركة التحرر الكردية من واقع السياسة التي مارسها البعث في كردستان بعد انتكاسة تلك الحركة المسلحة، وكيف حرم البعث على الشيوعيين العمل السياسي والاقتراب من جحافل الكرد التي استسلمت للحكم وسلمت أسلحتها، إذ فرض الحجر على تلك الجحافل البشرية وشتتها ووزعها على مناطق مختلفة من العراق وفرض عليها العمل مع حزب البعث لا غير تشريعاً. ولم تنفع محاولات الحزب الشيوعي ولم تفلح احتجاجاته في ثني حزب البعث عن سياسته تلك، بل أجبر الحزب الشيوعي عملياً على الرضوخ للأمر الواقع لكي لا يفسد التحالف السياسي الحكومي القائم رغم عدم وجود أي شكل من أشكال التوازن أو التكافؤ النسبي إزاء الحليف الشيوعي أو احترام سياسته ومواقفه. وكان الجواب على سياسات البعث أن رفعت سكرتارية اللجنة المركزية المسؤولة عن تنظيم المؤتمر مع المكتب السياسي لافتة كبيرة جداً تعلن عن السير معاً، أي الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي، على طريق بناء الاشتراكية في العراق.

يفترض أن نتحرى عن إجابات شافية عن العوامل الكامنة وراء مواقف الحزب الشيوعي هذه حينذاك، إذ أن الفجوة بين الواقع الذي كانت تعيش فيه جماهير الشعب وقواعد الحزب الشيوعي، وبين القرارات التي كانت تعبر عن أحلام وأوهام قيادة الحزب وجمهرة غير كبيرة من كوادره، واسعة جداً. ولا يجوز أن يغفر أي منا لنفسه بسهولة كل ذلك(٤٧٣).

(٤٧٣) يأمل الكاتب أن لا تفهم القارئة ولا يفهم القارئ، وهما يطالعان هذا الكتاب والنقد الوارد في مواقع مختلفة لسياسة الحزب الشيوعي العراقي، بأن الكاتب ينأى بنفسه أو يريد أن يعفيه من هذا النقد، فهو مشارك في رسم تلك السياسة للحزب الشيوعي العراقي، بغض النظر عن مستوى المساهمة وبغض النظر عن هذا الموقف أو ذاك، بالتالي فهو مسؤول عنها بحكم وجوده وعمله في اللجنة المركزية حينذاك وبغض النظر عن التفاصيل في هذا الصدد. إن الأخطاء التي ساهمت بارتكابها كانت من =

كان الموقف من المسألة الكردية من الناحية المبدئية سليماً، إذ لم يخرج الحزب عن الإطار العام الذي أقره الكونفرانس الثاني عام ١٩٥٦ بشأن الموقف المرحلي منها. ولكن التقرير الذي صدر عن المؤتمر الثالث للحزب تضمن حقيقة أخرى كانت مُرّة، هي أن رؤية الحزب لم تكن ضبابية لما كان يجري في العراق، ولكنها كانت تخشى التصريح بالموقف عما كان يجري، وبالتالي كان التقرير يحاول الالتفاف على الأمور الصعبة والعقدية والخلافية ويعبر بطريقة "كليلة ودمنة" عما يريد إيصاله للناس. لقد كانت قيادة الحزب تحت تأثير اليمين من جهة وتأثير الخشية من الضربة المحتملة بعد أن انكشفت تنظيمات الحزب للأمن العراقي من جهة ثانية. ولهذا ترى في التقرير السياسي للجنة المركزية الذي اقره المؤتمر النصوص التالية:

"أ- تعزيز وتطوير الحكم الذاتي وتمكين أجهزته من ممارسة مهماتها ومسؤولياتها.

ب- تمثيل الشعب الكردي، وفق نسبته إلى مجموع السكان في هيئات السلطة التشريعية المركزية وتمثيله في السلطة التنفيذية.

ج- ضمان حرية جماهير العمال والفلاحين والطلاب والشباب والمثقفين والنساء وسائر الفئات الشعبية، لممارسة حقوقها وحرياتها النقابية والمهنية، ولإقامة منظماتها الكردستانية وفروع المنظمات المركزية.

د- احترام المشاعر القومية للشعب الكردي، والأقليات القومية، والحفاظ على التركيب القومي للسكان في كردستان.

هـ- تطبيق القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥، لتحديد الملكية الزراعية، في منطقة الحكم الذاتي، وتوفير المساعدات والمستلزمات المادية والتكنيكية، لإنهاض الزراعة وتشجيع التعاونيات، وإقامة المزارع الحكومية وتطوير البستنة والتبوغ.

و- المباشرة بإعداد وتنفيذ خطة تنمية...

ز- بعث التراث الكردي التقدمي، ونشر الثقافة وتعميم اللغة الكردية للدراسة بها في مختلف المستويات الدراسية، وتوسيع شبكة المدارس والمعاهد الدراسية...

ح- إقامة مؤسسات للإذاعة والتلفزيون والسينما تابعة لجهاز الحكم الذاتي.

=بين العوامل التي جعلتني أواجه السؤال التالي: هل يحق لي أن أمارس عملي في قيادة الحزب وأنا مسؤول أيضاً عن تلك الأخطاء، أم يفترض في المناضل أن يتنحى عن تلك المسؤولية ويترك المجال لمن هو أفضل منه ليحتل هذا الموقع ويشارك في رسم سياسة أفضل. كان جوابي إلى جانب عوامل كثيرة ومهمة وأساسية أخرى هي الاستقالة من اللجنة المركزية للحزب، إذ أدركت عبثية وجودي فيها، خاصة وأن المؤتمر الرابع كان قد وضع ثقته بي بقوة صوتية عالية جداً، إذ لم أجد في نفسي القدرة الكافية على التفاعل مع تلك الثقة وتحقيق أهداف الذين وضعوا ثقتهم بي ووضعوني في ذلك الموقع. كان هذا اجتهادي وأترك للأيام تقدير صواب أو خطأ هذا القرار الشخصي الصارم مع النفس. (ك. حبيب).

ط- رعاية وتطوير الفنون...

ك- معالجة مشكلة البطالة والسكن، ورفع مستوى معيشة العمال والكادحين، وإيجاد حلول جذرية لمشاكل الجماهير المعاشية.

ل- ضمان تمتع القوميات الاخرى، من التركمان والكلدان والآشوريين بحقوقهم الإدارية والثقافية وتطبيق القوانين التي تقر هذه الحقوق"(٤٧٤).

إن القراءة الواعية والمدققة لبعض مضامين هذه الفقرات ستساعد على اكتشاف أن طرح تلك المطالب يعني غيابها في الواقع العملي أو ممارسة السلطة لسياسة مناهضة لها، ومنها ممارسة البعث لسياسة تغيير التركيب السكاني لإقليم كردستان وعدم استخدام اللغة الكردية ومصادرة حرية التنظيم وما إلى ذلك. ولم تُجنّب معالجة الأمور بهذه الطريقة غير الجريئة والتساومية إنزال الضربات التهشيمية من جانب حزب البعث الحاكم وأجهزة الدولة ابتداءً من عام ١٩٧٧ للحزب الشيوعي العراقي والتي انتهت بإنهاء حزب البعث للتحالف عملياً وبسبق إصرار. وكانت الحملة الفكرية ضد الحزب الشيوعي العراقي قد بدأت بمقال كتبه ميشيل عفلق في مجلة آفاق عربية في عام ١٩٧٦ وحدد به عملياً بدء التصفية الفعلية لوجود الحزب الشيوعي وللعلاقة التحالفية معه، إذ كان البعث ينظر باستمرار إلى أي تحالف مع أي قوى سياسية، على أنه تحالف تكتيكي مؤقت يفترض التخلص منه حال انتهاء الهدف الذي أقيم التحالف من أجله. والبعث لا يؤمن أصلاً بأي تحالف استراتيجي طويل الأمد وبرهنت سياساته في العراق في السبعينات على هذه الحقيقة بشكل ساطع، لم يخفها أبداً، ولكن الذين تحالفوا معه كانوا ينسون أو يتناسون هذا الموقف.

وفي اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الذي عقد في برلين في عام ١٩٧٩، تقرر خوض الكفاح المسلح ضد الحكم القائم، وإعلان النضال من أجل الخلاص من النظام القائم في العراق، علماً بأن فرق الأنصار كانت قد تشكلت حتى قبل إعلان الحزب ذلك دفاعاً عن النفس أولاً، وبسبب وجود كثرة من الشيوعيين في كردستان العراق هاربين من إرهاب وقمع السلطة المركزية ثانياً، ومشاركة في النضال الذي كانت تخوضه الأحزاب والقوى الكردستانية ضد النظام الاستبدادي في العراق ثالثاً(٤٧٥).

وبعد مرور تسعة أعوام على المؤتمر الثالث، عقد في عام ١٩٨٥ المؤتمر الوطني الرابع للحزب في

---

(٤٧٤) وثائق المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي العراقي ١٩٧٦. منشورات طريق الشعب ٨. مطبعة الرواد. بغداد. ١٩٧٦. ص ١٦١/١٦٢

(٤٧٥) حصل نقاش واسع وحاد في هذا الاجتماع بين الذين كانوا يساندون شعار الإطاحة بالسلطة الدكتاتورية وبين أولئك الذين كانوا يؤكدون ضرورة رفع شعار الخلاص من الدكتاتورية، وكان الفرق واضحاً في تحديد أساليب النضال التي يفترض ممارستها ضد النظام. ك. حبيب.

كردستان العراق، حيث أقر برنامجاً جديداً للحزب. لم تتغير سياسة الحزب إزاء المسألة الكردية عموماً (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان)، بل حافظت على محتواها السابق، مع إدانة للإرهاب والسياسة الشوفينية للنظام الموجهة ضد الشعب الكردي والقوميات الأخرى في العراق. كما تضمن التقرير إدانة صريحة لتقطيع أجزاء من كردستان وربطها بالمحافظات العربية، سواء كان ذلك بالنسبة إلى كركوك (التأميم)، أم من مناطق من الموصل (نينوى) وأربيل، إضافة إلى العمليات التي كا يمارسها النظام لتغيير بنية سكان تلك المناطق. وهكذا كانت سياسة الحزب إزاء المسألة الكردية في الفترة اللاحقة.

وفي عام ١٩٩٣، أي بعد إنهاء الحرب بين العراق وإيران وغزو الكويت وحرب الخليج الثانية والانتفاضة الشعبية من عام ١٩٩١ وتسلم الأحزاب الكردستانية للإدارة في منطقة الحكم الذاتي وإعلان البرلمان الكردستاني للحكم الذاتي قرار إقامة الفيدرالية في كردستان العراق بدلاً من الحكم الذاتي في عام ١٩٩٢، عقد الحزب الشيوعي العراقي مؤتمره الخامس. وفي هذا المؤتمر أقر المؤتمرون الصيغة الاتحادية واعتبروها الشكل المناسب للعلاقة بين العرب والكرد في العراق. علماً بأن اجتماع اللجنة المركزية للحزب في أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩١ قد تبنى بصواب تطوير شعار الحكم الذاتي وصولاً إلى الفيدرالية. وتناغماً مع هذا الموقف دعا نفس الاجتماع إلى تحويل منظمة الحزب الشيوعي العراقي في كردستان العراق إلى حزب شيوعي كردستاني تقوده لجنة مركزية منتخبة ومكتب سياسي منتخب منها(٤٧٦). وكان هذا الإجراء العقلاني خطوة مهمة وصائبة على طريق فسح المجال أمام الشيوعيين الكردستانيين للتعامل الواعي والمستقل والملموس مع القضايا الكردية التي تمس الإقليم والمنطقة الاتحادية الكردستانية، كما أنها قادرة على تعزيز العلاقة بين الحزبين الشيوعيين على أسس جديدة ووفق المصالح المشتركة للشعبين والقوميات الأخرى.

وخلال الفترة المنصرمة عقد الحزب الشيوعي العراقي مؤتمره السادس في الفترة الواقعة بين ٢٦-٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٧. ولم يعد في مقدور الحزب الشيوعي العراقي السكوت على الأوضاع السيئة التي كانت تمر بها كردستان العراق، خاصة وأن النزاعات العسكرية بين الحزبين الحاكمين في أربيل والسليمانية قد اتخذت أبعاداً خطيرة أدت إلى تدخلات عسكرية مباشرة في عام ١٩٩٦ من جانب القوات العسكرية الإيرانية بتأييدها السياسي لقوات الاتحاد الوطني الكردستاني، والقوات العسكرية العراقية التي اجتاحت أربيل بدعوة مباشرة من الحزب الديمقراطي الكردستاني. وكانت النتيجة مدمرة للطرفين والقوى المعارضة العراقية الاخرى وللجماهير الكردية. جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بصدد هذا الوضع ما يلي: "ولم تمض على انعقاد المؤتمر الوطني الخامس لحزبنا بضعة

(٤٧٦) وثائق المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي العراقي، مؤتمر الديمقراطية والتجديد. ١٢-٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. منشورات الحزب الشيوعي العراقي. ص ٧٠/٧١.

أشهر حتى توترت الأجواء بين الحزبين اللذين يقتسمان السلطة (حدك وأوك) ولاحت نذر انفجار الصراعات العنيفة بينهما. وجاء اندلاع القتال في أوائل أيار ١٩٩٤ بالضد مما تتطلبه حماية التجربة وتوطيدها وتطويرها". ثم واصل التقرير قوله: "وشهد صيف عام ١٩٩٦ مزيداً من التدهور، تمثل في جانب منه في السماح للقوات الإيرانية بالتغلغل عميقاً داخل أراضي الإقليم لضرب مواقع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني. وأكثر من ذلك ومع بدء الجولة الثالثة للقتال في آب ١٩٩٦ جرت الاستعانة بالقوى المعادية من خارج الإقليم لتبديل موازين القوى داخله. إذ استعان "أوك" بالدعم العسكري الإيراني، واستدعى حدك قوات صدام حسين لاجتياح أربيل في ٣١ آب ١٩٩٦، الأمر الذي اعتبره حزبنا خطيئة كبرى من جانب حدك. وفي ظل التدهور الذي شهده الوضع جراء ذلك كله، جاءت اتفاقية أنقرة لتوقف الاقتتال من ناحية، وتكرس المرجعية الخارجية في الشأن الكردستاني وتثبت عملياً تقسيم الإقليم الناجم عن الاقتتال من ناحية أخرى. وارتباطاً بذلك كله وقع الغزو التركي في ١٤ أيار ١٩٩٧و بذريعة مطاردة مقاتلي PKK، بالتنسيق والتعاون مع حدك، بموافقة ضمنية من أوك"(٤٧٧).

وفي الفترة الواقعة بين ٢٥-٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠١ عقد المؤتمر السابع للحزب الشيوعي العراقي الذي اتخذ موقفاً لا يختلف عن مواقف الحزب السابقة إزاء المسألة الكردية. فالموقف المبدئي إزاء المسألة الكردية لم يتغير منذ عام ١٩٥٦، ولكن هناك كثرة من التفاصيل التي عرفت التغيير. وكان توجه الحزب الشيوعي خلال هذه الفترة يتلخص في التحري عن سبل وحلول عملية لمعالجة المشكلات القائمة بين الحزبين الكرديين اللذين يقودان حكومتين مستقلتين عن بعضيهما، حكومة أربيل وحكومة السليمانية، في كردستان العراق بعد أن انهار التعاون بينهما ونشبت معارك ١٩٩٤-١٩٩٦ الدامية بين قوات الحزبين. ومنذ سنوات توقف القتال بين الحزبين ودخلا في عام ١٩٩٨ في اتفاق يدعو إلى معالجة مشكلاتهما بالطرق السلمية التفاوضية. وهي خطوة نحو الأمام بأمل الوصول إلى حل ديمقراطي عادل لأوضاع المنطقة بأسرها. ولكن القضايا التي تحتاج إلى حل بين الطرفين ما تزال معلقة ولم تحرز لجنة التنسيق بين الحزبين الكثير من المهمات المعلقة والتي يمكن أن تفجر في كل لحظة الصراع من جديد، بغض النظر عن النوايا الحسنة للحزبين بسبب تعقيد الوضع في المنطقة عموماً.

وفي هذا المؤتمر أقر البرنامج المعدل للحزب الشيوعي العراقي. أما بصدد المسألة الكردية فقد تضمن ما يلي:

"* إقرار حق تقرير المصير للشعب الكردي في كل أجزاء وطنه، وحقه في الوحدة الوطنية، وتعزيز النضال المشترك والأخوة العربية الكردية وإقرار صيغة الفيدرالية لإقليم كردستان دستورياً.

(٤٧٧) وثائق المؤتمر الوطني السادس للحزب الشيوعي العراقي. ٢٦-٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٧. منشورات طريق الشعب ٢. مطبعة وزارة الثقافة. أربيل. أيار ١٩٩٨. ص ٢٧/٢٨.

* ضمان الحقوق القومية، الثقافية والإدارية للكلد و آشور والتركمان والطوائف الاخرى، وتطويرها وتوسيعها في سائر الميادين، وإلغاء جميع مظاهر التمييز والاضطهاد ضدهم.
* إعادة إعمار ما خلفته الدكتاتورية في مختلف الميادين، وتطوير الزراعة والغابات والمشاريع السياحية، والنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع أنحاء كردستان العراق.
* تطبيق قانون الإصلاح الزراعي رقم (٩٠) لسنة ١٩٧٥، وتشجيع الفلاحين على العودة إلى قراهم وبنائها، واستصلاح أراضيهم وتعويضهم وتوفير الخدمات لهم.
* معالجة آثار سياسة التطهير العرقي والتعريب والتهجير القسري ورد الاعتبار لضحاياها وتعويضهم"(٤٧٨).

على امتداد الفترة الواقعة بين ١٩٥٦، أي منذ صدور تقرير الكونفرانس الحزبي الثاني حتى المؤتمر الوطني السابع للحزب الشيوعي في عام ٢٠٠١، لم يكن هناك أي خلاف بين الشيوعيين العراقيين حول الموقف المبدئي من المسألة الكردية، أي حق الشعب الكردي وحريته في تقرير مصيره بما فيه حقه في الانفصال وإقامة دولته الوطنية المستقلة. كما لم يكن هناك أي خلاف فعلي حول الشعب الكردي باعتباره جزءاً من الأمة الكردية المجزأة حاليا على بلدان عدة، وبالتالي حق هذا الشعب في الوحدة القومية وإقامة دولته الكردية المستقلة والموحدة. واقر الحزب الشيوعي منذ فترة مبكرة حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي في إطار الجمهورية العراقية الديمقراطية المستقلة. وربما برز خلاف حول رفع شعار الحكم الذاتي أو الاتحاد الفيدرالي منذ النصف الثاني من السبعينات، إذ طرح بعض الرفاق الشيوعيين رؤية تقول بضرورة استبدال شعار الحكم الذاتي بشعار الاتحاد الفيدرالي، ومنهم الرفيق الدكتور الراحل رحيم عجينة. ولكن الخلافات الأساسية حول المسألة الكردية برزت في مسائل تفصيلية أخرى، ومنها الموقف من الحزب الديمقراطي الكردستاني ومن العمليات المسلحة التي كان يقودها هذا الحزب أو بتعبير أدق تلك التي كان يقودها ملا مصطفى البارزاني، ثم في الموقف من الحربات الديمقراطية في كردستان وكذلك في الموقف من الصراع بين الحزبين الكرديين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني. كما برز الصراع داخل الحزب الشيوعي أو مع القوى الأخرى حول الموقف من البرنامج الاقتصادي والاجتماعي لكردستان العراق. وكانت المسألة الكردية تحتل باستمرار حيزاً كبيراً في سياسة ونشاط وجهود الحزب الشيوعي العراقي حتى خيل للبعض، وكأن الحزب الشيوعي محكوم ومقيد بشكل شديد بالمسألة الكردية، أو أنه أصبح تابعاً في سياساته لسياسات

(٤٧٨) وثائق المؤتمر الوطني السابع للحزب الشيوعي العراقي. ٢٥-٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠١. منشورات طريق الشعب ٨. تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ص ٩٤.

الأحزاب الكردستانية، خاصة وأن الرفاق الكرد في الحزب انقسموا في فترات مختلفة بين مؤيد متحمس لسياسات ومواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومؤيد متحمس لسياسات ومواقف الاتحاد الوطني الكردستاني. ولكن هذا الالتصاق بالقضية الكردية من جانب الحزب الشيوعي العراقي، كما أرى، جاء بفعل عدد من العوامل المهمة، ومنها:

١- عدالة ومشروعية القضية التي كان وما يزال يناضل في سبيلها الشعب الكردي.
٢- انشداد مطلوب من جانب الحزب بفعل حساسية القضية الكردية وتأثيرها في مجمل الوضع العراقي ودورها في انهيار نظم غير قليلة في العراق نتيجة تورطها بالحرب في كردستان، كما هو الحال بالنسبة إلى حكومة عبد الكريم قاسم أو نظام عبد السلام عارف وأخيه عبد الرحمن عارف.
٣- وجود عدد مهم وكبير من الرفاق الكرد في قيادة الحزب الشيوعي العراقي وتأثرهم الطبيعي بالقضية الكردية وتأثيرهم المباشر على سياسة ومواقف الحزب.
٤- علاقتهم المباشرة والشخصية بالقوى والأحزاب السياسية الكردية وبالصراعات التي كانت تدور في الإقليم والتي كانت تترك أثرها المباشرة وغير المباشرة على مواقف الرفاق الكرد وبالتالي على قيادة الحزب.
٥- اضطرار الشيوعيين في فترات مختلفة إلى ترك بغداد والكثير من مدن الوسط والجنوب والارتحال القسري إلى كردستان طلباً للحماية من إرهاف ومطاردة أجهزة الأمن لهم ومواصلة النضال ضد الدكتاتوريات الغاشمة.
٦- احتضان الحزب الديمقراطي الكردستاني، وبشكل خاص قائد الحزب والحركة الكردية الملا مصطفى البارزاني، لرفاق الحزب الشيوعي في فترات غير قليلة أثناء تعرض الحزب لهجمات الحكم العراقي، عدا تلك الفترة (١٩٧٢-١٩٧٥) حيث نشب الصراع والنزاع بين الحزبين لأسباب أشرنا إليها في مواقع أخرى من هذا الكتاب.

ولهذا لا يمكن نفي تأثر الحزب ورفاقه المتباين من فترة إلى أخرى بأوضاع كردستان وسياسات الأحزاب الكردية، وخاصة في فترة وجود ودور الملا مصطفى البارزاني قائد حركة التحرر الكردية حينذاك. ويفترض أن لا ينسى المتتبع بأن الحزب الشيوعي اتخذ مواقف متطرفة وشديدة من قيادة الحركة الكردية المسلحة في الفترة الواقعة بين ١٩٧٣-١٩٧٥ بالارتباط مع السياسة غير الودية والقمعية التي مارستها قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والملا مصطفى البارزاني وجهاز الأمن الكردي (باراستن) من وجود وعمل الحزب الشيوعي في كردستان العراق.

ولا شك في أن المواقف المتشددة للحزب الشيوعي العراقي ارتبطت بواقع أن القيادة والسلطة الكردية لم تكن حرة تماماً من تأثيرات خارجية لعبت دورها في اتخاذ قراراتها السياسية وقادت إلى مزيد من التعقيد في الأوضاع السياسية العراقية. وكانت تلك القرارات والمواقف الكردية بمثابة ردود

فعل لسياسات ومواقف خاطئة وقاتلة اتخذتها النظم الحاكمة أساساً إزاء الحركة الكردية. ومن أبرز تلك الأخطاء التي ارتكبتها القوى القومية الكردية ما أشرنا إليه سابقاً، ومنها التعاون الواسع النطاق مع نظم كانت تريد بالأساس نسف النظام الجمهوري في فترة عبدالكريم قاسم، وأعني بذلك نظام الشاه والاحتكارات النفطية والحكومة البريطانية، إضافة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل منذ منتصف الستينات حتى انتكاسة الحركة الكردية المسلحة. ولم تكن قيادة الحزب الشيوعي، وفيما بعد الحزب الشيوعي الكردستاني أيضاً، باستمرار صريحة وواضحة في انتقادها للقوى القومية والديمقراطية الكردية في كردستان العراق بسبب بعض جوانب سياساتها غير الديمقراطية التي مارستها منذ وصولها إلى السلطة في عام ١٩٩٢ وما بعده، أو قبولها المشاركة في السلطة السياسية رغم اعتقادها بوجود تزوير في الانتخابات ونشرها بياناً بهذا الصدد، ثم مشاركتها في الوزارة. ولا شك في أن هذا الموقف يعبر عن نوايا حسنة ورغبة في تجاوز التعقيدات، ولكن علينا أن لا ننسى بأن الطريق إلى جهنم غالباً ما يكون مفروشا بالنوايا الحسنة. ومع ذلك فسياسة الحزب الشيوعي العراقي، ومن ثم الحزب الشيوعي الكردستاني كانت وما تزال بشكل عام لصالح الشعب الكردي ولصالح الديمقراطية في العراق، ولصالح إيجاد الحلول العملية للمسألة الكردية والاستجابة الكاملة لحقوقه العادلة وإيجاد برامج عملية لعملية التنمية وحلول عقلانية لمشكلاته الاقتصادية والاجتماعية، بغض النظر عن ارتكابه أو توقع ارتكابه أخطاء تكتيكية هنا وهناك.

وإذا عدنا إلى الموقف المبدئي للحزب الشيوعي العراقي الذي تحدد منذ عام ١٩٥٦ بشكل واضح، فأن علينا أن نذكر باعتزاز وتقدير كبيرين للشخصية الماركسية والوطنية البارزة الراحل الأستاذ **عزيز شريف**، موقفه الواضح إزاء المسألة الكردية الذي طرحه بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ومشروعه الماركسي لحل المسألة الكردية سلمياً وديمقراطياً. تضمن مشروع عزيز شريف ذات المبادئ والمواقف التي وردت في تقرير الكونفرنس الحزبي الثاني عام ١٩٥٦، إذ كانت بصمات عزيز شريف واضحة تماماً فيه.

رابعاً: أحزاب سياسية كردستانية أخرى

خلال السنوات المنصرمة نشأت في كردستان العراق مجموعة من الاحزاب السياسية، كان بعضها خاضعاً لسلطة البعث وسائراً في ركابه. وبعضها الأخر كان الى جانب النضال ضد البعث ونظامه الدكتاتوري. تبخرت الاحزاب الاولى بعد سقوط النظام، في حين واصلت احزاب اخرى نضالها من اجل تغيير وتطوير كردستان العراق.

والأحزاب القائمة في كردستان العراق في الوقت الحاضر، وبعد انسحاب الحكم المركزي من كردستان تنقسم إلى ثلاث مجاميع من الناحية القومية، وهي: أحزاب كردية، أحزاب آشورية

وكلدانية، وأحزاب تركمانية. كما أنها تنقسم إلى خمسة تيارات من الناحية الفكرية والسياسية، وهي:

١- أحزاب قومية ديمقراطية كردستانية.

٢- أحزاب قومية كردستانية.

٣- أحزاب ماركسية ويسارية.

٤- أحزاب دينية سياسية

٥- أحزاب سياسية دينية متطرفة على المستويين الكردي والتركماني.

وإذ كان بعضها يعتبر من الأحزاب الشعبية ذات القاعدة الجماهيرية الواسعة والتاريخ الطويل نسبياً، كما في حالة الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، ثم الحزب الشيوعي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني، فأن بعضها الآخر لا يمتلك قاعدة واسعة ويسعى إلى بلورة كيانه ونشاطه ودوره في المجتمع. ويصعب الإلمام بهذه الأحزاب بسبب كثرتها خلال السنوات الأخيرة، وأغلبها يقع في خانة الأحزاب القومية الديمقراطية والأحزاب الماركسية واليسارية.

ومنذ سنوات العقد الأخير من القرن العشرين بشكل خاص حتى الوقت الحاضر واجهت كردستان العراق ميلاً متزايداً نحو تشكيل أحزاب سياسية دينية. وحصل هذا الميل على دعم من القوى السياسية الداخلية لضمان تأييد المؤمنين لها من جهة، وبسبب الدعم الذي كانت تحصل عليه تلك الأحزاب من الخارج، وخاصة من إيران وتركيا ومن بعض الدول العربية، وخاصة السعودية. وخلال الفترة الأخيرة تزايد في كردستان العراق عدد الأحزاب الدينية وتنوع نشاطها وحققت مواقع لها على الأرض الكردستانية وفي أوساط الجماهير، خاصة بعد أن دخل الصراع بين الحزبين الحاكمين مرحلة النزاع الدموي وسقوط ضحايا غير قليلة من جهة، وزيادة المساعدات المالية الخارجية المقدمة للقوى الدينية الكردية والتركمانية من التنظيمات السياسية الدينية على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومنها تنظيم القاعدة وطالبان والأخوان المسلمين والتنظيمات السياسية الدينية التي تقودها أحزاب دينية شيعية في إيران. كما تنامى هذا النشاط بعد سقوط دولة طالبان في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والضربات الموجعة التي تلقاها تنظيم القاعدة، إذ أن عدداً مهماً من كوادر القاعدة تسنى لهم الانتقال إلى كردستان العراق وعمدوا إلى تنظيم صفوفهم وتنشيط فعالياتهم العسكرية والدعائية على المناطق الحدودية بين إيران والعراق. ونظموا خلال الفترة الواقعة بين ٢٠٠١-٢٠٠٣ عدداً من العمليات العسكرية ضد الأحزاب الديمقراطية الكردستانية وضد الجماهير الشعبية والتي أدت على سقوط الكثير من الضحايا في صفوف السياسيين والناس الأبرياء. وهي في طبيعتها أعمال إرهابية دموية وجرائم بشعة بحق الإنسان.

ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، وتحديداً بعد ارتكاب جرائم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر

٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن تفاقم نشاط هذه القوى وتوجه صوب ممارسة العنف والاغتيالات والتفجيرات وإثارة الفوضى في مناطق مختلفة في كردستان. ورفعت هذه النشاطات من قلق الناس إزاء احتمالات الموت أو الإصابة بسبب التفجيرات التي تنظمها القوى الدينية المتطرفة، في المناطق العامة المزدحمة. ويبدو اليوم واضحاً أن الأحزاب الديمقراطية الكردية لم تبد اهتماماً كافياً وملموساً قبل ذاك ولم تسع إلى تأمين حصانة فكرية وسياسية بين الجماهير الشعبية من خلال بث الوعي الديمقراطي والفضح الفكري للخلفية التي تقف عليها بعض الأحزاب الدينية السياسية المتطرفة. كما أن بعض المعلومات كانت تشير إلى أن بعض هؤلاء وجد مكاناً له في بعض الأحزاب السياسية قبل أن يعلن صراحة عن اتجاه تفكيره وسلوكه السياسي.

إن المعلومات التي تنشرها الصحافة الكردية تشير إلى وجود ارتباط بين بعض أكثر الجماعات الدينية تطرفاً في كردستان العراق وجماعة القاعدة التي يترأسها أسامة بن لادن والملا محمد عمر الأفغاني. وهذه الجماعة هي التي تستوجب منا البحث والتدقيق، رغم أنها قد تلقت ضربات قاسية بعد سقوط النظام الرجعي المتخلف لطالبان في أفغانستان ولتنظيم القاعدة، فما القصف الجوي لمناطق وجودهم العسكري في كردستان العراق من جانب القوات الأمريكية في ربيع عام ٢٠٠٣ وأدت إلى سقوط الكثير من القتلى والجرحى في صفوف تنظيم القاعدة (أنصار الإسلام) وفي صفوف تنظيم آخر أنفصل عنهم وشكل تنظيماً مستقلاً له.

نعرف جميعاً بأن عدداً غير قليل من المنظمات السياسية "الإسلامية" المتطرفة نشأت وتطورت خلال العقدين المنصرمين. وهي منظمات مارست وما تزال تمارس الإرهاب الشرس في العديد من الدول العربية وفي بعض الدول الإسلامية لفرض تصوراتها ووجهات نظرها على الشعوب في الدول التي أغلب سكانها من المسلمين وعلى القوى السياسية الديمقراطية والتقدمية المعارضة للنظم الاستبدادية القائمة في أغلب تلك الدول، كما تستثمر أوضاع هذه الدول لصالح تعبئة الناس تحت راياتها. ولكن هذه القوى لم تصل إلى القوة التي صارت عليه في عدد غير قليل من دول الشرقين الأدنى والأوسط وغرب آسيا إلا بفضل ثلاث دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية وباكستان بشكل خاص. فالأولى كانت المبادرة إلى تشجيع وتنشيط ودعم هذه المنظمات وتقديم السلاح والعتاد وتحديد أهدافها وغاياتها، والثانية كانت تقدم النقود الضرورية لكل شيء يمس تدريب هذه الجماعات وإيصالها إلى المواقع التي يفترض أن ترسل إليها وتخرب فيها وشراء الأسلحة والعتاد ومستلزمات القتال الأخرى لها، والثالثة كانت حتى الأمس القريب تقوم بتدريبها على استخدام تلك الأسلحة وعلى ممارسة الروح العدوانية والهمجية في قتل الناس الأبرياء وفي إثارة الفوضى، وفي تخريج دفعات متزايدة من "طلاب العلم" في العديد من مدارسها الدينية. وكان من بين هذه الجماعات مجموعات من الكرد، إضافة إلى مجموعات العرب من العديد من الدول العربية والأفغان

والباكستانيين والفلبينيين والأندنوسيين وغيرهم من مختلف البلدان، تتدرب وتساهم في القتال إلى جانب الأفغان في أفغانستان ضد الاتحاد السوفييتي. ولكن بعد إخراج السوفييت من الأراضي الأفغانية، وسقوط الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، حصل فراغ لدى هذه المجموعات وأهملت إلى حد ما من جانب الدول الثلاث، وخاصة من جانب الراعي الرئيسي لها، الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي توزع أفرادها على مختلف الدول ليمارسوا سياستهم الأصولية والسلفية المتطرفة وحنينهم للماضي البعيد وهم غرباء عن الحاضر، ضد العديد من البلدان والقوى، وهو حنين العاجز واليائس والمصاب بخيبات أمل كثيرة. وكانت الجماعات الأصولية المتطرفة التي جاءت من الجزائر ومصر والسودان وكردستان وغيرها وتدربت في باكستان وأفغانستان وشاركت في القتال، والتي أطلق عليها اسم جماعات "الأفغان"، عادت إلى بلدانها بعد طرد السوفييت من أفغانستان. ولكنها كونت في ما بينها علاقات تنظيم واتصال وتوجيهات مستمرة. وبدأت تعمل للاستفادة من خمس حقائق أساسية:

١- واقع التخلف والفقر المدقع اللذين تعيش فيهما الكثير من شعوب هذه البلدان، في الوقت الذي توجد بجوارها فئات اجتماعية غنية جداً ومتخمة إلى حد القرف، وأن الاستقطاب بين الفقر والغنى آخذ بالتفاقم يوماً بعد آخرً. كما ان الوعي الاجتماعي والسياسي في مثل هذه الأحوال يكون ضعيفاً ومحدوداً أو ضيقاً جداً ويقبل بالتفسيرات التبسيطية الساذجة والسهلة للوقائع والأحداث.

٢- السياسات الاستبدادية والرجعية التي تمارسها حكومات تلك البلدان إزاء شعوب المنطقة، وتجاوزها على الحقوق القومية وحقوق الإنسان لشعوبها.

٣- السياسات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية إزاء قضايا الشعوب في البلدان النامية، ومنها قضية فلسطين وقضية الشعب الكردي في أقاليمه المختلفة إضافة إلى سياسات تسليح حكومات هذه البلدان وفرض الهيمنة السياسية عليها.

٤- خضوع سياسات هذه البلدان لسياسات الدول الكبرى، وخاصة سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، ومصادرة حقها في وضع سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

٥- وبسبب ممارسة السياسات الاستبدادية إزاء القوى الديمقراطية، أصبحت هذه القوى قليلة التأثير في الأحداث السياسية وفي التأثير على افكار وممارسات الناس وعلى الحياة السياسية بصورة معقولة، وبالتالي فسح المجال لقوى الإسلام السياسي المتطرفة أن تلعب دورها المباشر في الحياة السياسية لهذه البلدان وتؤثر بقوة على أذهان الناس، وبشكل خاص على الفئات الأكثر فقراً وكدحاً وجهلاً وخشية من المستقبل.

إن كل هذه الحقائق جعلت الإنسان في هذه البلدان مستعداً لقبول الأفكار المتطرفة، وخاصة الدينية

منها، بهدف التخلص من أوضاعه المزرية. إضافة إلى أن البعض من هذه القوى كانت ولفترات معينة تقدم الدعم المالي النقدي والعيني إلى الناس المحتاجين بصيغ مختلفة وعبر أموال ترد إليهم من المملكة العربية السعودية والعديد من دول الخليج، وكانت من خلال كل ذلك تمارس التأثير المباشر عليهم، كما حصل في مصر وفي الجزائر والسودان وفي غيرها أيضاً.

استفادت هذه الجماعات من هذه الأوضاع لكسب الناس إليها وتنظيم فعالياتها السياسية، ومنها العمليات الإرهابية العسكرية، كما في الجزائر ومصر وفلسطين وفي غيرها، إضافة إلى كردستان العراق. وكان من بين من تدرب على السلاح بمعونة الولايات المتحدة والسعودية وباكستان جماعة بن لادن وطالبان، وأعضاء هذه الجماعات من خريجي المدارس الدينية في باكستان أساساً، وجماعات الجزائريين الأفغان وجماعات الجهاد في مصر وجماعات سعودية وفلسطينية وكردستانية أيضاً. وها هم يحولون البندقية من كتف إلى كتف لتوجيه النار ضد من بادر إلى لمّ شملهم وتدريبهم وتزويدهم بالسلاح والعتاد وأحدث التقنيات الضرورية. هذه القوى هي التي قامت في الآونة الأخيرة بعمليات القتل والتدمير وتفجير القنابل في المناطق العامة في كردستان العراق. وهي أساليب مماثلة تماماً لما قامت به وما تزال تمارسه تلك القوى الدينية المتطرفة من جرائم بحق الناس الأبرياء في الجزائر، أو العمليات الأخيرة في كل من السعودية والدار البيضاء.

الجزء الثالث

مفهوم وممارسات العنصرية

المقدمة

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وضم كردستان الجنوبية إليها، مارست الحكومات العراقية المتعاقبة في ظل الحكم الملكي سياسات تتسم بالتمييز وعدم المساواة بين المواطنين العراقيين، رغم ما تضمنه الدستور العراقي الملكي من مضامين ديمقراطية عامة في هذا الاتجاه. وإذا كان الشعب الكردي قد عانى أكثر من غيره من السياسات الشوفينية والتمييز في المعاملة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فأن القوميات معانات الأخرى والجماعات الدينية المختلفة لم تكن قليلة بهذا الصدد. ولكن سياسات وإجراءات التمييز القومي والديني والطائفي والفكري والسياسي، رغم سوءاتها الكبيرة وعواقبها السلبية على الوحدة الوطنية للشعب العراقي، فإنها لم ترتق إلى مصاف وخصائص العنصرية والتطهير القومي والديني والطائفي والفكري والسياسي التي عانى منها الشعب العراقي في ظل حكومات ادعت تمثيلها للتيارات القومية والحكم باسم القومية العربية ومصالح الأمة العربية. وإذا كانت المعايير والقيم الدولية الإنسانية العامة والشاملة التي تجسدت في مواثيق وعهود دولية، ومنها حقوق الإنسان، قد رفضت سياسات العهد الملكي البائد، فأنها ترفض بشكل أشد وأوسع السياسات العنصرية والتطهير العرقي التي مارستها تلك النظم في العراق منذ انقلاب شباط/فبراير عام ١٩٦٣. وكان موقف الشعب العراقي مناهضاً لتلك السياسات ومناضلاً ضدها وعمل من أجل الخلاص من النظام الملكي أولاً، ومن ثم من تلك السياسات التي ابتلي بها حتى سقوط النظام الدموي.

لا شك في أن النظام الجمهوري الأول بقيادة عبدالكريم قاسم لم يتخلص من بعض مظاهر التمييز القومي وممارسة سياسات عنفية وعدوانية ضد حقوق الشعب الكردي بحجة الخشية غير المبررة أصلاً على وحدة الجمهورية العراقية، ولكنها هي الأخرى لم ترتق إلى مصاف سياسات التمييز والتطهير العنصري، التي مارستها الطغمة الحاكمة في العراق منذ عام ١٩٦٨، علماً بأن سياسات عبدالكريم قاسم إزاء الشعب الكردي كانت هي الأخرى مرفوضة ومتقاطعة مع المعايير والقيم الدولية في مجال حقوق القوميات الرئيسية والقوميات والطوائف الدينية الاخرى، كما أنها كانت متعارضة تماماً مع لوائح حقوق الإنسان والمواثيق الدولية بهذا الخصوص وتدخل ضمن مفهوم وممارسة سياسات الاستبداد الفردي.

إن الانقلاب الذي أطاح بالجمهورية الأولى في شباط/فبراير ١٩٦٣ وإقام جمهورية البعث الأولى في العراق بمشاركة واسعة من القوى القومية الناصرية وغيرها، دفع بالأمور في العراق باتجاه آخر بدأ يتطور تدريجاً ليصل، كما نرى اليوم إلى مصاف السياسات العنصرية والتمييز والتطهير العنصريين ضد الشعب الكردي بالدرجة الأساسية، ولكنه لم يبخل بالتمييز والاضطهاد بحق القوميات والجماعات الدينية والمذهبية الأخرى المختلفة في العراق. ويتطلب تحليل ومعرفة طبيعة السياسة العرقية التي مارسها البعث الحاكم في العراق طيلة الفترة المنصرمة التعرف على الأساس النظري الذي

تعتمده القوى العنصرية في العالم عموماً لتبرير سياساتها التمييزية وممارساتها ضد الشعوب الأخرى، من أجل الإسهام في تفسير حقيقة ما يجري في العراق منذ أكثر من ثلاثة عقود إزاء الشعب الكردي والقوميات الأخرى في العراق. ويتطلب هذا التوجه في الدراسة الإجابة عن السؤال التالي:

لِمَ خططَ ونظمَ ونفذَ الحكم البائد في العراق بقيادة صدام حسين وطغمته على امتداد ثلاثة عقود ونيف عمليات متلاحقة ومنظمة بدءاً بالملاحقة والاعتقال والسجن والتعذيب والإبادة الجماعية والدفن الجماعي لمجموعات من البشر، سواء كانوا أحياءً أم أمواتا، والتهجير القسري والتطهير العرقي والتعريب القسري، أو حتى مطاردة البعض منهم في المنفى القسري الذي فرض عليهم لقتلهم؟ وتشخص أمام أعيننا أولاً وقبل كل شئ بشاعة حملات ومذابح الأنفال في كردستان العراق، وقبل ذاك عمليات التهجير الواسعة لأبناء الشعب الكردي من الفيليين في المدن العراقية الأخرى، وخاصة في بغداد والكوت، أو عمليات التهجير القسري لسكان عرب الوسط والجنوب الشيعة على اعتبار أنهم من "التبعية الإيرانية" بالمقارنة مع التبعية العثمانية، ثم محاولات تعريب بنات وأبناء الشعب الكردي من أتباع أحد أقدم الديانات في هذه المنطقة، الديانة الأيزيدية، أو ضد الآشوريين والكلدان والتركمان أو ما جري حتى سقوط النظام من تطهير عرقي لسكان محافظة كركوك في كردستان العراق وغيرها من المناطق الكردية، أو فرض التعريب على قسم منهم.

بعد تجارب طويلة ومريرة عاشها الشعب العراقي مع نظام البعث الصدامي الحاكم في العراق يحق للإنسان أن يتساءل: هل يمكن اعتبار سياسات النظام الذي حكم قرابة ٣٥ عاماً في العراق والتي تميزت بالعنف الدموي وعمليات إبادة جسدية جماعية وتطهير عرقي وتهجير واسع النطاق وتعريب قسري، في إطار وضمن مفهوم العنصرية والتمييز والتطهير العنصريين من الناحيتين الفكرية والممارسة الفعلية؟

من أجل الإجابة عن هذا السؤال سنحاول، وبشكل مكثف أن نتبين مفهوم ومضمون العنصرية وتطورها، وهي التي ستوفر إمكانية إجراء مقارنة بين تلك المعايير وما جرى في العراق حتى ربيع ٢٠٠٣.

الفصل الأول:

العنصرية في الفكر والممارسة

١- مفهوم ومراحل تطور العنصرية

مرت الايدولوجيا والممارسات العنصرية وقبل أن تعرف بهذا الاسم، بمراحل مختلفة حيث كانت بعض المجتمعات تميز بين الناس على أساس سادة وعبيد الناجم عن وجود أسرى بسبب الحروب والغزوات أو بسبب الديون التي لا يقوى على دفعها المدين، كما في العصور البابلية والفرعونية، ولكنها لم تكن تستند إلى لون بشرة الإنسان أو منحدره العشائري أو الجماعة التي ينتمي إليها أو لغته وثقافته أو الآلهة التي يعبدها. وتطورت هذه الممارسة لتصاغ في شكل أفكار ونظريات في فترة أرسطوطاليس (٣٨٤-٣٢٢ ق.م) حيث اعتقد هذا الفيلسوف اليوناني الكبير بأن المجتمع يستند في وجوده إلى توزيع طبيعي بين الناس تقرره الطبيعة أساساً ولا دخل للإنسان فيه، أي أنه يقوم على أساس وجود سادة من جهة وعبيد من جهة أخرى، وأن على الجماعة الأخيرة أن تعمل في خدمة وإسعاد الجماعة الأولى. فالإنسان يولد أما سيداً أو عبداً دون إرادته، وبالتالي فمحكوم على السادة وأحفادهم أن يمارسوا السيادة، إلا إذا أساءوا التصرف بها، ومحكوم على العبيد البقاء عبيداً هم وأحفادهم لدى السادة. وفي هذه الحالة أيضاً لم يكن لون البشرة أو شكل الشعر أو الفوارق في جسم الإنسان هي السبب في أن يكون السيد أو النبيل (الأرستقراطية الغنية) سيداً ونبيلاً والعبد عبداً خانعاً وخاضعا وذليلاً. ولكن الأصل "الطبيعي" منذ المولد شكل، حسب اعتقاد أرسطوطاليس، السبب في ذلك التمييز وفي إعادة إنتاجه. وكانت هذه الحالة بالنسبة للعصور الماضية تستند إلى قاعدتين أساسيتين، وهما:

* هيمنة السادة على الحكم أو السلطة أولاً، وبالتالي، فأن من يولد من طبقة السادة فهو من السادة أيضا؛

* وهيمنتهم على الثروة والنفوذ والجاه في المجتمع ثانيا.

وبرز في فترات مبكرة تمييز آخر يستند إلى الدين حين نشب الصراع بين اليهودية والمسيحية، وقبل ذاك تجلى في ما ورد في العهد القديم من تقسيم البشر، رغم كونهم جميعا من أولاد وأحفاد نوح، إلى أبناء وأحفاد يافت، وأولاد وأحفاد سام، وأولاد وأحفاد حام. حيث اعتبر فيما بعد أن الناس من ذوي البشرة البيضاء هم من أولاد وأحفاد يافت، في حين أن الآسيويين هم من أحفاد سام، وأن الناس من ذوي البشرة السوداء هم من أحفاد حام، حيث كتب على أحفاد الآخرين، بسبب الذنوب والخطايا التي ارتكبوها، أن يقوموا بخدمة أحفاد يافت. وتجلى التمييز بين البشر في العهد القديم بصيغ

أخرى، حين أشير فيه إلى أن اليهود هم "شعب الله المختار". وهذا يعني أن بقية الشعوب من أتباع الأديان الأخرى ليست ضمن شعب الله المختار. وتحدثت بعض الأديان السماوية الأخرى بنهج مماثل أيضاً. ومع أن المسيحية لم تطرح مثل هذه الفكرة الاستعلائية على الأديان والشعوب الأخرى التي سجلتها الديانة اليهودية "شعب الله المختار"، وكذا الديانة الإسلامية "كنتم خير أمة أخرجت للناس"، فأن الكثيرين من الحكام ورجال الكنيسة المسيحية وخاصة الكاثوليكية، قد تصرفوا وفق هذه المقولة، من خلال قناعتهم بأنهم كانوا يهوداً قبل أن يصبحوا مسيحيين، وبالتالي فهم يشكلون جزء من "شعب الله المختار" أيضاً، وهم الأحق به من اليهود، وهم الذين حاربوا اليهود قروناً طويلة، باعتبارهم "قتلة المسيح". وهذه التهمة هي التي حكمت علاقة المسيحيين الكاثوليك والكنيسة الكاثوليكية والبابا باليهود وبالكنيست ورجال الدين اليهود حتى أوائل العقد السابع من القرن العشرين، حيث بدأت العلاقة تنفرج بينهما تدريجا، ثم صدر قرار الفاتيكان في عام ١٩٩٤ بتبرئة ذمة اليهود من دم المسيح. ولم يكن موقف المسيحيين البروتستانت على نفس شاكلة الموقف الكاثوليكي المحافظ والمتزمت إزاء اليهود. وما زالت هناك مجموعات من المسيحيين السلفيين والأصوليين المتعصبين الذين يعتقدون بمسؤلية اليهود عن قتل المسيح.

مارس العرب والفرس في العهود الأموية والعباسية والعثمانية تجارة استيراد وبيع الناس من ذوي البشرة السوداء باعتبارهم "عبيداً" مستجلبين من أفريقيا، ولكن تجار الرقيق العرب أو المسلمين عموماً كانوا يستوردون الناس من ذوي البشرة البيضاء أيضاً من مناطق القفقاس وجورجيا وغيرها لاعتبارهم "عبيداً" و"جواري" لبيعهم في سوق النخاسة. فالعبد هنا لم يكن مقترنا بلون البشرة، بل بسبب وقوعه أسيراً أو شرائه من عائلته بطرق وأساليب مختلفة ولغايات مختلفة، إذ كان يستخدم في البيت أو الحقل أو النقل أو جمع الأملاح (السبخ) أو للمتعة الجنسية أو للطرب كالغناء والرقص والعزف الموسيقي أو في الحروب أيضاً. كما كان السادة من الحكام والأغنياء يقدمون "العبيد" من النساء والرجال هدايا وكأنهم أشياء من ممتلكاتهم الخاصة. وكان الإنسان العبد أو الجارية يعتبران ملكاً للمشتري أو للحاصل عليهما من غنائم الحروب والغزوات، وبالتالي يحق له أن يفعل بهما ما يشاء.

برزت العنصرية، بنظرياتها وممارساتها ومواقفها الحديثة، في عصر النهضة في أوروبا وفي فترة الاكتشافات الأوروبية الحديثة لمناطق جديدة من الكرة الأرضية. واقترنت بعوامل استعمارية واستغلالية ودينية واضحة المعالم، بدأت مع دور أسبانيا في اكتشاف أمريكا، ومن ثم استيراد وتصدير السود من أفريقيا إليها. ولكنها لم تقتصر على أوروبا، بل مارستها دول وحكومات عديدة بما فيها الدولة العثمانية والدولة الفارسية، كما مارسها عنصريون عرب، سواء كانوا من فئة الحكام أو من فئة الأغنياء، بسبل شتى.

يحمل الفكر العِرقي وممارساته المتنوعة في أوروبا معه وظيفته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والإعلامية والعسكرية، سواء كان ذلك إزاء الداخل أم الخارج، كما أن له تاريخ طويل. فالظاهرة التي نعيشها اليوم ليست جديدة من بنات أفكار هذا الجيل، بل هي قديمة وتحمل معها تراكمات الماضي وتجاربه المريرة والشريرة. ولكن ذلك لا يعني أن العنصريين في المجتمعات الأوروبية الراهنة ليست لهم ممارساتهم التحديثية في هذا الصدد، التي تستند بدورها وتنطلق من مواقع اجتماعية إيديولوجية واضحة المعالم والأهداف. وهذا الفصل من البحث يحاول التعرف على طبيعة العِرقية والتمييز العنصري وعلى وظيفتهما في هذا المجتمع أو ذاك وإزاء المجتمعات الأخرى وعلى عملية إعادة إنتاجهما في المجتمع وعلى بعض جوانب تطورهما أو التغيرات الطارئة عليهما.

فعودة متأنية ومدقِقة إلى الكتب التي تبحث في التاريخ الأوروبي وفي العلاقات بين شعوبه وشعوب البلدان الأخرى تؤكد الوجود القديم حقا لظواهر التمييز بين البشر، التي يمكن أن يطلق عليها "ما قبل العنصرية"، وتطورها فيما بعد إلى عقيدة عنصرية وممارسة صارمة ومستمرة للتمييز العنصري والقومي والديني والطائفي والفكري والسياسي، رغم التطورات الجديدة التي طرأت عليها خلال القرن العشرين. ويتجلى أيضا في القناعات غير المبررة للغالبية العظمى من السكان في فترات مختلفة بأحكام مسبقة أو تكوين صورة "الأنا" وقياس صورة "الآخر" على أساسها. ولا شك في أن هذه الظاهرة لم تبرز دفعة واحدة بل مرت بمراحل عديدة وانتقلت من ممارستها في داخل أوروبا إزاء القوميات والأقليات المختلفة إلى ممارستها إزاء البلدان والشعوب والقوميات والأديان الأخرى، بالرغم من وجود تباين في الفترات التي ظهرت وانتشرت في كل بلد من البلدان الأوروبية بالارتباط مع مستوى تطور قوى الإنتاج وطبيعة علاقات الإنتاج السائدة في كل بلد من تلك البلدان.

أ- فترة ما قبل العنصرية في أوروبا

المرحلة الأولى

عرفت أوروبا، سواء كان ذلك في العهدين القديمين الإغريقي أم الروماني، التمييز بين البشر وشكل القاعدة الأساسية للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي أقيم حينذاك وميز تلك المجتمعات. ففي هذين المجتمعين وجدت وجهات نظر متباينة إزاء الموقف من العبودية والعبيد ومن ممارسة الاستغلال بحقهم. فإلى جانب وجود مجموعات كانت ترى في العبودية والعبيد والاستغلال أموراً طبيعية لا تتعارض مع الطبيعة بل تؤكدها، إذ أن الأسياد والعبيد يولدون طبيعياً كأسياد وعبيد، ولا يمكن تجاوز هذا الواقع الناشيء عن الطبيعة ذاتها وجزء من قوانينها الطبيعية. وسادت هذه النظرة التمييزية في المجتمع واعتمدت القاعدة القائلة بأن الناس ليسوا سواسية. كما وجدت جماعة أخرى

من الحكماء كانت ترى خلاف ذلك، إذ كانت تعتقد بأن العبودية لا تخرج عن كونها عملية تطويع وتشويه للإنسان، تؤدي إلى تحويل الإنسان الذي يولد حرا إلى عبد مطيع. وهي تهدف من وراء ذلك إلى إباحة استغلاله واضطهاده، وأن هذه الممارسة ليست سوى خروجاً على قوانين الطبيعة البشرية وتجاوزاً على حق الإنسان في الحرية. ورفض أرسطوطاليس الرأي الأخير وتبنى الرأي الأول القائل بولادة الإنسان كسيد أو كعبد، وسعى إلى فلسفته والتبشير به والدعوة إليه. لقد كان أرسطوطاليس واحدا من أبرز وأكثر المتحمسين لهذا الرأي القائم على رؤية تمييزية خاطئة للبشر، وكان ينطلق في ذلك من مواقع الفئات المالكة للسلطة ووسائل الإنتاج والثروة في المجتمع. وكان يرى بأن الاختلاف القائم بين السيد والعبد لا ينشأ بفعل المجتمع والمحيط الذي يعيش فيه الفرد، بل يبدأ الاختلاف منذ الولادة، وهو بمثابة الموقع الطبيعي الذي يرثه المولود الجديد عن أبويه. فالسيادة والعبودية لا يعبران إلا عن عملية وراثة طبيعية لا غير. فالناس يولدون هكذا إما أسيادا أو عبيدا. وكان يرى وجود تمايز واضح بين الاثنين يتجلى في القدرات الذهنية أو العقلية وفي القدرات الجسدية. ففي الوقت الذي يمتلك السيد القدرة الذهنية والمخ أو العقل الفعال بالولادة، يفتقدهما العبد بالولادة أيضا. وشكّل التفكير الأرسطوطاليسي أساسا مهما وقاعدة لانطلاق الدراسات البايولوجية اللاحقة حول الاختلافات بين الجماعات البشرية. وعليه فأن التمييز القائم بين البشر، بين السيد والعبد، بالنسبة لأرسطوطاليس وأتباعه من بعده، أمر طبيعي ينبثق من طبيعة الأشياء ولا يمكن تغييره، إذ لا بد للمجتمع أن يكون فيه سادة يحكمون وأحرارا ينظمون ويديرون شؤون الحياة وعبيدا يخضعون لهم ويعملون لديهم. وأن ميزة أن تكون سيدا مسيطرا أو عبدا خاضعا لا تخضع لإرادة الإنسان بل ترتبط بالطبيعة، ويجدها الإنسان لا في عالم البشر فحسب، بل وفي عالم الحيوان أيضا. وكان العبيد في العهد الإغريقي القديم ينحدرون من مجموعتين هما:

أولاً: أسرى الحروب: كانت الحروب في تلك الفترات تنظم من قبل السلطات الحاكمة بصورة دورية تقريبا من أجل تحقيق ثلاث غايات أساسية هي: فرض السيادة على مناطق جديدة والهيمنة على مجتمعات أخرى. وتحمل هذه الحالة الجديدة معها جاها ونفوذا واسعين للحكام أو للمحتلين الجدد؛ الحصول على مزيد من الأسرى الذين يصبحون بمجرد أسرهم عبيدا لدى المنتصرين يسخرون لخدمة مصالح الأسياد الجدد، أي لتأمين أيدي عاملة ضرورية لتحقيق التطوير الاقتصادي وزيادة ثروة الأغنياء؛ وأخيرا الحصول على خيرات وموارد اقتصادية مناسبة للمنتصرين تسمح لهم بتطوير قدراتهم العسكرية واستمرار هيمنتهم وبسط نفوذهم أو للقيام بحروب جديدة ضد مناطق أخرى. وكانت عملية تحويل الأسرى إلى عبيد لا تمارس اعتمادا على تقاليد أو أعراف قائمة فحسب، بل كانت قد كرست بالتشريعات التي أصدرتها

الدولة حينذاك لضمان ديمومتها والتزام المجتمع أسياداً وعبيداً(٤٦٦).

وثانياً: من أبناء الرومان أو اليونان نفسها باعتبارهم أدنى قدرا وولدوا أصلا لهذا الغرض.

وجدير بالإشارة إلى أن رؤية التمييز الأرسطوطاليسية لم تقتصر على العبيد، سواء كانوا من الرجال أم من النساء فحسب، بل شملت المرأة بشكل عام أيضاً إذ كان يرى في المرأة قصوراً ذاتيا واضحا عن الرجل. فمع إنها تمتلك مخاً بقدر معين، أي أنه أقل من مخ الرجل، فأنها لا تستخدم حتى هذا القدر الصغير من المخ أو العقل الذي تمتلكه، أي أن مخ المرأة معطل عمليا وبالتالي فأن عليها وهي قاصرة المخ والعقل، أن تقبل بخضوعها للرجل، وهو بيت القصيد(٤٦٧). ورغم أن أرسطوطاليس يميز المرأة عن العبد في المرتبة، فأنها عمليا لا تختلف عنه من حيث نظرة الرجل إلى مكانتها الفعلية في المجتمع.

وكانت هذه النظرة التمييزية بين البشر هي السبب وراء تبرير الأعمال الشاقة التي كانت تفرض على العبيد للقيام بها لصالح أسيادهم، وهي التي كانت تبرر الاستغلال الاجتماعي وفرض السيطرة وممارسة السلطة والقوة والعنف إزاء الآخرين أو إزاء العبيد. كما إنها كانت – ومع نشوء الملكية الخاصة – من بين الأسباب التي بررت التمايز القائم في الثروة والفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء. إذ اعتبرتها وكأنها ظاهرة طبيعية وحتمية لا مرد لها ولا تتعارض مع طبيعة البشر(٤٦٨). وبمعنى آخر: إن هذه الظاهرة مرتبطة بالقضاء والقدر، أي إنها بمثابة حكم إلهي طبيعي والمصير الذي حكم على هذا الإنسان في أن يكون عبداً وعلى الآخر في أن يكون سيداً، ولا شيء غير ذلك. وإذا ما وقع في يوم ما وفي مكان ما خلاف ذلك، مثلا قيام العبيد بانتفاضات ضد أسيادهم ونجاحهم في السيطرة على الوضع وإعلان تحررهم من الرق أو العبودية، فأن مثل هذه الواقعة لا تعتبر سوى استثناء يؤكد

---

(٤٦٦) ملاحظة: كانت المجتمعات القديمة في العهود السومرية والبابلية أو الأكدية والآشورية مثلا تختلف عن المجتمعات الرومانية واليونانية القديمة في بعض جوانب الرؤية للملك والإله ولعامة الناس، وكذلك في الموقف من العبيد. لقد كان هناك فارق أساسي بين الملك باعتباره نصف إله ونصف إنسان مثلا وبين الناس الآخرين، وبالتالي كان هذا الملك وسيطا بين الآلهة والناس. وكان الإنسان يتحول إلى عبد لديهم بسبب الأسر أو بسبب حكم صدر عليه من قبل الملك أو المعبد بسبب دين بذمته لم يدفعه أو لمخالفات دينية أخرى أو لأي سبب آخر، ولكن ليس بسبب الجنس. وكان في مقدور العبيد التحول إلى فئة الأحرار بعد عفو يصدر عنهم أو دين بذمتهم دفعوه مثلا. ورغم هذا التباين في الرؤية فأن ظاهرة العبيد في المجتمعات القديمة كلها كانت تقوم على أعمال السخرة الشاقة وعلى كون العبد مملوكا لسيده.

(467) Eckhard J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt a Main. 1991. S. 77-90.

(٤٦٨) نفس المصدر السابق.

القاعدة، وهي نتيجة منطقية لفشل السادة الحكام والأغنياء في تصريف أمورهم وأمور عبيدهم، وهي بالتالي ظاهرة مؤقتة أو طارئة. وكانت هذه الوجهة في التفسير والتحليل تتضمن نوعاً من العنصرية التي لم تكن تعرف بهذه التسمية حينذاك، ولكنها كانت تتضمن الجانب الطبقي على نحو خاص. فنظرة التمييز بين البشر تقود إلى القبول بالعبودية والاستغلال وباعتبارهما تجسيداً لنظام العالم الطبيعي الذي لا يتغير ولا يمكن تغييره ولا يقبل التغيير.

المرحلة الثانية

لم تستطع الديانة المسيحية، التي تبنت ودعت إلى التسامح والمحبة والسلام بين البشر وبشرت بهذه القيم الإنسانية، أن تغير من تلك التصورات الإغريقية والرومانية القديمة عن التباين والتفاوت في الجنس البشري، أو أن تمنع استمرار وجود الأسياد والعبيد. وساهمت مجموعات غير قليلة من رجال الكنيسة في فترات مختلفة في الاستفادة من نصوص معينة في العهد القديم لتكريس فكرة التمايز الطبيعي بين البشر. واقترنت هذه الظاهرة لدى الأوروبيين بعد اعتناق المسيحية بظاهرة أخرى هي التمييز الديني، التي كانت موجودة في مواقع أخرى من العالم القديم أيضا، وإن كانت تختلف في بعض حيثياتها عن المنطلقات العِرقية – حيث لعب الكهنة، سدنة المعابد القديمة، دوراً مهماً في هذا الصدد لتأمين هيمنتهم وضمان حصولهم على مجموعات غير قليلة من العبيد للعمل في الملكيات التي كانت تحت تصرفهم ولخدمة مصالحهم. ومن أجل تكريس العبودية والاستغلال في المجتمع استخدم الحكام والكهنة أسماء الآلهة أو أشياء أخرى مقدسة في المجتمع لتأمين استمرار خضوع تلك الفئات الاجتماعية لهم.

كان التمييز الديني والطائفي حاضرين على الدوام في المجتمعات الأوروبية. وقد تجلى ذلك بوضوح في الموقف من اليهودية والإسلام (على وجه الخصوص في فترة الحروب الصليبية بالنسبة للإسلام، وفي القرون الوسطى في أسبانيا، وكذلك في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بالنسبة لليهود، أي ممارسة العداء لليهودية واليهود، وفي القرن العشرين بالنسبة لليهود التي عرفت دولياً تحت اسم العداء للسامية، وكذلك العداء للغجر [الروما والسنتي])، وبرزت أيضاً في الصراعات بين الكاثوليك والبروتستانت أو في ما بين الطوائف المسيحية الأخرى المتفرعة عنها في فترات مختلفة. وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى التمييز القومي أو الفكري والسياسي في أوروبا.

تعرضت الشعوب الأوروبية نفسها إلى مظالم كثيرة بسبب تلك النظريات والسياسات التمييزية، وخاصة في القرون الوسطى حيث ساد الجهل والتعصب الديني والأصولية الجامدة والتشابك بين الدولة والدين لصالح السلطة الدينية التي أودت بحياة جمهرة غفيرة من الناس تحت واجهات الزندقة والهرطقة والسحر أو رفض الاكتشافات العلمية التي اعتبرت مهينة للدين وتجاوزا على إرادة الله، إذ ستبقى حية في الذاكرة ولطخة عار في جبين الحكام ورجال الدين المتطرفين تلك المآسي الدموية التي

تسببت بها محاكم التفتيش أو النهاية المأساوية للباحث العلمي الشهير غاليليو غاليلي. وقد حاول المتعصبون من رجال الدين المسيحيين حينذاك تفسير التمايز بين البشر على أساس ديني، رغم الطابع التبشيري للأديان السماوية الموجهة لكل الشعوب دون استثناء، إذ يفترض فيها من حيث المبدأ أن لا تكون متعصبة أو ذات ممارسات تمييزية بين الناس. ولكن جمهرة كبيرة من رجال الدين المسيحيين كانت ترى شجرة الأنساب عند البشر على النحو الآتي معتمدين في ذلك على ما ورد في العهد القديم، ومنه تستقي سياساتها التمييزية:

ينحدر الأوروبيون من ذوي البشرة البيضاء، وهم من الجنس الآري من يافت (Japheth)؛ في حين ينحدر العرب واليهود وبقية الآسيويين من سام (Sam)، الذين يشكلون معا الجنس السامي؛ أما الأفارقة من ذوي البشرة السوداء فينحدرون من حام (Ham). وإن أبناء وأحفاد سام وحام يعتبرون من المغضوب عليهم الذين حكم عليهم بخدمة أبناء وأحفاد يافت حتى الأزل، باعتبارهم سادة وبسبب نقاوة دمهم وكونهم لم يرتكبوا خطايا أو ذنوباً تفرض عليهم ذلك، في حين اعتبرت دماء أبناء سام وحام ملوثة وغير نقية، علما بأن هؤلاء الأخوة، إضافة إلى الأخ الرابع جانثون (Jonathon) هم جميعا، وفق تلك الأساطير، من أبناء آب واحد هو نوح (Noah) ومن أم واحدة هي حواء. وكان الحكم على أبناء وأحفاد كنعان بالعبودية الأبدية، وأن يكونوا عبيدا للعبيد، كما جاء في ميثولوجيا الديانة اليهودية والمسيحية(٤٦٩).

وفي فترة مبكرة، أي منذ النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، كتب العلامة المغاربي الكبير أبن خلدون في كتاب "المقدمة" يرد فيها على هذه الخرافة والتصور السطحي للأمور وعلى "من توهم من النسابين الذين لا علم لهم بطبيعة الكائنات، إن السودان هم وُلْدُ حام بن نوح، اختصوا بلون السواد لدعوة كانت عليه من أبيه ظهر أثرها في لونه وفيما جعل الله من الرق في عقبه، فيذهب ابن خلدون إلى أن... في القول بنسبة السواد إلى حام غفلة عن طبيعة الحر والبرد، وأثرهما في الهواء وفيما يتكون فيه من الحيوانات(٤٧٠)".

وبالارتباط مع تلك التفسيرات الخرافية وغير العقلانية والمتعصبة للأوربيين ظهرت جملة من الأفكار التي كانت تبشر بكون الأفارقة السود لا يمكنهم العيش بغير العبودية، وأن العبودية بالنسبة

(٤٦٩) راجع في هذا الصدد:
Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993. S. 22.

(٤٧٠) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. المقدمة. الجزء الأول كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومَن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. في: مقدمة كتاب أيان كريب الموسوم بـ"النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. عالم المعرفة ٢٤٤. الكويت. ترجمة وتقديم د.محمد حسين غلوم. إبريل / نيسان ١٩٩٩ م. ص ٨.

لهم بمثابة التحرير الفعلي من قيود الجسد التي تكبلهم، وأن العمل الشاق والمرهق بمثابة الخلاص لأرواحهم من العذاب الذي فرض عليهم. وكان المتعصبون من الأسبان والبرتغاليين وغيرهم من الأوروبيين يستفيدون من هذه التفسيرات لخدمة أغراضهم الاستعمارية. ولعبوا دوراً كبيراً في إعطاء الأفارقة صفات وخصائص معينة سلبية بشكل خاص أو إيجابية من شأنها أن تخدم في المحصلة النهائية أغراضهم الاستعبادية، إذ من شأنها أن تُفسر في غير صالح الأفارقة من خلال علاقتها العضوية بالخصائص السلبية. إنها محاولة حققت نجاحات كبيرة وسمحت لاستعباد قارة بأكملها ولقرون طويلة من جانب الأوروبيين، إذ إنها كرست في عقول وأفكار الناس الأوروبيين فكرة وجود تمايز بين الأوروبيين البيض والأفارقة السود لتبرير التمييز العِرقي إزاء الأفارقة وتبرير وتكريس الهيمنة والاستغلال والاستعباد وتحقيق أقصى الأرباح في آن واحد. يشير روبرت ميلز في هذا الصدد إلى إن الجهود قد انصبت للتمييز المباشر بين "الجنس الآري" و"الجنس الأفريقي" في القرنين السابع عشر والثامن عشر وتمت صياغة بعض النقاط، منها بشكل خاص:

١- تميز الأفارقة بالشبقية والتعلق الشديد بالجنس، كما أنهم يتميزون بقوة الجسد والشهوة الجنسية الجامحة، كما يملكون عضواً تناسلياً طويلا.

٢- وأن للأفارقة شكلاً مشوهاً ويشبهون القردة وهم متوحشون بالطبع ويمارسون الجنس مع القردة.

٣- وتتشكل أخلاقهم من خليط من الصفات الإيجابية والسلبية. فهم من جانب يتسمون بالأدب والمجاملة واحترام كبار السن، ولكنهم من جانب آخر يحملون العديد من الخصائص السلبية الأساسية التي تتجلى في الكسل والإيمان بالخرافات والسلوكية المتوحشة والجبن.

٤- وهم بعد هذا وذاك من أكلة لحوم البشر(٤٧١).

ومن مطالعة جملة الصفات والخصائص يتبين للقارئ بأن العنصريين الأوروبيين لم يتركوا شيئاً من الصفات السلبية والسيئة إلا وألصقوها بالإنسان الأفريقي. وقد انتهى هذا التحليل إلى استنتاج بشع مفاده أن "**الأفارقة ليسوا بشرا وليسوا حيوانات تماما، فهم بين الاثنين**"، وعلى هذا الأساس فهم يختلفون كلية عن الناس الأوروبيين المتحضرين، وأن على هؤلاء الناس المشوهين والمتوحشين والمخطئين والمذنبين أن يعملوا بأقصى طاقة ممكنة لصالح البيض من أجل محو الخطيئة العالقة بهم، وأن يرجوا الله - من خلال عملهم الشاق وخدمتهم المخلصة لسادتهم - الغفران والصفح ومحو الخطايا والذنوب. ويذكر الباحث الاجتماعي روبرت ميلز في مكان آخر من كتابه سالف الذكر، بأن هذا الجمع بين اللون الأسود الذي يميز بشرة الأفارقة وبين التشوه والخطيئة يرجع إلى الميثولوجيا والثقافة الإغريقية التي

(471) Robert Miles. Rassismus. Argument-Verlag. Hamburg. 1991. S. 26-29.

تعتبرهما رديفا للشر المحتمل والسوء والموت(٤٧٢). وقد وجد هذا التفسير العنصري الشائن والجائر قبولا واسعا في المجتمعات الأوروبية وساهم في تكوين صورة مقصودة تتميز بالبشاعة عن الأفريقي لدى الأوروبي. كما ساعد هذا التشويه للإنسان الأفريقي قبول الأوروبيين بشكل عام بما كان يتعرض له الأفريقي من عبودية وجور واستغلال وسوء معاملة مستمرة دون اعتراض أو احتجاج. والقبول بمثل هذه الآراء الساذجة والفجة يجسد بحد ذاته المستوى المتخلف الذي بلغه وعي الغالبية العظمى من الناس أو المجتمعات الأوروبية حينذاك، مما سمح بمرور مثل هذه الآراء دون مقاومة تذكر، خاصة وأنها كانت تعبر عن وجهة نظر الحكام والكنيسة ومصالحهما المشتركة التي كانت تأتي على حساب مصالح ألغالبية العظمى من الناس.

إن الفكر العرقي التمييزي الذي قدمه المستعمرون الأوروبيون لطبيعة وخصائص الإنسان الأفريقي كانت وستبقى مخالفة للعلم والواقع وحقائق الأمور وذات طبيعية عدوانية سافرة، كما إنها كانت تهدف بالأساس إلى منح الأوروبيين الحق في الهيمنة على أفريقيا واستغلال "المتوحشين" الأفارقة وتحميلهم أقصى ما يمكن من جهد لجني أقصى الأرباح. وكانت من نتائج ممارسة هذا الاتجاه الفكري العنصري الاستعلائي والسياسة الاستغلالية أن شارك الأفارقة وبالرغم منهم بصورة فعالة في تكوين التراكم البدائي لرأس المال وفي تعجيل تطور الرأسمالية في أوروبا وعلى حساب مصالح وحياة الشعوب الأفريقية وشعوب المستعمرات الأخرى. كتب كارل ماركس في الجزء الأول من سفره المعروف "رأس المال" بهذا الصدد يقول: "إن اكتشاف بلدان الذهب والفضة في أمريكا، وإبادة واستعباد ودفن أبناء شعب البلاد الأصليين في المنشآت المنجمية، وبدء غزو ونهب شرق الهند، وتحويل أفريقيا إلى قفص لاصطياد ذوي البشرة السوداء، قد ميّزت وحددت شروق معالم عهد الإنتاج الرأسمالي. هذه العمليات المناسبة كانت الأسباب الرئيسية وراء التراكم البدائي". **وهنا يلتقي الإنسان بشكل واضح بالتلاقح الفكري والسياسي والمصلحي بين العنصرية والاستغلال**، إذ إن الهيمنة والاستغلال كانتا من الأسباب الأساسية في بلورة الفكر التمييزي العنصري وفي تكريسه.

وقد لعب التطور الرأسمالي واتساع التجارة الخارجية والتطلع للسيطرة على مناطق أخرى لاستعمارها واستغلال شعوبها دوراً متميزاً في تبرير الهيمنة على أفريقيا، وفيما بعد على أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وكذلك على مناطق من آسيا وتبرير تحويل سكان تلك المناطق، وبشكل خاص السكان الأفارقة إلى عبيد تحت واجهات عنصرية مختلطة أو متشابكة تجمع بين التمييز العنصري والتمييز الديني والتباين الحضاري، ولكنها عبرت كلها عن تشابك واضح بين الرغبة في

(٤٧٢) نفس المصدر السابق.

السيطرة وإبراز الذات والتمتع بالجاه والاغتناء، وبين نظرة التمييز بين الشعوب لتبرير تلك السيطرة وذلك الاستغلال وتلك الهمجية في التعامل مع الآخرين. وبمعنى آخر فأن التمييز، بأشكال ظهوره المختلفة وصور ممارسته الفعلية، سواء كان تمييزا عرقيا أم قوميا أم دينيا وطائفيا أم فكريا وسياسيا يستند إلى ثلاثة أعمدة أساسية هي الرغبة الجارفة نحو: ١- السلطة السياسية ٢- والقوة الاقتصادية والثروة ٣- والجاه والمكانة الاجتماعية والنفوذ الاجتماعي. وهي لا تنفصل عن الفكرة التي طرحها الباحث الاجتماعي ايكهارد ديتريش (Eckhard J. Dittrich) عندما كتب مؤكدا بأن العنصرية تعتمد ثلاث قناعات جوهرية هي: ضرورة السيطرة وممارسة الهيمنة فعليا؛ وتأمين القبول بمشروعية التمايز المجتمعي القائمة على الطبيعة الاجتماعية ذاتها، أي وجود قوى اجتماعية عليا وأخرى دنيا؛ والتبشير بذلك وتكريسه في أذهان الناس باعتباره معبرا عن قوانين الطبيعة(٤٧٣)، وهي مقاربة تماما للفكرة التي يشرح بها ماكس فيبر (Max Weber) موضوعات الصراع في المجتمعات القبلية القديمة.

ب: فترة ظهور وتطور العنصرية في أوروبا

بدأت معالم الفكر العنصري تتضح تدريجاً في منتصف القرن السادس عشر للميلاد، كما بدأت معها ممارسات متنوعة تعبر عن مضامين التمييز العنصري اتخذت أبعاداً جديدة على الصعيدين الأوروبي بشكل خاص والعالمي عموماً. ورغم الإدانة الشديدة لهذا الفكر وممارساته التي اتسعت في النصف الثاني من القرن العشرين وصدور سلسلة من القرارات الدولية وعن مؤسسات المجتمع المدني ، فأنه في الواقع العملي ما يزال يمارس في الكثير من بلدان العالم وعلى صعد مختلفة وتحت واجهات عديدة ويتخذ أشكالاً أو مظاهر جديدة لا يبتعد كثيراً عن جوهره الأساسي. ومنذ بروز الفكر العنصري وممارساته على الصعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، بدأ الصراع أيضاً بين من يرى صواب ذلك ومن يرفضه ويناضل ضده. واتخذ الصراع في أوروبا رؤية فلسفية وعلمية وعملية ومحاولات يائسة من أجل تأكيد أهميتها وضرورتها وطابعها الملزم، وبين من يسعى إلى دحضها علمياً واجتماعياً. ومر الفكر العنصري حتى الوقت الحاضر بثلاث مراحل أساسية.

في بداية هذه الفترة كانت مجموعات عاملة في الكنيسة الأسبانية تتبنى وتؤكد على التمايز القائم بين البشر، وأن من حق الأسبان المسيحيين إستعباد السود المخطئين للتكفير عن ذنوبهم. وكان أول من

(473) Eckhard J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt/Main. 1991. S. 24.

مارس العنصرية بمعناها الحديث في أسبانيا هو سيبولفيدا Sepulveda(٤٧٤) بحدود عام ١٥٥٠م في عهد الملك كارل الخامس، حين حاول أن يدلل على أن من حق الأسبان استعباد الأفارقة السود، إذ أن سواد بشرتهم دليل على خطاياهم وذنوبهم. وانتصر هذا الداعية العنصري في صراعه لصالح الاستعباد والاستغلال والهيمنة الاستعمارية ضد من كان يرفض هذه الوجهة حينذاك. وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر برز الطبيب الفرنسي Berner الذي سعى إلى تقسيم البشر إلى أعراق، وهو أول أوربي استخدم مصطلح العِرق Rasse وحاول منحه مضامين جديدة. وفي القرن الثامن عشر ظهر طبيب آخر يدعى Carl von Linne الذي انتهى عبر أبحاثه إلى تقسيم البشر حسب لون بشرتهم: بيضاء وحمراء وصفراء وسوداء، ثم أعطى لكل منها قيمة معينة وضع في أعلى سلّمه العِرقي البشرة البيضاء وفي أدناه البشرة السوداء. وفي هذه الفترة حتى الربع الأول من القرن التاسع عشر تبنى البريطاني David Hume هذه الأفكار وسعى إلى تكريسها معتبرا أن السود يولدون أصلا وهم أدنى مستوى من البيض. ووجد هذا الاتجاه قبولا لدى العديد من مفكري ومثقفي هذا العصر، ومنهم الفيلسوف الألماني عمانوئيل كانت والفرنسيين جان جاك روسو وڤولتير والألماني يوحن گوتفريد هيردر على سبيل المثال لا الحصر. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر برز على الساحة الألمانية عنصري متشدد يدعى Johann Blumenbach Friedrick الذي سعى إلى تكريس ثلاث أفكار خاطئة وخطرة هي: ١- أن الأعراق المختلفة تتباين من الناحية الجمالية أيضاً، تحتل مراتب مختلفة يتصدرها العرق الأبيض. ٢- وأن منطقة القفقاس هي موطن البيض الأصلي. ٣- وأن اليهود و"الزنوج" (الأفارقة السود) يحتلون المرتبة الأخيرة في القيم الجمالية، كما نشّط الكراهية ضدهما. ومنذ أوائل القرن الثامن عشر واستمرارا في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين تواصلت محاولات التمييز بين البشر على أساس الاختلاف في لون البشرة وشكل الجمجمة وجبهة الإنسان أو جبينه، وشكل الأنف والفم والفكين والعينين والأطراف، أي على المظهر الخارجي للإنسان ومحاولة ربط هذه المظاهر بدواخل الإنسان، وبمستوى عقله ومداركه،

(٤٧٤) تشير المعلومات المتوفرة عن العنصرية في أسبانيا إلى أن المواطن سيبولفيدا Sepulveda كان أول عنصري في تاريخ أسبانيا. ففي عام ١٥٥٠ م، أي في عهد ملك أسبانيا كارل الخامس، حاول سيبولفيدا أن يبرر ويبرهن للمستعمرين الأسبان من الناحيتين السياسية والدينية على أن من حق أسبانيا في مستعمراتها استعباد الهنود الحمر الأمريكان، وهم من سكان البلاد الأصليين فيها. وأدعى بأنه اكتشف السبب وراء حق الأسبان في استعباد هؤلاء البشر أو في خضوع الهنود الحمر للأسبان، إذ أنه يكمن في الخطايا التي ارتكبوها وفي طبيعتهم البدائية الساذجة. وهذا يعني بأن على الهنود الحمر خدمة الأسبان بكل انصياع وطاعة، إذ إنها العقوبة الطبيعية والإلهية لذلك. لقد خاض سبيولفيدا كفاحا دينيا شديدا ضد لاس غاساس Las Gasas الذي عارض تلك الادعاءات وسعى إلى تفنيد حججه. ولكن سبيولفيدا انتصر في هذا الصراع، إذ كان الحكام الأسبان حينذاك إلى جانبه.

وتأثير ذلك على ثقافته ووعيه وتقاليده وسلوكه أو تصرفاته وعواطفه. أي أن منظري هذه الفترة سعوا إلى الربط العضوي بين المظهر الخارجي والجانب البايولوجي للإنسان وبين الفكر والثقافة والأيدولوجيا التي يمكن أن تتبلور لديه. وقد تغذت هذه النظريات العنصرية على نظرية دارون في الارتقاء والتطور والصراع من أجل البقاء والبقاء للأصلح، رغم تأكيد دارون على أن أصل الإنسان واحد من جهة، كما اعتمدت على الدراسات البايولوجية التي نشطت كثيرا في عدد من البلدان الأوروبية ومنها على نحو خاص في فرنسا وألمانيا وكذلك في بريطانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تقريبا من جهة أخرى. وبرز في هذه الفترة الدبلوماسي الفرنسي Ar- Joseph thur comte de Gobineau (1816-1882)، الذي حاول أن يدمج ويزاوج بين نتائج دراسات الماضي وما جاء في التوراة والخبرة التي تكونت لديه في مشروعه العنصري مقترنا بمحاولة بث الفزع عند أفراد الجنس الأبيض من خلال الادعاء بالفرية التالية: كلما اتسع اختلاط الدم الأبيض بالدم الأسود وبدم اليهود، كلما اقترب العالم من نهايته. لقد كان مشروعه الفكري الأساس المادي لنشاط عدد غير قليل من منظري العنصرية، وخاصة في ألمانيا ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ومنهم سپنسر وشامبرلين وروزينبيرگ (Ro-، Spencer،Champerlain senberg.

لقد عمد الحزب النازي قبل وبعد وصوله إلى السلطة إلى وضع تلك النظريات موضع التطبيق العملي في ألمانيا، وكانت أحد الأسباب الرئيسية في إشعال نيران الحرب العالمية الثانية وموت عشرات الملايين من البشر، إضافة إلى إبادة الكثير من الناس، وخاصة اليهود والسنتي والروما (الغجر) من قبل نظام العنصرية النازية في المعتقلات النازية، أو ضد الصينيين والكوريين والفيتناميين من قبل نظام العِرقية اليابانية، وكذلك التمييز العنصري للفاشية البرتغالية الذي مارسته في موزامبيق وأنغولا. وكان هناك النموذج الكالح الآخر للعنصرية في هذه الفترة والذي تجلى في ممارسة العنصريين الأوروبيين لسياساتهم العنصرية في كل من روديسيا وجنوب أفريقيا مثلا، وذلك في الفصل العنصري ومنع الاختلاط بين البيض والسود واستخدام السود كعبيد باعتبارهم أدنى مستوى واقل قيمة من الجنس الأبيض وممارسة العنف والقوة لفرض الهيمنة والاستغلال عليهم. كما مورست السياسة العنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٦٥ رسميا إزاء السكان السود، مثلما مورست بصورة غير رسمية إزاء الآسيويين أيضا من قبل الأنگلو-ساكسونيين.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية اتخذت العنصرية، وخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين أبعادا جديدة، وهي حاملة معها مخاطر وأضرارا غير قليلة بالنسبة للقرن الجديد، الذي ولجته البشرية لتوها، علما بأنها تحاول أن ترتدي لبوسا آخرى وتطرح أفكارها بوسائل مختلفة، إلا أنها تبقى من حيث المبدأ وفي الجوهر والممارسة والنتائج واحدة، وهي التي يطلق عليها اليوم بالعنصرية

الجديدة التي تتستر وراء راية الهوية الثقافية القومية واللغة الوطنية(٤٧٥).

وتجدر الإشارة إلى أن التمييز بين البشر بأشكال ظهوره المتعددة في مراحله المختلفة والتفسيرات التي كانت أو ما تزال تعطى لتسويقه وتبريره وتكريسه كان وما يزال يرتبط بثلاث قواعد يستند إليها وتصاحبه أيضا، وهي: الرغبة في احتكار السلطة وفي الهيمنة على الغير أو الآخر، ثم الرغبة في الهيمنة الاقتصادية وفرض التمايز في التملك وفي الثروة التي أنجبت بدورها التمايز الطبقي وتفاقم الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والتي اقترنت بدورها بالرغبة في تأمين استمرار النفوذ والجاه لفئات معينة دون أخرى في المجتمع. إنها تشكل الوظيفة الأساسية للعنصرية. وسيجري في الصفحات التالية المرور المكثف للمراحل الأربع في فترة ظهور وتطور العنصرية في أوروبا، ثم التوقف والبحث التفصيلي بالنسبة إلى المرحلة الثالثة والأخيرة التي ما تزال تعيشها أوروبا لارتباطها المباشر بموضوع البحث.

المرحلة الأولى: مرحلة التحري عن العِرقية والتمايز بين الجماعات البشرية

اعتمدت أوروبا، التي كانت قد شهدت وودعت لتوها قرون عصر النهضة وولجت طريق التطور الرأسمالي، منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر على مراقبة الناس في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية للوصول إلى تحديد مظاهر التباين القائمة في مظهرهم الخارجي ابتداءاً من لون البشرة وحجم وشكل الجمجمة ومواصفات بقية أجزاء جسم الإنسان، ثم تحولت في مرحلة لاحقة إلى التحري عن تفسير لهذا التباين يستند إلى "العلم" من أجل بناء علم تشريحي يقوم على أساس تباين الأجناس والأعراق في العالم. ولم يكتف العنصريون في هذه الفترة بتشخيص أشكال التباين في المظهر، بل عمدوا إلى التنظير وإحالة التباين القائم بين الثقافات والاعتقادات والقناعات والتقاليد والأعراف والعادات والسلوك إلى تلك الاختلافات أي أن مظاهر التباين في الشكل ناتجة عن التباين القائم أساسا في مستوى التطور العضوي للإنسان. وكان البعض يرى بأن الاختلافات القائمة في جسم الإنسان تؤثر بدورها على روحه وعقله، أو على القوى

(٤٧٥) ملاحظة: علينا أن نتذكر بهذا الصدد تزايد مايسمى بظاهرة العداء للأجانب المرتبطة بالعنصرية من جهة ، وبعوامل أخرى عديدة من جهة ثانية. وهي بحاجة إلى دراسة وعناية خاصة. راجع في هذا الصدد: دراسة للباحث (كاظم حبيب) تحت عنوان: صِدام أم حوار الثقافات في ألمانيا " واقع العداء للأجانب في ألمانيا". دراسة موسعة أجريت لصالح منتدى الأجانب في بروكسل في عام ١٩٩٨. وتقع بحدود ٤٥٠ صفحة. ودراسة أخرى لنفس الجهة حول اتجاهات تطور الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحقوق الإنسان في الدول المغاربية الثلاث تونس، الجزائر والمغرب، وواقع الهجرة والتمييز العنصري في أوروبا". وهو كتاب يقع في جزئين وبحدود ١٥٠٠ صفحة. أنجز في عام ٢٠٠٠.

العقلية والنفسية للفرد عموماً. وفي ضوء هذه الرؤية الضيقة والتعسفية للإنسان أحال العنصريون مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كل ذلك **إلى اختلاف في مجموعات الدم والبلورات والعناصر الكيماوية والجينات**، وفسروا ذلك بأنه نتاج العلاقة العضوية القائمة بين الطبيعة والوسط الذي تعيش فيه تلك المجموعات البشرية، بين عوامل التكوين الفيزيولوجي والثقافي، وأخيرا أحالوها الى عامل الوراثة باعتباره السبب في وجود واستمرار هذا التمايز(٤٧٦). من هنا يتبين بأن العنصريين ذهبوا بعيدا في محاولة اعتبار الاختلاف بين الشعوب ناشئ عن التباين في الجانب البايولوجي في الإنسان وكانوا يسعون إلى تكوين قناعة مشتركة حول فكرتين مهمتين يراد ترسيخهما في أذهانهم وممارساتهم أولا، وتكريسهما عند الآخرين ثانيا، وهما:

١- بلورة قناعة مشتركة تقول بوجود تمايز طبيعي بين البشر، وإن هذا التمايز قائم منذ الأزل وسيبقى كذلك ولا مرد له كما لا يمكن تجاوزه أو تغييره فهو جزء من فعل الطبيعة، وعلى هذا الأساس فأن الناس ليسوا جميعا سواسية إذ أنهم يولدون على هذه الشاكلة.

٢- وأن هذه الفوارق الطبيعية هي التي تبرر الهيمنة من قبل جماعة معينة من البشر على الجماعات الأخرى كهيمنة البيض على السود، أو هيمنة الأوروبيين على الأفارقة وعلى الآسيويين وغيرهم.

ومنه يتبين أن فكر العنصريين في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين لم يختلف كثيرا عن التوجهات التي سبقته، أو يمكن القول بأنه كان من الناحية العملية عودة رجعية إلى الفكر الأرسطوطاليسي المتخلف بهذا الشأن.

لقد كان التشابك بين التمييز العِرقي والتمييز القومي والديني ظاهرة بارزة في فترات غير قليلة من تاريخ أوروبا، رغم إنها كانت تبرز أحيانا بصور مستقلة عن بعضها، إذ يمكن النظر إليها وبحثها بصورة مستقلة مرة ومتشابكة في ما بينها مرة أخرى. فمن تابع تاريخ أسبانيا وعلاقة الأسبان بالسكان من أبناء القبائل المغاربية الأفارقة والعربية التي كانت تقطن أسبانيا، باعتبارهم من أحفاد حام بن نوح وسام بن نوح ومسلمين أيضا، وكذلك بالنسبة للسكان اليهود باعتبارهم من أحفاد سام بن نوح ويهود أيضا يجد الإنسان أمامه لوحة قاتمة لهذا التاريخ. فقد سعى الحكام ورجال الكنيسة الأسبان إلى الضغط على المسلمين واليهود لتحويلهم عن ديانتهم الى المسيحية قسرا. كتب السيد أمين معلوف بصدد التعصب والتسامح وتبادل المواقع بين المسيحيين والمسلمين خلال القرون المنصرمة، وأن المسيحيين الأسبان مثلا لم يكونوا متسامحين قطعاً، يقول: "... ماذا كان مصير مسلمي أسبانيا؟ وماذا حل بمسلمي صقلية؟ لقد أبيدوا عن بكرة أبيهم، وذبحوا وأرغموا على سلوك طريق المنفى أو

(476) Hertz، Friedrich Prof. Dr. Handwrterbuch der Soziologie. Rasse. Halle/Saale. 1931. S. 459-460.

جرى تنصيرهم"(٤٧٧). ومن المعروف أيضا أن الأسبان عاملوا اليهود المتنصرين والمسلمين المتنصرين معاملة سيئة جدا، معاملة أناس من الدرجة الثانية أو الثالثة. أي راحوا ينظرون إلى هؤلاء وكأنهم من درجة أدنى عرقياً واجتماعياً بالمقارنة مع السكان المسيحيين في البلاد. واستندت هذه النظرة التمييزية إلى اعتبارين هما:

أولا: إن المغاربة واليهود، ورغم تحولهم إلى الديانة المسيحية، هم بالأساس من ذوي الدم غير النقي، في حين أن المسيحيين القدامى هم من ذوي الدم النقي.

وثانيا: إن المغاربة المسلمين وكذلك اليهود دخلوا المسيحية من ديانات خاطئة ومذنبة أساسا كانت سبباً في تلوث دمهم، وأن عودتهم إلى المسيحية لا تمحو تلك الخطايا والذنوب، كما لا تنقّي أو تصفّي دمهم الملوث. ورغم هذا الربط الخرافي بين الدم النقي والدم غير النقي الذي يرجع إلى الفكر العنصري أساسا، فالتمييز هنا تركز على الجانب الديني حيث أطلق على المسيحيين القدامى بالاورثوذوكس (Orthodoxie)، وعلى المسيحيين الجدد من مسلمين ويهود قدامى بالهيدتروذوكس (Hetrodoxie). وكان على الأسبان المسيحيين القدامى أو من الأصليين سكان البلاد أن يبتعدوا عن الزواج والاحتكاك بالمسيحيين الجدد لكي لا يتلوث أو يفسد الدم الأسباني النقي(٤٧٨). **إن هذا النوع من التمييز قد جمع بين العِرق والدين وأستند إلى العِرق للحط من الدرجة الدينية، وأستند إلى الدين باعتبارهم من الملتحقين الجدد بالديانة المسيحية للحطّ من عرقهم واعتبارهم من ذوي الدم الملوث.** ألا إن هذه الصورة المشوهة ينبغي لها أن لا تلغي الحقيقة الأخرى التي أشار إليها **ليون بولياكوف** (Leon Poliakow) بشكل سليم حين كتب يقول بأن هذا التمييز والحط من قدر المسيحيين الجدد من أصل ديني إسلامي أو يهودي قد روّج له بشكل خاص الحرفيون والتجار بسبب خوفهم من مزاحمة الآخرين لهم في أسواق أسبانيا حينذاك، إذ أن تسويق تلك الأفكار كان يهدف إلى تأمين مقاطعة السكان المسيحيين للمتنصرين من اليهود والمسلمين وعزلهم عن حركة السوق(٤٧٩). ورغم أهمية هذه الفكرة، إلا أنها لا يمكن أن تهدينا إلى تحديد الأساس المادي لنشوء فكرة ومفهوم العنصرية ودور الفئات الاجتماعية الغنية والملاكة لوسائل الإنتاج (الفئات العليا) والفئات الحرة العاملة في المجال التجاري في المجتمع الأسباني على ترويج مثل هذه الرؤية للآخر. علما بأنها تؤكد بشكل صحيح حقيقة التزاوج بين العنصرية والاستغلال. ومن يتتبع هذه الفترة من تاريخ أسبانيا سيجد بأن صورة الذات الأسبانية أو "الأنا" كانت تحمل مضامين نرجسية حادة، كما كانت رؤيتهم "للأخر" دونية وتعاملهم معه ينطوي

(٤٧٧) معلوف، أمين. الهويات القاتلة. ترجمة نهلة بيضون. دار الجندي. دمشق. ١٩٩٩. ص ٨٢.

(478) Eckhard J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt/Main. 1991. S. 23.

(479) Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993. S. 29.

على نزعة سادية، إذ أنها كانت تقبل بتعذيب الآخرين وتساهم فيه. ومثل هذا الموقف لا يمكن فصله عن حب الانتقام لدى الأسبان من الوجود المغاربي الأفريقي في أسبانيا طوال قرون عديدة، رغم أن هذه الفترة كانت قد تميزت بالتسامح والتنوع والتطور الثقافي والتقدم العمراني، ولكنها كانت مع ذلك فترة احتلال أجنبي لأسبانيا غير مرغوب بها أصلاً.

المرحلة الثانية: مرحلة العنصرية "العلمية المبتذلة" وممارستها من مواقع السلطة

عرفت النظريات العنصرية في أوروبا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على نحو خاص التقسيم العِرقي الثلاثي، أي: العِرق الآري والعِرق السامي ثم العِرق الحامي، ومنها تنحدر اللغة والثقافة الآرية واللغة والثقافة السامية، وكذلك اللغة والثقافة الحامية، رغم إن التركيز في البحث قد توجه صوب العِرقين الأول والثاني. وكان التمييز صارخا إزاء من أطلق عليهم بالحاميين والساميين على التوالي(٤٨٠). وظهرت الكثير من النظريات التي سعت إلى بلورة فكر عنصري تمييزي خلال تلك الحقبة الزمنية وتنوعت الدراسات والاجتهادات والنظريات التي لم تكن في كل الأحوال قريبة أو مطابقة للواقع وحقائق تطور الجنس البشري في مناطقه المختلفة. ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر انتشرت نظرية مفادها أن العامل الجغرافي والمناخي هما السبب في ظهور البشرة السوداء بسبب العلاقة بين حرارة الشمس والبشرة، وأن لهذا العامل الجغرافي-المناخي تأثير مباشر على علاقات الإنسان بمحيطه وعلى ثقافته وتصرفاته. وإن التطور قد صاحب مجموعات من البشر التي انتقلت من مواقع إلى أخرى قادت إلى هذا التمايز في التطور وفي التباين، في حين أن الآخرين بقوا في مواقعهم ولم يتغيروا باتجاه الأفضل. والبعض ما يزال يطرح جوانب معينة من هذه النظرية التي وضعها صاموئيل ستانهوب سمث في عام ١٧٨٧م(٤٨١). وهكذا ظهرت في ذات الفترة تقريبا نظرية الوسط، بما في ذلك الوسط الجغرافي، التي تعتمد على عوامل المناخ وحالة المجتمع وعادات الحياة، حيث أعارت هذه النظرية أهمية خاصة للعاملين الأخيرين(٤٨٢). ومن هنا يتبين بأن النظريات المختلفة قد تقاطعت أحيانا كثيرة أو وجد بعضها بجوار البعض الآخر، كما تنوعت التفسيرات لتلك الاختلافات الظاهرة بين البشر.

وبرزت في القرن التاسع عشر أيضا محاولات غير قليلة لم تهدف إلى إبراز السمات الخاصة بالشعوب الأفريقية والآسيوية فحسب، بل وإلى التشديد على تلك السمات التي تتميز بها الشعوب الأوروبية والتي تميزها بشكل خاص عن الشعوب الأخرى كما كان يراها أصحاب تلك النظريات.

(٤٨٠) نفس المصدر السابق. ص ٢٩،

(٤٨١) نفس المصدر السابق. ص ١٧/١٦.

(482) Robert Miles. Rassismus. Argument-Verlag. Hamburg. 1991. S. 40-43.

وكانت هذه المحاولات تسعى إلى إقناع الذات بشكل خاص بامتلاك خصائص أخرى "**أرقى وأسمى**"، وإلى تكوين صورة للذات تختلف عن خصائص الناس الآخرين أو "الأعراق" الأخرى "المنحطة"، أي أن الجهود انصبت على بلورة الأفضليات التي يتسم بها الجنس الأبيض الأوروبي والتي لا تمتلكها الأجناس الأخرى. وتواصلت هذه الأبحاث من جانب الأوروبيين حتى سنوات الحرب العالمية الثانية وخلالها. ويبدو أن بعض المعاهد والباحثين والأوساط في عدد من البلدان الأوروبية، بما فيها ألمانيا والنمسا، ما يزال يجهد النفس من أجل البرهنة على هذه الأساطير والخرافات، وأن كانت تلك الدراسات تتم تحت واجهات وتسميات أخرى.

لقد كان الفكر العِرقي، وما يزال كذلك، يميز بين الأوروبيين أنفسهم بالنسبة للمرتبة العرقية – الاجتماعية التي تحتلها الأقوام المختلفة وبخاصة في فترة الانتعاش القومي والتطور الرأسمالي، بالرغم من التأثيرات الإيجابية للثورة البرجوازية في فرنسا التي كانت تتطلع إلى نشر حقوق المواطنة والإنسان في أوروبا والعالم. إذ كانت النظرة من بعض الشعوب الأوروبية إلى بعضها الآخر تتسم بالتعالي، أو النظر إلى الشعوب الأخرى غير الشعوب الأوروبية على إنها أدنى مستوى منها، كما كان عليه الموقف إزاء الشعب الأيرلندي أو الموقف العام إزاء اليهود الأوروبيين أو إزاء الشعوب السلافية أو الغجر أو الشعوب المغاربية أو الشعوب العربية. وتفاقمت هذه الحالة في فترة النهوض البرجوازي ضد الإقطاع في فرنسا أو في مناطق أخرى من أوروبا، حيث كانت البرجوازية تناضل ضد الإقطاعية والنبلاء الإقطاعيين وضد النظام السياسي الإقطاعي، وكانت تسعى إلى انتزاع السلطة السياسية وتأمين انتشار وانتصار العلاقات الإنتاجية الرأسمالية. فقد راح النبلاء يتبجحون ويروجون أفكارا تشير إلى كونهم ينحدرون من أصل "آري" وتجري في عروقهم دماء "آرية" نقية. وقد وجد هذا الاتجاه في كل من فرنسا وألمانيا. كما ظهرت مثل هذه المحاولات في بلدان أخرى وتحت واجهات عرقية أخرى. وتأثرت الحركة العِرقية في القرن التاسع عشر بعاملين، كما يشير إلى ذلك فريدريك هيرتس، هما:

* اكتشاف علاقة قرابة بين اللغة الهندو – آرية والهندو – جرمانية.

* انتشار النظرية الداروينية حول الصراع من أجل البقاء والبقاء للأصلح التي شكلت القاعدة الاجتماعية الجديدة الإضافية للنظريات والسياسات العِرقية(٤٨٣).

ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن تطور الرأسمالية وتنامي التجارة الخارجية شددا الرغبة في التوسع وفي إخضاع شعوب ومناطق جديدة للهيمنة الأوروبية واستغلال الثروات التي فيها والسيطرة على أسواقها. وكانت الأيدي العاملة الرخيصة جدا في تلك البلدان سبباً إضافياً لفرض الهيمنة وتنشيط الدعوات العِرقية. ومع إن البرجوازية قد رفضت العِرقية وشعاراتها، والتي كانت

(٤٨٣) نفس المصدر السابق. ص٤٩/ ٥٠.

تمثل حينذاك الفئات الإقطاعية وتخوض الصراع ضد البرجوازية حولها، فأنها سقطت في مستنقع القومية الشوفينية والعنصرية في صراعها من أجل الهيمنة على الأراضي والشعوب والخامات في البلدان بشكل واسع. أي أنها كانت قد تبنت بالمحصلة النهائية ذات الأفكار الرجعية التي كانت تكافح ضدها قبل ذلك من أجل الوصول إلى السلطة في بلدانها بالذات، واستخدمت أساليب عدوانية واستعمارية صارخة من أجل تحقيق غاياتها. ويبدو واضحا أن أفكار الثورة الفرنسية والمباديء الأساسية التي جاءت بها "الحرية والمساواة والأخوة" كانت خاصة بالشعوب الأوروبية وحدها وليست شاملة لكل شعوب العالم، وهذا ما أنعكس أيضا في تفكير وكتابات ڤولتير. وتصدى المفكر والعالم الألماني المعروف الكسندر ڤون هومبولدت (Alexander von Humboldt) للفكر العنصري والممارسات العنصرية وعبر عن احتجاجه العميق على السياسات والممارسات العنصرية والدموية للدول الأوروبية إزاء الشعوب الأفريقية حينذاك، إذ كتب يقول: "من أين جاء هذا النقص في الأخلاق، من أين نشأت تلك العذابات وعدم الارتياح، الذي يجد كل إنسان في المستعمرات نفسه فيه؟ إن السبب يكمن في الفكرة الاستعمارية ذاتها، كونها فكرة غير أخلاقية... من الممكن أن ينشأ خلاف، حول أي من الشعوب يعامل الزنوج معاملة أكثر إنسانية، هذا يعني أن هناك من يسخر من كلمة إنسانية بالذات حين يتساءل أيهما أنسب أن يسمح بشق بطن إنسان أم بسلخ جلده. وهو لم يسأل: في ما إذا كان تصرف أسبانيا في البيرو أم في فنزويلا بصورة غير إنسانية، أو في ما إذا كان الأسبان أكثر فظاعة في سلوكهم في الهند الغربية، أو تصرف الإنجليز والفرنسيين في الهند الشرقية!"(٤٨٤).

ومع إن العوامل التي أشير إليها سابقا كانت من بين أبرز وأهم العوامل التي قادت إلى العنصرية، فأن سبباً مهماً من الناحية النفسية لعب هو الآخر دورا مهما في تصعيد الجانب العِرقي وفي تشديد التمسك بقضية الدم ونقاوة الجنس الأبيض أو نقاوة الدم الآري بالنسبة للمجتمعات الأوروبية. إذ أنها اقترنت بمحاولات النخب الحاكمة الأوروبية، كما يشير إليها وبحق ليون بولياكوف، في خضم صراعاتها الداخلية على الأرض أو تأمين استقرارها في الوطن الأم والتحري عن الذات، أي إثبات أو بلورة الهوية القومية والثقافية التي كانت تفتقدها، ومن أجل تأكيد أصالتها(٤٨٥). كانت الصراعات والحروب بين الدول الأوروبية غير متوقفة، كما أنها كانت تشتعل في بعض الأحيان مع بلدان أخرى. وسعت مجموعات منهم، بمن فيهم بعض رجال الدين والعلماء والمثقفين ممن يحملون نزعات قومية شوفينية وعنصرية، إلى تأكيد الهوية الذاتية في ذهنية العنصريين بالذات من خلال

(484) Veit، Barbara / Wiebus، Hans-Otto. Hass macht die Erde kalt. Die Wurzeln des Rassismus. Deutsche Welthungerhilfe. Peter Hammer Taschenbuch. Wuppertal. 1993. S. 18.

(485) Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993. Einführung .المقدمة

طرح صورتين محددتين هما: صورة "الأنا" البديعة والجميلة والنقية والذكية والشجاعة وذات الأخلاق الحميدة السامية والرغبة العارمة في العمل وفي الحفاظ على النظام والتمتع بالحيوية، إضافة إلى مجموعة أخرى من الخصائص الممتازة، في مقابل صورة "الآخر" المهمشة والبائسة والقبيحة والغبية والجبانة وغير الذكية والمتوحشة والمشوهة... الخ من الصفات السلبية. وعبر هذه المقارنة كان يسعى الأوروبي إلى رفع شأنه، إذ يجد فيها هويته وصورته الخاصة السليمة غير المشوهة(٤٨٦). إن مراجعة تاريخ أوروبا بشكل عام وتاريخ كل بلد منها بصدد النشاط العنصري بشكل خاص، سيجد الإنسان نفسه أمام لوحة قاتمة من الصراع الداخلي ومن محاولة التعبئة الداخلية باتجاه عرقي لمواجهة أخطار الخارج أو الأخطار الداخلية التي كانوا يتعرضون لها أو يتوقعونها أو يتوهمونها. وكانت الحصيلة مريرة وشديدة الوطأة على الإنسان الآخر.

وإذا عاد الإنسان إلى دراسة تاريخ أسبانيا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا أو بلجيكا وهولندا والنمسا أو غيرها من الدول الأوروبية في هذا الصدد، فأنه سيجد أمامه صورة التنقيب المستمر والتحري الدؤوب عن الذات وعن الأصل أو العِرق أو النسب أو رابطة الدم التي لم تنقطع خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أو حتى القرن العشرين. وكانت كلها تدور حول أمر واحد هو البرهنة على إنها من الجنس الأبيض أو أن لها قرابة به، أي بيافت بن نوح، حسب الميثولوجيا الواردة في العهد القديم، أو بالعِرق الآري، ثم دخلت عليها الدراسات البايولوجية لتعمق وتزيد التعصب والإصرار على تلك المواقف.

فالدراسات المتوفرة عن أسبانيا تشير إلى إن الأسبان قد بذلوا جهودا كبيرة ومحمومة من أجل التدليل على إنهم ينحدرون من أصل غوتي، وهو نفس "العِرق" الذي ينسب السويديون أنفسهم إليه، رغم الإشارة إلى وجود فارق بين الغوتيين الغربيين، حيث ينسبون أنفسهم لهم والغوتيين الشماليين. وأن الملوك والأمراء الأسبان هم من أصل غوتي رفيع المستوى. وبرزت محاولات غير قليلة للربط بين الأصل الغوتي والأصل الجرماني،إذ أنهم يعتبرون "العِرق" والدم الجرمانيين رفيعي المستوى، ويعتبرون الغوتيين من الغزاة الشجعان الذين ينحدرون من قبائل الماجوج على خلاف سكان البلاد الأصليين الذين ينحدرون من عشائر توبال، وعلى اعتبار أن ماجوج هو أحد أحفاد يافيت بن نوح(٤٨٧). وهذا التقسيم للسكان إلى مجموعة محلية قديمة من قبيلة التوبال ومجموعة متميزة من الغزاة الأقوياء جعل الأخيرة تشكل فئة النبلاء والفرسان بغض النظر عن إنحدارهم الطبقي. وهنا يتَغَلّب الطابع

(486) Hertz، Friedrich. Prof. Dr. Handwrterbuch der Soziologie. Rasse. Halle/Saale. 1931. S. 459-460.

(487) Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993. S. 27-32.

والادعاء "العِرقي" على الواقع الطبقي، رغم أنه لم يمنع استغلال الفقراء من الجماعة الغوتية، إلاّ أنه كان مقياسا للنبالة. لقد كانت أسبانيا، ومن خلال تحقيق التشابك غير العقلاني وغير الواقعي بين العِرق والدين، أول دولة أوربية مارست العنصرية بشكل مؤسساتي وعبر الكنيسة وفي الموقف من الأمازيغيين والعرب واليهود في أسبانيا، ثم انتقلت منها مع الأوروبيين الذين غزوا القارة الجديدة لتمارس العنصرية هناك بصورة مؤسسية أيضا.

لقد عرفت فرنسا، كما هو حال بقية الدول الأوروبية، وفي هذه المرحلة بالذات، تناميا سريعا في الفكر والممارسات العِرقية وفي الانشغال بإنجاز البحوث والدراسات التي تحاول إرساء أرضية تستند إليها في ترويج الفكر العنصري وتأكيده. وكانت العِرقية تتخذ مسارات ثلاثة أساسية في القضايا التي تبحث فيها والمجال الذي تتحرك فيه، وهي:

أولاً: على الصعيد المحلي وفي كل بلد أوربي وفق تركيب المجتمع القومي أو الإثني.

ثانياً: على الصعيد الإقليمي الأوروبي بشكل عام.

ثالثاً: على الصعيد الدولي أو إزاء الأقوام والشعوب الأخرى.

ولم ينفصل الصراع بين المسارات الفكرية المختلفة حول القضايا العِرقية عن الرغبة في الهيمنة على السلطة والنفوذ والاقتصاد في الداخل، أو على المستوى الأوروبي، أو الرغبة في التوسع نحو الخارج وتأمين المزيد من المستعمرات والأسواق على حساب وجود ومصالح الشعوب الأخرى.

ففي خضم الصراع بين الإقطاعية والبرجوازية داخل فرنسا وقبل اندلاع الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ امتشق الساسة والمثقفون والعسكريون سلاح الأصل والنسب والعِرق للبرهنة على أفضلية عِرقهم أو نسبهم بالمقارنة مع "الأعراق" الأخرى وعن النبالة أو الشرف والرفعة التي يتميز بها عِرقهم في مقابل انحطاط وتخلف وحْيوَنة "الأعراق" الأخرى. وانقسم أغلب رجال الكنيسة والسياسة والثقافة في فرنسا إلى مجموعتين هما:

* مجموعة تؤكد بأن أصل الفرنسيين إفرنجي (فرنكوي) يتصل بالشجرة الجرمانية وتبرز خصائص وأفضليات الجرمان من ذكاء وفطنة وجمال وقدرة على الإبداع وامتلاك الحيوية والقوة والجرأة، ولكنها في الوقت نفسه تحط من قدر واهلية العِرق الثاني في فرنسا.

* ومجموعة ثانية كانت تؤكد وتشير إلى أن الفرنسيين ينحدرون من أصل غالي – روماني، وترى بأن هذا الأصل يرمز إلى التقدم والحضارة والمبادئ الخلقية، ولكنها في الوقت نفسه تحط من قدر وشأن الأصل الجرماني.

ويورد **بولياكوف** في كتابه الموسوم "الأسطورة الآرية" مشاكسة فكرية معبرة عن الصراعات الفكرية والمنافسة العرقية بين **مونتسكيو وڤولتير** ليشير إلى المدى الذي بلغه الصراع العرقي في فرنسا حينذاك. ففي الوقت الذي كان **مونتسكيو** يروج بأن أصل الفرنسيين ألماني وأعتبر الفرنسيين ينحدرون

عن أصل جرماني، وكان يقول بأن الجرمان هم "آباؤنا" ويبرز خصائصهم المميزة، كان **ڤولتير** بالمقابل يهاجم **مونتسكيو** ويسمي الجرمان بالبرابرة القادمين من الشمال والحيوانات المتوحشة التي تفتش عن علف لها(٤٨٨). وكانت هناك محاولات غير قليلة في فرنسا تسعى للبرهنة على أن الإفرنج هم أبناء Kittem، باعتباره أحد أحفاد يافت بن نوح. وجسدت معارك الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ العلاقة الجدلية بين مسألتين هما:

* صراع الإقطاعي والعلاقات الإقطاعية القديمة البالية مع البرجوازيين الجدد والعلاقات الرأسمالية الجديدة، أي الصراع بين النبلاء الإقطاعيين وبين البرجوازيين الصناعيين من جانب.

* وصراع السادة مالكي وسائل الإنتاج في الريف مع الفلاحين الكادحين المحرومين من الأرض والعيش الكريم من جانب آخر.

وبدا هذا الصراع وكأنه يدور بين السكان من أصل "إفرنجي، باعتبارهم من النبلاء الغاليين باعتبارهم من أصل "روماني"، وهم من المدنيين من فئات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة والعمال، ومنهم كذلك جمهرة الفلاحين الواسعة. واستمر هذا الصراع في الفترة التي أعقبت الثورة الفرنسية وعلى امتداد القرن التاسع عشر. ففي هذه الفترة اعتبرت مجموعة من المثقفين والعاملين في الحقل السياسي والاجتماعي أن ثورة ١٧٨٩ لم تكن سوى تتويجا لصراع طويل بين شعبين غريبين عن بعضهما رغم أنهما يعيشان في بلد واحد ويتكلمان لغة واحدة ويحملان مواطنة واحدة. ويرجع الباحثون مثل هذا الانقسام إلى سببين هما الاختلاف في الأصول التي ينحدر منها الشعب الفرنسي أو النسب الذي ينتمي إليه أولاً، وإلى التمايز الاجتماعي القائم بينهما ثانياً. كتب فرانسوا جوزيه (Francios Guizot) بهذا الصدد يقول: "لقد كانت الثورة حربا، حربا حقيقية بين شعبين غريبين عن بعضهما، كما تعرفها الشعوب. فمنذ ثلاثة عشر قرنا احتضنت فرنسا شعبين، شعب منتصر وشعب آخر منكسر، إفرنجيين وغاليين، سادة وفلاحين، وكانوا جميعا يطلقون على أنفسهم وعلى حد سواء، ومنذ فترة طويلة قبل وقوع الثورة، أو يسمون بالفرنسيين. واتخذ كلاهما من فرنسا وطنا له [...] وكان صخب الكفاح يعم فرنسا في كل الأوقات وبمختلف الأشكال، وبكل الأسلحة، وحينما توحد جميع النواب الفرنسيين في عام ١٧٨٩ في المجلس الوطني، عندها تسارع الشعبان في العودة ثانية إلى نزاعاتهما القديمة، وكانت ساعة تصفية الحساب قد حانت"(٤٨٩). إن هذا المقطع لفرنسوا جوزيه يعبر عن الأجواء التي سادت فرنسا حينذاك والحوارات والصراعات الفكرية التي انتشرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، ويقدم صورة واقعية عن عمق الهوة التي كانت تفصل بين الأغنياء والفقراء، بين النبلاء والفلاحين وبقية الكادحين، والتي اتخذت منحى خاطئا أو

(٤٨٨) نفس المصدر السابق. ص ٤١.

(٤٨٩) نفس المصدر السابق. ص ٤٧.

حاول البعض توجيه الكفاح وجهة عنصرية مدمرة، خاصة أولئك الذين كانوا يعتقدون بأن الصراع بين "الأعراق" هو العامل المحرك للتاريخ والمحفز للتطور الحضاري. ولم يكن نشاط هؤلاء محصورا في فرنسا، بل شمل أوروبا كلها تقريبا بالنسبة إلى المرحلة المشار إليها.

وعند العودة إلى كتابات ومواقف مفكرين من أمثال سان سيمون (Saint-Simon)(٤٩٠) في فترة ما بعد الثورة سيجد الإنسان أمامه لوحة أخرى للصراع، لوحة العِرقية البيضاء المناهضة للسود، حيث كانت صورة الآخر سلبية جدا لديه ولدى جمهرة كبيرة من السياسيين والمثقفين الفرنسيين. فقد انتقد سان سيمون بشدة أولئك الكتاب الذين كانوا يطالبون في حينها بالمساواة للسود مع البيض، وكأن السود ليسوا بشرا، وكأنه كان يرى في هذه المطالبة العادلة تجاوزا على حقوق البيض. كان سان سيمون يعتقد بوجود بون شاسع يفصل بين فكر الإنسان الأوروبي وفكر الإنسان الأفريقي، وبتعبير أدق، بون شاسع لا بسبب التمايز في موحلة التطور التي تعيشها الشعوب الأوروبية وتقدمها على المرحلة التي تعيشها الشعوب الأفريقية، بل أن هذا البون ناشئ عن التمايز الكبير بين القدرات العقلية للأوربيين البيض والقدرات العقلية للأفارقة السود لصالح الأوروبيين البيض. وكان يورد "حجته" ليدلل على صواب رأيه فيقول: لو تم القيام بتجربة لتأهيل شخصين أحدهما أوروبي والآخر أفريقي في ظل ظروف متماثلة، فأن محصلتها ستشير دون أدنى ريب إلى تفوق الأوروبي. وكان يرى السبب في ذلك وجود تمايز فعلي بين الكفاءة الذهنية العالية عند الأوروبي والكفاءة الذهنية الواطئة عند الأفريقي الأسود، دون أن يكون سان سيمون قد نفذ هذه التجربة أصلا(٤٩١). وبالتالي فقد كان ينطلق من أحكام مسبقة وجاهزة في ذاكرته الجماعية التي يشترك فيها مع فئات معينة، ولكنها كانت واسعة الانتشار في المجتمع الفرنسي حينذاك. وكان المثقفون البرجوازيون في هذه الفترة يحيلون هذا التمايز إلى الفوارق البايولوجية والفيزيولوجية القائمة بين البيض والسود والتي تشابكت في هذه المرحلة مع الجانب الأيديولوجي للعِرقية حيث عجزت ثورة تموز ١٧٨٩ عن تجاوزه. وحاول الكثيرون من

(٤٩٠) Saint-Simon: (١٧٦٠-١٨٢٥) لقد عُرف سان سيمون في الحياة السياسية والاجتماعية في فرنسا على أنه من الشخصيات الكبيرة التي سخرت قدراتها للنضال من أجل العدالة الاجتماعية والتقدم في فرنسا، كما كانت مواقفه في سنوات حياته الأخيرة حازمة في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، وضد حالة البؤس والفاقة والاستغلال التي سادت المجتمع حينذاك. أنحدر سان سيمون من "عائلة نبيلة". وقد أثر هذا الانحدار الطبقي على مواقفه من قضايا العِرقية، إذ لم يستطع التخلص من تأثيرات عصره في هذا المجال وخضع للنظريات العنصرية التي سادت المجتمع حينذاك ولم يؤيد الدعوات التي انطلقت في حينها والتي كانت تنادي بمساواة السود بالبيض. وهذا التمييز العِرقي لم يكن غريبا على الكثير من مثقفي فرنسا وأوروبا في تلك العهود.

(٤٩١) نفس المصدر السابق. ص ٢٤٦.

العنصريين الاستفادة من الأبحاث العلمية لتسويق عنصريتهم. ففي الوقت الذي طرح العالم الفرنسي **لامارك** (Lamarck)(٤٩٢) دراساته الكثيرة في علم النبات والحيوان وحاول المقارنة بين الإنسان والقرد وليس بين الإنسان الأبيض والإنسان الأسود أو بين البشر عموما، فأن بعض العنصريين صوّر نتائج دراساته واستنتاجاته وكأن لامارك كان يريد منها أن يقول بأن هناك فوارق بين بني البشر بسبب التباين البايولوجي أو التباين في التغيرات التي طرأت على البعض دون البعض الآخر. كتب لامارك يقول: "إن مراقبة المراحل التي مرّ بها بناء الحيوان تدلل على إن الطبيعة قد أوجدت الأشكال البسيطة أولا ثم الأكثر تعقيدا. وأن التغيرات التي تطرأ على البيئة تقود إلى بروز احتياجات جديدة وبالتالي تنشأ عنها عادات جديدة. وهكذا وعبر فترات زمنية طويلة تطرأ تغيرات على الأعضاء أو تبنى من جديد. فما تحصل عليه تلك الحيوانات أو ما تفقده من أعضاء بسبب عدم استخدامها لها يمكن توارثها عندما تكون التغيرات قد حلّت بالذكر والأنثى معا. هذا النوع من التغيرات يؤثر على الأعضاء ويسهم في خلق أشكال جديدة أكثر تكاملا (فكرة سلم التطور)...[...] والإنسان من جنس قردة متكاملة جدا أجبرت على ترك العيش على الأشجار وتحقق لها أخيرا الأصوات المميزة"(٤٩٣).

وانتشرت في هذه المرحلة وبشكل واسع كتابات الكاتب والدبلوماسي الفرنسي **جوزيف آرثر جوبينو** (١٨١٦-١٨٨٢) (Joseph Arthur comte de Gobineau)، التي كانت تبحث في قضايا الفكر والممارسات العنصرية. والكثير من الكتاب المحدثين يعتبرونه، إضافة إلى نيتشة، من أكثر الكتاب الذين اعتمدتهم النازية في ألمانيا في صياغة أفكارها وتوجهاتها العِرقية. وإذ لم تجد كتاباته التأييد الواسع في فرنسا، فأنها في المقابل حققت نجاحا كبيرا في ألمانيا. ومن الجدير بالإشارة إلى أن كتابات **جوبينو** تميزت بأربع خصائص مهمة كان لها تأثير متعدد الجوانب ومتنوع على أوساط مختلفة من الناس. فالكاتب جوبينو كان يخاطب، بما كان يكتبه وينشره، العناصر القومية والقوى المحافظة ورجال الدين والأوساط الواسعة من الناس المتدينين في المجتمعات الأوروبية مباشرة ويضرب على تلك الأوتار التي تريد سماعها وتجد صدى سريعاً لديها. فقد سجلت مؤلفاته:

* استفادته الكبيرة من جميع كتابات الكتاب العنصريين الذين سبقوه، إضافة إلى استخدامه العلم والأبحاث العلمية بابتذال كبير وكأداة لبث وترويج وتكريس أفكاره العنصرية، وكان من الأوائل الذين استخدموا مزيجا من الدعوات العِرقية المنطلقة من المواقع البايولوجية والفيزيولوجية والأنثروبولوجية والدينية لهذا الغرض.

* اعتماده الملموس على العهد القديم (التوراة) في تقسيم ذرية نوح إلى ثلاثة أقسام تبعا لأبناء

(492) Jean-Baptiste-Pierre-Antoine de Monet. Chevalier de Lamarck. (1744-1829 م)

(493) Autorenkollektiv: Erhard Lange und Dietrich Alexander (Hrsg.). Philisophenlexikon. Dietz Verlag Berlin. 1983. S. 512-517.

نوح سام وحام ويافت لتأكيد نظرياته العنصرية مع التصرف بحرية لتعميق تلك النظرة، وبشكل خاص حديثه حول التشابك والاختلاط الكبيرين بين الأعراق المختلفة في العالم في ما عدا العِرق المنحدر من يافت بن نوح الذي بقى نقيا والذي يفترض أن يحافظ على نقاوته وبغير ذلك سينتهي العالم إلى مصير أسود، إلى الموت لا محالة. لقد ميزت عنصرية جوبينو من الناحية العملية بين الناس ووزعتهم على ثلاث مراتب هي: أحفاد يافت، باعتبارهم أفضل الأعراق، ويليهم في المستوى أحفاد سام، ثم يقف في أسفل سلمه العِرقي أحفاد حام بن نوح.

* محاولته النظر إلى اليهود وإلى السود نظرة مميزة، رغم أنه في المحصلة النهائية كان لا يختلف عن بقية العنصريين في إدانة الدم أو العِرق اليهودي والدم أو العِرق الأسود، بل يفوقهم في محاولته تأسيس هذا التمييز أيديولوجيا.

* وتميزت كتاباته بالتشاؤم وانتظار نهاية العالم القريبة بسبب التشابك أو الاختلاط بين الأجناس والأعراق والاختلالات الناجمة عن ذلك في الطبيعة، لأنها منافية لقوانين الطبيعة. ويفترض أن نشير هنا إلى هذه النظرة التشاؤمية، التي كانت تؤكد قرب نهاية العالم وقرب موت الناس بسبب الخطايا التي يرتكبونها بحق الطبيعة، بسبب التناقض والتقاطع مع الطبيعة وقوانينها في ما يخص عدم جواز اختلاط الأجناس، والذي لم يلتزم به الناس وساد في العالم، كانت تهدف إلى تأمين تأثير نفسي مضاعف وشديد الوطأة على الناس حينذاك لضمان تحركهم في اتجاه التصلب والتعصب العِرقي ومناصرة أفكار **جوبينو** والتمسك بها ومجابهة الآخرين وتشديد العداء للأعراق الأخرى، إذ كانت الخشية على حياتهم ومستقبل بلادهم سببا أساسيا في تحركهم العنصري. لقد كان موقفا تحريضيا وعدوانيا إزاء الشعوب الأخرى وذكيا خبيثا في آن واحد، بسبب فهمه لنفسية الناس وتقديره لما يمكن أن يعود عليه من فوائد إذا استخدم هذه الطريقة في تحليله وفي ترويج أفكاره العنصرية.

لعبت نظريات جوبينو وبقية العنصريين في فرنسا دورا مهما في التوسع الاستعماري الفرنسي الذي تعاظم في سنوات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على حساب أفريقيا حيث جرى احتلال العديد من المناطق، ومنها الجزائر في عام ١٨٣٠، ثم تلتها تونس في فترة بعيدة لاحقة، ومن ثم المغرب. ولم تكن معاناة هذه البلدان من الهيمنة الاستعمارية والاستغلال فحسب، بل ومن التمييز العنصري والديني البغيضين.

كانت كتابات القرن التاسع عشر تجسد محاولة متعمدة وجادة من أجل تشويه وتبشيع صورة الأفريقي وأفعاله وأخلاقه في أعين الأوروبيين، ومن ثم اعتباره شيئا غريبا يمكن التفرج عليه. فللأفريقي خيال خصب ولكنه عاجز عن استخدامه وتطويره أو الاستفادة منه، فهو إنسان محدود وضيق الأفق وغريب الأطوار. هكذا كانت صورة الإنسان الأفريقي التي حاولت مجموعة من الباحثين والمثقفين العنصريين في أوروبا نقلها إلى الإنسان الأوروبي الاعتيادي وتكريسها في ذهنه وبالتالي

التعامل معه على هذا الأساس. يورد **بولياكوف**، صاحب كتاب "الأسطورة الآرية"، مقطعا مهما مأخوذا من كتاب الباحث الفرنسي **كوفير** (Cuvier) يصف فيه الإنسان الأفريقي الأسود فيكتب عنه قائلا:

"إن العِرق الأسود الذي يعيش بالتحديد في منطقة جنوب الأطلسي له بشرة وجهٍ سوداء، وله شعر مجعد، وجمجمته مفلطحة، وأنفه مسطح، وله فم نافر إلى الواجهة، وله شفتان غليظتان تشيران إلى شَبهٍ واضحٍ بالقردة؛ والقبائل التي ينتمي إليها هذا العِرق، هي قبائل حافظت على توحشها[...]"(٤٩٤).

وخلال هذه الفترة حاول بعض الباحثين في الشؤون العنصرية في فرنسا طرح تصورات عديدة حول العِرقية. فهم يميزون بين ثلاثة "أعراق" هي الجنس الأبيض والجنس الأصفر والجنس الأسود. ومع حقيقة وجود هذه المجموعات البشرية الكبيرة، إلا أن هدف العنصريين من وراء ذلك يبرز في التسلسل الذي يتم توزيع هذه المجموعات البشرية على أساس عرقي وفق سلم التطور التالي: العرق الأبيض هو الأرقى، ثم العرق الأصفر الأدنى منه، ثم العرق الأسود الأدنى منهما معاً. والبعض الآخر طرح مجموعة كبيرة من الأعراق أو الأجناس ثم وضع الجنس الأوروبي في أعلى السلم والجنس العربي بالدرجة الثانية والجنس الأسود بالدرجة الأخيرة(٤٩٥)، دون أن يقدموا أي دليل مادي وعلمي على صواب مثل هذا التقسيم المبتذل للبشر، ولسبب بسيط جدا هو عدم وجود مثل هذا البرهان، والعلوم الحديثة تدلل على خطأ وخطورة تلك الأفكار العنصرية. ولعب العنصريون في فرنسا دورا كبيرا في سياسة الدولة الداخلية وإزاء المستعمرات وأشباه المستعمرات التي كانت تحت هيمنتهم منذ الثلث الأول من القرن التاسع عشر ومع بدء احتلال فرنسا للجزائر في عام ١٨٣٠م.

ولم يختلف الوضع في إنجلترا عن بقية البلدان الأوروبية في التحري عن أصلهم وعن العلاقة القائمة بينهم وبين بقية "الأعراق"، وبشكل خاص "العِرق الآري". فمن المعروف أن الميثولوجيا عند شعب معين لا تنشأ دفعة واحدة ولا تهبط من السماء، فهي غالبا ما تكون على شكل حكايات وأساطير تمزج بين الحقيقة والخيال، وتخلط بين الواقع والرغبات وتتناقلها ذاكرة الشعوب. وعبر الزمن والأجيال تتعرض مثل هذه الحكايات والأساطير إلى إضافات وإغناء وتطوير، كما تتعرض لتغييرات غير قليلة أو تحويرات لأسباب كثيرة ووفق الفترات التي تمر بها الشعوب والتحولات التي تطرأ على حياة الناس والاحتكاك الذي يجري بين الشعوب في منطقة ما أو بلد معين، أو المصائب والكوارث

(494) قارن: George W. Stocking. "French Anthropologie in 1800". Isis. LV (1964) und Cuviers Le regne animal. Paris. 1817، S. 94. In: Poliakov Leon، "Der arische Mythos". S. 249. مصدر سابق.

(495) Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag Hamburg. 1993. S. 250.

والحروب التي تمر بها. وتتحول الميثولوجيا الشعبية عن أصل هذا الشعب أو ذاك مثلا من حيث المضمون والوجهة العامة إلى شيء ثابت وحقيقة غير قابلة للشك أو الزعزعة عندما تجد قبولا وتأييدا واسعا من السكان. فالخيال يصبح حقيقة والحكاية تصبح تاريخا. وهذا بالضبط هو ما يجده المتتبع للكثير من التراث المنقول إلينا من مختلف الشعوب في جميع أرجاء العالم. وهكذا كان الوضع أو ما يزال في إنجلترا أيضا. فقد عرفت هذه الجزيرة أقواما كثيرة غزتها في فترات مختلفة وعاشت فيها وتشابكت مع سكانها الأصليين، أثرت فيهم وتأثرت بهم وبالتالي شكلت منهم ما هو قائم اليوم في بريطانيا أو المملكة المتحدة. ولم تكن بعيدة عن الواقع تلك الدراسات التي أشارت إلى أن كُتَّاب التاريخ يشيرون إلى أربع ميثولوجيات وجدت قبولا وفي فترات مختلفة من تاريخ هذه الجزيرة، إنها الميثولوجيا الرومانية-الإغريقية، والميثولوجيا الكلية، والميثولوجيا الجرمانية وأخيرا الميثولوجيا المسيحية أو الإنجيلية حسب تعبير **بولياكوف**، أي الميثولوجيا التي تعتمد على ارتباط الأصل بيافث بن نوح. ويشير المؤرخ البريطاني جيفري موناوث في القرن الثاني عشر إلى أن الشعب في بريطانيا يتكون من اختلاط خمسة "أعراق" هي النورماندي - الفرنسي، والبريطاني والساكسوني، والبيكي، والاسكتلندي. مع تأكيده بأن الجزيرة كانت مسكونة بالبريطانيين قبل أن يأتي الآخرون إليها(٤٩٦). وفي فترات مختلفة تباينت وجهات نظر الكتاب والمثقفين والباحثين في مسائل الميثولوجيا الإنجليزية إذ إن البعض قد أعتبر أهل هذه الجزيرة ينحدرون من أصل سامي، أي أنهم من أحفاد سام بن نوح، وهو أكبر أبناء نوح، في حين أن البعض الآخر يرجع بالنسب إلى يافث بن نوح ويعيده إلى الأصل الآري أو الجرماني أو الغوتي. وكلها لا تخرج عن واقع أساسي يشير إلى عملية التلاقح المستمرة بين سكان المعمورة وثقافاتها أيضا بما فيها الجزيرة الإنجليزية. وبعضها الآخر، كما يذكر بولياكوف، نقلا عن أسطورة قديمة تتحدث عن عثور الكهنة على طفل في قارب صغير حط في إحدى الجزر، وكان هذا الطفل هو موسى، نبي اليهود(٤٩٧). وهذه الأسطورة تحيل أصل الإنجليز إلى موسى باعتبارهم من أحفاده، وبالتالي فهم من أصلٍ سامي. وقد وجد هذا الرأي صدى واسعا، ولكنه فند من قبل آخرين وطرحت آراء بديلة لتحل محلها آراء وأساطير أخرى. ومن الجدير بالإشارة إلى أن مثل هذه الأسطورة تتكرر بالنسبة إلى أقوام أخرى أيضا، وتحمل تفسيرا مماثلا أو مقاربا لذلك. كما أن العنصرية لم تظهر في الجزيرة (إنجلترا) بالحدة التي ظهرت بها في فرنسا أو في ألمانيا أو في أسبانيا. ولكنها مع ذلك شهدت تصاعدا ملموسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومنذ ذلك الحين لم تختلف سمات بروز وممارسة العنصرية كثيرا عن سمات بروزها وممارستها في البلدان الأخرى، ولكنهما كانتا أقل فجاجة وعنجهية بالمقارنة مع البلدان الأوروبية الأخرى. وقد جهد دعاة النظريات العنصرية في

(496) Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag-Hamburg. 1993. S. 70.

(٤٩٧) قارن: نفس المصدر السابق. ص ٥٦.

بريطانيا إلى تبني شجرة نسب لا تختلف عن شجرة نسب بقية شعوب أوروبا في عودتها إلى السلف الأكبر الذي يبرزه الإنجيل، إلى يافت بن نوح، أي العودة إلى الجنس الآري في المحصلة النهائية، وأنهم في مقدمة الأعراق البشرية. وقد كان الطبيب الجراح والعنصري البريطاني الشهير **روبيرت نوكس** (Robert Knox) يشير بدون انقطاع إلى "أن العِرق هو المحدد لكل شؤون الإنسان"(٤٩٨).

وفي الجزيرة الإنجليزية ظهرت بعض الشخصيات التي ساهمت بأبحاثها بشكل مباشر أو غير مباشر في تنشيط الفكر العنصري، وهي بدورها لم تكن بعيدة عن تلك الأجواء. فالعالم المعروف تشارلس داروين (Charles Darwin) ١٨٠٩-١٨٨٢ الذي تأثر بعدد من النظريات التي نشأت في عهده أو قبل ذاك مثل نظرية مالتوس أو نظرية الارتقاء لدى لايبنتز Leibniz ولاروش La Rosche كتب يقول: "ويبدو أن التغير أو التنوع في الصفات العقلية عند الإنسان المنتمي للجنس نفسه، من دون ذكر الاختلافات الأكبر الموجودة على هذا المستوى بين الإنسان المنتمي لأجناس متغايرة، من الوضوح بحيث لا نجد ضرورة للإصرار عليه هنا. كما أنه هو نفسه موجود لدى الحيوانات الدنيا(...)"(٤٩٩). وفي مكان آخر يلعب تشارلز دارون على وتر التخلص من الناس المعتوهين والمعوقين في المجتمعات "الهمجية"، والتي أخذ بها نظام هتلر النازي العنصري، حيث كتب يقول: "لدى الهمجيين يتم الإقصاء السريع لضعف الجسم والذهن ونلاحظ أن الباقين على قيد الحياة عادة ما يكونون من صحيحي الأجسام. أما فيما يخصنا نحن المتحضرين، فإننا نبذل غاية جهدنا لمنع الإقصاء. فنبني المستشفيات للمعتوهين والمعاقين والمرضى، ونضع القوانين لمساعدة الفقراء، ويبذل أطباؤنا كل علمهم لإطالة أعمار كل فرد. ونحن لنا الحق في الاقتناع بأن التطعيم صان الآلاف من ضعاف البنية الذين كانوا سيسقطون فيما مضى فريسة الجدري. لذا فبوسع الأعضاء المعتوهين في المجتمعات المتحضرة أن يتكاثروا إلى ما لا نهاية. والحال إنه إذا اهتم أي شخص بتكاثر الحيوانات المستأنسة (الأليفة) فهو يعلم من دون شك كم هي ضارة استمرارية الكائنات المعتوهة بالنسبة للجنس البشري. ونفاجأ باكتشاف كم يؤدي عدم العناية أو تؤدي العناية الخاطئة إلى انحطاط سريع للحيوان المستأنس (الأليف)، وبالتالي فلا أحد يبلغ به الجهل فيما عدا الإنسان حد ترك الحيوانات المعتوهة تتكاثر"(٥٠٠). كتب دينو دي باولي نقلا عن فرانسيس غالتون، ابن عم داروين، ما يلي بشأن الموقف الحقيقي لداروين من قضايا الأجناس والعنصرية يقول: "كتب فرانسيس غالتون Francis Gal-ton ابن عم دارون وبإلهام منه كتاب "العبقرية الوراثية" عام ١٨٦٩، حيث بسط الموضوعات التالية:

(٤٩٨) نفس المصدر السابق. ص ٢٦٣.

(٤٩٩) دينوا دي باولي. تشارلز داروين ارتقائي أم مذهبي؟ مجلة "الثقافة العالمية". العدد ٩٠/ ١٩٩٨. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت. ترجمة: نجوى حسن. ص ١٢٣/١٢٤.

(٥٠٠) نفس المصدر السابق. ص. ١٢٤/١٢٥.

الصفات العقلية تورّث بيولوجيا. الجنس الأبيض مكون بيولوجيا ليسيطر. الإنجليز هم الأفضل طبيعيا. بالإضافة إلى أنه في إنجلترا نجد عبقريا بين كل أربعة آلاف شخص فإن عائلة داروين تحتكر طبيعيا أكبر كثافة من العباقرة! ويمكن لنا أن نتصور بسهولة لماذا كتب داروين لغالتون بعد قراءة هذا العمل يقول: "لا أظن أني قرأت في حياتي شيئا أكثر إثارة وأصالة من عملك (...) لقد أضفت إضافة كبيرة. أهنئك وأثق بأن هذا العمل سيكون جديرا بالذكر"(٥٠١). في كتابه عن "أصل الإنسان" كتب تشارلز داروين مبرزا رأيه في وجود نوعين من البشر النوع الراقي والنوع الدوني من منطلقين بيولوجي عنصري وطبقي في آن واحد قائلا: "(...) العامل المهم الذي يقاوم زيادة عدد البشر المتفوقين في المجتمعات المتحضرة هو أن الفقراء والمستهترين يتزوجون مبكرا دوما (...) ومن يتزوج مبكرا ينجب الكثير من الأطفال (...) وينتج عن ذلك أن يتجه المستهترون والفاسدون من أعضاء المجتمع إلى الزيادة بنسبة أسرع (...). وهذا ما يقوله م. جريج M. Gregg في الموضوع: "إن الإرلندي قذر ودون طموح ومستهتر يتزايد مثل الأرانب، والاسكتلندي مقتصد، حريص مليء بالاعتداد بذاته، طموح، أخلاقي متشدد وروحاني (...) يقضي أجمل سنوات عمره في النضال والتبتل، يتزوج متأخرا ويترك القليل من الذرية. وإذا أخذنا بلدا مسكونا في الأصل بألف سكسوني وألف سلتي، فإنه خلال اثني عشر جيلا سيكون خمس أسداس السكان من السلت ولكن السدس الأخير المكون من السكسون سيتملك خمس أسداس الثروة والسلطة والذكاء. وخلال هذا "الصراع الأبدي للبقاء" فإن الجنس الأدنى والأقل إيجابية سوف يتغلب بموجب عيوبه"(٥٠٢). وقد استند نيتشة، الفيلسوف الألماني المعروف، إلى هذه الاتجاهات الداروينية ليستنتج الرأي التالي بشأن أفكار داروين حين كتب يقول: إذا لم تستطع العوائق المختلفة منع المستهترين والفاسدين والمتخلفين بهذا الشكل أو ذاك عن المجتمع من التزايد بنسبة أسرع من الإنسان الأرقى، فإن الأمة ستتقهقر كما رأينا في العديد من الأمثلة في تاريخ العالم"، وبالتالي، "يجب خلق حرية منافسة لجميع الأشخاص، ولا يجب منع أكثرهم كفاءة عن طريق القوانين أو العادات من النجاح بشكل أفضل وتربية أكبر عدد من الأطفال"(٥٠٣).

لم يشذ أو يتخلف الألمان عن الغوص في هذه الظاهرة السلبية والتفتيش عن الفوارق العِرقية بين البشر، حتى إن الفيلسوف الألماني الشهير والمتميز **إمانوئيل كانت** (Immanuel Kant، 1724- 1804)(٥٠٤) ميّز في الربع الأخير من القرن الثامن عشر بين أربع مجموعات من الأعراق هي" ١-

(٥٠١) نفس المصدر السابق. ص. ١٢٢.

(٥٠٢) نفس المصدر السابق. ص. ١٢٥/ ,١٢٦

(٥٠٣) نفس المصدر السابق. ص. ,١٢٦

(٥٠٤) كتب الفيلسوف الألماني عمانوئيل كانت مقالته التي بحث فيها موضوع التمايز بين أعراق البشر في عام ١٧٧٥م.

العرق الأبيض؛ ٢- العرق الأسود؛ ٣- العرق المنغولي؛ و٤- العرق الهندي(٥٠٥). وقد أشار بوضوح إلى أن العرق الأبيض يقف على رأس تلك الأعراق البشرية، وأن العامل المميز لكل من هذه الأعراق هو لون البشرة، كما أنه اعتمد الموقف القائل بأن عوامل ثلاثة تؤثر على تكوين لون البشرة، باعتبارها العامل المميز والمحك لمعرفة عرق البشر، وهي: **أولاً: الطقس والهواء والغذاء؛ ثانياً: الاختلاف في الحديد الموجود في السوائل المكونة للدم؛ وثالثاً: ماهية اللاهوب**. كما حاول تحليل النتائج التي تترتب على الزواج بين الأعراق والتحولات النسبية في لون البشرة. وربط بشكل تعسفي بين لون البشرة وما سمي باللاهوب، أي المادة الكيماوية الوهمية التي كان يعتقد، وقبل اكتشاف الأوكسجين، بأنها مقوم أساسي من مقومات الأجسام الملتهبة والتي تكّون بشكل خاص أجسام البشر من العرق الأسود(٥٠٦). وتشير الكاتبة الألمانية **جوترون هينتجَز** إلى أن الفيلسوف **إمانوئيل كانت** لم يكن وحده في هذا الاتجاه من التفكير العرقي الخاطئ بل برز بجواره وفي نفس الفترة آخرون ومنهم عالم الأجناس الألماني يوحنا فريدريك بلومنباخ حيث طرح تصوره حول الأعراق من منطلق جمالي مشيرا إلى وجود خمسة أعراق هي: العرق القفقاسي (الأبيض)؛ العرق المنغولي (الأصفر)؛ العرق الإثيوبي (الأسود)؛ العرق الأمريكي (الأحمر)؛ والعرق المالاوي (أصفر وأسود). وقد إحتل العرق الأبيض المرتبة الأولى في تصنيفه العرقي(٥٠٧). وقد شكلت هذه النظريات العرقية البدائية أساساً للنظريات العرقية لاحقا. ولعبت مجموعة من المثقفين الألمان دورا مهما في ترويج هذه النظريات أو النظريات العرقية اللاحقة في ألمانيا أو في أوروبا عموما والتي ما تزال تعاني منها أوروبا والعالم بشكل عام. ومن يطلع على الحوارات الجارية بين المثقفين الألمان خلال الأعوام الأخيرة سيجد موقفا واضحا من عدد غير قليل من الباحثين في موضوع العرقية يشير إلى الدور المتميز الذي لعبته أفكار **إمانوئيل كانت** في ترويج وتطوير الفكر العرقي في القرن التاسع عشر وكذلك في النظريات العرقية النازية، وفي الاستناد إلى أفكاره في تأكيد التمييز العرقي. كما أنهم يشيرون إلى الأفكار العرقية المبتذلة التي روج لها كثيرا **هوستن ستيوارت تشمبرلين** والتي اعتمد فيها على أفكار **إمانوئيل كانت** أيضا(٥٠٨).

وخلال تلك الفترة وما بعدها كانت الكثير من المحاولات تبذل من أجل إبراز خصائص صورة الألماني

(505) Frank Deppo. Georg Fueberth. Rainer Rilling (Hrsg.). Antifaschismus. Dietz Verlag. Berlin. 1996. Ein Beitrag von Gudrun Hentge mit dem Titel: ("Rassen" definieren - wie Kant es tat ì?). S. 439-452.

(٥٠٦) منير البعلبكي. المورد. دار العلم للملايين. بيروت. ١٩٨٤. ص ٦٨١.

(507) Frank Deppo. Georg Fuelberth. Rainer Rilling (Hrsg.). Antifaschismus. Dietz Verlag. Berlin. 1996. Ein Beitrag von Gudrun Hentge mit dem Titel: ("Rassen" definieren - wie Kant es tat ì?). S. 439-452.

(٥٠٨) نفس المصدر السابق. ص ٤٥١/٤٥٢ .

المتفردة والمتميزة عن صورة الآخر. فقد كتب أحدهم يقول بأن الألمان وعبر تاريخهم قد حافظوا على ثلاث خصائص أساسية هي: إنهم بقوا وباستمرار سادة بلادهم؛ وأنهم لا يقهرون؛ وأنهم يشكلون عرقا نَقيا"(٥٠٩). وهي محاولة كانت تسعى إلى إقناع الألمان أولا وقبل كل شيء بأنهم من أصل نقي ومكانة سامية، وأنهم من عرق شجاع لا يتزعزع ويرفض التشوه. وكانت تشير بدورها إلى الإحساس بعدم الثقة إزاء الآخرين وبالقلق والخشية من المستقبل المجهول، كما تحمل في طياتها محاولة للبرهنة وإقناع النفس بحسن ونقاوة الأصل والنسب الألمانيين(٥١٠). لقد كانت معاناة ذاتية بالدرجة الأولى، إذ كان أصل ونسب الألمان غير واضح لدى الأوروبيين، كما تشير إلى ذلك الكثير من الدراسات ومنها الدراسة التي أنجزها قبل وفاته بفترة وجيزة الباحث الروسي البارز، الذي عاش ومات في ألمانيا، **ليون بولياكوف**، في كتابه المعروف "الأسطورة الآرية". ولكنها كانت تهدف في الوقت نفسه إلى أغراض أخرى أبعد بكثير من الذات الألمانية، والتي برزت بعد عقود من السنين في السياسات الاستعمارية والحربين العالميتين اللتين خاضتهما ألمانيا في النصف الأول من القرن العشرين، إضافة إلى الحروب التي خاضتها ضد فرنسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر...

كان التقدير الشائع في أوروبا يذهب إلى أن الألمان هم نتاج عملية اختلاط واسعة بين أجناس مختلفة، خاصة وأن لهم تسميات متعددة. وكان ألمان اليوم يتكونون من عشائر عديدة منها اللومبارديين والفرنكويين والساكسونيين واللوثريين والبايريين والشفابيين... الخ، إضافة إلى تلك الجماعات التي تنحدر من الفلشيين والرومان. وقد حصل احتكاك وتفاعل كبيرين بين تلك الجماعات السكانية، حتى كان البعض من الباحثين في قضايا الانثربولوجيا يؤكد بأن الشعب الألماني لا يمكن أن يكون إلا مزيجا من شعوب وأقوام عديدة. ويتميز الألمان عن الكثير من الشعوب الأخرى في مجال الربط بين الأصل الألماني الآري واللغة الألمانية باعتبارها اللغة الأصلية للجرمان القدامى وباعتبارها اللغة التي كان يتحدث بها أدم وحواء. حتى إن هتلر يشير في مقطع من كتابه المعروف "كفاحي" إلى ذلك في معرض حديثه عن عظمة الآري وإنجازاته في العالم بقوله: "وكان على الآري أن يحافظ على وضعه بصفة كونه السيّد المطاع ليظّل هذا السيد وفوق ذلك المهيمن على الحضارة التي أنشأها وأنماها، لأن بقاء هذه الحضارة وازدهارها هما رهن ببقاء الآري إياه. ولكنه لم يعرف كيف يحافظ على وضعه، فما إن تحسن مستوى السكّان الأصليين حتى انهار الحاجز الفاصل بين السادة والخدم وأغفل الآري الحفاظ على دمه نقياً، ففقد بذلك حق الاستمتاع بمغاني الفردوس الذي أنشأ، وفقد كذلك

(٥٠٩) نفس المصدر السابق. ص ٦٤.

(٥١٠) نفس المصدر السابق.

مواهبه المبدعة، وانتهى به الأمر إلى محاكاة السكان الأصليين شكلا وتفكيرا، ثم فعل الانحلال فعله ولفّت عجلة الزمن الحضارة التي أوجدها"(٥١١). كما إن هتلر وفي مكان آخر من كتابه المعروف "كفاحي" لا يجد ضرورة أو ما يبرر التحري عن ذلك العِرق الذي أوجد الحضارة حيث يرى ذلك مستحيلاً، وهو خلاف ما يشير إليه في أكثر من مكان في كتابه العنصري المذكور، حيث كتب يقول: "كل محاولة ترمي إلى معرفة العِرق أو الأعراق التي أوجدت الحضارة وأسست بالتالي ما نسميه البشرية بمفهومها الحضري، كل محاولة من هذا النوع هي ولا ريب مضيعة للوقت والجهود"(٥١٢). وهذا المقطع بالذات هو الذي كما يبدو قد دفع بأحد الكتاب إلى القول بأن هتلر لم يكن يؤمن بوجود دم نقي. ولكن سنجد أن هتلر في مواقع كثيرة من كتابه "كفاحي" قد أكد على ضرورة الحفاظ على "نقاوة الدم" باعتبارها عامل الخلاص من التدهور والفناء.

والمعلومات المتوفرة تشير أيضا إلى أن الموطن الأصلي للألمان كانت فرنسا، في حين كانت ألمانيا هي الموطن الأصلي للفرنسيين(٥١٣). وتشير تلك المعلومات إلى العلاقة الفعلية القائمة بين الأصل الجرماني والأصل الإفرنجي أو الفرنكوي مع الفارق بينهم وبين الأصل الروماني الذي كان البعض لا يريد الانتساب إليه في كل الأحوال، في حين لا يمكن نفي الصلة القائمة في ما بينها.

حركت الثورة البرجوازية الفرنسية في عام ١٧٨٩ الشعوب الأوروبية باتجاه السعي والنضال من أجل التخلص من الصراعات والتمزقات الداخلية ومن النظم الإقطاعية السائدة فيها والمتناحرة في ما بينها، والعمل من أجل التمتع بمبادئ الحرية والأخوة والمساواة في داخل تلك المجتمعات. ولكن هذه الأفكار التي فجرتها فرنسا اصطدمت بمحاولات نابوليون بونابارت للسيطرة الفعلية على أوروبا أولا والعالم ثانيا. وقد نشبت منذ بداية القرن التاسع عشر سلسلة من حروب الاحتلال والتحرير والوحدة القومية في أوروبا والتي لعبت دورا مهما في بلورة الاتجاهات الفكرية والسياسية الجديدة في العديد من الدول الأوروبية ومنها ألمانيا(٥١٤). وفي ضوء ذلك فقد تميز القرن التاسع عشر في ألمانيا بالتفاعل والتشابك بين ثلاثة اتجاهات فكرية وسياسية ودينية أساسية هي:

تنشيط الفكر القومي في أوساط واسعة من المثقفين الألمان(٥١٥)، وكذلك سعي هذه النخبة للدعوة

(٥١١) هتلر، أدولف. كفاحي. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. الطبعة السادسة ١٩٩٣. ترجمة لويس الحاج. دمشق ١٩٩٣. ص ٢١١ .

(٥١٢) نفس المصدر السابق. ص ٢٠٥.

(513) Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag-Hamburg. 1993. S. 90-126.

(514) Müller، Helmut M. Schlaglichter der deutschen Geschichte. Bundeszentrale für politische Bildung. Bonn. 1988. S. 127-143.

(٥١٥) نفس المصدر السابق. ص ١٥٢.

إلى ضرورة تحقيق الوحدة القومية بين مختلف العشائر والمناطق الناطقة باللغة الألمانية والقاطنة في هذا القسم من أوروبا والتخلص في آن واحد من الصراعات والنزاعات بين الدويلات الإقطاعية من أجل إقامة الدولة القومية الواحدة والمتحدة على أساس قومي وعِرقي ولغوي في مواجهة الدول الأوروبية الأخرى، وخوض الحرب بصورة موحدة ضد فرنسا، غريم ألمانيا الأول ومنافسها في المنطقة في تلك الفترة. ويلاحظ الإنسان هنا بوضوح فكرتين رئيستين من الأفكار التي تبلورت قبل وأثناء وبعد الثورة الفرنسية، فكرة الوحدة القومية وفكرة الدولة القومية البرجوازية المناهضة للإقطاع وفئة النبلاء، رغم أنها في ألمانيا اتخذت وجهة مغايرة حيث قادت إلى تحالف بين النبلاء. وفي العقد الخامس من القرن التاسع عشر تبلورت بعض الاتجاهات الأكثر حداثة التي ناهضت الإقطاع وسعت إلى قيام الدولة البرجوازية والتي وجدت تعبيرها الواضح في ثورة ١٨٤٨ في ألمانيا.

وقد أقترن هذا الاتجاه بتوجه متزايد نحو الدراسات البايولوجية للتعرف على التباينات القائمة بين البشر وتحديد الأجناس التي تنتمي إليها منطلقة من القاعدة التي تقول بوجود تمايز ذهني أو عقلي وجسمي بين البشر. ولهذا التمايز نتائج تنعكس في أفضليات عِرق على عِرق آخر أو عِرق على بقية الأعراق. وقد استفادت الاتجاهات العِرقية من نتائج الأبحاث التي نشرها تشالز داروين، والتي أشرنا إليها قبل هذا، وسواء كانت بالنسبة إلى نظريته النسبية أم بالنسبة إلى نظريته الخاصة بأصل الإنسان وبالفوارق القائمة بين البشر وبالصراع الطبيعي الذي تعرفه وتقره الطبيعة، الصراع من أجل البقاء والبقاء للأصلح، في ترويج اتجاهاتها العنصرية والادعاء بأنها تستند إلى العلم والبحث العلمي.

أما الاتجاهات الدينية الحديثة فقد انطلقت من مواقع مارتن لوثر الحديثة نسبيا، ولكنها كانت متزمتة دينيا أيضا، في محاولة لتميز نفسها عن اليهودية وعن العرق الذي أقترن باليهودية، العِرق السامي. وقد طرح البعض رأيا مفاده أن المسيح ذاته كان آرياً وليس سامياً. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى عدد من المثقفين الذين دمجوا بين الفكر القومي الشوفيني والفكر الديني المتزمت وخرجوا باستنتاجات عنصرية ودينية متشددة. ومن بين هؤلاء يرد اسم الموسيقار القومي المعروف **ريتشارد فاجنر وقسطنطين فرانتس وتشمبرلين** وغيرهم(٥١٦).

لقد كانت الغلبة في ألمانيا في القرن التاسع عشر لأصحاب النظرية البايولوجية التي اقترنت أيضا بالقوى الداعية إلى اللغة الألمانية باعتبارها أصل تسميتهم الراهنة، إنها اللغة الألمانية -Die deuts che Sprache والوطن الألماني Die, Deutsche Heimat, وألمانيا Deutschland, وهي بمثابة اشتقاقات من كلمة اللغة الألمانية. وعلى أساسها نشأت الأيديولوجية العنصرية في ألمانيا. ومن يستعد التراث الثقافي لألمانيا في القرن التاسع عشر سيجد أسماء مثقفين لامعين كانوا من الذين

(٥١٦) نفس المصدر السابق. ص ٢٩٤-٣٦٣.

يحملون أفكارا ذات فحوى عنصري وقومي شوفيني متشابكة مع تعصب ديني متميز. وساهمت النزاعات المستمرة على امتداد القرن التاسع عشر بين ألمانيا وفرنسا على تشديد وترويج الاتجاهات والأفكار والنظريات العنصرية والقومية الشوفينية في كل من ألمانيا وفرنسا، والتي اقترنت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بتوجهات استعمارية توسعية للرأسمال الألماني ورغبة الرأسماليين الألمان في مشاركة الرأسماليين في العالم في الهيمنة على العالم وتحقيق المزيد من الأرباح وإعادة تقسيم مناطق النفوذ لصالحها والتي جرَّت العالم إلى أتون الحرب العالمية الأولى وما نجم عنها من ضحايا بشرية هائلة وتدمير حضاري واسع وخسائر مادية كبيرة جدا. ويشار في هذا الصدد إلى بعض أبرز كتاب النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في مجال البحث في التباين البايولوجي بين البشر وتبني الفكر العنصري في ضوء تلك المنطلقات وبناء نظرية اجتماعية – بايولوجية قائمة على أساس ذلك، منهم مثلا: **أوتو آمون** Otto Ammon، و**ك. پينكا** K. Penka، ثم الأنثربولوجي الألماني **لودڤيك ڤولتمان** Ludwig Woltmann. والأخير هو صاحب الكتاب الذي صدر في العام ١٩٠٥ بعنوان "الجرمان وعصر النهضة في إيطاليا"، حيث بذل جهدا استثنائيا للبرهنة على أن الثروة الثقافية التي يمتلكها الشعب الإيطالي منذ العصور الوسطى هي من نتاج أبناء العنصر الجرماني. وتركزت محاولاته في الكشف عن العلاقة القائمة بين أسماء هؤلاء المبدعين وأصلهم الجرماني، إضافة إلى إعادة المقارنة بين ملامح هؤلاء وملامح العنصر الجرماني التي تبرز بشكل خاص في عيون زرقاء وبشرة بيضاء فاتحة وجمجمة طويلة. وأكد في كتابه هذا إن ١٣٠ مثقفا ومبدعا إيطاليا من مجموع ١٥٠ شخصا أجرى عليهم البحث "تبين" أنهم من الجنس الجرماني، وأن مجموعة أخرى منهم، رغم أن لون بشرتها يميل إلى السمرة، إلا إنها من المناطق الشمالية حيث جرى الاختلاط مع أجناس أخرى ولكنها تنحدر في الأصل من الجرمان، وبقى الشك في أصل بعضهم قائما لديه![٥١٧]. ولم يقتصر الأمر على إيطاليا فحسب، بل تطرق **لودڤيك ڤولتمان** إلى المثقفين والمبدعين الفرنسيين وأكد بأن الغالبية العظمى من منتجي الثقافة الفرنسية ومكوني الشعب الفرنسي البارزين هم من أصل جرماني. ومع أن أفكاره لم تجد رواجا كبيرا في فرنسا، إلا أن الكثير من المثقفين والباحثين الفرنسيين في هذا المجال ساندوا أفكاره ومنهم الأنثربولوجي الفرنسي المعروف ج. ف. لاپوج G. V. de Lapouge، الذي أصدر في عام ١٨٩٩، أي قبل صدور كتاب ڤولتمان، كتابه الموسوم بـ"الآري"، حيث أكد فيه الادعاء القائل بأن نتاجات الثقافة الفرنسية هي من صنع

(517) Carsten Klingmann (Hrsg.). Rassenmythos und Sozialwissenschaften in Deutschland. Beitrٍge zur sozialwissenschaftlichen Forschung. Band 85. Westdeutscher Verlag-Opladen ١٩٨٧, .S. 132.

الجرمان[٥١٨]. وقد تميزت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وما بعدها بدراسات بايولوجية كثيرة استهدفت بشكل خاص بلورة الفوارق بين العِرق الآري والأعراق الأخرى، التي وجدت أبعادها الواسعة والعميقة في فترة النازية وفي معسكرات الاعتقال ومصحات المعالجة الألمانية.

لقد كانت الفترة التي صعد بها النازيون إلى الحكم وعلى رأسهم هتلر متميزة في استنادها الرسمي والمعلن صراحة إلى النظرية العنصرية والتبشير بها والعمل بموجبها في ألمانيا وإزاء الآخرين. وكان هتلر واحدا من أبرز من طرح تصوراته في هذا المجال في كتابه المعروف "كفاحي" وبشكل خاص في الفصل العاشر الذي يبحث في العلاقة بين "الشعب والعِرق"[٥١٩]، معتمدا في ذلك على كتابات السلف وعلى الفيلسوف النازي المعروف ألفريد روزينبيرغ (١٨٩٣-١٩٤٦)[٥٢٠]، صاحب كتاب "أسطورة القرن العشرين" الذي صدر في عام ١٩٣٠، أي قبل وصول الحزب النازي إلى السلطة في ألمانيا، وصاحب كتاب "الدم والشرف- كفاح من أجل انبعاث ألمانيا" الذي صدر في عام ١٩٣٤. وينطلق هتلر في تصوراته من أفكار طرحتها مجموعة من المثقفين والفلاسفة الألمان والأوروبيين على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والعقود الأربعة الأولى من القرن العشرين من ذوي الميول والاتجاهات العنصرية والقومية الشوفينية واليمينية. وصاغ هتلر أفكاره إزاء العِرقية في كتابه المعروف "كفاحي" على نحو صريح لا يقبل اللبس وقبل وصوله إلى السلطة في عام ١٩٣٣. وعندما سلمت له السلطة من قبل الاحتكارات الرأسمالية الكبيرة والعسكريين الألمان مارس الدكتاتور سياسة عنصرية عدوانية وشوفينية انتقامية كانت أبشع بكثير وأفظع من تلك السياسات التي رسمها في كتابه. وتجلت تلك السياسات في تصفية الساحة الداخلية من القوى السياسية المعارضة مثل الشيوعيين والاشتراكيين والقوى السياسية الديمقراطية المسيحية والقوى المسالمة والمناهضة للحروب أما بقتلهم أو زجهم في السجون والمعتقلات أو بمطاردتهم حتى الحدود وفرض الهجرة القسرية عليهم هربا من بطش النازية. كما شن حملة شعواء مجرمة ضد اليهود وزج بمئات الألوف منهم في معسكرات الموت النازية وفرض عليهم الهجرة القسرية هربا من موت محقق. وبعد أن صفى المناهضين لسياساته وتحقق من تأييد جماهيري واسع له ولسياساته الشوفينية وضمان خلو الجبهة الداخلية من الأعداء

(٥١٨) نفس المصدر السابق. ص ١٣٢- ,١٣٤

(٥١٩) هتلر، أدولف. كفاحي. مصدر سابق.ص ٢٠١-٢٣٤.

(٥٢٠) ولد ألفريد روزينبيرغ في ١٨٩٣/١/١٢ وأعدم في ١٩٤٦/١٠/١٦ باعتباره مجرم حرب بعد أن حكم عليه من قبل محاكم نورمبيرغ. كان روزينبيرغ فيلسوف الحزب النازي والداعية الرئيسي للعرقية والجنس الآري في ألمانيا حينذاك. إحتل مركز مسؤول العلاقات والسياسة الخارجية في الحزب الاشتراكي الوطني الألماني منذ عام ١٩٣٣، ثم أصبح وزيرا مسؤولا عن المناطق المحتلة في شرق أوروبا منذ عام ١٩٤١ حتى سقوط الدولة الهتلرية.

المحليين المباشرين قام بشن الحرب على الجيران وأحتل في فترة وجيزة دولا عديدة ومساحات واسعة من أراضي بولونيا وجيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي وغيرها، ثم أقام فيها العديد من معسكرات الاعتقال والموت نفذ فيها أبشع المجازر العنصرية البغيضة التي لم يعرف التاريخ لها مثيلا. كان أدولف هتلر من المؤمنين بالعنصرية والساعين ابتداءاً إلى إقامة دولة عنصرية. ولخص أفكاره الأساسية في النقاط التالية التي تسببت في كوارث لا حصر لها على صعيد أوروبا والعالم.

* توجد في العالم ومنذ الأزل أعراق عديدة متباينة في مستوى عراقتِها ونقاوتِها وقدراتها الذهنية واستعداداتها للتضحية. وعلى هذا الأساس فأن "نظرة الدولة العنصرية إلى الفرد تجرّها حتما إلى محاربة المبدأ الماركسي القائل بالمساواة المطلقة بين البشر. ولكن التفاوت الذي نلمسه بين الشعوب والأعراق قائم بين العناصر ذات الدم الواحد،..."(٥٢١).

* ولا يكفي أن يكون للعِرق الآري مواهب عقلية فحسب، بل يحتاج إلى شكل خاص من أشكال ظهور غريزة حب البقاء والاستعداد للتضحية، إذ كتب يقول: "نجد غريزة حبّ البقاء وحفظ النوع وراء كل حدث من أحداث التاريخ، وإذا تحرينا للأسباب الحقيقية لتفوق الآري نجد أن تفوقه مبعثه الشكل الخاص الذي تتجلى به غريزة حبّ البقاء وليس قوة هذه الغريزة بحد ذاتها(٥٢٢). "ويرى بأن الشكل الخاص لظهور غريزة حب البقاء عند الآري تتجلى في استعداده للتضحية من أجل الجماعة، إذ أنها كما يرى "أنبل أشكالها"(٥٢٣).

* وإذ اعتبر الجنس الجرماني أرقى وأرفع وأفضل الأعراق في العالم أكد وجود أعراق أخرى وضيعة وخاملة وغير مبدعة وغير نقية، وإن التمايز بين الأعراق طبيعي ومن صنع الطبيعة وليس من صنع الإنسان.

ومن الجدير بالإشارة إلى تبني هتلر في كتابه سيئ الصيت "كفاحي" للنظرية القائلة بأن البشرية تتوزع على ثلاث مجموعات، هي:

١- العِرق المبدع والخالق للحضارة والثقافة في العالم.

٢- والعِرق الناقل لتلك الحضارة.

٣- ثم العرق المستهلك والمدمر لتلك الحضارة.

واعتبر الجنس الآري هو العِرق الذي أبدع وخلق الحضارة والثقافة الحقيقية في العالم كله، ومنه أو عنه انتقلت إلى أعراق أخرى أدنى من العِرق الآري، تلك الأعراق التي حاولت الاستفادة منها وفق

(٥٢١) نفس المصدر السابق. ص ,٣٠٣

(٥٢٢) نفس المصدر السابق. ص ٢١١/ ,٢١٢

(٥٢٣) نفس المصدر السابق. ص ,٢١٢

منظورها الخاص. والعِرق الآري كان وما زال ينتج بإبداع الحضارة البشرية. ولكن هناك أعراق أخرى رفضت تلك الحضارة عمليا وسعت وما تزال تسعى إلى تدميرها بسبب طبيعتها الوضيعة. وقد وضع أدولف هتلر الزنوج واليهود في هذه الخانة. يقول هتلر في هذا الصدد ما يلي: "وإذا صنفنا البشرية فئات ثلاثا: الفئة التي أوجدت الحضارة، والفئة التي حافظت عليها، والفئة التي قوضت دعائمها، كان الآري الممثل الوحيد للفئة الأولى. فهو الذي وضع الأسس ورسم مخطط أبرز مآتي الإنسان وهو الذي قدم الحجارة الضخمة للبناء ووضع تصميم ما حققه التقدم البشري، أما التنفيذ فقد تولاه كل عرق بنفسه وعلى طريقته، وجاءت المظاهر الخارجية موسومة بطابع المنفذين"(٥٢٤). أي إن العِرق الآري الذي يبدع ويخلق الحضارة يستخدم الشعوب والأعراق الأخرى الوضيعة لتنفيذ ما يبدعه وما يخلقه. والأجناس الوضيعة في الطبيعة خلقت لتنفذ إرادة ومصالح الجنس الأرقى والأرفع، إذ كتب في هذا الصدد يقول: "ولا خلاف في أن وجود أعراق منحطة بالنسبة إلى الأعراق المتفوقة، كان شرطا أساسيا لتأسيس الحضارات. فقد قام البشر في هذا الحقل مقام الموارد الأولية التي لا تقوم بدونها. ولا خلاف كذلك في أن الحضارة البشرية الأولى قد اعتمدت على استخدام الأقوام الوضيعة قبل اعتمادها على الحيوانات الأليفة، فالحيوان لم يسخر لخدمة الحضارة أو الإنسان المتحضر إلا بعد استعباد المتفوقين لمن هم أدنى منهم. وقد بدأ الفاتحون في وضع المغلوبين أمام السكة ولم يحلّ الثور محل الإنسان إلا فيما بعد"(٥٢٥).

* وبما أن العِرق الآري الذي تنتمي إليه بعض الشعوب الأوروبية المنحدرة من أصل جرماني، هو أفضل الأعراق وأرقاها، فمن حق هذا العِرق الطبيعي أن يقود العالم وأن يُخضِع الشعوب الأخرى لسيادته ومصالحه وعليها السمع والطاعة والتنفيذ.

* وأن على العرق الآري النقي أن يستخدم كل الوسائل المتوفرة لديه، بما فيها الحرب بأقسى ما يمكن وبلا رحمة أو شفقة، من أجل إخضاع أوروبا أولا وبقية العالم ثانيا لمشيئة الجنس الآري الألماني. فالعالم كله مجال حيوي لمصالح الجنس الآري وعليه أن لا يتردد في أخذ العالم كله ووضعه تحت سيادته وأمرته وتحقيق مصالحه. ومن شأن الجندية والحرب أن تخلق الناس الشجعان غير المترددين وذوي الإرادة الحديدية التي يحتاجها الجنس الآري لتحقيق تقدمه وهيمنته على العالم

* كما إن على الجنس الآري أن يتخلص من الضعفاء فيه وأن ينمي الناس الأقوياء والأصحاء والشجعان، فالطبيعة لا تقبل الضعفاء وكذا العالم، إذ إن البقاء للأقوى والأصلح. أما الموقف من الضعفاء والمرضى وذوي العاهات والمشوهين في المجتمع، فعلى النخبة الآرية أن تتخلص منهم وأن تمنع

(٥٢٤) نفس المصدر السابق. ص ,٢٠٦

(٥٢٥) نفس المصدر السابق. ص ٢٠٩/ ٢١٠.

قبل ذاك زواجهم وإنجابهم لأطفال ضعفاء ومعوقين أيضا. فقد كتب محذرا ومحفزا الكنيسة على اتخاذ مواقف منسجمة مع العنصريين في ألمانيا ما يلي: "حبّذا لو تركت الكنيستان الزنوج وشأنهم لتلتفتا إلى الخراف الضالة في أوروبا، وتُفهما السكان إن من كان منهم ضعيف البنية أو مريضا يحسن عمله في عيني الله إن هو تبنى يتيما سليما بدلا من أن يهب الحياة لأولاد مرضى يكونون عالة عليه وعلى المجتمع. يتعين على الدولة العنصرية أن تسد النقص الحاصل في هذا الحقل بفعل الإهمال جاعلة العِرق محور حياة الجماعة ساهرة على بقائه نقيا. وعليها أن تجعل من الولد أثمن ما في حوزة الشعب وأن تحصر حق التناسل بالرعايا الأصحاء معلنة إذا كان ثمّة من فعلة نكراء فهي أن يتزوج المرضى وذوو العاهات ويرزقوا أولادا، وأن أنبل الأعمال هو أن يمتنع هؤلاء عن التناسل، وفي الوقت نفسه يتعين على الدولة أن تعاقب بصرامة منع الحمل عندما يكون الأب والأم موفوري الصحة والنشاط. ويمكن هنا أن يلاحظ المرء أيضا محاولة هتلر الاستفادة من النظرية الداروينية لأغراض النظرية النازية."(٥٢٦).

* إن العنصر الأفضل والأقوى والأرقى في العالم هو الذي ينجب القائد الذي يسير به من نصر إلى نصر، ومثل هذا العِرق لا يحتاج إلى برلمان ولا يعتمد قاعدة خضوع الأقلية للأكثرية بأي حال فالقائد الذي ينجبه الجنس الآري هو الذي يقرر كل ذلك. فقد كتب يقول: "الحركة الجديدة هي في جوهرها وفي تنظيمها ضد النظام البرلماني، أي أنها لا تعترف بسيطرة الأكثرية، هذا المبدأ الذي يجعل من رئيس الحكومة منفذا لمشيئة الآخرين. إن حزبنا يحصر المسؤولية بشخص الرجل الذي يتسلم مقدرات الدولة، ويحصرها كذلك بشخص زعيمه... وزعيم الحزب هو المسؤول الوحيد الذي يتبوّأ مركزه بالانتخاب... ومبدأ حصر المسؤولية بشخص زعيم الحزب يجب أن يطبق في نطاق الدولة نفسها"(٥٢٧). لقد دأب مفكرو الفاشية على ترويج فكرة الزعيم الطبيعي الذي وهبته الطبيعة للعرق الآري لألمانيا من أجل أن ينهض بها من كبوتها، أن ينتقم لها، إنه ليس من صنع الناس، إنه من إرادة الله ، وإرادتهُ من أرادتهِ، وبالتالي على الأمة أن تستمع له وتقبل بما يقول، كما عليها أن تخضع لإرادتهِ.

* ومن أجل الحفاظ على استمرار الحضارة والتقدم ومنع تدميرها أو دفع العالم إلى نهايته يجب على الجنس الآري أن يحافظ على نقاوته من كل شائبة، عليه عدم التلاقح مع الأجناس أو الأعراق الوضيعة أيا كانت تلك الأعراق، فهذا يدنس الدم الآري ويسيء إلى نقاوته وبالتالي يساهم في تدمير البشرية كلها. فقد كتب هتلر في هذا الصدد يقول: "ومجمل القول أنّ كلّ اختلاط بين الأجناس يفضي إلى:

(٥٢٦) نفس المصدر السابق. ص ٢٧٨/ , ٢٧٩

(٥٢٧) نفس المصدر السابق. ص ٢٤٤/ , ٢٤٥

* تدني مستوى الجنس المتفوّق.

* تأخر مادي وروحي يفضي في النهاية إلى التفسخ والانحلال. واختلاط كهذا يشكل تحديا لإرادة الخالق، وتحديا لمنطق الطبيعة.(٥٢٨)"

– وفي مجال تحذيره من الاختلاط بين الأعراق المتفوقة والوضيعة بعد "فتح" (أي غزو واحتلال) البلدان الأخرى كتب يقول: "ولكن ما يلبث الفاتحون أن يتنكروا لمبدأ حافظوا عليه في البدء، وهو المبدأ القائل بوجوب حفظ دم العِرق المتفوق نقيا طاهرا، ويكون الاختلاط بينهم وبين السكان الأصليين وبالا عليهم. وذلك أن ضياع دم الشعب الفاتح في دم الشعب الخاضع للسيطرة يفضي حتما إلى ضياع المادة القابلة للاحتراق والتي منها الشعلة التي تنير السبيل أمام الحضارة البشرية السائرة قدما"(٥٢٩).

* وكان موضوع نقاوة الدم الآري تشكل لدى أدولف هتلر ولدى كل القوميين المتعصبين قضية مركزية وجوهرية لا يجوز المساس بها أبدا، رغم إن هتلر أكد في أكثر من موقع على صعوبة العثور على جنس نقي طاهر لم يختلط دمه بدم الآخرين. وكان لا بد من الإشارة إلى أن دور الدولة العنصرية يتلخص بالحفاظ على نقاوة الدم الآري أيضا، حيث كتب يقول: "من هنا وجوب جعل المهمة الرئيسية للدولة الجرمانية السهر على وقف اختلاط جديد وصمّ الآذان عن سماع الدعوة اليهودية – الماركسية إلى دك الحواجز التي تفصل بين الأجناس وعن سماع احتجاجات أنصار الاختلاط على المساس بحقوق الإنسان المقدسة. فليس للإنسان سوى حق واحد مقدس وهو في الوقت نفسه أقدس الواجبات، وهذا الحق هو السهر على بقاء دمه نقيا طاهرا، ليتسنى له أن يصون الحضارة ومقوماتها، وعلى الدولة العنصرية أن تنهض بالزواج من الوهدة التي يتردى فيها بفعل الاختلاط، معيدة إليه قدسيته كمؤسسة تهدف إلى خلق كائنات على صورة الله ومثاله، لا مسوخ هي أقرب إلى القردة منها إلى البشر"(٥٣٠). وفي هذا إشارة واضحة لا تقبل اللبس إلى مجموعة صغيرة من الأفارقة كانت تعيش في ألمانيا حينذاك، رغم أنه مس بذلك بقية من سماهم في كتابه بالأجناس الوضيعة أيضاً، ومنهم اليهود والعرب وغيرهم، علما بأن العنصريين الأوروبيين قد وضعوا العرب كنوع خاص في خانة أدنى من خانة الآريين وأعلى من خانة اليهود والزنوج(٥٣١). ورغم هذه الإساءة لكل الأقوام الأخرى من غير الألمان بمن فيهم العرب، وجد بين العرب في عهد هتلر من تبنى نظريته العنصرية وساند وجوده

(٥٢٨) نفس المصدر السابق. ص ٢٠٤.

(٥٢٩) نفس المصدر السابق. ص٢٠٧-٢٠٨ .

(٥٣٠) نفس المصدر السابق. ص ٢٧٧ .

(531)Vgl.:Poliakow, Leon.Der arische Mythos.1.Auflage.Junius Verlag-Hamburg.1993.S. 250.

ودافع عنه وارتمى في أحضانه. كتب أدولف هتلر يشكو من تعمد اليهود جلب الزنوج إلى رينانيا في ألمانيا من أجل غاية شريرة في نفوسهم، فهم يريدون إفساد دم الشعب الألماني والقضاء على مواهبه المبدعة(٥٣٢).

* وكان يرى بأن الرابطة العرقية أو القومية هي رابطة دم بالأساس وليست مسألة لغة(٥٣٣)، إذ أن اللغة الألمانية يمكن للأجناس الوضيعة النسب والأصل أن تتقنها أيضاً، في حين لا يمكن تغيير الدم فيها. ولهذا كان يرفض مبدأ الجرمنة أو الألمنة باعتبار أن ذلك لا يخلق ألمانا حقيقيين أنقياء الدم، كما كان يرى أن عملية الجرمنة تخلق مشكلات غير قليلة للأمة الألمانية، خاصة وأن دم الأجانب وهم من أجناس وضيعة لا يمكن تغييره. فقد كتب بهذا الصدد يرد على من يعتقد بإمكانية جرمنة الآخرين قائلا: "إن القومية، أو الأصح العِرق، هي مسألة دم وليس مسألة لغة. فعلى الذين يعتقدون بإمكان "جرمنة الصقالبة وسواهم أن يبحثوا أولاً عن طريقة تمكنهم من تغيير دم من يراد "جرمنتهم"، بحيث يمتزج دم الغالب بدم المغلوب على أمره، فكل تفكير بجرمنة الأقوام والشعوب على هذا الأساس هو إجرام بحق أمتّنا ذات المواهب المبدعة"(٥٣٤). لقد كان يرى في الغرباء سما زعافا ومرضا قذرا كالسفلس، إنهم قاذورات وطفيليات، ولهذا السبب ينبغي اجتثاث الغرباء من البلاد(٥٣٥).

لقد اتخذ هتلر موقفا واضحا من موضوع التجنس بالجنسية الألمانية ومن المواطنين والرعايا. فقد كتب يقول: " السكان في الدولة العنصرية ثلاث فئات: مواطنون ورعايا وأجانب والفرق الوحيد بين الفئتين الثانية والثالثة هو أن الأجانب رعايا دولة أخرى. وتعتبر الدولة العنصرية جميع الذين يولدون على أرضها رعايا لها، ولكن الرعوية وحدها لا تخول صاحبها حقّ المساهمة في النشاط السياسي ولا تؤهله لشغل وظيفة عامة، فكل ألماني هو أحد رعايا الدولة العنصرية الألمانية، ولا يكتسب صفة المواطن الألماني إلا بعد أن تصهره المدرسة أولاً والجيش ثانياً في البوتقة القومية..."(٥٣٦).

لم تكن ذهنية هتلر ودولته العنصرية معادية للسامية، على بشاعة ذلك وما أرتكب في هذا المجال

Vgl.: Reinhard، Wolfgang. Geschichte der europäischen Expansion. Kahlhammer Verlag Stuttgart. Berlin. Kln. 1990. Bd. 4. S. 36-3.

(٥٣٢) هتلر، أدولف. كفاحي. مصدر سابق. ص ٢٣٢.

(٥٣٣) نفس المصدر السابق. ص ٢٦٧.

(٥٣٤) نفس المصدر السابق. ص ٢٦٧.

(٥٣٥) قارن:

Fromm، Erich. Gesamtausgabe. Band VII. Aggressionstheorie. dtv. Deutscher Taschenbuch Verlag. 1989. S. 362/363.

(٥٣٦) نفس المصدر السابق. ص ٣٠٢.

من جرائم فحسب، بل كانت ذهنية معادية لكل الشعوب الأخرى التي كانت ترى فيها أعراقاً وضيعة ومنحطة، إذ كانت تدعو صراحة إلى الإجهاز على الشعبين الروسي والبولوني، وعلى اليهود والغجر. كما كانت معادية لكل الثقافات الأخرى، إذ كانت ترى ضرورة اجتثاث الثقافة البولونية مثلا وتدمير كل ما يمكن تدميره فيها. وكانت تكره الأفكار والآراء السياسية الأخرى، إذ كانت ترى فيها لا منافسا لها فحسب، بل عدوا أيضاً يفترض تصفيته وإلغاء وجوده أصلاً. وقد تجلى ذلك بوضوح في موقفها من الماركسية وأفكار البرجوازية المناهضة للعنصرية أو حتى للفكر الكاثوليكي أو البروتستانتي الذي كان يرفض تلك الاتجاهات القمعية. وكانت ذهنية هتلر في الوقت نفسه ذهنية متعصبة دينيا أيضا، رغم تقديمه العِرق على الدين، وبالتالي كانت معادية للأديان الأخرى، سواء كانت الديانة اليهودية أم الإسلامية. وكان ينسب نجاح الكنيسة في فترات انتعاشها وهيمنتها وكذلك النجاحات التي تحققت في السابق لكل الدول العنصرية والنجاحات المتوقعة للعنصريين إلى التعصب الأعمى الذي كان يميز هؤلاء الناس، وهو الذي يفترض أن يتميز ويتفرد به دعاة الأفكار العِرقية جميعا ليتمكنوا من تحقيق النصر على الأعداء(٥٣٧). كتب الفريد روزينبيرغ، وهو أحد أبرز كتاب وفلاسفة ودعاة الفكر النازي والعنصرية الألمانية في الرايخ الثالث، في عام ١٩٣٤ بصدد الفكرة العنصرية الجرمانية وعلاقتها بزعيم الأمة الألمانية يقول:

"إن الزعيم الاستثنائي الموهوب يحكم الشعب والبلاد على حد سواء، وبخلاف حكام الإمبراطوريات والحكام المنتخبين، بصورة فردية وديكتاتورية، ويستخدم قوة العِرق الجرماني والأخلاق والقدرات الجرمانية المتبلورة كأداة فعالة في هذا السبيل. وهو بذلك يجسد المهمة والسلطة الجرمانية خلال الألف سنة المنصرمة؛ إنه القاعدة الوحيدة والحقيقية "لفكرة الدولة" الجرمانية العظمى ("للدولة الأوروبية – الألمانية") وفي كل الأوقات، وحيثما كانت ألمانيا تحكم من قبل هكذا زعماء يتمتعون بثقة عميقة ممنوحة لشخصهم من أقرب الناس إليهم، كانت البلاد عند ذاك عظيمة وقوية وتسير باتجاه الدولة العظمى دون عوائق تذكر. وعلى العكس من ذلك: إذا كانت ألمانيا محكومة من نظام "غير جرماني"، سواء كان ذلك الحكم إمبراطورية–كاثوليكية (هابسبورغ) أو ملكية لبرالية (من عائلة إمارة هوهينتسولر الأخيرة) أو جمهورية ديمقراطية (جمهورية ڤايمار بعد الحرب العالمية الأولى)، فقد كانت البلاد ضعيفة، غير دينامكية ولا تملك فكرة مركزية محفزة وكانت تجد نفسها بشكل حتمي على طريق التحلل وفي موقع الدفاع أمام الأعداء المتربصين بها، وكانت تجد فكرة الدولة العظمى مسلوبة منها"(٥٣٨). إنه مقطع قصير ولكنه يجسد مجمل الفكر العنصري الألماني في الفترة التي سبقت وصول هتلر إلى السلطة أو التي كانت (أو) وما تزال حتى الآن تهيمن على فكر النازيين الجدد في

---

(٥٣٧) نفس المصدر السابق. ص ٢٣٨/ ٢٣٩ .

(538) Henry، Ernst. Der Antimensch. APN-Verlag. Moskau. 1990. S. 8/9.

ألمانيا والنمسا ومن يشاركهم الفكر في أوروبا. لقد كان هتلر يقول بوضوح وشراسة: "يجب أن لا نحمل أية شفقة في قلوبنا، يجب أن لا نحب أي "غريب"، اكرهوا الجميع، باستثناء الألمان وبعض "الآريين". وعندما تدق الساعة، عندها عليكم بالقتل دون رحمة، بالاغتصاب والنهب"(٥٣٩). وفي عام ١٩٢٩ استخدم الباحث الألماني گنتر (H.F.K. Günther) مصطلح "فكرة العِرق" باعتباره مصطلحا علميا، وقدَّم الأعراق وفق خصائص مختلفة مميزا عنها بشكل خاص العِرق الشمالي أي الآري، الذي منحه الخصائص التالية معتبرا إياها تفوقا على الأعراق الأخرى: "الجاذبية، الرغبة في الغزو، واهتمام ورغبة متميزة وملحة للعلم العسكري ودرجة واطئة من الاستعداد للجريمة"(٥٤٠). وواصل هذا الباحث تصوره المبتذل والبعيد عن الواقع والمتسم بعدم التواضع أو بالتعالي المقرف قائلا: "وإذا ما جف دم العِرق الشمالي فأن انهيار المجتمع الأوروبي لا يمكن إيقافه"(٥٤١).

إن الهدف من هذا العرض المكثف لأفكار هتلر والنازية التي انتشرت في ألمانيا بسرعة عجيبة منذ بداية العقد الثالث حتى نهاية الحرب العالمية الثانية يكمن في ضرورة التعرف على هذا الفكر أولا، ومقارنته بالأفكار التي بدأت تنتشر من جديد في ألمانيا الاتحادية وبعض الدول الأوروبية ثانياً، في هذا المجال، وبشكل خاص محاولة رمي عبء كل المشكلات التي كانت تعاني منها ألمانيا حينذاك على اليهود، ورميها اليوم على الأجانب المقيمين في ألمانيا أو في أوروبا عموما من جانب القوى العنصرية واليمينية المتطرفة والنازية الجديدة، وكذلك التعرف على الجديد في أفكار وممارسات هذه الجماعات وتأثيرها على الأجانب عموما وعلى مواطني البلدان الأفريقية. إذ يستطيع الإنسان أن يقارن بين تلك الأفكار الرجعية المعادية للبشر عموما والتي تسببت بوقوع كوارث مرعبة قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية وبين ما تسببت به حتى الآن وما يمكن أن تتسبب به لاحقا، إن تسنى لها تحقيق مواقع جديدة ومهمة في فكر وممارسات المجتمعات الأوروبية عموما ومجتمعات بلدان الاتحاد الأوروبي بشكل خاص. إن المراقبين لمجرى الأحداث في الكثير من بلدان الاتحاد الأوروبي يسجلون منذ سنوات بروز ظواهر خطيرة في مجال العنصرية وممارسة العنف إزاء المواطنين الأجانب المقيمين في هذه البلدان، ومنها فرنسا وألمانيا وبلجيكا وإنجلترا على سبيل المثال لا الحصر.

لقد كانت النظريات العِرقية من جهة وممارستها اليومية من جهة أخرى، تجسد في واقع الحال صراعا محتدما على جبهتين جبهة داخلية لتأكيد الذات "وتقديم التضامن العِرقي على أي تضامن آخر

(٥٣٩) نفس المصدر السابق. صفحة الغلاف الأخيرة.

قارن أيضا: هتلر، أدولف. كفاحي. مصدر سابق ص ١٢٢-١٢٨.

(٥٤٠) نفس المصدر السابق.

(٥٤١) نفس المصدر السابق. ص ٤٩/ ، ٥٠

وكنقيض للتضامن الطبقي"(٥٤٢)، وإبراز الفارق بين أصول الشعوب الأوروبية ذاتها من خلال الإجابة عن السؤال التالي: من أنا ومن أين أنحدر؟ وجبهة خارجية تشارك فيها أوروبا كلها، وبشكل خاص أوروبا الغربية، إزاء الشعوب الأخرى في القارتين الأفريقية والآسيوية وكذلك في أمريكا اللاتينية، لتبرز الفوارق القائمة وأفضليات الشعوب الأوروبية على الشعوب الأخرى في الجانبين البايولوجي والاجتماعي، ولتبرر في ضوء ذلك حقها الطبيعي في استعمار واستعباد وتسخير الشعوب الأخرى، وأن رفضت ذلك طواعية فلا بد من استخدام القوة، إذ إن الحرب هي الجواب المنطقي والوحيد في مواجهة تلك الشعوب المنحطة. وكما يشير الكاتب والروائي العراقي زهير الجزائري بصواب إلى أن القادة النازيين كانوا يعتبرون الحرب واحتلال البلدان الأخرى مسألة مطلوبة وضرورية في آن واحد من أجل تأمين المجال الحيوي لمصالحهم والتوسع على حساب الشعوب الأخرى(٥٤٣). لقد شاركت كثرة من الفلاسفة والمثقفين والباحثين وعلماء الاجتماع والنفس والأطباء وأساتذة الجامعات والكتاب والصحفيين في ألمانيا في تقديم النظرية العنصرية وترويجها وإجراء البحوث البايولوجية والطبية والاجتماعية والثقافية للبرهنة على التمايز القائم بين العنصر أو العِرق الآري والأعراق الأخرى، سواء كان الضحايا من اليهود الساميين أم من الغجر الأوروبيين أو من السلاڤيين الأوروبيين وغيرهم. وكان السجناء في المعتقلات النازية وفي المصحات الألمانية موضوع تلك البحوث غير الإنسانية والمذلة لكرامة الإنسان وإرادته وحريته(٥٤٤). ومنه يتبين أيضاً بأن أدولف هتلر كان يستلهم أفكاره الأساسية وممارساته العملية من أفكار وأبحاث مجموعة من الباحثين والمثقفين الألمان الذين انزلقوا إلى حضيض ومستنقع العنصرية والاستعلاء على الشعوب الأخرى وممارسة التمييز العنصري إزاء الناس غير الأوروبيين.

المرحلة الثالثة: مرحلة العنصرية الجديدة المعاصرة

توقع الكثيرون بأن الحرب العالمية الثانية التي انتهت بسقوط الدول النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا والعسكرية في اليابان ستكون فاتحة النهاية للفكر العِرقي والتمييز العنصري في أوروبا وكذلك نهاية الممارسات المعادية للشعوب الأخرى من منطلقات عِرقية واستعمارية. فهذا الفكر العدواني التوسعي كلف العالم خسائر بشرية ومادية ومالية فادحة جدا، كما دمر الكثير من التراث الحضاري للبشرية جمعاء. ولكن وبعد مرور ما يزيد على خمسة عقود ونصف على نهاية الحرب

(٥٤٢) الجزائري، زهير. الفاشية: الفكرة والممارسة. منشورات أيار. قبرص. ١٩٨٣. ص ٢٤.

(٥٤٣) نفس المصدر. ص ٢٤.

(544) Carsten Klingmann (Hrsg.). Rassenmythos und Sozialwissenschaften in Deutschland. Beitrنge zur sozialwissenschaftlichen Forschung. Band 85. Westdeutscher Verlag-Opladen .1987. S. 279.

العالمية الثانية، تواجه أوروبا ومعها العالم كله حالة جديدة، رغم أن بعض خصائصها الجوهرية قديمة، تشير إلى جميع سكان القارة الأوربية لم يتعلموا من دروس الماضي غير البعيد. فأوضاع بلدان الاتحاد الأوروبي، حيث توجد جاليات أجنبية فيها، تشير إلى تنامي ظواهر كثيرة وجدية تؤكد انتعاشاً جديداً للفكر القومي الشوفيني واليميني المتطرف أوروبا. فأوروبا التي ودعت لتوها العقد الأخير من القرن العشرين وانتقلت إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ودعت في الوقت نفسه قرنا كاملا شهد حربين عالميتين والكثير من الحروب الإقليمية والمحلية والمجازر البشرية لعبت العنصرية والتمييز العنصري فيها دورا مهما ومتميزا، متشابكة في ذلك مع رغبات الهيمنة الاستعمارية والاستغلال وإعادة تقسيم مناطق النفوذ الاقتصادي والسياسي في العالم، ومقترنة بانقسام العالم إلى عالمين: عالم الأغنياء وعالم الفقراء، عالم الشمال وعالم الجنوب، حتى في الفترة التي بدا العالم فيها منقسما إلى معسكرين: المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي.

لقد مرّت أوروبا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في ما يخص موضوع بحثنا، أي على امتداد سنوات المرحلة الثالثة الواقعة بين ١٩٤٥ حتى الوقت الحاضر، بفترتين متمايزتين نسبيا، رغم العلاقة العضوية والتواصل بين الفترتين وهما: الفترة الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة واستمرت حتى منتصف العقد السابع أو نهايته، والتي يطلق عليها أحيانا بفترة إعادة إعمار ما خربته الحرب العالمية الثانية، وتأمين النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأوروبا الغربية. أما الفترة الثانية فقد بدأت حيث انتهت الفترة الأولى، وهي ما تزال مستمرة حتى الآن، وتشهد حالة من التوتر واتساع قاعدة الفكر العِرقي والتمييز العنصري المتعدد الجوانب في بلدان الاتحاد الأوروبي على نحو خاص. وفي الفقرات التالية سيتم البحث في هاتين الفترتين.

الفترة الأولى: بين نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية العقد السابع

اقترنت الفترة الأولى من المرحلة الثالثة بانتعاش المناخ الديمقراطي المعادي للنازية والفاشية والعسكرية والحرب، وكذلك انتعاش الاتجاهات الديمقراطية المناهضة للعوامل التي تسببت في إشعال نيران الحرب العالمية الثانية على الصعيد العالمي والأوروبي، وبشكل خاص المواقف الموجهة ضد الهيمنة الاستعمارية والتوسع من جهة، وهبوط شديد وكاسح للفكر اليميني المتطرف والقومي الشوفيني والعنصري الذي غذته الاتجاهات القومية النازية والفاشية والعسكرية وروح الانتقام في أوروبا والعالم من جهة أخرى. واقترنت هذه الفترة أيضا بتصاعد النضال التحرري لشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ورغبتها في الخلاص من الهيمنة الأجنبية وإقامة دولها الوطنية المستقلة وتطوير اقتصادياتها والتخلص من التخلف والتبعية اللتين كانت تعاني منهما. وظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مجموعة من الدول في شرقي أوروبا أقامت في بلدانها وبمساعدة مباشرة من الدولة والقوات السوفيتية وشكلت سوية "المنظومة الاشتراكية"، التي ساندت النضال التحرري

ووجهت دعايتها اليومية ضد الفاشية والسيطرة الاستعمارية بشكل عام. وقد سجلت هذه الفترة حقيقة مهمة هي أن الاتجاهات الفكرية النازية والفاشية والعنصرية، أو الفكر اليميني المتطرف والشوفيني قد شهدت تراجعا شديدا ووجدت نفسها مدانة ومحاصرة في زاوية ضيقة ومدفوعة إلى قفص الاتهام. وكانت وراء هذا الوضع الجديد عوامل كثيرة يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

* احتلال مباشر للبلدان التي تسببت في إشعال نيران الحرب العالمية الثانية ونشر الفكر النازي والفاشي والنزعات العسكرية في أوروبا والعالم من قبل قوات التحالف المعادي للفاشية والحرب، والتي فرضت هيمنتها الكاملة تقريبا على أجهزة الإعلام والدعاية والصحافة والتعليم فيها، كما حرمت أي شكل من أشكال الدعاية للنازية والفاشية أو الترويج للفكر العنصري ومعاداة السامية في أوروبا. ولم يقتصر هذا من حيث التشريع على المناطق التي كانت تحت الاحتلال السوفييتي فحسب، بل وكذلك تلك التي كانت تحت الاحتلال الغربي أيضاً.

* صدور العديد من التشريعات التي تمنع قيام تنظيمات سياسية تدعو للنازية والفاشية والعنصرية أو تروج الفكر العنصري الذي يثير الحقد والعداء بين الشعوب، عن سلطات الاحتلال ومن قبل حكومات البلدان الأوربية عموما، كما أن بعضها قد ثبت ذلك في دساتيره الدائمة، أو صدور مجموعة من الإجراءات المناسبة لذلك.

* وساهمت محاكمات نورمبيرگ الشهيرة في الكشف عن الجرائم البشعة والمريعة التي ارتكبتها النازية بحق البشرية وكرامة وحرية وحقوق الإنسان باسم العِرقية والجنس الآري ومعاداة السامية والشيوعية، سواء كان ذلك في معسكرات الاعتقال والموت النازية أم في مناطق الاحتلال العسكري النازي، مما جعل تلك الاتجاهات الفكرية والسياسات الفعلية للنازية والفاشية والعسكرية ليست مرفوضة فحسب بل مدانة ومكروهة من شعوب مختلف البلدان.

* الدور المتميز الذي لعبته القوى المعادية للنازية والفاشية والعسكرية على صعيد أوروبا والعالم من أجل فضح الخلفيات الأساسية لهذه الاتجاهات الفكرية والترويج للديمقراطية والنضال من أجل وضع دساتير وتشريعات ديمقراطية وتحريم النشاط العنصري المعادي للشعوب الأخرى. وحققت هذه القوى نجاحا متميزا وكبيرا على الصعيد العالمي عندما استطاعت وضع وإصدار "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" في العاشر من شهر ديسمبر/كانون الأول من عام ١٩٤٨ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي ثبَّت قضية جوهرية وأساسية يجب أن لا يرقى إليها الشك هي أن كرامة وحرية الإنسان لا يجوز المساس بهما أبدا ويجب صيانتهما من أية تجاوزات، وأن الحرية، حرية الفرد والمجتمع، والديمقراطية وحقوق الإنسان لا يمكن ولا يجوز تجزأتها، فهي مبادئ شاملة وعامة وتشكل القاعدة التشريعية الضرورية لتطور الإنسان وتقدمه واستقراره في ظل الأمن والسلام.

* وكانت أوروبا عموما قد دخلت لتوها في عملية إعادة بناء واسعة لما خربته الحرب العالمية

الثانية، حتى إن البطالة فيها لم تعد تذكر، بل احتاجت أوروبا الغربية على وجه الخصوص إلى مزيد من الأيدي العاملة، فتوجهت بطلب إلى تلك البلدان التي كان فيها فائض من القوى القادرة على العمل والعاطلة للحصول عليها واستيرادها لتأمين تسريع عملية البناء الاقتصادي والتطوير الاجتماعي فيها. وقد لجأت أغلب الدول الأوربية الى إستيراد القوى العاملة – عدا إيطاليا وأسبانيا اللتان كانتا تمتلكان فائضا كبيرا من قوة العمل وساهمتا بتصدير جزء مهم منه إلى بقية بلدان أوروبا الغربية من مستعمراتها السابقة أو عبر علاقاتها الجديدة بعدد من الدول النامية. وفي الوقت الذي استعانت إنجلترا ببعض دول البحر الكاريبي والهند وباكستان وبعض دول الكومونولث الأخرى لاستقدام الأيدي العاملة، توجهت فرنسا إلى بلدان شمال أفريقيا وغيرها من مستعمراتها السابقة لتأمين تلك الحاجة، في حين عقدت ألمانيا وغيرها من دول أوروبا الغربية اتفاقيات عديدة مع تركيا وأسبانيا وإيطاليا وتونس والمغرب ويوغسلافيا بشكل خاص، للحصول على الأيدي العاملة الضرورية لنشاطها الاقتصادي. وقد ساهم مجيء القوى الديمقراطية والاشتراكية الديمقراطية المعادية للفاشية إلى الحكم في بلدان أوروبا الغربية في تنشيط الحياة الديمقراطية وإقامة المؤسسات الدستورية في ضوء دساتيرها الديمقراطية أو التي وضعت حديثا وفق الأسس الديمقراطية الحديثة نسبيا كما حصل في كل من ألمانيا وإيطاليا. وفي ظل الأوضاع الجديدة انتعشت فيها الاقتصادات الوطنية وبدأ الرخاء الاقتصادي يظهر واضحا على مستوى حياة ومعيشة السكان، كما تنوعت وتحسنت المكاسب الاجتماعية التي تحققت للشغيلة عموما خلال تلك الفترة. وقد أدى الاحتكاك بين أبناء تلك البلدان والقوى العاملة القادمة إليها من البلدان الأخرى والدور الذي لعبته في إعادة بناء تلك البلدان والمشاركة في تحقيق تقدمها الاقتصادي دوراً مهماً في تخفيف الاتجاهات المناهضة للغرباء ومن الأحكام المسبقة ضدهم. وعجل مشروع مارشال الأمريكي بمساعدة دول أوروبا الغربية في عملية إعادة البناء والتخلص من آثار الحرب العالمية الثانية.

* لعبت القوى الديمقراطية في مراكز البحث العلمي والجامعات وغيرها دورا مهما على الصعيدين الأوربي والعالمي في تطوير الدراسات الخاصة بحقبة صعود وانتشار وهيمنة الفكر النازي والفاشي والعسكري في أوروبا ومناطق أخرى من العالم في محاولة جادة لهضم هذه الفترة وتمثيلها واستخلاص الدروس منها ومواجهة احتمال بروزها ثانية. وكانت لهذه الدراسات القيمة دورها المهم في الكشف عن جوهر النازية والفاشية ومخاطرها على الشعوب والكوارث التي تسببت بها للبشرية جمعاء، وكذلك في المساعدة على إحداث تحول ملموس في فكر وممارسات جمهرة كبيرة من الناس تبتعد عن تلك الاتجاهات الفكرية والممارسات السياسية العنصرية والشوفينية والعدوانية المناهضة للشعوب الأخرى وتتجه نحو الديمقراطية والتفاهم بين الشعوب.

* ولم تستطع بقايا القوى اليمينية المتطرفة والقوى النازية القديمة في ظل هذه الأجواء أن تمارس

نشاطاتها وتروج لأفكارها بصوت مرتفع، بل مارست تكتيكا تراجعيا مهما ساعد على حماية ما تبقى منها من ضربات إضافية وساهم في منحها جوا مناسبا لإعادة النظر بمواقعها ورسم سياساتها الجديدة في ظل الظروف الجديدة وتجاوز العاصفة محنية الرأس ليمكنها من رفعه بعد مرورها، ثم إعادة بناء تنظيماتها وإقامة شبكة العلاقات في ما بينها لا على المستوى الوطني، بل على المستوى الأوربي أيضا.

ورغم كل النجاحات التي تحققت في هذا المجال فإن الدراسة المتأنية لهذه الفترة تسمح بتشخيص بعض الاستنتاجات الموثقة التي يمكن اعتبارها أسبابا حقيقية سمحت في وقت لاحق ببروز مظاهر واتجاهات العرقية الجديدة والتطرف اليميني والقومية الشوفينية في أوروبا الغربية والتي تدخل في باب الفترة الثانية من المرحلة الثالثة التي نحن بصدد بحثها. ففي الفترة الأولى وعلى مدى ثلاثة عقود من الفترة الثانية تقريبا تميز الوضع في أوروبا بالخصائص التالية:

* توجه التثقيف العام في أوروبا، سواء الذي مارسته حكومات تلك البلدان وإعلامها الرسمي أم في سياسات وإعلام الأحزاب المحافظة وأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، نحو معاداة الشيوعية والبلدان الاشتراكية، حليفها السابق في النضال ضد الفاشية والحرب العالمية الثانية، واعتبارها الخطر المحدق بأوروبا والذي ينبغي توجيه نيران الدعاية اليومية نحوه. واقترنت هذه الحملة الأوربية بحملة معاداة الشيوعية في الولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت حينذاك **بالحملة المكارثية** سيئة الصيت، التي طالت الكثير من المثقفين والسياسيين الديمقراطيين والمؤسسات الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في أوائل العقد السادس من القرن العشرين. ونشأت عن هذه التوجهات الفكرية والسياسية والممارسات العملية حالة سلبية جديدة، إذ استطاع أصحاب الاتجاه اليميني المتطرف والقومي الشوفيني والعنصري التسلل إلى تلك الأحزاب أو إلى أوساطها في الحركة الجماهيرية لبث أفكارهم العنصرية متسترين بشعار "مكافحة الشيوعية"، فأضعفت إلى حد كبير اليقظة الضرورية لمواجهة الفكر الشوفيني والعنصري في أوروبا. ومن الدراسات المتوفرة عن تلك الفترة يتلمس الإنسان بأن الأحزاب المحافظة والعمالية تبنت بعض شعارات القوى القومية اليمينية واليمينية المتطرفة والعنصرية من خلال ما كانت تطرحه من شعارات وما تسعى إلى غرسه في أذهان الجماهير. ويمكن أن يلاحظ مثل هذا الاتجاه في كل من إنجلترا وفرنسا، إضافة إلى ألمانيا وبلجيكا وهولندا وأسبانيا وإيطاليا، رغم أن تبنيها لتلك الشعارات قد جاء في أوقات متباينة وفق المسيرة الخاصة لتطورها الاقتصادي والاجتماعي. وكانت عملية احتضان بعض القوى اليمينية المتطرفة من جانب الأحزاب المحافظة أو تبني بعض السياسيين في تلك الأحزاب **للاتجاهات اليمينية الشعبوية المبتذلة** تتم تحت دعوى "احتواء هذه الاتجاهات والسيطرة عليها والتأثير فيها". ولكن ما حدث عمليا كان العكس تماما. وكان الاتجاه يشير إلى انه كلما تبنت تلك القوى شعارا من شعارات القوى اليمينية المتطرفة

اشتد شأن القوى اليمينية المتطرفة وازداد تأثيرها على حركة الجماهير وفي داخل الأحزاب المحافظة وازدادت استعداداتها على رفع شعارات جديدة ودفعها إلى الحركة الجماهيرية لجّر تلك الأحزاب إلى مواقع ومستويات أخرى في الموقف من المواطنين الأجانب في بلدانها بشكل خاص، وإلى تضبيب أو حتى مسح أو تحقيق تشابك بين الحدود التي كانت تفصل بين سياسات تلك الأحزاب. وتقدم ألمانيا نموذجا خصبا ومتميزا على فعل هذا الاتجاه، سواء في بعض مدن الولايات الاتحادية القديمة في غرب ألمانيا، كما عليه الحال في إقليم باير في جنوب ألمانيا، أم في بعض مدن الولايات الاتحادية الجديدة في شرق ألمانيا.

* النقص الشديد في نشر وتعميم نتائج الدراسات والمراجعات والمناقشات والتحليلات الخاصة بالماضي وأسباب الحرب والعوامل الكامنة وراء ظهور وانتشار العِرقية والشوفينية أو النازية والفاشية والعسكرية والروح الانتقامية في أوروبا، إضافة إلى ضعف تعميم سبل مواجهة مثل هذه الاتجاهات لتحصين الجماهير الشعبية ضد العِرقية والحقد العنصري والشوفينية في المجتمعات الأوربية. لقد ساهم المثقفون الديمقراطيون في ألمانيا بإنتاج كمية كبيرة من الأبحاث والدراسات القيمة والأصيلة التي شاركت في فضح جوهر النازية والفاشية وأهدافها الحقيقية والكشف عن أساسها النظري الهش. إلا إن تلك الدراسات والأبحاث والكتب لم تنشر على نطاق واسع ولم يصل الكثير منها إلى أيدي بسطاء الناس بطريقة مناسبة وفعالة، أي أن القاعدة الجماهيرية الواسعة، التي كانت هدف الفاشية في ترويج دعايتها وأفكارها، لم تتلق ما هو ضروري من تحصين فكري وسياسي مطلوب لمجابهة حالات جديدة، وأن جاءت بصيغ وأساليب وأدوات أخرى إلى مسرح الحياة السياسية الألمانية. والقصور الذي برز في هذا المجال ارتبط بأسباب كثيرة بما فيها الموقف من الشيوعية والتعاطف مع الفكر القومي اليميني وعدم التخلي عن التمسك بقضايا الدم والأصل والنسب الآري أو الفرنكوي أو الغوتي... الخ في أوروبا وتأكيد خاص على الهوية القومية. وعند مراجعة واعية لهذه الفترة سيجد الإنسان أمامه جملة من الظواهر السلبية والحادة في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال لا الحصر، إحتلت مجموعة غير قليلة من أتباع النازية القدامى المعروفين بنشاطهم ودورهم البارز في الرايخ الثالث، أي في الدولة الألمانية الهتلرية، مواقع مهمة في الدولة الألمانية الاتحادية الجديدة مثلا دون أن يجري الكشف عن تاريخهم النازي ودورهم حينذاك. ويرد في هذا الصدد نموذجا بارزا ومتميزا لا يمكن غض النظر عنه. فما تزال الصحافة الألمانية تذكّر بأن هاينريش لوبكة (١٨٩٤-١٩٧٢)، الذي إحتل موقع نائب رئيس المؤسسة التي قامت ببناء معسكرات الاعتقال النازية خلال الفترة ١٩٤٠-١٩٤٤، وكان في حينها عضوا متقدما في الحزب النازي الحاكم، أصبح في عام ١٩٤٥ عضوا في الحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا ووزيرا للتغذية في الفترة الواقعة بين ١٩٥٣-١٩٥٩، أي بعد تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية في خريف عام ١٩٤٩، ثم رئيسا للدولة الألمانية الاتحادية لدورتين متتاليتين، أي في الفترة

الواقعة بين ١٩٥٩-١٩٦٩(٥٤٥). وخلال ذات الفترة تقريبا تولى كورت جيورج كيسنجر (Kurt Georg Kiesinger) في الفترة الواقعة بين ١٩٥٨-١٩٦٦ رئاسة الحكومة في محافظة بادن - فورتيمبيرج Württemberg– Baden ثم أصبح مستشارا لألمانيا الاتحادية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٦-١٩٦٩،(٥٤٦) علما بأنه كان من الشخصيات الرسمية المتقدمة والمعروفة في النظام النازي الألماني. وهناك أمثلة أخرى كثيرة عرفت فيما بعد توزعت على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجامعية والإعلامية، بما فيها الصحافة والإذاعة والتلفزة.

* وجود قوى غير قليلة كانت قد تضررت كثيرا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بسبب مواقفها السابقة الفاعلة أو المؤيدة والمتعاونة مع سلطات الاحتلال النازية والمساندة لسياسات الدولة النازية وإجراءاتها القمعية في البلدان الأوربية مثلا، إذ إن هذه القوى التي هجرت عنوة من تلك البلدان أو غادرت موطنها خشية الانتقام منها، قد شكلت جمعيات غير حكومية تعمل من أجل استعادة مصالحها في پولونيا وچيكوسلوڤاكيا على سبيل المثال لا الحصر. وقد لعبت هذه القوى وما تزال تلعب دورا مهما في تأجيج الفكر القومي والعنصرية في ألمانيا، شاءت ذلك أم أبت من خلال أسلوب دعايتها وطريقة مطالبتها بتلك المصالح والترويج لأفكارها، كما هو الحال في منطقة باير في ألمانيا مثلا.

* استمرار وجود ممارسات فعلية للفكر العِرقي في العالم، وبشكل خاص في الولايات المتحدة التي كانت تقود العالم الرأسمالي في فترة الحرب الباردة، وهي التي تقوده اليوم أيضا، وكذلك في عدد غير قليل من الدول الأفريقية حيث كان البيض يسيطرون على الحكم وكانوا يجدون الدعم والتأييد غير المباشرين من قوى غير قليلة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا(٥٤٧). فالنموذج العنصري في السلطة لم يختف من عالمنا المعاصر في الفترة الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، بل بقي موجودا في بعضها ومارس وظيفته العنصرية بصيغ وأساليب شتى بما فيها التمييز القومي غير

(545) Universallexikon. B I. 3. VEB Bibliographisches Institut Leipzig. 1986. S. 335.

(546) Eckhard Jesse. Die Demokratie der Bundesrepublik Deutschland. Landeszentrale für politische Bildung. Berlin. 1997. S. 30.

(٥٤٧) يبدو مناسبا الإشارة في هذا الصدد إلى إن السياسات العنصرية التي تمارس اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية وفي القسم الأكبر من بلدان أمريكا اللاتينية قد انتقلت إليها من القارة الأوربية. وقد حصل هذا مع بدء الهيمنة التي تحققت للأوربيين على هذه القارة منذ اكتشافها، وبفعل الأوربيين البيض الباحثين عن الذهب في أمريكا الذين وجهوا سياستهم ضد السكان الأصليين وأبادوا نسبة كبيرة منهم، كما استولوا على أراضيهم واستعبدوا الأفريقيين الذين جلبوهم من القارة الأفريقية إلى القارة الجديدة.

المباشر والتمييز الفكري والسياسي والديني، واتسمت تلك الممارسات في الغالب الأعم بالسرية أو بممارسة أساليب غير صارخة أو مفضوحة بحيث لا تجلب إليها وإلى نشاطاتها الانتباه أو تؤدي إلى تصاعد المطالبة بمكافحتها.

* وعدا عن ذلك فأن الدول الاستعمارية المعروفة، وبشكل خاص فرنسا وإنجلترا وبلجيكا والبرتغال إضافة إلى أسبانيا وهولندا مارست سياسات غاية في التطرف العنصري لا إزاء السكان في مستعمراتها السابقة فحسب، بل وإزاء الأفراد الذين هجروا بلدانهم وعاشوا في تلك البلدان. ولعبت القوى الأكثر يمينية وتطرفا في فرنسا مثلا دورا كبيرا ومتميزا في تعميق النهج العنصري في الممارسة السياسية اليومية في الجزائر وفي مطاردة الجزائريين المناضلين في داخل الجزائر بشكل خاص، إضافة إلى سياساتهم العنصرية في المغرب وتونس.

* وكان الإنسان في هذه الفترة أو الفترة اللاحقة يلتقي بالكثير من كتابات المثقفين الأوربيين ذات النزعة الأوربية المتمركزة على الذات والمستحكمة فيها التي كانت وما تزال تعبر في جوهرها عن موقف عنصري تمييزي ينظر إلى الشعوب الأخرى ذات اللغات الأخرى والبشرة غير البيضاء نظرة تمييز واستعلاء أجوف، لا مبرر له ولا يتطابق مع حقائق الأمور. وبعض هؤلاء كان أو ما يزال يلجأ حتى إلى تزوير الحقائق والوقائع وسرد الأكاذيب لتأكيد وجهة نظره العنصرية البائسة. ويمكن أخذ نموذج واحد من بريطانيا، إنه الشاعر والكاتب، والروائي التاريخي البريطاني المبدع روبرت غريفزRobert Graves (١٨٩٥-١٩٨٥) المعروف بواقعيته، الذي كتب في مقالة له "بالاميداس والغرانيق" ما يؤكد عدم تخلص مجموعة غير قليلة من هؤلاء المثقفين الأوربيين من تلك النزعة العنصرية التي تتجلى في بعض كتاباتهم. فقد جاء في كتاب "ملامح من التلاقح الحضاري بين الشرق والغرب" للكاتب العراقي المعروف علي الشوك في مقالة له عن "مغالطات عنصرية في موقف روبرت غريفز من الأبجدية الفينيقية" المقطع المهم التالي المأخوذ من مقالة روبرت غريفز: "ليس ثمة ما يشير إلى أن الفينيقيين ابتكروا نظام اختزال الكتابة المقطعية إلى حروف. واستنادا إلى البروفسور يوستس غلوتس في كتابه "الحضارة الايجية" إن أسماء الحروف الفينيقية التي هي ليست ساميّة للأشياء التي تقابلها في الهيروغليفية المصرية، لا يمكن تفسيرها في ضوء أية لغة ساميّة، في حين كانت أشكالها مشتقة على نحو واضح من الخط الكريتي". ثم يخلص الكاتب البريطاني إلى القول " مع إن الساميين رجال أعمال ناجحون، إلا إنهم لم يكونوا شعبا ذا قدرة على الاختراع، وإن أسماء الحروف التي لم يوجد لها تفسير من المرجح أن تكون إغريقية. وربما أن اليونانيين الدانيين هم الذين حوّلوا المقطعية الكريتية إلى أبجدية مقدسة ونقلوها إلى الفينيقيين (...) إن أقدم كتابة فينيقية هي النقش الذي عثر عليه في بيت شمس في فلسطين، ويرجع تاريخه إلى القرن السادس عشر ق.م. (...) وكان المصريون طوروا نظام الكتابة إلى الأبجدية بصورة متزامنة مع الكريتيين، ويصعب القول من منهم كان الأسبق في تحقيق

هذا العمل، لربما كان المصريون هم الأوائل"(٥٤٨). ويكتب الباحث والكاتب علي الشوك معلقا بصواب على هذا الرأي بما يلي: "هذا الكلام ينطوي على أكثر من مغالطة وتناقض، ويجافي الحقيقة ويلوي عنقها كما يقال. فمما يثير الدهشة أن يقول غريفز، وهو الباحث الذي يفترض فيه توخي قول الحقيقة، أن أسماء الحروف الفينيقية ليست ساميّة، وكأنه يريد أن يقول لنا إن كلمة "بيت" على سبيل المثال ليست ساميّة، وهي الكلمة التي أطلقت على الحرف الثاني من الأبجدية الفينيقية، وأصبح "بيتا" باليونانية. أما الحرف "ألف فيعني "ثور" في اللغات السامية الغربية (كالفينيقية والعبرية، الخ) والكلمة مشتقة من الفعل ألف، ومنها الأليف أي الحيوان الأليف، وكانت تطلق على الثور وسمي هذا الحرف باليونانية "ألفا... وهكذا"(٥٤٩). وما لم يشر إليه علي الشوك وينتقده صراحة في هذا الصدد ولكن ربما عناه في مقالته أيضاً، هو قول الشاعر البريطاني المجافي للحقيقة والواقع بأن الشعب الفينيقي، أي الكنعاني السامي، ليس من الشعوب القادرة على الاختراع وعلى المشاركة الفاعلة في التقدم الحضاري. وهي نفس الفكرة التي وجدناها في الفكر النازي والفاشي قبل ذاك، وهي التي لا ترى مثل هذه القدرة إلا عند الأوربيين أو حتى بعض الشعوب الأوربية، وهي الفترة التي تحدث عنها هتلر وأتباعه حين قال بأن هناك شعوبا تخلق الحضارة وأخرى تنقل الحضارة وثالثة تستهلكها وتدمرها.

الفترة الثانية: بين بداية العقد الثامن حتى الوقت الحاضر

إذا كانت الفترة الأولى من المرحلة الثالثة قد عرفت تراجعا ملموسا في تبني أو الدعاية والترويج العلنيين للأفكار العِرقية والقومية اليمينية المتطرفة والنازية الجديدة أو الإعلان عن العداء للغرباء أو الأجانب، وإذا كانت هذه الفترة قد احتضنت الكثير من المواقف المعادية المبطنة أو المتسترة التي لم تعلن عن نفسها صراحة والتي كانت تنطلق من مواقع اليمين المتطرف المعادي للأجانب في أوربا الغربية، فأن الفترة الثانية كانت وما تزال تشهد بوضوح تصاعدا تدريجيا ومستمرا لهذه الأفكار والمواقف والسياسات وبروز جماعات وقوى وأحزاب سياسية تحمل تلك الأفكار وتتبنى سياسات. لا تخفي نواياها سواء كان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة. لقد كانت الفترة الأولى مرحلة حضانة وتفقيس جديدة وإعادة تنظيم للصفوف بالنسبة لتلك الاتجاهات الفكرية والسياسية المتعصبة واليمينية المتطرفة. ولم تكن هذه الحقيقة بخافية على مجموعة غير قليلة من الباحثين في المعاهد العلمية في أوروبا أو على مجموعة من المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان أو بعض

(٥٤٨) الشوك، علي. ملامح من التلاقح الحضاري بين الشرق والغرب. مكتبة رمضان. دار المدى للثقافة والنشر. ط ١. دمشق. ١٩٩٦، ص ٢٣٩/ ٢٤٠.

(٥٤٩) نفس المصدر السابق. ص ٢٤٠.

القوى اليسارية في الأحزاب القائمة، حيث جرت محاولات غير قليلة للتنبيه إلى هذا التطور المحتمل. ولكن أصوات هذه القوى على أهميتها كانت ضعيفة حقا وأخفض من أن تُسمع من جانب المجتمع والقوى الحاكمة، إذ كان المجتمع وتلك الحكومات تعيش مرحلة نجاحات كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والتمتع بالرخاء الاقتصادي الذي عم بلدانها، والذي ساهم المواطنون الأجانب أيضا في تحقيقه، إضافة إلى أن العداء الكبير للشيوعية كان في تلك الفترة وما بعدها مهيمناً على بقية الصراعات ودفعها إلى الخلفه لسنوات طويلة. ومن هنا يمكن القول بأن سنوات العقد الثامن من القرن العشرين بدأت تشهد بوادر النهوض الجديد للفكر القومي العنصري والشوفيني والاتجاهات الدينية المتعصبة في بلدان أوروبا الغربية، وإن تباينت في فترة أو شدة أو سرعة ظهوره وسعة انتشاره وعمق تأثيره أو حتى بالنسبة إلى بعض أسباب ظهوره الجديد ومستوى عدوانيته وعنفه، أو مدى علنيته أو سرية ممارسته(٥٥٠). **ويمكن القول بلا تردد بأن أوروبا الغربية، التي ما تزال تعيش اليوم الفترة الثانية من المرحلة الثالثة، تواجه تصاعدا مستمرا في الفكر العِرقي وممارسة نشطة ومتفاقمة للتمييز العنصري إزاء الآخرين المقيمين في أوروبا والقادمين إليها من بلدان أخرى غير البلدان الأوربية على نحو خاص، أي المهاجرين القادمين من قارات أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، وهي إشكالية بحاجة إلى معاينة وتتبع دؤوبين ومدققين في آن واحد. فالظاهرة الراهنة لا يمكن اعتبارها مجرد عداء للأجانب أو الغرباء في هذا البلد الأوربي أو ذاك، بل هي تجسيد لعداء موجه لمجموعات بشرية بعينها، والتي تختلف عن الأوربيين في المظهر الخارجي للإنسان من لون البشرة والشعر والعينين واللغة وغيرها. فما هي الملامح التي تميز العِرقية (العنصرية) الجديدة والتمييز العنصري في أوروبا في هذه الفترة من نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين**؟ هذا هو السؤال الذي يحتاج إلى إجابة ونسعى قدر الإمكان إلى صياغة إجابة واقعية وموضوعية عنه.

منذ أوائل الخمسينات من القرن العشرين صدر قرار عن منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة

(٥٥٠) ملاحظة: يفترض الانتباه إلى أن سنوات النصف الثاني من العقد الخامس وسنوات العقد السادس التي شهدت استمرار الهيمنة الفرنسية على دول المغرب الثلاث، تونس والجزائر والمغرب، قد اقترنت بممارسة سياسة عنصرية فاضحة من جانب سلطات الاحتلال الفرنسي إزاء السكان الأصليين من جهة، ومن جانب الحكومة الفرنسية والأوساط العنصرية واليمينية المتطرفة في داخل فرنسا إزاء المواطنين المهاجرين إلى فرنسا من تلك البلدان الثلاث، ومن غيرها أيضا. وينطبق هذا الأمر أيضا على البرتغال في علاقاتها مع مستعمراتها في موزامبيق وأنغولا وغيرها. وهكذا الحال مع بريطانيا التي سلطت أبشع أشكال الاستغلال والتمييز العنصري ضد شعوب الهند وباكستان وبقية مستعمراتها في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا أيضا وإلى حين تحررها السياسي منها. وبصدد علاقة فرنسا بالدول المغاربية الثلاث فهي نقطة ستبحث من الجانب العِرقي في مكان آخر من هذا البحث.

يدعو المجتمع الدولي إلى التخلي عن استخدام كلمة العنصرية أو العرقية في الكتابة والنشر والمخاطبة، واستبدالها بكلمة إثني وإثنية. وليس هذا التغيير شكليا بل يعبر عن تباين في المضمون الإثني والعرقي. فالعرق يجسد موضوع الخطاب العنصري باعتباره بناء إيديولوجيا متكاملا ولكنه لا يعبر في حقيقة الأمر عن مقولة اجتماعية عملية أو فعلية. فالعرق يراد به التعبير عن مجموعة من الخصائص المتصورة من جانب العرقيين والمرتبطة بالجينات الوراثية من جهة وبالمواقع التي تحتلها المجموعات المختلفة من السكان في المجتمع مجموعة الأسياد ومجموعة الرعية باعتبارها تعبر عن فوارق طبيعية وثابتة وشرعية في آن واحد من جهة أخرى، أو أنها كما يدعي منظرو الفكر العنصري وممارسوه، ذات مكانة رفيعة أو واطئة في خصائصها. في حين أن مصطلح الإثنية لا يعبر في مضمونه الأساسي عن خصائص جينية موروثة عند البشر مع الولادة، سواء كانت تلك الخصائص ذات مكانة رفيعة أو واطئة. فمصطلح الإثنية لا يعالج أسطورة الأصل المرتبطة بجينات وراثية كما هو الحال في العِرقية أو العنصرية، بل يستند إلى عملية مقارنة واقعية ترتبط بتاريخ تطور الفرد في المجتمع وتتمحور بشكل خاص حول قاعدتين هما اللغة والثقافة، وتقترن بمشاعر وأحاسيس وتاريخ مشترك وهوية جماعية مشتركة ووطن مشترك أو أرض مشتركة(٥٥١). ولم يكن في تصور واضعي هذا التغيير أنه سينهي العنصرية والتمييز العنصري من عالمنا الراهن. ولكن المنظمة استندت في تبرير هذا القرار إلى الممارسات البشعة والجرائم الكبيرة التي ارتكبت بحق البشرية على امتداد قرون طويلة باسم وتحت تأثير أسطورة "العرقية" و"التفوق العرقي" للعرق الأبيض على الأعراق الأخرى من جهة، وعلى التمايز الفعلي الموجود بين المصطلحين الذي أشرنا إليه في أعلاه من جهة أخرى. كما أن الكثير من الدراسات التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد برهنت على خطأ وخطورة مثل هذه النظريات العنصرية على التفاهم والتعاون والأمن والسلام في العالم، مما حدا بالكثير من العنصريين إلى التخلي عن استخدام هذه الكلمة والادعاء علنا بوجود العِرقية أو القبول جهاراً بالتمييز العنصري.ولكن هذه القوى العنصرية في أوروبا أو حتى في الولايات المتحدة الأمريكية أو تلك القوى التي هيمنت على الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية في جمهورية جنوب أفريقيا وروديسيا مثلا لم تتخل عن ذلك وواصلت تأكيد رابطة الدم في العلاقة بين الشعب والدولة القومية من جهة، كما لم تتخل عن إبراز التمايز بين الشعوب في مجالات الثقافة والحضارة بشكل عام ومنها الدين، وتأكيد

(٥٥١) قارن:

Vgl.: Sibony D. La Juive..une transmission in conscient. Paris. 1983. In: Cohen Philip. Gefahrliche Erbschaften: Studien zur Entstehung einer multirassistischen Kultur in Grobritannien. In Annita Lalpaka und Nora Reathzel (Hrsg.). Rassismus in Politik، Kultur und Alltag. Die Schwierigkeit، nicht rassistisch zu sein. Aktuell Politik. Dreisam Verlag. 1. Auflage. 1994. Teil II. S. 97.

التفوق الثقافي والديني والحضاري الأوربي على الشعوب الأخرى من جهة ثانية. فإذا كانت العنصرية القديمة تتحدث عن التباين في الجانب البايولوجي بين بني البشر، فإنها اليوم تتحدث عن التباين الثقافي والحضاري بين البشر بالطريقة التي تقود في المحصلة النهائية إلى نفس النتيجة. إذ أن الثقافة والحضارة هما من صنع البشر، وأن المنطق يقود بالضرورة إلى الادعاء بالتمايز القائم في الثقافة والحضارة، وإرجاعه إلى التمايز العرقي واستمرار الادعاء بتفوق العِرق الأوربي على الأعراق الأخرى. أي أن الخلفية الفكرية والسياسية للتمايز والتمييز الثقافي أو الحضاري الراهنين كانت ولاتزال خلفية عرقية تعتمد على أسطورة التمايز بين الأعراق وتبني بقية مظاهر الاختلافات على هذا الأساس. وتجري محاولات جادة إلى مصادرة مصطلح الإثنية، من خلال عدم التمييز بينه وبين مصطلح العرق، خاصة وإن العرق يتضمن الإثنية، ولكن يتجاوزه إلى مضامين وأبعاد أخرى.

إن الدراسات العلمية في مجال الإثنولوجيا أو الإثنوغرافيا أو توصيف الشعوب والبحث النظري في التطورات الجارية على ثقافات ولغات وعادات وتقاليد وتصرفات الإنسان في كل مكان، تشير إلى وجود بشر يختلف بعضهم عن البعض الآخر بالبشرة أو بعض المظاهر الأخرى. فهناك مجموعات من البشر ذات بشرة بيضاء وسوداء وصفراء، أو ما يطلق عليهم أحيانا "بالجنس" الهندي- الأوروبي، والأفريقي، والأسترالي-الأفريقي، والآسيوي أو المغولي(٥٥٢). ولهؤلاء اختلافات في شكل الرأس أو الأنف أو الشفتين أو العينين وتسطح الوجه أو الشعر المجعد والمتموج والمرسل مثلا، وتجد فيهم من هم طوال أو قصار القامة أو متوسطها. كما تجد التباين في الديانات والثقافات والعادات والتقاليد، وهي مرتبطة بجملة من العوامل الجغرافية والبيئية والتاريخية والتغيرات التي طرأت على حركة واختلاط الناس. كما تجد بين ألوان البشر ما هو بين تلك الألوان الثلاثة من البشرة عند البشر نتيجة للاحتكاك والاختلاط والتزاوج بين المجموعات البشرية والهجرة والحروب وما إلى ذلك على مر التاريخ. ولكن هناك أيضا الكثير من المظاهر والعادات والتقاليد والتصرفات وتفاصيل الثقافات المشتركة. كما أن اللغات تعود إلى عوائل كبيرة وصغيرة مشتركة تصل في المحصلة النهائية إلى أرضية مشتركة واحدة. فصلة القربى بين لغات عديدة متجاورة أو حتى متباعدة لأسباب عديدة قائمة فعلا، سواء بين اللغات الأوربية أو الآسيوية والأفريقية(٥٥٣). إن الاختلافات في مظاهر البشر وفي عاداتهم وتقاليدهم وبين لغاتهم وثقافاتهم، لا تعني بأي حال من الأحوال وجود تباين بينهم في القدرات الفكرية والشعورية أو في الكفاءات والطاقات والإمكانيات على الخلق والإبداع، فكل الشعوب تمتلك مثل هذه القدرات والكفاءات والإمكانيات. وليس في كل تلك الاختلافات ما يعود

(٥٥٢) بروميليه وبودولني. الاثنوس والتاريخ. سلسلة القرون والناس. دار التقدم - موسكو. ١٩٨٨.ص ٥٠-٥٦.

(٥٥٣) نفس المصدر السابق. ص ٥٦-٦٦ .

إلى الوراثة أو الجينات، بل هي نتاج المعايشة والتطور التاريخي للبشر في مواقع وأزمنة مختلفة وتباين في مستوى التطور والتغيرات التي طرأت على حياة ومعيشة المجموعات البشرية في المناطق المختلفة. وقد برهنت الدراسات العلمية الحديثة خطأ وخطورة إعادة كل ذلك التباين في المظاهر أو في غيرها إلى موضوع الدم والعِرقية أو العنصرية إنها عملية تعسفية مرفوضة علمياً.

وعند البحث في موضوع العنصرية الجديدة في بلدان أوروبا الغربية أو الاتحاد الأوربي ومتابعة ممارساتها العملية سيجد الإنسان نفسه أمام عدد من أساليب الطرح الجديدة التي تحتاج إلى وقفة قصيرة ومركزة. والطرح الجديد يتجنب الحديث عن العِرقية أو العنصرية مباشرة، بل يطرح المسائل التالية:

* تتباين أوروبا الغربية أو أوروبا عموما عن بقية بلدان العالم بثقافتها وحضارتها. فأوروبا متقدمة ثقافيا وحضاريا في حين تتسم ثقافة وحضارة البلدان الأخرى في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بالتخلف والسذاجة. ويعزو هؤلاء هذا التباين إلى طبيعة منشأ البشر الذين خلقوا بدورهم هذه الثقافة أو تلك وأقاموا تلك الحضارة المتقدمة أو المتخلفة، أي إنها مرتبطة بالتكوين البنيوي أو العضوي المتباين للبشر، مرتبطة باختلاف الجينات والدم.

* إن هذا الواقع يتطلب من أوروبا التي تعيش في نفس العالم حيث توجد الثقافات والحضارات الأخرى المتخلفة والمتباينة عنها أن تنتبه إلى ضرورة الفصل بين ثقافتها وحضارتها عن تلك الثقافات والحضارات المتخلفة والأقل رفعة لكي تحافظ على سلامتها وأصالتها ورفعتها وقدرتها على التطور المستمر. ومثل هذا الموقف يحمل في ثناياه جانبين هما:

أولاً: الاعتراف بوجود ثقافات وحضارات عديدة ومتباينة. وهو أمر لا ينكره أحد.

وثانياً: أن هذا التعدد والتنوع والتباين يفترض أن يحافظ عليه من خلال الفصل أو العزل التام بين الثقافات والحضارات المختلفة في البلد الواحد وعلى النطاق الدولي. وهذا ما يفترض أن يرفض ويقاوم لأن نتائجه سلبية وخطيرة في آن واحد. إذ أن هذا الموقف لا يعني سوى الفصل العنصري بين الناس بسبب التباين في الانتماء لهذه القبيلة أو ذاك الشعب. وبعض المتطرفين الذين يدّعون تأييدهم للمجتمع المتعدد الثقافات يفسرون مطالبتهم بمثل هذا المجتمع التعددي على أنه يساهم في الحفاظ على التمايز بين الثقافات ويمنع التفاعل والتشابك في ما بينها. وهو موقف ينطوي على رؤية عنصرية واضحة، إذ أنه يربط بين الجينات الإثنية (الوراثية) والثقافة التي يملكها المجتمع المعين(٥٥٤)، في

(554) Institut für Sozialforschung (Hrsg.). Aspekte der Fremden feind- lichkeit. Beitrge zur aktuellen Diskussion. Beitrag von Alex Demirovic: Vom Vorurteil zum Neorassismus. Das Objekt "Rassismus" in Ideologiekritik und Ideologietheorie. Campus Verlag. Frankfurt. New York. 1992. S. 22.

حين أن المجتمع متعدد الثقافات يفترض أن يُفهم على إنه يعترف بوجود ثقافات عديدة لها حق ممارسة فعالياتها، ولكنه يدعو في الوقت نفسه إلى التفاعل والتأثير المتبادل بين الثقافات القائمة وبالتقارب في ما بينها، كما يرفض العِرقية والتمييز العنصري.

* اعتبار الأجانب القادمين إلى أوروبا يحملون معهم مخاطر جدية للشعوب الأوربية، إذ يجلبون معهم مختلف الأمراض المعدية الفتاكة ومنها مرض الإيدز. وهذا بدوره يتطلب الفصل بين الناس الأوربيين وغير الأوربيين، رغم أن بين الأوروبيين من هم من السلافيين ومن أصول "غير آرية" أو ما يقاربها.

* اعتبار الأجانب القاطنين في أوروبا وكذلك الأقليات "الإثنية" والقومية والدينية بمثابة الجماعات المعكرة لصفو التناغم والانسجام الاجتماعي في المجتمعات الأوربية بما يحملونه من تقاليد وعادات وأعراف وطقوس دينية مختلفة تشوش على التقاليد والعادات والأعراف والطقوس الدينية الأوربية والمسيحية. وهم يشكلون عنصر تهديد للسلام الاجتماعي والوطنية والوحدة الأوروبية. ويتطرق بعض الكتاب الأوروبيين إلى جملة من تلك المظاهر المشوشة على الحياة الأوربية مثل عملية التكبير والآذان الإسلامي في خمسة أوقات يوميا من على مآذن المساجد القائمة في الأحياء الأوروبية، التي يقطنها مسلمون ومسيحيون، أو ارتداء العباءة وغطاء الرأس بالنسبة للمسلمات، أو طريقة العيش والضجة أو الضوضاء التي يتسبب بها أطفال المسلمين في الأحياء التي يقطنها السكان الأوروبيون والمسلمون بصورة مشتركة، أو إشكالية الزواج بعدة نساء من جانب الرجال المسلمين والتي تتعارض من حيث المبدأ مع الدساتير الديمقراطية والمدنية القائمة في البلدان الأوربية، أو إنجاب الكثير من الأطفال من جانب العوائل المسلمة بسبب تحريم الإسقاط من جانب الكثير من رجال الدين المسلمين، كما هو الحال عند الكاثوليك، أو تحريم استخدام النساء للعقاقير أو غيرها من موانع الحمل. إن في مضمون بعض هذه الملاحظات ما يشير إلى خشية القوى اليمينية المتطرفة من ارتفاع سريع في عدد ونسبة السكان من أصل غير أوروبي في بلدانهم والنتائج التي يعتقدون إنها ستترتب على مثل هذا التطور والتغيير المحتمل في البنية الديموغرافية لسكان المدن الأوروبية المختلفة، رغم أن المسلمين وغير المسلمين يخضعون سوية من الناحية المبدئية والعملية للدساتير المعمول بها في دول الاتحاد الأوربي.

* إن هذه الاتجاهات العديدة في الطرح تقف على أرضية واحدة وتنطلق من ذهنية واحدة ساهمت وما تزال في ترويج العداء للأجانب الذي لا يخرج في إطاره العام عن بعض مواقع اليمين المحافظ ومواقع اليمين المتطرف. وقد ساهم كل ذلك في بلورة واضحة لاتجاهين غير متقاطعين من العنصرية هما:

١- العنصرية التي ترفض أي احتكاك بالأجانب أو الاعتراف بالأقليات القومية والدينية التي تعيش في بلدانها وتريد التخلص منهم بأي ثمن من منطلقات عِرقية صرفة مبرقعة بمبررات ثقافية

واجتماعية واقتصادية وسياسية.

٢- العنصرية "الإيجابية" التي توافق على وجود الأجانب والأقليات المختلفة بشرط موافقة القادمين على الانصهار التام والكامل بالمجتمع الأوروبي أو بقومية البلد المضيف الذي يعيش فيه هؤلاء الأجانب. وفي حالة رفض الأقليات القومية أو الأجانب الانصهار فأنها تلتقي مع الاتجاه الأول برفضهم والدعوة إلى إخراجهم من البلاد. إذ أن على القادمين الجدد ابتداءً الموافقة على الانصهار الكامل والتام في المجتمع الجديد، والتخلي عن أي علاقة لهم بالماضي وبالوطن الذي قدموا منه أو التراث الحضاري والثقافي الذي يحملونه أو الذكريات التي ما تزال عالقة في أذهانهم. فالمطلوب منهم هو التسليم التام والخضوع الكامل للمجتمع الجديد. ويلاحظ الإنسان أن بعض القوى الديمقراطية واليسارية في أوساط الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والديمقراطية المسيحية والقوى اللبرالية تتفق من حيث المبدأ على قبول نسبة معينة من الأجانب في بلدانها ولكنها ترغب بأن يسعى هؤلاء إلى الانصهار في المجتمعات الأوربية والابتعاد عن تكوين جماعات إثنية أو أقليات قومية ودينية في بلدانها. ولكنها مع ذلك تتميز في بعض جوانب هذا الموقف في أنها تبتعد عن العنف في فرض اتجاهاتها على المهاجرين أو الراغبين في البقاء في البلدان الأوربية.

وبسبب أهمية الموضوعة القائلة بالتباين الثقافي والحضاري بين الشعوب يبدو مناسبا التوسع القليل في البحث فيه وتبيان بعض جوانبه الحساسة. إذ أن الحديث عن التباين الثقافي والحضاري باعتباره حقيقة قائمة بين الشعوب، لا يهدف إلى تأكيد أهمية التنوع والتكامل والتفاعل والتبادل أو الأخذ والعطاء في ما بين الثقافات والحضارات العديدة الموجودة في أوروبا أو في العالم عموما، كما لا يهدف إلى تأكيد حقيقة التباين في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي وانعكاسات ذلك عمليا على المستوى الثقافي والحضاري لهذا البلد أو ذاك وبالتالي لهذا الشعب أو ذاك. أي إن هذا الاتجاه لا يهدف إلى إبراز حقيقة أن المجتمعات الأوربية تعيش اليوم في مرحلة الرأسمالية المتقدمة، في حين أن الكثير من البلدان النامية ما يزال يعيش في مرحلة ما قبل الإقطاعية أو الإقطاعية أو أنه ولج لتوه طريق التطور الرأسمالي، وبالتالي فأن المرحلة التطورية التي تمر بها شعوب هذه البلدان هي التي تحدد مستوى التطور الثقافي والحضاري الذي عرفته أوربا قبل ذاك أيضا، بل إن إبراز التفاوت يهدف إلى تأكيد وجود تمايز وتفوق في ثقافة وحضارة شعوب بلدان الاتحاد الأوربي على ثقافة وحضارة الشعوب الأخرى، وأن هذا الاختلاف يرتبط بالجينات الإثنية، أي الجينات العرقية التي تحدد طبيعة ومستوى الثقافة والحضارة التي يمكن أن ينتجها شعب أو عِرق أو إثنية معينة. وأن هذا التمايز يفرض على أصحاب الثقافة الأوربية أن يبتعدوا عن حصول أي تشابك أو تماس ثقافي وحضاري، أي أنها ترفض أي تفاعل وتبادل فعلي بين الثقافات والحضارات، بل تسعى إلى الفصل بين الثقافات والحضارات، كما كانت تريد في السابق الفصل بين الأجناس أو الأعراق المختلفة لكي لا يختلط الدم

الأوربي، دم العِرق الأبيض، بدماء الأعراق الأخرى أو بدماء الشعوب الملونة. إنها من حيث الجوهر قضية واحدة ولكنها تبرز بصيغ مختلفة. فهي ترتدي مرة زي التباين الثقافي، وأخرى تتخذ شكل التباين الديني أو لون البشرة أو الشعر أو ما شاكل ذلك. وإذا كان البعض من الكتاب الأوروبيين يخشون الحديث بصراحة عن هذه المسألة، عدا القوى النازية الجديدة واليمينية المتطرفة، ويكشف الكاتب الأمريكي **صاموئيل هنتنكتون**، وهو من أصل أوروبي، وصاحب كتاب "صدام الحضارات" عن ذلك بوضوح كبير لا لبس فيه ولا إبهام. وقد حظيت أفكاره بقبول واسع في أوساط كثيرة من المسؤولين في جميع البلدان الأوربية وكذلك من أحزاب ومنظمات غير قليلة، ومن جمهرة من المثقفين والعاملين في الحياة السياسية والاجتماعية والنقابية والعلمية، وراج التبشير لأفكاره كثيرا وازدادت الدعوات التي وجهت له لتقديم المحاضرات حول هذا الموضوع في كل البلدان الأوروبية الغربية تقريبا. والمحاضرات التي قدمها والتي تبحث في موضوع التمايز الثقافي والديني والحضاري والصدام العالمي المحتمل بين الإسلام والمسيحية على نحو خاص، كشفت عن البعد العنصري في هذه الأفكار، وعرضت بوضوح كبير موقف أوروبا والولايات المتحدة الرسمي، وبشكل خاص أحزاب الديمقراطية المسيحية دع عنك الأحزاب اليمينية المتطرفة، من وجود المسلمين وهجرتهم إلى أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية. فالموقف الرسمي لهذه البلدان يتميز بالخشية من غزو ثقافي يجتاح ثقافتها وحضارتها الأوربية أو الانجلو – سكسونية في الولايات المتحدة الأمريكية، غزو ثقافي قادم إليها من بلدان آسيا وأفريقيا باعتبارها ذات ثقافات مختلفة من جهة، وإنها تشكل أرضية لأعمال مناهضة لها في حالة الصدام بين الحضارات. أي كأنها تريد أن تقول وبأن هؤلاء يشكلون طابورا خامسا أو حصان طروادة للحضارات الأخرى في قلب الحضارة والثقافة الأوربية من جهة أخرى. ويحاول هنتنكتون أن يوجه أنظار الناس لا إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البشرية بسبب التباين الشديد في مستوى التطور ومستوى المعيشة بين دول الشمال والجنوب، بين المراكز الرأسمالية الصناعية المتقدمة بلدان المحيط أو الأطراف المتخلفة، بل يسعى إلى إلغاء هذا العامل وإبراز التمايز بين الثقافات والحضارات والأديان التي يمكن أن تقود إلى صدام في ما بينها. وإذا كانت أمريكا اللاتينية لا تشكل خطرا دينيا فهي مسيحية الديانة، كما يعبر عن ذلك الكثير من الكتاب، ومنهم هنتنكتون، فأن آسيا وأفريقيا تشكلان مثل هذا الخطر على أوروبا أو حتى على أمريكا بسبب التمايز الديني والثقافي والحضاري. يقول هنتنكتون في هذا الصدد ما يلي: "في هذا العالم الجديد لن تكون الصراعات المهمة والملحة والخطيرة بين الطبقات الاجتماعية أو بين الغني والفقير أو بين أي جماعات محددة اقتصاديا، الصراعات ستكون بين شعوب تنتمي إلى كيانات ثقافية مختلفة."(٥٥٥) وإذا كان

(٥٥٥) هنتنكتون، صاموئيل د. صام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمي. دار سطور. القاهرة. ١٩٩٨. ص ٤٦.

هنتنكتون يضع الثقافة الأوروبية أو الغربية في مواجهة كل الثقافات الأخرى في العالم، فأنه يركز على نحو خاص على التباين الشديد والعداء القائم والأبدي بين الثقافة الأوربية والديانة المسيحية من جهة، والثقافة والديانة الإسلامية وكذلك الثقافة والديانة الصينية من جهة أخرى! يكتب هنتنكتون بهذا الصدد قائلا: "في العالم الناشئ، لن تكون العلاقات بين الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة علاقات وثيقة، بل غالبا ما ستكون عدائية، بيد أن هناك علاقات أكثر عرضة للصراع من غيرها. على المستوى الأصغر، فإن أشد خطوط التقسيم الحضاري عنفا هي تلك الموجودة بين الإسلام وجيرانه الأرثوذكس والهندوس والأفارقة والمسيحيين الغربيين. وعلى المستوى الأكبر فإن التقسيم السائد هو بين "الغرب والآخرين" مع أشد الصراعات القائمة بين المجتمعات الإسلامية وبعضها من جهة، والمجتمعات الإسلامية والغرب من جهة أخرى. ومن المرجح أن تنشأ أخطر الصراعات في المستقبل نتيجة تفاعل الغطرسة الغربية والتعصب الإسلامي والتوكيد الصيني."(٥٥٦) ويشير في موقع آخر إلى أن "من المرجح أن تكون علاقات الغرب بالإسلام والصين متوترة على نحو ثابت وعدائية جدا في معظم الأحوال"(٥٥٧). إن هذا التحليل للعلاقة بين الثقافات المتعددة في عالمنا الراهن والتركيز على الاختلافات والخلافات والصراعات في ما بينها، ونسيان كونها تشكل مجتمعة الحضارة البشرية المتداخلة والمتفاعلة والمتبادلة التأثير وذات القيم والتقاليد والعادات الإنسانية الكثيرة المشتركة، والتوقع بأن الصدام القادم سيكون بين تلك الثقافات والحضارات، يطرح في واقع الأمر ثلاث مسألل مهمة لا بد من أخذها بنظر الاعتبار، وهي:

* أن الكاتب يحاول أن يضع أمام القارئ صورة الواقع الراهن ويحذر من احتمالات تفاقم الصراعات العنصرية والدينية القادمة، وبالتالي فهو يحمل إلى الناس تحذيرا لكي يتحلوا بالتسامح والتعاون والابتعاد عن التعالي ومحاولات فرض الحضارة والثقافة الأوربية – الأمريكية أو الإنجلو – سكسونية على الحضارات والثقافات الأخرى.

* وأن الكاتب ينطلق في تحذيره من مواقع لا تبتعد عن مواقع العنصرية الجديدة والتمييز العنصري ومجمل الموقف من الأجانب وبشكل خاص المسلمين منهم وعموم "الغرباء" القادمين من حضارات أخرى، خاصة وأنه ينفي في حقيقة الأمر الصراع الأساسي الذي يواجه البشرية في المرحلة الراهنة، الصراع بين الدول الغنية الشمالية والدول الفقيرة الجنوبية، وحرمان الأخيرة من فرص التنمية والتقدم والاستخدام الأكثر عقلانية لمواردها المادية والمالية وتحسين مستويات معيشتها ومساعدتها في هذه الوجهة. وعندما يتحدث الكاتب عن الموقف الأوربي من الأجانب وبشكل خاص من المسلمين يجد فيه

(٥٥٦) نفس المصدر، ص ٢٩٣.

(٥٥٧) نفس المصدر، ص ٢٩٥.

تعاطفا مع هذا الموقف ومناهضا للأجانب القادمين من خارج أوروبا ويحذر من دورهم في المجتمعات الأوربية. وإذا كان صحيحا التحذير من نشاطات القوى السياسية الإسلامية الأصولية المتطرفة وتخريباتها المحتملة لا في الدول الأوروبية فحسب، بل وبشكل خاص في الدول العربية وغير العربية ذات الغالبية المسلمة، أيضاً فإن من الصحيح أيضا عدم اتهام جميع المسلمات والمسلمين في العالم بهذه الاتجاهات المتطرفة، وبالتالي الوقوع بخطر التعميم وعدم التمييز بينهم، مما يساعد القوى الأصولية المتطرفة على استخدام ذلك وتوظيفه لصالحها ولنشاطاتها التخريبية.

* وهي محاولة جادة من الكاتب لإبعاد واقع التمايز القائم في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والتمايز بين غنى الشمال وفقر الجنوب بين الأغنياء الذين يزداد ثراؤهم سنة بعد أخرى في الشمال والفقراء الذين يشتد فقرهم سنة بعد أخرى في بلدان الجنوب، عن أنظار هؤلاء الناس والتغطية على الاستغلال البشع والمتفاقم الذي تتعرض له شعوب بلدان الجنوب من الشركات الرأسمالية الاحتكارية المتعددة الجنسية والمؤسسات المالية العملاقة. إنها محاولة يائسة ولكنها ذكية وملعونة تحاول إبعاد وتحويل الأنظار عن لوحة الصراع الفعلي الجاري في عالمنا الراهن باتجاهات أخرى فرعية ناجمة أصلا عن واقع الشحة والاستغلال والفقر الذي تعاني منه شعوب الحضارات الأخرى بسبب سياسات ومواقف الحكومات والشركات والمؤسسات المالية في بلدان الحضارة الأوربية – ألأمريكية المتقدمة.

ومن هنا أيضا تأتي مخاطر الدراسة التي قدمها لنا هنتنگتون حول حتمية صدام الحضارات أو الثقافات المختلفة والتي ستلعب دورا مهما وسيئا في تخريب العلاقات بين سكان البلدان المختلفة، وأيضا بين الأوروبيين والمسلمين المهاجرين إلى البلدان الأوروبية من بلدان غير أوروبية.

ويفترض هنا الإشارة إلى حقيقتين مهمتين هما:

١- أن هناك صراعا دار وما يزال يدور بين الحضارات التقليدية، ومنها الحضارة الإسلامية والصينية والهندية مثلا من جهة، والحضارة الغربية الحديثة من جهة أخرى. وأن الحضارات التقليدية تعاني من تخلف وجمود كبيرين وعجز حتى الآن عن تجاوز القائم والانتقال إلى الحداثة المطلوبة في العصر الجديد. وتحاول الحضارة الغربية استثمار هذا الواقع لتفرض حضارتها على الشعوب الأخرى بسبب التباين في موازين القوى والهيمنة الغربية الراهنة على العالم ومن منطلقات الغطرسة والاستعلاء. ويساهم هذا الاتجاه في تعميق الخلافات والصراعات بدلا من معالجتها لصالح التقدم والتخلص من الجمود في الحضارات التقليدية.

٢- وأن الخلافات القائمة بين الثقافة والحضارة الغربية والثقافة والحضارة التقليدية لا يمكن ولا يجوز حلها عبر النزاعات والصراعات والحروب، بل ينبغي بذل أقصى الجهود لخوض حوارات فكرية وسياسية للوصول إلى مواقف متقاربة أو حتى متماثلة للكثير من قضايا العصر الحديث. وفي حالة بقاء عدد من النقاط دون حل، فيفترض التكيف مع العيش في ظل التنوع والتباين أيضا.

أي تقع على عاتق الجميع التحري عن لغة مشتركة في عالمنا الواحد، إذ يمكن للأجيال القادمة أن تجد المعالجات السلمية والديمقراطية للبعض الآخر من نقاط التباين والاختلاف.

تشير أحدث الدراسات واستطلاعات الرأي في بلدان الاتحاد الأوروبي إلى إن العنصرية عند الأوروبيين آخذة بالتنامي بشكل عام. ووفق استطلاع الرأي الذي جرى في عام ١٩٩٧، فأن ٣٣ ٪ ممن خضعوا للاستطلاع يصرحون علنا بأنهم عنصريون تقريبا أو إنهم عنصريون جدا. وهذه النسبة أعلى بكثير من النسبة التي توصل إليها استطلاع الرأي في عام ١٩٨٩(٥٥٨). والقائمون بهذا الاستطلاع يشيرون إلى أنه في عام ١٩٨٩ كان هناك ٣٧ ٪ من المواطنين الأوروبيين يعتقدون بأن في مدينتهم تعيش كثرة من الأجانب وأكثر مما ينبغي، في حين ارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٩٧ إلى ٤١ ٪. وإذا كانت نسبة اهتمام الأوروبيين بمكافحة العنصرية وفق استطلاع الرأي في عام ١٩٨٩ قد بلغت ٣٦ ٪، فأن هذه النسبة قد تراجعت في عام ١٩٩٧ إلى ٢٢ ٪ فقط(٥٥٩). وهي ظاهرة ملفتة للنظر تستوجب من القوى المناهضة للعنصرية التوقف عندها والتحري عن أسبابها وسبل معالجتها قبل استفحالها أكثر فأكثر. ولا شك في أن هذه الظاهرة غير خافية على الأجهزة السياسية والإدارية العاملة في مؤسسات الاتحاد الأوربي مثل البرلمان الأوروبي أو المجلس الأوروبي. فخلال السنوات الثلاث الأخيرة صدرت العديد من القرارات والوثائق الرسمية عن تلك الدوائر التي تؤشر تنامي هذه الظاهرة وتدعو إلى مكافحتها، كما اعتبرت عام ١٩٩٧ عام مكافحة العنصرية في أوروبا(٥٦٠). فالنشرة الشهرية التي يصدرها المجلس الأوروبي أوردت في أعدادها الصادرة في سنوات ١٩٩٦ و١٩٩٧ و١٩٩٨ مجموعة من القرارات والوثائق الخاصة بهذا الموضوع. فعلى سبيل المثال لا الحصر ورد في العدد ٢/١ من النشرة الأوروبية الصادرة في العام ١٩٩٧ ما يشير إلى القرارات الصادرة في أعوام ١٩٩٥ و١٩٩٦ حول مكافحة العنصرية والعداء للغرباء في أوروبا وحول المؤتمر الذي عقد بالتعاون بين البرلمان الأوروبي واللجنة الأوروبية ورئاسة اللجنة التي كانت في هولندا، حيث خصص مبلغ ٤,٧ مليون يورو (العملة الأوربية الجديدة الموحدة) للصرف على فعاليات العام ١٩٩٧ لمكافحة العنصرية في أوروبا. وكان المؤتمر يهدف من حيث المبدأ إلى إبراز المخاطر التي تكمن وراء العنصرية والعداء للغرباء في بلدان الاتحاد الأوروبي، ودعوة الجميع للتعاون من أجل تكثيف المواجهة ضد

(558) Europische Stelle zur Beobachtung von Rassismus und Fremdenfeindlichkeit .Fremdenfeindlichkeit und Rassismus in Europa im Spiegel der ffentlichen Meinung 1989-1997. 7. Dezember 1998. Wien. S. 3.

(٥٥٩) نفس المصدر السابق. ص ٣ .

(560) Bulletin der europischen Union. 1/2. 1997. Entschliessung des Europischen Parlaments zu Rassismus، Fremdenfeindlichkeit und Antisemitismus und zum Europischen Jahr gegen Rassismus. S. 9.

العنصرية التي تتعارض مع حقوق الإنسان. وقد أكد المؤتمر على أربعة نقاط أساسية هي: معالجة المسألة التي كثيرا ما تربط بين الأجانب وسوق العمل؛ القواعد المنظمة لمكافحة العنصرية؛ دور الإعلام في مواجهة العنصرية اليومية؛ وموضوع الديمقراطية التي تؤكد عليها أوروبا والتي تتعارض مع العنصرية والتسامح واحترام كرامة الإنسان. وتعرب النشرة في أكثر من عدد منها عن أسفها لتنامي العنصرية في أوروبا والمخاطر المرتبطة بمثل هذه الظاهرة وأهمية التفتيش عن حلول عملية لها في مستقبل غير بعيد. إن الأسف بحد ذاته وفي هذا الموقع غير كاف ولا يمنح المواطنين الأجانب أو المهاجرين من غير سكان البلاد في البلدان الأوروبية الحماية والاطمئنان في أنهم سوف لن يتعرضوا إلى مخاطر جدية واعتداءات مستمرة من جانب القوى اليمينية المتطرفة والعنصرية المتزايدة عددا ونشاطا وترويجا لأفكارها، ولا يساعدها على العيش بسلام وتفاهم مع المواطنين من سكان البلاد الأصليين، بل يسلبها حقوقها المشروعة في المجتمع ويعرض كرامتها وحياتها إلى المهانة والموت. والمقصود هنا أن أسف مجلس الاتحاد الأوروبي لا يكفي ما لم تتخذ الوسائل الكفيلة بإقناع حكومات البلدان الأوروبية في الكف عن اتخاذ المزيد من إجراءات التضييق على وجود الأجانب في بلدانها أو تقليص فرص العمل أمامهم ومحاربتهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في الرزق، إذ أن تلك الإجراءات أو حتى بعض القوانين التي صدرت خلال العقد الأخير من القرن العشرين كانت سببا مباشرا أو غير مباشر في تأجيج العداء للأجانب وفي تنشيط القوى العنصرية في دفع شعارها المعروف "أيها الأجانب أخرجوا من بلادنا" إلى موقع الصدارة. ويمكن هنا إيراد التعديل الذي أجرته الدولة الألمانية على المادة ١٦ من الدستور الألماني في عام ١٩٩٣، أو الأسلوب الذي مارسه الوزير الفرنسي في إصدار قانون منع الحجاب في فرنسا كنماذج فقط. إن الثقة قائمة في القدرة على مواجهة هذه الاتجاهات الخطيرة في الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية في بلدان الاتحاد الأوروبي، منها ألمانيا، ولكنها لا تحل عبر إعلان الأسف، بل عبر تشريعات وإجراءات وآليات أساسية مناسبة يفترض أن تصدر عن كل بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي وعن الاتحاد الأوروبي أيضاً.

ج: العوامل الكامنة وراء الذهنية العنصرية والتمييز والتطهير العرقي

يستند التمييز المتعدد الجوانب إلى ظاهرتين تكونتا عبر الأجيال المنصرمة ويتم التشبث بهما من جانب قوى معينة سواء كانت في السلطة أم خارجها، وهما:

أولاً: السعي إلى تكريس صورة "الأنا" وصورة "الآخر".

ثانياً: اعتماد الأحكام المسبقة وما يطلق عليه بالستريوتيب في الحكم على الشعوب والقوميات المختلفة أو على الآخر.

يفترض أن ننظر إلى الترابط الوثيق بين المسألتين، إذ تعبّران في المحصلة النهائية عن وظيفة واحدة.

١- صورة "الأنا" وصورة" الآخر"

نشأت في مختلف البلدان وعلى امتداد القرون المنصرمة صورة "الأنا" ذات الطبيعة الاجتماعية التي لا تقتصر على فرد واحد في المجتمع بل تشمل أفراد مجتمع معين أو شعب أو قومية أو أمة معينة، أي إنها الصورة التي يراد منها أن يرى كل فرد في هذا المجتمع أو ذاك أو في هذه القومية أو تلك نفسه فيها، والتي يفترض أن تميزه عن فرد آخر في مجتمع آخر أو شعب أو قومية أخرى. وصورة "الأنا" المجتمعية التي تقوم على منح الذات أو الفرد خصائص متفردة ومتميزة وهي بشكل عام تسبق صورة "الآخر" ولكنها مرتبطة بها وتشكل الوجه الثاني لعملة واحدة. فلا يمكن أن توجد صورة "الأنا" دون أن تكون بجوارها صورة "الآخر"، إذ تفقد الأنا معناها والهدف منها أو الوظيفة التي يراد منها أن تؤديها في المجتمع وإزاء الآخر عند غياب الآخر. وصورة الأنا لها ثلاثة أبعاد متماسكة مع بعضها ومتفاعلة وذات أهداف مشتركة، رغم تباينها نسبيا في صيغة ظهورها بين فترة وأخرى أو هكذا تبدو. فـ "الأنا" الراهنة هي حصيلة "الأنا" التي تشكلت في الماضي البعيد والقريب، وحصيلة "الأنا" التي ما تزال تتشكل في الحاضر أيضا، والتي تشكل بدورها "أنا" المستقبل أيضا، أو "الأنا" التي تتطلع لمستقبل معين وفق أهداف محددة تحاول الوصول إليها وتكريسها. والأنا، هذه الذاكرة التخزينية المشتركة، مشحونة بأحداث الماضي ومنفعلة بالحاضر ومندفعة نحو المستقبل الذي يفترض أن يحقق لـ"الأنا" مبتغاها إزاء "الآخر" باعتباره الخصم التقليدي أو الذي كُرِس كخصم لها عبر الأجيال وأصبح مرفوضا من "الأنا" الراهنة أيضاً.

وصورة "الأنا" في هذا الصدد تكون عادة مرتبطة بالسلطة السياسية، بالقوة التي تمنح "الأنا" السلطة السياسية مقابل "الآخر" الذي لا يملك السلطة والقوة. وتستند السلطة في هذه الحالة إلى آيدولوجيا قومية أو إلى فكر ديني محدد أو الاثنين معاً. ووجود صورة "الأنا" دون السلطة وآيدولوجيتها لا تستطيع تحقيق الوظيفة المعهودة إليها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً كما تبقى محصورة في حدود ضيقة، وهي في مثل هذه الحالة لا تشكل خطراً مباشراً، ولكن هذا لا يعني أنها غير مضرة ولا تشكل خطراً كامناً يمكن أن يظهر لاحقاً وفي كل لحظة عندما تنشأ ظروف جديدة. ولا يمكن لهذه الظاهرة الاجتماعية أن تزول دون عمل فكري وسياسي مباشر ومستمر ضدها.

والتمييز الذي يسعى الحكام ومؤدلجي الطبقة الحاكمة ذات الاتجاهات الاستبدادية والتوسعية والاستغلالية إلى تكريسه على مختلف المستويات يهدف إلى تأكيد ما يلي:

أن صورة "الآخر" لا تختلف عن صورة "الأنا" فحسب، بل هي أدنى منها من جوانب عديدة بالضرورة أيضاً وإلا لما أحتاجت "الأنا" إلى صورتها ولما أحتاجت إلى مقارنتها بصورة "الآخر"

ولنشأت عندها صورة مجتمعية عالمية واحدة. فصورة "الأنا" يفترض أذن أن تتميز بخصائص وقيم وسمات معينة لا تختلف عن صورة "الآخر" فحسب، بل هي أفضل منها وأكثر مثالية ونموذجية وسموا

وتمتلك السلطة والقوة والنفوذ أيضاً. فصورة "الآخر" نشأت إذن كنقيض لصورة "الأنا"، للصورة الذاتية المجتمعية. ومن هنا نشأت أيضا تلك الرؤية الذاتية لد "أنا" المتعالية، وأحيانا كثيرة المغرضة والمشحونة بالخبث والنزعات العدوانية إزاء "الآخر".

ونشوء مثل هذه الحالة تعني بطبيعة الحال إمكانية تبادل المواقع. فالأخر يمكن أن يكون "الأنا" و"الأنا" يمكن أن يصبح "الآخر". إنه يعتمد على زاوية الرؤية والآيدولوجيا بالدرجة الأساسية. ليس هناك من شك في أن هذه الظاهرة لا تقتصر على هذا الشعب أو ذاك بل يجدها الإنسان لدى الكثير من الشعوب والمجتمعات. فالإنسان العربي على سبيل المثال لا الحصر عندما يولد لا يعرف شيئاً عن الأنا والآخر بأي حال، ولكن تبدأ التربية البيتية والمجتمعية ودور السلطة في التربية والتثقيف المدرسي والحياتي اليومي، ترسم له صورة "الأنا" الخاصة به وبالجماعة المحيطة به أو المجتمع بأسره. وهذا العربي القاطن في العراق الذي تكونت صورته الذاتية عبر السياسات والتاريخ وتراكم الأحداث التي كان وما يزال يراد لها من جانب الحكام أن تلعب دورا محددا في المجتمع ذاته وإزاء الشعوب الأخرى القاطنة معه، يجد في صورته الذاتية ما يميزها عن صورة الكُردي والفارسي أو التركي أو الهندي أو الروسي أو الأوروبي أو عن صورة "الآخر" عموما. وهنا تكمن العلة المباشرة للتمييز. ومن يطالع أدب القوى القومية العربية وبشكل خاص نصوص الجماعات اليمينية واليمينية المتطرفة الشوفينية والعنصرية، سيجد مصداقية ذلك في طريقة تمجيدهم للماضي وفي أسلوب حديثهم عن الحاضر وطريقة دعوتهم لإقامة المستقبل. فهذه الجماعات تسعى إلى تكريس الماضي الذي انتهى ولن يعود، الماضي الحاضر في ذاكرتها بحاضر المجتمع ومستقبله. وهي لا تختلف عن الطريقة التي طرحت بها كل القوى القومية المتطرفة أو الجماعات الإسلامية المتطرفة في العالم صورة "الأنا" التي تتضمن ثلاثة خصائص سلبية مميزة وهي:

[النرجسية الصارخة والاستعلائية والسادية الحادة والشخصية الأبوية التسلطية. وتنشأ عن هذه الثلاثية عقدة أو جنون العظمة القاتلة.]

ويبدو ضرورياً الإشارة في هذا الصدد إلى أن ظاهرة "الأنا" و"الآخر" لا تقتصر على القوى السياسية اليمينية والشوفينية أو القوى الدينية والمذهبية المتعصبة والمتزمتة، بل كانت وما تزال تبرز في صفوف اليسار المتطرف بشكل خاص. فعندما يقارن اليساري المتطرف صورة "الأنا" عنده بصورة السياسي "الأخر"، يحاول أن يضفي على صورته ما يراها في صورة الآخر. فهو لا يترك للناس حرية تكوين رأيهم فيه بل يطرح نفسه وكأنه يمثل الشعب كله أو طبقة بكاملها دون أن يكون قد حصل على أي تخويل منها، أو يؤكد وكأنه آخر المناضلين وأفضلهم وأنه يمتلك الحقيقة كلها وأن الآخرين على خطأ مبين، كما أنه يمتلك و"يؤمن" بأفضل النظريات. وهو أمر لم يعد مقبولاً بعد كل الذي وقع في البلدان الاشتراكية والعالم. إذ يمكن أن تدفع هذه الرؤية، سواء كان الإنسان متطرفاً يمينياً أم يسارياً

إلى عملية تمييز من نوع معين ولكنها تبقى في كل الأحوال مؤذية تماماً وتقود إلى ظهور الاستبداد والهيمنة والتسلط وحرمان الآخر من حقه في التبشير الفكري والعمل السياسي، وبالتالي تسلط القمع الفكري والسياسي ضد الآخر كما حصل في الاتحاد السوفييتي وبشكل خاص في فترة حكم وهيمنة ستالين على الحزب والدولة والمجتمع، أو في البلدان الاشتراكية الأخرى. وتبرز هذه الظاهرة في الوقت الحاضر في الموقف الذي تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع بقية العالم والذي يمكن أن يقود إلى كوارث ومآسي كثيرة. ويمكن في هذا الصدد العودة إلى خطابات وتصريحات جورج دبليو بوش بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وخلال أيام الحرب ضد النظام العراقي، إذ نتبين فيها جوانب مهمة في ما أشرنا إليه في أعلاه.

وصورة "الأنا" لا تنبثق من فراغ، بل هي مزيج من ثلاثة مكونات جوهرية:

* فهي مزيج من الأساطير المتراكمة عبر التاريخ لدى الجماعات المختلفة من السكان أو من عشيرة أو قبيلة أو شعب أو قومية أولاً.

* كما أنها تعبر عن واقع معين يعيشه هذا المجتمع أو ذاك ثانياً.

* ثم أنها تعبير عن حاجة معينة تفرض نفسها على الحكام والنخب السياسية والموجهين الآيديولوجيين وتحركهم على رسمها وصياغتها بصورة معينة تأخذ بنظر الاعتبار المكونين الأول والثاني ثالثاً.

وعلى هذا الأساس لا تنشأ أمامنا المواصفات المجتمعية الخاصة بالفرد فحسب، بل تمنح لها سمات أخرى مطلوبة في تلك اللحظة ثم تلصق بها لاحقا مثل البطولة والشهامة والاستعداد للتضحية بالنفس والشهادة في سبيل الآخرين أو في سبيل الوطن والشعب، أو في سبيل المبادئ والقيم التي غرست فيه. إنها حالة تمزج بين الخيال أو الحلم والواقع، بين الهدف والوسيلة، بين الماضي والحاضر والمستقبل، إنها "الغاية التي تبرر الواسطة". إنها محاولة لرسم هوية مميزة ومتميزة ومتفردة في مقابل هوية رذيلة ومنحطة وسوقية للآخر. ويمكن أن نتلمس هذا في خطب المستبد بأمره والعنصري الشرس صدام حسين حين قال في الأيام الأولى من الحرب العراقية _ الإيرانية ما يلي:

"...أيها المقاتلون.. هذا يوم جهادكم وعزكم.. فأضربوا بكل اقتدار"

"ويقينا أنكم سيف الله في الأرض. وأن الرقاب التي تضربونها هي"

"رقاب المجوس المعتدين أعوان المهووس الخميني...(٥٦١)"

وهنا نلاحظ الصفات التي منحها صدام حسين "للأنا" العربية والبعثية والصدامية، وتلك التي رسمها "للآخر" الفارسية المجوسية والخمينية.

---

(٥٦١) راجع: زهير الجزائري، الإعلام والحزب، مجلة البديل العراقية، العدد ٧/ ١٩٨٣

ومن الجدير بالإشارة إلى أن صورة " الأنا" المجتمعية وصورة "الآخر" لا تتضمن تحديدا لخصائص الطرفين أو تقليلا من أهمية وأصل وقيمة وذكاء الطرف "الآخر" فحسب، بل تعبر في طبيعتها عن عدم الثقة والخشية وعدم الألفة إزاء "الآخر"، أو حتى الرغبة في التخلص من وجوده. فالأفراد يجدون صعوبة في التعامل مع الآخر ويخشون نواياه ويسعون إلى الابتعاد عن الاحتكاك به. **إنها محاولة وعملية ذات هدفين: التعبير عن وتأكيد "دونية الآخر" من جهة، ونشر الحذر والخشية منه ومن غدره من جهة ثانية.**

وصورة "الأنا" تحمل معها وظيفة مهمة في المجتمع. يراد منها أن تطغى على بقية الاختلافات القائمة في المجتمع، وإلا فأنها ستفقد وظيفتها الجوهرية. فأمام صورة "الأنا" المجتمعية تختفي الفوارق الطبقية والإقليمية والدينية أو الطائفية ومن حيث الجنس، وترتفع هوية "الأنا" فوق كل هوية لكي تستطيع أن تتغلب على صورة "الآخر" تحقق وظيفتها الاجتماعية والسياسية(٥٦٢). وعندها يراد أن تشترك كل الطبقات والفئات الاجتماعية بوعي واحد هو "الأنا" الاجتماعية، "الأنا" المشتركة، "الأنا" الألمانية أو "الأنا" الفرنسية أو "الأنا" الإنجليزية... أو "الأنا" الأمريكية(٥٦٣)، أو "الأنا العربية"، حيث تغيب عن "الأنا" بقية الخصائص والمؤشرات التي تميزها ولو لفترة معينة. وصورة "الأنا" المتميزة والمتفردة هذه تستند في أهميتها إلى السلطة السياسية التي تعزز موقعها وتدعم ادعائها بالتفرد العرقي المباشر أو غير المباشر، المكشوف وغير المكشوف أو المستتر، كما تستند إلى

(562) Annita Kalpaka und Nora Reathzel (Hrsg.). Rassismus in Politik، Kultur und Alltag. Die Schwierigkeit، nicht rassistisch zu sein. Aktuell Politik. Teil I. Dreisam Verlag. 1. Auflage. 1994. S. 26.

(٥٦٣) ملاحظة: خلال الأعوام الأخيرة ٢٠٠١-٢٠٠٣ برزت محاولات في الحياة الأمريكية تريد بإصرار تنشيط استثنائي لصورة "الأنا" الأمريكية، بغض النظر عن الجنس أو البشرة أو المنحدر الطبقي، في مقابل صورة "الآخر" غير الأمريكي. وهي وأن تمايزت عند الطرح عندما يتعلق الأمر بالآخر الأوروبي أو الآخر الآسيوي أو الآخر الأفريقي أو الآخر الصيني أو الآخر العربي ومن ثم الآخر الإسرائيلي. ولكنها تبقى حتى بالنسبة للآخر الأوروبي فله عند الأمريكيين صورة الأنا الأوروبية القديمة في حين أصبحت صورة الأنا الأمريكية هي صورة الأوروبي الحديثة. وصورة الأنا الأمريكية التي يراد لها أن تسمو وتعلو وتتكرس وتتفضل على صورة الآخر، تمتلك من السمات ما لا تمتلكه صورة الآخر في العالم. فالأنا الأمريكية تعبر عن إنسان حر ومثقف وواع لما يجري في العالم ومدافع عن قيم الحرية والديمقراطية والعدالة في العالم ومناضل ضد الظلم، الأنا الأمريكية مناضلة ضد الآخر الجاهل وغير الواعي والخاضع والخانع في سبيل تحرير هذا الآخر من عبوديته ومن السيطرة عليه، إنه السوبرمان الجديد في الإمبراطورية العالمية الجديدة، في القطب الأوحد. ك. حبيب.

سلطة المال والاستغلال في آن واحد. فـ"الأنا" التي تحفز عليها النخب الحاكمة وتدفع بآيدلوجييها ومثقفيها إلى بلورتها والتبشير بها والدعاية لها، كما حصل في الحرب العراقية – الإيرانية مثلاً، وتسعى إلى استثمارها والاستفادة منها في تحقيق الأهداف المنشودة في كل مرحلة من مراحل التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتتخذ أبعادا عديدة وعمقا متباينا بهدف خلق وعي اجتماعي لدى الأفراد ووعي مجتمعي منغلق على الذات وموجه إزاء الآخر ومميعٍ للفوراق الطبقية والسياسية. وهنا يمكن أن لا تحتاج الدولة إلى إصدار قوانين معينة لمواجهة الآخر، إذ أن المجتمع يتصرف بطريقة تنسجم مع تلك الأنا المطلوبة التي تعوض عن صدور القوانين وتؤدي ذات الوظيفة. فالشرطي العربي الذي يتصرف إزاء الآخر غير العربي تصرفا يتسم بالتمييز أو التمييز العنصري، رغم وجود قوانين عامة تحظر مثل هذا التصرف مثلاً، يكون المحرك له في ذلك التصرف هو الوعي الاجتماعي أو الجماعي القائم في البلد والذي تراكم عبر الزمن إضافة إلى التربية اليومية وسلوك الدولة كلها، كما أن الخطاب السياسي والنشاط الفعلي للنخب الحاكمة يسهل مهمة الدولة ويقلل من حاجتها إلى إصدار تشريعات تكشف عن طبيعتها الشوفينية.

وغالباً ما تبدأ عملية النشر والدعاية لصورة "الأنا" المتميزة والخاصة في الحزب السياسي الفاشي ثم تعمم تدريجاً في المجالات المختلفة لتصبح السياسة الرسمية للدولة ومؤسساتها في النظم الاستبدادية، ثم تحاول أن تجعل المجتمع كله يؤمن بها ويستند في تعامله مع الآخر إلى منطلقاتها الفكرية، كما حصل في العراق طيلة العقود الأربعة المنصرمة حتى سقوط صدام حسين ونظامه(٥٦٤).

(٥٦٤) ملاحظة: عرفت أوروبا في عصر النهضة وما بعده صراعا للهيمنة على التجارة الخارجية ومن أجل الوصول إلى البلدان الأخرى وتأمين مناطق نفوذ لها استمر حتى بعد قيام الدول القومية الجديدة في أوروبا وما اقترن بذلك من نشوب حروب عاصفة في ما بينها أو قيامها بغزو البلدان الأخرى، أو عندما بدأ الرأسمال المالي نشاطه الدولي المحموم للسيطرة على أسواق البلدان في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من أجل تصدير رؤوس الأموال إليها وتوظيفها فيها. وفي كل من هذه المراحل كان لا بد من أجل تحقيق تلك الأهداف طرح صورة "الأنا" مقابل صورة "الآخر". وهكذا أمكن "للسادة" الحكام في أوروبا تبشيع صورة الأفريقي لضمان السيطرة عليه واستعباده وقبول الناس الأوروبيين بهذا الاستعباد، أو صورة "الأنا" الآري أو الغوتي أو الغالي أو الإفرنجي لتأمين تحقيق الهيمنة والتمييز والتشجيع على المشاركة في نشاطات القوى الاستعمارية والعنصرية في العالم، أو ضمان الموافقة على الحروب بين الدول الأوروبية ذاتها، كما عاشها القرن التاسع عشر مثلا، ومنها بشكل خاص الحروب بين ألمانيا وفرنسا. وكان على النازية أن تمارس من جديد إبراز صورة "الأنا" الآرية المتميزة والمتفردة ذات الإصالة والنقاوة والقيم الرفيعة والخلق القويم – صورة الجرماني المتسمة بالنظام والانضباط والطاعة التامة وذات التفوق العقلي والفكري وذات القدرات الجسدية المتميزة والمواصفات الجمالية العالية، في مقابل صورة "الآخر" صاحب الشخصية القذرة والمنحطة والضعيفة

ويمكن التذكير في ما طرحه صدام حسين في قوله: "**إن العراقيين بعثيون وأن لم ينتموا**". فصورة البعثي العربي ينبغي أن تسود في المجتمع وتصبح في مواجهة صورة الآخر غير البعثي العربي. وهي ذات الخيمة الفكرية البعثية العربية التي أراد لها صدام أن تكون الإطار الفكري الوحيد لكل الأحزاب السياسية في العراق، سواء كانت عربية أم كردية أم أقليات قومية، فالمهم هو الانصهار في القومية العربية وفي فكر وسياسة حزب البعث الصدامي.

٢- الأحكام المسبقة والستريوتيب

يتفق الباحثون في علم الاجتماع وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي والعلوم التربوية والعلوم السياسية على أن ظاهرة الأحكام المسبقة ليست حديثة العهد بل هي قديمة وصاحبت تطور المجتمعات البشرية وتشكلت بحالتها الراهنة عبر الأجيال. وإذا كانت هذه الظاهرة في العصور القديمة قد جسدت

والفاقدة لكل القيم النبيلة والمتسمة بالوحشية والقبح الخ... من السمات البشعة. وكانت مهمة أجهزة الدعاية في الحزب النازي والدولة الهتلرية تتركز في إقناع الألمان نساء ورجالا بأنهم كذلك، ومن حقهم السيطرة على عدوهم الغبي والخبيث والجاهل، لهم حق استعباد الشعوب و "الأعراق" أو "الإثنيات" الأخرى. وهذا ما آمنت به كثرة فعلية في ألمانيا وأعوان لها في أوروبا، أولئك الذين كانوا يعتقدون أيضا بأنهم من أصل آري أو جرماني نقي وأصيل. لقد وصفت شخصية "الأنا" الألمانية بصورة نرجسية وانبرى الشعراء والأدباء والفنانون لا برسمها نقية وبديعة ورائعة فحسب، بل كانوا يدعون إلى تبجيلها وتمجيد البطولة وعزة النفس والرفعة والسمو فيها. لقد كان غرض الأوساط الأوروبية المهيمنة خلق شخصيتين إحداها "الأنا" المجتمعية الألمانية، والثانية العدو "الآخر"، وهم كل الغرباء عن الجنس الآري الذين يقيمون في ألمانيا ولهم امتدادات في أوروبا وفي غيرها. وسبق هتلر في هذا الأمر الفيلسوف الألماني نيتشة الذي كان يرى من أجل بناء الدولة الألمانية وتوحيد الإمارات الإقطاعية في هذه الدولة الواحدة، ومن أجل تعبئة القوى ورص الصفوف وتنشيط الحماس الفردي والجماعي، لا بد من خلق العدو حتى وأن لم يكن هناك عدوا فعليا يهدد ألمانيا. فوجود العدو ووجود التحدي يدفع بالشعب إلى التراص والوحدة والسير نحو الهدف. لقد كان يرى في ذلك أكثر من ضرورة، إنه الواجب إذ كان يؤكد بأن ألمانيا تحتاج إلى أعداء أكثر مما تحتاج إليه من أصدقاء لتحقيق أهدافها. وكانت في حينها الحروب الدامية والمتواصلة بين ألمانيا وفرنسا، التي كان يراد من خلالها لا فرض السيطرة فحسب، بل وتأكيد الذات وتعزيز الثقة بالنفس وتحقيق الوحدة أيضاً. وعند العودة إلى كتب الكثير من المثقفين الألمان والفرنسيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر سيجد الإنسان نفسه أمام كمٍ كبيرٍ من تلك الكتابات التي تنحى هذا المنحى وتسعى إلى تثبيت صورة "الأنا" وصورة "الآخر" التي تجسد في الوقت نفسه الأنانية والحقد والكراهية للعدو والرغبة في الخلاص منه. وهذا ما نجده عند صدام حسين إزاء العالم العربي ومحاولاته البائسة في هذا الشأن. (ك. حبيب) راجع في هذا الصدد:
(*) Heismann، Michael. Das Vaterland als Feind. Klett-Cotta. Stuttgart. 1992. S. 11.
Siehe auch dazu: Nietzsche، F. Goetzendaemmerung. Werke. Bd. 3.

صيغة أولية أو ساذجة لاتجاه تفكير البشر حينذاك لمواجهة المصاعب الحياتية والكوارث التي كانوا يتعرضون لها ومحاولة تفسيرها وإبعاد سببها عن أنفسهم ورميها على عاتق الآخرين، فأنها في فترات لاحقة قد استخدمت بشكل مقصود للإساءة إلى جماعات معينة ومن أجل إلحاق الضرر بهم، سواء كانت تلك الجماعات الأخرى "إثنية" أم "دينية" أم طائفية أم فكرية أم سياسية، إذ ارتبطت بصورة "الأنا" و"الآخر" بصيغ عديدة. وتجلت ظاهرة الأحكام المسبقة بشكل واضح في الروايات التي تناقلتها كتب الأديان السماوية كلها، أو الحكايات التي تناقلتها الشعوب عبر الأجيال، سواء كانت موجهة ضد جماعات معينة، أو في تحديد الموقف من "الأعداء"، أو في تبرير غزو وعدوان ضد جماعات أخرى، أو في مواقف التمييز إزاء المرأة من جانب الرجل. والصورة التي كانت تعطى لهؤلاء الناس، وأن كانت مختلفة من حالة إلى أخرى، إلا إنها كانت متفقة على وجود اختلاف حقيقي بين صورة "الأنا" أو "نحن" وصورة "الآخر" أو "هم".

ومن هنا يمكن القول بأن الأحكام المسبقة التي تتناقلها الشعوب على اختلافها تشكل تراكماً كمياً هائلاً وشاخصاً في أذهان الذاكرة الجماعية للمجتمعات المختلفة في تقديراتها ومواقفها إزاء الشعوب والأقوام أو "الإثنيات" والجماعات الدينية والفكرية والسياسية الأخرى. والخشية تبدو واضحة في احتمال تحول هذا الكم المتراكم إلى حالة نوعية جديدة هي العنصرية والتمييز العنصري التي خبرتها البشرية على امتداد القرون المنصرمة. فعلى مدى عقود أو حتى قرون طويلة تكونت لدى هذا الشعب أو ذاك أحكام مسبقة عن بقية الشعوب، أو أحكام مسبقة إزاء الأديان والطوائف أو إزاء اللغات والثقافات، وكذلك إزاء الأحزاب والجماعات المختلفة حتى في البلد الواحد. ولا يمكن أن تنشأ مثل هذه الأحكام المسبقة دون أن تكون هناك صورة "الأنا" المقترنة بصورة "الآخر". ويطلق الباحثون في علم الاجتماع وفي العداء للغرباء على النماذج البشرية التي تتشبث بالأحكام المسبقة ويصعب انتزاعها من أذهانها حتى عند التيقن من خطأ تلك الأحكام بـ"الستريوتيب" Stereotyp "أي "النموذج التقليدي" الجامد والمتحجر لهذا النمط من الفكر عند البعض من البشر. وغالبا ما تكون تلك الأحكام المسبقة سلبية إزاء "الآخر"، لأنها لا تختلف في ملامحها عن الصورة الاجتماعية التي كونها أو تربى عليها الفرد في مجتمعه إزاء "الآخر" منذ أن كان طفلا وصبيا يافعا، وبالتالي فهي مناقضة للمعايير التي تعلمها عن "الأنا" الذاتية. وكما توجد أحكام مسبقة سلبية توجد بجوارها أحكام مسبقة إيجابية. والبعض يعتبر وجود الأحكام المسبقة الإيجابية ظاهرة سليمة وذات نفع للمجتمع، في حين أن البعض الآخر يعتبر وجود الأحكام المسبقة الإيجابية لا تنفصل عن ظاهرة وجود الأحكام المسبقة السلبية. إذ أن إحداها تبرز في حالة المقارنة مع الأخرى. ورغم إن الأحكام المسبقة غالبا ما تكون سلبية في نظرتها إلى الآخرين، فأنها تتضمن أحيانا بعض الصفات الإيجابية التي تفقد قيمتها الحقيقية بالارتباط مع نوعية الصفات السلبية التي تلصق بالآخرين، أو إنها تستخدم من أجل ممارسة شرسة وشديدة للصفات السلبية، أو تبدو وكأنها محاولة للسخرية من تلك الجماعة البشرية. فعلى

سبيل المثال لا الحصر عندما كان الحديث يجري عن القوة العضلية أو الجسدية التي يتمتع بها السكان السود كانت هذه الصفة تعني بالنسبة للعنصريين أن هؤلاء خلقوا هكذا لكي يمكن تشغيلهم فترة أطول وتكليفهم بأعمال شاقة ومرهقة. ويمكن أن يقال هذا الأمر عن الكُرد الفيلية الذين فرضت ظروف بعضهم العمل بمهنة العتالة، وبما أن أجسامهم قوية وعضلاتهم من فرط الحمل الثقيل إضافة إلى طبيعتهم الجبلية، فكان يشار لهم وكأنهم خلقوا لمهنة العتالة وغير قادرين على أداء عمل آخر. وهي محاولة بائسة وعدوانية وموقف عنصري، سواء أدركه الشخص أم لم يدركه، يسيء عن قصد أو عن دون قصد الى الكُرد الفيلية باعتبارهم جزء من الشعب الكردي ولا يختلفون عن باقي البشر. وكان قصر النظر من جهة (أو) والقصد السيئ من جهة أخرى، منعهم عن رؤية حقيقة وجود كُرد فيلية في مختلف المهن الأخرى، وأن التمييز ضدهم هو الذي منعهم من احتلال المراكز التي يستحقونها في الدولة والمجتمع. فليس هناك من حكم سلبي مسبق ما لم يكن قد نتج عن مقارنته بحكم إيجابي مسبق. وإذا كان الحكم الإيجابي المسبق ينطلق من تقدير الذات نفسها، أي "الأنا"، فالحكم السلبي المسبق يكون من حصة "الآخر" لا غير(٥٦٥).

والأحكام المسبقة تمثل عادة مجموعة من الكليشهات حول قضايا إثنية واجتماعية يجري التداول بها وكأنها حقائق ثابتة حول شعب أو مجموعة معينة من السكان، دون أن يجري إخضاع تلك الأحكام إلى الامتحان في ما إذا كانت واقعية أم إنها من نسج الخيال أو تعبر عن البعض من سكان هذا البلد وليست صفة عامة تشمل المجتمع بأسره.

يشير الباحث الأمريكي المعروف گوردن آلپورت Gordon W. Allport في معرض بحثه في الأحكام المسبقة قائلا: "إن الأحكام المسبقة عبارة عن "تفكير سيئ إزاء الآخرين دون أن تكون له أسبابا مبررة كافية"(٥٦٦). كما يؤكد آلپورت في مكان آخر من كتابه الموسوم "الهجرة والأحكام المسبقة" قائلا: " إن الأحكام الإثنية المسبقة تعبر عن كراهية تستند إلى تعميم خاطيء ومتحجر. ويمكن التعبير عن هذه الكراهية أو الإحساس بها فقط. ويمكن أن تتوجه ضد مجموعة ككل أو ضد شخص بحد ذاته، باعتباره عضوا في تلك المجموعة من البشر"(٥٦٧). ورغم أن الأحكام المسبقة تهتز

(565) Fuertes، Joshua Albaladeio Y. Migration und Vorurteile: Abneigung gegen auslaendische Arbeitnehmer in der Bundesrepublik Deutschland. Zu emotionalen Ursachen und Folgen der Migration، dargestellt am Beispiel der spanischen Arbeitsmigranten. Philosophische Fakultaet der Rheinisch-Westfaelischen Technischen Hochschule Aachen.. Fotodruck. J. Mainz GmbH. Aachen. 1987. S. 56-60.

(566) Ahlheim، Klaus. Heger، Bardo. und Kuchinke، Thomas. Argumente gegen Hass. Band I. Hessische Landeszentrale für politische Bildung. Wiesbaden. Bonn. 1993. S. 23.

(٥٦٧) نفس المصدر السابق.

في أحايين كثيرة وتبدو بعيدة عن الواقع عند اختبارها أو عند حصول احتكاك فعلي بين أصحاب الأحكام المسبقة وبين المتهمين بتلك الخصائص السلبية، فأنها تبقى عالقة بأذهانهم ولا يسعون إلى التخلص منها أو تغييرها. كما أن الاختلاف بين تقاليد وعادات الشعوب يمكن أن يحوّل بعض الأحكام الإيجابية إزاء شعب معين الى أحكام سلبية حول نفس الشعب عند شعب آخر. يشير آلپورت في هذا الصدد قائلا: "حين تكون للمرء أحكاما مسبقة، عندها يفسر باستمرار موقفه السلبي مشيرا إلى الخصائص المخلة والمزعجة التي تتميز بها تلك الجماعة غير المحترمة. المجموعة كلها تعتبر مدانة بأن لها رائحة كريهة وفهم قاصر، ومن طبيعتها أن تكون معقودة اللسان عدوانية أو غبية"(٥٦٨).

يؤكد الباحث الاجتماعي الأستاذ الألماني فريدريك هيكمان Friedrich Heckmann بأن الأحكام المسبقة إزاء الإثنيات تدخل في باب الأحكام المسبقة ذات الطبيعة والمضمون الاجتماعيين والموجهة من قبل الأكثرية ضد الأقلية أيضاً وبالعكس أيضا، وهي تقود إلى التمييز، كما إن التمييز يعتبر سببا لوجودها أصلا. وطرح هيكمان في كتابه الموسوم "الأقليات الإثنية، والشعب والأمة" الموضوعة الصحيحة التالية:

"تعتبر الأحكام المسبقة مواقف سلبية أو رافضة من جانب شخص أو مجموعة من الناس تمتلك بالأساس تصورات تقليدية حول خصائص معينة مقررة ابتداءاً إزاء شخص أو مجموعة أخرى من الناس، وهي تعتمد في ذلك على المشاعر المشحونة بالعناد والإصرار والتي يصعب تصحيحها حتى عند المرور بتجربة ذاتية مناقضة لتلك الأحكام"(٥٦٩).

وإذ يتفق الباحث الاجتماعي الألماني عمانوئيل غايس مع الموضوعة التي طرحها فريدريك هيكمان، يؤكد من جانبه على أن السبب وراء مثل هذه الأحكام المسبقة يكمن في الموقف العنصري التمييزي، إذ يقول: "تعتبر العنصرية بمختلف أشكالها نواة الشر عند البشرية، وهي حتى يومنا هذا تعد السبب في الكثير من النزاعات في إطار الشعب الواحد، أو بين الشعوب أو الدول"(٥٧٠). كما أن أصحاب المدرسة الفرانكفورتية الألمانية من أمثال أدورنو Adorno وهوركهايم Horkheim وفروم Fromm يربطون بين الفكر الشمولي والممارسة الشمولية، أي بين الاستبداد وبين الأحكام المسبقة إزاء الآخر أو

(568) Gordon W. Allport. Die Natur des Vorurteile. Koeln. 1971. In: Aus Politik und Zeitgeschichte-Beilage der Wochenzeitung Das Parlament. B 48/1995. 24. November 1995. Ein Beitrag von Christa Mahrad/Ahmad Mahrad. "Immigration und Fremdenfeindlichkeit in Europa". S. 3.

(569) Heckmann، Friedrich. Ethnische Minderheiten، Volk und Nation. Enke Verlag. Stuttgart. 1992. S. 141.

(570) Hoffmann، Lutz/Even، Herbert. Soziologie der Auslaenderfeindlichkeit. Beltz Verlag. Weinheim. Basel. 1984. S. 141.

الآخرين أو إزاء الشعوب الأخرى(٥٧١). وتشير المدرسة المذكورة إلى أن الأحكام المسبقة لا تتجه صوب شخص بعينه من حيث المبدأ، بل هي سمة واحدة أو أكثر تلصق بجماعة بشرية، سواء كان لها نصيب قليل أو كثير من الصحة أم مفتعلة أساسا بقصد تمييزها عن الآخرين، ومن ثم تنتقل هذه السمة أو السمات من تلك الجماعة البشرية إلى الفرد المنحدر منها لإلحاق الضرر به. والضحية غالبا ما تكون أقليات سكانية ضعيفة يصعب عليها الردّ على تلك الاتهامات، أو أنها لا تشكل خطراً معينا على جماعة الاتهام، أو أنها توجه ضد شعوب أخرى أو "أعراق" أو "إثنيات" أخرى.

ويجد الإنسان مصداقية ذلك في الحياة اليومية، رغم أن البعض يتصرف بصورة عفوية حين يروي نكتة شائعة أو حكاية ضد شعب آخر دون أن يدرك أنه يمارس تمييزاً قائماً على العنصرية، إذ أن التربية البيتية وفي المدرسة والشارع والعمل وفي الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام تساهم في تكوين خلفية فكرية أو ذهنية محملة ببذرة العنصرية التي يمكن أن تطفو على سطح الأحداث في ظروف وتحت شروط معينة، وهي بالمحصلة النهائية تحمل في طياتها مضمون العداء للآخر عموما.

والأحكام المسبقة لا تنطلق من الغالبية السكانية من الناحيتين القومية والدينية فحسب، بل تنطلق أيضا من القوميات الأخرى أو الأقليات السكانية القومية والدينية أيضاً، إذ غالباً ما تكون ردود فعل لممارسات الأكثرية إزاء بقية السكان. وهي لا تختلف في طبيعتها ومضمونها الاجتماعي عن تلك التي تنطلق من مواقع الأكثرية، ولكنها لا تشكل بالضرورة ذات المخاطر التي تشكلها عندما تنطلق من الأكثرية السكانية ضد الأقليات، ومع ذلك فهي تبقى ذات مخاطر في كل الأحوال لأنها يمكن أن تحمل في طياتها بذرة ممارسة العنف أو الكراهية والحقد والتمييز. ويفترض أن لا ينسى الإنسان بأن للأحكام المسبقة ردود فعل من جانب الأكثرية إزاء الأقليات القاطنة في البلاد والتي يمكن أن تتفاعل مع عوامل أخرى كالاستغلال والاضطهاد والإرهاب من جانب الأكثرية ضد الأقلية، وبالتالي يمكن أن تفجر بدورها الكراهية والحقد وأعمال العنف المضاد.

ويذهب الباحث الاجتماعي الأمريكي آلبورت إلى أن الأحكام المسبقة تبرز في فترات الكوارث والأوضاع الصعبة أو الأزمات الاقتصادية أو في أعقاب الحروب أو حتى تشكل سببا أو حجة لتبرير إشعال فتيلها(٥٧٢). وهي الخطوة الثانية والتالية بعد العثور على كبش فداء تنسب إليه تلك

(571) Fuertes، Joshua Albaladeio Y. Migration und Vorurteile: Abneigung gegen auslaendische Arbeitnehmer in der Bundesrepublik Deutschland. Zu emotionalen Ursachen und Folgen der Migration، dargestellt am Beispiel der spanischen Arbeitsmigranten. Philosophische Fakultaet der Rheinisch-Westfaelischen Technischen Hochschule Aachen. Fotodruck. J. Mainz. GmbH. Aachen. 1987. S. 62-65.

(572) Allport، Gordon W. Treibjagd auf Sündenboecke. In Argumente gegen den Hass. Band II: Textsammlung. Hessische Landeszentrale für politische Bildung. Bundeszentrale für politische Bildung. Wiesbaden/Bonn. 1993. S. 11-24.

الكوارث والأزمات أو الحروب. وعند الوصول إلى هذه المرحلة فأن الخطوة التالية المتوقعة لن تكون بعيدة بل في متناول اليد، إنه موقف التمييز إزاء كبش الفداء، إزاء هؤلاء الذين لا حول لهم ولا قوة في الدفاع عن أنفسهم إزاء اتهامات الحكام أو النخبة السياسية، إنهم الضحية التي تتحمل عواقب التمييز(٥٧٣). وعلى هذا الأساس يمكن وضع تسلسل العملية بأربع مراحل هي:

١- وقوع الحدث، سواء كانت أزمة اقتصادية وبطالة وخراب اقتصادي، أم كارثة طبيعية رافقتها مأساة اجتماعية أو حربا نجمت عنها الكثير من الضحايا والخسائر.

٢- التحري عن كبش فداء لإلصاق سبب ما حصل به من أجل إبعاد التهمة عن السبب الحقيقي أو المتسبب الفعلي في هذا الحدث أو ذاك؛

٣- ربط الحكم المسبق بكبش الفداء وإشاعته بأساليب شتى توجهها النخب السياسية وأجهزة الدولة والإعلام الرسمي وغير الرسمي وغيرها لتمهيد الطريق للخطوة اللاحقة.

٤- ممارسة سياسة التمييز إزاء كبش الفداء والتي تتمثل بالدعوة لمعاقبته والخلاص منه، أو تتخذ أشكال وأساليب عنفية وتدميرية لا حصر لها بحق كبش الفداء، أو التطهير العرقي أو التغيير الديموغرافي وفرض الانتساب القسري إلى قومية غير التي ينتمي إليها. إن التحول من الشكل الداخلي للأحكام المسبقة إلى حالة التمييز وممارسته تعني البدء بخطوات عملية للتخلص من كبش الفداء، للقضاء عليه أو على الأقل لإبعاده من المنطقة.

ويمكن إيراد مجازر الأنفال الدموية ضد الشعب الكردي وبقية القوميات في كردستان العراق، ومنها مجزرة استخدام الأسلحة الكيماوية في حلبجة، أو التغيير الديموغرافي لطبيعة بعض المناطق الكردية والتطهير العرقي أو التعريب القسري كنموذج لهذه الممارسات القاتلة. فهي قد خضعت لتفكير وتنظيم مسبقين، ثم تخطيط ومراجعة مستمرة ثم تنفيذ فعلي ومتابعة مستمرة تحت قيادة ورقابة صدام حسين وابن عمه علي حسن المجيد ورهطه لتحقيق أقصى الأهداف من وراء الحملة الدموية، أي قتل أكبر عدد ممكن وتغييب عدد كبير آخر بصور مختلفة ثم بث الرعب في صفوف الشعب الكردي كله لدفعه بعيداً عن مطالبته بحقوقه المشروعة والعادلة. إنها النموذج الصارخ للهستيريا العنصرية والعداء للإنسان الآخر والرغبة الجامحة في التخلص منه، إنها الشكل النموذجي للإبادة البشرية، إضافة إلى إجراءات أخرى بما فيها خلق الأرضية الصالحة للتطهير العرقي الواسع النطاق والتعريب القسري.

ومن يتتبع الأحداث التاريخية التي مرت بها البشرية، وبشكل خاص الحروب وفترات الجفاف أو الكوارث الطبيعية أو المجاعات وموجات الأمراض المعدية، كالطاعون والجذام وغيرها، سيجد أمامه

(٥٧٣) نفس المصدر السابق.

تراكما هائلا من محاولات التفتيش عن كبش فداء تعلق في رقبته مسؤولية وقوع تلك الأحداث أو نتائجها الكارثية، وعندها تشكل الأرضية الصالحة لحكم مسبق يصدر على هذه الجماعة أو تلك لتكون السبب في معاملتها بصورة مختلفة معاملة تتسم بالتمييز والسوء. وكما تورد الكثير من الدراسات المتخصصة في هذا الصدد موقف النازية وهتلر وبقية رهطه من اليهود باعتبارهم السبب في الأزمة الاقتصادية الكبرى التي عانت منها ألمانيا والعالم في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات، والسبب في تفاقم البطالة خسارة الحرب العالمية الأولى. فاليهود أصبحوا في هذه الحالة كبش فداء لكي يمارس ضدهم الحكم المسبق الذي أعده إيديولوجيو النازية، وبالتالي ممارسة التمييز العنصري والديني بحقهم ودفع الملايين منهم إلى الموت بصور بشعة يصعب على الإنسان السوّي تصورها. وهكذا كان الأمر مع الروما والسنتي (الغجر) في ألمانيا الهتلرية وفي عموم أوروبا الذين فقدوا عشرات الآلاف منهم في محارق ومجازر الفاشية. وكذا الأمر إزاء شعب كردستان العراق من جانب النظام العراقي بشكل خاص وكذلك الحكم التركي إزاء شعب كردستان تركيا وكذا الحال في إيران. ويشير بعض الباحثين في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي إلى أن ظاهرة الأحكام المسبقة التي يجدها الإنسان لدى كل الشعوب صغيرها وكبيرها، أو لدى أوساط وجماعات معينة من الناس لا تشكل بالضرورة خطراً على الآخرين طالما بقيت هادئة وفي دخيلة الناس فقط، أي قبل أن تتحول إلى فعل مباشر موجه ضد الآخرين. ولكن حالما تبدأ هذه العملية بالحركة الفعلية فسرعان ما تتحول إلى ممارسة التمييز، وفيه يكمن الخطر على الآخرين. أي ما دمت تحمل رأيا معينا بشأن هذه المجموعة أو تلك من الناس فهذا شأن الإنسان ومن حقه، ولكن لا يجوز أن ينعكس ذلك نحو الخارج أو يمارس ضد الآخرين. إلا أن السكوت على وجود أفكار من هذا النوع لدى الإنسان تشكل على المدى البعيد خطراً داهماً ومحتملاً في المستقبل، يتطلب العمل من أجل مواجهته عملية فكرية وسياسية واعية ويقظة وتربوية.

وتزداد مخاطر الأحكام المسبقة عندما تمارس من قبل النخبة السياسية الحاكمة، إذ تتوفر لها أجهزة الدولة ومؤسساتها القمعية لنشر تلك الأحكام واستخدامها ضد هذه الجماعة السكانية أو تلك لأسباب إثنية أو دينية أو مذهبية أو حتى فكرية وسياسية. كما أن وجود مثل هذه الجماعة في السلطة يسمح لها بنشر تلك الأحكام والتثقيف بها وجعلها أداة لمحاربة الآخر وتصفيته أو إخضاعه لإرادة الحكم. ويمكن أن نرى ذلك بوضوح في العراق وإزاء الشعب الكردي والأقليات القومية والدينية، كما رأيناه سابقاً في روديسيا وجمهورية جنوب أفريقيا وفي بلدان كثيرة أخرى.

تمارس العنصرية أساليب مختلفة لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها. وإذ تمارس في ظروف معينة بعضاً من تلك الأساليب، فأنها في ظروف أخرى يمكن أن تمارسها جميعاً. ورغم التحريم الصادر عن الأمم المتحدة ورفض المجتمع الدولي بشكل عام جميع الأساليب والممارسات العنصرية والتمييز

والتطهير العرقيين، فأن الكثير من البلدان ما يزال يمارسها دون أن تتخذ العقوبات الرادعة من جانب المجتمع الدولي بحق هذه الدولة أو تلك من أجل وضع حدٍ لها. ويمكن الإشارة إلى عدد من تلك الأساليب مع التوسع في الأسلوب الذي يمس الموضوع مباشرة، وأعني به التطهير العرقي والتعريب القسري. فإلى جانب ممارسة التمييز بين البشر على أساس الاختلاف في العرق أو العقيدة الدينية أو الرأي الفكري والسياسي، نجد إثارة الصراعات والنزاعات والمعارك العسكرية المحدودة والحروب والتصفيات الجسدية والقتل الجماعي، وكذلك التغييب لمجموعات سكانية والاضطهاد والتعذيب الجسدي والنفسي، ثم الفصل العرقي والتطهير العرقي والتغيير القسري للقومية واللغة والدين والرأي الفكري والسياسي والتغيير الديموغرافي لمناطق سكنية والمحاربة بالرزق والتشهير الإعلامي والافتراء على الآخرين والإساءة إلى سمعتهم والحط من كرامتهم و... الخ.

في ضوء هذا التحليل لمفهوم العنصرية وتطورها يبدو للقاريء أن العنصرية ليست ظاهرة مقتصرة في بروزها على شعب أو بلد من البلدان، بل يمكن أن تظهر لدى جميع الشعوب والقوميات والبلدان، وتشكل خطراً على البلد المتعدد القوميات وعلى البلدان المجاورة وتكون سبباً للصراعات والنزاعات والحروب والموت والدمار. وهذه الظاهرة كانت وما تزال موجودة في الدول العربية، وفي العراق أيضاً. وهي موضوع دراستنا في المبحث الثاني من هذا الفصل الخاص بالعنصرية. إذ سنحاول فيه دراسة الأرضية الفكرية والسياسات العملية التي مارسها البعث الصدامي في العراق للإجابة عن السؤال الذي طرح في بداية هذا الفصل.

الفصل الرابع عشر:

الذهنية العنصرية وممارساتها في عهد حكم البعث الصدامي

تتطلب معالجة هذا الموضوع التعرف على المراحل التي مر بها تطور ذهنية وسياسات وممارسات حزب البعث العربي الاشتراكي الذي حكم العراق طويلاً منذ تأسيسه حتى سقوطه. وسنعالج هذه النقطة بكثافة شديدة في ما يخص العراق وحده والجناح العفلقي-الصدامي في حزب البعث العربي الاشتراكي فقط. وعليه يمكن تقسيم العقود الخمسة منذ نشوئه في العراق إلى خمس مراحل، وهي:

١- المرحلة الأولى: فترة التأسيس ١٩٥١/١٩٥٢-١٩٥٨.

٢- المرحلة الثانية: فترة التميز والتهيؤ والانقضاض على السلطة ١٩٥٩-١٩٦٨.

٣- المرحلة الثالثة: فترة تكريس النظام ورسم السياسات الاستراتيجية والتكتيكية ١٩٦٨-١٩٧٤/١٩٧٥.

٤- المرحلة الرابعة: مرحلة البدء بالتهيئة الفعلية لتنفيذ السياسات الاستراتيجية ١٩٧٥-١٩٧٩.

٥- المرحلة الخامسة: مرحلة الهجوم التوسعي وممارسة فعالة للسياسات العنصرية على الصعيد الداخلي، والسياسة التوسعية والعدوانية وشن الحروب على الصعيد الإقليمي ابتداءاً من ١٩٧٩ حتى سقوطه في العاشر من نيسان/ابريل ,٢٠٠٣

المرحلة الأولى: فترة التأسيس ١٩٥٢-١٩٥٨

تبلورت الأفكار القومية في الصراع ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي في المشرق العربي في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين وتنامت في الأربعينات وفي ظل الاحتلال والصراع من أجل انتزاع الاستقلال والسيادة الوطنية، وكذلك حول القضية الفلسطينية والوعد الذي منحته الحكومة البريطانية للمنظمة اليهودية العالمية بإقامة دولة عبرية على أرض فلسطين في عام ١٩١٧ والذي عرف فيما بعد بـ "وعد بلفور" وزير خارجية بريطانيا حينذاك. وفي هذه الفترة برزت مجموعات فكرية وسياسية قومية في مواقع عديدة في بعض الأقطار العربية وبشكل خاص في سوريا ولبنان والعراق. وكانت الجامعة الأمريكية في بيروت أحدى تلك المواقع حيث كان الطلاب العرب من مختلف الأقطار العربية يلتقون للدراسة فيها. وفي داخل الأحزاب والقوى القومية تبلور تدريجاً الاتجاه القومي البعثي وتشكل حزب البعث العربي الاشتراكي من حزب البعث ومن حزب العمل العربي في سوريا في عام ١٩٤٧. ونقل الطلبة العراقيون الدارسون في لبنان وسوريا وكذلك بعض المعلمين العرب من لبنان وسوريا وفلسطين الذي عملوا في العراق أفكار واتجاهات حزب البعث القومية إلى العراق. حيث تشكلت كتل صغيرة في الكليات العراقية، ووجدت لها مواقع داخل حزب الاستقلال

القومي. وفي نهاية عام ١٩٥١ وبداية عام ١٩٥٢ تشكل حزب البعث العربي الاشتراكي لأول مرة في العراق، باعتباره فرعاً قطرياً آخر للحزب القائم في سوريا. واعتمد الحزب الجديد في تكوينه على عناصر منحدرة من أصول برجوازية صغيرة وبرجوازية بيروقراطية ومن أبناء ذوي المهن الحرة كالمحامين والأطباء والقوات المسلحة. ولم يكن الحزب يخلو من بعض أبناء شيوخ العشائر وكبار الملاكين، إضافة إلى احتوائه على عناصر منحدرة من أصل شبه بروليتاري. وإذا كان حزب البعث عند تأسيسه الأول قومياً يمينياً بشكل عام، فأنه لم يكن في تلك الفترة حزباً طائفياً أو عشائرياً. إذ كانت في عضويته في العراق عناصر من كربلاء والنجف والحلة أو بغداد، وعناصر أخرى من لواء الدليم وديالى والموصل مثلاً، كما برز فيما بعد في صفوفه بعض الكرد المستعربين الذين قطعوا صلتهم بالقومية الكردية وتبنوا نهائياً القومية العربية وهم قلة قليلة جداً ومن بين هذه القلة على صالح السعدي وعبد الكريم الشيخلي على سبيل المثال لا الحصر. وتبنى هذا الحزب النضال الوطني والقومي، أي الكفاح ضد الهيمنة البريطانية على العراق ورفض المعاهدات الموقعة مع بريطانيا وتبنى الاتجاهات الأساسية لتي ظهرت في حركة القوميين العرب في نادي المثنى في الثلاثينات أو حزب الشعب السري الذي ترأسه مفتي الديار الفلسطينية في العراق في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين. ومنذ بداية تكوين هذا الحزب في سوريا أشار المؤسس الأول له إلى أن تأسيس الحزب جاء ليناهض الشيوعية والأممية في الدول العربية. وهكذا كان نهج هذا الحزب منذ البدء في العراق أيضاً، إذ كتب ميشيل عفلق يقول: "إن خلافنا مع الشيوعيين خلاف مبدأي وأساسي"، ثم يواصل قوله" "إن ظهور حركتنا العربية الانقلابية بأفكارها ومبادئها وسياساتها وأسلوبها النضالي الشعبي قد جاء تعبيراً عميقاً عن انعدام مبررات الجدية الإيجابية لقيام شيوعية وحزب شيوعي في بلاد العرب ... وينتج عن ذلك أننا في أساس موقفنا السياسي، لا نقبل التعايش مع الشيوعية"(٥٧٤). ثم يواصل قوله في مكان آخر: "يجب أن نعتبر أنفسنا مسؤولين فقط ليس عن المستقبل القريب فحسب، بل وعن المستقبل البعيد أيضاً، وألا نسمح للشيوعية أن تصبح في يوم من الأيام منافسة جدية لحركتنا عند جمهور شعبنا"(٥٧٥). وكان ميشيل عفلق في عدائه الشديد للشيوعية واضحاً وصريحاً لا يقبل أي تأويل إذ كتب يقول: "**إن مكتب البعث العربي الذي لم يفتر منذ سنين عن مكافحة الخطر الشيوعي وتحذير الشعب العربي منه بالنشرات والاجتماعات يرى من واجبه أن يهيب بعرب سوريا مرة أخرى أن ينتبهوا إلى هذا الشكل الجديد من الاستعمار فيجمعوا كلمتهم للقضاء على هذا الخطر قبل أن يفوت الوقت ويتمكن الحزب الشيوعي من تسميم الروح العربية وتقطيع أوصال الكيان العربي**"(٥٧٦). ويستكمل المؤسس الأول

(٥٧٤) عفلق، ميشيل، موقفنا من الشيوعية. ص ٥.

(٥٧٥) عفلق، ميشيل. ص ٦٣.

(٥٧٦) نضال البعث. الجزء الأول. ص٨٨.

لحزب البعث هذه الفكرة في فترة لاحقة، في عام ١٩٦٣ فيقول: "**إن الأحزاب الشيوعية ستمنع وتقمع بأقصى ما يكون من الشدة في كل بلد عربي يصل إليه حزب البعث إلى الحكم**"(٥٧٧). وتبدو لي في هذه المقتطفات ثلاث مسائل جوهرية تحتاج إلى إمعان النظر في مضمونها واتجاهات تأثيرها والقوى التي تخاطبها على الصعيد الدولي وهي:

١) نشأت الحركة البعثية في الأقطار العربية لتقاوم الشيوعية فيها أساساً.

٢) وترى الحركة بأن الشيوعية تشكل تهديداً مباشراً وكبيراً للروح العربية وللتراث والتقاليد العربية، ولا يمكن التعايش معها أبداً.

٣) وأن السوفييت يشكلون خطراً استعمارياً جديداً على العالم العربي، وأن الحركة تلتزم أمام "الغرب الروحي" على مقاومة الشيوعية حتى النهاية حيثما وصلت إلى الحكم في الأقطار العربية.

وهذه النقاط الملموسة التي نجدها مركزة في النصوص السابقة هي التي تسمح بالتفكير المباشر عن طبيعة العلاقة القائمة بين الانقلابات الناجحة التي قام بها البعث العفلقي في بعض الأقطار العربية وبين هذا الالتزام المباشر أمام العالم في فترة تفاقم دور المكارثية في الولايات المتحدة الأمريكية على مكافحة الشيوعية دون هوادة باعتبارها الخطر الأساسي على الروح والتقاليد العربية، وبين واقع قدرات البعث الذاتية الضعيفة في الوصول إلى السلطة، وبين الدعم الدولي الذي تحقق لهذا الحزب بفعل ذلك الالتزام السياسي للوصول إلى السلطة.

ورغم هذه الصراحة والوضوح في التعبير عن النوايا المعلنة لحزب البعث في مواجهة الحركة الشيوعية في البلدان العربية لم يعط الشيوعيون العراقيون هذه المهمة البعثية أهميتها المطلوبة، حتى بعد توجيه أقسى الضربات لقيادة وكوادر وأعضاء الحزب الشيوعي العراقي في أعقاب انقلاب ١٩٦٣، إذ نشأ تحالف جديد في عام ١٩٧٣ أي بعد عشر سنوات من تلك الضربات الدموية بين الحزب الشيوعي وحزب البعث العفلقي في العراق. وكانت نتيجة ذلك تلقي الحزب الشيوعي العراقي أقسى الضربات السياسية الجديدة وتمت تصفية آلاف الشيوعيين وزج بعشرات الآلاف منهم في السجون، كما تحول عشرات الآلاف الأخرى من الشيوعيين والديمقراطيين إلى المنافي وإختار عدة آلاف منهم كردستان حيث بدأت المقاومة المسلحة للنظام مع القوى الوطنية الكردية المسلحة.

وكان هذا يعني عملياً موقفا مناهضاً من منطلقات قومية شوفينية ابتداءاً للقوى الشيوعية والماركسية أولاً، وللجماعات أو للقوميات غير العربية التي تطالب بحقوقها القومية المشروعة ثانياً. فالمعلومات المتوفرة لدينا من خلال منشورات البعث ذاته تؤكد بأن هذا الحزب يدعو بشكل صريح ومجاهر به إلى "صهر" تلك القوميات والأقليات القومية" غير العربية في "البوتقة" العربية. ويتجلى

(٥٧٧) صبري، محمود.. العفلقية والانقلاب. في مجلة الغد. ص ٤٣.

هذا الموقف في المادة الخامسة عشر من دستور حزب البعث والتي تنص على ما يلي: "الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدولة العربية التي تكفل الانسجام بين المواطنين **وانصهارهم في بوتقة أمة واحدة وتكافح كافة العصبيات المذهبية والطائفية والقبلية والعرقية والإقليمية**"(٥٧٨). ولكن ماذا يعني ذلك، وإلى ماذا يهدف هذا النص الدستوري لحزب البعث العربي الاشتراكي؟

أنه يعني بلا لف أو دوران ما يلي:

١- يسعى حزب البعث إلى إقامة الدولة العربية في كل "الوطن العربي" باعتباره "أرضاً عربية" يعيش عليها الناس العرب لا غير.

٢- يرفض الاعتراف بوجود قوميات أو أقليات قومية في الدول العربية كافة، وبالتالي يفرض عليها الانصهار بالقومية أو الأمة العربية الواحدة من المحيط ومروراً بالنيل والفرات فشط العرب والخليج.

٣- وبالتالي ومن باب تحصيل حاصل يرفض الاعتراف بالحقوق القومية العادلة للشعوب والقوميات الأخرى، ومنهما الشعب الكردي والأمازيغي في المغرب والجنوبيين في السودان وغيرهم.

٤- العمل على تعريب كل الناس غير الناطقين بغير العربية والقاطنين في "الأرض العربية" شاء هؤلاء الناس أم أبوا. وفي حالة الرفض يكون التهجير القسري إلى مناطق أخرى من كردستان نصيبهم.

٥- وأن حزب البعث **يكافح كافة العصبيات المذهبية والطائفية والقبلية والعرقية والإقليمية عند الشعوب والأقوام الأخرى، ولكنه يحافظ عملياً على عصبيته القومية والعرقية... الخ، إزاء الآخرين**.

يقول قادة حزب البعث العربي الاشتراكي في معرض تحليلهم للموقف من القوميات والأقليات القومية في العالم العربي ما يلي: "العربي هو من كانت لغته العربية وعاش في الأرض العربية، أو تطلع للحياة فيها وآمن بانتسابه إلى الأمة العربية. إن هذا التحديد يعني شمول الهوية العربية كل الأفراد والمجموعات التي تنطبق عليها هذه الشروط دون اشتراط العامل العنصري ما يفسح المجال واسعاً لتعميق امتزاج الأقليات والأقوام الصغيرة في الأمة العربية"(٥٧٩). ولكي يقطع هؤلاء القادة الشك باليقين يتحدثون عن "الأرض العربية" فيرد عندهم ما يلي: "... فالأرض التي تعيش عليها هذه القوميات كانت جزءاً من الدول العربية التي نشأت منذ ألاف السنين والتي كان أخرها الدولة العباسية

(٥٧٨) الوحدة العربية والقضية القومية. سلسلة الفكر القومي الاشتراكي رقم (١٦). مطبعة القيادة القومية. دمشق. ١٩٧٧. ص٨٣ (الخطوط الداكنة من الباحث، ك. حبيب)

(٥٧٩) مسالة الأقليات القومية في الوطن العربي. حزب البعث. القيادة القومية. بغداد. ١٩٧٩. ص ٦.

الكبرى، وهذه الأرض هي في الوقت نفسه موطن هذه الأقليات لم تأت عن طريق القهر والاستعمار والاستلاب، وإنما أتت نتيجة الواقع التاريخي الممتد عبر آلاف السنين ولم يكن حول تلك الحقبة التاريخية الطويلة أي جدال أو نزاع"(٥٨٠).

ويبدو أن هؤلاء القادة نسوا المقاومة التي أبدتها شعوب هذه المنطقة للفتح العربي الإسلامي، والقتلى الذين سقطوا على سفوح جبال وسهول كردستان على امتداد القرون السابقة حتى الوقت الحاضر، وأن مصادرة حق هؤلاء الناس لا يمكن أن يتم بمجرد تأكيد مجموعات من القوميين العرب المتطرفين بعدم أحقية الشعوب الأخرى بأرضهم وإقامة وطن مستقل لهم أو حقهم في تقرير المصير. وينبغي أن نجد في هذا الموقف ما تأسس لاحقاً من مواقف سياسية وعسكرية ضد الشعب الكردي مثلاً في العراق، والتي سنأتي عليها لاحقاً.

ورغم أن حزب البعث نشأ علمانياً وأن كثرة من المسيحيين كانوا أعضاء في هذا الحزب في سوريا وكذا البعض منهم فيما بعد في العراق، إلا أن الحزب ربط اتجاهه القومي العربي بالاتجاه الديني الإسلامي، وبالتالي أضاف إشكالية أخرى غير الاتجاه القومي والفكري المناهض للأممية والقوميات الأخرى هي مناهضته عملياً للديانات الأخرى وأن كانت بصورة غير مكشوفة أو مبطنة بمواقف تدعو للحضارة الإسلامية العربية لا غير وتضع القيود والحواجز بين القومية والأديان الأخرى. وكان أكبر تتويج لهذا الاتجاه هو إعلان الحكم في العراق عن تحول ميشيل عفلق عن دينه المسيحي الذي ولد عليه إلى الدين الإسلامي بعد موته وأثناء إجراء ممارسات الدفن.

وكان حزب البعث يتبنى منذ البدء العنف في نشاطه العام المناهض للقوى الأخرى أو للسلطة السياسية التي يعارضها.

وخلال فترة التأسيس استطاع حزب البعث أن يجد قواعد له في بغداد وعدد من مدن الوسط والجنوب واستفاد من تصاعد تأثير التيار القومي بعد انتصار الناصرية في مصر وبدء معارك تأميم قناة السويس وإقامة السد العالي وما إلى ذلك من توسيع قاعدته الحزبية وتأثيره في بعض الأوساط الطلابية والشبابية، وخاصة مع وبعد انتفاضة الشعب العراقي تأييداً لمصر في عام ١٩٥٦ وتوجه الحكومة العراقية إلى اعتقال بعض نشطاء حزب البعث وزجهم في المواقف أو الحكم على بعضهم بالسجن. ولّدت تلك الانتفاضة إدراكاً واقتناعاً لدى القوى السياسية العراقية بضرورة تعاونها من أجل الإطاحة بالحكم الملكي والتخلص من الحكومات التابعة في سياساتها وقراراتها للحكومة البريطانية وسفارتها في بغداد، مما خلق مناخاً مناسباً لقيام جبهة الاتحاد الوطني في عام ١٩٥٧، حيث أصبح حزب البعث العربي الاشتراكي عضواً فيها إلى جانب الحزب الشيوعي العراقي والحزب

(٥٨٠) نفس المصدر السابق. ص ٦.

الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، إضافة إلى التعاون غير المباشر مع الحزب الديمقراطي الكردستاني عبر علاقته بالحزب الشيوعي العراقي. وأمكن تحقيق التعاون بين حركة الضباط الأحرار وجبهة الاتحاد الوطني. ونتيجة تلك الجهود نجحت انتفاضة الجيش بإسقاط الحكم الملكي وإقامة الجمهورية العراقية الجديدة وتشكيل حكومة الثورة التي أصبح حزب البعث ممثلاً فيها أيضاً. وكان حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق هو الحزب الوحيد المشارك في جبهة الاتحاد الوطني في عام ١٩٥٧ الذي رفض قبول الحزب الديمقراطي الكردستاني في هذه الجبهة من منطلقات شوفينية بحتة ورفض الاعتراف بوجود شعب كردي وكردستان العراق، مما أجبر جبهة الاتحاد الوطني على إقامة علاقة غير مباشرة بين الجبهة وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني من خلال الحزب الشيوعي العراقي، الذي كانت تربطه به علاقات نضالية طيبة.

المرحلة الثانية: التهيئة للانقضاض على السلطة ٥٩-١٩٦٨

ساهم حزب البعث في الحكومة الأولى التي تشكلت برئاسة اللواء الركن عبدالكريم قاسم، رئيس حركة الضباط الأحرار. ومنذ بداية الثورة ظهر الخلاف بين القوميين وبقية القوى السياسية، أي بين حزب البعث وحزب الاستقلال من جهة والشيوعيين والديمقراطيين من جهة أخرى. واتخذ مواقف واضحة في عدد من المسائل، ومنها موضوع الوحدة العربية مع مصر وسوريا أو إقامة اتحاد فيدرالي معهما. ولم يقتصر على هذه القضية رغم أنها كانت السبب في تفكك التحالف الجبهوي الذي رافق وساند الانتفاضة العسكرية وحولها إلى ثورة شعبية، بل شمل مسائل عديدة أخرى. وبدأ حزب البعث وبالتعاون مع بقية القوى القومية العربية في العراق وبدعم مصري وسوري واسع إضافة دعم خارجي – بسبب مواقف عبدالكريم قاسم من شركات النفط الأجنبية واستعادته لحقوق العراق في الأراضي التي وضعت تحت تصرفها للتنقيب فيها عن النفط وجمدت عملياً تلك العمليات، بالعمل المشترك من أجل إشاعة الفوضى في البلاد وتنظيم الإضرابات وعمليات الاغتيال لأعضاء من الحزب الشيوعي العراقي أو من مؤيدي سياسة عبد الكريم قاسم، ثم محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم ذاته في عام ١٩٥٩، والتي شارك فيها صدام حسين أيضاً، وأخيراً محاولات الانقلاب على قاسم. ووقف الإقطاعيون الذين تضررت مصالحهم بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي وكذا الكومبرادور التجاري بسبب قوانين تنظيم التجارة الخارجية وقوى التعاون مع الغرب تحديداً بسبب انفتاح عبدالكريم قاسم على الاتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية إلى جانب تلك المؤامرات ومولوها بالمال والأفراد والسلاح. وزاد في الطين بلة سياسات عبد الكريم قاسم الاستبدادية وفرديته في اتخاذ القرارات وسياسة الحزب الشيوعي التي تميزت بالعنف أيضاً في مواجهة القوميين وغيرهم وفي طرح شعارات لم تكن ضرورية بما فيها "الحزب الشيوعي في الحكم مطلب عظيم". ثم جاء الطلاق بين عبد الكريم والحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الملا مصطفى البارزاني ونشوب الحرب في كردستان. وقد أضعفت هذه الحرب

حكومة عبد الكريم قاسم وسهلت أمر سقوطها تحت ضربات القوى القومية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي وبالتعاون الوثيق مع الضباط القوميين وعلى رأسهم عبد السلام عارف وبدعم مباشر من شركات النفط الاحتكارية والولايات المتحدة الأمريكية. وصل البعث ومعه القوى القومية الأخرى إلى السلطة ولكنه حصل على المركز الأول في السلطة والتمثيل في مجلس قيادة الثورة. وتميزت سياسته بإجراءات عمقت الاتجاهات اليمينية والشوفينية والعنفية التي أشرنا إليها سابقاً في فكر وممارسات البعث، إذ عمل حزب البعث على:

* إقامة نظام حكم الحزب الواحد في البلاد، حزب البعث العربي الاشتراكي، رغم وجود قوميين في مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء، إذ بدأ البعثيون يخططون لإزاحتهم تماماً واحتكار الحكم.

تنظيم المجزرة البشعة ضد أبرز قادة الحكم في العراق ومنهم عبد الكريم قاسم وفاضل عباس المهداوي ووصفي طاهر وجلال الأوقاتي وماجد مصطفى وغيرهم، ثم توجيه الضربات الدامية للحزب الشيوعي العراقي وقادته سلام عادل وجمال الحيدري ومحمد صالح العبلي ومئات آخرين من قياديي وكوادر وأعضاء وأصدقاء الحزب الشيوعي، كما زج بالألوف منهم في السجون والمعتقلات ومارس أبشع أشكال التعذيب بحقهم. ومارس نفس أساليب العنف والتعذيب الوحشي بحق عدد كبير من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي ومن المستقلين وأعضاء حركة أنصار السلام والشبيبة وأفراد المقاومة الشعبية واتحاد الطلبة العام. وتمت في هذه الفترة مأساة قطار الموت الذي ضم عددا كبيراً بلغ ٤٥٠ ضابطاً شيوعياً وديمقراطياً ومستقلاً غادر بغداد قاصداً سجن نقرة السلمان في جنوب العراق في شهر تموز/يوليو شديد الحرارة، تم فيه إغلاق أبواب عربات الشحن المليئة بهؤلاء الضباط بشكل محكم ولم يزود المعتقلون بالماء والغذاء، وأدى تكدس هذا العدد الكبير في عدد قليل من عربات شحن البضائع إلى صعوبة التنفس ووقوع حالات شبه اختناق وإغماءات، مما أدى إلى وفاة أحد الضباط(٥٨١).

* لم تستمر الهدنة مع الحركة الكردية طويلاً، إذ سرعان ما بدأ التحالف البعثي-القومي بممارسة سياسته العدوانية ضد الشعب الكردي والإرهاب والحرب ضده. ابتداءاً من العاشر من حزيران/يونيه ١٩٦٣. وأدرك قادة حركة التحرر القومي الكردي أن البعثيين وهم في السلطة لا يفكرون ولا يريدون منح الكرد حقهم في تقرير المصير أو في الحكم الذاتي، بل جل ما تحدثوا عنه لم يتجاوز الوعد "بإدارة لامركزية" تكون تحت رحمة حكم البعث وهيمنته الكاملة. كان الوفد الكردي المفاوض برئاسة السيد جلال الطالباني موجوداً في بغداد عندما غادر الوفد العراقي بشكل مفاجئ إلى القاهرة للتفاوض حول إقامة دولة عربية اتحادية من دول ثلاث هي مصر والعراق وسوريا. ورفض الحكم وحزب البعث قبول

(٥٨١) الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. تجربتي في حزب البعث العراقي. مؤسسة المنار. الطبعة الثانية. قم. إيران بدون تاريخ. الطبعة الأولى صدرت في لندن بتاريخ ١٩٦٣. ص ٢٧٩.

دخول أي عضو من الوفد الكردي ضمن الوفد العراقي. وإزاء هذا الواقع غير الطبيعي قدم الوفد الكردي في الثامن من نيسان/ أبريل عام ١٩٦٣ مذكرة إلى اجتماع القاهرة تضمنت ثلاثة مطالب مشروعة، وهي:

١- إذا بقى العراق بدون تغيير في كيانه يقتصر مطلب الشعب الكردي في العراق على تنفيذ البيان الصادر من الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية.

٢- إذا انضم العراق إلى اتحاد فيدرالي، يجب منح الشعب الكردي في العراق حكماً ذاتياً بمفهومه المعروف غير المتأول ولا المضيق عليه.

٣- إذا اندمج العراق في وحدة كاملة مع دول عربية أخرى يكون الشعب الكردي في العراق إقليماً مرتبطاً بالدولة الموحدة وعلى نحو تحقيق الغاية من صيانة وجوده وينفي في الوقت نفسه شبهة الانفصال، ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل أفضل"(٥٨٢).

أغفل اجتماع القاهرة الثلاثي (مصر والعراق وسوريا) هذه المطالب العادلة للوفد الكردي في بغداد وأعلن في السابع عشر من نيسان/أبريل من نفس العام عن تشكيل دولة عربية اتحادية باسم الجمهورية العربية المتحدة على أن يجري استفتاء شعبي حولها بعد خمسة شهور من هذا الإعلان(٥٨٣).

كانت القيادة الكردية لا ترفض قيام وحدة مع مصر وسوريا أو مع أي بلد عربي آخر، ولكنها كانت ترى وتريد بشكل مشروع وعادل أن يكون لكردستان العراق والشعب الكردي وضعاً متميزاً وأن لا تحسب كردستان على إنها جزء من الوطن العربي أو أن الكرد جزء من الأمة العربية. وكانت القيادة الكردية في ذلك على حق واضح تقره لائحة الأمم المتحدة.

وفي الرابع والعشرين من نيسان/أبريل ١٩٦٣ أي بعد أسبوع من إعلان الدول العربية الاتحادية قدمت القيادة الكردية مشروعاً جديداً كإجابة مباشرة على إعلان الدولة الاتحادية العربية داعياً الحكومة العراقية الى مناقشته. فماذا تضمن المشروع الكردي الجديد؟ تضمن المشروع الكردي موقفاً صريحاً وواضحاً من حقوق الشعب الكردي إذ طرح رؤيتين هما:

١- في حالة بقاء العراق خارج إطار دولة اتحادية عربية يطرح المشروع الكردي "تشكيل حكومة

(٥٨٢) جواد، سعد ناجي د. العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨-١٩٧٠. دار اللام. لندن. ١٩٩٠. ص ٨٣/٨٤.

راجع أيضاً: قاسملو، عبد الرحمن د. كردستان والكرد. ترجمة ثابت منصور. بدون ذكر دار النشر ومكان النشر. ١٩٦٧. ص ٢٧٥.

(٥٨٣) قاسملو، عبد الرحمن د. كردستان والكرد. المصدر السابق. ص ٢٧٥.

عراقية مركزية لمجموع العراق، وجهاز قومي يحكم منطقة كردستان العراق ذات الحكم الذاتي ضمن إطار العراق. ويضم الجهاز جمعية تشريعية كردية تنتخب انتخاباً حراً ومجلساً تنفيذياً تعينه الجمعية التشريعية ويكون مسؤولاً أمامها. وتكون الحكومة المركزية مسؤولة عن الأمور التالية: رئاسة الدولة، الشؤون الخارجية، الدفاع الوطني، المالية، صناعة النفط، الجمارك، الموانئ والمطارات الدولية، البريد والبرق والتليفون، الجنسية، تنظيم ميزانية الدولة، الإشراف على محطات الإذاعة والتلفزيون المركزية والطاقة الذرية، وهذه القائمة نهائية"(٥٨٤).

أ- أما السلطات الكردية فتكون مسؤولة عن الشؤون التالية ضمن حدود كردستان العراق: القانون، القضاء، الشؤون الداخلية، المدارس والتعليم، الصحة العامة، الزراعة، التبغ، البلديات، العمل، الشؤون الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، وجميع الأمور التي لا تحدد مسؤوليتها الحكومة المركزية. وتكون حصة كردستان في الحكومة والإدارة المركزيتين متفقة مع نسبة سكانها إلى مجموع سكان العراق"(٥٨٥).

ب- ثم تطرق المشروع إلى تقسيم الموارد المالية المتأتية من النفط الخام والضرائب في كردستان العراق ..الخ بما يساهم في تطوير كردستان ودون إلحاق الضرر بالقسم العربي من العراق أو بالحكومة المركزية(٥٨٦). وتضمن المشروع أن يكون نائب رئيس الدولة ونائب رئيس أركان الجيش كرديان يتمتعان بحقوقهما الكاملة. كما يفترض أن يتضمن الدستور الخاص بكردستان العراق الحقوق القومية المشروعة للأقليات القومية التركمانية والآشورية والكلدانية والأرمن، وهي الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية(٥٨٧).

٢- وفي حالة قيام دولة اتحادية عربية فيكون لإقليم كردستان الحكم الذاتي ويكون عضواً في الاتحاد بكامل الحقوق ويشار في العلم في حالة استبداله برمز خاص يشير إلى كردستان والكرد وكذا بالنسبة للجنسية. ففي حالة استبدالها بجنسية عربية تضاف كلمة كردستان إلى جنسية وجواز سفر الأفراد من أصل كردي وكذلك في الهوية المدنية(٥٨٨).

لم تكن هذه المطالب مقبولة من الحكومة العراقية فأهملتها نهائياً وبدلاً من أن تناقشها بدأت بإجراءات تعسفية ضد الكرد في مختلف أنحاء العراق، ثم فجرت الحرب ضد الشعب الكردي ثانية

(٥٨٤) قاسملو، عبد الرحمن د. كردستان والكرد. المصدر السابق. ص ٢٧٦.
(٥٨٥) نفس المصدر السابق. ص ٢٧٦،
(٥٨٦) نفس المصدر السابق. ص ٢٧٦/ ٢٧٧،
(٥٨٧) نفس المصدر السابق. ص ٢٧٧،
(٥٨٨) نفس المصدر السابق. ص ٢٧٧.

استمرت حتى سقوط البعث في ١٨ تشرين الثاني من عام ١٩٦٣ وتسلم الانقلابيون الجدد من بعض القوى القومية للسلطة بقيادة عبدالسلام عارف.

وخلال تلك الفترة الوجيزة التي بقي البعث فيها على رأس السلطة حاول تكريس السياسات التربوية بالاتجاهات اليمينية والشوفينية وفرض الاستبداد والهيمنة الكاملة على الدولة والمجتمع والمنظمات المهنية وبث الرعب في صفوف الجماهير من خلال أوامر بالقتل بصورة مباشرة، كما في بيان الحاكم العسكري رقم ١٣ لعام ١٩٦٣ الخاص بقتل الشيوعيين دون محاكمة.

واتخذ البعث إجراءات رجعية في مجال الأحوال المدنية، إذ ألغي القانون التقدمي الذي وضعته حكومة عبد الكريم قاسم، الذي تضمن بعض المواد التي أنصفت المرأة نسبياً وسعت إلى البدء بتحريرها النسبي ومساواتها بالرجل، مثل منع تعدد الزوجات والمساواة في توزيع الإرث بين الإناث والذكور من الورثة.

وبرز لأول مرة بشكل حاد مظهر الانقسام في صفوف البعثيين على أساس طائفي، أي بين الشيعة والسنة(٥٨٩)، رغم أن بوادر ذلك برزت في فترة حكم قاسم وبصدد الموقف من جملة من الممارسات التي نظمها البعث في العراق حينذاك. وكما تشير دراسة الأستاذ حنا بطاطو، فأن المجلس الوطني لقيادة الثورة قد ضم في عضويته ٥ من العرب الشيعة و١٢ من العرب السنة وكردياً واحداً مستعرباً هو على صالح السعدي، أي بنسب ٥،٢٧ ٪، و٧،٦٦ ٪ و٥،٥ ٪ على التوالي.

ولم يكن هذا الشكل الوحيد من مظاهر التخلف والارتداد عن ما حققته ثورة ١٤ تموز/يوليو عام ١٩٥٨ الذي برز في سياسة البعث الجديدة، ونعني بها محاولة الاعتماد على العشائرية في العلاقات الحزبية والسياسية، كما صدرت قرارات عطلت عملياً تنفيذ الإصلاح الزراعي لصالح الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية.

كانت التجربة الأولى لحزب البعث في السلطة تشير إلى تعمق اتجاهاته اليمينية المتطرفة في الحكم، سواء بممارسة العنف والقوة ضد المخالفين له بالرأي أو ممارسة السياسات الشوفينية ضد القوميات والأقليات القومية الأخرى، إذ عانى الكُرد الفيلية لا من الاعتقال والتعذيب والسجن والقتل في السجون فحسب، بل ومن المطاردة المستمرة أيضاً مما دفع بالكثير منهم إلى الهرب من طغيان النظام واللجوء إلى البلدان الأخرى.

وبسبب كل ذلك حصد البعثيون كراهية الغالبية العظمى من المجتمع وهيأ الأجواء المناسبة لمحاولات انتفاضية وانقلابية ضد النظام منها محاولة الانتفاضة على حكم البعث التي قام بها الشيوعي

(٥٨٩) الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. تجربتي في حزب البعث العراقي. مؤسسة المنار. الطبعة الثانية. قم. إيران بدون تاريخ. الطبعة الأولى صدرت في لندن بتاريخ ١٩٦٣. ص٢٧٢- ، ٢٧٥

العسكري حسن سريع ومجموعته في معسكر الرشيد في الثالث من تموز/ يوليو ١٩٦٣ لتحرير ٤٥٠ ضباطاً كانوا معتقلين ولإنقاذهم من الموت، والتي قضي عليها من قبل الحرس القومي وقوى البعث بالحديد والنار وإعدام قادة الحركة. وكان الصراع على السلطة بين أجنحة البعث من جهة، وبين البعث والقوى القومية من جهة أخرى قد اشتد وقاد إلى إضعاف مواقع البعث في الحكم لصالح الانقلابين الجدد. وأصبح الظرف مناسباً تماماً للقوى القومية الناصرية، وعلى رأسهم عبد السلام عارف وطاهر يحي وصبحي عبد الحميد وعبد الغني الراوي وغيرهم، لتوجيه الضربة لقيادة وحكم البعث والقيام بحركة انقلابية ناجحة في الثامن عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ وتسلم السلطة، واعتقال الكثير من البعثيين وهزيمة البعض الآخر وحل الحرس القومي الذي أرتكب بتوجيه من حكومة وحزب البعث ومن القوميين، الذين شاركوهم في انقلاب شباط الكثير من الجرائم بحق الشعب العراقي حينذاك. وبدا القوميون اليمينيون المتطرفون من أمثال عبد السلام عارف وعبد الغني الراوي وغيرهما، كأنهم من الأبطال المنقذين للشعب العراقي من دنس وجرائم البعث، في حين كانوا شركاؤهم في كل شئ، ولكن الصراع على السلطة والموقف من عبد الناصر هو الذي أدى إلى انقسامهم وإستيلائهم السهل على السلطة.

وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٣-١٩٦٨ بدأ البعث المطرود من الحكم يعمل على إعادة تنظيم صفوفه وحشد قواه في الجيش ومناصريه في القصر الجمهوري للانقضاض على الحكم ثانية. وتمكن فعلاً من تحقيق هذه القفزة في السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨، خاصة وأن الحكم العارفي - أي حكم الأخوين العارفين عبد السلام وعبد الرحمن لم يستطيع السير باتجاه يسهم في تحقيق الديمقراطية في البلاد، بل مارس السياسات الفردية الاستبدادية ذاتها وساهم في ممارسة الفساد الحكومي الذي ساد البلاد والهيمنة على موارد البلاد ونهب قطاع الدولة من الباطن وعنجيهة عالية واستمر الأخوان على التوالي في السكوت على إرهاب نظام الحكم ضد قوى المعارضة، رغم تخفيفه النسبي بالقياس إلى فترة حكم البعث الأولى. كما عاد القوميون إلى شن الحرب ضد الشعب الكردي ومارسوا أساليب التهجير ذاتها، مما خلق التربة المناسبة لإسقاط حكم القوميين العرب في العراق، ومجيْ البعث ثانية إلى السلطة.

المرحلة الثالثة: سياسات تكريس النظام ١٩٦٨-١٩٧٤

لست معنياً باستعراض ما قام به البعثيون في هذه الفترة في مختلف المجالات، إذ تطرقنا إلى بعضها في مواقع أخرى من هذا الكتاب، بل يهمني بالأساس أن أشير إلى الاتجاهات الجديدة في فكر وممارسة البعث للسلطة والسعي للانفراد بها، رغم التحالفات المؤقتة والتكتيكية لتي حصلت خلال الفترة الجديدة من حكم البعث. فقد وصل البعث إلى الحكم مرة أخرى في السابع عشر من تموز/يوليو عام ١٩٦٨ وأعلن عن برنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولم يكن في الجوهر يختلف في

اتجاهاته الأساسية عن نهج ونشاط البعث العام. ولكن تميز بالوقائع التالية:

١- التخلص بوسائل الوقيعة والتآمر من حليفه القومي الجديد الذي شاركه الانقلاب على الحكم العارفي من داخل القصر والمخابرات العسكرية، باعتبارهم عملاء لأمريكا وبريطانيا في وقت كانوا حلفاء لهم أيضاً.

٢- توجيه ضربة انتقامية للقوميين العرب وبشكل شديد الشراسة، فمن تنفيذ أحكام بالإعدام إلى سجن وتعذيب جسدي ونفسي وإهانات لكرامة الإنسان يصعب تصورها، ولكنها لم تكن في كل الأحوال بمستوى ما نفذه البعثيون والقوميون بصورة مشتركة بحق الشيوعيين والديمقراطيين في أعقاب انقلاب شباط/فبراير عام ١٩٦٣. كما وجهت الضربة لتنظيمات "البعث اليسار" قيادة قطر العراق، التي انشقت على حزب البعث العربي الاشتراكي في الفترة التي أعقبت سقوط حكم البعث، وزج بالعديد من أعضائها في المعتقلات والسجون وتعرضوا للتعذيب كرفاقهم القوميين أيضاً(٥٩٠).

٣- جرى السكوت في الفترة الأولى عن نشاط الشيوعيين، ولكنهم سرعان ما تلقوا ضربة قاسية في عامي ١٩٧٠ و١٩٧١، وتعرض آلاف المعتقلين للتعذيب وانهار العشرات كما قتل تحت التعذيب أو بوسائل أخرى مجموعة كبيرة من الشيوعيين وأصدقاء الحزب الشيوعي العراقي في بغداد بشكل خاص.

٤- وواصل البعث الحاكم سياسته العسكرية ضد الشعب الكردي، إذ استمر في قيادة المعارك ضد قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني محاولاً الاستفادة من الانشقاق في صفوف هذا الحزب لصالحه والتي فشل فيها إلى حدود كبيرة.

٥- وفي الوقت نفسه سعى الحكم إلى إعطاء بعض المكاسب للجماهير الشعبية من أجل كسر طوق العزلة عنه وكره الناس له وانعدام الثقة به وبقيادته ومن إضعاف مقاومة الشيوعيين لفرض التعاون عليه، حيث بدأ بعد ضربه للحزب الشيوعي توجه لحل المشكلة الكردية بطريقة تكتيكية جديدة حيث تم التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي لكردستان العراق في آذار عام ١٩٧٠. وضمن هذا السياق والأسلوب الانتهازي برز توجهه لإقامة العلاقات الطيبة مع الاتحاد السوفييتي، إضافة إلى الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية وإقامة العلاقات الاقتصادية الواسعة معها، ثم قام بتأميم مصالح شركات النفط الأجنبية في العراق في عام ١٩٧٢ ووضعها تحت تصرف شركة النفط الوطنية.

---

(٥٩٠) الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. مصدر سابق. أصبح هاني الفكيكي ضمن مجموعة قياديي الجناح اليساري لحزب البعث العربي الاشتراكي، قيادة قطر العراق الموالية لسورية.

٦- واستطاع أخيراً وبدعم من جانب الاتحاد السوفييتي إقامة التحالف مع الشيوعيين لتوجيه الضربة لقوى حركة التحرر الكردية والحركة المسلحة التي بدأ بها الملا مصطفى البارزاني في عام ١٩٧٤.

٧- وكان حزب البعث يسعى في هذه الفترة إلى تعزيز وتكريس مواقعه في السلطة وفي المجتمع لتأمين الانفراد الكامل بالسلطة. وكانت تحالفاته الوقتية معبرة عن موقف مبدئي لحزب البعث وقائد مسيرته الأولى ميشيل عفلق حين كتب في مقالته المعنونة "موقفنا من الشيوعية"ما يلي:

"... فمجرد اشتراكنا في جبهة مع الشيوعيين هو توجيه ضمني من قبلنا للشعب لكي يتشكك في عقيدتنا وفي كونها الحل الوحيد الملائم لحاجاته. ونحن لا يضيرنا أن نتخوف من إتاحة الفرصة للشيوعية كي تكسب عطف الشعب وثقته على حسابنا.. ولا بد من الإشارة هنا صراحة إلى أن الرأي الذي يشجعه بعض الأنصار وبعض الأصدقاء من القناعة باكتمال الشروط والظروف اللازمة لدخولنا مع الشيوعية في جبهة وفي عمل مشترك إنما مصدره تشوش في فهم قضايانا وشعورنا بالنقص أمام النشاط الشيوعي في العالم"(٥٩١).

المرحلة الرابعة: التهيئة لتنفيذ استراتيجية توسعية حتى عام ١٩٧٩

بدأت المرحلة الجديدة بالمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث الذي اتخذ قراراته على مستويين:

أ- المستوى العلني حيث أكد تصورات البعث حول دور "الحزب القائد والرائد في الدولة والمجتمع"، وعن دور ووجهة الحزب في تحقيق التنمية الانفجارية في العراق وعن النموذج الاقتصادي الذي يسعى إلى إقامته ليكون جاذباً لأنظار الشعوب العربية وتأييدها..الخ.

ب- المستوى السري حيث اتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات التي لم يعلن عنها، رغم تسرب بعض المعلومات عن وجهتها، وربما سربها البعث ذاته لتأكيد وجهته وتهيئة الأذهان للتغييرات التي يريد فرضها على المجتمع. وكانت الوجهة تتلخص في سعي حزب البعث إلى معالجة تدريجية خلال عدة سنوات لخمس عقد أساسية هي:

١- تصفية المسألة الكردية وإنهاء الحركة المسلحة في كردستان العراق.

٢- التخلص تدريجاً من التحالف القائم حينذاك مع الحزب الشيوعي العراقي، باعتباره عبئاً ثقيلاً على حزب البعث لتحقيق مهماته وطموحاته الاستراتيجية، كما أنه مناهض لفكر البعث في التحالفات السياسية لا مع الحزب الشيوعي فحسب بل ومع أي قوة سياسية أخرى، إذ أن الحزب يسعى إلى السلطة كاملة غير منقوصة. وقد بدأ هذا الحزب في أعقاب انعقاد مؤتمر الحزب الثاني في صيف عام ١٩٧٦ بقليل بحملة هستيرية متدرجة ومتصاعدة بدءاً بالمحافظات البعيدة والأطراف والريف واقتراباً من المركز في بغداد شملت عشرات الآلاف من أصدقاء ومؤيدي

(٥٩١) عفلق، ميشيل. موقفنا من الشيوعية. مصدر سابق. ص ٥٨.

وأعضاء وكوادر الحزب الوسطية والمتقدمة، ثم تنفيذ حملة إعدامات بعدد من العسكريين من شيوعيين وغير شيوعيين إلى أن أوصل العلاقة مع الحزب إلى القطيعة الفعلية بعد انسحاب وزيرين شيوعيين من الحكومة واعتبار التحالف جزء من الماضي انتهى وإلى الأبد مع حزب البعث. وكانت الجريمة بشعة ومريرة وأدت إلى نزوح عدد كبير من الشيوعيين والديمقراطيين والمستقلين ومؤيدي الحزب الشيوعي إلى الخارج أو إلى كردستان أو بقاء مجموعة كبيرة أخرى في السجون والمعتقلات أو مات الكثير منهم تحت التعذيب.

٣- تعزيز قدرات الدولة العراقية البعثية والتوجه صوب عسكرة الاقتصاد والمجتمع وتحديث تسليح وتوسيع عدد أفراد وقدرات الجيش العراقي وأجهزة المخابرات والأمن الداخلي والقومي.

٤- تعزيز دور قيادة البعث في السلطة ودور مجلس قيادة الثورة والانفراد الكامل بالسلطة والبدء برسم وتنفيذ الأهداف التوسعية لحزب البعث على النطاقين العربي والإقليمي.

٥- توسيع علاقات التعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري مع العالمين الرأسمالي والاشتراكي لضمان الحصول على أقصى ما يمكن لتعزيز الدولة البعثية ودور حزب البعث ومحاولة الاستفادة من ذلك لصالح سياسات البعث الداخلية والعربية والدولية. ووضعت لهذا الغرض ما سميت بالتنمية الانفجارية التي رغبت من خلالها الوصول إلى المستثمرين الأجانب وتعزيز علاقات البعث بهم لضمان تأييدهم لها في تحقيق تلك الأهداف.

وتركز عمل قيادة حزب البعث في هذه الفترة على اتجاهات أساسية أخرى انطلت بهذا القدر أو ذاك على الشيوعيين، وربما على قوى أخرى أيضاً. وابتداءاً من المرحلة الجديدة، أي مع الحصول على موارد النفط الخام وإنزال ضربة شديدة وقاسية بحركة التحرر الكردية، بدأت قيادة البعث الحزبية برئاسة صدام حسين، بالتخطيط والتنفيذ لاتجاهاتها الفكرية والسياسية الجديدة التي كانت في أجندتها حتى قبل وصولها إلى السلطة، وهي:

مواصلة العمل لتحقيق ما أطلق عليه في مجلة الحزب الداخلية "الثورة العربية" والتي تتلخص بما يلي: تكوين الدولة البعثية القوية ذات الشروط التالية: دولة قوية بقيادة حزب قائد يمتلك أيديولوجية رائدة وقائدة ووحيدة وينفرد بالسلطة ويمتلك القائد التاريخي، قائد الضرورة التاريخية، وجيش موحد ومسلح أحسن تسليح ومهيأ لتنفيذ المهمات. وبهذا الصدد كتبت الجريدة المذكورة ما يلي:

"لقد حدد الرفيق صدام حسين عناصر قوة الدولة والأمة، حين قال "منذ مئات السنين أيها الأخوة حرم العراق وحرمت الأمة العربية من بعده، الأمة العربية بكاملها أن تتحد الثروة والقيادة المخلصة والمقتدرة والعقيدة الحية، فجاء الوقت بعد مئات السنين لكي تكون لكم عقيدتكم المشرفة وأن يكون لكم حزبكم العظيم وعقيدته قيادة منكم وأن تكون لكم قيادة منكم عراقية وعربية صميمية، هذه هي أيها الأخوة العراقيون في كل مكان بهذه الكلمات الثلاثة الموجزة، العقيدة الحية الصميمية، تنظيم

قوي وقيادة مخلصة من ذات البلد، وثروة حقيقية"(٥٩٢).

وبدأت في هذه الفترة بالذات ومن على منصة المؤتمر عملية تمجيد متميزة وسريعة لصدام حسين باعتباره القائد الضرورة للأمة العربية ولحزب البعث والدولة العراقية الحديثة. وأصبح هذا النهج سياسة ثابتة لحزب البعث والدولة حتى الوقت الحاضر.

وجه البعث في هذه الفترة والفترة التي تلتها مبالغ مالية طائلة جداً لتحقيق ما يلي:

أ) ضمان التسلح الواسع وإقامة ترسانة ضخمة من أحدث الأسلحة التي يمكن الحصول عليها من مختلف بلدان العالم، وتجهيز الجيش بأحدث التقنيات العسكرية وتأسيس كلية البكر للدراسات العسكرية.

ب) التوسع في إقامة مصانع حديثة ومتقدمة لإنتاج السلاح والعتاد في العراق وبالتعاون مع الدول الاشتراكية والرأسمالية، وكذلك مع بعض دول العربية وبلدان العالم الثالث،أي تلك التي تقف على عتبة التحول، ومنها بعض دول أمريكا اللاتينية والدول الأوروبية، إضافة إلى الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية.

ج) البدء بالتفكير بإنتاج أسلحة الدمار الشامل وخاصة القنبلة الذرية، إضافة إلى الأسلحة الكيماوية والبايولوجية وتخصيص مبالغ لا حدود لها لهذا الغرض.

د) إقامة معاهد ومختبرات خاصة للبحوث والدراسات في مجال التقنيات العسكرية وفنون الحروب الحديثة.

هـ) توسيع الجيش والجيش الشعبي وإقامة التدريبات العسكرية للضباط وضباط الصف في الداخل والخارج، وإرسال البعثات العسكرية التدريبية والدراسية إلى مختلف بلدان العالم الرأسمالي والبلدان الاشتراكية. ويمكن للجدول التالي أن يوضح المبالغ المالية الهائلة التي وجهت لأغراض التسلح في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٧- ١٩٩٠.

(٥٩٢) الثورة العربية: جريدة داخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي. بغداد

جدول ٣٠

تطور المبالغ السنوية المصروفة للأغراض العسكرية

في العراق خلال الفترة ١٩٧٦- ١٩٩٠

السنة	المصروفات / مليون دولار أمريكي	١٠٠ = ١٩٩٦
١٩٧٦	٢٥٨٤	١٠٠,٠
١٩٧٧	٢٧٠٠	١٠٤,٥
١٩٧٨	٢٥٥٦	٩٨,٩
١٩٧٩	٣٢٣٥	١٢٥,٢
١٩٨٠	٣٣٥٣	١٢٩,٨
١٩٨١	١٤٠٠٧	٥٤٢,١
١٩٨٢	٢١٩٥٢	٨٤٩,٥
١٩٨٣	٢٨٥٩٦	١١٠٦,٦
١٩٨٤	٣١٥٩٠	١٢٢٢,٥
١٩٨٥	٢٣٥٠٦	٩٠٩,٧
١٩٨٦	١٦٥٣١	٦٣٩,٧
١٩٨٧	١٧٠٧٣	٦٦٠,٧
١٩٨٨	١٢٨٦٨	٤٩٨,٠
١٩٨٩	١٠٧٢٠	٤١٤,٩
١٩٩٠	٩٢٦٨	٣٥٨,٧
الإجمالي(*)	٢٠٠٥٣٩	-
المتوسط السنوي	١٣٣٦٩	-

المصدر: التقارير السنوية لمعهد ستوكهولم لبحوث السلام للفترة ١٩٨١-١٩٩١

(*) يضاف إلى هذا المبلغ ٥٠ مليار دولارا أمريكي لأغراض استيراد وإنتاج أسلحة الدمار الشامل في العراق حسب إحصائيات سبري.

SIPRI: Yearbook 1997. Armaments، Disarmament and International Security. Stockholm International Peace Research Institute. Oxford University. Sweden.

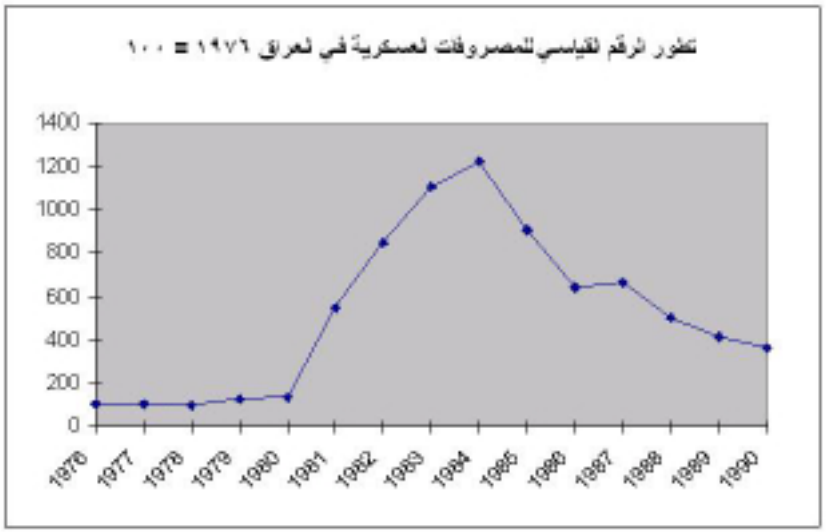

وتشير دراسات معهد استوكهولم لدراسات السلام والتسلح ونزع السلاح في العالم إلى أن العراق قد صرف مبلغ ٥٠ مليار دولار أمريكي لاغراض إنتاج الأسلحة الكيميائية والجرثومية والأسلحة النووية. فإذا أضيف هذا الرقم إلى الرقم الأول الخاص بإجمالي مصروفات العراق العسكرية فسيرتفع المبلغ إلى ٢٥٠,٦ مليار دولار تقريبا. وشكل هذا المبلغ ما يقرب من ٣٩,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٠ حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه السنوات مجتمعة حوالي ٦٤٠,١ مليار دولار أمريكي وفق الأسعار الجارية(٥٩٣). وهذا يعني أن متوسط الصرف السنوي بلغ ١٦,٩ مليار دولار سنويا من متوسط سنوي للناتج المحلي الإجمالي لذات الفترة مقداره ٤٢,٧ مليار دولار تقريبا بالأسعار الجارية، أو ما يعادل ٦،٣٩٪ تقريبا. ويستطيع المرء أن يقدر مدى التطور الذي كان في مقدور العراق تحقيقه لو وجه النظام تلك المبالغ الكبيرة لصالح التنمية الاقتصادية والبشرية، ومدى نمو الثروة الوطنية بدلا من حصول ذلك الدمار الهائل الذي يعاني منه العراق بسبب تلك السياسات العدوانية المعادية للشعب ومصالحه الأساسية التي مارستها السلطة في العراق، إضافة إلى الديون الثقيلة التي تراكمت بذمة البلاد والتعويضات التي يراد استقطاعها من

(٥٩٣) ١) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥ - ١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨. - الجداول التجميعية، الكويت - مايو - ١٩٨٩. الجزء الثاني. ص ٧.
٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩١. صندوق النقد العربي. الكويت. ١٩٩١. ص ١٦٤.
٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦. صندوق النقد العربي. الكويت. ١٩٩٢. ص ٢٣١,

مواردة السنوية والتي يمكن ان تستنزف جزءا مهما من احتياطي النفط العراقي والتي قدرها البعض بحدود ٤٠٪ ولسنوات طويلة(٥٩٤). وكانت تلك السياسة عدوانية وتوسعية موجهة ضد الشعوب المجاورة ومصالح شعوب المنطقة بأسرها. وجدير بالإشارة إلى أن فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وأسبانيا ويوغسلافيا وغيرها من الدول الأوروبية، إضافة إلى الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، قد جنت كلها أرباحا طائلة من توقيع عقود صفقات السلاح وتنفيذ مشاريع تنموية ضمن اتجاهات التنمية الاقتصادية الانفجارية في العراق ومن سياساته العدوانية في المنطقة.

* إجراء تغيير في قيادة البعث لصالح صدام حسين، خاصة بعد أن نفذ عملية إعدام جماعية لـ ٢٣ قيادياً من القيادة القطرية لحزب البعث ومجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء والكوادر المتقدمة بمشاركة واسعة من قياديي وكوادر وأعضاء حزب البعث في تنفيذ هذه الجريمة البشعة باعتبار أن هؤلاء كانوا يريدون السيطرة على السلطة لصالح أحمد حسن البكر ولصالح التعاون الوثيق مع سوريا وقيادتها البعثية. وبعد الانتهاء من المجزرة في عام ١٩٧٩ قرر التخلص من أحمد حسن البكر الذي تنازل إلى "بطل الأمة" صدام حسين ثم قضى نحبه مسموماً كما يشاع في بغداد. وبالتالي خلا الجو لصدام حسين في أن يبدأ المرحلة الجديدة بالهيمنة الكاملة على السلطة السياسية وعلى قيادة الحزب ومجلس قيادة الثورة دون منازع.

المرحلة الخامسة: السياسات التوسعية والممارسات العنصرية

تمكن صدام حسين في عام ١٩٧٩ أن يزيل عدداً من المعوقات في طريق فرض دكتاتوريته الفردية المطلقة على البلاد وفرض نظامه الشمولي على المجتمع. ومن أبرز تلك المسائل نشير إلى ما يلي:

١- التخلص من التحالف البعثي - الشيوعي لصالح إنفراد حزب البعث بالسلطة.

٢- التخلص من المنافسين له في حزب البعث أو الذين برزت عليهم علائم عدم الارتياح من صدام حسين، وبالتالي تركيع وإخافة بقية القيادة بحيث تحول أغلبهم إلى جرذان مفزوعة من القط الذي يترقب أي تصرف منهم ليقودهم إلى المقصلة، إلى وجبة شهية للقائد.

٣- التخلص من دور حزب البعث ودمج صورة صدام حسين مع حزب البعث، بحيث أصبح أحدهما يمثل الآخر، ثم غاب الثاني ليبقى صدام حسين وحده في الساحة السياسية، إذ لم تعد هناك حاجة أو ضرورة للحزب، إلا بقدر ما تريده منه أوامر القائد المتفرد والضرورة ليقوم بتنفيذها صاغراً، وبعدها أصبح صدام حسين رئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء، وأمين عام

(٥٩٤) الشبيبي، د. سنان، ورقة عمل قدمها إلى ندوة قيينا حول الاقتصاد العراقي التي نظمتها الهيئة الاستشارية العراقية في خريف عام ١٩٩٢، إضافة إلى أوراق عمل أخرى ومداخلات مجموعة من الاقتصاديين العراقيين

القيادتين القومية والقطرية، والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس التخطيط ...الخ، وأمسك بيديه منفرداً كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى سلطتي المال والإعلام.

٤- التخلص قبل ذلك من قيادة الحركة الكردية التاريخية الملا مصطفى البارزاني ولكنه عجز عن التخلص من الشعب الكردي وبالتالي من حركة التحرر الكردية، إذ بدأت بعد فترة وجيزة تماماً من توجيه الضربة لها في عام ١٩٧٥ إعادة تنظيم الصفوف بتياراتها المختلفة ابتداءاً من عام ١٩٧٦ والعودة إلى المقاومة المسلحة في كردستان العراق.

٥- في ٢٢ أيلول/سبتمبر من عام ١٩٨٠ أعلن مجلس قيادة الثورة في العراق الحرب على إيران، وهي الحرب التي دامت ما يقرب من ٨ سنوات عجاف مليئة بالدم والدموع والخسائر الفادحة بشرياً ومادياً وحضارياً. واستثمر صدام حسين حالة الحرب ليستكمل بناء دولته الإرهابية والقمعية في العراق مع سكوت مطبق من العالم كله دون استثناء.

٦- وقبل الحرب وبعد بدئها مباشرة نفذ النظام عمليات تطهير عرقي بشكل واسع ومكشوف ضد ثلاث مجموعات شعبية أساسية في المجتمع العراقي، وهم أولاً- وقبل كل شئ ضد المواطنين الكُرد في كردستان العراق، ثم ثانياً- ضد المواطنين الكُرد الفيلية في بغداد والكوت ومندلي وخانقين وغيرها من المدن التي يوجد فيها الكُرد الفيليون، وثالثاً- ضد المواطنين العرب في الوسط والجنوب "باعتبارهم" شيعة من أصل فارسي "يؤيدون" الجمهورية الإسلامية التي نشأت على أنقاض الدولة الشاهنشاهية الإيرانية في عام ١٩٧٩. وعمد النظام إلى تنفيذ عملية تهجير واسعة لسنوات عدة للكُرد من كردستان العراق إلى مناطق الوسط والجنوب. فعلى سبيل المثال لا الحصر أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً يقضي بتشكيل لجنة تنفيذية في ١٩٨١/١٠/٢٠ للإشراف على بناء المجمعات والوحدات السكنية في المحافظات الوسطى والجنوبية (بغداد - ديالي - صلاح الدين سيعين فيها "العاطلون من منطقة الحكم الذاتي. كما قرر البدء ببناء ٢٠ ألف وحدة سكنية في المحافظات التالية لنقل السكان الكُرد إليها وهي القادسية، المثنى، ذي قار والأنبار. وهذا يعني أن هذه المرحلة كانت تهدف إلى نقل ما يزيد عن مئة ألف إنسان كردي إلى مناطق الوسط والجنوب في حملة لتغيير الطبيعة الديموغرافية للمنطقة وتعريب السكان الكُرد.

٧- وخلال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية استعاد صدام حسين واستعان بالعلاقات العشائرية القديمة في العراق محاولاً إحيائها من جديد ومنحها دفعة جديدة لتناصره في صراعه الداخلي وتساعده في تجنيد السكان في حربه العدوانية وإثارة النخوة البدائية في نفوس السكان من منطلق "ناصر أخاك ظالماً أو مظلوماً". ويمكن الادعاء بأن العراق اليوم يعيش حالة من التمزق العشائري والإقليمي والديني والطائفي، إضافة إلى الإشكاليات القومية التي أججها النظام

بسياساته العدوانية والعنصرية ضد الشعب الكردي والأقليات القومية والدينية. كما يبذل اليوم جهوداً غير قليلة للعب على وتر الدين والإسلام ليجد لنفسه مخرجاً من الوضع الذي زج نفسه فيه من خلال استدرار عطف وتأييد الشعوب الإسلامية التي لا تعرف تماماً أساليب الإرهاب الدموي والقمع والاستبداد والعنصرية التي يسلطها النظام على رقاب الشعب العراقي.

إن هذا الاستعراض المكثف لجوانب أساسية من ذهنية وسياسات البعث الذي حكم العراق بالحديد والنار يسمح لنا بالانتقال إلى متابعة الممارسات الفعلية للنظام لنرى كيف تتناغم تلك السياسات والممارسات مع طبيعة وذهنية هذا الجناح العراقي اليميني والعنصري المتطرف من حزب البعث القومي العربي.

الفصل الخامس عشر:

العنصرية والإبادة الجماعية إزاء الشعب الكردي في العراق

أولاً: العنصرية في التعامل اليومي مع الأحداث

إن استعراض المراحل التي مرّ بها نظام صدام حسين في العراق منذ ما يقرب من ٣٥ عاماً تؤكد بشكل واضح أن النظام عمل بتصميم ثابت وقرار مسبق على:

أولاً: إقامة دولة دكتاتورية فردية مطلقة لا تستند إلى القانون أو الديمقراطية وتعتمد أجهزة الأمن والمخابرات العسكرية والأمن القومي والأجهزة الخاصة في فرض إرادتها على المجتمع العراقي.

ثانياً: السياسات العنصرية المعادية للقومية الكردية والشعب الكردي منطلقاً في ذلك من ذهنية شوفينية شديدة التعصب والكراهية.

ثالثاً: سياسات الإرهاب والقمع إزاء الشعب العراقي عموماً لتأمين الأجواء المناسبة للهيمنة والاستبداد والفردية المطلقة على السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفرض فكر البعث القومي المتطرف على المجتمع العراقي كله تحت شعار "العراقيون بعثيون وإن لم ينتموا".

ربعاً: ممارسة سياسة الإبادة الجماعية – التي تتطابق تماماً مع مفهوم الإبادة الجماعية الوارد في وثائق الأمم المتحدة – إزاء الشعب الكردي والسعي لتغيير الطابع القومي لبعض المناطق الكردية من خلال التهجير القسري والتعريب القسري أو القتل دون رحمة.

خامساً: ممارسة سياسة العدوان والحرب على النطاقين الداخلي والإقليمي ما أدى إلى مقتل مئات آلاف العراقيين من مختلف القوميات والأديان والطوائف وجرح عدد مماثل أو أكثر خلال حروب النظام الداخلية والخارجية، إضافة إلى سقوط مئات الآلاف من الشعب الإيراني وسقوط ضحايا كثيرة في صفوف الشعب الكويتي، إضافة إلى عدد كبير من الأسرى الكويتيين. وكانت الحرب ضد إيران تستهدف تحقيق الغايات التالية:

١- احتلال مناطق واسعة من إيران وفرض التراجع عن اتفاقية الجزائر التي وقعت عام ١٩٧٥ مع شاه إيران، حيث تنازل النظام عن بعض حقوقه المهمة في شط العرب وعلى الحدود العراقية _ الإيرانية لصالح إيران.

٢- "استعادة" الأراضي العربية في عربستان (خوزستان) باعتبارها أرضاً عربية وضعت مع نهاية الحرب العالمية الأولى ضمن حدود الدولة الفارسية.

٣- الادعاء بالعمل من أجل استعادة الجزر الثلاث التي احتلتها إيران عبر احتلالها العسكري لها، وهي جزر الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى التي كانت بحوزة دولة الإمارات العربية المتحدة، للبروز بمظهر المدافع عن الأرض العربية وحقوق العرب في المنطقة والقادر على فرض

إرادته على الدول المجاورة.

٤- وبعد أن يكون قد حقق مثل هذه "الانتصارات" تكون الفرصة الذهبية سانحة للتوجه صوب الدول العربية المجاورة لفرض الوحدة عليها ابتداءاً من الكويت ومروراً بالسعودية وانتهاءاً بسوريا... الخ. ولكن المهمة كما نعرف قد تعثرت وفشلت بسبب مقاومة الشعب الإيراني للعدوان والاحتلال، رغم الدعم الدولي الواسع الذي حصل عليه وخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وتغطية للفشل ولأسباب عديدة أخرى قام صدام حسين بغزو الكويت وكانت البداية لنهايته المحققة.

٥- وكان الهدف من كل ذلك إعلان العراق دولة عربية قوية وحديثة ومالكة لأسلحة الدمار الشامل والقادرة على تحقيق قيام دولة عربية كبرى تصبح واحدة من دول العالم الكبرى في المنطقة، وقادرة على إعادة تحقيق حلم العرب(٥٩٥)!

جاء في الموسوعة الصادرة عن اللجنة العربية لحقوق الإنسان والموسومة بـ "الإمعان في حقوق الإنسان" حول مفهوم **الإبادة الجماعية** ما يلي:

"الإبادة الجماعية أو "جينوسيد" مصطلح ابتكره لامكن R،Lemkin وهو جامعي أمريكي من أصل بولوني للتعبير عن عملية القتل الفردية التي تقع بحق جماعات بشرية بأكملها وتترجم في أدبيات الأمم المتحدة بإبادة الجنس... إن الأعمال التي ينجم عنها إبادة جماعية هي تلك التي تستهدف الإبادة الفيزيائية والبايولوجية لجماعة محددة، وذلك مهما كانت الوسائل المتبعة: مقتل عدد هام من أبنائها، انتهاك فاضح لسلامتهم النفسية أو الجسدية، وضع الجماعة في ظروف وجودية بهدف التحطيم الفيزيائي الكلي أو الجزئي، إجراءات تستهدف الولادات، النقل القسري للأطفال إلى مجموعات ثانية (الجرائم النازية بحق اليهود والغجر من الأمثلة الكلاسيكية للحقوقيين). لا يمكن ارتكاب جرائم كهذه من قبل فرد واحد، ومن هنا فإن الإبادة الجماعية بطبيعتها جريمة جماعية يرتكبها من يمسك بسلطة مسلحة وإن كان الطرف الأساسي في الأدبيات المتعلقة بالموضوع يتناول حصراً سلطة الدولة..."(٥٩٦).

---

(٥٩٥) في بداية عام ١٩٧٥، وبعد صدور قرارات عملية التنمية الانفجارية أجريت لقاءً مع رئيس المكتب الاقتصادي لمجلس قيادة الثورة الدكتور فخري قدوري تحدث فيه عن مخاطر عملية التنمية وطبيعتها والعواقب المحتملة منها. ولكنه بدا واثقاً من نفسه وراح يتحدث لي عن هذا الحلم الصدامي في إقامة دولة عربية مزدهرة في العراق تقود عملية الوحدة العربية لتحقق حلم العرب الكبير. وكانت النتيجة بطبيعة الحال معروفة حينذاك. رفضت تصوراته وأشرت مرة أخرى إلى المخاطر العامة الناجمة عن عملية التنمية الانفجارية فحسب، بل عن مجمل السياسات التي تمارسها الدولة حينذاك. ك. حبيب

(٥٩٦) مناع، هيثم د. الإمعان في حقوق الإنسان. موسوعة عامة مختصرة. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. ٢٠٠٠. ص ١٣.

والإبادة الجماعية التي مارسها النظام في العراق تنطلق من موقف عنصري صارم يتجلى ابتداءاً بفكرة التخلص من قومية معينة وتعريبها أو إضعافها إلى أقصى الحدود من خلال قمعها وقتل أكبر عدد ممكن من أفرادها بهدف بث الرعب في صفوفها، ثم التخطيط لها وتنظيم عملية تنفيذها ثم البدء الفعلي بتنفيذها وفق المراحل التي تم التخطيط لها من أعلى المستويات إلى أدناها. وفي الوقت نفسه محاولة إشراك أكبر عدد ممكن من الأجهزة الرسمية المدنية والعسكرية والأجهزة الحزبية والشعبية في تنفيذ تلك السياسات بحيث تتلطخ أيدي أكبر عدد من الناس بجرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في كردستان العراق. وكان الهدف من وراء ذلك هو إسكات الشعب الكردي وإلى الأبد عن المطالبة بحقوقه العادلة والمشروعة، وبشكل خاص حقه في تقرير مصيره.

لم يكن هدف البعث الوصول إلى السلطة فحسب، بل كان وما يزال وهو في السلطة يهدف إلى تحقيق ما يلي:

١- الإرهاب والقمع والاضطهاد والقتل الجماعي والعدوان ليس من أجل الوصول إلى السلطة والهيمنة عليها بشكل مطلق واستبدادي شمولي فحسب، بل ومن أجل تنفيذ مخطط واضح المعالم أيضاً. مخطط يهدف إلى التخلص من مقاومة الشعب الكردي ومن نضاله ومن القوى الديمقراطية العراقية من جهة، وممارسة سياسة العدوان نحو الداخل والعدوان والتوسع صوب المنطقة وتكريس نظام التمييز العنصري والفكري والسياسي في البلاد من جهة ثانية. ويمكن الاستدلال على ذلك لا من خلال الأقوال فحسب، بل وبالأساس من خلال الأفعال أيضاً. ففي البيان الصادر عن مجلس قيادة الثورة بإعلان الحرب على إيران في عام ١٩٨٠ جاء فيه: "كنا نعتقد أن الزمرة الحاكمة في إيران ستستفيد من الدروس الماضية بعد أن حررت قواتنا المسلحة الباسلة أرضنا البرية المغتصبة على الحدود الشرقية وبعد أن عادت السيادة الوطنية على شط العرب. ولكن أحفاد المجوس الموغلين بحقدهم على العراق والأمة العربية والضالعين في المخططات المشبوهة استمروا في غيهم وفي عملياتهم العسكرية الطائشة..."(٥٩٧). ثم يخاطب قوات الجيش العراقي المقاتلة على جبهات الحرب بقوله:

"أيها المقاتلون... هذا يوم جهادكم وعزكم... فاضربوا بكل اقتدار... ويقيناً أنكم سيف الله في الأرض. وأن الرقاب التي تضربونها هي رقاب المجوس المعتدين أعوان المهووس الخميني"(٥٩٨).

(٥٩٧) ملف الحرب العراقية الإيرانية. الجزء الأول. ٢٠- ٢١/٩-١٠/١٩٨٠. منظمة التحرير الفلسطينية. وفا. مركز التوثيق والمعلومات. الإعلام الموحد. ص ١٢ -١٤.

(٥٩٨) السامر، ب. (كاظم حبيب). الفاشية التابعة في العراق. منشورات الإعلام المركزي للحزب الشيوعي العراقي. كردستان العراق. ١٩٨٤. ص ٤.

راجع أيضاً: الجزائري، زهير. الإعلام والحزب. مجلة البديل. العدد ١٩٨٣/٧.

ألا يسمع المرء عبر هذه الكلمات السادية والمتعجرفة والنرجسية القاتلة صليل السيوف، ألا يرى أسنة الرماح العوالي، ألا تتراءى له الرؤوس وهي تتدحرج على أرض المعركة والأجساد تتكوم فوق بعضها لتقيم تلالاً وتسيل الدماء مدرارا؟ فالضاربون هم جند الله، هم أتباع وكيل الله على الأرض، إنهم العرب الميامين... إنهم الجند الذين يدافعون عن الله وقضيته العادلة في الأرض وعن أرض العروبة! هكذا إذن... ولهذا فهم مقتدرون لأنهم يمتشقون سيوفهم بوجه الفرس المجوس... بوجه الكافرين أعداء الله والإسلام... بوجه الشعوبيين أعداء الأمة العربية! هكذا تحدث صدام حسين! إذ أن صدام حسين "العربي" و"المسلم" و"المؤمن" والصعلوك العنصري لا يقف مكتوف الأيدي أو يكون حياديا بين الإيمان والكفر، بين العرب والمجوس... فهو العربي الأصيل، أبن "خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر!"، وهو المقتدر والمنتصر بالله، ولهذا قرر ألا يسكت عن الكفرة المجوس، قرر تأديبهم على كفرهم وغيهم وعدائهم للأمة العربية والإسلام ودفاعاً عن البوابة الشرقية للعروبة والوطن العربي من المحيط إلى الخليج! هكذا تحدث صدام حسين في الوقت الذي كانت عساكره المعتدية تحتل مناطق واسعة من الأراضي الإيرانية. كانت القوات العراقية المعتدية قد ولجت في العمق الإيراني حتى سوسنگرد وغيرها ودنست الأرض الإيرانية وذبحت الكثير من أهلها من النساء والرجال والأطفال، وأباحت الأعراض وسمحت بسرقة الأموال وما يقع تحت أيدي الجنود. وتحولت شوارع وأزقة مدن العراق سوقاً لبيع المنهوبات الإيرانية من سجاد وأثاث منزلي ومختلف أنواع السلع. بهذه الذهنية الشوفينية والروح الفاشية المعادية للشعوب الأخرى، بهذه العنصرية المقيتة كانت صحافة النظام تنشر بأقلام المرتزقة المسبِّحة بحمد الدكتاتور والساعية إلى شراء وده والداعية إلى تنصيبه خليفة على أرض العراق والعالمين العربي والإسلامي ومنحه من الأسماء والألقاب ما فاق بعدده عدة مرات أسماء الله الحسنى. إنها أقلام خشبية ميتة تسعى إلى جعله، وبقرار منه، رمزا للعروبة والإسلام والإيمان بالله ورسوله(٥٩٩).

أصدر خير الله طلفاح كتاباً جرى بيعه بشكل قسري للناس في دوائر الدولة العراقية وعبر الحزب الحاكم والمنظمات المهنية، جاء فيه ما يلي من أفكار خرافية عنصرية مقيتة: "أولاً -الفرس- فالفرس حيوانات خلقها الله بشكل بشر وليس لهم من البشرية سوى أنهم يمشون على رجلين كالدجاج والطيور فأخلاقهم فاسدة وطباعهم شريرة وعقائدهم فاجرة وما أدل على ذلك من أنهم اتخذوا زرادشت ومزدك وحمدان القرمطي إلهاً غير الله إذ هم لم يعترفوا بالله رباً ولكنهم اعترفوا بأن زرادشت ومزدك وحمدان هم آلهتهم كما يدعون الآن أن خميني طهران هو الله ولا رب سواه إذ نعت نفسه روح الله....".

(٥٩٩) السامر، ب. (كاظم حبيب) الفاشية التابعة في العراق. الإعلام المركزي للحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق.

ثانيا – اليهود – أما اليهود قارئي الكريم فهم خليط من أوساخ شعوب مختلفة وفضلات متنوعة منهم الفارسي والرومي والمغولي والشبكي والهندي وغيرهم لا أصل لهم ولا نسب ينحدرون منه ولا دين يعتقدونه...."

ثالثا – الذبان- الذبان مخلوق تافه لا نعلم غاية الله من خلقته ولكننا كبشر معرض لأذاه فنستكثر على الله خلقه هذا المخلوق التافه... وبالنظر لما بيناه من أسباب في هذه المخلوقات الثلاثة (فارس ويهود والذبان) ما كان على الله ليخلقهم"(٦٠٠).

بدأ النظام بعمليات تطهير عنصري ورحل قبل سنوات من الحرب العراقية – الإيرانية، وليس بسببها فحسب، أعداداً كبيرة من الكُرد الفيليين والعرب العراقيين بحجة كونهم من أصل فارسي لا يجوز بقاؤهم في العراق، وزاد عدد المرحلين عن (٤٠٠٠٠٠) إنسان عراقي، كما قتل عددا كبيراً جداً من العراقيين الشباب من الكُرد الفيلية وعرب الوسط والجنوب ممن اعتبرهم إيرانيين في العراق. ثم قام بالدعوة الملزمة إلى تطليق العراقيين من زوجاتهم العراقيات والعكس أيضاً اللواتي اعتبرهن إيرانيات أو الذين اعتبرهم إيرانيين ودفع لمن يقوم بذلك مبلغاً من المال والاستعداد لإعادة تمويل زواجه بعربية "أصيلة" أو بعربي "أصيل" يحمل "دماً عربياً نقياً" أو تهجيرهما معاً إلى إيران، إن لم يجهز عليهما عبر أجهزته المعدة للقتل بقتلهما معاً.

ولم يكتف النظام بتنفيذ سياسته العنصرية في العراق بل سعى عبر التنظيمات التي أقامها في أغلب الدول العربية وعبر الطلبة الذين درسوا في الجامعات العراقية أو غيرهم في نشر الفكر العربي القومي المتعصب والشوفيني ضد القوميات الأخرى التي تعيش في تلك البلدان، ومنها الموقف من الأمازيغ في كل من الجزائر والمغرب مثلاً أو الموقف من السنغاليين والأفارقة السود في موريتانيا، أو الموقف من الأفارقة الجنوبيين في السودان ...الخ. وأسفرت تلك السياسات عن آثار سلبية حادة على العلاقة بين شعوب تلك البلدان، إذ كان أتباع النظام ودعاياتهم والكتب التي يجهزوها لأعوانهم في تلك البلدان عبر سفاراتهم ومكاتب شركة الخطوط الجوية العراقية والمراكز التجارية يدعون إلى فكر شوفيني عنصري شديد الكراهية للأقوام الأخرى ويسعى إلى تعريبها باعتبار تلك البلدان عربية أصلاً

(٦٠٠) نص لأحد أقطاب النظام البارزين في العراق. من منشورات دار الحرية لطباعة. بغداد ص ٦٥-٧٢.

خير الله طلفاح هو خال صدام حسين وأب لزوجته ساجدة أم عدي وقصي وحلا وغيرها. كان رئيساً لمجلس الخدمة في العراق، ومحافظاً لبغداد العاصمة. وكان في الأربعينيات نائب ضابط في الجيش العراقي. يتجاهل طلفاح هنا أن اسم الخميني الأول هو روح الله وليس لقباً أو نعتاً منحه لنفسه، كما يشير إليه في النص الذي كتبه في كتابه البائس الذي يعبر عن مستواه الضحل فكرياً وسياسياً ومعرفياً وإنسانياً، وبالتالي يجسد التربية التي قام بها لابن أخته صدام حسين والحصيلة التي تجسدت في سياسات هذا الدكتاتور الأهوج.

ويفترض أن تبقى عربية، وأن الازدهار الاقتصادي العراقي سيجلب مزيداً من الشعوب التي تتبنى العروبة وتتحول إليها، رغم التمييز الذي سيفرض عليها باعتبارها من الأقوام غير العربية، وبالتالي فهم عرب من الدرجة الثانية.

وفي الموقف من الشعب الكردي تؤكد كل الدلائل التي مررنا بها أن النظام العراقي، وخاصة المستبد بأمره ورهطه، شكلوا مجموعة فاشية عنصرية فكراً وسياسة، إذ كانت تشم منهم رائحة العنصرية التي تزكم الأنوف والكراهية للناس من غير العرب، أو السعي في الحدود الدنيا إلى تعريب هؤلاء الناس خطوة فخطوة.

ثانياً: التهيئة لمذابح الأنفال

إن من عاش في العراق عموماً وفي كردستان العراق على وجه الخصوص، ومن تعامل بهذا القدر أو ذاك مع جوهر سياسات البعث الحاكم وتكوين شخصية صدام حسين وقراءاته وممارساته العملية، يدرك تماماً بأن سياسة الإبادة الجماعية ذات المضمون العرقي والنهج الفاشي التي مورست في مذابح الأنفال العنصرية لم تكن بلا مقدمات وتخطيط وتنظيم مسبقين فقد بدأ العمل لتنفيذه مع وصول البعث للحكم وتقلبه على موجات مختلفة عدة مرات، ولكن الهدف بقي على حاله الذي أشرنا إليه في أعلاه. عشت في بغداد وتجولت في مدن عراقية عديدة وكنت شاهداً على ما جرى لمختلف القوى السياسية، بمن فيهم أعضاء ومؤازري وأصدقاء الحزب الشيوعي العراقي في عامي ١٩٧٠/١٩٧١ كما كنت شاهداً على الحملة الهمجية الثانية ضد أعضاء ومؤازري وأصدقاء الحزب الشيوعي العراقي والكثير من القوى الديمقراطية في أعوام ١٩٧٧-١٩٨١ على نحو خاص، وكذلك ضد القوى القومية والبعثية، أو ضد الأحزاب القومية والديمقراطية الكردية أو ضد القوى السياسية الدينية، حيث فقد المئات من هؤلاء المناضلين حياتهم لا لذنب اقترفوه، بل بسبب حملهم هموم شعبهم ومصالحه واختلافهم مع البعث حول سياساته المختلفة. كما عشت في كردستان العراق وشاركت مع جميع الأحزاب والقوى الكردية المناهضة لنظام صدام حسين في صفوف أنصار ومناضلي الحزب الشيوعي العراقي لعدة سنوات في جبال وقرى ومدن كردستان العراق، وكنت على صلة مستمرة مع الأحزاب والقوى السياسية الكردية المناضلة ضد استبداد البعث في العراق، وبشكل خاص مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني، حيث كنت شاهداً على سياسات النظام التي مارسها فعلاً. ويمكن بلورة سياسات النظام في الاتجاهات التالية:

١- التحالف مع بعض القوى بعد إضعافها وتحييد قوى أخرى وضرب قوى ثالثة، وكان ديدنه الانتقال من قوة إلى أخرى من أجل إنهاء أو إضعاف فعلي لكل القوى التي يمكن أن تكون معارضة لسياساته ومن أجل الانفراد الكامل بالحكم في العراق وفي رسم وتنفيذ تلك السياسات التي يسعى إلى تنفيذها بكل أبعادها على الصعيدين الداخلي والعربي وفي العلاقات الدولية

دون معارضة تذكر. وكان كل طرف تقريباً يرى نفسه خارج دائرة الاضطهاد فهو في منجى منها فلا يمارس العمل السياسي الاحتجاجي المطلوب ضد ما يقوم به الحزب الحاكم ضد قوى المعارضة الأخرى حتى يصله الدور فيكون السكوت أيضاً إزاء ما يجري ضده وهكذا. هكذا كان الوضع تقريباً في العراق، وهكذا حصدت المعارضة العراقية المزيد من الاضطهاد والقهر ونزيف الدم المستمر حتى الآن. وهذه الوجهة في العمل هي التي يمكن تشخيصها في الدولة النازية منذ عام ١٩٣٣ حتى سقوطها في عام ١٩٤٥.

٢- بث الرعب والخوف المتفاقم من همجية وشراسة النظام في ضرب كل المخالفين له دون تورع أو رحمة، واستخدام سياسة الجزرة والعصا للوصول إلى أهدافه في المرحلة الأولى والجزرة وحدها في المرحلة الثانية أو الثالثة، بهدف الوصول إلى حالتين: تأييد مطلق لسياساته أو سكوت مطبق عنها من جهة، والموت أو السجون أو المنافي والهجرة للمخالفين لتلك السياسات، أو اضطرار هذا الحزب أو ذاك إلى ولوج العمل السري التام، إذ يصعب معه ممارسة معارضة جادة ضد النظام وسياساته. ويقع تحت رحمة مطاردة جواسيس وعيون النظام وحملات المداهمة والاعتقال والسجن أو الموت. وكان النظام يتولى عبر أجهزته الكثيرة نشر أساليب التعامل الوحشية مع المعتقلين والسجناء السياسيين لبث الرعب في نفوس السكان وإبعادهم عن المشاركة في النشاط السياسي لقوى المعارضة في البلاد. وتسنى لي أن التقي في فترات مختلفة بعدد مهم من أعضاء الأحزاب العراقية المعارضة ممن ينتمي إلى قوميات وأديان ومذاهب مختلفة كان ضحية نظام البعث وعاش في سجونه فترات مختلفة وتعرض لأبشع صنوف التعذيب النفسي والجسدي وعانى من الحرمان ومن أبسط صيغ العيش الآدمي. أجريت مع هؤلاء سلسلة من الحوارات ووجهت مجموعة من الأسئلة واطلعت على مجموعة كبيرة من الوثائق والملفات التي ساعدتني على فهم أكبر لطبيعة هذا النظام وعلى وضع كتابي الجديد الذي لم ينته بعد ويدور حول "القسوة في العراق"

٣- بذل أقصى الجهود لعسكرة السياسة العراقية والاقتصاد والمجتمع وجعله يسير بالوجهة التي يريد فرضها وتأمين ترسانة أسلحة ضخمة وقوة عسكرية كبيرة لتحقيق أهدافه الداخلية والعربية وفي المناطق التي كانت يوما ما في إطار الدول العربية الإسلامية. ولم يكن العراق بعيداً عن امتلاك السلاح النووي، بعد أن كان قد امتلك السلاحين الكيماوي والبايولوجي بكميات غير قليلة قابلة للزيادة. وأغلب دول العالم الرأسمالي ساعدته في جهوده لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وسكتت عن أهدافه وممارساته طمعاً في الحصول على مزيد من الأرباح وامتصاص الموارد المالية العراقية المتأتية من استخراج وتصدير ثروته النفطية الناضبة.

٤- كسب ود الدول العربية، ولكن بشكل خاص القوى القومية العربية والشعوب العربية من خلال سياسات ترتاح لها تلك الشعوب، وبشكل خاص الموقف من فلسطين والصهيونية، أو الموقف من

الإمبريالية العالمية، بغض النظر عن مدى جدية أو عدم جدية تلك السياسات.

٥- بذل أقصى الجهود للحصول على تأييد أو تحييد دول العالم بالنسبة إلى سياساته الداخلية إزاء القوى المختلفة وكذلك على الصعيد العربي وفي المنطقة، من خلال اللعب على حبلي المعسكرين الشرقي والغربي واستخدام إمكانياته المالية لتوقيع العقود المغرية مع تلك البلدان لضمان تأييد واسع له أو سكوت عن السياسات والجرائم التي يرتكبها بحق الشعب العراقي الشعب الكردي وبقية السكان من غير العرب وبحق باقي القوى السياسية من غير المؤيدين له ولحزبه. وكان صدام مؤمناً بأهمية تنفيذ سياسات التطهير العنصري وفي الحد الأدنى الدمج العنصري للكُرد في "الأمة العربية" باعتبارهم عرب الجبال، كما كان البعث قد تحدث عن ذلك طويلاً. وجسد موقف العالم من استخدام النظام للأسلحة الكيماوية ضد الشعب الكردي والمناضلين ضد النظام الدكتاتوري في كردستان وفي الأهوار التعبير الصارخ لحالتين، وهما:

أ- نجاح سياسة نظام صدام حسين في إسكات العالم عن أهدافه وجرائمه عبر المغانم الاقتصادية التي كانت تحققها مختلف دول العالم. ولم يكن السكوت سوى التعبير عن المشاركة غير المباشرة في ارتكاب تلك الجرائم.

ب- زيادة معاناة الشعب العراقي عموماً والشعب الكردي على وجه الخصوص من سياسات التهجير والتعريب القسريين وتغيير الواقع الديموغرافي لمزيد من المناطق الكردية من خلال تهجير السكان الكرد والتركمان من كركوك على سبيل المثال لا الحصر.

٦- استخدام الموارد المالية الكبيرة المتأتية من النفط الخام لتأمين تنفيذ هذه الوجهة في السياسة الداخلية والعربية. وتوجه بالأساس إلى تنمية علاقات اقتصادية واسعة مع الدول الاشتراكية والرأسمالية للوصول إلى إقامة صناعات عسكرية متقدمة وتطوير القدرات التقنية للعراق ووضعها في خدمة أهدافه القريبة والبعيدة في الهيمنة والتوسع.

٧- وكان مستعداً لهذا الغرض لتوجيه الموارد المالية لكسب الأنصار والمؤيدين لنظامه وسياساته في المنطقة العربية ومنطقتي الخليج والشرق الأوسط. ووصل به الأمر إلى حد تمويل حملات الانتخابات البرلمانية لعدد من الأحزاب والشخصيات الأوروبية وغير الأوروبية لتحقيق هذا الهدف، إضافة إلى توفير السكن والسيارات المرفهة لعدد كبير من الصحفيين في عدد من الأقطار العربية، ومنها الأردن ومصر والمغرب وتونس والجزائر وموريتانيا والسودان، على سبيل المثال لا الحصر بهدف التأثير فيهم وكسبهم إلى جانب النظام العراقي.

نجح صدام حسين في تحقيق العديد من تلك التكتيكات السياسية والعسكرية سواء على الصعيد الداخلي أم العربي ولكنه فشل في بعضها الآخر وخاصة عندما اصطدم مباشرة بالمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة وعندما تجاوز الخطوط الحمر التي كانت غير معروفة تماماً له أو أنه لعب على

حبال لم يتيقن من متانتها ومن قدرته عليها، فكانت المصائب المتتالية التي يعاني منها اليوم الشعب العراقي كله تقريباً. ولكن الطاغية كان بالنسبة للقضية الكردية متيقناً من أنه:

* سيجد التأييد الكامل من الدول المجاورة وبشكل خاص من تركيا وإيران بسبب نضال الكُرد فيهما لصالح حقوقهما المشروعة أيضاً، وبالتالي فأي إضعاف للكُرد في أي قسم من كردستان هو أضعاف للقضية الكردية والأمة الكردية بأسرها وقوة لحكومات الدول المجاورة.

* سيجد التأييد الواسع من أغلب حكومات الدول العربية، ومن القوى القومية اليمينية واليمينية المتطرفة ومن الذين لم يتعرفوا حتى الآن على طبيعة المسألة الكردية في العراق أو لم يفهموا حقيقتها ولم يتعرفوا حتى الآن على الحقوق المشروعة للقوميات والأقليات القومية في إطار المواثيق والعهود الدولية.

* وستسكت الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والأمم المتحدة على ما يجري الكُرد، بسبب النفط الخام والمكاسب والأرباح العالية التي تجنيها في العراق في الفترة الأولى(٦٠١)، ومن ثم بسبب مواقفها المؤيدة لحرب النظام ضد إيران والتي كانت تخدم مصالحها عموماً وتساهم في بيع المزيد من أسلحتها وضمان إضعاف الطرفين أيضاً في الفترة الثانية. وغالباً ما كان النظام يختار الأوقات المناسبة لحملاته الدموية ضد الشعب الكردي بحيث يستطيع إبقاء الرأي العام العالمي بعيداً عن الفعل المؤثر في مجرى الأحداث.

(٦٠١) إن الازدواجية في الممارسة السياسية التي تميزت بها سياسات الاتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية في هذه الفترة إزاء النظام العراقي وإزاء القوى السياسية المعارضة للنظام الاستبدادي في العراق كانت غريبة ومحبطة تماماً. ففي الوقت الذي كان الاتحاد السوفييتي وبقية البلدان الاشتراكية تدعم العراق في حربه ضد إيران عبر سبل عديدة بما فيها مده بالسلاح والعتاد والخبرة ...الخ، كانت تقدم الدعم للحزب الشيوعي العراقي وبعض القوى المناضلة الأخرى ضد الدكتاتوري. وكثيراً ما وجد الشيوعيون هذا الموقف المتناقض إساءة كبيرة لمبادئ الأممية البروليتارية والتضامن الأممي ودعم نظام استبدادي عدواني. ولم يكن هذا التأييد يستند إلى مبادئ وأسس نضالية بل ارتبط بالصراع الدولي في المنطقة ورغبة السوفييت في البقاء ومواجهة التغلغل الغربي فيها، حتى لو جاء ذلك على حساب الشعب العراقي. وطيلة تلك الفترة سكت المعسكر الاشتراكي عن كل الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب العراقي، وخاصة الشعب الكردي رغم معرفته بما كان يجري في العراق وبتفصيل واسع، سواء تم ذلك من خلال علاقاته بالحزب الشيوعي العراقي أم بالقوى الأخرى أم عبر ممثليه في العراق. في ندوة عقدت في إيطاليا نظمتها منظمة الحزب الشيوعي في عام ١٩٨٥ وكذلك في ندوة أخرى في ألمانيا انتقدت استمرار الاتحاد السوفييتي بتزيد العراق بالأسلحة التي تستخدم لا في حربه ضد إيران فحسب، بل وضد الحركة البارتزانية حينذاك وأبديت اختلافنا مع الحزب الشيوعي السوفييتي حول الموقف من النظام العراقي. ك. حبيب

* وكانت تدرك بأن الضربات التي وجهت لقوى المعارضة الداخلية تركتها عاجزة عن القيام بأي شيء حقيقي يقلق النظام، سوى الاحتجاج أو القيام ببعض النشاطات في كردستان أو بعض الأعمال البسيطة والاغتيالات هنا وهناك، ولكنها ستكون مشمولة بالحرب ضدها هناك وستتلقى الضربات المتتالية منها.

* وسيساهم الجيش العراقي في أغلبيته، بعد أن جرت عليه عمليات تطهير وغسل دماغ ووضع الأعوان في المراكز الحساسة فيه، في تنفيذ تلك السياسات إما تأييدا فعليا لصدام حسين أو خشية أو سكوتاً عاما ومشاركة فعلية لضرب الشعب الكردي. أما المعارضون لهذه السياسات فهم عاجزون عن التحرك ضدها أو ضد النظام خاصة وأن ماكنة الحرب والقتل مستعدة لتصفية من يقف بوجهها على هذا الطريق.

* وعمل النظام على خلق جماعات من البشر تعمل له بلا ضمير أو بضمير مخرب تماماً، كما كون جيشاً جراراً من الفاشيين، سواء كانوا مدنيين أم عسكريين، وخاصة مجموعة من الضباط من الأقرباء والأعوان سواء كانوا في صفوف حزبه أم من خارجه لا رحمة في قلوبهم حتى على أبناء النظام ذاته والمدافعين عنه. وكان هؤلاء يعملون في صفوف الجيش والجيش الشعبي والشرطة وأجهزة الأمن العديدة، وكذلك في صفوف الحزب الحاكم ومنظماته الشعبية والحرس الجمهوري وفدائيي صدام حسين.

* واستفاد النظام من الواقع العربي الذي تميز بوجود نظم استبدادية وغير ديمقراطية تقوم الدولة فيها بالهيمنة على مصادر المعلومات والأخبار وتقنين إيصالها من جهة والتأثير بالاتجاه المنشود من جانب الحكام وبالصراع بين المجتمعات العربية والغرب الرأسمالي المتعالي عليها والمستغل لها والمهيمن على ثرواتها الأولية وعلى حكوماتها والموجه لسياساتها من جهة أخرى، ورغبة هذه الشعوب في الحرية والوحدة المفقودتين من جهة ثالثة، مما يجعل الرؤية لمضمون الصراعات ضبابية أحياناً فتختلط الأوراق والمعايير والقيم وتضيع الحقائق في خضم ذلك. وهذا ما استفاد منه النظام العراقي إلى حدود بعيدة.

وفي ضوء كل ذلك حقق النظام جملة من المستلزمات الضرورية لشن حملات متلاحقة ومنظمة تهدف إلى بث الرعب وتحقيق التطهير العرقي ضد الشعب الكردي ابتداءاً من عام ١٩٧٥/١٩٧٦ مع تخلية المناطق الحدودية وفرض المناطق المحذورة (المحظورة) وبناء المجمعات السكنية على مشارف المدن وتخلية القرى من سكانها تدريجاً. وفي عام ١٩٨٣ قام النظام بحملة اعتقالات واسعة شملت ٨٠٠٠ من البارزانيين ودفعتهم إلى مناطق مجهولة، إذ لم يعرف عن مصيرهم شيء طيلة الفترة المنصرمة(٦٠٢).

(٦٠٢) تقرير صادر عن الهيئة العاملة للقيادة السياسية للجبهة الكردستانية. مصدر سابق. ص ٧.

ارتكب المسؤولون البعثيون وأجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية والتنظيمات الشعبية والمهنية التي يقودها حزب البعث... الخ أبشع الجرائم بحق العوائل الكردية، سواء بالتعذيب الجسدي والنفسي أو بالقتل المباشر أو التغييب أو اغتصاب النساء والأولاد أو الاعتداء الجنسي لأغراض الإهانة للكبار من الرجال والاعتداء على كرامة الإنسان الكردي. وما جرى لهذه العوائل كان أقسى بكثير مما أنزله الحكم الصربي والصربيون العنصريون بالمسلمين في يوغسلافيا السابقة في العقد الأخير من القرن العشرين رغم قسوة وبشاعة ذلك أيضاً. ويصعب تصور ضخامة الجرائم التي ارتكبت في كردستان العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٦-١٩٨٨ ضد الشعب الكردي وقواه السياسية المعارضة للنظام العراقي وتحت واجهة الحرب، بما فيها تسمية وترقيم القرى الكردستانية واعتبار ٦٦٣ قرية كردية في عام ١٩٨٦ من جانب على حسن المجيد ضمن القرى المحذورة أمنياً والمحظور ولوجها على المواطنين جميعاً. ومن أجل تنفيذ سياسة النظام بحذافيرها والإبداع بسادية شرسة في تنفيذها عمد صدام حسين إلى تعيين قريبه وشبيهه في العنصرية والعدوانية والقسوة علي حسن المجيد مسؤولاً عن مكتب تنظيم حزب البعث في الشمال، ثم منحه منذ ٢٩ آذار/مارس من عام ١٩٨٧(٦٠٣) السلطات الكاملة في التصرف بكردستان العراق كما يشاء لتحقيق الأهداف المنشودة. وكان من بين الإجراءات التي اتخذها تنفيذ أحكام الموت بكل من يدخل تلك المناطق المحذورة أمنياً سواء كان من البشر أو الحيوانات. ويمكن معرفة ذلك من الرسالة التي وجهها على حسن المجيد إلى كافة المسؤولين في كردستان وشمال العراق في شهر حزيران من عام ١٩٨٧ بهذا الصدد:

قيادة مكتب تنظيم الشمال التاريخ /٦/١٩٨٧

مكتب السكرتارية العدد

من / قيادة مكتب تنظيم الشمال

إلى/قيادة الفيلق الأول/قيادة الفيلق الثاني/قيادة الفيلق الخامس

الموضوع / "التعامل مع القرى المحذورة أمنياً"

بالنظر لانتهاء الفترة المعلنة رسمياً "لتجميع هذه القرى والتي ستنتهي موعدها يوم ٢١ حزيران ١٩٨٧ قررنا العمل ابتداءاً من يوم ٢٢ حزيران ١٩٨٧ بما يلي (١) تعتبر جميع القرى المحذورة أمنياً والتي لم تزل لحد الآن أماكن لتواجد المخربين عملاء إيران وسليلي الخيانة وأمثالهم من خونة العراق (.) (٢) يحرم التواجد البشري والحيواني فيها نهائياً

(٦٠٣) مكية، كنعان. كيف تتصاعد القسوة؟ فصل من كتاب القسوة والصمت. في: مجلة الأنفال. العدد الأول. ٢٠٠٠. مصدر سابق. ص ١٥٢.

"وتعتبر منطقة عمليات محرمة ويكون الرمي فيها حراً "غير مقيداً" بأية تعليمات ما لم تصدر من مقرنا (.) (٣) يحرم السفر منها وإليها أو الزراعة والاستثمار الزراعي أو الصناعي والحيواني وعلى جميع الأجهزة المختصة متابعة هذا الموضوع بجدية كل ضمن اختصاصه (.) (٤) تعد قيادات الفيالق ضربات خاصة بين فترة وأخرى بالمدفعية والسمتيات والطائرات لقتل أكبر عدد ممكن ممن يتواجد ضمن هذه المحرمات وخلال جميع الأوقات ليلاً ونهاراً وإعلامنا (.) (٥) يحجز جميع من يلقى القبض لتواجده ضمن قرى هذه المنطقة وتحقق معه الأجهزة الأمنية وينفذ حكم الإعدام بمن يتجاوز عمره (١٥) سنة داخل صعوداً إلى عمر (٧٠) سنة داخل بعد الاستفادة من معلوماته وإعلامنا(.) (٦) تقوم الأجهزة المختصة بالتحقيق مع من يسلم نفسه إلى الأجهزة الحكومية أو الحزبية لمدة أقصاها ثلاثة أيام وإذا تطلب الأمر لحد عشرة أيام لا بد من إعلامنا عن مثل هذه الحالات وإذا استوجب التحقيق أكثر من هذه المدة عليهم أخذ موافقتنا هاتفياً أو برقياً وعن طريق الرفيق طاهر العاني (.)

(٧) يعتبر كل ما يحصل عليه مستشارو أفواج الدفاع الوطني أو مقاتلوهم يؤول إليهم مجاناً ما عدا الأسلحة الثقيلة والساندة والمتوسطة أما الأسلحة الخفيفة فتبقى لديهم ويتم إعلامنا بأعداد هذه الأسلحة فقط وعلى قيادة الجحافل أن تنشط لتبليغ جميع المستشارين وأمراء السرايا والمفارز وإعلامنا بالتفصيل عن نشاطاتهم ضمن أفواج الدفاع الوطني (.) مكرر رئاسة المجلس التشريعي (.) رئاسة المجلس التنفيذي (.) جهاز المخابرات (.) رئاسة أركان الجيش (.) محافظو (رؤساء اللجان الأمنية) نينوى، التأميم، ديالى، صلاح الدين، السليمانية، أربيل، دهوك (.) أمناء سر فروع المحافظات أعلاه (.) مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (.) مديرية الأمن العامة (.) مديرية أمن منطقة الحكم الذاتي (.) منظومة استخبارات المنطقة الشمالية (.) منظومة استخبارات المنطقة الشرقية (.)مدراء أمن محافظات - نينوى، التأميم، ديالى صلاح الدين، السليمانية، أربيل، دهوك (.) يرجى الإطلاع والتنفيذ كل ضمن اختصاصه (.) انبؤونا.

(التوقيع)

الرفيق علي حسن المجيد

عضو القيادة القطرية - أمين سر مكتب تنظيم الشمال(٦٠٤)

(٦٠٤) نشرت الرسالة كما وردت في الأصل دون تصحيح للأخطاء النحوية الواردة فيها.

بدأ الموت يزحف على كردستان بلا موعد ويخطف البشر، يخطف الأم والأب والابن والبنت الأخ والأخت والعم والخال والزوج والزوجة الرضيع والعجوز السالم والمريض موت بلا انقطاع، كان الجلادون يمارسون قتلاً عاماً بلا تمييز ... بدأ الجلادون بحملات إعدام واسعة ودون محاكم وبأمر من على حسن المجيد المخول من صدام حسين رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة وأمين سر قيادتي حزب البعث العربي الاشتراكي القومية والقطرية...

علق علي حسن المجيد على إحدى الرسائل الواردة من عميد الأمن لمنطقة الحكم الذاتي التي يقترح فيها إعدام خمسة أشخاص وهم: هوشيار كورون أحمد، بهاء الدين معروف محي الدين، آسو بكر محمود، جبار محمد قادر وجزا محمد صالح، بسبب تهمة موجهة لهم باغتيالهم ملازم أمن وجرح آخر بما يلي: "موافق وتنفذ العملية من قبل الأمن ويشترك الجريح في التنفيذ، وتهديم دورهم وتصادر أموال ذويهم من الدرجة الأولى جميعهم ويحجزون ... ويتم تصفيتهم تباعاً وبارك الله جهودكم"، وقع ذلك بتاريخ ٢٦ نيسان/إبريل ١٩٨٧، ونفذت الأحكام بهم وبعائلاتهم. وبلغ عدد الذين شملهم قرار الإعدام من أفراد عوائل الأشخاص الخمسة الذين أعدموا ٢٤ شخصاً بين رجل وامرأة عدا الذين حجزوا وأبعدوا ثم تمت تصفيتهم لاحقاً، (صور من تلك الرسائل الرسمية المتبادلة متوفرة عند الباحث ك. حبيب).

وفي قرار صادر عن علي حسن المجيد تم إعدام تسعة أشخاص القي القبض عليهم في المناطق المحذورة أمنياً ونظمت لهم شهادة وفاة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٥ من قبل مستشفى السليمانية العسكري. وكان قد تم إلقاء القبض عليهم في تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٨٧. ولدينا المئات من شهادات الوفاة الصادرة من المستشفى العسكري في السليمانية حول قرارات إعدام مواطنين كُرد نتيجة ولوجهم المناطق المحذورة أمنياً لقطف التين من شجرة في هذه القرية أو تلك دون معرفتهم بقرار الحظر أو عودتهم إلى قريتهم دون معرفتهم بتهديمها من قبل الطيران العراقي، بسبب وجودهم في جبهات القتال مع الجيش العراقي.

من هذه الرسائل وغيرها المتوفرة لدى الباحث يتلمس الإنسان أن الجلادين كانوا يمارسون القتل ليس ضد المتهم لقيامه بعمل خاطئ وفق قوانين وإجراءات النظام فحسب، بل وإنزال العقوبات الجماعية بعائلة وأقرباء المتهم ومصادرة أمواله وتهديم داره والسطو على أمواله المنقولة وغير المنقولة وبث الرعب الجماهيري في صفوف الفلاحين والجماهير الكردية. وكان الجلادون يسعون إلى إشراك أكبر عدد ممكن من الناس في قتل المتهمين وأقرباء الضحايا بهدف نشر القسوة في المجتمع وجعل القتل والتخريب وتدمير القرى ومصادرة الأموال حالة اعتيادية يرتضيها الناس. وهي إشكالية بالغة الخطورة على الوضع النفسي والعصبي للسكان وعلى الممارسات اللاحقة لهم في حياتهم العامة.

وبعد التهيئة الواسعة بدأ النظام في شهر شباط/فبراير من عام ١٩٨٨ بالتنفيذ الفعلي لجريمته في الإبادة الجماعية وتدمير البنية التحتية والاقتصادية للريف الكردستاني وشل أي قدرة على العيش فيه وتأمين التهجير أو الترحيل واسع النطاق للسكان الكُرد إلى خارج كردستان(٦٠٥)، سواء باتجاه إيران وتركيا أو أوروبا أو المناطق العربية في العراق، مستغلاً استمرار الحرب ضد إيران وسكوت العالم من تلك الحرب، من أجل إنزال أقسى الضربات بحركة الشعب الكردي الوطنية وبالشعب الكردي ذاته وبباقي القوى المناضلة في كردستان. وبعد أن بدأ بتلك العمليات أرسل الدكتاتور صدام حسين، المسؤول المباشر والرئيسي عن كل ما حصل في كردستان العراق، الدكتور مكرم الطالباني باعتباره وسيطاً للاتصال بقيادة الحزب الشيوعي العراقي في كردستان وتقديم مقترح إجراء حوار من أجل "حل المسألة الكردية وإنهاء الصراع مع السلطة" مع جميع القوى السياسية الكردية التي شاركت في حزيران من نفس العام بإقامة الجبهة الكردستانية. ولم يكن الهدف من هذا الاتصال الوصول إلى حل للمسألة بأي حال من الأحوال، بل من أجل تأمين غطاء سياسي يبعد الرؤية أو الحديث عن حملته الإجرامية التي كانت قد بدأت لتوها وإضعاف الضجة المحتملة بشأنها. وكان الموقف واضحاً ورفضت الدعوة من قبل القوى التي وجه لها مقترح الحوار، بسبب معرفة هذه القوى بأهداف الدعوة، ولكن الخيط لم ينقطع وما كان صدام يريد قطعه، إذ كان الحفاظ على الصلة مهما من أجل تنظيم عملية تنفيذه العمليات الجهنمية في كردستان، إضافة إلى مشكلات القتال في جبهة الفاو واحتلال إيران لها. وكان الجواب الذي حصل عليه الدكتور مكرم الطالباني يتلخص بالنقاط التالية:

* على صدام حسين أن يوقف حالاً جميع العمليات الجارية ضد الشعب الكردي.

* أن يتخذ إجراءات أخرى منها إطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين وعودة المهجرين قسراً إلى ديارهم، والكف عن ملاحقة قوى المعارضة السياسية.

* إطلاق الحريات الديمقراطية وحرية العمل السياسي وحرية الصحافة ...الخ.

* وباختصار اتخاذ الخطوات التي تساعد القوى السياسية وتقنعها بجدية مقترح الحل السلمي للمسالة الكردية والحياة الديمقراطية في العراق.

وكانت الحصيلة واضحة، إذ شدد النظام من حملته العدوانية الأنفالية في كردستان العراق وأوقف بعد فترة وجيزة صلات الدكتور مكرم الطالباني بالقوى المعارضة في كردستان العراق.

ولكن، ماذا حصل فعلاً في كردستان العراق، وكيف ارتكبت الجرائم البشعة ضد الإنسانية تحت اسم

---

(٦٠٥) قادر، جبار د. الأنفال: تجسيد لسيادة الفكر الشمولي والعنف والقسوة. مجلة كه ركوك. العدد ٢٠٠٢/١١. السليمانية. ص ٢١٩-٢٣٠ .

"الأنفال"(٦٠٦)؟

ثالثاً: تنفيذ حملات ومذابح الأنفال

استخدم النظام العراقي في حملاته العسكرية الجديدة في عامي ١٩٨٨/١٩٨٧ كل تلك الأساليب والأدوات التي أشرنا إليها سابقاً، سواء بالتتابع أو كلها دفعة واحدة وفي ظروف متباينة ومواقع مختلفة، ولكن أكثرها شراسة وأكثرها عدوانية وعنصرية ورغبة في تحقيق الإبادة الجماعية لسكان كردستان تجلت في مذابح الأنفال الجهنمية. منح صدام حسين كل الصلاحيات الاستثنائية ذات المضمون الفاشي العدواني التي منحها قبل ذاك لنفسه باعتباره رئيس مجلس قيادة الثورة ومارسها طيلة السنوات المنصرمة إلى ممثله في كردستان إلى قائد فرع الشمال لحزب البعث العربي الاشتراكي والمسؤول الأول عن العمليات العسكرية في كردستان العراق لتحقيق المهمات المنوطة بالعمليات من جانب قيادة النظام. وضع قائد عمليات الأنفال العسكرية خطة مروعة لتنفيذها في كردستان حظت بموافقة وتأييد صدام حسين ومجلس قيادة الثورة. وتضمنت الخطة ثمان مراحل. بدأت المرحلة الأولى "في صبيحة ١٩٨٨/٢/٢٣ وشملت مقرات الاتحاد الوطني الكردستاني في سرگلو وبرگلو واستغرقت ثلاثة أسابيع بسبب المقاومة الشديدة التي أبدتها قوات الپيشمركة"(٦٠٧). وخلال هذه الفترة جرى تنفيذ الجريمة البشعة والمروعة بحق الشعب الكردي في حلبجة باستخدام النظام للأسلحة الكيماوية. وبدأت المرحلة الثانية في ١٩٨٨/٣/٢٢ في منطقة قرداغ واستمرت حتى نهاية الشهر. وصبغت دماء ودموع الأبرياء من بنات وأبناء كردستان عيد نوروز وحولته إلى مأتم كبير للشعب الكردي بأسره. أما المرحلة الثالثة فقد بدأت في السابع من نيسان حتى العشرين منه وغطت منطقة گرميان

(٦٠٦) الأنفال جمع النافلة، ولها معان عدة منها الغنيمة، ومنها ما تفعله مما ليس فرضاً ولا واجباً عليك فعله، وهي العطية أيضاً أو ما طلب من الإنسان زيادة على الواجبات والفرائض، ومنها يأتي معنى صلى النوافل. وترد الأنفال في القرآن وهي السورة الثامنة مدينية وتأتي بمعنى الغنيمة. وجاءت في أعقاب معركة بدر، حيث تساءل من لم يقاتل وبقي في المدينة عن حصته من الغنائم التي وزعت على المقاتلين في معركة بدر، فجاء في الآية الأولى من سورة الأنفال في القرآن ما يلي: "يسئلونك عن الأنفال قل الأنفال لله ورسوله فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين". راجع: الجزء التاسع. سورة الأنفال. دار الجيل. بيروت. ص ١٧٧. واستخدام صدام حسين لهذه الكلمة استخدام مشوه. وفي الممارسة العملية وافق على توزيع الغنائم المنهوبة والمسلوبة من عوائل الشعب الكردي وضحاياه على من ينتزعها منهم ما عدا الأسلحة الثقيلة والساندة والمتوسطة، كما جاء في رسالة علي حسين المجيد المؤرخة في شهر حزيران من عام ١٩٨٧ التي وردت سابقاً والمستندة إلى قرارات صدام حسين ومجلس قيادة الثورة.

(٦٠٧) قادر، جبار د. الأنفال: تجسيد لسيادة الفكر الشمولي والعنف والقسوة. في مجلة كه كركوك. العدد ١١. ٢٠٠٢. ص ٢٢٣.

التابعة لمحافظة كركوك. يشير الدكتور جبار قادر إلى أن هناك تقديرات تؤكد بأن ١٥٠ ٠٠٠ إنسان من المؤنفلين اخذوا من ساحة عمليات گرميان(٦٠٨). وشملت المرحلة الرابعة حوض الزاب الصغير واستمرت طوال يومي ٧ و٨ أيار/مايس من نفس العام. أما المراحل الثلاث التالية من عمليات الأنفال فقد تم تنفيذها في محافظة أربيل وشملت المناطق الجبلية منها وبدأت في الخامس عشر من شهر أيار/مايس وتواصلت حتى شهر آب/أغسطس من عام ١٩٨٨. أما مرحلة الأنفال الثامنة فقد بدأت في الثامن من شهر آب/أغسطس وتواصلت حتى السادس من أيلول/سبتمبر من نفس العام. وشملت هذه العملية منطقة بادينان في كردستان العراق الملاصقة لحدود كردستان التركية. وهذا يعني أن عمليات الأنفال بمراحلها الثمانية قد استغرقت ١٩٨ يوماً وشملت كامل المنطقة الكردستانية في العراق وتم فيها أنفلة ١٨٢ ٠٠٠ إنسان من بنات وأبناء كردستان. فما هي الأدوات والأسلحة التي تم بها تنفيذ عمليات الأنفال؟ وفي الإجابة عن هذا السؤال يفترض أن نستند إلى الأحاديث الرسمية التي أدلى بها المسؤولون العراقيون بشأن الحملات العسكرية وفي مقدمتهم على حسن المجيد قائد فرع الشمال. وفق المعلومات المتوفرة يمكن القول بأن النظام المستبد بقيادة الدكتاتور صدام حسين مارس في كردستان خلال عمليات الأنفال ما يلي من الأساليب:

١- استخدام الأسلحة الكيماوية: وهذا ما يتحدث عنه قائد الحملات بنفسه بعد أن كان قد قطع شوطاً بعيداً في حملات الإبادة الجماعية. ففي اجتماع عقد بتاريخ ٢٦ مايس/ ١٩٨٨ لمكتب تنظيم الشمال ومسؤولي حزب البعث في محافظات الشمال، أي في أعقاب ضربات الأسلحة الكيماوية التي أنزلها النظام بمدينة حلبجة، قال علي حسن المجيد ما يلي: "كل قوات الجيش العراقي لم تستطع أن تفعل ما فعلناه نحن، لأن هذا (أي التهجير) يوجعهم من الأعماق يقتلهم. المخربون ينظرون إلى الأوامر والتعليمات، الأوامر ليست فيها القوة والحماس الكافيتين، الأوامر السابقة كانت أقوى مئة مرة، ولكن لم تتفق مع قناعات وإيمان الذين كانوا ينفذونها. الآن توجد هذه القناعة. قلنا سنبدأ بتنفيذ عمليات التهجير في الوقت الفلاني وبعون الله نفذناها في كل مكان. في نفس اليوم (من عام ١٩٨٧) هؤلاء استولوا على "قره داغ" كانتقام. طلب جلال الطالباني مني أن أفتح معه قناة خاصة للاتصال. في ذلك المساء ذهبت إلى السليمانية وضربتهم بأسلحة ومعدات خاصة"(٦٠٩). وقد حصل ذلك فعلاً إذ استخدم السلاح الكيماوي من جانب قوات النظام. ويواصل علي حسن المجيد حديثه المسجل فيقول: "هذا كان جوابي. لذلك نحن نستمر على التهجير. أنا قلت للمستشارين بأنه قد تقولون نحن نحب قرانا ولا نريد تركها، قلت

(٦٠٨) نفس المصدر السابق. ص ٢٢٢.

(٦٠٩) بابان، طه. عالم الكرد المرعب. الكتاب الأول (تحقيق وتأليف). سلسلة كتب. كردستان العراق. مارس ٢٠٠٢، ص ٣٣٤.

لأحدهم أنا لا أستطيع أن أترك قريتك تبقى في مكانها، لأني سأضربها بالأسلحة الكيماوية وعندها ستفنى فيها أنت وعائلتك. يجب أن تتركها حالاً لأني لا أستطيع أن أقول لك متى سأضربها بالأسلحة الكيماوية. أنا أبيدهم جميعاً بالأسلحة الكيماوية – لأرى من يتكلم؟ المجتمع الدولي؟ للعنة على المجتمع الدولي وعلى الذين يستمعون إليه. حتى لو توقفت الحرب مع إيران وينسحب الإيرانيون من جميع المناطق التي احتلوها، فأنا لا أتفاوض معه ولا أوقف التهجير. هذه هي نيتي وأريد أن تعرفوها جيداً وعندما ننتهي من التهجير نبدأ بمهاجمتهم من كل الجهات وندك معاقلهم وخنادقهم حسب خطة عسكرية منظمة"(٦١٠). ولنستمع إليه كيف يتحدث بحماس وتصميم وتلذذ حين يقول: "وفي هذه الهجمات سنعيد ثلث أو نصف المناطق التي يسيطرون عليها، (ويقصد هنا قوات البيشمركة. ك.حبيب). إذا استطعنا استعادة ثلث تلك المناطق حينذاك سنطوقهم في جيوب صغيرة ثم نضربهم بالأسلحة الكيماوية. أنا لا أضربهم ليوم واحد فقط بل سأضربهم باستمرار بالأسلحة الكيماوية على مدى خمسة عشر يوماً. بعد ذلك سأعلن بأنه يسمح لكل من يريد تسليم نفسه مع سلاحه. عندها سأطبع مليون نسخة من ذلك الإعلان وأوزعها على الشمال وباللغة العربية... أنا لا أذكر اسم الأسلحة الكيماوية لأن هذا محظور ولكنني أقول سأفتك بكم بالأسلحة القاتلة الحديثة. هكذا أهددهم وأحثهم على الاستسلام"(٦١١). ولكن الجلاد لم يقف عند حد التهديد بل مارس وعلى نطاق واسع استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الشعب الكردي وقواه المسلحة(٦١٢). فوفق المعلومات المدققة كان العراق قد اشترى وأنتج في آن واحد وبمساعدة ودعم كبيرين من عدد مهم من دول العالم الشرقية والغربية الكثير من أسلحة القتل الجماعي (الكيماوية والبايولوجية). وكانت الدول الغربية هي الأكثر تزويداً له بما يحتاج إليه لإنتاج الأسلحة الكيمائية محلياً. واستخدم منها غاز الخردل وأنتج منه ٣٥٠ طناً، غاز الأعصاب تابون ٨١٢ طناً، واستورد ٢٥٠ طناً من مادة VX القاتلة(٦١٣). واستخدمت القوات المنفذة للعمليات الحربية في كردستان هذه الأسلحة ضد ٢٨٠ قرية كردية وتسبب في استشهاد ٢٥٠٠٠ مواطنة ومواطن كردي بأعمار مختلفة، إضافة إلى مثل هذا العدد من المصابين بها. وتبقى حلبجة هذه المدينة الكردية الرائعة رمزاً شاخصاً لجريمة النظام في استخدام السلاح الكيميائي ضد شعبه

(٦١٠) نفس المصدر السابق. ص ٣٣٤/ , ٣٣٥

(٦١١) نفس المصدر السابق. ص , ٣٣٥

(٦١٢) استخدم النظام العراقي الأسلحة الكيمائية في حربه ضد إيران وأدت إلى ٦٠٠٠٠ إصابة، مات منهم ١٦٠٠٠ إنسان إيراني بغاز الخردل و٥٥٠٠ إنسان إيراني بغاز الأعصاب تابون. راجع الأنفال رقم ١/ ٢٠٠٠ ص ١٩٤.

(٦١٣) نفس المصدر السابق. ص ١٩٤.

واستشهاد ما يقرب من ٥٠٠٠ إنسان كردي وعدد مماثل من المصابين بالأسلحة الكيميائية. ولم تكن عواقب استخدام هذه الأسلحة قتل وإصابة عدد كبير من الناس الأبرياء فحسب، بل برزت أيضاً في تلويث الأرض الكردستانية وبمساحات واسعة ومياه الأنهر والعيون والمزروعات، كما نفق عدد كبير من الحيوانات بسبب تعدد مواقع استخدامها وتنوع الأسلحة الكيميائية المستخدمة. ومعروف للجميع أن النظام أنتج الأسلحة الجرثومية التي تتسبب بالإصابة بأمراض كثيرة وموت محقق ومنها بتولنوم، وانثراكس وأفلاتوكسين وغاز كنكرين وديسين، وعفن الحنطة الذي يتسبب في تلف مخزون الحنطة. وليست لدينا معلومات مدققة عن مدى استعمالها من جانب القوات الخاصة ضد مناضلي كردستان العراق.

٢- عمد النظام إلى تدمير كامل لـ ٣٨٣٩ قرية كردية بعدد متباين من النفوس في كل منها(٦١٤)، وتدمير المزروعات والحيوانات فيها. ومن أجل إنجاز الحملة العسكرية على شعب كردستان استخدمت قوات النظام القصف الجوي بالأسلحة المحرمة دولياً ومنها النابالم والأسلحة الانشطارية، كما استخدم المدافع الثقيلة لهذا الغرض. ولم تقصف هذه القرى بعد تخليتها من السكان باستمرار، بل خربت على رؤوس ساكنيها في غالب الأحيان. وكنت أحد شهود الجرائم البشعة التي ارتكبتها القوات المسلحة العراقية عبر عمليات القصف والتدمير الواسعين للقرى الكردية في المناطق الريفية في مختلف مناطق كردستان العراق وعلى امتداد الفترة الواقعة بين ١٩٨٢-١٩٨٨، ولكن بشكل خاص في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨. وكان بعض تلك القرى قد مسحت بالأرض وأخرى ما تزال أطلالها شاخصة توجه أصابع الاتهام لنظام لا ضمير له ولا وازع يردعه عن غيّه.

٣- قام النظام بعمليات تمشيط واسعة لأغلب القرى والأرياف الكردية قام خلالها بحجز سكانها وتجميعهم في مراكز معينة، ثم نقلهم بشاحنات إلى مناطق مجهولة بهدف تصفيتهم جسدياً. كتب السيد طه بابان صاحب كتاب "عالم الكرد المرعب"، وهو يمارس وظيفة حاك أول ومدير العدل العام في حكومة إقليم كردستان العراق، حول عمليات التمشيط هذه والتي استند فيها إلى شهادات عدد كبير جداً من الكُرد سوا ممن تعرضوا مباشرة لتلك المحن أو الذين كانوا في البيشمركة واطلعوا على تفاصيل ما كان يجري في حينها، كتب ما يلي: **"تقوم قوات كبيرة من الجيش**

(٦١٤) تختلف الدراسات والتقارير المتوفرة لدي حول عدد القرى التي قام النظام بتدميرها خلال حربه ضد الشعب الكردي، والمعلومات المتوفرة تشير إلى أن النظام قام عموماً بتدمير ٤٥٠٠ قرية على امتداد الفترة المنصرمة. ولكنه دمر ٣٨٣٩ قرية حتى نهاية عام ١٩٨٩، ولكن التدمير لم يتوقف بعد ذلك، بل تواصل وبالتالي ارتفع عدد القرى المدمرة حتى بلغ ما أشرنا إليه في هذا الهامش.، والذي يرد عند الأستاذ طه بابان في كتابه عالم الكرد المرعب. مصدر سابق. ص ٣٥٦.

والجاش بإحاطة المنطقة التي يراد ترحيل سكانها لمنع أي شخص من الإفلات وبعد ذلك تحاصر قوات أخرى القرى.. لجمع سكانها بدون استثناء ومن ثم شحنهم في سيارات الحمل العسكرية إلى إحدى مراكز التجميع ولم يكن يسمح لهم بحمل أي شيء من مقتنياتهم اللهم إلا الأشياء التي يمكن وضعها في الجيب.. أما بقية مقتنياتهم من الحيوانات والمنقولات فأن الجنود والجحوش كانوا يستولون عليها ومن ثم يحرقون القرية أو يفجرونها بالديناميت أو يهدمونها بالجرافات.. في مراكز التجميع عزلوا المتقدمين في السن وأرسلوهم إلى سجن (نقرة السلمان) أما البقية من الأطفال والنساء والرجال والذي بلغ عددهم كما قلنا مائة واثنان وثمانون ألفاً فقد أرسلوا إلى جهة مجهولة، إلى الموت!"(٦١٥). ثم يواصل الكاتب فيقول: **"قد يتساءل البعض ولماذا لم يعزلوا الأطفال الأبرياء أيضاً؟ الجواب أن عزل المتقدمين في السن لم يكن بدافع إنساني حتى يشمل الأطفال الأبرياء.. لقد وجدوا أن المتقدمين في السن لا خطر منهم أنهم لا ينجبون ولا يحملون السلاح وسوف يموتون عاجلاً أو بعد وقت قصير أما الأطفال فسوف يكبرون ويصبحون مصدر خطر ثم ماذا يفعلون بهذا الجيش العرمرم من الأطفال أين يضعون تلك الألوف المؤلفة أنهم يخلقون لهم مشكلة كبيرة إذاً خير للحكومة أن يموتوا آبائهم وأمهاتهم! وهو ما حصل"**(٦١٦).

٤- تشير المعلومات المتوفرة إلى أن النظام كان قد شكل بعض الفرق الخاصة التي أخذت على عاتقها تصفية هذه المجاميع الكبيرة من السكان من خلال قتل عشرات الآلاف منهم ودفنهم جماعياً أو دفنهم وهم أحياء في حفر واسعة والدوس على قبورهم الجماعية وتسوية الأرض بالجرافات التابعة للقوات المسلحة. ولم ينج من هذه المجازر في الغالب الأعم لا الأطفال ولا النساء ولا المرضى من الشباب والشابات. وكان الفاعلون، وهم أدوات ذات نزعات سادية بيد الجلاد، يسلبون ضحاياهم كل ما هو ثمين. في فترة الاحتلال النازي الألماني لجيكوسلوفاكيا أثناء الحرب العالمية الثانية قامت القوات الألمانية بمطاردة مناضلي المقاومة الشعبية وقتلهم، كما كانت تقوم بعمليات ثأرية حيث تحرق القرى والبيوت بسبب تلك العمليات. ومن بين أعمال الانتقام الجماعية التي مارسها الجيش الألماني الهتلري بسبب قتل الجيك لممثل الحماية الإمبراطورية الألمانية تلك العملية البشعة التي تمت في مدينة لديتسة، التي كان سكانها من عمال المناجم. توجهت القوات ألألمانية إلى هذه المدينة في ١٩٤٢/٦/١٠ وسوتها بالأرض تماماً، وجمعت كل رجال القرية في ساحتها الوحيدة وصوبت نيران رشاشاتها إلى صدور هؤلاء الرجال وقتلهم عن بكرة أبيهم أمام أنظار أمهاتهم وزوجاتهم وأخواتهم وأطفالهم فسقط الجميع متلاحمين بأجسادهم القوية، وصبغت دماؤهم أرض

(٦١٥) بابان، طه. عالم الكرد المرعب. الكتاب الأول (تحقيق وتأليف). سلسلة كتب. كردستان العراق. مارس ٢٠٠٢. ص٣٥٦.

(٦١٦) نفس المصدر السابق. ص ٣٥٦/٣٥٧.

الساحة بلونها. ثم جاءت القوات الألمانية بالجرافات ودفعت بالجثث إلى حفرة كبيرة كانت قد هيأتها لهذا الغرض ثم وارتهم التراب. بعد ذلك سقت النساء والأطفال إلى شاحنات كبيرة وضعتهم فيها وغادرت المكان متوجهة إلى أحد معسكرات الاعتقال النازية، وفي تلك المعسكرات الجهنمية تم قتل الكثير منهن بأساليب مختلفة. هذه العملية البشعة التي جسدت وحشية الفاشست الألمان، أصبحت رمزاً حزيناً يعيد الشعب الجيكي ذكراه كل عام بعد أن أعيد بناء القرية في عام ١٩٤٦، ليطلع عليها الكثير من الزوار والوفود من مختلف بقاع العالم للتعرف على وحشية النازيين وفداحة الخسارة. وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أن الحكام البعثيين قد ارتكبوا البشاعات دون تمييز بين النساء والرجال والأطفال، إذ كثيراً ما وجهت النيران إلى سكان القرى الكردية جماعياً ودفنوا في مقابر جماعية مشت عليها الجرافات بعد أن طمرتهم بالتراب. هناك مئات القرى الكردستانية التي واجهت نفس مصير قرية لديتسة(٦١٧).

(٦١٧) أثناء وجودي في كردستان العراق خلال الفترة الواقعة بين نهاية ١٩٨١ ومنتصف ١٩٨٨ تسنى لي أن أتجول في كل الأرياف الكردستانية تقريباً وعلى الأقدام ومررت بمئات القرى التي دمرها النظام، قرى من عشرات البيوت وأخرى من بيت أو بيتين، قرى غنية وذات بيوت كانت عامرة وأخرى فقيرة بنيت بجهود الفلاحين من سكانها. وكانت خالية تماماً من سكانها. وكان الألم يعصر قلوب البيشمرگة والأنصار وهم يرون هذه الحالة، إذ غالباً ما كان التدمير يتم بالطيران عندما يصعب الوصول إليها بطريق آخر أو حرقها وتفجيرها بالديناميت، وهي القرى القريبة من مراكز المدن وكذلك الحدودية.

وفي ربيع عام ٢٠٠٢ تسنى لي زيارة كردستان ثانية. ولكن زرت هذه المرة المدن الكردستانية الرئيسية أربيل والسليمانية ودهوك. وفي هذه المدن زرت في أطرافها تلك المخيمات التي أقيمت للناجين من عمليات الأنفال أو للمهجرين من القرى والمدن الكردية التي يسعى النظام إلى تعريبها، وخاصة مدينة كركوك وعدد من النواحي والأقضية التابعة لها، كما زرت جمجمال ومخيماتها. والتقيت في هذه الزيارة بعدد كبير من النساء والرجال الناجين من عمليات الأنفال أو الشيوخ والعجائز الذين رحلوا إلى نقرة السلمان. ثم أطلق سراحهم فيما بعد وأعيدوا إلى كردستان ليعيشوا في تلك المخيمات إلى أن تبنى لهم الدور المطلوبة. وكانت أحاديثهم مليئة بالمرارة الإنسانية التي يصعب على الإنسان السوي أن يمسك دموعه من الانسياب. كانت أحاديثهم لا تقتصر على ما جرى لهم عند الاعتقال والتجميع والفرز ثم الإرسال إلى نقرة السلمان فحسب، بل ما جرى لهم في تلك المعتقلات الصحراوية والمعاملة الوحشية من الحرس المسؤول عنهم. كانت حياتهم الجحيم ذاته وكثرة منهم كانت تتمنى لو أخذوا مع الآخرين ليقضوا نحبهم بدلاً من مرارة العيش والإرهاب والتعذيب الذي كانوا يواجهونه يومياً وهم في شتاء العمر. ويدهش الإنسان من نقاوة هؤلاء البشر الذين، رغم فقدانهم لأفراد عوائلهم كلها لم يحملوا حقداً على العرب الذين مارسوا كل ذلك بحقهم، بل كان الحقد موجهاً ضد النظام وأعوانه والجحوش الكُرد الذين مارسوا كل ذلك معهم. وتسنى لي أن أسجل الكثير من أحاديث هؤلاء الشيوخ والعجائز في ضوء الأسئلة التي كنا نوجهها لهم. إنها نماذج لما كان يحصل مع

٥- توجد حالات أخرى قام الجلادون بفرز الرجال والشباب عن النساء والأطفال، ثم وضعوا مجموعة الرجال في شاحنات عسكرية نقلوهم تدريجاً حيث الموت المحقق، في حين أخذوا النساء والأطفال إلى أماكن مختلفة. فمنهم من أرسل إلى نقرة السلمان ومنهم من أرسل إلى تكريت وبعضهم أرسل إلى السليمانية حيث تركوا في عربت. وكانت قدرة استيعاب المعسكرات الكثيرة والكبيرة تعجز عن استيعاب كل هؤلاء الذي شملتهم عمليات الأنفال(٦١٨).

٦- نفذ النظام عمليات إعدام أخرى في المدن والقرى التي أشرنا إليها سابقاً بسبب ولوج مناطق محذورة أمنياً أو بسبب اتهام الناس بالتعاون مع قوى البيشمركة أو الشك بإخلاصهم. ولم يكن الموت نصيب هؤلاء وحدهم، بل نصيب أقرباء هؤلاء الضحايا من الدرجة الأولى إضافة إلى تهديم بيوتهم ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة.

٧- تشير الكثير من الدلائل إلى أن المجموعات الخاصة التابعة لقوى الأمن العراقية هي التي كانت تقوم بعمليات اغتصاب النساء والشباب في أقبية الأمن أو في المواقع التي يتجهون إليها. ويشير الكاتب صاحب كتاب طه بابان إلى أن أفراد الجيش العراقي نادراً ما كانوا يعمدون إلى فعل مثل هذه الجرائم، إذ لم ترد شكوى مباشرة من النسوة حول الجنود. ولكن يصعب علينا معرفة ما جرى بحق أولئك الذين ضاع أي أثر لهم حتى الآن والذين وضعوا تحت رحمة القوات الخاصة التي كانت توجه من قبل علي حسن المجيد، وهي في إطار حملات الأنفال الدموية. لقد دفع النظام العراقي بعشرات الآلاف من الجنود العراقيين إلى المشاركة في عمليات الأنفال. ولا شك في أن بينهم من يتعفف عن قتل أو اغتصاب النساء والشباب، ولكن بينهم أيضاً من لا يتورع عن ذلك، وخاصة تلك المجموعات المدربة على إلحاق الضرر بكرامة الإنسان(٦١٩). وفق المعلومات التي توفرت أثناء تلك الفترة أن الأمن العراقي والاستخبارات العسكرية العاملة في كردستان دفعا بعدد غير قليل من النساء إلى بيع أجسادهن تحت ظروف شديدة القسوة وتحت تهديد القتل، كما دفعا بهن وبعدد من الشباب إلى التجسس على قوى البيشمركة (الأنصار) في كردستان العراق.

٨- وخلال الفترة الواقعة بين بدء العمليات العسكرية ضد إيران في عام ١٩٨٠، عمد النظام في كردستان إلى استخدام كل السبل المتوفرة للقضاء على مقاومة الشعب الكردي. وكان من تلك السبل الخسيسة والغادرة إعطاء مكافأة مالية كبيرة لكل من يقوم بقتل واحد أو أكثر من البيشمركة/الأنصار ويأتي برأسه وسلاحه. وشكل النظام فرقاً لهذا الغرض كما عمد إلى تنشيط

هؤلاء المواطنين الذين كان النظام يسعى إلى سلب إنسانيتهم والحط من كرامتهم، إنها بمثابة الإدانة الصارخة للفاشية الصدامية في العراق ولكل النظم الاستبدادية في العالم. (ك. حبيب).

(٦١٨) بابان، طه. عالم الكرد المرعب. الكتاب الأول (تحقيق وتأليف). مصدر سابق. ص ٣٥٧- ٣٧٧.

(٦١٩) نفس المصدر السابق. ص ٢٠٢.

المجرمين للقيام بهذه العمليات لقاء بعض المال. ويبدو أن النظام قد اكتفى أحيانا برأس كردي حتى بدون سلاح، مما أدى إلى قيام تلك العصابات المجرمة والأفراد الذين تطوعوا للقيام بهذه الأعمال بقتل أشخاص لا يمتون إلى قوى المقاومة المسلحة بصلة لمجرد أنهم كانوا يريدون الحصول على المكافأة المالية. وتم عبر هذه الأساليب قتل عدد كبير من المناضلين الكرد ومن الناس الفلاحين الفقراء الذين لم يتطوعوا يوما في الحركة المسلحة الكردية. وهناك العديد من الصور التي التقطها الجناة وهم يحملون رؤوس ضحاياهم أو السكين بيد ويرفعون إشارة النصر باليد الأخرى معبرين عن ابتهاجهم بقتل إنسان والحصول على مكافئة قتله. وكان النظام يكتفي أحياناً بقطع إصبع الضحية وسلاحه ليدفع المكافأة.

٩- وعمد النظام إلى تدمير فعلي للبنية التحتية والاقتصاد الفلاحي في الريف الكردستاني ساعياً إلى اغتصاب الحياة فيها من السكان ومنعهم من العودة إليها بتاتاً(٦٢٠). أقدمت قوى النظام وبتوجيه من صدام حسين مباشرة على تدمير ١٧٥٧ مدرسة ٢٤٥٧ مسجداً و٢٧١ مستوصفاً في القرى التي قامت بتدميرها(٦٢١).

وعلينا أن نتذكر باستمرار بأن حملات الأنفال المرعبة كانت قمة العدوان الفاشي والانحطاط الأخلاقي للجلادين لما ارتكبوه من جرائم بشعة إزاء الناس من نساء ورجال وأطفال كردستان العراق. إنها عار في جبين النظام وقادته وجناته. ولكن ما هي حصيلة عمليات الأنفال المرعبة؟

* تشير الأرقام، التي قدمت إلى المسئولين العراقيين من جانب الأحزاب الكردية، وما هو متوفر عند الأمم المتحدة إلى أن عدد ضحايا عمليات الأنفال خلال الفترة الواقعة بين شهر شباط/ فبراير ونهاية آب/أغسطس من عام ١٩٨٨ بلغ ١٨٢٠٠٠ إنسان كردي، إضافة إلى عدة مئات من المواطنين من قوميات أخرى مثل الآشوريين والكلدان(٦٢٢).

* حوالي ١,٥ مليون إنسان كردي خضع لعمليات التهجير القسري والعيش في المجمعات السكنية القسرية أو في معسكرات خاضعة لنظام صدام حسين.

- وأضطر عدد كبير من سكان كردستان العراق الهرب منها إلى كردستان إيران، إذ بلغ عددهم في

---

(٦٢٠) قادر، جبار د. الأنفال: تجسيد لسيادة الفكر الشمولي والعنف والقسوة. مجلة كه ركوك. العدد ٢٠٠٢/١١. السليمانية. ص ٢٢٢.

(٦٢١) طالباني، نوري د. منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي. مصدر سابق. ص ١٠٣.

(٦٢٢) يقدر بعض الكتاب إلى أن عدد ضحايا قتلى عمليات الأنفال تراوح بين ١٥٠٠٠٠-٢٠٠٠٠٠ إنسان.راجع في هذا الصدد:

Strohmeier، Martin & Yaclan-Heckmann، Lale. Die Kurden- Geschichte - Pokitik - Kultur. Beckische Reihe.Verlag C. H. Beck. Muenchen. 2000. S. 133.

صيف عام ١٩٨٨ أكثر من ١٠٠٠٠٠ إنسان.

* وأجبر عدد مماثل تقريباً من سكان كردستان العراق إلى عبور الحدود صوب كردستان تركيا خلال الثلث الأخير من شهر آب/أغسطس من نفس العام(٦٢٣). وصدر قرار عن منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" اعتبرت فيه عمليات الأنفال بمثابة جريمة ضد الجنس البشري(٦٢٤).

* ويفترض هنا الإشارة إلى أن سكان إقليم كردستان من القوميات الأخرى قد تعرضوا إلى صنوف الاضطهاد والعسف من جانب النظام العراقي، كما لقى الكثير منهم حتفه جراء سياسات النظام الأنفالية وغيرها. فعلى سبيل المثال لا الحصر أصدر مكتب العلاقات التابع للحركة الديمقراطية الآشورية في العراق بياناً ذكر فيه أن القوات العراقية التي نفذت عمليات الأنفال العسكرية في شهر آب/أغسطس من عام ١٩٨٨ تضمن قائمة ببعض أسماء الأشخاص الآشوريين الذين فقدوا في تلك العمليات واختفى أي أثر لهم حتى الآن. والقائمة تضم ١١٥ أسماً من السكان الآشوريين من عدد من القرى والنواحي التابعة لمحافظة دهوك في كردستان العراق(٦٢٥).

ارتكب النظام العراقي أبشع الجرائم بحق الشعب الكردي في كردستان العراق خلال هذه الفترة العصيبة بدم بارد تماماً ولم يشعر قادة النظام الصدامي بأي حرج أمام الرأي العام العربي والعالمي لما ارتكبوه من جرائم، وهي تعيد إلى الذاكرة المجازر البشعة التي نظمها الدكتاتور المجرم بول بوت والخمير الحمر في كمبوديا. ولكن كيف كان رد فعل العالم على هذه المجازر البشرية بحق الإنسان

(٦٢٣) فواز، سلام. الرحيل في المجهول. ط٢. دهوك. كردستان العراق. ١٩٩٨. الكتاب يتحدث عن آخر فصل في حملات الأنفال الدموية التي خاضتها قوات الحكومة العراقية ضد الشعب الكردي وقوات البيشمركة/الأنصار في منطقة بادينان. وكان الجيش العراقي قد حشد أعداداً غفيرة في تلك المعارك. ويشار إلى أنه كان قد حشد ما يقرب من ١٦٠ ٠٠٠ مجند عراقي لشن تلك الحملة على منطقة بادينان. وفي هذه المنطقة قررت الجماهير الكردية الواسعة وغيرهم من مواطني هذه المنطقة، وكذلك قوات البيشمركة التابعة للأحزاب الوطنية الكردية وقوات الأنصار التابعة للحزب الشيوعي العراقي على الانسحاب إلى الاراضي التركية بحدود ٨/٢٤/ ،١٩٨٨ وكانت المأساة كبيرة في المخيمات التي أقيمت في تركيا. الكتاب يعرض مأساة الرحيل هذا والألم التي تحملها الشعب الكردي من جراء فاشية النظام العراقي والعمليات التي خاضها الجيش العراقي ضد هذا الشعب الأعزل. ودور القوات المناهضة لنظام صدام في مساعدة الناس على الرحيل وتخفيف الآم الرحلة على النساء والأطفال وكبار السن والمرضى.

(٦٢٤) نفس المصدر السابق. ص١٣٣.

(٦٢٥) أثناء وجودي في كردستان في ربيع عام ٢٠٠٢ للمشاركة في المؤتمر العلمي الأكاديمي حول الأنفال قدم لي أحد الأخوة الآشوريين هذه القائمة التي احتفظ بها ضمن الوثائق الخاصة بعلميات الأنفال الدموية في كردستان العراق.

والشعب الكردي؟ يستحق هذا السؤال التوقف عنده والتفكير فيه والإجابة عنه.

واجه الشعب الكردي الأعزل الهجوم الذي شنه النظام الاستبدادي بمفرده وتحمل نزيف الدم والدموع والآلام، إذ لم يسعفه أحد ولم ترتفع أصوات الاحتجاج ضد عمليات الأنفال المروعة التي نظمها ونفذها جلاوزة النظام على مختلف المستويات، سواء على الصعيدين المحلي العربي أو – الصعيد الدولي. ولم يكن في مقدور حركة البيشمركة أن تتصدى للقوات الحكومية المسلحة بأحدث الأسلحة وأكثرها شراسة وفتكاً بما فيها الأسلحة المحرمة دولياً التي تيسرت له من مختلف أرجاء العالم، وهي التي تعرضت أيضاً إلى هجمات ضارية من جانب قوات النظام وكانت هدفاً مباشراً لها.. وكان أكثرها إيذاء على الشعب الكردي وقواه المناضلة وضحاياه ذلك الصمت المطبق الذي غرق فيه العالم كله إزاء تلك العلميات الفاجرة، إذ لم يجد في حينها أي تفسير منطقي وإنساني لهذا الصمت. تستحق هذا اللامبالاة وقفة تفكير وتأمل للتحري عما يكمن وراءها من أسباب.

لا بد لنا ابتداءاً تأكيد أن هذا الصمت ليس له أي مبرر مقبول من الناحيتين السياسية والأخلاقية أو من الناحية الدينية، ولا يحق لأحد إنسانياً أن يتحرى عما يبرره. إذ أن السكوت على الجريمة رغم المعرفة بتفاصيلها ومجرياتها يعتبر مشاركة غير مباشرة وتشجيعاً واضحاً للجاني على الاستمرار بارتكاب جريمته دون أن تقلقه أية احتجاجات على مختلف الأصعدة. وهذا ما حصل فعلاً. وبالتالي فأن التحري عما يبرر تلك الجرائم يعتبر جريمة بحد ذاته. ولهذا فنحن لا نتحرى هنا عن تبرير لتلك المواقف اللأنسانية وغير المسؤولة سياسياً وإنسانياً وأخلاقياً ودينياً، بل نسعى إلى معرفة الظروف والملابسات التي قادت إلى مثل هذا الموقف الداخلي والعربي والدولي وساعدت على هذا السكوت وكأنهم "صم بكم عمي فهم لا يفقهون"! ويمكن من الناحية الاجتهادية الإشارة إلى الأفكار التالية بهذا الصدد:

* اختار النظام العراقي فترة مناسبة لعملياته العدوانية المروعة. كانت القوات الإيرانية بعد أن حررت أراضيها من القوات العراقية المعتدية قد دخلت الأراضي العراقية واحتلت مدينة الفاو. وكان العراق يعمل على تحريرها من أيدي القوات الإيرانية. وكان البلدان قد استنزفا قواهما في معارك السنوات السبع المنصرمة ولم تعد لديهما الطاقة الفعلية على مواصلة الحرب طويلاً. وكان المعسكران الشرقي والغربي، وخاصة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة يتفرجان على تلك المعارك ويشاركان في تزويد النظامين بصورة مباشرة وغير مباشرة بالأسلحة الضرورية لمواصلة الحرب وكذلك بالمساعدات المالية والعينية والقروض. وهكذا كان موقف الحكومات العربية. ولم تكن كل الأطراف راغبة في أن ترى أحد الطرفين منتصراً في هذه الحرب، فهي حرب استنزاف لقوى الطرفين وإجهاد لشعبي البلدين، ولكنها في الوقت نفسه حرب تحقق المزيد من الأرباح للمتفرجين من تجار الأسلحة والمعدات العسكرية في العالم. وكانت الحكومات العربية هي الأخرى لا تريد أن يخرج أحد الطرفين قوياً أو منتصراً من

هذه الحرب لاعتبارات ترتبط بالخشية من سياسات النظامين العدوانية المحتملة في أعقاب الحرب بينهما. في هذه الفترة بالذات وتحت ستار الحفاظ على المناطق الحدودية من تسلل الإيرانيين إلى الأراضي العراقية للتخريب وللتخلص من "الجيب العميل"، أي التخلص من قوى حركة التحرر الوطني الكردية وقوات البيشمركة/الأنصار، قامت قوات النظام بعزل السكان في المناطق الحدودية ثم البدء بحملات الأنفال المعروفة، ومنها استخدام الأسلحة الكيماوية ضد حلبجة وغيرها من المناطق الكردية في كردستان العراق. وبالتالي كان الادعاء أنها عمليات تطهير وصيانة المنطقة من التسلل. ولهذا سميت بالأنفال للتغطية على طبيعتها الفعلية أمام الرأي العام الداخلي والعربي والدولي. وكان السكوت جزئياً يعود إلى هذا السبب، أي رغبة الأطراف الحكومية العربية والدولية غض الطرف عما يجري في كردستان لتحقيق هدف أكبر هو استمرار الحرب والحفاظ على توازن معين فيها بعد أن بدأت عمليات تحرير الفاو. ويفترض أن نتذكر هنا أن العراق كان يستورد الأسلحة بالأساس وقبل الحرب من دول ثلاث أساسية هي الاتحاد السوفييتي وفرنسا والبرازيل. أما إيران فكانت تستورد الأسلحة قبل الحرب بشكل خاص من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا. وفي فترة الحرب شاركت تسع دول بتصدير السلاح إلى الطرفين، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والصين وفرنسا وإيطاليا وسويسرا وكوريا الشمالية والبرازيل وألمانيا الديمقراطية، ثم كانت هناك دول باعت السلاح أثناء الحرب إلى العراق فقط مثل ألمانيا الاتحادية وأسبانيا وجيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولونيا ويوغسلافيا والنمسا وشيلي، وأخرى باعت السلاح إلى إيران فقط، وهي إسرائيل وسوريا ومصر وليبيا والأرجنتين وكوريا الجنوبية. وشاركت هذه الدول وغيرها في تقديم مساعدات مختلفة للطرفين أو لأحدهما. وكان كل ذلك بعلم وتأييد من جانب الدولتين العظميين حينذاك(٦٢٦). وتلك المساعدات والتزويد بالأسلحة هي التي ساعدت على استمرار الحرب ثماني سنوات عجاف كلفت الشعبين خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات والموارد المختلفة والديون الكبيرة.

* كان العراق وما يزال يخوض حرباً عدوانية ضد إيران. وكانت دعاية النظام الواسعة تؤكد للشعوب العربية أنه يدافع عن البوابة الشرقية للأمة العربية والوطن العربي المهدد من إيران. وانقسمت الشعوب والحكومات العربية بين مؤيدة للعراق وأخرى مؤيدة لإيران. وكانت هناك دعاية واسعة تدعي بأن الكُرد يحاولون خدمة إيران في الحرب ضد القوات العراقية وأن هؤلاء يريدون تقسيم العراق وجعله لقمة سائغة للدول الاستعمارية ولإيران وتركيا. وحاولت دعاية الحكومة أن تصور الأمر هكذا ووظفت لهذا الغرض ملايين الدولارات التي صرفتها على أجهزة الإعلام والصحافة والصحفيين

(626) Rasoul، Fadil. Irak Iran: Ursachen und Dimensionen eines Konfliktes. Boehlau Verlag. Wien. 1987. S.164.

ونشطت القوى القومية العربية الداعمة للنظام للدعاية لهذا المشهد المشوه الذي يطرحه النظام. وشاركت كثرة من أجهزة الإعلام الحكومية في الدول العربية بتأكيد هذا المشهد الكاذب، مما جعل العرب يعتقدون أن العراق "يؤدب" الكُرد ويطهر المناطق من المتعاونين مع إيران. وكانت كثرة من الشعوب العربية تعتقد حينذاك بأن النظام العراقي يسعى إلى إقامة الوحدة العربية التي لم تتحقق ويقف ضد إسرائيل بعكس مواقف الدول العربية الأخرى. ورغم عدم صواب هذا التصوير، فأن الدعاية العربية الرسمية والقومية والمرتزقة جعلته مقبولاً لدى الأوساط الشعبية الواسعة في المشرق العربي وفي الدول المغاربية. ولم تكن القضية الكردية واضحة أمام أنظار الشعوب العربية ولم تقم الأحزاب الديمقراطية العراقية، الكردية منها والعربية وغيرها، بالدور المطلوب منها في شرح هذه القضية على امتداد العقود المنصرمة بغض النظر عن العوامل الموضوعية والذاتية التي أعاقت ذلك. وجعل هذا التوازن المختل في الدعاية للقضية الكردية أو ضدها في غير صالح الشعب الكردي وأدى إلى سكوت الغالبية العظمى من العرب ومن غالبية المثقفين في الدول العربية حقيقة واقعة.

* ويبدو لي أن إشكالية المثقفين في الدول العربية تستوجب منحها أهمية خاصة. إذ أنهم منقسمون إلى مجموعتين أساسيتين من حيث الموقف من الحكم والمعارضة. فبعضهم يقف في الصف الحكومي ويلتزم مواقفه، وبعضهم الأخر يقف في صف المعارضة ولكن يحجم الكثير منهم عن إبداء رأيه بسبب مصادرة حرية الرأي وحرية الصحافة والخشية من الكتابة والتعرض لعقاب أجهزة الدولة التنفيذية والقضائية، التي تمسك بها يد واحدة عموماً. كما أن كثرة من المثقفين العرب تتوزع على تيارات فكرية وسياسية عديدة، إضافة إلى وجود مستقلين عن سياسات ومواقف تلك الأحزاب. وهذا الأمر يعقد اتخاذ مواقف موحدة إزاء القضايا المهمة، مثل استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الكُرد أو حتى الموقف من غزو العراق للكويت الذي أيدته كثرة من المثقفين في الدول العربية، رغم وضوح عدوانية الغزو ومخالفته للشرعية وحقوق الإنسان والأخوة والجيرة وما إلى ذلك. وفي ما عدا ذلك فأن كثرة من المثقفين العرب، لا تبدي أي اهتمام يذكر بقضايا حقوق الإنسان وحقوق القوميات والأقليات القومية، وبالتالي لا تجد ما يبرر مطالبة الشعب الكردي مثلاً بحقوقه العادلة والمشروعة وتعتبر نضاله تجاوزاً على شرعية الدولة، إضافة إلى أن بعضهم الآخر يعتقد بأن ما يقال عن الأنفال مجرد دعاية غربية استعمارية ضد النظام العراقي. ولكن يفترض أن لا ننسى بأن جمهرة من المثقفين الديمقراطيين العرب قد شجبوا وأدانوا بقوة استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الشعب الكردي، ولكن هذا الصوت خافت وضعيف وقليل الأثر. هناك ازدواجية في المعايير لدى كثرة من المثقفين العرب وخاصة القوميين منهم، وكذلك كثرة من أتباع الأحزاب السياسية الدينية. ففي الوقت الذي يطلبون الحرية والديمقراطية لأنفسهم ينفونها ويحجبونها عن الآخرين. ويمكن أن نرى ذلك في المشرق العربي وفي الدول المغاربية وفي السودان. وهو أمر يؤكد ضعف الوعي الديمقراطي في صفوف كثرة من المثقفين العرب. وكان

الدكتور فالح عبد الجبار محقا حين أشار إلى إشكالية الوعي الثقافي العربي مستعيراً هذا التعبير من هيجل في سفره الموسوم (تجليات الروح)(٦٢٧).

* ويفترض أن لا يخفى على أحد بأن إثارة الضجة ضد عمليات الأنفال بدأت بفترة متأخرة بالمقارنة مع فترة التنفيذ لها، إذ أن قوات الأحزاب المشاركة في النضال ضد الحكم الاستبدادي في العراق الكردية منها والعربية وغيرها والعاملة في كردستان، لم تقم بواجبها المطلوب حينذاك لفضح عمليات الأنفال. والقضية الوحيدة التي تحركت قليلاً ارتبطت باستخدام الأسلحة الكيماوية من جانب النظام ضد سكان حلبجة وبعض المناطق الكردية الأخرى.

رابعاً: ما بعد مجازر الأنفال وذبح الانتفاضة الشعبية

لم تكن مذابح الأنفال الكارثة الرهيبة والأخيرة التي أنزلها نظام الاستبداد في بغداد بالشعب الكردي وبقية القوميات التي تقطن إقليم كردستان العراق. فسلسلة الكوارث التي مارسها النظام لم تتوقف. إذ قام بعد فترة وجيزة من وقف القتال واستكمال عمليات الأنفال في كردستان بغزو الكويت واحتلالها وإعلانها المحافظة العراقية رقم ١٩. وفي فترة التفاوض لفرض الانسحاب على النظام العراقي من الكويت عملت الولايات المتحدة الأمريكية المستحيل لتأمين تشكيل تحالف دولي واسع والتحضير المتيقن من شن الحرب ضد العراق ليس لإخراج قوات صدام حسين المعتدية من الكويت فحسب، بل وإنزال أقسى ضربة ممكنة بالاقتصاد والمجتمع في العراق. ولم يكن هذا النهج الأمريكي دون أسباب -لسنا هنا بصدد البحث فيها أو في تفاصيلها- وبدأت الحرب فعلاً وتم طرد القوات العراقية من الكويت. وكلفت هذه المغامرة القذرة التي مارسها صدام حسين ونظامه الشعب العراقي عشرات ألاف القتلى والجرحى والمعوقين، إضافة إلى خسائر فادحة جداً في الممتلكات والمشاريع الاقتصادية والبنية التحتية والأموال. وكان الشعب العراقي عموماً والشعب الكردي على وجه الخصوص يترقب تلك الأحداث دون التدخل المباشر فيها. وكان القلق المشروع يسيطر على الناس بعد هذه المغامرة المجنونة.

وخلال فترة الحرب وجهت الإدارة الأمريكية نداءات مستمرة إلى الشعب العراقي تطالبه بالانتفاض على الحكومة العراقية وإسقاطها، باعتبارها سلطة فاشية عاتية، وأن الشعب سيجد المساندة والتأييد من جانب الولايات المتحدة ودول التحالف الدولي. وجاءت هذه النداءات ضمن خطاب ألقاه جورج بوش من محطات الإذاعة وقنوات التلفزيون الأمريكية موجهة إلى الشعب العراقي(٦٢٨)، إضافة إلى

(٦٢٧) عبدالجبار، د.فالح، حلبجة وشقاء الوعي الثقافي العربي. ورقة عمل ألقيت في المؤتمر العلمي الأكاديمي الأول حول الأنفال. عقد في الفترة ١٤-٢٠٠٢/٤/١٦ في مدينة أربيل بكردستان العراق. ص ٣-٦.

(٦٢٨) نفس المصدر السابق. ص١٣٤.

نشاط القوى السياسية العراقية التي كانت تعمل من أجل الإطاحة بنظام بغداد. وتحركت المشاعر والرغبة بعفوية عالية عند العراقيين للخلاص الفعلي من صدام ونظامه، فكانت الانتفاضة الشعبية الواسعة التي اقترنت بالانهيار السريع للقوات العراقية في حرب الخليج الثانية. واستطاعت القوى الكردية الدخول إلى كركوك وأخذ زمام الأمور بيديها، وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى بعض المدن في وسط وجنوب العراق. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية على عادتها لم توف للمجتمع العراقي بوعدها بل وقفت تتفرج على الكيفية التي كان النظام يقتل فيها المنتفضين في مدن الوسط والجنوب وكركوك وبقية المدن الكردية، وتراقب انهيار الانتفاضة وهروب الجماهير المنتفضة تحت ضربات النظام الدموية باتجاه إيران وتركيا والسعودية. والمعلومات المتوفرة تؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقف متفرجة من الناحية الفعلية بل ساعدت النظام العراقي بشكل واضح على تصفية الانتفاضة من خلال السماح لقواته الخاصة وطيرانه السمتي بضرب المنتفضين في سائر أرجاء العراق، في حين كان محرماً على الطيران العراقي، في ضوء الاتفاقية التي وقعت بين الطرف العراقي والطرف الدولي في صفوان على الحدود العراقية - الكويتية التحليق في الأجواء العراقية. وبغض النظر عن العوامل التي كانت وراء الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية إزاء المنتفضين العراقيين، سواء كانوا من العرب أو الكرد أو القوميات والطوائف والدينية الأخرى، فأن الولايات المتحدة وبعد أن حققت الأهداف التي كانت تسعى إليها، ومنها إخراج قوات النظام من الكويت، وتدمير البنية التحتية للاقتصاد والمجتمع في العراق، وتدمير المؤسسات الاقتصادية العراقية، وانتزاع موافقة النظام على تدمير أسلحة التدمير الشامل ومشاريعه في هذا الصدد، وبعد أن أصبحت منطقة الخليج خصوصاً والشرق الأوسط عموماً تحت تصرفها وإرادتها، لم تجد أي مبرر لاكتساح وتصفية نظام صدام حسين، إذ أصبح مكسور الجناح وغير قادر على مواجهتها أو تهديد إسرائيل بأي حال من الأحوال. ولم تكن حينذاك تملك بديلاً مناسباً لها ولأهدافها في المنطقة يحل محل صدام حسين ونظامه البالي. وفي مثل هذه الحالة ليس هناك من ضير أن يوجه صدام حسين الضربات الشديدة التي يريدها لقوى الشعب، خاصة وأن شولرتكون كان يرى في العراقيين وليس في صدام حسين خطراً مستمراً على المصالح الأمريكية في المنطقة وعلى إسرائيل في آن واحد.

كانت طوابير الهاربين من انتقام النظام العراقي طويلة وغير منقطعة، وكانت حالات الإجهاد والتعب والجوع والعطش والآلام تلاحق أطفال ونساء ورجال كردستان خاصة المرضى والشيوخ منهم، إضافة إلى أنها كانت تلاحق الناس في الوسط والجنوب وتقتلهم في وضح النهار. كانت لوحة مأساوية تعيد إلى الذاكرة طوابير أسرى الحروب الفاشية والعنصرية في العالم. وبعد أن تحقق للولايات المتحدة القضاء على الانتفاضة صدر في الخامس من نيسان عام ١٩٩١ قرار مجلس الأم الدولي رقم ٦٨٨ وتضمن ما يلي:

١- يدين القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخراً المناطق السكانية الكردية وتهدد نتائجه السلم والأمن الدوليين في المنطقة.

٢- يطالب بأن يقوم العراق على الفور، كإسهام منه في إزالة الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة، بوقف هذا القمع، ويعرب عن الأمل في السياق نفسه، في إقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين.

٣- يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية على الفور إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق، ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها.

٤- يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الإنسانية في العراق، وأن يقدم على الفور وإذا ما اقتضى الأمر على أساس إيفاد بعثة أخرى إلى المنطقة، تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين، وخاصة السكان الكُرد الذين يعانون من جميع أشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية.

٥- يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه، بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين وللسكان العراقيين المشردين.

٦- يناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الإنسانية أن تسهم في جهود الإغاثة الإنسانية هذه.

٧- يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات.

٨- يقرر إبقاء هذه المسألة مفتوحة"(٦٢٩).

والجدير بالإشارة إلى أن هذا القرار ملزم للعراق، ولكن لا تترتب على عدم الالتزام به ورفض تنفيذ بنوده من جانب الحكومة العراقية أيه إجراءات عقابية، إذ أنها وضعت وفق المادتين ٣٩ و٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة، في حين تترتب على العراق إجراءات عقابية في حالة عدم تنفيذه قرارات أخرى صادرة عن مجلس الأمن الدولي حين وضعت وفق المادتين ٤١ و٤٢ من الميثاق الخاصة بالإجراءات العقابية التي تصدر عن مجلس الأمن الدولي(٦٣٠). وأبقى القرار الباب مفتوحاً أمام المجلس لاتخاذ ما يلزم بشأن العراق في حالة عدم التنفيذ، ولكن الباب ما يزال مفتوحاً دون تنفيذ بنود هذا القانون، وبشكل خاص في مجال عدم احترام حقوق الإنسان.

بعد ذلك اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قراراً يقضي بفرض حظر الطيران العراقي فوق إقليم كردستان العراق. ووجد النظام نفسه مجبراً على سحب قواته وأجهزته الإدارية والأمنية

(٦٢٩) شعبان، د. عبدالحسين، بانوراما حرب الخليج. وثيقة وخبر. دراسة نصوص قرارات مجلس الأمن الدولي ١٩٩٠-١٩٩٤. ص ١٠٠/١٠١

(٦٣٠) نفس المصدر السابق. ص ١٩.

والحزبية ومنظماته الشعبية من الجزء الأكبر من كردستان واحتفظ بقواته بكركوك (التأميم). تسنى للقوات المسلحة (البيشمركة - الأنصار) الكردية السيطرة على تلك المناطق التي انسحبت منها أجهزة النظام العسكرية والأمنية والإدارية. وأمكن لأول مرة أن يتمتع الشعب الكردي في هذه المناطق بالحرية ويتنفس الصعداء ويتذوق طعم الديمقراطية. وبدأت عمليات إعادة تنظيم كردستان والحكم الذاتي، ثم إعلان الحكم الاتحادي بإرادة الشعب الكردي. وكان الأمل كبيراً في أن تصبح كردستان موقعاً للحرية والديمقراطية والنضال من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعب الكردي بالرغم من الحصار الاقتصادي الذي فرضه النظام على الشعب الكردي.

ففي عام ١٩٩٢ أجرت منطقة الحكم الذاتي الانتخابات العامة لانتخاب البرلمان وتشكيل حكومة كردية. وتم توزيع المقاعد بالمناصفة بين الحزبين، كما تركت خمسة مقاعد للقوميات الاخرى في كردستان العراق. وأعلن فيما بعد ومن قبل البرلمان الحكومة الفيدرالية الكردية في إطار الجمهورية الاتحادية العراقية. وما أن بدأ العمل حتى اختلف الحزبان وانقسم الحكم إلى حكومتين إحداها في أربيل والأخرى في السليمانية. ثم بدأت الصراعات والنزاعات المسلحة بين الحزبين الكرديين الرئيسيين. ولم تبق النزاعات المسلحة بعيدة عن تدخل ومساندة من الحكومات في كل من العراق وإيران وتركيا، بل كانت هذه الحكومات وبطريقة ما تشجع تلك النزاعات بهدف إفشال التجربة لكي لا ينتقل تأثيرها الإيجابي وإشعاعها إلى بقية أنحاء كردستان.

إن تجربة السنوات المنصرمة، سنوات الاقتتال بين الأخوة، قدمت الدليل على عجز السلاح عن معالجة الخلافات الفكرية والسياسية بل يساهم في تعقيدها أكثر فأكثر وأن الحل الوحيد لهذه المشكلات يكمن في علاقات الاحترام والاعتراف المتبادل بالآخر والكف عن استخدام السلاح. وتجربة السنوات الأربعة المنصرمة تشير إلى حصافة الموقف والأمل بتطويره لصالح الشعب الكردي في كردستان العراق. إنه الطريق الوحيد الصالح لمواجهة تحديات الزمن الجديد.

وتقع على عاتق القوى السياسية العراقية والمجتمع العراقي والمواطن العراقي عدم التردد بعد كل الذي حصل لهذا الشعب، إزاء الاعتراف الكامل بحقه في تقرير مصيره بما فيه حقه في الانفصال وإقامة دولته الوطنية المستقلة على أرض وطنه كردستان الجنوبية. وإذ اختار الشعب الكردي اليوم الاتحاد الفيدرالي فهو يدرك واقع السياسات الدولية والإقليمية والوضع الداخلي، كما يدرك أهمية تحقيق النضال المشترك بين العرب والكرد والقوميات الأخرى وأتباع مختلف الديانات على صعيد كردستان خصوصاً والعراق عموماً ضد الاستبداد الدموي الصدامي ومن أجل عراق ديمقراطي مستقل.

يسود اليوم الهدوء في كردستان العراق، ولكن هذا لا يعني أن المخاطر قد زالت عنها. إذ لا يمكن قول ذلك بأي حال، حيث لم تنته التهديدات الخارجية والداخلية، كما يمكن في أي لحظة ولأي سبب

كان أن تتفجر الأوضاع. **فمن أين يمكن أن تأتي المخاطر على كردستان العراق في المرحلة الراهنة؟**

إن الإطلاع القريب على أوضاع كردستان يسمح بتشخيص المخاطر الاحتمالية التالية وتشخيصها لا ينطلق من مواقع التطير أو التشكيك بالواقع الراهن، بل ينطلق من مواقع الحرص والتحذير من الاحتمالات التي يفترض أن تنتبه لها القوى الديمقراطية في الحكم أم في المعارضة لكي تستطيع تجنب تلك المخاطر. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

* رغم الاتفاقيات المختلفة الرسمية وغير الرسمية الموجودة بين كردستان العراق ودول الجوار، فأنها حتى الآن لم تستطع هضم وجود فيدرالية كردية في كردستان العراق، إذ أنها تخشى من أن تنتقل هذه الحالة إلى الأقاليم الكردية في بلدانها أيضاً وهو أمر كما يبدو يرعبها. ولهذا ستبذل جهوداً غير قليلة للتخلص من هذه الحالة بمختلف السبل، سواء كان بإثارة بعض القوى في كردستان للتشويش على الوضع واستخدامه حجة للتوغل في العمق الكردستاني العراقي لتغيير الأوضاع – وهذا احتمال لا يجوز إغفاله أو عدم أخذه بنظر الاعتبار في سياسات الحكم في كردستان العراق.

* حققت قوى تنظيم القاعدة خلال السنوات الواقعة بين منتصف الثمانينات حتى الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ مواقع قوية ليس في أفغانستان فحسب، بل وفي عدد كبير من الدول التي أكثرية سكانها من المسلمين. وكونت خلال تلك الفترة وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية وباكستان بشكل خاص مجموعات قتالية شرسة ومستعدة للقبول بالموت لتحقيق أهدافها. وتعرف العالم على هذه القوى المتطرفة في أفغانستان والجزائر ومصر والسودان وفي اليمن وغيرها. وبعد أن توجهت لها الضربة في أفغانستان، وحتى قبل ذاك وزعت قواها الضاربة على عدد من البلدان وخاصة في باكستان وإيران والعراق ومنها كردستان العراق، إضافة إلى اليمن والأردن وبعض إمارات الخليج. وهي قوى يمكن أن تبرز دفعة واحدة وتتحرك باتجاه تنفيذ ما يطلب منها. وفي الفترة الأخيرة برز نشاط هذه القوى على نطاق كردستان وساهمت بقتل عدد كبير من مناضلي الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، كما أنها اغتالت عدداً من أعضاء قيادات تلك الأحزاب ومنهم فرانسو حريري، وتوجهت لاغتيال الدكتور برهم صالح في داره في السليمانية وهو عضو مكتب سياسي ورئيس الوزراء في السليمانية رغم وجود حماية قوية على داره، وكاد يلقى حتفه على أيدي عناصر من تنظيم القاعدة في كردستان العراق. ولا يعرف تماماً من يقدم لهم الدعم من خارج كردستان حتى الآن، عدا قيادة تنظيم القاعدة. وهؤلاء يشكلون خطورة على الوضع الأمني والاستقرار للسكان، خاصة وأن هذه القوى المتطرفة لا تتورع عن قتل الناس الأبرياء من أجل إثارة الرعب والفوضى في البلد. ومن هنا تأتي أهمية الانتباه لهذه القوى والاحتياط لفعالياتها القادمة واستغلالها لمناسبات وظروف معينة لتوجيه ضرباتها. والضربات الأخيرة التي تلقتها من طيران

الولايات المتحدة لا يعني نهايتها، بل يفترض إبقاء الانتباه لما يمكن أن تلجأ إليه وتمارسه ضد الأوضاع الجديدة الناشئة في العراق عموماً وفي كردستان خصوصاً.

* كما يأمل الإنسان أن لا تنشأ مشكلات جديدة أو تثار المشكلات القديمة بين قواعد الحزبين الحاكمين في كل من أربيل والسليمانية والتي يمكن أن تؤجج من أنقرة وطهران أو حتى من غيرهما لإثارة البلبلة والفوضى والصراع مجدداً بين الحزبين. إذ أن استمرار المشكلات معلقة بين الحزبين يسمح باحتدامها في وقت ما ولا يعرف الإنسان متى يمكن أن تتفجر. إن الظروف الجديدة هي الوقت المناسب للتخلص النهائي من تلك المشكلات لصالح قضية الشعب الكردي في العراق وعلى مستوى الأمة الكردية في المستقبل.

من هنا تنشأ الحاجة الماسة إلى معالجة الوضع الشاذ في كردستان العراق بسرعة وإرساء أسس التعاون الأخوي والحل الديمقراطي السلمي للمشكلات المعلقة بين الحزبين. كما يفترض تعزيز علاقات التعاون والتحالف والقبول بوجود أحزاب معارضة ديمقراطية داخل وخارج المجلس الوطني يفترضها الحكم الديمقراطي والحياة الدستورية.

إن الأمل كبير في أن تصبح كردستان موقعاً متقدما للحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق كله، وموقعاً مساعداً على استمرار النضال من أجل إقامة نظام ديمقراطي حر في العراق. أنها الضمانة التي يمكن أن تمنع تكرار نشوء نظام استبدادي جديد في العراق ومذابح أنفالية جديدة في كردستان العراق. ولا بد من الإشارة بأن الجميع ما يزال لم يفعل ما فيه الكفاية للكشف عن الأساليب والممارسات التي مارسها النظام العراقي في عمليات ومذابح الأنفال، والدور الذي يتحمله صدام حسين شخصاً في تلك المجازر، وكذلك العديد من قادة الجيش وأجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية وأجهزة الحزب ومنهم علي حسن المجيد – الذي كلف بأمر من صدام حسين وحمل تعليمات خاصة لتنفيذ تلك المؤامرة الدموية. إذ من المعروف عن صدام حسين انه لا يترك مثل هذه العمليات الكبيرة دون أن يضع تفاصيلها على أوراقه الخاصة ويسلمها للشخص المسؤول عن تنفيذ تلك الجرائم البشعة، فهو يتلذذ بسادية بشعة عند وضعه لتلك التفاصيل على الورق، حتى قبل وقوعها ويتلذذ أكثر عندما يسمع بحصولها وفق ما رسمه على الورق. إن صدام يهتم شخصياً بقضايا أصغر بما لا يقاس من تلك التي تمس تصفية عشرات الآلاف من الناس الأبرياء من بنات وأبناء الشعب الكردي القوميات الاخرى في كردستان العراق(٦٣١).

---

(٦٣١) عندما كنت معتقلاً في مديرية الأمن العامة ببغداد في تموز/يوليو من عام ١٩٧٨ حضر د. فاضل البراك المدير العام لهذه المؤسسة إلى زنزانتي الانفرادية في الطابق الثالث من إحدى البنايات، حيث كان وكيل وزير الداخلية الآلوسي معتقلاً أيضاً في إحدى تلك الزنزانات القليلة في هذا الطابق، بجوار

لم يكتف النظام العراقي بكل ما ارتكبه حتى سقوطه من جرائم بحق الشعب العراقي عموماً والشعب الكردي على وجه الخصوص، بل كان ينوي ارتكاب المزيد من تلك الجرائم لو تسنى له البقاء في الحكم فترة أخرى. وكان العالم يتابع كيف كان النظام في العراق يمارس سياسات التطهير العرقي والتعريب القسري في كركوك ضد الكُرد والتركمان، وسعيه إلى تغيير ديموغرافية هذه المدينة وجعلها مدينة لا يقطنها سوى العرب، وهي جريمة كبيرة لم يتحرك المجتمع الدولي حتى سقوط النظام لوضع حد لها، رغم ما نشر من حقائق في هذا الصدد. ولم تقتصر ممارسات النظام على كركوك، بل شملت مدن مثل خانقين ومندلي وغيرها. إن سقوط النظام هو الذي أوقف تلك العمليات.

خامساً: ماذا يمكن فعله لضحايا الأنفال في كردستان العراق؟

تقع مهمة الإجابة عن هذا السؤال على عاتق العرب في العراق وخارج العراق قبل أن تكون مهمة الشعب الكردي والقوميات الأخرى في كردستان العراق، إذ على عاتقنا تقع مهمة المطالبة المستمرة بالكشف عن ضحايا عمليات ومذابح الأنفال في كردستان العراق، هذه الجريمة البشعة التي ارتكبها النظام العراقي، بما فيها مجازر الكيماوي في حلبجة وفي مناطق أخرى، إذ أن الجرائم التي ارتكبت في كردستان العراق خلال فترة حكم البعث الطويلة بقيادة الدكتاتور صدام حسين كانت تتم باسم الدفاع عن "عروبة العراق" وباسم "القومية العربية" و"وحدة العراق"(٦٣٢).

معتقل في نفس الطابق احتجز فيه عدد كبير من السياسيين، واصطحبني إلى غرفته حيث جرى نقاش طويل بيني وبينه حول الوضع في العراق وسياسة الحكم والإجراءات التي يتخذها النظام ضد القوى السياسية المختلفة والحزب الشيوعي على نحو خاص. وبعد تلك الأحاديث قال لنخرج إلى ساحة المديرية. وفي الطريق تحدث لي بالحرف الواحد: دكتور أقسم لك بأننا لم نطلب اعتقالك وأن قرار الاعتقال جاء من صدام حسين مباشرة، وتصلنا منه يوماً بيوم تعليمات مكتوبة بكيفية التعامل معك، وبالتالي فما حصل لك حتى الآن ليس منا بل بطلب من صدام حسين. وسوف يطلق سراحك بقرار منه أيضاً، إذ لم تنفع التدخلات التي حصلت حتى الآن لإطلاق سراحك. وكانت أجهزة الأمن قد رتبت عملية تعذيب شرسة في حينها ضدي تبدو وكأن سجناء عاديين هم الذين مارسوا التعذيب، ولا دخل لأجهزة الأمن في ذلك.

(٦٣٢) وجهت رسالة اعتذار إلى الشعب الكردي، ومنهم الكُرد الفيلية، من على منصة المؤتمر الأكاديمي الأول الذي عقد في أربيل في ربيع عام ٢٠٠٢ والتي أعيد نشر نصها فيما يلي:
رسالة اعتذار إلى، وتضامن مع، الشعب الكردي
{حملة من أجل الكشف عن مصير ضحايا الأنفال في كردستان العراق}
تقع على عاتق العرب في العراق وخارج العراق قبل أن تكون مهمة الشعب الكردي والقوميات الأخرى في كردستان العراق مهمة المطالبة المستمرة بالكشف عن ضحايا عمليات ومذابح الأنفال في كردستان العراق، هذه الجريمة البشعة التي ارتكبها النظام العراقي، بما فيها مجازر الكيماوي في

أشعر كإنسان ومواطن عربي من العراق بأن ما حدث في كردستان العراق، رغم إدانتي الصارخة

حلبجة، إذ أن ما ارتكب من جرائم في كردستان العراق وضد الشعب الكردي، ومنها ضد الكُرد الفيلية خلال فترة حكم البعث الطويلة بقيادة الدكتاتور صدام حسين كانت باسم الدفاع عن "عروبة العراق" وباسم "القومية العربية" و "وحدة العراق".

أشعر كمواطن عربي من العراق بأن ما حدث في كردستان العراق، رغم إدانتي الصارخة والمستمرة ضد ما ارتكب فيها من جرائم على امتداد عدة عقود من السنين، وبالتالي أتحمل مع بقية العرب مسؤولية تقديم الاعتذار الشديد للشعب الكردي ولضحايا الأنفال وعائلاتهم، ومنهم ضحايا مجزرة حلبجة الكيماوية، رغم أن هذا الاعتذار لا يشكل سوى الجانب الأدبي لإدانة ما ارتكب باسم العرب والعروبة والوحدة الوطنية العراقية وهي منهم براء. كما أتحمل مع الناس الطيبين والديمقراطيين من العرب مسؤولية العمل والمساهمة الفعالة في فضح ما ارتكب هناك، والعمل على إيجاد حلول واقعية وسريعة لضحايا الأنفال وحلبجة وتقديم التعويضات المناسبة التي تبقى رمزية لضحايا الشعب الكردي.

ومثل هذا الموقف من جانب العرب يتطلب وعياً بطبيعة الجرائم التي ارتكبت في كردستان العراق والذهنية العنصرية المقيتة التي كانت وراء ذلك والعواقب الوخيمة التي ترتبت عليها. إذ بتلك الجرائم البشعة وجَّه النظام العراقي بقيادة المستبد بأمره والعنصري المقيت صدام حسين أكبر إساءة للأخوة العربية الكردية والقوميات الأخرى في العراق وللوحدة الوطنية العراقية وحقوق الشعب الكردي المشروعة والعادلة. ويتطلب هذا الموقف منّا جميعاً المشاركة فيما يلي:

١- الاتفاق على تأسيس مركز علمي موحد في كردستان العراق لجمع وتصنيف وترتيب وحفظ الوثائق الخاصة بما ارتكب بحق الشعب الكردي من جرائم خلال العهود المنصرمة، ولكن بشكل خاص خلال الفترة التي أعقبت مجيء البعث إلى الحكم في العراق.

٢- تشكيل لجنة دولية تنفيذية دائمة يكون مقرها في إحدى المدن الأوروبية المهمة سياسياً وتشكيل فروع لها في بعض مدن العالم وحيثما أمكن، إضافة إلى مقر مركزي آخر في كردستان تضم إلى مجلسها الموسع شخصيات علمية وثقافية واجتماعية وسياسية عراقية مستقلة وحزبية ومن مختلف القوميات، إضافة إلى شخصيات عربية ودولية يكون بمقدورها تحريك العمل للنهوض بحملة عالمية مستمرة للانتصار لضحايا الأنفال في كردستان العراق.

٣- تقديم طلب رسمي باسم اللجنة الدولية الدائمة والمسئولين في كردستان العراق إلى الأمم المتحدة من أجل اعتماد تنظيم ندوة دولية خلال العقد الجاري تبحث في أسباب وعواقب مجازر عمليات الأنفال التي مارسها النظام العراقي، باعتبارها أعمالاً عنصرية استهدفت التطهير والإبادة الجماعية للشعب الكردي في كردستان العراق، واستخلاص الدروس والسياسات والإجراءات الممكن اتخاذها لمعاقبة النظام ومن أجل منع تكررها في كردستان العراق أو في أي مكان من العالم، وهي بمثابة تحذير لكل الحكومات والقوى والسياسات العنصرية في المنطقة، وخاصة في تلك الدول التي تعيش فيها بقية أجزاء الأمة الكردية.

٤- تهيئة وثائق اتهام رسمية ضد قادة الحكومة العراقية، باعتبارهم قاموا بالتفكير والتخطيط والتنظيم والتنفيذ الفعلي لمجازر الأنفال في كردستان العراق والعمل على إخفاء معالمها عن الرأي

والمستمرة ضد ما ارتكب فيها من جرائم على امتداد عدة عقود من السنين، جرائم لا تغتفر. وبالتالي،

العام العالمي والعربي والعراقي، إلى المحكمة الدولية الخاصة بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والتجاوز على حقوق الإنسان وخاصة حقه في الحياة. ويتطلب هذا الأمر إصدار أوامر دولية من المحكمة باعتقال قادة النظام وتقديمهم لهذه المحكمة الدولية.

٥- فتح صفحة خاصة على الإنترنيت باسم حملة الأنفال الدولية وإصدار نشرة خاصة بها بلغات مختلفة.

٦- قيام اللجنة الدولية بتنظيم ندوات أو مؤتمرات سنوية تعقد في كردستان العراق من أجل مواصلة فضح هذه السياسات والكشف عن السبل والأساليب والأدوات التي أستخدمها النظام في قتل هذا العدد الهائل من السكان الكُرد في كردستان العراق وعن بقية جرائم النظام بحق الشعب الكردي وبنات وأبناء القوميات الأخرى.

٧- قيام اللجنة الدولية الدائمة بالتعاون مع القوى والأحزاب السياسية العراقية، سواء العربية منها أم الكردية أم غيرها، بعقد ندوات خارج العراق سواء في البلدان العربية أو الدول ذات الأكثرية المسلمة أو في الدول الأوروبية أو في بلدان أمريكا الشمالية والجنوبية واستراليا وغيرها من الدول حول موضوع الأنفال والواقع العراقي الراهن. ويمكن أن يعتمد يوم محدد في السنة ليكون يوم تخليد لذكرى شهداء الأنفال في كردستان العراق وعلى صعيد العراق كله.

٨- اعتماد مجلة الأنفال من قبل المركز العلمي لوثائق الأنفال لتصبح الأداة الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية الفعالة في الكشف عن الجرائم التي ارتكبت وفضح خلفياتها وعواقبها للمجتمع الدولي، إذ يفترض أن تنشر بلغات عدة إلى جانب اللغة الكردية والعربية، وتوزيعها على نطاق واسع في الدول العربية أيضاً.

٩- تأمين إقامة معارض فنية تشكيلية حول الواقع العراقي ومجازر الأنفال، ومنها حول جريمة حلبجة، ونضال الشعب الكردي وإصدار البوم خاص بتلك اللوحات ونشرها على نطاق واسع، على أن يدعى لها أوسع عدد ممكن من الفنانين العراقيين من مختلف القوميات، إذ في ذلك إدانة فعلية للعنصريين من العرب بسبب المجازر التي ارتكبوها بحق الشعب في كردستان، وفي مقدمتهم قادة الحكم القائم في العراق وعلى رأسهم صدام حسين وعلي حسن المجيد.

١٠- إيلاء اهتمام كبير بالناس المتبقين والفالتين من عمليات الأنفال لضمان استكتابهم أو إجراء المقابلات معهم للحصول على أوسع وأدق التفاصيل عن هذه العمليات العنصرية وتسجيلها صورة وصوتاً ونشرها بشكل منظم ومبرمج.

١١- كما يفترض إيلاء اهتمام خاص من جانب الأحزاب الوطنية الحاكمة في كردستان العراق، وفي العراق الديمقراطي القادم بالناس الذين نجوا من المذابح، ورعاية أطفال وعائلات شهداء مذابح الأنفال.

١٢- بناء متحف في كردستان لضحايا الشعب الكردي وخاصة ضحايا مجازر الأنفال ليكون موقعاً ومعلماً يزوره الناس ليتعرفوا على طبيعة الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية في كردستان العراق من جانب النظام والذهنية التي حكمت ذلك، كما يمكن أن يتحول إلى مزار لكافة سائحي كردستان أيضاً.

١٣- إقامة نصب تذكاري مركزي ونصب أخرى لضحايا الأنفال تقام في مواقع مناسبة من كردستان.

أتحمل مع بقية العرب مسؤولية تقديم الاعتذار الشديد للشعب الكردي ولضحايا الأنفال وعائلاتهم، ومنهم ضحايا مجزرة حلبجة الكيماوية وضحايا الكُرد الفيلية وبقية ضحايا العراق، رغم أن هذا الاعتذار لا يشكل سوى الجانب الأدبي لإدانة ما ارتكب باسم العرب والعروبة والوحدة الوطنية العراقية وهي منهم براء. كما أتحمل مع الناس الطيبين والديمقراطيين من العرب مسؤولية العمل والمساهمة الفعالة في فضح ما ارتكب هناك، والعمل على إيجاد حلول واقعية وسريعة لضحايا الأنفال وحلبجة وتقديم التعويضات المناسبة التي تبقى رمزية لضحايا الشعب الكردي.

ومثل هذا الموقف من جانب العرب يتطلب وعياً بطبيعة الجرائم التي ارتكبت في كردستان العراق والذهنية العنصرية المقيتة التي كانت وراء ذلك والعواقب الوخيمة التي ترتبت عليها. إذ بتلك الجرائم البشعة وجَّه النظام العراقي بقيادة المستبد بأمره والعنصري المقيت صدام حسين أكبر إساءة للأخوة العربية الكردية والقوميات الأخرى في العراق وللوحدة الوطنية العراقية وحقوق الشعب الكردي المشروعة والعادلة. ويتطلب هذا الموقف منّا جميعاً المشاركة فيما يلي:

١- الاتفاق على تأسيس مركز علمي موحد في كردستان العراق لجمع وتصنيف وترتيب وحفظ الوثائق الخاصة بما ارتكب بحق الشعب الكردي من جرائم خلال العهود المنصرمة، ولكن بشكل خاص خلال الفترة التي أعقبت مجيء البعث إلى الحكم في العراق.

٢- تشكيل لجنة دولية تنفيذية دائمة يكون مقرها في إحدى المدن الأوروبية المهمة سياسياً وتشكيل فروع لها في بعض مدن العالم وحيثما أمكن، إضافة إلى مقر مركزي آخر في كردستان تضم إلى مجلسها الموسع شخصيات علمية وثقافية واجتماعية وسياسية عراقية مستقلة وحزبية ومن مختلف القوميات، إضافة إلى شخصيات عربية ودولية يكون بمقدورها تحريك العمل للنهوض بحملة عالمية مستمرة للانتصار لضحايا الأنفال في كردستان العراق.

٣- تقديم طلب رسمي باسم اللجنة الدولية الدائمة والمسئولين في كردستان العراق إلى الأمم المتحدة من أجل اعتماد تنظيم ندوة دولية خلال العقد الجاري تبحث في أسباب وعواقب مجازر عمليات الأنفال التي مارسها النظام العراقي، باعتبارها أعمالاً عنصرية استهدفت التطهير والإبادة الجماعية للشعب الكردي في كردستان العراق، واستخلاص الدروس والسياسات والإجراءات الممكن اتخاذها لمعاقبة أقطاب النظام ومن أجل منع تكررها في كردستان العراق أو في أي مكان من العالم، وهي بمثابة تحذير لكل الحكومات والقوى والسياسات العنصرية في المنطقة، وخاصة

١٤- عناية الحكم الفدرالي وكذلك الحكم الديمقراطي المركزي بعد التغيير في العراق بدعم الكتب التي تبحث في المجازر والمحن التي تعرض لها الشعب الكردي وبقية القوميات في كردستان العراق من أجل فهم العوامل الكامنة وراء ما حدث واستيعاب دروسها ومنع حصولها مستقبلاً.

برلين في ٢٠٠٢/٩/١٣ كاظم حبيب

في تلك الدول التي تعيش فيها بقية أجزاء الأمة الكردية.

٤- تهيئة وثائق اتهام رسمية ضد قادة الحكومة العراقية، باعتبارهم قاموا بالتفكير والتخطيط والتنظيم والتنفيذ الفعلي لمجازر الأنفال في كردستان العراق والعمل على إخفاء معالمها عن الرأي العام العالمي والعربي والعراقي، إلى المحكمة الدولية الخاصة بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والتجاوز على حقوق الإنسان وخاصة حقه في الحياة. ويتطلب هذا الأمر إصدار أوامر دولية من المحكمة باعتقال قادة النظام وتقديمهم لهذه المحكمة الدولية.

٥- فتح صفحة خاصة على الإنترنيت باسم حملة الأنفال الدولية وإصدار نشرة خاصة بها بلغات مختلفة.

٦- قيام اللجنة الدولية بتنظيم ندوات أو مؤتمرات سنوية تعقد في كردستان العراق من أجل مواصلة فضح هذه السياسات والكشف عن السبل والأساليب والأدوات التي أستخدمها النظام في قتل هذا العدد الهائل من السكان الكُرد في كردستان العراق وعن بقية جرائم النظام بحق الشعب الكردي وبنات وأبناء القوميات الأخرى.

٧- قيام اللجنة الدولية الدائمة بالتعاون مع القوى والأحزاب السياسية العراقية، سواء العربية منها أم الكردية أو غيرها بعقد ندوات داخل وخارج العراق، سواء في البلدان العربية أم الدول ذات الأكثرية المسلمة، أم في الدول الأوروبية أم في بلدان أمريكا الشمالية والجنوبية واستراليا وغيرها من الدول حول موضوع الأنفال والواقع الذي عاش في ظله الشعب العراقي. ويمكن أن يعتمد يوم محدد في السنة ليكون يوم تخليد لذكرى شهداء الأنفال في كردستان العراق وعلى صعيد العراق كله.

٨- اعتماد مجلة الأنفال من قبل المركز العلمي لوثائق الأنفال لتصبح الأداة الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية الفعالة في الكشف عن الجرائم التي ارتكبت وفضح خلفياتها وعواقبها للمجتمع الدولي، إذ يفترض أن تنشر بلغات عدة إلى جانب اللغة الكردية والعربية، وتوزيعها على نطاق واسع في الدول العربية أيضاً.

٩- تأمين إقامة معارض فنية تشكيلية حول ومجازر الأنفال، ومنها جريمة حلبجة والجرائم ضد الكرد الفيلية، ونضال الشعب الكردي وإصدار البوم خاص بتلك اللوحات ونشرها على نطاق واسع، على أن يدعى لها أوسع عدد ممكن من الفنانين العراقيين من مختلف القوميات، ففي ذلك إدانة فعلية للعنصريين من العرب بسبب المجازر التي ارتكبوها بحق الشعب في كردستان، وفي مقدمتهم قادة الحكم المقبور في العراق وعلى رأسهم صدام حسين وعلي حسن المجيد.

١٠- إيلاء اهتمام كبير بالناس المتبقين والفالتين من عمليات الأنفال لضمان استكتابهم أو إجراء المقابلات معهم للحصول على أوسع وأدق التفاصيل عن هذه العمليات العنصرية وتسجيلها صورة

وصوتاً ونشرها بشكل منظم ومبرمج.

١١- كما يفترض إيلاء اهتمام خاص من جانب الأحزاب الوطنية الحاكمة في كردستان العراق عموماً، وفي العراق الديمقراطي بالناس الذين نجوا من المذابح، ورعاية أطفال وعائلات شهداء مذابح الأنفال.

١٢- بناء متحف في كردستان لضحايا الشعب الكردي وخاصة ضحايا مجازر الأنفال ليكون موقعاً ومعلماً يزوره الناس ليتعرفوا على طبيعة الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية في كردستان العراق من جانب النظام والذهنية التي حكمت ذلك، كما يمكن أن يتحول إلى مزار لكافة سائحي كردستان أيضاً.

١٣- إقامة نصب تذكاري مركزي ونصب أخرى لضحايا الأنفال تقام في مواقع مناسبة من كردستان.

١٤- عناية الحكم الفيدرالي وكذلك الحكم الديمقراطي المركزي بعد استتباب الوضع في العراق وقيام حكومة ديمقراطية بدعم الكتب التي تبحث في المجازر والمحن التي تعرض لها الشعب الكردي وبقية القوميات في كردستان العراق من أجل فهم العوامل الكامنة وراء ما حدث واستيعاب دروسها ومنع حصولها مستقبلاً.

سادساً: التطهير العرقي فكراً وممارسة

١: مفهوم التطهير العرقي

إذا كان الشكل الرئيسي للعنصرية يتجلى في محاولة الفصل العرقي بين الشعوب بادعاء التمايز النوعي والبنية البايولوجية وما إلى ذلك بين البشر ويشكل خطراً على العلاقات بين الشعوب، فأن أشكالاً وممارسات عنصرية أخرى لا تقل عنها خطراً برزت في حياة الشعوب المختلفة وممارستها النظم السياسية في أوروبا وفي غيرها من بلدان العالم، ونعني بها عمليات الصهر القومي والتطهير العرقي. فالدولة العثمانية مارست ذلك بشكل همجي مروع وعدواني صارخ إزاء الأرمن في تركيا خلال الحرب العالمية الأولى وراح ضحيتها مئات الآلاف من البشر، وكذلك إزاء الكُرد الإيزيدية في كردستان العراق وتركيا. كما مارستها الدولة الهتلرية قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية في ألمانيا وفي المناطق التي احتلتها حينذاك وراح ضحيتها الملايين من اليهود ومن السلافيين والغجر (الروما والسنتي) وغيرهم. وتستهدف عمليات الصهر القومي الإجهاز على الإثنيات (القوميات) الأخرى وصهرها في "العرق" السائد أو القومية السائدة باعتبارها الأفضل من حيث النوعية والتكوين والثقافة وما إلى ذلك من أفكار غير علمية ومبتذلة، سواء كان ذلك في بلد واحد أم تجاوزها في فترات معينة إلى بلدان أخرى.

وظهرت عمليات الصهر القومي بشكل صارخ في الدولة العثمانية وتوجهت صوب كل الشعوب أو

القوميات التي أصبحت تحت الهيمنة العثمانية وعانى منها العرب والكرد وغيرهم. وكان الصهر القومي يستهدف إلغاء هوية السكان من النواحي القومية واللغوية والثقافية وتعميم اللغة والثقافة التركية، أي عملية تتريك قومية ولغوية وثقافية واسعة. ومست هذه العملية في أحيان غير قليلة الجانب الديني أيضاً. وحصل هذا أيضاً بالنسبة للدولة الفارسية حيث كانت الرغبة في تفريس كل الأقوام القاطنة في الدولة الفارسية جزء من سياسة الدولة الرسمية أو فرض المذهب الشيعي على السكان. كما أن الدولة الفرنسية سعت إلى ممارسة ذات السياسة في الصهر القومي الكامل وفرنسة العرب والأمازيغ في الجزائر، إضافة إلى العزل القومي على نحو خاص ومارست أقسى أنواع العنف لتحقيق ذلك، وبالتالي ألحقت أضراراً فادحة وكبيرة بهذا الشعب إذ ما يزال يعاني من آثاره حتى اليوم.

وظهرت عملية مقاومة واضحة من جانب الشعوب الأخرى ضد عمليات التتريك أو الفرنسة بالنسبة لشعوب بلدان أفريقيا الشمالية واتخذت أبعاداً وصيغاً عنفية خطيرة. كما قاوم العرب والكرد في العراق والمنطقة هذه السياسة أيضاً.

وإذ أبدت الشعوب العربية مواقف نضالية سليمة ضد عمليات التتريك أو غيرها، فأن القوى القومية التي تسلمت السلطة بعد إقامة الدول الوطنية فيها انتهجت سياسة تهدف إلى عمليات تعريب الشعوب أو الأقوام الأخرى التي تعيش في هذا البلد أو ذاك كما حصل في بلدان شمال أفريقيا، حيث ما يزال سكان هذه المنطقة الأصليين من الشعب الأمازيغي يناضلون بعناد وصواب ضد محاولة فرض العروبة عليهم وضد انفراد اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية الوحيدة في تلك البلدان. ويصعب كما يبدو على القوميين اليمينيين إدراك حق تلك الشعوب في أن تتحدث وتتعلم بلغتها الوطنية وتطور ثقافتها وتقاليدها..الخ. وبالتالي فإن مجموعات من القوى القومية التي ناضلت ضد سياسات التتريك والفرنسة أو غيرها، وكانت على حق كبير، تحولت إلى ممارسة نفس السياسة المكروهة التي مارسها المستعمرون ضدهم لفرض القومية واللغة العربية على الشعوب الأخرى التي تشاركهم البلاد.

ولا يكتفي البعض بعمليات الصهر القومي، عندما يعجز عن تحقيق نتائج مرضية له، بل يعمد إلى ممارسة سياسة أخرى تتلخص في أخلاء مناطق بكاملها من سكانها الأصليين وإسكان العرب مكانهم، كما جرى ويجري اليوم في العراق وفي مناطق غير قليلة من كردستان العراق وخاصة كركوك. فهذه السياسة لا تختلف من حيث الجوهر عن السياسات العنصرية الأخرى فمضمونها الأساسي والمعين الآيديولوجي الذي تنهل منه واحد لا يتغير.

عند مراجعة تاريخ العراق الحديث وتطور الفكر القومي فيه منذ الثلاثينات من القرن العشرين سيجد الإنسان أمامه عدداً متزايداً من القوميين العرب الذين تبنوا الفكر القومي النازي السلفي

والمتطرف، وبالتالي تبنوا عملياً أسس النظرية العرقية النازية ناسين تماماً الموقع المتخلف الذي حدده العنصريون النازيون للعرب الساميين، وهو موقع غير بعيد عن موقع اليهود الساميين وسكان أفريقيا السوداء. إذ أن العرق الآري كان له القدح المعلى في الذهنية العنصرية الألمانية والأوروبية عموماً. إلا أن الأفكار الأساسية التي هيمنت على عقول القوميين العراقيين وغيرهم من القوميين العرب المتطرفين الذين اصطفوا إلى جانب النازية هي:

"أن العرب خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر". وأن العرق العربي يحتل المستوى الأعلى والأرفع بين الأعراق، والدم العربي هو الأنقى بين دماء الشعوب، وينبغي أن لا يدنس، والتراث والثقافة العربية متقدمة على كل ثقافات العالم، وأن لهم وطن واحد يمتد من المحيط إلى الخليج وأمة عربية واحدة وعليهم أن يشكلوا جيشاً قوياً واحداً، وقائداً واحداً. ولم يتعلم هؤلاء كثيراً من دروس وعواقب النازية في ألمانيا أو الفاشية في إيطاليا أو العسكرية في اليابان.

ولكن القوميين الشوفينيين الجدد تعلموا من انهيار النازية درساً واحداً، هو أن لا يكتفوا بالفصل العنصري، إذ لا يمكن تحقيقه بسبب ما في الإسلام من آيات ضد هذا الفصل كما في الآية "لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى"، فتحولوا إلى عمليات الصهر القومي وإن عجزوا عن تحقيق المطلوب، عندها يمكن اعتماد عمليات التطهير العنصري من مختلف المناطق المختلف عليها، وإن عجزوا عن ذلك أيضاً، فلا بد من اعتماد عمليات الإبادة الجماعية بما يساعد على شل حركة الآخرين المناهضة لهيمنة العرب على الدولة والمجتمع ثم محاولة صهرهم من جديد في بوتقة القومية العربية. وهي المسألة التي سنبحث فيها في الفقرة القادمة.

٢: ممارسة سياسات التطهير العرقي (التغيير الديموغرافي) والتعريب القسري

بالبحث المعمق في تاريخ منطقة الشرق الأوسط ومنها العراق سيدرك الإنسان طبيعة وحجم المحن والمصائب التي جرتها سياسات الاستبداد السياسي وتغييب الحرية والديمقراطية ومصادرة حقوق الإنسان والاستغلال والقهر الاجتماعي والتعصب القومي والتزمت الديني والمذهبي على شعوب هذه المنطقة، إضافة إلى محاولات تتريك المجتمع في ظل الدولة العثمانية وأساليب التغيير الديموغرافي للمناطق المختلفة، بهدف الهيمنة عليها وابتلاعها كجزء من الدولة العثمانية. وذكرى مجازر الأرمن أو العمليات العسكرية ضد الآشوريين والكُرد الأيزيدية والكُرد بشكل عام، ما تزال حاضرة في ذاكرة المجتمع العراقي. كما عانى العرب في فترات مختلفة من سياسات التتريك القسرية والقمعية للدولة العثمانية، وكانت تلك من بين أبرز العوامل الدافعة للنضال والانفصال عن الدولة العثمانية والخلاص من سياساتها الثيوقراطية الرجعية والإقطاعية المستغلة والمتخلفة. ولكن العرب في التاريخ مارسوها أيضاً وفي فترات مختلفة، كما حصل في ظل الدولة الأموية وفي فترات معينة من عمر الدولة العباسية. ولم تكن تلك السياسات معبرة عن مصالح الشعوب وعن تعزيز علاقات الود والتآخي في

ما بينها، بل كانت تعبر عن مصالح الفئات الحاكمة التي كانت تجسد بدورها ذهنية شوفينية أو عنصرية ورغبة في التوسع والاستعمار في آن واحد. وكانت في تعارض شديد مع مصالح وإرادة وكرامة تلك الشعوب التي كانت موضوعاً لتلك السياسات وعانت من جرائها. وكان المفروض أن يتعلم حكام المنطقة، ومنهم حكام العراق الملكي والجمهوري من دروس الماضي وتاريخ الشعوب وأن يدركوا بأن مثل هذه السياسات لا يمكن أن يكتب لها النجاح، كما أنها لا تحمل للشعوب سوى المزيد من الضحايا والآلام الكثيرة غير المبررة والنتائج الكارثية على الشعوب وعلاقاتها المتبادلة.

وعند متابعة تاريخ المنطقة يدرك الإنسان بأن حكام هذه المنطقة لم يكونوا وحدهم الذين مارسوا هذه السياسات، مارسها المستعمرون الجدد أيضاً الذين هيمنوا على مقدرات المنطقة مع نهاية الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية، إضافة إلى بشاعة الاستغلال الذي مارسوه في المنطقة ومنها العراق الملكي. فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى خروج المستعمرين الفرنسيين أولاً والمستعمرين البريطانيين ثانيا صادر هؤلاء حقوق الشعوب ورفضوا تنفيذ الوعود التي التزموا بها أمام شعوب المنطقة، ومنها الوعود التي أعطت للعرب الكُرد. ولم يكن هذا وحده، بل مارسوا سياسة زرع الألغام السياسية أيضاً التي تفجرت فيما بعد وما تزال تحمل معها المحن والمصائب والكوارث لشعوب المنطقة، سواء كانت تلك الألغام في إطار كل دولة من تلك الدول التي أقيمت في أعقاب الحرب العالمية الأولى أم بين دول المنطقة وعلى حدودها. وكان الهدف من وراء ذلك وما يزال يتمثل في قدرة تلك الألغام السياسية على فسح المجال لعودة الاستعمار بطرق شتى إلى المنطقة وفرض مصالحه الاقتصادية وهيمنته السياسية غير المباشرة عليها. وهو ما نراه اليوم واقعاً حياً مع السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

وإذا كانت هذه السياسة قد نفذت في حينها على الساحة الكردستانية عموماً وكردستان العراق التي نحن بصددها خصوصاً، وبشكل أخص في جزء من كردستان ونعني بها كركوك التي كانت في حينها مركزاً لولاية شهرزور الكردية التابعة للدولة العثمانية، إضافة لما حصل لسكان مدينة خانقين وغيرها من المناطق الكردية. وعندما وافق المحتلون البريطانيون على تعيين الشيخ محمود البرزنجي على رأس الحكم في السليمانية، رفضوا منحه السلطة على كركوك وحاولوا حصر سلطاته في السليمانية وحدها والتي رفضها الشيخ الحفيد عملياً وسعى إلى توسيعها، ولكنه عجز عن تحقيق ذلك بفعل الحملات العسكرية الظالمة التي قامت بها قوات الاحتلال البريطاني. والعديد من مراسلات الدبلوماسية البريطانية حينذاك تشير إلى النية في فصل كركوك مبكراً عن مناطق أخرى من كردستان، في حين جعل أربيل والسليمانية مرتبطتان معاً بقدر معين(٦٣٣). وتفاقم هذا السلوك

(٦٣٣) حمدي، د. وليد، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية. دراسة تاريخية وثائقية. مطابع سجل العرب. لندن. ١٩٩٢، ص ٤٣-١٠٥.

البريطاني بعد البدء بالتنقيب عن النفط الخام والبدء باستخراجه وتصديره. إذ بعد أن حصلت الشركات الاحتكارية الأجنبية على امتياز التنقيب والاستخراج والتصدير، سعت إلى تشغيل عدد متزايد من غير الكُرد في المنطقة، وخاصة من العرب والأرمن والآشوريين والكلدان والتركمان، في حين تجنبت تشغيل عدد مناسب من الكُرد. وكان عدد الكُرد العاملين في الشركة يأتي بالدرجة الأخيرة(٦٣٤)، في حين أنهم من سكان المنطقة أو المدينة واللواء الأصليين أساساً. ولم يكن هذا الموقف بمعزل عن موقف الحكومة العراقية التي كانت ترغب في ذلك، خاصة وأن نضال الشعب الكردي في سبيل الحصول على حقوقه المشروعة لم يتوقف خلال تلك الفترة. وهكذا تواصلت هذه السياسة من جانب النظم العراقية المتعاقبة التي نحن بصدد البحث فيها.

تؤكد الكتب والدراسات القديمة والحديثة التي تعرضت لأحوال المنطقة التي يسكنها الكُرد والتي ندعوها منذ فترة طويلة بكردستان، سواء كان هؤلاء الكتاب من الترك العثمانيين أو من العرب أو من الفرس أو الكرد أنفسهم إضافة إلى الرحالة والمستشرقين الأجانب، بأن كركوك كانت وما تزال تشكل جزء من منطقة كردستان وأن غالبية سكانها من الكُرد إضافة إلى وجود التركمان والكلدان والآشوريين فيها قلة من الأرمن والعرب. كما أن مدرسي الجغرافية العرب عندما كانوا يتحدثون عن هذه المنطقة كانوا يشيرون إلى كركوك باعتبارها إحدى المدن الكردية الضاربة بالقدم كما هو حال مدينتي أربيل أو خانقين(٦٣٥).

وإذا عدنا إلى التقديرات السكانية التي سبقت الإحصاء الرسمي لعام ١٩٤٧ سنجد بأن تقديرات اللجنة التي شكلتها عصبة الأمم تشير إلى أن أغلبية سكان كركوك هم من الكُرد وكانت على النحو التالي كما جاءت في أكثر من مصدر.

(٦٣٤) طالباني، د. نوري، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي. ط ٢. لندن ١٩٩٩ ص ٤٧-٥١

(٦٣٥) استمعت مبكراً، عندما كنت طالباً في ثانوية كربلاء إلى مدرس الجغرافية، وهو عربي من أهالي الكاظمية، يشرح لنا جغرافية وتضاريس العراق الحديث مشيراً إلى أن الدولة العراقية الملكية تتكون من قسمين: وادي الرافدين وجبال ومدن كردستان. ثم أشار إلى المدن الكردية الرئيسية بقوله أربيل وكركوك والسليمانية ودهوك وخانقين. وظلت هذه الملاحظة الواقعية عالقة في ذاكرتي طيلة السنوات المنصرمة. واعتمد المدرس في ذلك على الوقائع التاريخية وعلى إحصاء عام ١٩٤٧ حين أشار إلى أن الكُرد يشكلون غالبية سكان المدن الكردية ومنها كركوك. وهكذا كان الأمر عندما تحدث لنا عن الثروات الأولية في العراق مشيراً إلى مدينة كركوك الكردية بأنها منذ القدم غنية بالنفط الخام. عندما كنت في سجني بغداد وبعقوبة ومن ثم مبعداً في مدينة بدرة في لواء الكوت في منتصف الخمسينيات التقيت مع عدد من المناضلين الذين شاركوا في معركة كاورباغي الشهيرة في كركوك، سواء كانوا من الكُرد والكلدان والأرمن أم من العرب، وكان حديثهم عن كركوك يشير إلى كونها مدينة كردية، ولكنها تضم أيضاً نسبة غير قليلة من التركمان والكلدان والعرب. وكانوا في هذا على صواب كبير.

جدول ٣١

تقديرات لجنة عصبة الأمم حول توزيع السكان الكرد في عام ١٩٢٥ في
ولاية الموصل وقبل إلحاقها بالعراق الملكي (عدا المرد الفيلية)*

قارن: محمد، خليل إسماعيل د. دراسات في التكوين القومي للسكان: إقليم كردستان العراق. ط٢. مطبعة صلاح الدين. أربيل. ١٩٩٨. ص ٥٤.

قارن أيضاً: الأنصاري، د. فاضل، مشكلة السكان: نموذج القطر العراقي. منشورات

اللواء	عدد الكُرد / نسمة	نسب توزيعهم٪
اللواء الموصل	٨٣٠٠٠	١٦,٩
اللواء أربيل	١٧٠٦٥٠	٣٤,٧
اللواء السليمانية	١٨٩٩٠٠	٣٨,٧
اللواء كركوك	٤٧٥٠٠	٩,٧
المجموع	٤٩١٠٥٠	١٠٠,٠

وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. ١٩٨٠. ص ٢٤.

قارن أيضاً: زكي، محمد أمين. خلاصة تاريخ الكرد وكردستان. مطلعة السعادة. القاهرة. ١٩٣٥، ص٢٨.

* لا بد من الإشارة إلى أن الكُرد الفيلية الذين عاشوا في بغداد وفي مناطق أخرى حينذاك لم يدخلوا في تقديرات السكان الكُرد، إذ كان التقدير موجهاً لمعرفة مصير تلك المدن الكردية في ضوء غالبية سكانها، والذي لم يأخذ بنظر الاعتبار. ولهذا لا بد من إضافة نسبة أخرى ليصبح العدد صحيحاً، كما لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار أن نسبة غير قليلة من السكان الكُرد الرحل لم يدخلوا في هذا التقدير، ولهذا قدر الأستاذ محمد أمين زكي بأن سكان الكُرد في كردستان العراق يقدرون حينذاك بـ ٦٠٠٠٠٠ نسمة.

وخلال الفترة الواقعة بين هذا التقدير السكاني وبين الإحصاء العام الرسمي في العراق في عام ١٩٤٧ وقعت الكثير من الحوادث التي كان لها تأثير مباشر على حركة السكان الكُرد في مدينة كركوك والتي يمكن إجمالها بعدة قضايا أساسية منها:

* توجه شركات النفط الاحتكارية وبالتنسيق المباشر مع الحكومة العراقية إلى زيادة عدد العاملين من غير الكُرد في مقر الشركة في كركوك وفي حقوق التنقيب عن النفط واستخراجه في المنطقة. وكان لهذا العامل دوره إذ أن زيادة العاملين يعني جلب المزيد من العوامل غير الكردية إلى المنطقة. وكان لهذا أثره السلبي على السكان، خاصة وأن الآخرين من غير الكُرد قد حصلوا على دور للسكن شيدتها الشركة في حين حرم منها الكُرد. ولا بد من الإشارة أن البطالة بين الكرد كانت في حينها

واسعة وبالتالي كان المفروض تشغيل أبناء المنطقة أولاً.

* بدء الحكومة العراقية بإقامة مشروع ري سهل الحويجة وتوطينه بالعشائر العربية بدلاً من العشائر الكردية والتركمانية التي هي من المنطقة ذاتها. وقد أسكنت الحكومة العراقية في هذا المنطقة عشائر العُبيد والجبور، إضافة إلى عشيرة ألبو حمدان التي استقرت "في المنطقة الواقعة بين نهر الزاب الصغير والطريق العام بين الحويجة وكركوك، وأقاموا في (١٤) قرية تبلغ مساحتها مائة كيلومتر مربع..."(٦٣٦). ويواصل الدكتور نوري طالباني، وهو من أبناء المنطقة قائلاً: "وقد بلغ مجموع أفراد العشائر العربية المتوطنة في ناحية الحويجة (٢٧٧٠٥) نسمة بموجب إحصاء عام ١٩٥٧"(٦٣٧). وقد تم ذلك في أواسط الثلاثينات من القرن العشرين.

* الأحداث التي وقعت في كركوك جراء الصراعات التي أججتها قوى مختلفة مغرضة، وخاصة شركة النفط العراقية في عام ١٩٢٤، إضافة إلى التركة الثقيلة التي خلفتها الدولة العثمانية في كركوك بشكل خاص بسبب دورها في تأجيج الصراعات القومية. وكان السكان الكُرد والتركمان والكلدان أو غيرهم ضحية لتلك الصراعات وأجبرت من هؤلاء ومنهم الكُرد إلى الهجرة إلى بغداد أو إلى المدن الكردية الأخرى. ووقعت في عام ١٩٤٦ أحداث الإضراب العمالي في شركة النفط الأجنبية وهجوم الشرطة العراقية على العمال المجتمعين في كاورباغي، والتي سميت فيما بعد بمعركة كاورباغي، حيث استشهد العديد من عمال النفط العراقيين. رغم أن هذا الحادث لم يترك أثراً سلبياً على الكُرد أو غيرهم إذ أعطى صورة عن وحدة النضال من جهة، وعن الأساليب التي يمكن أن تنتهجها السلطة العراقية دفاعاً عن مصالح شركات النفط الأجنبية من جهة أخرى.

* وعلينا أن لا ننسى بأن السلطات الحكومية لم تكف عن مواجهة نضالات الشعب الكردي في سبيل نيل حقوقه القومية المشروعة، سواء في العشرينيات أو الثلاثينات وما بعدها أيضاً والتي كتبنا عنها في مواقع أخرى من هذا الكتاب، والتي ساهمت في ابتعاد كثرة من الكُرد لأسباب كثيرة عن منطقة كردستان والعيش في مدن عراقية أخرى أو الهجرة إلى إيران تخلصاً من اضطهاد الحكم.

وكان لهذا الواقع تأثيره على التغير النسبي في بنية السكان في كردستان وكركوك وفق إحصاء عام ١٩٤٧، والذي يمكن أن نراه في الجدول التالي:

(٦٣٦) طالباني، د. نوري، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي. ط ٢. لندن. ١٩٩٩،٥٤.

(٦٣٧) نفس المصدر السابق. ص ٥٤.

جدول ٣٢

توزيع السكان الكرد في العراق في عام ١٩٤٧

المصدر: قارن: محمد، د. خليل إسماعيل، دراسات في التكوين القومي للسكان. مصدر سابق. ص ٥٤.

* تشير ٧،١٨ ٪ إلى نسبة السكان الكرد إلى مجموع سكان العراق، علماً بأن غالبية الإحصاءات لا تعتبر الكرد الفيلية ضمن كرد العراق، إذ إما يحسبون تبعية فارسية عراقية أو إيرانيين في العراق. وهذا الموقف بعيد عن الواقع ومخالف له.

اللواء	عدد نفوس الكُرد	نسبتهم إلى مجموع الكُرد	نسبتهم إلى مجموع الكُرد
الموصل	٢١٠٩٢٠	٢٣,٥	٣٥,٤
أربيل	٢١٨٩٩٥	٢٤,٣	٩١,٣
السليمانية	٢٢٢٧٠٠	٢٤,٨	٩٨,٤
كركوك	١٥١٥٧٥	١٦,٨	٥٣,٠
ديالى	٧٢٣٦٠	٨,٠	٢٦,٦
بقية الألوية	٢٣٤٠٠	٢,٦	٠,٧
المجموع	٨٩٩٩٥٠	١٠٠,٠	١٨,٧(*)

رغم العوامل التي أشرنا إليها سابقاً حافظ الكُرد على تفوقهم النسبي في كركوك أيضاً إذ بلغت نسبتهم ٥٣ ٪ من إجمالي السكان، أي أكثر من مجموع التركمان والكلدان والآشوريين والأرمن والعرب القاطنين في المدينة. وليس في هذا أي تقليل من أهمية الآخرين، ولكن النسبة تعبر عن قدم وأكثرية السكان الكُرد في اللواء. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٧-١٩٥٧ يشير الإحصاء الرسمي إلى تقلص نسبة السكان الكُرد في كركوك لصالح بقية القوميات، وهو تعبير عن تلك السياسة التي مارستها الشركات البترولية من جهة والحكومات العراقية المتعاقبة من جهة أخرى لتغيير البنية السكانية في هذه المدينة لصالح السكان العرب. ويمكن أن نلاحظ المقارنة بين عامي ١٩٤٧ و١٩٥٧ في الجدول التالي:

جدول ٣٣

نسبة السكان الكُرد إلى مجموع سكان كركوك

السنة	نسبة السكان الكرد في كركوك ٪
١٩٤٧	٥٣,٠
١٩٥٧	٤٨,٣

قارن: محمد، د. خليل إسماعيل، دراسات في التكوين القومي للسكان. مصدر سابق. ص٥٨.

إن تراجع نسبة السكان الكُرد إلي مجموع سكان لواء كركوك جاء في صالح زيادة نسبة السكان العرب بالدرجة الأولى وارتبط بالترحيل إلى منطقة الحويجة أولاً وإلى مدينة كركوك بالذات باعتبارها مركز اللواء، خاصة وأن الجماعات التي وصلت في أواسط الثلاثينات قد حققت نسبة نمو عالية بسبب زيادة كبيرة في الولادات الجديدة بين العوائل العربية التي بدأت تعمل في الزراعة بالارتباط مع مشروع ري الحويجة.

دور شركات النفط في أحداث كركوك عام ١٩٥٩

وفي أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨ نشأ صراع عنيف بين القوى السياسية العراقية وانتقل منها إلى صفوف الجماهير من مختلف القوميات وأدى إلى نشوب نزاعات قاسية لعب القادة العسكريون ومحافظو المدن دوراً بارزاً في تأجيج تلك الصراعات وخاصة الجماعة القومية العسكرية، ومنهم ناظم الطبقجلي. وأدى هذا الصراع بالارتباط مع التقلبات التي عرف بها عبد الكريم قاسم خلال تلك الفترة وتوجهه بالمحصلة النهائية ضد الحركة التحررية التي كان يقودها الملا مصطفى البارزاني وضد اليسار العراقي والحزب الشيوعي العراقي ارتكاب أخطاء فادحة من جانب جميع القوى السياسية العراقية، بما فيها قوى اليسار ومنها الحزب الشيوعي العراقي، إلى وقوع اعتداءات ونشوب اقتتال وسقوط ضحايا كثيرة، مما أصبح من الصعب على عائلات كردية غير قليلة البقاء في المنطقة وأجبروا عملياً على النزوح إلى مناطق أخرى من العراق. وبعد عبد الكريم قاسم بدأت وبشكل جدي تكريس سياسة تعريب المنطقة، وخاصة مدينة كركوك وبالتالي لواء كركوك. وكانت هذه السياسة رسمية تمارسها الحكومات العراقية التي تقودها القوى البعثية/القومية ثم القومية ثم البعثية ثانية دون تردد أو مخاتلة في الداخل ومبطنة على المستوى الدولي. وكانت تحقق إلى حدود غير قليلة ما كانت تسعى إليه تلك القوى القومية اليمينية والمتطرفة. واتخذت هذه السياسة أبعاداً جديدة وواضحة ومعادية للكُرد في مختلف بقاع كردستان وخاصة كركوك. لهذا كان لا بد من بذل جهود استثنائية لرفض سياسة الحكم الشوفينية والتصدي لها، وخاصة في أعقاب مجيء البعث ثانية للسلطة في تموز/يوليو من عام ١٩٦٨. وخلال هذه الفترة حدثت الكارثة الكبيرة التي عصفت بالحركة التحررية

الكردية المسلحة في عام ١٩٧٥ في أعقاب عقد اتفاقية الجزائر. وقد هربت قوى كثيرة من كردستان متوجهة إلى مناطق مختلفة خارج العراق أو رحُّلت إلى مناطق أخرى في العراق أو وضعت في مجمعات سكنية بائسة. وشمل ذلك جميع أرجاء كردستان العراق. وتجلى كل ذلك إضافة إلى الضغوط التي مورست على السكان لتسجيل أنفسهم على أساس أنهم من القومية العربية في إحصاء عام ١٩٧٧. ويمكن للجدول التالي توضيح هذا الاتجاه في التغيير السكاني. ويفترض أن نلاحظ وجرياً وراء محاولات التغيير القومي للواء كركوك أن عمد النظام إلى تغيير اسم محافظة كركوك إلى محافظة التأميم، بعد أن كان قد صدر قرار بتأميم مصالح شركات النفط الأجنبية في العراق في عام ١٩٧٢.

جدول ٣٤

التوزيع النسبي لسكان محافظتي ديالى والتأميم (كركوك)

بالنسب المئوية لعامي ١٩٥٧ و١٩٧٧ (٪)

القومية	محافظة ديالى		محافظة التأميم (كركوك)	
	١٩٥٧	١٩٧٧	١٩٥٧	١٩٧٧
العرب	٧٩,٣	٨٧,٤	٢٨,٢	٤٤,٤
الكرد	١٨,٢	١٠,٨	٤٨,٣	٣٧,٦
التركمان	٢,٢	١,٤	٢١,٤	١٦,٣
الآخرون	٠,٣	٠,٤	٢,١	١,٧
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: قارن: محمد، خليل إسماعيل د. دراسات في التكوين القومي للسكان. مصدر سابق. ص ٥٨

والجدول يشير بما لا يقبل شك بأن النظام أبدى اهتماماً خاصة بتغيير البنية السكانية لمحافظتين كانت نسبة السكان الكُرد عالية فيهما باعتبار الأولى كردية تماماً والثانية فيها قسم كردي وآخر عربي. وفي هاتين المدينتين بالذات تراجعت نسبة السكان الكُرد بالمقارنة مع السكان العرب، كما تراجعت نسبة السكان التركمان إلى السكان العرب. وهذا يدل على أن عملية التغيير في البنية القومية للسكان لم تكن موجهةً ضد الكُرد فحسب، بل ضد التركمان أيضاً وهي حقيقة يشير إليها الجدول بوضوح.

إن عمليات التغيير السكاني للمناطق التي كان وما يزال يريد النظام اعتبارها عربية جارية على قدم وساق منذ المجيء الأول للبعث المتحالف مع القوى القومية إلى السلطة في عام ١٩٦٣، ثم تواصل بعد مجيء القيادة القطرية لحزب البعث (جناح عفلق – صدام) إلى السلطة ثانية في عام ١٩٦٨. فما هي الإجراءات التي مارسها المستبدون لتأمين هذا التغيير القومي للسكان في تلك

المناطق، ولكن بشكل خاص في محافظة التأميم (محافظة كركوك سابقاً).

إن تتبع سياسات النظام العراقي إزاء كردستان عموماً ومحافظة كركوك خصوصاً تساعد على تحديد ما يلي:

حدد النظام العراقي بقيادة حزب البعث استراتيجيةً محددة وثابتة تهدف في محصلتها النهائية تعريب مناطق معينة من كردستان وخاصة محافظة كركوك، بعد أن أدركوا استحالة تعريب كل كردستان أو إفناء الشعب الكردي. ووضعت لهذا الغرض مجموعة من الإجراءات التكتيكية ضمن خطة تنفذ على مراحل بحيث لا تثير ضجة إقليمية أو دولية واسعة أولاً، وتسمح باستخدام كل الأساليب والأدوات التي تراها ضرورية لتحقيق ذلك ثانياً، وتجنيد حزب البعث والمنظمات المهنية التابعة له والجيش العراقي والشرطة وأجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية والقوات الخاصة للمشاركة في هذه العملية، إضافة إلى توظيف أجهزة الإعلام وبقية أجهزة الدولة لهذا الغرض.

وتضمنت الخطة ذات المديات البعيدة والمتوسطة والقريبة الإجراءات التالية التي نفذت فعلاً خلال الفترات المنصرمة وخاصة بعد تسلم حزب البعث للسلطة في عام ١٩٦٨:

* احتلال قياديي وكوادر البعث المتقدمين من مدنيين وعسكريين لمراكز المسؤولية الأساسية في محافظة كركوك وفي الأقضية المختلفة ابتداءاً من المحافظ وقائد القوات العسكرية والشرطة وأجهزة الأمن والاستخبارات في كركوك. وهم من العرب حصراً.

* إبعاد المعلمين والمدرسين وكبار ثم صغار الموظفين الكُرد أولاً والتركمان فيما بعد من مراكز المسؤولية ودوائر الدولة ونقلهم أو إبعادهم إلى مناطق في وسط وجنوب العراق أو نقل بعضهم إلى مناطق أخرى من كردستان العراق، بحيث لم يعد بعد هناك فترة وجيزة وجود الكُرد حقاً في دوائر الدولة المختلفة في محافظة كركوك، وليس في مدينة كركوك وحدها. كما تم الامتناع عن توظيف الكُرد جدد في مختلف وظائف الدولة، بحيث يجبر الكردي من هذه المحافظة على التفتيش عن وظيفة أو عمل خارج المحافظة.

* إقامة شبكة متوازية ومتشابكة من التنظيمات الحزبية البعثية والتنظيمات "الشعبية" والنقابات وأجهزة الأمن التي هدفها وضع الكُرد بالدرجة الأساسي والتركمان أيضاً تحت مضايقة وضغط وتهديد هذه الأجهزة ودفع المواطنين إلى الخروج من محافظة كركوك وتنشيط العرب للعمل ضدهم. إضافة إلى بث العيون والمخبرين للحصول على معلومات عن المواطنين وتعريضهم للمضايقة والاعتقال.

* إجبار السكان على تسجيل أنفسهم عرباً ومن ثم الدخول في حزب البعث. عندها يمكن فرض القرارات التي يريدها البعث عليهم، بما فيها الهجرة إلى مناطق أخرى من العراق. ويجري تتبع المواطنين في المحلات ومواقع العمل أو الأسواق التجارية حيث يفرض عليهم إملاء الاستمارات في فترات متقاربة. وفي حالة الخطأ أو التباين في الاستمارات تعرض المواطنة أو يعرض المواطن نفسه

إلى عقوبات شديدة.

* تكليف أجهزة الدولة المختصة بشؤون المقاولات والبناء والشركات الأجنبية العاملة في العراق والقطاع الخاص العراقي بإنشاء عدد كبير جداً من الوحدات السكنية وأحياء سكنية كاملة على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين. وخلال تلك الفترة أمكن إقامة عشرات الأحياء وآلاف الوحدات السكنية والمدارس والمستوصفات وفتح الشوارع حيث تم استقبال تدريجي للعرب "الوافدين" إليها بدفع من النظام.

* شراء عدد كبير من الدور العائدة للكُرد من قبل العرب ومنع بيعها إلى غير العرب، سواء تم ذلك بدفع مبالغ عالية أو تحت التهديد أو الاعتقال والسجن والإعدام ثم المصادرة للبيت أو عبر التهجير الإجباري للأفراد والعوائل.

* حرمان الكُرد من حق شراء العقارات ودور السكن في محافظة كركوك.

* تقديم الامتيازات الكبيرة والعمل والرواتب العالية لمختلف الفئات الاجتماعية، وخاصة العشائر العربية، التي نقلت وسكنت في مدينة كركوك أولاً، وبقية أقضية المحافظة ثانياً. ويقدر عدد المرحلين إليها بعشرات الآلاف خلال السنوات المنصرمة.

* إعاقة معاملات المواطنين الكُرد في مختلف دوائر الدولة بما يحول حياة السكان إلى جحيم لا يطاق ويجبرهم على التفكير بالرحيل ثم الرحيل الفعلي عن المحافظة. ومن ينتقل لفترة معينة من محافظة كركوك لا يسمح له بالعودة إليها، إذ يشطب قيده منها وإلى الأبد.

* منع تعيين في وظائف الدولة وحرمانهم من أي فرصة عمل في أي مؤسسة أو معمل أو فتح دكان له.

* نقل مركز المحافظة وبقية دوائر الدولة الرئيسية من المنطقة الكردية في القسم القديم من مدينة كركوك إلى القسم المعرب منها، إلى "عرفة"(٦٣٨)، حيث بنيت فيه أحياء جديدة استوطنها العرب الذين رحلوا إليها من القسم العربي من العراق.

* القيام بتدمير بيوت الفلاحين على نطاق واسع شمل عدداً كبيراً من القرى الكردية في نواحي محافظة كركوك.

* تدمير المدارس والجوامع بحيث لم تعد تصلح للسكن. وأجبر سكان هذه القرى على الهجرة إلى مناطق أخرى من العراق أو الهرب إلى المدن الكردستانية الأخرى. والمعلومات المدققة تشير إلى أن الحكم الاستبدادي قام في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ بتدمير ٧٩٩ قرية و٤٩٣ مدرسة و٥٩٨ مسجداً

(٦٣٨) طالباني، نوري د. منطقة كركوك ومحاولات ... مصدر سابق. ص ٧٢.

و٤٠ مستوصفاً، كما هجر ٣٧٧٢٦ عائلة فلاحية. وبلغ مجموع الكُرد الذين رحلوا من مركز قضاء كركوك ودبس وكفري وجمجمال وحدها وخلال هذين العامين ١٣٦٠٠٨ نسمة(٦٣٩). ووفق المعلومات التي أوردها السيد الدكتور نوري طالباني فأن الحكم الصدامي حتى عام ١٩٨٩ تسنى له "تدمير (٣٨٣٩) قرية، كانت تضم (١٧٥٧) مدرسة و(٢٤٥٧) مسجداً و(٢٧١) مستوصفاً، وأن مجموع عدد العوائل المرحلة قد بلغ (٢١٩٨٢٨) عائلة معظمها فلاحية(٦٤٠)" في كردستان العراق. وهذا يعني أن حصة محافظة كركوك أو التأميم كانت ٣،٢٠ ٪ من القرى و١،٢٨ ٪ من المدارس و٣،٢٤ ٪ من المساجد، و٨،١٤ ٪ من المستوصفات المدمرة و٢،١٧ ٪ من العوائل المهجرة. علماً بأن عدد القرى والمدارس والجوامع والمستوصفات المدمرة والعوائل المهجرة قد ارتفع بعد ذلك، وخاصة في أعقاب غزو الكويت وحرب الخليج الثانية وانتفاضة الشعب الكردي، وكذلك بعد أن استفرد النظام بمدينة كركوك والعديد من النواحي التابعة لها. لم تكن عمليات الترحيل تجري بصورة سرية، بل كانت تقوم بها دوائر الدولة الرسمية وعبر كتب رسمية صادرة عن إدارة المحافظات أو مديريات الشرطة والتي تتم كلها بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع أجهزة حزب البعث والأمن الداخلي. ويبدو مفيداً إيراد نماذج من هذه الوثائق الخاصة بترحيل من مناطقهم الكردية في محافظة كركوك، (لدينا كمية كبيرة من الكتب الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية في العراق التي تقرر فيها ترحيل عشرات آلاف العوائل الكردية من مدنهم الكردية إلى مناطق عربية)، إلى المناطق العربية لإسكانهم بالرغم منهم. فالكتاب الصادر عن محافظة الأنبار إلى قائمقامية قضاء الرمادي برقم ٢٧٠٠ بتاريخ ١٩٩٥/٤/٥ وموضوعه ترحيل عوائل جاء فيه ما يلي: أرسلت إلينا محافظة التأميم /ش. د / بكتابها ١٨٥٢ في ١٩٩٥/٣/٣٠ العوائل المدرجة أسمائهم أدناه والبالغ عددها (١٦) ستة عشر عائلة لاستلامهم وتأمين السكن اللازم لهم وإعلامنا. عبد الستار محمد دله علي نائب محافظ الأنبار. وفي ذيل الكتاب يرد أسماء العوائل المرحلة من محافظة كركوك لغرض توزيع إسكانهم في الرمادي وفلوجة(٦٤١). وكتاب "سري للغاية وشخصي" صادر عن شعبة المراسلات السرية في محافظة التأميم العدد /س١/٨٢٣١٤٣١ صادر بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٣ موجه إلى قيادة فرع التأميم لحزب البعث وموضعه إرسال مرحلين. يتضمن الكتاب ٥٤٥ عائلة من الشورجة وحي العسكري وطريق بغداد والحرية وإسكان وحي الوسطى وحي حيران ومصلى وإمام قاسم وحي العسكري رقم ١ وحي الخضراء. ويشير الكتاب إلى أسماء مختاري تلك الأحياء وأسماء الحزبيين المسئولين مباشرة عن تنفيذ عملية

(٦٣٩) طالباني، نوري د. منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي. ط ٢. لندن. ١٩٩٩. ص ١٠٣.

(٦٤٠) نفس المصدر السابق. ص ١٠٣.

(٦٤١) مجلة كه ركوك. وتصدر في السليمانية. العدد ٤/ ٢٠٠٠. ص ١٣.

الترحيل. والكتاب موقع من الرائد عبدالرزاق أسعد الطيار، ضابط شعبة المراسلات السرية لمحافظة التأميم، أي محافظة كركوك(٦٤٢). وهناك كتاب سري نموذجي آخر صادر عن قيادة فرع المقداد/قيادة شعبة خانقين لحزب البعث العربي الاشتراكي موجه إلى قيادات الفرق كافة وموضوعه ترحيل العوائل الكردية وتحت شعار "أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة" و"بسم الله الرحمن الرحيم" العدد /١٥/س ش/٣٣٥١ بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣ جاء فيه ما يلي:

"تحية رفاقية

إلحاقاً بكتابنا سري وشخصي ٣٣٤٥ في ١٩٩٨/١٢/٢ ناقشت قيادة شعبة خانقين في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣ موضوع ترحيل العوائل الكردية الذين لديهم أولاد مع المخربين وخارج القطر. عليه قررت قيادة الشعبة القيام بالجرد لتلك العوائل من قبل الرفاق أعضاء قيادات الفرق وبشكل هادئ راجين التفضل بالإطلاع وتزويدنا بأسماء العوائل المشمولة من القومية الكردية فقط وفق النموذج أدناه على أن تصلنا القوائم خلال ثلاثة أيام اعتباراً من تاريخه أعلاه.. مع التقدير ودمتم للنضال. (التوقيع) الرفيق عبد المطلب كامل حسن، أمين سر قيادة شعبة خانقين ١٩٩٨/١٢/٣"(٦٤٣). ويتضمن النموذج طلب معلومات عن أسم رب الأسرة، أسم الهارب، أفراد الأسرة بالاسم، السكن الحالي، الدار ملك أم إيجار، جهة الهروب، موقف الهارب من الخدمة، ملاحظات عن رب الأسرة والهارب(٦٤٤).

وقام النظام بتمزيق محافظة كركوك وربط بعض أقضيتها بمناطق أخرى بهدف إخلاءها تماماً من الكرد. فوفق المعلومات المتوفرة قام النظام في عام ١٩٧٦ بإلحاق قضائي جمجمال وكه لار بمحافظة السليمانية، وألحق قضاء كفري بمحافظة ديالي، ثم ألحق قضاء طوزخورماتو بمحافظة صلاح الدين (تكريت)(٦٤٥). وفي ضوء ذلك أصبحت محافظة كركوك تشتمل على قضائي الحويجة وقضاء دبس المستوطنين من قبل العرب(٦٤٦). في حين ضم لواء كركوك في عام ١٩٦٢، وفق ما جاء في "الموسوعة الإحصائية عن التقسيمات الإدارية في الجمهورية العراقية"، الأقضية التالية: قضاء كركوك، وهو مركز اللواء أيضاً (وضم خمس نواحي هي تازه خورماتو، قره حسن، التون كوبري، شوان ودبس)، وقضاء كفري (وضم ثلاث نواحي هي بيباز وقرةتبه وشيروانة). وقضاء جمجمال (وضم

(٦٤٢) مجلة كه ركوك. العدد الأول/ ٢٠٠٠. تصدر في مدينة السليمانية. ص ١٣٨/١٣٧

(٦٤٣) مجلة كه ركوك. العدد ٤/ ٢٠٠٠. السليمانية. ص ٢٥/٢٤.

(٦٤٤) نفس المصدر السابق. ص ٢٤/ ,٢٥

(٦٤٥) طالباني، نوري د. منطقة كركوك. نفس المصدر السابق. ص ,١٠٤

(٦٤٦) نفس المصدر السابق. ص ١٠٤.

ناحيتين هما أغجەلر وسنگاو)، وقضاء طوز (وضم ناحيتين هما قادر كرم وداقوق)، وثم قضاء الحويجة، (وضم ناحيتي الحويجة والرياض)(٦٤٧).

ثم بدأ النظام ومنذ سنوات طويلة بتغيير أسماء النواحي والقرى والشوارع في محافظة كركوك ابتداءاً من محافظة كركوك وتسميتها في عام ١٩٧٢ بمحافظة التأميم، وإعطاء أسماء عربية للأحياء الجديدة التي أقامها النظام.

وجدير بالإشارة إلى أن النظام العراقي حوَّل إقليم كردستان ولسنوات طويلة إلى منطقة عسكرية مليئة ومحاطة بالقلاع العسكرية المنتشرة على نطاق واسع، إضافة إلى مئات الربايا العسكرية ومراكز الشرطة. وكان أغلب العاملين فيها من العرب. كما عمد إلى تسليح العشائر العربية لتكون على أهبة الاستعداد لمواجهة نضالات الشعب الكردي أو لمواجهة رفضه وتصديه لما تقوم به الحكومة من إجراءات ظالمة بحق شعب إقليم كردستان.

وفي ذات الوقت قام بتسليح مجموعات من الكُرد الموالين لنظام الحكم وضد الشعب الكردي. وإذ كان النظام يطلق عليهم "الفرسان"، فأن الشعب الكردي كان يسميهم بـ(الجاش) أي الجحوش. وكان النظام يزودهم بالسلاح والأموال ويشكلون رديفاً للجيش العراقي في حملاته العسكرية ضد حركة التحرر الكردية وقوات البيشمرگة/الأنصار.

إن ما أشرنا إليه في أعلاه وإجراءات تعسفية كثيرة أخرى اتخذها النظام في كردستان وفي محافظة كركوك نبعت كلها من ذهنية عنصرية توسعية كانت ترفض الإقرار بحقائق الأمور والتعامل الإنساني معها. إذ من غير المعقول وغير الإنساني تغيير ديموغرافية مدينة ومحافظة بكاملها وتهجير سكانها الكُرد أولاً والتركمان ثانياً وتوطين عشائر عربية فيها، في وقت كان بالإمكان الاعتراف بكون المدينة جزء لا يتجزأ من إقليم كردستان، وأن سكانها الكُرد والتركمان والعرب والآشوريين وغيرهم يعيشون فيها بصورة متآخية، كما هو حال الكثير من مدن العالم التي تتميز بتعدد القوميات فيها وتنوع الثقافات، ولكن لا يمنع من الاعتراف بكونها تابعة لإقليم معين، كما هو حال محافظة كركوك (التأميم) التابعة لإقليم كردستان العراق. كما لا يمنع هذا من تمتع القوميات الأخرى غير الكردية، ومنها التركمانية والعربية والآشورية مثلاً بحقوقهم الثقافية والإدارية في المناطق التي تعيش فيها.

(٦٤٧) الموسوعة الإحصائية عن التقسيمات الإدارية في الجمهورية العراقية والمشاريع المنجزة خلال ثلاث سنوات في عهد الثورة المباركة. وزارة الداخلية. مديرية الداخلية العامة. الجمهورية العراقية. مطبعة الإدارة المحلية. بغداد. ١٩٦٢. ص ٢٥.

الفصل السادس عشر:

تأسيس اتحادية (فيدرالية) كردستان العراق

أولاً: عواقب سياسات الحكم المركزي على إقليم كردستان

يسمح الاستعراض التحليلي السابق للسياسات التي مارسها الحكم المركزي في بغداد بتحديد طبيعة النهج الحقيقي للدولة العراقية أو الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس هذه الدولة إزاء إقليم كردستان العراق وتشخيص العواقب السلبية التي ترتبت عن ذلك النهج على الاقتصاد والمجتمع في كردستان أولاً وفي العراق ثانياً، إذ لا يمكن أن يكون النهج إزاء كردستان استبدادياً وعنصرياً من جهة وإزاء القسم العربي من العراق ديمقراطياً وإنسانياً. فالنهج العام واحد والسياسات التي مورست واحدة عموماً وعواقبها كانت كارثية على المجتمع العراقي كله. وهذا لا يمنع من تأكيد حقيقة أن معاناة الشعب الكردي والعواقب التي نجمت عن السياسات العنصرية والعسكرية إزاء كردستان كانت كبيرة للغاية وفاقت تصور الإنسان السوي. وسنحاول متابعة تلك العواقب على مرحلتين. تمتد المرحلة الأولى منذ تأسيس الدولة العراقية وإلحاق كردستان الجنوبية في عام ١٩٢٥ بالدولة العراقية التي تأسست في عام ١٩٢١ حتى حرب الخليجية الثانية. أما المرحلة الثانية فتبدأ مع الانتفاضة الشعبية والمواقف التي مارستها الحكومة المركزية إزاء الشعب الكردي أثناء وبعد انسحابها من إقليم كردستان العراق.

المرحلة الأولى

لم تكن السياسات التي مورست في العراق إزاء الشعب الكردي وبقية سكان إقليم كردستان العراق مجرد رؤية أو موقف خاص لهذا الحاكم أو ذاك، بل كانت تجسيداً لنهج الدولة العراقية. تبلور هذا النهج تدريجاً واكتسب ثباتاً مع بدء مطالبة الكُرد بحقوقهم العادلة والمشروعة. ثم تفاقم هذا النهج واتخذ أبعاداً تدميرية جديدة في العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين. وألحق هذا النهج القومي الشوفيني ومن ثم العنصري العدواني أضراراً فادحة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب في كردستان وبقضية التآخي العربي الكردي وبقية القوميات في الإقليم وبالوحدة الوطنية العراقية. وخلال العقود المنصرمة كرس الحكم المركزي في بغداد الخصائص التالية في الواقع الكردستاني:

* استمرار سيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في ريف كردستان وتجلياتها في الحياة والعلاقات الاجتماعية في المدن الكردستانية، وهي حالة لا تختلف كثيراً عن حياة غالبية مدن الوسط وجنوب العراق. وهذا يعني بدوره استمرار تسليط الاستغلال الإقطاعي على الفلاحين الفقراء في

الريف، واستمرار اضطرار نسبة مهمة من السكان إلى الهجرة إلى المدن، إضافة إلى التهجير القسري الذي مورس ضد الفلاحين.

* اقتصاد زراعي وحيد الجانب يعتمد على الطرق والمعدات والأساليب البالية في الزراعة، ويتجلى ذلك في تدني معدلات غلة الدونم الواحد وقلة إجمالي الإنتاج الزراعي وضعف الدخل المتحقق للفلاحين بعد استيلاء كبار الأغوات الإقطاعيين على الحصة الأساسية من الدخل المنتج في الزراعة.

* غياب عملية تصنيع فعلية لاقتصاد كردستان رغم توفر كل الإمكانيات الضرورية لتنمية المشاريع الصناعية باتجاهات عديدة بفعل وجود النفط الخام والغاز الطبيعي والكبريت والفوسفات والرخام وغيرها، إضافة إلى إمكانيات تطوير صناعية زراعية متقدمة نظراً لتوفر إمكانيات تنمية المحاصيل الحقلية الصناعية في ريف كردستان.

* استمرار وتفاقم حجم البطالة في كردستان بسبب غياب التصنيع والزراعة الحديثة ومشاريع الخدمات الإنتاجية والعامة، مما عمق من أزمة الاقتصاد الكردستاني ووسع الفقر أفقياً وعمودياً.

* عدم استخدام الجزء الأكبر من عوائد النفط المالية المتحققة في حقول الإقليم الكردستاني لتنمية هذا الإقليم بل وجهت لأغراض أخرى لم يستفد منها الشعب العراقي عموماً، وبالتالي جرى تبذير كبير وإسراف في الصرف من اجل استمرار النظم الحاكمة وفي سبيل ضرب حركة الشعب الكردي والقوميات الأخرى في كردستان العراق، إضافة إلى تنظيم العدوان والحروب ضد الدول المجاورة.

* تخريب ألاف القرى الكردية بفعل الحروب والعدوان ضده، إضافة إلى قتل عشرات الألوف من البشر في كردستان العراق. وليست مجازر الأنفال وحلبجة سوى الأبشع في ما ارتكب بحق الشعب الكردي.

* وتسببت تلك السياسات باستمرار وجود نسبة عالية من سكان كردستان في ظروف الأمية والجهل وخاصة في الريف وبين النساء.

* ولم تلعب الدولة المركزية دورها في توفير الخدمات الصحية الضرورية والخدمات التعليمية والسكن الصالح وبقية الخدمات بما فيها توفير المياه الصالحة للشرب أو المخازن المكيفة لحفظ المنتجات الزراعية والنقل السلعي وخاصة من الأرياف إلى المدن.

* وأصبح الاقتصاد الكردستاني يعيش ولعقود غير قليلة بسبب الحرب والحصار على السوق الموازي (التهريب) بسبب كونه اقتصاداً هامشياً عاجزاً عن تأمين حاجياته، رغم تكامله النسبي المشوه والتبعي مع الاقتصاد في القسم العربي من العراق.

* تطويق الشعب الكردي من خلال حصره في المدن وفي المجمعات السكنية القسرية وإبعاده عن مناطق إنتاجه الزراعي الممتدة عبر الحدود العراقية – الإيرانية والعراقية – التركية مسافة عشرين كم عمقاً. أي القيام بعمليات تهجير قسرية واسعة ومعاقبة المتجاوزين على القرارات العسكرية الاستبدادية ضد الشعب الكردي بالموت لهم وأحياناً لأفراد عوائلهم.

* إقامة أوسع الثكنات والقلاع العسكرية ومراكز الشرطة على امتداد الساحة الكردستانية وفي المناطق الجبلية والسهيلة.

* تحويل المنطقة الكردية إلى ترسانة للأسلحة والعتاد الحربي بهدف مواجهة نضال الشعب الكردي في سبيل حقوقه العادلة.

* إلغاء ارتباط عدد من الأقضية الكردستانية بمحافظاتها وربطها بالمحافظات العربية بهدف تعريبها بشكل كامل من خلال فرض العروبة على من يقبل من الكُرد بذلك وتهجير من يرفض ذلك، إضافة الى نقل وإسكان بعض العشائر العربية مكانهم.

* اعتبار كركوك محافظة عربية واستبدال اسمها من محافظة كركوك إلى محافظة التأميم وتهجير نسبة عالية من سكانها الكرد والتركمان إلى خارج المحافظة أو خارج مدينة كركوك وإلى مناطق كردية أخرى مثل السليمانية وغيرها، أو تهجيرهم إلى مناطق عربية بهدف تعريبهم. وهي سياسة مدانة دولياً، ولكن النظام ما زال يمارسها بإصرار منظم ومتواصل.

* تجنيد عدد كبير من الشباب الكردي في الجيش العراقي وزجه في حروب النظام، وخاصة في الحرب العراقية – الإيرانية، إضافة إلى تجنيد المرتزقة الكُرد في فرق الجحوش المناهضة لحركة التحرر الكردية.

* إن السياسات الاقتصادية التي مارسها النظام كانت بعيدة عن كل منطق اقتصادي عقلاني واصطدمت مباشرة وبشكل حاد بالقوانين الاقتصادية الموضوعية التي تفعل بمعزل عن إرادة وسياسات الدولة والمجتمع، وخلقت اختلالات حادة كانت لها عواقب كارثية على المجتمع والاقتصاد في العراق. وسيستمر العراق يعاني من هذه السياسات فترة طويلة لاحقة، حتى بعد سقوط النظام. والواقع الكردستاني هو تجسيد صارخ للواقع العراقي بشكل عام.

المرحلة الثانية

وبدلاً من تصحيح السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتغيير نهج الحكم العسكري والعدواني، توجه النظام إلى شن حروب عدوانية ضارية ضد الشعب الكردي أدت إلى تدمير وخراب وتعطيل الكثير من قدراته الإنتاجية في الزراعة والصناعة والتجارة وفي التوظيف والتشغيل وتوزيع وإعادة توزيع الدخل واستخداماته. فمع عام ١٩٩١ / ١٩٩٢ أي عندما ترك النظام الجزء الأكبر من كردستان العراق، كان الوضع الاقتصادي في الإقليم على النحو التالي:

في الجانب المالي:

* فرض الحصار الاقتصادي الكامل على الإقليم.

* ترك خزينة كردستان خاوية كلية وبنوك لا نقود فيها، إذ كان النظام قد سحب كل ما فيها من أموال وكل الودائع العائدة للسكان بعد انسحابه منها.

* شل إمكانية فرع البنك المركزي من العمل والتأثير على حركة الأموال وعجز الحكم الكردستاني تشريعاً عن إصدار عملة عراقية وفق حاجة المنطقة.

* عجز شركات الى تأمين عن مواصلة عملها وقاد إلى إغلاقها من قبل حكومة الإقلي.

* عدم تسديد الموارد التي يفترض تسديدها للإقليم لمواصلة النشاط الاقتصادي والاجتماعي في كردستان العراق.

* تجميد تداول العملة الورقية من فئة ٢٥ دينار، وأدى ذلك إلى تجميد كمية كبيرة من الأموال تقدر بنصف مليار دينار عراقي.

*استمرار القلق في الأوساط التجارية والسكان عموماً من احتمالات تجميد الحكومة المركزية بغداد بقية العملة الورقية القديمة من فئة عشرة وخمسة دنانير.

في الجانب الصناعي:

ترك النظام وأغلب منشآتها الصناعية متوقفة أو متضررة وعاطلة عن العمل، وقليل جداً من تلك المنشآت الصغيرة التي كانت ما تزال تعمل، العائدة للقطاع الخاص، كما لم تتوفر الأموال لاستيراد المواد الأولية أو توفير المواد الاحتياطية لإعادة تشغيل تلك المنشآت.

في الجانب الزراعي:

خلف النظام ورائه قرى مهدمة فرضت الهجرة على سكانها أو شملهم الموت القسري أو غيبوا ولا يعرف مصيرهم حتى الآن، وريف خال من العاملين أو القادرين على العمل، ومناطق واسعة كانت محظورة ومزروعة بملايين الألغام، مكائن ووسائط نقل ومعدات مخربة استخدمت في حرب النظام أو عاطلة بسبب عدم توفر الأدوات الاحتياطية وورش التصليح، وكان الإنتاج ضعيفاً والقدرة على إشباع حاجات الناس ضعيفة.

في جانب التشغيل:

كانت البطالة واسعة بين الناس، رغم أن القتل الجماعي والتهجير القسري والهجرة إلى خارج الوطن قلصت عدد الناس القادرين على العمل في الإقليم.

في جانب النقل والمواصلات:

كانت وسائط النقل محدودة وبالية، إضافة إلى ضعف شديد في مجالات البرق والبريد والمواصلات الأخرى والاتصالات الحديثة.

مستوى معيشة السكان:

بسبب واقع الاقتصاد الكردستاني وتفاقم حجم البطالة بين القادرين على العمل وعدم وجود عوائد مالية كافية، إضافة إلى الحصار الاقتصادي الدولي والحكومي المركزي، تدهور مستوى مدخولات

وحياة ومعيشة السكان بشكل عام، وخاصة العوائل الكادحة التي تشكل النسبة العظمى من سكان كردستان العراق. وأصبح الفقر حالة شائعة بين السكان.

لقد ترك الحكم المركزي كردستان العراق بعد ما يقرب من سبعين عاماً وهي في حالة تخلف وعوز شديدين، رغم الثروات الطبيعية التي يمتلكها الإقليم ورغم الجهود الكبيرة التي بذلها السكان لتطوير كردستان العراق والمساهمة في بناء العراق.

وكان على القوى التي تسلمت الحكم في كردستان العراق أن تبدأ من الصفر لإعادة الحياة للاقتصاد الكردستاني، بسبب الخراب الذي ألحقته الحروب العدوانية التي شنها النظام العراقي ضد الشعب الكردي وقواه الديمقراطية وبسبب الذهنية والسياسات العنصرية الحاقدة.

ثانياً: الأحزاب الوطنية الكردية على رأس السلطة السياسية في كردستان العراق

لم يكن أمام السلطة الجديدة إعادة إعمار البلاد التي خربتها الحروب المستديمة والسياسات الشوفينية التي مارسها النظام العراقي في كردستان العراق فحسب، بل كان عليها أيضاً أن تعيد للحياة السياسية والاجتماعية والثقافية حيويتها وتعزيز ثقة الإنسان الكردستاني بنفسه وبما ناضل من أجله طيلة عقود كثيرة. ونعني بذلك العمل من أجل إشاعة الحرية والديمقراطية وممارسة حقوق الإنسان وإقامة المؤسسات الدستورية والحياة المدنية، كذلك تغيير واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكانت هذه المهمة معقدة جداً بسبب التركة السياسية الثقيلة التي خلفتها الأعوام السابقة وما رافقها من صراع سياسي بين القوى الديمقراطية العراقية عموماً والكردية على وجه الخصوص، إضافة إلى الدور السلبي الذي كانت وما تزال تلعبه دول الجوار، وخاصة في أعقاب انسحاب النظام العراقي من القسم الأكبر من كردستان العراق.

اتخذت الحكومة الكردستانية المؤقتة التي تشكلت في أعقاب انسحاب الحكومة المركزية عدة إجراءات أساسية نشير على أبرزها فيما يلي:

١- إجراء انتخابات عامة في كردستان العراق وقيام المجلس الوطني لإقليم كردستان.

٢- تشكيل حكومة كردستانية ائتلافية بموافقة المجلس الوطني المنتخب.

٣- إقرار الفيدرالية لإقليم كردستان في إطار الجمهورية العراقية من جانب المجلس الوطني في كردستان العراق.

٤- قيام الحكومة بوضع أسس تنشيط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإعادة إعمار البلاد.

٥- السعي للحصول على دعم سياسي ومالي لجهودها من أجل إعادة إعمار البلاد وإعادة ثقة الناس بالوضع القائم.

٦- تأمين الأموال الضرورية وتعبئة الموارد البشرية والكفاءات العلمية والمهارات الفنية لهذا الغرض،

خاصة وأن الإقليم يعاني من حصار اقتصادي مزدوج دولي ومحلي.

وفي الحقل الاقتصادي الذي هو موضوع بحثنا، اتخذت الحكومة الجديدة الائتلافية الإجراءات التالية لتنشيط الاقتصاد الكردستاني:

١- اعتماد سياسة الاقتصاد الحر.

٢- وضع خطة قصيرة الأمد تتضمن:

أ- تنظيم المشاريع العامة.

ب- تقديم الدعم لإقامة مشاريع جديدة.

ج- تنظيم وتطوير العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري مع دول الجوار والبلدان الأخرى.

٣- العمل من أجل كسب رؤوس الأموال والقروض المناسبة من الخارج.

٤- الحفاظ على ممتلكات الدولة ومشاريعها الاقتصادية.

٥- تنظيم الجمارك لأهميتها في تنظيم العوائد المالية وزيادتها.

٦- تنظيم الصرف والإيرادات.

٧- إعادة العمل بنظام البنك المركزي والبنوك التجارية.

٨- تنشيط إقامة مشاريع اقتصادية جديدة وشركات مساهمة كردستانية وغير كردستانية.

٩- السعي للحصول على موارد مالية من الأمم المتحدة من الأموال العراقية المجمدة في البنوك الأجنبية بسبب امتناع العراق عن تزويد كردستان بحصة معينة من موارده المالية السنوية والتي حلت جزئياً في عام ١٩٩٥ بالارتباط مع قرار النفط مقابل الغذاء.

بدأت الحكومة الوطنية في كردستان العراق محاولاتها لتنفيذ هذين البرنامجين السياسي والاقتصادي، رغم الصعوبات التي رافقت هذه العملية.

فعلى الصعيد السياسي اصطدم الوضع الجديد، رغم الفرصة الثمينة التي وفرها التحالف الدولي المناهض للحكم المركزي في العراق والحماية الأمريكية - البريطانية المباشرة لكردستان، بالصراع التقليدي الذي نشأ في أواسط الستينات بين القوى الكردية داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي تأسس في الثالث عشر من آب/أغسطس عام ١٩٤٦، ثم اتسعت الخلافات وتعمقت في السبعينات، حيث تشكل في عام ١٩٧٥ الاتحاد الوطني الكردستاني. واستقر الأمر على تسوية غير ديمقراطية بين القوتين، وذلك بتقسيم المجلس الوطني الكردستاني مناصفة بين الحزبين بدلاً من اعتماد انتخابات برلمانية حرة ونزيهة في كردستان. ومن هنا بدأت عملية الصراع حول ثلاث مسائل جوهرية ليست لها علاقة مباشرة بمصالح الشعب الكردي، ومنها: من يقود السلطة، من يمتلك الجاه والنفوذ فيها، ومن يمتلك العوائد المالية المتأتية من الجمارك وغيرها.

وعطل الصراع الذي تفجر بعد فترة وجيزة من الانتهاء من العملية الانتخابية وتشكيل الحكومة الكردستانية بين الحزبين عملياً نشاط المؤسسات الدستورية ابتداءاً من المجلس الوطني ومروراً بمجلس

الوزراء والوزارات والبلديات والدوائر المختلفة وانتهاءاً بمنظمات المجتمع المدني. وانتهى أخيراً إلى نشوب حرب طاحنة بينهما أدت إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف الطرفين، إضافة إلى خراب اقتصادي واجتماعي جديد وتدهور في الوضع السياسي والنفسي العام في كردستان، وإلى تراجع مصداقية الأحزاب الوطنية الكردية أمام الرأي العام الكردي. كما أدى كل ذلك إلى تدخل فظ ومباشر من قبل القوات العراقية والقوات الإيرانية في تلك المواجهات. وكانت الحكومة التركية ذات الأطماع التاريخية في العراق عموماً وفي كردستان على نحو خاص متحفزة للتدخل والتأثير في سير الأحداث. ثم بدأت في عام ١٩٩٨ مرحلة جديدة بين الحزبين حيث استقر الموقف على السعي لحل الخلافات بالطرق السلمية وبعيداً عن العنف وصولاً إلى وحدة كردستان العراق دستوراً وبرلماناً وحكومة. ولعبت الدولايات المتحدة الأمريكية، التي فرضت حظر الطيران العراقي في الأجواء الكردستانية ووفرت الحماية للإقليم، الدور الأساسي في عقد اتفاقية بين الحزبين الحاكمين تعهدا بها بمعالجة مشكلاتهما بالطرق التفاوضية السلمية وبعيداً عن القتال. ومر الآن ما يزيد على خمس سنوات على الحالة السلمية. وتبرز في الواقع العملي مؤشرات إيجابية لمعالجة الانقسام الداخلي لصالح وحدة الإقليم وتطوره.

ولكن ماذا حصل في الوضع الاقتصادي في كردستان العراق منذ تسلم القوى الوطنية الكردية للسلطة؟ سنحاول الإجابة عن هذا السؤال بما هو متيسر من معلومات وأرقام لفهم واقع التطور الجاري واحتمالاته.

لم يتحقق الكثير على طريق الوحدة السياسية للفيدرالية الكردستانية حتى الآن، ولكن غياب الصراع المسلح بحد ذاته يعتبر خطوة إيجابية على طريق يبدو طويلاً لتحقيق الوحدة الوطنية المنشودة للشعب الكردي كما أن الاتفاقات الأخيرة تبشر بوضع أفضل.

وعلى الصعيد الاقتصادي بذلت بعض الجهود لتنشيط القطاع الخاص والحصول على قروض مالية لتنشيط الاستثمار في كردستان. ولم يتحقق الكثير في هذا الباب أيضاً. وما تحقق برز في مجال قرار "النفط مقابل الغذاء" أولاً، والحصول على عوائد مالية من نقطة إبراهيم الخليل لجباية التعريفات الجمركية على السلع المستوردة والمعاد تصديرها ثانياً. وفي هذا المجال بالذات نشط الاقتصاد الكردستاني، ولكن بصورة هامشية ومدمرة على المدى البعيد، ما لم يتجه الحكم صوب عملية تنمية اقتصادية مناسبة تأخذ بالاعتبار واقع أن الاقتصاد الكردستاني ما زال يشكل جزء من الاقتصاد العراقي، ويتسم بذات السمات التي تميزه، وما لم يتخلص من السوق الهامشية الموازية التي يصعب فيما بعد مكافحتها أو الحد منها.

وبسبب سياسات الاستيراد والتصدير الرسمية وغير الرسمية عبر الحدود مع تركيا وإيران ومع دول الخليج وسوريا تنشّط السوق المحلي وتوفرت السلع فيه وتمكنت أوساط من الشعب في كردستان على اقتناء السلع. ولكن الذي ساهم في إعانة السكان نسبياً هو قرار النفط مقابل الغذاء حيث خصص لكردستان العراق نسبة ١٣ ٪ من إيرادات النفط الخام بعد الاستقطاعات الدولية لتأمين ما تحتاجه

المنطقة من مواد غذائية أو غيرها ضرورية للاتحادية الكردستانية، وهي نسبة أفضل بكثير مما كانت توجهه الدولة العراقية لكردستان في كل الأوقات، ولكنها ما تزال ضئيلة بالقياس الى عدد من المؤشرات. فما هي المبالغ التي توفرت للعراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩١-٢٠٠٠ أولاً، وما هي الحصة التي توفرت لكردستان خلال ذات الفترة ثانياً؟

جدول ٣٥

عوائد النفط العراقي خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠

السنة	النفط الخام المصدر - البرميل/ يوم	إجمالي إيرادات النفط المصدر(*) بالدينار العراقي	الدولار الأمريكي
١٩٩٠	٢,١١٤		
١٩٩١	٢٧٩	١١٨,٣٨٠	٣٦٨,٠٣٤
١٩٩٢	٥٢٦	١٠١,٥٥٨	٣١٥,٧٤٤
١٩٩٣	٦٦٠	١١٣,٣٩٦	٣٦٤,٧٣٥
١٩٩٤	٥٥٠	١١٣,٧٠٧	٣٥٣,٥١٥
١٩٩٥	٧٣٧	١١٥,٢٦٥	٣٥٨,٣٥٩
١٩٩٦	٧٤٠	٢١١,٨٣٨	٦٥٨,٦٠٤
١٩٩٧	١,٣٨٤	١,٤٢٩,٩٠٧	٤,٤٤٥,٥٨١
١٩٩٨	٢,١٨١	٢,١١٥,٢٦٥	٦,٥٧٦,٣٥٩
١٩٩٩	٢,٦٥٣	٤,١٧٧,٥٧٠	١٢,٩٨٨,٠٦٥
٢٠٠٠	غ.م.	٧,٠١١,٩٠١	٢١,٨٠٠,٠٠٠
الإجمالي(**)		٢٢,٦٨٦,٣٥٧	٤٨,٢٢٨,٩٩٦
المتوسط السنوي		٢,٢٦٨,٦٣٥	٤,٨٢٢,٨٩٩

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة و ١٩٩٩-٢٠٠٠ وكتاب الدول: العراق CIA:

* السعر الرسمي لصرف الدينار العراقي منذ عام ١٩٨٢ حتى الوقت الحاضر بلغ ٣,١٠٩ دولار أمريكي.

** بلغت صادرات العراق النفطية في المرحلة الثامنة من عام ٢٠٠١ حوالي٢,١٢٥ ألف برميل/يوم والمرحلة التاسعة ١,٤٠٠ ألف برميل /يوم من كمية منتجة مقدراها ٢,٧٢٥ و٢,٠٠٠ ألف برميل/يوم على التوالي. غ.م. = غير معروف.

كانت مساهمة كردستان في هذا الإنتاج وفي تحقيق العوائد المالية كبيرة بسبب الأوضاع التي سادت البصرة في أعقاب غزو العراق للكويت وحرب الخليج الثانية. وقد حرمت كردستان خلال

السنوات الأولى، أي بين ١٩٩٠-١٩٩٥، من أي دخل مالي من جانب الحكومة العراقية، في حين كانت الإيرادات تأتي من حقول النفط في كركوك.

ومنذ صدور قرار رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٩٥ "النفط مقابل الغذاء" عن مجلس الأمن الدولي بدأت كردستان تحصل على نسبة ١٣ ٪ من إيرادات العراق النفطية بعد استقطاعات الأمم المتحدة وما هو مفروض على العراق دفعه للمتضررين من غزو النظام للكويت وحرب الخليج الثانية. وخلال الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ و١٩٩٩/٦/١ تحقق لكردستان العراق مبلغاً قدره ٤،١ مليار دولار أمريكي تقريباً. أما حصة الحكومة المركزية في بغداد فكانت ٨،١٠ مليار دولار أمريكي تقريباً خلال ذات الفترة.

لو أخذنا بالنسب السابقة لمشاركة كردستان في استخراج النفط في العراق، وبالتالي تحديد مقدار مشاركتها المالية في عوائد النفط العراقي لحصلنا على الرقم التالي: ٣٥,٣ مليار دولار أمريكي من مجموع ٤٨,٢ مليار دولار أمريكي تقريباً. ومنه يمكن القول أن كردستان قد ساهمت منذ عام ١٩٢٧ حتى عام ٢٠٠٠ بمبلغ قدره ١٨٤,٩ مليار دولار أمريكي، في حين كان دخل العراق الإجمالي من عوائد النفط الخام (دون المصافي) حوالي ٢٥٢,٥ مليار دولار أمريكي. والسؤال الذي نحاول الإجابة عنه بكثافة بسبب قلة المعلومات المتوفرة هو الآتي: ماذا تحقق فعلياً لكردستان خلال السنوات القليلة المنصرمة، أي منذ أن بدأ الهدوء النسبي في العلاقات بين الحزبين الوطنيين الحاكمين في كردستان؟

* أعيد حتى عام ٢٠٠١ تعمير أكثر من نصف القرى المدمرة في كردستان (١٤٩٧ في أربيل، و١١٢٣ في دهوك و٢٠٣٥ في السليمانية)، كما أعيد إعمار الكثير من المدارس المهدمة إضافة إلى تشييد ٧٥٠ مدرسة جديدة، وإعادة إعمار أو إقامة مستوصفات جديدة وتبليط الطرق وإصلاح الجسور المدمرة وتوفير المياه الصالحة للشرب... الخ(٦٤٨).

* أمكن إعادة العمل أو إقامة بعض المشاريع الصناعية الجديدة التي بلغ عددها في الإقليم ٦٠٨ مشاريع حتى عام ١٩٩٨ (عدا كركوك)، وهي في الغالب الأعم مشاريع صغيرة واستهلاكية. ويشير السيد محمد برواري إلى أن أربيل شهدت نمواً في مشاريعها الصناعية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٥-٢٠٠٠ من ٦٠ مشروعاً إلى ١٦٧ مشروعاً ملكيتها تعود للقطاع الخاص(٦٤٩).

ثانياً: المشكلات والمصاعب التي تواجه فيدرالية كردستان العراق

تواجه كردستان العراق في المرحلة الراهنة مشكلات ومصاعب جمة، منها ما هو تقليدي وموروث

(٦٤٨) برواري، محمد. اقتصاد إقليم كردستان : تبعية أم تكامل. في: مجلة الثقافة الجديدة. العدد ٣٠٥. آذار/ نيسان ٢٠٠٢. ص ٧٣.

(٦٤٩) نفس المصدر السابق.

ومرتبط بالخصائص التي يتميز بها الاقتصاد العراقي عموماً، باعتبار اقتصاد كردستان العراق يشكل جزء أساسياً منه، والناشئة عن الهيمنة الاستعمارية البريطانية السابقة وعن سياسات الحكم المركزي منذ عقود طويلة، ومنها ما هو جديد ناشئ عن الأوضاع الاستثنائية التي مرَّ بها وما يزال يعيشها. ويمكن توزيعها على أربع مجموعات لتسهيل البحث فيها والحوار حولها والتحري عن معالجات واقعية لها.

١- مجموعة المشكلات الاقتصادية

١- خضوع كردستان العراق للعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩٠. ويتجلى تأثيرها السلبي في اتجاهات ثلاثة أساسية، وهي:

* قلة الموارد المالية التي تتحقق للعراق، وبالتالي لكردستان بسبب قلة كميات النفط الخام المصدرة والمحددة له وفق قرار النفط مقابل الغذاء، وصعوبة حصوله على تلك الموارد مباشرة واستخدامها فعلاً في أغراض التنمية.

* صعوبة استيراد السلع المطلوبة لعملية التنمية بسبب قرارات المنع لعدد كبير من السلع ذات الاستخدام المتعدد الإغراض، وبسبب تأخير الموافقة من جانب هيئة الرقابة الدولية على استيرادات العراق السلعية.

* معوقات السلوك البيروقراطي والتكاليف العالية جداً المرتبطة بنشاط أجهزة الرقابة الدولية، إضافة إلى الفساد الذي تتسم به الكثير من هذه الأجهزة.

٢- الحصار المفروض على كردستان العراق من جانب النظام العراقي والذي يتجلى في عدد كبير من المؤشرات بما فيها:

* تأخير الموافقة من قبل النظام العراقي على قوائم السلع الكردستانية أو شطب جزء منها قبل تقديمها إلى الأمم المتحدة للحصول على موافقة بشأنها.

* محاولة تقليص السيولة النقدية في كردستان من خلال استمرار سحب العملة الورقية القديمة من الأسواق العراقية بعد أن جمدت التعامل بفئة ٢٥ ديناراً وسحبته من التداول، إذ أن الدينار العراقي القديم (طبعة سويسرا) يعتبر قاعدة التعامل الراهن [حتى نهاية سنة ٢٠٠٣- آراس] في الأسواق الكردستانية.

* وضع عراقيل أمام تطوير التبادل التجاري بين المنطقة العربية والمنطقة الكردية من العراق.

* إعاقة السياحة العربية من مناطق العراق الأخرى إلى كردستان العراق، رغم وجود حاجة ورغبة لدى بعض الأوساط في الوسط والجنوب القادرة مالياً على زيارة الإقليم.

٣- إنشطار الاقتصاد الكردستاني إلى قسمين، أربيل ودهوك من جهة، والسليمانية وجزء من محافظة كركوك من جهة أخرى. إضافة إلى اقتطاع النظام العراقي أجزاء مهمة جداً من كردستان

العراق، مثل كركوك وخانقين وغيرها وضمها للقسم العربي.

٤- ضعف كبير في القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الكردستاني، وبالتالي استنزاف كمية غير قليلة من العملات الصعبة الشحيحة المتوفرة في كردستان نتيجة اضطرار حكومة الإقليم الى استيراد واسع للسلع المصنعة، أو السكوت عن عمليات الاستيراد غير الرسمية من أجل إشباع حاجات السوق المحلي، إضافة إلى تسرب نسبة مهمة من تلك السلع إلى الأسواق المجاورة عبر التهريب.

٥- نقص الموارد المالية اللازمة لتحقيق منهاج مكثف للتنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي، كذلك وجود نقص في مقدار العملة المتوفرة في التداول ومخاطر تلفها، إضافة إلى شلل المؤسسات المالية الكردستانية مثل فرع البنك المركزي والبنوك التجارية والمتخصصة وإيقاف العمل بالنشاط التأميني والمضاربة بالعملة والدور الكبير جداً للسوق الموازية في الحياة الاقتصادية لكردستان العراق حالياً وبروز ظواهر مافيوية جديدة هناك تشكل خطراً على الاقتصاد والمجتمع حالياً وعلى المدى البعيد أيضاً. وهي ذات ارتباط بمافيات مجاورة ذات قدرة على الحركة الفعالة.

٦- ومما يزيد في المصاعب خضوع قوائم الاستيراد الكردستانية لرقابة مشددة من قبل النظام العراقي من جهة والهيئة الدولية من جهة أخرى، مما يعيق الحصول على السلع والخدمات المطلوبة بسرعة ويعطل صرف العوائد المالية على الأغراض التنموية. ولا بد من الإشارة إلى بروز ظاهرة احتكار استيراد السلع، التي تحتاجها الحكومة الاتحادية من جهات محددة تفرض أسعارها الاحتكارية ولا تخضع للمنافسة بهدف الحصول على أقل الأسعار وأحسن المواصفات.

٧- ضعف إمكانيات القطاع الخاص المحلي في تأمين التوظيفات الاستثمارية الضرورية لتنمية وتطوير الاقتصاد الكردستاني، إضافة إلى كون المستثمرين وهم قلة يركضون وراء تلك المجالات الاقتصادية الهامشية التي تحقق لهم ربحاً عالياً ومضموناً. ويؤدي ذلك إلى إهمال مجالات مهمة تحتاجها عملية تنمية كردستان العراق بسبب حاجتها إلى وقت أطول لتحقيق الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال أو المرتبطة ببعض المجازفة. وهي وجهة تطور لا يمكن الوقوف بوجهها إرادياً ما لم تتغير جملة من الشروط السائدة حالياً في وضع السوق الكردستاني والعراقي.

٨- ضعف قطاع المواصلات والاتصالات والمعلومات، الذي من شأنة إعاقة الحصول على المعلومات الضرورية وتسريع الاتصالات بالسوق الإقليمية والدولية... الخ.

٩- صعوبة إقناع المستثمرين الأجانب بتوظيف رؤوس أموالهم في كردستان العراق حتى الآن، وبسبب عدم الاستقرار في الوضع السياسي في العراق عموماً وبسبب الصراعات السياسية التي لم تنته بعد في كردستان العراق، رغم الهدوء النسبي الراهن في العلاقات السياسية الداخلية، بسبب التحركات الجديدة لقوى "أنصار الإسلام"، وقبل ذلك "جند الإسلام"، وهم في الحقيقة أعداء للإسلام، من أجل إثارة القلق والفوضى وعدم الاستقرار في كردستان ودفع الناس إلى الهجرة

خوفاً من الموت على أيديهم، خاصة بعد أن حصلوا على فتوى من أحد كبارهم بالقيام بتلك الأعمال الإجرامية ونبش قبور الموتى من أتباع طريقة النقشبندية في الإسلام(٦٥٠).

١٠- تسرب مستمر وكبير للكوادر العلمية والفنية والمهارات المختلفة إلى خارج كردستان العراق حتى الوقت الحاضر.

١١- وجود عمليات تهريب غير قليلة للموارد المالية (العملات الصعبة) إلى خارج كردستان من المجموعات القادرة على الحصول عليها وخاصة من العاملين في نشاط التهريب بسبب خشيتهم من التحولات المحتملة في الأوضاع السياسية للمنطقة.

ويبدو لي ضرورياً أن يأخذ المخطط بنظر الاعتبار خمس حقائق أساسية لا يفترض نسيانها، وهي:

* أن اقتصاد إقليم كردستان العراق يشكل جزء تابعاً للاقتصاد العراقي، وهو خلل كبير في الوقت الحاضر. إذ يفترض أن ينهض على أساس التنسيق والتكامل والتبعية المتبادلة. وهذا يعني بأن انتعاش الاقتصاد في كردستان العراق يرتبط بصورة عضوية بانتعاش الاقتصاد العراقي كله. ويفترض أن لا يبقى هذا الجزء المهم والحيوي تابعاً بل متكاملاً معه. ومع إدراك صعوبة حصول تنسيق وتكامل واسعين ومناسبين في الظروف الحالية حيث تسود الفوضى بعد سقوط النظام، ولكنها ممكنة تماماً في ظروف الحياة الديمقراطية والتعددية والحياة الدستورية التي تسعى إليها القوى السياسية الديمقراطية في العراق حالياً.

* لا يمكن خلق الديناميكية والوحدة العضوية في الاقتصاد الكردستاني ما لم يؤخذ بالاعتبار أهمية بناء وتطوير قطاع صناعي يستند إلى ما هو متوفر من مواد أولية في كردستان أو في مناطق الوسط والجنوب من العراق، إضافة إلى تنمية زراعية متقدمة وحديثة، وممارسة سياسة مالية فعالة تساهم في استخدام الموارد المتوفرة أفض استخدام.

* كما يفترض أن يمارس الحكم في الإقليم سياسة استثمارية فعالة وجاذبة لرؤوس الأموال المحلية والإقليمية والدولية للتوظيف في كردستان ويوفر مستلزمات ذلك.

* ويتطلب خلق اقتصاد ديناميكي متجدد لتحقيق التعبئة الديمقراطية الواسعة للقوى العاملة بمختلف مراتبها ومهاراتها وكفاءاتها العلمية والفنية والإدارية ووضعه في المكان المناسب واستخدامها بصورة فعالة.

* تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع، بما يساعد على اندفاع الفئات العاملة نحو المشاركة الواعية والمسؤولة في العملية الاقتصادية الإنتاجية والخدمية وفي الحياة الاجتماعية والتعليمية

(٦٥٠) الاتحاد. الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني. (أبو بصير) يفتي بنبش قبور شيوخ النقشبندية. العدد٤٨٦. الجمعة ٢٠٠٢/٨/١٦. السليمانية. ص ١.

والثقافية.

إن سقوط النظام الدكتاتوري يوفر الأرضية الصالحة لتوفير مستلزمات تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية البشرية في كردستان العراق وعلى نطاق القطر كله.

٢: مجموعة المشكلات الإدارية والفنية

١- نقص كبير وضعف ملموس في عدد غير قليل من القدرات المتبقية والعاملة في أجهزة الإدارة الاقتصادية والفنية في كردستان العراق. ويتجلى ذلك بشكل خاص في قطاعات البنوك والتأمين والمحاسبة الاقتصادية والإحصاء وفي مجالات الرقابة والمتابعة الفنية.

٢- ضعف مستوى التقنيات المستخدمة في مجالات الإدارة الحكومية والخاصة.

٣- المستوى الضعيف للعملية التعليمية بشكل عام وفي مختلف مستويات الدراسة بسبب هجرة الكوادر العلمية والفنية والمثقفين والخسارة الفادحة التي لحقت بكردستان العراق بسبب الحروب والإعدامات والتهجير القسري ...الخ التي نفذها النظام ضد الكوادر الفنية والعلمية والمثقفين في كردستان. كما أن تعدد وجود الجامعات في المحافظات الكردستانية، رغم قلة الكوادر العلمية والفنية والإدارية يساهم في خفض المستوى العلمي المنشود لتلك الجامعات، علماً بأن التعطش لإقامة الجامعات في المحافظات الكردستانية أمر مشروع ومفهوم في آن، بسبب السياسات السابقة التي مارستها السلطة إزاء كردستان. وهذا الأمر يشمل المعاهد المهنية والفنية أيضاً.

٤- كما يبدو لنا فأن الوضع السياسي المعقد وضيق أفق النظرة الحزبية إلى الكوادر العلمية والفنية في الممارسة العملية ما يزال يهيمن على ويعرقل وضع الكفاءات الجيدة في المواقع المناسبة على مستوى كردستان. كما أن هناك استخداماً غير عقلاني للكوادر الشحيحة ناشئ عن تكرار الوظائف المتماثلة لدى حكومتي وإدارتي الإقليم.

٥- غياب فعلي وواسع لقواعد الانضباط في العمل وعدم احترام الوقت وضعف رعاية المصلحة العامة والتطاول على المال العام للصالح الخاص والمخاتلة، أو القبول بالرشوة وممارسة المحسوبية والمنسوبية في التعيين والقبول في الجامعات وغيرها من الظواهر السلبية تلحق أضرارا فادحة بالاقتصاد والمجتمع... الخ. والجدير بالإشارة إلى أن هذه الظواهر ليست حالة خاصة بكردستان، بل هي سائدة اليوم في كل العراق ومنتشرة في جميع البلدان النامية وكذلك البلدان المتقدمة بمستويات وأشكال أخرى. ولكن استمرارها يقود إلى مزيد من الخراب والتدهور. ومحاربتها حالة ملحة.

٣: مجموعة المشكلات الاجتماعية

تتداخل هذه المجموعة من المشكلات الاجتماعية بالمشكلات الاقتصادية والإدارية والسياسية كما

تنشأ عنها، وتتضمن ما يلي:

١- البطالة الواسعة وكذلك البطالة المقنعة في عموم كردستان العراق.

٢- تفاقم حالة الفقر بالنسبة لأوساط واسعة من السكان بسبب العوامل الاقتصادية، إضافة إلى تنامي الفجوة الداخلية بين الأغنياء والفقراء في المجتمع. ومثل هذه الظواهر لا تساهم في تسهيل مهمة تعبئة المجتمع لصالح التنمية المنشودة. وتشير المعطيات المتوفرة إلى أن بدون تأمين توزيع الحصص التموينية في الوقت الحاضر لأصبحت نسبة الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر المعروف دولياً أكثر من ٨٠ ٪ في كردستان العراق وأكثر من ذلك في عموم العراق في ظل الحصار الدولي المستمر.

٣- استفحال المشكلات والآفات الاجتماعية والنفسية والعصبية للسكان من جراء الأوضاع غير الاعتيادية التي مر بها الشعب الكردي والقوميات الأخرى في كردستان، كذلك الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة.

٤- تخلف ملموس في القدرات الفعلية لتقديم الرعاية الصحية والطبية وتأمين الأدوية وضمان الخدمات الضرورية في المجتمع الكردستاني.

٥- تفاقم الأمراض الاجتماعية الأخرى في المجتمع، ومنها الرشوة وعدم نظافة اليد وبروز نشاطات لعصابات اقتصادية وارتباط عدد متزايد من الناس بها بسبب أوضاعها الاقتصادية الصعبة، ومنها أعمال التهريب.

٦- حياة البذخ التي تعيشها مجموعة من المسؤولين في الحزب والحكم على نطاق كردستان، تضعف مصداقيتهم السياسية لدى السكان وتخلق فجوة بينهم وبين الغالبية الفقيرة من بنات وأبناء المجتمع، وهي البداية لقبول الإشاعات ضدهم ثم وقوع الانفصال بين المجتمع والسلطة وتطور الصراعات، وبدء التحول صوب الدكتاتورية ما لم تجر عملية مكافحة مستمرة لمثل هذه المظاهر وبصرامة كبيرة، رغم المصاعب الكبيرة التي تواجه مكافحة مثل هذه الظواهر في ظروف كردستان بالغة التعقيد.

٧- وجود عدد كبير من الأطفال والصبية الفقراء والمشردين، وخاصة بنات وأبناء العوائل المهجرة من محافظة كركوك وضحايا الأنفال، الذين يعانون من شظف العيش والعجز عن البدء بالتعليم والمشكلات الاجتماعية والنفسية والعصبية التي تنشأ عن هذا الواقع. وهم في الغالب الأعم أولئك الأطفال الذين فقدوا الآباء أو الأمهات أو الاثنين معاً خلال السنوات المنصرمة وبسبب سياسات النظام العدوانية ضد شعب كردستان. إن هؤلاء الأطفال يشكلون أرضية خصبة لنشاط عصابات السرقة والتهريب والجريمة... الخ ما لم تنهض المؤسسات الرسمية للفيدرالية بمسؤوليتها إزاء هؤلاء رغم الصعوبات التي تواجهها في هذا الصدد.

٤: مجموعة المشكلات السياسية

إن سقوط النظام الاستبدادي في العراق وفر الأساس المادي للتوجه صوب معالجة المشكلات السياسية المعلقة في البلاد منذ عقود طويلة، سواء أكان ذلك على مستوى العراق كله أو المركز أم على مستوى كردستان أو الاتحادية الكردستانية. ويتطلب الأمر في الوقت الحاضر العمل باتجاهات ومستويات عديدة، نشير في أدناه إلى أبرزها:

١- معالجة استمرار الانقسام في الصف الوطني والحكم في كردستان العراق، وهي إشكالية كبيرة لا يجوز التهاون معها أو الاستهانة بها أو الكف عن التحري المتواصل عن حل عقلاني وعملي لها لصالح قضية الشعب الكردي وتقدمه ومستقبله. وهي جزء من إشكالية المعارضة العراقية عموماً التي عجزت لسنوات طويلة عن إيجاد صيغة عملية لنشاطها المشترك لمواجهة النظام حتى تم إسقاطه من الخارج.

٢- الأوضاع المعقدة في منطقة الشرق الأوسط ومحاولات التدخل في شؤون الأحزاب الكردستانية وكردستان الداخلية من جانب حكومتي تركيا وإيران لإعاقة استمرار الاستقرار وتطور الوضع الأمني والسلام والديمقراطية في كردستان العراق، بسبب معارضتهما الشديدة لوجود اتحادية فيدرالية في إطار الجمهورية العراقية وخشيتهما من نشوء تأثير إيجابي لهذا النموذج المتقدم على الشعب الكردي في كل من كردستان تركيا وكردستان إيران واحتمال مطالبتهما بذلك لاحقاً.

٣- وجود قوى "إسلامية" سياسية متطرفة مستعدة لممارسة العنف الدموي وارتكاب أبشع الجرائم من أجل الاستيلاء على السلطة، وهي جزء عضوي من تنظيم القاعدة وتحصل على دعم متنوع من قوى وربما حكومات عديدة بصورة غير مباشرة في المنطقة. ولكن هذا لا يعني أن هؤلاء وحدهم يمكن أن يقوموا بمثل هذه الأعمال، إذ أن هناك أرضية صالحة لاحتمال اتساع قاعدة هذه الأعمال ضد سكان الإقليم، خاصة وأنهم يستفيدون من دعم خارجي غير مباشر من جهات عديدة بهدف إثارة القلق والفوضى في كردستان العراق ودفع الناس إلى الهجرة منها. وعلينا أن ندرك بأن القوى الإسلامية المتطرفة ذات تنظيم دولي وقيادة دولية واحدة ترسم سياستها لكل التنظيمات في الدول المختلفة وتمارس سياسات متباينة وفق الظروف التي يمر بها البلد المعني بنشاطها. وهذا الأمر لا يقتصر على تنظيم القاعدة، بل يشمل التنظيمات الإسلامية الأخرى، ومنها بشكل خاص تنظيم الأخوان المسلمين والقوى الوهابية الجديدة، التي لن تتردد عن استخدام القوة والعنف عندما تكون الظروف مؤاتية.

٤- ورغم توفر الحريات الديمقراطية في كردستان إلى حدود معينة، فأن الأقليات القومية في كردستان تطمح بصورة مشروعة وعادلة، إلى صدور تشريع ينص على تمتعها بحقوقها الثقافية، بما فيها الدينية والمذهبية وحقوقها الإدارية. ومن شأن مثل هذا القانون تكريس الديمقراطية وتطويرها

وتعزيز تآلف المجتمع وتضامنه.

٥- ما تزال المؤسسات الدستورية والحياة الديمقراطية هشة وغير مستقرة، إضافة إلى أنها ما تزال مشوهة، رغم أن فيها من البدايات ما هو مشجع مرة وما هو محبط مرة أخرى.

هذه هي جملة المشكلات التي تواجه الشعب الكردي وبقية بنات وأبناء القوميات الأخرى من سكان كردستان في المرحلة الراهنة. علماً بأن بعض هذه المشكلات يمكن حلها محلياً وأخرى دولياً وثالثة خاضعة لأوضاع منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ويصعب على القوى الداخلية معالجتها محلياً.

ثانياً: رؤية أولية ومعالجات اجتهادية حول الوضع في كردستان العراق

نؤكد من جديد بأننا لا نمتلك ولا نطرح وصفة جاهزة لمعالجة الوضع في كردستان العراق والإجابة عن الأسئلة المطروحة سابقاً في ظل المشكلات والتعقيدات المحلية والإقليمية والدولية الراهنة، وفي ظل التغيير الذي حصل في أوضاع العراق الداخلية وسيحصل خلال الفترة القريبة القادمة، خاصة وأن الوضع السياسي والاقتصادي والعسكري في كردستان لا ينفصل عن عموم الوضع في العراق بعد سقوط النظام الدكتاتوري تحت ضربات قوات التحالف الأمريكي - البريطاني، رغم خصوصياته الراهنة. ولهذا سنحاول طرح بعض الأفكار الأولية التي يفترض أن تكون موضع حوار لبلورة السبل الكفيلة بمعالجة الوضع الاقتصادي الراهن في كردستان. ورؤيتنا لمقترحات الحلول تتوزع على أبعاد ثلاثة أساسية وهي:

أولاً: البعد السياسي

يتطلب البدء بمعالجة فورية ومستقرة للعلاقة غير الطبيعية حتى الآن بين الحزبين الحاكمين في كردستان العراق، رغم سقوط النظام في بغداد، بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وفق أسس سلمية ديمقراطية تنهي الوضع الشاذ السائد حالياً في كردستان العراق وانقسامها إلى منطقتين ذات حدود مصطنعة وحكومتين وإدارتين... الخ. ومع أن إجراءات مهمة اتخذت حتى الآن على هذا الطريق فأنها ما تزال بحاجة إلى تعجيل، إذ بدون هذا الحل يصعب تماماً وضع تصور عقلاني وواقعي لتنمية وتطوير الفيدرالية اقتصادياً واجتماعياً وتربوياً وثقافياً. فالوحدة السياسية للاتحادية ضرورية جداً لتأمين مستلزمات التطور الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي. وهي الأساس الضروري لتجنب الانزلاق من جديد في معارك داخلية مستنزفة للإمكانيات والطاقات ومفسحة في المجال لتدخل غير مسؤول وغير مبرر ومحرم دولياً في شؤون الحزبين والإقليم. إن وحدة الإقليم السياسية تعتبر الشرط الأول والمركزي للخطوات اللاحقة.

أما **الشرط الثاني** الذي يفرض نفسه في هذا الصدد فيتمثل ببناء اتحادية فيدرالية ديمقراطية فعلية تستند إلى مؤسسات حكم القانون الديمقراطي ودستور ديمقراطي علماني حديث. اتحادية تقوم على

وجود أحزاب سياسية ديمقراطية حاكمة وأخرى ديمقراطية معارضة، تتداول السلطة عبر الانتخابات النيابية العامة الحرة والنزيهة، كما تتجلى في مؤسسات المجتمع المدني الديمقراطية. إن علينا جميعاً أن نتعلم بأن الحرية والديمقراطية ليست شارعاً باتجاه واحد بل باتجاهين متساويين، ليست لجهة دون غيرها ولا على حساب طرف ثالث. ويفترض أن نثق بأن وجود أحزاب ديمقراطية في السلطة وأخرى ديمقراطية في المعارضة يعتبر مصدر قوة للنظام السياسي، ومصدر منافسة سلمية وعقلانية وديمقراطية لصالح تقديم الأحسن من البرامج والحلول للمشكلات القائمة. ويفترض أن لا تكون القوى الحاكمة مقتنعة بذلك فحسب، بل كذلك القوى المعارضة من خلال إقرار دستور ديمقراطي ينظم حياة ومؤسسات المجتمع المدني الديمقراطي.

ويتطلب **الشرط الثالث** أن تلتزم الأحزاب السياسية بوضع برامجها وسياساتها بما يجسد ويحقق مصالح الشعب الكردي وأن تتكامل مع مصالح الأقليات القومية في المجتمع الكردستاني وعلى عموم العراق، خاصة وأن عقبة مركزية زالت من الطريق، وأعني بها زوال النظام الدكتاتوري وبروز إمكانية إقامة فدرالية عربية وأخرى كردستانية قائمة أصلاً على نفس الأسس الديمقراطية، عندما تسود الحرية والديمقراطية في البلاد. وأن تكون للشعب في كردستان كلمته المسموعة عبر التمثيل النيابي وعبر الاستفتاءات الشعبية لأهم القضايا التي تمس مستقبل هذا الشعب وحياته وتطوره. ويفترض أن تكون لاحترام وتنفيذ وحماية مباديء وشرعة حقوق الإنسان مكانة مرموقة في التفكير السياسي للنخب الحاكمة وللمجتمع بأسره. وهي عملية تربوية حضارية معقدة ذات مضمون اجتماعي-سياسيي - ثقافي تشمل القيادات والقواعد على حد سواء وفي مختلف المستويات الحزبية والمهنية والحكومية. وهي ضرورية وملحة منذ الآن ودون أي تردد.

ويتمثل **الشرط الرابع** في هذا الصدد بأهمية تأمين تعاون سياسي بين كل القوى الوطنية من أجل احترام مبادئ حقوق الإنسان واحترام حقوق الشعب الكردي العادلة والمشروعة والموافقة على اختياره الحر في إقامة الاتحادية الفيدرالية في إطار الجمهورية العراقية. وكذلك التعاون السياسي الفعال مع دول الجوار وفق مبادئ الأمم المتحدة وكذلك على الصعيد الدولي والأمم المتحدة لضمان الحصول على الدعم والمساعدة المتنوعة لتطوير الوضع في كردستان العراق.

ويفترض أن يتجلى **الشرط الخامس** في السعي لإعاقة محاولات التدخل في الشؤون الداخلية من قبل نظم الحكم في الدول المجاورة، وكذلك الامتناع عن الابتعاد والتدخل في شؤونها.

أما **الشرط السادس** فيتعلق بأهمية العمل لتأمين الأمن والاستقرار الداخلي وإبعاد شبح التفجيرات للقوى المناهضة للديمقراطية في كردستان العراق أو قطاع الطرق أو عصابات التزوير والتهريب واسع النطاق، وخلق الثقة بقدرة الحكم على تأمين حماية السكان ورعاية نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي. وتتحمل الفيدرالية مسؤولية المشاركة الواعية والفعالة مع بقية القوى الديمقراطية العراقية لضمان تطور معجل ومناسب في مناطق العراق الأخرى.

ثانياً: البعد الاقتصادي

إن العمل في سبيل توفير هذه الشروط والمستلزمات سيساعد بدوره على خلق ظروف التعامل الإيجابي على الصعد المختلفة ويحقق للطرف الكردستاني نتائج إيجابية ملموسة. ويبدو لي ممكناً بالنسبة إلى كردستان العراق قيام حكومة كردستانية موحدة تطرح برنامجاً استثمارياً وتشغيلياً موحداً يأخذ بنظر الاعتبار الإيرادات المحتملة للاتحادية والمتأتية من:

* عوائد النفط الخام السنوية التي يفترض أن تحدد مع المركز وفق أسس جديدة تستجيب لحاجات ومتطلبات تنمية الاقتصاد والمجتمع في كردستان العراق.

* عوائد الجمارك التي تتحقق لكردستان سنوياً من أكثر من نقطة حدودية مع الدول المجاورة، بعد الاتفاق مع المركز على ذلك.

* عوائد إعادة تنظيم الضرائب المباشرة وغير المباشرة في المجتمع الكردستاني في ضوء مبادئ عامة تشمل العراق كله.

* إعادة تنظيم التأمين وتنشيط دوره في الاقتصاد الكردستاني.

* تنشيط دور فرع البنك المركزي الكردستاني والسماح بفتح مصارف خاصة ومختلطة محلية في كردستان العراق، إذ يمكنها أن تلعب دوراً مهماً في تعبئة الموارد المالية واستخدامها لأغراض التوظيف مع العناية بسعر الفائدة.

* تقديرات مدققة نسبياً للعوائد المالية المتوفرة لدى القطاع الخاص والتي يمكن استخدامها من جانبهم في العملية التنموية السنوية، خاصة وأن نهاية النظام الاستبدادي في العراق يمكن أن يفتح الأبواب على مصراعيها أمام أصحاب رؤوس الأموال الكُرد في الخارج أو غيرهم من العراقيين للتوظيف في مختلف مجالات الاقتصاد الكردستاني، ومنه مجال السياحة.

* التحويلات المالية السنوية التي تصل إلى السكان من الخارج.

* عوائد أخرى يمكن تأمينها من جانب حكومة الإقليم والحكومة المركزية.

* قروض من الخارج لمدى طويل وبنسب فائدة مخفضة في ضوء الواقع الذي تعيش فيه كردستان وفي ضوء الحاجة إلى تلك القروض ودراسة جدواها الاقتصادية وإمكانية سداد تلك الديون والفوائد المترتبة عليها.

* المساعدات السنوية الدولية التي يمكن الحصول عليها عبر العلاقات مع المؤسسات المالية والشركات والدول الصناعية المتقدمة أو الدول العربية ذات القدرات المالية العالية، ومنها دول الخليج.

* فتح صناديق توفير في مراكز البريد الحكومية بما يحقق الفائدة للسكان والدولة من خلال استثمارها في مشاريع اقتصادية مضمونة، والسعي إلى تشجيع الناس على التوفير ووضع نقودهم في البنوك، إضافة إلى زيادة نسبة الفائدة السنوية لتشجيع التوفير السكاني.

إن التفكير بمجالات أخرى وأساليب وأدوات أخرى ضرورية جداً بالنسبة إلى كردستان العراق بما في ذلك تنشيط مبادرة الناس في التوفير والتوظيف أو في إقامة مشاريع مشتركة تعاونية على سبيل المثال لا الحصر يساعد على وضع ميزانية واقعية متوازنة وقابلة للتحقيق.

إن تقدير إجمالي العوائد السنوية التي يمكن توفيرها للتنمية لا في الخزينة الاتحادية فحسب، بل وفي خزائن القطاع الخاص كذلك تساعد على وضع برنامج اقتصادي واقعي نسبياً يتوجه صوب المجالات التالية:

* التعجيل بإقامة مشاريع البنية التحتية الضرورية جداً لأي عملية تنموية ناجحة أو محاولة كسب رؤوس أموال أجنبية لصالح التوظيف في كردستان العراق. وهي مجالات الطرق والجسور والسكك والاتصالات والمخازن الاعتيادية والمبردة لحفظ السلع الزراعية، ومجموعة أخرى من الخدمات الإنتاجية الضرورية.

* بذل جهود استثنائية لتطوير استخدام التقنيات الحديثة في نقل المعلومات والاتصالات ونشر استخدام الكومبيوتر الشخصي بين الناس على نطاق واسع، إذ سيلعب دوره في نشر وتطوير المعارف ووضع الناس في صورة ما يجري في العالم من تطورات حديثة في مختلف المجالات والتخلص من احتكار الحصول على الثقافة واستعمال كومبيوتر من جانب الفئات الغنية، بل إيصالها إلى كل من يرغب بالأغتراف الثقافي واستخدام الحاسوب الإلكتروني، وهذا يعني فتح مراكز عامة لهذا الغرض وبالتعاون مع المنظمات الإنسانية المختلفة في العالم.

* توجيه جزء من العوائد المالية لتحقيق التنمية الزراعية في كردستان، إذ أن فيها الكثير من الإمكانيات لإنتاج المحاصيل التي تستخدم في الصناعة وإقامة مشاريع الصناعات الزراعية للأغراض المحلية بشكل خاص، وتشغيل عدد كبير من العاطلين عن العمل حالياً. إن الريف الكردستاني، والفلاحين بشكل خاص، عانوا على مدى عقود طويلة شتى أشكال الظلم والاضطهاد والتدمير وحرق القرى والمزروعات والتهجير، وأكثر من ذاق مرارة الجوع والحرمان والمرض والموت، وأكثر من قدم من شباب للنضال في صفوف البيشمركة ومن هذا المنطلق أيضاً يفترض أن توجه للريف والفلاحين عناية خاصة وتوظيفات ضرورية، لإنعاش الريف والزراعة وتحسين ظروف عمل وحياة الفلاحين.

* توجيه نسبة مهمة من العوائد المالية لإقامة المشاريع الصناعية في أربع مجالات أساسية لكردستان، وهي:

* تنشيط البحث العلمي في الجامعات الكردستانية وإنشاء معهد متخصص للبحوث النفطية ومنتجاتها والبحوث الزراعية وبحوث البيئة.

* إقامة مشروع أو أكثر لتكرير النفط الخام ومنتجاته، إضافة إلى التفكير بالتصنيع البتروكيماوي مع ضمان حماية البيئة من التلوث.

* مشاريع الصناعات الزراعية ذات التقاليد في كردستان العراق.

* تشجيع إقامة المشاريع الصناعية الصغيرة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولكنها قادرة على إشباع حاجات السوق المحلي، إضافة إلى زيادة تشغيل الأيدي العاملة العاطلة حالياً. ويتطلب هذا التوجه اتخاذ إجراءات أساسية في الحقول التالية:

* منح القروض المالية بفوائد منخفضة لأولئك الذين يريدون إقامة مشاريع صناعية صغيرة ومتوسطة جديدة أو لتطوير التقنيات المستخدمة في صناعاتهم.

* منح هذه المجموعات من الصناعيين إعفاء جمركي لخمس أو عشر سنوات بهدف تشجيع التوجه صوب التصنيع والتشغيل الصناعي وضمان تموين الأسواق المحلية بالسلع الصناعية.

* السعي لربط ذلك قدر الإمكان باستخدام المواد الأولية المحلية المتوفرة فعلاً بدلاً من استيرادها من الخارج.

* إن إطلاق حرية التصدير والاستيراد له منافعه في تنشيط المنافسة الاقتصادية لتحسين المنتجات المحلية ورفع الإنتاجية وتقليص التكاليف، ولكنها في الوقت نفسه وعند البدء بالعملية التصنيعية تكون تلك المنشآت بحاجة إلى حماية نسبية لكي تستطيع الوقوف على قدميها وإقناع الناس بأهمية اقتناء سلعها. ولهذا لا بد من إيجاد طريق وسط لا يمكن تركه لحركة السوق وحدها ولكن لا يجوز التضييق على حركة السوق والمنافسة بأي حال.

* القبول بتعامل الدولة مع هذه المنشآت الحديثة من خلال اقتناء سلعها لأغراض المشاريع الحكومية وبأسعار السوق التنافسية مع إعطاء الأفضلية للسلع المحلية.

إن الرقابة الحكومية على التجارة الخارجية في المرحلة الراهنة تحتل أهمية كبيرة لثلاثة أسباب جوهرية هي:

١- وضع حد للفوضى الراهنة في حركة الاستيراد وإغراق الأسواق المحلية بسلع متماثلة كثيرة من مصادر متنوعة يصعب توفير الاحتياطي لها وتصبح عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني.

٢- بذل الجهد لمنح أجازات الاستيراد والتصدير لأصحاب المهنة فعلاً بدلاً من إغراق المهنة بمن لا يعرفها ويقود إلى إلحاق خسائر كبيرة بالمستهلك ولصالح المصدر الأجنبي، إضافة إلى ما يثير ذلك من فوضى في السوق.

٣- بذل الجهود للمشاركة الحكومية المؤقتة والنسبية بالنشاط التجاري لتأمين شيء من التنظيم والرقابة الحكومية وخاصة بالنسبة إلى تلك السلع التي تمس حياة الكادحين من السكان الفقراء، إذ أن حالة الفقر في كردستان واسعة، كما هو حال بقية مناطق العراق.

٤- تأمين معلومات مفيدة للعاملين في الحقل التجاري بهدف إطلاعهم على حركة الأسعار والسلع في السوق الدولية، لضمان حصولهم على أفضل السلع وبأرخص الأسعار الممكنة لتأمينها للسوق الداخلي.

٥- تأمين قدرة التجار على السفر والإطلاع والاحتكاك بالعاملين في السوق الإقليمية والدولية بكل حرية.

٦- تأمين عقد ندوات لغرض التوعية في مجال التجارة الخارجية والداخلية وتكوين كادر قادر على استيعاب التغيرات الجارية في السوق الدولية والتعامل مع الزبائن في السوق الداخلية والخارجية.

٧- كما لا بد من الإشراف الفعال على حركة الاستيراد وإعادة التصدير بما يضمن الحصول على عوائد جمركية مناسبة للدولة ومنع التهريب الجاري حالياً على قدم وساق والذي اعتادت عليه الأسواق التجارية في كردستان العراق لأسباب كثيرة.

ويبدو لي ضرورياً الإشارة إلى ثلاث نقاط قبل الانتقال إلى الفقرة التالية وهي:

* إن التنمية الصناعية والتطوير الاقتصادي وتعجيل معدلات النمو تستوجب بشكل استثنائي التوجه الجاد صوب الزراعة، إذ أنها تعتبر المعين غير الناضب للثروة في كردستان بسبب الإمكانيات الكبيرة للتنمية النباتية والحيوانية التي يوفرها إقليم كردستان ارتباطاً مع طبيعته الجغرافية الجبلية والسهلية. وهي الثروة التي لم يجر الاهتمام الجاد فيها من جانب الحكومة المركزية طيلة العقود المنصرمة. وبدون تنمية الزراعة في كردستان يصعب تحقيق تنمية فعالة ومستمرة في الصناعة الكردستانية وتوفير ما هو ضروري من موارد أولية وسوق لتصريف السلع الصناعية للقسم الأكبر من سكان كردستان. كما يصعب استيعاب الزيادة المستمرة والعالية في القوى العاملة السنوية وتقليص البطالة وتحسين مستوى الدخل الفردي والدخل القومي.

* ولهذا الغرض أيضاً يتطلب الأمر توجيه عناية خاصة لأسعار السلع الزراعية لضمان استمرار بقاء الفلاحين في الريف وتوجههم نحو إنتاج السلع التي يحتاجها الاقتصاد الكردستاني بشكل خاص والعراقي بشكل عام، فبدون حصولهم على مردود مناسب ودخل محفز يصعب تحقيق التنمية الزراعية المنشودة. كما أن تركها لحركة السوق العفوية وهيمنة التجار يفرط بالكثير من إمكانيات سكان الريف الكردستاني.

* إن التزام **اقتصاد السوق الحر** لتطوير الاقتصاد في كردستان، كجزء من الاقتصاد العراقي، في ظروف كردستان الراهنة التي تسعى للنهوض من التخلف وبقايا الإقطاعية وتحقيق التنمية الصناعية والزراعية المعجلة والتخلص من الآثار السلبية التي تركتها سياسة الحكم المركزي على كردستان العراق سيكون غير فعال ويتسبب بأضرار غير قليلة بالاقتصاد والمجتمع. ولهذا يستوجب على الحكم، (الحاكم والمشرع والمخطط والمنفذ) إدخال تعديل على هذا النهج الذي وضعته حكومة الإقليم في عام ١٩٩٢/١٩٩٣. ويتلخص التعديل في القبول بمبدأ **اقتصاد السوق الحر الاجتماعي**. ماذا يعني ذلك؟ يعني باختصار ما يلي:

يفترض في راسمي السياسات الاقتصادية أن يأخذوا بنظر الاعتبار واقع المجتمع والمآسي التي مرّ بها وضرورة الأخذ بمفهوم ومضمون "اقتصاد السوق الحر الاجتماعي"، أي بمعنى العناية بقدر أكبر

بقضايا العدالة الاجتماعية وحياة وظروف العمال وتحديد ساعات العمل وضمان التأثير الإيجابي على علاقة تناسب سليمة بين الأجور وفائض القيمة وتأمين الضمانات الاجتماعية والصحية للعمال والمستخدمين... الخ، وعدم السماح للاستغلال الرأسمالي وسياسات اللبرالية الجديدة المتشددة من تشديد خناقها على أفراد المجتمع والكادحين منهم على نحو خاص. ووضع آليات ديمقراطية مناسبة لمعالجة المشكلات التي تحصل بين نقابات العمال وأصحاب العمل أو أصحاب رؤوس الأموال(٦٥١). **ويفترض أن يشمل هذا الأمر العراق كله.**

---

(٦٥١) يمكن أن نشير فيما يلي إلى أهم تلك الأسس والمبادئ التي يفترض أن يتضمنها مفهوم اقتصاد السوق الحر الاجتماعي، كما أقرته ألمانيا قبل ثلاثة عقود، والتي لم تلتزم به في الوقت الحاضر، بل هي تسير على طريق اللبرالية الجديدة :

- حرية النشاط الاقتصادي وحماية الملكية الخاصة وتشجيع أصحاب الأعمال على استثمار رؤوس أموالهم في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، أي في جميع فروع الإنتاج والخدمات.
- تمتع القطاع الخاص بالدور الأساسي في الحياة الاقتصادية ومنحه حرية الحركة وتحقيق الأرباح، إضافة إلى تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على زيادة توظيفاتهم الرأسمالية الموجهة لزيادة إنتاج تلك السلع التي تساهم في تقليص الواردات وتتوجه نحو إشباع حاجات السوق الداخلي والخارجي. وهذا يعني تحويل الاقتصاد من حالة الاستهلاك إلى حالة الإنتاج لأغراض السوق وإغناء الدخل القومي بدلا من استهلاكه.
- ابتعاد الدولة عن التدخل في شؤون وقرارات ونشاطات القطاع الخاص ما دام ملتزما بالقوانين الديمقراطية المرعية ودستور البلاد.
- دعم قيام منشآت اقتصادية منتجة وفعالة وقادرة على المنافسة الحرة. ويتطلب هذا وجود أسواق حرة للعمل والقروض وسعر الفائدة والعملات الصعبة.
- تمتع المنشآت الاقتصادية بحرية تامة في مجال القروض وتشغيل الأيدي العاملة وتحديد الأسعار والأجور.
- ترك سياسة تكوين الأسعار لقوانين وآليات العرض والطلب في السوق.
- السعي لتعويم العملة أو تثبيتها بسعر صرف واقعي.
- عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية التي يمكن للقطاع الخاص النهوض بها، وأيلاء اهتمام خاص من جانب قطاع الدولة لتلك القطاعات التي يبتعد عنها القطاع الخاص لأي سبب كان.
- فتح الأسواق المحلية وإزالة القيود أمام التبادل التجاري الدولي... الخ.
- الموافقة على تقديم الدعم من جانب الدولة لتحديد أسعار السلع ذات الاستهلاك الجماهيري الواسع ولكن بحدود محسوبة جيدا، وتخدم الغالبية العظمى من السكان.
- السعي لإيجاد توازن معين في توزيع الدخول في المجتمع لضمان السلم الاجتماعي وتأمين جملة من الخدمات الاجتماعية والاتفاقيات بين اتحادات أصحاب العمل والنقابات لضمان توازن معقول بين الأسعار والأجور في ضوء نسب التضخم السنوية... الخ، دون تدخل الدولة.
- الاتفاق على قواعد وأسس أو آليات معينة لما يسمى بـ"قواعد اللعبة الديمقراطية" في الدول

إن البحث في البعد الاجتماعي والسياسات التي يفترض اتخاذها في كردستان العراق في المرحلة الراهنة وعلى المدى البعيد يفترض أن يسبق ذلك **تقديم صورة مكثفة عن البنية الاجتماعية والطبقية الراهنة للمجتمع الكردستاني في العراق**. فالنظرة العاجلة على الوضع الاجتماعي تؤكد حصول جملة من التغيرات الكمية الملموسة على المجتمع الكردستاني في مجالات ومستويات مختلفة، ولكن سياسات الحكم المركزي الشوفينية والعدوانية إزاء شعب كردستان أعاقت تحقيق التغيير النوعي المنشود في البنية الاجتماعية. فالمجتمع ما يزال ينقسم إلى ويتوزع على ثلاثة اتجاهات هي:

١- الجانب العشائري.

٢- الجانب الطبقي.

٣- الجانب الديني.

الاتجاه الأول: يؤكد أن العلاقات القرابية المنبثقة عن العلاقات العشائرية البدوية والريفية المستقرة المنتقلة إلى المدينة ما تزال تلعب دوراً كبيراً في الاصطفاف الاجتماعي والسياسي وتؤثر على مجرى الأحداث في كردستان العراق. والإشكالية هنا لا ترتبط بالفلاحين وأبناء الريف الذين انتقلوا لتوهم إلى المدينة فحسب، بل تمس سكان المدينة أيضاً. كما تشمل بقدر ملموس ومؤثر مجموعات كبيرة من المتعلمين والمثقفين الكُرد وأعضاء الأحزاب السياسية. وتتخذ هذه العلاقات القرابية ذات الأصل العشائري صورة أكثر وضوحاً في فترات الصراع السياسي بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، إذ سرعان ما ينقسم المجتمع إلى مجموعتين أساسيتين، يبدو ظاهرياً وكأنه يستند إلى مواقف حزبية ذات خلفية فكرية وسياسية، ولكن في حقيقته يعبر عن موقفٍ عشائريٍ صارمٍ عنيد يلتزم بالتعاضد

الرأسمالية المتقدمة من أجل معالجة المشكلات والاختلافات أو حتى النزاعات في ما بين النقابات العمالية واتحادات الصناعيين والشركات الرأسمالية وأصحاب الأعمال حول قضايا الأجور وساعات العمل أو التشغيل والبطالة أو قضايا التقاعد والضمان الصحي والاجتماعي ومسائل الإنتاجية وزيادة الأجور والأمن الصناعي ...الخ، وذلك وفق أساليب التفاوض الديمقراطي السلمي والتحكيم من أطراف تمثل الطرفين قبل إعلان الإضراب أياً كان نوعه. مع ضمان حق العمال في الإضراب عن العمل للوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها النقابات العمالية.

- وفي ما يخص العراق عموماً وكردستان أيضاً يمكن طرح السؤال التالي الذي يفترض الإجابة عنه: هل في هذا المشروع أو في بعض جوانبه ما يفترض أن يدرس من جانب الحكومات والمتخصصين والرأي العام للنظر في ما إذا كان فيه ما ينفعها، إذ لا يمكن القبول به جملة وتفصيلاً بسبب تباين الظروف بين البلدان المختلفة. أول من طرح فكرة اقتصاد السوق الحر الاجتماعي هو الدكتور لودفيك أيرهارد، مستشار سابق في ألمانيا من حزب اتحاد الديمقراطي المسيحي في ١٩٧٧.

الاجتماعي القبلي ويدفع بالأمور إلى حد الاقتتال الدموي وإلى سقوط ضحايا كبيرة وخراب ودمار واسعين. وهذا ما عاشته كردستان في فترات سابقة، وخاصة في الفترة الواقعة بين ١٩٩٢-١٩٩٨. ويعود هذا إلى عاملين أساسيين هما:

١- دور الدولة المركزية في بغداد ونشاطها الملموس والمتواصل منذ سبعينيات القرن العشرين من أجل إعادة العلاقات الاجتماعية في العراق إلى العلاقات العشائرية والقرابية في الريف والمدينة للاستفادة منها في تكريس وجودها وهيمنتها. وتجلى هذا في موقف القادة السياسيين الكُرد في كردستان العراق أيضاً بهدف الحفاظ على مواقعهم ومناطقهم مستندين في ذلك إلى أرضية عشائرية وإقليمية تعود إلى ماضٍ ما زال معاشاً في الفكر والممارسة حتى اليوم.

٢- التخلف الشديد في البنية الاقتصادية التي عجزت حتى الآن عن تحقيق التغيرات النوعية في البنية الاجتماعية والوعي الاجتماعي، وحافظت على المعايير والقيم والسلوكيات القديمة.

والانعكاس السلبي لهذه الظاهرة الاجتماعية يتجلى في عجزه عن بلورة الوحدة الوطنية أو القومية المطلوبة في مواجهة المشكلات الداخلية والخارجية الموجهة ضد القضية الكردية والشعب الكردي لا في العراق فحسب، بل وعلى مستوى الأمة الكردية. إذ كانت الظاهرة العشائرية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قد لعبت دورين متباينين في الحياة الاجتماعية والسياسية الكردية في فترات وحالات مختلفة، أحدهما إيجابي والآخر سلبي. ودورها اليوم لا يمكن أن يكون إلا سلبياً ومعطلاً لتحقيق الوعي الوطني/القومي الذي يدفع باتجاه التماسك الاجتماعي والسياسي في مواجهة التحديات والمشكلات الداخلية منها والخارجية. ويصعب تغيير هذا الواقع من خلال الحديث عنه ونقده، بل يفترض العمل من أجل تأمين إمكانيات فعلية لتحقيق التغيير الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى تغيير في البنية الاجتماعية، والتي ستفرض بدورها تغييراً في الوعي الاجتماعي والسياسي القومي الأوسع مستوى ومدى وعمقاً من الوعي العشائري. ولا يتم هذا بصورة عفوية أو ميكانيكية، بل يتطلب عملاً جاداً من جانب كل القوى الواعية في كردستان العراق. فالوعي العشائري سيبقى معطلاً ومعرقلاً لنمو الوعي القومي المنشود أو يساهم في تشويهه ودفعه باتجاه الوعي القومي المستند إلى رابطة الدم العرقية التي ما كانت ولا يمكن أن تكون مفيدة لمجتمعاتنا التي تسعى للتقدم والتطور العقلاني. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى بذل الجهود المشتركة لتغيير هذا الواقع.

والمتتبع لحركية المجتمع الكردستاني في المرحلة الراهنة سيجد في موازاة استمرار سيادة ظاهرة العشائرية في الحياة العامة ظاهرة سلبية متفاقمة أخرى هي ظاهرة الطرد المستمر لمثقفي ومتعلمي كردستان العراق، سواء الذين درسوا في الخارج وعادوا إلى الوطن أم الذين درسوا في الداخل ويتوجهون صوب الخارج. ورغم أن مثل هذه الظاهرة تبدو طبيعية إلى حدود غير قليلة بسبب الأوضاع السائدة في العراق عموماً والمخاطر التي ترتبط بالوضع في كردستان، فإن استمرارها يؤثر سلباً على

عملية التطور الفكري والسياسي في المجتمع.

إن ذكر هذه الحقيقة لا يعني بأي حال الوقوف أمام هذه الظاهر مكتوفي الأيدي، كما لا ينفع ترديد المواعظ على شعب كردستان، بل يفترض ويستوجب العمل الجاد والدؤوب لتغيير الواقع الاقتصادي الاجتماعي القائم حالياً وهو ما سعينا إليه في الفقرات السابقة. حيث اشرنا وفق اجتهادنا إلى ما يفترض القيام به في مجال التنمية الصناعية والزراعية والخدمات الاجتماعية ومنها التعليمية التي ستسمح بتغيير البنية العقلية والوعي الاجتماعي في آن واحد.

لقد ساهمت الظاهرة العشائرية والصراع بين العشائر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين في إعاقة تطور إحدى الإمارات الكردية التي وجدت في تلك الفترة، وكانت آخرها إمارة آل بابان، كما ساهمت في إعاقة قيام الحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية لكردستان في الربع الأول من القرن العشرين. وبسبب الدور الذي لعبته دول الجوار حينذاك حال دون تحقيق التحالف والتضامن والوحدة العشائرية باتجاه إرساء إمارة قوية واحدة أو دولة واحدة فيما بعد، وهي عملية موضوعية وليست ذاتية فقط. ولكن اليوم تتوفر إمكانيات أفضل للتخلص من الجوانب السلبية لهذه الظاهرة التي تمنع من تطور وحدة كردستان العراق سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لتشكل الاتحادية القوية في إطار العراق الاتحادي الديمقراطي القادم.

الاتجاه الثاني: ينبثق الاتجاه الثاني من واقع وجود وسيادة الاتجاه الأول، أي من واقع البنية الاقتصادية القائمة. فالبنية الاقتصادية المتخلفة جداً تكرس التركيب الاجتماعي الطبقي الراهن في كردستان العراق. فالغالبية العظمى من السكان ما زالوا، رغم كل سياسات نظام الحكم في تدمير القرى والأرياف، تعيش في الريف أو على هامش المدينة، ونسبة ضئيلة جداً من السكان هي التي تشتغل في القطاع الصناعي أو الخدمات الإنتاجية. وفئة أشباه البروليتاريا تشكل نسبة عالية من السكان بحكم البطالة.

تتراوح نسبة السكان الكُرد في العراق بين ٢٠-٢٢ ٪ من إجمالي سكان العراق،أي بين ٤,٥ - ٥,٥ مليون إنسان تقريباً، وهم موزعون على محافظات أربيل والسليمانية ودهوك وكركوك والموصل وبغداد وفي بعض مدن جنوب ووسط العراق. وإذا ركزنا الحديث عن كردستان العراق، بما فيها محافظة كركوك، فأن عدد نفوس هذه المحافظات من الكُرد يصل إلى أكثر من ٤ ملايين نسمة.

الاتجاه الثالث: يتوزع السكان في كردستان على عدة أديان. فالمسلمون يشكلون الغالبية العظمى من السكان يليهم المسيحيون فالأيزيديون ومن ثم بعض الجماعات الدينية مثل الكاكائية والشبكية وغيرها. وما يزال يشكل الدين قاعدة أساسية يستند إليها المواطن في علاقاته اليومية. وهي مرتبطة بسبب اعتبار الدين الإسلامي دين الدولة العراقية، وكردستان العراق بالتبعية أيضاً. وينطبق هذا التحليل على واقع العراق بأسره.

تتوزع المسائل الاجتماعية على مساحة واسعة من المهمات التي يفترض النهوض بها من جانب حكومة الإقليم الاتحادية خلال الفترة القادمة، وهي دون أدنى ريب صعبة للغاية ومعقدة بسبب الخراب الذي أحدثه النظام الاستبدادي قبل وأثناء وبعد مغادرته كردستان ثم سقوطه. فهي تشمل مجالات التعليم والثقافة والرعاية الصحية والطبية والنقل والمواصلات، كما تشمل قضايا الرياضة والشباب والنساء... الخ. ولكن يبدو لي إن التركيز يفترض أن يتم بالنسبة لملاحظاتنا على تلك التي ترتبط مباشرة بالقضية الاقتصادية، وأبرزها ما يلي:

* إيلاء اهتمام خاص بقضايا التعليم الابتدائي الإلزامي بحيث يتوفر للجميع. وهو نهج تلتزم به الجهات المسؤولة في كردستان العراق، ولكنه يحتاج إلى مزيد من العناية بسبب الإهمال السابق والأضرار التي لحقت بالمجتمع من جراء الواقع الذي ساد كردستان عقوداً عديدة.

* تأمين ثلاثة خيارات للطلبة بعد انتهاء الدراسة الابتدائية: تعليم ثانوي عام وتعليم مهني في مختلف الاختصاصات العملية وتعليم فني. إذ كلما أمكن البدء بالدراسات المهنية والفنية مبكراً كلما أمكن تحقيق مهارة وإتقان كبيرين عند الدارسين ووضع المعايير المناسبة والمجربة بهذا الصدد، إضافة على التعليم الجامعي. ويفترض أن تتم الاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى التي رفعت من سني الدراسة الابتدائية إلى ثمان سنوات، تبدأ ثم بعدها الدراسة المهنية وإلى عشر سنوات ثم تبدأ بعدها الدراسة الفنية. أما الدراسة الثانوية العامة فلا بد أن تتركز بشكل خاص على الفروع العلمية والإنسانية التي يتوجه الطالب المجد وأصحاب الاهتمام بعدها إلى الجامعة.

* القيام بحملة واسعة لمكافحة الأمية وتنظيمها بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية والمهنية على أن يشمل أولئك الذين فاتهم قطار التعليم الابتدائي في المدارس الابتدائية من النساء والرجال وفي المدينة والريف.

* العمل من أجل إعادة مجموعة كبيرة من العلماء والمتخصصين الكُرد وغير الكُرد من أبناء كردستان العراق أو العراق عموماً المقيمين في الخارج للمشاركة في بناء كردستان العراق سياسيا واقتصادياً وثقافياً.

* تأمين عملية توعية ونشر الثقافة العامة في المجتمع الكردستاني وجعلها في متناول أيدي الفئات الفقيرة والمتوسطة من حيث الأسعار. ولا بد من التركيز على نشر الكتب العلمية والأدبية الحديثة بحيث يبقى القارئ قريباً من التطور الحاصل في العالم.

* إيلاء اهتمام خاص بالمناطق الشعبية في المدن الكردستانية حيث تراكم البؤس والفقر منذ عشرات السنين والذي لا يمكن تجاوزه دفعة واحدة ولكن لا يمكن قبوله بالصورة الحالية، لهذا لا بد من وضع برنامج محدد للعمل من أجل تغيير أوضاع سكان هذه المناطق خلال الفترة القادمة وبمشاركة واعية وفعالة من قبل سكانها والإدارات المحلية والحكومة المركزية، ليتيقن من جدية اهتمام الفيدرالية بها.

* إيلاء الاهتمام الضروري بالفلاحين الذين كانوا وقوداً للثورة الكردستانية على نحو خاص ومنحوها لعقود طويلة كل ما كان في مقدورهم منحها، حياتهم وخبز يومهم وعرق جبينهم ودمائهم. وبالتالي فلا بد من العمل لضمان استمرار التفاف هؤلاء الناس الطيبين حول الاتحادية الكردستانية ومساندتهم لها من خلال الاستجابة المتطورة لمصالحهم وتحسين أوضاعهم وظروف حياتهم وسكنهم وعملهم.

* تأمين الرعاية الصحية وتوفير المياه الصالحة للشرب والنقل الرخيص للسكان وللمنتجات الزراعية بما لا يعرضها للتلف والخسارة.

إن إزاحة النظام العراقي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عبر الحرب فتح الأبواب على مصراعيها أمام مختلف الحلول والمعالجات. إن الإجابة عن سؤال: وماذا بعد؟ لن يكون سهلاً ويحتاج الى مزيد من الوقت لتشخيصه. ولكن هذا لا يعني أن على القوى السياسية العراقية التي ناضلت ضد النظام الدكتاتوري طويلاً أن تنتظر لكي تطرح لها المعالجات والحلول للمشكلات، بل يفترض فيها أن تطرح تلك المعالجات والحلول وتناضل في سبيل تنفيذها.

تتحمل القوى الوطنية العراقية مسؤولية طرح البرنامج الذي تسعى إلى تحقيقه في العراق، ومنه كردستان العراق. ويفترض أن يتضمن البرنامج الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التالية:

١- العمل من أجل إرساء أسس مجتمع مدني ديمقراطي حديث يفصل بين الدين والدولة ابتداءاً، ويقر دستوراً ديمقراطياً حديثاً يضع في مقدمة بنوده حماية كرامة الإنسان وحقوقه، وكذلك حماية كرامة وحقوق القوميات المشروعة، ويعترف للشعب الكردي بحقه في تقرير مصيره بنفسه.

٢- ويفترض أن يتضمن الدستور رفض أي شكل من أشكال الاستبداد والعنصرية والتمييز الإثني والقومي والديني والمذهبي والفكري والسياسي تحت أية واجهة تستر.

٣- إقامة دولة جمهورية اتحادية (فيدرالية) في العراق تتكون من فيدرالية كردستانية وأخرى عربية.

٤- تنظيم علاقات الحكومة المركزية بالحكومتين الفيدراليتين وتوزيع عملي حديث للمهمات. وأن تحترم الحكومة المركزية والفيدراليتان كرامة وحقوق الإنسان والقوميات الأخرى فيها.

٥- توزيع عقلاني للموارد المالية بين الاتحاديتين في ضوء ثلاثة اعتبارات هي: أ- عدد النفوس. ب- مبدأ رعاية المناطق الأكثر تخلفاً والأكثر تضرراً من سياسات النظم الاستبدادية. ج- التوزيع الفعال للموارد في ضوء تنسيق متقدم بين برنامج تنمية إقليمي وقطاعي مركزي من جهة، وبرنامجين إقليميين. ويفترض أن تهدف البرامج إلى تطوير الإقليمين وتقريب مستويات التطور فيهما وتحسين مستوى حياة الشعب.

* اعتماد الاقتصاد العراقي في مسيرته اللاحقة على "قاعدة اقتصاد السوق الحر الاجتماعي" الذي يسمح بنشاط أساسي للقطاع الخاص ولكن ينمي دور الدولة أيضاً ومشاركتها في تحسين ظروف حياة وعمل المنتجين من عمال وفلاحين وكسبة وحرفيين ومستخدمين وصغار الموظفين من خلال تأثير الحكومة الفعال على عملية توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي.

ويفترض أن يجري التعامل مع توزيع المشاريع المركزية على نطاق القطر بما يحقق التنمية والتكامل الاقتصادي في ضوء المؤشرات التالية:

* مدى توفر الموارد الأولية لتنمية صناعات معينة، كما هو حال كردستان العراق بشأن النفط والكبريت والفوسفات وغيرها، إضافة إلى صناعات المواد الإنشائية كالأسمنت والطابوق، أو تطوير صناعات زراعية كما في صناعة السجاير والتبغ المعلب والشخاط والطاقة الكهربائية والاستفادة من مساقط المياه (الشلالات الطبيعية) والطاقة الشمسية وغيرها مثل صناعات الغزل والنسيج الصوفي والقطني والحريري والسجاد وتقنيات حديثة ...الخ.

القدرة على التوسع في زراعات معينة في كردستان العراق حيث تتوفر الأرض والمياه لها بشكل مناسب، مثل القطن والحرير والصوف والتبغ والعنب وفواكه أخرى لإنتاج المشروبات الروحية والمعلبات المختلفة.

* ضرورة التنسيق والتكامل بين الفيدرالية الكردستانية والفيدرالية العربية بما يساعد على إقامة مشاريع تسد حاجة العراق بأسره للسلع والخدمات وفق تقسيم عمل مناسب بعيداً عن خلق تبعية من جانب واحد.

* حاجة كل إقليم للتنمية الصناعية وتشغيل الأيدي العاملة وتحسين مستوى حياة وظروف عمل ومعيشة السكان وزيادة السيولة النقدية والقدرة الشرائية للسكان.

الخاتمة

كان القسم الأعظم من الشعب العراقي، بتكوينه السكاني المتنوع، عرباً وكُرداً وأقليات قومية وأتباع ديانات وطوائف دينية عديدة أخرى، وأصحاب عقائد وفلسفات وآراء سياسية مختلفة، يعاني منذ ما يزيد على أربعة عقود من أوضاعٍ شاذة واستثنائية غير منقطعة، تجاوزت ما عاناه الشعب في ظل الحكم الملكي الإقطاعي في العراق، بحيث بدأ البعض يترحم على نظام ملكي إقطاعي شبه استعماري أرسى الأساس المادي لما عانيناه خلال العقود المنصرمة من ويلات ومحن وكوارث متلاحقة. ولم تقتصر معاناة الشعب على إرهاب النظام وقمعه الفاشي المتواصل وحسب، بل وعانى من الحصار الدولي المتعدد الجوانب، الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد هذا الشعب، رغم الادعاء بأن المستهدف بالحصار هو النظام، في حين أن المتضرر الأول والأخير منه كان الشعب العراقي. وإذا ما جرى البحث في هذا المجال عن نضال ومآسي وكوارث الشعب الكردي في كردستان العراق، وعن مذابح الأنفال العنصرية، ومنها مجزرة الأسلحة الكيميائية في حلبجة، وهي قمة الإرهاب العنصري والعداء السافر للجنس البشري، وما حصل للكُرد الفيلية من قتل وتشريد وتهجير، فأن علينا أن لا ننسى معاناة بقية أبناء وبنات الشعب في الوسط والجنوب، وبتعبير أدق، على امتداد الرقعة العراقية الراهنة. فالمعاناة كما أشار إلى ذلك بصواب وصدق كبير الكاتب والروائي العراقي سلام عبود حين كتب مقارنا بين تجربة العراق مع النظام الصدامي، وتجربة ألمانيا مع النظام الهتلري، يقول: فرغم اختلاف التجربتين في أمور عديدة، لكن جوهر السؤال سيظل سليماً، **حيث أن العنصر الأساسي فيه هو وجود نظام قائم على احتكار السلطة احتكاراً مطلقاً وسيادة الآيديولوجية العنصرية، وتحويل المجتمع إلى قوة حاملة لأعباء حرب مدمرة غير عادلة**. والنقاط الثلاث السالفة هي في تقديري جوهر خصائص الواقع السياسي في العراق، الجوهر الأساسي الذي يجعل الاعتبارات الأخرى مجرد تفاصيل إضافية، لا تلعب دوراً حاسماً في تكوين خصوصية لوحة الحياة العامة"(٦٥٢). ويمكن توسيع النقطة الثالثة ومدها إلى أبعد من الحرب والقول:... **وتحويل المجتمع إلى قوة حاملة لأعباء سياسات وحروب النظام غير العادلة الداخلية والإقليمية على امتداد العقود الأربعة المنصرمة وعواقبها على الأجيال الراهنة والقادمة. فالحرب ضد إيران وغزو الكويت والحرب الخليجية الثانية والحرب ضد الشعب الكردي وضد شعب الأهوار وضد المنتفضين في سائر أرجاء العراق وخوض حرب الخليج الثالثة كانت جزء من تلك السياسات، وإن كانت الجزء الأكثر دموية فيها، فإن مجمل سياساته على مدى أكثر من ٣٥ عاماً كانت وراء الأعباء التي حملها الشعب العراقي على كاهله وتلقى عواقبها مباشرة، في حين بقى قادة النظام والقاعدة التي يستند إليها في منأى عنها.**

(٦٥٢) عبود، سلام. ثقافة العنف في العراق. منشورات الجمل. كولون. ألمانيا. ٢٠٠٢. ص ١٧.

فالكُرد الفيليون، وهم جزء من الشعب الكردي بخصوصيتهم المعروفة كما أنهم جزء من بنات وأبناء العراق، تعرضوا على امتداد العقود المنصرمة منذ تأسيس الدولة العراقية لتمييز واضطهاد النظام الملكي بحدود معينة، ولكن معاناتهم الحقيقية بدأت مع وصول البعث وبعض القوى القومية إلى الحكم في المرة الأولى والبعث في المرة الثانية. فالعوائل الكردية الفيلية البغدادية العريقة وفي المدن الأخرى تعرضت للمضايقة والملاحقة والتعذيب والقهر والنهب والسلب ومصادرة كل ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة وتهجير عشرات الآلاف منهم بالقوة القسرية الظالمة إلى إيران. كما أجهز البعث المقبور بالقتل على مجموعة كبيرة من الشباب الكردي الفيلي المتمسك بوطنه العراق والمحب له. والموقف من الكُرد الفيليين اتسم منذ البدء بالعنصرية البغيضة والحقد المسموم. ومارس النظام عملية "تطهير عرقية" فعلية ضد الكرد الفيليين في مناطق سكناهم، ومنها بغداد.

وشمل هذا الحقد الأسود عرب الوسط والجنوب، حيث رحّل النظام في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات أعداداً غفيرة من المواطنات والموطنين العرب بحجة كونهم من التبعية الإيرانية، ويدينون بالمذهب الشيعي في الإسلام، وكأن المذهب الشيعي من نتاج المجتمع الإيراني وليس من اجتهاد المسلمين العرب منذ العصر العباسي ومنذ أيام الإمام جعفر الصادق على أقل تقدير، كما هو حال بقية المذاهب في الإسلام كالحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي، دع عنك ما تفرع عنها من طرق كثيرة.

يقدر عدد المهجرين العراقيين من العرب والكرد الفيليين من جنوب ووسط العراق، بما فيها بغداد، بما يزيد على ٥٠٠٠٠٠ مواطنة ومواطن عراقي. وتعرض هؤلاء الذين هجروا في فترة الحرب العراقية الإيرانية بشكل خاص إلى مشاق السير بين الألغام والموت على هذا الطريق، وإلى الاعتداءات والإهانات التي يندى لها جبين الإنسان لبشاعتها، والتي لم تميز بين طفل وشيخ طاعن في السن أو رجل وامرأة حامل، أو رضيع أو مريض. كما اعتقل النظام أعداداً كبيرة من شباب الوسط والجنوب وزجهم في السجون والمعتقلات ولم تسمع أخبارهم منذ الثمانينات. وكل الدلائل تشير، كما في حالة الكرد الفيلية ومذابح الأنفال، إلى إجهاز النظام عليهم وقتلهم ودفنهم في مقابر جماعية بدأ الكشف عنها بعد سقوط النظام ومبادرة السكان بالتفتيش عن ضحاياهم.

ومن الخطأ الاعتقاد بأن النظام العشائري والطائفي الذي حكم العراق قد عامل العراقيين من بنات وأبناء المذهب السني بطريقة إنسانية. فالاضطهاد والاعتقال والتعذيب والقتل شملهم أيضاً، فالنظام قد وقف ضد كل من عارض سياساته أو اختلف معه أو حتى من شك في ولائه للنظام بأي قدر كان.

وارتكب النظام جرائم بحق الآشوريين والكلدان بأساليب وصيغ شتى دفع بعدد كبير جداً منهم إلى ترك البلاد والهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا ونيوزيلندا وبعض الدول الأوروبية. ففي هذه البلدان يلتقي الإنسان بأكثر من ٣٠٠ ألف إنسان من العراقيين الآشوريين والكلدان والسريان من أتباع الديانة المسيحية بطوائفها المختلفة، وهم جزء أساسي من بنات وأبناء

هذا الوطن الذي استباحته الدكتاتورية طويلاً.

كما يجد الإنسان عدداً متزايداً من الكُرد الأيزيديين المقيمين في أوروبا على نحو خاص، ويجدهم المتتبع أيضاً في دول أخرى، ويزيد عدد المهاجرين الهاربين من ظلم النظام وقهره على (٣٠) ألف إنسان. وهكذا هو حال الصابئة المندائية حيث يعيشون في الشتات موزعين على بلدان أوروبا الغربية وأمريكا وكندا وغيرها.

وتعرض التركمان في كركوك وحيثما وجدوا في العراق إلى اضطهاد الحكم أيضاً وسعى إلى فرض التعريب عليهم، كما حاول فرضه على الكُرد. وقام النظام خلال العقدين الأخيرين بترحيل عدد كبير من التركمان من محافظة كركوك بهدف تعريب المدينة، وكأنها ليست موطناً للكُرد والتركمان والآشوريين والكلدان والعرب معاً، وكأنها ليست جزء من كردستان العراق. ويجد المتتبع عدداً متزايداً من التركمان الهاربين من اضطهاد النظام يعيشون في الشتات.

لقد شمل الإرهاب وظلم النظام الغالبية العظمى من العراقيين. فعدد العراقيين القاطنين في الشتات يصل اليوم إلى أكثر من ٣,٥ مليون إنسان موزعين على إيران وسوريا والدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والهند وباكستان واندونيسيا وروسيا وفنلندة وفي غيرها من دول وقارات العالم. وهم يشكلون ما يقرب من ١٣٪ من سكان العراق في الداخل والخارج البالغ عددهم أكثر من حوالي ٢٧ مليون نسمة.

لقد بدأت في العراق مرحلة جديدة، وهي تحتاج إلى بحوث كثيرة وجديدة لا نرى مجالاً لبحثها في هذا الكتاب.

المصادر

المصادر باللغة العربية

- أبي الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. الجزء الثاني. دار أحياء التراث العربي. بيروت.
- الاتحاد. الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني. (أبو بصير) يفتي بنبش قبور شيوخ النقشبندية. العدد٤٨٦. الجمعة ٢٠٠٢/٨/١٦. السليمانية.
- احمد صادق سعيد، عهود الإمبراطوريات الإسلامية، دراسات في المفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين (٢)، دار الفارابي بيروت ١٩٩٠.
- احمد صادق سعيد، عهود الإمبراطوريات الإسلامية، دراسات في المفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين (٢)، دار الفارابي بيروت ١٩٩٠.
- أحمد، إبراهيم. العرب والكرد. صدر أول مرة عام ١٩٣٧، ثم أعيد طبعه في عام ١٩٦١، مطبعة صلاح الدين. بغداد. ١٩٦١.
- أحمد، د. كمال مظهر، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى. ترجمة محمد الملا كريم. ط ٢ دار آفاق عربية للطباعة والنشر. بغداد. ١٩٨٤.
- الأزري، عبدالكريم. مشكلة الحكم في العراق.
- آشيريان، د. ش. ج. الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان العراق ١٩٦١-١٩٦٨، تعريب ولاتو. رابطة كاوا للمثقفين اليساريين الكرد. سلسلة الثقافة الكردية التقدمية ٤. دار الكاتب. بيروت. ١٩٧٨.
- إمام عماد الدين محمد بن محمد بن حامد الأصفهاني: تاريخ دولة آل سلجوق، اختصار الشيخ الإمام الفتح بن علي بن محمد البنداري الأصفهاني. دار الآفاق الجديدة. بيروت. بدون تاريخ.
- الأمين، حسن. الوطن الإسلامي بين السلاجقة والصليبيين. مصدر سابق. ص ٤٦/٤٥ عن: الكامل إبن الأثير. ج ٩، ص ١٩.
- الأنفال. مجلة. العدد (١)، ٢٠٠٠. مصدر سابق. ص ١٦٨-١٧٣.
- إيزادي، مهرداد. هل ينحدر الكرد من الميديين؟ في نشرة: كوردنامه. العدد الأول، نيسان ١٩٩٥.
- بابان، طه. عالم الكرد المرعب. الكتاب الأول (تحقيق وتأليف). سلسلة كتب. كردستان العراق. مارس ٢٠٠٢.
- البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. الكرد وثورة تموز ١٩٥٨ -١٤ تموز ١٩٥٨-١١ أيلول ١٩٦١. كردستان ١٩٩١. ص ٩٦/٩٥.
- البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. ثورة بارزان ١٩٤٣-١٩٤٥. كردستان. آب ١٩٨٦.

- البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. ثورة بارزان ١٩٤٣-١٩٤٥. كردستان. آب/١٩٨٦.
- البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. ثورة أيلول ١٩٦١- , ١٩٧٥ مطبعة وزارة التربية. أربيل - كردستان ٢٠٠٢
- البدليسي، شرف خان. شرفنامة. ترجمة جميل الملا أحمد الروزبياني. ط ٢ بالعربية. مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر. مطبعة وزارة التربية. أربيل. كردستان العراق. ٢٠٠١.
- البرقاوي، أحمد رفيق. العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا. دار الرشيد للنشر. وزارة الثقافة والإعلام. الجمهورية العراقية. بغداد. ١٩٨٠.
- برواري، محمد. اقتصاد إقليم كردستان : تبعية أم تكامل. في : مجلة ا الثقافة الجديدة. العدد ٣٠٥. آذار/نيسان ٢٠٠٢.
- بصمه جي، د. فرج، دليل المتحف العراقي. مطبعة الحكومة. بغداد ١٩٣٤.
- بطاطو، حنا. العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. (في ثلاثة كتب) الكتاب الأول. ط ١، مؤسسة الابحاث العربية. بيروت- لبنان. ١٩٩٠.
- البغدادي، د. مجيد حسن، حول تغيرات الهيكل الإقليمي في العراق. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٧.
- بله ج. شيركو. القضية الكردية، ماضي الكرد وحاضرهم، جمعية خويبون الكردية الوطنية، النشرة الخامسة، رابطة كاوا للثقافة الكردية، دار الكاتب، بيروت ١٩٨٦.
- بليخانوف، ج.ف. شهادات القرن. في: مجلة النهج. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. العدد ٢٨ خريف عام ٢٠٠١. دمشق.
- البوتاني، د. عبدالفتاح علي يحيى، وثائق عن الحركة القومية الكردية التحررية. ملاحظات تاريخية ودراسات أولية. مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر. ط ١. أربيل. ٢٠٠١.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩١. صندوق النقد العربي. الكويت. ١٩٩١.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦. صندوق النقد العربي. الكويت. ١٩٩٢.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الكويت.
- التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطر الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي - القطر العراقي. كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤. مطاربع دار الثورة. بغداد. ١٩٧٤.
- تقرير الهيئة العاملة للقيادة السياسية للجبهة الكردستانية. أربيل في ١٩٩٢/٥/٢، ١٥.
- تقرير صادر عن الهيئة العاملة التابعة للقيادة السياسية للجبهة الكردستانية بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٢. أربيل - العراق.
- توما، أميل. الحركات الاجتماعية في الإسلام. دار الفارابي.ي بيروت. ١٩٨١.
- الثقافة الجديدة. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي.العدد١٢٦، تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٨٠.

- الثقافة الجديدة. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٢٩. آذار ١٩٨١. ص١٢٠-١٢٤.
- الجابري، جابر. انتهاكات النظام العراقي لحقوق الكرد الفيليين في العراق. إصدار منظمة حقوق الإنسان للكرد الفيليين في العراق. فيينا. ١٩٩٣.
- جريدة القدس العربي. كريم مرة. ما يشبه سيرة حياة. الحلقة الخامسة. العدد ٤٠٦٣. الاثنين المصادف ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٢. لندن.
- الجزائري، زهير. الإعلام والحزب. مجلة البديل. العدد ٧ /١٩٨٣.
- الجزائري، زهير. الفاشية: الفكرة والممارسة. منشورات أيار. قبرص. ١٩٨٣. ص ٢٤.
- جليلي، جليل. من تاريخ الإمارات في الإمبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر. دار الأهالي. دمشق. ١٩٨٧.
- جواد، د. سعد ناجي العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨-١٩٧٠. دار اللام. لندن. ١٩٩٠.
- الجوزي، صلاح الدين. لئلا تكون فتنة (قومية) مرافعة إسلامية عن الحكم الذاتي. في نشرة كردنامة. العدد الثاني والثالث. تموز/يوليو ١٩٩٥. لندن.
- الحاج، عزيز. القضية الكردية في العشرينات. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ط٢. ١٩٨٥.
- الحاج، عزيز. القضية الكردية في العشرينات. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.ط ,٢بغداد. ١٩٨٥.
- حبيب، د. كاظم دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مطبعة الغري. النجف. العراق. ١٩٧٦.
- حبيب، د. كاظم، والداوودي، د. زهدي، فهد والحركة الوطنية العراقية. دار الجمل. كولون. ألمانيا. ٢٠٠٢.
- الحزب الديمقراطي الكردستاني – اللجنة التحضيرية. تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهيارها والدروس والعبر المستخلصة منها. أوائل كانون الثاني ١٩٧٧
- الحسني، عبدالرزاق. العراق في ظل المعاهدات. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٥.
- الحسني، عبدالرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الأجزاء ١-١٠ مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٤.
- الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثالث. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٤.
- حسين، د. فاضل مشكلة الموصل. ط ٣. مطبعة أشبيلية. بغداد. ١٩٧٧.
- الحصري. ساطع (أبو خلدون). الأعمال القومية لساطع الحصري في ثلاثة أقسام. القسم الثالث. مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة التراث القومي. ط ٢. بيروت. ١٩٩٠.
- حمدي، د. وليد الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية – دراسة تاريخية وثائقية. مطابع سجل العرب. لندن. ١٩٩١.
- حمدي، د. وليد الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية. دراسة تاريخية وثائقية. مطابع سجل العرب. لندن. ١٩٩٢.

- حمودي، د. عبدالرسول، بعض مشكلات الإدارة والتمويل في قطاع الدولة الصناعي في العراق. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٨
- حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. نفس المصدر السابق. ص ٢٣٦.
- حيدر، د. صالح، مشاكل الأرض في العراق. رسالة دكتوراه. لندن. ١٩٤٢:
- الحيدري، جمال. الشيوعيون طليعة النضال لحل قضية كردستان ونوال الشعب الكردي حقه في تقرير المصير والحرية والوحدة القومية"، "المسألة الكردية". من وثائق الحزب الشيوعي العراقي ١٣. بغداد. ١٩٦١. جريدة "القاعدة". العدد الأول. السنة الرابعة. تشرين الثاني/نوفمبر. ١٩٤٥ ,
- الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق.
- خيري، د. زكي وخيري، سعاد دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. المجلد الأول. اليوبيل الذهبي لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي. ط ١. لندن. ١٩٨٤.
- دباغ، جلال. محمود أمين العالم وخيبة أمل شخصية. في مجلة ريگاي كردستان (طريق كردستان). العدد ٢١٥ مايس/أيار ٢٠٠٢. أربيل – كردستان العراق.
- دلّو، برهان الدين: حضارة مصر والعراق – التاريخ الاقتصادي – الاجتماعي – الثقافي والسياسي، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٩،
- دلو، برهان الدين. حضارة مصر والعراق. التاريخ الاقتصادي – الاجتماعي – الثقافي والسياسي. دار الفارابي. بيروت. ١٩٨٩.
- دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. وزارة الإرشاد. بغداد. ١٩٦٠.
- الدوري، د. عبد العزيز تاريخ الاقتصاد العراقي في القرن الرابع الهجري:
- الدوري، د. عبد العزيز تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري. الحوراني، ألبرت. تاريخ الشعوب العربية.
- دينوا دي باولي. تشارلز داروين ارتقائي أم مذهبي؟ مجلة "الثقافة العالمية". العدد ٩٠/ ١٩٩٨. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت. ترجمة: نجوى حسن.
- ديورانت، ول: قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ج ٢.
- العزالي، أبو حامد. فضائح الباطنية. دار البشير للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ١٩٩٣.
- زبير، عبد الرزاق. محاضرات في قانون الإصلاح الزراعي. كلية القانون والسياسة. جامعة بغداد. ١٩٧٦/١٩٧٧. محاضرات مطبوعة على الآلة الكاتبة ومسحوبة على ألة الرونيو.
- السامر، ب. (كاظم حبيب). الفاشية التابعة في العراق. منشورات الإعلام المركزي للحزب الشيوعي العراقي. كردستان العراق. ١٩٨٤.
- السامرائي، د. إبراهيم دراسات في اللغتين السيريانية والعربية. دار الجيل- بيروت مكتبة المحتسب. عمان. ١٩٨٥.
- سعد، د. فهمي، العامة في بغداد. مصدر سابق ١٥٤/١٥٥. استناداً إلى أبن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك، وإلى الصولي في أخبار الراضي.

- سلمان، د. محمد حسن التطور الاقتصادي في العراق.
- السندي، د. بدرخان المجتمع الكردي في المنظور الاستشراقي. دار ئاراس للطباعة والنشر. ط ١. السلسلة الثقافية. أربيل. ٢٠٠٢.
- سوسه، د. أحمد حضارة العرب ومراحل تطورها عبر العصور. السلسلة الإعلامية رقم (٧٩). وزارة الإعلام-دائرة العلاقات العامة. الجمهورية العراقية. بغداد ١٩٧٩.
- سيار الجميل: العثمانيون وتكوين العرب الحديث، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٩.
- شابا، شمشون. الآشوريون العراقيون.. تاريخ المواطنة الذي أنهى رغبات التبعية. في: المؤتمر. جريدة أسبوعية تصدر باللغة العربية في لندن. العدد ٣١٥. ٩-٢٠٠٢/٩/١٥.
- د. شاكر خصباك، العراق الشمالي - دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية، مطبعة شفيق - بغداد. ١٩٧٣.
- الشبيبي، د. سنان ورقة عمل قدمها إلى ندوة فيينا حول الاقتصاد العراقي التي نظمتها الهيئة الاستشارية العراقية في خريف عام ١٩٩٢، إضافة إلى أوراق عمل أخرى ومداخلات مجموعة من الاقتصاديين العراقيين
- الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. الرسالة رقم ٢. الحملة العالمية لحقوق الإنسان.الأمم المتحدة. جنيف. ١٩٩٠.
- شريف، د. عبد الستار طاهر الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨, ط ١. شركة المعرفة. بغداد. ١٩٨٩.
- شريف، عزيز. المسألة الكردية في العراق. الطبعة الثالثة. مطبعة الشهيد جعفر. مطابع الاتحاد الوطني الكردستاني. كردستان العراق. ١٩٨٧.
- شعبان، د. عبد الحسين إشكالية الجنسية واللاجنسية في القانونين العراقي والدولي. جريدة الزمان اللندنية. سلسلة من الحلقات لكتاب واحد للمؤلف. الحلقة الرابعة. العدد ١١٦٠, ١٤ مارس/آذار ٢٠٠٢.
- شعبان، د. عبد الحسين بانوراما حرب الخليج. وثيقة وخبر. دراسة نصوص قرارات مجلس الأمن الدولي ١٩٩٠-١٩٩٤.
- الشيباني، محمد سعد. تاريخ العراق زمن الخلافة العباسية في بغداد على عهد المعتضد بالله العباسي. الأطلسية للنشر، تونس. ١٩٩٦
- الصائغ، عدنان. تأبَّط منفى. ديوان شعر. دار المنفى. السويد. ٢٠٠١.
- الصائغ، عدنان. تأبط منفى. ديوان شعر.
- صبري، محمود. العفلقية والانقلاب. في مجلة الغد.
- الصدر، محمد باقر. اقتصادنا، نفس المصدر السابق، ص ٤٨٤.
- الصمانجي، عزيز قادر. التاريخ السياسي لتركمان العراق. ط ١. دار الساقي. لندن. ١٩٩٩.

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥-١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨،- الجداول التجميعية، الكويت، مايو، ١٩٨٩. الجزء الثاني.
- الطالباني، جلال. حول القضية الكردية في العراق. محاضرة ألقيت في معهد "ابيلا" بمدريد المختص بدراسة شؤون أمريكا اللاتينية وأفريقيا. في ١٩٨٨/١٠/٥. الكراس صادر عن الاتحاد الوطني الكردستاني. لم تتم الإشارة إلى الناشر ومكان صدور الكراس وسنة صدوره.
- الطالباني، د. جمال، حزب هيوا. مطبعة خاك. السليمانية. كردستان العراق. ٢٠٠٢.
- الطالباني، د. مكرم في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق. شركة الطبع والنشر الأهلية. بغداد. ١٩٦٩.
- طالباني، د. نوري، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي. ط ٢. لندن. ١٩٩٩.
- العاني، نوري د. عبدالحميد، وآخرون. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. ط ١. بيت الحكمة. بغداد. ٢٠٠٠.
- عبدالجبار، د. فالح الدولة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق. إصدار مركز ابن خلدون. دار الأمين للنشر والتوزيع. القاهرة. ١٩٩٥
- عبدالجبار، د. فالح حلبجة وشقاء الوعي الثقافي العربي. ورقة عمل ألقيت في المؤتمر العلمي الأكاديمي الأول حول الأنفال. عقد في الفترة ١٤-٢٠٠٢/٤/١٦ في مدينة أربيل بكردستان العراق.
- عبدالجبار، محمد. إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة في الدولة العراقية المعاصرة. النخب السياسية التغريبية سعت للتفرقة بين العروبة والإسلام. جريدة الزمان. لندن. كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. لندن.
- عبدالله، علي. تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني
- عبدالله، علي. تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق حتى انعقاد مؤتمره الثالث. أيلول ١٩٦٨. وأعيد طبعه في ١٩٩١.
- عبدالله، علي. تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق حتى انعقاد مؤتمره الثالث. كردستان العراق. أيلول ١٩٦٨.
- عبدالله، نجاة. كردستان ومشكلة الحدود العثمانية - الفارسية ١٦٣٩-١٨٤٧. ترجمة حسن أحمد. نشر في: مجلة :كولان العربي. أربيل. العدد (٧٢) في ٣١ مايس ٢٠٠٢.
- العبوسي، د. محمد جواد، مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق. الجزء الأول. القاهرة.
- العزاوي، فاضل. الأسلاف. دار الجمل. كولون. ألمانيا. ٢٠٠١.
- عصر إمارة الأمراء
- العلوي، هادي. أحكام المرتد في الإسلام. الثقافة الجديدة. العدد ١٩٩٩/٢٨٧. ص ٢٠-٢٦.
- عنوز، محمد. قانون الجنسية العراقي مشكلة مزمنة.
- عنوز، محمد. قانون الجنسية العراقي مشكلة مزمنة.. معالجتها ممكنة. في مجلة: الحقوق. جمعية الحقوقيين العراقيين. لندن. العدد ٤ السنة الأولى حزيران/يونيو ٢٠٠١.

- غالينا، و. ي. كرد إيران من الفتح الإسلامي إلى الفتح الإمبريالي. في نشرة كردنامة. العدد الثاني والثالث. لندن. لندن. ١٩٩٥
- فياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠. ط ٢. مطبعة دار السلام. بغداد. ,١٩٧٥
- فؤاد، د. كمال ملاحظات انتقادية حول كتاب "خلاصة تاريخ الكرد وكردستان. السليمانية. مطبعة الاتحاد الوطني. كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.
- فتح الله، جرجيس. رجال ووقائع في الميزان. حوار أجراه ميد طيب وسعيد يحيى. دار ئاراس للطباعة والنشر. أربيل. ٢٠٠١.
- فراس السواح: مغامرة العقل الأول، دراسة في الأسطورة - سوريا وبلاد الرافدين، دار الكندي، دمشق، ١٩٨٩.
- الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. تجربتي في حزب البعث العراقي. مؤسسة المنار. الطبعة الثانية. قم. إيران بدون تاريخ. الطبعة الأولى صدرت في لندن بتاريخ ١٩٦٣.
- عفلق، ميشيل، موقفنا من الشيوعية. الثورة العربية: جريدة داخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي. بغداد
- فواز، سلام. الرحيل في المجهول. ط٢. دهوك. كردستان العراق. ١٩٩٨.
- فياض، د. عبدالله، مشكلة الأراضي في لواء المنتفك. مطبعة سلمان الأعظمي. بغداد. ,١٩٥٦
- فيلد، هنري. جنوب كردستان دراسة انثروبولوجية. نقله إلى العربية جرجيس فتح الله. دار ئاراس للطباعة والنشر. رقم ٤٧. ط ١. ٢٠٠١. أربيل. كردستان العراق.
- الفيلي، نجم سلمان مهدي. الفيليون. راجعه جرجيس فتح الله. دار الشمس. استوكهولم. السويد. ٢٠٠١.
- الفيلي، نجم سلمان مهدي. الفيليون. راجعه جرجيس فتح الله. دار الشمس. استوكهولم. السويد. ٢٠٠١.
- فيني، دافيد ه. بترول الصحراء. مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة والنشر. بيروت - نيويورك. منشورات مكتبة الأهالي. بيروت. ,١٩٦٠
- قادر، د. جبار الأنفال: تجسيد لسيادة الفكر الشمولي والعنف والقسوة. مجلة كه ركوك. العدد ٢٠٠٢/١١. السليمانية. ص ٢١٩-٢٣٠
- قاسملو، د. عبد الرحمن كردستان والكرد. دراسة سياسية اقتصادية. ترجمة ثابت منصور. طبعة خاصة. براغ. ١٩٦٧.
- قاسملو، عبد الرحمن. كردستان والكرد. مصدر سابق. ص ٩٥/٩٦.
- قانون خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤ المالية والمذكرة التفسيرية رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٠. الوقائع العراقية. العدد ١٨٦٢/ السنة الثانية عشرة. ١ نيسان ١٩٧٠. الجريدة الرسمية للجمهورية العراقية تصدرها وزارة الثقافة والإعلام في العراق. بغداد.
- القرآن الكريم.
- كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق (في محطات رئيسية) ١٩٤٦-,١٩٩٣ ط ١. مطبعة خه بات. دهوك. ١٩٩٨. ص٣٥.

- كفاح الشعب. العدد الثاني. ١٩٣٥. في: بطاطو، د. حنا العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ٩٠.
- كوردنامه. نشرة دورية تعنى بالشأن الكردي العام. العدد الأول. نيسان/إبريل ١٩٩٥. لندن.
- لازاريف، م. س. المسالة الكردية ١٨٩١-١٩١٧. ترجمة أكبر أحمد. مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية. السليمانية. ٢٠٠١.
- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث. الفارابي. بيروت. ط ٨. ١٩٨٥.
- لونكريك، ستيفن همسلي. "العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠. في جزئين. ط ١, ترجمة سليم طه التكريتي. الجزء الأول. منشورات الفجر.
- ماتفيف، ب. ق. (بارمتي). الآشوريون والمسألة الآشورية في العصر الحديث. منشورات دار بريصان للطباعة والنشر. دمشق. ط ١. ١٩٨٩.
- ماتفيف، ق. ب. الآشوريون والمسألة الآشورية في العصر الحديث. مشورات دار بريصان للطباعة والنشر. ط١. دمشق. ١٩٨٩.
- مجلة كركوك. وتصدر في السليمانية. العدد ٤/ ٢٠٠٠.
- محمد أمين : خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، في جزئين، الطبعة الثانية، بغداد ١٩٦١، الجزء الأول والثاني.
- مراد، عادل. محاولة جادة لكتابة جزء من التاريخ الحديث لكرد العراق. جريدة الاتحاد الأسبوعية. العدد ست حلقات، ابتداءاً من العدد ٣٧٣ في ٦/٩/ ٢٠٠٠ حتى العدد ٣٧٨ في ٧/١٤/ ,٢٠٠٠ كردستان.
- مسالة الأقليات القومية في الوطن العربي. حزب البعث. القيادة القومية. بغداد. ١٩٧٩.
- معصوم، د. فؤاد، الاتحاد الوطني الكردستاني... البدايات. جريدة الاتحاد الأسبوعية. كردستان. العدد ٢٧٣ في ٦/٩/ ٢٠٠٠.
- معلوف، أمين. الهويات القاتلة. ترجمة نهلة بيضون. دار الجندي. دمشق. ١٩٩٩.
- مكية، كنعان، القسوة والصمت. في مجلة الأنفال. العدد ١/ ٢٠٠٠. كردستان
- مكية، كنعان. كيف تتصاعد القسوة؟ فصل من كتاب القسوة والصمت. في: مجلة الأنفال. العدد الأول. ٢٠٠٠.
- ملف الحرب العراقية الإيرانية. الجزء الأول. ٢٠- ٩/٢١-١٠/ ١٩٨٠. منظمة التحرير الفلسطينية. وفا. مركز التوثيق والمعلومات. الإعلام الموحد.
- مناع، د. هيثم، الإمعان في حقوق الإنسان. موسوعة عامة مختصرة. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. ٢٠٠٠.
- المنوفي، د. علي أحمد، وكامل العضاض. تقديرات الدخل القومي. وزارة التخطيط. بغداد ١٩٦٥-١٩٦٩.
- منير البعلبكي. المورد. دار العلم للملايين. بيروت. ١٩٨٤.
- الموسوعة الإحصائية عن التقسيمات الإدارية في الجمهورية العراقية والمشاريع المنجزة خلال ثلاث

سنوات في عهد الثورة المباركة. وزارة الداخلية. مديرية الداخلية العامة. الجمهورية العراقية. مطبعة الإدارة المحلية. بغداد. ١٩٦٢.
- النصراوي، د. عباس الاقتصاد العراقي. ترجمة: د. محمد سعيد عبد العزيز. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ١٩٩٥.
- القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي. نضال البعث. بيروت. ١٩٧٦.
- نكديمون، شلومو. الموساد في العراق ودول الجوار. ترجمة بدر عقيلي. دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث. ط ١. عمان. ١٩٩٧.
- نوار، د. عبد العزيز سليمان تاريخ العراق الحديث من نهاية عهد داود باشا إلى نهاية عهد مدحت باشا. دار الكاتب العربي. القاهرة. ١٩٦٨.
- الهاشمي، رضا جواد. التجارة. الفصل السادس من كتاب: حضارة العراق. تأليف نخبة من الباحثين العراقيين. في ١٣ جزء. الجزء الثاني. دار الجيل - بيروت. ١٩٨٥. الكتاب المقدس أي كتب العهد القديم والعهد الجديد. دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط. ١٩٨٨.
- هتلر، أدولف. كفاحي. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. الطبعة السادسة ١٩٩٣. ترجمة لويس الحاج. دمشق ١٩٩٣. ص ٢١١.
- الهلالي، عبد الرزاق. قصة الأراضي والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي. منشورات ذار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع. بيروت-القاهرة-بغداد. ط ١. ١٩٦٧.
- وارنير، د. دورين الإصلاح الزراعي والإنماء في الشرق الأوسط. الدار القومية للطباعة والنشر. العدد ١٥٩. ١٩٦٣.
- وثائق المؤتمر الوطني الثاني لحزب الشيوعي العراقي. بغداد. ١٩٧٠.
- وثائق المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي العراقي، مؤتمر الديمقراطية والتجديد. ١٢-٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. منشورات الحزب الشيوعي العراقي.
- وثائق المؤتمر الوطني السادس للحزب الشيوعي العراقي. ٢٦-٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٧. منشورات طريق الشعب ٢. مطبعة وزارة الثقافة. أربيل. أيار ١٩٩٨ وثائق المؤتمر الوطني السابع للحزب الشيوعي العراقي. ٢٥-٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠١. منشورات طريق الشعب ,٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.
- الوحدة العربية والقضية القومية. سلسلة الفكر القومي الاشتراكي رقم (١٦). مطبعة القيادة القومية. دمشق. ١٩٧٧.
- الوقائع العراقية. عدد ٢٣٢ في ٢١/١٠/١٩٢٤.
- ولسن، أرنولد ت. بلاد ما بين النهرين بين ولاءين. ترجمة فؤاد جميل. الجزء الثاني. مطابع دار الجمهورية. بغداد. ١٩٧١.
- يوسف سلمان يوسف (فهد). كتابات فهد. النظام الداخلي.
- يوسف، ثمينة ناجي، خالد، نزار. سلام عادل سيرة مناضل. في جزئين. الجزء الأول. دار المدى للثقافة والنشر. ط ١. دمشق. ٢٠٠١.

المصادر باللغات الأجنبية

-Al-Durra، Sabah. Zur politischen und oekonomischem Problematik der Entwicklung der einheimischen (privaten) Industrie. Dissertation yur Erlangung des Grades eines Doktors der Wirtschaftswissenschaften. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1965.
- Autorenkollektiv: Erhard Lange und Dietrich Alexander (Hrsg.). Philisophenlexikon. Dietz Verlag Berlin. 1983.
- Bodagh، Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966.
- Bruinessen ،M. M. van: Agha ،Scheich & Staat ،Berlin 1989.
-Carsten Klingmann (Hrsg.). Rassenmythos und Sozialwissenschaften in Deutschland. Beitrنge zur sozialwissenschaftlichen Forschung. Band 85 .Westdeutscher Verlag-Opladen. 1987.
- Poliakov; Leo_n. Der arische Mythos. Zu den Quellen von Rassismus und Nationalismus. Junius. Hamburg. 1993.
- Eckhard J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt am Main. 1991
- Ermers Max & VICTOR ADLER. Wien - Leipzig 1932.
- Frank Deppo. Georg Fueberth. Rainer Rilling (Hrsg.). Antifaschismus. Dietz Verlag. Berlin. 1996. Ein Beitrag von Gudrun Hentge mit dem Titel: ("Rassen" definieren - wie Kant es tat ì?) .
- Fromm، Erich. Gesamtausgabe. Band VII. Aggressionstheorie. dtv. Deutscher Taschenbuch Verlag. 1989.
- Gabriele Yonan: Assyrer heute، Reihe Pogramm 59، Hamburg und Wien 1978.
- George W. Stocking. "French Anthropologie in 1800". Isis. LV (1964) und Cuviers Le regne animal. Paris. 1817، S. 94. In: Poliakov Leon، "Der arische Mythos."
- Henry، Ernst. Der Antimensch. APN-Verlag. Moskau. 1990
Hertz، Friedrich. Prof. Dr. Welthungerhilfe. Peter Hammer Taschenbuch. Wuppertal. 1993.
- Hertz، Friedrich Prof. Dr. Handwörterbuch der Soziologie. 1931.
- Hoepli، Henry U. England im Nahen Osten. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931.
- Jean-Baptiste-Pierre-Antoine de Monet. Chevalier de Lamarck. (1744-1829م)
-Kendal. Die Kurden unter der osmanischen Herrschaft. In: Kurdistan und die Kurden. Chaliand، Gerard Reihe Pogrom. 105/106. Göttingen und Wien. 1984.
- M. L. Zu den Ereignissen in Kurdistan. in: Inprekorr. 5/8/1930. S. 1595 f.& "Der

Irak
- Malik، Hadi. Zur sozial-oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirtsschaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971.
- Müller، Helmut M. Schlaglichter der deutschen Geschichte. Bundeszentrale für politische Bildung. Bonn. 1988.
- Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993.
- Protokoll des VI. Weltkongresses der KI.7.Juli- 1.Sep. 1928. Bd. 1. 1972. S.739.
- Rashid، Salah. Die Entwicklung der Kurdenkrieg in Irak von 1968-1985. Diplomarbeit. Freien Universitaet Berlin. Fachbereich politische Wissenschaft. Dezember 1985.
- Rasoul، Fadil. Irak Iran: Ursachen und Dimensionen eines Konfliktes. Boehlau Verlag. Wien. 1987
- Reinhard، Wolfgang. Geschichte der europäischen Expansion. Kahlhammer Verlag W. Kohlhammer. Stuttgart. Berlin. Köln. 1990. Bd. 4.
- Robert Miles. Rassismus. Argument-Verlag. Hamburg. 1991.
- Longrigg، Stephen Hemsley. Oil in the Middle East. London 968.
- Strohmeier، Martin & Yaclan-Heckmann، Lale. Die Kurden- Geschichte - Pokitik - Kultur. Beckische Reihe.Verlag C. H. Beck. Muenchen. 2000.
- The World factbook 2000-Iraq. CIA. Www.cia.gov.
- Veit، Barbara / Wiebus، Hans-Otto. Hass macht die Erde kalt. Die Wurzeln des Rassismus. Deutsche - --
- Werner، Ernst & Markov، Walter. Geschichte der Tuerken. Akademie Verlag. Berlin. 1979.
- Zuhdi Al-Dahoodi: Die Kurden، Geschichte، Kultur und Ueberlebenskampf. Umschau Verlag. Frankfurt am Main. 1987.

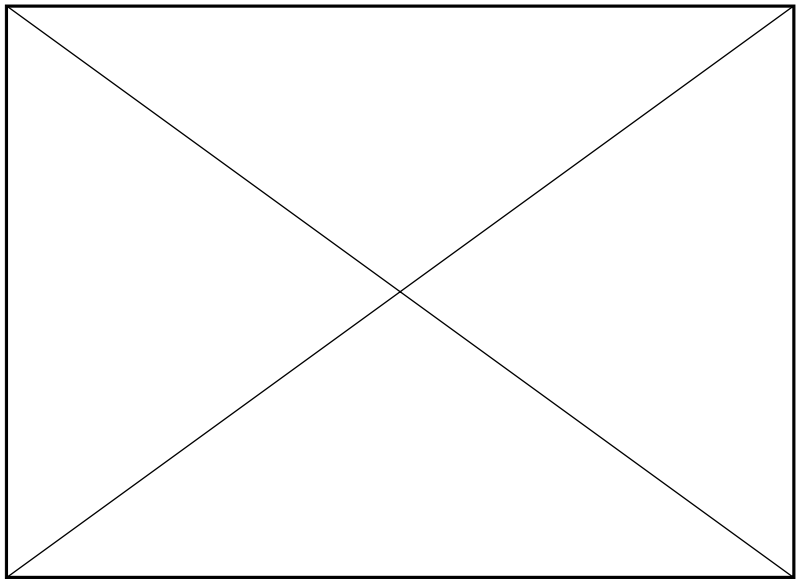

الاخ مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني
في مقره في راژان عام ١٩٨٤

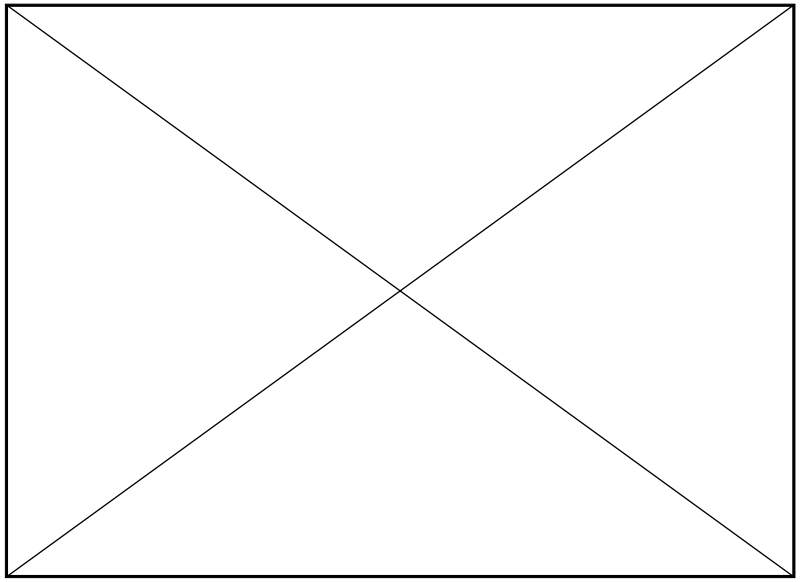

الاخ مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني
مع الكاتب البروفيسور كاظم حبيب في مقره في راژان عام ١٩٨٤

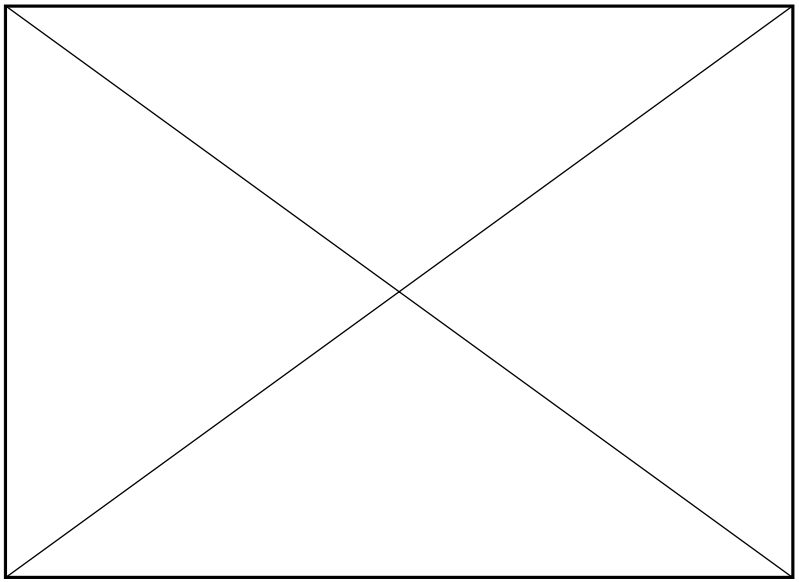

الاخ مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني
مع الكاتب البروفيسور كاظم حبيب في مقره في راژان عام ١٩٨٤

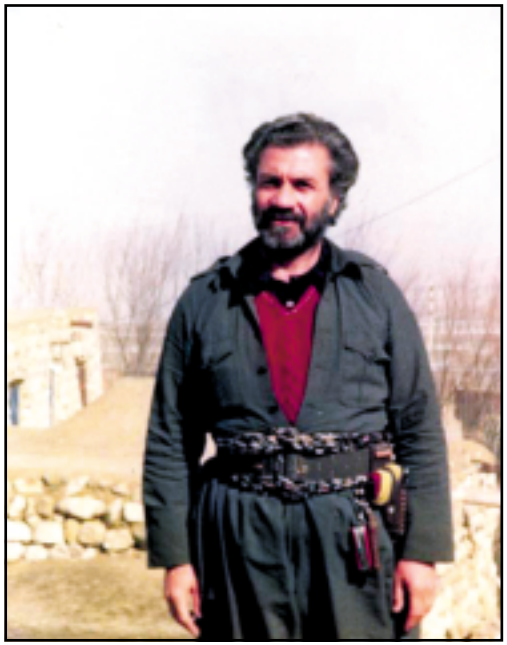

الكاتب البروفيسور كاظم حبيب
بملابس الانصار الكردية في
راژان عام ١٩٨٤

جانب من المؤتمر الاكاديمي الذي عقد في عاصمة إقليم كردستان اربيل في ربيع عام ٢٠٠٢ حول مجازر الانفال الدموية

خيام رعاة الأغنام الكرد في الطريق بين اربيل ودهوك عام ٢٠٠٢

السيد رئيس مجلس الوطني في فيدرالية كردستان العراق الاخ الدكتور روژ نوري شاويس مع زائريه الدكتور جبار قادر والأستاذ زهير الجزائري والكاتب في ربيع عام ٢٠٠٢

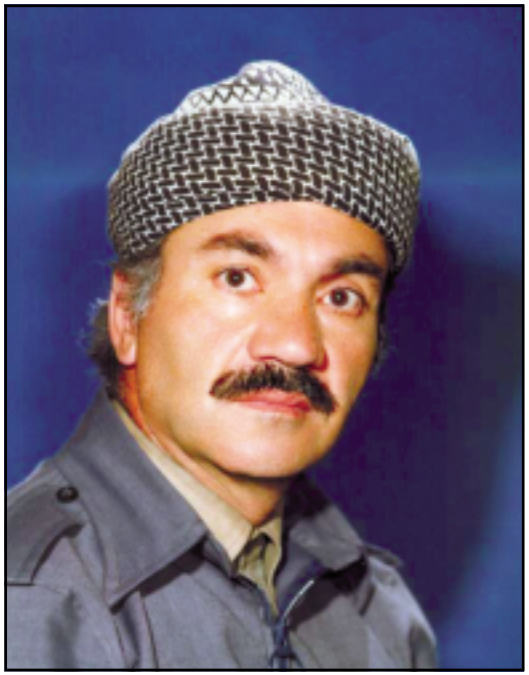

صورة للكاتب بملابس كردية في عام ١٩٨٤

الكاتب مع الرفيق ابو سعود (عزيز محمد) السكرتير السابق
للحزب الشيوعي العراق

الكاتب البروفيسور
كاظم حبيب

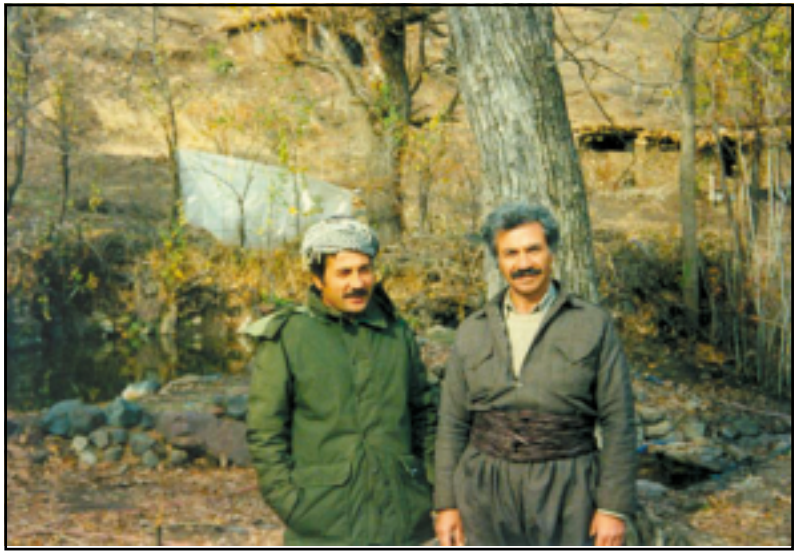

الكاتب ابو سامي (كاظم حبيب) والرفيق ابو داود (حميد مجيد موسى) السكرتير
الحالي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في جبال كوردستان عام ١٩٨٤

الكاتب ابو سامي مع الرفيق
الراحل ابو حسان (ثابت حبيب
العاني)
في جبال كوردستان عام ١٩٨٢

صورة لقلعة اربيل التاريخية من الداخل في عام ٢٠٠٢

عائلة كردية في غرفة ضيقة جداً هي للمبيت والإستراحة والطبخ وهي من ضحايا التطهير العرقي في كركوك

صورة لتلاميذ مدرسة كردية لأطفال التطهير العرقي في كركوك على مقربة من مدينة چمچمال في كردستان العراق

بيوت طينية لضحايا المهجرين قسرا والتطهير العرقي في كركوك حيث يعيشون بين السليمانية وچمچمال في كردستان العراق

احد قصور الدكتاتور صدام حسين قرب محافظة دهوك الذي إستخدمت حجارته لبناء
دور للعوائل الفقيرة بعد انتفاضة الشعب الكردي عام ١٩٩١

قلعة اربيل التاريخية من الداخل عام ٢٠٠٢ كردستان العراق

حفلة زواج لعائلة كلدانية في كنيسة ناحية عينكاوة التابعة لمدينة اربيل في كردستان
العراق في ربيع عام ٢٠٠٢

خيام عوائل ضحايا التطهير العرقي في كركوك في المنطقة الواقعة بين السليمانية
وچمچمال في عام ٢٠٠٢

سوق اللنگات في اربيل

الكاتب في احد المحلات التجارية في سوق اربيل في عام ٢٠٠٢

مجموعة من الأساتذة المشاركين في المؤتمر الأكاديمي الخاص بضحايا مجازر الأنفال
في قاعة المجلس الوطني الكردستاني في مدينة اربيل

الكاتب مع تمثال الجواهري في بارك
هه ولير في مدينة اربيل إعتزازا
بالشاعر الكبير الذي غنى
لكردستان وساند نضال شعبها
الكردي الأبي-عام ٢٠٠٢

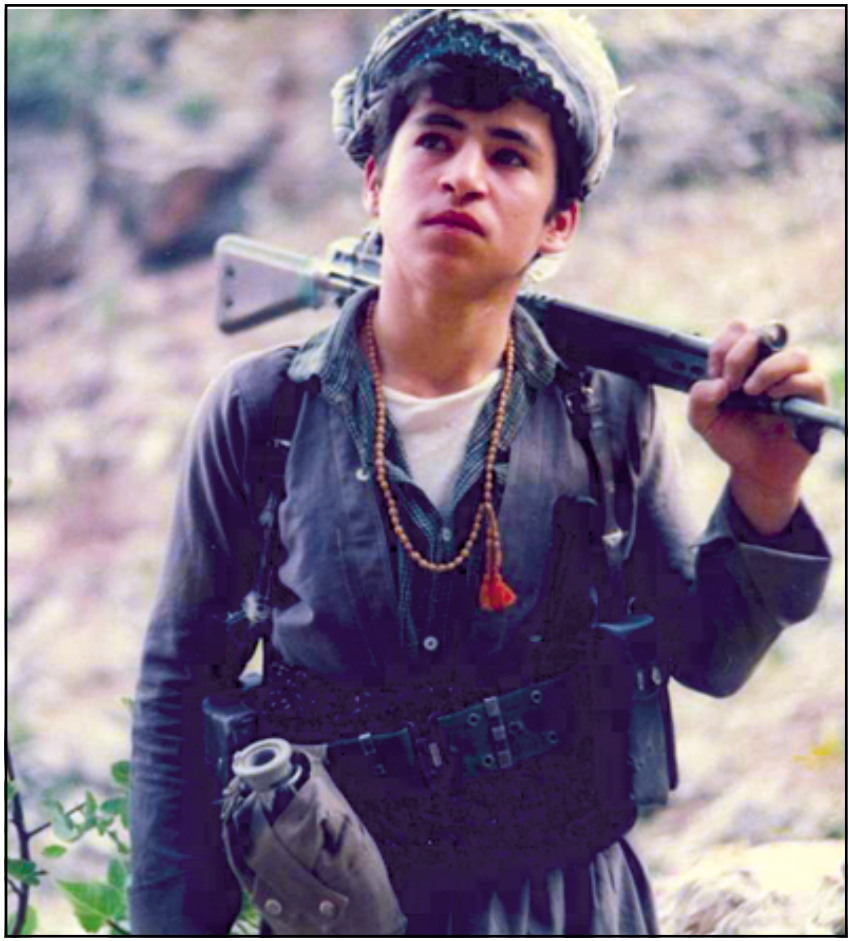

أحد البيشمركة الشباب الذي لم يتجاوز عمره السادسة عشرة في عام ١٩٨٤

د. كاظم حبيب

كاتب وسياسي عراقي وأحد العاملين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان

* ولد في مدينة كربلاء في ١٦/٤/١٩٣٥.
* درس الابتدائية والمتوسطة والثانوية فيها.
* سجن وأبعد في الفترة ١٩٥٥-١٩٥٨ لأسباب سياسية.
* درس الاقتصاد في كلية الاقتصاد في برلين وحاز على درجة البكالوريوس ومن ثم الماجستير في العام ١٩٦٤.
* حصل على شهادة دكتوراه فلسفة PhD من ذات الكلية في العام ١٩٦٨.
* وحاز على درجة الدكتوراه علوم .D.Sc في عام ١٩٧٣.
* درس في الجامعة المستنصرية منذ عام ١٩٦٩ كمدرس أولاً وكأستاذ مساعد لاحقاً حتى عام ١٩٧٥.
* في عام ١٩٧٥ عين عضواً متفرغاً في المجلس الزراعي الأعلى منذ عام ١٩٧٥.
* أعتقل وعذب ثم أحيل على التقاعد دون راتب تقاعدي لأسباب سياسية في العام ١٩٧٨ بسبب نشاطه السياسي وانتقاده المستمر لسياسة البعث الاقتصادية والاجتماعية والقمعية، ونقاشاته النقدية عبر التلفزة مع صدام حسين ونشره مقالاً في طريق الشعب ينتقد فيها السياسة الاقتصادية للبعث الحاكم.
* غادر العراق في نهاية عام ١٩٧٨ بسبب قرار اتخذه البعث بدهسه بسيارة قرب بيته في العامرية (الفردوس) ببغداد.
* درّس في معهد العلوم الاقتصادية ومعهد الحقوق (قسم الماجستير) في جامعة الجزائر العاصمة بين ١٩٧٩-١٩٨١ بدرجة أستاذ مادة الاقتصاد السياسي واقتصاديات الوطن العربي والتخطيط الاقتصادي.
* شارك في حركة الأنصار في كردستان العراق للفترة ١٩٨٢-١٩٨٥ و ١٩٨٧-١٩٨٨.
* التحق بالحركة الطلابية العراقية في عام ١٩٥١ وبالحركة السياسية العراقية (الحزب الشيوعي العراقي) في عام ١٩٥٢.
* أصدر أكثر من ٢٠ كتاباً والكثير من الدراسات والبحوث والمقالات الاقتصادية والسياسية وفي مجال حقوق الإنسان باللغتين العربية والألمانية.
* أصدر في السنوات الأخيرة كتاب: ساعة الحقيقة (مستقبل العراق بين النظام والمعارضة) ١٩٩٥. وكتاب: المأساة والمهزلة في عراق اليوم ٢٠٠٠، وكتاب: بلدان الجنوب... إلى أين؟

* تحت الطبع كتاب: العولمة من منظور مختلف ٢٠٠٣، وكتاب: الأيزيدية ديانة قديمة تقاوم نوائب الزمن ٢٠٠٣، وكتاب: فهد نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق.
* أنجز أربعة من سبعة مجلدات تحت عنوان: لمحات من عراق القرن العشرين، وهي دراسة اقتصادية اجتماعية وسياسية لعراق القرن العشرين. كما يعد كتاب: العراق والقسوة.
* عضو في منظمة حقوق الإنسان العراقية في ألمانيا والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وعضو منظمة الصحفيين العالمية وعضو في نادي الرافدين الثقافي العراقي بألمانيا.
* عضو في معهدين للبحوث العلمية في ألمانيا وباحث علمي.
* عضو سابق في هيئة تحرير الثقافة الجديدة وجريدة طريق الشعب.
* عضو سابق هيئة تحرير مجلة الوقت.
* عضو نقابة الصحفيين العراقية وعضو نقابة الصحفيين الديمقراطية العالمية.
* رئيس المعهد العربي – الأوروبي للبحوث والاتصالات / برلين.
* شارك لعدة سنوات في حركة الأنصار – البيشمرگة في كردستان العراق حتى عام ١٩٨٨.
* ساهم في النشاط السياسي العام لقوى المعارضة العراقية المناهضة لنظام الاستبداد في بغداد.
* متزوج وللعائلة أبن وبنت، وتعيش العائلة في المنفى منذ ١٩٨١.